

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحاسبة الإدارية العليا
وفنائها الجمالية المصنوعة
منذ عام ١٩٥٥ - وعمرها عام ١٩٥٥

تحت إشراف

الدكتور محمد مصطفى كمال
مدير عام مكتبة

الدكتور محمد مصطفى كمال
مدير عام مكتبة

مكتبة

مكتبة

مكتبة



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفلماني
المهام العام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد السادس عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفخر هادي

توضيحات الجزء الخامس عشر

لهم

ميوان الخصوصية

ديوان الموظفين

رقابة ادارية

رسم

رسوم وطني وتصحيح اوضاع العاملين

رياضسة

رى ومرف

سجل تجارى

سر المهنة

سلك تجارى

سلك دبلوماسى وفنصلى

سمنوق

سسياحة

سسيارة

شخصية متخوية

شرط مانع من التصرف

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلهما قسم الزاى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقرانن رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسيتها ترتيباً أبجدياً طبقاً للموضوعات ، وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجمعة ، وإمكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم إجمعتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبعياً أيضاً من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى إطار الموضوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل . تحكى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الإلمام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض سواء من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تشتيته بالبحث عما أقره المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قرره الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها حكم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وأن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعذرا التوصل اليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعا الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بها ارساء مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وأن تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البينائين الخاصين فتشير ثارة الى رقم ملف الفتوى وتشير ثارة الأخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣٠/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلطة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية
١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده المأما بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تجد التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا ينوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بكثر من
موضوع ، نأذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامحة الا انه وجب
أن نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من .
تقريب أو بعيد .

والله ولى التسوييق

حسن الفكهاى ، نعيم عطيه

١٣

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته مقابل عملية اعطاء الدم الى المريض ويستحق الى مركز الدم في الحالة التي يقوم فيها طبيب من اطبائه بهذه العملية ولا يستحق لهذا الطبيب - لا يغير من هذا النظر ان هذه العمليات تمت خارج مركز نقل الدم او ان الطبيب الذي قام بعمليات اعطاء الدم مرخص له بمزاولة المهنة من الخارج ما دام انه لم يثبت انه قدم طلبا لاجراء هذه العمليات بصفته الشخصية .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى القواعد المنظمة لهذا الموضوع ان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ينص في المادة (١) على انه « لا يجوز القيام بعملية من عمليات جمع او تخزين او توزيع الدم ومركباته ومشتقاته الا في مركز خاص يعد لذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية . ولا يصرف هذا الترخيص للهيئات العامة او الخاصة التي يدخل في اختصاصها القيام بالعمليات المشار اليها او لطبيب من الاطباء البشريين . وكجب ان تتوافر في المركز الخاص المواصفات والاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي . ويتعين ان يتسولى ادارته طبيب من الاطباء البشريين . » وينص في المادة (٨) على ان « يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التي تقوم بصرف التراخيص وفحص المتطوعين والتطعيمات الواجب اتباعها في نقل الدم والشروط التي يجب

ان تتوافر في المتطوع ومكافآت المتطوعين واثمان الدم ومركباته ومشتقاته بعد أخذ رأي مجلس مراقبة عمليات الدم . » وتنفيذا لهذا الحكم اصدر وزير الصحة القرار رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٦١ متضمنا شروط اجراء عمليات الادماء وعمليات اعطاء الدم فنص في المادة (٣) على ان « يراعى في نقل الدم التعليمات الآتية : شروط اعطاء الدم :

١ - يجب ان يقوم باعطاء الدم طبيب ماهر في مركز مرخص له .

٢ - يجب اجراء عملية تبليغ بين دم الراجاجة ودم المريض بواسطة الطبيب :

٣ - يجب اعطاء الدم بإجهزة معقمة بهذا مرشح بشرط ان يبقى الطبيب بجوار المريض طوال مدة نقل الدم مع تسجيل كل الملاحظات عن حالته على البطاقة المرفقة بالزجاجة » .

ونظم في المادة (٦) اثمان الدم ومشتقاته فنص على ان « ثمن الدم ومشتقاته يكون بالفئات الآتية :

١ - ٥٠٠ سم (٤٠٠ قرش) تسليم مركز نقل الدم بما فيها جهاز الاعطاء .

٢ - ٥٠٠ سم (٤٠٠ قرش) تسليم مركز نقل الدم بما فيها جهاز الاعطاء .

٣ - ٢٥٠ سم (٢٥٠ قرش) تسليم مركز نقل الدم بما فيها جهاز الاعطاء .

٤ - ٢٥٠ سم (٢٥٠ قرش) تسليم مركز نقل الدم بما فيها جهاز الاعطاء .

وفي جميع الحالات يضافه مبلغ خمسون قرشا نظير توصيل الزجاجة الى الجهة المطلوبة داخل اللجنة ، واثانة قرش الحواشي .

لمرضى بعض المستشفيات التى تتعامل مع مركز نقل الدم بمعهد البحوث الطبية بالاسكندرية ، بوصفهما طبيبين بهذا المركز لا بوصفهما طبيبين خاصين يزاولان المهنة في غير أوقات العمل الرسمية ، يدل على ذلك إقتصران عمليات اعطاء الدم التى قاما بها بشراء الدم من المركز الذى يعملان به مع خلو طلب شراء الدم ونقله — على ما كشف عنه الجهاز المركزى للمحاسبات من تحديد الطبيب الذى يقوم بعملية اعطاء الدم ، ولا يقدح في ذلك أن هذه العمليات تمت خارج مركز نقل الدم لأن هذه العمليات تتم في الغالب في حالات لا تسمح بنقل المريض الى المركز ، ومن ثم فالمفترض أنها لا تتم داخله ، كما لا يقدح فيه أيضا أن هذين الطبيبين مرخص لهما بمزاولة المهنة في الخارج مادام لم يثبت انها طلبا لاجراء هذه العمليات بسفتهما الشخصية لأنها كانتا يمارسا علاج المريض الذى نقل اليه الدم ، ولا يجدى التحدى في هذا المقام بالشهادة المقدمة من مستشفى المواساة فغنضلا عما اثاره الجهاز المركزى للمحاسبات من شك حول هذه الشهادة ، من حيث علاقة أحد هذين الطبيبين بذلك المستشفى ومن حيث سعيهما للحصول على شهادة مماثلة من كل من المستشفى الايطالى والمستشفى القبطى ورفض هاتين الشهادتين لهذا الطلل فغنضلا عن ذلك فان تكييف العلاقة بين المستشفى وبين طبيب مركز نقل الدم يتوقف على وقائع الحالة المعروضة ولا ينكى للتدليل عليه شهادة تقدم من أحد اطراف هذه العلاقة .

ومن حيث أنه لا وجه لما يبيديه كل من الطبيبين المذكورين من أن عملية اعطاء الدم الى المريض ليست من المهام المنوطة بهما بوصفهما طبيبي مركز نقل الدم لأن مهمتهما تقتصر على جمع الدم وتخزينه وتوزيعه دون اعطائه للمريض ، لا وجه لهذا القول لأن الواضح من احكام قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه أن عملية اعطاء الدم للمريض من العمليات التى يجوز أن تطلب من مركز نقل الدم ، ومن ثم نظم المتبادل الذى يستحق في حالة اجرائها ، ولما كان الطبيبان المذكوران هما الطبيبين الوحيدين بمركز نقل الدم بمعهد البحوث الطبية بالاسكندرية ، فانه يكون

منوطا بهما جميع العمليات الفنية التي يختص بها المركز ومنها عملية اعطاء
الدم للمريض .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا احقية للسيد
الطبيبين . . . و . . . في تقاضى مقابل اعطاء الدم لمرضى المستشفيات التي
يتعامل معها مركز نقل الدم الذي يعملان به .»

« ملف ٤٩٦/٤/٨٦ - جلسة ١٣/٦/١٩٧٢ » .

ديوان الأوقاف الخصوصية

ديوان الأوقاف الخصوصية

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عدم اعتبار ديوان الأوقاف الخصوصية فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة — سرد لبعض الأحكام الخاصة بموظفي الحكومة والتي تسرى على موظفي هذا الديوان .

ملخص الحكم :

إن ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة ، وينحصر نشاطه في تولى إدارة الأوقاف الخيرية المختلفة المصادر ، الواقعة تحت نظارة الخديوى ومن خلفوه من بعده ، وهى التى كان يشرف عليها بفئتين من الموظفين : فئة تقوم باستغلال اعيان الموقوفة ويتقاضى رجالها مرتباتهم من ريع الوقف باعتبارها جزءاً من الصروفات ، واخرى تعمل فى مركز الديوان لمساعدة الناظر فى إدارة هذه الأوقاف ، ويستادى اربابها مرتباتهم من أجر الناظر ، وكان هذا الديوان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة العليا . وبهذه المثابة ، كان يرعى مصالح خاصة معينة ، ولم تتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة من المؤسسات العامة . ولا يغير من طبيعته القانونية هذه صدور أوامر أو لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيه . ومستخذيهم النظم والقواعد المتبعة فى بعض مصالح الحكومة بشأن موظفى الدولة ، أو بأن يعامل موظفوه بأحكام قانون المعاشات الملكية ، أو بالأحكام الخاصة بتسوية المعاشات والمكافآت للموظفين . والمستخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة فى الحكومة ، أو تكون اللجنة المالية بمجلس النواب رأيت بجلستها المنعقدة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية أسوة بموظفى وزارة الأوقاف عند نقلهم لوزارات الحكومة

ومصالحها تحقيقاً للعدالة في المساواة بين موظفين متساوين في العمل ويؤدون واجبه في ظل النظم واللوائح الحكومية، أو كونه مجلس الوزراء اصدر بجلسته المنعقدة في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قراراً بالموافقة على أن يكون نقل موظفي الأوقاف الخصوصية الملكية بحالتهم من حيث الدرجة والمهامة مع الاحتفاظ بأقدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم ، ومن يكون منهم مشتبها يحتفظ له بحالة التثبيت أسوة بموظفي وزارة الأوقاف ، على أن يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الأوقاف الخصوصية الملكية أو من سينقلون منها إلى وزارات الحكومة ومصالحها ، وذلك وفقاً للأحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخاص بالقواعد التي تتبع عند حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد المهامة ، تأسيساً على أن ديوان الأوقاف الخصوصية المشار إليه يطبق على موظفيه الكائنات التي تصدرها الحكومة منذ سنة ١٩٢١ وأن به درجات مماثلة للدرجات المخصصة لموظفي الحكومة — لا يغير ذلك كله من حقيقة وضع الديوان المذكور ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ إنما صدر لحكمة معينة وفي مجال محدد نطاقه بالغاية من هذه الحكمة ، واستحدث بالنسبة إلى ماضي خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية أقدمية اعتبارية أقامها على تشبيه الديوان المذكور بالهيئات الحكومية في مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التي استند إليها ، فتند اقتضى الأمر صدور هذا القرار بالحكم الذي تضمنه لانتشاء الحق النذى نس عليه والذي لم يكن يثبت لتوحيه من تلقاء ذاته لولا ما قضى به القرار المشار إليه من تسوية في المعاملة بين موظفي الديوان وموظفي وزارة الأوقاف على أساس التشبيه الذي ذهب إليه ، ومن ثم فلا يجوز أعمال اثره إلا في خصوص ما صدر بشأنه ، أي فيما يتعلق بضم مدد الخدمة السابقة تحسب ، دون مجاوزة هذا القصد إلى اعتبار الديوان هيئة حكومية .

٢ طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢٣/١ .

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

الوضع القانوني لديوان الأوقاف الخصوصية الملقى
ملخص الحكم :

ان هذه الحكية سبق أن قضت بأن ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة وينحصر نشاطه في تولى إدارة الأوقاف الخيرية المختلفة المصادر الواقعة تحت نظارة الخديوى ومن خلفوه من بعده ، وكان هذا الديوان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة وبهذه المثابة كان يرعى مصالح خاصة معينة ولم تتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة من المؤسسات العامة ولا يغير من طبيعته القانونية هذه صدور أوامر أو لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيه ومستخدميه النظم والقواعد المتبعة في بعض مصالح الحكومة بشأن موظفى الدولة أو بأن يعامل موظفوه بأحكام قانون المعاشات أو بالأحكام الخاصة بتسوية المعاشات والمكافآت للموظفين والمستخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة في الحكومة أو كون اللجنة المالية بمجلس النواب رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية أسوة بموظفى وزارة الأوقاف عند نقلهم لوزارات الحكومة ومصالحها تحتيناً للصدالة والمساواة بين موظفين متساوين في العمل ويؤدون واجبهم في ظل النظم واللوائح الحكومية أو كون مجلس الوزراء أصدر بجلسته المنعقدة في ٦ من يناير ١٩٥٢ قراراً بالوافقة على أن يكون نقل موظفى الأوقاف الخصوصية الملكية بحالتهم من حيث السدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم ومن يكون منهم مثبتاً يحتفظ له بحالة التثبيت أسوة بموظفى الأوقاف على أن يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الأوقاف الخصوصية الملكية أو من سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها وذلك طبقاً للأحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو ١٩٤٧ الخاص بالقواعد التي

تتبع عند حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية وذلك تأسيساً على أن ديوان الأوقاف الخصوصية المشار اليه يطبق على موظفيه الكادرات التي تصدرها الحكومة منذ سنة ١٩٢١ وأن به درجات مماثلة للدرجات المخصصة لموظفي الحكومة - لا يغير ذلك كونه من حقيقة وضع الديوان المذكور ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ إنما صدر لحكمة معينة وفي مجال محدد نطاقه بالغاية من هذه الحكمة واستحداث بالنسبة الى ماضى خدمة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية أقدمية اعتبارية أقامها على تشبيه ديوان المذكور بالهيئات الحكومية في مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التي استند اليها وقد اقتضى الأمر صدور هذا القرار بالحكم الذي تضمنته لإنشاء الحق السدى نص عليه والذي لم يكن ليثبت لذويه من تلقاء ذاته لولا ما قضى به القرار المشار اليه من تسوية في المعاملة بين موظفي الديوان وموظفي وزارة الأوقاف على أساس التشبيه الذي ذهب اليه ومن ثم فلا يجوز اعمال اثره الا في خصوص ما صدر بشأنه دون مجاوزة هذا القصد الى اعتبار الديوان هيئة حكومية .

(طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤) .

تأسيده وقسم (٤)

المادة :

نص القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ على تصحيح ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية بحالتهم الى وزارة الأوقاف - سريان هذا الحكم بأثر رجعي - أساس ذلك وأثره بالنسبة لطعن أحد موظفي الوزارة في قرار صادر بتاريخه بغض موظفي الديوان المستفاد قبل صدور هذا القانون :

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون

رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا قد نصت على أن « يعتبر صحيحا ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا إلى وزارة الأوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم » ويبين من مراجعة المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الشارع إنما أراد استعادة الحكم الذي كان قد استحدثه قرار مجلس الوزراء في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ثم الغته أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة طبقا للتفسير السليم الذي اعتنقته أحكام القضاء الإداري ولهذا ارتأى الشارع معالجة هذا الوضع فأبقى - بموجب القانون المذكور على مراكز هؤلاء الموظفين السذين نقلوا إلى وزارة الأوقاف مع الاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم التي اكتسبوها خلال خدمتهم السابقة بديوان الأوقاف الخصوصية حسبما قررها لهم قرار ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ذلك أنه على أثر تنازل الملك السابق عن العرش قررت وزارة الأوقاف ضم موظفي الديوان المذكور - ومن بينهم المطعون في ترقيتهم - إلى خدمتها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ - بحالتهم التي كانوا عليها وسلكتهم مع موظفي الوزارة بحسب تواريخ أقدمياتهم في السجلات التي كانوا يشغلونها بديوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا ظنا منها أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ما زال قائما وقاتها أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقواعد الصادرة في ظله بتنظيم ضم مدد الخدمة السابقة قد أبطلت عمل القرار المذكور من ناحية جواز ضم المدة السابقة إذ استفتت قواعد أخرى لهذا الضم شرمها قانون موظفي الدولة والقرارات المنفذة له . بيد أنه لما نهتها أحكام القضاء الإداري إلى خطأ خطتها ، سمعت وزارة الأوقاف في حفظ مراكز هؤلاء الموظفين ضيانتا لاستقرار أحوالهم وحسن تفرغهم لأعمالهم وكان أن استصدرت القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ لمعالجة هذا الوضع بأداة التشريع كي تدفع عن أفراد هذه الطائفة الأضرار الناجمة من تسمية الأوقاف الخصوصية لوزارة الأوقاف تمشيا مع الاعتبارات التي أثار إليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ باحساب مدة الخدمة التي تضاعها هؤلاء الموظفون في ديوان

الأوقاف الخصوصية كاملة فيسا يتعلق بصندوق التأمين والمعاشات ولهذا نص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ في مادته الأولى على وجوب اعتبار ما تم في شأن نقلهم الى وزارة الأوقاف بحالتهم صحيحا والاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم التي كانوا عليها عند نقلهم .

ولا حجة البتة فيما تحدى به الحكم المطعون فيه من أن القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن نصا على الأثر الرجعى حتى ينسحب حكمه على موظفين تم نقلهم في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ، لأن صيغة القانون المذكور قاطعة في تنظيم حاصل في الماضى . فهو رجعى الأثر بحكم طبائع الأشياء ، والعبرة في دلالة المفاهيم التشريعية بالمعنى لا بالألفاظ واللبانى والقول بأن التشريع حال اثر - فضلا عن منافعته لخصائص القانون ، من جهة جواز انسحابه على الماضى ، هو تحكم صرف بإياه منطق التعديل الذى أراد ان يحدثه الشارع . كما تأباه اصول التفسير القويم ، اذ ليس من المستساغ أن يصدر تشريع بجواز حساب اقدمية خدمة سابقة لموظفين تم نقلهم في الماضى الى وزارة الأوقاف بعد مفارقتهم ديوانا زال وجوده بتعيينه لوزارة الأوقاف ، الا أن يكون رجعيا بالبداية ، والقول بغير ذلك يهدر مقصود التشريع ويفوت حكمته .

ويترتب على ما سلف اعتبار اقدمية المطعون في ترقيتهم وهم من موظفى ديوان الأوقاف الخصوصية المنقولين الى الوزارة في الدرجة الثامنة المتوسطة مردودة الى ٣٠ من أغسطس و ١١ من أكتوبر وأول نوفمبر و ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في حين لم تبدأ اقدمية المدعى في تلك الدرجة الا من أول فبراير سنة ١٩٥١ وعلى هذا يكونون جميعا أحق من المدعى بالترقية هم وكافة من شملهم القرار المطعون فيه الصادر في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٧ بالترقية الى الدرجة السابعة على أساس اقدمية .

(طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٩) .

قاعدة رقم (٥)

المادة :

المستخدمون والعمال الذين كانوا يعملون بديوان الأوقاف الخصوصية ثم الحقوا بوزارة الأوقاف بعد إلغاء هذا الديوان — مركزهم القانون — اعتبار أوضاعهم الوظيفية معلقة حتى صدور قانون الميزانية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ الذي حدد وظائفهم ودرجاتهم المالية المختلفة — حساب اعانة قتلاء المعيشة للخدمة السائرة منهم على أساس الراتب المحدد وهو ثلاثة جنيهات .

ملخص الحكم :

ان المدعى حين نقل وزملاؤه الى وزارة الأوقاف لم يكن بميزانية هذه الوزارة وظائف ودرجات تواجه هذه الكثرة الوافدة عليها من المستخدمين والعمال المنقولين اليها على اثر إلغاء ديوان الأوقاف الخصوصية ، فانتضت الضرورة ان تظل أوضاعهم الوظيفية معلقة ، وأن تصرف لهم أجورهم ومرتباتهم من الاعتمادات والوفورات وميزانية الديوان الملغى ، ولم يتحدد مركزهم القانوني الا بصدور قانون الميزانية للسنة المالية ١٩٥٢ — ١٩٥٣ رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي حدد وظائفهم ودرجاتهم المالية المختلفة ، ومن بينها درجة وظيفة المدعى وسائر زملائه من الخدمة السائرة . وقد انطوى التحديد بالنسبة الى افراد هذه الطائفة على جعل راتبهم الشهري ثلاثة جنيهات بدلا من الراتب الضئيل الذي كان العاملون بكادر الخدمة السائرة يحصلون عليه في ديوان الخاصة الملكية الملغى ، فالمدعى بهذه المنابة يعتبر معينا بوزارة الأوقاف تعيينا جديدا اعتبارا من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ويسرى عليه من ثم ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢.

من أن العمال والخدمة السائرة الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون الاعانة على اساس أول مربوط درجاتهم المعيّنين عليها نظرا لأن الاعانة تثبت على الماهيات والأجور الفعلية ، وينبنى على ما سلف بيانه لزوم تثبيت اعانة غلاء المعيشة على ثلاثة جنيهاً باعتباره الراتب الشهري والذي تحدد للتدعى وأمثاله طبقا لقانون الميزانية عن السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ بالنسبة الى وزارة الاوقاف .

(طعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٣١) .

ديوان الموظفين

ديوان الموظفين

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

ديوان الموظفين — القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأنه — القصد من عبارة المصالح العامة الواردة به — لا تصرفه الى الهيئات المحلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بديوان الموظفين تنص على أن يختص الديوان بها يأتي :

- ١ — الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين .
- ٢ — النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقضى به ضرورة العمل .
- ٣ — وضع نظم الامتحانات اللازمة للتعيين في وظائف الحكومة وللمهنيين الموظفين .

٤ — مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة والاعتمادات الأخرى فيما يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شئون الموظفين وابداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليها ، فاذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان وجهة نظر الديوان .

٥ — اقتراح التشريعات الخاصة بالموظفين . وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر في نظام العمل الحكومي ووضع الاقتراحات المؤدية لضمان سير الأعمال على وجه مرضى ، وله في سبيل ذلك كله نص من يرى من موافقيه لاجراء الأبحاث اللازمة في الوزارات والمصالح العامة وحتى طلب البيانات، التي يرى لزوما لطلبها .

ولما كانت عبارة مصالح عامة تطلق في القانون الإدارى على المصالح التابعة للحكومة المركزية كما تطلق على المصالح العمومية ذات الشخصية الاعتبارية وهى الهيئات المحلية والهيئات ، فإنه يتعين للوقوف على المعنى الذى قصده الشارع من هذه العبارة فى قانون الديوان تقصى تاريخ انشاء الديوان ومهمته واغراضه . والذى يستخلص من استقراء التطور التشريعى للنصوص فى هذا المقام أن القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين قد نص صراحة على أن اختصاص الديوان هو بحث شئون الموظفين فى الوزارات المختلفة . وأن عبارة المصالح العامة التى أضيفت الى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ (المعدل للقانون سالف الذكر) لم يقصد بها أن يمتد اختصاص الديوان الى بحث شئون موظفى الهيئات المحلية . يدل على ذلك ما جاء فى مذكرته الايضاحية من أن اختصاصات الديوان فى هذا المرسوم بقانون هى ذات الاختصاصات الواردة فى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ ، ومقتضى ذلك تفسير عبارة « المصالح العامة » بأنها المصالح الادارية التابعة للوزارات ، والمؤسسات العامة أى المصالح الادارية التى منحت شخصية معنوية ، وبعبارة اخرى « الأشخاص المصلحية » التى تقوم بمهمة الوزارات فى بعض اختصاصاتها .

ولما كانت اختصاصات الديوان المبينة فى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ هى ذات الاختصاصات الواردة فى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه يجب تفسير نصوصه كما غرس نصوص هذا الاخر فيكون المقصود من عبارة « المصالح العامة » الواردة فى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المصالح الادارية التابعة للوزارات والمؤسسات العامة .

(غنوى ٢٩٠ س ١٩٥٤/١/٢٠) .

قاعدرة رقم (٧)

المبدأ :

تقسم وظائف ديوان الموظفين فى الميزانيات المتعاقبة الى قسمين فى وحدتين مستقلتين هما وظائف الديوان العام ووظائف مراقبى ورؤساء ووحدات

المستخدمين — استقلال كل من الوحدتين بوظائفه ودرجاته — لا يتزاحم عند الترقية موظفو قسم منها مع موظفى القسم الآخر .

دلخص الحكم :

ان ميزانية ديوان الموظفين ، بحسب إوضاعها التى استقرت عليها ، منذ السنة المالية ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، انتظمت طائفتين من الموظفين ، تكون كل منها وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن الأخرى : اولاهما ، وحدة موظفى الديوان العام . والثانية وحدة مراقبى ورؤساء وكلاء أقسام مستخدمى الوزارات والمصالح . ومقتضى هذا التقسيم ، الذى يقوم اساسا على اختلاف نوع وطبيعة العمل ، هو استقلال كل من الوحدتين المشار اليهما بوظائفه ودرجاته وأقدميات الموظفين الذين ينتمون اليه . ومتى كان الأمر كذلك فإن كل من هاتين الوحدتين تنفرد — عند إجراء حركة الترقية — بدرجاتها ووظائفها التى لا يزاحم افراد الوحدة الأخرى وموظفيها فى الترقية الى الدرجات الشاغرة بها . فإذا خلت درجة فى إحدى هاتين الوحدتين فليس لموظفى الوحدة الأخرى اى حق فى الترقية اليها او الأمل فيها ، اذ يقتصر حقهم الشروع على الترقية الى الدرجات التى تخلوا بالوحدة التى يتبعونها ، فلا امتزاج ولا ادماج بين درجات الوحدتين عند الترقية .

(طعن رقم ٦٧١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

اختصاصات ديوان الموظفين المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ — المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ — نصها على تبعية مراقبى ومديرى ورؤساء المستخدمين وكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة لديوان الموظفين ودرج وظائفهم بميزانيته —

مجال مباشرة اختصاصات ديوان الموظفين هو الوزارات والمصالح التي تقوم عليها السلطة التنفيذية — رؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بمجلس البرلمان — لا يتبعون ديوان الموظفين بل يتبعون مجالسهم — لا يغير من ذلك حل البرلمان والفناء الدستور — نقل وظيفتي رئيس ووكيل المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين لا ينتج اثره الا من تاريخ نفاذه .

ملخص التحكم :

في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين ، ثم عدل بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ثم بالمرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد بينت المادة الثانية من القانون الأخير اختصاص الديوان كما يلي : « أولا — الإشراف على تنفيذ لوائح الموظفين . ثانيا — النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقتضى به ضرورة العمل . ثالثا — وضع نظم الامتحانات اللازمة للتميين في وظائف الحكومة ولتمارين الموظفين . رابعا — مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة والاعتمادات الأخرى فيها يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شئون الموظفين ، وابداء ما قد يكون لديه من ملاحظات عليها ، فإذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان بوجهة نظر الديوان . خامسا — اقتراح التشريعات الخاصة بالموظفين . وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر في نظام العمل الحكومي ووضع الاقتراحات المؤدية لضمان سير الاعمال على وجه مرضى ، وله في سبيل ذلك كله نعب من يرى نعبه من موظفيه لاجراء الأبحاث اللازمة في الوزارات والمصالح العامة وحق طلب البيانات التي يرى لزوم طلبها » . ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام موظفي الدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون ، وتسرئ أحكامه على موظفي وزارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ويلفئ كل حكم يخالف هذه الأحكام » ، ونصت المادة الثانية على أن « يعمل به من أول يولييه سنة ١٩٥٢ » ، وقد نصت المادة الثالثة من الباب الأول من ذلك القانون على أن « يكون مراقبو ومديروا ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بالوزارات

والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . ويبين من مراجعة اختصاصات ديوان الموظفين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه أنها تنصب أساسا على مراجعة ميزانيات الوزارات والمصالح فيما يختص بالموظفين عددا ودرجة وتحديد عدد الموظفين ودرجاتهم بالوزارات والمصالح ثم الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين . وليس من شك في أن مجال مباشرة هذا الاختصاص - على ما هو ظاهر من صريح نص المادة الثانية سالفة الذكر - هو الوزارات والمصالح ، وهي تسميات في بنية السلطة التنفيذية ، أو هي مسميات تطابق المرافق العامة التي تقوم عليها السلطة التنفيذية ، ومن ثم لا يمتد اختصاص الديوان الى مجلسي البرلمان ، ذلك أنه فضلا عن أن هذه المجالس النيابية لا تعتبر من الوزارات والمصالح ، فإنها - كما سلف البيان - تستقل بوضع ميزانياتها وبشئون موظفيها عامة ، مما يتنافى معه إيجاد رقابة أو اشراف عليها في هذه الشؤون من أي سلطة أخرى . وما دأب الأمر كما ذكر وكان مراتبو ومديرو رؤساء المستخدمين ووكلائهم هم مجالس ديوان الموظفين في الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين ، فلا وجه - والحالة هذه - لأن يتبع رؤساء المستخدمين ووكلائهم بمجلسي البرلمان ديوان الموظفين ، بل يظلون تابعين لمجالسهم صاحبة الولاية عليهم ، ولم يغير حل المجلسين والغاء الدستور من ذلك الأمر شيئا ، وآية ذلك أنه على أثر حل مجلسي البرلمان صدر قرار من مجلسي الشيوخ والنواب برئاسة مجلس الوزراء ، على أن يكون رئيس مجلس الوزراء موجبا للوزراء هما الجهة التي تتولى بالنسبة لشؤونها السلطات التي كانت مخولة لرئيس وهيئة مكتب كل منهما . وظاهر من هذا القرار أنه احتفظ لسكرتير المجلسين باستقلالهما وكيانهما القانوني السابق ، فهو لم يدمجهما في سكرتيرية مجلس الوزراء أو ينقلهما اليها أو الى أية وزارة أو جهة أخرى ، وإنما نظم الجهة الرئيسية لهما فأصبحت رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بدلا من رئيس المجلس أو هيئة المكتب ، ويؤكد هذا النظر ان السيد وزير الدولة الذي عهد اليه رئيس مجلس الوزراء بتولى السلطة المخولة له في شئون موظفي سكرتيريتي المجلسين أصدر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ قرارين : الأول رقم ١٦٧٦ بتقسيم الوظائف الداخلة في الهيئة بسكرتيرية

مجلس النواب والثاني رقم ١٦٧٧ بتوزيع موظفى سكرتيرية المجلس على فئات الكادر المختلفة الداخلة فى الهيئة محتفظا بتقسيم الوظائف ومسمياتها طبقا لما كان متبعاً قبل حل المجلس : مثال ذلك أنه احتفظ بوظائف السكرتير العام للمجلس ومدير الادارة التشريعية ومدير ادارة المراقبة ثم بوظائف مديرو وكلاء اقسام ورؤساء فرق وسكرتير و لجان واعضاء فرق ، وهى الوظائف التى تتفق واعمال المجلس ، اى انه على ما سبق القول — احتفظ بالكيان والوضع القانونى لسكرتيرية المجلس .

ويجوز ذلك ايضا من المناقشات التى دارت فى مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ فى صدر ما ادخل من تعديل على المادة الثالثة من قانون نظام موظفى الدولة ، فقد كان نص المادة الثالثة فى اول الامر يجرى كما يلى « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بالوزارات والمصالح تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . فقدم احد حضرات الشيوخ اقتراحا بان يعدل نص المادة الثالثة على النحو التالى « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بالوزارات والمصالح ، ما عدا ديوان المحاسبة ، تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » ، وقال ان هذا التعديل هو « تحقير للتنسيق بين التشريعات القائمة ، فقد سبق للبرلمان — تحقيقا لاستقلال ديوان المحاسبة — ان جعل شأن موظفيه خاضعا لرئيس الديوان ولجنة عليا فاذا ما اتبعنا مدير الحسابات لديوان المحاسبة ووكيله لديوان الموظفين معارض هذا مع فكرة الاستقلال الممنوحة لديوان المحاسبة ، يقتضى قانون قائم » . وقد عقب احد حضرات الشيوخ على ذلك بقوله « ان مجلس الشيوخ ومجلس النواب وديوان جلالة الملك مستقلة كذلك تمام الاستقلال » ، فرد صاحب الاقتراح « سنفجدها مسـئـلة ثـانـىـة فـيـها بـعد » . وقد وافق المجلس على هذا التعديل ، ثم وردت بعد ذلك المادتان ١٣٢ و ١٣٣ وتضمنت اولاهما ان احكام هذا القانون تشرى على موظفى ومستخدمى الحاشية الملكية اللذين بغير مساس بالاحكام والتواعد المعمول بها الآن فى شأن تعيينهم وترقيتهم وعلاواتهم ويطبق بالنسبة للموظفين منهم فى شأن التأديب احكام المرسوم الصادر فى ٢٨ من يونيه سنة ١٩٢٢ ، وفى الأحوال التى يطبق فيها احكام هذا القانون على الوجه المتقدم يكون لرئيس ديوان جلالة الملك ولو كـيـل هـذا الـديـوان الـسلـطة

والاختصاصات المقررة في هذا القانون لوزير ولوكيل الوزارة على التوالي ،
وتضمنت المادة الثانية أن « يكون لمجلس الأوقاف الأعلى ومجلس الأزهر
الأعلى ولجنة العليا بديوان المحاسبة كل فيما يخصه الاختصاصات
والسلطات الممنوحة لمجلس الوزراء بمقتضى هذا القانون ، مع مراعاة اتباع
ما يقتضيه من اختصاص لوزارة المالية والاقتصاد ولديوان الموظفين في تلك
الأحوال ، ويكون لشيخ الجامع الأزهر والوكيل الاختصاصات والسلطات
الممنوحة بهذا القانون للوزير ولوكيل الوزارة كل فيما يخصه » . وظهر
مما تقدم أن البرلمان بمجلسيه اعتبر استقلال موظفيه من رقابة ديوان
الموظفين أمراً مفروضاً ، فلم يثر في شأنه أى شبهة أو جدل ، وإنما ثار
ذلك حول ديوان المحاسبة فلزم النص على استثنائه بحكم استقلاله عن
السلطة التنفيذية . أما بالنسبة لما تم أخيراً من نقل وظيفتى رئيس ووكيل
المستخدمين بمجلس النواب إلى ديوان الموظفين فإنه لما سبق تفصيله
لا ينتج اثره إلا من تاريخ نفاذه .

(طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨) .

رقابة ادارية

الفصل الأول - تعيين

الفصل الثاني - اقدمية

الفصل الثالث - مدة خدمة سابقة

الفصل الرابع - سلطات رئيس هيئة الرقابة الادارية

الفصل الخامس - نقل من الرقابة الادارية

الفصل السادس - علاوة الرقابة الادارية

الفصل السابع - جواز اعادة التعمين بعد الاحالة على المعاش

الفصل الأول

تعيين

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

ان قانون هيئة الرقابة الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ولئن نص الجحور الملحق به على وظيفة نائب لرئيس الهيئة ولم ينص على نواب لرئيس الهيئة الا انه ليس هناك ما يحول في القانون المذكور دون شغل الدرجات الممتازة الجديدة المقررة لوظيفة نائب رئيس الهيئة والتي تضمنها القانون رقم ٦١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ استلزم ذلك ان نصوص قانون هيئة الرقابة الادارية يتسع حكمها الى اكثر من نائب لرئيس الهيئة وان الميزانية وهى صادرة بقانون وقد تضمنت ٥ درجات بربط النائب من الدرجة الممتازة تكون قد عدلت من الجدول المشار اليه في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون الرقابة الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ينص في المادة الاولى منه على ان الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الاعضاء . وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على ان « يكون تعيين رئيس الرقابة الادارية ونائبه بقرار رئيس الجمهورية » وتنص المادة ١٣ على ان تنشأ في الرقابة الادارية لجنة تسمى لجنة شئون الأفراد تشكل برئاسة نائب رئيس الرقابة ومضوية اقدم أربعة من اعضاء الرقابة كما تنص المادة ٢٦ من القانون المذكور على ان يكون لرئيس الرقابة

الإشراف الفني والإداري على أعمال الرقابة الإدارية وأعضائها وإصدار القرارات التي يتطلبها تنظيم الهيئة وسير العمل بها .

ومن حيث أن الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ أشار إليه قد شمل نائب رئيس هيئة الرقابة بربط ثابت قدره بعد تعديله وزيعته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين في الدولة والقطاع العام والخاضعين لكدرات خاصة — ٢٤٨٣ جنبيها . وهذه الوظيفة هي الدرجة الممتازة أو وكيل أول (سابقا) ، وأن الميزانية الجديدة للفئة المالية ١٩٨٣/٨٢ تضمنت أربع درجات أخرى مزيّدة بذات الرّبط ٢٤٨٣ جنبيها وهي درجات ممتازة (وكيل أول) أيضا ، وبذلك تمّخص الوضع عن وجود خمس وظائف ممولة بخمس درجات هي : الفئة الممتازة ذات الرّبط الثّبات وقدره ٢٤٨٣ جنبيها المقررة لنائب رئيس الهيئة .

ومن حيث أنّه ولئن نصّ قانون هيئة الرقابة الإدارية سالف الذكر بوجوده على وظيفة نائب لرئيس الهيئة ، ولم ينصّ على « نواب » لرئيس الهيئة ، إلا أنه ليس هناك ما يحول في قانون الرقابة المذكورة ذاته دون شتمّ هذه الدرجات الأربع الجديدة المقررة لوظيفة نائب رئيس الهيئة بالإضافة إلى الدرجة الموجودة وذلك لأن وظيفة « رئيس الهيئة » وإن كانت لا تتمعدا بحكم لزوم ما يلزم ، إلا أن بالنسبة لوظيفة « نائب رئيس الهيئة » فليس ثمة ما يمنع من ذلك دون حاجة إلى نص ، ومما يدعم ذلك أن نصوص قانون هيئة الرقابة الإدارية سالف الذكر والتي أشارت إلى « نائب » يتسع حكمها جميعا إلى أكثر من نائب ويوزع العمل بينهم بقرار من رئيس الرقابة وفقا للمادة ٢٦ ، منه المنوه عنها . وخاصة أن الميزانية — وهي صادرة من قانون — قد تضمنت خمس درجات بربط النسب وهي الدرجة الممتازة (الوكيل الأول سابقا) وبذلك تكون قد عدلت في الجدول أشار إليه في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى جواز التعمين في وظيفة رئيس قطاع بالدرجة الممتازة بهيئة الرقابة الإدارية .

(ملب ٦٢٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٦/١) .

الفصل الثماني

أقدمية

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ قضت بان اعضاء النيابة الادارية الذين يعينون في قسم الرقابة تحدد مرتباتهم وفقا للجدول حرف (ب) المرافق للقانون وتحكمهم اقدمية مستقلة ويمكن تعيينهم بطريق النقل من أية جهة حكومية ويتقاضى الموظف المنقول الى قسم الرقابة المراتب الاساسى الذى كان يتقاضاه قبل نقله او اول مرتبة الفئة المنقول اليها ايها اكثر وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها - العضو الذى يعين بقسم الرقابة يستمد حقه في تصفيد الاقدمية في هذه الحالة من القاعدة القانونية المشار اليها مباشرة دون ترخيص في ذلك من جهة الادارة - اثر ذلك - صدور حكم بتعطيل مرتب العضو الذى كان يتقاضاه قبل نقله الى الرقابة يؤدي الى ضرورة تعديل اقدميته في الفئة المعين عليها .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية المعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على ان « . . . يعين وكيل عام النيابة الادارية لشئون الرقابة من الباصالىين على مؤهل عال من احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة او معاهدا اما اعضاء النيابة الادارية الذين يعينون

يُقسم الرقابة فتحدد مرتباتهم وفقا للجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون وتحكمهم اقدمية مستقلة ويكون تعيينهم بطريق النقل من اية جهة حكومية بشرط أن يكونوا حاصلين على المؤهل المذكور في الفترة السابقة مع وجوب سبق نديهم الى قسم الرقابة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، ويكون النذب بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية ، ويتقاضى الموظف المتنقل الى احدى فئات تقسم الرقابة المرتب الاساسى الذى كان يتقاضاه قبل نقله او اول مربوط الفئة المنقول اليها أيهما أكثر وتحسب اقدميته من تاريخ حصوله على اول مربوط الفئة التى وضع فيها ... » ومفاد ذلك أن المشرع قد وضع قاعدة تخطيطية عليّة في شأن تحديد اقدمية من يعين في قسم الرقابة بحيث يستند حقّه في تحديد الاقدمية من هذه القاعدة مباشرة دون أن تترخص في تلك جهة الادارة .»

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق ان المدعى حسّل على ميكالوريوس التجارة سنة ١٩٥١ والتحق بخدمة وزارة الشؤون الاجتماعية من ١٩٥٠/١١/٧ بالدرجة السادسة الفنية وفي ١٩٥٧/٦/١ نقل الى وزارة المالية والاقتصاد حيث صدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بترقيته الى الدرجة الخامسة بالاختيار اعتبارا من ١٩٥٧/١٢/٣١ ثم نقل الى المجلس الاعلى لرعاية الشباب حيث صدر القرار رقم ٦ لسنة ١٩٦١ بترقيته الى الدرجة الرابعة من ١٩٦١/١/٣١ وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٦١/٨/٥ بتعيينه في الرقابة الادارية في وظيفة عضو رقابة (ب) وحسبت اقدميته في هذه الدرجة من ١٩٦٠/٢/١ تاريخ حصوله على اول مربوط فئة هذه الوظيفة وقدره ٣٠ جنيها ، وتدرج في وظائف الرقابة الادارية قعين عضو رقابة (ا) بالقرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٣ وعضو رقابة (د) بالقرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ ورقى الى الفئة (ج) من ١٩٦٦/٢/١ والى الفئة (ب) من ١٩٧٥/٣/١ ، ثم انتهت خدمته بناء على طلبه من ١٩٧٤/٩/٢٣ — وبناء على الحكم الصادر لصالحه من محكمة القنساء الادارى في الدعوى رقم ١٧٢٠ لسنة ١٧ ق بالفناء القرار الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بالترقية الى الدرجة الخامسة بالاختيار من ١٩٥٥/٣/٩ فبمسا تضمنته من تخطيه في الترقية وبارجاع اقدميته في هذه الدرجة الى

التاريخ المذكور ، وبناء على هذا الحكم علقت أقدميته بوزارة المالية في الدرجة الرابعة وردت الى ١٩٥٨/٧/٣١ ، وأعيد تسوية مرتبه على هذا الأساس ، وقد أتم المدمى دعواه الراهنة بطلب الحكم بتعديل أقدميته في الفئة (ب) بالرقابة الادارية وارجائها الى ١٩٥٨/٧/٣١ بدلا من ١٩٦٠/٢/١ بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه من المقرر أن الأحكام الصادرة بالالغاء تعتبر حجة على العلانية فيما تضت ، وقد ترتب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٧٢٠ لسنة ١٧ ق تعديل مرتب المدمى الذى اتخذ أساسا لتحديد أقدميته في الفئة (ب) بالرقابة الادارية كذلك وفقا للمساعدة التى نصت عليها المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم يحق للمدمى تسوية حالته برد أقدميته في وظيفة عضو رقابة (ب) التى عين بها في الرقابة الادارية الى تاريخ حصوله على مرتب متداره ٣٠ جنيها وفقا للحكم المشار اليه ، ولا يحصل دون ذلك اختلاف كادر الرقابة الادارية عن الكادر العام الذى كان يخضع له المدمى قبل نقله ، حيث أن القاعدة التنظيمية التى وضعتها المادة ٣٣ سالفة الذكر في شأن حساب أقدمية اعضاء الرقابة في الكادر العام عند تعيينه بالرقابة الادارية دون أن يكون للجهة الادارية أن تترخص في تحديد الأقدمية على خلاف ذلك ، ولما كان المدمى قد أتم دعواه طالبا الحكم بتعديل أقدميته في وظيفة عضو رقابة (ب) التى عين فيها في ١٩٦١/٨/٥ قبل صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ فان المحكمة تلقت مما أثارته الجهة الادارية في شأن ما نص عليه هذا القانون من عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة باعادة تبين بالرقابة الادارية وترتيب أقدميتها وفقا لأحكامه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فيكون قد أصاب وجه الحق ويتمين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا مع إلزام الجهة الادارية بالمصروفات .

١ طعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٧/١

مقاصدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التي كان معنا فيها قبل النقل مباشرة - عدم الانتقال الى احدى وظائف الرقابة الادارية من الفئة (هـ) تتحدد اقدميته طبقا لقانون الرقابة الادارية سالفة الذكر والقرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التي كان معنا فيها قبل النقل مباشرة - عدم جواز ارجاع اقدميته الى تاريخ التحاقه بالعمل قبل ذلك باحدى الجمعيات بمكافآت شاملة - اساس ذلك انه لم يكن في ذلك الوقت معنا على اى نسبة وانما كان يعمل بمقد عمل كما ان العامل يستصحب نفسه نفسه مكرمه الذاتي الذي يقرر له وليس التنظيم القانوني الذي كان معابلا به .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « تكون تسوية حالة الموظف المنقول الى الرقابة الادارية باحدى وظائف الرقابة بوضعه في الفئة المعادلة لدرجة أو فئة وظيفته وبأقدميته في هذه الدرجة أو الفئة بشرط أن يكون مستوفيا الحد الأدنى لمتوسط طليها في الجداول الملحقة بهذا القانون في الدرجة أو الفئة السابقة للفئة التي يوضع فيها . فإذا كان نقله الى احدى وظائف الرقابة الادارية من الفئة (هـ) حسبت اقدميته فيها من تاريخ تعيينه في أدنى درجات التعيين » .

ومن حيث أن هذا الحكم هو ترجحه للأصل المقرر من أن المنقول يستصحب حالته الوظيفية من الجهة المنقول منها في الحدود التي وردت فيها نصوص خاصة كالآثار القانونية للنقل لا تقتصر الا على العلاقة الوظيفية التي كانت قائمة بين العامل والجهة المنقول منها ، وهي الجهة التي كان معنا بها قبل النقل مباشرة ، أما علاقات العمل السابقة

على ذلك فلا يتناولها قرار النقل ولا تدخل في تكوين الأئسار القانونية له . وعلى ذلك فإن تحديد أقدميته في الدرجة المنقول إليها بالرقابة الإدارية إنما يتحدد طبقا لقانون الرقابة الإدارية سالف الذكر والقرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمصادلة الكادرات الخاصة بالنظر الى الدرجة التي عين فيها قبل النقل مباشرة في شركة النيل ، ومن ثم فلا يجوز ارجاع اقدميته الى تاريخ التحاقه بالجمعية المشار اليها في ١٠/١٠/١٩٦٤ باعتبار أنه لم يكن في ذلك الوقت معينا على أى فئة . وإنما كان يعمل بعقد عمل ولا محل للقول بان أدنى فئات التعيين طبقا لنظام العاملين في القطاع العام هي الفئة السابعة وأنه وان كان قد عين في شركة النيل في الفئة السادسة إلا أنه يعتبر شاغلا للفئة السابعة . فرضا من ١٠/١٠/١٩٦٤ لأن العامل يستمسك عند نقله بمركزه الذاتي الذي تقرر له وليس النظام القانوني الذي كان معاملا به . وبالإضافة الى ما تقدم فإنه لا يفيد من مدة خدمته السابقة في الجمعية المذكورة عن طريق الخدم بقواعد مدد الخدمة السابقة للنصوص عليها . في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وذلك بالنظر الى عدم سريان احكام هذه القواعد على ذوى الكادرات الخاصة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز ارجاع اقدمية السيد / الى تاريخ التحاقه بجمعية تسويق وتمديد الحاصلات الزراعية في ١٠/١٠/١٩٦٤ .

(ملف ٣/٨٦ - ٣٤٧ - جلسة ٢٤/٩/١٩٧٥) .

الفصل الثالث

مدة خدمة سابقة

مقدمة رقم (١٢)

المبدأ :

عاملون بالرقابة الإدارية - عدم احقيتهم في ضم مدد الخدمة السابقة على تاريخ شغلهم للوظائف المعنيين عليها في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تسوية حالة العاملين بالرقابة العامة سواء بالتطبيق لاحكام هذا القانون أو القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تسوية حالات العاملين في الرقابة العامة ينص في مادته الاولى على ان « تعادل وظائف الرقابة العامة بالفئات الواردة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك على الوجه المبين في الجدول الملحق » ونصت مادته الثانية على ان « يوضع العاملون الشاغلون لوظائف الرقابة في الفئات المعادلة التي تقتضى لهذا الغرض في موازنة وزارة الداخلية مقابل حذف الاعتماد المعنيين عليه » وقضت المادة الثالثة من هذا القانون بأن « تسوى حالة هؤلاء العاملين في الفئات المعادلة لوظائفهم اعتباراً من تاريخ شغل هذه الوظائف ولا يترتب على ذلك حق في الطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون أو صرف قروق مالية عن الماضي » .

ومن حيث انه يتضح من هذه النصوص ان التسوية طبقاً لاحكام القانون المشار اليه تقتصر على وضع العامل في الفئة المعادلة للوظيفة التي كان يشغلها في تاريخ نفاذ هذا القانون مع حساب اقدميته في هذه الفئة من تاريخ شغل الوظيفة المذكورة وفيما عدا ذلك فلا يجوز في اجراء هذه التسوية الاعتماد بمدد الخدمة التي قضيت في تاريخ سابق

على شغله لهذه الوظيفة ، إذ أن حدود التسوية طبقا لصريح هذه النصوص تقف عند حد الاعتداد بالوظيفة المشغولة فعلا في تاريخ العمل بالقانون دون غيرها من الوظائف السابقة والتي ينتفى عنها هذا الوصف تبعاً لكون العامل تسدرج منها الى غيرها قبل نفاذ القانون السالف الذكر .

ومن حيث أنه عن ضم هذه المدد طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة ، فإنه لما كان القانون رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، قد أتى بتنظيم خاص فيما يتعلق بتسوية حالة العاملين بالرقابة العامة ، ففضى باعتبار أقدميتهم في الفئات المعادلة من تاريخ شغلهم الوظائف المتابلة وذلك خروجاً على القواعد العامة بالنسبة لحساب الأقدمية والتي تقضى بحسب الأصل باعتبار الأقدمية في الفئة من تاريخ التعيين فيها ، ومن ثم فإنه لا يجوز الاستناد الى هذه القواعد والتي يعذر منها قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ، لسحب أقدمية العامل الى تاريخ أسبق ، وذلك لما في هذا الصدد من مخالفة للقانون من جهة ، وخروج على مبدأ استبعاد القواعد العامة المستفاد مما تضمنه القانون من تنظيم خاص لحدود التسوية على النحو المبين آنفاً ، وما جاء في مذكرته الإيضاحية من أن بعض القواعد المقترحة للتسوية « تقتضى صدور قانون بها مثل حساب أقدمياتهم في الفئات المعادلة اعتباراً من تاريخ شغل الوظيفة بصرف النظر عن توافر شروط حساب مدد العمل السابقة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين في الرقابة العامة في ضم مدد الخدمة السابقة على تاريخ شغلهم للوظائف الممينين عليها في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تسوية حالات العاملين في الرقابة العامة سواء بالتطبيق لاحكام هذا القانون أو للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

الفصل الرابع

مستلزمات رئيس هيئة الرقابة الإدارية

قاعدة رقم (١٣)

المادة :

إن سلطة رئيس هيئة الرقابة الإدارية وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون الرقابة الإدارية لا تمتد الى تجاوز الاعتمادات المالية المقررة لتعويض العاملين عن جهود غير شاذية أو مكافآت تشجيعية .

ملخص النقوى :

يبين من استظهار نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ان "المشرع" - لاعتبارات قدراها - ناط برئيس هيئة الرقابة الإدارية اصدار قرار ببيان قواعد واجراءات صرف المبالغ (المدرجة بميزانية الهيئة دون التقيد بالقوانين والقرارات واجراءات الصرف المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية . فيتمثل هذا الاختصاص الاستثنائي المقرر لرئيس الرقابة الإدارية في وضع قواعد واجراءات صرف المبالغ المدرجة بميزانية الهيئة دون تقيد بقواعد الصرف المقررة في الأجهزة الحكومية . ولكنه يجد حده الطبيعي في وجود المبالغ المدرجة في الميزانية من حيث واقع الادراج وكيفيته بتحديد المصرف المقرر له : ولا يمتد ذلك الى تقرير الاعتماد والذي يتمثل في الادراج وفي تغيير الادراج والذي لا يدخل في مدلول قواعد الصرف . فمستلزمات رئيس الرقابة لا يمكن ان تتناول مبالغ غير مدرجة بالميزانية ، ولا يمكن ان يتناول كيفية الادراج في الميزانية . وبذلك فلا يمتد هذا الاختصاص الى تجاوز اعتماد ما من الاعتمادات الواردة في الميزانية للصرف معين بأية كيفية . اذ ان النص حصر الاختصاص على وضع قواعد واجراءات مسرفة المبالغ المدرجة بميزانية الهيئة ، دون ان يعد هذا الاختصاص ليتناول تغيير الادراج بأى وجه من الوجة ايا كانت علته . ويقطع في ذلك ان المادة ١١٦ من الدستور حذرت المجلس الشعب : "النظر من باب الى باب من أبواب

الميزانية ، كما حجت له تجاوز الاعتمادات الواردة في الميزانية. بأية صورة من الصور . ولم تكف بذلك بل حددت شكل ممارسة مجلس الشعب لهذا الاختصاص الاستثنائي في النقل من باب الى باب وكذلك في تجاوز اعتماد ما من اعتمادات الميزانية ، فجعلته القانون فلا يكتفى بقرار من المجلس. بالموافقة ، بل يجب أن تتخذ الموافقة شكل القانون ، فجاوزه الاعتماد المدرج للجهود غير العادية والمكافآت التشجيعية في الميزانية ، لا يجوز في الاصل الا بقانون . الا ان المادة ٢٤ من تأشيرت الموازنة في قانون ربط الموازنة العامة للدولة الحالي (١٩٨٥/٨٤) وهي تكرار لنص التأشيرة في ميزانيات سابقة تضمنت تفويضا لرئيس الجمهورية في هذه الجائزة ، بقيد يتمثل في عدم مجاوزة حدود اعتمادات الباب الاول ، واجازت لرئيس الجمهورية أن يفوض غيره في ممارسة هذا الاختصاص التشريعي الاستثنائي . ولم يثبت من الأوراق أن ثمة تفويضا قد صدر من رئيس الجمهورية الى رئيس هيئة الرقابة الادارية في ممارسة هذا الاختصاص ، لهذا فان سلطة رئيس هيئة الرقابة الادارية وفقا لنص المادة ٥٧ سالفه البيان تكون مقتصرة على وضع قواعد لصرف الاعتمادات المخصصة للهيئة التي يرأسها دون التقيد بقواعد الصرف المعمول بها في الأجهزة الحكومية ، ولا تعد لتشمل تجاوز الاعتمادات المخصصة للمكافآت التشجيعية ولتعويض الجهود غير العادية للعاملين بالهيئة ولا يمكن القول بأن الامر يقتصر في الحالة الموضحة على ذلك نقل مبالغ من بند داخل ذات الباب الامر الذي تجيزه المادة ٢٤ من قانون ربط الميزانية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ اذ يلاحظ على ذلك أن تجاوز البند فضلا عن أنه لا يتعلق بقواعد واجراءات الصرف انهما هو ادخل في تقرير الاعتماد وكيفية الاخراج ومع ذلك فان المادة ٢٤ سالفه البيان اجازت اجراء هذا النقل داخل اعتماد الباب الواحد بشرط استيفاء الاجراءات والافوضات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتأشيرت الملحقه بالموازنة العامة وقانون الخطة العامة للدولة . وعلى ذلك فان ممارسة الاختصاص في النقل من بند داخل الباب الواحد تحكمه المادة ٢٤ من قانون الموازنة العامة وكذلك المادة ٢٤ من تأشيرت الموازنة العامة بضوابط كل منهما ولا تمتد سلطة رئيس الرقابة وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون هيئة الرقابة اليها .

تعليق :

كان قد ثار خلاف بين وزارة المالية وهيئة الرقابة الادارية حول تفسير نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية من ان « يعين بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد والاجراءات التى تتخذ لصرف المبالغ المدرجة بالميزانية وذلك دون التقيد بالقوانين والقرارات والاجراءات التنظيمية او المالية او لوائح الصرف المعمول بها فى الوزارات والمصالح الحكومية . ويكون للرقابة الادارية وحدة حسابية تنشئها بالاتفاق مع وزير الخزانة . ولرئيس الرقابة الادارية سلطة الوزير فيما يختص بالصرف فى حدود ميزانيته فترى وزارة المالية ان المشرع بهذا النص اناط برئيس هيئة الرقابة الادارية بيان القواعد والاجراءات التى تتخذ لصرف المبالغ المدرجة بالميزانية دون التقيد بالقوانين والاجراءات او لوائح الصرف المعمول بها فى الوزارات والمصالح الحكومية ، ولا يمتد هذا الاختصاص الى سلطة تعديل بنود الميزانية بتجاوز الاعتمادات المقررة فى بند من البنود كاعتمادات تعويض العاملين من جهود غير عادية او اعتمادات المكافآت التشجيعية وهى السلطة المخولة وفقا لتعليمات قانون الميزانية لرئيس الجمهورية او من يفوضه . بينما ذهبت هيئة الرقابة الادارية الى ان هذا النص جاء مطلقا وفقا لقانون ربط الموازنة العمومية لدولة .

وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى فانتهت للأسباب الواردة بفتاها رقم ٨٦٤/٧/٧٥ الى أنه يجوز لرئيس هيئة الرقابة الادارية تجاوز الاعتمادات المقررة للبنود فى نفس الباب بموازنة الهيئة .

الفصل الخامس

نقل من الرقابة الإدارية

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية - المادة ٢١ :
منه تجيز منح العضو المنقول من الرقابة الإدارية الى جهة أخرى آخر مربوط
الفئة او علاوة الرقابة أيهما اكبر - يجب ان يقضى العضو المنقول مدة خدمة
بالرقابة الإدارية لا تقل عن اربع سنوات - حسب هذه المدة من تاريخ تعيين
العضو بالرقابة الإدارية - عدم احتساب فترة النذب ضمن هذه المدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة
الإدارية تنص على أنه « يجوز للجنة شئون الأفران بالنسبة لمن ينتقل من
الرقابة الإدارية أن تمنحه آخر مربوط الفئة التي يدخل مرتبه فيها أو اضافة
علاوة الرقابة الى مرتبه أيهما اكبر وبشرط الا يزيد على آخر مربوط الفئة
التي يشغلها ويشترط لمنح آخر مربوط الفئة أو اضافة علاوة الرقابة أن
يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة لا تقل عن اربع سنوات .

ومن حيث انه يتضح من صريح نص هذه المادة أن استخدام لجنة
شئون العاملين بالرقابة الإدارية للرخصة الجوازية التي تضمنها حكمها
بمنح آخر مربوط الفئة أو علاوة الرقابة عند نقل مضمو الرقابة الى جهة
أخرى مشروط بان يكون العضو المنقول قد أمضى مدة خدمة بما لا تقل عن
اربع سنوات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الدكتور نذب من
مصلحة الضرائب للعمل بالرقابة الإدارية في الفترة من ١٩٧٠/٢/١ حتى
١٩٧١/٨/١ .

ومن حيث أن النذب لا يقطع صلته بوظيفته الأصلية ، ولا يغير من طبيعة العلاقة التي تربطه بمصلحة الضرائب فيظل مع هذا النذب موظفا بها الأمر الذى يوجب اعتبار فترة النذب مدة خدمة له بهذه المصلحة وليست مدة خدمة بالرقابة الادارية ، وبالتالي فان حساب مدة الأربع سنوات يبدأ من تاريخ تعيينه بالرقابة الادارية .

ومن حيث أنه عين بالرقابة الادارية في ١٩٧١/٨/١ بقرار وزير الدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ثم عين بجامعة المنصورة على تعيينه — وهو التاريخ الذى يتعين التعويل عليه وفقا لنص المادة (٦٥) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ — فان مدة خدمته بالرقابة الادارية تقل عن أربع سنوات ، ومن ثم فانه ايا كان الأمر فى اعتباره معينا او منقولا فانه لا يتمتع بالميزة المقررة بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع الى عدم احقية الدكتور فى الاستفادة من حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية .

(ملف ٧٢٦/٤/٨٢ — جبهة ١٩٧٧/٦/٢٩) .

الفصل السادس

علاوة الرقابة الإدارية

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

لا يجوز إضافة علاوة الرقابة الإدارية الى مرتبات أعضائها المبقولين منها الى هيئة سوق المال - أساس ذلك - أن المراكز القانونية لأعضاء الرقابة وعناصر تلك المراكز تتحدد وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة ولا يكون هناك مجال لأعمال أحكام قانون الرقابة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يجوز للجنة شئون الأفراد أن تضيف الى مرتب العضو الذي ينقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التي يتقاضاها ولو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التي يشغلها ويشترط أن يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن أربع سنوات على ألا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة » .

ومفاد هذا النص أن المشرع خول لجنة شئون الأفراد بالرقابة الادارية أن تضيف الى مرتب عضو الرقابة عند نقله منها علاوة الرقابة المقررة وذلك بقرار فردي يصدر بمناسبة كل حالة نقل على حدة تتسم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

واذ ألغيت الرقابة الادارية بموجب حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة الادارية وخول نائب رئيس مجلس الوزراء بحكم المادة الثانية من هذا القرار باتخاذ الاجراءات

(م ٤ - ج ١٦)

اللازمة لنقل الأعضاء والعاملين بهيئة الرقابة الادارية بدرجاتهم الوظيفية الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام مع الاحتفاظ لهم بمرتباتهم وبدلاتهم على أن تستهلك الزيادة في المرتبات والبدلات التي يتقاضونها من المقرر بمقتضى القوانين واللوائح في الجهات المنقولين اليها من العلاوات الدورية والبدلات التي تتقرر مستقبلا فان المراكز القانونية لأعضاء الرقابة وعناصر تلك المراكز تتحدد وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٩٨٠/٦/٢٨ ولا يكون هناك محل لأعمال أحكام قانون الرقابة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ عليهم ابتداء من هذا التاريخ . وانما يتعين أعمال أحكام القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ خاصة في صدد تحديد عناصر مراكزهم القانونية المتعلقة بمستحققاتهم المالية ومن ثم فان لجنة شئون الأفراد بالرقابة لم تعد تلك ابتداء من ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ أن تقرر إضافة علاوة الرقابة الى مرتبات أعضاء الرقابة الادارية المنقولين بموجب قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر لأنها اعتبرا من تاريخ صدور هذا القرار لم يعد لها وجود أو سلطان تمارسيه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والنشر الى عدم جواز إضافة علاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الأفراد بالرقابة الادارية الى مرتبات أعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٣ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تحسين قرار لجنة شئون الأفراد بهيئة الرقابة الادارية بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ فيما تضمنه من ضم علاوة الرقابة الى مرتبات جميع الأعضاء المنقولين واستصحاب هؤلاء الأعضاء لهذه العلاوة عند نقلهم .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فتساوها الصادرة في ٢٠ من يناير ١٩٨٢ ملف ٨٦/٤/٨٩٣ والتي انتهت - للأسباب الواردة بها الى عدم جواز اضافة علاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الأفراد بالرقابة الادارية الى مرتبتات اعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال - واستعرضت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ التي تنص على أنه « يجوز للجنة شئون الأفراد ان تضيف الى مرتب العضو الذي ينقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التي يتقاضاها ولو تجاوز بها نهاية مربوط الفئة التي يشغلها وبشرط ان يكون العضو قد امضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن اربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة اكثر من مرة . . . » كما استعرضت الجمعية احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالفاء الرقابة الادارية وتنص المادة الاولى منه على أن « تلغى هيئة الرقابة الادارية » وتنص المادة الثانية على ان يتولى السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء والاتفاق مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الاعضاء والعاملين الحاليين بهيئة الرقابة الادارية - بذرجاتهم الوظيفية - الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام .

ويحتفظ لهؤلاء الاعضاء والعاملين بمرتباتهم على ان تستهلك الزيادة في المرتبات والبدلات التي يتقاضونها عن المقرر بمقتضى القوانين واللوائح في الجومات المنقولين اليها مع العلاوات الدورية والبدلات التي تنظر مستقبلًا وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن « يعمل بهذا القرار اعتبارًا من أول يوليو سنة ١٩٨٠ ويجوز للسيد الدكتور نائبه رئيس مجلس الوزراء خلال المدة من تاريخ صدور هذا القرار وحتى أول يوليو ١٩٨٥ أن يقرر نقل الاعضاء والعاملين بالهيئة الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام » .

• معناه ذلك ان المشرع اناط بلجنة شئون الأفراد بهيئة الرقابة الادارية اذ اتمه علاوة الرقابة للاعضاء المنقولين منها اذا توافرت شروط هذه الاضافة

وذلك بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن بقرار فردي بمناسبة نقل أحد أفراد الرقابة منها وفي كل حالة على حدة وبالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

وإذا كان صحيحا حسبما يبين من تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب فإن مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ الذي عدلت بموجبه المادة ٢١ من قانون تنظيم الرقابة الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ان اضافة علاوة الرقابة الى المرتب الاصلي لعضو الرقابة المنقول منها الى وظيفة بالجهاز الاداري للدولة الفرض منه المحافظة علي المستوى الاجتماعي الذي اعتاد عليه بعد ان استمر يتقاضاه لمدة أربع سنوات بيد ان هذا المعنى لا ينطبق الا في حالة النقل الفردي وفي كل حالة على حدة ذلك ان المشرع لم يهدف من تقرير هذه الميزة الاختيارية انابة جميع العاملين بالمرتب والا لوجب منح هذه الميزة بنص القانون عند النقل ، ولم يترك امر استعمالها او عدم استعمالها للجنة المشار اليها بل التصدد تحقيق المصلحة العامة من خلال تحقيق مصلحة ذاتية لعضو الرقابة المنقول منها ، وهذا يقتضي ان تمارس اللجنة الاختصاص الذي اناطه المشرع بها فعلا على الوجه المقرر قانونا في كل حالة على حدة فتعمل سلطتها التقديرية في هذا الشأن علما ما تنكبت اللجنة الاطار الذي حدده القانون لممارستها اختصاصها ولم تبحث كل حالة فردية من حالات العاملين المنقولين بها على حدة ولم تمارس سلطتها التقديرية في كل حالة على حدة ، فانها تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ ولئن تضمن النص على الغاء مرفق هيئة الرقابة الادارية المنشأة بقانون ، الا ان هذا القرار الاداري لم يبلغ قانون هيئة الرقابة الادارية الذي لا يلغيه الا قانون باعتبار ان مصدر القرار لا يملك ذلك الالغاء الذي حجزه الدستور للقانون دون غيره . فإن هذا القرار يكون قد تباعد عن الشرعية ، ومع ذلك فانه قضى في مائته الثالثة على ان يعمل به من ١٩٨٠/٧/١ فيكون قد ابقى على اللجنة العامة لشئون الافراد وعلى اختصاصها المنصوص عليه في المادة ٢١ مسالفة البيان وذلك في الفترة من تاريخ صدوره في ١٩٨٠/٦/٢٨ حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ اليوم السابق على تاريخ العمل به .

وإذا كانت اللجنة المشار إليها قد اتخذت بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ قراراً
جماعياً بضم علاوة الرقابة لجميع أعضاء الرقابة الإدارية وقبل أن تتحدد
الجهات التي سوف ينقلون إليها ، ودون أن تبحث حالة كل عضو من الأعضاء
على حدة وتتحقق من توافر شروط الضم في كل حالة على حدة وحتى دون أن
تحدد أمهاتها حالات من سوف يرفض النقل ويؤثر هجر الوظيفة غاتها رغم
أن اختصاصها كان ما زال قائماً عند اتخاذها هذا القرار الجماعي إلا أن
ملازمات إصداره هذه تلم وتكشف عن أنها قد مارست اختصاصها على وجه
يخالف القانون ، حيث لم يكن الهدف من إصدار قرارها هذا في الظروف
التي صدر فيها سوى إثباتة وتحقيق مصلحة ذاتية لجميع العاملين بالمرفق
الأمر الذي يشوب قرارها بعبعب الانحراف باستعمال السلطة الذي يؤدي
إلى مخالفة القانون يؤدي إلى بطلان القرار لانعدامه ، بيد أنه وقد مضى على
ضدور هذا القرار والعلم اليقيني به المدة القانونية اللازمة لتحسين القرارات
الإدارية الباطلة دون أن يؤججه إليه طعن ما من صاحب مصلحة في إلغائه
أو اتخذت الجهات الإدارية إجراءات نسخبه فانه لا مخلص من التقرير
بتحصنه ضد الإلغاء والسحب ويتمين والحال هذه الإبقاء عليه. وما يتزنب
على ذلك من آثار أهمها استصحاب أعضاء الرقابة الإدارية علاوة الرقابة
التي كانوا يقتاضونها وضماها إلى مرتباتهم عند النقل منها .

(ملف ٦٦٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠) .

الفصل السابع

جواز إعادة التعيين بعد الإحالة الى المعاش

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ نظم طريقة التعيين في وظائف الرقابة وسكت عن بيان حكم إعادة التعيين بالنسبة للعاملين السابقين بها — مؤدى حكم المادة ٦٨ من القانون المذكور الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في التوظيف والذي أجازت المادة ٢٣ منه إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة أخرى — يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لم يشترط صراحة فيمن يجوز تعيينه أن يكون من بين العاملين بجهات الحكومة — اثر ذلك جواز إعادة تعيين العاملين بالرقابة السابقين إحالتهم الى المعاش .

ملخص الفتوى :

طبقا لنصوص القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦٩ فإن الأحكام العامة في نظام العاملين المدنيين بالدولة شري فيما لم يرد به نص في قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية ولما كان القانون المذكور قد نظم طريقة التعيين في وظائف الرقابة ، الا انه سكت عن بيان حكم إعادة التعيين بالنسبة للعاملين السابقين ومن ثم تعين له الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في التوظيف .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر قد اجازت اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى ، ومن ثم فانه يجوز اعادة العاملين السابقين المعروضة حالتهم في وظائفهم السابقة .

ومن حيث انه مما يدعم هذا النظر ، ان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لم يشترط صراحة فبين يجوز تعيينه أن يكون من بين العاملين بجهات الحكومة ، ومن ثم سم يجوز اعادة تعيين العاملين السابق أحالتهم الى المعاش .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العاملين السابقين المحالين الى المعاش في وظائفهم السابقة بهيئة الرقابة الادارية .

(ملف ٦١٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦) .

مـسـمـ

الفصل الأول - مسائل عامة

الفصل الثانى - رسم انتاج واستهلاك

الفصل الثالث - رسم مبادى ومحتلى

الفصل الرابع - رسم توثيق وشهر

الفصل الخامس - رسم جمركى

الفرع الأول - سريان الرسم الجمركى

اولا - اداة تحديد التعريف الجمركية

ثانيا - بنود التعريف الجمركية

ثالثا - ما تستورده الجماعات التعاونية للثروة المائية
لحساب اعضائها

رابعا - رسم الاحصاء الجمركى

خامسا - رسم القشادر

سادسا - نظام الدروبك

سابعا - مصروف التفريغ

ثامنا - مراجعة الاقرار الجمركى

تاسعا - اثباتت سجلات الرسوم الجمركية

عاثرا - المصارعة في تقدير الرسم الجمركى

الفرع الثانى - الاغفاء من الرسوم الجمركية

اولا - أحكام عامة

ثانيا - اغفاء اعضاء الشككن الذاتوىاسى والقنصلى

ثالثا — إعفاء المصريين العاملين بالخارج

رابعا — إعفاء السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية

خامسا — إعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية

سادسا — الإعفاء المقرر للهيئة العربية للتصنيع

سابعا — إعفاء الطائرات المستوردة ومخلفاتها المبعة الى الغير

ثامنا — الإعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية

تاسعا — إعفاء معدات الاذاعة التليفزيونية

عاشرا — الجهات المتفذة لمشروعات التعمير

حادي عشر — إعفاء المواد الملزمة للبناء

ثاني عشر — إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية

ثالث عشر — الإعفاء المقرر للأغراض السياحية

الفرع الثالث — عدم الخضوع للرسوم الجمركية

اولا — عدم استحقاق الرسوم الجمركية على سفن اعالي البحار الاجنبية

ثانيا — سفن صيد الاسفنج لا تتمتع بالإعفاء الجمركي

الفصل السادس — رسم الدمغة

الفرع الأول — أنواع رسم الدمغة وشروط فرضه

الفرع الثاني — تفقد الموقعين على طلب مقدم الى جهة حكومية

لا يسور تصدق رسم الدمغة

الفرع الثالث — رسم الدمغة التبرجي

الفرع الرابع — رسم الدمغة النسبي

الفرع الخامس — رسم الدفعة على الاتساع

الفرع السادس — رسم الطابع

الفرع السابع — رسم الدفعة على اللافتات والإعلانات

الفرع الثامن — رسم الدفعة على تصاريح السفر المجانية

الفرع التاسع — رسم الدفعة على تراخيص الاستيراد

الفرع العاشر — رسم الدفعة على المرتبات

الفرع الحادى عشر — رسم الدفعة على النفقات الحكومية في
الخسارج

الفرع الثانى عشر — رسم الدفعة على مواقف السيارات

الفرع الثالث عشر — رسم الدفعة على أوراق الياصيب

الفرع الرابع عشر — رسوم الدفعة المهنية

الفرع الخامس عشر — عبء رسم الدفعة

الفرع السادس عشر — عدم الخضوع لرسم الدفعة

الفرع السابع عشر — الإعفاء من رسم الدفعة

الفصل السابع — رسم سيارات

الفصل الثامن — رسم طيران مدنى

الفصل التاسع — رسم قضائى

الفصل العاشر — رسوم متنوعة

الفرع الاول — رسم اشغال الطرق العامة

الفرع الثانى — رسم اضافى على ضرائب الاطيان

الفرع الثالث — رسوم اعلاونات

الفرع الرابع — رسم امتحان بالجامعات

الفرع الخامس — رسم تحويلات

الفرع السادس — رسم قسمة الأوقاف

الفرع السابع — رسم ملكية زراعية لتحويل صندوق للمعاشات
والتأمينات الاجتماعية

الفرع الثامن — رسم موانئ ومنازل وأرصعة وسقاييل

الفرع التاسع — رسم نظافة عامة

الفصل الأول

مسئلة عامة

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

رسم - ضريبة - الفرق بينهما - الرسم الإضافي المفروض على الملاكى بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ - حقيقة أنه ضريبة عامة مستقلة عن ضريبة الملاكى - من حق الحكومة دون المجالس البلدية .

ملخص الفتوى :

ان الرسم الاضافى المفروض على الملاكى هو فى حقيقته ضريبة عامة وليس رسما ، ذلك أن تحصيله يتم بدون مقابل من خدمة معينة أو منفعة خاصة ، فقد نص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ المعدل بقوانين لاحقة فى مادته الاولى على أنه « يفرض رسم اضافى يخصص للاعمال الخيرية بواقع ٥ مليمات عن كل دخول أو اجرة مكان فى المسارح وغيرها من محال الفسحة والملاكى الخاضعة للرسم بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفسحة والملاكى متى زادت اجرة الدخول أو المكان على ٢٥ مليما . . . » وفى مادته الثانية على أن « يخصص للفرض نفسه رسم بواقع ٥ مليمات عن كافة التفرغات والمسكالمات التليفونية الخارجية المتبادلة داخل القطر وخارجه متى زادت قيمة المكالمة الخارجية على ١٥ مليما ويخصص كذلك للاعمال الخيرية رسم على تذاكر السكك الحديدية طبقا للفئات الآتية الخ » . والمستفاد من ذلك أن هذا الرسم الاضافى ضريبة مستقلة تهاجا عن ضريبة الملاكى ، غاية الامر أنها تفرض على دخول الملاكى الى جانب الامور الأخرى التى عيدها النص السابق . وطبقا لما تقدم لا يتأتى أن يندرج هذا الرسم تحت حكم البند ثامنا من المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية ، إذ أن هذا البند لا يجعل من موارد البلدية سوى ضريبة الملاكى

والمرافعات ، ومن ثم فإن حصيلته يتعين إيلوتها الى الحكومة المركزية باعتبار أن الأصل في الضرائب العامة أن تكون من حق الدولة ما لم تتنازل عنها صراحة لاحدى الهيئات المحلية أو المصلحية .

لذلك فقد انتهى الرأى الى أن الرسم الإضافى المفروض على محال الفرجة والملاهى - المخصص للأعمال الخيرية والذي يحصل فى مدينة الاسكندرية - يكون من حق الحكومة .

(فتوى رقم ٩٩ - فى ٢٣/٣/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (١٩)

المادة :

الرسم بمعناه القانونى هو مبلغ من المال يجبيه أحد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه - نصمين مشروع لانحاء اتحاد طلاب المعاهد والأقسام الثانوية الأزهرية نصا بتقرير اشتراك سنوى للاتحاد - هذا الاشتراك فى طبيعته رسنم لا يجوز فرضه الا بناء على قانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١١٩ من الدستور تنص على أن « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون » .

ولا يعنى أحد من أدائها الا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون » .

ومفاد ذلك أن الرسم لا يمكن فرضه الا بناء على قانون يكتفى فيه بتفسير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعره الى سلطة أخرى .

والرسم بمعناه القانونى هو مبلغ من المال يجبيه أحد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، فهو بذلك يتكون

من عنصرين أولهما أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة والثاني أنه لا يدفع اختياراً كما تدفع الأثمان العسائية وإنما يدفع كرها بطريق الالتزام وتستأديه الدولة من الأفراد بما لها عليهم من سلطة الجباية شأنه في ذلك شأن الضريبة وإن كان يختلف عنها في أنه يدفع في مقابل خدمة معينة وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون أن يطلبها بل إنها قد تقدم له ولو أظهر رغبته عنها ، ولا يقوم عنصر الإكراه على التزام الفرد بدفع الرسم في سبيل الخدمة معينة لأن ذلك أمر طبيعي بالنسبة لجميع المعاملات المالية ولكن أساس الإكراه بالنسبة للرسم هو حالة الضرورة القانونية التي تلجئ الفرد إلى المرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من جزاء أو أثر قانوني ضار .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على رسم اشتراك اتحاد طلاب المعاهد والأقسام الثانوية الأزهرية فإنه يبين من مطالعة نصوص مشروع هذه اللائحة أن المادة (٢٠) منها نص على أن « يقوم كل طالب من طلاب المعاهد الأزهرية الثانوية ودور المعلمين والمعلمات بتسديد الاشتراك السنوي للاتحاد الذي يصدر بتحديد قيمته قرار من وزير شئون الأزهر وبناء على اقتراح مجلس الاتحاد » والمادة (٢١) نص على أن « تتولى إدارة المعهد تحصيل اشتراك الاتحاد من جميع طلابه في بداية العام الدراسي بموجب ابصالات » .

ومن ثم فإن هذه النصوص توجب تحصيل هذه الاشتراكات جبراً عن الطلاب ويتوافر تبعاً لذلك عنصر الإكراه مما يجعلها من حيث الطبيعة القانونية رسماً .

ومن حيث أن قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لم يتضمن أية إشارة إلى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون النص عليه في المشروع المعروف بجائز أحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون ، ولا حاجة في ذلك بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٥ بلائحة اتحادات طلاب جمهورية مصر العربية والتي تضمنت فرض رسم اشتراك في الاتحادات الطلابية لأنه وإن كانت هذه اللائحة تسرى على طلاب الجامعات والمعاهد العليا بها فيهم طلاب جامعة الأزهر والمعاهد

العليا به الا انه فيما يتعلق بطلاب الجامعات المعاملين بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات فإن هذا الرسم يجد سنداً لتقريره في حقهم من نص المادة ١٧٨ من القانون المذكور التي تنص على أن « التعليم مجاني لأبناء الجمهورية .. ويؤدي جميع الطلاب الرسوم التي تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية المختلفة .. » ولغز الخدمات الطلابية الواردة في هذا النص من العموم بحيث يتسع للخدمات المنبثقة بالاتحادات الطلابية المشار إليها في أكثر من موضع بالقانون المذكور . كما انه لا وجه للقول بأن اتحادات طلاب الأقسام والمعاهد الثانوية الأزهرية هي من قبيل الأندية أو المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام التي يجوز لها فرض اشتراكات على المنتسبين بخدماتها وأن إطلاق لفظ الرسم عليها هو من قبيل التجاوز — لا وجه لهذا القول — لأنه يبين من مطالعة نصوص المواد ٨٥ و ٩١ و ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه و ٨١ و ٨٢ و ٨٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ومن نصوص مواد مشروع اللائحة المعروض أن اتحادات طلاب المعاهد والأقسام الثانوية الأزهرية لا تعدو أن تكون تنظيمات منبثقة عن النظام القانوني للمعاهد وتابعة لها وداخلية في عموم كيانها القانوني الأمر الذي تعتبر معه من وحدات المعاهد وضمن أجهزتها ، ولا يتم من ذلك أن يكون لكل اتحاد ميزانية خاصة لللائحة الاتحاد إذ لا يعد ذلك أن يكون نوعاً من الاستقلال المالي حتى يعتمد كل اتحاد على موارد الخاصة تمشياً مع سياسة تدريب الطلبة على الاعتماد على أنفسهم .

لكل ما تقدم يكون تضمين مشروع لائحة الاتحادات المشار إليها نصوصاً يفرض رسماً أو اشتراكاً إجبارياً على كل الطلاب مقابل عضوية هذه الاتحادات يقتدر إلى سند من نصوص القانون .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم مشروعية رسم الاشتراك النصوص عليه في المادة ٢٠ من مشروع لائحة اتحادات طلاب المعاهد والأقسام الثانوية الأزهرية المشار إليها .

مُعددة رقم (٢٠)

المبدأ :

كون الرسم مقابل خدمة معينة — ليس معناه أنه لا يجوز تحصيله قبل اتمام المشروعات التي ترتب عليها تحقيق الخدمة .

ملخص الحكم :

ان كون الرسم هو مقابل خدمة تؤدي ليس معناه أنه لا يجوز تحصيل الرسم قبل اتمام المشروعات التي يترتب عليها تحقيق الخدمة ، والا لكان ذلك تعجيزا للهيئات الائتمانية عن القيام بالمشروعات التي يتطلبها حسن سير المرافق البلدية والنهوض بها ، اذ غنى عن القول ان تلك الهيئات انما تعتد أساسا على مواردها المالية لتحقيق هذه الأغراض ، وفرض الرسوم وجبايتها هو من هذه الموارد ، كما ان ما يتطلبه موظفوها ومستخدموها ومعالها من رواتب وأجور وما يلزمها لحسن سير المرافق القائمة وتنفيذ المشروعات المستقبلية من نفقات ، وهى أمور تسير مما جنبها الى جنب ، كل ذلك يقتضى ، بحكم الضرورة ، وضمانا لاستدامة سير المرافق وعدم تعطيلها وحسن سيرها ، عدم تعطيل حركة جباية الرسوم الا اذا قرر المجلس ذلك فى الحدود التى يقررها ، كما يقتضى فى الوقت ذاته أن يترك لتلك الهيئات الوقت اللازم لتنفيذ مشروعاتها بحسب الظروف والاحوال ، وانما تكون مشروعية الجباية رهينة مالا بجدية المشروعات التى من أجلها فرضت تلك الرسوم ، فاذا تبين أن تلك المجالس لم تكن جادة فى ذلك امكن مساءلتها ان كانت لذلك وجه .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

ملحقة رقم (٢١)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية - لا اثر له على اعضاء المرفق من كافة الضرائب والرسوم وهو الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ - سريان هذا الاعفاء على الجعل المقرر بالقرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ عن شغل منافع الرى والصرف بوضع المؤاسر المخصصة للشرب والاستعمال - انسلاس ذلك ان هذا الجعل فى حقيقته راسم .

مقتضى الفتوى :

سبق للجمعية العمومية ان انتهت بجلستها المنعقدة فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٧ الى ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية لم يترتب عليه الغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ فى شان تخصيص اعضاء مرفق ميناه القاهرة من كافة الضرائب والرسوم (عدا رسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فتعامل المؤسسة بالنسبة اليه معاملة الحكومة) اذ ان قرار تحويل ادارة مرفق القاهرة الى شركة لم يفسر الا طريقة ادارة المرفق .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شان الرى والصرف تنص على انه لا يجوز اجراء اى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف فى لاحداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية بقرار منه . ولا يجوز ان تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك يجوز لوزارة الاشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة ان تعطى ترخيصا جديدا بالشروط التى تراها - ولما كان سند وزير الاشغال العمومية فى اصدار القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة

١٩٥٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٠٠٧٩ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجبل الذى يحصل نظير شغل منافع مصلحة الرى هو المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سالفه الذكر التى تخوله فرض رسم فى الحالات المذكورة - فان الجبل المنصوص عليه بالقرار الوزاري المذكور هو فى واقع الامر رسم وبهذا الوصف فان شركة مياه القاهرة الكبرى معفاة منه وفقا لقانون انشائها .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية للتسميم الاستثنائى للفقوى والنشريع الى أن شركة مياه القاهرة الكبرى لا تلتزم بدفع الجبل المقصور بالقرار الوزاري رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ من شغل منافع الرى والصرف بوضع المواسير المخصصة للشرب والاستعمال بالمنازل وغيرها .
(مخوئى رقم ٨٩٠ - فى ١٥/٧/١٩٦٧) .

ملاحظة رقم (٢٢)

الجنس :

هيئة المواصلات السلطانية والاسكندرية - غدم تخضوعها لاي ضريبة او رسم مما يخضع له المؤسسات العامة أو الأفراد - ببيان هذا الاعفاء على الجبل المقرر بالقرار الوزاري رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ نظير شغل الهيئة منافع مصلحة الرى بوضع كالاتي تليفونية داخل مواسير - اساس ذلك - ان هذا الجبل فى حقيقته رسم .

والفحص المخوئى :

فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بالتشاء مؤسسة عامة لشمعون المواصلات السلطانية والاسكندرية يطلق عليها « هيئة المواصلات السلطانية والاسكندرية » وتلحق بوزارة المواصلات وتتولى ادارة

مرفق المواصلات السلكية واللاسلكية ويكون لها اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية .

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة تنص على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق ما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية — وأن المادة ١٤ من هذا القانون تنص على أن تعتبر أموال الهيئة العامة أموالاً عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشاء الهيئة .

وفي ٥ فبراير سنة ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ باعتبار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة .

ولما كانت الهيئات العامة هي في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وهي تقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى أو تجارى أو زراعى أو صناعى ، والأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه رُؤى في النظام الاشتراكى أن يعهد ببعضها إلى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة . وأنه ولئن كانت للهيئات العامة ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ، والهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومى ، وإما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة — وعلى هذا الأساس فإنها لا تخضع لأية ضريبة أو رسم مما يخضع له المؤسسات العامة أو الأفراد وأية ذلك أن المشرع فرق في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص

باليهيات العامة فبينما نص في القانون اول على اعفاء المؤسسات العامة من بعض الرسوم المبينة فيه لم ينص في القانون الثانى على اعفاء الهيئات العامة من اية ضريبة او رسم لأنها لا تخضع أصلا للضرائب او الرسوم .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الزى والصرف تنص على أنه لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا أحداث تمديد فيها بغير ترخيص من وزارة الأشغال العمومية بالشروط التى تقررها وبعد أداء رسم يعينه وزير الأشغال العمومية بقرار منه ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات . ومع ذلك يجوز لوزارة الأشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة أن تعطى ترخيصا جديدا بالشروط التى تراها .

ولما كان سندا وزير الأشغال العمومية فى اصدار القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجمل الذى يحصل نظير شغل منافع مصلحة الرى هو المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر التى تخوله حق لغرض رسم فى الحالات المذكورة - فان الجمل المنصوص عليه بالقرار الوزارى المذكور هو فى واقع الأمر رسم وبهذا الوصف فان هيئة المواصلات السلطانية واللاسلكية لا تخضع لهذا الرسم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن هيئة المواصلات السلطانية واللاسلكية لا تلزم بأداء الجمل المقرر بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ عن شغل منافع الرى والصرف بوضع كابل تليفونى داخل مواسير .

(متمى رقم ٨٩٢ - فى ١٦/٧/١٩٦٧) .

مقدمة رقم (٢٢)

المبحث :

تعنى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية التي تسبغها وكذلك العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة لها والمخصصة للتفريع للمعام :

ملخص الفتوى :

تصبت الجمعية العمومية لقبس الفتوى والتشريع لبيان مدى جواز اثناء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق ومن الرسوم والضرائب على العقارات المبنية .

وفي هذا السبيل استعرضت الجمعية العمومية احكام القوانين الانية :

١ - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية السدى ينص البادة ٥ منه على ان « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترافعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة كذلك لا تستحق رسوم علي ما يطلب من الكشف والصور والمخدرات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

٢ - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وينص في المادة ٣٤ منه علي ان « يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

أ - المحررات والاجراءات التي تؤول بتنفيذها ملكية المقاررات او المنقولات او الحقوق الى الحكومة .

ب - الصور والشهادات والكشوف والمخصصات والترجمة للوزارات او المصالح الحكومية او لجهة وقف خرى .

ج -

٣ — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية وينص في المادة ٢١ منه على أن « تعفى من أداة الضريبة » .

١ — التعاريف المملوكة للدولة .

ب — العقارات المملوكة لمجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب ادارتها او للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالجان أو بالمقابل »

٤ — القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وينص في المادة ٥١ منه على أن « تشمل موارد الخينة ما يأتي :

سادسا — الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمدينة في نطاقه في حدود القوانين واللوائح على ما يأتي :

١١ — الاجارات التي يؤديها شاغلوا العقارات المبنية الخاضعة لضريبة المباني لغاية ٤٪ على الاكثر من قيمتها الاجارية
كما تنص المادة ٥٢ من ذات القانون على أن « يعفى من الرسم المنصوص عليها في البند (١١ سادسا) من المادة السابقة :

١ — العقارات التي تشغلها الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمجالس الشعبية والمحلية للوحدات المحلية والجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة طبقا للقانون .

٢ — العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية .

٣ — » .

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن الشرع أعفى الحكومة من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام وكذلك من الرسوم المحلية

على إيجارات العقارات التى تشغلها والعقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام .

ومن حيث أن إثناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تسد استقر على أنه ولئن كان الأصل أن الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والرسوم إلا إذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها فإن هذا الأصل ليس على إطلاقه فى صدد الخضوع لضريبة العقارات المبنية أو الإعفاء منها ، إذا أن مناط إعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة هو تخصيص الباتى التى تمتلكها للنفعة العامة .

ومن حيث أن الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب - وفقاً للمادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشائها والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ - تعتبر هيئة عامة ملحقة بوزارة الصناعة وتسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ومن ثم تغى من الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق والضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام ومن الرسوم المحلية على إيجارات العقارات التى تشغلها والمخصصة للنفع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إعفاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام ، ومن الرسوم المحلية على إيجارات العقارات المبنية التى تشغلها وكذلك العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام .

(ملف ٢٢٨/٢/٢٧ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) .

ملصدة رقم (٢٤)

المبدا :

القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر — النص
فى المادة ٣٤ منه على اعفاء المحررات والاعراض التى تؤول بمقتضاها
ملكية العقارات او المنقولات او الحقوق الى الحكومة من الرسوم المفروضة
بموجب هذا القانون — الهيئات العامة تحفل فى مدلول لفظ الحكومة الوارد
فى هذا النص وبالتالى لا تستحق اية رسوم على المحررات التى تؤول
بمقتضاها ملكية العقارات اليها — احقية احدى الهيئات العامة فى استرداد
الرسوم السابق دفعها — عدم جواز الاحتجاج فى مواجهتها بالتقادم
المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى .

ملخص الفتوى :

اشترت الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية قطعة
ارض بناحية سيدى بشر لاقامة جراج عليها بموجب عقد بيع رسمى
مشهر تحت رقم ١٧٧٦ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٧ ، وسددت المصلحة الشهر
المقارى والتوثيق مبلغ ٢٢٠٤ جنيها و ٦٦ مليا قيمة رسوم تسجيل
هذا العقد ، وقد استبان للهيئة أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم الشهر والتوثيق تقضى باعفاء
المحررات والاعراض التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات او المنقولات
او الحقوق الى الحكومة من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون ،
لذلك قامت الهيئة بمطالبة المصلحة المذكورة برد ما حصلته من رسوم
من تسجيل التمتع بالمشتر اليه ، الا أن المصلحة رفضت رد هذه
الرسوم على أساس سقوط حق الهيئة فى المطالبة بها بالتقادم .

ومن حيث أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن

رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

١ — المحررات والإجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية المقدرات أو المنقولات أو الحقوق إلى الحكومة .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع سبق أن ذهبت إلى أن الهيئات العامة وإن كانت لها ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتجهل الدولة عجزها وتؤول إلى ميزانية الدولة ما تحقق من أرباح ، والهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية رات الدولة إدارتها عن طريق الهيئة العامة للخروج بالرفق عن الرنتين الحكومى وإما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرفق الخدمات العامة وهى فى الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات متعلقة بمرفق تديره هى مباشرة يخضع لتصديق الجهة الإدارية ، فالهيئة العامة شخص إدارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الإدارية التابعة لها ، ومن ثم فإن الهيئات العامة بالمفهوم المتقدم تندرج فى مجلول لفظ الحكومة الواردة بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ومن حيث أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية هى من الهيئات العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالهيئات العامة وذلك طبقا لصريح نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم إدارة النقل العام لبلدية الاسكندرية والتي تنص على أن « تعتبر إدارة النقل العام لبلدية الاسكندرية هيئة عامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وتدعى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية يسكون مقرها

مدينة الاسكندرية وتلحق بمحافظة الاسكندرية » . ومن ثم تدخل الهيئة المذكورة في جدول لفظ الحكومة البوارى بنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ مالى الذكر فلا تستحق أية رسوم على الحررات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات اليها ، ومن بينها قطعة الأرض المشتراه بناحية سيدى بشر والمزمع إقامة جراج عليها — وبناء عليه يحق للهيئة أن تسترد ما أدته من رسوم شهر العقد الذى تم بمقتضاه نقل ملكية قطعة الأرض المذكورة اليها .

ومن حيث أن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق تدفع بسقوط حق الهيئة فى استرداد الرسوم سالفة الذكر بالتقادم استنادا الى نص المادة ١٨٧ من القانون المدنى الذى تنص على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير وجه حق بانتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد . وتسقط الدعوى كذلك فى جميع الأحوال بانتضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق » .

ومن حيث أن التقادم المشار اليه لا يعدو أن يكون وسيلة اجرائية لا تصيب الحق ذاته بقدر ما تصيب الدعوى الموكلة بحماية الحق ، ومؤدى ذلك أن الحق يبقى رغم تقادم الدعوى ، ولما كانت حقوق المصالح العامة قبل بمغضا البعض لا تحميها دعوى لان الدعوى استبعدت كوسيلة للمطالبة بالحق فى نطاق القانون العام فى صدد العلاقة بين المصالح العامة ملاء بنص المادة ٤٧ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معجلة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ ، مانه لا يجوز الترفع بالتقادم بين هذه المصالح فيما يثور بينها من خلاف حول بعضها البعض وعلى هذا استقرت فتاوى الجمعية العمومية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هيئة النقل العام بمحافظة

١٩١١ الاسكندرية معناه من الرسوم المستحقة على تسجيل المحررات التي .تنقل ملكية العقارات اليها طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر ومن ثم يحق لها أن تسترد ما آتته من رسوم التسجيل التى استحققت على شهر عند نقل ملكية قطعة الأرض الكائنة بناحية سيدى بشر إليها ، دون أن يسقط حقها فى ذلك بالتقادم .

» ملف ٣٢/٢/٣١٨ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ « .

الفصل الثاني

رسم انتاج واستهلاك

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

لا يجوز اعفاء الأسمنت المنتج محليا والمصدر للخارج من رسم
الانتاج .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً موضوع اعفاء الأسمنت المنتج محلياً
والمصدر للخارج من رسوم الانتاج بجلسته المنعقدة في ٢٧ من مايو
سنة ١٩٥١ وتبين أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ٤ من فبراير
سنة ١٩٢٠ والخاص برسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو
منتجات الصناعة المحلية ينص في المادة الأولى على أنه « يجوز بمقتضى
مرسوم تعديل رسم الانتاج المقرر بالمراسيم الصادرة في ٣٠ مارس
سنة ١٩٣١ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٥١ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣١ و ٢٧ أبريل
سنة ١٩٢٣ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ و ٢١ مايو
١٩٣٦ وكذلك تعديل غير ما تقدم من احكام هذه المراسيم » وتعد صدر
مع هذا القانون مرسومان أحدهما خاص برسم الانتاج على حاصلات
الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية المبينة بالجدول الملحق بهذا
المرسوم والآخر خاص برسم الانتاج على بعض المنتجات المستوردة
والمبينة بالملحق المرافق له (والآخر مستند الى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٥) .

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ ملغياً
للقانون السابق ونص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز أن تقرّر

بمراسيم رسوم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعدل بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الآن والخاصة برسوم الانتاج .

وفي ٨ من يونية سنة ١٩٣٦ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٦ وقد نص في المادة الثانية على أنه « يجوز أن تقرر بمراسيم رسم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعدل بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الآن والخاصة برسوم الانتاج » .

وقد صدرت استنادا الى هذه القوانين مراسيم تفرض رسم انتاج على بعض المنتجات وقد نص فيها على رد الرسم في حالة تصديرها الى الخارج ومن ذلك مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ الخاص بورق اللعب ومرسوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ الخاص بالاندية ومرسوم ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ الخاص بالكبريت ومرسوم ٧ يوليو سنة ١٨٤٣ الخاص بالكحول . اما المرسوم الخاص بالاسمنت فلم يرد فيه هذا النص .

وبمناسبة طلب احدى الشركات اعفاءها من رسم الانتاج عن كمية من الاسمنت رأت تصديرها الى الخارج لزيادتها عن حاجة السوق المحلية استطلعت وزارة المالية رأى قسم قضائها غافى بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٩٣١ بأن الرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣١ الخاص بالاسمنت اذا كان قد أغفل النهى على اعفاء الاسمنت الذى يصدر من رسم الانتاج فقد نصت مراسيم أخرى مهالة على اعفاء المواد التى تصدر من رسوم الانتاج المقررة بها ولا وجه لأن يحمل هذا على انه اختلاف فى التشريع اذ لو أخذ بذلك لحقيت علة الخلاف مع تمام المشابهة فى الحالين والواقع ان الاصل فى رسم الانتاج الاستفاد من طبيعته أنه مفروض على ما يستهلك محليا فاذا كانت بعض القوانين قد اظهرت النص على الاعفاء فذلك أخذ صريح بهذا الاصل ولا يؤثر فى قيام هذا الاصل أغفاله فى القانون المقرر لرسم الانتاج على الاسمنت لذلك

رأى قسم القضايا اعفاء ما يصدر من الاسمنت من رسم الانتاج دون حاجة الى اتخاذ اجراءات تشريعية .

ويلاحظ ان هذا الذى ارتآه قسم القضايا لا يتفق والواقع اذ : رسم الانتاج مقرر على عملية الانتاج فى ذاتها سواء تم استهلاك المواد المنتجة مطبا او صدر الى الخارج وقد اتفقت المراسيم الخاصة بنحصيل هذا الرسم فى نصها على استحقاقه بمجرد اتمام المصنع وعدم جواز اخراج البضاعة من المصنع الذى صنعت فيه الا بعد دفع هذا الرسم ثم اوردت بغض هذه المراسيم نصا يقضى برد الرسم الذى دفع فى حالة التصدير الى الخارج . ويسفاد من ذلك ان فرض رسم الانتاج هو الامتثل والاعفاءات فى حالة التصدير هو استثناء وقد سارت المراسيم اللاحقة لصدور فتوى قسم قضايا وزارة المالية السابق الاشارة اليها على النص على الرد فى حالة التصدير أى انها ثم تفترض ان الاعفاء هو الأصل فى هذه الحالة بعكس ما ذهب اليه النسوى .

كما انه صدر فى ١٣ يونية سنة ١٩٣٥ مرسوم يقرر حكما عاما برد كل او بعض رسوم الانتاج على حاصلات الارض او منتجات الصناعة المحلية التى تصدر للسودان ولو كان الاعفاء هو الأصل فى حالة التصدير لما كان هناك ما يدعو الى انتقذار هكذا المرسوم وقصر الاعفاء على المنتجات المصدرة الى السودان وحده .

كما ان وزارة المالية ذاتها اجابت مصلحة الجمارك بكتاب رقم ع ٦٢ - ٢٣/٤٥ المؤرخ ٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ فى شأن رد رسم الانتاج على البيرة التى تصنّع للخارج بأنه وان كانت وجهينة النظر الاقتصادية تدعو الى الرد تشجيعا لتصدير البيرة الا انه لم تقوam لذلك الاداة القانونية ولا يمكن الرد الا بنص صريح .

كما ان الوزارة اعدت فى سنة ١٩٤٤ مشروعا خاصا بشأن رخص الانتاج على الاسمنت مراعية ورود نص صريح بالرد فى حالة التصدير .

وكل ذلك يقطع بأن الأصل في استحقاق الرسم هو الانتاج في ذاته بغض النظر عما يصدر من المواد المنتجة أو ما يستهلك منها محليا .

ولما كان رسم الانتاج ضريبة لا يجوز الاعفاء منها الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون طبقا للمادة ١٣٤ من الدستور الامر الذي لا يتواءم في هذه الحالة .

مقد انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز طبقا للتشريع القائم اعفاء الاسمنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .
(فتوى رقم ٣٧٩ - في ١١/٦/١٩٥١) .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

لا يجوز طبقا للتشريع القائم اعفاء الاسمنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .

ملخص الفتوى :

انتهى قسم الرأى المجتمع الى انه لا يجوز طبقا للتشريع القائم اعفاء الاسمنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .

وقد استند القسم في فتواه الى الاسباب التالية :

١ - ان رسم الانتاج مقرر على عملية الانتاج في ذاتها سواء تم استهلاك المواد المنتجة محليا أو صدرت للخارج .

٢ - انه صدر في ١٢ يونية سنة ١٩٣٥ مرسوم يقصر حكما عاما برد كل أو بعض رسوم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية التي تصدر الى السودان وكان الاعفاء هو الأصل في حالة .

التصدير بل كان هناك ما يدعو إلى استصدار هذا المرسوم وقصر الإغناء على المنتجات المصدرة إلى السودان وحده .

٣ — أن وزارة المالية ذاتها اجابت مصلحة الجمارك بكتابها رقم ع ٦٣ — ٢٣/٤٥ المؤرخ في ١٩٤٨/٨/٨ في شأن رد الانتاج على البيرة التي تصدر الى الخارج بأنه وإن كانت وجهة النظر الاقتصادية تدعو إلى الرد تشجيعا لتصدير البيرة الا أنه يلزم لذلك الاداة القانونية ولا يمكن للرد الا بنص صريح .

٤ — أن الوزارة اعدت في سنة ١٩٢٤ مشروعاً يفرض رسم الانتاج على الاسمنت مناعية وروود نص صريح بالرد في حالة التصدير .

وترى وزارة المالية أن اعتبار رسم الانتاج مقررًا على عملية الانتاج يخالف الاصول الرئيسية في الضرائب ذلك أن الضريبة تفرض اما على الايراد او على الانفاق وضرائب الانفاق هذه ضرائب غير مباشرة ومن المقرر أن رسوم الانتاج أو الاستهلاك إنما هي ضرائب تفرض على المستهلكين لا على المنتجين أي أنها ضرائب انفاق .

كما أن الحجة المستمدة من مرسوم ١٢ يونيو سنة ١٩٣٥ غير منتجة ذلك أن قصر رد الرسوم في حالة التصدير إلى السودان دون غيره يرجع إلى الوضع الخاص الذي يتمتع به السودان من الناحية الجبركية ذلك أن اتفاقية سنة ١٨٨٩ قد جعلت من مصر والسودان منطقة واحدة . فهذا المرسوم خاص باعفاء المنتجات المستهلكة محليا في أحد شقي الاتحاد الجمركي .

أما الرأي الذي سبق لوزارة المالية ابداءه من أن رد رسم الانتاج على البيرة لا يكون الا بنص صريح فإله غير ملزم طالما كان مغالفا للتفسير السليم لأحكام القانون .

وأما الحجة المستمدة من مشروع المرسوم الخاص برسم الانتاج على الاسمنت فإله فضلا عن أن النص الوارد به لرد الرسم في حالة

اعادة التصدير قصد به حسم الخلاف حول هذه المسألة فإنه نص غير ملزم لأن مشروع المرسوم لم يصبح نافذا بعد ولا يمكن الاستناد اليه لتفسير احكام التشريع القائم .

وما دام رسم الانتاج او الاستهلاك ضريبة استهلاكية فان هذا مشروط بأن يكون مصيرها الاستهلاك المحلى اما اذا لم يكن الامر كذلك بأن صدرت الى الخارج فللمنتج الذى دفع الرسم مقدما نيابة عن المستهلك أن يسترد الرسم لعدم تحقق الاستهلاك محليا — ولذلك فان رسوم الانتاج بطبيعتها عبارة عن التزامات معلقة على شرط فاسخ هو التصدير فان تخلف الشرط بالاستهلاك المحلى تايذ الالتزام بصفة نهائية وان تحقق الشرط بحسوث التصدير انفسخ الالتزام باثر رجعى وحق للمنتج أن يسترد الرسوم السابق دفعها .

ويتفرع من هذا الرأى :

أولا — خضوع الواردات لرسم الانتاج فى حالة اعادة التصدير وذلك لعدم استهلاكها محليا وتضيف ادارة الرأى لوزارة المالية الى هذه الحجج حجة أخرى هى أن المرسوم الصادر فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٣١ نص فى مادته الأولى على أنه ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم يحصل رسم استهلاك أو رسم انتاج على الأصناف الآتى بيانها المستوردة من الخارج أو المنتجة فى القطر المصرى .

١ — سسوائل — عدد أنواعها .

ب — المأكولات — عدد أنواعها .

ج — أدوات العمارة — عدد أنواعها .

وقد نصت المادة الرابعة من هذا المرسوم على أن يرد رسم الانتاج إذا صدرت البضاعة فى خلال سنة من تاريخ الدفع بشرط أن لا يكون أصابها أى تلف وبشرط ألا يكون قد تغير شكلها .

ولا زال هذا الرسوم قائما الى الآن .

فاذا فرض الرسوم بقتانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣١ الخاص بفرض رسم انتاج رسما على الاسمنت ولم يتعرض لرد الرسم في حالة التصدير فانه اعمالا لنص المادة الرابعة من مرسوم ١٩٣١ يجب رده لأنها تضمنت القواعد العامة في شأن رسوم الاستهلاك .

والواقع أن رسم الانتاج ليس مقررا على عملية الانتاج في ذاتها اذ الاصل ان الضريبة تفرض اما على الايراد او على الانفاق (علم المالية وانتشريح المالى للدكتور زكى عبد المتعال) ص ٢٥٩ . وضرائب الانفاق هذه ضرائب غير مباشرة وليست رسوم الانتاج او الاستهلاك الا نوعا من هذه الضرائب فاذا فرض الشارع هذه الضريبة على سلعة معينة فان ذلك يكون قائما على قرينة قانونية باستهلاك الانتاج جميعه .

أما ما ترتبه وزارة المالية على هذا المبدأ من أن الرسم يسترد اذا كانت المنتجات قد صدرت فعلا الى الخارج ولم تستهلك محليا فيرد عليه بأن تقرير ضريبة على الانتاج او الاستهلاك انها تفرضه الظروف الاقتصادية والمالية على المشرع وقد يرى عدم اعفاء سلعة معينة من الرسم تامداً بذلك عدم تشجيع تصدير السلعة وابقائها للاستهلاك المحلى .

فاذا اضعفنا الى ذلك أن رسم الانتاج ما هو الا ضريبة ولا يجوز الاعفاء من الضريبة الا بالنص الصحيح تطبقنا لنص المادة ١٣٤ من الدستور .

كما لا يمكن الاحتجاج بالمادة الرابعة من المرسوم الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣١ والخاصة برد الرسم اذا صدرت السلعة الى الخارج اذ أن هذا مرسوم خاص بسلع معينة حددتها المادة الاولى وليس من بينها مادة الاسمنت وليس في هذا المرسوم أية اشارة الى تطبيق مبدأ رد الرسم أية اشارة الى تطبيق مبدأ رد الرسم اذا فرض رسم الانتاج على أى سلعة أخرى مما لا يمكن معه القول بأن ما جاء في

هذه المادة ان هو الا ترديد للمبدأ العام الذى يجب تطبيقه في جميع الحالات .

وقد طبقت وزارة المالية نفسها هذا الرأى عندما كتبت مصلحة الجمارك الى المالية طالبة اقرارها على رد رسم الانتاج على البيرة المصدره على اعتبار انها لم تستهلك محليا اذ اجابت بكتابها رقم ١٥/٦٢ — ٢٣ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨ وان كانت وجهة النظر الاقتصادية تدعى الى رد الرسم الا انه يلزم الاداة القانونية . واسقطت الوزارة في كتابها الى القول بأنها تلاحظ بصدد استناد المصلحة في وجوب رد الرسم الى ما تنص عليه المادتان ٤٥١ — ٤٥٢ من قانون المصلحة (جزء اول) من رد رسوم الانتاج على السكر والاسمنت ان من الواجب تصحيح هذا التوسيع باستصدار الرسوم اللازم .

لذلك قد انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز طبقا للتشريع الثنائى إعفاء الاسمنت المنتج محليا والذي يصدر الى الخارج من رسم الانتاج .
(فتوى رقم ٤٩٢ — في ١٩٥٢/٩/٣) .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

رسوم الانتاج او الاستهلاك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — ضبط كحل الى سوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج والاستهلاك — رد البضاعة المضبوطة رهين باستيفاء الاجراءات المقررة طبقا لاحكام القانون المشار اليه .

ملخص الحكم :

تحظر المادة ١٥ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ (في شتان تنظيم تخصيص رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول) حيازة كحول (وسوائل .

كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج أو الاستهلاك ويعفى الحائز من العقاب اذا اقام الدليل على انه جازها بجسدية ، كما اُجازت المادة ٢٦ من ذات القانون لإدير عام مصلحة الجمارك التصالح بخفض مبلغ التعويض الى ما يقل عن نصفه وان يرد البضاعة المضبوطة مقابل أداء عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجرك علاوة على رسوم الانتاج المستحقة .

ومفاد ذلك انه لا يجوز رد البضاعة المضبوطة الا بعد تقديم المستندات المثبتة لأداء الرسوم المستحقة او تؤدي التعويض والرسوم في حال التصالح ، واذا تقاعست المدعية عند تحديد وضعها ازاء المضبوطات فان امتناع المصلحة عن ردها يكون قائما على سبب صحيح من القانون ، ولا يكون ثمة قرار بمصادرة المضبوطات ولا أسباب للمطالبة بإلغاء قرار المصلحة بالامتناع عن تسليمها .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه المذهب المتقدم يكون صحيحا ولا وجه للنعي عليه ومن ثم ينعين رفض الطعن .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦) .

مقدمة رقم (٢٨)

المادة :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الاصناف قد اعفى السكر المستورد لحساب الحكومة فيما عدا سكر النبات من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة به - قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ قضى باستتزاز العمل بالإعفاءات المقررة بقوانين وقرارات سابقة لبعض السلع ومن بينها السكر في الحدود الصادرة بها هذه الإعفاءات - لا محل القول بان الهيئة العامة للسلع التموينية تدرج في عداد الهيئات الاقتصادية ومن ثم يخضع السكر المستورد بواسطتها للضريبة على الاستهلاك - أساس ذلك ان الهيئة

المتطورة منشأة وفقا لاحكام قانون الهيئات العامة وتقوم على ادارة مرفق عام هو مرفق التموين وغرضها تأمين احتياجات البلاد من المواد التموينية وهى لا تستهدف تحقيق الربح وانما تنفيذ سياسة الدولة وانه بصور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد مهمل للفرقة بين الحكومة ومعناها الضيق وبين الهيئات العامة .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع هذا الموضوع في انه قد صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك وقرر في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه استمدار العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وقد كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ بتعديل رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الاصناف ينص على اعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة فيها عدا السكر النبات ، وازاء ذلك ثار خلاف بين الهيئة العامة للسلع التموينية وبين مصلحة الضرائب حول مدى خضوع السكر الذى تستورده الهيئة العربية للاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٨٢ لماسستعرتت القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك والذى ينص في المادة الثانية من مواد الاصدار على أن « تُلغى القوانين والقرارات الصادرة بغرض ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك » ويستمر العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في الحدود الصادر بها الاعفاء . ولا يعفى من ضريبة الاستهلاك ما لم ينص صراحة على ذلك قانون الاعفاء . » وتنص المادة الثانية من قانون

الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون المشار اليه على أن « تلغى الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » وقد نص البند السادس من الجدول المرافق للقانون المشار اليه على فرض ضريبة على السكر المستورد بالفئات المبينة قرين كل نوع من انواع السكر .

كما استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القرارين الاتيين :

١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ وتنص المادة الاولى منه على أن « تعدل رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصناف الواردة بالجدول المرفق طبقا للقرارات الواردة به » . وقد نص الجدول المرافق للقرار المشار اليه على أن : « يعفى السكر المستورد لحساب الحكومة فيما عدا السكر النبات » .

٢ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية تنص المادة الاولى منه على أن « تنشأ هيئة عامة تتبع وزير التموين والتجارة الداخلية وتدعى « الهيئة العامة للسلع التموينية » وتنص مادته الثانية على أن « فرض الهيئة توفير المحاصيل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية التي يصدر بتحصيدها قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية سواء من الانتاج المحلى أو الاستيراد وما يتعلق بذلك من عمليات النقل والتخزين والتوزيع » .

ومن حيث أن مغاد ذلك أنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ اعفى السكر المستورد لحساب الحكومة — فيما عدا سكر النبات — من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة بهذا القرار ، وقد قرن المشرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ — استمرار العمل بالإعفاءات المقررة بقوانين وقرارات سابقة لبعض السلع ومن بينها السكر في الحدود الصادرة بها هذه الإعفاءات ، الأمر الذى يتمين معه اعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة فيما عدا سكر النبات من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فى حدود

المبلغ الذى تقدر الاعفاء منه فقط بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦٧ لسنة ١٩٦٣ السنتالف: الاشارة اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء السكر الذى تستورده الهيئة العامة للسلع التموينية من شريطة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فقط فى حدود مبلغ الاعفاء الوارد بالجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ٢٤٤/٢/٣٧ — جلسة ١٨/٥/١٩٨٣) .

الفصل الثالث

رسم بلدى ومحلى

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

ان تشكيل لجنة الحصر طبقا للمادة ١١ من المرسوم الصادر في ١٩٤٥/١١/٣٠ بتميين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الاعفاء منها ، لا يكون صحيحا إلا بعد تعيين سكرتير للمجلس القروى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع تشكيل لجنة الحصر والتقدير بجلسته في ١٩٤٩/٨/٢٢ وتجرى وقائعه في أن المادة ١١ من المرسوم الصادر في ١٩٤٥/١١/٣٠ (بتميين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الاعفاء منها) تنص على تشكيل لجنة الحصر والتقدير من أعضاء من بينهم سكرتير المجلس — ومهندس المجلس — إلا أن إدارة البلديات جرت من باب التوفير في الصروفات على تعيين مهندس في المجالس القروية التى أنشئت حديثا يقوم في وقت واحد بأعمال المهندس والسكرتير — وطلب إبداء الرأى فيها اذا كان تشكيل اللجنة يعتبر صحيحا بعضوية هذا المهندس دون السكرتير وهل يحسب له صوت في آداولات أو صوتان .

وحيث أن المادة ١٠ من المرسوم ألتوه عنه تنص بأن تؤلف في كل مجلس لجنة للقيام بعملية حصر الحال والعقارات والأشياء والحيوانات المبينة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم البلدية على كل منها طبقا للأساس الذى اختاره المجلس عند تقدير

فرض الرسم كما تنص السادة ١٩ على أن تشكل لجنة الحصر والتقدير
سالفة الذكر من (١) مندوب من المحافظة أو المديرية يختاره المحافظ أو
المدير في كل سنة .

ب - عضوين من أعضاء المجلس المنتخبين يختارهما هيئة المجلس
في كل سنة .

ج - سكرتير المجلس .

د - مهندس المجلس .

والمستفاد من هذين النصين أن اللجنة المذكورة طبيعتها خاصة سواء
من جهة مهمتها أو كيفية تشكيلها أما من ناحية مهمتها فإن على اللجنة
القيام بحصر المحال والعقارات والأشياء والحيوانات وغيرها المبينة بالسادة
٢٣ من القوانين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم المستحقة عليها
وأما من جهة تشكيلها فقد راعى المشرع في تأليفها اشتراك مجموعة روعى
في تكوينها صفات تؤهل للقيام بالمهام الموكولة اليها ومتى كان امر
كذلك وكان الرسوم ينص على جواز قيام اللجنة بعملها بحضور أغلبية
أعضائها بل أن المادة ١٢ من هذا الرسوم تنص على أن هذه اللجنة تقدم
كشوف الحصر والتقدير الى رئيس المجلس موقعا عليها من الأعضاء .

لذلك قررت الهيئة بجلستها المنوّه عنها أن تشكل لجنة الحصر
طبقا للمادة ١١ من الرسوم سالف الذكر لا يكون صحيحا الا بعد تعيين
سكرتير للمجلس القروى .

(فتوى رقم ٢٥٢/٤/١٠/٦٣ - في ١٩٤٧/٩/٣)

قاعدة رقم (٣٠)

المبني :

أن الرسوم البلدية الإضافية المقررة على الرسوم الجبركية المستحقة

على الوارد ورسوم الأرضية يستحقها المجلس البلدى للمدينة التى تحصل
فيها ادارة الجمارك الرسوم الجمركية ورسوم الأرضية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء
مجلس بلدى مدينة القاهرة تنص على أن المجلس البلدى ان يفرض رسوما
مستقلة أو مضافة بنسب مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على
الا تتعدى هذه الرسوم النسبية الحد الاقصى المقرر منها على النحو الآتى :

« ب — الرسم على الوارد من البضائع والرسوم ارضية لغاية
١٥ ٪ على الاكثر من قيمة الرسوم الاصلية التى تحصلها ادارة الجمارك
فى القاهرة من هذه البضائع » .

ثم صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ فى شأن المجلس البلدى لمدينة
الاسكندرية وجاء فى المادة ٢١ منه بنص مطابق للنص السابق مع استبدال
عبارة « من قيمة الرسوم الاصلية التى تحصلها ادارة الجمارك فى الاسكندرية
من هذه البضائع بالعبارة الاخيرة من الفقرة (ب) السابق الإشارة اليها .

وواضح من هذين النصين أن المشرع قد جعل المكان الذى يستحق فيه
الرسوم البلدية هو مكان تحصيل الرسوم الاصلية على الوارد ورسوم
الأرضية . ولما كانت هذه الرسوم الأخيرة لا تحل الا مرة واحدة فان الرسوم
البلدية لا تحل الا مرة واحدة كذلك ويكون المجلس البلدى الذى تحصل فى
دائرة اختصاصه هذه الرسوم الاصلية هو الذى يستحق دون غيره الرسوم
البلدية الاضافية دون حاجة الى البحث مع صراحة النص واختلاف طبيعة
كل من الرسمين عن الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم الجمركية .

(انتهى رقم ٣٤٧ — فى ١١/١١/١٩٥٠) .

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

لا يجوز للجنة الادارية المشكلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية لادارة المجلس البلدى لمدينة بورسعيد ، ان تقوم الا بالاعمال الضرورية المستعجلة وعلى ذلك فان هذه اللجنة لا تتمك فرض رسوم بلدية او تعديلها .
أو إلغائها .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ مدى اختصاص اللجنة الادارية المؤقتة المشكلة لادارة المجلس البلدى ببورسعيد بفرض أو تعديل أو إلغاء الرسوم البلدية .

وببحث هذا الموضوع تبين أن المجلس البلدى لمدينة بورسعيد كان يخضع لاحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية ، وفي ظل هذا القانون صدر من مجلس الوزراء قرار في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٠ بحل المجلس وأصدر وزير الشؤون البلدية والقروية في اليوم ذاته قراراً بتشكيل لجنة ادالية مؤقتة لادارة المجلس والقرارات يستندان الى المادتين ٥٩ و ٦٠ من القانون سالف الذكر .

وتنص المادة ٥٩ على أنه :

« يجوز حل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بنسأء على طلب وزير الصحة العمومية . ويبين في القرار أسباب الحل . وحينئذ يجب اجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس » .

وتنص المادة ٦٠ على أنه :

« عقب صدور قرار بحل المجلس يصدر وزير الصحة العمومية قراراً بناليف لجنة من أعضاء المجلس المنحل اليعينين بحكم وظائهم اذا أمكن ذلك ومن أى موظف آخر من التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية او المحافظة

ومن ثلاثة على الأقل من اعيان المدينة . وتقوم هذه اللجنة بمقام المجلس في الاعمال الضرورية المستعجلة الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد . . . » .

وفي سبتمبر سنة ١٩٥٠ جبر القباوتون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ في شأن المجلس البلدى لمدينة بورسعيد ونصت المادة التاسعة منه على ان اجراءات الانتخاب والترشيح والطفون المتعلقة بها يصدر بها مرسوم ونصت المادة ٥١ منه على انه يبطل سريان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ على المجلس فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

ونظرا الى عدم صدور الرسوم المشار اليه في المادة التاسعة لم يجر الانتخاب واستمرت اللجنة المؤقتة السابق ذكرها في عملها مدة طويلة تزيد عن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٩ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فرؤى علاج هذه الحالة عن طريق التشريع فصدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١ ونصت المادة السابعة منه على ان يضاف الى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ مادة ٥١ مكررا نصها :

« تظل سارية الرسوم البلدية المقررة طبقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظم المجالس البلدية والقروية وذلك الى ان تقرر الرسوم البلدية طبقا لاحكام هذا القانون وتستمر اللجنة الادارية المؤقتة المؤلفة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ لادارة مجلس بلدى بورسعيد في العمل الى ان يشكل المجلس البلدى طبقا لاحكام هذا القانون » .

وواضح من ذلك ان اختصاص اللجنة الادارية يتعين طبقا للقيادة التى انشئت بمقتضاها وهى المادة ٦٠ من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٤ اذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١ لم يعمل بهذا الاختصاص وانهما مدتهما الى ان يشكل المجلس الجديد ، ومن ثم فان هيئة اللجنة لا يمكن ان تقوم الا بالاعمال الضرورية المستعجلة التى تتطلبها ادارة المجلس وفرض رسم على مراكب النزهة لا يدخل ضمن هذه الاعمال .

يضاف الى ذلك ان المادة التى اضيفت بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١ .
قد قضت بان الرسوم البلدية المقررة طبقا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ تنزل
مساوية الى ان تقرر الرسوم البلدية طبقا لاحكام هذا القانون او يصدر بها
قرار من المجلس يصدق عليه مجلس الوزراء طبقا للمادة ٢١ من القانون
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ . والمجلس المتصود بهذا النص هو المجلس المشكل
طبقا لاحكام القانون لا اللجنة الادارية المؤقتة .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز للجنة الادارية المشكلة بتقرير
وزير الشؤون البلدية والقروية فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بادرة
المجلس البلدى لمدينة بورسعيد أن تقوم الا بالاعمال الضرورية المستعجلة .

وان هذه اللجنة لا تملك فرض الرسوم البلدية او تعديلها او إلغاؤها .

(انتهى رقم ٩٦ — فى ١٣/٢/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مجلس بلدى القاهرة — القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشائه
— احقية المجلس فيما يحصل فى دائرة المدينة على المناجم والمحاجر من
رسوم نظر وكشف ومن ايجارات واتاوات — رسوم مستخرجات العقود
والخراجات المكتملة لها — من حق المصلحة التى تحرر هذه المستخرجات .

ملخص الفتوى :

بمراجعة نصوص القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم
والمحاجر والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى القانون السابق وحل
محلّه ، يبين ان أوجه الإيراد التى تغطيها المناجم والمحاجر ثلاثة : رسوم ،
وايجارات من عقود الاستغلال ، واتاوات بفئات محددة . والرسوم ثلاثة
أنواع ، الأول رسوم النظر وهى التى لا يجوز النظر فى أى طلب يقدم تنفيذها

لأحكام القانون الا بعد دفعها ، والثانى رسوم ترخيص الكشف وهى رسوم مستحدثة بمقتضى القانون الجديد ، والثالث رسوم ترخيص البحث . والفرق بين هذين النوعين الآخرين هو أن ترخيص الكشف يعطى بقرار من وزير التجارة ولدة ثلاثة شهور غير قابلة للتجديد ، على الا تزيد المدة كلها على أربع سنوات . هذا وقد نص أيضا على أنه لذوى الشأن فى التراخيص والعقود الحق فى طلب استخراج صور من العقود والخرائط المكملة لها نظير رسوم معينة . ولئن كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ينص فى مادته الأربعين على أن « تكون إيرادات المجلس من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من ١ - ٨٠٠٠ - الرسوم الخاصة بمستخرجات قيد المواليد والوفيات والرسوم والعوائد الخاصة بالاجراءات الصحية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ومحال بيع المشروبات الروحية والخمر ورخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد » الا أنه يتعين أولا استبعاد رسوم المستخرجات الخاصة بصور العقود والخرائط المكملة لها من نطاق اعمال النص السابق ، اذ أن هذه الرسوم انما تستحق بسبب جديد هو قيام المصلحة المختصة بتحرير نسخة من الأصل المطلوب ، بما لا يمكن معه اعتبارها رسوما أو عوائد على رخص المناجم والمحاجر ، وبالتالي لا تكون من حق بلدية القاهرة بل من حق المصلحة التى تقوم باستخراج الصورة المطلوبة ، اما باقى انواع الرسوم الخاصة بالنظر والكشف والبحث فلا تثار بشأنها أية صعوبة اذ انها تعتبر رسوما على رخص المناجم والمحاجر وتكون بذلك من حق البلدية . لما كان البند الثامن من المادة ٤٤ سالفه الذكر يستعمل فى صدره كلمة الرسوم غلط بمناسبة مستخرجات قيد المواليد والوفيات ثم يضيف اليها بعد ذلك كلمة العوائد بمناسبة باقى ما نص عليه هذا البند ومن بينه رخص المحاجر والمناجم ، فان هذه المفارقة فى التعبير يجب حملها على أنها بقصد أن تؤول الى البلدية كافة الإيرادات التى كانت تعود على الدولة - قبل إنشاء البلدية - من الترخيص فى الكشف والبحث عن المناجم والمحاجر أو الترخيص فى استغلالها ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه العوائد رسوما أو ايجارات أو اتاوات . وترتبط على ما تقدم فان بلدية

القاهرة هي صاحبة الحق فيها يحصل في دائرة مدينة القاهرة على المناجم والمحاجر من رسوم نظر وكشف وبحث ومن أيجارات وأتاوات منذ تاريخ وضع أول ميزانية لها ، أما رسوم مستخرجات العقود والخرائط الملاحقة لها فهي من حق المصلحة التي تقوم بتحرير هذه المستخرجات .

(فتوى رقم ٨٤ — في ١٩٥٥/٣/٥) .

قاعدة رقم (٣٣)

المبسطة :

الجهة المستفيدة لرسوم رسو العائمات في مياه النيل — القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة — النص فيه على اعتبار هذه الرسوم من إيرادات المجلس — قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ — اشتراطه الحصول على تصريح من وزارة الأشغال برسو العائمات بعد أداء جمل معين — احتقية بلدية القاهرة في هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ، بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ، ينص في مادته الأربعين على أن « تتكون إيرادات المجلس في دائرة مدينة القاهرة من : ٦٠٠٠٠ — الرسوم والعوائد الخاصة بالتشاييم والمجارى وأشغال الطرق والحدائق العامة ومعادى النيل والعائمات ، جميع أنواعها ومزائج الصيد والفزهة والأسواق التجارية والسواحل » . كما أن قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ يقضى في المادة ٦٩ منه بأنه « لا يجوز لأية ذهبية أو عوامة أو رفاص أو أى عائمة أن ترسو على شاطئ النيل أو غروعه أو الترع أو المصارف أو أى منجرى عام وكذلك كل معدية تستعمل للنقل ، إلا بعد أن تحصل على تصريح بذلك من وزارة الأشغال العمومية نظرا جعل معين تعيينه الوزارة ، على ألا يخل ذلك بمسئلة يجب اتخاذه من الإجراءات الأخرى طبقا للقوانين واللوائح . » ويقضى في المادة ٢/٧ بأنه « . . . لا يجوز لأصحاب أية عائمة تغييرها أو ترميمها إلا

في المكان الذي تحدده له مصلحة الري ، وذلك بعد دفع الأجر الذي تشرره
المصلحة المذكورة » .

وقد ثار النزاع بين بلدية القاهرة ووزارة الأشغال حول احقية كل
منهما لهذه الرسوم وما اذا كان حق البلدية في تلك الرسوم قد ألغى بصدير
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ، أم أنه لا تأثير له على قانون بلدية القاهرة
في هذا الخصوص .

وبما أنه يبين من النصوص سالفه الذكر ان قانون بلدية القاهرة يتعرض
فقط لتعيين الجهة التي تؤول اليها حصيلة الرسوم والعوائد الخاصة
بمعاذ النيل والعائيات بجميع انواعها ومراكب الصيد والنزهة ، بينما
تتعلق النصوص الواردة في قانون الري والصرف بتحديد الجهة التي تشرف
على عمليات التصريح برسو الأشياء السابقة على شواطئ النيل ومروعه
أو أى مجرى عام آخر ، تلك الجهة التي أعطيت في الوقت ذاته حق تحديد
الجعل المعين الذي يحصل مقابل مجرد الرسو أو الأجر الذي يجب مقابل
البقاء في مكان على الشاطئ للتمير أو للترميم . وبما أن الأصل في استحقاق
الرسوم والعوائد التي تجيء بمناسبة خدمة معينة أو منفعة خاصة ، ان
حصيلتها انما تؤول الى الجهة العامة التي تقوم بالاشراف على اداء هذه
الخدمة أو المنفعة ، الا أن الشارع قد يفصل ما بين الأمرين ، فيجسـل
استحقاق الرسوم والعوائد لجهة عامة ، غير تلك التي تبط بها القيام بالأمر
الذي تستحق عليه تلك الرسوم والعوائد ، ومن ناحية أخرى فان تحديد
فئات هذه الموارد المالية بواسطة هذه الجهة الأخرى لا يغير من الأمر في شيء
طالما أن المشرع قد نص على ايلولتها للجهة ثانية .

وبما أنه — للتليل على ما تقدم — يلاحظ أن الشارع كثيراً ما يجعل
من موارد الهيئات المحلية أو المصلحية بعض أنواع الرسوم والعوائد التي
تفعلها مرافق عامة حكومية تدبرها الحكومة المركزية ، بل أنه قد يجعل من
بين هذه الموارد ضريبة أو أكثر من الضرائب العامة ، ومثال ذلك ما تنص عليه

المادة الأربعون من قانون مجلس بلدى مدينة القاهرة من انه ، تتكون إيرادات المجلس من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من ١ — عوائد الاملاك المبنية .
٢ — الرسوم والاجزاء المئوية التى يقررها المجلس تطبيقا لاحكام المادة ٢٦ من هذا القانون . ٣ — الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات بأنواعها والدواب والكلاب وما مائل ذلك . ٤ — ضريبة الملاهى والمراهنات . ٥ — بخسة الحكومة فى إيرادات شركات المياه والتزام النقل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العامة . . الى آخر بنود هذه المادة . وقد انطوى هذا النص على ضرائب ورسوم مقررة بمقتضى قوانين أو لوائح عامة فى جميع انحاء البلاد .
يمثل عوائد الاملاك المبنية ورسوم السيارات وضريبة الملاهى والمراهنات ،
واذنى نظم يتم تقرير هذه الضرائب والرسوم من جانب الدولة — بما لها من حق السيادة والسلطان — مانعا من امكان النص على ايلولة حصيلتها الى هيئة عامة اخرى ، كما أن هذا النص لم يربط بين استحقاق الرسم واداء الخدمة .

وبما ان المجلد المنصوص عليه فى المادة ٦٩ من قانون الرى والعرف يعتبر رسبا ، اذ انه يحصل مقابل رسو العائلة أو المركب على الشاطئ ، كما أن هذا الوصف ينطبق ايضا على الاجر الذى جعلته المادة ٧٠ من القانون السابق مقابلا لترك العائلة فى مكان على الشاطئ من أجل ترسيما أو تعميرها ، وعلى اية حال فان الاجر هنا يدرج تحت كلمة العوائد الواردة فى المادة ٤٠ من قانون البلدية .

لذلك فان بلدية القاهرة هى صاحبة الحق فى كافة الرسوم والعوائد التى تحصل عن التعديلات والمراكب وسائر العائلات فى مقيلة القاهرة نظير مجرد رسوها أو فى مقابل تركها فى مكان على الشاطئ للترميم أو النعمة .

(فتوى رقم ٤١٨ س فى ٢٠/٤/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

دستور سنة ١٩٢٣ — أرساؤه في المادتين ١٣٣ و ١٣٤ — قواعده
ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها —
التفرقة بين الرسم والضريبة .

ملخص الحكم :

ان ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها
قد أرسى قواعدها في مصر الفصل الخامس من الباب الثالث من دستور
سنة ١٩٢٣ ، وهو الذي نظم مجالس المديرية والمجالس البلدية ، فنصت
المادة ١٣٣ منه على أن « ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على
اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين »
ونصت المادة ١٣٤ من الباب الرابع في المالية على أنه « لا يجوز إنشاء
ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يجوز تكليف الأهالي بتسدية
شيء من الأموال أو الرسوم الا في حدود القانون » . ففرق هذا الأصل
الدستوري بين الرسم والضريبة بقصد تحديد نطاق اختصاص كل من
السلطين التشريعية والتنفيذية ، حتى لا تتفول الأخيرة على ما هو داخل
في اختصاص الأولى فالسلطة التنفيذية وللمجالس البلدية — باعتبارها
تحت الوصاية الإدارية للسلطة التنفيذية — حق فرض الرسوم في حدود
القانون ، اما فرض الضرائب فأمره مما تستقل به السلطة التشريعية ،
ولا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . أما عن التكاليف
أو الرسوم التي تجبى مقابل خدمات عامة معينة فيجب أن يضع القانون
حدود هذه التكاليف والرسوم ، على أن يعهد إلى السلطة التنفيذية أن
تتقرر داخل هذه الحدود مقدار الرسوم وطرق جبايتها بلوائح وقرارات
تنفيذية تصبغها .

قاعدة رقم (٢٥)

المادة :

**الرسم البلدى الإيجارى المقروض على شاغلى العقارات المبنية فى
مدينة القاهرة المربوط من سنة ١٩٥٨ — عدم تأثيره بتخفيض ايجارات الأماكن
المقررة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .**

ملخص الفتوى :

إن المجلس البلدى لمدينة القاهرة قد خول سلطة فرض رسوم على
المستعملين بالخدمات العامة التى يؤديها ومثل هذه الرسوم لا يشترط فيها أن
تكون الخدمة التى تؤدى عنها مقصورة على المنتفع بها وحده لا يشاركه فيها
سواه ، بل يكفى أن تكون هناك مشاركة منه فى الإنشاء والخدمة على صورة
أو أخرى حتى ينهض المبرر القانونى لفرض الرسم مساهمة منه فى تكاليف
التحصيلات العامة التى يقوم بها المجلس ويرصد نفقاتها وإيراداتها فى ميزانيته .
هذه الرسوم التى تصدر فى أول السنة ، ومن ثم فإن الأصل المقرر بالنسبة الى
هذه الرسوم انها سنوية وتعتبر مستحقة للخرانة فى أول السنة باعتبارها
ذلك فى ضمن المبالغ المقدرة لهذا الوجه من أوجه الإيرادات المدرجة فى
القرار الصادر بالميزانية .

وبناء على ما تقدم فإن قرار المجلس البلدى بفرض رسم بلدى على
شاغلى المباني الواقعة فى حدود اختصاصه لا يخالف فيما نص عليه من
استحقاق الرسم كل ستة أشهر مقدما ، القواعد العامة فى فرض الرسوم ،
كما لا يتعارض مع أحكام قانون المجلس البلدى الذى خوله الحق فى فرض
هذه الرسوم ، ذلك أن الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥
لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة قد حددت وعاء الرسم
الإيجارى الذى يدفعه شاغلو المباني على أساس القيمة الإيجارية للمباني ،
وهذه القيمة لا يتصور أن تكون شهرية استنادا الى أن الأجرة تدفع شهريا
شهرية فقد تكفل القانون ذاته ببيان وصف القيمة الإيجارية بأنها سنوية

عندما قرر في الفقرة (د) من المادة ٢١ سالفة الذكر أن يعنى من هذا الرسم شاغلوا الأماكن التي لا تجاوز أجزائها أربعة وعشرين جنيهاً في السنة ، ومن ثم فإن القيمة الإيجارية التي يجب اتخاذها وعاء للرسم **البلدى** لا يمكن أن تكون سوى القيمة الإيجارية السنوية ، وعلى مقتضى ذلك **يتعين** بقاء الرسم البلدى المربوط عن سنة ١٩٥٨ على ما هو عليه دون أن يتأثر بتخفيض الإيجار الذى قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

(غتوى رقم ٢٩ - فى ١/٦/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

حصيلة الرسوم المفروضة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ **بتنظيم** تجارة الجملة ، على أسواق الجملة للخضر والفاكهة بروض **الفرج - الجهة** التى تؤول إليها هذه الحصيلة - هى مجلس بلدى مدينة القاهرة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ **بإنشاء مجلس** بلدى لمدينة القاهرة حددت موارد هذا المجلس ومن بينها الرسوم **الخصمة** بالأسواق التجارية التى نصت عليها فى البند السادس .

وقد جاءت عبارة هذا النص عن الأسواق التجارية عامة **ملاحظة** بحيث تتناول هذا النوع من الأسواق كافة دون تفرقة ، بين سوق **قومية** وأخرى بلدية ما دامت تقع فى دائرة مدينة القاهرة لأن ذلك هو **النشاط الذى** اعتمد به المشرع فى تحديد حصيلة الرسوم التى تتكون منها إيرادات **المجلس** البلدى .

والتفرقة بين السوق البلدية والسوق القومية إنما تجد مجال **اعمالها** فى تحديد السلطة المختصة بالإشراف على السوق طبقاً لأحكام القانون رقم

٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، ولا وجه لأعمال هذه التفرقة عند تطبيق حكم الفقرة السادسة من المادة ٤٠ من قانون انشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة على الوجه المتقدم ذكره .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتاها السابقة في هذا الموضوع الصادرة فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ باستحقاق مجلس بلدى مدينة القاهرة الرسوم المتحصلة من سيوق القاهرة للخضر والفاكهة مروض الفسرج .

(فتوى رقم ٧٠١ - فى ٢٤/٨/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٢٧)

المادة :

الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية وعلى المياه المرشحة وعلى شغل الشواطىء والسواحل بقصد الاصطيف فى منطقة القناة - الرسوم البلدية على العقارات المبنية - عدم خضوع هيئة قناة السويس لهذه الرسوم فيما عدا رسوم اشغال شواطىء بحيرة الاسماعيلية بقصد الاصطيف فانها تخضع لها تطبيقا لقرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

ملخص الفتوى :

ثار الخلاف بين هيئة قناة السويس وبين بعض المجالس البلدية حول اربع مسائل :

الاولى - الرسوم الاضافية على ضريبة العقارات المبنية .

الثانية - الرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية .

الثالثة - الرسوم البلدية على المياه المرشحة .

الرابعة - الرسوم البلدية على شغل الضواطء والسواحل بقصد الاصطياف .

وتتجصل وقائع المسألة الأولى في أن مجلس بلدى الاسماعيليه يطالبه الهيئة بأداء الرسوم الاضافية على ضريبة العقارات المبنية. ويبتد في ذلك الى المادة ٢٧/١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥، التى تنص على أن « للمجلس البلدى أن يفرض فى دائرة اختصاصه رسوما اضافية بنسبة مئوية على ضريبة العقارات المبنية فان لم توجد هذه الضريبة فتفرض هذه الرسوم بنسبة مئوية من القيمة الاجارية » ، وتكرر الهيئة على المجلس حقه فى اقتضاء هذه الرسوم استنادا الى اعلاؤها من الرسوم الأصلية على العقارات المبنية التى كانت مملوكة لشركة قناة السويس وألت ملكيتها الى الدولة منذ تأميمها .

وقد سبق أن بحثت الجمعية العمومية للهيتم الاستشارى للفتوى والتشريع جلساتها المنعقدة فى ٢٠ من يولية و ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ و ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ موضوع خضوع العقارات المملوكة لهيئة قناة السويس للضريبة على العقارات المبنية وانتهت الى عدم خضوعها لهذه الضريبة ، وقد استندت الجمعية فى هذا الرأى الى ما تقضى به المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من اعفاء العقارات المملوكة للدولة من أداء الضريبة على العقارات ، والى ما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من تأميم هذه الشركة ونقل كافة اموالها والتزاماتها الى الدولة .

وفماذ ذلك أن الجمعية استندت فى غاؤها هذه الى اعتبار اموال شركة قناة السويس التى ألت الى الدولة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم هذه الشركة اموالا مملوكة للدولة فى مفهوم الفقرة (١) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية المتقدمة فكرها ، ومن ثم يعمى إعفاء هذه الاموال من الضريبة المشار اليها شأنها فى ذلك شأن الاموال المملوكة للدولة .

وحكمة هذا الاعفاء ظاهرة ذلك لأن إخضاع أموال الدولة للضريبة إنما يعنى إضافة حصيله الضريبة الى إيراداتها ثم استئصالها من مصروفاتها في ميزانيتها العامة وهو أمر غير مجد ، فضلا عما يترتب عليه من تعقيد في أوضاع الميزانية ، ولا يغير من هذا النظر في خصوص الأموال المشار إليها ، أن هيئة قناة السويس تقوم على هذه الأموال ، ذلك لأن العبرة في هذا الصدد بملكية الدولة وهو أمر مسلم ثابت بنص صريح قاطع ، وقيام الهيئة على الأموال المشار إليها ، إنما هو لحساب الدولة وبالنسبة عنها بوصفها مؤسسة عامة .

والأصل أن يتبع الرسم الإضافي الضريبة الأصلية وجودا وعدما ، ولما كانت أموال الهيئة العامة لقناة السويس معفاة من الضريبة على العقارات المبنية باعتبارها أموالا مملوكة للدولة فعلى مقتضى ما تقدم تعفى كذلك من الرسم الإضافي على هذه الضريبة .

ولا يغير من هذا النظر في خصوص هذه الأموال أن المادة ١/٣٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ تقضى بفرض الرسوم الإضافية على العقارات المبنية ولو لم تكن خاضعة للضريبة الأصلية ويكون فرض الرسم في هذه الحالة بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية ، ذلك لأن المقصود بهذا النص كما يدل على ذلك أصله في التشريع السابق وهو القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٤ إنما هي العقارات الواقعة في البلاد التي لم تقرر فيها ضرائب (المسادة ٢/٢١) .

وفيما يتعلق بالسئلة الثانية الخاصة بالرسوم البلدية على المحال التجارية والصناعية فإن مجلس بلدى الاسماعيلية يطالب الهيئة بهذه الرسوم استنادا الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بالتصريح له بفرض رسوم بلدية على المحال التجارية والصناعية بالفئات المبينة في هذا القرار ، كما أن مجلس بلدى السويس يطالبها بهذه الرسوم استنادا الى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وإلى شركة قناة السويس كانت تخضع لهذا الرسم قبل حلول الهيئة محلها ، كما يطالب

بهذه الرسوم مجلس بلدى القنطرة غرب استنادا الى قرار وزير الشئون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٥١ .

وقد صدرت هذه القرارات تطبيقا للمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية التى تنص على أن للمجلس أن يفرض فى دائرة اختصاصه رسوما على المحال العمومية والائدية والمحال التجارية والصناعية ، وقد تضمنت هذه القرارات بيانا بالمحال التى يفرض عليها الرسوم البلدية وهى كلها محال تجارية أو صناعية .

وقد أنشئت مكاتب هيئة قناة السويس ومصانعها (ورشها) خاصة لخدمة مرفق المرور فى قناة السويس الذى تقوم عليه هيئة القناة ، ومن ثم غيى لا تعتبر محلات تجارية أو صناعية فى مفهوم المادة ٢/٣٥ المشار اليها والقرارات الصادرة تطبيقا لها ، ولا تخضع للرسم المقرر على هذه المحلات .

وفىما يتعلق بالمسألة الثالثة الخاصة بالرسوم البلدية على المياه المرشحة التى تنتجها الشركات ، فإن مجلس بلدى الاسماعيلية يستند فى مطالبة الهيئة بأداء هذه الرسوم عن المياه التى تنتجها الى قرار وزير الشئون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ .

ويبين من الإطلاع على هذا القرار أنه ينص على أن « يحصل الرسم البلدى على المياه المرشحة التى تنتجها شركات المياه بواقع الفئات الآتية . . » وبما أن هذا النص أن الرسم البلدى المنصوص عليه لا يسرى الا على الشركات .

ولما كانت الشركة العالمية لقناة السويس البحرية قد زالت منذ تأميمها بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ وقامت الهيئة العامة لقناة السويس من تاريخ العمل بهذا القانون بإدارة واستغلال مرفق المرور فى قناة السويس وهذه الهيئة مؤسسة عامة فإن من مقتضى ذلك عدم خضوعها منذ التاريخ المشار اليه للرسم البلدى المقرر على المياه المرشحة المتقدم ذكره .

وفيما يتعلق بالمسألة، الرابعة الخاصة بالرسوم البلدية المقررة نظير اشغال الشواطىء والسواحل بقصد الاصطياف ، فان مجلس بلدي الاسماعيلية يطالب بها استنادا الى قرار وزير الشئون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

وهيئة قناة السويس تستعمل جزءا من شاطئ بحيرة التمساح لاستحمام موظفيها وعيالها ، ومن ثم يتعين ان تخضع للرسوم المنصوص عليها في هذا القرار .

لهذا انتهى الرأى الى خضوع هيئة قناة السويس لرسوم اشغال شاطئ بحيرة الاسماعيلية بقصد الاصطياف ، وعدم خضوع عقارات الهيئة للرسوم الاضائية على ضريبة العقارات المبنية ، وعدم خضوع مكاتب الهيئة ومبانيها (روشها) للرسوم المفروضة على المحال التجارية والصناعية ، وعدم خضوع الهيئة للرسوم المقررة على المياه المرشحة التى تنتجها الشركات .

(متمى رقم ٢٥٤ — فى ١٤/٣/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية، ووضعه قاعدة عامة يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى — يفرقه فى فئته الرسم بين دائرة كل من مجلس بلدى جدينى القاهرة والاسكندرية وبين دائرة المجالس البلدية الأخرى — ليس بمعناه اعفاء من لا يدخل فى نطاق التحديد الإدارى لمجلس بلدى معين — أساس ذلك — تأكيد هذا المعنى من أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة

الإبسلية قد تضمن في المادة الأولى منه ، فرض الرسم على كل مستهلك لتيار كهربائي عن كل وحدة كيلو وات ساعة من التيار الكهربائي المستهلك. على الوجه الآتي :

ملحوظان في دائرة كل من مجلس بلدي مدينتي القاهرة والإسكندرية ومليم في دائرة المجالس البلدية الأخرى وراعي المثيرع اعفاء الطاقة الكهربائية المستهلكة في القوى المحركة من هذا الرسم .

وأوجبت المادة الثالثة منه على المجالس والورش والمجلات وسائر الجهات التي تدار الكهرباء من محطات توليد خاصة بها أن تخصص عددا مستقلا للانارة الخاصة بها حتى يحصل الرسم بمقتضاه فلا يشمل القوى المحركة التي تدار بها تلك المصانع أو الورش ويبين من نص المادة الأولى من القانون المذكور انه جاء مطلقا إذ وضع قائدة عامة والتزاما غير محدد النطاق بشخص معين أو بمكان خاص ، مقتضاه فرض الرسم على كل مستهلك لتيار كهربائي ، وإذا كان المثيرع في سبيل تحديد قيمة هذا الرسم قد قرن بين مستهلكي دائرة كل من مجلس بلدي مدينتي القاهرة والإسكندرية وبين غيرهم ممن هم في دائرة المجالس البلدية الأخرى وأنه لم ينف من هذا الرسم احدا ، ولا محل لتحديد الثمكة المدعية بأن القرار بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ لا يجرى على مصانمها لأنها لا تقع في دائرة أى مجلس بلدي ذلك أن الرسم مفروض على كل استهلاك للتيار الكهربائي في غير القوى المحركة وذلك بمبغة عامة مطلقة غير محددة ومفاد هذا ان كل مستهلك لتيار كهربائي من هذا القبيل خاضع لسداد هذا الرسم البذي لم يعف القياتون منه احدا ولما كان القياتون في مجال تحديد فئات الرسم قد فرق بين دائرة كل من مجلس بلدي مدينتي القاهرة والإسكندرية وبين دائرة المجالس البلدية الأخرى فليس معنى ذلك اعفاء من لا يدخل التحديد الإداري لمجلس بلدي معين لأن الاعفاء من الضريبة أو الرسم لا يكون الا بقاتون فقصم المشرع ليس هو الاعفاء وإنما تحديد فئتين للرسم احدهما للقاهرة والإسكندرية والأخرى لبا عدا هاتين المدينتين .

لذلك فان الشركة المدعية تخضع ، باعتبارها مستهلكة لتيار كهربائى للرسم المفروض ، ولما كانت مصانعها خارج نطاق كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة والاسكندرية فانها ازاء خضوعها للرسم المفروض تكون ملزمة بهذه المثابة بسداد الرسم ، طبقا للفئة الادنى المقررة لدائرة المجالس البلدية الأخرى ومقداره مليم واحد من كل وحدة كيلو وات ساعة من التيار الكهربائى المستهلك .

ومما يؤيد هذا النظر ان المشرع عالج بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ ما اثير من جدل حول عدم استحقاق الرسم على مستهلكى التيار الكهربائى فى الجهات غير الداخلة فى دائرة المجالس البلدية وذلك بنصه على سريان هذا الرسم بفئة مليم واحد فى سائر انحاء الجمهورية فيما عدا دائرة محافظاتى القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة .

(ملعن رقم ٩٧٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩) .

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

المادة ٤٠ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية يميز لمجلس المدينة فرض الرسوم على المحال التجارية — عملية نقل الأشخاص بالأتوبيس تعتبر عملا تجاريا طبقا للمادة الثانية من القانون التجارى — مكاتب شركة النقل التى تتخذ مقارا لمباشرة النشاط تعتبر محالا تجاريا — لمجلس المدينة ان يفرض الرسوم على نشاط المكاتب الواقعة فى دائرة اختصاصه — ليس لمجلس المدينة الواقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة ان يفرض الرسوم على نشاط المكاتب الأخرى التابعة لها — سبند ذلك : الرسم لا ينطبق على الشركة ذاتها وانما على المكاتب باعتبارها محالا تجارية .

ملخص الفتوى :

عملية نقل الأشخاص التى تقوم بها شركة النيل العامة لأتوبيس

شرق الدلتا - هي عمل تجارى بطبيعته ، وفقا لنص المادة الثانية من القانون التجارى ، التى تقضى بأن كل معاملة أو عمل متعلق بالنتسل برا أو بحرا يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ، كما أن ممارسة هذا العمل على وجه الاحتراف تجعل القائم به - فى نظر القسّانون - تاجرا ، بالتطبيق لنص المادة الأولى من القانون المذكور ، التى تقضى بأن كل من اشتغل بالاعمال التجارية واتخذها حرفة معتادة له يعتبر تاجرا ، ومن ثم فإن مباشرة النشاط الذى من هذا القبيل فى محل معين ، تضى عليه صفة المحلل التجارى .

ومن ثم فإن مكاتب الشركة المذكورة - التى تتخذها مقارا مباشرة نشاطها التجارى - تدخل فى مدلولها الحال التجارية المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة ٤٠ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وتبعاً لذلك فإنه - طبقاً لنص هذه الفقرة - يجوز لمجالس المدن - ومن بينها مجلس مدينة أبو كبير - أن تفرض رسوماً على مكاتب الشركة الواقعة فى دائرة اختصاصها باعتبارها محالاً تجارية .

ولا وجه للقول بازدواج الرسم عند فرضه على الشركة فى مركزها الرئيسى ومكاتبها المتفرعة عنها فى المدن الأخرى ، إذ أن الرسم إنما ينصب على المكاتب الواقعة فى دوائر مجالس المدن المختلفة ، باعتبارها محالاً تجارية ، ولا ينصب الرسم على الشركة ذاتها ، بوصفها شخصاً معنوياً ، ومن ثم فإن مجلس المدينة الواقع فى دائرته المكتب (أو المكاتب) هو وحده الذى يحق له فرض الرسم المشار إليه ، دون مجلس المدينة الواقع فى دائرته المركز الرئيسى للشركة أو المكاتب الأخرى ، مما يتمتع معه القبول بوجود ازدواج فى فرض الرسم .

المغوى رقم ٩٢٦ - فى ١٩٦٥/٩/٢٨ .

قائمة رقم (٤٠)

المبدأ :

رسوم بلدية — استحقاقها — مرفق يدار بالطريق المباشر — عدم
استحقاقها — مال عام — عدم جواز الحجز عليه .

ملخص الفتوى :

بالنسبة للفترة التالية لاستقاط الالتزام فإن المرفق وقد أصبح
تحت الإدارة المباشرة للدولة فإنه لا يخضع للرسوم البلدية وبذلك فإنها
غير قابلة للحجز عليها لأي سبب وفقا لنص المادة ٨٧ من القانون
المدنى وبذلك يكون الحجز الموقوع من مجلس قروى منية سمند على ممتلكات
المرفق وقع على مال عام لا يجوز الحجز عليه وبذلك يكون باطلا لا اثر له .

لهذا انتهى رأى اللجنة العمومية للقسمة الاستشارى للفتوى
والنشر إلى :

١ — عدم جواز مطالبة الإدارة الحكومة لمرفق سكك حديد الدلتا
بالرسوم البلدية المستحقة على شركة سكك حديد الدلتا التى استقطت
التزاماتها فى ٣ من يوتية سنة ١٩٥٤ .

٢ — عدم استحقاق اية رسوم بلدية على الإدارة المذكورة فى المسدة
التالية لاستقاط الالتزام .

٣ — بطلان الحجز الإدارى الموقوع بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٧
من مجلس قروى منية سمند على موجودات المرفق واعتباره كأن لم يكن .
(فتوى رقم ٤١٥ — فى ١٥/٤/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤١)

المبدا :

القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ - بتحصيل رسوم رخص صيد الأسماك - القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة - قيام مصلحة السواحل بتحصيل هذه الرسوم لحساب مجلس بلدى مدينة القاهرة ثم لحساب محافظة القاهرة بعد العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ - امتناع المصلحة عن التحصيل بعد العمل بالقانون الأخير مخالف لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - محافظة القاهرة - تقدم استحقاقها لرخص الصيد بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - استحقاقها لهذه الرسوم بعد نفاذ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون الأول ولادة أقصاها ٣٠ يونية سنة ١٩٦٧ .

مفخص الفتوى :

أن العمل قد جرى في ظل المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٣ الخاص بصيد الأسماك على أن تحصل مصلحة السواحل باعتبارها الجهة التى تمتع رخص الصيد الرسوم المقررة على هذه الرخص وتسلمها لمجلس بلدى مدينة القاهرة استنادا الى نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والى نص على ان « إيرادات المجلس تتكون من المحضل في دائرة مدينة القاهرة ومن الموارد التى أوردتها فى المادة المذكورة ومن بينها ما ورد في البند رقم ٦ والبند رقم ٨ والخاصة بالرسوم والعوائد الخاصة بالتنظيم واشغال الطرق والحدائق العامة ومغادى التيتل والعائبات بجبيع انواعها ومراكب الصيد والنزهة والأسواق التجارية والسواحل والرسوم الخاصة برخص الصيد » .

وقد ظلت مصلحة السواحل تورد هذه الرسوم الى مجلس بلدى مدينة القاهرة ثم الى محافظة القاهرة بعد الغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ والذي حل محله القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية غير ان مصلحة السواحل امتنعت عن توريد هذه الرسوم اعتبارا من يونيه سنة ١٩٦١ وذلك بناء على فتوى ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بالاسكندرية والتي انتهت الى انه لا يحق لمحافظة القاهرة ان تحصل رسوم رخص الصيد المقررة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن صيد الأسماك الذى حل محل المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦ وذلك من تاريخ نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وقد عرضت محافظة القاهرة الموضوع على ادارة الفتوى والتشريع لوزارات الادارة المحلية والاسكان والمراقب فأبدت الرأى الذى انتهت اليه ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بالاسكندرية وقد نهيت مصلحة السواحل الى انها فى سبيل حصر المبالغ التى سددت لحساب محافظتى القاهرة وبورسعيد بدون وجه حق تهيدا للمطالبة باستردادها .

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية قد نص فى المادة ٢٩ منه على الضرائب والرسوم التى رأى أن تؤول حصيلتها الى المجالس المحلية ، ومن بين هذه الضرائب والرسوم ضرائب الاطيان والضريبة على المقارآت المبنية ورسوم السيارات والموتوسيكلات وضريبة الملاهى والمراهنات ولم يرد من بين هذه الرسوم والموتوسيكلات وضريبة الملاهى والمراهنات ولم يرد من بين هذه الرسوم الى المجالس المحلية وبالتالي يتمتع على هذه المجالس المطالبة بها من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الفكر غير انه نظرا لصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقد اضاف هذا القانون فترتين أخيرتين الى المادة ٧٧ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية فصحما كالآتى :

« ويعتبر فرض وتحصيل الموارد والرسوم المحلية المعمول بها قبل
مقتون نظام الادارة المحلية صحيحا ، ومع ذلك لا يجوز للمجالس المحلية
ان تجمع بين هذه الموارد والرسوم وبين أية موارد ورسوم أخرى تقرر
نفس النشاط استنادا الى احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ويستمر العمل بأحكام الفقرة السابقة الى ان طفى او تعدل
الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
وفي مدة أقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث أن مؤدى هذا التعديل أن ما كانت تفرضه او تحصله
المجالس المحلية من موارد ورسوم قبل العمل بقانون الادارة المحلية يعد
صحيحا وذلك لحين إلغاء أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقا لأحكام
القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولدة أقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن العمل قد جرى قبل صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ على أن تحصل مصلحة السواحل والمصايد رسوم رخص الصيد
وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ ومن قبله وفقا للرسوم الصادر
فى ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٦ وتوردها الى مجلس بلدى مدينة القاهرة
والذى حلت محله محافظة القاهرة وفقا لما كان يقضى به القانون رقم
١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قبل صدور الادارة المحلية ، ومن ثم فإن هذا
التحصيل يعتبر صحيحا وتظل مصلحة السواحل والمصايد ملتزمة
بتوريد رسوم رخص الصيد التى تحصلها الى محافظة القاهرة لحين
إلغاء أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وفقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ ولدة أقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن محافظة القاهرة ما كانت
تستحق رسوم رخص الصيد المقررة فى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠

وذلك من تاريخ العمل بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ غير أنه وفقاً لما قضى به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بتمديد قانون الإدارة المحلية سالف الذكر يكون تحصيل مصلحة السواحل والمصايد لهذه الرسوم في حدود محافظة القاهرة هو لحساب هذه المحافظة وذلك حتى تعدل الموارد والرسوم المحلية المقررة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولدة أقصاها ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ .

(غنى رقم ٤٧٤ — في ١٩/٤/١٩٦٧) .

الفصل الرابع

رسم توثيق وشهر

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

رسم التسجيل — القانون الواجب التطبيق عليه — هو القانون المعمول به عند تقديم المحررات لتوثيقها أو لتصديق على توقيعات قوى الشأن أى القانون المعمول به عند تحصيل هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

أن المركز القانونى للممول شأنه فى ذلك شأن المراكز القانونية الأخرى يكون فى مبدئه مركزاً قانونياً عاماً ، ويتحقق هذا الوضع بمجرد سريان قانون من قوانين الضرائب أو الرسوم وانطباقه على حالة الممول ، وهذا المركز القانونى العام قابل للتعديل فى كل حين ، فإذا ما ربطت الضريبة أو الرسوم وفرضت على الممول ونشأ بذلك دين الضريبة أو الرسم فى ذمة الممول والتزم بإدائه إلى الجهة المختصة بتحصيله انتقاب المركز القانونى العام الى مركز قانونى فردى خاص لا يجوز المساس به ولا تسرى عليه تبعا لذلك التعديلات اللاحقة فى قوانين الضرائب أو الرسوم .

ورسوم التسجيل هى — طبقاً للتكليف القانونى الصحيح — ضرائب غير مباشرة تستحق بمناسبة طلب التسجيل ، لأنها تختلف فى طبيعتها تماماً عن الرسوم بالمعنى الفنى للكلمة ، ذلك أن الرسوم التى تستحق بمناسبة خدمة معينة يتعين كى تعتبر رسوماً حقيقية الا يتجاوز مقدارها تكاليف الخدمة المطلوبة ، فى حين أن رسم التسجيل يجاوز كثيراً التكاليف الفعلية لعملية التسجيل مما يجعلها فى حقيقة الأمر ضرائب غير مباشرة تستحق

مما يناسب عملية التسجيل وليست رسوماً مقابل أداء هذه الخدمة . وإذا كان للواقعة المنشئة لدين الضريبة كيان مستقل سابق على واقعة التحصيل في الضرائب المباشرة ، فإن هذه الواقعة تختلط بالتحصيل أو تتم معه في وقت واحد في حالة الرسوم والضرائب غير المباشرة . ويؤخذ من هذا أنه يتم التحصيل في الرسوم والضرائب غير المباشرة بنقل مركز الممول من مركز قانوني عام إلى مركز قانوني فردي خاص لا يجوز المساس به ولا تسرى عليه التعديلات اللاحقة في القوانين الخاصة بهذه الرسوم أو الضرائب غير المباشرة .

وينطبق هذا المبدأ على استحقاق رسوم التسجيل ، يبين أن المادة الخامسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل تنص على أنه « إذا وقع أي تصرف من التصرفات المبينة أنواعها بالجدول المرفق لهذا القانون بأشهاد أو بعقد عرفي مطلوب حفظه حصلت رسوم التسجيل عند تحرير الأشهاد أو حفظ العقد العرفي ، وإذا كان التصرف بعقد عرفي واجب التصديق على التوقيعات الواردة به وجب على الموظفين والمأمورين المعمومين بالمحول لهم التصديق على الإماءات أو الاختتام أن يحصلوا مع رسوم التصديق رسوم التسجيل والحفظ وما إليها » . كما تنص المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على أنه « لا يقوم الموثق بتوثيق محرر إلا إذا دفع الرسم المستحق عنه » ، وتنص المادة السادسة والعشرون من اللائحة ذاتها على أن « لا يقوم الموثق بالتصديق على توقيع في محرر عرفي إلا بعد أداء الرسم المقرر . . . » ، ويؤخذ من هذه النصوص أن الواقعة المنشئة لدين رسم التسجيل والتي يترتب عليها انتقال مركز الممول من مركز قانوني عام إلى مركز قانوني خاص ، هي واقعة توثيق المحررات أو التصديق على توقيعات ذوي الشأن فيها ، ذلك أن القانون يوجب أداء الرسم عند توثيق المحرر أو التصديق على التوقيعات ، فتمت هذه الواقعة وتم تحصيل الرسم عند إجرائها باستقرار مركز الممول في هذا الصدد ، بحيث لا يجوز المساس به ولا تسرى عليه أية تعديلات لاحقة .

لذا فإن القانون الواجب التطبيق فيما يتعلق برسوم التسجيل

هو القانون المعمول به عند تقديم المحررات لتوثيقها أو للتصديق على توقيعات ذوي الشأن فيها ، وهو الوقت الذي يتم فيه تخصيص هذه الرسوم .

(فتوى رقم ٧٠٠ — في ١٨/١٢/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء الجمعيات التعاونية من بين الضرائب والرسوم — سريان الاعفاء بالنسبة للرسوم المستحقة على أشهر عقود القرض التي تبرمها الجمعيات التعاونية ويقترن بها رهن عقارى — عدم جواز التفرقة بين العقود التي تترتب حقوقا لصالح هذه الجمعيات أو تلك التي تترتب ضدها — ورود نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية عاما فلا يجوز تخصيصه — مثال — بالنسبة للجمعية التعاونية لبناء مساكن أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة .

ملخص الفتوى :

ان العقد الذى أبرمته الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة مع البنك الـ عقارى الزراى المصرى وهو يتعلق بقرض مقدم من هذا البنك الى الجمعية التعاونية مقداره ٢٠٣٨٤٠ جنيهاً وضماناً لهذا القرض قامت الجمعية بتقرير وتحويل بعض الحقوق العينية العقارية وهى رهن وامتياز لصالح البنك المذكور . وقد أدت الجمعية الى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عند شهر هذا العقد رسوماً عن شهر الحقوق العينية العقارية التى تترتب بمقتضاه بلغ مقدارها ٢٤٠ ملباً و ٣١٣ جنيهاً ، ورسوم دمج بلغ مقدارها ٦٠٠ ملباً و ٢٠٩ جنيهاً .

ولما كانت هذه الرسوم قد حصلت في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦
ووجرى الشهر بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ ، فان القانون الذى يسرى
فى هذه الحالة هو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية
المصرية ، الذى ظل ساريا حتى أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ (وهو تاريخ
المعمل بقانون الجمعيات التعاونية الحالى الصادر بالقانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٦) .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ سالف
الذكر تنص على أن « الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا لاحكام هذا القانون
(ومن بينها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التى أشارت إليها المادة
الاولى منه) تتمتع بالمزايا الآتية » :

١ —

٢ — تمضى من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو — حقوقها العينية
العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الإضاءات .

٣ — تمضى من كافة رسوم الدفعة المفروضة حاليا والتي تفرض
مستقبلا على جميع العقود والمحركات والأوراق والطبوعات والسجلات
وغيرها .

٤ —

ومفاد هذا النص أن العقود التى تبرمها الجمعيات التعاونية لبناء
المساكن معفاة من رسوم الدفعة ومن رسوم التسجيل المتعلقة بممتلكاتها
أو حقوقها العينية العقارية .

والمعقد الذى أبرمته الجمعية التعاونية مع البنك العقارى الزراعى
المصرى المعروضة يتضمن ترتيب بعض الحقوق العينية العقارية التبعية
على بعض ممتلكاتها ضمانة للقروض الذى حصلت عليه من البنك — هذا
المعقد يعتبر من العقود المتعلقة بممتلكات الجمعية التعاونية ذلك أن الرهن
يمثل تلك الحقوق العينية التبعية ، انها يترتب حقا عينيا عقاريا على

العقار الذى تملكه الجمعية ، ومن ثم فهو فى حقيقة الأمر تصرف جزئى فى هذا العقار ولهذا السبب استلزم القانون لصحته أن تتوافر فى الراهن اهلية التصرف فى العقار ذاته ، (المادة ١٣٣/٢ من القانون المحدث) .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين اعفاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس من رسوم شهر عقد القرض سالف الذكر ومن رسوم الدفعة المقررة على العقود .

ولا وجه للقول بأن الاعفاء المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ مقصور على الرسوم الخاصة بشهر الحقوق العينية العقارية التى تترتب لصالح الجمعيات التعاونية ، دون الرسوم المتعلقة بشهر الحقوق التى تترتب عليها ولا وجه لهذا القول لأنه تخصيص للنص على الاعفاء الذى ورد عاها دون دليل على هذا التخصيص فضلا عما يتفهمه من تفويت المحكة من هذا الاعفاء وهى التيسير على الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فى مباشرة نشاطها ذلك لأن نفقات شهر حق الرهن تقع بحسب الأصل على عاتق هذه الجمعيات باعتبارها مدينة راهنة (المادة ١٠٣١/٢ من القانون المحدث) ولو دفعها المتعاقد مع الجمعيات التعاونية ، أى البنك فانها تدخل فى أصل الدين وتأخذ مرتبة الرهن (المادة ١٠٥٨/١ مدنى) أما الرهون التى تنقرر لصالح الجمعيات التعاونية فليست جديرة بذات الرعاية التى يجب بالضرورة أن تنقرر للرهون المرتبة ضدها لأن مصروفات شهرها لا تتحملها الجمعيات التعاونية بل يتحملها الراهن .

ومما يؤيد هذا النظر ، أن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ، وهو القانون الصادر فى ظل قانون الجمعيات التعاونية الحالى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٧ ، والسدى نقل الاعفاءات الضريبية التى كانت مقررة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه بحذائرها - هذا القانون (رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧) - قد أورد النص المقابل للمادة ٢/٤٣ سالف الذكر على نحو لا يدع مجالاً للشك حول سريان إعفاء من رسوم الشهر على عقود الجمعيات التعاونية المتعلقة بالحقوق العينية العقارية سواء أكان ترتيب هذه الحقوق قد جاء

لصالح الجمعيات المضار إليها أو ضدّها ، تقتضى فى المادة ٢/١ باغساء الجمعيات التعاونية (مبالغة الذكر من رسوم التسجيل التى يسبغ عبء ادائها عليها فى عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية انعقارية وكذلك من رسوم التصديق على التوقعات .

(فتوى رقم ٥٨٥ — فى ١٦/٨/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

رسم الوثائق والشجر مد استحقاقه طبقاً للقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على التصرف أو الموضوع الذى يشتمل عليه المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقعات فيه أو شهره أو ابتداءه من العبارة فى تحديد الرسم أو تعيين فئته وهى بالتصرف الواحد أو الموضوع الواحد بغض النظر عن المحرر الذى يتضمنه — تعدد التصرفات أو الموضوعات فى محرر واحد يتركب عليه تعدد الرسم — صدور منشورين بهذا المعنى يجعلهما صادرين بالتطبيق الصحيح للقانون ، ويجعل حكمها كائسفا يسرى من تاريخ العمل بالقانون لا من تاريخ صدورها — تطبيق معيار التعدد ذاته بالنسبة لرسم الانتقال عليه فى المادة ٩ .

ملخص الفتوى :

ان الفترة الثانية من المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالتنازل رسم ، لا لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الوثائق والشجر تنص على أنه : « ويتعدّد رسم الحفاظ على المحررات التى تشتمل على أكثر من موضوع بعمد الموضوعات الواردة بها نون الجمع بينها ... » وان المادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن « يفرض رسم نسبي على كل تصرف أو موضوع مما تشتمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق

على توثيغاتها ذوى الشأن فيها أو شهرها أو أيداعها أو التى يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوع اشهار » .

كما تنص المادة ١٩ من القانون ذاته على أن « يتحدد الرسم النسبى المشار اليه فى المادة السابقة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيما هو وارد بالجدولين حرفى (أ و ب) المرفقين بهذا القانون » .

ويخلص مما تقدم أن الرسم يستحق على التصرف أو الموضوع فى ذاته الذى يشتمل عليه المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوثيقات فيه أو شهره أو أيداعه بالتصرف والموضوع هما وعاء الرسم والواقعة المنشئة لاستحقاقه ، وأن العبرة فى تحديد الرسم أو تعيين فئته هى بالتصرف الواحد أو الموضوع الواحد بغض النظر عن المحرر الذى يتضمنه — فإذا تعددت التصرفات أو الموضوعات فى محرر واحد ولو كانت متماثلة أو كانت تجمعها وحدة عنصر أو أكثر من عناصر التصرف كان مقتضى حكم القانون الإعتداد بكل تصرف فى ذاته ما دامت العناصر الباقية المتميزة فيه تسمح بانفاذه بذاتية تجمله حكما وقانونا تصرفا مائلا بذاته له آثار قانونية مستقلة خاصة به .

ومن ثم فإن تجبيع الموضوعات المختلفة أو التصرفات الصادرة من بائع واحد الى مشترين متعددين أو من بائعين متعددين الى مشتر واحد عن عقارات مختلفة فى محرر واحد هذا التجميع لا يغير من طبيعتها شيئا — وهى أنها موضوعات أو تصرفات مختلفة وعقود مختلفة محلها عقارات مختلفة وإن كل تصرف منها ينتج آثاره القانونية الخاصة به مستقبلا عن الآثار التى تترتب على التصرفات الأخرى التى شملها جميعا ذات المحرر ، ولا ننسند فى القانون للترقية بين المحررات التى تتضمن تصرفات صادرة من شخص واحد لصالح أشخاص متعددين وبين تلك التى تتضمن تصرفات صادرة من أشخاص متعددين الى شخص واحد إذ لم ير فى القانون نص يقتضى بهذه التفرقة — على كلتا الحالين تعتبر هذه المحررات متضمنة عدة تصرفات أو عدة موضوعات يستحق رسم

نسبى ورسم حفظ على كل تصرف أو موضوع منها ولا يجوز الجمع بينهما في تقدير الرسوم - وعلى هذا فإن المنشورين رقم ١٤٣ الصادر في ١٧/٤/١٩٦٤ ورقم ١٥٠ الصادر في ٢٩/٨/١٩٦٥ يكونان قد صدرا بالتطبيق السليم لحكم القانون أعمالا للقواعد والاسس التي اعتد بها الشارع في تحديد وعاء الرسم النسبى على النحو الوارد في المادتين ١٨ و ١٩ المنشور اليهما .

أما فيما يتعلق بالاعتراضات التي تضمنتها مذكره التفتيش الادارى والمالى بالملحة ، أولها تعذر تنفيذ الأحكام المتقدمة من الناحية العلمية وظهور بعض الحالات التي يؤدي التطبيق العملى لهذه الاحكام في خصوصها الى غير ما قصده المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وصعوبة هذا التطبيق في حالات اخرى كحالة المحررات التي تتضمن مبيعات من شركاء على الشيوع تملكون بالمراث والتي قد يصعب فيها التعرف على الانسبة الموروثة لتعدد مصادر المراث ، فإن هذا الاعتراض القائم على اعتبارات تطبيقية لا يمكن ان ينهض مبررا للدعوى عن الأخذ بالتفسير الصحيح لحكم القانون وان جاز أن يكون محل نظر عند تعديل التشريع .

أما بالنسبة الى الاستفسار الخاص « بتحديد تاريخ سريان أحكام المنشور رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ وهل هو تاريخ صدور هذا المنشور أم تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ » فلما كان المنشور المذكور قد صدر بالتطبيق الصحيح لحكم المادتين ١٨ و ١٩ من هذا القانون كاشفا لحكمه بالنسبة الى ما تناوله من موضوعات فإنه بهذه المثابة يكون واجب الأعمال من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

وأما فيما يخص بما تم قبل صدور المنشور المشار اليه مما يخالف مضمونه سواء كان ذلك عن طريق تحصيل رسوم تزيد على المستحقة بمتنضاه أو عن طريق استحقاق رسوم تكيلية فتطبق في شأنه الاحكام الواردة في الباب الثانى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وهى المتعلقة بتحصيل الرسوم وردها وذلك بالإضافة الى القواعد العامة التي تحكم هذه المسائل .

أما عن بيان حكم رسم الانتقال المنصوص عليه في المادة ٩ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في تطبيق أحكام المنشور رقم ١٥٠ آف الذكر — فإن هذه المادة تنص على أن « يفرض رسم قدره مائتا قرش على انتقال الموتق خارج مكاتب التوثيق وفرومها لتوثيق المحررات الرسمية أو للتصديق على التوثيقات في المحررات العرفية وذلك خلاف مصروفات الانتقال » .

ويتعدد هذا الرسم بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن .

أما إذا تعددت الموضوعات في محرر واحد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة استحق رسم الانتقال كلها على أحدها ونصفه من كل من الباقي » . ومفاد هذا النص استحقاق رسم الانتقال بالنسبة الى كل محرر بغض النظر عن تعدد التصرفات التي يشتمل عليها ما لم يكن هذا التعدد منطوقاً في الوقت ذاته على تعدد استقلالي الأثر في الموضوعات التي يشملها المحرر الواحد فيستحق الرسم عندئذ كاملاً على أحدهما ونصفه من كل موضوع من الباقي ومن ثم كان مناطه تعدد رسم الانتقال عن المحرر الواحد في تطبيق أحكام المنشورين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ هو تعدد الموضوعات الواردة في هذا المحرر أي متى كانت لكل منها آثار قانونية مستقلة . وغنى عن البيان أن هذا الرسم يتعدد بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن فيها .

لذلك انتهى الرأي الى أن المنشورين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ بشأن رسوم التوثيق والشهر العقاري بالتطبيق الصحيح لهذه الأحكام لسنة ١٩٦٥ قد صدرا تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وإنهما واجبا الأعمال من تاريخ العمل بالقانون المذكور وأن مناط تعدد رسم الانتقال في تطبيق أحكام هذين المنشورين هو تعدد الموضوعات في المحرر الواحد على النحو المفصل فيما تقدم .

مُلْعَدَة رَقْم (٥٥)

الْمَبْدَأ :

القوانين الخاصة بشهر التصرفات العقارية — أوجبت تسجيل الأحكام المثبتة لحق الملكية أو أى حق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام المقررة لحق من الحقوق المعتبرة العقارية الأصلية — القوانين الخاصة بالمرسوم رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرأ عليه من تعديلات ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسم التوثيق والشهر — المرسوم النسبية على شهر التصرفات العقارية المفروضة بموجب هذين القانونين كل في نطاقه الزمنى — وماط استحقاقها — يكون بحسب التصرف أو الموضوع الذى يشمله المحرر المطلوب شهره — التصرفات والأقرارات والأحكام المقررة للملكية — شرط خضوعها للرسوم النسبية المتأثر إليها أن تشكل موضوعات جديدة فى مجال الشهر والتوثيق — اثر ذلك : أحكام تثبت الملكية الصادرة من سبى أن سجل باسمه المفقود — لا يستحق عنها رسم نسبي جديد — الأحكام الصادرة بتثبيت الملكية استنادا الى وضع اليد أن لم يسبق شهر الملكية باسمه أيا كان سببها — يستحق عنها رسم نسبي .

ملخص الفتوى :

ان القوانين الخاصة بشهر التصرفات العقارية رقم ١٨ ، ١٩ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانونين المتضمنين للمخاطم الاقلية والخططة فيما يتعلق بالتسجيل ورقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى قد أوجبت بين ما أوجبت تصنيقه الأحكام المثبتة لحق الملكية أو أى حق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام المقررة لحق من الحقوق المعتبرة العقارية الأصلية وقد ثبتت القوانين الخاصة بالرسوم رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرأ عليه من تعديلات ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ .

مقدار الرسوم المستحقة من ذلك وبالنسبة للرسوم النسبية نصبت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ على أن تفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو شهادة أو حكم وأرد بالجدول المرافق لهذا القانون حسب ما هو مبين أمام كل منها — وتضمن الجدول المشير إليه بيانا بأنواع التصرفات بسواء كانت بحكم أم بشهادة — كما تضمن مقدار الرسوم المستحقة عن كل منها .

ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الذي حل محل القانون السابق على أن يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات وإجراءات الرسوم الآتية : رسم مقرر — رسم حفظ — رسم نسبي .

وتضمن الفصل الثالث من هذا القانون القواعد الخاصة بالرسم النسبي فنص في المادة الثامنة عشرة على أن يفرض رسم نسبي على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على أوقعيات ذوي الشأن فيها أو شهرها أو إيداعها أو التي يقتضى الأمر حفظها ولم تكن موضوع شهادة — كما نص في المادة التاسعة عشرة على أن يتحدد الرسم النسبي المشار إليه في المادة السابعة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيها هو وأرد بالجدولين حترق : ١ ، ب المرفقين بهذا القانون وأورد في الجدولين أنواع التصرفات سواء كانت بحكم أم بعقد وبين مقدار الرسم النسبي المستحق عليها — ونصت المادة ٣٣ من هذا القانون على الأحوال التي لا يستحق عليها رسم نسبي فنصت على أن « لا يؤدي رسم نسبي عن شهر حق الإرث وأحكام إظهار الأملاك وعرائض الدعاوى المعنية العقارية وأوراق الإجراءات الخاصة بالبيع الجبرية وإنذارات الشفعة وكذلك الأحكام المبادرة بالبطلان أو فسخ أو الفاء أي حق من الحقوق التي تم شهرها » .

ولما كان مناط استحقاق الرسوم النسبية سنوياً كان تلك ونصبها لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرأ عليه من تعديلات أو القوانين.

رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ كل في نطاقه الزمني إنما يكون بحسب التصرف أو الموضوع انذى يشملته المحرر المطلوب شهره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن التصرفات والاقترارات والأحكام المقررة للملكية تخضع للرسم النسبية بشرط كونها تشكل موضوعات جديدة في مجال الشهر والتوثيق وذلك بأن لا تكون تكرارا للملكية مسجلة فعلا لذات المالك بذات الوصف والأوضاع التى سجلت بها — وبناء عليه فإن أحكام تثبيت الملكية الصادرة لمن سبق أن سجل باسمه العقد لا يستحق عنها رسم نسبي جديد أما الأحكام الصادرة بتثبيت الملكية استنادا الى وضع اليد لمن يسبق شهر الملكية باسمه أيا كان سببها فإنه يستحق عنها رسم نسبي .

(غتوى رقم ٢٤٥ — فى ١٩٦٧/٣/٥)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

رسوم التوثيق والشهر — الإعفاء منها — المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر — نصها على إعفاء المحررات والإجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المقتولات أو الحقوق الى الحكومة من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون — شمول عبارة الحكومة الواردة فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ الهيئات العامة ومنها جامعة الاسكندرية ولو لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة — اثر ذلك عدم خضوع جامعة الاسكندرية للرسم المقررة بهتمفى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ شأن رسوم التوثيق والشهر تقضى بأن يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون .

١ — التحررات والاجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية المعقارات او المنقولات او الحقوق الى الحكومة .

ومن حيث ان المادة التاسعة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات تنص على ان الجامعات هيئات عامة ولكل منها شخصية اعتبارية كما تنص المادة العاشرة على ان يكون لكل جامعة ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة ، كما تنص المادة ١٢ على انه مع مراعاة هذا القانون تطبق النواحد المتبعة فى ادارة الاموال العامة على اموال الجامعة .

وقد اوردت المذكرة الابضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة مذكول عبارة الهيئة العامة اذ جاء فيها ان الهيئات العامة وان كانت لها ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة ما تحقق من ارباح والهيئة العامة اما ان تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق الهيئة العامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومى واما ان تنشئها الدولة بداءة لادارة مرفق الخدمات العامة وهى فى الحالتين وشقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات متعلقة بمرفق واحد تديره هى بنفسها مباشرة يخضع لتصديق الجهة الادارية . . فالهيئة العامة شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها .

ومن حيث ان الهيئات العامة بالمفهوم المتقدم ومنها جامعة الاسكندرية تندرج فى مذكول عبارة الحكومة الواردة بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ولو لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قاتن الهيئات العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان جامعة الاسكندرية لا تخضع للرسوم المقررة بمقتضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

(ملف ١٦٣/٢/٣٧ — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧) .

قاعدة رقم (٤٧)

المادة :

اختلاف الواقعة المنشئة للرسم في كل من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ برسم الدمغة — التصرف او اوضاعهما وعاء ورسم التوثيق والشهر والواقعة المنشئة لاستحقاقه — الحكم الذى يتضمنه المحرر هو الواقعة المنشئة لرسم الدمغة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ برسم التوثيق والشهر ينص في المادة ١٨ منه على ان « يفرض رسم نسبي على كل تصرف او موشوع بها تشبه الجورات المطلوب توثيقها او التصديق على توقيعها ذوى الشأن فيها او شهرها او ايداعها او التى يقتضى الامر حفظها واسم تكن موضوع ائهاد » كما تنص المادة ١٩ من هذا القانون على ان « يتحدد الرسم النسبى المشار اليه في المادة السابقة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف او موضوع فيها هو وارد بالجدولين حرفى (١) و (ب) المرتقين بهذا القانون » .

أما قانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فإنه ينص في المادة

هـ منه على أنه « إذا شملت الورقة الواحدة أحكاما متعددة فيحصل
عن كل حكم منها رسم الدفعة المفروض عليه » .

ومن حيث إن الاستفادة من هذه النصوص إن رسوم التوثيق والشهر
تستحق على التصرف أو الموضوع في ذاته الذي يشتمل عليه المحرر
المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه أو شهره أو إيداعه ،
فالتصرف والموضوع هما وعاء الرسم والواقعة المنشئة لاستحقاقه ،
وإن العبرة في تحديد الرسم أو تعيين فئته هي بالتصرف الواحد أو
الموضوع الواحد بغض النظر عن المحرر الذي يتضمنه ، فإذا تعددت
التصرفات أو الموضوعات في محرر واحد ولو كانت متباعدة أو كانت
تجمعها وحدة عنصر أو أكثر من عناصر التصرف كان مقتضى حكم
القانون الاعتداد بكل تصرف أو موضوع في ذاته ما دامت العناصر
الباقية المتميزة عنه تسمح بانفراده بذاتية تجعله حكما وقانونا تصرفا
قائما بذاته له آثار قانونية مستقلة خاصة به (فتوى الجمعية العمومية
رقم ٤٣٨ صادرة في ٧ من مايو سنة ١٩٦٦ - جلسة ٣٠ من مارس
سنة ١٩٦٦) .

أما الواقعة المنشئة لرسم الدفعة فهي الحكم الذي يتضمنه المحرر ،
فإذا كان المحرر عقد أو يشتمل على حكم أو أكثر استحق على كل
منها رسم الدفعة المفروض عليه والحكم في مفهوم قانون الدفعة هو
العقد أو التصرف الموجب لاستحقاق الرسم ، فإذا كان ثمة تعدد في
الأحكام كان تعدد الرسم مقابلا له وردا عليه بشرط أن يكون كل حكم
متميزا عن الآخر بذاتية على وجه الاستقلال وليس على سبيل الافتراض ،
فحيث يشتمل المحرر مثلا على عقد بيع وعقد إيجار يكون ثمة استحقاق
لرسمي دفعة على الاتساع لأن عقد البيع له استقلاله وإحاطة الخاصة
التميزية عن عقد الإيجار فعلا وقانونا مما يوجب تعدد الرسم في هذه
الحالة نظرا لاعتداد الأحكام التي يشتمل عليها المحرر (فتوى الجمعية

العمومية رقم ٢٢٤ الصادرة في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٠ - جلسة ٦
من مايو سنة ١٩٧٠ .

ولا ريب في أنه متى كان المشرع قد استعمل لفظي التصرف والموضوع
في قانون رسوم التوثيق والشهر واستعمل لفظ الحكم في قانون رسم
الدمغة لبيان الواقعة المنشئة للرسم في هذين القانونين ، فقد قصد بهما
معنيين مختلفين لكل منهما دلالاته وأثره في خصوص انفراد الرسم أو
تعدد ، وبيان ذلك أن لفظي التصرفات والموضوعات اعم في مدلولهما
من لفظ الأحكام فهما يشملانها ويحيطان بها ينشأ عنها من التزامات .

ومؤدى ذلك أن الحكم قد يكون واحدا كما في عقد بيع العقار على
الشيوخ فهو بطبيعته عقد واحد ولكنه يرتب التزامات متعددة في جانب
كل من طرفيه ، وتعتمد هذه الالتزامات بتعدد الأشخاص الذين يضمهم
كل طرف ، وترتبط على ذلك فإن رسم الدمغة لا يتعدد على المحرر
الذى يشمل هذا العقد تأسيسا على أنه يتضمن حكما واحدا ولكن رسوم
التوثيق والشهر تعدد بتعدد الالتزامات التى يرتبها على أساس أنه
يضم تصرفات أو موضوعات مختلفة . وبهذا الفهم وحده يستقيم
ويتسق المعنى الذى قصده المشرع عندما استعمل اللفاظ متباينة في كل
من قانون رسوم التوثيق والشهر وقانون رسم الدمغة لبيان حكم
القانون الموجب لتعدد الرسم عندما يشتمل المحرر الواحد على تصرفات
أو موضوعات مختلفة أو أحكام متعددة . ومقتضى ذلك أنه لا محل للشك
بقيام تعارض بين فتوى الجمعية العمومية الصادرة في ٧ من مايو
سنة ١٩٦٦ وتلك الصادرة من مايو سنة ١٩٧٠ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم وجود تعارض
بين الفتوى الصادرة في ٧ من مايو سنة ١٩٦٦ وتلك الصادرة في ١٣ من مايو
سنة ١٩٧٠ لاختلاف الواقعة المنشئة للرسم في كل من القانون رقم
٧. لسنة ١٩٦٤ برسم التوثيق والشهر والقانون رقم ٢٢٤
للسنة ١٩٥١ برسم الدمغة .

قاعدة رقم (٤٨)

البدا :

قرارات الاستيلاء النهائي وانهاء الوقف الصادرة طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى — التزام ادارة الاموال المستردة بدفع قيمة الرسم المستحق عند تسجيلها — لا يجوز للادارة المذكورة الامتناع عن سداد هذه الرسوم استنادا الى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال وممتلكات أسرة محمد على — اساس ذلك ان احكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ تنطبق على الحقوق والديون المستحقة قبل أسرة محمد على دون سواها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٠ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال وممتلكات أسرة محمد على تنص على انه « تقدم الطلبات الى اللجنة المشلفة اليها في المادة للسابقة بدون رسوم قضائية خلال ستين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الاموال المصادرة . » .

كما تنص المادة ١٢ من هذا القانون على انه « لا يكون نافذا بالنسبة للاموال المصادرة أى حق لا يتقدم صاحبه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٠ ولو كان مكفولا بتأمين او صدر به حكم نهائى . » . وعلى اية حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة الى الاموال المصادرة اذا لم يقدم بها طلب الى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية . » .

ومن حيث أن نصوص هذا القانون تنظم طرق استثناء الحقوق التي للغير قبل أفراد أسرة محمد على وذلك يفترض نشأة هذه الحقوق قبل صدور

القانون المشار اليه ومن ثم فان الحقوق التي تنشأ بعد العمل بهذا القانون وتكون متعلقة بهذه الاموال نتيجة لما يرد عليها من تصرفات لا تلحقها احكامه .

ومن حيث ان مطالبة الشهر العقاري تتعلق برسوم تسجيل قرار الاستيلاء النهائي قبل السيد / الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢ طبقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى واشهار هذا القرار وشهر انتهاء الوقف .

ومن حيث انه اذا كان الامر كذلك فانه لا اساس لامتناع ادارة الاموال المستردة عن اداء الرسم المستحق استنادا لاحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر الذى يقتصر نطاق تطبيقه على مجال معين يجب عدم تجاوزه وهو المطالبة بالحقوق او الديون المستحقة قبل افراد أسرة محيى على .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام ادارة الاموال المستردة بأداء مبلغ ٥٤٣ جنيه و ٧٨٠ ملجم المستحقة لشهر العقارى .

(ملف ٥٣٠/٢/٢٣ - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٩)

قاعدة رقم (٤٩)

فيما :

جواز خصم رسوم شهر قرارات الفاء الوقف عن الاطيان المستولى عليها طبقاً لقوانين اصلاح الزراعى عن سندات التمويض المستحق للخاضعين .

ملخص الفتوى :

يعرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسيهي الفتوى والتشريع استعرضت فتواها الصادرة في جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٧٣ والتي ورد بها أن العمل قد جرى بناء على اتفاق من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق والهيئة العامة للإصلاح الزراعي على شهور قرارات إنهاء الوقف بالنسبة للأراضي التي خضعت للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ والتي تم الاستيلاء عليها لزيادتها عن حد الاحتفاظ القانوني لن ألت اليهم على أن تسرى بعد ذلك رسوم الشهر المستحقة عن هذه القرارات خصما من سندات التعويض المستحقة للمالك المستولي لديه ، وان المشرع بنصه في المادة الأولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ على أن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل انها يكون قد عجل استهلاك سندات الإصلاح الزراعي وبغير قيسة ، وينطوى هذا الاستهلاك بغير مقابل على نقل قيمة هذه السندات من ذمة اصحابها الى الدولة محملة بها ينقلها من الحقوق المينية التبعية المقررة وفقا للقانون ولا يقتضي انتقالها بغير مقابل تطهيرها من تلك التامينات التي تؤمن حقوق الدائنين وتمس وعاءها ومن ثم فان سندات التعويض المشار اليها وقد ألت الى الدولة بغير مقابل طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قبضى محملة بالحقوق المرتبة عليها لصالح مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بما يعادل الرسوم المستحقة عن شهور قرارات إنهاء الوقف في الأراضي المستولى عليها ، ويتم إجراء تسوية حسابية بين كل من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق والهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتصفية هذه الرسوم من سندات التعويض المشار اليها .

ومن حيث أنه لم يطرا شيء يتطلب عدول الجمعية العمومية لتسيهي الفتوى والتشريع عما ارتأته في فتواها المسالفة ذكرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى
جواز خصم رسوم قرارات انتهاء الوقف عن الاطيان المستولى عليها
طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى من سندات التعويض المستحقة للهلاك .
المستولى لديهم .

{ ملف ٢٤٧/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ } .

الفصل الخامس

رسم جمركي

الفروع الأول

سريان الرسم الجمركي

أولا — أداة تحديد التعريفات الجمركية :

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عينت المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الأداة الواجب استخدامها في تحديد تعريفات الرسوم الجمركية وبيان شروط تطبيق هذه التعريفات وهي المرسوم وعلى ذلك يكون مخالفًا للقانون ، أن يصدر مرسوم يفوض وزير المالية بيان شروط تطبيق التعريفات ويكون القرار الصادر من الوزير بناء على هذا التفويض باطلا .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع القرار الوزاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بشروط الانتفاع بالرسوم الجمركية المقررة على ورق الجرائد والجلات ، وتبين أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ ينص في المادة الأولى على أن :

« تحدد بمرسوم تعريفات الرسوم الجمركية التي تقتضى تحصيلها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وكذا شروط تطبيق هذه التعريفات » .

وفي اليوم ذاته صدر مرسوم - استثنائيا الى هذه المادة - بوضع تعريفة جديدة للرسوم الجبركية ونص في المادة الاولى منه على انه .

« ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ تحصل الرسوم الجبركية طبقا لما هو مبين بالجدولين حرف (أ و ب) الملحقين بهذا المرسوم » .

« وكل بضاعة تسقود من الخارج ولا تكون مدرجة بالجدول حرف (١) تعامل معاملة البضائع الاقرب شبيها لها بأمر يصدره مدير عموم الجمارك وينشر في الجريدة الرسمية » .

« كل بضاعة تصدر ولا تكون مدرجة بالجدول حرف (ب) تعلق من جميع الرسوم » .

وقد ذكرت الرسوم المستحقة على ورق الجرائد والمجلات في البند ١٣٨ من الجدول الملحق بهذا المرسوم . وذيل هذا البند بعبارة مقتضاها انه للانتفاع بهذا الرسم يجب ان يكون الورق مستوفيا للشروط التي تحددها وزارة المالية من حيث نوعه والحال التي يرد عليها .

وابتداءا الى هذا التذييل اصدر وزير المالية القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٣٠ الذي استبدل به القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٣١ ثم القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ وتنص المادة الاولى من هذا القرار الاخير على انه .

« للانتفاع بالرسم الخاص بورق الجرائد والمجلات يجب ان يكون الورق مستوفيا لشروط معينة » .

ولاحظ القسم ان المادة الاولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ قد نصت على ان تحدد تعريفة الرسوم الجبركية بمرسوم « وكذا شروط تطبيق هذه التعريفة » .

والتفويض التشريعي الصادر من السلطة التشريعية الى السلطة التنفيذية قد عين الاداة الواجب استخدامها وهي المرسوم وهذه الاداة لازمة في امرين .

الأول — تحديد تعريف الرسوم الجبركية .

الثانى — بيان شروط تطبيق هذه التعريف .

ولم يفوض القاتون وزير المالية أى اختصاص فى أحد هذين الأمرين من
قصرهما على السلطة التنفيذية عامة تتولاها عن طريق المراسيم .
وبما دامت السلطة التشريعية وهى السلطة التى اختصها الدستور
بفرض الضرائب قد فوضت سلطة التنفيذية فى بعض المسائل بحدود عينها
مُستَـرَـطَـة استخدام إدارة معينة لمباشرة هذا التفويض فانه لا يجوز الخروج
على هذه الحدود أو استخدام أداة أخرى . أو النص فى هذه الأداة —
المرسوم — على تفويض سلطة أخرى فى بعض تلك المسائل .

وحيث أن المرسوم الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ قد فوض وزير
المالية فى إصدار قرارات بتعيين شروط تطبيق بعض أحكام التعريف الجبركية
فانه يكون بذلك قد خرج عن حدود التفويض المنصوص عليه فى القانون .
ويكون التذيل الوارد فى البند ٤٣٨ من الجدول الملحق بهذا المرسوم مخالفا
للقاتون . كما يعتبر كذلك كل قرار يستند اليه .

ولا يقتنع فى الاستناد الى المادة ١١ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠
التي تنص على أن « على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون » لأن
هذه العبارة التى ترد فى كل قانون لا تعنى تفويضا تشريعيا لوزير بعينه أو
لوزراء جميعا باصدار قرارات تتضمن أحكاما تنظيمية يشترط مراعاتها
لا يمكن تطبيق أحكام القوانين ذاتها . بل أن هذه العبارة أمر من المشرع الى
الوزراء جميعا بوجوب مراعاة أحكام القانون والعمل على تنفيذه بتسريب
المصالح وتعيين الموظفين اللزمن للقيام بهذا التنفيذ وما الى ذلك .

لذلك انتهى رأى القيسم الى أن القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٣ الصادر
من وزير المالية باطل لمخالفته للقانون .

وانه من اللازم استصدار مرسوم بشروط تطبيق التعريف الجبركية
على ورق الجرائد والمجلات .

(مقتوى رقم ٥٨٢ — فى ١١/١١/١٩٥١) .

ثانياً — بنود التعريف الجمركية

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ في شأن التعريف الجمركية — اختلاف فئة البند الجمركي الى القاطرات ذاتية الحركة للسكك الحديدية (٥ ٪) عن فئة البند الجمركي بالنسبة الى مركبات وعربات سكك حديدية (١٥ ٪) — العربتان الامامية والخلفية من وحدة الديزل اللتان تشتملان على جهاز قيادة يخضعان للبند الاول — العربات الموجودة في الوسط (مقطورات) تخضع للبند الثاني — اساس ذلك ان العربتين الامامية والخلفية وحدها يصدق عليها وصف (القاطرات ذاتية الحركة) اذ يمكن تشغيلها بمفردها او مع عدد من عربات الوسط قبل هذا العدد او اكثر .

ملخص الفتوى :

ان الهيئة العامة للسكك الحديدية كانت قد استوردت بعض وحدات الديزل السريعة الفاخرة من المجر . وقامت مصلحة الجمارك بتقدير الضرائب الجمركية المستحقة على هذه الوحدات على اساس اخضاع القاطرات ذاتية الحركة للبند الجمركي رقم ٤/٨٦ ومن ثم تستحق عليها الضريبة بنسبة ٥ ٪ واخضاع المقطورات للبند الجمركي رقم ٥/٨٦ فتستحق عليها الضريبة بنسبة ١٥ ٪ تأسيسا على ان الوحدة ذاتية الحركة هي العربة الواحدة التي تحتوى على جهاز قيادة ومساعد للمركاب اما العربات الاخرى فلا تندرج في هذا التعريف وانما تعد عربات تخضع للبند الخاص بها في التعريف الجمركية .

وقد اعترضت الهيئة على هذا التقدير وطلبت ان تتم الاجراءات

الجبركية بالنسبة لجميع الوحدات على أساس البند الجبركي رقم ٤/٨٦ ، أى باعتبارها وحدة واحدة استنادا إلى أن الوحدة التى تتكون من ست عربات تعتبر من الناحية الفنية وحدة واحدة يرتبط بعضها ببعض الآخر مما لا يمكن معه تجزئتها .

ومن حيث أن المادة ٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تخضع البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجبركية ملاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص .

وتقتضى المادة ٦ بأن يكون تحديد التعريفات الجبركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة ١٠ فى فقرتها الأخيرة على أن تطبق على البضائع الواردة برسم الوزارات والمصالح وكذلك المؤسسات العامة والهيئات العامة التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الخزانة التعريفات النافذة وقت الترخيص فى الإفراج عنها .

وتقتضى المادة ١١ بأن تؤدى الضرائب الجبركية على البضائع الخاضعة لضريبة تبعية حسب الحالة التى تكون عليها وقت تطبيق النسخة الجبركية وطبقا لجداولها » .

ومن حيث أن البند ٨٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن التعريفات الجبركية والواردة تحت عنوان « قاطرات وعربات ومعدات للطرق وأجهزة إشارة غير كهربائية لطرق المواصلات » قد تضمن الجدول الآتى :

رقم البند	الصفة	وحدة التحصيل	الفئة
٤/٨٦	قاطرات ذاتية الحركة (اتوموترس) للسكك الحديدية والترام ومركبات ذاتية الحركة لتفتيش الخطوط السكك الحديدية .	بالقيمة	٥٪
٥/٨٦	مركبات وعربات سكك حديدية وترام للمسافرين والأمتعة والبريد والبرق	بالقيمة	١٥٪

ومن حيث أن الخلاف بين الهيئة ومصلحة الجمارك في شأن تحديد الضرائب الجمركية المستحقة على كل وحدة من وحدات الديزل في الحالة المعروضة مرده إلى أن كل وحدة ديزل متكاملة تتكون من ستة أجزاء (أ ، ب ، ج ، د ه ، و) توجد الماكينة الخاصة بالحركة في الجزئين الأمامي والخلفي (أ ، و) اللذين يشتمل كل منهما على جهاز قيادة ومقاعد للركاب . أما الأجزاء الموجودة في الوسط (ب ، ج ، د ، ه) فهي عبارة عن مقطورات .

ومن حيث أنه ولئن كان الاستفادة من التقرير الفني المرافق بكتاب الهيئة آتف الذكر أن عربة المحرك التي توجد بها الماكينة قد صممت خصيصا لجر عربات الوحدة بحيث لا يمكن استخدامها في جسر عربات أخرى من طراز يختلف - إلا أن هذا التقرير لم يتضمن ما يفيت تمرير فصل عربات الوسط الأربع عن العربتين الأولى والأخيرة اللتين توجد الماكينة بكل منهما بحيث يمكن تشغيل هاتين العربتين بفردهما أو تشغيلهما مع عدد من عربات الوسط في هذا العدد أو أكثر .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن وصف « القاطرات ذاتية الحركة » أنها يصدق على العربتين المشار إليهما فحسب ، أما عربات الوسط فأنهما تندرج تحت وصف « مركبات وعربات حديدية » وتخضع للبند الجمركي رقم ٥/٨٦ ، وبالتالي تكون مصلحة الجمارك قد قامت بتقدير الضرائب الجمركية تقديراً سليماً يتفق وأحكام القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن عربتين المحرك الأولى والأخيرة تعتبر من قبيل القاطرات ذاتية الحركة ومن ثم تخضع للبند الجمركي رقم ٤/٨٦ فتحصيل عليها الضريبة بنسبة ٥ % ، أما عربات الوسط فأنها تخضع للبند الجمركي رقم ٥/٨٦ وبالتالي تستحق عليها الضريبة بنسبة ١٥ % .

(ملف ٣٠٢/٢٢ - جلسة ١٩٧١/٩/١٥)

ثالثا - ما تستورده الجمعيات التعاونية للثروة المائية

لحساب أعضائها

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

خضوع الأدوات والمهمات التي تستوردها الجمعيات التعاونية للثروة المائية لحساب أعضائها أو التي يستوردها الأعضاء مباشرة للرسم الجبركية المقررة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم المعدل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ على أن (تتمتع الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقاً للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية بالازايا الآتية ٦ مكرراً - تعفى الجمعيات التعاونية للثروة المائية والجمعيات بحافطات الحدود بمختلف أنواعها من الرسوم الجبركية المفروضة على ما تستورده من أدوات ومعدات ومهمات وماكينات وآلات لازمة لنشاطها على أن يصدر بتحديد قرار من وزير الخزانة بالاتفاق مع وزير الحربية) .

ومناد ذلك أن المشرع قضى بإعفاء الجمعيات التعاونية للثروة المائية من أداء الرسوم الجبركية المقررة على ما تستورده من آلات وأدوات بشرط أن تكون لازمة لممارسة نشاطها ، وعليه فإن استمرار الإعفاء يكون موطناً باستمرار تملك الجمعية للأشياء المستوردة إذ بذلك يتحقق شرط الإعفاء وتثبت لزوم تلك الأشياء لممارسة نشاط الجمعية ، ومن ثم فإن الإلات التي تستوردها الجمعية لحساب أعضائها أو لبيعها ليوم أو لتوزيعها عليهم

لا تتحقق بالاعفاء من الرسوم الجمركية المنصوص عليه بالبند ٦ مكررا من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ وإنما تستحق عليها الرسوم الجمركية بحسب حالتها عند تملكهم لها ، ولا يغير من ذلك أن يكون هذا التوزيع أو التملك داخلا في أغراض الجمعية لأن تماك الاعضاء للأشياء المستوردة يخرجها عن نطاق ملكية الجمعية فتصبح غير لازمة لممارسة نشاط الجمعية ذاتها وإن أصبحت لازمة لممارسة نشاط أعضائها ، ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجمعية كشخص اعتباري وبين أعضائها كأشخاص طبيعيين يملكون أسهمها لأن اكتساب الجمعية للشخصية الاعتبارية يؤدي بالضرورة الى استقلالها عن أعضائها وبالتالي فانه لا يجوز تطبيق الاحكام الخاصة بالجمعية على شئون المساهمين فيها خاصة ما تعلق منها بالحقوق المالية والمزايا المقررة بنص صريح في القانون للجمعية ذاتها كشخص معنوى ولا سبيل للقول بانتقال الاعفاء المترر للجمعية الى أعضائها بحجة أن تسجيل ممارستهم لأعمالهم يعد غرضا من أغراض الجمعية كما لا يجوز مد الاعفاء اليهم عن طريق القياس استنادا لوحدة المجال الذي يمارس فيه نشاط الجمعية ونشاط أعضائها ذلك لأن ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجمعية كشخص اعتباري وبين أعضائها ، المشرع قرر الاعفاء كميزة لشخص اعتباري ذي صفة معينة ولم يقرره للسلعة أو للالة المستورد ومن ثم فانه لا ينتقل بانتقال ملكية السلعة وإنما يسقط بخروجها من ملك من تقرر لصالحه الاعفاء وبالمثل فان وحدة مجال النشاط ليس من شأنها أن تؤدي الى مد الاعفاء الى كل من يمارسه عن طريق القياس لأن تفسير النص عن طريق القياس أمر غير جائز في نطاق المنصوص المالية ومن ثم يتعين أن يقرر حكم البند السادس مكررا من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ بقدره فيقتصر تطبيقه على ما تستورده الجمعية التعاونية لحسابها ولا يمتد الى ما تستورده لحساب أعضائها أو ما تقوم بتوزيعه عليهم وبناء على ذلك فان مصلحة الجمارك تكون قد أعملت القانون عمالا صحيحا بمطالبتها الجمعيات التعاونية

للثروة المائية بأداء الرسوم الجبركية على ما تستورده ، من الآلات ومهمات لتوزيعها على أعضائها .

وغنى عن البيان أنه لما كانت الجمعيات التعاونية للثروة المائية من الجمعيات التى يكونها صغار المنتجين من الصيادين بقصد خفض نفقات الانتاج وتحسين ظروف التوزيع فإنها تعد من الجمعيات المهنية وبالتالي تخضع لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان ولا تخضع لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى الذى لا يخاطب سوى الجمعيات التعاونية الانتاجية التى يكونها العمال برأس مال خاص يقدمونه مع مزاولة الانتاج بأنفسهم وتحمل مخاطره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الاعفاء من الرسوم الجبركية المنصوص عليه بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ مقصور على ما تستورده الجمعية التعاونية كشخص معنوى ولا ينصرف الى ما تبيعه لأعضائها .

(ملف ٨/٣/٢٠ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) .

رابعاً - رسم الإحصاء الجمركي

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ قضى بزيادة رسم الإحصاء الجمركي ~
سريانه على البضائع التي لم يسدد عنها الرسم الجمركي ولو كانت استوردت
قبل العمل به .

ملخص الحكم :

لا وجه لما ذكرته هيئة مفوضي الدولة ، في تقريرها عن الطعن من
عدم سريان زيادة الرسم الإحصائي الجمركي التي فرضت بالقانون رقم ٢٠٤
لسنة ١٩٦٠ على السيارات موضوع النزاع بمقولة أن واقعة استيرادها ثبتت
قبل العمل بهذا القانون ، لا وجه لذلك لأن الثابت من هذا القانون أنه يسرى
على البضائع التي لم يسدد عنها الرسم الجمركي المشار اليه حتى تاريخ
العمل به في أول يولية سنة ١٩٦٠ .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١١) .

خامساً - رسم الصادر

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

لا يستحق رسم الصادر إلا بخروج البضاعة من المياه الإقليمية فإن هلكت قبل ذلك وجب رد هذا الرسم .

ملخص الفتوى :

لاحظ القسم أن اللائحة الجمركية قد خلت من نصوص تحكم موضوع تلف البضاعة أو هلاكها قبل خروجها من المياه الإقليمية فليس بها ما يبيح الرد كما ليس بها ما يمنعه فلا مناص والحالة هذه من الرجوع الى التواعد المعممة .

والضرائب الجمركية هي ضرائب على البضائع التي تجتاز الحدود سواء في الدخول أو في الخروج وتسمى في مصر رسوم الوارد ورسوم الصادر على التوالي .

وما دام الأمر كذلك فإن رسوم الصادر إنما تستحق نهائياً بخروج البضائع من إقليم الدولة . فإن تلفت أو هلكت قبل خروجها وجب رد الرسم الذي حصل لعدم تحقق الواقعة الذي يستحق من أجلها .

أما الحكم الذي أشارت اليه مصلحة الجمارك والذي قضى بعدم جواز اقتضاء رسم الصادر الذي حصل زيادة تطبيقاً لرسوم سرى مفعوله بمعد شحن البضاعة على الباخرة فقد استند الى اعتبارات أخرى لا تتعارض مع القاعدة السابقة كتكوله أن بقاء الباخرة بالميناء يوماً أو يومين بعد اتمام الشحن يعتبر عملاً خارجاً عن إرادة المصدر ولا يبرر تحميله الزيادة التي

طرات على رسوم الصادر علاوة على أن التراسيم التي تصدر بتعديل الرسوم الجبركية ينص فيها عادة على أن الزيادة الجديدة لا تطبق إلا على البضائع التي تدفع رسومها .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أن رسم الصادر ضريبة تستحق بالتصدير والتصدير يتم بخروج البضاعة من المياه الإقليمية فإذا هلك البضاعة قبل خروجها من هذه المياه وجب رد الرسوم التي يكون قد سبق تحصيلها .
(انتهى رقم ١٧٤ - في ١٩٥٠/٥/٥) .

قاعدة رقم (٥٥)

المادة ٩ :

الإعفاء من رسوم الصادر والوارد - اختصاص مجلس الوزراء بتقريره بالنسبة للبضائع الخاصة بأفراد الناس طبقاً للفقرة السابعة من المادة ٩ من اللائحة الجبركية الصادرة في ١٢/٤/١٨٨٤ - المقصود بأفراد الناس في حكم هذه المادة هم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون على السواء .

ملخص الحكم :

إن الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجبركية الصادرة في ١٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ جرى نصها بما يأتي « تعفى من اجراءات التحقيق ورسوم الصادر والوارد الأشياء الآتى بيانها : (أولاً) (ثانياً) وتعفى أيضاً من رسوم الصادر والوارد ولكن يجرى عليها الكشف والتحقيق فقط (سابعاً) البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وأفراد الناس الذين لهم الحق بالمسوحات بموجب أوامر خصوصية أو اتفاقيات » ، والمقصود بأفراد الناس هم جميع الأشخاص الذين لهم الشخصية القانونية ، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم أشخاصاً اعتباريين كالشركات والجمعيات وغيرها . وغنى عن القول أن قصر هذه السلطة على

إصدار قرارات لصالح الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم هو تخصيص بغير مخصص وتمييز دون مقتض ، يتنافى بداهة مع الحكمة التي قام عليها النص ، وهي حكمة تستلزم المساواة في المعاملة بين الأشخاص جميعهم الطبيعيين وغيرهم ، ما دامت قد قامت بهم على الاعفاء التي من أجلها شرعت هذه السلطة ، كما أن تلك القرارات إنما يصدرها المجلس بمسئليته التقديرية حسبما يراه منقفا مع الصالح العام ، فلا يجدها إلا عيبا يستلزم استعمال السلطة إن وجد وقام الدليل عليه ، فإذا برئت من هذا العيب فلا معقب لنقض على تلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن أسسها تلك الملازمة ، والا جاوز القضاء حدود رقابته القانونية .

(طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩) .

سادساً — نظام الدروبك

قاعدة رقم (٥٦)

المادة :

القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم الرسوم الجمركية —
ثم يتقرر من نظام (الدروبك) المعمول من قبل الا من حيث اجازة رد
البضائع خلال سنة من تاريخ اداء الرسوم بدلا من سنة أشهر — استرداد
الرسوم طبقا لهذا النظام — لا يتقدم الحق في استردادها الا بانقضاء خمس
عشرة سنة طبقا للمادة ٢٧٤ من القانون المدني ويبدأ التقادم من اليوم الذى
يصبح فيه استرداد الرسوم اذا لم تصدر السلع خلال الميعاد المحدد قانونا —
ميعاد السنة المحدد لاتبام هذه العملية هو ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم .

ملخص الفتوى :

ان شركة مياه القاهرة قبل تصفيتها بقتضى القانون رقم ٦٤٥
لسنة ١٩٥٧ الذى احل محلها ادارة مرفق مياه القاهرة — قد استوردت
في المدة من ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦
عدد ٢١ رسالة كلور اذت عنها الرسوم الجمركية على ان تستردها عند
اعادة تصدير الاسطوانات الفارغة وقد اعيد فعلا تصدير الاسطوانات
الفارغة فيما يتعاق بسبع عشرة رسالة من هذه الرسائل ، ولم تتمكن
الشركة من اعادة الاسطوانات الخاصة بالاربع رسائل الباقية . وهذه
الواقعة ليست محل نزاع بين الطرفين وانما ينحصر النزاع في امرين :

١ — تقادم الرسوم الواجب ردها عن الرسائل التى اعيد تصديرها .

٢ — جواز استرداد الرسوم التى اديت عن الرسائل التى لم يعيد
تصديرها .

أما عن الأمر الأول ، فقد نصت المادة ١٢٣ من مجموعة القوانين والتعليمات الجبركية على أن « يرد الرسم بكامله على » .

٣ — البضائع الآتى ذكرها إذا أعيد تصديرها فعلا (أى تم شحنها فى السفن المرسلة بها خلال ستة أشهر من تاريخ دفع الرسوم بشرط أن يقدم عنها كشف الاستخلاص رقم (٩ ك م) أما البضائع هي »

٢ — الأوعية الجديدة والخشبية والزجاجية المعدة للاستعمال »

هذا وقد أعيد تنظيم « الدرويك » بالقانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم الرسوم الجبركية ورسوم الإنتاج أو الاستهلاك والعوائد الإضافية على المواد الأجنبية المستخدمة فى المصنوعات المطوية للنى تصدر للخارج — وقد صدر هذا القانون خلال الفترة محل النزاع فى الحالة المعروضة ، إلا أنه لم يغير من نظام الدرويك فى هذا الخصوص إلا من حيث أنه أجاز رد البضائع خلال سنة من تاريخ أداء الرسوم بسدلا من ستة أشهر .

ولما كانت الرسائل السبعة عشر المشار إليها قد أعيد تصديرها فعلا على ما تقدم ، ومن ثم فانه كان من حق « شركة مياه القاهرة » استرداد الرسوم التى أجتها عن هذه الرسائل ، ولا يتقادم الحق فى استرداد هذه الرسوم بالمدة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ أو بالمدة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٧ من القانون ٦٤٦ ، وإنما يخضع للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٧٤ من القانون المدعى ، التى تنص على أن الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة ، ويبدأ التقادم فى هذه الحالة اعتبارا من تاريخ إعادة تصدير البضائع باعتبار التاريخ الذى تصبح فيه الرسوم مستحقة الأداء للممول ، وذلك تطبيقا لنص المادة ٣٨١ من القانون المدعى التى تنص على أنه « لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء » .

وفى ضوء ما تقدم يبين أن حق مرقى مياه القاهرة فى استرداد

الموسوم عن الرسائل السبعة عشر المذكورة يكون قائما لعدم انقضاء خمس عشرة سنة منذ تاريخ إعادة تصدير أية رسالة من هذه الرسائل، ويتعين على مصلحة الجمارك رد هذه الرسوم الى مرتفق مياه القاهرة .

أما عن الأمر الثانى وهو الخاض بالرسائل الأربع التى لم يتم تصديرها فإن الجمعية العمومية ترى عدم الخيانة الشركة المصفاة ، والثى حل محلها مرتفق مياه القاهرة ، فى استرداد الرسوم عنها طالما أنه لم يتم تصديرها خلال الميعاد القانونى المقرر ، ذلك ان الميعاد المحدد لإعادة تصدير البضائع هو طبقا للتكليف القانونى السليم منعاد سقوط الاستحقاق فى رد الرسوم على مراعاته بحيث لا ينشأ أى حق فى استرداد هذه الرسوم إلا بانفاذ هذا الاجراء — وهو إعادة التصدير خلال الميعاد — وتقوم فكرة السقوط على وجود أجل قانونى يتناول الحق ذاته ويسقطه ، ولا يقدح فى هذا النظر ما تحتج به الشركة من انه يحتقر عليها إعادة التصدير فى الميعاد ، اذ لا يترتب على ذلك قطع المدة المحددة لإعادة التصدير أو إيقافها لانها مدة سقوط وليست مدة تقادم .

(فتوى رقم ٦٨٧ — فى ١٩٦٤/٨/٤)

سابعاً - مصاريف التفريغ

قاعدة رقم ٦٩٧

المبدأ :

« عدم جواز إضافة مصاريف التفريغ في بلد المستورد إلى دعاء الضريبة الجمركية عند تحديد قيمة الواردات للتطبيق للمادة ٣٣ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ » .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تكون القيمة الواجب الإقرار عنها في جملة البضائع الواردة هي الثمن الذي تساويه في تاريخ تسجيل البضائع الجمركية ليقيم عنها من مكتب الجمرك إذا عرضت للبيع في سوق منافسة حرة بين مشتري وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها في ميناء أو مكان دخولها في البلد المستورد » ، بافتراض تحلل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها في ذلك الميناء أو المكان ولا يدخل في هذا الثمن ما يتحمله المشتري من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد .

ويتصد بالنفقات أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمرة وغيرها حتى ميناء التفريغ فيها عدا ما يستحق من نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو فإنها تحسب على أساس النفقات التي يحددها المدير العام للجمارك .

وأذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبي أو بحسابات أجنبية أجنبية أو بحسابات غير مقيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة

بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك ومقتضا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الخزانة « .

ومن حيث أنه مفاد هذه المادة — وطبقا لما سبق وأن انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠/١٢/١٩٨٠ وكذلك اللجنة الأولى لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها في ٢٧/١١/١٩٧٩ أن وعاء الضريبة الجمركية على البضائع الواردة يحدد على أساس قيمة السلعة مضافا إليها كافة التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بها حتى تاريخ تسليمها في ميناء الوصول أو التفريغ ، أما النفقات التي يتحملها المستورد بعد هذا التاريخ بما فيها نفقات التفريغ فلا تدخل في نطاق النفقات التي أضافها المشرع الى قيمة السلعة عند تحديده لوعاء الضريبة الجمركية على الواردات ، ويؤكد ذلك التعريف الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ سالفه الذكر للنفقات من أنها « أجور النقل والشحن والتأمين والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ وغنى عن البيان أن كلمة « وغيرها » هنا يجب أن تفسر بأن تكون من ذات جنس النفقات التي ذكرت بأنواعها في النص بأن تكون قد انفتحت حتى وصول البضائع الى ميناء التفريغ .

وبناء على ما تقدم فإن منشور مصلحة الجمارك رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ وقد أضاف مصاريف التفريغ الى وعاء الضريبة يكون قد خالف صحيح حكم القانون .

(ملف ٢٢٢/٢/٣٧ — جلسة ٢٠/٤/١٩٨٣) .

ثامنا - مراجعة الاقرار الجبركى

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

لمصلحة الجمارك الحق في مراجعة الاقرار الجبركى المقدم من الهيئة المصرية العامة للبترول للتحقيق من أن الأشياء المطلوب تمتعها بالاعفاء الجبركى تتوفر بشأنها الشروط التى نص عليها القانون - أساس ذلك ان القانون لم يصف على هذا الاقرار حجية خاصة في الإثبات وجعل شأنه اى دليل يقدم الى جهة الإدارة ويخضع لتقديرها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أسوكو للزيت مصر في شأن البحث عن البترول واستغلاله في مناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل ، تنص المادة ١٢/١ منه على أنه « يسمح للمؤسسة لاسوكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقاوليهم والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج من اعفائهم من الرسوم الجبركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والمنتجات المنقولة بعد تقديم اقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصورة استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية .

من حيث أن مفاد حكم المادة المذكورة أن المشرع لم يخول الهيئة المصرية العامة للبترول سلطة تقدير مدى لزوم الأشياء المستوردة لتنفيذ أغراض العمليات الجارية ، وإنما مجرد تقديم اقرار بأن هذه الأشياء

يقتصر استعمالها على تنفيذ الأغراض المذكورة ، ويكون لمصلحة الجمارك الحق في مراقبة ما اذا كانت الشركة تستخدم الأشياء المستوردة في تنفيذ هذه الأغراض . هذا بالإضافة الى أن هذا الاقرار لا يعدو أن يكون دليلاً يقدم للإدارة الجبركية لاثبات توافر هذا الشرط ، وشأنه شأن أى دليل يقدم الى جهة الادارة يخضع لتقديرها طالما أن القائلون لم يضيف عليه حجة خاصة في الإثبات ومجرد تقديم هذا الاقرار لا يغنى عن ضرورة تثبيت مصلحة الجمارك من توافر الشرط المشار اليه ، ومزاولة اختصاصها الأصيل في التحقق من أن الأشخاص المحفورة مقتصور استعمالها على تنفيذ العمليات التجارية ، غاذاً مما أثار نزاعاً في هذا الشأن غائته يعرض حينئذ على الجهات المختصة .

أذلك انتهى رأى الجمعية العمومية المعصمى الفتحوى والتشريع الى اختصاص مصلحة للجمارك في محصى الاقرار المقدم من الهيئة المصرية العامة للبتروى وحققا في التثبت عن توافر شرط الاعفاء ، وفي حالة النزاع يعرض على الجهات المختصة .

(ملف ٩/٣/٢٠ ... جلسة ١٩/١/١٩٨٣) .

ثامسا — أثبات سداد الرسوم الجمركية

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك —
لوظفئ الجمارك الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات لدى الأشخاص
الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية — على الأشخاص المذكورين الاحتفاظ
بالمستندات لمدة خمس سنوات — القانون لم يترتب أى جزاء على مخالفة
الالتزام بالاحتفاظ — الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز الاستثناء الى عشم
الاحتفاظ بالمستندات لنقل عبء اثبات سداد الرسوم الجمركية على الأشخاص
— أساس ذلك : البضائع الموجودة أو المصبوطة خارج الدائرة الجمركية
تعتبر خاضعة للرسوم الجمركية وعلى المدعى العكس اثبات ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل يقوم على تبين ما إذا كانت
المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ، توجب
على الطعون فتحه اثبات سداد الرسوم الجمركية على البضائع التي
ضبطت معه أن عبء اثبات ذلك يقع على عاتق مصلحة الجمارك .

ومن حيث أن المادة ٣٠ المشار إليها تنص على أن (لوظفئ الجمارك
الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والوثائق إما كان نومها
وضبطها منذ وجود مخالفة . وذلك لدى مؤسسات السلاطة والنقل ، ويجيب
الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية وعلى
الأشخاص والمؤسسات المذكورة الاحتفاظ بهذه المستندات لمدة خمس
سنوات) .

ومن حيث أن البتة من نص المادة المذكورة أن الفقرة الأولى منه

تعطى موظفى الجمارك حق الاطلاع على الأوراق والمستندات لدى الأشخاص الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية وأن الفقرة الثانية توجب على الأشخاص المذكورين الاحتفاظ بالمستندات المشار إليها مدة خمس سنوات ، وهذا الالتزام الأخير لم يتضمن نصوص القانون أى جزاء على مخالفته ، ومن ثم فلا يجوز القول بأن عدم الاحتفاظ بالمستندات يترتب عليه تلقائيا عيب اثبات سداد الرسوم الجمركية على عاتق الأشخاص المذكورين على خلاف الأصل الذى يقضى بأن البضائع الموجودة أو المضبوطة خارج الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وعلى مدى العكس أن يثبت ذلك ، وهو الأصل الذى استقرت عليه احكام القضاء قبل العمل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل للمادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، الذى افترض العلم بالتهريب اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته بضائع اجنبية بقصد الاتجار بالمستندات الدالة على انها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق ان ضبط البضائع الأجنبية مع الطامن تم سنة ١٩٧٣ خارج الدائرة الجمركية ، ومن ثم فانها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية للأصل العام المعمول به وقت الضبط ، طالما لم يقدم مصلحة الجمارك الدليل القاطع على أن الرسوم الجمركية لم تؤد عنها ، ولا يجدى المصلحة فى ذلك احتجاجها بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون الجمارك المشار إليها ، أن هذا القانون لم يقرر جزاء على مخالفتها كما سلف البيان ، ولا يجديها كذلك القول بأن الرسوم الجمركية عن البضائع المضبوطة لم تسدد بدليل خلو سجلات المصلحة مما يفيد قيام المطعون ضده بسداد هذه الرسوم عنها لأن هذه السجلات خاصة بالمستوردين والذين لهم صلة بالعمليات الجمركية ولم تقدم المصلحة ما يفيد المطعون ضده من بينهم .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه من أن عيب اثبات عدم سداد الرسوم الجمركية يقع على عاتق مصلحة الجمارك وانها لم تقدم ما يدل على ذلك ، ويكون الطعن المائل غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون ويتعين لذلك الحكم برفضه مع الزام الطاعنين بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٤ من انعامات .

(طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٨٥) .

عاشرا - المنازعة في تقدير الرسم الجبركي

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

الرسوم الصادر في ١٤/٢/١٩٣٠ - حظره المنازعة في التقدير بعد
اخراج البضاعة من الجبرك - مدى هذا الحظر - ليس ثمة ما يحول دون
اعادة التقدير اذا انتقلت مظنة استبدال البضاعة .

ملخص الفتوى :

لا يحول حكم المادة الثامنة من المرسوم الصادر في ١٤ من فبراير
سنة ١٩٣٠ فيما يقضى به من حظر المنازعة في نوع البضاعة بعد خروجها من
الجبرك دون التصدي لهذه المنازعة ورد الرسوم التي سبق تحصيلها دون
وجه حق ، ذلك ان الغاية المتوخاة من هذا النص هي دفع أية مظنة ارتك
قد يثوران حول استبدال البضاعة التي قدرت عليها الرسوم ، باحلال غيرها
محلها توصلنا الى تخفيض الرسم ، فاذا انتقلت هذه المظنة على وجه تلمع
لا يداخله شك ، فليس ثمة وجه للامتناع عن بحث ما يقدم من منازعات بما
تسد يترتب على ذلك من تعديل في تقدير الرسوم في بعض الاحايين .

(ملغى رقم ١٦١ - في ٥/٥/١٩٥٤) .

الفرع الثاني الاعفاء من الرسوم الجمركية

أولاً — أحكام عامة :

قاعدة رقم (٦١) :

المهنيون :

ان اختصاص وزير المالية في تقرير الاعفاء مقصور على المهنية
الاضافية المقرر بالقانونين الصادرين في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ٣١ مارس
١٩٣٣ ولا يمتد الى الرسوم الجمركية ذاتها .

ان كلمة الأوامر « الواردة في الهند سابعة » من الفقرة السابعة من
المادة التاسعة من اللائحة الجمركية قصد به الأوامر التي تصدر من الحكومة
ممثلة في مجلس وزرائها المهين على مصالح الحكومة طبقاً للمادة ٥٧ من
السنسور ٢٤ .

ملخص الفتوى :

بحسب قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٨ من يونيو سنة
١٩٤٩ موضوع السلطة المختصة بإصدار أوامر الاعفاء المنصوص عليها في
البند « سابعاً » من الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية ،
وانتهى رأيه فيه الى أنه بمقارنة الفقرة السابعة من المادة التاسعة من
اللائحة الجمركية التي تنص على أن تعفى من رسوم الصادر والوارد
البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وأفراد الناس المتمتعين بالاعفاء بموجب
أوامر أو اتفاقات مخصوصة بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٢
لسنة ١٩٣٠ المعدل بالقانون الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ التي تنص
على أنه الى أن يصبح قانون التعريفات الجمركية ساري المفعول يرخص

لوزير المالية في أن يمنح بقرار وزاري إعفاءات مؤقتة من الجريبة الإضافية المقررة بموجب هذا القانون سواء بوجه عام أو خاص يتضح أن اختصاص وزير المالية في تقرير الإعفاء مقصور على الجريبة الإضافية المقررة بالقانونين الصادرين في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ ولا يمتد إلى الرسوم الجمركية ذاتها .

أما كلمة « الأوامر » الواردة في البند سابعاً من الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجبركية فقد قصد بها الأوامر التي تصدر من الحكومة ممثلة في مجلس وزرائها المهيمن على مصالح الدولة طبقاً للمادة ٥٧ من الدستور .

(انتهى رقم ٣٧/١/١٩٩٦ - في ٢٧/٦/١٩٤٩) .

قاعدة رقم (٦٢) :

المبدأ :

الإعفاء من الرسوم الجمركية — ترخص الإدارة بحسب الأصل في منحه أو منعه طبقاً للقانون — تمتعها بحق تقدير مناط الإعفاء أو عدمه في كل حالة على حدة — لا مجال للمطالبة بالإعفاء لمجرد التماثل بين من يطالب به وبين من يتقرر إعفاؤه — دستور مرسوم بتقرير إعفاء عام لشركات الميزنول من بعض الرسوم الجمركية — لا يفيد بذاته حقيقة الشركات التي لم تعف من هذه الرسوم بقرارات فردية بالإعفاء في الفترة السابقة على تاريخ صدور هذا المرسوم .

ملخص الحكم :

إن القانون — إذا أولى جهة الإدارة سلطة الترخيص في الإعفاء أو عدم الإعفاء من الرسوم الجمركية في حالات فردية — فليس من شك في أن مناط هذا الإعفاء أو عدمه متروك زمامه لتقديرها في كل حالة على حدها بحسب الظروف والأحوال ، بل لا وجه معه لغرض التقياس فريضاً بنسب

على ادعاء من يدعى ذلك ، ويطالب بالاعفاء بحجة التماثل بين حالة فردية وأخرى ، والزرع بأن في غير ذلك اخلافا بمبدأ المساواة في فرض الضريبة وتمييزا بغير مقتضى ، ما دام القانون ذاته هو الذى سمح بالترخيص في الاعفاء او عدمه في الحالات الفردية ، والترخيص على هذا الاساس منوط بتقديرات الادارة كما سبق القول ، كما لا وجه للتحدى بأن اصدار مرسوم بتقرير الاعفاء عاما مطلقا يدل على احقية من لم يعف من الاصل في الاعفاء ، ذلك ان تغيير نظرة الشارع من وضع سابق كان مناط الترخيص في تقدير الاعفاء او عدمه فيه بحسب كل حالة فردية على حداثها الى نظرة موضوعية شاملة مناطها الاعفاء العام بقاعدة عامة مجردة متى توافرت شروطها انما يمثل تباها كيفية التطور التشريعى في مثل هذه الظروف ، وكيف يبدأ الوضع عادة بحالات فردية ، فاذا عمت الاسباب فتعددت الحالات اتجه التفكير بعد ذلك الى نقل الحكم من نطاق الحالات الفردية الى التعميم بقاعدة عامة مجردة ، وهذا هو ما تم في هذا الشأن ، اذ بعد ان صدرت قرارات فردية باعفاء بعض شركات الفزل من بعض الرسوم الجبركية في ٢٣ و ٣٠ من يولية و ٦ و ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٠ ، وتقدمت بعد ذلك سائر الشركات بطلبات الاعفاء اسوة بالشركات الاولى ، رأت الحكومة ان الامر لم يعد مقصورا على حالات فردية ، وانما اصبح الامر يحتاج علاجا عاما ، اى تقرير سياسة عامة بتعميم الاعفاء ، فاجأت الى الاداة القانونية التى يقتضيها الحال ، وهى اصدار مرسوم بالاعفاء بالتطبيق للمادة ٤ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ، وغنى عن القول ان اتخاذ هذا السبيل كان يقتضى من الحكومة وقتا كافيا للبحث والدراسة ، وبوجه خاص استظهار مدى ما تتأثر به الميزانية ، باعتبار الرسوم الجبركية من اهم موارد الدولة ، فلا تريب ، والحالة هذه ، على الحكومة في المسلك الذى سلكته ، بعد اذ استعملت سلطاتها في الحالات الفردية الاولى ، فلما نبهها تكرار الطلبات الى وجوب تقرير سياسة عامة نحو تعميم الاعفاء اتجهت هذه الوجهة وقامت بالفحص والدراسة ، ثم انتهت اليه من وجوب استصدار مرسوم عام بالاعفاء ، وهو مسلك ينم على الاستواء والسواء في التصد والاتجاه للصالح العام .

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ بتقرير بعض الإعفاءات الجبركية — ارتباط الإعفاءات الجبركية التي قررها القانون المذكور بالمدة التي أمضاها صاحب الثمن في الخارج سواء من ناحية استحقاقها أو من ناحية تحديد قيمتها — حساب الفترة التي قضاه المستفيد بالخارج كاملة ما دامت لم تنقطع بحيث لا يجوز إسقاط أى جزء منها ولو كان ذلك بناء على طلب المستفيد — أساس ذلك ما هو مقرر في فقه القانون الضريبي من التزام قاعدة التفسير الضيق التي من مقتضاها ألا تصيب الضريبة إلا ما نص عليه القانون ، ولا يخرج من وعائها حسبما حدده إلا ما قضت النصوص بأعفائه صراحة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ بتقرير بعض الإعفاءات الجبركية تنص على أن « تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأمثلة الشخصية والأثاث وسيارة واحدة الخاصة بأعضاء البعثات والأجازات الدراسية والمهام العلمية والموفدين للتدريب العملي سواء كان الإيفاد على حساب الدولة أو على منح أجنبية » ، وكذلك الطلاب الدارسين لحسابهم في الخارج تحت إشراف بعثة الجمهورية العربية المتحدة عند عودتهم بعد انتهاء دراساتهم أو تدريباتهم أو إجازاتهم الدراسية أو عند عودة أسرهم في حالة الوفاة بالشرط الآتية :

١ — ألا تتجاوز قيمة الأشياء المتمتع بها إعفاء مرتب شهريين من كل عام قضاه يستحق الإعفاء في الخارج بحد أقصى أربعة أشهر بالنسبة

لللمبوعين للحصول على مؤهل حتى درجة الماجستير أو ما يعادلها أو
الموفدين للتدريب العملى والمهام العلمية وبحد أقصى قدره ثمانية أشهر
بالنسبة لللمبوعين للحصول على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها مع جبر
كسور الشهر الى شهر ، وتحسب هذه القيمة على أساس معدل مرتب
السته شهور الأخيرة بالخارج وبشرط الا تقل مدة الدراسة أو المهمة
أو التدريب عن سنة فى الخارج (ب) »

وواضح من هذا النص أن الاعفاءات الجبركية التى قرررها القانون
ترتبط بصفة أساسية بالمدة التى أمضاها صاحب الشأن فى الخارج
وذلك سواء من ناحية استحقاق هذه الاعفاءات أو من ناحية تحديد
قيمتها . وعلى ذلك تكون العبرة فى تقرير الاعفاء بالنظر الى انقضاء التى
قضاها المستفيد بالخارج كاملة ما دامت لم تنقبع بحيث لا يجوز
استقاط أى جزء منها حسبما يتراءى للمستفيد من مصلحة طالما ان
«المشرع لم يجر هذا الاستقاط .

وتأسيسا على ما تقدم وأذ كان صريح النص يقضى بحساب
الاعفاءات على أساس معدل ما كان يتقاضاه مستحق الاعفاء خلال الشهور
السته الأخيرة التى أمضاها بالخارج ، فمن ثم فإن الاعفاء فى الحالة محل
البحث يجب أن يحسب على هذا الأساس .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر القول بأن المشرع قد استهدف
من اصدار القانون سالف الذكر التيسير على المتقدمين بحيث يجوز لهم
تبعاً لذلك أن يطالبوا بحسابه على أساس كامل المدة التى قضاوها بالخارج
أو على أساس جزء منها فحسب - ذلك أن المشرع الذى هـدف الى
التيسير هو الذى حدد مداه ، وليس من المقبول تجاوزاً هذا المدى
والتوسع فى التفسير أو البحث وراء نية المشرع . إزاء صراحة النص ولما
هو مقرر فى فقه القانون الضريبى من التزام قاعدة التفسير الضيق التى
من مقتضاها الا تصيب الضريبة الا ما نص عليه القانون ، ولا يخرج من
وعائها حسبما حدده الا ما قضت النصوص باعفائه صراحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب الاعفاءات الجبركية المستحقة للدكتور . . . على أساس معدل الرتب الذى كان يتقاضاه فى الشهور الستة الأخيرة التى أمضاها بالخارج ، بحيث لا يجوز استقاط هذه المدة عند حساب تلك الاعفاءات .
(ملف ١٨٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٩/٢٩) .

ملحظة رقم (٦٤)

المبدأ :

رسوم جبركية — اعفاء المصالح الحكومية منها بمقتضى الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجبركية الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ١٨٨٤/٤/٢٠ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ — هذا الاعفاء ينصب على البضائع ذاتها بحيث تخرج من وعاء الضريبة — انتقال ملكيتها بعد ذلك الى الغير لا يؤثر فى الاعفاء الذى تتمتع به .

ملخص الفتوى :

تنص المادة التاسعة من معاهدة الصداقة المبرمة بين مصر وبريطانيا والمصدق عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ على أن « يحدد باتفاق خاص ببرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من اعفاءات وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوائم صاحبة الجلالة الملكة والامبراطورة التى تكون موجودة فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة » .

وقد صدر على اثر هذا الاتفاق القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤١ بشأن الاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية بمصر وأعضاء البعثة العسكرية البريطانية فى الشؤون القضائية ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بشأن الاعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية فى

مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية والقوات البريطانية وأفرادها من جميع الفئات والضرائب والرسوم عدا الرسوم البلدية المفروضة في مقابل تأدية خدمات ورسوم ومصاريف تسجيل .

ويبين من استقصاء هذه التشريعات أن الأشياء المملوكة للسلطات البريطانية كانت خاضعة أصلاً للرسوم الجمركية فلما أريد إعفاؤها من هذه الرسوم والضرائب تنفيذاً للمعاهدة المشار إليها اقتضى الأمر إصدار التشريعات سائلة الذكر ، ويرد هذا الإعفاء إلى اعتبار شخصي محض ، بحيث إذا خرجت تلك الأشياء عن نطاق الأغراض الواردة بالمادة التاسعة من هذه المعاهدة زال عنها الإعفاء وخضعت للرسوم الجمركية .

وقد تنازلت السلطات البريطانية العسكرية عن كوبرى الفردان للحكومة المصرية في سنة ١٩٤٧ وكان مقتضى هذا التنازل خضوعه للرسوم الجمركية لولا أن المتنازل إليها وهي الحكومة معفاة من أداء الرسوم الجمركية التي تستحق على البضائع الخاصة بها طبقاً للفترة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ المعدلة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ ثم بالمرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ والتي تقضى بإعفاء البضائع الخاصة بمصالح الحكومة من المراجعة والرسوم على الصادر والوارد .

وهذا الإعفاء الخاص بمصالح الحكومة هو إعفاء ينصب على الأشياء ذاتها بمعنى أن هذه الأشياء تكون غير خاضعة لأية رسوم جمركية لأنها تخرج من وعاء الضريبة ، فإذا ما انتقلت ملكيتها بعد ذلك إلى ملكية أى شخص آخر لأى سبب من الأسباب انتقلت غير خاضعة لهذه الرسوم . ومن ثم فإن مخلفات كوبرى الفردان تكون تعد انتقلت في سنة ١٩٤٧ من حالة إعفاء شخصي إلى حالة إعفاء عيني وذلك بانتقال ملكيتها من السلطات البريطانية إلى الحكومة المصرية فتعتبر منذ هذا التاريخ معفاة إعفاء عيني من أية رسوم جمركية .

ولما كانت الحكومة المصرية قد اتفقت مع شركة قناة السويس قبل تأميمها في ٢١ ، ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٥ بمقتضى عقد من عقود الأشغال العامة على أن تقوم هذه الأخيرة بإزالة الكوبرى مقابل أخذ انتفاضة فضلا عن مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولما كانت الانتفاضة قد تم التنازل منها باعتبارها جزءا من المقابل المستحق للشركة فانها تنقل اليها بحالتها التى كانت عليها وهى المملوكة للحكومة ، أى انها تنقل معفاة من الرسوم الجبركية ويظل هذا شأنها اذا انتقلت من الشركة الى سواها (شركة مصانع الدلتا للمصطب) أى أن ملكيتها تنقل الى هذه الشركة معفاة من الرسوم الجبركية .

(فتوى رقم ٢٥٩ — فى ٢٠/٤/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

وضع المشرع اصلاعا مما تقتضاه خضوع كافة الواردات للضرائب الجبركية بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص — اداء الضريبة الجبركية والضرائب الاضافية الأخرى مؤداة الالتزام بإداء الفرق الناتج عن التسوية النهائية لا يجوز الدفع بالتقادم لأن المشرع فى المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ استبعد الدعوى كوسيلة المطالبة بالحقوق فى العلاقات بين الجهات الادارية — أثر ذلك — ان التقادم يلحق بالدعوة دون الحق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من قانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ نص على أن « تخضع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجبركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة ، وذلك الا ما استثنى بنص خاص » .

ومفساد ذلك أن المشرع وضع أصلاً علماً مقتضاه خضوع كافة الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات ، بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص .

ولما كانت إدارة الكهرباء والغاز بمدينة القاهرة قد استوردت المهمات المشار إليها ، وسلمت باستحقاق الضريبة الجمركية والضرائب الإضافية الأخرى عليها ، وأدت بالفعل ما تقرر عنها بصفة مبدئية ، فإنها تلتزم بأداء الفرق الناتج عن التسوية النهائية ، وليس لها أن تدفع بالتقادم ، ذلك لأن المشرع بمقتضى المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٢/٢٧ قد استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالحق في العلاقات بين الجهات الإدارية ، واستبدل بها وسيلة أخرى تتمثل في عرض المطالبات فيما بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للفصل فيها — برأى ملزم — ولما كان التقادم يلحق الدعوى دون الحق فإنه لا يسرى فيما بين الجهات الإدارية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام إدارة الكهرباء والغاز بمدينة القاهرة بأداء مبلغ ٣٩.٩٧ جنيه و ١٥ ملياً .

(ملف ٥٢٣/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١/٦) .

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

إن الاعفاء المتصوص عليه في المادة ١١٠ بند ١١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يقتصر على نوع معين بذاته من البضائع وبشروط محددة وهي المهمات التي ترد من الخارج بدون قيمة بئل تالف — هذا الاعفاء لا يمتد الى كافة البضائع والسلع ولا يشمل سوى المهمات التي تتمثل في المعدات والآلات والتجهيزات — البضائع الاستهائية ليست من المهمات .

ملخص الفتوى :

ينص قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في المادة الخامسة منه على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص » (١)

وتنص المادة ١١٠ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة : (١١) المهملات التي ترد من الخارج بدون قيمة بدل تالف أو ناقص عن رسائل سبق توريدها أو رفض قبولها وحصلت الضرائب الجمركية عليها كاملة في حينها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك » .

ومن حيث أنه يتبين أن الأصل طبقاً للمادة الخامسة من قانون الجمارك خضوع جميع البضائع الداخلة على اختلاف أنواعها ومسبباتها ، للضرائب الجمركية ، واقتصار الإعفاء في المادة ١١/١١ المشار إليها على نوع معين بذاته من هذه البضائع فقط وبشروط محددة وهي المهملات التي ترد من الخارج بدون قيمة بدل تالف ومن ثم فإن هذه المغايرة لها دلالة وتؤدي إلى عدم امتداد الإعفاء الجمركي المنوّه عنه إلى البضائع والسلع كافة ، إذ لا يشمل إلا نوعاً منها وهي المهملات أي العدد والآلات والتجهيزات وهذه التفرقة سبق أن أخذ بها كذلك القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٠ في شأن بيع المحال التجارية ولا مزية في أن السجائر بضاعة استهلاكية ولكنها ليست من المهملات ، ومن ثم لا ينطبق عليها الإعفاء الوارد في المادة ١١/١١ سالفة الذكر ، خاصة وأنه لا يجوز التوسع أو القياس في تفسير الإعفاءات الجمركية بخالفة ذلك للقواعد الأصولية في التوائين المالية والضريبية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم

جواز اعفاء رسالة السجائر المنوه عنها من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا للمادة ١١/١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(ملف ٢٤١/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠) .

قاعدة رقم (٦٧)

البند :

اعتبار ما ورد بمضبطة مجلس الشعب بجلسته المتعقبة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ منظويا على تعديل لاحكام القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض السلع الرأسمالية من الضرائب الجمركية .

ملخص الفتوى :

من حيث انه ولئن كان مجلس الشعب قد اقر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض السلع الرأسمالية من الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم المقررة على الواردات بعد ان اضاف الى عجز البند ٣٨/٨٤ ج كلمة .. « الخ » فاصبح نصه يجرى على النحو التالي « الات وأجهزة مساعدة للالات الداخلة في البند ٣٧/٨٤ مثل الدوبن والجاكار وموتفات ذاتية الحركة ، أجهزة تخيير مواكيك .. الخ » .

غير ان الخلاف بين نص قرار رئيس الجمهورية المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٩ مارس سنة ٧٧ والنص الذي اقره مجلس الشعب ليس الا خلافا ظاهريا في التركيب اللغوي للبند المذكور لم يؤد الى اى تعديل او تغيير في معنى او احكام قرار رئيس الجمهورية . واساس ذلك ان الات والأجهزة المذكورة في البند المشار اليه بمسمياتها ليست هي المعدات من الضرائب والرسوم وانما ينصب الاعفاء على جميع الات والأجهزة المساعدة للالات الداخلة في البند ٣٧/٨٣ ، ما ذكر منها وما لم يذكر ، بدليل أن القرار اورد كلمة « مثل » قبل ان يعدد بعض هذه الات

بمسمياتها ، ومن ثم فإن ما ورد بالبند المذكور يكون على سبيل المثال
لا الحصر ، فإذا ما أضاف مجلس الشعب عبارة « الخ . . » الى عجز البند
فإن العبارة المضافة — وهي تعنى أيضا عظم الحصر وانما التهين
لا تشكل أى تعديل فى معنى النص المنشور بالجريدة الرسمية ، لهذا تكون
الفتوى الصادرة من ادارة الفتوى لوزارة المالية بتاريخ ٧٧/١٢/١٨ قد
أصبحت صحيح حكم القاتون .

(ملف ٧/٣/٢٠ — جلسة ١٨/٢٧/١٩٧٩) .

ثانياً - إعفاء أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

قاعدة رقم (٦٨)

مبدأ :

الإعفاء من الرسوم الجمركية طبقاً للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ -
شرطه - أن يكون الشخص من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وموظفي
الوزارات الملحقة بهذه البعثات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ على أنه :
« تعفى من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم »
... ولكن تكثف وتراجع :

الأمثلة الشخصية والأثاث « بما فيه سيارة واحدة » الخاص بأعضاء
السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من
موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي
الوزارات الأخرى الملحقة بهذه البعثات عند عودتهم إلى الجمهورية
العربية المتحدة .

وبما أن طالب الإعفاء لم يكن عند عودته إلى مصر في يناير سنة ١٩٦٢
عضواً بأحد السلكين الدبلوماسي والقنصلي ولا من موظفي وزارة الخارجية
العاملين بالبعثات في الخارج ولا من موظفي الوزارات الأخرى الملحقة
بهذه البعثات ، حيث ندب بقرار من وزير شؤون رئاسة الجمهورية للعمل
بمكتب السيد مستشار رئيس الجمهورية بمشقة اعتباراً من أول يولييه
سنة ١٩٥١ تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٥٨ ، ثم

مين ، بناء على هذا القرار محيرا لمكتب الاستعلامات بممشق . وترتيباً على ذلك فان سيادته لا يفيد من الاعفاء الوارد بالمادة الاولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ .

انتهى وای الجمعية العمومية الى عدم تمتع السيد/.....
بالاعفاء الجبركي .

(ملف ٣٧/١/١٤٦ — جلسة ١٢/٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

الاعفاء من الرسوم الجبركية طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ .
شرطه — ان يكون الشخص من كانوا يتمتعون قبل الوحدة بالاعفاءات الواردة في القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ الذي كان يقصر الاعفاء على اعضاء السلاكين الدبلوماسي والقنصلي بلصر في الخارج .

ملخص الفتوى :

تنمى الفترة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ على انه : « تطبق من تاريخ قيام الوحدة بين اقليمتي الجمهورية الاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في الاقليم المصري .. على » :

١ — . . . ب — كل من كان يتمتع بالاعفاء من الرسوم والعوائد الجبركية بسبب عمله في السفارة او القنصليات المصرية في الاقليم السوري ، وانضم الى وزارة الخارجية عند نقله الى الاقليم المصري » وبخلاف من هذا النص ان من شروط التمتع بالاعفاء الوارد به ان يكون المائد من سوريا ممن كانوا يتمتعون قبل الوحدة بالاعفاءات المنصوص عليها في القانون.

رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ الذي كان يقتصر الاعفاء على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لصرف في الخارج .

وبما أن طالب الاعفاء لم يكن قبل الوحدة من أعضاء هذين السلكين ، ومن ثم فإنه لا يستفيد من الاعفاء الجبركي المنصوص عليه في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .
(غتوى رقم ١١١٥ — في ١٧/١٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

تتكون نظام السلكين: الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي — لم يفرضا أن ينتسب من غير موظفي وزارة الخارجية من الإداريين والكتابيين للعمل بالمكاتب الفنية الملحقه بالبعثات الدبلوماسية — الاعفاء الجبركي المقرر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ — يشمل كافة موظفي الوزارات الأخرى الذين صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالمكاتب الفنية الملحقه بالبعثات التمثيلية الجمهورية العربية المتحدة في الخارج — لا يشترط لتمتعهم بهذا الاعفاء صدور قرارات بانتدابهم من وزارة الخارجية — أو التقيد بالشروط الوازدة بالمادة السابعة من لائحة شروط الخدمة المشار اليهـــــا .

ملخص الفتوى :

لما كانت حكمة الاعفاء الجبركي المقرر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وموظفيها الملحقيـن بها من الرسوم والعوائد الجبركية وعلوم القانون

الذى أُمِد العمل بأحكامه بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ — كما
تتحقق في شأن أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى تتحقق كذلك
بالنسبة لموظفين الإداريين والكتابيين وغيرهم من الموظفين الذين يلحقون
بعثات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج .

ولما كان قانون السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم
١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قد أجاز لوزير الخارجية أن يندب موظفين من الوزارات
الأخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين أو
سكرتاريين أو ملحقين فنيين بعثات التمثيل الدبلوماسى ، وأنه بغیر
إخلال بها للوزارات ذات الشأن من حق التوجيه والاتصال المباشر بالملحقين
الفنيين التابعين لها ، يكون الملحقون الفنيون خاضعين لإشراف رئيس
البعثة — كما أن لائحة شروط الخدمة وزاورة الخارجية تد اجازت أن يلحق
بالبعثات المصرية موظفون من الكادرين الإدارى والكتابى بالديوان العام
للقيام بما يعهد إليهم على أن يكونوا حاصلين على شهادة التجارة المتوسطة
أو ما يعادلها على الأقل والأقل درجاتهم عن السابعة ولا تزيد على
الخامسة .

ولم يتعرض القانون ولا لائحة شروط الخدمة لموظفى وزارة الخارجية
لأن يندب من غير موظفى هذه الوزارة من الإداريين والكتابيين للعمل
بالمكاتب الفنية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية وبذلك يكون هؤلاء الموظفون
تابعين للوزارات المتعبدین منها مع خضوعهم لإشراف رئيس بعثة التمثيل
الدبلوماسى .

ولما كان الاعفاء المخصوص عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٦١ المشار إليه يتناول كافة موظفى الوزارات الأخرى الذين
صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالمكاتب الفنية الملحقة
بالبعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وذلك دون
اشتراط صدور قرارات بانتدابهم من وزارة الخارجية ، ولا وجه للتقييد

بالشروط الواردة بالمادة السابعة من لائحة شروط الخدمة المذكورة بالنسبة لهم إذ أن هذه اللائحة مقصورة على موظفي وزارة الخارجية دون موظفي الوزارات الأخرى - ويصدر قرار من الوزارة التابعين لها بانتدابهم إلى أحد المكاتب الفنية الملحقة بالبعثات التمثيلية في الخارج يكون قد تحقق بالنسبة اليهم معنى الإلحاق بالبعثات التمثيلية بالخارج المقصود في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه - مما يترتب عليه أحقيتهم في أن يتمتعوا بالاعفاء الجبركي .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن الاعفاء الجبركي المقرر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يتناول كافة موظفي الوزارات الذين صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالمكاتب الفنية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة - وذلك دون اشتراط صدور قرارات ندب لهم من وزارة الخارجية ودون التقيد بضرورة توافر شروط المادة السابعة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

(فتوى رقم ١٠٤١ - في ١٢/١٠/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٧١)

كإبـدا :

جواز تكرار الاعفاءات الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية في ظل العمل بإحكامه على المنتخبين من الوزارات والمكاتب الثقافية بالبعثات الدبلوماسية بالخارج .

ملخص الفتوى :

تقدم بعض المنتخبين بالمكاتب الثقافية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية

بالخارج عقب انتهاء ندبهم بالتماس لوزير المالية بأن وزارة الخارجية افسادت بكتابها رقم ٥٥٨١ في ١٩٨٢/١١/٢٠ أن المادة ٨٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ تجيز تكرار الاعفاء الجبركي للعاملين المنتخبين بالمكاتب الثقافية الملحقة ببعثات التمثيل في الخارج ، بنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك السياسي ، وعلى هذا الأساس تم شحن امتعتهم الشخصية المستعملة بعد انتهاء فترة ندبهم بالخارج . وطبقت وزارة الخارجية الاعفاء النهائي على البعض على حين طبقت البعض الآخر الاعفاء المؤقت ، بحجة أن قانون الاعفاءات الجبركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لم يتعرض بالالفاء للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ الذي قصر الاعفاء بالنسبة لموظفي الوزارات الأخرى المنتخبين بالمكاتب الفنية الملحقة بالبعثات التمثيلية بالخارج على مرة واحدة فقط . ولما كانت المادة ٨٨ سالفة الذكر قد وردت مطلقة بغير قيد كما أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لم يتضمن أى قيد على تكرار الاعفاء الجبركي لموظفي الوزارات الأخرى أسوة بنظرائهم في وزارة الخارجية ، لذلك طلب هؤلاء المنتخبين تكرار الاعفاء المقرر لهم وسواهم من موظفي الوزارات الأخرى وعدم التزامهم بسداد الرسوم الجبركية . بينما رأت مصلحة الجمارك قصر الاعفاء الجبركي بالنسبة للمنتخبين من الوزارات الأخرى على مرة واحدة .

وحسباً لهذا الخلاف عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسهيى الفتوى والتشريع فاستبانت من نص المادة ١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء أعضاء البعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية في الخارج وموظفيها الملحقين بها والموظفين المعارين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والعوائد الجبركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية أن المشرع اعفى من الرسوم والعوائد الجبركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية الأمتعة الشخصية والأثاث (بما فيها سيارة واحدة) لأعضاء السلكين الدبلوماسي والتعلمي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية ، وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات عند عودتهم إلى البلاد بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع

واسرهم في حالة الوفاة وقد ألغى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام الجمارك في المادة ٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . ثم حذر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٥ بالغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه خاصا بالغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وبالعامل بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ ، على أن يكون الاعفاء لمرة واحدة للذين ينتدبون للخدمة في الخارج ويستخدم سريان هذا الاعفاء بتكرار خدمتهم في الخارج ، فهذا القانون تضمن حكيم : الأول الغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصا بالغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وبذلك أعاد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الى الوجود والعمل به وثانيهما وضع قيد جديد على تطبيق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وهو قصر الاعفاء على مرة واحدة ، باعتباره من ضوابط الاعفاء المقرر والذي يدور معه وجودا وعدما وعلى ذلك فالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ أعاد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الى الحياة وأدخل في نسجه قيدا على تطبيقه فاصبح جزءا منه ، وبصدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية اعفى المشرع من الضرائب وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة بها وبشرط المعالجة في المادة ١١٥/ منه الأمتعة الشخصية والأثاث الخاص باعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي لجمهورية مصر العربية ، وموظفي وزارة الخارجية العاملين بالهيئات الدبلوماسية بالخارج ، وموظفي الوزارات الأخرى الملحقة بهذه البعثات والمعارين لهيئات الأمم المتحدة . . وبالشروط الواردة في المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية بهذا القانون والى في المادة ١٣ منه الاعفاءات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المحقة بها والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن هذا الالغاء يشمل ما ورد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في الصورة التي تضاف بها الى الحياة بعد الغائه بقانون الجمارك طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ الذي اتخذ معه وأصبح جزءا منه . وبذلك غان الالغاء الذي أورده القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ الذي انصب على القانون.

٦٥ لسنة ١٩٦١ أنها ينصب عليه بعد اعادته الى الحياة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ وما ادخله عليه من قود فضلا عن أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه أعاد تنظيم موضوع الإعفاء تنظيمها شاملا فيكون هو وحده الواجب العمل به .

(ملف ٢٩٧/٨/٣٧ — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

أن الإعفاء المقرر بمقتضى اللائحة الجمركية لرجال السلكين السياسى والتبصلي من رسوم البضائر والوارد لا يمتد إلى غيرها من الضرائب والرسوم التى لا يوجد في ثبوتها اعفاء خاص .

ملخص الفتوى :

بالرجوع إلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيلولة على التركات يتبين أن المادة ٤٦ توجب على مصلحة الضرائب أن تعطى كل ذى شأن بناء على طلبه شهادة برسم الأيلولة للمستحق وما دفع منه وذلك في مدة لا تتجاوز أسبوعين ، ثم حظرت المادة ٤٧ على موثقى العقود الرسمية وكتاب المحاكم والموظفين والمهاجرين العربيين الذين تجزؤهم صفتهم تحرير أو تلقى العقود أو الجمرات سواء كانت رسمية أم عرفية أو القيام بأجراءات التبريد والتعبيد .

« وعدا ذلك تحصل عوائد الأرصفة والشابلية وكذا اذا اقتضى الجبيل عوائد التخزين ، والإمانات والهويسات والتكئين وانتهاء الرصاص والرفائى والكشوفات . . . الخ طبقا للنظمات المعمول بها الآن » .

كما تقتضى المادة التاسعة من تلك اللائحة بأن تعفى من المراجعة ومن

رسوم الصادر والوارد الأشياء المنصوص عليها فيها . ومنها الأشياء المعدة للاستعمال الخاصة بالكلاء السياسيين القناصل العموميين ومن ينوبون عنهم وكذلك امتعتهم الشخصية وذلك بالشروط المبينة في تلك المادة .

ويتضح من هذه النصوص أن المادة الثامنة تتناول نوعين مختلفين من الضرائب أو الرسوم وهما رسوم الصادر والوارد التي تحصل وفقاً للمعاهدات والاتفاقات . ورسوم الأرصفة والشحالة وما إليها وهذه تحصل وفقاً للنظم المعمول بها .

ثم نظمت المادة التاسعة أحكام الإعفاء وقد جاءت هذه الأحكام مقصورة على أحد هذين النوعين وهو الخاص برسوم الصادر والوارد ومن ثم فلا يمكن أن يمتد هذا الحكم إلى الرسوم الداخلة في النوع الثاني بمقولة أنها رسوم جبركية إضافية تأخذ حكم الرسوم الأصلية استحقاقاً وإعفاء . لأن الإعفاء من الضرائب والرسوم استثناء من القاعدة فلا يجوز التوسع في تفسيره — وعلى ذلك فلا ينسحب الإعفاء المنصوص عليه في المادة التاسعة المتقدمة الذكر على أية ضريبة أو رسم جبركي خلاف رسم الصادر والوارد .

أما النص في بعض التشريعات الخاصة بالضرائب الجبركية الإضافية كموائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك على أنها تحصل مع رسوم الوارد والصادر وبالشروط التي تحصل بها هذه الرسوم فليس مؤداه إعفاء البضائع من هذه الضرائب حكماً مماثلاً لحكم ضريبة الوارد والصادر إنما ينحصر بحث النصوص في نطاق التحصيل وشروطه ولا يجاوزه إلى استحقاق الضريبة ابتداء أو الإعفاء منها فكلاهما حالة قانونية المرجع فيها إلى أحكام القانون الصادر بإنشاء الضريبة أو الرسم . أما التحصيل فلا يعدو أن يكون إجراء تنفيذياً الغرض منه جباية الضريبة التي تكون قد استحققت فعلاً بامتضى القانون .

مثال ذلك المادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجبركية (معجلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٢) التي تنص بأن تلغى

عوائد رصيف تعادل عشر قيمة رسم الوارد والصادر على البضائع التي تفرغ في الموانئ المصرية أو تشحن منها وبأن تحصل هذه العوائد على رسوم الجمرک وبالشروط التي تحصل بها هذه الرسوم ، والمادة الثالثة من الرسوم الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٣ الخاص بفرض رسم انتاج او استهلاك على ورق اللعب التي تنص على أن يكون تحصيل الرسم مع رسوم الجمرک وبذات الشروط التي تحصل بها هذه الرسوم . فلا ريب أن المتصور بزيادة النشين وما بها لهما هو أن يتبع في تحصيل الضرائب الجمركية العسيرة في شأنها هذه التشريعات ما يتبع من إجراءات في تحصيل رسوم الصادر والوارد .

أما الاعفاء فلم يرد في شأنه نص ومن ثم فلا يمتد الاعفاء المقرر قانونا من رسم الوارد والصادر الى غيرها من الرسوم الجمركية الاضافية .

أما بالنسبة الى الرسوم الجمركية المفروضة في الموانئ لخصائمه مجالسها البلدية فإنه يتبين من الرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في المادة ٢٣ منه على أن يكون لهذه المجالس حق فرض رسوم منها الرسوم على الصادر والوارد في الموانئ - كما نص على أن تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد اساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها واحوال الاعفاء منها - وقد صدر هذا المرسوم في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٢١ منه على احوال الاعفاء من الرسوم التي تفرضها المجالس فلم يتضمن هذا النص شيئا من الاعفاء من رسوم الصادر والوارد .

أما الاعفاء فلم يرد في شأنه نص ومن ثم فلا يمتد الاعفاء المقرر قانونا من رسم الوارد والصادر الى غيرها من الرسوم الجمركية الاضافية .

أما بالنسبة الى الرسوم الجمركية المفروضة في الموانئ لخصائمه مجالسها البلدية فإنه يتبين من الرجوع الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في المادة ٢٣ منه على أن يكون

لهذه المجالس حق فرض رسوم منها الرسوم على المصادر والأوارد في الموانئ — كما نص على أن تعين بهرسوم القواعد الخاصة بتجديد أساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها وأحوال الاعفاء منها — وقد صدر هذا المرسوم في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٢١ منه على أحوال الاعفاء من الرسوم التي تفرضها المجالس فلم يتضمن هذا النص شيئا من الاعفاء من رسوم المصادر والأوارد .

وكذلك نص في المادة ٢١ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية على أن للمجلس أن يفرض رسوما مستقلة أو مضافة بنسب مئوية الى بعض الضرائب أو الرسوم الجمركية . ومنها رسم الصادر والأوارد وقد سكت هذا النص عن مواجهة الاعفاء في هذا النوع الأخير من الرسوم في حين أنه نظم الاعفاء من رسوم أخرى كالرسم الإيجارى الذى يدفعه شاغلوا المباني .

وقد تضمن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بورسعيد أحكاما مماثلة لما ورد في قانون مجلس بلدى الاسكندرية .

وإذا كان لابد للاعفاء من أية ضريبة أو رسم من نص صريح في القانون فإن الاعفاء من رسوم الصادر والأوارد المفروضة في الموانئ لحساب المجالس البلدية .

استنادا الى أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية أو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية أو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بورسعيد ، يكون غير جائز في أية حالة من الأحوال .

أما ما تنشر اليه المالية من أن مبدأ المعاملة بالمثل والمعاملات الدولية على العموم تقتضى اعفاء رجال السلكين السياسى والفنصلى من جبههم الضرائب والرسوم فلا يغير من النظر المتقدم لأن الاعفاء منها لا يكون إلا بمقتضى قانون كما سبق القول .

وبناء على ذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ بمنح أعضاء السلك الأجنبي الدبلوماسي والقنصلي في مضر ذات الاعفاءات الجبركية الممنوحة لأعضاء السلك المصري الدبلوماسي والقنصلي في الخارج ويعين الحدود والشروط المقررة ، باطلا لمجاوزه حدود القانون .

على أن الحكومة إذا شاعت أن تعالج هذا الأمر إما باستصدار قانون يحقق الأغراض التي تنوحتها أو بمقت اتفاقات مع ادلول ذات الشأن تكون لها قوة القانون .

لذلك انتهى قلتم الرأي بطلبها الى ما يأتي :

اولا — أن الاعفاء المقرر بمقتضى اللائحة الجبركية لرجال السلكين السياسي والقنصلي من رسوم الصادر والوارد لا يمتد الى غيرها من الضرائب والرسوم كموائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك والرسوم المفروضة في الموانئ .

ثانيا — ان الحكومة أن تستصدر قانونا باعفاء الممثلين الدبلوماسيين من كافة الضرائب والرسوم وفقا لجدا المعلقة بالملق .

(انتهى رقم ١٥٦ - في ١١/٣/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية في الخارج — نصه في المادة الأولى على اعفاء الأمثلة الشخصية والاثاث بما فيه سيارة واحدة من الرسوم في حالة العودة الى الجمهورية بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الأختالة الى الاستيداع — مناط ذلك ان تكون هذه الأشياء قد ملى على تملكها واستعمالها سنة اشهر على الأقل — حسابه

هذه الفترة من تاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع من الجهة المختصة به سواء كانت وزارة الخارجية بالنسبة إلى موظفيها أو وزارة أخرى — لا عبرة بالتاريخ الفعلي لتنفيذ هذا القرار سواء كان سابقاً على تاريخ صدوره أو لاحقاً له .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن إعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج تنص على أن « تعفى من الرسوم والعوائد الجبركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية في اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ولكن تكشف وتراجع :

الأمثلة الشخصية والأثاث بما فيه سيارة واحدة والخاص بأعضاء السلك الدبلوماسى والتفصلى للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفى وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفى الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات عند عودتهم إلى الجمهورية العربية المتحدة بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع وأسرهـم في حالة الوفاة بشرط أن تكون هذه الأشياء قد مضى على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل عند صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستيداع ، وبشرط الحصول مقدماً على موافقة رئيس البعثة التى يتبعون إليها وتصديقه على كشف شامل يبين بالتفصيل جميع هذه الأمثلة وترسل صورة منه فوراً إلى وزارة الخارجية وتستحق الرسوم والعوائد الجبركية على السيارة إذا تم التصرف فيها قبل مضي سنتين من تاريخ دخولها الجمهورية العربية المتحدة ما لم ينقل صاحبها إلى منصب في الخارج في السلك الدبلوماسى أو التفصلى » .

ويؤخذ من هذا النص أن إعفاء الأمثلة الشخصية والأثاث (بما فيه سيارة واحدة) الخاص بأعضاء السلك الدبلوماسى والتفصلى للجمهورية

العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات ، وأسرهم في حالة الوفاة ، من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية ، يكون في حالة عودتهم الى الجمهورية العربية المتحدة بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة الى الاستيداع ، وذلك بالشروط الواردة في النص ، وأن مناط هذا الاعفاء وشرط التمتع به هو أن تكون هذه الأشياء قد مضت على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل عند صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة الى الاستيداع ، أي أن العبارة في الاعتداد بهذه المدة أنها هي بتاريخ صدور القرار من الجهة الإدارية المختصة التي تملك إصداره . سواء كانت هي وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج ، أو هي الوزارة التابع لها الموظف الملحق بهذه البعثات ، وذلك بفض النظر عن التاريخ الفعلي لتنفيذ هذا القرار ، أي سوء كان التنفيذ سابقاً على صدور القرار أو لاحقاً له ، بشرط وجوب أن يكون مضى مدة ستة الأشهر المذكورة على التملك والاستعمال سابقاً على تاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة الى الاستيداع ومتصلاً به وقد رأت الجمعية العمومية الاكتفاء بتقرير المبدأ في هذا الخصوص ، وترك تطبيقاته في الاستفسارات المعروضة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية لكي تتولى أنزال حكم القانون في كل حالة بحسب ظروفها في ضوء هذا المبدأ .

لذلك انتهى الرأي الى أن الاعتداد في تطبيق شرط ستة الأشهر المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر ، إنما يكون بتاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة الى الاستيداع من الجهة الإدارية المختصة التي تملكه ، سواء كانت هي وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم الى الاستيداع من الجهة الإدارية المختصة التي تملكه ، سواء كانت هي

وزارة الخارجية بالنسبة الى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وغيرهم من موظفيها الذين يعملون بالبعثات فى الخارج ، او الوزارات الأخرى التابع لها الموظفون الملحقون بهذه البعثات وذلك بقطع النظر عن تاريخ تنفيذ هذا القرار ، سواء كان سابقا على تاريخ صدوره أو لاحقا له ، ويشترط وجوده أن يكون مضى ستة الأشهر المثار إليها على التملك والاستعمال مسبقا على تاريخ صدور القرار ومتصلا به .

(ملف ١٥٨/١/٣٧ — جلسة ١٩٦٩/٩/٢١) .

ثالثاً : اعضاء المصريين العاملين بالخارج

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الاعفاءات الجبركية المقررة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ — الاعفاء الذى كان مقرراً بالقانون المشار اليه من العمومية بحيث يفيد منه جميع العاملين خارج الجمهورية ايا كانت الجهة التى يعملون بها مادام عملهم بالخارج بموافقة الجهات المختصة — العاملين بجامعة الدول العربية الذين اقتضت ظروف عملهم ان يعملوا بالخارج يفيدون من هذا الاعفاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كانت تنص على ان « تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الامتعة الشخصية والاثاث وسيارة واحدة الخاصة باعضاء البعثات والجازات الدراسية . . » كما كانت المادة ٣ تنص على ان « تسرى الاحكام المتقدمة على المعارين والمنتدبين للعمل بالخارج من العاملين بالحكومة والقطاع العام والعاملين بالخارج بموافقة الجهات المختصة بشرط الا تقل مدة العمل بالخارج عن سنة » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان الاعفاء الذى كان مقرراً بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كان من العمومية بحيث يفيد منه جميع العاملين خارج الجمهورية ايا كانت الجهة التى يعملون بها مادام عملهم بالخارج بموافقة الجهات المختصة ومن ثم فان العاملين بجامعة الدول العربية الذين اقتضت ظروف عملهم ان يعملوا بالخارج يفيدون من

هذا الاعفاء لأنهم يعتبرون من العاملين بالخارج بموافقة الجهات المختصة ،
يسفرهم للعمل بمكاتب الجامعة قد تم ولا شك بموافقة السلطات
المختصة بجمهورية مصر العربية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيدين . . .
. في الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشار
اليه .

(ملف ٣/٢/٥ — جلسة ١٩٧٣/١/٢٤) .

رابعاً — إعفاء السكرتارية الدائمة لمنظمة
تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

مدى تمتع السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بالإعفاء من الرسوم الجبركية .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع أعفى من الرسوم الجبركية المواد والأصناف التي تستوردها السكرتارية بصفة عامة مطلقة وذلك بشرط أن تكون لازمة لنشاطها ومتفقة مع طبيعة عملها ، ولما كانت السيارة تدخل في عموم لفظي المواد والأصناف وكانت لازمة ومتفقة مع نشاط السكرتارية فاتها تعفى من الرسوم الجبركية ولا وجه للقول بتكون عرف بقضى بعدم إعفاء السيارات من الرسوم الجبركية إلا إذا سميت في النص المقرر للإعفاء ذلك لأن العرف لا يكون إلا في المجالات التي تتسع له ، ولا يحتج به إلا عند تخلف النص وطالما أن الضرائب والرسوم الجبركية تخضع لقاعدة عملة لا يرد عليها الاستثناء مفادها أنها لا تفترض ولا تعفى منها إلا بنص فانه لا يمكن لعرف أن ينشأ في هذا النطاق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بالإعفاء في الحالة المعروضة .

(ملف ٤/٣/٢٠ — جلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩) .

خامسا - الغاء ما تستوزده وزارة الحربية والمصانع الحربية

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٠/١١/١٩٤٩ و ١/٢/١٩٥٠ و ١٩٥١/٢/٢٥ باغناء ما تستوزده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجبركية والرسوم الإضافية الأخرى - استمرار العمل بهذا الاعفاء بعد تعديل اللائحة الجبركية بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ - عدم شموله لرسوم البادية المستحقة على البضائع المستوردة للجهات المشار إليها ما لم يصدر قرار جمهوري باعفائها من هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة يوم ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الغاء النخائر والإسطحة والطائرات والذبابات المتفجرة من الرسوم الجبركية وكلفة الرسوم لأغرافية الأخرى ثم قرر المجلس بجلسته أول فبراير سنة ١٩٥٠ بجل هذا الاعفاء شاملا جميع ما تستوزده وزارة الحربية والبحرية ، وبجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر المجلس صريان هذا الاعفاء على جميع ما تستوزده المصانع الحربية من استلحة ونخيرة وطائرات ، وبتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة الجبركية الصادر بها الأمر ايعالى في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ تعديلا من شأنه ان اصبحت الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على ما يأتى : « تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسوم القيمي والقيمي الإضافي ورسوم الاستهلاك وعوائد الرخيص والرسوم البلدية ولكنها تكشف

وتراجع : ١ - ١٠٠٠٢ ب البضائع والأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » .

ولما كان هذا القانون قد استحدث الاعفاء من الرسوم البلدية بالنسبة الى البضائع التي يصدر ببيائها قرار من مجلس الوزراء فقد ثار الخلاف فيما اذا كانت قرارات مجلس الوزراء المشار إليها وهي سابقة على تاريخ العمل به تعتبر متضمنة الاعفاء من هذه الرسوم أيضا أم يقتصر الاعفاء الذي قضت به على الرسوم الجبركية وحدها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للتبسيم الاستشاري للفتوى فاستبان لها أن الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من اللائحة الجبركية الصادر بها الأمر العالي في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « تعفى من رسوم الوارد والمصادر والرسم القيمي والقيمي الاضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع : ١ - ١٠٠٠٢ ب البضائع والأشياء التي يصدر باعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » .

ومفاد هذا النص أن لمجلس الوزراء أن يقرر اعفاء بضائع وأشياء معينة من الرسوم الجبركية والرسوم البلدية المنصوص عليها في هذه المادة وذلك بأن يصدر بيانا ببضائع وأشياء يقرر أنها خاضعة للاعفاء المشتمل عليه .

ولما كان أعمال الأثر الفوري لهذا النص يقتضى عدم سريان الاعفاء الذى قرره الا بالنسبة الى ما يصدر به قرارات من مجلس الوزراء بعد تاريخ العمل به ، وذلك ما لم تكن هناك قرارات من هذا المجلس سابقة على هذا التاريخ فيظل معمولا بها في نطاق الاعفاء الذى قررته الى أن يصدر من المجلس قرارات أخرى معدلة أو ملغية لها .

ومن حيث أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأول فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ قد

تمضت باعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم
الجمركية والرسوم الاضافية الاخرى واقتصر الاعفاء على هذه الرسوم
دون أن يمتد الى الرسوم البلدية ومن ثم فلا وجه لاعفاء ما تستورده
وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم البلدية الا اذا صدر
قرار جمهوري بهذا الاعفاء استنادا الى الفقرة ثانيا من المادة التاسعة
من اللائحة الجمركية المنشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن اعفاء البضائع المستوردة لوزارة
الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجمركية بمقتضى قرار مجلس
الوزراء مخالف للذكر مقصور على الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية
والرسوم البلدية وذلك الى أن يصدر قرار جمهوري يقرر اعفاء هذه
البضائع من الرسوم الأخيرة .

(فتوى رقم ١٦٧ - فى ١٠/٣/١٩٦٢) .

سادسا — الاعفاء المقرر للهيئة العربية للتصنيع

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

أحقية الهيئة العربية للتصنيع في الاستفادة من حكم الاعفاء الجبردى الوارد بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ على ما تستورده من مستلزمات الانتاج المدنى والصناعى .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الهيئة العربية للتصنيع قامت ليس فقط لبناء قاعدة للصناعات الحربية ، وانما أيضا للاسهام في نقل التكنولوجيا المتطورة الى العالم العربى والعمل على التنسيق بين الدول الاعضاء في مجال تطوير الصناعات المتقدمة والمساهمة في اعداد الخبرات الفنية والادارية التى تكفل اقامة وانهاء وتطوير الصناعات المتقدمة في الدول الاعضاء بها يواكب التطور العالمى وذلك حسبما جاء بالمادة الثانية من اتفاقية تأسيس الهيئة والباب الثانى من النظام الاساسى للهيئة في المواد من ١٢ الى ١٦ ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ قد جاءت صريحة في النص على اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم عن كل ما تستورده من الخارج مما يكون لازما لانتاجها أو لسير العمل بها فان هذا الاعفاء يشمل — بلا ريب — ما تستورده الهيئة من مستلزمات انتاج الراديو والكاسيت والتليفزيون بحسبانها تدخل في مدلول الصناعات المتطورة والتي يعتبر انماؤها وتطويرها أحد أهداف الهيئة ولقد جاء النص على ذلك صراحة في المادة الثانية من اتفاقية التأسيس حيث تنص على أن « تهدف الهيئة

العربية للتصنيع الى بناء قاعدة صناعية عربية تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة . . . » والمادة الثانية عشرة من النظام الاساسى والتي يجرى فيها فى صياغة تكاد تتطابق مع نص المادة الثانية من الاتفاقية حيث تنص على أن « تهدف الهيئة العربية للتصنيع الى بناء قاعدة صناعية عربية تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة . . . » . ويبين من ذلك ثمة ربطا بين الهدفين (بناء قاعدة صناعية عربية وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة) وهما متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما أو لا يتصور اقامة صناعة كما لا يتصور بصفة عامة وجود منشآت صناعية عربية لا يتم الابتعاد منها فى مجال الصناعات الأخرى فضلا عن أن بناء قاعدة للصناعات الحربية سوف يؤدي بالضرورة على ذات الدرجة من التقديم والتطور وهو الأمر الذى يسهم بدوره فى انماء التقدم الصناعى والفنى بصفة عامة وتقوم غالبية المنشآت الصناعية الحربية فى مختلف دول العالم بانتاج سلع أخرى مدنية حديثة إذ لا يتصور من الناحية العلمية قهر الانتاج على الصناعات الحربية فقط .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإذا ما قامت الهيئة العربية للتصنيع بانتاج الأجهزة الكهربائية الالكترونية (البراديو — الكاسيت — التليفزيون) فإن ذلك يدخل فى نطاق الصناعات المتطورة وبالتالي لا تكون الهيئة قد خرجت على نطاق أغراضها المحددة باتفاقية انشائها ونظامها الاساسى ومن ثم ينبغي كل ما تستورده الهيئة ويكون لازما لانتاج هذه الأجهزة من الضرائب والرسوم الجمركية وذلك دون ما حاجة الى الاستناد الى احكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقبهى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة العربية للتصنيع فى الاعفاء الجيركى عن مستلزمات الانتاج المدنى والصناعى .

(ملف ٣٧/٢ - ٢٣٧ - جلسة ١٥/٦/١٩٨٣) ،

سابعاً — إعفاء الطائرات ومخلفاتها المبيعة الى الغير

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

اعفاء الطائرات المستوردة من الرسوم الجمركية — مخلفات هذه الطائرات المبيعة الى الغير — تظل معفاة كذلك من هذه الرسوم لأن واقعة البيع ذاتها لا تعتبر سببا لاستحقاق تلك الرسوم مادامت لا تنطوى على استيراد أو تصدير .

ملخص الفتوى :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ على استفتاء وزارة الجربية من المعاملة التي تطبق على وزارات الحكومة الأخرى — بأن تعفى الذخائر والأسلحة والطائرات والدبابات والسيارات المصنعة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الإضافية الأخرى . كما وافق بجلسته المنعقدة في أول فبراير من سنة ١٩٥٠ على تعديل قراره السابق بحيث يشمل الإعفاء من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الإضافية الأخرى جميع ما يستورده السلاح البحري المالكى من أدوات لسفنه وقطعه البحرية . وأخيراً وافق بجلسته المنعقدة في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ على سريان الإعفاء من الرسوم الجمركية — المقرر بموجب القرارين سالفى الذكر — على ما تستورده القوات الجوية من الخنازح من قطع غيار للطائرات والمهمات للأسلحة .

ولما كان إعفاء وزارة الجربية والبحرية من الرسوم الجمركية عن المهمات والمعدات المشاء إليها في قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ،

هو — في الأغلب والأرجح — اعفاء عينا يتناول المهمات المشار إليها دون سواها غلا يسرى على ما عداها من مهمات تستوردها أنوارا المذكورة — كالأتمشة والجلود والزبوت والأخشاب ، ومن ثم فإن هذه المهمات والمعدات تخرج من نطاق وعاء الرسوم الجمركية ولا تخضع لهذه الرسوم .

وفضلا عن ذلك فإنه من استقراء نصوص اللائحة الجمركية الصادرة بأمر عال في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية تنفيذا للقانون آخر ، وقانون مصلحة الجمارك — ان الواقعة المنشئة للرسوم الجمركية هي واقعة الاستيراد أو التصدير ذلك لأن الأصل هو تحصيل الرسوم الجمركية عن كل بضاعة تستورد من الخارج وكل بضاعة تصدر الى الخارج طبقا للجدولين حرف (١ و ب) الملحقين بالرسوم الخاص بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية سالف الذكر . فواقعة الاستيراد أو التصدير هي سبب استحقاق الرسوم الجمركية على البضاعة المستوردة أو المصدرة ، ويترتب على ذلك أنه اذا أعفيت بعض البضائع المستوردة من الرسوم الجمركية — عند استيرادها — فالأصل أن هذه البضائع لا تخضع لرسوم جمركية بعد ذلك ، ولو انتقلت ملكيتها الى شخص آخر ، إذ أن انتقال ملكيتها لا يعتبر واقعة منشئة لهذه الرسوم . الا اذا تضمن انتقال الملكية استيرادا وتصديرا .

ويؤيد هذا النظر أن ثمة نصوصا في نطاق الأحكام المنظمة للرسوم الجمركية يقضى باعادة اخضاع البضاعة — السابق اعفاؤها — للرسوم الجمركية ، إذ انتقلت ملكيتها فيما بعد لأفراد أو هيئات غير متضمنين بالاغفاء ، منها نص المادة ١٢٩ من قانون مصلحة الجمارك التي تقضى بأن البضائع التي تخرج منها معفاة من الرسوم بموجب الأحكام المدونة في اللوائح الآتية : لا يجوز بيعها فيما بعد لأفراد أو هيئات من غير المتضمنين بالاغفاء الا بعد اخطار مصلحة الجمارك لتقدير الرسوم الواجب تحصيلها عليها . ومنها ما جاء بالمادة التاسعة من اللائحة الجمركية معدلة بالقانون

رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ — خاصا باعفاء الامتعة الشخصية وما يسرد للاستعمال الشخصى لأعضاء السلكين السياسى والقنصرلى وبعض ذوى الحيثية من الأجانب وما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصرليات بقصد الاستعمال الرسمى — من أنه اذا تصرف صاحب حق الاعفاء فى الاشياء التى تم اعاؤها خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية الى شخص لا يتمتع بحق الاعفاء ، استحققت الرسوم الجمركية والعوائد ، ما لم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك . ثم ما جاء بذات المادة السابقة مضافا بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ — فى خصوص اعفاء الامتعة الشخصية والاثاث (بها فيه سيارة واحدة) الخاص بأعضاء السلكين السياسى والقنصرلى المصريين عند عودتهم الى مصر — من الرسوم الجمركية على السيارة اذا تم التصرف فيها قبل مضى سنتين من تاريخ دخولها جمهورية مصر ، ما لم ينقل صاحبها الى منصب فى الخارج فى السلك الدبلوماسى أو القنصرلى .

ولا تعتبر واقعة التصرف فى البضائع (انتقال ملكيتها) فى الحالات المتقدم ذكرها هى الواقعة المنشئة للرسم ، فلا تزال واقعة الاستيراد هى الواقعة المنشئة للرسم ، وانما استحققت الرسوم الجمركية عند التصرف فى البضائع — السابق اعاؤها — استنادا الى ان الاعفاء مشروط بعدم التصرف فى البضائع المعفاة ، فاذا تم التصرف فيها ، اعتبر ذلك آخلاقا بشرط الاعفاء ، فيزول الاعفاء من هذه البضائع وتخضع من جديد للرسم الجمركية .

ولما كان اعفاء المهات والمعدات البحرية التى تستوردها وزارة الحربية يعتبر اعفاء عينيا غير مشروط بعدم التصرف فى هذه المهات والمعدات ذلك أن المشرع حين يريد إعادة اخضاع المهات السابق اعاؤها للرسم عند التصرف فيها ينص على ذلك صراحة على نحو ما تقدم ، وقد أغفل النص على إعادة اخضاع المهات والمعدات التى تستوردها وزارة الحربية للرسم الجمركية عند التصرف فيها ومن ثم فانها تخرج

من تطابق وعاء الرسوم الجبركية ولا تخضع لها سواء عند الاستيراد
أو عند التصرف فيها بعد ذلك لأحد الأفراد أو الهيئات من غير المتتمعين
بالاعفاء الجبركى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الرسوم
الجبركية على المهمات والمعدات الحربية التى تستوردها وزارة الحربية
والبحرية ، اذا ما تصرف فيها بالبيع لاستنفاد الأغراض التى استوردت
من أجلها وصيرورتها خردة ، ومن ثم تستحق رسوم جبركية على مخلفات
الطائرات المباعة الى المتعهد (.) .

(فتوى رقم ٨٢٥ — فى ٨/٩/١٩٦١) .

ثامنا — الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

الاعفاء الجبركي المقرر بالمادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر يمتد إلى الرسوم المقررة بمناسبة الاستيراد دون الرسوم المقررة مقابل الخدمات الخاصة .

ملخص الفتوى :

أخضع المشرع في قانون الجمارك كافة البضائع المستوردة للضريبة على الواردات والضرائب الأخرى المضافة إليها ما لم يرد نص خاص بإعفائها .

والضريبة بهذا المفهوم تشمل كل غريضة مالية تجبى دون مقابل يتمثل في خدمة خاصة ، حتى ولو سميت رسما ، وهذا ما أشارت إليه المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ للسدالة على المبلغ التي تستحق بمناسبة واقعة الاستيراد ولو كانت إضافية ، فبينما أطلق عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة اصطلاح الضرائب الأخرى فإنه سماها الرسوم في الفقرة الثانية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للفرقة في تطبيق قانون الجمارك والتعريف الجبركية بين تسمية الغريضة المالية بالضريبة أو بالرسم عند خضوع الضريبة الجبركية أو الاعفاء منها ، وذلك ان العبارة بطبيعة الغريضة المالية المقررة وليس بتسميتها وبالتالي فإن الخضوع للضريبة الجبركية أو الاعفاء منها يشمل كافة المبالغ المضافة إليها

وفقا لنصوص القانون أو بمقتضى قرار التعريف الجمركية سواء سميت ضريبة أو رسما طالما أن استحقاقها منوط بواقعة الاستيراد وتبعاً لذلك فإن الرسوم التى تستحق فى مقابل خدمة خاصة تخرج من نطاق هذا الحسبكم .

ولما كان الاعفاء المقرر للهيئة القومية لسكك حديد مصر بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ قد شمل الضرائب والرسوم الجمركية فإن هذا الاعفاء يشمل ضريبة الوارد أصلية وضريبة الدعم وكافة الضرائب والرسوم الأخرى الإضافية المفروضة بمناسبة واقعة الاستيراد ، ولا وجه للحجاج فى هذا الصدد بأن التعريف الجمركية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٠ قد اقتصر على إعفاء المعدات المستخدمة فى النقل بالسكك الحديدية من ضريبتى الوارد والدعم دون باقى الرسوم الأخرى المقررة بمناسبة الاستيراد لأن الحكم العناّم الوارد بتلك التعريفية يتقيد بالحكم الخاص الذى تضمنته المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر بيد أن إعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية لا يمتد ليشمل الرسوم المقررة فى مقابل الخدمات التى تؤدى للمستورد ومن ثم فإنه يتعين على الهيئة أن تؤدى رسم الإحصاء الجمركى المقرر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ فى مقابل الخدمات الإحصائية التى تؤديها الدولة للمستورد .

كما يتعين عليها أداء رسوم الشحالة والعوائد المقررة بمقتضى قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ باعتبار أنها غرضت فى مقابل الخدمات الخاصة التى تؤدى للمستورد إلا أن الهيئة لا تلتزم بأداء رسم الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ورسم الدعم المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ ورسم البلدية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٣ رغم أنها سميت بالرسوم لأنها لم تفرض فى مقابل خدمة خاصة وإنما فرضت بمناسبة واقعة الاستيراد وعلى السلع المستوردة بحسب قيمتها أو نوعها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية بمقتضى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ كافة الضرائب والرسوم المقررة بنسبة واقعة الاستيراد دون الرسوم المقررة في مقابل الخدمات الخاصة ومنهـ رسوم الاحصاء والشبالة والعوائد .

(ملف ٨٨٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/١) .

تاسعا - الغاء معدات الاذاعة التليفزيونية

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

اعفاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وعلى العموم كافة المعدات والأدوات اللازمة للاذاعة التليفزيونية من الرسوم والضرائب الجمركية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٥ تنص على ان « تعفى من الرسوم والضرائب الجمركية ورسم الاستيراد أجهزة التلفزيون سواء كانت للارسال أو للاستقبال وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المعدات اللازمة للاذاعة التليفزيونية وكذلك الأفلام المستوردة بقصد استخدامها في الاذاعة المذكورة » .

وبين من هذا النص أن المشرع لم يقتصر على إعفاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها من الرسوم والضرائب الجمركية ، بل نص أيضا على إعفاء كافة المعدات اللازمة للاذاعة التليفزيونية وهذا النص من العموم والشمول بحيث ينطبق على الأدوات والآلات والأجهزة التي تتطلبها عملية الاذاعة التليفزيونية كافة ، وقد كشفت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن قصد المشرع بأنه اذ ورد فيها « نظرا لما تؤديه الاذاعة التليفزيونية من خدمات متنوعة للدولة تتصل اتصالا وثيقا بالاعراض الثقافية والتربوية والعلمية والفنية فضلا عن السياسة العليا للدولة للدولة في نواحي الأمن والتوجيه » .

لذلك رأى إلغاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وكافة

المعدات اللازمة لها بقصد استخدامها في الإذاعة واعتناؤها من الرسوم
والعوائد الجمركية ورسم الاستيراد » .

لهذا انتهى رأى الجمعية الخيرية الى ان جميع المواد والأشياء
والمعدات والأجهزة المشار اليها في كتاب مصلحة الجمارك يسرى عليها
الاعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠
مضى كانت هذه المواد أو الأشياء أو المعدات أو الأجهزة لازمة للإذاعة
التلفزيونية .

(فتوى رقم ٤٠٦ - في ١٢/٤/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

انقضاء التهريب الجمركي حالة كون المستورد الحقيقي احدى
شركات القطاع العام المختصة بالاعفاءات الجمركية وعدم ثبوت
الفتنورية .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ باعفاء أجهزة التلفزيون وقطع الغيار الخاصة بها
والأعلام المستوردة للإذاعة التلفزيونية من الرسوم والعوائد الجمركية
ورسم الاستيراد والمعدل بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ الذى أعفت
المادة الأولى منه أجهزة التلفزيون التى تستوردها الدولة والشركات
العاملة باسمها سواء كانت للارسال أو الاستقبال وقطع الغيار الخاصة
بها وكافة المعدات اللازمة للإذاعة التلفزيونية وكذلك الأعلام المستوردة بقصد
استخدامها في الإذاعة المذكورة من كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم المفروضة ، يستثنى في ذلك ان تكون هذه الأجهزة تامة المصنع
لم مجرد مكونات لازمة لتجميع وتصنيع هذه الأجهزة .

وإذا كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية قد قضى في المادة ١٣ منه بإلغاء الاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ، وأعاد تنظيم الاعفاء بقصره على المكونات اللازمة لتجبيع وتصنيع أجهزة التلفزيون على وجه منفاير لها نظمه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أنه نظراً لأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ عمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٩/٧/١٩٨٣ حسبما قضت بذلك المادة ١٥ منه ، وكانت واقعة استيراد الأجهزة في الحالة المعروضة قد ثبت في ظل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلاً بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ فإن هذا القانون يكون وحده الواجب التطبيق على الحالة المعروضة . وإذا كان الثابت من الأوراق أن شركة النصر - وهي إحدى شركات القطاع العام المتمتع بالاعفاءات الجمركية وغيرها من الرسوم على ما تستورده من أجهزة التلفزيون ومكوناتها قد قامت باستيراد عدد ٣٧٠٠٠ جهاز تلفزيون ملون ماركة توشيبا ، وكان هذا الاستيراد قد تم باسمها ولحسابها مباشرة من المورد الأجنبي ، فإن هذه الأجهزة تكون معفاة من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على مثلتها ، وسواء بيعت هذه الأجهزة بعد إجراء بعض عمليات التصنيع أو التركيبات أو بيعت كاملة الصنع فإن الاعفاء يظل قائماً إذ لم يشترط المشرع في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلاً للمنتفع بالاعفاء الجمركي ضرورة قيام الشركة المستوردة بتصنيع نسبة معينة من مكونات هذه الأجهزة كما هو الحال في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

ولا يغير مما تقدم قيام شركة النصر للتلفزيون ببيع عدد ٣١٠٠٠ جهاز من تشطيط الأ من الأجهزة التي استوردتها باسمها لإحدى شركات القطاع الخاص : لأنه فضلاً عن أنه ليس محظوراً على شركات القطاع العام المتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، بيع ما تستورده من أجهزة لفرد أو شركات القطاع الخاص مباشرة وبأية كمية ، فإنه طالما كان الثابت أن واقعة بيع أجهزة التلفزيون لشركة العربي قد تمت

استقلالاً عن واطعة استيرادها وفي تاريخ لاحق عليها غانه يتعين الفصل بين الواتعتين وعدم الخلط بينهما . خاصة وأن الأوراق قد خلت من دليل كاف على صورية واطعة البيع وأن المستورد الحقيقي لهذه الأجهزة هو شركة العربى ، اذ لا يكفى لاثبات الصورية كون العقود التى بيعت بمقتضاها هذه الأجهزة اشترى في دباقتها الى أن المشتري « شركة العربى » قد أحيط عليها بظروف التعاقد وشروطه ومواعيد التوريد وأنه قام ببعائنه واختبار نماذج من هذه الأجهزة ذلك أنه من الطبيعى أن يتيح البائع للمشتري التأكد من الشيء المتبع كما ونوعاً وكفاءة ، كما أن دفع الشركة المذكورة عربوناً قدره ١٥ ٪ من قيمة كل صفقة مقدماً بمجرد توقيع كل عقد لا يعنى أنها أصبحت شريكة في عملية الاستيراد ، فهى رغم ذلك تعتبر من الغير بالنسبة للمورد الأجنبى خاصة وأنها لم تلتزم قبله بأى التزام أيا كان نوعه .

ومن حيث أنه عن واتعتى احتمال بيع أجهزة التلفزيون المساعة لشركة العربى للمواطنين على أنها مستوردة من الخارج وبأثمان مرتفعة ، ومخالفة شركة النصر للقواعد المنظمة للاستيراد والنقد والتي تشترط أن يكون الاستيراد من الحصة النقدية المخصصة لها في موازنة الدولة وفي إطار الخطة العامة للدولة فلا علاقة لهما بخضوع أو اعفاء تلك الأجهزة من الرسوم الجمركية .

ومن حيث أنه وقد تبين أن المستورد الحقيقى لأجهزة التلفزيون في الحالة المعروضة هى إحدى شركات القطاع العام المتمتعة بالاعفاءات الجمركية وأن الصورية غير ثابتة فلا تستحق أية رسوم أو ضرائب على هذه الأجهزة وبالتالي فلا يمكن القول بوجود تهريب من أداء هذه الضرائب والرسوم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق الرسوم الجمركية وضريبة الاستهلاك على الأجهزة التى استوردتها شركة النصر للتلفزيون في الحالة المعروضة .

تعليق :

حاصل الوثائق - حسبها يبين من الأوراق - ان شركة النصر للتليفزيون - وهى إحدى شركات القطاع العام - قامت خلال الفترة من ١٩٨٢/٥/٣١ حتى ١٩٨٣/٢/٥ باستيراد حوالى ٣٧٠٠٠ جهاز تليفزيون ملون ماركة « توشيبا » ، وقد تسلمت شركة العربى وهى شركة قطاع خاص - وحدها من تلك الأجهزة ٣١٠٠٠ جهاز بيع الباتى منها الى الأفراد وشركات القطاع العام ، إلا ان وزارة المالية رأت ان ما فعلته شركة النصر - بمخالفة استغلال للاعفاء الجبرى المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ الأمر الذى فوت على الدولة رسوما جبرية قدرها تسعة ملايين وثلاثمائة واثنان وثمانون ومائة وأربعة وثمانون جنيها . فمعرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة المالية معرضته بدورها على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى فانتهت بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩ الى عدم خضوع الأجهزة المشار اليها المستوردة بمعرفة شركة النصر للتليفزيون للرسوم الجبرية .

وأذارت وزارة المالية ان هذا الإفتاء محل نظرا لذلك طلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للأسباب الآتية :

١ - ان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦١ قصر الاعفاء من الرسوم الجبرية على ما تستورده الدولة والشركات العاملة باسمها . وهذه الشركات تلزم ببيع الأجهزة معفاة من الضريبة للمستهلك مباشرة دون وسيط ، اذ لا يوجد من الضمانات الفنية ما يحول دون بيع تلك الأجهزة على انها مستوردة مباشرة وبأثمان مرتفعة خاصة وان شركة العربى هى المستورد الوحيد تقريبا لذات النوع من الأجهزة من الخارج ، وقد توقفت عن استيراد أجهزة التليفزيون بمعرفتها وباسمها بعد توقيع العقد مع شركة النصر اعتبارا من ١٩٨٢/٥/١٠ .

٢ - ان ما تم بمصنع شركة النصر لهذه الأجهزة لا يعتبر تصنيعا أو تجميعا وانما هو عبارة عن عملية تركيب الآلات الأمر الذى يتنافى مع الحكمة من تقرير الاعفاء الجبرى ، وهو نشر واستخدام تلك الأجهزة وقيام الشركات بتصنيعها وتشغيل الأيدي العاملة .

٣ — أن العقود الثلاثة المبررة بين شركة النصر للتلفزيون وشركة العربى بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٢ و ٧/٧/١٩٨٢ و ٢/٢/١٩٨٣ ما هى الا عقود صورية ، تخفى استيراد تلك الاجهزة لحساب شركة العربى ، وبالتالى التهرب من اداء الضريبة الجمركية وضريبة الاستهلاك ، التى كانت تتحمل بها شركة العربى فيما لو قامت باستيراد تلك الاجهزة . يؤكد ذلك أنه ورد فى دباجة العقدین المؤرخین ١٥/٣/١٩٨٢ و ٧/٧/١٩٨٢ العبارة الآتية :

« ونظرا لأن الطرف الثانى « شركة العربى » قد أحيط علما بظروف التعاقد وشروطه ومواعيد التوريد ، وأنه قام بمعاينة واختبار نماذج مختارة من تلك الاجهزة بنوعيتها وقرر كفايتها العالية وقد تعهد الطرف الثانى بتمويل الصفة جزئيا » . وفى العقد الثالث المؤرخ ٢/٢/١٩٨٣ رغم توقيعہ فى ٣١/١/١٩٨٣ تداركت الشركة هذه العبارة وأزالها من هذا العقد .

٤ — وأخيرا فقد خالفت شركة النصر للتلفزيون القواعد المنظمة للاستيراد والنقد التى تشترط أن يكون الاستيراد بالنسبة الى شركات القطاع العام من الحصة النقدية المخصصة لها فى موازنة الدولة وفى إطار الخطة العامة للدولة ، اذ بلغ ما استوردته الشركة خلال خمسة أشهر وهى مدة الاتفاق مع شركة العربى ٣٧.٠٠٠ جهازا تلفزيون ملون وهو ما يفوق بكثير اجمالى المستورد بمعرفة الشركة فى السنوات السابقة .

ولهذه الاسباب طلبت وزارة المالية عرض الموضوع على الجمعية العمومية للإفادة بالرأى فى مدى استحقاق الرسوم الجمركية وضريبة الاستهلاك على الاجهزة المشار إليها وفى مدى اعتبار هذا التصرف تهربا من اداء الضرائب الجمركية وفيرها من الضرائب والرسوم .

عاشرا — الجهات المنفذة لمشروعات التعمير

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

الاعفاء الجبركي المقرر بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير على ناقلتي بترول استوردتهما الهيئة المصرية العامة للبترول لاستخدامهما في اعادة تعمير وتشغيل معال تكرير البترول بالسويس وفي تعمير تجهيزات موانئ منطقة القناة واهدادها بالمواد البترولية .

ملخص الفتوى :

اعفى المشرع الجهات المنفذة لمشروعات التعمير من الضرائب الجبركية وغيرها من الرسوم المستحقة على ما تستورده من مرساد وآلات ووسائل نقل تكون لازمة لتلك المشروعات ، وخول وزير الاسكان والتعمير تحديد المشروعات التي تستفيد من احكام هذا الاعفاء . واذا اصدر وزير التعمير قراره رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ تنفيذا لهذا الحكم منضمنا اعفاء شاملا لكل ما يلزم مشروع اعادة تشغيل معال تكرير البترول بها في ذلك وسائل النقل سواء استخدمت بطريق مباشر أو غير مباشر فان الناقلين في الحالة الماثلة وقد استوردتهما الهيئة المصرية العامة للبترول لاستخدامهما في اعادة تشغيل معال تكرير البترول بالسويس لا يستحق عليهما رسوما جمركية باعتبارها من وسائل النقل اللازمة لاعادة تشغيل تلك المعال .

ولا يجوز الاستناد الى نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لقصر الاعفاء على التعمير الاسكاني في المناطق والمدن

التي حددتها المادة الأولى من هذا القانون ذلك أن المشرع قد مد نطاق الإعفاء بنصوص صريحة إلى مشروعات لا يشملها مدلول التعمير الأسـسـكـانـي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إعفاء الناقلين في الحالة الماثلة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم .

(ملف ٢٧/١/٢٠٥ — جلسة ١٣/٢/١٩٨١) .

حادى عشر — اءفاء المواد اللازمة للبناء

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

ان الاعفاء المتصوص عليه بالقرار الجمهورى رقم ١٩٧٧/٢٧ على المواد اللازمة للبناء والدرجة بالجدول المرفق به يسرى متى توافرت فى هذه المواد الاوصاف المتصوص عليها بفض النظر عن قابليتها للاستخدام فى اغراض البناء — اساس ذلك — ان القرار الجمهورى جعل من تلك الاوصاف علة لحكم الاعفاء ، والحكم يدور وجودا وعدما مع علقه وليس مع الحكمة المتبناه منه .

ملخص الفتوى :

ان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يقضى فى مادته الخامسة باخضاع البضائع التى تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما استثنى من تلك البضائع بنص خاص ، كما نص صراحة فى تلك المادة على استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وخول فى مادته السادسة رئيس الجمهورية تحديد التعريف الجمركية وتعديلها ، وعندما اعفى فى المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ ما يرد للاستعمال الشخصى لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وما تستورده السفارات والقنصليات للاستعمال الرسمى قضى فى المادة ١٠٩ بعدم جواز التصرف خلال خمس سنوات فيما يتم اعفاؤه الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وخول هذا القانون رئيس الجمهورية فى البند ١٣ من المادة ١١٠ اصدار قرارات بالاعفاء من الضريبة الجمركية تتناول اشياء بذواتها ،

واعتبر القانون في المادة ١٢١ في حكم التهريب ارتكاب أى فعل بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة . وبناء على ذلك يكون المشرع قد جعل ورود البضاعة المستوردة هو الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة الجمركية ، ولم يخول الجمارك حق تتبع البضائع التى يتم الإفراج عنها بعد إعفائها بسبب استعمالها في غرض محدد إلا بنص خاص يمنحها هذا الحق ، كما أنه عندها اعتبر ارتكاب أى فعل يؤدي إلى التخلص من الضرائب الجمركية في حكم جريمة التهريب اشترط توافر القصد الجنائي عند الإفراج من الأشياء المستوردة .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ينص في مادته الأولى على أن (تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الواردات مواد البناء المبينة بالجدول المرفق لهذا القرار) فإنه يكون قد تضمن قرينة قاطعة من مقتضاها اعتبار المواد التى تتوافر فيها الأوصاف المنصوص عليها بالجدول المرفق به من مواد البناء المعفاة من الضريبة الجمركية وجعل من تلك الأوصاف علة لحكم الإعفاء ومن الاستعمال في البناء حكمة له وعليه فإن المواد التى تتوافر فيها علة الحكم وهى الوصف الوارد بالجدول تتمتع بالإعفاء ولو كانت قابلة للاستعمال في غير أغراض البناء التى تمثل في هذا النص الحكمة من الإعفاء أى المنفعة المرجوة منه وهى أمر لا يجوز أناطة تطبيق الحكم على تحققه لخفائها وعدم انضباطها بالحكم يدور مع علته وجودا وعدما وليس من الحكمة المبتغاة منه . وإذ لم يخول القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ مصلحة الجمارك حق تتبع ما يستورد من المواد المنصوص عليها بالجدول المرفق به فإنه لا يكون هناك محل للبحث في مدى قابليتها للاستخدام في غير أغراض البناء ، وكذلك فإنه لا يجوز الحجاج في هذا الصدد بما قضت به المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من اعتبار أى فعل يرتكب بقصد التخلص من الضرائب الجمركية في حكم التهريب للقول بوجود استخدام المواد المستوردة في أغراض البناء ذلك أن أعمال حكم

تلك المادة منوط بتوافر قصد التهريب من الضريبة عند الإفراج عنها وهو أمر لا يجوز استنباطه من سلوك المستورد بعد انتهاء واقعة الاستيراد بخروج المواد المستوردة من الدائرة الجمركية طالما أن القرار لم يخول مصلحة الجمارك حق تبنيها .

“لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد رأى اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بـسريان الاعفاء المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ على المواد المدرجة بالجدول المرتقى” به متى توافرت فيها الأوصاف المنصوص عليها في هذا الجدول بغض النظر عن قابليتها للاستخدام في غير أغراض البناء .

(ملف ٢٣٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥) .

ثاني عشر — اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية من الضرائب والرسوم
الجمركية المستحقة على ما تستورده من معدات لازمة لنشاطها .

ملخص الفتوى :

تصد المشرع من نص المادة ٤٠ من قانون التعاون الانتاجي الصادر
بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٥ الى اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية
من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على الخيام والآلات
والمعدات وقطع الغيار التي تستوردها بشرط أن تكون لازمة لممارسة
نشاطها .

ولما كان التعداد الوارد في نص المادة ٤٠ آتية الذكر انها هو على
سبيل المثال لا الحصر لذلك فان ببيان الاعفاء بالنسبة لما تستورده
الجمعيات الانتاجية رهن بأن يكون من جنس ما عدده النص مع تحقق مثل
الاعفاء بشأنه وهو لزومه لنشاط الجمعية .

(ملف ٧٢١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) .

ثالث عشر - الاعفاء المقرر للأغراض السياحية:

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

مدى جواز استمرار الاعفاء الجمركى للكافيتين المنقلتين «مروحيا» والمفرج عنهما باسم «.....» في حالة التنازل عنهما الى شخص آخر وفقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

ملخص الفتوى :

تمن المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على ان « يعفى ما يستورد من الفنادق العالمية والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم المستلزمات التى تستوردها لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية أو السياحية ، ويصدر بالاعفاء قرار من وزير التجارة بناء على اقتراح وزير السياحة ولا يجوز التصرف فى الأشياء المستوردة طبقا للفقرة السابقة الا بموافقة وزير السياحة .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أعفى من الضرائب والرسوم الجمركية الفنادق العالمية والبواخر السياحية ، والمستلزمات الخادمة بمقتضى أو تجهيز أو تجديد المنشآت السياحية ، وجعل الاعفاء مقررا لهذه الأشياء بعينها ، وليس مقررا لشخص بذاته ، فهو غير مرتبط باستوردها أو مالئها الأصلي ، وإنما هو اعفاء عيني ، يلتصق بطبيعة الأشياء المستوردة كمنشآت سياحية أو مستلزماتها وتتمتع به طالما ظلت محتفظة بوقوع الوصف ، محققة ذات الغرض المخصصة من أجله ، يستوى في

نلك ان تظل مملوكة لصاحبها الاصلى ، او تنتقل ملكيتها بموافقة وزارة السياحة الى شخص آخر مادام أن المتصرف اليه يستخدمها في الغرض المخصصة له ، لان الاعفاء الضريبي المنسوبة عنه يتصب على المنشأة السياحية ولا يتغير هذا الوصف بتغير المالك ، ولما كان البادى من الاوراق أن المنشأتين المشار اليهما تم اعفاؤهما من الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارهما من المنشآت السياحية طبقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، وتقدم المالك بطلب الموافقة على التصرف فيهما بالبيع الى شخص آخر ، مع استخدامهما في ذات النشاط السياحي ووافقت وزارة السياحة على ذلك ، ومن ثم فان الاعفاء يظل ساريا بالنسبة لهما ، طالما ان المتصرف اليه يستخدمهما في الأغراض السياحية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهراز اعفاء المنشأتين المشار اليهما ، من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة طالما استمر تخصيصهما للأغراض السياحية المقررة .

(ملف ٢/٣٧/٢٥٩ - جلسة ١٥/٦/١٩٨٣) .

الفرع الثالث عدم الخضوع للرسم الجمركية

اولا - عدم استحقاق الرسم الجمركية على سفن اعالي البحار
الأجنبية

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

لا تستحق رسوم جمركية على سفن اعالي البحار الأجنبية
ولو بقيت راسية في الميناء أكثر من سنة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع استحقاق الرسوم الجمركية على
سفن اعالي البحار الأجنبية اذا ظلت راسية في ميناء مصرى أكثر من
سنة بجلسته المنعقدة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤١ وتبين ان التذييل الوارد
على البند ٨٠٦ من تعريفه رسوم الوارد ينص على ما يأتى :

« تعفى من الرسوم الجمركية والعوائد الجمركية سفن اعالي البحار »
أي السفن التى تقوم بأسفار بين موانئ مصرية وموانئ أجنبية بصرف النظر
عن حملتها أو أى اعتبار آخر .

والسفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمناظر دالة على انها
من سفن اعالي البحار تظل معتبرة كذلك مادام لم يحصل تغيير في طريقة
استخدامها فاذا بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل فانها تظل معتبرة
من سفن اعالي البحار ما لم يمض على رسوها أكثر من سنة فاذا انقضت .
هذه المدة استحققت عليها الرسوم الجمركية .

والرسوم الجمركية (سواء كانت رسوم وارد أو رسوم صادر) هي ضرائب غير مباشرة تستحق على ما يستورد الى مصر أو ما يصدر منها من سلع والسفن الأجنبية التي تسير بين الموانئ المصرية والموانئ الأجنبية أى سفن أعالي البحار الأجنبية لا يمكن اعتبارها سلعا مستوردة الى مصر ومن ثم لا تستحق عليها رسوم جمركية عند رسوها في ميناء مصرى ومن ثم تكون الفقرة الاولى من التنزيل السابق ذكره لم تات بجديد بالنسبة الى سفن أعالي البحار الأجنبية وانما الجديد فيها هو اعفاء سفن أعالي البحار المصرية اذا استوردت من الخارج من الرسوم باعتبارها سلعا مستوردة الى مصر .

ويؤكد ذلك أن السبب في تقرير الأحكام التي تضمنها هذا التنزيل يرجع الى أن المحاكم المختلطة سبق أن حكمت بعدم استحقاق الرسوم الجمركية على سفينة من سفن أعالي البحار الملوكه لأجنبى مقيم في مصر لأنها معتبرة سفينة أجنبية فرؤى على اثر صدور الحكم وجوب التسوية في المسألة بين السفن المصرية والسفن الأجنبية حتى لا تمايز الأخيرة من الأولى فوضع النص السابق للإشارة اليه مقررًا — في عموم فقرته الاولى — عدم استحقاق الرسوم الجمركية على سفن أعالي البحار الأجنبية ومنشأ لحكم جديد هو اعفاء سفن أعالي البحار المصرية من تلك الرسوم ومقيده لهذا الاعفاء الجديد في فقرته الثانية — بقيدتين .

الأول : ألا يحصل أى تغيير في طريقة استخدام السفينة المصرية .
الثانى : ألا يمضى على بقائها راسية في ميناء مصرى أكثر من سنة .
وبديهي أن هذا التقييد إنما ينصب على الاعفاء والاعفاء هنا خاص بالسفن المصرية دون السفن الأجنبية التي لا تستحق عليها الرسوم الجمركية أصلا كما سبق البيان وقد أراد الشارع أن يفصح عن قصده فأشار الى السفن الحاملة لشهادة من مطحة الموانئ والمنائر دالة على أنها من سفن أعالي البحار وهو يقصد بالطبع مصلحة الموانئ والمنائر المصرية إذ قد لا تكون هناك مصلحة بهذا الاسم في البلد الأجنبى الذى تتبعه السفينة أو أن توجد ولكنها لا تكون مختصة بإصدار تلك الشهادة .
لذلك انتهى رأى القسم الى أن سفن أعالي البحار الأجنبية لا تستحق عليها رسوم جمركية ولو بقيت راسية في ميناء مصرى أكثر من سنة .
(فتوى رقم ٣٥٨ — فى ١٩٥١/٥/٤) .

ثانياً — سفن صيد الأسفنج لا تتمتع بالاعفاء الجمركى

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

سفن صيد الأسفنج — لا تعتبر من سفن أعالي البحار فى مفهوم
أحكام القانون الجمركى — أساس ذلك وأثره — عدم تمتعها بالاعفاء من
بعض الرسوم المقررة فى المادة ٩ من اللائحة الجمركية .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى قانون مصلحة الجمارك ، يبين أن القسم الأول
من الفصل التاسع — وهو الخاص بالاعفاء من الرسوم الجمركية
(المسوحات) ينص فى المادة ١٦٦ منه على ما يأتى « مؤونة السفن
والطائرات تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيسى ورسم
الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ، المؤن ومواد الوقود والمهمات
اللازمة لسفن أعالي البحار . . . وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها
وملاحيها » . كما ينص فى المادة ١٦٨ منه على ما يأتى : « سفن أعالي
البحار وسفن الصيد — تعفى من الرسوم الجمركية والعوائد الإضافية سفن
أعالي البحار ، أى السفن التى تقوم بأسفار بين موانئ مصرية وموانئ
أجنبية ، بصرف النظر عن حمولتها أو أى اعتبار آخر . والسفن الحاملة
لشهادة من مصلحة الموانئ والمنازل دالة على أنها من سفن أعالي البحار ،
تبقى معتبرة كذلك مادام لا يحصل أى تغيير فى طريقة استخدامها . وتعفى
من رسوم الوارد ومن العوائد الإضافية سفن الصيد التى تعمل خارج
المنطقة البحرية المصرية وتتخذ لها قاعدة فى إحدى الموانئ المصرية ، وتكون
حاملة رخصة من الدرجة الأولى أو الثانية من مصلحة خفر السواحل
ومصايد الأسماك وتعفى سفن صيد الأسفنج المملوكة للأجانب التى تعمل
فى المنطقة البحرية المصرية من رسوم الجمرک مدة سنة تبتدىء من تاريخ

وصولها للنياه المصرية ، وبعد انقضاء هذه المهلة تحصل عليها الرسوم ،
ما لم تتم بسفره الى احدى الموانى الاجنبية ففى هذه الحالة الأخيرة تعطى
لها مهلة سنة جديدة تبتدىء من تاريخ عودتها . . . » .

والملاحظ أن نص المادة ١٦٦ من قانون مصلحة الجمارك المشار
اليه انما يتعلق بالاعفاء الخاص بالمؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن
أعلى البحار وكذلك ما يلزم الاستعمال ركابها وملاحينها ، وهو ذات الاعفاء
الذى تضمنه نص المادة ٩ من اللائحة الجبركية — ممدداً — وهذا الاعفاء
مقتصور على سفن أعلى البحار ، دون غيرها من انواع السفن الأخرى .
اما نص المادة ١٦٨ فانه يتعلق باعفاء السفن ذاتها .

وقد عرف هذا النص الأخير سفن أعلى البحار بأنها السفن التى تقوم
بأسفار بين موانى مصرية وموانى أجنبية ، بصرف النظر عن حمولتها
أو أى اعتبار آخر ، وقد اعتبر من سفن أعلى البحار السفن الحاملة
لشهادة من مصلحة الموانى والمنازل دالة على أنها من سفن أعلى البحار ،
بمعنى أنه يكفى لاعتبار السفينة من سفن أعلى البحار — فى حكم هذا
النص — أن تكون حاملة للشهادة المشار اليها ، فان لم تكن حاملة لتلك
الشهادة فانها تعتبر من سفن أعلى البحر اذا كفت تقوم بأسفار بين موانى
مصرية وموانى أجنبية .

على أنه من أهم ما يلاحظ على نص المادة ١٦٨ من قانون مصلحة
الجمارك سائف الذكر ، هو أنه فرق بين سفن أعلى البحار — بتعريفها
السابق — وبين سفن الصيد بصفة عامة وسفن صيد الاسفنج بصفة
خاصة ، ومعنى ذلك أن سفن الصيد — ومنها سفن صيد الاسفنج
— لا تعتبر من سفن أعلى البحار فى مفهوم أحكام القانون الجبركى ،
والا لما ورد النص على اعفاؤها — وخصها بالذكر — استقلاً عن سفن
أعلى البحار . ولعل هذه التفرقة التى أتى بها نص المادة ١٦٨ ، وهى
أوضح دليل أكيد على عدم اعتبار سفن الصيد بصفة عامة وسفن صيد

السفنح بصفة خاصة من سفن اعالي البحار ، في تطبقت احكام قانون الجمارك .

ويخلص مما تقدم ان سفن صيد الاسفنج لا تعتبر من سفن اعالي البحار في تطبيق احكام المادة ٩ من اللائحة الجبركية ، وبالتالي فانها لا تتمتع بالاعفاء من الرسوم الجبركية المقررة بمقتضى هذه المادة .

(متوى رقم ٧٠٦ - في ١/٨/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

سفن اعالي البحار - لا تعتبر منها سفن صيد الاسفنج اليونانية في مفهوم احكام اللائحة الجبركية - عدم تمتعها بالاعفاء المقرر في المادة ٩ منها بالنسبة الى المؤن ومواد الوقود والمهمات التي استهلكتها أثناء قيامها بصيد الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة - لا يغير من هذا النظر نص المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ، او الاتفاق بين الحكومة اليونانية ووزارة الحربية على الاعفاء من الرسوم الجبركية بأنواعها المختلفة ، أو بما جرى عليه العمل في مصلحة الجمارك من اعفاء جميع البواخر من هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

ان سفن صيد الاسفنج اليونانية - لا تعتبر من سفن اعالي البحار ، في مفهوم احكام اللائحة الجبركية ، وبالتالي فانها لا تتمتع بالاعفاء المقرر في المادة ٩ من هذه اللائحة ، بالنسبة الى المؤن ومواد الوقود والمهمات التي استهلكتها أثناء قيامها بصيد الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة .

ومن حيث انه لا يجوز الاحتجاج بما جرى عليه العمل في مصلحة

الجمارك من اعفاء جميع البواخر التي ترسو في الموانئ الوطنية من الرسوم عن المؤن ومواد الوقود التي تستخدمها وان هذه الصورة هي بذاتها حالة سفن صيد الاسفنج اليونانية ؛ باعتبارها من سفن الصيد اليونانية تعد من سفن اعالي البحار ، فالاعفاء المشار اليه ليس مبناه ما جرى عليه العمل في مصلحة الجمارك وانما مبناه نص المادة ٩ من اللائحة الجمركية ، فالسفن التي تمر بالموانئ المصرية والتي تعفى من الرسوم المشار اليها ، هي بالضرورة من سفن اعالي البحار وهذا ليس حال سفن الصيد اليونانية .

ولا يسوغ الاستناد الى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك التي نص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الايرادات المقررة في التعريفية الجمركية . . . » للقول بأن المؤن والمواد والمهمات التي استهلكتها سفن الصيد اليونانية ؛ لم تدخل اراضي الجمهورية ، وانما استهلكتها في عرض البحر ، ولذلك لا تخضع للرسوم الجمركية . - ذلك بأن المؤن والمواد والمهمات المذكورة قد استهلكتها في سنوات سابقة على صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ومن ثم فإن نص المادة الخامسة من هذا القانون لا تنطبق في شأنها كما وان المسلم أن اقليم الجمهورية يشمل ارضها اليابسة ، ومياهها الاقليمية واقليمها الجوي كذلك . واذا كان المشرع قد استعمل في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ عبارة « اراضي الجمهورية » ، فإنه لا يقصد التفرقة بين الأرض اليابسة والمياه الاقليمية ، وقد أكد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ذاته هذا المعنى ، إذ نص في المادة الاولى منه على أنه « يقصد بالاقليم الجمركي الاراضى والمياه الاقليمية الخاصة بسيادة الدولة . . » . ومن ثم ما دأبت المؤن ومواد الوقود والمهمات - موضوع النزاع - قد استهلكتها في المياه الاقليمية للجمهورية ، فإنها تخضع للرسوم الجمركية المقررة .

ولا وجه للتبسك بما تضمنه الاتفاق المبرم بين شركة الجزيرة للقطن والتجارة وبين الحكومة اليونانية - بخصوص سفن الصيد المذكورة - من أن المؤن والوقود والمهمات اللازمة لسفن صيد الاسفنج القادمة -

من اليونان معفاة من الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة ، والتول بأن موافقة وزارة الحربية على هذا الاتفاق تقيد أن جميع الجهات الرسمية المعنية بالأمر — ومن بينها مصلحة الجمارك — قد وافقت عليه دون قيد أو شرط . ذلك أنه لا أثر لما تضمنه الاتفاق المشار اليه على التزام الشرقة المذكورة بإداء الرسوم الجمركية وفقا لحكم من احكام اللائحة الجمرية . ولا انسر لوافقة مصلحة الجمارك — بفرض وقوع هذه الموافقة اذ الاعفاء من الرسوم ليس سلطة تقديرية تملكها المصلحة وانما هو مقرر بحكم التانون في الاحوال التي تتواءم فيها شروطه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن سفن حديد الاسفنج اليونانية المشار اليها ، لا تعتبر من سفن أعالي البحار ، في مفهوم احكام اللائحة الجمركية ، وبالتالي فانها لا تتمتع بالاعفاء من الرسوم الجمركية المقررة في المادة ٩ من هذه اللائحة ، بالنسبة الى المؤن ومواد الوقود والمهمات التي استهلكتها ، اثناء قيامها بصيد الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة .

(ملف ١٢٣/٢/٣٧ — جلسة ١٤/٧/١٩٦٥) .

الفصل السادس رسم الدفعة

الفرع الأول أنواع رسم الدفعة وشروط فرضه

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

فرض المشرع رسم دفعة على بعض الأوراق وقسمه الى أربعة أنواع
رسم على اتساع الورق ورسم عيني ورسم تدريجي ورسم نوعي - الرسم
يفرض على حامل الورقة او المستفيد منها او مالكها - اثر ذلك - ان
الحكومة بمعناها الواسع غير معفاة من اداء الرسم المذكور - اساس ذلك -
ان رسم الدفعة يعد فريضة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها -
تطبيق - الاسهم التي تملكها الشركات المملوكة للدولة لا تعفى من رسم
الدفعة النسبي السنوي المفروض عليها وفقا لاهكام قانون رسم الدفعة
رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥١ •

ملخص الفتوى :

ان المشرع فرض رسم دفعة على بعض اوراق المحددة بالجدول
المرفقة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥١ وقسمه الى أربعة أنواع اولها رسم
على اتساع الورق يتوقف مقداره على ابعاد الورقة ورسم نسبي يحصل
بنسبة من قيمة الورقة ورسم تدريجي يتساعد بحسب قيمة المبالغ المنصرفة
ورسم نوعي يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر المشرع في فرض هذا
الرسم الى شخص حامل الورقة او المستفيد منها او مالكها كما لم يعف

الحكومة بمسئولياتها الواسعة الذي يشمل الهيئات والمؤسسات وحتى وحدات الحكم المحلي منها وانما اقتصر بالسبب لها على نقل عبء الرسم الى المتعامل معها ان وجدت معاملة بصحبة الورقة الخاضعة للرسم ومن ثم تتحمل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الأوراق المملوكة لها لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للتعامل مع الغير وليس ادل على ذلك من ان المشرع عني بالنص على اعضاء الأوراق المتعلقة بحركة النقود المملوكة للحكومة من الرسم اذ لولا هذا الاعفاء الوارد بنص صريح خضعت تلك الأوراق لرسم الدفعة . وتربطنا على ذلك ان رسم الدفعة يهد ضريبة غنية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وغنما لنفس القسامين ولما كان المشرع لم يعف الأسهم المملوكة للحكومة من رسم الدفعة النسبي السنوي المفروض على اسهم الشركات وكان المشرع قد ألزم الشركات بإداء هذا الرسم سنويا سواء تداولت الأسهم بالبورصة أو كانت غير متقيدة بها وحمل حامل السهم بمعبء الرسم فانه يتعين على شركات القطاع العام ان تؤدي رسم الدفعة النسبي عن قيمة الاسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فان إلغاء المؤسسات العامة وظهور الحكومة مباشرة كمالك لأنشئهم شركات القطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه ان يؤدي الى اعضاء اسهم تلك الشركات المملوكة للدولة من رسم الدفعة النسبي السنوي المفروض عليها .

ولا وجه للقول بان النص على اعضاء أوراق المتعلقة بحركة النقود المملوكة للحكومة يقتضي اعضاء الأسهم المملوكة لها من رسم الدفعة النسبي ذلك ان الاعفاء ينصرف في هذا الصدد بحسب صريح النص الى الأوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للنقود فيها بين افرع الحكومة ومصارفها وبالتالي يخرج من نطاقه الأوراق المالية التي تمثل نصيب المساهم في رأسمال الشركة أو صك القرض بسندات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والفتوى الى خضوع اسهم الشركات المساهمة لرسم الدفعة النسبي وفقا لأحكام قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ايا كان مالكها .

(ملف ١٩٨/١/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩) .

الفروع الثاني

تعهد الموقعين على طلب مقدم الى جهة حكومية

لا يبرر تعدد رسم الدفعة

مقتضى رقم (٩٠)

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - نصها على
أن شمول الورقة الواحدة أحكاما متعددة يوجب تضمين الرسم المفروض
على كل من هذه الأحكام - تقديم طلب واحد الى جهة حكومية موقعا من أكثر
من شخص لا يوجب تعدد الرسم مادام موضوع الطلب واحدا .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
دفعة تنص على أنه « اذا شملت الورقة الواحدة أحكاما متعددة ،
فيحصل على كل حكم منها رسم الدفعة المفروض عليه » . ومتضمن
هذا النص أنه يستحق رسم دفعة مستقل عن كل حكم من أحكام الاتفاقية
الواحدة مادام هذا الحكم لو حرر على ورقة مستقلة تستحق عليه الدفعة
الخاصة به ، ومن ثم يتعين أن تفصل أحكام العقد واشتراطاته ويبحث
مدى استقلال كل حكم عن باقى الأحكام فإذا كان له ذاتية خاصة خضع
لرسم الخاص به .

وعفى عن البيان أنه يشترط بتطبيق الحال لكن تعدد الدفعة بتعدد
الأحكام يكون كل حكم خاضع للضريبة فإذا كان بعض الأحكام منعوصا
على خصوصها في قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والبعض الآخر
غير متصوص على خصوصه في قانون منعوص على أغلائه فتفصل رسوم

الدمغة عن الأحكام المنصوص على خضوعها وحدها دون باقى الأحكام
الأخسرى .

ولا يكفى فى هذا الصدد — أن يكون التعدد معنويا ، ذلك أن التعدد
المعنوى أمر مسورى تخيلى بحت وهو عبارة عن تعدد فى الأوصاف .
لا فى الأحكام ، وإنما يجب أن يكون التعدد ماديا أى حقيقيا .

ولما كانت العبرة فى خضوع الطلب الذى يقدم الى جهة حكومية
موقعا من أكثر من شخص ، هى بوحدة موضوع الطلب ، فإن كان
موضوعه واحد استحق عليه رسم دمغة اتساع واحد وإن تعدد موضوع
الطلب تعدد رسم الدمغة المستحق عليه بقدر عدد المواضع ولو كان
الموقع عليه شخصا واحدا ، ذلك لأن التوقعيات ذاتها لا تعتبر حكما
مستقلا فى سياق قانون الدمغة متى كان موضوع الورقة واحدا . وهذا
الموضوع دون غيره هو الذى يكون الحكم المستقل الذى يخضع لرسم
الدمغة .

ووحدة موضوع الطلب الموقع من عدة اشخاص يقتضى بالضرورة
وحدة السبب والارتباط فيه حيث لا يتصور عدم الارتباط إلا اذا اختلف
موضوع الورقة ذاتها — فالارتباط فى طلب بعض عمال النظافة صرف
فريق اعانة الغلاء الخالص بكل منهم هو صرف الفروق المستحقة لكل منهم
ولا يمكن تفسير الارتباط فى حالة تعدد الموقعين الا على هذه الصورة ،
والا كان المقصود بالارتباط حق كل منهم فى أن يتقدم منفردا فى طلب
الصرف .

وإذا لم يحظر القانون المصرى أن يتقدم عدة اشخاص بطلب ذى
موضوع واحد وكان مناط الخضوع للدمغة هو بتعدد المواضع والأحكام
المستقلة التى يتضمنها الطلب بصرف النظر عن عدد الموقعين عليه .

ولما كانت الواقعة المنشئة لاستحقاق رسم دمغة الاتساع على
الأوراق والمحركات والمعقود هو تحرير الورقة أو كتابة المحرر بالنسبة

الى الأوراق والمحسرات التى تم تحريرها فى ظل العمل بقانون رسم
الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فان لم يكن قد لحتها قانون الدمغة وقت
تحريرها كان استعمال الورقة أو المحرر هو الواقعة المنشئة للضريبة .

واذ لم يجعل قانون رسم الدمغة التوقيع أو الامضاء بذاته واقعة منشئة
لاستحقاق رسم الدمغة على اتساع الورق وانما جعل التوقيع فى بعض
الاحوال منصرا لازما لاستقبال تحرير الورقة كما هو الحال فى العقود
التي يلزم لتبام تحريرها امضاء أطراف العقد أو الشهادات التي يجب
لاستكمالها امضاء من له الحق فى إصدارها .

لذلك فان الطلب المقدم من بعض عمال النظافة والحدائق ببلدية القاهرة
لصرف فرق الأجور واعانة الغلاء المستحق لهم عن شهرى ديسمبر ١٩٥٣
ويناير ١٩٥٤ يخضع لرسم دمغة اتساع واحد طبقا لحكم المادة الخامسة
من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وان تعدد الموقعون عليه ، طالما ان
الطلب المذكور يتضمن موضوعا واحدا وهذا الموضوع دون غيره هو الذى
يكون الحكم المستقل الخاضع لضريبة الدمغة وان التوقعيات ذاتها
لا تعتبر حكما مستقلا فى سياق تفسير حكم المادة الخامسة المذكورة .

(فتوى رقم ٧٩٦ - فى ١١/٢٧ / ١٩٦٢) .

الفرع الثالث

رسم الدفعة التدريجي

مقاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم الدفعة — سريان رسم
الدفعة التدريجية العادية والاضافية على المبالغ التي تصرفها الحكومة
والهيئات العامة في مصر وفي الخارج .

نقص الفتوى :

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم الدفعة على أن « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة » وتنص المادة الثانية من ذات الفصل على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والاعمال والتعهدات والتوريدات والايجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافي بمقدار مئلى الرسم العادى » وتنص المادة الثالثة على أنه « يعنى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة فى الأحوال الآتية :

١ — اذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت .

ب — اذا كانت هناك اتفاقات تعلى من هذا الرسم عقدت قبل العمل بهذا القانون .

ج — ما يصرف ثمنا لمشتريات محصدة اسمارها فى تسعيرة جبرية
سارية فى الجمهورية المصرية .

د — الصرف لهيئة دولية أو لحكومة اجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

ه — الصرف على اساس اسعار احتكارات دولية » .

وقد جاء نص المادتين الأولى والثانية بماها مطلقا لا يفرق بين المبالغ التي تدفع في مصر أو في الخارج ، أذ ينص على تحصيل رسم الدفعة العادى أو الاضافى على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة سواء كان ذلك مباشرة أو بطريق الانابة .

ولما كانت المادة الثالثة حددت احوال الاعفاء من هذا الرسم ولم يرد في ضمنها المبالغ التي تدفع خارج الاقليم المصرى ، أما ما نص عليه البند « د » من هذه المادة من الاعفاء من الرسم اذا كان الصرف لهيئة دولية أو لحكومة اجنبية بشرط المعاملة بالمثل ، يدلالة ان الجبرش للحكومات الاجنبية والهيئات الدولية يخضع اصلا للرسم ولكنه يعفى استثناء اذا كانت هذه الحكومات أو الهيئات تعفى الحكومة المصرية من الرسوم المماثلة ، ويؤخذ من هذا النص بمنهزم المخالفة انه فيما عدا الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية يخضع كافة الممولين الاجانب افرادا كانوا أو هيئات لرسم الدفصة على المبالغ التي تصرفها اليهم الحكومة أو الهيئات العامة المصرية .

وهذا النظر لا يتعارض ومبدأ اقليمية الضريبة ، إذ ان الواقعة المنشئة لضريبة الدفصة التدريجية على المبالغ التي تصرفها الحكومة أو الهيئات العامة هى طبقات لثمة المادة الأولى الببالمالفة الذكر — عملية الصرف القانونية لا المادية وهى عملية تتم دائما ببواء كلن 'الصرف مباشرة أو بطريق الانابة فى متر خزانة الحكومة أو الهيئات العامة المصرية داخل الاقليم المصرى .

وعلى ذلك فان المبالغ التي تصرفها البعثة الطبية المصرية بالبلاد الحجازية تخضع لرسم الدفصة التدريجية المادية والاضافية المقررة بالبساتون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(فتوى رقم ٦٢٤ — فى ١١/٢/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

رسم الدفعة التدريجي العادي والاضافي — علاوة العملة المستوردة:
التي تمنح لمصدرى القطن تعويضا لهم عن الخصم المقرر على الاقطان المصدرة.
— خضوعها لرسم الدفعة التدريجي العادي دون الاضافي .

ملخص الفتوى :

اعدت مصلحة القطن في مارس سنة ١٩٥٧ مذكرة جاء بها انه « نظرا لظروف الاقتصاديات القائمة ورغبة في تشجيع صادراتنا من الاقطان للحصول على حاجيات البلاد من العملات الأجنبية اللازمة لحاجة الاستيراد فقد رأى منح خصم على صادراتنا من الاقطان بالنسبة الواردة بالمذكرة ، وعلى أن يتم تعويض المصدرين من الخصم المذكور بتحتهم علاوة على قيمة العملة المستوردة نظير الصادرات في حدود النسبة المقررة للخصم ، وانه طبقا لذلك تصدر الادارة العامة للنقد عند استرداد تلك العملات شهادات يتقدم بها المصدر الى لجنة القطن المصرية للحصول على العلاوة المقررة من تلك العملات » وقد وافق وزير التجارة والمالية على هذه المذكرة وابلغت الى مصدرى القطن ، وقامت لجنة القطن باستقطاع رسم الدفعة التدريجي للعادي طبقا للمادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بمقتضى رقم ٢٢٤ وذلك بالاضافة الى رسم الدفعة الاضافي طبقا لنص المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بمقتضى قانون الدفعة .

وقد ثار الخلاف في شأن خضوع هذه العلاوة لرسم الدفعة التدريجي القديم ، وكيل وزارة الاقتصاد لشئون القطن ان هذه العلاوة لا تخضع لرسم الدفعة العادي ولا الاضافي ، ويذهب اتحاد مصدرى القطن الى اخضاع هذه العلاوة لرسم الدفعة التدريجي العادي دون الاضافي ، وترى مصلحة القضاء ان اخضاع تلك العلاوة لكلا الرسمين العادي والاضافي .

وقد استطلع رأى إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة ، فمات أن
صرف العلاوة المذكورة الى مصدرى الاقطان لا يستحق عليه رسم **الدمغة**
العادى ولا الاضافى المفروضين بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فى **الفصل**
الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق به .

وقد عرض هذا الخلاف على الجمعية العمومية للتسم الاستشارى
بجلستها المنعقدة فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فاستبان لوسا أن **المادة الثالثة**
من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ تنص على أن « يعنى من الرسوم المبينة فى المادتين السابقتين
المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة . . اذا كان الصرف **رفا**
لمبالغ صرفت . . . » .

ويستفاد من هذا النص أن الاعفاء من الرسم فى الحالة المذكورة مشروط
بأن يكون الصرف ردا لمبالغ سبق صرفها بتكليف من الحكومة أو من الهيئة
العامة ولحسابها دون أن يعود من وراء ذلك نفع خاص على من **تلقى**
بصرفها ، وحكمة هذا الاعفاء هى انتفاء مصلحة صاحب الشأن فى استرداد
مبالغ سبق صرفها من قبل ، كما أن تحصيل رسم **الدمغة** من المبالغ التى
تصرف ردا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو ينطوى على اقتطاع جزء من
هذه المبالغ التى صرفها المردود اليه .

ولما كانت علاوة التصدير التى ألتها لجنة القطن المصرية بتكليف من
الحكومة الى مصدرى الاقطان هى فى حقيقتها اعانة منحتها الحكومة لهم
تشجيعا على تصريف القطن فى الأسواق الخارجية وتمويضا لهم عما قد
يصيبهم من ضرر بسبب بيع القطن بخضم معين ومن ثم فلا تعتبر **أداء**
هذه العلاوة الى المصدرين ردا لمبالغ سبق لهم صرفها بالمعنى الذى يعنيه
المشرع فى النص المتقدم ذكره ولا يسرى عليها الاعفاء المقرر بهذا النص **يل**
تخضع لرسم **الدمغة** الاصلى المقرر بالمادة الاولى من الفصل **الخامس**
من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

وبالنسبة الى رسم **الدمغة** الاضافى فإن **المادة الثامنة** من الفصل **الخامس**

من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة سالف الذكر تنص على انه « فيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافي بمقدار مئلى الرسم العــــادى » .

ومن حيث أن أداء لجنة القطن علاوة التصدير المشار اليها الى مصدرى الاقطان لا يتم على أساس اى تعهد أو تصرف أو عقد مما حدده المشرع في هذا النص ، ومن ثم فانه يخضع لرسم الدمغة الاضافى سالف الذكر ، والقول بأن أداء العلاوة المذكورة من لجنة القطن الى مصدرى الاقطان انما يتم على أساس تعهد من جانب الحكومة بمنح هذه العلاوة نظير التزام المصدرين بتجاءر خصم معين على اثمان القطن المصدر الى الخارج - هذا القول مردود بان المذكرة المتقدم ذكرها والتي وافق عليها وزير التجارة والمالية تضمنت قرارا اداريا بمنح الاعانة لاعتبارات تتعلق بصالح الاقتصاد القومى ولم يتضمن تعهدا بالمعنى المقصود في المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العلاوة التى أدتها لجنة القطن الى مصدرى الاقطان تخضع لرسم الدمغة الاصلى المنصوص عليه في المادة اولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالتانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون الرسم الاضافى المنصوص عليه في المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالتانون سالف الذكر .

(فتوى رقم ٦٨٨ - في ١٤/٨/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٩٣)

المسألة :

استحقاق رسم الدمغة التدريجى والاضافى على ما يؤديه البنك المركزى الى مصرفى مياه القاهرة - عدم اعتبار تعريفة المياه محددة في تسعيرة جبرية - مقتضى ذلك عدم تمتع المقابل الذى يدفعه البنك المركزى لجنا المياه التى يستهلكها بالإعفاء المنصوص عليه في تانون الدمغة .

ملخص الفتوى :

ينص الفصل الخامس من الجدول رقم « ٢ » الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على ما يأتي :

١ - يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الأنابة .

٢ - يعفى من الرسوم المستحقة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

١ - جـ - ما يصرف ثمناً لشتيريات جديدة إسبغارها في تسعيرة جبرية .

وبغداد هذا النص أن الأصل بالنسبة إلى كل مبلغ تصرفه الحكومة أو إحدى الهيئات العامة خضوعه لرسم دفعة (تدريجي) وأنه يستثنى من هذا الأصل عدة حالات بينها أن يكون المبلغ قد دفع مقابل سلفة أو خدمة خاضعة للتسعيرة الجبرية .

ويبين من الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وشئون الأرباح ، أن ثمة جهة معينة هي الوزير أو لجنة التسعير بحسب الأحوال تبين جداً أقصى لسعر سبلة أو خدمة معينة أو لإقدار الربح فيها يلتزم بمراجعة من يبيع السبلة أو يقدم الخدمة ويعاقب إذا تجاوزه .

ولما كانت تعريفية مياه القاهرة لا يجدها الوزير أو اللجنة المنصوص عليها في قانون التسعير الجبري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ، بل أن مجلس إدارة المرفق هو الذي يستقل بتعيين مقدارها وذلك بقرار يصدر منه ويعتمده مجلس محافظة القاهرة بالتطبيقي للمادة الرابعة من القرار الجمهوري الصادر بإنشاء إدارة المرفق الصادر في أول يونيو سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فإن حصول المرفق على مقابل المياه أكثر من التعريفية المحددة بقرار من مجلس الإدارة لا يعتبر جريمة معاقب عليها في قانون التسعيرة الجبري .

وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر تعريفة المياه محددة في تسعيرة جبرية ومن ثم فلا يتنوع المقابل الذى يدفعه البنك المركزى ثمننا للمياه التى يستهلكها بالاعفاء المنصوص عليه فى قانون الدمغة .

(فتوى رقم ١١٤ - فى ١١/٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

رسم الدمغة التدريجى الاضافى - استحقاقه على المشتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات التى تجريها الحكومة والهيئات العامة - التعهدات لا تشمل السلف التى تصرف الى العاملين - أساس ذلك - هذه السلف تعتبر من المزايا المالية للوظيفة وتدخل فى عموم العلاقة التنظيمية التى تربط العامل بجهة الادارة فى حين ان التعهدات تفترض التعامل مع عملاء بقصد تحقيق الغرض الذى يقوم عليه المرفق .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ينص فى المادة الرابعة منه على ان رسم الدمغة أربعة أنواع : رسم دمغة على اتساع الورق ورسم دمغة تدريجى ورسم دمغة نسبى ورسم دمغة نوعى . وقد نظم المشرع فى الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المذكور رسم الدمغة التدريجى ، غنصت المادة الأولى من الفصل الخامس من هذا الجدول وهو الخاص بالمبالغ التى تصرفها الحكومة على أن « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتى . . . » وهذا هو رسم الدمغة التدريجى العادى . ثم نصت المادة الثانية من هذا الفصل على أنه « وفيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم اضافى بمقدار مثل الرسم العادى » وهذا هو رسم الدمغة التدريجى الاضافى .

ومن حيث أن مفهوم لفظ « التعهدات » الوارد في هذا النص لا يشمل السلف التي تصرفها المؤسسة الى العاملين فيها ، اذ تعتبر هذه السلف من الزايا المالية للوظيفة وتدخل في عموم العلاقة التنظيمية التي تربط العامل بجهة الادارة في حين أن التعهدات تفترض التعامل مع عملاء بقصد تحقيق الغرض الذي يقوم عليه المرفق العام والذي انشئ من أجله ، ويؤيد ذلك أن المشرع يفرض الرسم في حقة المشتريات والأعمال (وهي عقود الأشغال) والتوريدات والإيجارات والتعهدات ، مما يدل على أن التعهدات المقصودة في هذا المجال وبوحي من روح التشريع هي العلاقة بين الحكومة وعمالها في نطاق تسيير المرافق العامة ، وهي بهذا المعنى لا تشمل السلف التي تمنحها جهات الإدارة الى العاملين بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقروض التي تمنحها المؤسسة المصرية العامة للأئتمان الزراعى والتعاونى للعاملين فيها لا تخضع لرسم الدمغة التدرجى الاضافى المنصوص عليه فى المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

(ملف ١٧٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٠/١١/١٨) .

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

نصوص اوااد الاولى والثانية والثانية عشرة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة — مؤداها : خضوع كل مبلغ يخرج من خزانة الحكومة أو الهيئة العامة لرسم الدمغة النسبى والتدرجى — المشتريات والتعهدات والتوريدات والإيجارات تخضع لرسم اضافى فضلا عن رسم الدمغة النسبى والتدرجى — عبء هذا الرسم يقع على الطسرف الذى يتلقى هذه المبالغ والمصرفيات — اذا كان أحد طرفى التعامل جهة حكومية

فإن الطرف الآخر هو الذى يتحمل هذا العبء ما لم يكن هذا الطرف الآخر
جهة حكومية أيضا .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة تنص على ان :

١ - يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات
العامة مباشرة او بطريق الائبة على النحو الآتى « . » :

كما تنص المادة الثانية على ان « فيما يتعلق بالمشتريات والاموال
والتعهدات والتوريدات والايجازات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المادة
السابقة رسم اضافى بهتدار مئلى لرسم المادى » .

وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر
على الـ « كل تعامل بين الحكومة والفر يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة » .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص ان كل مبلغ يخرج من خزينة
الحكومة او الهيئات العامة يخضع لرسم الدفعة النسبى والتدرجى
والامر كذلك بالنسبة للمشتريات والتعهدات والتوريدات والايجازات التى
تخضع لرسم اضافى فضلا عن رسم الدفعة النسبى والتدرجى ، وهذا
يتحمل عبء هذا الرسم الطرف الذى يتلقى هذه المبالغ والصرفيات ، غير
انه اذا كان احد طرفي التعامل جهة حكومية فان الطرف الآخر هو الذى
يتحمل هذا العبء ما لم يكن هذا الطرف الآخر جهة حكومية ايضا .

(تهتوى رقم ٣٣٧ - فى ١٤/٣/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

مدى خضوع المبالغ التي تصرفها هيئة قناة السويس الى المؤسسات العامة لرسم الدمغة التدريجي المتصوحي عليه في المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة - الجهة التي تلتزم اداء الرسم في هذه الحالة ليست هي هيئة قناة السويس بل الجهة العامة التي تأخذ صفة الممول .

ملخص الفتوى :

قضت المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة بأن « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطريق الانابة على النحو الآتي : وظاهر من هذا النص أن الواقعة المنشئة لرسم الدمغة التدريجي المشار اليه هي واقعة الصرف من أموال الحكومة او الهيئات العامة وسواء تم ذلك الصرف مباشرة أو بطريق الانابة .

واذ نص الشارع في المادة الاولى من نظام هيئة قناة السويس الصادر به قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ على أن « تنشأ هيئة عامة ويطلق عليها هيئة قناة السويس » يكون قد فصل في التكييف القانوني لهيئة قناة السويس فاعتبرها بالنص الصريح هيئة عامة ، ومن ثم يسرى على المبالغ التي تقوم بصرفها حكم المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ما لم يتحقق في شأنها سبب من أسباب الإعفاء المقررة قانونا .

والممول الخاضع لرسم الدمغة التدريجي سالف الذكر هو الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له من الحكومة والهيئات العامة ، ومن ثم تعتبر الهيئة العامة لشئون البطون والموال الخاضع لرسم الدمغة التدريجي بالنسبة الى ما تصرف اليه هيئة قناة السويس .

وتقتضى المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول بأن « تستفيد من الهيئة على وجه الخصوص من الاعفاءات المالية الآتية : ضريبة دخل أرباح المهن التجارية والصناعية ، الضريبة العامة على الأيراد ، ضريبة ريع العقارات على ممتلكاتها - ضريبة التمتع - رسوم الطوابع في علاقاتها مع الهيئات العامة » .

ومن حيث أن الاعفاء المشار اليه قد اقتصر - فيما يتعلق في رسوم الدمغة - على رسوم الطوابع في علاقة الهيئة مع الهيئات العامة ، ومن ثم فلا يسرى هذا الاعفاء على رسم الدمغة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وتبعاً لذلك تخضع الهيئة العامة لشئون البترول لذلك الرسم في علاقاتها مع الهيئات العامة ومن بينها هيئة قناة السويس وذلك بالنسبة الى المبالغ التي تقوم هذه الهيئة الأخيرة بصرفها الى الهيئة العامة لشئون البترول .

(غتوى رقم ٩٥ - في ٣١/١١/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٩٧)

المبسطة :

الرسوم الجبركية التي تؤديها مؤسسة النقل أمام مدينة القاهرة عن السيارات المستوردة لها - مدى خضوع هذه الرسوم لرسم الدمغة التدريجي المنصوص عليه في المادة اولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - عدم استحقاق هذا الرسم على مؤسسة النقل .

ملخص الفتوى :

استوردت مؤسسة النقل العام مدينة القاهرة بعض السيارات من

الخارج وأدت عنها الرسوم الجبريكية المقررة وقد ثار الخلاف بين المؤسسة وبين ديوان المحاسبات حول استحقاق رسم الدفعة التدريجي على هذه الرسوم اذ يرى الديوان وجوب اداء رسم الدفعة المشار اليه استنادا الى المادة ١٢ من قانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ التى تنص على انه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء رسم الدفعة » وفى تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة المركزية ومصالحها ومجالس المديرات والمجالس البلدية « اما المؤسسة فانها ترى عدم خضوعها لهذا الرسم استنادا الى ان مجلس بلدى مدينة القاهرة الذى يؤول اليه صافى ايراداتها مغطى من هذا الرسم بنص قانون انشائه .

وقد استبان للجمعية العمومية للقسيم الاستشارى ان المادة الاولى من الفصل الخامس رقم ٢ الملحق بقانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على ان « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطريق الانابة وفقا للفئات الموضحة » .

ومناد هذا النص ان الواقعة المنشئة لرسم الدفعة المنصوص عليه فى هذه المادة هى خروج مال من ذمة الحكومة او الهيئات العامة ، اى ان هذا الرسم لا يستحق عن الأموال التى تدخل ذمة الحكومة او الهيئات العامة .

والثابت فى الحالة مثار النزاع ان مؤسسة النقل العام قد أدت رسومها جبريكية عن السيارات التى استوردتها اى ان هذه الرسوم قد دخلت الذمة المالية للحكومة (مصلحة الجمارك) لذلك لا يكون هناك محل لتحصيل رسم دفعة على هذه الرسوم .

ولا وجه للاستناد الى المادة ١٢ من قانون الدفعة التى تنص على انه . « فى كل تعامل بين الحكومة وبين الغير يتحمل هؤلاء رسم الدفعة . . » ذلك لان تطبيق هذا النص يفترض بداهة وجود رسم دفعة مستحق فيتحجر

عبؤه دائها على الغير ، أما فى الحالة المعروضة فليس ثمة رسم مستحق أصلا على نحو ما سبق بيسائه .

لهذا انتفى الراى الى عدم خضوع الرسوم الجمركية التى أدتها مؤسسة النقل العام عن السيارات المستوردة لها لرسم الدمغة المنصوص عليه فى المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون :
الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(غتوى رقم ٦٢٨ — فى ٧/٩/١٩٦١) .

الفرع الرابع

رسم الدفعة النسبية

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

رسم الدفعة — سريانه طبقا للمادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الخاص برسوم الدفعة النسبية الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسم الدفعة المعبى بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ على أسهم الشركات المصرية — سريانه على رأس مال الشركات المسجلة في السجل التجاري عامة متى كان ممثلا في أسهم — ضرورة أن يكون رأس مال الشركة قد قسم فعلا إلى أسهم متساوية القيمة — بقاء رأس المال كما واحدا ومجمعا في يد شخص واحد — عدم خضوعه لرسم الدفعة — الشركات التي يمثلها شخص عام بمفرده لا تخضع لهذا الرسم ولو أسسها المشرع شركات مساهمة — أساس ذلك أن هذه التسمية مجازية أرادها المشرع الحكمة لديه مخالفا بذلك لمعنى القانوني والفعلي لمصطلح الشركة المساهمة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسم الدفعة تنص على أن « يفرض رسم دفعة على الطقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها منها ورد ذكره في الجدول الملحق بهذا القانون » . وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الخاص برسوم الدفعة النسبية والتدرجية معدلة بالقانون رقم ١٠٤

لسنة ١٩٦٢ على أن « يفرض رسم الدمغة على أوراق المالية عامة وعلى تداولها على الوجه الآتى :

١ — الأوراق المالية المصرية وما فى حجبها : مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بقتضى قوانين خاصة تخضع السندات أيا كانت جهة إصدارها وجميع أسهم الشركات المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لرسم دمغة سنوى مقداره واحد فى الألف من قيمتها اذا كانت مقيدة فى البورصة . فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة فيحسب الرسم النسبى على هذه الأوراق على أساس أربعة فى الألف من قيمتها الاسمية ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم أو السند أو حصة التأسيس وكل اتفاق يخالف ذلك بقع باطلا ولا يترتب عليه أى اثر » .

ومن حيث أن المستند مأ تقدم سرده من نصوص أن المشرع حدد السهم كوعاء لرسم الدمغة النسبى وهذا يقتضى بالضرورة أن يكون رأس مال الشركة قد قسم الى أسهم متساوية القيمة ، أى أن يمثل رأس المال فى صكوك تسلم الى الشركاء لتثبت حق كل منهم فى رأس المال ومن ثم فإذا بقى رأس المال كما واحدا ومجتعما فى يد شخص واحد ولم يكن ممثلا فى صكوك واسهم فإنه لا يخضع لرسم الدمغة النسبى لانتهاء الوعاء الذى حدده المشرع لهذا الرسم ، فضلا عن أن مالك رأس المال لا يعتبر فى هذه الحالة حاملا لأسهم حتى يقع عليه عبء الرسم كما أن احكام الفصل الثالث آنف الذكر واضحة فى أن الرسم يسرى على الأوراق المالية عامة وعلى تداولها وبالتالي فإن رأس المال غير الممثل فى أوراق مالية ما حددها المشرع لا يكون محلا لهذا الرسم .

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تدرجأت خلوا من النص على اعفاء المؤسسات العامة من الرسم المقرر بالفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة آنف الذكر فى حين أعفيتها من الرسم النسبى المشار اليه على رأسمال الشركات المملوكة لمؤسسات عامة متى كان ممثلا فى أسهم .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم اذا كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد أجازت للمؤسسة العامة في سبيل تحقيق اغراضها أن تنشئ شركة مساهمة بمفردها الا أن المادة ٥١ قد نصت على عدم سريان الباب الثالث الخاص بالأسهم وتقسيم رأس المال الى أسهم متساوية القيمة على الشركات التي يمتلكها شخص عام بمفرده ، ومن ثم يبقى رأس المال كما واحدا مجتمعاً في يد المؤسسة كمالكة عادية لجموع الأموال المكونة لرأس المال ، وليس باعتبارها حاملة لأسهم تمثل رأس مال الشركات التابعة لها . وبالتالي لا يقع عبء هذا الرسم ففضلاً عن انتفاء محله أصلاً .

ومن حيث أن الثابت من وقائع النزاع المعروف أن رسم مال الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير كان مجتمعاً في يد شخص عام خلال السنوات من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ولم يصدر به أسهم بل ظل كما واحدا بدون تقسيم فعلى الرغم النص في بعض الأنظمة الأساسية للشركات على أن يقسم رأس المال الى أسهم ، ومن ثم فأنه والحالة هذه لم تكن توجد أوراق مالية (أسهم) يمكن أن تكون محلاً لرسم الدمغة النسبي الذي حصلته مصلحة الضرائب أو تطالب به المؤسسة المذكورة عن تلك السنوات ، فضلاً عن أن تلك المؤسسة لم تكن حاملة لأسهم بل مالكة لأموال عادية كرأس مال للمشروع الذي تمتلكه الدولة من خلال المؤسسة والذي أسماه المشرع شركة مساهمة ، وهي تسمية مجازية أرادها الشارع لحكمة لديه مخالفاً بذلك المعنى القانوني والفعل لاصطلاح الشركة المساهمة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

اولاً - عدم خضوع رأس المال الاسمي لشركة النصر لصيانة المباني والمنشآت العامة لرسم الدمغة النسبي المنصوص عليه في المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤

لسنة ١٩٥١ في شأن رسوم التمغة المعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ .

ثانياً - عدم أحقية مصلحة الضرائب فيها حصلته من المؤسسة المصرية العامة للسكان والتميم من رسوم تمغة عن رؤوس أموال كل شركة مصر الجديدة للسكان والتميم وشركة مدينة نصر للسكان والتميم وشركة المعمورة للسكان عن السنوات ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ (ملف ١٧٦/١/٣٧ - جلسة ١٩٧١/٩/٢٩) .

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قيام بنك ناصر الاجتماعي بتمليك سيارات السائقين مقابل توقيعهم على سندات اذنية بقدر عدد الأقساط مع رد السند المحرر بكل قسط عند سدادته تنظيماً لعملية التحصيل والسداد - يخضوع هذه السندات لرسم التمغة النسبي المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم المؤسسة - لا يغير من ذلك أن البنك لا يقوم باستخدام هذه السندات كورقة تجارية إذ أن العبارة ليست بقصد الدائن ولكن بشكل الورقة فتمت استوفت شرائطها القانونية اتخذت صفة الورقة التجارية ورتبت كلفة آثارها .

الاعفاء المقرر بقانون إنشاء البنك من الضرائب والرسوم يصدر على الرسوم التي يقع عبؤها على البنك دون تلك التي يقع عبؤها على المتعاملين معه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقريره رسم تمغة ينص في مادته

الأولى على أن « يفرض رسم دفعة على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقه بهذا القانون .

وقد خصص الفصل الثاني من الجداول الملحقه بالقانون للأعمال المصرفية وما يشابهها والأوراق التجارية ونص على :

١ - يفرض رسم دفعة نسبي قدره على الكبيالات والمستندات تحت إذن أو لحاملها بصرف النظر عن تاريخ استحقاقها ويستثنى من ذلك العملة الورقية .

٢ - يقع عبء الرسم المستحق على المحركات المبينة في هذا الفصل على الأشخاص الآتى ذكرهم ولا يجوز الاتفاق على عكس ذلك .

السند الاذنى : الرسم على موقع السند .

كما نصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي المعلن بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ على أن :

« تعنى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التى يقع عليها وحدها عبء ادائها بما فى ذلك الرسوم ائتمانية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجمركية ومستحققاتها ، كما تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم التى تسحق على ما تؤديه الهيئة من معاشات وأعانات وقروض وعلى الطلبات والشهادات والعقود المتعلقة بالهيئة .

كما تعفى جميع التوزيعات التى تجريها الهيئة لأصحاب الودائع من الضرائب والرسوم وكذلك تعفى الشيكات والأعمال المصرفية التى تجريها الهيئة من رسوم الدفعة » .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص فإنه متى اتخذ المحرر شكل الكبيالة أو السند الاذنى أو لحامله خضع لرسم الدفعة المفروض بالمادة ١

من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ كورقة تجارية يجوز حوالتها والخصم بها لدى البنوك التجارية، أو الاحتفاظ به كسند مديونية ، ومن ثم فإن ما يذكره بنك ناصر من أنه لا يستخدم هذه السندات كورقة تجارية لا ينفي عنها حقيقتها القانونية ولا يمنع البنك من أن يتعامل بها في العبارة ليست بقصد الدائن ولكن بشكل الورقة التي متى استوفت شرائطها القانونية اتخذت صفة الورقة التجارية وربت كافة آثارها .

ومن حيث أنه ولئن كان قانون انشاء بنك ناصر الاجتماعي قد أعطى بعض عملياته من الضرائب والرسوم فإن هذا الاعفاء يصدق على الرسوم التي يقع عبؤها على البنك دون تلك التي يقع عبؤها على المتعاملين معه ، ولما كان عبء الرسم يقع في الحالة المعروضة على موقع السند أي السائتين عليهم يلزمون بأدائه إذ لا يجوز الحجاج في هذا المصدد بالاعفاء المقرر للبنك .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على خضوع السندات الاذنية التي يوقعها مشتركو السيارات من بنك ناصر لرسوم الدفعة المقررة قانوناً .

(ملف ٢٢/٢/٥٨٣ - جلسة ١٠/٨/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (١٠٠)

إيجاد :

خضوع اسهم الشركات المساهمة لرسم الدفعة التأسيسية وفقاً لأحكام قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أيا كان مالكيها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على:

أن (يفرض رسم دفعة على العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات
والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحق بهذا القانون ...) .

وتنص المادة ٤ من القانون على أن (رسم التمغة أربعة أنواع ،
رسم دفعة على اتساع الورق ورسم دفعة نسبية
ورسم دفعة نسوى) .

وتنص المادة ١٢ على أنه (في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل
هؤلاء دائما رسم الدفعة .

ومع ذلك تغنى من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة
للحكومة .

وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون
رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن (يفرض رسم دفعة على الأوراق
المالية عامة وعلى تداولها على الوجه الآتى) :

١ - الأوراق المالية المصرية وما فى حكمها :

مع عدم الإخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة تخضع
السندات أيا كانت جهة إصدارها وجميع أسهم الشركات المتمتعة بجنسية
جمهورية مصر العربية لرسم دفعة سنوى مقداره اثنان فى الألف من قيمتها
إذا كانت مقيدة فى البورصة .

فإذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة بالتسعيرة الرسمية
البورصة .. فيحسب الرسم النسبى على هذه الأوراق على أساس أربعة
فى الألف من قيمتها الاسمية ... ويقع عبء هذا الرسم على حامل
الاسهم ...) .

وتنص المادة ٢ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ على أن (يستحق
رسم الدفعة النسبى السنوى المبين فى الفقرة ١ من المادة السابقة مقبض
ويكون وفقا مكتسبا للخزانة بمجرد حلول ميعاده ولا يكون محلا للرد لى سبيع

من الأسباب وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورده لمصلحة
الضرائب في الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع فرض رسم دفعة على بعض الأوراق
المحددة بالجدول المرفقة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وقسمه الى أربعة
أنواع أولها رسم على اتساع الورق يتوقف مقداره على أبعاد الورقة ورسم
نسبي يحصل بنسبة من قيمة الورقة ورسم تجريبي يتصاعد بحسب قيمة
المبالغ المنصرفة ورسم نوعي يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر المشرع
في هذا الرسم الى شخص حامل الورقة أو الاستفادة منها أو مالكيها كما
لم يعرف الحكومة بمعناها الواسع الذي يشمل الهيئات والمؤسسات وحتى
وحدات الحكم المحلي منها وانما اقتصر بالنسبة لها على نقل عبء الرسم الى
المتعامل معها ان وحت معالجة بصد الورقة الخاضعة للرسم ، ومن ثم
تتحمل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الأوراق المملوكة
لها لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للتعامل مع الغير وليس ادل على ذلك
من أن المشرع عني بالنص على اعفاء الأوراق المتعلقة بحركة النفوذ المملوكة
للحكومة من الرسم اذ لولا هذا الاعفاء الوارد بتص صريح لخضعت تلك
الأوراق لرسم الدفعة . وترتبطا على ذلك فان رسم الدفعة يعد ضريبة عيننة
تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون ولما كان المشرع لم
يعف الاسهم المملوكة للحكومة من رسم الدفعة النسبي السنوي المفروض
على اسهم الشركات وكان المشرع قد ألزم الشركات بأداء هذا الرسم
سنويا سواء تداولت الاسهم بالبورصة أو كانت غير مقيدة بها وحمل حامل
السهم بعبء الرسم فانه يتعين على شركات القطاع العام أن تؤدى رسم
الدفعة النسبي عن قيمة الاسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فان إلغاء
المؤسسات العامة وظهور الحكومة مباشرة كمالك لاسهم شركات القطاع
العام وفقا لاحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه ان يؤدى
الى اعفاء اسهم تلك الشركات المملوكة للدولة من رسم الدفعة النسبي .
السنوي المفروض عليها .

ولا وجه للقول بأن النص على اعفاء الأوراق المتعلقة بحركة النفوذ

المملوكة للحكومة يقتضى اعفاء الاسهم المملوكة لها من رسم الدفعة النسبى ذلك ان الاعفاء ينصرف فى هذا الصدد بحسب صريح النص الى الأوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للنقود فيها بين افرع الحكومة ومصارفها وبالتالى يخرج من نطاقه الأوراق المالية التى تمثل نصيب المساهم فى رأس المال الشركة أو صنتك الاقراض بسنندات .

(ملف ١٩٨/١/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩) .

قاعدة رقم (١٠١)

المبني على :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدفعة يقضى فى المادة ٨٣ منه بفرض رسم دفعة ولو لم يمثل رأسمال الشركات المساهمة فى اسهم أو لم يكن هناك مساهمين - شركات القطاع العام جميعها شركات مساهمة - مؤدى ذلك خضوع رأسمالها لرسم الدفعة التام حتى ولو لم يمثل فى اسهم وحتى لو كانت مملوكة لشخص واحد - رسم الدفعة يعند ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنبثقة لها - المشرع لم يعف اسهم المملوكة للحكومة من الرسم المفروض على اسهم الشركات وبالتالى فان الفاء المؤسسسات العامة وتملك الحكومة منبثقة اسهم شركات القطاع العام ونفا الاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس مسن ثباته اعفاء اسهم تلك الشركات من رسم الدفعة النسبى .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع - فى المادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدفعة - قد فرض هذا الرسم ولو لم يمثل رأسمال الشركات فى اسهم ولو لم يكن هناك مساهمون . ولما كانت جميع شركات

القطاع العام شركات مساهمة فان رأسمالها يخضع لرسم الدفعة النسبى المشار اليه حتى ولو لم يمثل فى أسهم فعلا ولو كانت مملوكة لشخص واحد .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع سبق وأن افقت بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٢ من أن حاصل نصوص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ان المشرع فرض رسم دفعة على بعض اوراق المحددة بالجداول المرفقة بالقانون المشار اليه ، ولم ينظر المشرع فى فرض هذا الرسم الى شخص حامل الورقة أو المستفيد منها أو مالكا ، ومن ثم تتحمل الحكومة الرسم فى جميع الحالات التى تخضع فيها الاوراق المملوكة لها لهذا الرسم ، ترتيبا على ذلك فان رسم الدفعة يعد ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون ، ولما كان المشرع لم يعف الاسهم المملوكة للحكومة من رسم الدفعة النسبى المفروض على اسهم الشركات وكان المشرع قد ألزم الشركات بأداء هذا الرسم سنويا تداولت الاسهم بالبورصة أو كانت غير مقيدة بها فانه يتعين على شركات القطاع العام أن تؤدى رسم الدفعة النسبى على قية الاسهم المملوكة للحكومة ، ومن ثم فان الغاء المؤسسات العامة وتملك الحكومة مباشرة اسهم شركات القطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شأنه أن يؤدى الى اغفاء اسهم تلك الشركات من رسم الدفعة النسبى السنوى المفروض عليها .

ومن حيث أن الجمعية قد اقترت بفتواها المشار اليها - خضوع اسهم شركات القطاع العام التى أصبحت مملوكة للدولة لرسم الدفعة النسبى وذلك فى ظل نصوص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فانه طبقا لصريح نص المادة ٨١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، يخضع رأسمال هذه الشركات لرسم الدفعة النسبى المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع الى سريان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على اسهم شركة مصر للنفز والنسيج بالمحلة الكبرى .

(ملف ٢٠٦/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) .

الفرع الخامس

رسم الدفعة على الاتساع

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

رسم الدفعة على الاتساع - استحقاقه على الطلبات المقدمة للسلطات الادارية - الواقعة المنشئة لهذه الضريبة - هي مجرد تقديم الطلب - وتوافرها في الاستثمارات المقصية من وزارة الاوقاف الى اقاليم كتاب المحاكم بخضم ما يستحق عليها من رسوم على الأوراق المقدمة منها من الامانات التي تودعها خزائن هذه المحاكم بالنسبة لمعاملاتها في ادارة اوقاف الخيرية - استمرار استحقاق رسم الدفعة حتى بعد العمل بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ وادماج ميزانية وزارة الاوقاف في ميزانية الدولة العامة - خضوع معاملات الاوقاف الخيرية او الاهلية لهذا الرسم دون معاملات الوزاره الخاصة بها التي لا تتدخل في ادارة هذه الاوقاف .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة (هـ) من المادة الاولى من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن « تخضع لرسم الدفعة على اتساع الورق المرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية . . » وليس ثمة شك في أن المقصود بهذه المرائض والطلبات كل محرر يتم التقديم به لاحدى السلطات العامة في شأن من الشؤون . ولما كانت الاستثمارات التي تقدم من وزارة الاوقاف الى المحاكم للصرف من الامانة المودعة بها بشأن معاملاتها

في ادارة الأوقاف الخيرية تعتبر عرائض أو طلبات في مفهوم هذا النص ، فمن ثم يستحق عليها رسم الدفعة على اتساع الورق .

ولا يعتد في هذا الصدد بالقول بأن هذه الاستثمارات انما يقصد من تقديمها تسهيل مأمورية الحكمة والتيسير على الوزارة في ضبط حساباتها وأن الوزارة كانت في حل من تقديمها لأن الحكمة ملزمة بخضم الرسوم من الامانة دون حاجة لطلب ذلك منها لا يعتد بذلك لأن رسم النفعة ضريبة عينية لا تعنى الا بالواقعة المنشئة لها بصرف النظر عما يصاحبها من ظروف واعتبارات ، فمتى تحققت الواقعة المنشئة للضريبة فانها تستحق للوزارة العامة دون أن يؤثر في ذلك أى اعتبار آخر . واذا كانت الواقعة المنشئة للضريبة في المسألة محل البحث هي مجرد تكيم طلب لاحدى السلطات المسماة فان الضريبة تستحق دون اعتداد بسبب تقديمه .

وأما عن اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ أساسا لتغير المعاملة الضريبية للوزارة ، ذلك لأن هذا القانون انما تضمن في حكمه الرئيسيين تخويل وزير الأوقاف - بشروط معينة - حق تعديل مصارف الأوقاف ، وليس في استحداث هذين الحكمين ما يبرر تغير المعاملة الضريبية للوزارة ، ذلك أن خضوع معاملاتها في ادارة الأوقاف الخيرية لرسم الدفعة يقوم على اعتبار من استقلال الذمة المالية لهذه الأوقاف عن ذمة الدولة فهي أشخاص اعتبارية خاصة بأموالها اموال خاصة ، ومن ثم فان نشاطها يخضع للضرائب التى تفرضها الدولة فيستحق رسم الدفعة على محرراتها ومعاملاتها ما يخضع للرسم . وحيث أن هذا الوضع لم يتغير بصدر ذلك القانون ، فان هذه المحررات والمعاملات تظل خاضعة لرسم الدفعة في ظل العمل به .

هذا وتظل هذه المعاملة للوزارة قائمة حتى بعد اندماج ميزانيتها بميزانية الدولة اعتبارا من السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ ، لأن هذا الاندماج لم يغير من الإتيان الخرية باعتبارها أشخاصا معنوية خاصة تخضع للضرائب كما يخضع لها سنائر الأفراد .

ومما يجب التنبيه اليه أن الأمر فيما تقدم لا يصدق الا على معاملات الاوقاف الخيرية التي تباشرها وزارة الاوقاف في ادارتها لها — اما معاملات الوزارة الخاصة بها والتي تدخل في هذه الادارة — فانها لا تخضع للضرائب .
نما في ذلك ادارة عامة تدخل في معنى الحكومة عند تطبيق نص المادة ١٢ من قانون الدمغة الذي يقضى بعدم تحمل الحكومة برسم المقر فيه .

وغنى عن البيان أن ما تديره الوزارة من اعيان حتى تسليمها لأصحابها ممن يملكوها بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات من المعاملات المتعلقة بها تخضع دائما باستمرار لرسم الدمغة .

لهذا انتهى رأى الجندية العمومية الى خضوع استثمارات خصم الرسوم المشار اليها لرسم الدمغة على اتساع الورق وعلى وزارة الاوقاف أداء هذا الرسم للجهة المختصة .

وإن معاملات ومحركات وزارة الاوقاف في ادارتها للأوقاف الخيرية تخضع — حتى الآن — لرسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون أن يؤثر على ذلك صدور القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ أو ادماج ميزانية الوزارة بميزانية الدولة العامة .

(غتوى رقم ٩١٦ — فى ٣٠/١٢/١٩٥٩) .

الفرع السادس

رسم الطابع

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

ضرائب ورسوم - رسم الطابع (الدفعة) - خضوع مؤسسة كهرباء دمشق لهذا الرسم - أساس ذلك - ان قانون التأميم رقم ٨٥ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ اخضع جميع المؤسسات المؤممة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجمركية والبلدية على اختلاف انواعها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧ من الدستور المؤقتة على ما يأتي : (انشاء الضرائب أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون) ، وإن المسادة الخامسة من قانون التأميم رقم ٨٥ بتاريخ ١/٢١/١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ تقضى باخضاع المؤسسات المؤممة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجمركية والبلدية على اختلاف انواعها .

ومؤسسة كهرباء دمشق هي مؤسسة عامة ذلك لأنها تقوم على مرفق عام وهو مرفق انارة مدينة دمشق . كما أنها تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة .

والرأى مختلف في شأن خضوع المؤسسات العامة للضرائب والرسوم عند سكوت المشرع عن معالجة هذا الموضوع بنصوص صريحة وفي

خصوص المؤسسات المؤممة قد عرض المشرع بنص صريح تنظيم هبذا الموضوع ، ذلك انه نص في المادة الخامسة من قانون التاميم رقم ٨٥ بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ على اخضاع المؤسسات العامة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجبركية والبلدية على اختلاف انواعها .

والفريضة المقررة في صورة رسم للطابع هي في حقيقتها وطبقا للتكييف القانوني السليم تعتبر ضريبة وليست رسما ، لانها مشاركة اجبارية دون مقابل معين في النفقات العامة وتلك سمات الضريبة وعناصرها في حين أن الرسم مقابل مالى لخدمة معينة تعود على الدافع بالذات تؤدي لفرد يلتزم اداء هذا الرسم ولا ينطبق هذا التعريف على الفريضة المشار اليها .

ولما كانت مؤسسة كهرباء دمشق هي مؤسسة مؤممة تخضع للضرائب ولغيرها من الرسوم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون التاميم رقم ٥٥ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٥٧ سالفة الذكر .

لهذا انتهى الراى الى اعتبار رسم الطابع ضريبة ، ومن ثم تخضع له مؤسسة كهرباء دمشق بوصفها مؤسسة مؤممة .

(انتهى رقم ٥٠٧ — في ١٢/٧/١٩٦١) .

الفصل السابع

رسم النصف على اللافتات والاعلانات

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

المادتان رقم ٦ و ٧ من الجدول رقم ١٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — تقريرهما لرسم دمغة على اللافتات والاعلانات والاضطرابات المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات — ارتفاع مقدار هذا الرسم في حالة عدم ثبات الاضاءة أو تقطعها عنه في حالة ثباتها — اجتماع هاتين المادتين في لوحة اعلانية واحدة — وجوب تحصيل رسم واحد عن هذه اللوحة هو الرسم الأعلى — مثال بالنسبة للاعلان ذي الاضاءة على واجهة سبينما يترو بالقاهرة .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة على أن « اليفط والاعلانات والاضطرابات العنئية المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة تخضع لرسم دمغة قدره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزء من الجزء من المتر المربع سنويا ويضاعف الرسم على اللوحات المحتوية على أكثر من أربعة اعلانات مستقلة » ونص المادة ٧ من ذات الجدول على أن « اليفط والاعلانات والاضطرابات العنئية المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة أو اضاءة متقطعة تخضع لرسم دمغة قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من الجزء من المتر المربع سنويا . اذا شملت اللوحة الواحدة

نصوصاً أو علامات أو اعلانات مخلفة اسنحق الرسم من كل واحد منها » .

ومفاد هذين النصين ان رسم الدفعة المفروض على الإعلانات والاعلانات والاضطرابات المضبنة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات يختلف باختلاف هذه الاضاءة فان كانت ثابتة كان مقدار الرسم عشرين قرشاً عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنوياً وان كانت غير ثابتة أي كانت متقطعة كان مقدار الرسم جنبيين عن هذه المساحة وحسبة زيادة مقدار الرسم في حالة اللامعة أو الاعلانات أو الاضطرار المضيء بطريقة متقطعة أو غير ثابتة على مقداره في حالة الاضاءة بطريقة ثابتة ان الاعلان في الحالة الاولى بلغت للنظر أكثر من الاعلان في الحالة الثانية .

ولما كان الاعلان الضوئي هو الذي يتخذ فيه الضوء وسيلة للفت نظر الجمهور الى سلع أو خدمة معينة سواء أكلن هذا الضوء حروفاً أو علامات أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو متقطعة .

وكانت اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو فيلم لفت نظر الجمهور اليها بطريقتين هما الاضاءة الثابتة الداخلية بالفلورسنت والاضاءة المتقطعة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهذه اللوحة وتستهدف الطريقة الثابتة لفت النظر أكثر مما تلتفه الطريقة الاولى .

ولما كان رسم الدفعة اذ يستحق على الاعلان الضوئي ذاته وهو ما يقرأ أو ينظر فان يقتضى ذلك استحقاق رسم واحد عن هذه اللوحة الاعلانية بغض النظر عن تعدد الطرق التي تضاء بها فاذا اخطف مقدار الرسم في حالة تعدد هذه الطرق تبعاً لاختلاف طريقة الاضاءة وجب تعصيب الرسم الاعبلى .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله عن اللوحة الاعلانية الالوجودية على واجهة سينما مترو متضمناً اسم الرواية ومثلها هو

الرسم المقرر على اللافتة المضينة بطريقة متقطعة على النحو المنصوص عليه في المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ولما كانت المادة ٨ من الجدول المشار اليه تنص على أن « المساحة التي يحصل عنها الرسم المقرر بالمادتين السابقتين تحسب عن كل وجه من المستطيل الذي تمر اضلاعه بالنقط القصوى لحروف الاعلان او الاخطار او اللافتة او علاماتها » وتطبيقا لهذا النص يحسب الرسم المنصوص عليه في المادة ٧ على مساحة اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو كاملة بما فيها الاطار ذو اللببات الصفراء .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الرسم المستحق على اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو هو الرسم المنصوص عليه في المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ، وأن هذا الرسم يحسب على هذه اللوحة بما فيها الاطار واللببات الصفراء سواء بالنسبة الى اللوحة الموجودة على واجهة سينما مترو بالقاهرة او تلك الموجودة على واجهة سينما مترو بالاسكندرية وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة سائلة الذكر .

(فتوى رقم ١٨٥ - في ١٨/٣/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

الدمغة على الاعلانات - مناط الخضوع له وفقا لاحكام القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - هو الاعلان ذاته بغض النظر عن طريقته وان جعلها القانون أساسا لتحديد الرسم المستحق على اعلان ضوئى تعددت طرق اضاءته - هو الرسم المقرر للطريقة الأكثر لفتا لنظر الجمهور - وجوب تعدد الرسم.

بتعدد المصلحة الاعلانية — انتهاء ذلك في المصلحة الاعلانية لا يلزم سنيها مقرو —
اعتبارها مفضضة مادة اعلانية واحدة طوال العام وان تغيرت اسماء الاعلام •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
على الآتى :

« اللفظ والاعلانات والاختارات العلنية المضيفة بواسطة حروف
أو علامات أو انعكاسات ثابتة تخضع لرسم دفعة قدره عشرون قرشاً
من كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنوياً » .

وتنص المادة ٧ من الجدول ذاته على أن :

« اللفظ والاعلانات والاختارات العلنية المضيفة بواسطة حروف
أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة أو أضواء متقطعة تخضع لرسم دفعة
قدره جنيهان من كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنوياً ، وإذا شملت
اللوحة الواحدة نصوصاً أو علامات أو اعلانات مختلفة استحق الرسم
عن كل واحد منها » .

وتنص المادة ٨ من الجدول المشار اليه بأن المصلحة التي يحصل عنها
الرسم المقر بالمادتين السابقتين تصيب على كل وجه من المستطيل الذي
تمر أضلاعه بالنقط القصوى لجسور الاعلان أو الاخطار أو البلافتة
أو علاماتها . . .

ويؤخذ من موضوع هذه النصوص أن مناط الخضوع لرسم الدفعة
على الاعلانات هو بالاعلان ذاته بصرف النظر عن طريقته وان جعلها المشرع
اسباباً لتحديد سعر الرسم المستحق على الاعلان .

ولما كان الاعلان الضوئى هو الذى يتخذ فيه الضوء وسيلة للفت نظر الجمهور الى سلع أو خدمة معينة سواء اكان هذا الضوء حروفا أو علامات أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو متقطعة .

ولما كانت اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينيما مترو تلفت نظر الجمهور اليها بطريقتين هما الاضاءة الثابتة الداخلية بالفورسنت والاضاءة المتقطعة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهذه اللوحة وتستهدف الطريقة الثانية لفت نظر اكثر مما فى الطريقة الاولى .

ولما كان رسم الدمغة يستحق على الاعلان الضوئى ذاته غان مقتضى ذلك استحقاق رسم واحد على هذه اللوحة الاعلانية بغض النظر عن تعدد الطرق التى نضاء بها والتى تتكامل فى سبيل جعل الاعلان ملفتسا لنظر الجمهور بطريقة أكثر مما يستتبع تغليب الاضاءة المتقطعة فى هذا الاعلان وبالتالى استحقاق الرسم عليها السعر المقرز لهذه الطريقة .

ولما كان رسم الدمغة المفروض على الاعلان المضيء بطريق الاضاءة الثابتة مقداره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزءه من المتر المربع مسنويا . فاذا كانت اضاءة الاعلان بطريق الاضاءة المتقطعة كان مقدار الرسم جنيهن عن هذه المساحة .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله عن اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينيما مترو متضمنا اسم الرواية ومثلها هو الرسم المقرر على اللائحة المضيفة بطريقة متقطعة على النحو المنصوص عليه فى المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ بتقرير رسم دمغة .

ولما كانت المادة السابعة من الجدول رقم ٣ المشار اليه تخضع الاعلانات المضيفة بواسطة اضاءة متقطعة لرسم دمغة قدره جنيهان عن

كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا . وكانت اللوحة الاعلانية
لسينما مترو لا تتضمن سوى مادة اعلانية واحدة طوال العام وان تقبضت
مفرداتها بتغيير الفيلم المعروض ومن ثم لا تكون تلك اللوحة لنشر الاعلانات
مختلفة على مدار السنة كما ذهبت الى ذلك مصلحة الضرائب حيث
يستلزم ذلك اختلاف المادة التي تنطوى عليها الاعلانات المختلفة وهو ما لم
يتحقق في الخصوصية المعروضة .

ذلك أن اللوحة الاعلانية لسينما مترو تستهدف غرضا واحدا هو لفت
نظر الجمهور الى السينما المذكورة لمشاهدة افلامها وهذه المادة الاعلانية
لا تختلف على مدار السنة ومن ثم تخضع لرسم سنوي قدره جنيهان عن
كل متر مربع أو جزء من المتر المربع . وانما تتغير مفردات هذه المادة
الاعلانية وهي الافلام لارتباطها بالاعلان عنها ابتداء وانتهاء .

ولما كان التسليم بما تقول به وجهة النظر المعارضة يقضى الى مضاعفة
الضريبة على الاعلان الضوئى لسينما مترو وتعددتها على خلاف ما احققت
به المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بقانون ضريبة الدفعة في آخرها
من مبدأ منع التعمد الضريبى .

ويخلص من كل ما تقدم أن اللوحة الاعلانية لسينما مترو ليست لوحة
معدة لنشر اعلانات مختلفة على مدار السنة وانما تتضمن مادة اعلانية
واحدة فمن ثم تخضع لرسم قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من
المتر المربع من هذه اللوحة سنويا بلا تعدد لعدم توافر مناطه وهو اشتغال
اللوحة على اعلانات مختلفة وذلك وفقا لحكم المادة ٧ من الجدول رقم ٣
الملحق بقانون رسم الدفعة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد ما ذهبت اليه في فتوتها رقم ٢٨٥
حرقم ٦٨٨ المؤرخين ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ ، ٢٣ من أكتوبر —

سنة ١٩٦٣ من ان الرسم المستحق على اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو هو الرسم المخصوص عليه في المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمفة وان هذا الرسم بحسب سعر مقداره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من متر المربع من هذه اللوحة سنوياً بلا تعدد لعدم توافر مناطه .

(غتوى رقم ٩٥٥ — في ٣١/٨/١٩٦٣) .

الفرع الثامن

رسم الدفعة على تصاريح السفر المجانية

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الهيئة العامة للسكك الحديدية - تصاريح السفر المجانية - الجافة
السابعة من الجدول رقم ٤ الملحق باللائحة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتفسير
رسم الدفعة - نص فقرتها الأولى على فرض رسم دفعة قدره مائتا مليم
على التصاريح الممنوحة مجاناً من مصلحة السكك الحديدية - نص فقرتها
الثالثة على إعفاء التصاريح المعطاة بغير اسم من إحدى الشركات التي
المصالح الحكومية تنفيذاً لمقتضى الالتزام أو الترخيص من هذا الرسم - مقتضى
ذلك - قصر الخضوع للرسم على تصاريح السفر المجانية التي تترخص
الهيئة في صرفها دون تلك الملزمة بصرفها سواء لمصالح العمل أو لغير ذلك
من الأسباب - تحصيل الرسم سنوياً إذا كانت مدة التصريح تزيد على سنة
مع تعدده إذا كان يتيح الانتقال لأكثر من شخص واحد .

ملخص الفتوى :

إن اللائحة المنظمة لقواعد صرف تصاريح السفر المجانية والمخفضة
المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من أغيست سنة
١٩٣٢ قد استبدلت بعد ذلك باللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء
الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ والتي حلت محلها لائحة تصاريح
السفر لوظفائي ومستخدمي وعيال السكك الحديدية والمصدق عليها
بقرار وزير الإصلاحيات رقم ١٢ الصادر في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٦٠.

تتبعها على البند الحادى عشر من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية والذي ينص من استعراض نصوص هذه اللوائح المتعاقبة ، انها قد اتفقت — من ناحية على التفرقة بين نوعين من التصاريح المجانية . أولهما يشمل التصاريح التى تصرف لسدواعى يقتضيهما حسن سير العمل بالمرفق كتصاريح المرور المصلحية وتصاريح السفر للمؤونة المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ٢٠ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ١ ، ٢ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٢ ، ٣ من لائحة سنة ١٩٦٠) . ويشمل الثانى تصاريح السفر المجانية التى تنقضى بمضى نصوص اللوائح المشار اليها بصرفها للموظف أو المستخدم بنساء على طلبه ولاسباب لا تمت للعمل بصلة ، ومن هذا النوع التصاريح التى تصرف للموظف فى حالة زواجه وتصاريح المجاملة المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ١٨ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ٦ ، ١٥ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٧ ، ١٧ من لائحة سنة ١٩٦٠) كما اتفقت نصوص هذه اللوائح — من ناحية أخرى — على التمييز بين التصاريح المجانية التى عظم الهيئة بصرفها للموظف أو المستخدم بمجرد طلبها كتصاريح المرور المصلحية وتصاريح السفر للأعمال المنصوص عليها فى المادتين ٣ ، ١٢ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ١ ، ١١ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٢ ، ١٢ من لائحة سنة ١٩٦٠) . وتلك التى خولت نصوص هذه اللوائح المنظمة لتقواعد صرفها ، لجهة ادارية معينة بالهيئة رخصة التقدير فى صرفها أو عدم صرفها . ومن هذا النوع الآخر تصاريح المجاملة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من اللائحة الصادرة فى سنة ١٩٣٢ (المادة ١٥ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادة ١٧ من لائحة سنة ١٩٦٠) .

وقد سبق أن ألفت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٩ بأن المادة السابعة من الجدول رقم ٤ الملحق

بالتانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة في غمرتها الأولى على أن : « يفرض رسم دفعة قدره مائتا مليم على تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك أيا كان نوعها وأيا كان حاملها إذا كانت ممنوحة مجبانا من مصلحة سكك حديد الحكومة أو أية مصلحة أخرى أو فرد من المشتغلين بأعمال النقل أيا كان نوعه » . كما تنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن « يعفى من هذا الرسم التصاريح وتذاكر الاشتراك المعطاة بغير اسم من احدى الشركات الى المصالح الحكومية تنفيذا لمعقد الالتزام أو الترخيص » .

وإذ يبين من مقارنة هاتين الفقرتين أن المشرع قد استعمل فيها لفظين مختلفين في صدد تحديد وسيلة الحصول على التصاريح ، فبينما ينص في الفقرة الأولى على التصاريح وتذاكر الاشتراك (الممنوحة مجانا) يشير في الفقرة الثالثة الى التصاريح وتذاكر الاشتراك (المعطاة بغير اسم) ، وقد رتب على هذا الاختلاف في التعبير حكمتين مختلفتين من حيث الخسوع لرسم الدفعة ، فعفى في الفقرة الأولى بفرض رسم دفعة قدره مائتا مليم على تصاريح السفر إذا كانت ممنوحة مجانا من مصلحة السكك الحديدية ، وأعفى في الفقرة الثالثة من هذا الرسم التصاريح المعطاة بغير اسم من احدى الشركات الى المصالح الحكومية تنفيذا لمعقد الالتزام أو الترخيص . فمن ثم تكون لهذه المفارقة في الصياغة دلالتها في فهم قصد الشارع في هذا الصدد ، فالتصاريح التي تترخص الإدارة في منحها مجانا هي التي تخضع لرسم الدفعة المذكورة ، أما تلك التي تلتزم باعطائها بمقتضى نظام العمل فلا تخضع لهذا الرسم . واستخلصت الجمعية من ذلك أن مناط اخضاع التصاريح المجانية لرسم الدفعة المنصوص عليه في المادة السابعة سالفه الذكر ، هو أن تكون ممنوحة مجانا على النحو المشار اليه . ولما كانت تصاريح المرور المصلحية التي تصرف لموظفي الهيئة المذكورة وصدرت بشأنها هذه الفتوى ليست من قبيل المنح التي تترخص فيها جهات الإدارة في حدود سلطتها التقديرية وإنما هي حقوق مقررة لموظفيها بمقتضى نظام العمل بها

تحقيقا لحسن سيره ، فأنها تكون غير خاضعة لرسم الدفعة بالفئة المحدودة بالفترة الأولى من المادة السابعة المذكورة ويؤيد هذا النظر أن من بين التصاريح المجانية ما يمنع لاسفار تقل قيمة اجورها الفعلية عن مائتى مليم ، مما لا يسوغ معه القول بخضوع هذه التصاريح لرسم دفعة قد يفوق مقداره قيمة الأجور التى يعنى حاملو التصاريح من أدائها وفقا لنظام العمل بمرق السكك الحديدية .

وبين من كتاب الادارة العامة لرسم الدفعة المؤرخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن مصلحة الضرائب — تأخذ على الهيئة العامة لشنون السكك الحديدية انها قد طبقت فتوى الجمعية العمومية المشار اليها على كافة تصاريح السفر المجانية التى تلتزم الهيئة بصرفها طبقا لاحكام لوائح صرف التصاريح بينما ان الفتوى سالفة الذكر يتعين قصر حكمها على تصاريح المرور السنوية التى تلتزم الهيئة المذكورة بصرفها لموظفيها وعمالها بمقتضى العمل بها تحقيقا لحسن سيره . ومما زاد ذلك — فيما نراه مصلحة الضرائب انه يشترط لاعفاء تصاريح السفر المجانية من الخضوع لرسم الدفعة آتف الذكر — فضلا عن التزام الهيئة بصرفها — ان يكون صرف هذه التصاريح لدواعى تقتضيها حسن سير العمل بالمرافق ، أما التصاريح المجانية التى وإن كانت الهيئة ملتزمة بصرفها فلا تعفى من الخضوع للرسم المشار اليه طالما أن دواعى صرفها لا تمت للعمل بصفة .

ومناطق اخضاع تصاريح السفر المجانية التى تصرفها الهيئة العامة لشنون السكك الحديدية لرسم الدفعة المنصوص عليه فى المادة السابعة من الجدول الرابع الملحق بهذا القانون فى مقررتها الأولى والثالثة بفرض يرجع فى تحديده الى نصوص قانون الدفعة ذاته ، وقد قررت المادة السابعة من الجدول الرابع الملحق بهذا القانون فى مقررتها الأولى والثالثة حكيمين مختلفين من حيث الخضوع لذلك الرسم ، فتضمنت فى الفقرة الأولى بفرضين رسم دفعة قدره مائتا مليم على تصاريح السفر اذا كانت (منمنوحة مجانية) من مصلحة السكك الحديدية ، واجفت فى الفقرة الثالثة من هذا الرسم

التصاريح (المعطاة) بغير اسم من احدى الشركات الى المصالح الحكومية تنفيذا لعقد الالتزام او الترخيص ، مما يستتبع قصر الخضوع للرسم المتنازل اليه على تصاريح السفر المجانية التي تترخص الهيئة في صرفها اما تلك التي تلتزم الهيئة المذكورة بصرفها فلا تخضع لذلك الرسم سواء كان صرفها لصالح العمل أو لغير ذلك من الاسباب . ولا يتدح في صحة هذا النظر ما اشارت اليه الجمعية العمومية في فتاوعا السابقة من انه « لما كانت تصاريح المرور التي تصرف لوظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية ليست من قبيل المنح التي تترخص فيها جهات الادارة في حدود سلطتها التقديرية ، وانما هي مقرررة لوظيفتها بمقتضى نظام العمل بها تحقيقا لحسن سير العمل بهذا المرفق : فانها لا تخضع لرسم الدفعة ... »

اذ ان هذا التعبير لم يستهدف اضافة شرط جديد لتحقيق عدم الخضوع للرسم المشار اليه الى جانب الشرط الوارد بنص الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفة الذكر ، وانما قصد في الحقيقة الى الانصاح عن حكمة عدم خضوع تصاريح المرور المصلحية التي صدرت بشأنها تلك الفتوى لرسم الدفعة ، اما علة الحكم المتكرر لقاعدة عدم الخضوع لهذا الرسم فقد اوضحت عنها الفقرة الاولى من المادة السابعة ذاتها وطبقا . لهذا النص لا تخضع تصاريح السفر المجانية التي تلتزم الهيئة العامة لشيئون السكك الحديدية بصرفها لذلك الرسم ويستوى بعد ذلك ان تكون هذه التصاريح قد صرفت لتابعيها لصالح العمل أو لأسباب لا تبت للعمل بصلة . وغنى عن القول ان مرد التزام الهيئة المذكورة بصرف تصريح جنعتين أو ترخيصا في صرفها ، مرجعه الى نصوص اللائحة التي صرف التصريح أو يصرف في ظلها ، فانها كانت توجب على جهة الادارة في حالة معينة اعطاء التصريح بمجرد طلبه كان غير خاضع لرسم الدفعة بغثته المحدودة في الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفة الذكر سواء كان صرفه لصالح العمل أو لغير ذلك من الاسباب ، أما اذا كان النص يرخّص للجهة الادارية في صرف التصريح أو عدم صرفه خضع للرسم المشار اليه في حالة الصرف .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من الجدول رقم ٤ الملحق

بقتانون الدفعة تنص على أن يكون رسم الدفعة المفروض على تصاريح السفر الممنوحة مجاناً من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، سنوياً إذا كان التصريح مبنوحاً لمدة تزيد على سنة . كما تنص المادة العاشرة من الجدول المذكور على أن كل تذكرة سفر أو تصريح أو اشتراك يبيح السفر أو الانتقال لأكثر من شخص واحد يتعدد الرسم عليه بتعدد الأشخاص .

(فتوى رقم ١١٧ - في ١١/٢/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

رسم الدفعة - الهيئة العامة للسكك الحديدية - تصاريح السفر المخفضة اعتبارها داخلة في مداول المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة خضوعها لحكم تصاريح السفر المجانية واعفاؤها من رسم الدفعة المنصوص عليه في المادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون المذكور .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بهدى خضوع تصاريح السفر التي تصرفها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لرسم الدفعة المنصوص عليه في المادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة فإن الذي يبين من الاطلاع على هذه المادة انها قد نصت على أن « يفرض رسم دفعة قدره ثلاثون مليماً على المرخص أو الاتصارات أو التصاريحات المغطاه من البوليس أو أية سلطة ادارية أخرى » وقد عدلت فئة هذا الرسم بعد ذلك بمقتضى القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ فاصبحت خمسين مليماً .

وبالرجوع الى نصوص الجدول رقم ٤ الملحق بقانون الدفعة يبين أن

المشرع قد خصصه لبيان حالات خضوع عقود النقل لرسم الدفعة ومقدار الرسم في كل حالة ، اذ اتخذ له عنوان « رسوم الدفعة على عقود النقل » وضمنه احكاما تفصيلية في شأن مدى خضوع تذاكر السفر والتصاريح وتذاكر الاشتراك وغيرها من المحررات المماثلة (سواء فسرت بانها عقود نقل او لم يتحقق في شأنها هذا التكيف) لرسم الدفعة الواردة به . فالمادة الاولى منه قد حددت الرسم الذي ، تخضع له استمارات (بوالص) النقل ، كما حددت المادة الثانية منه الرسم المفروض على تذاكر نقل الامة والمنقولات ونصت المادة الثالثة من ذلك الجدول على خضوع التذاكر التي تخول حق شغل الامة في عربات النوم بقطارات السكك الحديدية لرسم دفعة قدره مائة مليم عن كل محل . وعرضت المادتان الرابعة والخامسة من الجدول المشار اليه لتحديد رسم الدفعة الذي تخضع له بوالص الشحن البحري وتذاكر السفر على السفن ، كما حددت المادة السادسة منه قيمة رسم الدفعة الذي تخضع له تذاكر السفر على الطائرات ، ونصت المادة التاسعة من الجدول المذكور على ان تخضع تذاكر الاشتراك التي تصرفها شركات النرام او سيارات النقل المشترك لرسم دفعة قدره عشرة مليمات . اذا كانت ادة لا تجاوز ثلاثة اشهر فاذا تجاوزتها كان الرسم عشرين مليما .

اما تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك فقد خص المشرع المادة السابعة من الجدول المشار اليه مدى خضوعها لرسم الدفعة المنصوص عليه في هذه المادة واشترط لخضوعها لذلك الرسم ان تكون ممنوحة مجانا على النحو الذي فصلته الفقرة الاولى من تلك المادة . فاذا كانت الجهة صارفة التصريح ملتزمة بصرفه او كان التصريح ممنوحا بمتقابل ، اصبح غير خاضع لرسم الدفعة بفئته المحددة بنص الفقرة الاولى سالف الذكر .

والوصف الخاص لتصاريح السفر المخفضة انها من نوع تصاريح السفر المجانية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة لسابعة المذكورة ، وان نوعي التصاريح يدخل في مدلول المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع من قانون الدفعة . فلا حاجة بعد ذلك الى تكييفها بانها تعتبر من قبيل التصاريح المعطاه من سلطة ادارية في تطبيق المادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون المذكور ، لان بهذا التكيف في الواقع الاعتراف بالوصف العام لهذه التصاريح ، وهو مما يتعارض مع تعاقدها

التفسير الحرفي لأحكام قانون الدمغة وكذا مع القاعدة الشرعية التي تنص
يقتصر المخصص على ما خصص من أجله .

ومتى اتضح ذلك ، وإن العبرة بالوصف الخاص لتصاريح السفر
المخفضة وانها تدخل — شأنها في ذلك شأن تصاريح السفر المجانية —
في ملول المعنى العام لمعقود النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع الملحق
بقانون الدمغة ، دون وصفها العام واذا أغفل المشرع النص في الجدول
المذكور على خضوع تصاريح السفر المخفضة لرسم الدمغة وتحديد قيمته
فلن يكون قد قصد عدم إخضاعها لأي رسم دمغة .

(مقوى رقم ١١٧ — في ١١/٢/١٩٦٢) .

الفرع التاسع

رسم الدفعة على تراخيص الاستيراد

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة - الرسم المستحق طبقاً للمادة ١١ على تراخيص الاستيراد - استحقاقه على أصل الترخيص وعلى كل صورة مفضاة يحتفظ بها المصارف له الترخيص لتكوين مستنداته - عدم سريان الرسم على الصور الأخرى التي تحتفظ بها جهات الإدارة تبعاً لتنظيمها الداخلي ولاغراض هذا التنظيم مفضاة كانت أو غير مفضاة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ينص على أنه « إذا كان العقد أو الحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مفضاة أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذي يستحق على الأصل ويستثنى من ذلك رسم الدفعة النسبي والتدريجي ، فإنه لا يحصل الا مرة واحدة على الأصل . كما تعددت الصور ما عدا الأصول المنصوص عليها في هذا القانون أو في الجداول الملحقه به » .

ومؤدى هذه المادة أن رسم الدفعة على صور العقود والحررات والطبوعات والسجلات لا تستحق الا على الصور المفضاة التي يحتفظ بها المتعاقد . ذلك أن صور الحررات المفضاة تقوم في حجيتها مقام أصلها فتمت احتفظ المتعاقد بصورة مفضاة استحق عليها رسم الدفعة .

ولئن كان القانون قد نص على استحقاق رسم الدفعة على الصور الممضاة التي يحتفظ بها المتعاقد فإنه قصد بهذا التغيير (تعبير متعاقد) صاحب الشأن في المحرر فتصرف هذه العبارة بالنسبة لغير العقود الى صاحب الشأن في المحرر الذي يحتفظ بأصل المحرر وبصورة أو أكثر ممضاة يحتفظ بها لتكون مستندا له عند الاقتضاء لدى أية جهة أما الصور الأخرى التي تحتفظ بها جهات الإدارة تبعا لتنظيمها الداخلي ولاغراض هذا التنظيم فإنه لا يستحق عليها رسم ، ممضاة كانت هذه الصورة أو غير ممضاة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رسم الدفعة على المحررات المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بالنسبة لتراخيص الاستيراد إنما تستحق على أصل الترخيص وعلى كل صورة ممضاة يحتفظ بها الصائر له الترخيص لتكون مستندا له عند الاقتضاء دون الصور التي تحررها الجهة التي أصدرت الترخيص تبعا لتنظيمها الداخلي .

(فتوى رقم ١٢٣٤ - في ١٩/١١/١٩٦٧) .

المسروع العشائر

رسم الدمغة على المرتبات

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدا :

القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ بتقرير رسم دمغة على المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة وكذلك على الطلبات المقدمة اليها - سريان هذا الرسم بعد الغاء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - اساس ذلك - ان تسمية الوحدات الاقتصادية لمؤسسة عامة ليس علة تقرير الرسم أو شرطاً جوهرياً في فرضه - علة تحقيق الرسم هي تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بالحكومة كما ان الوضع القانوني للوحدات المشار اليها لم يتغير بعد الغاء المؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة ينص في مادته الثانية على انه « يحصل رسم دمغة على المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، وذلك بالفئات المنصوص عليها في المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ويتعم عبء الرسم على من تصرف اليهم تلك المبالغ » .

ومن حيث أن الحكمة التي صدر من أجلها القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٨ قد بينتها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، وهى تحقيق العدالة والمساواة فى تحمل الأعباء وفى الظروف الاستثنائية الراهنة بين العاملين فى الحكومة والعاملين فى الشركات والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

ومن حيث أن عبارة « الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة » الواردة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، ليست هى علة أو سبب تقرير ضريبة الدمغة على ما يحصل عليه العاملون بالوحدات الاقتصادية مع المبالغ المشار إليها فى المادة الثانية من القانون المذكور ، ولا تعسفو هذه العبارة أن تكون مجرد وصف للجهات التى يسرى هذا القانون فى شأن المبالغ التى تصرفها للعاملين بها .

ومن حيث أن تبعية الوحدات الاقتصادية للمؤسسات العامة لا تعتبر شرطاً جوهرياً لفرض ضريبة الدمغة وإنما هو ترديد للمفهوم تنظيمى كان سائداً فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ — بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — فهو من قبيل التنظيم الإدارى الذى ظل قائماً حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة .

ومن حيث أن الوضع القانونى للوحدات الاقتصادية المشار إليها لم يتغير بإلغاء المؤسسات العامة التى كانت تتبعها ، كما أن شخصيتها الاعتبارية لم تتغير طبيعتها وظلت كما هى ، فمن ثم فإن صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة ليس من شأنه التأثير فى خضوع المبالغ التى تصرفها للوحدات الاقتصادية — والتى كانت تتبع المؤسسات المُلغاة — الى العاملين بها من مرتبات وأجور ومكافآت وما فى حكمها ، وكذلك الخال بالنسبة الى الطلقات المقدمة الى تلك الوحدات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار سريان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ على العاملين بالوحدات الاقتصادية ، بعد إلغاء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ١٩٧/١/٣٧ — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) .

الفرع الحادى عشر

رسم الدفعة على النفقات الحكومية فى الخارج

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

المبالغ التى تنفقها الحكومة او الهيئات العامة فى الخارج سواء بطريق مباشرة او بطريق الانابة — خضوعها اصلا لرسم الدفعة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ باستثناء الاموال التى ينص القانون على اعفائها — تسدّد تعارض ذلك الحكم ومبدأ اقليمية الضريبة — اساس ذلك — مثال بالنسبة لخضوع المبالغ التى تنفقها المكاتب الصحفية فى الخارج .

والخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم الدفعة على ان « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطريق الانابة ... » وتنص المادة الثانية من ذات الفصل على انه « فيما يتعلق بالمشتريات والاعمال والتعهدات والتوريدات والايجازات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم اضافى بمقدار مئلى الرسم العادى » :

وتنص المادة الثالثة على ان « يعفى من الرسوم المبينة فى المادتين السابقتين المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة فى الأحوال الآتية :

أ — اذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت .

ب — اذا كانت هناك اتفاقات تعفى من هذا الرسم عقدت قبل العمل بهذا القانون .

(م ١٨ — ج ١٦)

ج — ما يصرف ثمنًا لمشتريات محددة أسعارها في تسمية جبرية
سارية في لجمهورية المصرية .

د — الصرف لهيئة دولية أو لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل .
ه — الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .

وقد جاء نص المادتين الأولى والثانية المشار إليهما أعلاه مطلقاً
لا يفرق بين المبالغ التي تدفع في مصر أو في الخارج إذ ينص على
تجصيل رسم الدفعة العادي أو الإضافي على كل مبلغ تصرفه الحكومة
والوثائق العامة سواء كان ذلك مباشرة أو بطريق التنازع .

أما المادة الثالثة فقد حددت أحوال الإعفاء من هذا الرسم ولم يرد
في ضمنها المبالغ التي تدفع خارج الإقليم المصري ، أما ما نص عليه البند
(د) من هذه المادة من الإعفاء من الرسوم إذا كان الصرف لهيئة دولية
أو لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل ، فدلالتها أن الصرف للحكومات
الأجنبية والهيئات الدولية يخضع أصلاً للرسم ولكنه يعفى استثناء إذا
كانت هذه الحكومات أو الهيئات تعفى الحكومة المصرية من الرسوم
المماثلة ، أي أن تكون المعاملة بالمثل في صدد هذه المبالغ ، ويؤخذ من هذا
النص بمفهوم المخالفة أنه فيما عدا الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية
يخضع كافة الممولين الإقليميين أفراداً أو هيئات لرسم الدفعة على المبالغ
التي تصرفها إليهم الحكومة أو الهيئات العامة المصرية .

وهذا النظر لا يتعارض ومبدأ اقلية الضريبة ، إذ أن الوقعة المنشئة
لضريبة الدفعة التدريجية على المبالغ التي تصرفها الحكومة أو للهيئات
العامة هي طبقاً لنص المادة السالفة الذكر معنوية الصرف القانونية
لا السادية وهي عملية تتم دائماً سواء كان الصرف مباشرة أو بطريق
الائتلاف في مقر الخزنة الحكومية ، أو الهيئات العامة المصرية داخل
الإقليم المصري .

لهذا انتهى الرأي إلى أن المبالغ التي تنفقها المكاتب الصحفية في
الخارج تخضع لرسم الدفعة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فيما عدا
الأحوال التي نص القانون على إعفائها .

(نقوى رقم ٦٧٠ — في ١٤/٨/١٩٦٠) .

المشروع الثاني عشر

رسم الدفعة على مواقف السيارات

مقاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

الأوراق التي تسلم للسيّارين من لجنة الإشراف على مواقف السيارات تعتبر بمثابة الإيصالات لإدلائهم مقابل انتفاعهم بتلك المواقف ومن ثم فلو لم تخضع لرسم الدفعة المقرر عن هذه الناحية أو التصاريح .

بموجب الفقرة :

انه ايا كان الرأي في مدى مشروعية المبالغ المحصلة من السيّارين مقابل الانتفاع بالخدمات التي تهيئها لهم المخافطة فان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ ، يفرض في الفترة (هـ) من المادة الأولى من الجدول رقم ٥ الملحق به رسم دفعة قدره (١٢٥) مليماً حتى ١٩٧٧/٩/٣ وقدره (١٥٠) مليماً بعد هذا التاريخ على الايصالات التي لا تقل قيمتها عن مائة قرش . كما أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ عدل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . وقرر في مادته الأولى والجدول الملحق به فرض رسم دفعة اضافي على الايصالات قدره (٢٥) مليماً حتى ١٩٧٧/٩/٣ وقدره (٣١) مليماً بعد هذا التاريخ . ولقد أجاز القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الاعفاء من سداد رسم الدفعة الإضافي على الايصالات المقرر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ بقرار من وزير الخزانة وبناء على ذلك أصدر وزير الخزانة قراره رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٩ باعفاء الايصالات التي لا تجاوز قيمتها مائة مليم من رسم الدفعة الإضافي .

وبناء على ذلك فإن كل إيصال تصل قيمته الى مائة قرش أو تزيد يخضع لرسم الدفعة الأولى كنها أن كل إيصال تزيد قيمته على مائة سليم يخضع لرسم الدفعة الإضافي .

ولما كانت الأوراق التي تسلم للسائقين من لجنة الاشراف على مواقف للسيارات ليست سوى ايصالات مثبتة لأدائهم مقابل انتفاعهم بتلك المواقف ، فانها تخضع لرسم الدفعة الأولى والاضافي المقرر على الايصالات على النحو السالف الذكر . ولا يجوز اعتبار تلك الأوراق من قبيل الرخص أو التصاريح الإدارية وذلك لأن هذه الأخيرة يصدق معهومها على الورقة التي تخول حاملها وضعاً معيناً أو ممارسة عمل أو نشاط ما ولرة واحدة أو لعدد من المرات خلال مدة زمنية محددة تستطيل نسبياً في الغالب الأعم من الحالات ، وهي في ذلك تغاير الايصالات التي تسلمها اللجنة المشار اليها للسائقين لاثبات أدائهم لمقابل الانتفاع بمواقف السيارات التي تشرف عليها ، وعلى ذلك فلا يستحق عليها الا رسم الدفعة على الايصالات على النحو السالف بيانه دون الرسم المقرر على التصاريح والرخص .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن محافظة الدقهلية تلتزم بأداء رسم الدفعة المقرر على الايصالات الى مصلحة الضرائب .

(ملف ٦٨٤/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) .

الفرع الثالث عشر
رسم الدفعة على أوراق اليانصيب

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

رسم دفعة — على أوراق اليانصيب الرابعة — خضوعها له
بموازاة أماكن الرابع فردا من الجمهور أم الهيئة مصدرة هذه الأوراق .

ملخص الفتوى :

ان عملية اليانصيب تعتبر مقامرة وردت في التسلاتون
المدنى في الباب الرابع ضمن عقود الغرر ، وقد حرم المشرع المقامرة الامة
استثنائه بنص خاص في المادة ٧٤٠ ، حيث استثنى ما رخص فيه قانونه
من أوراق النصيب ، توخيا لتحقيق بعض الأغراض الخيرية التى تقوم على
اقتطاع جزء من الكسب الذى تدره . وقد صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥
بشأن أعمال النصيب المعدل بقوانين لاحقة حيث أجاز النصيب بترخيص
خاص . والمقامرة عقد يتعهد بمقتضاه شخصان أو أكثر بدفع مبلغ معين
أو شيء معين لمن يربح منهم بحيث يصبح أحدهما فى النهاية دائنة للآخر ومنه
يستحق المبلغ منهما هو الرابع . ومفهوم هذا التعريف ان أحد طرفى العقد
لا بد أن يكون رابحا ، وهذا يعنى ان الهيئة مصدرة النصيب تكون رابحة اذا
أسفرت عملية السحب عن وجود الورقة الرابعة فى حيازتها ،
لان الطرف الآخر فى هذه الحالة يمثل الطرف الخاسر . ففى عملية بيع أوراق
النصيب تحدد الجهة مصدرة هذه الأوراق العدد الرابع منها فى كل ورقة تباع
بحيث تلتزم باظهار هذا العدد الكامل من الأوراق فى السحب وكذلك تصد
تقييمها ، وهذه القيمة تعتبر دين المقامرة الذى يمثل مديونية الهيئة حكما ،
بوهو الذى تساهم به فى تكوين جملة ذلك الدين باضافة المبالغ المحصاة

من الجمهور ، وهى تمثل مساهمته فعلا في ذلك الدين . ومن المقرر أن هذه المبالغ جميعها تخرج من ذمة كل من الطرفين برصدها لحساب المقاصة وما تسفر عنه عملية النخب . فلذا ظهرت بعض الأوراق الرابحة في حيازة الجمهور اعتبر رابحا بقيمة المبالغ التى تمثل هذه الأوراق ، وكذلك الحال اذا ظهر أن بعض الأوراق ارتد الى حيازة الهيئة . مصدره الأوراق فانها تعتبر في حالة رابحة بقيمتها . وعلى هذا النحو يعتبر كل من الطرفين رابحا أو خاسرا حسبما تسفر عنه عملية السحب التى تقوم على الحظ وهو الاستفادة من معنى الغرر .

ويخلص من كل ما تقدم ان وعاء رسم الدفعة كما قصده المشرع في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة هو جملة المبالغ المخصصة للرابحين من افراد الجمهور أو الهيئة المصدرة لأوراق النصيب ايا كانت عملية السحب .

(فتوى رقم ١٣٦ — فى ١٩٥٦/٦/٢٨) .

الفرع الرابع عشر رسم الرسم المهنية

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

رسم الذمعة الطبية المروضة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن اتحاد نقابات المهن الطبية - التباحث التي تقوم مؤسسه الأتواجن بذبجها في مجازرها الخاصة لا تخضع لهذا الرسم .

ملخص الفتوى :

انه يبين من الاطلاع على احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه انه نص في المادة (٩) على ان « يتكون رأس مال الصندوق (صندوق الاعانات والعاشات) من : . . . خامسا) حصيله الذمعة الطبية ويكون تحصيلها الزاميا على الخدمات التي تقوم بأجرر سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادتين (١١) و (١٢) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمين الصحي والنفقات الموضحة بقدر : . (١٦) (١٢) ٢٠ ملية من كل ذبيحة من بقر وجاموس وجمال تذبح في المجازر المحلية يتقبلها صاحبة الذبيحة . . (ب) ١٠ مليات من كل ذبيحة تذبح بالمجازر المحلية يتقبلها صاحب الذبيحة . . » .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن مناط الخضوع للذمعة الطبية المروضة بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه أن تكون الذبيحة جذبوبة في أحد المجازر المحلية ، والمقصود بالمجازر المحلية وفقا للمفهوم الذي درج عليه الشارع المصري المجازر التابعة للمحافظات وغيرها من وحدات الحكم المحلي التي تقوم بالذبح نظير مقابل ، ذلك أن المشرع

درج على استعمال لفظ « المحلى » بالمقابلة للفظ « المركزى » ويعنى به المرافق المحلية دون المرافق القومية او المركزية ، ولا يسوغ القول بان المشرع قصد فى هذا الخصوص بالمجازر المحلية المجازر الوطنية على وجه العموم سواء كانت محلية او مركزية وذلك لاستبعاد المجازر التى تعمل خارج الجمهورية حتى لا تخضع الذبائح المستوردة لهذا الرسم ، لا يسوغ هذا القول لان قاعدة ائتمية الضرائب والرسوم تكفى وحدها لاستبعاد الذبائح المستوردة التى تم ذبحها فى الخارج من نطاق الرسم ، ومن ثم فما كان المشرع فى حاجة للنص على المجازر المحلية لو انصرف قصده الى اخضاع كافة المجازر الوطنية محلية كانت او مركزية لهذا الرسم ، والقاعدة ان اعمال النص خير من اهماله هذا فضلا عن القاعدة فى تفسير النصوص المالية خاصة ما يتعلق منها بفرض الضرائب والرسوم هى التزام التفسير بضيق ، ومن ثم فائسفة لا يصح التوسع فى تفسير عبارة « المجازر المحلية » لتشمل جميع المجازر التى تعمل داخل الجمهورية ، وانما يقتصر مدلول هذه العبارة على المجازر التابعة للحافظات او غيرها من وحدات الحكم المحلى .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكانت المؤسسة المصرية العامة للدواجن تقوم بذبح دواجنها فى مذابح خاصة تابعة لها لا ينطبق عليها وصف المجازر المحلية لأنها ليست تابعة لاحدى وحدات الحكم المحلى . ولا تقوم بالذبح لكافة الراغبين نظير أجر ، ومن ثم فان مذبحاتها لا تخضع للرسم المفروض بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الذبائح التى تقوم بمؤسسة الدواجن بذبحها فى مجازرها الخاصة لا تخضع للمؤسسة الطبية المفروضة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

(ملف ١٨٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣) .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

دمغة نقابة المهن الهندسية المنصوص عليها في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية — نص الفقرة (ب) من البند (خامس) على وجوب لصق طوابع دمغة النقابة على أصول الأعمال الهندسية وعقود التوريد عن أعمال هندسية أو صورها التي تطلب كمستند — عمومية هذا النص — القول بقصره على حالة كون المتعاقد عضواً في نقابة المهن الهندسية — تخصيص بغير مخصص — القياس على الفقرة (١) التي تجمل منط استحقاق الدمغة أن تكون الرسومات الهندسية قد باشرها أو وقعها النقابة — قياس غير جائز لأن أساس استحقاق الدمغة في الفقرة (ب) منسوب إلى الأعمال الهندسية ذاتها بخلاف الأساس في الفقرة (١) المنسوب إلى المهندسين أعضاء النقابة — سريان حكم الفقرة (ب) على عقود الأعمال الهندسية أو عقود توريد الأعمال الهندسية التي تبرمها الشركات الأجنبية متى كانت مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الأفراد بالجمهورية — أساس ذلك : عينية هذه الضريبة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه : يتكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية :

ما يجمعه مجلس النقابة منها لطابع دمغة ينشأ خصيصاً لهذا الصندوق ويكون لصقه الزامياً على الأوراق والدفاتر بالقات الآتية :

(١) جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة إلا إذا كان قد باشرها أو وقعها بصفته موظفاً عمومياً .

(ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وعقود التوريد من أعمال هندسية أو صورها التي تطلب كمستند إذا كانت هذه العقود مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الأفراد .

يستفاد من هذا النص أن لصق طوابع دفعة نقابة المهن الهندسية أمر لازم على امتهن عقود التوريدية عن أعمال هندسية أو صورها التي تطلب كمستند . وقد جاء النص عاما بحيث يقع الالتزام بلمصق الطوابع على كل متاول يبرم عقدا من عقود الأعمال الهندسية ، وكذلك على كل متهمد يبرم عقدا من عقود التوريد من أعمال هندسية ، دون تفريق بين ما إذا كان المتاول أو المتعهد مهندسا أو غير مهندس عضوا في نقابة المهن الهندسية أو غير عضو بها ، فكلها أبرم عقد أعمال هندسية أو عقد توريد أعمال هندسية وجب على المتعاقدين مع الحكومة أو المؤسسات أو الأفراد أن يلصق طوابع الدفعة على أصول هذه العقود أو صورها التي تطلب كمستند وذلك بالثلاث الملتصقة عليها في المادة ٥٥ التالية الذكر .

وهذا النص عام فلا وجه لتخصيصه بأن يكون المتعاقدين عضوا في نقابة المهن الهندسية ، إذ أن هذا تخصيص بغير مخصص ، ولا محل أيضا لقياس ذلك على ما جاء بالفقرة (١) من البند خامسا من المادة ٥٥ والتي نصت على وجوب لصق طوابع الدفعة على جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة إلا إذا كان قد باشرها أو وقعها بصفته موظفا عموما — وذلك أن عبارة الفقرة (١) صريحة في أن لصق طوابع الدفعة إنما يكون لازما حيث تكون الرسومات الهندسية قد باشرها أو وقعها عضو النقابة ، أما الفقرة (ب) فلم تأت بهذا التخصيص بل جاءت عامة مطلقة ، والقاعدة أن العام يجب حمله على عموم ما لم يقر دليل على تخصيصه . ولا يخصص العام إلا بدليل مساو له أو أعلى منه .

والواقع أن المادة ٥٥ المذكورة قد حددت موارد صندوق النقابة ، وباستقراء نص هذه المادة يبين أن المشرع قد جعل من بين هذه المواد ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطابع دفعة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق ،

ويكون لصته الزاميا على أوراق ودفاتر معينها ، وهى كلها مما يدور فى تلك .
 المهنة ، بعضها منسوب الى المهندسين اعضاء النقابة ، والبعض الآخر منسوب
 الى الاعمال الهندسية ذاتها وتارة يقع التزام لصق الطابع على عمل
 المهندس عضو النقابة (رسومت هندسية — شكوى — طلب تقدير انتخاب) .
 وتارة اخرى يقع التزام اللصق على المتعاقد عن عمل هندسى (معاولة وتوريد) .
 ومن ثم فلا وجه للقول بقصر التزام اللصق على الأعمال الهندسية التى
 يقوم بها عضو النقابة دون غيره ، فالمفترض يعلم سلفا ان المقول الذى يلتزم
 القيام باعمال هندسية ليس حتما ان يكون مهنسا عضوا فى النقابة ، وكذلك
 الامر بالنسبة الى متعهد التوريد عن اعمال هندسية ، ومع ذلك نقصد
 جعل التزام لصق طوابع الدفعة على العقود ذاتها أو صورها التى تتطلب
 كسنتذ ، ايا كان القائم بها على ما سلف بيانه وهى عقود متعلقة بالمهنة
 فلا غرابة ان تكون مصدرا للتوريد من موازف صندوق نقابة المهن .

وفى ضوء ما تقدم يبين ان عقود الاعمال الهندسية وما فى حكمها تخضع
 لرسم الدفعة المقرر لصالح نقابة المهن الهندسية ولو لم يكن من ابرام العقد
 عضوا فى النقابة ، ويسرى هذا الحكم ايضا على عقود الاعمال الهندسية
 أو عقود توريد الاعمال الهندسية التى تبرمها مع الجمهورية العربية المتحدة
 الشركات الأجنبية متى مللت اصول هذه العقود أو صورها كسنتذ ،
 ومتى كانت هذه العقود مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الافراد
 بالجمهورية ، ذلك ان العبرة بالواقعة المنشئة لغيرية الدفعة ، دون اعتداد
 بأشخاص مبرمها أو موقعيها ، فالضرية هنا عينية وليست شخصية ،

لهذا انتهى الرأى الى خضوع اصول عقود الاعمال الهندسية وعقود
 التوريد عن اعمال هندسية أو صورها التى تطلب كسنتذ — رسم الدفعة —
 المنصوص عليها فى المادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة
 المهن الهندسية والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٥٧ ، ولو كان من ابرام
 العقد ليس عضوا فى نقابة المهن الهندسية ، أو شركة أجنبية مادام العقد
 قد ابرم فى الجمهورية العربية المتحدة أو قد قدم لجهة ادارية بها .

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

رسم دمجية « استحقاق رسم الدفعة — الملتزم به — تعدد الرسم »
(مهن هندسية — مهن تطبيقية) .

يشترط لاستحقاق رسم دمجية نقابة المهن الهندسية أو رسم دمجية نقابة
المهن الفنية التطبيقية أن تكون الأعمال أو التصرفات من عدتها المادة (٤٦)
من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لرسم دمجية نقابة المهن الهندسية
أو المادة (٥٢) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة إلى رسم دمجية
نقابة المهن الفنية التطبيقية وأن يكون القائم بالعمل منتبها إلى إحدى النقابتين
المذكورتين — وفي حالة تعدد الأعمال في المشروع الواحد وتعدد القائمين به من
المنتبئين إلى إحدى النقابتين المذكورتين فإن كل منهما يلتزم بإداء دمجية
النقابة التي ينتبى إليها — لا يعتبر هذا ازدواجا في الرسم وإنما يعتبر تسديدا
لرسم دمجية النقابة تبعا لتعدد الأعمال وتعدد الأشخاص المنتبئين إلى النقابة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهن الهندسية ينص
في المادة (٤٥) منه على أن تكون إيرادات النقابة من :

١ — رسوم القيد واشتراكات الأعضاء .

٢ —

٣ —

٤ —

٨ — حصيلة طوابع الدفعة الهندسية على الأوراق والدفاتر والرسومات والعقود الهندسية .

كما تنص المادة ٤٦ من هذا القانون على أن يكون لصق دمغة النقابة الزاميا على الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية :

(١) جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة بصفته المهنية الخاصة وكذلك صور هذه الرسومات الهندسية التي تعتبر كمستندات .

(ب) أصول عقود الأعمال الهندسية وأوامر التوريد الخاصة بها وكذلك صورها التي تعتبر مستندات

(ج) عقود التوريد من السلع والأدوات والأجهزة والمعدات التي تلزم للأعمال الهندسية وكذلك عقود الأعمال الهندسية الأخرى على اختلاف أنواعها كالات والادوات والأجهزة والمعدات وذلك طبقا لما يحدده النظام الداخلي للنقابة .

(د)

(هـ)

(و)

ويتحمل الدفعة الطرف المسند اليه تنفيذ الأعمال أو مقدم الشكوى أو طلب تقدير الأتخاب ورائع الدموى بحسب الأحوال ، ويبين النظام الداخلي للنقابة طريقة تداول طوابع الدفعة المقررة كما تبين طريقة الإشراف على تحصيلها .

ويجوز توريد قيمة الدفعة للنقابة بموجب إيصال معتد بها طبقا للاوضاع التي يحددها النظام الداخلي .

وتقضى المادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهنة التطبيقية لتكون الإراداة النقابة من :

أولا — رسوم القيد وتكون بمثل هذه الرسوم كما يلي :

(١)

(ب)

(ج)

ثانيا :

سابعاً : حصيللة طوابع الدفعة انقائية على الأوراق والعقود التنفيذية
للأعمال الفنية التطبيقية . . .

وأوجبت المادة ٥٢ من القانون المذكور لصق دفعة النقابة على
الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية :

« (١) أصول عقود الأعمال الفنية التنفيذية التي يباشرها أو يقوم
بها عضو النقابة لحسابه الخاص وأوامر التوريد الخاصة بها وكذلك
صورها التي تعتبر مستندا ويعتبر المفقد أصلاً إذا حيل توقيع الطرفين
.. مهما تعددت الصور .

(ب) أوامر التوريد بالأمر المباشر وأوامر التكليف بالأعمال الفنية
التطبيقية وعقود توريد السلع والأدوات والمعدات اللازمة لتنفيذ الأعمال
الفنية وتعتبر الفواتير الخاصة بهذه التوريدات عقوداً إذا لم يحرر لها
عقود .

(ج) تقارير الخبراء الفنيين من أعضاء النقابة .

.

ويحمل قيمة الدفعة الطرف المسند إليه تنفيذ الأعمال أو التوريد
أو مقدم الشكوى أو طالب تقدير الأعباء أو رافع الدعوى على حسب
أحوال »

ومن حيث أن المستفيد من النصوص المتقدمة أنه يشترط لاستحقاق

رسم دجفة نقابة المهن الهندسية وكذلك رسم نقابة المهن الفنية التطبيقية
تواير الشرطين الآتيين :

اولا : نوعية العمل بمعنى أن يكون من الأعمال أو التصرفات التي
عدهتها المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لرسم دجفة
نقابة المهن الهندسية أو من الأعمال أو التصرفات التي ذكرتها المادة (٥٢)
من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة الى رسم دجفة نقابة المهن الفنية
التطبيقية .

ثانيا : شخصية المنتهى إلى النقابة ، فإذا كانت تلك الأعمال يباشرها
مهندس ينتهى لنقابة المهن الهندسية فإنه يلتزم بإصق دجفة نقابة المهن
الفنية التطبيقية وإذا تعدد من يباشر تلك الأعمال ، بأن يباشرها مهندس
ينتهى لنقابة المهن الفنية الهندسية ، وآخر ينتهى لنقابة المهن الفنية
التطبيقية فإن كلا منهما يلتزم بإصق دجفة النقابة التي ينتهى اليها ،
ولا يعتبر هذا ازدواجا في الرسم وإنما يعتبر تعددا لرسم دجفة النقابة
تبعاً لتعدد الأعمال وتعدد الأشخاص المنتهين إلى النقابة .

هذا وقد نصت المادة (٩٥) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن
نقابة المهن الهندسية على اختصاص وزير الري بتحديد نوع وحجم الأعمال
الهندسية التي يجوز لعضو النقابة مباشرتها طبقاً لتخصصه وذلك بعد
أخذ رأى مجلس النقابة ، كما تنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٧٤ باختصاص وزير الصناعة بتحديد نوع وحجم الأعمال الفنية
التطبيقية التي يجوز لأعضاء النقابة ممارستها وذلك بعد أخذ رأى مجلس
النقابة .

ونأسيسا على ما تقدم فإنه إذا كان العمل مناط البحث هندسياً ومن
الأعمال التي عدهتها المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ٧٤ وبإشره
أحد المهندسين المنتهين لنقابة المهن الهندسية ، فإنه يلتزم بإصق دجفة
نقابة المهن الهندسية ، وإذا كان العمل فنياً تطبيقياً ما نصت عليه المادة

(٥٢) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ وبإشره أحد الفنانين المنتهين لنقابة المهن الفنية التطبيقية فإنه يلتزم بلمصق دمهة هذه للنقابة أما اذا كان المشروع الواحد يتضمن أعمالا هندسية وأخرى فنية ففى مثل هذه الأحوال تكون العبرة بشخص القائم بالعمل فاذا كان منتهيا الى نقابة المهن الهندسية يلتزم بلمصق دمهة هذه للنقابة واذا كان القائم بالعمل الفنى التطبيقى منتهيا الى نقابة المهن الفنية التطبيقية فإنه يلتزم بلمصق دمهة النقابة التى ينتهى اليها ، اذا تعدد القائمون بها تبعا لتعدد الأعمال فان كـلا منهما يلتزم بلمصق دمهة النقابة التى ينتهى اليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يشترط لاستحقاق رسم دمهة نقابة المهن الهندسية أو التطبيقية أن يكون القائم بالعمل منتهيا الى احدى النقابتين المذكورتين وفى حالة تعدد الأعمال وتعدد القائمين به من المنتهين الى النقابتين المذكورتين فإنه كلا منهما يلتزم بلمصق دمهة النقابة التى ينتهى اليها .

(ملف رقم ١٩٦/١/٣٧ — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠) .

الفرع الخامس عشر

عبء رسم الدمغة

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المستهلك للتيار الكهربائي يلزم بسداد رسم الدمغة .

ملخص الفتوى :

ان المزم بسداد رسم الدمغة عن استهلاك الكهرباء هو المستهلك الحقيقي للتيار الكهربائي ولو كان العداد مركبا باسم شخص آخر غيره .
(غتوى رقم ٢١٧ — في ١٢/٦/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ — تحمل المغير رسم الدمغة في كل تعامل مع الحكومة — سريانه على المجالس البلدية في توريدها الكهرباء الى احدى المصالح .

ملخص الفتوى :

نص المادة ١٤ من قانون الدمغة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ (المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥١) على انه في كل تعامل بين الحكومة والمغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة المستحق قانونا . ومن ثم فان المجلس البلدى يتحمل رسم الدمغة المستحق على التيار الكهربائي الذي يقوم بتوريده الى احدى المصالح الحكومية باعتبار ان هذا المجلس يعتبر من المغير في حكم هذا النص .

(غتوى رقم ٢١٧ — في ١٢/٦/١٩٥٤) .

(م ١٩ — ح ١٦)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم الدمغة -
نصها على تحمل من يتعامل مع الحكومة رسم الدمغة - معاملة مرفق دياه
القاهرة كالحكومة في صدر رسم الدمغة طبقاً لنصوص القانون رقم ٢٢٥
لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هذا المرفق - انتقال عبء الرسم الى من يتعامل
معه - سريان هذا الحكم على ما يؤديه البنك المركزى المصرى عن توريد
التيه له .

ملخص الفتوى :

ينص الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ بغرض رسم دمغة على أن :

١ - يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات
العامة مباشرة أو بطريق الانابة .

٢ - وفيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتمهيدات والتوريدات
والايجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم
أضافى بمقدار مئلى الرسم العادى .

٣ - يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبائع التى
تصرفها الحكومة والهيئات العامة فى الأحوال الآتية :

(١) اذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت .

(ب)

(ج) ما يصرف ثمناً لمشتريات محدودة أسعارها فى تسعيرة جبرية .

(هـ) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .

وبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فرض
رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة ، وأضاف إلى
هذا الرسم رسما آخر اضافيا على أنواع حددتها من العقسود كالشراء
والتوريد والإيجار ، وأغى من الرسمين المبالغ المصروفة تنفيذا لمقسود
معينة ذات محصل محدد قيمته في تسعيرة جبرية أو في احتكار دولي .

وبذلك يكون المشار إليه قد فرض رسم الدفعة التدرجى على
صرف المبالغ العامة باعتباره مرحلة في تنفيذ ما تلزمه الحكومة والهيئات
العامة بمقتضى ما تبرمه من اتفاقات وما في حكمها ، ولذلك فرض الرسم
سواء أكان الصرف من الخزانة العامة مباشرة أم بطريق الأمانة ، فلا يستحق
الرسم على مبلغ تؤديه الحكومة نيابة عن الغير الذى لا يكون هيئة عامة ،
بينما يستحق الرسم ما يصرفه هذا الغير نيابة عن الحكومة أو الهيئة
العامة مما يؤكد اعتبار الطرف الحقيقى في التعامل الذى يتم صرفه
تنفيذا له .

وقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر
على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم
الدفعة » . وقد ورد هذا النص مطلقا ومن ثم يتعين اعماله على إطلاقه
ونقل عبء الرسم الذى يستحق بين طرفين متعاملين أحدهما الحكومة
إلى الطرف الآخر ، أيا كان نوع هذا التعامل فيشمل الإيجار والتوريد
وغيرهما ما نصت عليه المادة ٢ من الفصل الخامس من الجدول
رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدفعة المشار إليه وأيا كان شخص التعامل
مع الحكومة أى سواء أكان شخصا خاصا أم مؤسسة عامة .

كما نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة
مياه القاهرة معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ على أن تعامل
المؤسسة القائمة على إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة معاملة الحكومة
جالسبة إلى رسم التهمة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لذلك

يلتزم البنك المركزي بإداء رسوم الدفعة التدريجية من قيمة توريد المساهم إليه من الإدارة المذكورة

وغيره من البيان أن التزام الهيئة العامة إداء رسوم الدفعة على قيمة الخدمات العامة دون غيرها من المنتفعين بها ينطوى على تمييز لا وجه له بين الهيئات العامة كمنتفعة وبين غيرها من جمهور المنتفعين في تحديد قيمة مقابل الخدمات نصيبها من المرفق العام ، لذلك يتعين تعديل التشريع على نحو يقضى باعفاء المبالغ التى تصرفها الهيئات العامة مقابل تلك الخدمات من رسم الدفعة التدريجي ، تحقيقا للمساواة بين المنتفعين كافة بما فيهم المؤسسات سائلة الذكور .

(يخوى رقم ٧١٢ - فى ١٩٦٣/٧/٤)

الفرع السادس عشر عدم الخضوع لرسم الدفعة

قاعده رقم (١١٩)

المبدأ :

رسم الدفعة — صور المحررات والأوراق خضوعها لقاعدة لهذا
الرسم — ايراد المشرع بعض الاستثناءات على هذه القاعدة — خضوع
صور الايصالات الخاصة للرسم متى كانت مبهضة — عدم خضوع صور
قسائم التحصيل رقم ٢٢ لهذا الرسم — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم
الدفعة على أنه « اذا كان العقد أو المحرر أو الورثة أو المطبوع أو
البنجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مبهضة أو أكثر فإن كل
صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذي يستحق على الأصل » ويستثنى
من ذلك رسم الدفعة التمسيمي والتدريجي فإنه لا يحصل الا مرة واحدة على
الأصل مهما تعدد الصور ماعدا الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون أو
في الجداول الملحقة به . وتعفى الصور للأوراق التجارية من رسم الدفعة
إذا قُدِّمَتْ مُرافقة للصورة الاولى (أى الأصل) إما اذا سُدَّ الرسم على
الصورة الاولى ولم تصحب بالصورة المخصصة للتداول والتحويل فيستحق
رسم الدفعة على هذه الصورة الثانية ايضاً . والصور والنسخ غير المبهضة
للعقود والمحررات والايصالات والأوراق التجارية تعفى من رسم الدفعة » .

ويبين من ذلك أن المشرع عرض في هذا النص لبيان حكم صور المحررات
والأوراق الخاضعة لرسم الدفعة فأخضعها — كقاعدة عامة — لهذا الرسم

عن كل صورة وعبر عن ذلك بلفظ المعلوم فقال « كل صورة » — ثم أرففه ذلك ببيان الاستثناءات التي أوردتها على هذا الأصل العام وهي. استثناءات محددة على سبيل الحصر لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها — وتشمل تلك الاستثناءات على نحو ما جاء بالمادتين ١١ و ١٢ من القانون ، الأوراق الآتية : —

(١) صور العقود والمحركات الخاضعة لرسم الدفعة النسبية والتعريفية .

(٢) صورة الأوراق التجارية اذا قدمت مرافقة للأصل .

(٣) الصور والنسخ غير المضادة »

(٤) الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

وقد كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ — والمقابلة للمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليها — تنص على أنه « اذا احتفظ كل متمتع بصورة مضادة فان كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة » وقد خشى المشرع ان ينسر هذا النص بأنه اذا احتفظ المتعاقد بكثر من صورة مضادة فلا يخضع للرسم الا صورة واحدة منها ، فحرص عندئذ مضبوته الى المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على النص على خضوع الصور للرسم مهما تعددت في يد المتعاقد وعبرت المادة ١١ عن ذلك بقولها « بصورة مضادة او اكثر » .

والواقعة المنشئة لرسم الدفعة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه هي مجرد تحرير العقد أو الحرر ذلك لان المشرع قد عرض الرسم حتى في حالة العقد الباطل أو عديم الاثر ، واذا نص في المادة العاشرة من القانون المشار اليه على ان « يحصل رسم الدفعة حسب مشتبهات العقود أو المحركات من غير نظر الى صحتها ، ولا يرد الرسم مهما تكن الاسباب التي تجعل هذه العقود أو المحركات عديمة الاثر » .

ولقد كانت المادة المقابلة لهذه المادة في القانون السابق رقم ٤٤ لسنة .

١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة قد وردت خلوا من لفظ « المحررات » فحرص
المشرع على اضافة هذا اللفظ الى المادة العاشرة من القانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ حتى يتناول حكمها المحررات ايا كان نوعها .

ورسم الدمغة يستحق على صور العقود والمحررات تطبيقا لهذه الاحكام
ولو لم تصلح في الاثبات دليلا ذا حجية ، ذلك أن المشرع لم يشترط مثل
هذا الشرط بين تلك الصور لاستحقاق الرسم عليهما اكتفاء بتوافر الشروط
الشكلية - وهو استيفائها البيانات الواجب توافرها في كل عقد أو محرر .

أما صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ فانها لا تخضع لرسم الدمغة تطبيقا
للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ مسالفة
الذكر التي أسست فيما أسسته من الخضوع لهذا الرسم أوراقا محددة
على سبيل الحصر « منها الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة » .

وغنى عن البيان أن صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ المشار اليها هي من
الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صور الايصالات الخاصة
تخضع لرسم الدمغة متى كانت مفضاة ، أما صور قسائم التحصيل رقم
٣٣ فلا تخضع لهذا الرسم لأنها تتعلق بحركة النقود المملوكة للحكومة .

(فتوى ٧٣ - في ٢٣/١/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

رسوم - عقود توريد المياه - عدم خضوعها لرسم الدمغة على
الانتساع قبل صدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

مقتضى الفتوى :

كانت المادة ١٠٠ من الجدول رقم ٥ الملحق بقانون الدفعة رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « يفرض رسم دفعة نوعى قدره ٥ مليا على عقود الاشتراك في توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه وعلى عقود إيجار الأجهزة أو المعدات ، ويتحمل كل من المتعاقدين نصف هذا الرسم » .

وقد أخضع هذا القانون لرسم دفعة الاتساع بعض عقود حددها بالذات ، وهى عقود التحكيم والصلح والتأمين والهبات والمقاولات والنوربدلات والقسمه وترتيب ايراد مدى الحياة وتأسيس الشركات وتخويل حق الانتفاع بالمنقولات وبيع المنقول ، وذلك للفقرات ب - ج - د - ز ط - ك - ن - ي - ع من المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون المشار اليه .

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ وقد تناول التعديل نص المادة ١٠٠ من الجدول رقم ٥ المشار اليها فأصبح نصها :

« يفرض رسم دفعة قدره ١٠٠ مليم على توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه ، ولو قلت مدة التوريد الفعلى عن سنة كاملة ، فإذا استقرى التوريد لأكثر من سنة استحق الرسم ذاته عند بدء كل سنة جديدة » .

وبذلك أصبح الرسم واجبا على عملية توريد المياه سواء حرر عنها عقد أو لم يحزر ، كما رفعت فئته الى ١٠٠ مليم ولم يشغل التصديق الاحكام المتعلقة برسم الدفعة على الاتساع .

ثم ألغى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وحل محله القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الذى نص فى المادة الثانية من الجدول رقم ٤ على أن « يخضع لرسم الدفعة على اتساع الورق جميع العقود بمعوض أو بغير معوض ولو تمت بإلزامية مهندسية كانت أو تجسارية بمسا فى ذلك ما كان متعلقا بالوقف أو بالأحوال الشخصية » .

ولما كان عقد توريد المياه لا يعتبر من عقود المقاولات التى عرفتها المادة

٦٤٦ من القانون المبنى بأنها « عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتمهد به المتعاقد الآخر » ذلك لأن شركة المياه لا تتعهد بصنع شيء أو التيسام بعمل ما لصالح المشتركين مقابل ما تتقاضاه منهم ، وإنما هو عقد من عقود البيع التى عرفتها المادة ٤١٨ من هذا القانون . إذ تقوم الشركة ببيع المياه الى المشتركين وتقدمها اليهم سوقاً لشروط عقد الاشتراك وفى مقابل الثمن المنصوص عليه فيه .

وإنه وإن كان عقد توريد المياه يدخل فى عموم عبارة عقد بيع المنقول الواردة فى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بالجدول الأول الذى حدد المحررات الخاضعة لرسم الدفعة على الاتساع ، إلا أن هذا العقد قد ورد فى الجدول الخامس من القانون سالف الذكر وأخضع لرسم الدفعة الفورية ، مما يدل بجلاء على أن المشرع قصد أن يخضعه دون عقود بيع المنقول أو المحاولة ثانية بحكم خاص ينأى به عن الخضوع لرسم الدفعة على الاتساع كغيره من عقود بيع المنقول .

ومن حيث أن نكتلهم رسمهم الدفعة المستحق على توريد المياه وربط استحقاق هذا الرسم بعملية التوريد لا بالعقد ذاته وذلك يقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ ليس من شأنه أن يخرج عقد توريد المياه عن دائرة هذا التنظيم الخاص ويدخله فى عموم عقود بيع المنقول ، ذلك لأن المشرع لم يبدل حكم الجدول الملقى بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذى لم يستثن يتضمن عند صدوره عقود اشتراك المياه .

وتبعاً لذلك لا تخضع عقود اشتراك المياه لرسم الدفعة على الاتساع قبل تعديل الجدول الأول بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(متوى ١٠٨ - فى ١٠٦٠/٢/٢) .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

رسم الدفعة على الاتساع — عدم استحقاقه على الطلبات التي تقدم من مستحقي الأوقاف الأهلية وفقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

استطلعت وزارة الأوقاف رأى إدارة الفتوى والتشريع الخاصة بها في مدى استحقاق رسم الدفعة على العرائض والطلبات التي ترد اليها من الأفراد وكان من بين الطلبات التي كانت محللا لاستطلاع الرأى الطلبات المقدمة الى الوزارة بصفتها حارسة على أعيان الأوقاف الأهلية ، وقد انتهى رأى إدارة الفتوى والتشريع أن الطلبات المذكورة لا تخضع لرسم الدفعة على اتساع الورق . الا أن مصلحة الضرائب طلبت من وزارة الأوقاف تحصيل رسم الدفعة على هذه الطلبات وأيدها في ذلك ديوان المحاسبة الذي استطلع رأى إدارة الفتوى والتشريع لديوان المحاسبة والموظفين فعرضته على اللجنة الأولى بالقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فقررت بجلستها المنعقدة في ٨ من مارس سنة ١٩٦٠ استحقاق رسم الدفعة على اتساع الورق على الطلبات المقدمة من مستحقي الأوقاف الأهلية الى وزارة الأوقاف .

ولما كانت اللجنة الأولى قد ذهبت مذهباً يخالف ما ارتأته إدارة الفتوى والتشريع فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فاستبان لها أن الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أن العرائض والطلبات التي تقدم من الجمهور للسلطات الإدارية خاضعة لرسم الدفعة على اتساع الورق .

وظاهر من هذا النص أن مناط إخضاع هذه المراثض والطلبات لرسم الدفعة المذكور أن تقدم إلى السلطات الادارية بصفتها هذه بمعنى أن تكون السلطة الادارية قائمة على مرفق عام ، يلتزم في ادارته والاشراف عليه احكام المصلحة العامة والنفع العام ، فإذا انتقدت الهيئة العامة صفة السلطة الادارية في عمل معين فلا تعد الطلبات المقدمة اليها بشأن هذا العمل مقدمة إلى سلطة ادارية في مفهوم النص سالف الذكر .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ نص على أن تعتبر منتهية الأوقاف التي لا يكون مصرفها في الحال على جهة من جهات البر (م ٣) وأن تقول ملكية ما ينتهي اليه الوقف إلى المستحقين كسل بقدر حصته في الاستحقاق (م ٣) وأن تسلم الأموال والأعيان التي كانت موقوفة إلى مستحقيها بناء على طلب أى منهم وإلى أن يتم تسليم هذه الأعيان . تبقى تحت يد الناظر لحفظها ولادارتها ويكون له صفة الحارس (م ٥) .

ومفاد هذه النصوص أن صفة الوقف قد زالت عن الأعيان التابعة لأوقاف أهلية وأصبحت هذه الأعيان ملكاً لمستحقيها ، كما زالت صفة النظر عن نظار هذه الأوقاف وأضفى المشرع عليهم صفة الحارس وحدد مأموريتهم بحفظ وإدارة أعيان هذه الأوقاف إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها .

وعلى ذلك فإن الأعيان المتبعة لأوقاف أهلية وتديرها وزارة الأوقاف تعتبر مملوكة لمستحقي هذه الأوقاف وتدير الوزارة هذه الأموال بوصفها حارسة عليها ، تنحصر مأموريتها في حفظها وإدارتها إلى أن يتم تسليمها لأصحابها ، وعلاقتها بالمستحقين تنظمها احكام القوانين الدنى التي مؤداها أن الوزارة لا تخرج عن كونها وكيلة عن المستحقين في ادارتها للأعيان المملوكة لها .

ويخلص مما تقدم أن الأعيان التابعة للأوقاف الاهلية المنتهية والتدير

- تديرها وزارة الأوقاف تعتبر أموالاً خاصة وليست عامة ولا مخصصة لمنفعة الوزارة وتخضع الوزارة في إدارتها لها وفي علاقتها بأصحابها إلى أحكام القانون الخاص دون أحكام القانون العام وإن الوزارة لا تتولى الحراسة على هذه الأعيان بصفتها الحكومة العامة بل بصفتها هيئة من اختصاصها إدارة هذه الأعيان مما يعهذ إليها بأذاته سنوياً بوصفها حارساً قانونياً أو أقيمت في الحراسة بحكم من القاضي أو باتفاق أصحاب الشأن مثلها في ذلك مثل أي فرد من الأفراد ، ومن ثم فإن التجاء المستحقين إلى الوزارة بصفتها حارسة على الأعيان المملوكة لهم لا يمكن أن يوصف بأنه التجاء إلى سلطة إدارية تقوم على مرفق عام بل يجب أن ينظر إليه في نطاق العلاقة القائمة بين الوزارة وبينهم باعتبارها وكيلة عنهم في إدارة الأعيان المملوكة لهم شمسيتها في ذلك شأن الأفراد العاديين ممن يتولون الحراسة على أملاك الغير .

وبناء عليه انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن وزارة الأوقاف وهي قائمة على إدارة الأعيان التابعة للأوقاف الأهلية لا تعتبر سلطة إدارية يقضدها قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وبالتالي فإن الطلبات التي تقدم من مستحق هذه الأوقاف إلى الوزارة بصفتها حارسة على الأعيان المملوكة لهم لا يستحق عليها رسوم الدفعة على اتساع الورق .

(فتوى رقم ٦٢٥ - في ٢٨/٧/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المجلس :

رأس : القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دفعة - طلبات الاكتتاب في قروض الدين العام والتي يصدرها البنك المركزي المصري نيابة عن الحكومة - عدم خضوعها لرسم الدفعة على الاتساع - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم،
دمغة ، على أن « يفرض رسم دمغة على العقود والمحررات والأوراق
والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا
القانون » . وقد بينت المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق
بالقانون المذكور أنواع المحررات التي تخضع لرسم الدمغة على الاتساع ،
ومن بين هذه المحررات :

د - العقود :

جميع العقود بعوض أو بغير عوض ولو تمت بالمراسلة ، مبنية كانت.
أو تجسارية ...

ويتجهل كل متعاقد الرسم المستحق علي النسخة الموضوعة الخاصة
به ، فإن حشرت نسخة واحدة تجميل المتعاقدين الرسم بالتساوي ،
بما لم يكن أحد المتعاقدين بمعنى قانونيا ، فيتجهل القانون الرسم كله .

وبين من هذا النص أن رسم الدمغة على الاتساع إنما يفرض على
الورقة التي يثبت فيها العقد ، بمعنى أنه يجب التفرقة - في هذا
الخصوص - بين العقد في ذاته باعتباره تصرفا قانونيا ، وبين الورقة
المثبتة له ، فلا يفرض رسم الدمغة على الاتساع إلا على الورقة المثبتة
للعقد . فإذا كان ثمة عقد غير مكتوب بين المتعاقدين فإنه لا يخضع
لرسم المشار إليه ، وإنما يخضع لهذا الرسم حين يثبت في ورقة تعتبر
ظهريا ماديا له . ويستفاد هذا المعنى - في وضوح - من عبارات
الفقرة (د) سالفة الذكر ، إذ عبرت عن العقد بالنسخة « الموضوعة »
والنسخة الواحدة » ، كما يستفاد من نوع الدمغة التي تفرض في هذه
الحالة ، فهي دمغة على اتساع الورق وبذلك يكون القانون قد اعتد
بالورقة المثبتة للعقد ، وليس بالعقد باعتباره تصرفا قانونيا ،

ولم يستثن القانون من ذلك الاحالة وحيدة وردت في المادة الثانية التي تنص على أن « يحصل رسم الدفعة على العقد الشفوي عند التمسك به أمام القضاء وثبوت وجوده ويحصل الرسم التمسك بالعقد » وهذا النص الأخير يؤكد أن المقصود بالعقد الذي يفرض عليه رسم الدفعة على الاتساع هو الورقة المثبتة له .

ولما كانت الورقة المثبتة للعقد هي التي تخضع لرسم الدفعة على الاتساع ، دون التصرف ذاته ، فإنه من باب أولى لا تخضع لإيجاب أحد المتعاقدين لهذا الرسم ، لأن الإيجاب ليس الا مرحلة في تكوين أحد عناصر العقد ، وهو عنصر التراضي . وعلى مقتضى ذلك فإن طلب الاكتساب في قروض الدين العام لا يخضع لرسم الدفعة على الاتساع ، باعتباره إيجاباً للتعاقد مع البنك - بصفته نائباً عن الحكومة .

ويقبل البنك لطلب الاكتساب في سندات قرض الدين العام ، يكون شبه عقد بين البنك وبين المكتب ، وهذا العقد هو عقد قرض يمثل في السندات التي يصدرها البنك نيابة عن الحكومة ، استناداً الى المادة ١٤ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ التي تنص بان ينوب البنك المركزي المصري عن الحكومة في ادارة الدين العام واصداره والقيام بخدمته واستهلاكه . وما دام العقد بين البنك المركزي وبين المقرض (المكتب) هو عقد قرض ، ينصرف اثره الى الحكومة ، فإنه يتعين عدم خضوعه لاية ضريبة فيما عدا الضرائب على الشركات ، وذلك استناداً الى ما نص عليه قوانين التراخيص باصدار هذه القروض ، مثل القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص للحكومة باصدار قرض للشروعات الانتاجية والخدمات العامة اذ تنص المادة الثالثة منه على أن « تعفى السندات الصادرة طبقاً لهذا القانون وكذلك غوائدها من كل ضريبة مباشرة او غير مباشرة حالية او مستقبلية فيما عدا الشركات باتوأمها ومن ثم فإنه طبقاً لهذا النص - وما يتسببه من للنصوص والقوانين الاخرى المماثلة - فإن عقد القرض المشار اليه -

مثلا في السندات التي يصدرها البنك نيابة عن الحكومة - لا يخضع لرسم الدمغة على الاتساع ، باعتبار هذا الرسم - في حقيقته - ضريبة غير مباشرة .

ومن حيث أن الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الدمغة المذكورة ، تقضى بخضوع العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية لرسم الدمغة على اتساع ، وذلك عدا العرائض والطلبات التي يصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد بعدم خضوعها للرسم . وصدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ ، وقضى فيه المسادة الاولى منه باضافة بند جديد الى المسادة الاولى من القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٤ - بشأن عدم خضوع بعض الطلبات والعرائض لرسم الدمغة على اتساع الورق - تضمن الطلبات والعرائض التي تقدم في الاعمال المصرفية الى كل من بنك مصر والبنك المركزي المصري والبنك الاهلى المصري وبنك بورسعيد . ومفاد ذلك هو عدم خضوع الطلبات والعرائض التي تستخدم في الاعمال المصرفية الى اى من البنوك المشار اليها - ومنها البنك المركزي المصري - لرسم الدمغة على الاتساع المفروض على الطلبات والعرائض - طبقا لنص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الدمغة .

وانه ولئن كان الاصل ان اصدار القرض العامة تقوم به الحكومة ، وان قيام البنك المركزي المصري بذلك انما هو سبيل الاستثناء ، وبوصفه نائبا عن الحكومة في عمليات الاصدار ، فهو لا يعتبر مقرضا أو مقترضا ، بمعنى انه ليس طرفا في عقد القرض - الا انه نظرا الى ان هذا البنك هو البنك المركزي للدولة ، وقد عهد اليه المشروع باصدار القروض العامة طبقا للمادة ١٤ من قانون البنك والائتمان رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . ومن ثم فان قيام البنك باصدار القروض العامة يعتبر بالنسبة اليه عملا من الاعمال المصرفية وبالتالي يعتبر الطلب المقدم الى هذا البنك للاكتتاب في سندات الدين العام (القرض العام) طلبا

متقدما في عمل مصر في غيلا يخضع لرسم الدفعة على اتساع المبروض.
على الطلبات والمبراض ذلك تطبيقا لقرار وزير الخزانة رقم ١٨
لسنة ١٩٦١ سالف الفكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع طلبات الاكتتاب
في قروض الدين العام ، والتي يصدرها البنك المركزى المصرى - نيابة
عن الحكومة - لرسم الدفعة على الاتساع .
(متوى رقم ٥٣ - فى ٢٢/١/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

رسم الدفعة - عدم سريانه على الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة
للحكومة (الهيئة العامة للإصلاح الزراعى) .

نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المقرر لهذا الإعفاء
على ان المقصود بالحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس
الإديريات - يدخل فى دلول كلمة الحكومة الهيئات العامة دون المؤسسات
العامة - أساس ذلك من التفرقة التي أوجدها المشرع بالقانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة - الهيئات العامة ومصالح
عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية - يضاف الى ذلك ان
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ليست من الفئ فى مفهوم المادة ١٢ من
القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة إنما هي نابعة عن السبلة
مالكة الأراضي المستولي عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة
معدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « فى كل تعامل بين

الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ، ومع ذلك تعفى من كسل الرسوم الاوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة » .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية .

وانه بصددور القانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ، ميز المشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضع لكل منهما ضوابط واحكاما متميزة كشفت منها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بقولها « ان المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورات الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة ، في حين أن الهيئات العامة في الاغلب الامم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا وتمارس هذا النشاط أسما بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية ، أما الهيئة العامة فتقوم أصلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجارى أو زراعى أو صناعى ، فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه روى في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة ، وغضلا عن ذلك فان المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول اليها كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلا عن طريق ما تعده من قروض ، أما الهيئة العامة فانها وان كانت لها ميزانية خاصة الا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتحصل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح ، وبالإضافة الى

ما تقدم فإن رقابة الدولة على المؤسسات العامة تختلف عن رقابتها للهيئات العامة فهي أكثر اتساعاً في الحالة الأخيرة ، وهذا أمر يستوجبه طبيعة نشاط الهيئة واختلاعه عن نشاط المؤسسة ، فالهيئة العامة إما أن تكون مصلحة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ، وإما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرغى من مدافق الخدمات العامة ، وهي في الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة ، أما قرارات المؤسسة العامة وإن كانت بتدويرها تخضع للاعتماد الجهة الإدارية المختصة إلا أنه لما كانت المؤسسة لا تدير بنفسها بل عن طريق شركات وجمعيات تعاونية لكل منها شعضيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل تحت توجيه وإشراف المؤسسة فلان النتيجة الحتمية لذلك هي ان رقابة الدولة على المرفق الذي تقوم عليه المؤسسة أقل من رقابتها على المرفق الذي تقوم عليه الهيئة .

ويتربط على هذه التفرقة التي أوجدها المشرع بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة مغايرة في الأحكام التي تنطبق على كل منهما الأمر الذي يقتضي تفسير كلمة الحكومة الواردة في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة بحيث تشمل الهيئات العامة دون المؤسسات العامة ولا يفير من ذلك صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

ويضاف إلى ما تقدم بالنسبة للحالة المعروضة ان الهيئة العامة للأصلاح الزراعي ليست من الغير في مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة انمسا هي نائبة عن الدولة مالكة الأرض المستولى عليها طبقاً لقوانين الاصلاح الزراعي ، كما يبين ذلك من نص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي التي تقتض بأن « تستولي الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتي فدان .. السخ » وكذلك نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب

للإراضى الزراعية وما في حجبها والتي تقتضى بأن « تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية .. الخ » ونص المادة ١٣ من ذات القانون التى تقتضى « بأن تتسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الاراضى المشار اليها فى المادّة السابقة وتتولى إدارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها .. الخ » ومن ثم فإن المبالغ التى تصرف للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ثمنها للإراضى التى تلزم المصالح لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام تعتبر مؤداة الى الحكومة ولا تخضع بالتالى لرسم الدمغة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق رسم الدمغة على المبالغ التى تؤدى للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ثمنها للإراضى التى تلزم المصالح العامة لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام .
(ملف ١٩٦٩/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٠/٩/٢٣) .

قاعدة رقم (١٢٤) :

المبدأ :

رسم الدمغة على استهلاك التيار الكهربائى والغاز - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لا تخضع لهذا الرسم وتعفى منه فى الأحوال التىصوص عليها فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - فى غير تلك الأحوال ينتقل رسم الرسم الى الغير ما لم يكن الغير من الحكومة حينئذى الرسم .

ملخص الفتوى :

إن المادة الخامسة من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يعهد مباشرة التأمينات الإجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية تخضع لإشراف وزير العمل ورقابته وتلحق ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة » . وتنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من

هذا القانون على أنه « إذا تبين وجود عجز في أموال الهيئة ولم تكف الاحتياطيات المختلفة لتسويته التزمت الخزانة العامة اداءه . . » وتنص المادة ١٢٠ على أن « تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحق عنهم . طبقا لاحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال والمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على راعها بالمصروفات كلها أو بعضها » . وتنص المادة ١٢١ على أن « تعفى رؤوس الأموال المستبدلة من الخضوع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها وتعفى كذلك المعاشات التي تؤديها الهيئة من الخضوع للضرائب والرسوم فيما عدا الضريبة العامة على الأيراد » .

كما تعفى قيمة الاشتراكات المستقطعة من أجر المؤمن عليهم من المبالغ التي تربط عليها الضرائب على كسب المممل وتنص المادة ١٣٢ على أن « تعفى الاشتراكات والاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالفات والمطبوعات والتقارير والمحركات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفغة » . وتنص المادة ١٣٢ على أن « تعفى أموال الهيئة الثابتة والمتنقلة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والموائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى في الجمهورية العربية المتحدة ، كما تعفى العمليات التي تباشرها الهيئة من الخضوع لاحكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين » . وتنص المادة ١٢٠ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دفغة معدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والفرد يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفغة . . وفي تطبيق حكم هذه المادة يتصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومسالحيها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصصوص على ما سبق أن رآته .

الجمعية العمومية أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هيئة عامة تقوم على خدمة عامة لا على نشاط اقتصادي يستهدف الربح ، وأموالها تعتبر أموالاً عامة ، وميزانيتها تلحق بالميزانية العامة للدولة ، ومن ثم لا تخضع للضرائب والرسوم وفقاً للقاعدة التي من مقتضاها أنه إذا كان الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وميزانيته ملحقة بالميزانية العامة للدولة فإنه لا يخضع للضرائب والرسوم لأن إضافة حصيلة الضرائب في باب الإيرادات واستنزافها من باب المصروفات أمر لا ضرورة له ولا طائل من ورائه وهذا ما أكدته المشرع في خصوص الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إذ نص في قانون التأمينات الاجتماعية على إعفائها من الضرائب والرسوم ومدد أنواع الإعفاءات التي تتمتع بها .

ومن حيث أنه ولئن كانت الإعفاءات التي عددها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، لم تات شاملة لجميع الأحوال التي يفرض فيها رسم الدمغة مما أخرج بعض هذه الأحوال عن نطاق الإعفاء كرسوم الدمغة على استهلاك التيار الكهربى أو على استهلاك الغاز ، إلا أنه لا كانت القاعدة وفقاً لحكم المادة (١٢) من قانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل الغير رسم الدمغة وإذا استقر افتاء الجمعية العمومية على أن الهيئات العامة تعتبر من المصالح الحكومية في مفهوم هذه المادة فلا يتحمل برسم الدمغة عند تعاملها مع الغير وإنما ينتقل عبؤه الى الغير ، فإذا كان الغير أيضاً من الحكومة ينقضى الرسم لعدم إمكان نقل عبئه الى أى من طرفى التعامل فإنه تطبيقاً لذلك ، وإذا تعتبر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هيئة عامة ، فإنها في الأحوال التي تصفى فيها من رسم الدمغة ، لا تتحمل به وإنما ينتقل عبؤه الى الغير فإن كان الغير من الحكومة انقضى الرسم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تخضع للضرائب والرسوم ومنها رسم الدمغة ، فتعفى منه بقى الأحوال المنصوص عليها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وفي

غير تلك الاحوال ينتقل عبء الرسوم الى الغير مالم يكن الغير من الحكومة
فيقتضى الرسم .

(ملف ١٩٧٣/٢/٣٧ - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١) .

قاعدة رقم (١٢٥)

البدء :

محل الرسم هو وجود السهم - الشركات الملتزمة قانونا بتقسيم
رأسمالها الى اسهم ملتزمة باداء هذا الرسم ولو لم تقم بتقسيم
رأسمالها - الشركات الغير ملتزمة قانونا بتقسيم رأسمالها الى اسهم
لا تقام باداء هذا الرسم - عدم خضوع البنك الاعلى المصرى وبنك
مصر وبنك بورسعيد لاداء رسم الدفعة النسبية .

مخلص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ تنص على ان « يفرض رسم دفعة على العقود والمحركات والاوراق
والطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقه بهذا
القانون » .

وتنص المادة الاولى من الفصل الثالث من الجدول رقم (٢) الخاص
برسوم الدفعة النسبية والتدرجية على ان « يفرض رسم الدفعة على
الاوراق المالية عامة على تداولها على الوجه الآتى : ١ - الاوراق المالية
للصرية وما في حكمها مع عدم الاخلال بالاعفاءات المترتبة بمقتضى
قوانين خاصة تخضع السندات اكا كانت جهة اصدارها ، وجميع اسهم

الشركات المتمتعة بجنسية جمهورية مصر العربية. لرسم جيمسية سنوى مقداره اثنين فى الالف من قيمتها ٠٠٠ .

ويسرى فى الفقرة الاولى ٠٠٠ ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم او السندات. او محصة. التأسيس ، وبكل اتفاق يخالف ذلك يقع باطلا ولا يترتب عليه اى اثر ، وتنص المادة الثانية من الفصل المشار اليه على ان « يستحق رسم الدفعة النسبى المبين فى الفقرة (١) من المادة السابقة مقدما ٠٠٠ وعلى الهيئة او الشركة صاحبة الشأن ان تورده لمصلحة الضرائب فى الخمسة عشر يوما الاولى من شهر يناير ٠٠٠ ويستحق رسم الدفعة النسبى السنوى من يوم مزاوله الشركة عملها او من يوم صدور المرسوم بتأسيسها » .

وينص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة فى مادته السابعة على ان « يقسم رأس مال الشركة الى أسهم متساوية القيمة » وكانت المادة (٦) من الباب الثالث من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان « يقسم رأس مال الشركة الى أسهم متساوية القيمة » كما كان ذات القانون لا يشترط فى المادة (٤٩) لقبول قيد أسهم شركات القطاع العام ببورصة الأوراق المالية ، وكان ينص فى المادة (٥١) على انه « فيما عدا حكم المادة (٤٩) لا تسرى أحكام هذا الباب على الشركات التى يمتلكها شخص عام بغيره » .

ولقد سار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على ذات المنوال فنص فى المادة (٤٢) من الباب الثالث على ان « يقسم رأس مال الشركة الى أسهم متساوية القيمة ٠٠٠ » .

ونص فى المادة (٤٥) على انه « استثناء من أحكام المادة (٥٧) من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية

لا يشترط لقبول قيد أسهم الشركات أن تكون هذه الأسهم تد طرحت في
اكتتاب عام »

ولمجلس ادارة الشخص العام أن يقرر عسدم قيد أسهم الشركة في
بورصة الأوراق المالية ونص في المادة ٤٧ على أنه « فيما عدا حكم المادة
(٤٥) لا تسرى احكام هذا الباب على الشركات التي يمتلكها شخص عام
بمفرده » .

ومناد ما تقدم ان المشرع فرض على الأوراق المالية المصرية رسم دمغة
نسبى سنوى وألقى بعبء هذا الرسم على حامل الورقة المالية ، وقرر
خصم هذا الرسم من المنبع ، وبمقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
المشار اليه الزم الشركات المساهمة بتقسيم رأسمالها الى أسهم متساوية
القيمة ، وفي قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة
١٩٦٦ المسمى وقانونها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فرض هذا الالتزام على شركات
القطاع العام ، وأعطى منه الشركات التى ينفرد شخص عام بملكية رأسمالها
ومن ثم يكون السهم هو وعاء رسم. الدمغة النسبى فإذا وجد السهم حقيقة
لم يكن هناك شك فى خضوعه اما اذا لم يوجد فى الواقع فإن هناك فرضين
أولهما : ان يلزم القانون الشركة بتقسيم رأس المال الى أسهم ، وثانيهما
ان يعنى القانون الشركة من هذا الالتزام ، ففى الفرض الأول تلزم الشركة
بأداء رسم الدمغة النسبى ولو لم تتم بتقسيم رأسمالها الى أسهم ، وفى
الفرض الثانى لا تلزم الشركة بأداء رسم الدمغة النسبى ولو قامت
بتقسيم رأسمالها الى أسهم ، وتبعا لذلك فإن البنك الاهلى المصرى وبنك
مصر وبنك بورسعيد لا يلزمون بأداء رسم الدمغة النسبى بعد تحويلهم
الى شركات مساهمة وأساس ذلك أن رأسمال هذه البنوك مملوكة بأكمله
لشخص عام واحد ومن ثم فلا تكون ملزمة بتقسيم رأسمالها الى أسهم

سواء في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، وهو ما يتفق مع ما انتهت اليه الجمعية العمومية في افتتاحها
سالف البيان . .

(ملف ١٣٩/٢/٢٧ - جلسة ١١/٢٦/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

في تحديد وعاء رسم الدفعة النسبي السنوي المفروض على الأوراق
المالية ، لا تلزم بأداء هذا الرسم الشركات التي يمتلك رأسمالها كله شخص
عام واحد ، ، حتى لو قامت بتقسيم رأسمالها إلى أسهم .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع بموجب قانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
فرض على الأوراق المالية المصرية رسم دفعة نسبي سنوي ، والتي بعء
هذا الرسم على حامل الورقة المالية ، وقرر خصم هذا الرسم من المنبع
بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ . ، والزم الشركات المساهمة بتقسيم
رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة . وفي قانون المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الملقى وقانونها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فرض
هذا الالتزام على شركات القطاع العام ، وأعفى منه الشركات التي ينفرد
شخص عام بملكية رأسمالها ومن ثم فإن هناك فرضين اولهما : أن يلزم
القانون الشركة بتقسيم رأسمالها الى اسهم وثانيهما : أن يعفى القانون
الشركة من هذا الالتزام ففى الفرض الأول تلزم الشركة بأداء رسم الدفعة
النسبي ولو لم يتم بتقسيم رأسمالها الى أسهم . وفي الفرض الثانى
لا تلزم الشركة بأداء رسم الدفعة النسبي ولو قامت بتقسيم رأسمالها

الى اسهم وتبعاً لذلك فان البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد
لا يلتزمون باذاع رسم الدمغة النسبى بعد تحويلها الى شركات مساهمة واساسى
ذلك ان رأس مال هذه البنوك مملوك بكامله لشخص عام واحد ومن ثم، غسلا
تكون ملزمة بتقسيم رأسمالها الى أسهم سنوياً فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٦٦ او القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

(ملف ١٣٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦) .

الفروع الستة عشر الإعفاء من رسم التجهئة

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

نص المادة ٣ من الفصل ٥ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة إذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت — عدم اندراج فروق التصدير التي يصرفها صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية المصدرين تحت هذه المبالغ — خضوع هذه الفروق لرسم التجهئة المقرر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من الفصل الخامس من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على أن :

« يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

١ — إذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت ... » .

ويؤخذ من هذا النص أن الإعفاء من الرسم في الحالة المذكورة منوط بأن يكون الصرف رداً لمبالغ سبق انقاضيها بتكليف من الحكومة أو الهيئة العامة ولحسابها دون أن يعود من وراء ذلك نفع خاص إلى من قام بصرفها

وحكمة هذا الاعفاء هي انتفاء مصلحة صاحب الشأن في صرف المبالغ التي سبق صرفها من قبل كما أن تحصيل رسم الدفعة عن المبالغ التي تصرف ردا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو ينطوى على اقتطاع جزء من هذه المبالغ التي صرفها المردود اليه .

ولما كانت غرور التصدير التي يصرفها صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية المصدرين المحليين هي وفقا للتكليف القانوني الصحيح مجرد اعانة يمنحها الصندوق اليهم تحقيقا لاهم غرض من اغراض الصندوق وهو تشجيع تصريف منتجات القطن المحلية في الأسواق الخارجية ، وتعويضا لهم عما قد يصيبهم من ضرر بسبب بيع منتجاتهم بأسعار تقل عن أسعار التكلفة . ومن ثم فهي لا تصرف اليهم ردا لمبالغ سبق صرفها وتخضع لرسم الدفعة المتقدم ذكره .

(فتوى رقم ٣٠٠ — في ١٢/٤/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

رسوم المرور في قناة السويس — مدى خضوعها لرسم الدفعة التدريجي المقرر على صرفيات الحكومة والهيئات العامة — اعفاء المبالغ التي تؤديها المؤسسات العامة الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من ذلك الرسم — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان الشارع اذ نص في المادة الاولى من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول على أن « تنشأ في الجمهورية العربية المتحدة هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات

العامة » يكون قد فصل بذلك في التكييف القانوني للهيئة العامة لشئون البترول فاعتبرها بالنص الصريح « هيئة عامة » ، ومن ثم يسرى على المبالغ التى تقوم بصرفها حكم المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ما لم يتوفر فى شأنها سبب من أسباب الإعفاء التى نص عليها القانون . وتعتبر قناة السويس الطريق الوحيد الذى يصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر كما يصل بين الشرق والغرب ، ومن ثم تعتبر هيئة قناة السويس فى تقديمها هذه الخدمة - للمنتفعين بمرفق القناة ، محتكرة لها لا يشاركها فى تقديمها سواها .

والارتفاع بالخدمة المشار إليها لا يقف عند حد السفن والبواخر وغيرها من وسائل النقل البحرى التابعة لهيئات أو شركات أو أفراد ينتسبون الى الجمهورية العربية المتحدة ، بل يفيد من هذه الخدمة غيرها من وسائل النقل البحرى التابعة لأفرادا وشركات مختلفة الجنسية ، ومن ثم يكون الاحتكار الذى تتمتع به هيئة قناة السويس احتكارا دوليا .

وتنص المادة ١٠ من نظام هيئة قناة السويس على أن « تفرض هيئة قناة السويس وتحصل على الألاحة والمرور فى مرفق القناة رسوم الملاحة والإرشاد والقطر والرسو وما الى ذلك وفقا لما تقضى به القوانين واللوائح » كما تنص المادة ١٤ من نظامها المشار اليه على أن الهيئة لا يجوز لها أن تتخذ أى إجراء يعارض مع تصريح الحكومة المصرية الصادر فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٧ بخصوص نظام المرور فى قناة السويس الذى سجل بسكرتيرية هيئة الامم المتحدة والتى تقضى الفقرة (ب) بند ٢ منه بأن رسوم المرور سيظل تحصيلها طبقا لآخر اتفاق أبرم فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٣٦ بين حكومة مصر وشركة قناة السويس البحرية وبأنه اذا حدثت زيادة فى الرسوم خلال اثنى عشر شهرا فلن تتجاوز هذه الزيادة ١٪ ايا اية زيادة أكثر من هذا الحد فتتم بطريق المفاوضات وأن تعذر الوصول الى اتفاق بهذه الطريقة فيلجأ الى التحكيم .

وتنظيم المشرع لطريقة تحديد الرسوم على النحو المشار اليه لا يسلب

هيئة القناة سلطتها في تحديد مقابل الخبئة التي تؤديها دون تدخل من أية دولة كما أن هذا التنظيم لا ينفي تساؤل عنصر الاحتكار الدولي في مرفق المرور بقناة السويس وهي أنفراده بميزات طبيعية من حيث موقعه الجغرافي بين دول الشرق والغرب ، ومن ثم تكون الرسوم التي تتقاضاها هيئة قناة السويس نظير المرور في القناة هي مبالغ تصرف إليها من الجهات المنتفعة على أساس أسعار احتكار دولي .

وتنص المادة ٢ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن « يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

هـ - الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية « ومن ثم وعلى مقتضى ذلك تعفى الرسوم التي تؤديها الهيئة العامة لشئون البترول الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من رسم الدمغة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بسالف الذكر .

لذلك انتهى الرأي الى اعفاء الرسوم التي تؤديها الهيئة العامة لشئون البترول الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من ذلك الرسم .

(فقوى رقم ٩٥ - في ١/٢١/ ١٩٦١) .

قاعدة وقسم (١٢٩)

المبدأ :

رسم الدمغة - إعفاء منه - الجمعيات والمؤسسات الخاصة - ضرورة أن تكون مشهورة وفقاً لأحكام القوانين .

جمعيات ومؤسسات خاصة - إعادة شهرها وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - معاد إعادة الشهر - سنة أشهر من تاريخ العمل بأحكام

هذا القانون في ١٢/٢/١٩٦٤ - تولى إجراءات النشر على صدور اللائحة التنفيذية للقانون - صدور هذه اللائحة بالقرار الجمهوري رقم ٩٢٢ لسنة ١٩٦٦ - العمل بها من ١٠/٣/١٩٦٦ - أثره - مد ميعاد الستة أشهر مسلا يبدأ الا من تاريخ العمل باللائحة المذكورة - عدم جواز اعتبار الجمعية السابقة على القانون منحلة بحكمه الا بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة المذكورة دون ان يطلب اعادتها شهرها خلال هذا الميعاد .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ نص في المبادىء الثانية من قانون اصداره على ان تسرى احكامه على الجمعيات والمؤسسات الخاضعة القائمة وقت العمل به ويجب عليها تعديل نظمها وطلب شهورها بالتطبيق لاحكامه خلال ستة اشهر من تاريخ العمل به والا اعتبرت منحلة بحكم القانون كما نص في المادة المذكورة على انه اذا رفضت الجهة الادارية اعادتها شهور نظام الجمعية او المؤسسة اعتبرت منحلة بحكم القانون كما نص في ذات المادة على ان لا تحصل رسوم على الشهور بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون . ونص في المادة ٩ من قانون الاصدار على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر في العدد ٣٧ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٤ ونص المادة العاشرة في الباب الاول من القانون على ان يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده في السجل الخاص المعد لذلك وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع الخاصة بهذا السجل وإجراءات القيد فيه وشروطه .

ونصت المادة ٢١ من القانون سالف الذكر على ان تتمتع الجمعيات المشهرة بالازاياء التي مددتها المادة المذكورة ومن بينها ما ورد في الفقرة ب من هذه المادة والتي تنص على ان تعفى من رسوم الدفعة المفروضة

حاليا والتي تفرغ مستقبلًا على جميع العقود والمحركات والأوراق
والمطبوعات والسجلات وغيرها .

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون والتي أشارت إليها
المادة العاشرة منه إنما صدرت بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦
وعمل بها من تاريخ نشر هذا القرار الجمهوري في الجريدة الرسمية
الصادرة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن اجراءات الشهر التي تنظم احكامها
اللائحة الداخلية متوقفة على صدور هذه اللائحة ونفاذها مما يستوجب
بحكم الزوم مد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون الاصدار
الى ما بعد العمل بهذه اللائحة فلا يبدأ سريان الميعاد الا من تاريخ نفاذ
اللائحة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ ولا يمكن اعتبار الجمعية السابقة على
هذا القانون منحلة بحكم القانون الا بعد انقضاء ستة شهور من تاريخ
العمل باللائحة المذكورة دون أن يطلب اعادة شهرها خلاله .

ومن حيث أن الجمعيات القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي
كانت مشهرة وفقا لاحكام القانون السابق رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ تظل
قائمة وتعتبر مشهرة حتى ينقضى الميعاد المنصوص عليه في القانون لاعتبارها
منحلة بحكم القانون اى بمضى ستة شهور من ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ دون
أن يتم شهرها او رفض الجهة الادارية اعادة شهرها وعلى هذا الوضع
فان هذه الجمعيات تتمتع بالمزايا المنصوص عليها في المادة ٢١ من
القانون سالف الذكر ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة المنصوص
عليها في الفقرة ب منها وذلك الى أن يعاد شهرها أو يستبد الاعفاء أو تعتبر
منحلة بحكم القانون فلا تكون تمت جمعية يمكن أن تتمتع بهذه المزايا .

اما الجمعيات التى تنشأ بعد العمل بهذا القانون لا تتمتع بالمزايا
المقررة في المادة ٢١ منه ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة الا بعد أن يتم
شهرها وفقا لاحكامه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقائمة وقت العمل به والمشفرة وفقاً لأحكام القانون السابق رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ تتمتع بالزايا المقررة بالمادة ٢١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة المفروضة حالياً أو التي تفرض مستقبلاً على جميع العقود والمحركات والأوراق والطبوعات وغيرها وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بما لم تعتبر منحلة بحكم القانون بان رفضت الجهة الادارية اعادة شهرها أو مضت المدة التي عينها القانون لاعادة شهر الجمعيات القائمة وقت صدوره دون أن تطلب هذه الجمعيات اعادة شهرها .

ونظراً لأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون صدرت بالقرار رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن اجراءات الشهر تتم وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية وعلى ذلك فإن المدة التي ينبغي اعادة الشهر خلالها والا اعتبرت الجمعية منحلة بعد انقضاءها لا تبدأ الا من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية المذكورة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ .

وكذلك تعفى الجمعيات والمؤسسات القائمة وقت صدوره من رسوم اعادة الشهر .

أما الجمعيات التي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فانها لا تتمتع بالزايا المقررة في المادة ٢١ من القانون المذكور ومن بينها الاعفاء من رسوم الدفعة الا بعد أن يتم شهرها وفقاً لأحكامه .

(فتوى رقم ٤٩١ - في ٢٦/٤/١٩٦٧) .

(م ٢١ - ج ١٦)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

نص القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على إعفاء هذه المؤسسات من أداء كافة رسوم الدفعة — تعديل هذا الحكم بإقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ . مقتضى ذلك إعفاء المؤسسات العامة المشار إليها من كافة رسوم الدفعة في الفترة السابقة على أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

رسم دفعة — مؤسسات عامة — اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تعفى المؤسسات العامة من رسم الدفعة التدريجي على القروض التي تقترضها وتصرف لها من الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة .

مدى خضوع المبالغ التي حصلت عليها إحدى المؤسسات العامة في السلفوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ من وزارة الخزانة عن طريق البنك المركزي لرسم الدفعة النسبي — وجوب التفرقة بين الاعتمادات التي تخصصها الدولة في الميزانية للمؤسسة وبين ما تمتعه الدولة لها من قروض — أساس التفرقة — عدم خضوع الاعتمادات لرسم الدفعة النسبي وخضوع ما رصد للمؤسسة باعتباره قرضاً أو سلفة لهذا الرسم على الرغم من عدم وجود عقد مستقل بين الدولة والمؤسسة — مراعاة الإعفاء العام من كافة رسوم الدفعة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦١ .

عدم استحقاق رسم دفعة تدريجي على المبالغ التي صرفت لأحدى المؤسسات العامة عن طريق البنك المركزي

الصرى ولا على خريجات هذه المؤسسة للجهات الحكومية أو الهيئات العامة
أساس ذلك .

ملخص القوى :

أوقفت مأمورية ضرائب دمغة القاهرة جزءا تنفيذيا تحت يد البنك
المركزى على مستحقات المؤسسة المصرية للعامة للصناعات المعدنية لديه
وفاء لمبلغ ١٦٩٤٣ جنيه و ٢٢٩ مليما عبارة عن رسوم دمغة تذهب المصلحة
الى الزام المؤسسة بها عن السنوات المالية من ١٩٦١ الى ١٩٦٦ بياتها
كالاتى :

أولا — مبلغ ٨٩٦١ جنيه و ١٠٥ مليم عبارة عن رسوم دمغة عادية
ونسبية ترى مصلحة الضرائب استحقاقها على صرفيات البنك المركزى
المصرى الى المؤسسة فى السنوات المالية ١٩٦٢/٦٢، ١٩٦٤/٦٤، ١٩٦٥/٦٤
وتستند المصلحة فى ذلك الى اعتبار هذه الصرفيات من قبيل القروض الممنوحة
من وزارة الخزانة يستحق عليها رسم دمغة نسبى مقداره ٢٩٧٧ جنيه
و ٣٥٥ مليم كما يستحق عليها رسم دمغة عادى مقداره ٥٩٨٤ جنيه
و ١٧٠ مليم بوصفها صرفيات من الحكومة الى المؤسسة .

ثانيا — مبلغ ٣٧٨٥ جنيه و ٣٥٠ مليم عبارة عن رسوم دمغة عادية
ونسبية ترى مصلحة الضرائب استحقاقها على المبالغ التى صرفتها المؤسسة
الى شركاتها لزيادة رأسهالها فى السنوات المالية من ١٩٦٢/٦٢ الى
١٩٦٧/٦٦ . وتستند المصلحة المذكورة فى ذلك الى ان هذه المبالغ تعتبر
تمروضا لهذه الشركات ومن ثم يستحق عليها رسم الدمغة النسبى المقرر
على القروض وقد بلغ مقدار هذا الزسم ٢١٠٨ جنيه و ٢٥٠ مليم بالإضافة
الى رسم تدريجى مقداره ١٦٧٧ جنيه باعتبار هذه المبالغ صرفيات من
المؤسسة الى الشركات .

ثالثا — مبلغ ١١٢٧ جنيه و ٥٠٠ مليم عبارة عن رسوم دمغة نسبية
وعادية على الصرفيات الممنوحة من المؤسسة الى شركاتها حتى ١٩٦٦/٦/٢٠

رابعة — مبلغ ٣.٦٩ جنيه و ٣٧٤ ملجم عبارة عن رسوم دفعة. عادية.
واضافية ترى المصلحة المذكورة استحقاقها على صرفيات المؤسسة الى
بعض الأجهزة الحكومية والهيئات العاملة .

ومن حيث أن وجهة نظر مصلحة الضرائب بالنسبة الى المبالغ التي تسم
صرئها من البنك المركزى المصرى الى المؤسسة واستحقاق رسوم دفعة عليها
مقدارها ٨٩٦٦ جنيه و ١٠٥ ملجم تقوم على أساس أن وزارة الخزانة قامت
بصرف قروض الى المؤسسة في السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٦ بفائدة
سنوية مقدارها ٤ ٪ عن طريق البنك المركزى المصرى ولذلك يستحق
عليها رسوم الدفعة الآتية :

١ — ٢٩٧٧ جنيه و ٠٣٥ ملجم رسم نسبى تطبيقا للمادة الرابعة من
الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
في شأن رسوم الدفعة باعتبارها قروضا .

٢ — ٥٩٨٤ جنيه و ٠٧٠ ملجم رسم تدريجى تطبيقا لنصوص الفصل
الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المشار اليه باعتبارها صرفيات
حكومية .

وان المؤسسة قد اقرت بأن هذه المبالغ قد قيدت تحت بند الاقراض
طويل الاجل وهذا ما يؤيد وجهة نظر الضرائب في أنها قروض وليست
مساهمة في رؤوس اموال الشركات وان المؤسسة التزمت بسداد فائدة
مقدارها ٤٥ ٪ سنويا عن هذه القروض كما وان رؤوس اموال الشركات
التابعة للمؤسسة لا تعتبر مملوكة للدولة وانما هى مملوكة للمؤسسة وفقا
لاحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقوانين السابقة عليه في هذا
الشأن .

كما ترى المصلحة المذكورة انه لا ازدواج بين الرسم التدريجى والرسم .

النسبى اذ تحققت واقعتان منشئتان لرسمين مختلفين ، الواقعة الاولى اتفاق المؤسسة مع الوزارة على صرف مبلغ معين على سبيل القرض استحق عليه رسم نسبى بهذا الوصف ، والواقعة الثانية عملية الصرف القانونى من خزانة حكومية الى المؤسسة واستحققت عنها رسوم مقررة بمواد الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون ، كما انه ليس فى قانون الدفعة نص هذا الازدواج ان وجد .:

واخيرا فانه كان قد صدر قرار جمهورى باعتبار المؤسسة المذكورة من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وانها تعفى من الرسوم سائلة الذكر اعمالا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، فان الاعفاء من الرسوم قد الفى بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فان الرسوم تكون مستحقة وواجبة التحصيل اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦٢ حتى ٨ مايو سنة ١٩٦٣ ومع العلم بان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المؤسسات العامة قد الفى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ وقرر للمؤسسات ذات الاعفاءات الضريبة التى كان يقررها القانون المشار اليه ، الا ان هذه الاعفاءات أصبحت غير ذى موضوع بعد صدور القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ الذى تقرر العمل به باثر رجعى اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ أصبحت كافة المؤسسات العامة تخضع مرة اخرى ، وكما كان وضعها من قبل ، لرسم الدفعة وتعامل فى هذا الشأن معاملة المنشئات الخاصة فيها عدا ما قرره هذا القانون من اعفاءات ليس من بينها ما تصرفه الحكومة لهذه المؤسسات من قسروض .

ومن حيث ان وجهة نظر المؤسسة فى هذا الشأن تستند على ان المبالغ التى صرفت اليها عن طريق البنك المركزى المصرى لا تعتبر قروضا من وزارة الخزانة الى المؤسسة اذ ان هذه المبالغ وضعت فى ميزانية المؤسسة فى السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ و ١٩٦٥/٦٤ بالباب الرابع منها

(التحويلات الرأسمالية بند ١ / الاقتراض طويل الأجل ٨ مساهمة لزيادة رؤوس أموال شركات.قائمة) . لذلك فإن المؤسسة تعتبر مذهب المبالغ مساهمة من الدولة في رؤوس أموال الشركات التابعة للمؤسسة ، وقت تم استخدامها.فعلا في هذا الغرض ، وانه من المسلم ان رؤوس أموال هذه الشركات تعتبر مملوكة للدولة باعتبار أن الشركات ذاتها مملوكة للدولة بالإضافة الى أنه قد استحق رسم دمغة نسبي على هذه المبالغ عند تحويلها الى ائهم استنادا الى المادة ١/١ من الفصل الثالث من الجدول الثاني المرافق للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وقد قضت هيئة التحكيم باستحقاق هذا الرسم بموجب حكمها الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ في القضية رقم ١٠١٢ لسنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فرض رسم دمغة نسبي على المبالغ التي صرفتها المؤسسة من البنك المركزي الى غرض رسم دمغة نسبي على هذه المبالغ ذاتها عند تحويلها الى ائهم متضمنة ازدواجاً في رسم الدفعة على مبالغ واحدة وهو ما لا يجوز . وكذلك الشأن بالنسبة الى رسم الدفعة التدريجي الذي رأت مصلحة الضرائب استحقاقه على هذه المبالغ ذاتها بوصفها مبالغ صرفت من الحكومة الى المؤسسة عن طريق البنك المركزي ، فان غرض هذا الرسم الى جانب رسم الدفعة النسبي الذي تم اداؤه بمقتضى حكم هيئة التحكيم آنف الذكر يتضمن ازدواجاً في غرض رسم الدفعة وهو ما لا يجوز . وبذهب المؤسسة الى انه حتي اذا اعتبرت المبالغ التي صرفت اليها من البنك المركزي قروضاً من الدولة الى المؤسسة وصرفيات من الحكومة الى المؤسسة في ذات الوقت فان الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ كانت تقضي باعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - ومنها مؤسسة الصناعات المعدنية - من اداء كافة رسوم الدفعة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وقد ظل هذا الحكم قائماً الى أن عدل بموجب القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ والمعمول به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ ،

وقد خضعت المؤسسات المشار إليها بموجب هذا التفصيل لتسليم الوثيقة فيما عدا الاعفاءات التي نص عليها القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ وليس من بينها المبالغ التي تقتضها هذه المؤسسات أو تصرفها من الحكومة ، وعلى ذلك فإن المبالغ التي صرفتها المؤسسة من البنك المركزي تعفى من جميع رسوم الدمغة في الفترة السابقة على أول أكتوبر لسنة ١٩٦٢ ، وأخيراً فإن المؤسسة تتمتع بصفة احتياطية بالتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن المادة ٤ من الفصل الثاني من الجدول الثاني الملحق باللائحة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الملحق باليه - والذوق تستند اليه مصلحة الضرائب في مطالباتها - تنص على أن « كل سلفة يقضيها المستفيد المضاف أو غيره من الأشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من التوقيعات يغفر عن عليها رسم دمغة على النحو الآتي : » وتنص المادة ٨ من ذات الفصل على أن « يقع عبء التزم المستحق على الحررات المبينة في هذا الفصل على الأشخاص الآتي ذكرهم ولا يجوز الاتفاق على عكس ذلك : السلف ومقود الاقتراض : الرسم على المقرض إلا إذا كانت السلفة بغير نائدة فالرسم على المقرض » . كما تستند المصلحة المذكورة في المطالبة بالرسم التدريجي إلى الفصل الخامس من الجدول الثاني آتف الذكر السدي تنص المادة الأولى منه على أن « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الاتابة على الوجه الآتي . . » كما أن المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات الغاية ذات الطابع الاقتصادي - ومنها مؤسسة الصناعات المعدنية طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ - كانت تنص على أن « تعفى المؤسسات المشار إليها في المادة الأولى من أداء كافة رسوم الدمغة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

وتعفى القروض التى تقترضها هذه المؤسسات من رسم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة المنصوص عليها فى المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المشار إليه .

وقد استبدل بهذا النص نص آخر بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ يقتضى بأنه « واستثناء من حكم المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تعفى المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة المشار إليها نظير مساهمتها فى رؤوس أموال الشركات التابعة لها وكذلك القروض التى تقترضها وما تدفعه ثمنا لشراء أوراق مالية من رسوم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العادية » .

كما ورد هذا الحكم الأخير بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المؤسسات العامة والذى فى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، وبذلك فإن المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية تكون معفاة من كافة رسوم الدمغة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وذلك فى الفترة السابقة على أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ عمالا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه باستقراء الأحكام المشار إليها آنفا يبين أن المشرع أعفى « القروض التى تقترضها » هذه المؤسسات من رسم الدمغة التدريجى المقرر بالمادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إلا أن المشرع غاير فى ذلك الحكم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وجعل هذا الإعفاء خاصا بالقروض التى تقترضها المؤسسة وبذلك أصبح الإعفاء منطقيا ومتشريا مع هدف المشرع فى التيسير على المؤسسة ذاتها وعدم ارهاقتها بمبالغ اضافية خاصة اذا كان الرسم يتحمل به المقرض ومن ثم يستبعد أن يكون نص المادة ٣١ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد وقع به خطأ مادى . وبناء على ذلك فانه اعتبارا من تاريخ الميعاد بالقانون رقم

٣٢ لسنة ١٩٦٦ تعفى مؤسسة الصناعات المعدنية من رسم الدفعة التدريجي على القروض التي تقترضها وتصرف لها من الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الأمانة ، خاصة وان المادة ١٢ من قانون الدفعة المشار اليه تنص على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة . . . وفي تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى اعتبار المبالغ التي حصلت عليها المؤسسة من وزارة الخزانة عن طريق البنك المركزي في السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ قروضا ، فان المرجع في ذلك الى اوضاع ميزانية المؤسسة في تلك السنوات ، والصفة التي أدرجت بها الدولة هذه المبالغ في تلك الميزانية . ذلك أن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية تنص على أن « تتكون أموال المؤسسة العامة الصناعية من :

١ — أنصبة الحكومة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت .

٢ — الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتحقيق أغراض المؤسسة .

٣ — القروض التي تعقدها المؤسسة . « كما كانت المادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن يتكون رأس مال المؤسسة من :

أ — أنصبة الدولة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت .

ب — الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

وتنص المادة ١٦ من ذات القانون على أن « تكون موارد المؤسسة ممسبا يمانى :

١ —

ب — ما تعقده من قروض .

ج — ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات وتنص المادة ١٧ على أن « مجلس إدارة المؤسسة أن يقتضى من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها بقصد تحقيق الغرض الذى انشئت من اجله » .

ومن حيث أنه — تأسيسا على ما تقدم — فإنه يتعين التفرقة بين الاعتمادات التى تخصصها الدولة فى الميزانية للمؤسسة بقصد تحقيق الأغراض التى أولكتها الدولة الى هذه المؤسسة وباعتبارها شخصا عالميا وأداءه من أدوات تحقيق الأهداف التى تسمى اليها الدولة فى المجال الصناعى والتجارى والمالى والزراعى ، وبين ما تمنحه الدولة لتلك المؤسسات من قروض ، فالاعتمادات هى فى حقيقتها جزء من ميزانية الدولة رصد لأحد الأشخاص العامة ولا يجب رده أو غرض فائدة عليه ، أما القرض فهو واجب الرد ولو بعد أجل طويل كما يجوز أن يكون بغائدة وغالبا ما يكون من أموال جنيتها. الدولة خصيصا لهذا الغرض ويقصد تمويل المؤسسات العامة بما تحتاجه من أموال قد لا يتيسر لها الحصول عليها أو على مقدارها من مصادر أخرى ، أو تكون الدولة مستهدفة استثمار تلك الأموال فى أوجه أكثر ضمانا لتحقيق خططها الاقتصادية وعن طريق الأجهزة التنفيذية التى تمتلكها وتشرف عليها. وبين بينهما المؤسسات العامة .

وترتبطا على هذه التفرقة فإن ما يكون قد رصدته الدولة فى ميزانية المؤسسة المذكورة خلال السنوات محل النزاع من مبالغ باعتبارها اعتمادات لا يخضع لرسم الدمغة النسبى ، أما ما رصدت المؤسسة باعتبارها قرضا أو

سابقة ، فإنه يخضع لرسم الترخف النسبى المقرر بالفصل الثانى من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وذلك بالرغم من عيىم وجود عقد مستقل بين الدولة والمؤسسة المذكورة ، ذلك ان المؤسسة هى جزء من الدولة بالمعنى الواسع ولهذه الأخيرة عليها سيلاطات واسعة فى خليتها وفى ادارتها وتعديل نظامها والهيئبة القلية على شخصيتها ونهجها المالية ، هذه الولاية القانونية العامة ، لا تمنع الحولة من أن تفبرض على المؤسسة القيام بنشاط معين وتحقيق هدف خلص وان ترصد لهدفها المبلغ اللازمه وان تعتبر هذه المبالغ قروضاً على المؤسسة تتكون واجبة الرد وان تكون بمثابة ، وذلك بصرف النظر عن رضا المؤسسة أو توقيع ممثلها على القرار الصادر بذلك ، وبالإضافة الى ذلك فلان الميزانية يصدر بريطها قرار من رئيس الجمهورية بعد العرض على مجلس الشعب وموالمقته على مشروع الميزانية ، مما يعتبر قانوناً بالمعنى الصحيح ، ويتسوق على ذلك ان القرض المدرج بالميزانية جبراً على المؤسسة يكون مستقدا الى قانون الميزانية ولا حاجة بعد ذلك لاعتباره قرضاً — أن يكون ثمة اتساق خاص فى شأنه بين الدولة والمؤسسة .

ومن حيث انه بنطبق ما تقدم على الحالة المعروضة فىالنايات من مذكرة المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية أن المبالغ التى اخضعتها مصلحة الضرائب لرسم الترخف النسبى قد أدركت فى ميزانية المؤسسة فى السنوات المالية ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ بالباب الرابع منها « التحويلات الراسمالية بند ١/ الاقراض طويل الأجل ٨ مساهمة لزيادة رؤوس أموال شركات قائمة » كما أفادت وزارة الخزنة أنه بالرجوع الى البيانات الواردة فى هذا الشأن من البنك المركزى أنضج ان أرصدة ما حصلت عليه المؤسسة من قروض أخذت من الأموال العامة التى تحت يد الحكومة بالبنك المركزى المصرى خلال الفترة من ١٩٦٤/٦٣

حتى ١٩٦٧/٦٦ وأن المبالغ التي تحصل عليها المؤسسات العامة من الأموال العامة لاستثمارها في مشروعاتها هي قروض من حيث طبيعتها ، وذلك سواء استخدمتها المؤسسة في انشاء مشروعات جديدة أو في المساهمة في شركات تنبمها وان إطلاق لفظ مساهمات على هذه المبالغ الأخيرة ما هو الا تحديد لأوجه الصرف ، ومن ثم فان هذا التحديد لا يخرجها عن طبيعتها الأصلية باعتبارها قروضا تحصل عليها المؤسسات وتبديدها عنها غائدة بواقع ٤٪ (اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٤/٦٣) علما بأن جميع هذه الأموال تقوم وزارة الخزانة بتدبيرها وتسدد عنها غائدة بنفس السعر للأجهزة التي تقوم بالتمويل . وتأسيسا على هذا المبدأ فقد أعدت وزارة الخزانة المنشور رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ وكذا قواعد تنفيذ ميزانية ١٩٦٧/١٩٦٨ حيث نص في كل منها على ضرورة سداد القروض والمساهمات باعتبار أن كل منهما قروضا يتعين سدادها دون أي تأخير في ذلك على رؤوس أموال الشركات التي استثمرت فيها وذلك اذ يتم السداد من حساب توزيع الأرباح ومن ثم فلا أعباء على رأس المال . وقد ورد بالصيغة ٢٦ من قواعد تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ انه يتعين على الشركات تخصيص المبالغ اللازمة من أرباحها الصافية لمواجهة سداد أقساط استهلاك المساهمات في سنوات استحقاقها ، على أن تقوم كل شركة بسداد قية هذه الأقساط في سنوات استحقاقها الى المؤسسة المشرفة التي تدرجها بمواردها الرأسمالية مقابل ادراجها باستخداماتها الرأسمالية « مصروفات تحويلية رأسمالية » .

وتأسيسا على ذلك فان المبالغ التي ثار بشأنها الخراع قد رصدت للمؤسسات المصرية العامة للصناعات المعدنية خلال السنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ باعتبارها قروضا من الدولة الى المؤسسة تخضع لرسم الدمغة النسبي طبقا لأحكام الفصل الثاني من الجدول الثاني الملحق بالقانون

رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه والذي يبلغ - حسبها هو ثابت من الواقع ومذكرات طرفي النزاع - مبلغ ٢٩٧٧ جنيه و ٠.٣٥ مليم .

ومن حيث أنه بالنسبة الى رسم الدفعة التدريجي الذي تطالب به مصلحة الضرائب على صرف المبالغ آتية الذكر من الحكومة عن طريق البنك المركزي المصرى الى المؤسسة المذكورة والبالغ مقداره ٥٩٨٤ جنيه و ٠.٧٠ مليم ، وكذلك بالنسبة الى رسم الدفعة العسادي والاضافي الذي تطالب به المصلحة المذكورة على صرفيات المؤسسة الى الجهات الحكومية والهيئات العامة والذي يبلغ مقداره ٣٠.٦٩ جنيه و ٣٧٤ مليم ، فالملاحظ ان السادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه نص على ان « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطريق الانابة على النحو الآتي . . . » وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة » ومؤدى ذلك ان كل مبلغ يخرج من خزينة الحكومة او الهيئات العامة يخضع لرسم الدفعة النسبي والتدريجي (والامر كذلك بالنسبة الى الرسم الاضافي) . وهنا يتحمل عبء هذا الرسم الطرف الذي يتلقى هذه المبالغ والصرفيات غير أنه اذا كان احد طرفي التعامل جهة حكومية فان الطرف الآخر هو الذي يتحمل هذا العبء ما لم يكن الطرف الآخر جهة حكومية أيضا ، وهو ما ذهبت اليه الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع واستقر رأيها فيه على عدم تحمل الطرف الآخر برسم الدفعة النسبي والتدريجي. والاضافي اذا كان هذا الطرف من المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على النزاع المعروض فانه لما كانت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع قد استقرت في تفسير كلمة « الهيئات العامة » الواردة في الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسوم الدفعة والمادة ١٢ منه بما يشمل

المؤسسات العامة. ننوآ عند فرض الرسم أو التخف بعينه ، فمن شم فانه لا يستحق رسم دمة: تدريجى على المبانى التى صرقت للمؤسسة المذكورة عن طريق البنك المركزى المصرى ولا على صرفيات هذه المؤسسة للجهات الحكومية أو الهيئات العامة .

لهذا انتهى رأى اللجنة العمومية الى الآتى :

اولا — (١) استحقاق رسم الدمة النسبى على قروض الدولة الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعنوية والمدرجة فى ميزانيتها عن السنوات ١٩٦٢/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٤/٦٤ ، ١٩٦٥/٦٤ مع مراعاة الاعفاء العام من كافة رسوم الدمة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

(ب) عدم استحقاق رسم دمة تدريجى على ما صرف للمؤسسة المشار اليها من البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة .

ثانيا — عدم استحقاق رسوم الدمة التدريجية على ما صرفته المؤسسة المذكورة الى الجهات الحكومية والهيئات العامة وبالتالي عدم استحقاق الرسوم الاضافية ايضا .

(ملف رقم ٢٢/٢/٢٢٨ — جلسة ١٩٧٢/٢/٩) .

المنحة رقم (١٤١)

المبسدا :

اعفاء مؤسسة مصر للطيران من اداء رسوم الدمة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ بيمضى الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران تنص على انه « مع مراعاة ما هو

منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للاحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل الجوي وتنتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الاحكام عن كل ما تبثره من عمليات « وقد نصت المادة (١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على أن « تبث الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل الجوي نشاطها طبقا للاحكام المقررة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران في شركة واحدة تسمى شركة الطيران العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ . وتنتع بالاعفاءات والمزايا المقررة في هذه الاحكام عن كل ما تبثره من عمليات » . وقد اضيفت مادة برقم (٤) مكرر (٨) الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ وقد نصت تلك المادة على أن « تعفى شركة الطيران العربية المتحدة من كافة الرسوم بها في ذلك الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية القيمية والقيمية الاضافية والاسـتـهلاك والانتاج على مواد الوقود والزيوت التي تستعملها طائراتها سواء كانت رحلات منظمة أو عرضية أو أعمال التدريب والتعليم واختبار الطسائـرات بوصفة عامة كافة عمليات الطيران سواء داخل الجمهورية . . أو خارجها » .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص أن مؤسسة مصر للطيران تبث حاليا مسؤولياتها ونشاطها ، مستفيدة في ذلك بالاعفاءات والمزايا التي تنص عليها التشريعات متقدمة الذكر ، وعلى رأسها الاعفاء المتكرر استنادا الى المادة (٤) مكرر (٨) المضافة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وهو اعفاء المؤسسة من كافة الرسوم على اختلاف أنواعها — بما في ذلك رسوم الدمغة بطبيعة الحال — أعمالا تقتضى عمومية الاعفاء المقرر في صدر المادة (٤) مكرر (٨) سالفة الذكر ، ونصه المطلق على أن يشمل الاعفاء المشار اليه كافة الرسوم التي تستحق على المؤسسة خلال مباشرتها لنشاطها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن مؤسسة مصر للطيران
تعفى من أداء رسوم الدفنة استنادا الى ما نص عليه القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران ، ومن الاحتفاظ
لهذه المؤسسة بجميع الاعفاءات والمزايا التي كانت مقررة — من قبل —
للجهات العاملة في مجال مرفق النقل الجوى طبقا لاحكام القوانين رقم ٨٣
لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليها .

(ملف رقم ٢٠٤/٢/٢٧ — جلسة ١١/٣/١٩٧٦) .

الفصل السابع

رسم سيارات

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

مناط استحقاق رسوم السيارات طبقاً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤
أن تكون السيارة معدة للسير في الطريق العام ، وليس المناط ثبوت
استعمالها بالفعل في الطرقات العامة .

ملخص الحكم :

أن ثمة فرقا بين أن تكون السيارة معدة للسير في الطريق العام وبين
استعمالها فعلاً لهذا الغرض ، وأن مناط استحقاق الرسم هو أن تكون
معدة للغرض المذكور ، وليس المناط استعمالها بالفعل بالسير في
الطرقات العامة . وبآية ذلك أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ المتعلق
برسوم السيارات يفترض في السيارة أنها معدة للسير في الطريق العام
ولذا يجب دفع الرسم مقدماً سنوياً أو كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر
(المادة الثانية) ، ثم أجاز لكل حائز سيارة لا ينوى استعمالها بالفعل
أن يطلب إعفاءه من دفع الرسم بالشروط والقيود المبينة في المادة التاسعة ،
فنظم القانون بذلك الوسيلة لرفع الرسم استثناء من الأصل المذكور السّاذي
يفترضه ، وهو استحقاق هذا الرسم مقدماً ، مادامت السيارة معدة
للفرض المشار إليه الذي يستتبع في نظر القانون افتراض السير على الطرق
العامة ، ولكن يتعين على حائز السيارة الذي ينوى عدم استعمالها
أن يلتزم بالقيود والشروط المفروضة عليه طبقاً للقانون ، وأخصها ألا يعود
إلى استعمالها فعلاً ، سواء ضبطت في طريق عام أم في طريق خاص ، فهذه
يخرجها عن الحالة التي استثناءها القانون من الأصل المذكور ، ويلتزم

عندئذ — بحسب الاحوال — بالرسم الاصلى والاضافى على النحو المحدد فيه . واذا كان المدمى يقر بأنه يمتنع صناعة النقل التجارى بالسيارات ، وأنه يملك مجموعة كبيرة منها لهذا الغرض ، وأن السيارات محل المنازعة كانت مرخصة فى الأصل ، ولكنه ألغى ترخيصها بدعوى أنها أصبحت مستهلكة ولم تعد تصلح للغرض المقصود منه الذى أعيدت له وهو النقل ، فليس من شك فى أن ظروف الحال وملابساته لا تترك مجالاً لأية شبهة فى أن المدمى عاد فاستعمل تلك السيارات فى النقل فعلاً ، أى فيما كانت معدة له من قبل ، فيفترض القانون — والحالة هذه — أنها أصبحت بحكم هذا الغرض تسير على الطرقات العامة ، بل أنه فضلاً عن الافتراض القانونى فلا يتصور من حيث الواقع وصول السيارات من مأواها الى مكان ضبطها الا بالسير على الطريق العام ، وبهذه المثابة يقع المدمى تحت طائلة المادة التاسعة من القانون المشار اليه من حيث التزامه بالرسم الاصلى والاضافى . أما ما يتحمل به من أن هذه السيارات قد ضبطت وهى تنقل فى طريق خاص على ما يزعم فلا غناء فيه ، ولا يغير من التهم الصحيح لحكم القانون وقصد الشارع .

(طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٧) .

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

أن المقصود بكلمة مقاعد فى تحصيل رسوم على ركاب سيارات الأتوبيس كل مكان فى السيارة حسد لى يشغله راكب من ركابها .

ملخص الفتوى :

طلبت شركة أتوبيس القاهرة عدم تحصيل الرسوم عن الركاب الوقوف بسياراتها اذ أن الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد

نص في الفقرة الخاصة بسيارات الأتوبيس على يحصل الرسم على أساس المقاعد وأنه إذا قبل بوجود اتفاق بين الحكومة والشركة في أبريل سنة ١٩٤٦ يتضمن قبولها دفع الرسوم عن الركاب الوقوف فإنه يعتبر مخالفا لأحكام المادة ١٣٤ من الدستور التي لاتجيز فرض ضرائب أو رسوم بمقتضى اتفاق .

استعرضت هيئة قسم الرأي مجتمعا بمجلس الدولة هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ ولاحظت أنه إذا كان الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد فرض بالنسبة لسيارات الأتوبيس رسما أساسه في النص العربي عدد المقاعد فإن النص الفرنسي المقابل لذلك قد ذكر كلمة الأماكن ولما كان التفسير القانوني لا يرمي إلى التقييد بلفظ لغوي بل يهدف إلى الوصول إلى فرض الشارع بالرجوع إلى الحكمة والفرض المقصود من النص ذاته وهو تقاضي الرسوم عن كل راكب دون تفرقة بين واقف وقاعد إذ أن هذه التفرقة لا تؤخذ محل اعتبار عند تحصيل الأجور .

ومن أهم قواعد التفسير الرجوع إلى الأعمال التحضيرية وإذا لوحظ أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد صدر في وقت كانت فيه الامتيازات الأجنبية تحد من السلطة التشريعية المصرية بحيث يستدعي الأمر الحصول على قرار من جمعية مستشاري محكمة الاستئناف المخططة ليتبين أن النص الفرنسي يعتبر مرجعا تحضيريا هاما عند تفسير النص العربي لهذا القانون .

وقد انتهت الهيئة إلى أن المقصود من كلمة مقاعد ليس معناها اللفظ في ذاته بل يقصد من هذا التعبير كل مكان في السيارة حدد لكي يشغله راكبه من ركابها أخذا بالاعتبارات المتقدمة وبمدلول اللفظ الفرنسي الذي لا شك في اتفاهه مع فرض الشارع وفي تحقيقه للحكمة المقصودة من النص .

كما أبدت الهيئة أنه لا محل للقول بعدم دستورية الرسم بالنسبية

للركاب الوقوف زعبا بأن تحصيله انما يستند الى الاتفاق المبرم مع شركات الأتوبيس اذ ان الالتزام بدفع هذه الرسوم مرجعه النص القانونى فى ذاته . ومثل الاتفاقات السالفة الذكر لا تأثير لها فى هذه الحالة فوجودها أو عدمه . سىان فى بيان مدى الالتزامات بدفع هذه الرسوم اذ أن الأمر لا يتعلّق . باتشاء رسم جديد أنما بتطبيق نص قانونى خاص بهذا الرسم .

(فتوى رقم ٣٤٨/٢/٣٩/١ - فى ١٩٤٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

رسوم السيارات - التجاوز عنها أو تقسيطها - من سلطة مجلس بلدى مدينة القاهرة دون وزارة الداخلية .

ملخص الفتوى :

ان مجلس بلدى مدينة القاهرة دون سواه هو الجهة التى تستحق رسوم السيارات فقد نصت المادة ٤٠٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ باتشاء هذا المجلس على هذه الرسوم فى ضمن موارد المالية بوصفه من أشخاص القانون العام ذات الشخصية الاعتبارية والميزانية المستقلة عن ميزانية الدولة فهو وحده دون سواه الذى يملك سلطة التصرف فى هذه الموارد والتجاوز عنها متى استحصال تحصيلها - كما يملك سلطة تقسيطها تيسيراً على المتأزمين بادائها ولا يؤثر فى هذا النظر تخويل وزارة الداخلية سلطة تحصيل هذه الرسوم لأنها انما تحصلها لصالح المجلس البلدى فلا تملك التصرف فيها بأى وجه سواء بالتجاوز عنها عند استحالة تحصيلها أو تقسيطها تيسيراً لتحصيلها - بل تقف سلطاتها واختصاصها عند حد التحصيل فلا تجاوزه الى التصرف فى هذه الرسوم على أى وجه .

(فتوى رقم ٥٠٩ - فى ١٩٦٠/٦/١٣) .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

عبارة الرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات الواردة في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ — بيان الرسوم التي تتخرج تحتها مما قرره القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن السيارات وقواعد المرور — عدم شمولها بمبالغ التأمين على اللوحات المعدنية .

ملخص الفتوى :

يبين من مجموع النصوص الخاصة بالرسوم والضرائب المقررة على السيارات والموتوسيكلات الواردة في الباب الرابع من قانون السيارات وقواعد المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تحت عبارة « الرسوم والضرائب » انها تقضى بضرورة دفع رسوم معينة عن الرخصة وبذل المثلث أو التالف وهي نقل التقيد (المواد ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ وما بعدها) ومقابل استعمال اللوحات المعدنية (مادة ٧٠) وان هذه الرسوم جميعها تتخرج تحت عبارة « الرسوم والضرائب المقررة على السيارات والموتوسيكلات » ذلك لانها تتعلق بتسيير السيارة على عكس مبالغ التأمين التي تقرر على السيارات فهي ليست رسوما بل هي من حق مستعملي اللوحة المعدنية وترد اليه عند تسليم النمرة المعدنية ، ومن ثم فان رسوم استعمال اللوحات المعدنية هي جميعها رسوم سيارات مما تعنيه المادة ٤٠ من قانون مجلس بلدي مدينة القاهرة .

(فتوى رقم ٥٠٦ — في ١٣/٦/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

الهيئة العامة لشئون النقل البرى - اختصاصها بتحصيل ائافاة .
ورسوم النقل المقررة على «ن منحوا التزام النقل العام للركاب على شبكة
الطرق العامة» .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٨ من القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن النقل
العام للركاب بالسيارات ، على أنه « لا يجوز للمجالس البلدية
والقروية أن تحصل على مرور السيارات بالطرق الداخلية فى دوائر
اختصاصها أية ائافاة من ملتزمى النقل أو المرخص لهم غيه الذين تحصل
منهم الحكومة على ائافاة لهذا القانون » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن فرض
رسم نقل على أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالائاليم ، على أن
« يضاف الى أجور النقل بالسيارات العامة للركاب بالائاليم رسم بنسبة
١٥٪ منها ، تخصص حصيلته لصيانة الطرق العامة » . كما تنص المادة
الثالثة من هذا القانون على أن « تحصل وزارة المواصلات هذا الرسم وفقاً
للأوضاع التى يقرها وزير المواصلات » .

كما تنقضى الفقرة العاشرة من المادة الثانية من قانون انشاء الهيئة
العامية لشئون النقل البرى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ ، بأن تختص هذه الهيئة
بتنفيذ أحكام القوانين الصادرة فى شأن النقل البرى للركاب والبضائع
على الطرق - ومنها القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٠٥
لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما ، كما تنقضى الفقرة الرابعة من المادة ١٤
من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ مسالف الذكر ، بأن تتكون أموال الهيئة .

من حصيلة الاتاوات التى تفرضها عقود الالتزام . وعلى هذا المقضى تكون الهيئة المذكورة هى الجهة المختصة بتحصيل الاتاوة ورسوم النقل المترين بالقانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ ، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ — السابق ذكرهنا — على من منحوا التزام النقل العام للركاب بالمسيارات على شبكة الطرق العامة .

(مختوى رقم ١٨ — فى ١١/٢/١٩٦٢) .

الفصل الثامن

رسم طيران مدني

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

المادة ١٣ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون رسوم الطيران المدني - نصها على إعفاء الجهات الحكومية التي تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتي يصور بتجديدها قرار وزير الطيران المدني - عدم شمول الإعفاء الجهات الحكومية التي تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران طالما لم يصدر من وزير الطيران المدني باعفاؤها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون رسوم الطيران المدني ينص في مادته الأولى على أن « تحدد طبقاً للقانون المرافق رسوم الطيران المدني ومقابل اشغال الأراضي والمباني الآتي ذكرها :

١ - رسوم المطارات .

٢ - مقابل اشغال مباني ولرأضي المطارات واسستفال المرافق والخدمات والمعدات » .

كما تنص المادة الثالثة عشرة من هذا القانون على أن « يعنى من المقابل المنصوص عليه في المولاد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ الجهات والامكن الآتية :

١ - الجهات الحكومية التي تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتي يصدر بتجديدها قرار من وزير الطيران المدني .

ب — الجهات التى تقوم بتقديم خدمات انسانية بدون مقابل .

ج — الاماكن العامة المخصصة للعبادة والمرخص بها من السلطات المختصة » .

ومن حيث ان المشرع نص على اعفاء بعض الجهات من أداء المقابل المنصوص عليه فى هذه الجهات التى حددها ، الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتى يصدر بتحديددها قرار من وزير الطيران المدنى .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن هناك شروطا ثلاثة يجب توافرها .
مجتمعة لامكان تطبيق حكم المادة ١٣ بنـد ١ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ وهى :

اولا : ان تكون جهة حكومية .

ثانيا : ان تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران .

ثالثا : ان يصدر بتحديددها قرار من وزير الطيران المدنى .

ومن حيث انه وقد صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ ونص فى مادته الثانية على أن « يعفى من مقابل اشغال المباني والأراضى والانتفاع بالمرافق العامة والخدمات والمعدات المنصوص عليه بالمواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ من قانون رسوم الطيران المدنى المشار اليه الجهات الآتية .

١ — الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى .

٢ — هيئة ميناء القاهرة الجوى .

٣ — الهيئة العامة للأرصاد الجوية .

ومن حيث انه وقد خلا قرار وزير السياحة والطيران المدنى آنسـف الذكر من الاشارة الى وزارة السياحة ضمن الجهات الحكومية المعفاة من

اداء مقابل انتفاعها بالامكن التى تشغلها بميناء القاهرة الجوى فانها تكون قد امتنعت الشرط الثالث من شروط تطبيق المادة ١٣ بنسب امن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ السالف الاشارة اليه ، فلا يكفى مجرد كونها جهة حكومية تؤدى خدمات عامة مباشرة للطيران ، وانما يجب بالاضافة الى ذلك ان يشغلها قرار وزير الطيران المدني ضمن الجهات التى حددها على سبيل الحصر لاعفائها وليس كسفن له او مقررا اياه ، فمن ثم فان وزارة السياحة تلزم باداء مقابل انتفاعها بالامكن التى تشغلها بميناء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ .

ومن حيث ان ما تقرره وزارة السياحة من ان تشغلها امكن بميناء القاهرة الجوى يستهدف تقديم الخدمات والتسهيلات للسياح والموظفين بلا مقابل ماضى لاداء ما هو منوط بها من خدمات تتصل مباشرة بمسرى الطيران ، فمن ثم فانه بوسع وزارة السياحة ان تعرض وجهة نظرها هذه مدعمة بما يؤيدها ويؤكددها ، حتى يتسنى تعديل قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ ليشغلها بالاعفاء من اداء مقابل شغلها الامكن التى تنفع بها بميناء القاهرة الجوى ، والتى ان يتم هذا التعديل فانها تلزم باداء مقابل الانتفاع المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام وزارة السياحة باداء مقابل انتفاعها بالامكن التى تشغلها بميناء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ .

{ ملف ٢٢/٢/٥٥٣ — جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ } .

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدا :

نص المادة ١٣ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ بشأن رسوم الطيران المدنى — اعفاء الجهات الحكومية التى يحددها وزير الطيران من الرسوم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر — مناط الاعفاء يتحقق بتوافر شرط قيام الجهة الحكومية بتقديم خدمة عامة للطيران — قرار وزير الطيران بتحديد الجهات الحكومية المعفاة قرار كاشف عن الحق فى الاعفاء وليس منشئا له .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ بشأن رسوم الطيران المدنى تنص على ان تحدد طبقا للقانون المرافق رسوم الطيران المدنى ومقابل اشغال الاراضى والمبائى التى ذكرها (١) رسوم المطارات (٢) مقابل اشغال مبائى وارضى المطارات واستغلال المرافق والخدمات والمعدات ... ونصت المادة ١٣ من هذا القانون على ان يعفى من المقابل المنصوص عليه فى المواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ الجهات والامكن الآتية :

١ — الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران والتى يصدر بتحديددها قرار من وزير الطيران المدنى .

ومماذ ذلك أن المشرع قضى بعبارات قاطعة منجزة باعفاء الجهات الحكومية التى يحددها وزير الطيران من الرسوم المنصوص عليها فى المواد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وذلك لتمكينها من اداء ما هو منوط بها من مهام فى خدمة الطيران ، ومن ثم يلزم للتمتع بهذا الاعفاء شرطين :

اولهما : ان تقوم الجهة الحكومية بتقديم خدمة عامة مباشرة للطيران.

وثانيهما : أن يسدر قرار من وزير الطيران باعتبارها كذلك ، بيد أنه ولئن كان اجتماع الشرطين لازم للتمتع بالاعفاء إلا أن مناهط الاعفاء يحقق بتواريخ الشرط الأول فإن اجتماع مع الشرط الثاني ارتد الاعفاء الى تاريخ العمل بالقانون المذكور أو تاريخ أداء الخدمات أيما سبق وعليه تتحدد ماهية القرار الصادر في هذا الصدد فهو لا ينشئ الحق في الاعفاء وإنما يكشف عنه إذ أن هذا الحق مستمد من القانون مباشرة .

وإذا كانت الفتوى الصادرة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ قد أوجبت للتمتع بالاعفاء المشار اليه أن يجتمع شرطي الاعفاء ولم تكف للتمتع بالاعفاء صدور قرار من وزير الطيران باعتبارها من الجهات الحكومية التي تؤدي خدمات عامة مباشرة للطيران ، بيد أنه ولئن كان اجتماع الشرطين لازم للتمتع بالاعفاء إلا أن مناهط الاعفاء يتحقق بتواريخ الشرط الأول فإن اجتماع من الشرط الثاني كان طبيعياً أن يرتد الاعفاء الى تاريخ العمل بالقانون أو تاريخ أداء الخدمات أيما سبق .

(ملف ٢١٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

رسم الهبوط والانتظار والايواء المستحقة — عدم خفض الرسم على الحدود الدنيا للرسم — لا يجوز الجمع بين رسم الايواء ورسم الاشغال عن الاستخدام الواحد .

ملخص الفتوى :

المشرع قضى بتخفيض رسوم الهبوط والانتظار والايواء المستحقة على طائرات الهليكوبتر والطائرات غير التجارية والطائرات التي تسمى في خدمة الدولة الى النصف وفي ذات الوقت أوجب في

المادة الرابعة والخامسة والسادسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ -
المشار اليه الا يقل رسم الهبوط عن عشرة جنيهات والا يقل رسم
الانتظار عن ستة جنيهات والا يقل رسم الايواء عن خمسة عشر جنيهات
وفيما يتعلق برسم الايواء نص صراحة على استحقاقه عن كل ٢٤ ساعة
او جزء منها وذلك على اساس وزن الطائرة اما مقابل الاشغال المستحق
عن استخدام الأماكن غير المخصصة للايواء فقد حدده المشرع شهريا
على اساس طبيعة ومساحة الأرض او المبنى المخصص بشغلها ومن ثم
نانه لا يجوز اعمال التخفيض على الحد الأدنى المقرر لرسم الهبوط
والانتظار والايواء كما يعين تحصيل رسم الايواء عن كل اربعة وعشرين
ساعة او جزء منها تقضيها الطائرة في الأماكن المخصصة للايواء وذلك
بحسب وزنها ونزولا على صريح النص كما وان اختلاف مناط استحقاق
رسم الايواء عن مناط استحقاق مقابل الاشغال يوجب تحصيل
كل منهما عند توافر مناطه بحيث يستحق رسم الايواء يوميا عن
استخدام الأماكن المخصصة له وفي ذات الوقت يستحق مقابل الاشغال
شهريا عن استخدام غير ذلك من الأماكن بالمبناء وتبعاً لذلك يكون من
غير الجائز تحصيلها معا عن استخدام واحد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان
التخفيض على الحدود الدنيا للرسم وان رسم الايواء يستحق عن كل أربعين
وعشرين ساعة او جزءا منها وأنه لا يجوز الجمع بين رسم الايواء ورسم
الاشغال بالنسبة للاستخدام الواجب .

(فتوى رقم ٤٣٤ - في ١٩٨١/٥/٩)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

أن المشرع حدد رسوم هبوط الطائرات بغلاف مالية محددة تختلف نهارا
عنها ليلا وجعل رسم العبور نسبة مئوية مقدارها ٥٠ ٪ من رسم الهبوط.

• نهارا - مؤدى ذلك ارتباط كل نوعي الرسم ارتباطا لا يقبل التجزئة بحيث اذا
تقرر زيادة رسم الهبوط سرت الزيادة تلقائيا على رسم العبور .

ملخص الفتوى :

تصدرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى جواز الفصل
بين رسمى الهبوط والعبور على الطائرات في ظل القانون رقم ١٢٣ لسنة
١٩٨٠ بتعديل قانون رسوم الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١
لسنة ١٩٧٦ .

فاستعرضت الجمعية العمومية كلا من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦
«بإصدار قانون رسوم الطيران المدني الذى حدد رسوم هبوط الطائرات ليلا
ونهارا في المادة ٤ منه ، ورسوم انتظار الطائرات المادة ٥ ، ورسوم ايواء
الطائرات فى المادة ٦ ورسوم الخنجات الملاحية فى المادة ٨ حيث نصت هذه
المادة على أن « يحصل رسم مقداره ٥٠٪ من الرسوم المقررة للهبوط
نهارا عن كل طائرة تعبر اقليم تأمين سلامة طيران جمهورية مصر العربية دون
هبوط سواء كان ذلك ليلا او نهارا ، والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ .
بتعديل قانون رسوم الطيران المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ الذى ينص فى
المادة الأولى منه على أن : « مستندا الى قانون رسم الطيران المدني
الصادر بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٧٦ مادة جديدة برقم ٧ مكرر نصها الآتى :
« يجوز لوزير الطيران المدني بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة
«المختصة بزيادة فئات الرسوم المحددة بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ بما لا يجاوز ثلاثة
أمثال هذه الفئات وذلك بهراعاة الفئات المقررة فى هذا الشأن فى الموانئ
الجوية الدولية الأخرى » .

وخلصت الجمعية العمومية من استعراضها هذا الى أن المشرع قد
حدد رسوم هبوط الطائرات بفئات مالية محددة تخطف فى النهار عنها فى الليل
وجعل رسم العبور نسبة مئوية مقدارها ٥٠٪ من رسم الهبوط نهارا مما
يؤدى الى ارتباط رسم العبور برسم الهبوط نهارا .
ارتباطا لا يقبل التجزئة فإذا ما تقرر زيادة رسم الهبوط
سرت هذه الزيادة تلقائيا على رسم العبور كائر حتى رتبة القانون .

ومن حيث أن المشرع بإصداره القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه قد أجاز زيادة فئات رسوم الهبوط فلامرية من انسحاب الزيادة التي قد تلحق بها على رسم العبور ، باعتبار أن رسم عبور الطائرات هو نسبة مئوية بمجرد هبوطها لا يجوز تعديله إلا بنص تشريعي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر إلى أن رسم عبور الطائرات هو نسبة مئوية من رسم الهبوط ، وأن زيادة رسم هبوط الطائرات يؤدي تلقائيا إلى زيادة رسم العبور كأثر حتى رتبته القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

(ملف ٢٣٨/٢/٣٧ — جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٢) .

الفصل التاسع

رسم قضائي

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

عدم سداد الرسوم عن طلب التعويض المقدم من المدعى — ثبوت
أن قرار لجنة المساعدة القضائية لم يتناوله بالاعفاء — استبعاد المحكمة لهذا
الطلب — صحيح قانونا .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن طلب التعويض المقدم من المدعية لم يسدد عنه الرسم المقر
طبقا للائحة الرسوم القضائية ، وأن القرار الصادر من لجنة المساعدة
القضائية لم يتناول الاعفاء من الرسم المستحق على هذا الطلب الذى
اكتفى المدعى بإثبات حفظ حقه فيه ، فإن المحكمة تكون قد أصابت الحق
فيما انتهت اليه من استبعاد هذا الطلب .

(إطلعن رقم ٨٧٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨) .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

رسوم قضائية — التظلمات التى تقدم للجان القضائية كانت معفاة من
الرسوم — الدعاوى التى تقدم الى المحاكم الادارية — وجوب اداء رسوم عنها

— ثبتت ان التظلم الذى قدم الى اللجنة القضائية واحيل الى المحكمة الادارية كان خارجا عن اختصاص اللجنة القضائية — وجوب اداء رسوم عنه .

ملخص الحكم :

لئن كان الرسوم يتقنون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ باتشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بوظائف الدولة الصادر فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، والذى تقدم فى ظله الطعون لصالحه بتظلمه فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ الى اللجنة القضائية ، يعفى المتظالم من دفع رسوم ، الا ان اللجنة لم تكن مختصة بمثل الطلب الذى تقدم اليها (وهو إلغاء قرار نهائى لسلطة تأديبية) ، كما ان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ باتشاء وتنظيم محاكم ادارية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين ، الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وان قضى بحالة التظلمات السابقة الى المحاكم الادارية لاستمرار النظر فيها ، لم يجعل من اختصاص تلك المحاكم النظر فى طلب الغاء أى قرار ادارى ، وانما استحدث لها هذا الاختصاص بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم أصبحت تلك المحاكم الادارية مختصة بالفصل فى موضوع الدعوى المحالة اليها من اللجنة القضائية ، وان كانت فى الاصل غير مختصة بنظر الطلب وقت تقديمه ، بالتالى يجب أن تراعى فى شأنها ما اشترطه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب اداء الرسوم طبقا للمادة ٣٤ منه .

(طعن رقم ٧٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣) .

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

المواعيد التي تنظم الرسوم القضائية أمام جهة القضاء الإداري — عدم سداد الرسم الواجب قانونا — استبعاد القضية من جدول الجلسة — الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسوم — في غير محله .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ الخاص بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري — الذي مازال ينظم الرسوم القضائية أمام محكمة القضاء الإداري — نص على أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق احكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية » . وبالرجوع الى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر في ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية يبين أنها نص على أن « تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها » . وهذا هو الاجراء الذي يجب اتباعه عند عدم دفع الرسوم القضائية المقررة . وغنى عن البيان أن استبعاد القضية من جدول الجلسة غير الحكم بعدم قبولها ، إذ كل ما يترتب على الاجراء الأول هو عدم تقديمها للجلسة بالمحكمة ما دامت لم تدفع الرسوم ، ويجوز تقديمها بعد أدائها ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين إلغاؤه والأمر باستبعاد القضية من جدول الجلسة حتى يتم أداء الرسوم .
(طعن رقم ٧٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣) .

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

فصل المحكمة الإدارية في النزاع رغم عدم سداد الرسم الواجب قانونا

١٩٤٤ - تطبيق لائحة الرسوم القضائية الصادرة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
في هذه الحالة - عدم أداء الرسوم لا يعتبر سببا سائفا للطعن في الحكم
وانما يلزم المدعى بإداء كامل الرسم المستحق عقب صدور الحكم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت لائحة الرسوم القضائية الصادر بها القانون رقم ٩٠
في ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ - وهي نافذة في شأن القضايا التي تطرح على
مجلس الدولة طبقا للقانون - توجب أداء الرسوم المستحقة على الدعوى
قبل نظرها على الوجه المفصل في المادتين التاسعة والعاشره منها . وتنص
في المادة الثالثة عشرة منها على أن « تستبعد المحكمة القضية من جدول
الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها » - الا ان
هذا الأجر لا يكون له محل اذا فصلت المحكمة في النزاع المطروح عليها ،
وذلك ان المادة ١٤ من اللائحة المشار اليها تنص على أن « يلزم المدعى
بإداء كامل الرسوم المستحقة ، كما يلزم بدفع الباقي عقب صدور الحكم
ولو استؤنف ومع ذلك اذا صار الحكم انتهائيا جاز لظلم الكتاب تحصيل
الرسوم المستحقة من المحكوم عليه » ، ومؤدى ذلك أن رسوم الدعوى
تصبح واجبة الأداء عقب صدور الحكم ولو استؤنف ، ويلزم المدعى بإدائها
كاملة ، ويجوز تحصيلها من المحكوم عليه اذا صار الحكم نهائيا .
ومؤدى ذلك كله أن عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور
الحكم فيها لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم ، وتصبح الرسوم
المستحقة واجبة الأداء ، ويتخذ ظلم الكتاب في شأن تحصيلها الاجراءات
التي تنص عليها اللائحة ، ولا يكون هناك محل لاستبعاد القضية من
جدول الجلسة ، بعد ان فصلت المحكمة في المنازعة .

(طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٨/٦/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

اشتمال الدعوى على طلبين احدهما أصلى والآخر احتياطى - لا يترتب عليه اعتبارها مشتملة على طلبات متعددة - استحقاق أرجح الرسمين. للخزانة - الحكم باستبعاد الطلب الاحتياطى بحجة عدم تسديد رسمه - غير سعيد طالما ان الرسم المستحق على الطلب الأصلى قد دفع وكان مساويا لرسم الطلب الاحتياطى - أساس ذلك - الفقرة الرابعة من المادة السادسة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الصادر بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

ان تقدم المدعى بطلب أصلى وآخر احتياطى لا يترتب عليه اعتبار الدعوى مشتملة على طلبات متعددة بتعدد الرسم المستحق على كل منها ، ذلك ان المدعى لا يطلب الحكم له بالطلبين الأصلى والاحتياطى معا وإنما يطلب الحكم بواحد منهما فقط واختار أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية في حالة رفض الطلب الأصلى ، وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الصادر بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه « في حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزانة . كذلك يكون الحكم في حالة ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخيرة فيكتفى بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسمين للخزانة » .

وترتبيا على ذلك فإنه اذا كان الطلب الأصلى رسمه ثابت ومساو لرسم الطلب الاحتياطى وقد سدده المدعى حين رفع الدعوى بطلبه الأصلى .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما قضى به من استبعاد الطلب الاحتياطي .

(طعن رقم ٧٧١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

دعوى — ميعاد رفع الدعوى — تقييم طلبات ابطال القرارات الادارية الى المحكمة العليا — جوازه عن طريق المحاكم الاخرى — المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمحكمة العليا — دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ويوجب قيدها في نفس اليوم — المادتان ١ و ١٩ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٣ ، والمادة ٩٦ من قانون اصول المحاكمات .

ملخص الحكم :

المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمحكمة العليا الذي رفعت الدعوى في ظلّه تنص « على أن يقدم الافراد دعاوهم بعريضة يرفعونها الى رئاسة المحكمة العليا أو يعثون بها اليها باحدى الطرق القانونية » ، وقد استقر قضاء تلك المحكمة على أن تقديم الافراد لطلبات ابطال القرارات الادارية عن طريق المحاكم الاخرى من الطرق الجائز قانونا أن يقدم بها الافراد هذه الدعاوى ، كما أن المستفاد من نص المادتين الاولى والثاسعة عشرة من المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ الصادر في ١٠/٤/١٩٥٣ الخاص بالرسوم والتأمينات والنفقات القضائية . والمادة ٩٦ من قانون اصول المحاكمات أن دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ويوجب قيدها في نفس اليوم في دفتر خاص برقم مسلسل . وفقا لأسبقية تقديمه . ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن الشركة

الجمعية دفعت الرسم المقرر على هذه الدعوى في ٢٠ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٨ وقيمت بديوان محكمة الاستئناف بحلب في ذاته اليوم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر في ١٩٥٨/٧/٢١ فانه لكل ما تقدم تكون الدعوى قد رفعت وقتذاك في الميعاد القانوني وفقا لقانون المحكمة العليا المشار اليه ، ومن ثم تكون مقبولة شكلا .

(طعن رقمي ١٦ ، ١٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦) .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبحث :

القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التسجيل والحفظ — مؤداها انه لا يجوز استرداد رسوم الشهادات والعقود في حالة عدول الطالب .

ملخص الفتوى :

بالاطلاع على نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ ، وهى القوانين التى حوت الأحكام الخاصة بالرسوم ، يتبين انها تنص على أن تحصل مقدما رسوم الشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والكشف والترجمة (م ١٥ من القانون رقم ٩٠ و م ١٦ من القانون رقم ٩١) ، كما تنص على عسك رد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذه القوانين الا فى الاحوال النصصوص عليها صراحة فيها (م ٦٦ من القانون رقم ٩٠ و م ٥٥ من القانون رقم ٩١) ولم تتضمن هذه القوانين نصوصا في رد الرسم سوى ما جاء خلاصا برد رسوم تنفيذ أحكام اذا لم يكن قد بدىء فيها فعلا (م ٨) من القانون رقم ٩٠ و م ٤١ من القانون رقم ٩١) . ومعنى هذا أن الرسم لا يرد الا في هذه الحالة فقط .

وهو تطبيق صريح للمبدأ الذى قرره الفقرة السادسة من المادة ٢٥٨ ،
والمادة ٧٥٩ من اللائحة المالية للميزانية واحسابات ، ولا يمكن القول بان
الرسم ما هو الا مقابل للخدمة ، غاذا لم تؤد هذه الخدمة وجب رد الرسم
الى صاحبه ، والا اثرث المصلحة على حساب الغير ، ذلك انه متى ادرجت
المصلحة الرسوم المحصلة ضمن حساباتها فان هذا يعتبر بدءا لتنفيذ
التزامها بأداء الخدمة الى مقدمها ، اذ أن هذا هو أول اجراء تقوم به المصلحة
لأداء خدمة معينة ، ومن ثم فلا يجوز لطالب الخدمة ان يعدل عن طلبها متى
ادى الرسم المقرر لها .

(فتوى رقم ٢٨٤ — فى ١٧/٧/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

إعفاء الهيئة العامة للانتاج الزراعى من اداء الرسوم
القضائية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الهيئة العامة تقوم على ادارة مرفق عام وتؤدي خدمات
عامة ، وهى من الهام الملغاة على عاتق الحكومة ، ومن ثم فهى ليست سوى
مصلحة حكومية أضفى عليها المشرع الشخصية الاعتبارية لتسويق بعض
الاستقلال والمرونة فى ادارة المرفق الذى تقوم عليه وتجنبيه البطء والتعقيد
فى الاجراءات ، وليس من شأن منحها هذه الشخصية نصم العلاقة بين المرفق
والحكومة ذلك أن استقلال الهيئة العامة هو استقلال محدود ومقيد بوصاية
الدولة ، كما أنها ولئن كانت ذات ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة
وتجرى عليها احكامها ، وتحمل الدولة مجزها ويؤول الى ميزانيتها ما تحققه
من ارباح .

ولما كان رئيس الجمهورية قد أصدر قراره رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٧
بإعادة تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعى ونص فى مادته الاولى على أن :
« يعاد تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعى وفقا لاحكام هذا القرار ، وتكون
لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة » . وكان القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المصارف المدنية
ينص فى المادة ٥٠ منه على أن « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها
الحكومة فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استتحتت الرسوم
الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور
والمخصصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » . فان مؤدى ذلك أن
الهيئات العامة — باعتبارها تدخل فى منلول لفظ الحكومة فى مجال تطبيق هذا
النص — لا تخضع اصلا للرسوم المقررة على الدعاوى ترتيبا على تحقق
الحكمة من النص فى شأنها. وهى أنه من غير المقبول أن يدفع الشخص العام
رسوما لجهة ليس لها استقلال مالى عنه حيث لا يعنى ذلك أكثر من اضافة
مبالغ فى باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات فى ميزانية واحدة ،
وعليه فلا تنظم الهيئة العامة للانتاج الزراعى بإداء الرسوم المقررة على
الدعاوى والطعون التى تكون هذه الهيئة طرفا فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
استحقاق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الهيئة العامة للانتاج الزراعى
اعمالا لحكم ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

(ملف ٢٢١/٢/٣٧ — جلسة ١٢/٢٤/١٩٨٠) .

قائمة رقم (١٤٩٠)

المبحث :

أحقية جامعة جلوان فى التمتع بالإعفاء من الرسوم القضائية المقررة
بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق أعفى الحكومة بمعبارة مريحة قاطعة من أداء الرسوم القضائية ، وعرف الهيئات العامة بأنها كيان ادارى يتمتع بالشخصية الاعتبارية ينشأ لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة او خدمة عامة ، ومن ثم فان تلك الهيئة لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ينشأ لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة او خدمة عامة ، ومن ثم فانها تدخل في عموم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ويتحقق في شأنها تبعاً لذلك مناسبات الاعفاء المنصوص عليه بتلك المادة .

ولما كانت المادة السابعة من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي ، ولكل منها شخصية اعتبارية » فان الجامعات (ومنها جامعة حلوان) تعفى بوصفها هيئات عامة من أداء الرسوم القضائية .

(ملف ٤٠٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١١/٤) .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبحث :

اعفاء هيئة الأوقاف المصرية من الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترغمها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والمصورات والخبائص والشهادات والقرعة لعينائها .

ومن حيث أن الهيئة العامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة التى تنشأ لإدارة مرفق عام يهدف تحقيق الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وأن كانت لها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ، ومن ثم فإنها تدخل فى مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية ، وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن هيئة الأوقاف المصرية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها تستبر هيئة عامة تتبع وزير الأوقاف وتسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من أداء الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء هيئة الأوقاف المصرية من أداء الرسوم القضائية .
(ملف ٢٤٣/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

قاعدة رقم (١٥١)

المبحث :

اعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

لما كان المشرع قد أعفى الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية ولما كانت الهيئة العامة وفقا لأحكام القانون ٦٣/٦١ تتولى إدارة مرفق عام يهدف تحقيق الصالح العام فإنها لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وإذا كان المشرع قد خصها بميزانية

مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحمل عجزها ومن ثم فانها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ينص في المادة الأولى منه على أن «تعتبر مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومي ويكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ومقرها مدينة القاهرة وتسمى (هيئة النقل العام بالقاهرة) وتعتبر أموالها أموالاً عامة » فان هيئة النقل العام بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كأي مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى اعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

(ملف ٢٢٩/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠) .

قاعدة رقم (١٥٢)

المبحث :

اعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى والمنازعات الخاصة بها أمام الجهات القضائية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع اعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والمصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث ان الهيئة العامة تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع.

ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية
للقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وفقاً
للمادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ الصادر بإنشائها تعتبر
هيئة عامة تتبع وزير المواصلات ، وبذلك تعفى من الرسوم القضائية .
(ملف ٢٤٨/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٢/١٢/١) .

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

اعفاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من الرسوم القضائية على
الدعوى التى ترفعها اعمالاً لحكم المسادة (٥٠) من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية .
ينص فى المسادة (٥٠) منه على انه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى
ترفعها الحكومة غاذاً حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت
الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف
والصور والملخصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع اعلى الحكومة من الرسوم
القضائية وقد استقر افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
على ان الهيئة العامة تدخل فى منلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى
من الرسوم القضائية .

ومن حيث أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وفقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاتها — تعتبر هيئة عامة تابعة لوزارة الإصلاح الزراعي ، ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى إعفاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها .

(ملف ٢٥٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/٣/٢) .

التفصيل المباشر

رسوم متنوعة

الفرع الأول

رسم اشغال الطرق العامة

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

رسوم اشغال الطرق العامة التي تستحق على التوصيلات الخاصة بنقل التيار الكهربائي للأغراض الصناعية بمدينة الاسكندرية — عباء هذه الرسوم يقع على عاتق المشتركين انفسهم نون شركة لييون صاحبة امتياز توزيع الطاقة الكهربائية للإنارة بمدينة الاسكندرية ، فضلا عن بيع الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية والقوى المحركة للمشتركين ، ولا تلزم مؤسسة الكهرباء والغاز لمدينة الاسكندرية بعد اسقاط الالتزام عن الشركة بهذه الرسوم — أساس ذلك — هو اعتبار تلك التوصيلات مملوكة للمشتركين لأنها مدت لمصلحتهم وعلى نفقتهم .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على عقد الامتياز الذي كان مبرما بين شركة لييون وشركاه وبلدية الاسكندرية في سنة ١٩٣٩ أن الشركة المذكورة منحت بموجب هذا العقد احتكار توزيع الطاقة الكهربائية للإنارة داخل المنطقة

المبينة بالخريطة الملحقة بعقد الامتياز ، كما خولت الشركة — بموجب هذا العقد — الحق في بيع الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية والقوى المحركة للمشتركين .

وقد كانت الشركة تقوم بعمل توصيلات لتوصيل الطاقة الكهربائية من شبكة التوزيع الرئيسية الى العدادات الخاصة بالمشتركين ، وكان المشتركون يتحملون نفقات عمل هذه التوصيلات ، ونظرا لأن التوصيلات المشار اليها تمت لمصلحة المشتركين وحدهم وبناء على طلبهم وعلى نفقتهم الخاصة ، لذلك فإنها تعتبر ملكا لهؤلاء المشتركين ، ومن ثم فإنهم يعتبرون الشاغلين الفعليين للطرق بالتوصيلات الخاصة بهم والملكية لهم . وعلى ذلك يقع عبء رسم اشغال الطريق المستحقة عن التوصيلات المذكورة على عاتق المشتركين بالنسبة الى ما يتصل منها بالطريق العام .

واذا كانت بلدية الاسكندرية قد مهدت الى شركة ليون بتحصيل الرسوم المشار اليها من المشتركين (الشاغلين الفعليين) لحساب البلدية وقد قبلت الشركة ذلك ، فان هذا القبول لا ينقل عبء هذه الرسوم من المشتركين الى الشركة ، ذلك انها مدينة أصليا بهذه الرسوم ولا كفيلة للمشتركين في الوفاء ولا يصدق وضعها القانوني أن تكون وكيلة عن البلدية المذكورة في تحصيل تلك الرسوم ، ومن ثم فان الشركة لم تكن لتسأل عن الرسوم التي يتعذر عليها تحصيلها من المشتركين .

وقد قضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن اسقاط التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ، بأن تؤول الى هذه المؤسسة جميع اموال وحقوق وموجودات شركة ليون الخاصة بادارة مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، ومن ثم فان المؤسسة المذكورة لا تسال الا عن الالتزامات المتعلقة بادارة المرفق ، والتي كانت الشركة المسؤولة عنها ولما كانت هذه الشركة غير مدينة بقبية رسم اشغال الطريق عن التوصيلات الخاصة بالمشتركين ، فانه بالتالى لا تعتبر

المؤسسة مدينة بهذه الرسوم ، ولا تلتزم بأدائها من أموالها الخاصة ،
وانما يتعين على شئون الاسكان والمرافق بحافظة الاسكندرية (البلدية
سابقا) التحرى عن المشتركين الذين تعذر على الشركة سائلة الذكر
الحصول منهم على الرسوم المشار اليها ومطالبتهم بأدائها رضاء
أو قضاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مؤسسة الكهرباء والغاز
بمدينة الاسكندرية لا تعتبر مسئولة عن اداء قيمة رسم اشغال الطريق
المستحقة عن التوصيلات الخاصة بنقل التيار الكهربائى للأغراض الصناعية
والقوة المحركة من شبكة التوزيع الرئيسية الى العدادات الخاصة
بالمشتركين ، وانما يلتزم بها هؤلاء المشتركين أنفسهم ، ويتعين على
شئون الاسكان والمرافق بحافظة الاسكندرية مطالبتهم مباشرة بقياسة
هذه الرسوم .

(غتوى رقم ٢٨٩ - فى ٢٣/٤/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

تتولى النيابة العامة وهى تمارس اختصاص تنفيذ الأحكام الجنائية
تحصيل رسوم الاشغال والنظر المحكوم بها وتؤديها الى الجهة المستحقة لها
طبقا للقانون وهى الوحدات المحلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم استعمال
مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق العامة تضمنت
الحكم على المخالف لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال

الطرق العامة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه وبإداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال المستحقة والمصروفات إلى تاليف إرالة الأشغال . وقد جرى العمل على قيام الأحياء بتحصيل ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال وتقوم أقسام الشرطة بتحصيل الغرامة . إلا أنه ورد لى وسط الاسكندرية كتاب نيابة الشئون البلدية تطلب فيه مواعاتها بأسماء المخالفين لتقوم بتحصيل ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الأشغال ، وهو ما اعتبره لى وسط الاسكندرية سلبا لاختصاص الأحياء .

وباستعراض هذه النصوص استبان أن المشرع فرض رسم نظر ورسم اشغال على اشغال الميادين والطرق العامة على اختلاف أنواعها أو صنفها الداخلة فى حدود البلاد التى لها مجالس بلدية ، وذلك بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . ويتولى تحصيل هذه الرسوم عن المدينة كل لى من الأحياء فى نطاقه اعمالا لحكم المادتين ٥١ و ٦٢ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، وفرض المشرع على مخالفة أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له فى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ عقوبة جنائية هى عقوبة الغرامة ، بالإضافة الى إلزام المحكوم عليه برسم نظر ورسم اشغال بغننه لى ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال . وقد قطع المشرع فى تكليف الجزاء الذى يحكم به بأنه عقوبة الغرامة وهى عقوبة محددة فى قانون الضرائب . كما قطع فى تكليف ما يحكم به كرسوم نظر أو رسم اشغال مستقبيا فى ذات النص طبيعة الفائدة من أنه رسم نظر أو رسم اشغال دون أن يغير هذا التكليف ويحوله الى عقوبة جنائية وهو ما لو كان المشرع أراد لنص عليه صراحة بوجوب الحكم بغرامة تعادل ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الاشغال . وإذا لم يفعل المشرع ذلك وهو قادر عليه ، فإنه يكون قد استبقى حقيقة التكليف القانونى لهذه المبالغ وإنما ضاعف فئاتها عند الحكم بالعقوبة الجنائية ووجد فى وضع الفئة جزاء لى

المخالفة حتى يعلم المخالف أنه لن تصيبه العقوبة الجنائية فقط بل سترتفع
فئة الرسم في حقه . غير أنه لما كان تنفيذ الأحكام الجنائية موطناً بالنيابة
العامة طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية فإنها وهي تمارس اختصاصها في
تنفيذ الأحكام تتولى تحصيل المبالغ المحكوم بها أيا كانت صفتها ، وتؤدي المبالغ
التي لا تنطبق عليها وصف العقوبة الجنائية وهي التفرامة إلى الجهة التي
تسحقها أصلاً طبقاً لأحكام القانون وهي الوحدات المحلية .

(ملف ٣٧/٢/٢٩٥ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠) .

الفرع الثاني

رسم الضرائب على ضرائب الإيطاليين

بقائمة رقم (١٥٦)

المبدأ :

الرسوم الإضافية التي يفرضها مجلس المديرية على ضرائب الإيطاليين —
تبعيتها لهذه الضرائب وجوبا وعمدا — الاعفاء من الضريبة الإضافية يقره
عليه الاعفاء من الرسوم الإضافية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام الجمارك
المديرية على أن « المجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية السادة معقبة على
ضرائب الإيطاليين في المديرية ويكون قراره قابلا ومصدرا به برسومهم إذا لم
يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الإيطاليين في المديرية ويجوز للمجلس زيادة
الرسوم الإضافية إلى ١٠٪ من مجموع ضرائب الإيطاليين ولا يكون قراره
بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء . ومصدر رسوم
هذه « كما نص المادة ١٩١ مكررا منه المضافة بالإقانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٥٢ على أن « المجلس المديرية أن يقرر أيضا رسوما إضافية على ضرائب
الإيطاليين في المديرية لمدة مهينة بما يجوز تكليف إنشاء ما يدخل في حدودها
من الطرق الإقليمية وتعديلها ورصفها وما يستلزمه ذلك من أعمال
صناعية ، ولا تكون هذه الرسوم نافذة إلا إذا صادق عليها مجلس الوزراء
ومصدرها برسوم » وتنتهي المادة ١٩١ من ذلك القانون على أن « تتبع
الاعفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب
المسجلة » .

والاستناد من هذه النصوص أن المشرع كحل مجلس المديرية الحق في فرض رسوم اضافية على ضرائب الاطيان في المديرية وبنسبة محددة من هذه الضرائب ومتقضى ذلك أن هذه الرسوم الاضافية التي تقرر بنسبة معينة من ضرائب الاطيان في المديرية هي تابعة لهذه الضرائب وجودا وعلما بحيثما فرضت هذه الضرائب تبعثها الرسوم وحيثما كان اعفاء منها فلا رسوم ، وذلك تحقيقا للحكمة التي يستهدفها المشرع من الاعفاء غلظيس معقولا أن يقرر المشرع اعفاء الممول من الضريبة الاصلية العامة لا عقوبات خاصة برعاية صغار ملاك الاراضي الزراعية والتخفيف من اعبائهم ولا يتناول هذا الاعفاء الرسم الاضافي للضريبة في حين أنه تابع لهذه الضريبة مقرر بنسبة معينة منها .

ومن حيث أن المسادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الاراضي الزراعية تنص على أن « يعفى من ضريبة الاطيان كل مول لا يجاوز الضريبة المربوطة على اطيانه أربعة جنيهاً في السنة » وتنبى المادة الثانية على أن « الممولين الذين تجاوز الضريبة المربوطة على اطيانهم أربعة جنيهاً في السنة ولا تزيد على عشرين جنيهاً في السنة من أربعة جنيهاً في السنة » « فعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز لمجلس المديرية فرض رسوم اضافية على صغار ملاك الاراضي الزراعية الذين اعفوا بمقتضى هذا التشريع من ضريبة الاطيان على النحو المبين في الفصين المشار اليهما فيعفون من هذا الرسم احياء اذا كان الاعفاء من الضريبة كاملا وذلك اذا لم تجاوز الضريبة المربوطة على الاراضى أربعة جنيهاً في السنة ويفرض بهرعاة الاعفاء من أربعة جنيهاً من هذه الضريبة اذا زاد مقدارها على أربعة جنيهاً في السنة ولم تجاوز عشرين جنيهاً »

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صغار ملاك الاراضي الزراعية الذين لا تجاوز الضرائب المربوطة على اراضيهم أربعة جنيهاً في السنة المعفيين

«بمقتضى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه من ضريبة الاطيان
يعفون ايضا من اداء الرسم المقرر بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٢ من
يولية سنة ١٩٥٤ بتقرير رسوم اضافية على ضرائب الاطيان لانشاء وتمهيد
الطرق ووصلاتها بمديرية قنا فاذا زادت على اربعة جنيهات ولم تتجاوز
عشرين جنيها في السنة غرض ا رسم بهراعاة الاعفاء من اربعة جنيهات
من هذه الضريبة .

{فتوى رقم ٧٢١ - في ١٥/١٠/١٩٥٩} .

المسود الثالث

رسم اعلانات

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات — الاعلانات والبلغات والمنشورات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التي يقضى بها القانون — نص المادة ٤ من القانون على اعفائها من الحصول على الترخيص — اتساع دأيل عبارة « السلطة العامة » في ظل نظام تدخل الدولة — اعتبار هيئة الإذاعة والتلفزيون سلطة عامة في مفهوم هذا القانون — أثر ذلك : اعفاء إدارة الاعلانات بالهيئة المذكورة من الحصول على ترخيص باعلاناتها وبالتالي من الرسم المستحق عن الترخيص .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات تنص على انه « يعفى من الحصول على الترخيص . . . »

ذ — الاعلانات والبلغات والمنشورات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التي يقضى بها القانون . . . » .

ولما كانت السلطة العامة في الدولة تتباين حسب مظاهر أعمالها ووظائفها المختلفة ، ويستعمل اصطلاح « السلطة العامة » أما للدلالة على الوظيفة ذاتها ، وأما للتعبير عن الجهة أو الشخص الذي يتولى تلك الوظيفة ، وهذا المعنى الأخير هو المقصود عندما نتحدث نصوص القانون عن حكم

يلزم السلطات العامة فيكون المراد بذلك الشخص أو الجهاز القائم على
أى وظيفة من وظائف الدولة .

والاتجاه الحديث في فهم نظرية الدولة ، وبخاصة في الجمهورية العربية
الم المتحدة ، يؤيد تدخل الدولة وازدياد هذا التدخل في جميع المجالات ، الأمر
الذى رسم أبعادا جديدة للسلطة العامة زادت فيها عمقا واتسعت عرضا .
وبرز ذلك بصفة خاصة في دور السلطة التنفيذية ووظائفها باعتبارها
الإدارة الفعالة التى يظهر بواسطتها حمل كل السلطات الأخرى . وقد انعكس
هذا الانساع على الفرع الأدنى لها وهو السلطة الإدارية التى تعددت ،
بالتالى ، واجباتها وتزومت الخدمات والشئون التى تتولاها وتعد صاحب
ذلك توزيع. لذلك الواجبات والخدمات بين هيئات أو وحدات إدارية على
أساس أقليمى. أو محلى..

ونظرا الى أن نشاط الاعلام الذى تقوم عليه هيئة الإذاعة والتلفزيون
هو من تمييز الوظائف الجديدة التى أمتدت إليها أبعاد وظيفة الدولة ،
وصار بالتالى يشملها اصطلاح السلطة العامة بمعناه الوظيفى ، كى أن
الهيئة المذكورة القائمة على ذلك النشاط تدخل فى معنى السلطة العامة
الذى يعبر عن الأجهزة القائمة على وظائف الدولة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك تعتبر هيئة الإذاعة والتلفزيون سلطة
عامة ، وحين تقوم بإعلان عن نشاطها المخول لهننا قانونا أنها تقوم بهذا
العمل الداخلى فى اختصاصها وتبعا لذلك يسرى فى شأنها حكم الأغنياء
المشار اليه فى البند (د) ، الآف نصه ، من المادة الرابعة من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ .

لذلك انتهى الرأى الى أن إدارة الاعلانات بهيئة الإذاعة والتلفزيون
مغطاة من الحصول على ترخيص بالاعلانات التى قامت بتركيبها غلى وأجهات
مقرها ، وبالتالى تكون مغطاة من الرسم المستحق على مثل هذه التراخيص .

(ملف رقم ٣٧/١٢٤ - فى ١٩٦٥/٥/٣ - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٦) -

الفرع الرابع

رسم امتحان بالجامعات

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

رسم الامتحان بالجامعات — الاعفاء من هذا الرسم — عدم جوازه حتى لو كان التخلف عن أداء الامتحان مستندا لمعذر مقبول — القرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ الذي يتضمن اعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان اذا تخلف عنه بمعذر مقبول — يعتبر ممنوم الاثر في هذا الخصوص لخالفته نص المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ والمادة ١٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجامعات المصرية كانت تنص على انه « يصدر قرار من رئيس الجمهورية ببيان مقدار الرسوم الجامعية ، وكيفية ادائها وشروط الاعفاء منها » وقد ردت ذات الحكم المادة ٢٨ من قانون الجامعات الحالي وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ .

وتفصيلا لهذا الحكم نصت المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ وهي اللائحة التي ظلت معمولا بها وقت صدور قرار المجلس الاعلى للجامعات بجلسته ٢٦ — ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ تطبيقا للمادة التنفيذية من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ « نصت هذه

المادة على أنه « لا يجوز الاعفاء من رسم الانتساب أو رسم الامتحان أو من جزء منهما بأى حال من الأحوال » وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات القائم نصاً مماثلاً هو نص المادة ١٢٠ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد ناط برئيس الجمهورية وحده أن يحدد شروط الاعفاء من الرسوم الجامعية وأن القرار الجمهورى الصادر فى هذا الشأن يحظر اعفاء الطالب المنتسب من رسوم الامتحان ايا كانت الظروف ، ومقتضى ذلك أن كل قرار يصدر من سلطة احدى من رئيس الجمهورية باعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان يكون قد جاوز اختصاصه ولا اثر له قانونا .

وعلى هذا يكون القرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات بجلسة ٢٦ — ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ معدوم الاثر فيما تضمنه من اعفاء الطالب المنتسب من رسم الامتحان اذا تخلف عن حضوره بعذر مقبول .

(فتوى رقم ٩٩٨ — فى ٢٠/١١/١٩٦٠) .

القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

رسم تحويلات

قاعدة رقم (١٥٩)

المادة :

القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ يفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمسافرين - الواقعة المنشئة لقرينة التحويلات الخارجية الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمبالغ المرخصة بها للمسافرين الى الخارج - انتفاء هذه الواقعة عدم استحقاق الضريبة .

مناخس الحكم :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ (يفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمسافرين) على أنه « يفرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج ايا كان طريقة التحويل حتى ولو حبلها المسافر عند خروجه من البلاد » .

ومؤدى النص المتقدم ، أن التحويلات الخارجية الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج هي التي يتحقق بشأنها الواقعة المنشئة للضريبة المفروضة بالقانون المذكور ، أما الاتفاق المحلى بطريق الخصم الحسابات غير المقيمة ومن بينها الحسابات المجمدة ، لدى البنوك المحلية فلا يعتبر تحويلا الى الخارج في تطبيق أحكام هذا القانون ، اذ لا يؤدى ذلك الى دفع فى الخارج ، وهو شرط أساسى

لاستحقاق تلك الضريبة ، ومن ثم لا يتحقق هذا الشرط بإضافة المبلغ محل هذا الانفاق الى حساب آخر غير مقيم لسفارة اجنبية لدى احدى البنوك المحلية ، فهما كانت المزايا المقررة في القاتون والعرف الدوليين للسفارة الاجنبية وما يضيفانه عليها من اتوسع دولية . فان ارسدة هذا الحساب تظل واقعا وتفقونا داخل الدولة الكائن بها دار السفارة ، ولا تعد عملا او حكما لدى بنوك الدولة الاجنبية ، ومن ثم فان المبالغ المضافة عمليا الى ارسدة هذا الحساب لا يعد تحويلا الى الخارج في معنى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث انه في خصوص المنازعة ، فان الثابت من الاوراق ان المدعية قامت بتاريخ ٢٩٧٤/٤/١ بضرف مبلغ من حسابها غير المقيم لدى بنك الانسكندرية بـ غرض قصر النيل — لحساب السفارة الفرنسية غير المقيم لدى بنك القاهرة ، فان ما تم على هذا النحو لا يعند من التحويلات الخارجية الراسمالية التي تستحق عنها الضريبة المفروضة بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . وبالتالي فان الضريبة المخصومة من حساب المدعية بمناسبة هذه العملية (٥ ٪) تكون غير مستحق قانونا واجبة الرد ، مما يتعين معه الغاء القرار المطعون فيه غيبا ينطوى عليه من امتناع عن الغاء خصم هذه الضريبة .

(طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١٢) .

الفرع السادس

رسم قسمة الأوقاف

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

الرسم المقرر بمقتضى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإجراءات قسمة الأوقاف التى انتهى فيها الوقف — الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تكون غير ملزمة باداء هذا الرسم عن الأراضى التى استولت عليها تنفيذاً لقوانين الإصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

ان الظاهر من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، ان وزارة الأوقاف تستحق ٣٪ من قيمة الاعيان المقسومة أو المبعة بمسنة رسم نظير قيامها بإجراءات القسمة ، على أن يقسم هذا الرسم على المتقسمين كل بحسب حصته ومن ثم غانه إذا ما كانت حصصة المتقسم التى اقتص بها تخضع فى جزء منها لقانون الإصلاح الزراعى بحيث أنه بعد الاستيلاء على هذا الجزء يبقى له قدره من هذا النصيب ، غانه لا يلزم الا باداء الرسوم المقررة قانوناً عن ذلك القدر المتبقى له فقط ، ولا يسأل من الرسوم المستحقة عن القدر المستولى عليه طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الرسوم المستحقة عن القدر المستولى عليه من نصيب المتقسم طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعى ، فإنه وإن كان الأصل فى الخضوع للضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد واختصاص القانون

العام ، اذا كتبت تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او اقتصاديا مما يقوم به الافراد ، الا انه اذا كان الشخص العام يقوم على مصلحة او خدمة عامة . وميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة ، فانه لا يخضع المرائب والرسوم ، لأن إضافة حصيلة الضرائب في باب الإيرادات واستزالتها من باب المصروفات أمر لا ضرورة له ولا طائل من ورائه . وتأسيسا على ذلك فان الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تكون غير ملزمة بأداء الرسوم المشار اليها عن الأراضى التى استولت عليها بتفسيذ لقوانين الإصلاح الزراعى .

: من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :
أولا — التزام المقتسم بأداء الرسوم المستحقة لوزارة الأوقاف على أساس ما بقى له من نصيب فى الأراضى المقتسمة بعد استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على ما يزيد على النصاب المسموح بملكيته وفقا لقانون الإصلاح الزراعى .

ثانيا : عدم التزام الهيئة المذكورة بأداء الرسوم المستحقة عن القدر الذى تم الاستيلاء عليه من نصيب المقتسمين طبقا لقانون الإصلاح الزراعى .

(ملف ١٤٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٣/١/١٠) .

المشروع القانون

رسم ملكية زراعية لتحويل صندوق المعاشات الاجتماعية

قاعدة رقم (١٦١)

المادة :

الالتزام الشركات الزراعية المملوكة ملكية كاملة للدولة بإداء الرسم المقرر

بمقتضى ٦ من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفوى :

المشروع رعاية منه للعاملين الذين لا يملكون من قوائم المعاشات والتأمين الاجتماعي وضع نظاما جابجا للتأمين عليهم ، وفي سبيل ذلك انشاء صندوق بهيئة التأمينات الاجتماعية موله عن طريق فرض رسم حدد قيمته سلفا عن كل فدان وجعل الأرض وعاء له ، والزم ملاكها بأدائه بغض النظر عن اوضاعهم وأيا كانت صفاتهم ولم يعلق التزامهم بإداء هذا الرسم على ما اذا كانوا يؤدون اشتراكات تأمينية عن العاملين لديهم ، وخول المشروع وزير الزراعة سلطة وضع قواعد موضوعية لتنظيم اعفاء أراضي الحدائق دون غيرها من هذا الرسم اعفاه كلياً أو جزئياً مجرداً من اشخاص وصفات ملاكها .

واعمالاً لهذه السلطة اصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ باعفاء أراضي الحدائق كلياً أو جزئياً من الرسم المقرر عليها بمراعاة عمرها وبحسب نوعها . وبناء على ما تقدم فان الشركات الزراعية المملوكة ملكية تامة للدولة تلتزم بإداء الرسم المنصوص عليه بالبند السادس من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ولا يسقط عنها هذا الالتزام كونها مملوكة للدولة ملكية كاملة ولا يعفيها منه ادائها اشتراكات تأمينية عن مهالها ،

لأن الرسم هنا مفروض على الشركة ذاتها بغض النظر عن صفة مالكها والنظام التأميني المطبق على أعمالها ، كما لا يجوز لوزير الزراعة إصدار قرار بإعفاء هذه الشركة بذاتها من الرسم لأنه فضلا عن أن سلطته في الاعفاء الكلي أو الجزئي مقصورة على إرائي الجداول دون غيرها ، فإنها تنحصر في وضع قواعد عامة تنص على الإلزام بذاتها مجردة من شخصية مالكها .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى خضوع الشركات الزراعية المملوكة ملكية كاملة للحولة للرسم المقرر بالإندونيسيا من الميادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .
(ملف ٢١٦/٢/٣٧ - جلسة ١٤/١١/١٩٧٩) .

الفرع الثامن

بسم موانئ ومنازل وارصفة وسقايل

قاعدة رقم (١٦٢)

المبنيان :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الارشاد بميناء الاسكندرية -
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ في شأن رسوم الموانئ والمنازل والارصفة
والسقايل - اعفاء سفن الاتحاد السوفيتي التجارية من الرسوم المقررة بكل
من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما
مضى كانت هذه الرسوم قد استحققت عليها بسبب تنفيذ العقود المبرمة بين
الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي لاغراض التسليح - اساس
ذلك احكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود الخاصة
بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية المعدل بالقانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٦٤ .

ماخص الفتوى :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود
الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية المعدل
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٤ ينص في مادته الاولى على أن « تعفى
من جميع الضرائب والرسوم الحكومات والمؤسسات الاجنبية التي
تتعاقد معها وزارة الحربية بشأن عقود مقاولات الاعمال والخدمات
وتوريد المعدات والالات مضى كانت هذه العقود لازمة لاغراض التسليح .

ولا يسرى هذا الاعفاء اذا كان للمؤسسة الأجنبية فرع في
الجمهورية العربية المتحدة وأبرم العقد مع هذا الفرع .

كما تعفى وزارة الحربية من أداء جميع أنواع الضرائب الجمركية
وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على الأشياء التي ترد تنفيذًا
للعقود المشار إليها .

ومفاد هذا النص أن الحكومات والمؤسسات الأجنبية التي تتعاقد
معها وزارة الحربية لأغراض التسليح تعفى من جميع أنواع الضرائب
والرسوم التي تستحق بمناسبة هذه العقود (ما لم يكن للمؤسسة
الأجنبية فرع في مصر وأبرم العقد مع هذا الفرع) . وهذا الاعفاء
جاء عامًا وشاملاً ، فهو يشمل جميع أنواع الضرائب والرسوم التي
تستحق في شأن تلك العقود ، سواء كان العقد ذاته أو كان تنفيذه
أو أي أثر ما آثاره ، هو الواقعة المنشئة أو هو السبب في استحقاق
الضريبة أو الرسوم ، فانه يتعين أعمال الاعفاء المقرر بهذا القانون .

ومن حيث أن العقود التي أبرمت مع الاتحاد السوفيتي لتوريد
الأسلحة تضمنت نصاً على أن يتم نقل المعدات المتعاقد عليها بواسطة
الأسطول التجاري السوفيتي وهذه العقود مبرمة مع حكومة أجنبية ،
فمن ثم توافرت في شأنها شروط الاعفاء المقرر بالمادة الأولى من القانون
رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ووجب بالتالي إعفاء حكومة
الاتحاد السوفيتي من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تستحق
بمناسبة هذه العقود وهو ما يشمل أعفاء السفن من جميع الرسوم
المقررة أصلاً على السفن التجارية بصفة خاصة .

ومن حيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الإرشاد بميناء
الاسكندرية ينص في مادته الأولى على أن « يكون الإرشاد بميناء
الاسكندرية اجبارياً بالنسبة لجميع السفن لدى دخولها مناطق الإرشاد
أو تحريكها فيها أو خروجها منها مقابل أداء الرسم المقرر في هذا
القانون » . وبين في الباب الرابع منه رسوم الإرشاد وتعميقات

المُرشدين ، كما ألزم في المادة ١٩ كل سفينة خاضعة للالتزام الإرشادي لا تستعين بخدمات المرشد بأداء رسوم إضافية حددتها فضلا عن الرسوم المقررة .

فترسوم الإرشاد المقررة بهذا القانون هي رسوم بالمعنى المفهوم من هذا الاصطلاح ، بحسبان أن الرسم هو مبلغ يؤدي مقابل خدمة معينة ذات نفع عام تعود على مؤديه بالذات بمنفعة خاصة لمؤسسة . ولا يؤثر في اعتبار رسوم الإرشاد « رسوما » كونها تصرف الى هيئة الارشاد تطبيقا لما تنص عليه المادة ١٨ من القانون المذكور ، غذلك لا يعدو أن يكون تحديدا لمصرف الرسم بعد جبايته وبوسع المشرع أن يغير في هذا المصروف ما شاء أو يوجهه كيفما شاء ، دون أن تتأثر طبيعة المبلغ ذاته من ناحية كونه رسما من الرسوم وبفضلا عن ذلك فإن المشرع قد فرق في القانون سالف الذكر بين رسوم الارشاد وبين التعويضات والمكافآت التي تؤدي للمرشدين وهذه المقايمة في التسمية في القانون ذاته تقيسد أن المشرع قصد صراحة اعتبار مقابل الارشاد رسما ومن ثم فانه يدخل في نطاق الرسوم التي يشملها الاعفاء المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون برقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ .

ون حين أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ في شأن رسوم الخوازي والمناظر والأرصعة والسقايل فرض رسوما معينة على السفن التي ترسو في ميناء الاسكندرية وعلى السفن التي ترسو على الأرصفة والسقايل ، كما فرض رسم مناظر ورسم ترخيص في السفر ... الخ ، ولا شك في أن هذه جميعها رسوما بالمعنى الفني لهذا التعبير .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن مسكن الاتحاد السوفيتي تعفى من الرسوم المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ عند نقلها معدنات التسليح المتعاقد عليها مع حكومة الاتحاد السوفيتي . وهذا الاعفاء تطبيق مباشر لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ وليس استنادا الى ما تضمنته العقود المبرمة في هذا الشأن من أن الاتحاد السوفيتي لا يتحمل أية مصنفات

أو رسوم في ميناء الاسكندرية ، ومن ثم فان الالتزام بالرسوم المذكورة يستط كلية طبقا لنص القانون مما لا يجوز معه القول بانتقال عبئه الى وزارة الحربية تنفيذا لمقتضى الشرط الوارد في تلك العقود .

ولا يفهم من هذا النتيجة ما ذكرته الهيئة من أن الاعفاء المذكور يؤثر على ايراداتها ، فذلك اعتبار لا ينهض لمعارضة النص الصريح على الاعفاء ولا يصلح سندا لمخالفته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن سفن الاتحاد السوفيتي التجارية تعفى من الرسوم المقررة بكل من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ متى كانت هذه الرسوم قد استبقت عليها بسبب تنفيذ العقود المبرمة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي لأغراض التسليح .

(ملف ٢٩٥/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٣) .

الفرع التاسع

رسم نظافة عامة

قاعدة رقم (١٦٣)

نصها :

رسم النظافة العامة المقررة على شاغلي العقارات المبنية طبقاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة - عدم استحقاقه على المصالح الحكومية ومنها مصلحة الضرائب - عدم التزام مالك العقارات المؤجرة للمصالح الحكومية بتحصيل هذا الرسم من المصالح المستجرة او بادائه نيابة عنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثامنة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة تنص على انه « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الاجارية ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة .

وينتفىق كل مجلس محلى يفرض فيه الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على اعمال النظافة » .

وتنص فى ملئته الاولى على ان « يفرض على شاغلي العقارات المبنية التواقمة فى حدود محافظة الاسكندرية رسم اجبارى قدره ٢٪ من القيمة

الإجبارية السنوية لهذه المباني ويعنى من أداء هذا الرسم شغلوا العقارات المعفاة من الضريبة المبنية طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ .

وتنص المادة الثالثة على أنه « على ملاك العقارات أو المنتفعين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها شهريا وأداؤه في المواعيد المحددة لأداء الضريبة على العقارات المبنية » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن رسم النظافة العامة المثلار اليه وان كان مخصصا لغرض معين (شئون النظافة العامة) وأنه يسرى على جميع المستأجرين أيا كانت صفاتهم وان هذا الرسم يصيبته قد اتخذ طابعا عاما واجباريا ، ومن ثم فانه يكون في حقيقته من قبيل الضريبة المباشرة المفروضة على المستأجرين والأصل في الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد واشتغال القانون العام اذا تحققت في نشاطهم الواقعة المنشئة للضريبة ، الا انه اذا كان الشخص العام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وميزانيته هي جزء من الميزانية العامة للدولة أو ملحقة بها فانه لا تخضع للضرائب والرسوم . واذا كانت المصالح الحكومية لا تخضع لهذا الرسم فان مالكي العقارات المؤجرة للمصالح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصيلها من هذه المصالح او أدائها نيابة عنها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رسم النظافة العامة المقرر على شاغلي العقارات المبنية طبقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ لا يستحق على المصالح الحكومية ومنها مصلحة الضرائب .

وأن مالكي العقارات المؤجرة للمصالح الحكومية غير مكلف بتحصيله من المصالح المستأجرة أو بأدائه نيابة عنها .

(فتوى رقم ٥٩٦ - في ٢٧/٥/١٩٦٩)

رسوب وظیفی وتصحيح اوضاع العاملين

الفصل الأول : نطق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١
سنة ١٩٧٥ ومناطق الافادة من اجتهامه

الفصل الثاني : مؤهل دراسي

الفرع الأول : تقسيم المؤهلات الى عالية وفوق المتوسطة

اولا — مؤهل عال

ثانيا — مؤهل فوق المتوسط

ثالثا — مؤهل متوسط

الفرع الثاني : بعض المؤهلات الدراسية

اولا — الماجستير

ثانيا — دبلوم الدراسات العليا في الادارة العامة

ثالثا — دبلوم الدراسات العليا في الاحصاء

رابعا — دبلوم الدراسات العليا في الاجشاء

خامسا — دبلوم الفنون التطبيقية

سادسا — دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق

بشهادة الثانوية (القسم الثاني او القسم الخاص)

سابعا — شهادة الثانوية العامة (التوجيهية)

ثامنا — شهادة الاعدادية الفنية .

تاسعا — شهادة الاعدادية الزراعية .

عاشرا — الشهادة الابتدائية للصناعات .

- حادى عشر — شهادة التبريد الابتدائية الراقية .
- ثمانى عشر — شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية الفنية او ما يعادلها .
- ثالث عشر — شهادة فلاحه البساتين والحدائق .

الفصل الثالث : الجداول .

- الفرع الأول : ماهية الجداول بصفة عامة .
- الفرع الثانى : مناصب تطبيق الجداول .
- الفرع الثالث : تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول .
- الفرع الرابع : تطبيق الجدول الثالث .
- الفرع الخامس : تطبيق أكثر من جدول .
- أولا : تطبيق الجدولين الاول والثانى .
- ثانيا : تطبيق الجدولين الثالث والخامس .
- ثالثا : التنقل بين الجدولين الثانى والجدول الاول وبين الرابع والثانى .
- الفرع السادس : تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق .

الفصل الرابع : المدد

- الفرع الاول : شروط حساب مدد الخدمة السابقة فى المدة الكلية .
- الفرع الثانى : كيفية حساب مدد الخدمة الكلية .
- الفرع الثالث : حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة .
- الفرع الرابع : حساب مدد الخدمة السابقة المقضاة فى المشروعات التى تؤول للدولة .
- الفرع الخامس : حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة العليا لشئون مهجرى فلسطين .
- الفرع السادس : حساب التجنيد فى المدة الكلية المشترطة للترقية .

الفرع السابع : عدم جواز حساب مدد العمل بالجيش البريطانى ضمن مدد الخدمة الكلية .

الفرع الثامن : لا يجوز اضافة مدة عمل سابقة الى اقدمية الفئة الاعلى عن فئة التعمين .

الفرع التاسع : مدى الاعتماد بمدد الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى بعد التعمين فى الوظيفة المقررة للمؤهل .

الفرع العاشر : طلب حساب مدة الخدمة السابقة .

الفرع الحادى عشر : اضافة مدة الى المدة المشترطة للترقية .

الفرع الثانى عشر : تخفيض المدد الكلية .

الفرع الثالث عشر : انقاص مدد الخدمة الكلية للحصول على الدكتوراة او الماجستير .

الفرع الرابع عشر : انقاص المدد الكلية المشترطة للترقية بالنسبة للطبيب المتفرغ .

الفصل الخامس : الترقية .

الفرع الاول : من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة لاجموع تلك المدد فى ذات المجموعة الوظيفية التى ينتهى اليها .

الفرع الثانى : تحديد تاريخ معين للترقية أن يختلف حكمه عن المدة اللازمة للترقية ذاتها .

الفرع الثالث : حظر الترقية الى اكثر من فئتين مائتين خلال السنة الواحدة .

الفرع الرابع : اثر «وانع الترقية» .

الفرع الخامس : مدى جواز سحب الترقية الباطلة دون التقييد بهيئات

الفصل السادس : الزميل .

الفرع الأول : شروط الزميل .

الفرع الثاني : يشمل الزميل من يحصل على ذات المؤهل من دفعة

سابقة .

الفرع الثالث : ليس يلزم التطابق بين المؤهل .

الفرع الرابع : مفهوم الزميل في ضوء القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يمثل

مبدأ عاما ولكن ليس ثمة ما يمنع من ان يخرج القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ذلك المبدأ .

الفرع الخامس : المعينون بأقدمية اعتبارية قررها القانون لا يتحقق

في شأنهم معنى الزميل .

الفرع السادس : تنتفى صفة الزميل عن عين نتيجة لمسابقة عامة .

الفرع السابع : لا تحل المحكمة محل المدعى في التقصى عن الزميل

المراد المساواة به .

الفصل السابع : أقدمية

الفصل الثامن : آثار مالية .

الفرع الأول : تدرج المرتب على اثر الترقية .

الفرع الثاني : علاوة بسبب الترقية .

الفرع الثالث : فروق مرتبة على الترقية .

الفصل التاسع : الصبغة والاشراقات ومساعدات الصناعات .

الفصل العاشر : اختيار التسوية .

الفصل الحادى عشر : القطاع المدام .

الفصل الثانى عشر : مسائل عامة ومتنوعة .

الفرع الأول : عدم انطباق نظام تسعير الشهادات بعد اعتماد جداول
التوصيف والتقييم .

الفرع الثانى : تصحيح تسويات القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لتكون
مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

الفرع الثالث : سحب التسويات التى اجريت طبقا للقانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ يستتبع اعادة تسوية الحالة بالتطبيق .
القانونين رقمى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الرابع : التعديلات وفقا لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
لا تؤثر فى اعانة غلاء المعيشة التى ربطت على اساس
ربط فئة العامل الوظيفية فى اول ديسمبر ١٩٧٤ .

الفرع الخامس : وضع العاملين الذين افدوا فى بعثات تدريبية الى
الخارج على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على
ببلوم الفنون والصناعات .

الفرع السادس : تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين
بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات
الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى .

الفرع السابع : القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقيّة قدامى
العاملين لم يبلغ يصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثامن : قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزارة الخزانة
منذ عام ١٩٦٨ استنفدت اغراضها بالنسبة للمهاجرين
الذين استوفوا آنذاك شروط تطبيقها .

الفرع التاسع : احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الأصل العام
الذي يرجع اليه في حالة عدم وجود نص في القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع العاشر : اخفاء الحصول على مؤهل دراسي .

الفرع الحادي عشر : عدم جواز الطعن على القرارات الادارية السابقة .

الفصل الأول

نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومناطق الافادة من احكامه

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المخبين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يخاطب سوى العاملين من شاغلي الفئة الثالثة وما دونها الموجودين في الخدمة فعلا عند نفاذه في ١٩٧٤/١٢/٣١ - اساس ذلك - جداول مدد الخدمة المحسوبة في الاقدمية الملحقه بالقانون سالف الذكر والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من احكامه تضمنت بياننا بالفئات التي يمكن الترقية اليها وجمعت الفئة الثالثة ١٤٤٠/٦٨٤ اعلى فئة يمكن الترقية اليها وفقا للمدد الواردة بها الترقية للفئة الثانية ١٤٤٠/٨٧٦ لا تكون الا من بين شاغلي الفئة الثالثة وذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد بالمادة ١٧ من القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المخبين بالدولة والقطاع العام تنص على انه « تسرى احكام القانون المرافق على :

(١) العاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المخبين بالدولة والصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ » .

(ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالتقطع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادة (١) و (٣) من القانون المرافق » .

وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « تعتبر الجداول الملحقة بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون » .

وتسرى فيما لم يرد فيه نص في القانون المرافق أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليها حسب الأحوال » .

وتقرر المادة التاسعة منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتنص المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتقطع العام على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخزينة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة. مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ » .

كما تنص المادة ١٧ منه على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ - ١٤٤٠) إلى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية : » .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع لجداول مسند الخدمة الكلية المحسوبة في الأقدمية الملحقة بالقانونين سالف الذكر والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من أحكامها أنها تضمنت بيانات بالفئات الوظيفية التي يمكن

الترقية اليها طبقا للشروط والاوزاع التي قررهما وجمعت الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) اعلًى فئة يمكن الترقية اليها وفقا للمحدد الواردة بها ، كما تضمن القانون حكما خاصا بالترقية للفئة الثانية (٨٧٦ - ١٤٤٠) من بين شاغلي الفئة الثالثة اذا استوفوا الشروط والاوزاع والمحدد المنصوص عليها بالمادة ١٧ منه مما يؤدي الى القول بأن هذا القانون لا يخاطب سوى العاملين من شاغلي الفئة الثالثة وما دونها الموجودين في الخدمة فعلا عند نفاذه في ٧٤/١٢/٣١ بحسبان أن الاحكام التي جاء بها هذا القانون لم يرد بها المشرع ارساء قواعد دائمة في شأن ترقية العاملين وحساب مدد خدمتهم بل هي احكام وقتية الاثر لا تنصرف الا الى الحالات القائمة في تاريخ العمل والتي صدر التشريع لمواجهتها ومن ثم فان احكام هذا القانون لا تسمى الا في المجال الذي تحدده المشرع وبالشروط والاوزاع التي قررهما ومنها كون العامل وقت العمل بأحكامه في ١٩٧٤/١٢/٣١ من شاغلي الفئة الثالثة أو ما دونها ، اذا كان العامل في هذا التاريخ من شاغلي الفئة الثانية أو ما يعلو به فانه يخرج من عداد المخاطبين باحكامه .

ومن حيث أنه يبين من استقراء الاوراق أن العامل المعروض حالته كان يشغل الفئة الثانية (٨٧٦/١٤٤٠) في ١٩٧٣/١٢/٣١ قبل العمل باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فانه يخرج من عداد المخاطبين باحكامه وتكون التسوية التي اجريت له بارجاع أقدميته في الفئة الثالثة الى ١٩٦٦/١٢/١ مع تدرج بمرتبه بالصلوات طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ غير قائمة على أسس من القانون ويتعين سنحها دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية .

من أجل ذلك اتفهن رأي الجمعية العمومية التي عدم خضوع العاملين شاغلي الفئة الثانية وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاحكام هذا القانون ومن ثم فان العامل المعروض حالته لا يستفيد من احكام القانون المشتمل اليه .

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

منساق الافادة من احكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ان يكون العامل موجودا في الخدمة في تاريخ العمل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ - مد العمل باحكام الفصلين الثالث والرابع منه حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ - لا يخل بهذا الاصل المقرر - اثار هذا التعديل قاصرة على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ - اساس ذلك - النص الصريح على العمل باحكامها اعتبارا من التاريخ المشار اليه - اثر ذلك - عدم افادة العامل المعين تعيينا مبتدا بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من احكامه .

ملخص الفتوى :

من حيث انه يبين من استعراض نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام انه يشترط لانطباق احكام القوانين المشار اليه على العامل ان يكون في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون المذكور في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ولا يقدح في ذلك صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بعد العمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحق به حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ - ثم مد العمل بها مرة اخرى بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٧/١٢/٣١ اذ ان هذا المد لا يضل بالأصل المقرر وهو ضرورة وجود العامل في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بدليل ما نص عليه كل من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ من العمل باحكامها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويقتصر اعمال اثر التعديل بالنسبة للعاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه في الحالة المعروضة فإنه ولئن كان العمال/..... موجودا بخدمة وزارة الداخلية في تاريخ الممبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أن خدمته بها انتهت بالاستقالة والتحق بعمل جديد بخدمة الشركة المصرية لأعمال النقل البحري من طريق التعيين المتقدماً في ١١/١١/١٩٧٦ أى بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم أصبح في مركز قانوني جديد منبت الصلة بمركزه السابق بوزارة الداخلية إلا يستصحب في وظيفته الجديد بالشركة مركزه السابق بوزارة الداخلية وبالتالي لا تنطبق أحكام القانون رقم ١٩٧٥ وتعديلاته على مدته تجنيده وخدمته السابقة بوزارة الداخلية ولا يجوز حسابها وفقاً لأحكامه ضمن مدة خدمته الكلية لترقيته بالشركة .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم انتهى بإى الجمعية العمومية الى عدم افادة/..... من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ .

(ملف ٤٧٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

عدم جواز افادة العاملين المعيّنين بمكافآت شاملة وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ٣١/١٢/١٩٧٤ من أحكام ذلك القانون سواء ما تعلق منها بالتوقيات أو بتسوية حيلة المؤهلات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون المشار اليه منعت المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية وتخفيض الفئة المالية للعامل وقت نشر القانون نتيجة لتطبيق احكامه ، وان المادة السادسة من مواد الاصدار تنص على أنه : « بالنسبة للعاملين الخاضعين لاحكام نظام

العاملين المدنيين بالدروب انصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الخالية بحالتها في الموازنة للترقية عليها بالتطبيق لاحكام القانون المرافق ... وفيما عدا الفئات الخالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لاحكام القانون المرافق مئشاة بصفة شخصية ... » .

وتنص المادة التاسعة على أن : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » . وقد تضمن هذا القانون في الفصل الاول بالمواد من (١) الى (٤) احكاما دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف ، كما تضمن في الفصل الثاني احكاما دائمة خاصة بتقييم المؤهلات في المواد (٥) و(٦) و(٧) واحكاما أخرى مؤقتة خاصة بالتسويات في المواد من (٨) الى (١٤) تتعلق بتطبيق القوانين اتمام ٧٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكري و٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية و٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ونصت المادة الثامنة من هذا الفصل على أن : « يعتبر حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجهة في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي او في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل ايها اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقاً للوائح المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة . وتدرج مراتب من تسوى حالتهم طبقاً للفقرة السابقة من الموجودين في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة .. » . أما الفصل الثالث من ذلك القانون فقد تضمنت احكاماً مؤقتة بالترقيات الحتية تضمنتها المواد (١٥) و(١٦) و(١٧) ، ونصت المادة « ١٥ » على أن : « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور
نترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ . « . وفي الفصل
الرابع من القانون وضع المشرع في المواد من (١٨) الى (٣٢) قواعد
حساب مدة الخدمة الكلية المشترطة للترقية الى الفئات الاعلى وفقا
للجداول المرفقة بالقانون ، والتي خصص المشرع كلا منها لطائفة من
العاملين بحسب الفئة المقررة لبداية التعيين .

ويبين مما تقدم أن المشرع أعتد في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بالتقييم المالي للشهادات الدراسية وبالفئة التي يشغلها العامل وقت نشر
القانون فمنع المساس بهما ، واعتد بالحالة التي يكون عليها العامل في
١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل به كأساس لتطبيق احكامه ، وخصص الفئات
المالية الخالية في الموازنة للترقية التي اوجبها ، ولم ينشئ فئات
مالية الا لمواجهة تلك الترتيبات الحتمية التي تضمنها الفصل الثالث
من القانون وذلك بصفة شخصية . وتناول التعيين بأحكام عامة
دائمة فلم تشمل اى حكم وقتى من شأنه تغيير أوضاع العاملين القائمة
وعندما تناول تقييم المؤهلات وضع لها تعاريفا دائمة وبدايات تعيين
محددة أما التسويات المؤقتة فان اعمالها وفقا لاحكام بعض القوانين
التي اراد المشرع التوسع في تطبيقها او تعديل احكامها .

ومما يتعلق بالتسوية التي قررتها المادة الثامنة فانها اوجبت وضع
الموجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون على
الفئات المقررة لمؤهلاتهم على أن تدرج مرتبات من كان يشغل منهم تلك
الفئة قبل التسوية بمؤهل ادنى بالعالوات القانونية المقررة بغير تأجيل ،
الأمر الذى يدل على أن المشرع قصد بذلك الحكم حاملى المؤهلات
الشاغلين لفئات اقل من تلك المقررة للمؤهلات الاعلى الحاصلين عليها
أو الشاغلين للفئات المقررة لمؤهلاتهم الاعلى بموجب مؤهلات أدنى
منها . وبذلك لم تتضمن تلك المادة حكما من مقتضاه وضع من لم يشغل
فئة مالية قبلها على فئة مالية ، ولم تقرر انشاء فئات مالية لمواجهة
هذا الوضع .

أما بالنسبة الى الترتيبات الحتمية التي تضمنها القانون فانه اوجب

اجراءها في ذات المجموعة الوظيفية التي يشغلها العامل ، الامر الذى يقطع فى الدلالة على وجوب شغل العامل لفئة مالية حتى يصح القول بانتسابه لاحدى المجموعات الوظيفية . واذا كان المشرع قد اوجب فى الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون ترقية العامل المعين بمؤهل متوسط ثم حصل على مؤهل عال قبل نشر القانون بمجموعة الوظائف المتوسطة طبقا للجدول الثانى حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم بمجموعة الوظائف الادارية طبقا للجدول الاول ، فان هذا الحكم يقتضى هو الآخر الاعتداد بالمجموعة الوظيفية عند تطبيقه وهو ما يدل على وجوب شغل فئة مالية للأعادة منه .

كما ان المشرع ربط حساب المدد الكلية المشترطة لاجراء الترتيبات الحثيية بالفئات المالية ولم يعتد بتلك المدد فى تحديد فئة بداية تعيين العامل ، ولم يرتب عليها تغييرا فى بداية مدة خدمته ، وانما اكتفى بحسابها عند الترقية ولم يضمها الى مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم فان حسابها لا يؤدى الى تغيير الوضع الذى دخل عليه العامل فى الخدمة لأول مرة .

ولما كان الامر كذلك وكانت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، قاطعة فى انطباقها على العاملين الشاغلين لفئات مالية فى ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل به ، فانه يخرج عن نطاق المخاطبين باحكامه العاملين بمكافآت شاملة فى هذا التاريخ لحملة المؤهلات او ما كان خاصا بالترتيبات الحثيية ، وذلك لان تغيير اوضاع هؤلاء العاملين بتسوية حالاتهم على اساس وضعهم على فئات مالية يحتاج الى ارادة صريحة قاطعة تقرره والى اعتبارات مالية لانشاء الدرجات التى تواجه اعباء التطبيق وذلك اثر لم ينص عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى اى حكم من احكامه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعادة العاملين المعينين بمكافآت شاملة من احكام القوانين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف رقم ٥٠٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩/٣/١٩٨٠)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ قاطعة الدلالة على انطباقها على العاملين الشاغلين لفئات مالية في تاريخ العمل به في ١٢/٣١/١٩٧٤ فحسب — يخرج عن نطاق المخاطبين بأحكام القانون المذكور العاملون المميون بمكافأة شاملة في هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصت على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق : ١ — المساس بالتبسيم المالي للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل ... ج — تخصيص الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق في تاريخ العمل هذا القانون ... كما نصت المادة السادسة على انه « بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الحالية بحالتها في الموازنة لترقية عليها بالتطبيق لأحكام القانون المرافق وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون ... وفيما عدا الفئات الحالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لأحكام القانون المرافق منشأة بصفة شخصية وتلغى هذه الفئات عند خلوها من شاغليها » ثم نصت المادة التاسعة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه يتضح من أحكام القانون المذكور أنه تناول بالتنظيم في الفصل الاول منه في المواد من ١ الى ٤ احكاما دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف ووضح الاسس التي يتم بمقتضاها هذا التعيين كما تناول

فى الفصل الثانى فى المواد ٥ و ٦ و ٧ احكاما دائمة خاصة بتقييم المؤهلات الدراسية المختلفة وفى المواد من ٨ الى ١٤ احكاما اخرى مؤقتة خاصة بالتسويات ونصت المادة ٨ على أن « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة السابقة الموجودون فى الخدمة فى تاريخ نشر هذا القانون فى الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى او فى الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل ايهما اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة وتدرج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقا للفقرة السابعة من الموجودين فى الفئة المقررة وتدرج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقا للفقرة السابعة من الموجودين فى الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى بمنحهم العلاوات القانونية المقررة » .

أما الفصل الثالث فقد تناول احكاما مؤقتة خاصة بالترقيات المتبقية انتظمتها المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ ونصت المادة ١٥ على أن يعتبر من أمضى او يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر النالى لاستكمال هذه المدة فاذا كان العامل قد رقى فعلا فى تاريخ الحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ .

ثم وضع المشرع فى الفصل الرابع فى المواد من ١٨ الى ٢٢ قواعد حساب مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية الى الفئات الاعلى وفقا للجداول المرافقة للقانون والذى خصص كلا منها لطائفة من العاملين بحسب الفئة المقررة لبداية التعيين .

ومن حيث انه يتضح من جماع تلك النصوص أن المشرع كما اعتد بالتقييم المالى للشهادات الدراسية فقد اعتد أيضا وعلى وجه الخصوص بالفئة المالية التى يشغلها العامل وقت نشر هذا القانون إذ منع المساس بهذه الفئة واعتد بالحالة التى كان عليها العامل فى .

٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ العمل بالقانون كاساس لتطبيق احكامه وخصص — على وجه صريح — الفئات المالية الحالية في الموازنة للترقيات اوجبها ولم ينشئ فئات مالية الا لمواجهة الترقبات الحتبية التى تضمنها الفصل الثالث من القانون وذلك بصفة شخصية وكذلك فانه يتضح من استعراض احكام هذا القانون انه تناول التعيين باحكام دائمة عامة لم يشمل اى منها حكما وقتيا من شأنه تغيير اوضاع العاملين القائمة وقت نفاذه. وعندما تناول تقييم المؤهلات وضع تعاريف دائمة وبدايات تعيين محددة — أما التسويات المؤقتة فقد اعلمها وغقا لاحكام بعض القوانين التى اراد المشرع التوسع فى تطبيقها او تعديل احكامها — وفيما يتعلق بالتسوية التى قدرتها المادة ٨ سالفة الذكر فقد اوجبت وضع الموجودين فى الخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون فى الفئات المقررة لمؤهلاتهم على ان تدرج مرتبات من يشغل منهم تلك الفئة قبل التسوية بالاعلاوات القانونية المقدرة بفر تاجيل الامر الذى يدل على ان المشرع قصد بهذه المادة حاملى المؤهلات الشاغلين لفئات اقل من تلك المقررة لمؤهلاتهم المادة حاملى المؤهلات الشاغلين لفئات اقل من تلك المقررة لمؤهلاتهم وعلى هذا لم تتضمن تلك المادة من قريب أو بعيد حكما من مقتضاه وضع من يشغل فئة مالية فى فئة مالية ولم تقرر انشاء فئات مالية لمواجهة هذا الوضع — أما بالنسبة الى الترقبات الحتبية التى تضمنها القانون فانه اوجب اجراءها فى ذات المجموعة الوظيفية التى يشغلها العامل وهذا الامر قاطع فى الدلالة على وجوب شغل العامل لفئة مالية حتى يصح القول بانتسابه الى احدى المجموعات الوظيفية وحتى يتسنى بالتالى اجراء الترقية الحتبية التى انتظمها القانون — وغنى عن البيان انه وان كان المشرع قد اوجب فى الفقرة د من المادة ٢٠ من القانون ترقية العامل المعين بمؤهل متوسط ثم حصل على مؤهل عال قبل نشر هذا القانون بمجموعة الوظائف المتوسطة طبقا للجدول الثانى المرافق للقانون حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم بمجموعة

الوظائف الادارية طبقا للجدول الاول فان هذا الحكم يقتضى هو الاخر الاعتماد بالمجموعة الوظيفية عند تطبيقه وهو ما يدل على وجوب شغل فئة مالية للأفادة منه - ويضاف الى ذلك ان المشرع ربط المدد الكلية المشترطة لاجراء الترقيات الحتبية بالفئات المالية ولم يعتد بتلك المدد فى تحديد فئة بداية تعيين العامل ولم يرتب عليها تغييرا فى بداية مدة خدمته وانما اكتفى بحسابها عند الترقية ولم يضمها الى مدة خدمته الفعلية ومن ثم فان حسابها لا يؤدى الى تغيير الوضع القانونى الذى عين بمقتضاه العامل عند دخوله الخدمة لأول مرة .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكانت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على نحو ما سلف قاطعة فى دلالتها على انطباقها على العاملين الشاغطين لفئات مالية فى تاريخ العمل به فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ فحسب فمن ثم فانه يخرج عن نطاق المخاطبين باحكامه العاملون المعينون بكفاءة شاملة فى هذا التاريخ اذ لا يفيدون منها ولا تطبق عليهم سواء ما كان متعلقا منها بالتسويات المقررة لحملة المؤهلات أو ما كان خاصا بالترقيات الحتبية ذلك لان تغيير اوضاع هؤلاء العاملين بتسوية حالاتهم على اساس وضعهم فى فئات مالية يحتاج الى ادارة قانونية صريحة قاطعة تقرر والى اعتمادات مالية لانشاء الدرجات التى تواجه اعباء التطبيق - وهو امر لم ينص عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى أى حكم من احكامه .

ومن حيث أنه لا يغير من النظر المتقدم ما استند اليه الحكم المطعون فيه فى معرض سرعة حيثياته من تعديل للمادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بموجب القانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ -والتي أصبحت تنص على أن « يعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق - والجدول الملحق به حتى تاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ذلك أن كلا من هذين القانونين المعدلين نص على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فلا يفيد من احكامها الا العامل الذى يسرى عليه أصلا القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو - كما سبق - العامل المعين فعلا فى فئة مالية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه لما كانت المدعية لم تعين في فئة مالية إلا في ٢٦ من يونية ١٩٧٦ أى بعد التاريخ الذى حدده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للانفاذ من أحكامه وهو ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومن ثم فإنها لا تتفيد من الأحكام التى أتت بها — وأذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القسانون فى تطبيقه وتأويله ويغدو الطعن فيه قائمة على سبب يبرره بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالنقض الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعية بالمصروفات .

(طعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — المخاضون بأحكامه — العاملون الشاغفون لفئات مالية فى ٣١/١٢/١٩٧٤ — يخرج عن نطاق المخاضين بأحكامه العاملون المعينون بمكافأة شاملة فى هذا التاريخ لجهة المؤهلات أو كان خاصا بالترقيات الحتمية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الأولى من مواد إصدار القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام حددت المخاضين بأحكامه فى ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل به العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجاءت المادة الثانية من مواد إصدار القانون المشار اليه ومنعت تخفيض الفئة المالية للعامل وقت نشر القانون نتيجة لتطبيق أحكامه وإلحادة السياسة

من مواد الاصدار نصت على انه بالنسبة للعاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الحالية بحالتها في الموازنة للترقية عليها بالنظر لاحكام القانون المرافق ... وفيما عدا الفئات الخالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لاحكام القانون المرافق منشأة بصفته شخصية ... وتضمن القانون في الفصل الاول احكام دائمة خاصة بالتعيين في الوظائف كما تضمن في الفصل الثاني احكاما دائمة خاصة بتقييم المؤهلات . ونصت المادة الثامنة على ان يعتبر حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابعة الموجودة في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي او في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما اقرب ... وتدرج مرتبات من تسوى حالتهم طبقا للفقرة السابعة من الموجودين في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية المقررة ... ونصت المادة ١٥ من القانون على انه « يعتبر من امضى او يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجسوعته الوظيفية وذلك اعتبارا من الشهر التالي لاستكمال هذه المدة »

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المشرع اعتبر في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالتقييم المالي للشهادات الدراسية وكذلك بالفئة التي يشغلها العامل وقت نشر القانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومنع المناس بها واعتد بالحالة التي يكون عليها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به كأساس لتطبيق احكامه وخصص الفئات المالية الخالية في الموازنة العامة للترقية التي اوجبتها ولم ينشئ فئات مالية الا لمواجهة تلك الترتيبات الحتمية التي تضمنها الفصل الثالث من القانون وذلك بصفة شخصية وتناول التعيين باحكام عامة دائمة . وفيما يتعلق بالتسويات التي قررتها المادة الثامنة فانها اوجبت وضع الموجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون على الفئات المقررة لمؤهلهم على ان تدرج مرتبات من كان يشغل

منهم تلك الفئة قبل الضموية بمؤهل أدنى بالعلوات القانونية المقررة الأمر الذى يدل على أن المشرع قصد بذلك الحكم حلى المؤهلات الشاغلين لفئات مالية أقل من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى الحاصلين عليها أو الشاغلين للفئات المقررة لمؤهلاتهم الأعلى بموجب مؤهلات أدنى فيها وعليه فلم تتضمن تلك المادة حكما من مقتضاه وضع من لم يشغل فئة مالية قبلها على فئة مالية وبالتالي لم تقرر استثناء فئات مالية لمواجهة هذا الوضع . وكذلك بالنسبة الى الترتيبات الحتمية التى تضمنها القانون فانه أوجب إجرائها فى ذات المجموعة الوظيفية التى يشغلها العامل الأمر الذى يقطع فى الدلالة على وجوب شغل العامل لفئة مالية حتى يصبح بانتسابه . لاحتى المجموعات الوظيفية .

ومن حيث أنه ولما كان الأمر كذلك وكانت نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قاطعة على انطباقها على العاملين الشاغلين لفئات مالية فى ٢١/١٢/١٩٧٤ ، فانه يخرج عن نطاقه المخاطبين بأحكامه العاملين المعينين بكفاءة شاملة فى هذا التاريخ لحلة المؤهلات أو ما كان خاصا بالترتيبات الحتمية .

ومن حيث أن المظنون ضده كان فى ٢١/١٢/١٩٧٤ معينا بكفاءة شاملة فينحصر عنه أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ويعتبر من غير المخاطبين بأحكامه .

(طعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قضت بتسوية حالة العاملين الذين يسرى فى شأنهم أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ على النحو المبين بتلك المادة —

يحدد نطاق المخاطبين بحكم هذه المادة بالعاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهم العاملون الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون في ١٩٦٧/٨/٣١ والذين حددتهم مادته الثانية ، وكذا العاملون الحاصلون على مؤهلات أعلى ولم تتم تسوية حالاتهم وفقاً لهذه المؤهلات والذين حددتهم المادة الرابعة منه — العامل الذى شغل الدرجة المقررة لمؤهله قبل ١٩٦٧/٨/٣١ تطبيقاً لقواعد قانونية أخرى يخرج من عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالذخيرة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترتباتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . . . ويقضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه في مادته الثانية بوضع العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم ٦ من أغسطس عام ١٩٥٣ في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم » كما يقرر في مادته الرابعة اعتبار امتدنية هؤلاء العاملين من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع سريان هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أعاد الى التطبيق بموجب المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — مجال التطبيق ونطاق الأعمال الخاصة به — بعد أن سقط حق العاملين في الاستفادة من أحكامه بمقتضى المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ ، بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم يتحدد نطاق المخاطبين بأحكام المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ — بالعاملين الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٨/٣١ والذين حددتهم مادته الثانية ، وبالعاملين المنصوص عليهم في مادته الرابعة العاملين بمؤهلات أدنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وإن شغلوا الدرجات المقررة له ، فهؤلاء ، وأولئك يوضعون في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الخدمة أيهما أقرب ، وبالتالي فإن من شغل الدرجة المقررة لمؤله قبل ١٩٦٧/٨/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تطبيقاً للقواعد القانونية أخرى إنما يخرج من غداد المخاطبين بأحكام هذا القانون ولا يستفيد من أحكامه ولذلك فلا ينطبق في شأنه المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأنها اشترطت فئتين تسوى حالته طبقاً لها أن يكون من العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ولما كان العاملون المعروضة حالتهم قد عوملوا بمتنقضي آخر مؤهل حصلوا عليه ووضعو على الدرجات المقررة له قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧. تنفيذاً للقواعد القانونية السارية قبل العمل بذلك القانون فإنهم لا يفيدون من أحكامه ولا تطبق في شأنهم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

أما بالنسبة إلى ما أجرته جهة الإدارة من تعديل أقدمية هؤلاء العاملين في الدرجات المقررة بمؤهلاتهم بردها إلى تاريخ آخر يوم من أيام الامتحان ، فإن هذا التعديل وإن كان قد أجرى بعد العمل بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، غير أنه يستند في حقيقة الأمر إلى قواعد قانونية أخرى كانت سارية قبل العمل بذلك القانون وإلى ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا باعتبار تاريخ آخر أيام الامتحان الذي أداه الطالب بنجاح هو تاريخ الحصول على المؤهل وليس تاريخ اعلان النتيجة. ولهذا فليس من شأن ذلك التعديل أن يكسب العاقل حقاً آخر أو يدخله ضمن نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
حقوقية العاملين المعروضة حالتهم في الاندادة من احكام القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ والمادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ١٥٠٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين
المدنيين بالثبولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
لا تسرى الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — عدم
سريتها على من انتهت خدمته في تاريخ سابق على ذلك او من يلتحق بها
في وقت لاحق — اساس ذلك ان المشرع لم يرم بهذه الاحكام ارساء قواعد
دائمة في شان ترقية العاملين وحساب مدد خدمتهم ومن ثم فهي احكام
وقفية الاثر لا تنصرف الا الى الحالات القائمة في تاريخ العمل بها والتي
صدر التشريع من اجل مواجهتها ومن ثم فهي لا تنصرف الا لمن كان موجودا
بالخدمة من العاملين في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والواردة تحت
الفصل الثالث منه المتعلق بالترقيات تنص على ان « يعتبر من أمضى او
يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية بالجداول المرفقة
«مرفق ... » وان المادة ٤ من مواد اصدار هذا القانون تنص على ان
« يعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول
الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ » والمادة ٩ منها تنص على ان

(ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٧٤) .

ويبين مما تقدم أن المشرع لم يرم بما ضمنه من أحكام الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون إرساء قواعد دائمة في شأن ترقية العاملين وحساب مدد خدمتهم وإنما أراد مواجهة أوضاع قائمة بعينها ، ومن ثم فهي أحكام وقتية الأثر لا تنصرف إلا إلى الحالات القائمة في تاريخ العمل بها والتي صدر التشريع من أجل مواجهتها ، ومن ثم فهي لا تنصرف إلا لمن كان موجودا بالخدمة من العاملين في ١٢/٣١/١٩٧٤ فلا تسرى على من انتهت خدمته في تاريخ سابق على ذلك أو من يلتحق بها في وقت لاحق ولا ينال من هذا الرأي استمرار العمل بأحكام هذين الفصلين حتى ١٢/٣١/١٩٧٥ ، إذ أن ذلك هو المجال الزمني لترتيب آثار الواقعة القانونية إذا ما تكاملت خلاله ، أما الوجود في الخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ فهو وصف من أوصاف هذه الواقعة التي إذا ما تكاملت خلال هذا المجال الزمني أنجزت آثارها أي كانت هذه الآثار .

وترتبا على ذلك فإن أحكام الفصلين الثالث والرابع المشار إليهما لا تسرى إلا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تسرى إلا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

(ملف ٧٦/٤/٦٩٤ — جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

مناط سريان حكم المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام هو وجود العامل بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ — عدم انطباق هذه الأحكام على من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

انه لما كان المشرع قد أصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين في ٦ من مايو سنة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ وضمنه تنظيما جديدا لتسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة (١٤) على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترتيباتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور » .

ولما كان المشرع قد قرر في المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ العمل بأحكامه اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ فإنه من مقتضى ذلك ألا يطبق حكم المادة ١٤ سالف الذكر الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ..

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » فإنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق حكم المادة ١٤ سالف الذكر صرف أية فروق عن الفترة السابقة على أول يونيو سنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا - عدم جواز اجراء أية تسويات وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اعتبارا من ١/١٠/١٩٧٤ تطبيقا لاحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ .

ثانياً — ان التسيويات التي أجرتها الوزارة ابتداء من فبراير سنة ١٩٧٥ تطبيقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تكون قد تمت بالمخالفة للقانون ومن ثم لا تنتج أثراً ويتعين استرداد الفروق التي صرفت بناءً على هذه التسيويات .

ثالثاً — ان مناصب سريان حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو وجود الماهل بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

(ملف ٧١٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٩/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

المادة التاسعة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على العمل بهذا القانون اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٧٤ — اثر ذلك — يشترط لافادة العامل من أحكامه ان يكون بالخدمة فعلاً وقت نفاذ القانون — عدم سريانه على من يعين بعد هذا التاريخ حتى ولو ضمت اليه مدة خدمته العسكرية وردت اقدميته الى تاريخ سابق على العمل بالقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على انه « ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث انه بناءً على هذا النص مانه يشترط الوجود الفعلي للعامل

(م ٢٧ — ج ١٦)

بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لانفاذه من قواعد وأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن تحديد المشرع هذا التاريخ لنفاذ أحكام القانون يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين بأحكامه بأنهم الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ومن ثم لا تسرى تلك الأحكام على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق على نفاذه لأي سبب من الأسباب .

ومن حيث أنه يؤيد هذا النظر أن المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد عينت من تسرى عليهم أحكامه بأنهم العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والعاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وليس من شك في أن من لم يكن بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لنفاذ القانون لا يخضع لأحكام أي من القوانين في هذا التاريخ ومن ثم يخرج من نطاق المخاطبين به :

ومن حيث أنه بالإضافة الى ذلك فإن المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد وضعت العاملين الذين تسوى حالاتهم طبقاً لحكمها بأنهم الموجودون بالخدمة وذلك يقطع وجود العامل بالخدمة فعلاً وقت نفاذ القانون لتسوية حالته طبقاً لأحكامه وما كان المشرع في حاجة لهذا الوصف اذا كان قد قصد اعادة من يعين في تاريخ لاحق لنفاذ القانون ثم ترد أقدميته لأي سبب الى تاريخ سابق .

ولما كان العامل في الحالة المعروضة قد عين في ١٩٧٥/٢/٨ بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لنفاذ أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه لا يستفيد من أحكامه بالرغم من رد أقدميته الى ١٩٧٢/٣/١ بضم مدة تجنيده الى مدة خدمته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يتعين لانفاذ العامل من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان يكون موجوداً بالفعل بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا عبء برد ائتمية العامل المعلن بعد ذلك التاريخ .

(ملف ٤٥٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٩)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نص المادة ١٤ منه المتضمن تنظيمًا جديدًا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — عدم سريان هذا النص الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ — العاملون الذين أجريت لهم تسويات باطله ولم تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ ملزمون برد الفروق التي صرفت لهم بناء على هذه التسويات — نص المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الايضاحية بالتجاوز عن استرداد الفروق التي صرفت قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ مقصور على العاملين الذين طبق في شأنهم حكم المادة ١٤ من القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع قد اصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين في ٦ من مايو سنة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ وضمه تنظيمًا جديدًا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة ١٤ على انه

* تنسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور ... » .

ولما كانت المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قررت العمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ فإن من مقتضى ذلك ألا يطبق حكم المادة ١٤ سالف الذكر الا على العاملين الموجودين بالخدمة. قى ١٩٧٤/١٢/٣١ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة. عيل. هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة الثابتة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق .

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يونيو سنة ١٩٧٥ — أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ولما كانت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد تناولت الحكم الذى تضمنه هذا النص فقررت ان المشرع قصد الا يترتب على المشروع استرداد أية فروق تكون قد صرفت في فترة سابقة على العمل به نتيجة التسويات التى أجريت للعاملين طبقا للتشريعات المعمول بها والتي وردت عنها أحكام خاصة بالمشروع مثل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالة بعض العاملين ولو كانت هذه التسوية غير صحيحة مادام أنه ليس لهم دخل فيما تم من خطأ في التسوية ولو لم تكن هذه التسويات قد تبثت صحيحة طبقا للتشريعات التى أجريت بناء على أحكامها وذلك. اكتفاء بتصحيح هذه التسويات وفقا لأحكام هذه التشريعات طبقا للقواعد العامة .

ولما كان الأمر كذلك فإنه يجب تصحيح التسويات التى أجريت. العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ :

موجودهم بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لتكون مطابقة لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون على ألا تصرف لهم الفروق المالية الناتجة عن إعادة التسوية إلا من ١٩٧٥/٧/١ غير أنه لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ بناء على التسويات الباطلة التي أجريت لهم بالقرار رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر من وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ اعمالاً لحكم المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وبناء على ما تقدم أيضاً فإن العاملين الذين أجريت لهم تسويات باطلة ولم تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ ملزمون برد الفروق التي صرفت لهم بناء على هذه التسويات ويجب استردادها منهم لأن التجاوز عن استردادها وفقاً لنص المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومنكرته الإيضاحية مقصور على من طبقت عليه أحكام هذا القانون وهؤلاء خرجوا من نطاق تطبيقه بخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يأتي :

أولاً — أن التسويات التي أجريت بالقرار رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر من وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هي تسويات باطلة يجب سحبها اعمالاً لحكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانياً — أنه لا يجوز اجابة العاملين الذين أجريت لهم تلك التسويات إلى طلبهم صرف الفروق المالية اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ثالثاً — أنه يجب إعادة تسوية حالة العاملين الذين أجريت لهم هذه التسويات الباطلة والذين ظلوا بالخدمة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

رابعاً — أنه يجب التفرقة فيما يتعلق بالفروق التي صرفت في الحالة
المعرضة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ بناء على التسويات الباطلة المشار إليها بين
مقتنين :

الأولى : تشمل العاملين الذين لم يطبق عليهم حكم المادة ١٤ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١
وهؤلاء يجب استرداد الفروق منهم .

والثانية : تشمل العاملين الذين طبق عليهم هذا الحكم لتوافر شروط
تطبيقه في شأنهم ولاستمرارهم بالخدمة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وهؤلاء
لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم قبل هذا التاريخ .

(ملف ٧٥٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

عدم جواز اعمال احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من ١٩٧٨/٧/١
تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — اساس ذلك — ان القانون
الآخر قام على اساس الربط بين الوظيفة والدرجة المالية في حين ان القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتبع نظاما مغايراً بان سعر الشهادات — القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ وضعا
نظاما متكاملًا في شأن حساب مدة الخبرة العملية وما يقابلها من اقدية
مختصة وعلاوات اضافية — تطبيق ذلك على العاملين المعنيين بعد العمل
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

مقتضى الفتوى :

ان المادة ١٠٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ قضت باستمرار العمل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدوره فيها بتعارض مع أحكامه ، وأن هذا القانون قام على أساس الربط بين الوظيفة والدرجة المالية وبذلك لم يطبق نظام تسعير الشهادات واستبعد ربط الدرجة بالمؤهل وجعل المؤهل مجرد شرط من شروط شغل الوظيفة واذا اتبع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نظاما مغايرا بأن سعر الشهادات في المادة الخامسة منه فحدد لكل منها فئة مالية بذاتها وقضى بمنح اقدمية افتراضية وعلاوات اضافية اذا زادت سنوات الدراسة اللازمة الحصول على المؤهل من حد معين فان أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تتعارض مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الامر الذي لا يجوز معه اعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من ١ من يولية سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص في فقرتها الاولى على أن (تصدر لجنة شئون الخدمة المدنية قرارا بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علميا وما يترتب عليها من احتساب الاقدمية الافتراضية والزيادة في اجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للعامل الذي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة العمل) وكانت لجنة الخدمة المدنية قد اصدرت امعالا لحكم هذا النص القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الاولى على أن (يشترط لحساب مدة الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين في الوظيفة توفر الشروط الآتية :

(١) حصول العامل على مؤهل دراسي اعلى من المؤهل الذي تستلزمه شروط شغل الوظيفة

(ب) أن تتفق مدة الخبرة المكتسبة علميا مع طبيعة الوظيفة المعين فيها العامل

(ج) أن يكون التعيين في احدى وظائف المجموعة الفنية أو احدى وظائف المجموعة المكتبية من الدرجة الرابعة) .

كما نص هذا القرار في مادته الثانية على أن (تحسب كل سنة دراسية قضاها العامل للحصول على المؤهل الدراسي الأعلى كسنة في حساب مدة الخبرة العلمية وتحسب هذه المدة في أقدمية درجة الوظيفة كما يزداد الأجر بما يعادل علاوة دورية عن كل سنة من مدة الخبرة المحسوبة وذلك عند التعيين بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها . . .) فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ يكونا قد وضعنا نظاما متكاملًا في شأن حساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من أقدمية افتراضية وعلاوات اضافية الأمر الذي يتعين معه تطبيق هذا النظام على كل من افتتح علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتبعًا لذلك فان العاملين المعروضة حالتهمَا وقد عينا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ و ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ يخضعان لأحكام هذا النظام .

ولا يتمر مما تقدم أن قرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ قد نص في المادة الرابعة على العمل به من ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٠ تاريخ نشره إذ أن هذا التاريخ إنما يحدد نطاق المخاطبين بأحكام مسد الخبرة المكتسبة علميا بحيث يشملون من كان موجودا بالخدمة في هذا التاريخ ومن يعين بعده ومن ثم فان من عين قبل هذا التاريخ يفسد من أحكامه باعتبار أن علاقة الموظف بالإدارة علاقة تنظيمية عامة وبهذه المثابة يخضع للقوانين والقرارات التنظيمية بأثر مباشر طالما أنها لا تؤثر على الحقوق التي اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ على الحالتين المعروضتين .

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

حكم تعديل المركز القانوني المتخصص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لا يسرى على من لم يكن موجودا بالخدمة في ١/١/١٩٧٤ ومن ثم فمن تنتهي خدمته بالأحالة الى المعاش قبل ذلك التاريخ لا يفيد من حكم المادة الثامنة المذكورة .

ملخص الفتوى :

ورد للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة العديد من الاستفسارات التى تتعلق بتسوية حالات بعض العاملين طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ومن بينها حالة السيد / ... العادل بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى . فقام الجهاز باستطلاع رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بشأن حالة العامل المذكور الذى عين بمصلحة الأملاك الأميرية بتاريخ ١٥/٢/١٩٣٢ بوظيفة حاجب ونقل بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٥ الى مديرية الفيوم بوظيفة قياس . وأحيل الى المعاش بتاريخ ١٣/١/١٩٧٦ . فأنتهت ادارة الفتوى بفتواها رقم ١١١٥ بتاريخ ٤/٧/١٩٨٤ الى احتية المذكور فى الترقية الى الفئة الرابعة من أول الشهر التالى لاستكمال المدد الكلية اللازمة للترقية الى هذه الفئة طبقا للجدول الثالث من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ (مع عدم صرف فروق مالية سابقة على ١/١/١٩٧٧) . وقد ثار خلاف فى رأى بشأن جواز تعديل المركز القانونى للعامل المعروض حالته بعد انتهاء المهلة المقررة بالقانونين رقمى ٣٣ لسنة ١٩٨٣ و ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ ، فعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستبانت أنه طبقا لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل بعد ٣٠/٦/١٩٨٤ بما يتفق ووصحيح حكم القانون بالنسبة المحقوق الناشئة عن أحكام القوانين الوارد

النص عليها في المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠. الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي . واعمالا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ يلزم اجراء تسوية قانونية صحيحة للعامل في حالة احتفاظه بالتسوية الخاطئة وفقا لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقدمية الصحيحة للاعتداد بها عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية . الا ان مناط اعمال هذا الحكم هو ان يكون العامل موجودا في الخدمة في ١/١/١٩٨٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ باعتبار ان هذا الحكم ورد النص عليه في صلب هذا القانون الذى عمل به اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ . ولما كان العامل المعروض حالته قد اُحيل الى المعاش بتاريخ ١٣/١/١٩٧٦ ومن ثم فانه يخرج عن عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، ولا يسرى في شأنه حكم تعديل المركز القانونى الذى يعتد به عند ترقية العامل مستقبلا المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسهي الفتوى والتشريع الى حكم تعديل المركز القانونى المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لايسرى على العامل المعروض حالته لاحالته الى المعاش بتاريخ ١٣/١/١٩٧٦ .

(ملف ٦٦٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩)

الفصل الثاني

مؤهل دراسي

الفرع الأول

تقسيم المؤهلات الى عالىة وفوق المتوسطة ومتوسطة

اولا : مؤهل عال :

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

لا يجوز تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل عال بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد أن تم ترتيب وأوصيف الوظائف بالجهة التي يعمل بها أساس ذلك — أنه لا توجد قاعدة وجوبية تلزم الإدارة بمراعاة تعيين أو بنقل فئته الى مجموعة الوظائف العالىة او تسوية حالته من تاريخ حصوله على المؤهل العالى واذ تم العمل بنظام ترتيب وتوصيف الوظائف في الجهة التي يعمل بها فانه لا يكون ثمة وجه لتغيير مجموعته الوظيفية الا بطريق التمين المبتدأ .

ملخص الفتوى :

ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المخنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بتسوية حالة من يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة وفقا لقواعد نص عليها في المادة ٨ والمادة ٢١ (د) تخطف بحسب ما اذا كان قد نقل الى مجموعة الوظائف العالىة ، أو أعيد تعيينه بها ،

٣٢م ظل منتبها الى مجموعة الوظائف المتوسطة ، واشترط لاجراء تلك التسوية في جميع الحالات أن يتم الحصول على المؤهل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ .
- تاريخ نشر هذا القانون - فإذا كانت التسوية قائمة على أساس نقل الفئة أو اعادة التعيين تعين أن يتم ذلك أيضا قبل هذا التاريخ .

بيد أن هذا القانون لم يخلق الباب أمام من يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بعد تاريخ نشر القانون المذكور ، وإنما أجاز في المادة ٤ منه تعيينه تعيينا جديدا على أساس مؤهله العالي ، ولم يقرر له سوى حق وجوبى - في هذه الحالة - في رد اقدميته الى تاريخ ترشيح زملائه في التخرج المنصوص عليه بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ إذا عين بقرار فردى صادر في تاريخ تال لتاريخ تعيين زملائه في التخرج ومن ثم فإن العاملين في الحالة الماثلة الذين حصلوا على مؤهلاتهم بعد ١٠/٥/١٩٧٥ - تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - لم يصادفوا قاعدة وجوبية تلزم الادارة بمراعاة تعيينهم أو بنقل فئاتهم الى مجموعة الوظائف العالية ، أو بتسوية حالاتهم من تاريخ حصولهم على المؤهل العالي ، وإذا جددت أوضاعهم ولم تعمل الادارة سلطاتهم التقديرية المقررة بالمادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر بتعيينهم تعيينا مبتدعا مشروطا برد الاقدمية الى تاريخ ترشيح زملاء التخرج ، وذلك الى أن عمل بنظام ترتيب الوظائف بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى ربط بين الدرجة المالية والوظيفة برباط لا يقبل التجزئة ، بأن الزم في المادة ٨ منه كل وحدة أن تضع هيكلا تنظيميا وجدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فمين يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المالية ، كما أوجب في المادة ١١ تقسيم وظائف الوحدات التى تخضع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية واعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية ، فمن ثم يكون المشرع قد استبعد نظام تسعير الشهادات الذى كان يمكن في ظله اعمال حكم المادة ٤ من

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الحالات الماثلة ، وطالما أنه عمل بنظام ترتيب وتوصيف الوظائف في الجهة التي يعملون بها فانه لا يكون ثمة وجه لتغيير المجموعة الوظيفية التي ينتمون اليها كنتيجة لحصولهم على مؤهلات عليا بعد ١٩٧٥/١٠/٥ الا بطريق التعيين المبتدأ في مجموعة الوظائف العالية التي يندرج مؤهلهم ضمن الشروط اللازمة لشغلها ، وعلى ان تتوافر في شأنهم باقى شروط بطاقت الوصف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تسوية حالة العاملين المعروضة حالاتهم على اساس المؤهل العالي الحاصلين عليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بعد ان يتم ترتيب وتوصيف الوظائف بالجهات التي يعملون بها .

(ملف ٥٦٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بنسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تقضى برفع مرتبات حيلة المؤهلات العليا الموجودون بالخدمة وقت العمل به في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) الى ٢٥ جنيها شهريا بالنسبة لمن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر — عدم جواز اعمال هذا الحكم في شأن العاملين المعينين بمؤهلات متوسطة وحصلوا أثناء الخدمة على مؤهلات عليا لم يكونوا قد عينوا بها بعد رغم شغلهم الفئة (٧٨٠/٢٤٠) وقت العمل بذلك القانون — دخول هؤلاء العاملين ضمن المخاطين بحكم المادة الخامسة المشار اليها بعد تسوية حالاتهم وفقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام اذ يتعين وضعهم على الفئة المشار

اعتباراً من تاريخ حصولهم على المؤهل أو من تاريخ ترشيح زملائهم
في التخرج ايها اقرب .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة
الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تنص على أن « يكون تعيين حملة
الشهادات العليا في الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) بمرتب قدره ٣٠٠ جنيهه
سنوياً » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه « في تطبيق احكام
هذا القانون تتبع القواعد التالية :

١ - ترفع مرتبات حملة الشهادات العليا الموجودين بالخدمة في
الفئة (٢٤٠ - ٧٨٠) ٢٥ جنيها شهرياً بالنسبة لمن لم تصل مرتبتهم
الى هذا القدر » .

وينص في مادته السادسة على أن « يكون تعديل المرتبات على النحو
المشار اليه في المواد السابقة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٣ وذلك دون
إجراء أية تسوية أو تدرج في المرتب عن الماضي . . وبالنسبة لمن يستحقون
علاوة دورية في أول يناير سنة ١٩٧٣ يمنحون هذه العلاوة أولاً ثم تعدل
مرتباتهم وفقاً لاحكام الفقرة السابقة » .

ومعاد ما تقدم أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢
تضمنت حكماً عاماً دائماً واجب الاعمال من ١/١/١٩٧٣ تاريخ المبل
بهذا القانون يقتضاه تعيين حملة المؤهلات العليا بالفئة السابعة (ق ٥٨
لسنة ١٩٧١) بمرتب قدره ٢٥ جنيها ، لذلك فان هذا الحكم يسرى على
ما يتم من تعيينات اعتباراً من التاريخ المشار اليه ، وبعد أن وضع القانون
هذا الحكم العام الدائم اتجه في المادة الخامسة الى معالجة حالات العاملين
من حملة المؤهلات الموجودين بالخدمة بمرتب أقل من ٢٥ جنيها فقرر رفع
مرتباتهم الى هذا القدر واشترط لذلك أن يكونوا شاغلين للفئة السابعة

بالمؤهلات العليا التي عينوا عليها . وهذا التفسير أخذت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٣/١/١ (ملف رقم ٣١٦/٣/٨٦) وبناء على ذلك فانه لا يجوز رفع مرتبات العاملين بوزارة التعليم العالي الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد ١٩٧٣/١/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ الى ٢٥ جنيها شهريا طالما انهم لم يعينوا بمقتضى تلك المؤهلات . ولا يغير من ذلك وجودهم بالخدمة بمؤهل متوسط بالفئة السابعة في ١٩٧٣/١/١ لأن اعتبارهم شاغلين لهذه الفئة بالمؤهل العالي هو في الحقيقة تسوية لا يجوز اجراؤها بغير نص صريح يقرها ومن ثم فان العاملين المعينين بمؤهلات متوسطة يكونوا غير مخاطبين بأحكام المادة الأولى والبند (١) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ ولو كانوا حاصلين على مؤهلات عليا وشاغلين للفئة السابعة .

وترتبا على ما تقدم فان العامل الذي عرضت الوزارة حالته وقد عين بدبلوم التجارة الثانوية بالدرجة التاسعة (ق ٦٤/٢٦) في ١٩٦٨/١/٣٠ ولم يحصل على المؤهل العالي الا في نوفمبر سنة ١٩٧٣ لن يفيد من أحكام المادة الأولى والبند (١) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ وانما يعامل وفقا لأحكام هذا القانون المتعلقة بحملة مؤهل دبلوم التجارة الثانوية ويظل على هذا الحال حتى ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

وفيما يتعلق بتسوية حالة هذا العامل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد تبين للجمعية العمومية ان المادة الثامنة من هذا القانون تنص على ان « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحيلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابعة الموجودين بالخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفترة المقررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها ، وذلك اعتبار من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الأفضلية الانتزاعية المقررة .

وتدرج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقا للفترة السابقة من الموجودين،
في الخدمة في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونية
المقررة » .

وبين من هذا النص أنه أتى بحكم وجوبى من مقتضاه تسوية حالة
العامل الحاصل على مؤهل عال والموجود بالخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ
نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوضعه على الفئة المقررة للمؤهل
العالي اعتبارا من تاريخ تعيينه أو تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ
ترشيح زملائه في التخرج للتعيين بواسطة القوى العاملة أيهما أقرب .
ومن ثم فإنه يتعين وضع العامل المعروضة حالته على الفئة السابقة
اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل أو من تاريخ ترشيح زملائه أيهما
أقرب بالمرتبة الذى حددته المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢
وقدره ٢٥ جنينا شهريا . ذلك لأن التيسوية الوجوبية التى قررتها المادة
٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ستؤدى حتما الى اعادة تعيين العامل
الذى حصل على مؤهل عال اثناء الخدمة بالفئة السابقة بمجموعة الوظائف
العالية وبذلك يدخل فى عداد المخاطبين بالحكم الدائم الذى تضمنته
المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

وإذا كانت الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
المعلقة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تقرر معاملة من أعيد تعيينه بمؤهل
عال قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون، رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمد
تعيينه بمؤهل متوسط على أساس تطبيق الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات
المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم تطبيق الجدول الأول
عليه بالفئة والأغذية التى بلغها طبقا للجدول الثانى فان تطبيق هذا
الحكم على العامل فى الحالة المثلة يكون مرهونا بالتاريخ الذى سيعتبر
معادا تعيينه فيه بالمؤهل العالى أى بتاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ
ترشيح زملائه أيهما أقرب فان وقع هذا التاريخ قبل ١٠/٥/١٩٧٥ طبق
عليه حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

والا عومل وفقا للمركز القانونى الذى يكون عليه فى ١٩٧٤/١٢/٣١
تاريخه الصل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حسبما تسفر عنه تسوية
حالته بالتطبيق لحكم المادة ٨ من هذا القانون .

واذا كان الأمر كذلك فان التسوية التى أجرتها الوزارة لهذا العامل
بضم مدة المؤهل المتوسط الى مدة المؤهل العالى وترتيبه للفئة السابعة
اعتبارا من ١٩٧٤/٢/١ بمرتبة ٢٥ جنبها تكون تسوية باطلة ، وبالتالي
يتعين سحبها واعادة تسوية حالته بوضعه على الفئة السابعة بمرتبة
٢٥ جنبها اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى أو تاريخ ترشيح
زملائه للتعيين أيهما اقرب وتطبيق الجدول الثانى ثم الجدول الأول أو الجدول
الأول وحده على حالته وفقا للتفصيل السالف بيانه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : أنه لا يجوز قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ ، رفع مراتب العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا والشاغلين
للفئة السابعة بمؤهلات متوسطة الى ٢٥ جنبها شهريا بالتطبيق
لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيا : دخول هؤلاء العاملين ومنهم العامل المعروضة حالته فى عداد
المخاطبين بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ تطبيقا
لاحكام المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيتمتعين وضمهم على
الفئة السابعة بمرتبة ٢٥ جنبها شهريا من تاريخ حصولهم على المؤهل
أو تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج أيهما أقرب .

ثالثا : بطلان التسوية التى أجريت للعامل فى الحالة المعروضة
واعادة تسوية حالته على النحو السالف الذكر .

(ملف٢٠٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)

ثانياً — مؤهل فوق المتوسط :

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

المحد اللازمة للترقية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المصادلة والتي تضمنها قرار وزير التربية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للتربية الإدارية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ — سلوك المشرع مسلكين مختلفين في معاملة الشهادات التي تزيد مدة دراستها على فترة المؤهلات المتوسطة ونقل مدة المؤهلات العليا — أحدهما في قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ والآخر في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — تفصيل ذلك — اثره — اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المصادلة له شهادات فوق متوسطة في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واعتبار حاملها شاغلين للفئة الثانية من بدء التقييم — تطبيق الجدول الثاني عليهم عند الترقية الى الفئات التالية — لا يجوز خصم مدة الست سنوات المشترطة للترقية من الفئة الثانية الى الفئة السابقة .

ملخص الفتوى :

أن المشرع سلك في معاملة الشهادات التي تزيد مدة دراستها على مدة دراسة المؤهلات المتوسطة وتقل عن مدة المؤهلات العليا مسلكين مختلفين تضمن أحدهما قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣

وتضمن الآخر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، غنى قانون المعدلات تارن بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا فقرر لها الدرجة السادسة المحددة للمؤهلات العليا ولكن بماعية مخفضة ، وقرر لحاملى المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حاملها قدرها ثلاث سنوات ، ولم بجز ترقياتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة ، اما فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد تـارن المشرع بين الشهادات المشار اليها وبين المؤهلات المتوسطة فقرر لها الفئة الثامنة المحددة للمؤهلات المتوسطة وفى ذات الوقت منح حاملها اقدمية اعتبارية فى تلك الفئة بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة الدراسية بالمؤهلات المتوسطة ، كما منحهم علاوة اضافية عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة ، وبناء على ذلك فانه لما كان لكل من قانون المعدلات وقانون التصحيح مجال اعماله ونطاق تطبيقه الذى لا يختلط بالآخر فان كيفية معاملة الشهادات المنصوص عليها فى احدهما انبـا يكون عند تطبيق احكامه ، ومن ثم لا يجوز الاعتداد بالمعاملة التى حددتها قانون المعاملات للشهادات سالفة البيان عند تطبيق احكام قانون التصحيح ، وانما يتعين الاعتداد فى هذا التطبيق بالمعاملة التى نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصة وان نصوص هذا القانون جاءت صريحة واضحة فى تعريف تلك الشهادات تعريفا يميزها عن غيرها وفى جمعها مع المؤهلات المتوسطة فى درجة بداية التعيين وفى جـيدول المدد الكلية ، وعليه فانه يتعين فى تطبيق احكام هذا القانون اعتبار الشهادات الواردة بالجـيدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات فوق المتوسطة واعتبار حاملها شاغلين للفئة الثامنة من بدء التعيين وتطبيق الجـيدول الثانى عليهم عند ترقيتهم من الفئة الثامنة الى الفئة التالية حتى الفئة الثالثة واشترائط مدة كلية قدرها ٣٢ سنة عند ترقيتهم الى الفئة الثانية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة لهم فتخصص مدة الدراسة الزائدة على مدة المؤهلات المتوسطة من مدد الجـيدول ومد المدة المسترطة للترقية للفئة الثانية أو تضاف الى مدة خدمتهم الكلية .

وإذا كانت الفترة (١) من المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد منعت المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون ، فإن هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات غوق متوسطة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن أعمال أحكامه المتعلقة بحد الترقيات إنما تتوقف على مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة بالجدول المرفقة به وبمقتضى المادة (١٧) منه ، ولا تتوقف على التسعير السابق للشهادات الذى لا يمكن أن يمس به تحديد مجموعة المؤهلات التى ينتهى اليها المؤهل وفقا لأحكامه ، ولذلك فإنه لا يجوز القول بخصم مدة الست سنوات المشترطة للترقية من الفئة الثامنة الى الفئة السابعة عند ترقية حملة هذه الشهادات على التطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار أن الفئة السابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التعيين بالنسبة لهم ، لأن هذا القول من شأنه اهدار أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومعاملة المؤهلات عند تطبيق أحكام هذا القانون ذات المعاملة المقررة لهم بقانون المعادلات .

ولما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية عند تسوية حالة المؤهلات المشار اليها وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد انقضت مدة الست سنوات من المدة الكلية المطلوبة لترقياتهم فإنها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون ويكون اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الشأن فى محله .

وغننى عن البيان أنه لا يجوز عند استرداد الفروق المالية فى الحالة المعروضة الدفع بما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ من عدم جواز استرداد فروق مالية ناتجة عن تسويات تمت بناء على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، لأن هذا النص لا يفيد مطلق التجاوز على استرداد الفروق التى نتجت عن التسويات التى أشار اليها وإنما يقتضيه التجاوز على مجرد الاسترداد الذى كان يؤدى اليه تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه
لا يجوز انقاص مدة الست سنوات من المدد الكلية لترقية حملة المؤهلات
فوق المتوسطة المعروضة حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٥٣/٣/٨٦ - جلسة ١٣/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

دبلوم المعهد العالي للتربية الفنية المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية
لا يعد مؤهلا عاليا في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

لئن كان قانون المعاملات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد امتد
بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة المالية ، فمنح الدرجة السابعة
عند التعيين ثم السادسة المخفضة بعد ثلاث سنوات فانه لم يعتد بدبلوم
المعهد العالي للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية في
تحديد الدرجة المالية ، وانما زاد مرتب من يحصل عليه بمقدار ثلاثة جنيها
ان كان حاصلا على التوجيهية ، وبمقدار جنيها ان كان حاملا لغيرها .

كما ان مرسوم ٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ عرف المؤهلات العليا بأنها
تلك التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربعة سنوات تالية
الحصول على شهادة الدراسة الثانوية - القسم الخاص - أو ما يعادلها
معادلة علمية دون ما اعتداد ببدء الدراسة التي استغرقتها تلك الشهادات
المعادلة ووفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ فان الشهادات التي يتم
الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على مدة دراسة الشهادات المتوسطة
أصبحت تعرف بالشهادات فوق المتوسطة ، ولقد استقر هذا التعريف في
النظام الوظيفي بصذور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أطلقه بصفة

جامعة على جميع الشهادات التي تزيد مدة الدراسة بها على مدة الدراسة اللازمة للحصول على الشهادات المتوسطة أيا كانت المدة الزائدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن دبلوم المعهد العالى للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية لا يعد مؤهلا عاليا .

(ملف ٥١٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)

١٩٩٨ — مؤهل متوسط :

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

قرار تقييم المؤهلات الدراسية يصدر بناء على سلطة مقيدة —
جواز تعديله أو سحبه ولا يجوز التمسك بالحق المكتسب .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من حكم البند (ج) من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسي المنصوص عليه فيه مؤهلا متوسطا ويحدد المستوى المالى له بالفئة (١٨٠ — ٣٦٠) توافر عدة شروط أساسية أولها أن يكون هذا المؤهل قد توقف منحه وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الأقل وثالثها الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القلبية أو ما يعادلها وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية — بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — سلطة تجديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حددتها المادة الخامسة . وليس من ريب في أن دور الوزير المختص بالتنمية الادارية وكذا هذه اللجنة لا يعمد التحقيق من توافر تلك الشروط ومن ثم القرار الذى يصدر في هذا الصدد هو قرار صادر من سبيلطة مقيدة لم تخول الجهة الادارية ازاء اصداره اية سلطة في التقدير أو الاختيار مما تستبعد عنه فكرة الحصانة التى تتمتع بها القرارات الادارية التى تصدر عن الجهات الادارية بمحض سلطتها التقديرية الامر الذى لا يبرؤ منه التمسك حيال هذا القرار بأى حق مكتسب .

وترتبا على ذلك فاذا صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية محددًا المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايير التي تطلبها البند (ج) من المادة الخامسة كان له — ويحق — تعديل أو سحب هذا القرار المعيب حتى يتمشى مع أحكام القانون ذاته والتي لا تجوز البتة مخالفتها أو الخروج عليها .

(طعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٥ قى — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

كفاءة التعليم الأولى للمعلمين تعتبر مؤهلاً متوسطاً في مجال تطبيق القوانين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسي الذي توقف منحه مؤهلاً متوسطاً بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، توافر عدة شروط أساسية ، وأولها أن يكون هذا المؤهل توقف منحه ، وثانيهما أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات على اقل . وثالثها الحصول قبل ذلك على شهادة الابتدائية القدية أو ما يعادلها ، وأناط المشرع بوزير التنمية الادارية سلطة تحديد تلك المؤهلات .

ومن حيث أنه باستظهار الشروط سالفة الذكر بالنسبة للمعروضة حالته ، والثابت من الاوراق ، انه حصل على مؤهل كفاءة التعليم الاولى للمعلمين عام ١٩٤٩ ، وهى من المؤهلات التي توقف منحها ، وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه ست سنوات ، مسبقة بإمتحان مسابقة للتأهق بمدارس المعلمين الاولى وقد اناذ وكيل الوزارة للتنمية الادارية بوزارة التربية والتعليم بكتابة المرفق بملف الموضوع ، ان هذه المسابقة

تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ، فضلا عن ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه نص على اعتبار شهادة النقل من السنة الثانية الى السنة الثالثة بهدارس المعلمين الاولى من المؤهلات الاقل من المتوسطة المعادلة لشهادة الابتدائية القديمة والحصول في مؤهل كفاءة التعليم الاولى يتم بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات من الحصول على هذه الشهادة ، ومن ثم يكون قد توافر في هذا المؤهل الشروط التى تطلبها المشرع لامتحان المؤهل متوسط في مجال تطبيق احكام قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مؤهل كفاءة التعليم الاولى للمعلمين ، الحاصل عليه المعارض حالته ، يعتبر مؤهلا متوسطا في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٦٢٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٦/١)

الفرع الثاني بعض المؤهلات الدراسية

أولاً : الماجستير :

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يقضى بانقضاء مدة سنة من المدد الكلية اللازمة للترقية بالنسبة للأحاصل على شهادة الماجستير — أعمال هذا الحكم على من يحصل على الماجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ التاريخ الذي مد إليه العمل بالفصلين الثالث والرابع من هذا القانون تطبيقاً للقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين قررت العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وان المادة ٢٠ من الفصل الرابع من هذا القانون تنص على انه : « وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة اعادة القواعد الآتية (ج) انقضاء مدة سنة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها » وطبقاً للمادة الرابعة من مواد اصدار هذا القانون عمل بأحكام الفصل الثالث الخاص بالترقيات والفصل الرابع الخاص بحساب المدد الكلية حتى آخر سنة ١٩٧٥ ثم مد العمل بهما لسنة ١٩٧٦ وللسنة ١٩٧٧ بمقتضى احكام القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

ومفاد ما تقدم ان المشرع قرر العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، فحدد بذلك نطاق المخاطبين بأحكامه بأنهم العاملين الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ، واعتد بالتالى بالمرکز القانونى الذى يشغلونه فيه ويعتاصر هذا المركز التى تشمل بصفة أساسية المؤهل والفئة المالية كما عمل المشرع لأحكام هذا القانون الخاصة بالترقيات وحساب المدد الكلية اللازمة للترقية المنصوص عليها فى الفصلين الثالث والرابع منه فى السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ — وضمن الفصل الرابع القواعد المتعلقة بحساب مدد الخدمة المشترطة للترقية طبقا للجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العليا الملحق بالقانون ، ومن ثم فان هذه القاعدة تخرج من نطاق العناصر المحددة للمركز القانونى المعامل الذى تتم على أساسه تسوية حالته. ويتعين الاعتداد به فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وتدخل فى مجالها الطبيعى كتعاودة من قواعد حساب مدد الخدمة الكلية التى يجب اعمالها فى السنوات الثلاث المحددة للعمل بهذه القواعد ، وترتبط على ذلك فان حكم الانقاص سالف الذكر. يكون واجب الاعمال اذا ما حصل على الماجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ تاريخ انتهاء العمل بأحكام الترتيات والمدد الكلية المنصوص عليها بالفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولا وجه للقول بان الاعتداد بالماجستير الذى يحصل عليها المعامل بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ — ومن شأنه ان يؤدى الى تعديل مركزه القانونى الذى كان عليه فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والذى يتعين اجراء التسوية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساسه ، وذلك لأن هذا القانون لم يخصص جدولا مستقلا للمدد الكلية المشترطة لترقية حملة الماجستير ولم يربط بينها وبين الفئات المالية المستحقة للعامل وانما قصر اثرها على المدد الكلية الأمر الذى يوجب استبعادها من عناصر المركز القانونى الذى تجرى التسوية على أساسه ، والاعتداد بها عند حساب مدة الخدمة الكلية خلال السنوات المحددة لأعمال قواعد حساب

تلك المدد طالما كان من الجائز ترقيته أو رد أقدميته طبقا لاحكام الفصل الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وتطبقا لما تقدم فانه لما كان السيد قد حصل على الماجستير في سنة ١٩٧٥ فانه يتمتع انقاص سنة من المدد المشترطة لترقيته طبقا للجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ طالما أن ذلك سيؤدي الى ترقيته الى فئة أعلى حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ أو رد أقدميته في الفئة التي يشغلها الى ما قبل هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انقاص مدة سنة من المدد الكلية المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعامل الحاصل على الماجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ طالما أدى ذلك الى ترقيته الى فئة أعلى أو رد أقدميته في الفئة التي يشغلها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

(ملف ٣٠٧/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٣/٥)

ثانيا : دبلوم الدراسات العليا في الادارة العامة :

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات — دبلوم الدراسات العليا في الادارة العامة — لا يعتبر معادلا لدرجة الماجستير التى تمنحها كلية التجارة بجامعة القاهرة اثر ذلك : عدم جواز انقاص عدد الخدمة الكلية المطلوبة للترقية بمقدار سنة طبقا لنص المادة ٢٠/ح من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان دبلوم الدراسة العليا في « الادارة العامة » عن جامعة القاهرة نور يونية ١٩٧٤ الذى يحمله المدعى لا يعتبر معادلا لدرجة ماجستير فى التجارة التى يمنحها هذه الكلية ، اذ انه طبقا للاتحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمول بها عندئذ (القرار الجمهورى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩) يشترط لنيل هذه الدرجة ، بالاضافة الى الحصول قبلها على درجة بكالوريوس فى التجارة بتقدير جيد على الأقل (٢) ان يتابع المدة سنتين الدراسات التى يقررها مجلس الكلية بموافقة مجلس الجامعة ، (٣) ان يقوم بعد نجلحه فى امتحان الدراسات المذكورة ببحوث فى موضوع يقره مجلس الكلية لمدة سنة على الأقل وسنتين على الاكثر من تاريخ موافقته على تسجيل الموضوع .. (٤) ان يقوم بنتائج بحوثه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدى فيها مناقشة (م ٣٢١) لها دبلومات الدراسات العليا عمدة الدراسة بها سنتان (م ٣٢٩) ويشترط فى الطلب لنيل أى منها ١ — الحصول على درجة بكالوريوس فى التجارة أو درجة معادلة لها ، كما يجوز قبول

الحاصلين على درجة بكالوريوس أو ليسانس في هذه الدراسات من تليكات أخرى . . (٢) ٣ — أن يتابع لمدة سنتين الدراسات التى تقررها مجلس الكلية بموافقة مجلس الجامعة ، (م ٢٣٠) ويكون الامتحان فيها تحريريا وشفويا في جميع المقررات (م ٢٣٢) — وعلى هذا فان في شروط نيل كل من درجة الماجستير ودبلوم الدراسات العليا اختلافا عن الآخر ، كما أن مدة الدراسة التى يقضيها الطالب قبل الحصول على أيهما تختلف ، وهى في درجة الماجستير — أكثر ، اذ أن نجاح الطالب في الدراسات التى يتابعها منذ التحاقه بها لمدة سنتين يعثينه قيامه ببحوث لمدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر من تاريخ تسجيله موضوع الرسالة التى تقدمها بعدئذ ، في حين أن دبلوم الدراسات العليا يتم الحصول عليه بعد سنتي الدراسة بهبا .

ومن ثم لا يكونان ، على سواء ، ولم يصدر تقرير من الجهة العلمية المختصة ، يتفنى اعتبارهما متعادلين ، كذلك فانهما لم يعتبرا في حكم المدة ٢٠ / ح من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على سواء من حيث الإعادة مما تتفنى من انقاص مدة الخدمة الكلية المطلوبة للترقية طبقا له بمقدار سنة بالنسبة للحاصلين على درجة الماجستير أو مايعادلها .

ولا يجدى ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكمة من تقرير النص لهذا الانقاص. ذلك ، اذ فضلا على انتفاء موجب التعلق بها ، مادام النص لا يقرر مؤداها ، فان نصوص اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات تستبعد المعادلة التى قال بها الحكم للاختلاف أما معاملة الدبلومات التى يستغرق الحصول عليها سنتين معاملة الماجستير بتقرير احتية حاملها في الحصول على المراتب الاضافى المقرر بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لحاملى الماجستير ، فهى مقرررة بمقتضى القرار الاخير ومقصور على موضوعها .

ومن حيث انه لما تقدم ، يكون الحكم المطعون فيه ، في غير محله ، ويتعين لذلك الغاؤه ورفض الدعوى مع الزام المدعى المضروقات .

ثالثا : دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء :

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء من الإجابة لا يعادل درجة الماجستير عدم جواز الإفادة من نص المادة ٢٠ فقرة ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن انقاص سنة من مدة الخدمة المكفية للمتطلبة للترقية .
ملخص الحکم :

دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء الذى حصلت عليه المطعون ضدها من معهد الدراسات والبحوث الإحصائية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٤ لا يعتبر معادلا للماجستير في هذا الفرع من التخصص الذى يمنحه هذا المعهد اذ انه وفقا للمادة ٢١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تمنح هذه الجامعة بناء على طلب المعهد ١ — دبلوم الدراسات العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية ٢ — درجة الماجستير في أحد هذه التخصصات ٣ — درجة دكتور الفلسفة فيها . ويشترط طبقا للمادة ٢١٧ في الطالب لنيل أى من دبلوم الدراسات العليا أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة مع الدراسة لمدة سنتين على الأقل وفقا لأحكام اللائحة الداخلية وطبقا للمادة ٢١٨ يشترط في الطالب لنيل درجة الماجستير أن يكون حاصلًا على دبلوم الدراسات العليا في التخصص من المعهد أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يؤدي الدراسة التكميلية لمدة سنة بنجاح وأن يتابع البحث لمدة سنة على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية وعلى هذا فإن دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء من هذا المعهد

ثمأنه غيره من دبلومات هذه الدراسات يعتبر أدنى من درجة الماجستير فـُ
فرع التخصص اذ تعتبر دراسة تالية له يشترط سبق الحصول على
مئله وقزید علیه بالدراسة بالتكيفية لمدة سنة فضلا عن البحث الذى لا تقل
مدته على سنة ومن ثم فلا وجه للقول بمعادلته بهما وهى على ما هو واضح
من النصوص السالفة أعلى منهم بذاتها لاتجمله مثلها بل مرحلة
دراسية سابقة عليها وعلى ذلك فإن الحاصل عليه لا يكون على سواء مع
الحاصل عليها وغير صحيح اذن ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من تعادله
معهما فى مدة الحصول عليها اذ الأمر ليس كذلك لا فى اشتراطات ذلك ولا
فى نتيجته ولا يحدى بعد ذلك ما أورده بشأن الحكمة التى اقتضت ايراد
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لحكم المادة ٢٠ مقرة ٢ الغاضى بانقاض مدة
سنة من مدة الخدمة الكلية المطلوبة لترقية حملة المؤهلات العليا وفتسا
للجداول الملحق به اذ فضلا عن انتفاء موجب التعلق بها فى هذه الحالة
فان نصوص اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات تستبعد المعادلة التى قال
بها ، أما معادلة الدبلومات التى يستغرق الحصول عليها سنتين معاملة
الماجستير بتقرير احقية حاملها فى الحصول على الراتب الاضافى المقرر
الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦
لحاملى الماجستير فهى مقررة بمقتضى القرار الأخير ومقصوده على موضعها .

ولما تقدم فيكون الحكم المطعون فيه غير صائب فيما قضى به من اجابة
المطعون ضدها الى طلباتها فى الدعوى اذ لا حق لها فيه حيث لا وجه
لما تعتمد عليه اساسا من القول بحساب مدد الترقية المطلوبة لبلوغها الرابعة
طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بحملة المؤهلات
العليا على اساس انقاص سنة بنها طبقا للمادة ٢٠ مقرة (ج) باعتبارها
حاصلة على درجة معادلة للماجستير اذ أنه على مقتضى ما تقدم بدبلوم
الدراسات العليا الذى تحمله ليس كذلك .

(طعننى ٨٢٢ ، ٨٥٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨١)

رابعاً : دبلوم التجارة التكميلية العليا :

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

المعاملون الحاصلون على دبلوم التجارة التكميلية العالية وغيرهم من أصحاب المؤهلات التي تمنح بعد مدة دراسة أقل من أربع سنوات لا يفيدون من حكم المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — اساس ذلك — ان المشرع اشترط لتنج الأقدمية الاعتبارية والأعلامتين أن يكون العامل حصل على مؤهله بعد دراسة أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أن (يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً والتي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . . .) .

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على أن تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار اليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الربط الثابت المالى المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به .

ونناد ذلك أن المشرع اشترط لنح حاملى المؤهلات العليا الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالمادة (٣) ولنحهم العلاوتين المقررتين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادته الثانوية العامة أو ما يعادلها واذ تقل عن أربع سنوات مدة الدراسة المقررة للحصول على دبلوم التجارة التكميلية العالية والمؤهلات المفروضة في الحالة الماثلة فإن خالفها لا ينفذون من حكم المادتين سالفتي الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية حملة دبلوم التجارة التكميلية وغيرهم من اصحاب المؤهلات التى لا تتواءم لها المدد المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والعاملين بالجهات الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة والذين طبق عليهم القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في الانادة من احكام المادتين الثالثة والاثامنة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ٣١٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

يعتبر دبلوم التجارة التكميلية مؤهلاً عالياً في تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنفيذاً للقرار التفسيري

الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١١/٣ - عدم جواز امتداد هذا التفسير الى باقى القواعد المنظمة للخدمة المدنية - اثر تلك عدم جواز شغل الوظائف القيادية ووظائف الإدارة العليا التى يشترط لشغلها مؤهلا عاليا لحملة هذا الدبلوم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الحراسية تنص على انه (استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفى الدولة ، يعتبر خطة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، فى الدرجة وبالمافية أو المكافاة المحددة المؤهل كُن منهم وفقا لهذا الجدول ، وتحدد اقدمية لكل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل ايهما اقرب تاريخا) .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار اليها فى المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضا ، ويشترط ان يكونوا موجودين فى خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون » .

وينص القانون فى المادة الرابعة على انه « مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية تعتبر ملفاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بمنح خريجي الدراسات التكميلية التجارية الدرجة السادسة بامافية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا والصادرة من اول يوليو و ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ بتقدير وتصحيح القيمة المالية لبعض الشهادات الدراسية وتحل محلها الاحكام الواردة فى هذا القانون » .

وتنص المادة السادسة من القانون على أن « أصحاب المؤهلات المقرر فيها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا ، وفقا للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ ألا يجوز النظر في قترعتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والادارى بالأندية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بأكملها المذكورة) .

وعلى العموم تعتبر لحابلى الشهادات العالية أو المؤهل الجامعى من شافلى الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والادارى اقدمية نسبية ، معتدراها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه في الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا) .

ولقد صدر بعد هذا القانون مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات التى يعتمد عليها للتعين في وظائف الدرجات التاسعة والثامنة والاسابعة في الكادرين الفني المتوسط والكتابى والمؤهلات التى يعتمد عليها للتعين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والادارى وتنص هذا المرسوم في المادة ١٣ على انه (في تطبيق المواد ٩ فترة (١) ، (١١) ، (١٥) ، (١٩) من نظام موظنى الدولة ، تعتمد الشهادات والمؤهلات التى ذكرها فيها إلى لصلاحيية أصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى :

١ - الدرجات الجامعية المصرية .

٢ - الدبلومات العالية المصرية التى تمنحها الدولة المصرية اثر التخرج في معهد دراسى عالى تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو على معانلها من الوجهة العلمية حسب ما يقرره وزير المعارف العمومية ولا تتعلق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل ... » ولقد خضت تلك المادة بالذكر بعد ذلك ٢٠ دبلوما وشهادة أخرى بعد أن أوردت هذين التصريحين .

وتنص المادة الرابعة من هذا المرسوم على أن (تمتد الشهادات بالمؤهلات الآتى ذكرها فيما يلى لصلاحيية أصحابها فى التقدم للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط .

(١٣) المعلمين والمعلميات الابتدائية أو مدارس المعلمين الخاصة .

(١٩) شهادة خريجي الزراعة التكبيلية .

(٢١) شهادة خريجي التجارة التكبيلية .

(٢٤) شهادة خريجي المعهد العالى لفن التمثيل العربى .

(٢٥) شهادة المعهد العالى للموسيقى المسرحية .

(٢٦) شهادة اجازة الثقافة الاترية .

(٢٧) شهادة المعهد الصحى » .

وكانت تلك الشهادات كلها مقرر لها السادسة المخفضة فى قانون المعادلات (وتنص المادة ٧ من المرسوم على أن « الدرجات المشار اليها فى المواد الثالثة والرابعة والسادسة من هذا المرسوم هى اكبر درجة يمكن لأصحاب الشهادات المبينة فى كل مادة منها ، التقدم للترشيح فى وظائفها » ولقد اعتد هذا المرسوم بحكم المادة ٦ من قانون المعادلات وأوجب عدم الاخلال بها .

وبتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بقضية حالة بعض المعلمين من حملة المؤهلات الدراسية ونص فى المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على المعلمين المدنيين بالجملة الادارى للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة فى الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية .

وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه » .

وتنص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع المسجلين على أنه « لا يجوز المساس بالتقييم الجسالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق احكامه افضل للعامل » .

وتنص المادة الخامسة من القانون على أن (يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(أ) الفئة (١٦٢ — ٣٦٠) لحلة الشهادات اقل من المتوسطة .

(ب) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاثة سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها

(ج) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاهى مدة اقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها من كل سنة من هذه السنوات الزائدة » .

وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أن « تسوى حالة حلة للشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقا لاحكامه .

وينص قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها

في الفترة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه » .

وتنص المادة (١٥) على أن « يعتبر من امضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرتقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » .

ولتد خيصوص القانون الجدول الأول لحيلة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء من الفئة السابعة وخيصوص الجدول الثاني لجلسة المؤهلات فوق المتوسطية والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء بالفئة الثانية .

وتنص المادة ١٧ من القانون على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ — أو السنة المالية ١٩٧٥ — أو السنة المالية ١٩٧٦ — أو السنة المالية ١٩٧٧ — العاملون من حيلة المؤهلات العليا وموق المتوسطية والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ — ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ — ١٤٠٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولا : انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لجلسة المؤهلات العليا .

(ب) ٣٢ سنة بالنسبة لجلسة المؤهلات فوق المتوسطية مع مراعاة الإقدمية الافتراضية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لجلسة المؤهلات المتوسطية . . . » .

وبين مما تقدم أن المشرع حدد في الجدول المحق بقانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للشهادات التي تزيد مدة الدراسة المقررة لها على مدة الدراسة المقررة للمؤهلات المتوسطية وتقل عن مدة الدراسة بالشهادات العليا تسعرا مغايرا للنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بنظام موظفى الدولة ، وبمقتضى هذا التسعير اعيل المشرع القواعد التى صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء فى أول يوليو وفى ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ على العاملين الذين لم يغدوا من تلك القرارات حتى ١٩٥٢/٧/١ تاريخ العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لذلك اشترط ان يكون العامل موجودا بالخدمة وحاصلا على المؤهل قبل هذا التاريخ حتى يتحقق قصده بافادة العاملين الذين لم يطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء سالف البيان قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ووفقا للجدول الملحق بقانون المعادلات قارن المشرع بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا فمنحها الدرجة السادسة المقررة للمؤهلات العليا ولكنه يعتبرها فى ذات طبقتها لذلك خفض راتب حاملها فى هذه الدرجة الى ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ومنح حاملى المؤهلات العليا بالنسبة لهم اقدية نسبة مقدارها ثلاث سنوات بالدرجة السادسة ولم يجز ترقيةهم الى الدرجة الخامسة الا بعد مضى ثلاث سنوات من شغلهم للسادسة ، ومن ثم فان قانون المعادلات يعد قانونا ذى اثر وقنى ينطبق فقط على من كان بخدمة الحكومة وحاملا للمؤهل فى ١٩٥٢/٧/٢٣ تاريخ نشره وتنفيذه ، ولذلك عاد المشرع فى مرسوم ٦ اغسطس فحدد الدرجة السابعة بالكادر الفنى المتوسط كدرجة بداية تعيين لحاملى هذه المؤهلات بذلك من قبيل المؤهلات المتوسطة كما انه قصر التعيين بالكادر الفنى والادارى العالى على حاملى المؤهلات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنحها الحكومة المصرية بعد دراسة مدتها أربع سنوات لحاملى شهادة الدراسة الثانوية (قسم خاص) وكذلك الشهادات التى عددها المادة الثالثة من هذا المرسوم ولم يدخل فيها اى من الشهادات التى حدد لها قانون المعادلات الدرجة السادسة بماهية مخفضة بل ان هذا المرسوم جاء تاطعا فى نصوصه متبعا لقرار فى المادة السابعة منه ان الدرجات المحددة للشهادات هى أكبر درجة يمكن لحاملها التقدم للترشيح لشغل وظائفها كما انه حرص على تأكيد الموازنة بين حلة السادسة المخفضة فأوجب اعمال احكام المادة السادسة من هذا القانون

باعتبار أنها تضمنت حكما يجب مراعاته عند التزام الفعلى بين هذين النوعين من المؤهلات فى الدرجة السادسة بالكادر العالى ، ولقد جاء القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ليعالج حالات العالين من حملة الشهادات المشار إليها التى قدر لها قانون المعادلات الدرجة السادسة المنخفضة وحدد لها مرسوم ٦ أغسطس الدرجة السابعة والذين لم يطبق عليهم قانون المعادلات فى ١٩٥٣/٧/٢٢ بسبب عدم توافر شرطى الوجود بالخدمة والحصول على المؤهل قبل ١٩٥٢/٧/١ غزال بالنسبة لهم هذين الشرطين وقضى بمنحهم الدرجة السادسة المنخفضة اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة أيها أقرب بحسب مراكزهم القانونية فى هذا التاريخ وبذلك بعد هذا القانون امتدادا لقانون المعادلات ويعتبر معدلا لأحكامه المنصوص عليها فى المادة الثانية منه ، وعليه لم يفسد القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ جديدا لتلك الشهادات فيما يتعلق بتحديد طبيعتها بل انه نص على أعمال أحكام قانون المعادلات فيما لم يرد به نص الأمر الذى يعنى إجراء التسوية المقررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بهراعاة حكم المادة السادسة من قانون المعادلات التى منحت حاملى المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حملة هذه الشهادات ولم تجز ترقيةهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات ، ومن ثم ظلت الشهادات المذكورة فى مستوى اقل من الشهادات العالية ولم تدخل فى عدادها فى أى وقت حتى صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولقد سلك المشرع فى هذا القانون مسلكا مغايرا للمسلك الذى اتبعه فى قانون المعادلات عند معاملته لحملة الشهادات التى تقل مدة دراستها عن مدة المؤهلات العليا وتزيد على مدة المؤهلات المتوسطة فقرر لها تعريفا جامعا مانعا فى البند (د) من المادة الخامسة وبدلا من مقارنتها بالمؤهلات العليا قارنها بالمؤهلات المتوسطة فنحد لها الفئة الثانية وفى ذات الوقت منح حاملها اقدمية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن المؤهلات المتوسطة وجمع بينها فى جدول واحد وبذلك حدد طبيعتها ومستواها على نحو واضح صريح وباعد بينها وبين المؤهلات العليا على وجه يخرجها من نطاقها عند أعمال أحكامه .

ولما كان تحديد المدد المشترطة لترقية حيلة المؤهلات الدراسية ومفا
للجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو وفقا للاحكام التى تضمنتها
المادة ١٧ منه تتوقف على تحديد المجوعة التى ينتمى اليها مؤهل بكل
منهم وكانت احكام هذا القانون تدخل فى نطاق المؤهلات فوق المتوسطة
الشهادات التى تزيد مدة دراستها على مدة المؤهلات المتوسطة وتقل عن
مدة المؤهلات العليا فان المؤهلات السبع الواردة بالجدول والملحق بالقانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المحدد لها الدرجة السادسة المنخفضة فى قانون
المعادلات وكذلك المؤهلات المعادلة لها التى يصدر بتحديدها قرار من وزير
التربية الادارية تعد مؤهلات فوق متوسطة الامر الذى يتعين معه تطبيق
الجدول الثانى على حاملها واشترط قضائهم مدة خدمة كلية قدرها ٣٢ سنة
للترقية الى الفئة الثانية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة لهم .

واذا كانت الفترة (١) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ تمنع المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا
للتشريعات الصادرة قبل نشر القانون فان هذا الحكم لا يغير من وجوب
النظر الى الشهادات سالفة البيان باعتبارها شهادات فوق متوسطة الى
تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن اعمال احكامه المتعلقة بمدد
الترقيات انما يتوقف على تحديد مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة
بالجدول المرفقة به وينص المادة ١٧ بالاضافة الى ان التقييم الذى سبق
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لتلك الشهادات لم يكن يضمها فى مستوى
المؤهلات العليا .

وبناء على ذلك فانه اذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد قررت
بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ - اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية
مؤهلات عليا فى تطبيق حكم الفترة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم الاكتفاء باكمال حامله مدة خدمة كلية قدرها ٢٤
سنة بدلا من ٣٢ سنة لترقيتهم الى الفئة الثانية ، فانه يقرّر تقرر هذا
النقد بر على النص الذى تناوله فى حدود مجاله الزمنى وقصر تطبيقه على
النطاق الذى صدر فيه فلا يمتد الى باقى نصوص القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ولا الى غيره من القوانين - - على اعتبار ان التفسير بطبيعته انما

يقتصر على النص الذي تناوله وعلى الحالة التي صدر بشأنها ، ومن ثم فإنه لا يجوز اعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عاليا في غير نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الامر الذى يقتضى عدم إحتقية حاملية في شغل الوظائف القيادية ووظائف الادارة العليا المقرر لها الفئة الثانية وما يعلوها اذا اشترط لشغلها الحصول على مؤهل عال وترتبيا على ذلك فإنه لا يحق للسيد/ الحاصل لهذا الدبلوم أن يطالب بإعتباره شاغلا بصفة اصلية لوظيفة مدير منطقة (ب) المشترط لشغلها الحصول على مؤهل عال لعدم دخول مؤهله في نطاق المؤهلات العليا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن تزار المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقصور على نص هذه الفقرة فلا يمتد الى باقى القواعد المنظمة للخدمة المدنية وبالتالي فإنه لا يجوز شغل الوظائف القيادية ووظائف الادارة العليا التى يشترط لشغلها مؤهلا عاليا بحملة هذا الدبلوم ، وانه لا يحق للسيد/ أن يطالب بشغل وظيفة مدير منطقة (ب) المقرر شغلها بحملة الشهادات العليا لكون مؤهله لا يمد مؤهلا عاليا في هذا الخصوص .

(ملف ٧٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٦/١١)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة لها الصادر بتحديدتها قرارات من وزير التنمية الإدارية تعتبر في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام من المؤهلات فوق المتوسطة فيطبق على حاملها

الجدول الثانى المالحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون اعتداد بالمعادلة المالية المحددة لحاملها وفقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية اذ لكل من القانونين مجال تطبيق يختلف عن الآخر — قصر تطبيق القرار التفسيرى الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا عاليا في مفهوم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على هذا الدبلوم وحده وعلى تلك الفقرة دون غيرها من احكام ذلك القانون وغيره من قوانين الخدمة المدنية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن (تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الادارة للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه) وتضمن الجدول المالحق بهذا القانون سبع مؤهلات مقرر لها بالجدول المالحق بقانون المعادلات الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ، وفقا لنص المادة السادسة من قانون المعادلات بمنح حاملى المؤهلات العليا على حاملى هذه المؤهلات اقدمية نسبية قدرها ثلاث سنوات كما لا يجوز ترفيتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ شغلهم للسادسة .

وينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين في المادة الخامسة على أن (يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(١) الفئة (١٦٢ — ١٦٠) لحمة الشهادات أقل من المتوسطة

(شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة :
الاعدادية أو ما يعادلها) .

(ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التي يتم
الحصول عليها بعد دراسة متها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة .
الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد
دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة .
أو ما يعادلها .

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة .
انتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات .
دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية .
القديمة أو ما يعادلها .

(د) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد على المدة المقررة للحصول .
على الشهادات المتوسطة وتضاف مدة اقدبية افتراضية لحلة هذه
المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات .
المتوسطة .

كما تضاف الى بداية الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه
السنوات الزائدة) .

وتنص المادة ١٢ من القانون على أن (تسوى حالة حلة الشهادات
التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون .
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات .
الدراسية طبقا لأحكامه .

ويمصر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات
المعادلة للمؤهلات المشار اليها ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها .
في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ :
المشار اليه) .

وتنص المادة ٥٨ على أن « يُقتر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرتبة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .

نإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ » .

ولقد خصص القانون الجدول الأول الملحق به لحلة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة السابعة (٢٤٠ - ٧٨٠) وخصص الجدول الثانى لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثامنة (١٨٠ - ٣١٠) .

وينص القانون في المادة ١٧ على أن يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ - أو السنة المالية ١٩٧٥ - أو السنة المالية ١٩٧٦ - أو السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حلة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧١ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولا : انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة المحسوبة طبقا لتقواعد المنصوص عليها في هذا التاريخ .

(أ) ٢٤ سنة لحلة المؤهلات العليا .

(ب) ٣٢ سنة لحلة المؤهلات فوق المتوسطة مع مراعاة الأقدمية الافتراضية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحلة المؤهلات المتوسطة . .)

وبين ما تقدم أن المشرع سلك في معاملة الشهادات التي تزيد مدة دراستها على مدة المؤهلات المتوسطة وتقل عن مدة المؤهلات العليا مسلكين مختلفين تضمن قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أحدهما وتضمن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الآخر ، غنى قانون المعادلات قارن

بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا فقرر لها الدرجة السادسة المحددة للمؤهلات العليا ولكن بماقية مخفضة وقرر لحاملي المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حاملها قدرها ثلاث سنوات ولم يجز ترقية حيلة المؤهلات المقرر لها الدرجة السادسة المخفضة الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة أما في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مُقرر ان المشرع بينها وبين المؤهلات المتوسطة فقرر لها الفئة الثامنة المحددة للمؤهلات المتوسطة وفي ذات الوقت منح حاملها اقدمية اعتبارية بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن مدة الدراسة بالمؤهلات المتوسطة وعلاوات اضافية عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة وبناء على ذلك فانه لما كان لكل من قانون المعادلات وقانون التصحيح مجال اعماله ونطاق تطبيقه الذي لا يختلط بالآخر فان كيفية معاملة الشهادات المنصوص عليها في احدها انما تكون عند تطبيق احكامه ومن ثم فانه لا يجوز الاعتداد بالمعاملة التي حددها قانون المعادلات للشهادات سائلة البنان عند تطبيق احكام قانون التصحيح وانما يتعين الاعتداد في هذا التطبيق بالمعاملة التي نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصة وان نصوص هذا القانون جاءت صريحة واضحة في تعريف تلك الشهادات تعريفاً يميزها عن غيرها وفي جميعها مع المؤهلات المتوسطة في درجة بداية التعيين وفي جدول المدد الكلية وعليه فانه يتعين في تطبيق احكام هذا القانون اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات فوق متوسطة واعتبار حاملها شاغلين للفئة الثامنة من بدء التعيين وتطبيق الجدول الثاني عليهم عند ترقيتهم من الفئة الثامنة الى الفئة التي تعلوها حتى الفئة الثالثة واشترط مدة كلية قدرها ٣٢ سنة عند ترقيتهم الى الفئة الثانية مع مراعاة الاقدمية الامتراضية المقررة بالنسبة لهم فتخصص مدد الدراسة الزائدة عن المدة المحددة للحصول على المؤهلات المتوسطة من الجدول ومن المدة المشترطة للترقية للفئة الثانية أو تضاف الى مدة خدمتهم الكلية — واذا كانت الفقرة (١.) من المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

منعت المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون فان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات فوق المتوسطة عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن اعمال احكامه فى صدد مدد الترقيات انها يتوقف على مستوى المؤهل وفقا للتقسيمات الواردة بالجداول المرفقة به ونص المادة ١٧ منه ولا يتوقف على التسعير السابق للشهادات الذى لا يمكن أن يمس به تحديد مجموعة المؤهلات التى ينتمى اليها المؤهل وفقا لأحكامه لذلك فانه لا وجه للقول بخضم مدة ست سنوات من المدد المشترطة للترقية عند ترقية حملة هذه الشهادات بالتطبيق لأحكام قانون التصحيح رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار أن الفئة السابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التعيين بالنسبة لهم الأمر الذى يقتضى خضم مدة الست سنوات اللازمة للترقية من الثالثة الى السابعة عند تطبيق الجدول الثانى عليهم أو عند ترفيقهم للفئة الثانية ، لأن هذا القول من شأنه اهدار أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتقسيمات الواردة به ومعاملة تلك الشهادات عند تطبيق أحكام هذا القانون ذات المعاملة المقررة بقانون المعادلات فضلا من ذلك فانه لا يجوز النظر الى تلك الشهادات على انها مؤهلات عليا لأن المشرع لم يضعها فى ذات المستوى الذى حدده للمؤهلات العليا حتى فى قانون المعادلات اذ على الرغم من أن هذا القانون قرر لها درجة بداية التعيين المحددة للمؤهلات العليا فانه انقص من راتبها وزاد من أقدمية حملة المؤهلات العليا بالنسبة لحاملها .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خسولت وزير التنمية الادارية سلطة اصدار قرارات ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فانه يتمتع بالامارة الى أنه لا يجوز تطبيق قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ الذى عادل بعض الشهادات بتلك الواردة بالجدول المشار اليه لصدوره من غير مختص .

ولما كانت الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها تعد مؤهلات فوق المتوسطية ونقما لتقسيمات القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يكون من المعين قصر تطبيق القرار التفسري الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ (باعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم الاكتفاء بكلال حامله مدة خدمة كلية قدرها ٢٤ سنة بدلا من ٣٢ سنة لترقيتهم الى الفئة الثانية) على النص الذي تناوله في حدود مجاله الزمني وقصر تطبيقه على النطاق الذي صدر فيه فلا يمتد الى باقى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا الى غيره من قوانين الخدمة المدنية كما لا يجوز اعمال مقتضاه بالنسبة لباقى الشهادات التى وردت بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها وذلك باعتبار أن التفسير بطبيعته انها يقتصر على النص الذى تناوله وعلى الحالة التى صدر فى شأنها فلا يصح القياس عليه فضلا عن ذلك فان القرار التفسري سالف البيان وقد تضمن تقييما لدبلوم التجارة التكميلية فانه يتعين قصر هذا التقييم على تلك الشهادة وحدها وفى حدود النص الذى تناوله التفسير .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : ان المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات المعادلة لها الصادر بتحديددها قرارات من وزير التربية الادارية تعتبر من المؤهلات فوق المتوسطة فيطبق على حاملها الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويشترط لترقيتهم للفئة الثانية مدة كلية قدرها ٣٢ سنة وذلك مع مراعاة الاقضية الافتراضية المقررة لهم .

ثانيا : ان القرار التفسري الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبلوم التجارة التكميلية مؤهلا (م ٣٠ - ج ١٦)

ماليا في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقتصر تطبيقه على هذا الدبلوم وحده وعلى تلك الفقرة دون غيرها من أحكام هذا القانون وغيره من قوانين الخدمة المدنية .

(ملف ٤٩٦/٣/٨٦ — جلسة ١١/٦/١٩٨٠)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية — لا يعتبر من المؤهلات العالية وأن كان يصلح لتعيين حامله في الدرجة السادسة بالكادر الإداري والكادر الفني العالي — أساس ذلك — التقييم الصحيح لهذا المؤهل هو اعتباره من المؤهلات فوق المتوسطة — نتيجة ذلك أنه في تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع المأم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتعين معاملة حملة هذا المؤهل طبقا للجدول الثاني من الجداول الملحقه بهذا القانون مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٥) من القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية .. » والمادة (١٧) منه تنص على أن « يرقى العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٤٤٠/٦٨٤) إلى الفئة (١٤٤٠/٨٧٦) » وان المادة (٥) من مواد اصدار هذا القانون تنص على

أن « تعتبر الجداول الملحقه بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون » .

وبين مما تقدم أن المشرع قد ضمن قانون تصحيح أوضاع العاملين
المدنيين بالدولة والقطاع العام أحكاما معينة لترقية من أمضى أو يمضون
من هؤلاء العاملين إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول الملحقه بهذا
القانون ، ومن بين هذه الجداول ، الجدول الأول وهو مخصص لحالة
المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ، والجدول
الثاني وهو مخصص لحالة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر
تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٨٠) ، ومن ثم فإن تطبيق أي من
الجدولين المشار اليهما على أحد العاملين يتوقف على بيان تقييم هذا
المؤهل وموقعه من المؤهلات المتقدمة .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير
المعارف رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن إعادة تنظيم الدراسات التكميلية
التجارية لخريجي التجارة المتوسطة وبعقضاء انشئت دراسات تجارية
تكميلية عالية لخريجي هذه المدارس اعتبارا من العام الدراسي ١٩٤٦/١٩٤٧
ويمنح على اثر النجاح فيها « دبلوم الدراسات التكميلية التجارية
المالية » وقدر هذا الدبلوم لأول مرة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ الذي قرر منح الحاصلين عليه الدرجة الملاحقة
بهاية ١٠ جنيهات و٥٠٠ مليا ثم تلاه قرار مجلس الوزراء الصادر
في أول يولية سنة ١٩٥١ الذي منحهم الدرجة السابعة بـ ١٠ جنيه
تعديلا لقرار ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأعتب ذلك قرارا لمجلس الوزراء
الصادران في ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذان قررا منحهم الدرجة
السادسة بـ ١٠ جنيه و٥٠٠ مليم ، وهذا التقدير هو الذي قرره أيضا
قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ رقم ١٩٥٣ .

وبين من الاستعراض المتقدم لنشأة هذا المؤهل وتطور تقييمه أنه
في تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه لا يعتبر هذا
المؤهل من المؤهلات العالية ، ولا وجه للقول بأن ما قرره قانون المعادلات

الدراسية من اعتبار الحاصلين على المؤهل المشار اليه في الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم من شأنه تقييم هذا الدبلوم بحسبانه من المؤهلات العالية ، اذ من المعلوم ان الدرجة السادسة هى درجة بسد التعيين فى الكادر الادارى والكادر الفنى العالى — لا وجه لهذا القول — لانه وان كان قانون المعادلات قد قدر الدرجة السادسة للحاصلين على هذا المؤهل الا انه فى نفس الوقت قدر له مرتبا يقل عما هو مقرر لبداية مربوط هذه الدرجة ، كما نص فى المادة السادسة منه على أن « اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين او بعد فترة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا وفقا للجدول المرافق لهذا القانون او وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يوليوس سنة ١٩٥٢ لا يجوز النظر فى ترقيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى والادارى بالاقتصادية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم فى الدرجة السادسة بالماهية المذكورة » .

• وعلى العموم تعتبر لى لى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى من شائلى: الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى اقدية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المقرر لها عند التعيين ، ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم شهريا » وقد اريد بالتيد الوارد فى هذه المادة كماله الموازنة بين حلة هذه المؤهلات وبين اقرانهم من حلة الدرجات الجامعية وما يعادلها ، لانه وان كانت مؤهلات اولئك تصلح للتعين فى الكادر العالى الا انها مع ذلك اثنى فى المستوى العلمى من الدرجات الجامعية وما يعادلها التى يحلها هؤلاء ، فوضع القانون الضابط لكفالة هذه الموازنة على الوجه الذى عينه ؛ وقد افصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية بقولها « هذا وتتضمن المادة السادسة من مشروع القانون حكما يعالج حالة بعض الموظفين الذين اعتبروا عند تعيينهم فى درجة مالية واحدة مع اختلاف فى مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال فى شهادات التجارة التكبيلية والزراعية التكبيلية والشهادات الصناعية عند مقارنتها ببيكالوريوس الزراعة أو بكالوريوس الهندسة على التوالى وقد رؤى بدلا من اعتبار اصحاب الشهادات الاقل خاضعين للكادر المتوسط (كتابين

أو فنى) أن تعطى لحملة الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية اقدمية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهل الأقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة » .

والحكم الذى تضمنته هذه المادة هو فى واقع الأمر حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . أو اللاحقة لنفاذه ، لأن هذه الموازنة قصد بها استقرار الأوضاع والمراكز القانونية فى هذا الخصوص وهذا ما حرص مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ على تأكيده اذ نص فى مادته الثامنة على أن « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » .

ومن جهة أخرى فإن الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية قد وردت على سبيل التخصيص فى البند (٦٤) من الجدول المرافق قانون المعادلات الدراسية ، وهى مؤهلات لها تقديرها الخاص من الناحية العلمية أو الفنية تقديرا لا يمكن معه التجاوز بحيث يدخل فيه شهادات أخرى ولو جاوز مرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ اعتماد صلاحية حاملها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإدارى أو الفنى العالى ، ذلك أن مجال تطبيق هذا المرسوم هو غير مجال تطبيق قانون المعادلات الدراسية ، فضلا عن أنه وإن كان قد تم وضع حملة المؤهل محل البخش فى الكادر الفنى والإدارى فإن هذا استثناء من الأصل الذى قررتة المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تنص على أن « المؤهلات العلمية التى يجب أن يكون المرشح حاصلًا عليها هى :

١ — دبلوم عال أو درجة جامعية تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة إذا كان التعيين فى وظيفة إدارية أو فى وظيفة من وظائف الكادر الفنى العالى . . » وهذا الاستثناء يعمل به فى الحدود المقررة له دون أن يترقبه على ذلك أن تعتبر هذه المؤهلات من قبيل المؤهلات المالية وإنما هى من المؤهلات العلمية الأقل التى قدر لحاملها فى قانون المعادلات الدراسية عند التعيين الدرجة السادسة المخفضة مرتب شهري قدره ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم وأعطت المادة السادسة من ذلك القانون حملة المؤهلات الجامعية

أقدمية اعتبارية نسبية قدرها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات.
المشار إليها ، ولا يكون تبعاً لذلك من شأن العمل بالقانون رقم ٨٣
لمسئمة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية.
أتمسكة أى جديد فى هذا الصدد .

ومن حيث أنه متى استبان وفقاً لما تقدم أن المؤهل محل البحث
لا يعتبر من قبيل المؤهلات العالية فإن التقييم الصحيح له اعتباره من
المؤهلات فوق المتوسطة ويمكن الاهتداء فى هذا الشأن بما تضمنه قانون
تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه وذلك فى الفصل الثانى منه الخاص
بتقييم المؤهلات والتسويات حيث نص فى المادة (٥) على أن « يحدد المستوى
المعلى والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(١)

(د) الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
الآتى يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول
على الشهادات المتوسطة وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات
يعتبر عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة ،
كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاوتها عن كل سنة من
المستويات الزائدة » .

وترتباً على ذلك فإنه فى خصوص تطبيق قانون تصحيح أوضاع
العاملين المشار اليه يعتبر دبلوم الدراسات التكميلية التجارية من المؤهلات
فوق المتوسطة التى يعين الحاصلين عليه فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) بأقدمية
افتراضية بمقدارها سنتان ويطبق فى شأن هؤلاء العاملين الجدول الثانى
من الجداول المرفقة بذلك القانون وتخصص من المدد الكلية اللازمة لترقيتهم
الى الفئة (١٤٤٠/٨٧٦) وقدرها (٣٢) سنة بالتطبيق للمادة ١٧ منه مدة
المستحقين المحسوبة اقدمية افتراضية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه فى تطبيق أحكام
قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصائر

بالتائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر دبلوم الدراسات التكميلية العالية من المؤهلات فوق المتوسطة ويطبق على الحاصلين عليه الجدول الثانى مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٥) من القانون المشار اليه .

(ملف ٧١٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

دبلوم الدراسات التكميلية التجارية بعد قرار المحكمة الدستورية العليا بشأنه يعامل معاملة المؤهلات الدراسية العالية من كافة الوجوه .

ملخص الفتوى :

أن القرار التفسيرى الذى تصدره المحكمة الدستورية العليا للنصوص التشريعية يعد تفسيرا ملزما للكافة وبأثر يرجع الى تاريخ السبل بالنسب الذى تم تفسيره وأساس ذلك أن هذه القرارات كاشفة وليست منشئة - ومن ثم فإن القرار التفسيرى الصادر من المحكمة المذكورة والذى انتهت فيه الى اعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلا عاليا مؤداه اعتبار هذا الدبلوم مؤهلا عاليا من تاريخ انشائه ومن مقتضى ذلك اعادة تسوية حالة حملة على أساس تطبيق الجدول الاول من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يقدح فى حملة الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة ذلك ما نصت عليه المادة ١٢ من ذلك القانون من أن تسوى حالة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقا لاحكام القانون الاخير وبالتالي خروج الحاصلين على هذه الشهادات من نطاق تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذ أن مقتضى القرار التفسيرى المشار اليه تعديل النصوص التى تتعارض مع احكامه ومنها نص المادة ١٢ بمسالف الذكر بالقدر الذى تضمنه القرار المشار اليه باعتبار أن قرارات التفسير اصباح عن ارادة المشرع ذاته .

(ملف ٦٢٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨)

تعليق : عدلت الجمعية العمومية لتسم الفتوى والتشريع بفتواها هذه عمبا سبق أن أفتت به من قبل معتبرة دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلا عليا من كافة الوجوه . وكان ذلك في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ ق تفسير ، والذي انتهى الى أن المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العليا من المؤهلات العالية .

وقد رتبته الجمعية العمومية على ذلك بجلستها المشار اليها وجوب معاملة الحاصلين على هذا الدبلوم بالجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وليس بأحكام الجدول الثاني ، وذلك عند تطبيق احكام القانون المذكور على حالتهم .

كما يترتب على اعتبار دبلوم الدراسات التكميلية التجارية مؤهلا عليا من كافة الوجوه النتيجتان الآتيتان :

(أ) عدم مخاطبة حملة الدبلوم المذكور بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ باعتبار أن المؤهلات الوارد النص عليها بالجدول المرفق بهذا المؤهل مؤهلا فوق المتوسط وليست مؤهلات عالية — وقد يبدو هذا التطبيق متعارضا مع الاحكام الصريحة للقانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وحذف مؤهل ورد في ملحقه الا أن هذا هو مقتضى ما كشف عنه التفسير التشريعي الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في الشأن .

(ب) عدم مخاطبة الحاصلين على هذا الدبلوم بالمادة الاولى. والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمعالجة الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، باعتبار أن النصين المذكورين مخاطبان بأحكامهما المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ويعاملون بالمادة الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن منح التقديمية الاعتبارية والزيادة في الراتب باعتبار أن المؤهل المذكور من المؤهلات العليا .

خامسا — دبلوم الفنون التطبيقية :

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية
بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار شهادة التجارة التكميلية العليا مؤهلا
عليا في تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ —
هذا المقضاء مقصور على ما ورد فيه ولا يتعدى اثره الى سواء —
الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز قياس دبلوم الفنون التطبيقية حديث
على دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية — أساس ذلك : المشرع
لم يماثل حامل دبلوم الفنون التطبيقية معاملة المؤهلات العليا لاختلاف
كل منهما عن الآخر اختلافا جوهريا من حيث الدرجة والماهية — تطبيق
الجدول الثاني من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
والخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة على حملة دبلوم الفنون
التطبيقية (حديث) لا الجدول الاول الخاص بحملة المؤهلات العليا —
تطبيق *

ملخص الحكم :

حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون
واخطأ في تطبيقه وتاويله إذ طبق في شأن المدعى الجدول الاول المرافق
للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حيث أنه يجب تطبيق الجدول الثاني
باعتبار أن المؤهل الذي يحمله من المؤهلات فوق المتوسطة وليس بالمؤهل
العالي وأن الاستناد الى طلب التفسير من المحكمة العليا في شأن
« دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية » وقياس « دبلوم الفنون

التطبيقية (حديث) عليه هو قياس ليس له سند في القانون » .

ومن حيث انه يتضح مما سبق أن اساس المنازعة الماثلة يكمن في بيان ما اذا كان المؤهل الحاصل عليه المدعى يعتبر من بين المؤهلات العالية في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استنادا الى انه يعامل طبقا لما نص عليه قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ معاملة المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومنها دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية بحسبان أن هذا القرار صادر طبقا للمادة ١١ من القانون المذكور التي خولت لوزير التنمية الادارية أن يبين الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها اذ اعتبرت المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ شهادة التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يعامل المؤهل الحاصل عليه المدعى معاملة الحاصل على تلك الشهادة ويطبق بشأنه فيما لذلك الجدول الاول من الجداول المرافقة للقانون وهو الخاص بحملة المؤهلات العالية لا الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة والذي طبقته الجهة الادارية .

ومن انه سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٥ القضائية بجلسة ٢٥ من ابريل سنة ١٩٨٢ بان قرار المحكمة العليا رقم ٧ لسنة ٨ القضائية الصادر بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ والقاضي بان شهادة التجارية التكميلية العليا يعتبر مؤهلا عاليا في تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان هذا القضاء مقصور على ما ورد فيه ولا يتعدى الى سواه ومن ثم لا يقاس عليه المؤهل الحاصل عليه المدعى اذ هو بحسب تقويبه في قانون المعادلات الدراسية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٣ بند ٢ (ب) من الجدول الملحق به مقرر له الدرجة السابقة (من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة) بمهية عشرة جنيهات من بدء التعيين على أن يمنح حامله مائة ١٠٠ جنيها في الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات او بمهية ايهما اكبر وبذا لم يعامل المشرع حامل هذا المؤهل

معاملة بحملة المؤهلات العالية اذ نخطف كل منها من الآخر اختلافا
جوهريا من حيث الدرجة والمهنية . . والثابت ان القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ قد استصحب ذلك بالنسبة الى من لم تسو حالاتهم طبقا
لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بسبب عدم توافر كل او بعض
الشروط المطلوبة حين قضي بتسوية حالاتهم طبقا لاحكامه وعلى ذلك
ولا ينبسط قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية
المشار اليه على المؤهل الذي يحمله المدعى اذ يقتصر القرار على ما ورد
بشأنه فحسب ومن ثم يعامل المدعى وفق احكام الجدول الثاني
الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المرافق للقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا الجدول الاول الخاص بحملة المؤهلات العليا .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى
نظر يخالف ما تقدم فانه يكون قد جانب الصحيح من حكم القانون
ويكون النعمى عليه قائما على سند يبرره مما يقتضى معه الحكم بقبول
الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى .
والزام المدعى المصروفات .

(ملعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)

سادساً — دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة
الدراسة الثانوية (القسم الثانى أو القسم الخاص) :

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الدراسة
الثانوية (القسم الثانى أو الخاص) — تقديره — القواعد السابقة على
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كانت تضع المؤهلات الأقل من المؤهلات
العليا على درجة مخفضة. مع اعطاء المؤهلات العليا اقدمية عليها —
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لجأ الى مسلك آخر ، فبدلاً من مقارنتها
بالمؤهلات العليا لجأ الى مقارنتها بالمؤهلات المتوسطة فوضع
حاملها على فئات درجة المؤهلات المتوسطة ومنحه اقدمية اعتبارية
وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة — هذه المؤهلات ومن
يبنها دبلوم الهندسة التطبيقية تعد من المؤهلات فوق المتوسطة .

ملخص التتوى :

ان المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين المدنيين كانت تنص على أنه « لا يجوز أن يرتب على
تطبيق احكام القانون المرافق (ز) صرف أية فروق مالية عن
الترقيات المترتبة على تطبيق احكام المادتين (١٥) ، (١٧) الا اعتباراً من
١٢/٣١ التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرشئ وتنتهى
خدمته بالوفاء أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة
حكم البندين التاليين ... » .

ولقد عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على أن يعمل بالتعديل طبقا للمادة (٤) من هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون. رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به من ١٩٧٤/١٢/٣١ وأصبحت تلك الفقرة تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ... (ز) صرف أية فروق مالية عن الترتيبات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وننتهى خدمته بالوفاة أو الاحالة إلى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين .

وبالنسبة لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على. هذه الترقية من ١/١/١٩٧٧ .. » .

وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن « يحدد المستوى المالي والادتمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(أ)

(ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠ جنيها) لحيلة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة منها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(ج)

(د) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠ جنيها) لحيلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة وتضاف مدة افتراضية لحيلة هذه المؤهلات بثمن عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة كما يضاف الى بداية مربوط الفئة مالاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة .

وتنص المادة (١٧) من القانون سالف الذكر على أن « يرقى اعتباراً من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ — العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ / ١٤٤٠ جنيها) الى الفئة (٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

اولا : انقضاء المدة التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المالية .

(ب) ٢٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة .

(ج) ٢٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة .

ثانيا : حصول العامل على تقرير بمرتبة ممتاز في السنة التي يرقى فيها وحصوله في التقرير السابق عليه على ذات المرتبة وفي التقرير الذي يسبقه على مرتبة جيد على الاقل .

ويعتد في تطبيق الفقرة السابقة بالنسبة للسنة التي لا يوجد عنها تقرير بالتقرير السابق عن كفاية العامل .

ثالثا : بلوغ مرتب العامل أول مربوط الفئة (٨٧٦ / ١٤٤٠ جنيها) على الاقل وتكون الترقية جوازية ان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (اولا) و (ثانيا) وتتم الترقية في هذه الحالة على الدرجات الحالية بالموازنة وعلى الدرجات التي تنشأ فيها لهذا الغرض بحسب الأسبقية في مرتبة الكفاية وبمراعاة الاقدمية في مدد الخدمة السلكية المنصوص عليها في البند (اولا) .

ولا يشترط لاجراء الترقيات المشار اليها في الفقرات السابقة انقضاء الحد الأدنى للخدمة اللازمة للترقية من الفئة الأخيرة ولا انقضاء مدة سنة على نقل العامل الى الجهة التي يستحق الترقية فيها » .

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة الاولى فان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لم يتضمن تقديرا خاصا لمؤهل دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى أو الخاص) كما أنه لم يمس في ذات الوقت التقديرات المقررة بقواعد الانصاف الصادر بها قرار من مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ لذلك يتعين الرجوع اليها لتقدير هذا المؤهل ، ولقد نصت هذه القواعد بين المؤهل المسبوق بشهادة الثانوية (القسم الثانى أو الخاص) وبين المؤهل غير المسبوق لهذه الشهادة فمنحت حامل الاول ١٢ جنيه ومنحت حامل الثانى ١٠ جنيه ، ٥٠٠ مليم . ومن ثم يجب عند تحديد اقدمية حامل دبلوم الهندسة التطبيقية غير المسبوق بشهادة الثانوية — التزام نص المادة (٦) من قانون المعادلات الدراسية التى تعطى حيلة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدمية اعتبارية على أصحاب المؤهلات الاقل الذين حدد لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ومما يؤيد ذلك أن هذا التطبيق لم يغيب عن واضع مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ بتحديد المؤهلات التى يعتمد عليها عند التعيين فى الكادرات المختلفة فلقد نص هذا المرسوم فى مادته الثانية على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » . لذلك فانه اذا كان مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ قد جعل فى البند ٢١ من المادة (٣) دبلوم الهندسة التطبيقية العليا صالحا للتعين فى الكادر الادارى والفنى العالى شأن شأن الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنح بعد دراسة مدتها ٤ سنوات لحامل الشهادة الثانوية فانه يجب أن يوضع فى الاعتبار أن تقدير دبلوم الهندسة التطبيقية يقل عن تقدير المؤهلات العليا المذكورة إذ أن الأخير مقدر لها الدرجة السادسة عند التعيين بمرتب ١٢ جنيه بينما هذا المؤهل مقدر له الدرجة السادسة المخفضة بمرتب ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم .

ومن حيث أنه اذا كان هذا هو مملك المشرع عند تقديره للمؤهلات الاقل من المؤهلات المتوسطة فى قواعد الانصاف وقانون المعادلات الدراسية ورسوم ١٩٥٣/٨/٦ فانه قد اتجه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

الى مسلك آخر فبدلا من ان يضع هذه المؤهلات على درجة مخفضة مع اعطاء المؤهلات العليا اقدمية عليها أى بدلا من مقارنتها بالمؤهلات العليا لجأ الى مقارنتها بالمؤهلات المتوسطة فوضع حاملها على ذات درجة المؤهلات المتوسطة ومنحه اقدمية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة ومن ثم فانه لا مناص من تكييفها على أنها مؤهلات فوق متوسطة حسب المسلك الحالى للمشرع .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان العايل المعروضة حالته أولا الحاصل على دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الثانوية يعد من حملة المؤهلات فوق المتوسطة ، ولما كان قد عين فى ١٩٥٠/٦/٤ فانه لا يكون قد أبضى حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سوى ٢٥ سنة بالخدمة فاذا اضيفت اليه مدة اعتبارية بحسب عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المؤهل المتوسط وقدرها سنتين أصبحت مدته الكلية ٢٧ سنة وهى لا تؤهله للترقية الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ طبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه فان الترقية التى نالها فى هذا التاريخ تكون ترقية باطللة لمخالفتها للقانون .

(فتوى رقم ٥٥٨ — فى ١٩٧٨/٦/٨)

سابعاً — شهادة الثانوية العامة (التوجيهية) :

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

يعامل العامل عند حساب مدة خدمته الكلية على أساس المؤهل الذى كان يحمله فى ١٩٧٢/٤/٣١. تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بـسريان احكامه اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ فإن وطبقاً لنص المادة (٢٠) من القانون يكون المطمون عليه هو المركز القانونى الثابت للعامل فى تاريخ العمل بهذا القانون ويتعين حساب المدة الكلية على أساس المؤهل الذى كان معاملاً به فى هذا التاريخ وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل إيهما أقرب . فلذا كان العامل قد حصل على شهادة التوجيهية عام ١٩٥٣ واستقال من العمل بالإدارة اعتباراً من ١٩٥٤/٢٢/٥ ثم أعيد تعيينه فى إحدى وظائفها من الدرجة الثامنة الكتابية اعتباراً من ١٩٥٤/١٢/١٢ بشهادة الثانوية العامة (التوجيهية) ثم تدرج فى الترقيات شأنه يكون معاملاً فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون رقم ١١/١٩٧٥ على أساس الشهادة الثانوية العامة (التوجيهية) الحاصل عليها سنة ١٩٥٣ ، وعليه يبدأ حساب مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام القانون سالف الذكر من تاريخ اعاده تعيينه ١٩٥٤/١٢/١٢ وليس من تاريخ الحصول على شهادة الثقافة قبل اعاده التعيين . وبهذه المثابة لا يعول على المدة التى قضاها فى الخدمة بعد الحصول على شهادة الثقافة وحتى تاريخ الاستقالة فى ١٩٥٤/١٢/٥ .

(طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

(م ٣١ — ج ١٦)

ثانياً - الاعدائية الفنية :

قامدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

صيعور قرار وزير التنمية الادارية محددا المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايير التي تطلبها البند ج من المادة الخامسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - يحق للوزير تعديل أو سحب هذا القرار المعبى حتي يتشي مع أحكام القانون ذاته والتي لا تجوز البتة مخالفتها أو الخروج عليها - تطبيق : مؤهل الاعدائية الفنية - لم يشترط للقبول بالمدارس الاعدادية الفنية بأنواعها الثلاث الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية . أو ما يعادلها - المؤهل الذي تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلاً متوسطياً في ضوء الصواب التي تطلبها البند ج من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي يتعذر الاعتداد به كمؤهل متوسط للتعيين في الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ - قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر بمعاملة على هذا الأساس بخالفها للقانون مما يخول الوزير المختص بالتنمية الادارية الحق في سحبه لإصلاح ما انطوى عليه القرار من مخالفة قانونية - القرار الساحب صدر ملائماً لحكم القانون .

ملخص الحكم :

وبن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في مادته الخامسة على أنه

» يحدد المستوى المالي والادبية للحاصلين على مؤهلات دراسية على النحو الآتي :

(أ) الفئة (١٦١ - ٣٦٠) لحلة الشهادات اقل من المتوسط
١ شهادة اقسام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اقسام الدراسات
الاعدادية او ما يعادلها) .

(ب)

(ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة
التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث
سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة : الابتدائية
القديمة او ما يعادلها » . كما تنص المادة السابعة على انه « يصدر بيان
المؤهلات المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الادبية الإضافية
قرار من الوزير المختص بالتنية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص
عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظايم المعلمين
المدنيين بالدولة » . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان « يكون تشكيل اللجنة من ممثلين لوزارات
التربية والتعليم والتعليم العالي وشئون الأزهر والجهاز المركزي
للتعليم والادارة » . وتنقيذاً لذلك أصدر وزير التنمية الادارية القرار
رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٦ وتضمنت المادة الثالثة
منه اعتماد الشهادات والمؤهلات المتوسطة التي توقف منحها للتمييز
في وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) ومن بين هذه المؤهلات الشهادات
الإعدادية الفنية بأنواعها الثلاث (التجارية والزراعية والصناعية) - ثم
أصدر بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٦ القرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦
بسبب القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك بناء على تخلي
وزير التربية والتعليم المؤرخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بشأن اعتبار
المؤهل الذي تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلاً متوسطاً في هذه الحالة :

ومن حيث أن الاستفادة من حكم البند ج من المادة الخامسة من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ سائلة الذكر أن المشرع تطلب لاعتبار

المؤهل الدراسي المنصوص عليه فيه مؤهلاً متوسّطاً ويحدد المستوى الأعلى له بالفئة (١٨٠ — ٣٦٠) توافر عدة شروط أساسية أولها أن يكون هذا المؤهل قد توقف منحه وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الأقل وثالثها للحصول قبل ذلك على شهادة اتما الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وقد ناط المشرع بالوزير المختص بالتنمية الإدارية — بعد موافقة اللجنة المذكورة — سلطة تحديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمعايير التي حددتها المادة الخامسة .. وليس من ريب في أن دور الوزير المختص بالتنمية الإدارية وكذا هذه اللجنة لا يعمد التحقق من توافر تلك الشروط ومن ثم بالقرار الذي يصدر في هذا الصدد هو قرار صادر من سلطة مقيدة لم تخول الجهة الإدارية إزاء إصداره أية سلطة في التقدير أو الاختيار مما تستبعد عنه فكرة الحصانة التي تتمتع بها القرارات الإدارية التي تصدر عن الهيئات الإدارية بمحض صلاحيتها التقديرية الأمر الذي لا يسوغ معه التمسك بحيال هذا القرار متى حق مكتسب .. وترتبط على ذلك فإذا صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية محدداً المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايير التي تتطلبها البنود من المادة الخامسة كان له — ويحق — تعديل أو سحب هذا القرار المعيب حتى يتمشى ويتسق مع أحكام القانون ذاته والتي لا يجوز مخالفتها أو الخروج عليها ..

ومن حيث أن مؤهل الإعدادية الفنية بأنواعها الثلاث الذي يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات لم ينظم إلا سنة ١٩٥٦ م صدرت القوانين أرقام ٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم التعليم الصناعي و٢٦٤ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم التعليم التجاري و٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم التعليم الزراعي ، واشترطت هذه القوانين للقيّد في المدارس الإعدادية أن يكون التلميذ قد أتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية أو ما يعادلها ، ولم تشترط حصول التلميذ على شهادة اتما

١٠ الدراسة الابتدائية القديمة أو فيما بعد ادراكا والتي تم إلغيت بالقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي والذي جعل التعليم الإبتدائي الزاميا (مادة ١) ومدة الدراسة به ست سنوات (مادة ١٢) .

ومن حيث انه يبين من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي والقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الثانوي (أشار هذا القانون الأخير الى ان التعليم الثانوي ينقسم الى مرحلتين ، مرحلة اعدادية ومرحلة ثانوية وتناول بالتنظيم كل منهما يبين من أحكام هذين القانونين ان اتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية لم يكن يخول ثمة شهادة دراسية بل كان يعطى الناجحون في الامتحان الذي يستعد مفتش كل قسم في نهاية العام الدراسي تقريراً باتهامهم الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣) — اما الانتقال الى المرحلة الاعدادية فانه يتعين لاجرائه اجتياز امتحان آخر هو مسابقة القبول للامتحان بالمرحلة الاعدادية (مادة ٣ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣) والذي يعتبر في مستوى ادنى من الناحية العلمية والمالية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة البند ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع اعتبر شهادة الابدائية القديمة معادلة لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه لم يشترط للقبول بالمدارس الاعدادية الفنية بانواعها الثلاث الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية التي ما يعادلها ومن ثم فان المؤهل الذي تمنحه تلك المدارس لا يعد مؤهلا متوسطا في ضوء الضوابط التي تطلبها البند ج من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي يتعذر الاعتماد به كمؤهل متوسط للتعين في الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) ومن ثم يكون القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر بمعالجته على هذا الاساس مخالفا القانون مما يخول الوزير المختص بمقتضى الادارية الحق في سحبه لاصلاح ما انطوى عليه القرار من مخالفة قانونية .

بموجب هذا نأذ صدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ في ٢ من أيار سنة ١٩٧٦
تم إصدار القرار السابح رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ في ٢٤ من أيار سنة ١٩٧٦
كان هذا القرار الأخير يكون قد صدر موافقاً لكل القانون الضخيم ولا يظعن
عليه .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

ثامنا : شهادة الإعدادية الزراعية :

مادة رقم (١٩٤)

المادة :

استعراض المراحل التي مر بها نظام التعليم في مصر - الشهادات
للدراسية المتوسطة التي توقف بعضها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول
عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها لها يحده مستواها المالي في الفئة
٣٦٠/١٨٠ - قرار وزير التربية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ اعتمد
شهادة الإعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الأقل من المتوسطة
ويعين حاملها في وظائف الفئة ٣٦٠/١٦١ - الحصول على شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية (نظام ست سنوات او الحصول على شهادة اتمام
الدراسة الابتدائية القديمة لم يكن شرطا لازما للاقتحاق بالمدارس الإعدادية
الزراعية) .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يتعين على المحكمة ان تستقر من المراحل التي مر بها
نظام التعليم في مصر على وجه التعمين حقيقة التقييم الدراسي والمالي
للمؤهلات على هذا النزاع . منذ كان التطعيم الابتدائي نوعين : أ - تعليم
ابتدائي عام ينتج الناجح فيه شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (القديمة)
ب - تعليم ابتدائي فني (زراعي - صناعي - تجاري) وكان عامان مدة
الدراسة فيه ويعادل من الناحية المالية بمعادلة شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية (القديمة) .

ويصدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوي
وتنقسم المرحلة الثانوية إلى مراحل بدوها بالمرحلة الامدادية والدراسة بها

سنتان وتشتمل التعليم العام والتعليم الفني من زراعى وصناعى وتجارى ونسوى .

ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى فالحق شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وجعل التعليم الزاميا ومدته ست سنوات يمنح بعدها التلميذ اقرارا بانتهاء المرحلة الابتدائية معتبرا من مفتش القسم . وبعدها صدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم التعليم الثانوى وقسم المرحلة الثانوية الى مرحلتين : أ - مرحلة اعدادية وبتنها أربع سنوات يقتصر على التعليم المنظم . ب - مرحلة ثانوية مدتها ثلاث سنوات وكان اثرا لصدر هذه القوانين ان قامت وزارة التربية والتعليم بتعديل اسم المدارس الابتدائية الفنية (زراعة - صناعية - تجارية) بان اطلقت عليها المدارس الاعدادية الفنية وكان القبول فيها بعد اتمام المرحلة الاولى الالزامية (٦ سنوات) ولم يكن يشترط النجاح في مسابقة القبول وهو شرط لازم للالتحاق بالمدارس الاعدادية العامة كما انه لم يكن يشترط للالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة التى انتهت في سنة ١٩٥٣ وفي عام ١٩٥٥ سمحت وزارة التربية والتعليم للمحاصلين على شهادة اتمام الابدائية (القديمة) بالالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية (زراعى - صناعى - تجارى) فاعلنت بقرارها رقم ٦٣ المنشور بالوقائع عصرية ١٥/٨/١٩٥٥ شروط القبول بهذه المدارس بان يكون التلميذ من الذين اتموا بنجاح الدراسة في المرحلة الاولى او ما يعادلها وهم المنقولين الى السنة الثالثة الاعدادية او من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بلغة اجنبية او بدون لغة .

ومعنى هذا ولازمه ١ - مستوى الدراسة التى كانت يبيع القبول بالمدارس الفنية الاعدادية كان في نفس المستوى المطلوب للقبول بالمدارس الاعدادية العامة ، كما انه اتاح الفرصة لمن بيده الشهادة الابتدائية القديمة الفرصة لمن يرغب منهم في الالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية لاكتساب مهارات فنية وعملية ، وبجبهى انه طالما انه لم يكن شرطا أساسيا للقبول بهذه المدارس الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة

الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . وقضت المادة السابعة من القانون المشار اليه على أنه مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من نصه: القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان احتوائها المالى ومدة الاعتماد الإضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ قرارا الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومؤدى هذا النص أن الوزير المختص بالتنمية الادارية له دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى قانون العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان وزير التنمية الادارية أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ونص فى الفقرة (٨) من المادة الثالثة منه على اعتماد شهادة الاعدائية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الأقل من المتوسطة ويعين خاضعاً فى وثائق الفئة ٣٦٠/١٦٢ .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالاوراق ان المطعون ضده يحمل شهادة الاعدائية الزراعية ، وهو على ما سلف من المؤهلات الأقل من المتوسطة فيعين أصحابها فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ ،

ولا يقترح فى هذا الظرف أن المدعى يحمل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (نظام ست سنوات) التى حصل عليها عام ١٩٥٤ أو حتى اذا كان يحمل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، لان الحصول على أى منها لم يكن شرطاً لازماً للاتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية على التفصيل الذى الحنا اليه . والذى يقطع بأن شهادة الاعدادية ذاتها هى فى ذات المستوى العلمى لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ، وهى من المؤهلات الأقل من المتوسطة وتبيح لأصحابها التعيين فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ .

عاشرا : الشهادة الابتدائية للصناعات :

قائمة رقم (١٩٥)

المبدا :

هوذى نصى المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن
تصحيح اوضاع العاملين المنعنين بالدولة والقطاع العام ان المشرع وهو
بمصاديقان المستوى المالى للحاصلين على المؤهلات الدراسية المنصوص
عليها فيه حدد الفئة الثامنة لتعيين حملة الشهادات المتوسطة التى توقف
منجها وكانت المدة الدراسية اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد
الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية او ما يعادلها —
لتأكيد ذات الحكم فى المادة السابعة من قرار وزير التنمية الادارية رقم
٨٢ لسنة ١٩٧٥ الذى صدر تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ —
اغفال قرار وزير التنمية سالف الذكر لتحديد المستوى المالى للشهادة
الابتدائية للصناعات فى المسبقة بالشهادة الابتدائية الفنية او ما يعادلها
— هوذى ذلك : انه قصد الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقا للقوانين
والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ اغسطس ١٩٥٢ بتعيين
المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها التعيين فى الوظائف والذى نص البند
(١) من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحية اصحابها
فى الترقية والترشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالادارة الفنية المتوسطة
— نتيجة ذلك : ان تلك الشهادة لا تعتمد لتعيين فى وظائف الفئة الثامنة وان
الفئة المالية المقررة لها هي الفئة التاسعة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة موالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه : « يحدد المستوى المالى والاقتصادية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالى ١ - ب - ج - الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحيلة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكانت الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » كما ان المادة ٧ من ذات القانون تنص على انه : « مع مراعاة حكم المادة ١٢ من هذا القانون يمتد ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها تبع بيان مستواها المالى ومدة الأتدبية الاضافية المقررة لها وفلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المبادتين ٥ و ٦ قرار من الوزير المختص بالتتنية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » .

وقد صدر قرار من الوزير المختص بالتتنية الادارية برقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ونص فى مادته السابعة على ان : « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاتى ذكرها فيما يلى والتى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعيين فى وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) : (١) (٦) شهادة المدارس الابتدائية للصناعات » ، كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن معادلة بعض المؤهلات الدراسية ونص فى البند (٣) من المادة الأولى منه على معادلة شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بنظام قديم . وقد نصت المباداة الثامنة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى فقرتها الأخيرة على ان : « يكون تحديد المستوى المالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى لجنة تمثل فيها وزارات التربية

والتعليم والتعليم العالى وشئون الأزهر والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة» . .

ومفاد ذلك ان المشرع وهو بضدد بيان المستوى المالى للحاصلين على المؤهلات الدراسية المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه الذكر ، حندد الفئة الثامنة لتعيين حملة شهادات المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها ، وانه قد اعاد تأكيد ذات الحكم في المادة السابعة من قرار وزير التنية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الذى صدر تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وترتيباً على ذلك فانه يشترط لتعيين حملة المؤهلات المتوسطة التى توقف منحها في الفئة المالية الثامنة ان يكون قد تم الحصول على هذه المؤهلات بعد دراسة مدة ثلاث سنوات على الأقل تالية للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها ، فإذا لم يكن الحصول عليها مسبقاً بالحصول على الشهادة الأخيرة أو ما يعادلها ، فإن حاملها لا يصلح للتعيين في تلك الفئة ، ولا يغير من ذلك صدور قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بمعادلة شهادة خريجي المدارس الابتدائية للصناعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم ، اذ ان المعادلة الواردة في ذلك القرار هي في حقيقتها معادلة علمية وليست مالية ، أما تحديد المستوى المالى للحاصلين على تلك الشهادة فينبعد الاختصاص به لوزير الخزانة وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وعليه فلا يؤثر فيما تقدم ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منعت في الفترة (١) منها المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية طبقاً للتشريعات الصادرة قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر هذا القانون . اذ ان حكم تلك المادة يقتصر على عدم المساس بالتقييم المالى للشهادات ، ولا يمتد الى تقييمها العلمى ، وبالتالي فليس من مقتضاه الاعتداد بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد المستوى المالى للشهادة الابتدائية للصناعات .

وإذا كان قرار الوزير المختص بالجبهة الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر قد أغفل تحديد المستوى المالي للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، فمجردي ذلك أنه قصر الاكتفاء بتقييم هذه الشهادة وفقاً للقوانين والقرارات السابقة عليه ومن بينها مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف والذي نص البند (١) من المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشهادة لصلاحيات أصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الدرجة التاسعة الفنية بالكادر الفني المتوسط ، ومن ثم تكون هذه الدرجة هي المقررة لتعيين حاملي الشهادة المذكورة .

لذلك انتهى رأي الجمعية لإقضى الفتوى والتشريع إلى أن شهادة المدارس الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بشهادة انتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لا تعتمد للتعيين في وظائف الفئة الثامنة ، وأن الفئة المالية المقررة لها هي الفئة التاسعة .

(ملف ٣٦٨/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٠)

جادي عشي : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الرقمية :

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المادتان الخامسة والسابعة من قانون تصحيح اوضاع العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — قرار وزير التثوية
الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية لاحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الرقمية — المشرع
اورد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الرقمية ضمن المؤهلات التي يحدد
المستوي المالي لحايلها بالفئة (٣٦٠/١٨٠) — يشترط للاعتداد بهذا
المؤهل ان يكون الحصول عليه بسبقها بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية
القديمة او ما يعادلها .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع نصت على ان « يحدد المستوى
المالي والادمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي /
٢ — ب — ... ج — الفئة (٣٦٠/١٨٠) لحلة الشهادات الدراسية
المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها
ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة او ما يعادلها » كما نصت المادة السابعة من
القانون المشار اليه علي انه مع مراعاة احكام المادة (١٢) من هذا القانون
يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة
الادمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين
(٥) و (٦) قرار من الوزير المختص بالتفنية الادارية بعد موافقة اللجنة

المختص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة. وقد صدر قرار وزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ونص في المادة السابعة على أن «تعتد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيما يلي والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) :
١- (٢٨) الشهادة الابتدائية الراقية (شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الراقية) .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص بأن المشرع أورد شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الراقية ضمن المؤهلات التي يحدد المستوى المبالي لحابليها من العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالفئة (٣٦٠/١٨٠) واشترط لذلك أن يكون الحصول على هذه الشهادة مسبوقاً بشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الدمى التحق بخدمة الهيئة العامة للإصالات السلكية واللاسلكية في ١٩٦٢/٧/١ في وظيفة مساعد صانع ثم أعيد تعيينه في وظيفة صانع دقيق (مصلح أعطال عدد) اعتباراً من ١٩٦٦/٢/٢٧ ورتى إلى الفئة (٣٦٠/١٨٠) اعتباراً من ١٩٧١/١٢/٣١ وذلك طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى . ثم سويت حالته طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الفئة (٣٦٠/١٨٠) من ١٩٦٢/٧/١ تاريخ تعيينه باعتباره حاصلاً على شهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ومنح الفئة (٧٨٠/٢٤٠) من ١٩٦٨/٧/١ والفئة (٧٨٠/٣٣٠) من ١٩٧٣/٧/١ وأصبح مرتبه ٢٩ جنبها من ١٩٧٥/١ ثم طوّل بتقديم ما يفيد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ولما تعمّر عليه ذلك عدلت تسوية حالته وأعتبر شاغلاً للفئة (٣٦٠/١٦٢) من ١٩٦٢/٧/١ باعتباره حاصلاً على شهادة الدراسة الإعدادية العسامة سنة

١٩٦٠م وأرجعت أقدميته في الفئة (٣٦٠/١٨٠) الى ١٩٦٩/٧/١٠ وذلك بمرتب قدره ٢٠٥٠٠ ج وهو المرتب الذي كان يتقاضاه فعلا على ان تصبح ترقيته الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ مع استرداد الفروق المالية التي صرفت له دون وجه حق .

من حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى حاصل على الشهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ولم تكن مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وتقدم بطلب مؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٤ لاعادة تصحيح تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرر فيه انه وان لم يكن قد حصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة الا انه حاصل على شهادة معادلة لها هي شهادة اتمام دراسة المرحلة الابتدائية بتاريخ يونيو سنة ١٩٥٤ في السنة المكتبية ٥٣ — ١٩٥٤ من مدرسة رضوان الابتدائية بشبرا .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المدعى غير حاصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة التي توقف منحها اعتبارا من العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣ اما شهادة اتمام المرحلة الابتدائية التي يتمسك المدعى بأنه حصل عليها في يونية سنة ١٩٥٤ فهي شهادة أدنى من الابتدائية القديمة ولا تعادلها شيء اذ هي لا تجيز تعيين صاحبها في فئة مالية وفقا للتشريع النافذ .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراقية يفترض لزما سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها — لا وجه لذلك ، اذ لو كان هذا صحيحا لما عمد المشرع الى النص صراحة في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة السابعة من قرار وزير التربية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كي تسوى حالة الحاصل على شهادة الابتدائية في الفئة (٣٦٠/١٨٠) هذا فضلا من أنه قد ثبت

فيه أن المدعى حصل على شهادة الابتدائية الرقاية دون أن يسبق ذلك حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ومن ثم لا يمكن اعتباره في الفئة (٣٦٠/١٨٠) لمجرد حصوله على شهادة الابتدائية الرقاية دون أن تكون مسبقة بحصوله على الشهادة الابتدائية القديمة .

(طعن ٣٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

شهادة الابتدائية الرقائية طبقا للمادة (٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ تصلح للتعيين في الفئة ٣٦٠/١٨٠ بالشروط الثلاثة الآتية :

١ - أن يكون الشهادة قد توقف منحها - ٢ - أن تكون للدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل - ٣ - أن تكون هذه الشهادة مسبقة بالحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - أن لم تتوافر كل هذه الشروط أو بعضها لا تعتبر الشهادة من المؤهلات المتوسطة - ضرورة التمييز بين شروط الالتحاق بالمدارس الرقاية والمسائل المتعلقة بتقييم مؤهل دراسي .

ملخص الحكم :

أن المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه « يحدد المستوى المالي والاقتصادي الحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

١ - ... ب - ... ج - الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحلة الشهادات الدراسية

المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . . . » كما تنص المادة السابعة على انه « مع مراعاة أحكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين الفنيين بالدولة » . ومؤدى ذلك أن المشرع ناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية وحده دون غيره سلطة بيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالي وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستعمل هذه السلطة انها تكون في إطار المعايير التي نصت عليها صراحة المادتان ٥ و٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون خروج عليها والا عد القرار الذي يصدر في هذا الشأن مجاوزا القانون ، وبمعنى آخر فإن المعايير التي حددها القانون ذاته ووضّع أسسها عند تقييم المؤهل الدراسي لابد وان تكون مرجعية بذاتها في هذا القرار — وقد تناول البند جـ - من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حالة حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي يحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ واستلزم في هذا التحديد أمور ثلاثة أولا أن تكون الشهادة قد توقف منحها وثانيا أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل وثالثا أن تكون هذه الشهادة مسبوقه بالحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، فإذا ما توافرت كل هذه الأمور في الحاصل على الشهادة اعتبرت حينئذ من الشهادات المتوسطة وتحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، وان لم تتوافر كلها أو بعضها تعثر اعتبارها كذلك — وقد صدر اعمالا للتفويض التشريعي المقرر في المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية وتسميته المادة السابعة منه على أن تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة

التي فكرها فيما يلي والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتميين في وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ (١) ... (٢) ... (١٨) شهادة الابتدائية الراقية (شهادة) اتمام الدراسة الابتدائية الراقية . ووضح ان المادة ٧ من القرار المذكور ردت ذات الشروط التي أورنتها المادة ٥ من القانون ، وعلى ذلك فانه ينبغي لى تعتبر « شهادة الابتدائية الراقية » من بين الشهادات المتوسطة التي يحدد مستواها المالى فى الفئة ٣٦٠/١٨٠ ان يكون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - وانه كان البند (٢٨) قد أورد « شهادة الابتدائية الراقية » على صومه دون ان يترجمها بعبارة مسبق للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كما فعل فى بعض بنود أخرى من المادة ٧ سالف الذكر الا ان ذلك لا يعنى بآية حال من الاحوال عدم ضرورة الحصول على تلك الشهادة لأن كلا من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٧ من قرار الوزير المختص بالتقنية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد بنيت فى صلبها فى عبارات صريحة الشروط اللازمة لتتيم الشهادة المذكورة ومن بين تلك الشروط مسبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وقد سبق فيفساح عدم جواز مخالفة قرار الوزير المختص بالتقنية الادارية لحكم القانون من تحديد الشهادات أو المؤهلات الدراسية وبيان مستوياتها المالى .

ومن حيث ان النابت من الاطلاع على الأوراق ان المدمى حاصل على شهادة الابتدائية الراقية سنة ١٩٧٥ ولم يسبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ومن ثم لا يجوز اعتباره من بين حاملى الشهادات المتوسطة المقرر لاصحابها لفئة ٣٦٠/١٨٠ .

ومن حيث انه لا حاجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان

حصول المدعى على شهادة الإبتدائية الراقية يفترض سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية القديمة أو ما يعادلها اذ لو كان ذلك صحيحا لما عمد المشرع الى النص صراحة في المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وايضا في المادة ٧ من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية القديمة أو ما يعادلها كى تسوى حالة الحاصل على شهادة الإبتدائية الراقية في الفئة ٣٦٠/١٨٠ .

ومن حيث انه لا حاجة كذلك فيما يقال من أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم التعليم الإبتدائي كان يشترط فحين يقبل بالمدارس الإبتدائية الراقية أن يكون قد اتم الدراسة بنجاح (مادة ٢٦) وتبلغ مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات (مادة ٢٨) مما قد يعنى سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية ذلك لأن الأمر لا يعبر وأن يكون محضورا نحسب في بيان شروط الالتحاق بهذه المدارس دون أن يتعداه الى غيره من مسائل أخرى تتعلق بتقييم مؤهل دراسي هذا فضلا عن أن من اتم الدراسة الإبتدائية بنجاح طبقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لا يحصل على شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية بل أن مفتش كل قسم يعقد في نهاية العام الدراسي امتحانا نهائيا للتلاميذ الذين اتموا الدراسة بالفرقة السادسة ، ويعطى الناجحون فيه تقريرا باتهامهم الدراسة الإبتدائية بنجاح (مادة ١٨) وهذا التقرير لا يقوم باية حالة من الاحوال مقام الشهادة الإبتدائية القديمة سيما وان الحال لا يتعلق بتقييم سنوات دراسية معينة وامكان معادلتها بشهادة معينها طلبها القانون وهي شهادة اتمام ، الدراسة الإبتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦)

ثاني عشر : شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة
بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها :

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

علمون مدنيون بالدولة — مؤهل دراسي — تقييمه — (اصلاح
ورسوب وظيفي) قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم
المؤهلات الدراسية بتنفيذ احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ —
شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة الابتدائية
القديمة أو ما يعادلها هي مؤهل اقل من المتوسط يعين اصحابها في
وظائف الفئة ٣٦٠/١٦٢ ويطبق عليهم الجدول الرابع من الجداول
المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — شهادة مدرسة التربية
النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها يعين اصحابها
في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ويطبق عليهم الجدول الثاني من جداول القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — شهادة التعليم الاولى أو امتحان القبول امام
المدرسة النسوية لا يعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية وليس
لهما تقييم مالي صادر من الجهة المنوط بها اجراء هذا التقييم في ظل
الحكم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

مقتضى الحكم :

ان قانون الاصلاح الوظيفي الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
تص في المادة الخامسة على أن « يحدد المستوى المالي والادمية للحاصلين
على المؤهلات الدراسية على النحو التالي (١) الفئة ١٨٠/١٦٢ لجملة

الشهادات أقل من المتوسطة شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية وما يعادلها . (ب) لفئة ٣٦٠/١٨٠ لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » ونص في المادة السابعة منه على أنه « مع مراعاة احكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة التقديمية الاضافية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنسيق الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ومفاد هذين النصين أن الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الاعدادية وكلتاها من الشهادات أقل من المتوسطة ، وحدد مستواها المالى فى الفئة ١٨٠/١٦٢ . أما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهى لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وبمعنى آخر أن شهادة التربية النسوية وهى من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة لها ثلاث سنوات اذا لم تكن مسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليها .

ومن حيث أن الوزير المختص بالتنسيق الادارية له وحده دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بفنل- لم العاملين المدنيين بالدولة فقد اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع

العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، نصت المادة السابعة منه على أن تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعين في وظائف الفئة { ٣٦٠/١٨٠ } (٣٣) شهادة مدرسة التربية النسوية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . ثم جاءت المادة الثامنة من ذات القرار ونصت على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية اقل من المتوسطة شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها الآتى ذكرها للتعين في وظائف الفئة { ٣٦٠/١٦٢ } (٣٥) شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . ويصدر هذا القرار فقد استعمل الوزير المختص للتنمية الادارية اختصاصه الوارد في احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة والاقل من المتوسطة وحدد الفئات المالية لكل منها في الشكل وبالأوضاع التى استلزمها هذا القانون .

ومن حيث أنه ويتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بتقييم المؤهلات الدراسية ونص في المادة الثالثة منه على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة والتي توقف منحها والآتى ذكرها فيما يلى للتعين في وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ . (٨) شهادة التربية النسوية . ويتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢ أصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمنسوبة والرقابة والتنمية الادارية قرارا لاحقا برقم ٤ لسنة ١٩٧٦ سحبه بمقتضاه احكام المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، الامر الذى يجعل تقييم شهادة التربية النسوية الوارد في القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ كأن لم يكن .

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم يعود وضع هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليه بالقرا رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٠ ومؤدى هذا القرار

الفرقة بين شهادات التربية النسوية غير المسبوقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة ٣٦٠/١٦٢ وبين شهادة التربية النسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة أو يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ٣٦٠/١٨٠ . وبالتالي يطبق على الاولى الجدول الرابع من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اما الثانية فيطبق عليها احكام الجدول الثاني الملحق بذات القانون . ومن حيث ان تحديد وزير التربية الادارية للمستوى المالي لهذا المؤهل قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، فان شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة هي مؤهل اقل من المتوسط يعين أصحابها في وظائف الفئة ٣٦٠/١٦٢ ويمثلون بالجدول الرابع المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وغنى عن البيان ان شهادة التعليم الاولى أو امتحان القبول امام المدرسة النسوية لا يعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، وليس لهما تقييم مالى صادر من الجهة المنوط بها اجراء هذا التقييم . في ظل احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه لذلك فان الجودة الادارية تكون قد احسنت تطبيق القانون حين طبقت على المدعية احكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من حلة المؤهلات اقل من المتوسطة لحصولها على شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الي غير هذا النظر يكون مخالفا لحكم القانون حقيقيا بالإلغاء وتكون الدعوى على غير سند من القانون واجبة الرفض مع الزام المدعية المصروفات من العرجتين .

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

اعتبار شهادة التربية النسوية غير المسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها مؤهلا أقل من المتوسط طبقا لاحكام قانون تصحيح أوضاع المعلمين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون الاصلاح الوظيفى الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة الخامسة منه على أن « يحدد المستوى المالى والاقدنية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالى :

(١) الفئة ٣٦٠/١٦٢ لحيلة الشهادات أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) (ج) الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحيلة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها « ونص فى المادة السابعة منه على أنه « مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالى ومدة التقديمية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتتبية الإدارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم المعلمين المدنيين بالدولة » .

ومفاد هذين النصين أن الشهادة الابتدائية القديمة تعادل الشهادة الإعدادية وكلتاهما من الشهادات أقل من المتوسطة . وحسب مستواها المالى فى الفئة ٣٦٠/١٦٢ أما الفئة ٣٦٠/١٨٠ فهى لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة ابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وبمعنى آخر أن شهادة التربية النسوية وهى من الشهادات التى توقف بنحها وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات اذا لم تكن مسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها . ولا تزيد عليها .

ومن حيث أن الوزير المختص بالتربية الادارية له وحده دون غيره ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فقد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لاهكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ونصت المادة السابعة منه على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة للتعين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) (٣٣) شهادة مدرسة التربية النسوية المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ثم جاءت المادة الثالثة من ذات القرار ونصت على أن « تعتمد الشهادات أو المؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدائية أو ما يعادلها) الآتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢) (٣٥) شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبقة بشهادة الابتدائية القديمة .

٤٠ وما يعادلها . ويصدر هذا القرار فقد استعمل الوزير المختص للتنمية الادارية اختصاصه الوارد في احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة والاقل من المتوسطة وحدد الفئات المالية لكل منها في الشكل وبالأوضاع التي استلزمها هذا القانون .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ - بتقييم المؤهلات الدراسية ونص في المادة الثالثة منه على أن « تعتد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة التي توقف بنحها والآتى ذكرها فيما يلى للتعين في وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ ... (٨) شهادة التربية النسوية ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢ أصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء المتابعة والرقابة والتنمية الادارية قرارا لاحقا برقم ٤ لسنة ١٩٧٦ سحب بمقتضاه احكام المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، الامر الذى يجعل تقييم شهادة التربية النسوية الوارد في القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ كأن لم يكن .

ومن حيث أنه وبالنسبة على ما تقدم يعود وضع هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليه بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ومؤدى هذا القرار التفرقة بين شهادة التربية النسوية غير مسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ٣٦٠/١٦٢ وبين شهادة التربية النسوية المسبقة بالابتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة المالية ٣٦٠/١٨٠ . وبالتالي يطبق على الاولى الجدول الرابع من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أما الثانية فيطبق عليها احكام الجدول الثانى الملحق بذات القانون .

ومن حيث أن تحديد وزير التنمية الادارية للمستوى المالى لهذا المؤهل قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ، فان شهادة التربية النسوية غير المسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وهى مؤهل اقل من المتوسط يعين أصحابها في وظائف الفئة ٣٦٠/١٦٢ فيعاملون بالجدول الرابع المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

وغنى عن البيان أن شهادة التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدرسة النسوية لا تعادلان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فليس لها تقييم مالى صادر من الجهة المفوط بها هذا التقييم فى ظل احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه لذلك فان الجهة الادارية تكون قد احسنت تطبيقا على المدعية احكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من المؤهلات اقل من المتوسط لنصولها على شهادة التريسة النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها . ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر يكون مخالفا لحكم القانون خليفه بالالغاء وتكون الدعوى على غير سند من القانون واجبه الرفض مع الزام الداعية المصروفات عن الدرجتين .

(طعن رقم ٣٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٨٣)

ثالث عشر — شهادة مدرسة فلاحه البساتين والحدائق :

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

المادتان الخامسة والسابعة من قانون تصحيح أوضاع الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — قرار وزير التنمية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية وفقا لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ — شهادة مدرسة فلاحه البساتين والحدائق — المشرع اورد هذه الشهادة ضمن المؤهلات التي يحدد المستوى المالى لحاملها بالقلة (٣٦٠/١٨٠) — يشترط للاعتداد بهذا المؤهل ان يكون الحصول عليه مسبقا بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية او ما يعادلها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل ينحصر في بيان المستوى المالى المقرر لشهادة « مدرسة فلاحه البساتين والحدائق » في ضوء الاحكام التي أتى بها قانون تصحيح أوضاع الماملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة الخامسة من هذا القانون تنص على انه « يحدد المستوى المالى والادمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

١ —

ب —

ج - الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها .

د - كما تنص المادة السابعة على انه « مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الانتدبية الاضائية المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة » . - ومؤدى ذلك ان المشرع ناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية وحده دون غيره سلطة ببيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالى وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستعمل تلك السلطة انما تكون في اطار المعايير التي نصت عليها صراحة المادتان ٥ و ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون الخروج عليها والا عد القرار الذى يصدر في هذا الشأن مجاوزا القانون وبمعنى آخر فان الضوابط التي حددها القانون ووضع أسسها لتقييم المؤهل الدراسى لابد وان تكون مرعية بذاتها في هذا القرار - - وقد تناول البند ج من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حالة حلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي يحدد مستواها المالى في الفئة ٣٦٠/١٨٠ واستلزم في هذا التحديد توافر شروط ثلاثة اولها : أن تكون الشهادة قد توقف منحها . وثانيها : أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل . وثالثها : أن تكون هذه الشهادة مسبقة بالحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها فاذا ما توافرت كل هذه الشروط في الحاصل على الشهادة اعتبرت حينئذ من الشهادات المتوسطة وتحدد مستواها المالى في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، وان لم تتوافر كلها

أو بعضها تعذر اعتبارها كذلك . وقد صدر أعمالا للتصويص التشريعي المقرر في المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية ونصت المادة ٧ منه على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو يعادلها للتعين في وظائف الفئة ٣٦٠/١٨٠ (١) (٢) (٢٧) » شهادة مدرسة فلاحية البساتين والحدائق . ووضح من المادة ٧ من هذا القرار رددت ذات الشروط التي أوردتها المادة ٥ من القانون وعلى ذلك فانه ينبغي لكى تعتبر « شهادة مدرسة فلاحية البساتين والحدائق » من الشهادات المتوسطة التي يحدد مستواها المالى في الفئة ٣٦٠/١٨٠ أن يكون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - انه وان كان البند (٢٧) قد أورد « شهادة مدرسة فلاحية البساتين والحدائق » على عموه دون أن يقرنها بعبارة سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كما فعل في بعض بنود أخرى من المادة ٧ سألقة الذكر الا أن ذلك لا يعنى بالية حال من الاحوال عدم ضرورة الحصول مسبقا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لان كلا من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٧ من قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد بينت في صلبها في عبارات جلية وصريحة الشروط اللازمة لتقييم الشهادة المذكورة ومن بين تلك الشروط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها - وقد سبق ايضاح عدم جواز مخالفة قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية للقانون عند تحديد الشهادات وبيان مستواها المالى .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق وعلى ملف خدمة المدعى انه حاصل على شهادة مدرسة فلاحية البساتين والحدائق

سنة ١٩٤٥ ولم يسبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ومن ثم لا يجوز اعتباره من حاملي الشهادات المتوسطة المقرر لأصحابها الفئة ٣٦٠/١٨٠ مادام أنه في الحقيقة وواقع الامر غير حاصل على الشهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

ومن حيث أنه لا حاجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من حصول المدعى على شهادة فلاحه البساتين والحدائق يفترض سبق حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها اذا لو كان ذلك صحيحا لما عمد المشرع الى النص صراحة في المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وايضا في المادة ٧ من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها كى تسوى حالة الحاصل على شهادة مدرسة فلاحه البساتين والحدائق في الفئة ٣٦٠/١٨٠ .

ومن حيث أنه لا حاجة كذلك فيما قد يقال من أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي كان يشترط فمين يقبل بالمدارس الابتدائية الراقية ان يكون قد اتم الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ٣٦) وتبلغ مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات (مادة ٣٨) مما قد يعنى سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ذلك لان هذا الامر لا يعدو أن يكون محصورا فحسب في تبيان شروط الالتحاق بهذه المدارس دون أن يتعمدها الى غيره من مسائل أخرى تتعلق بتقييم مؤهل دراسي ، هذا فضلا عن أن من اتم الدراسة الابتدائية بنجاح طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لا يحصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بل يعقد مفتش كل قسم في نهاية العام الدراسي امتحانا نهائيا للتلاميذ الذين اتموا الدراسة بالفرقة السادسة . ويعطى الناجحون فيه تقرير باتباعهم الدراسة الابتدائية بنجاح (مادة ١٨) وهذا التقرير لا يقوم

بإية حال من الأحوال مقام الشهادة الابتدائية القديية ، سيما
وإن الحال لا يتعلق بتقييم سنواته دراسية معينة وإمكان معادلتها
بشهادة بعينها تطلبها للقانون وهي شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديية .

ومن حيث أنه تبعاً لكل ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه
باحقية المدعى في تسوية حالته باعتباره من حملة المؤهلات المتوسطة
المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٨٠ فإنه يكون قد جانب القانون
في صحيحه بما يتعين معه الحكم بالفائه ويرفض الدعوى مع الزام
المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧)

الفصل الثالث

الجدول

الفرع الأول

ماهية الجداول بصفة عامة

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

ترقية طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين — انطباع أكثر من

جدول .

ملخص الحكم :

أن مقتضى الأثر المباشر لقانون تصحيح أوضاع العاملين على ما أسلفنا أن يتم الاعتماد في تطبيق أحكامه بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون أي اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وقد وضع القانون رؤوسا لجدول مد الخدمة الكلية المحسوبة في الانتدمية والمحققة بالقانون هـ فالجدول الأول لحلة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) والجدول الثاني لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٨٠) والجدول الثالث للعاملين الفيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٤٤/٣٦٠) ، (٣٦٠/١٦٢) ، (٣٦٠/١٨٠) والجدول الرابع لحلة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٦٢) والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٥/١٤٤) والجدول السادس لجموعة وظائف الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٠/١٤٤) ومن ثم فإن المناط في تطبيق تلك الجدول هو :

- ١ - الحصول على أحد المؤهلات المشار إليها .
- ٢ - أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .
- ٣ - أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .
- ٤ - أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .
- وعليه فإن مناط تطبيق الجدول الاصلح وفقا للفقرة (هـ) لا يكون .
فإن يتوافر في شأنه شروط انطباق أكثر من جدول على حالته .
- ٨ - طعن رقم ٨٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)

الفرع الثاني مناطق تطبيق الجداول

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

ان من شروط الافادة من حكم المادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان تنقل فئة العامل في الميزانية الى مجموعة
الوظائف المالية قبل نشر القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ — جداول عدد
الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية والملحقة بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ المشار اليه — المناطق في تطبيق تلك الجداول هو
الحصول على احد المؤهلات المشار اليها او شغل وظيفة في
مجموعة الخدمات المعاونة او شغل وظيفة في مجموعة الوظائف
التقنية او المهنية او شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل فمن تحقق في
شأنه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول الخاص به — في تحديد
التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول فان العبرة في ذلك
بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون — يتربى على
ذلك ان تطبيق الجدول الاصلح وفقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من
القانون لا يكون الا لمن ينطبق عليه في ذلك التاريخ اكثر من جدول
ويتحقق ذلك في حالة العامل المعين باحدى الوظائف المهنية او التقنية
او الخدمات المعاونة والحاصل على احدى المؤهلات الدراسية دون
غيرها من الحالات .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاعات العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجئح أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ » وتنص المادة ١٦ على أن « تختص الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(١)

(هـ) تطبيق الجدول الاصلح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته » وأخيرا تنص المادة ٢٠ من ذلك القانون على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبلا عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(١)

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت فئته إلى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق

اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى » .

ومن حيث أن من شروط الافادة من حكم المادة ٢٠ مقرة (د) أن تنقل فئة العامل فى الميزانية الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون فى ١٩٧٥/٥/١٠ ، ومن ثم فإن السيد/..... اذ لم تنقل فئته على هذا النحو فى الميزانية فانه لا يفيد من الحكم المتقدم ويكون طلبه فى هذا الصدد غير قائم على اساس سليم من القانون جنديرا بالرفض .

ومن حيث أن الوزارة قامت بتسوية حالته طبقا للمادة ١٥ من القانون المشار اليه بأن طبقت فى شأنه الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة بمنح الدرجة الخامسة فى ١٩٧٤/١١/١ اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال ١٦ سنة .

ومن حيث أن المشرع وضع رؤوسا لجداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة فى الاقدمية والملحقة بالقانون آنف الذكر فالجدول الاول لحملة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ، والجدول الثانى لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٣٦٠/١٨٠) ، والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئات (٣٦٠/١٤٤) ، (٣٦٠/١٦٢) ، (٣٦٠/١٨٠) ، والجدول الرابع لحملة المؤهلات الاقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٣٦٠/١٦٢) ، والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم فى الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم فى الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، ومن ثم فإن المناط فى تطبيق تلك الجداول هو :

- ١ — الحصول على المؤهلات المشار اليها .
- ٢ — أو شغل وظيفة فى مجموعة الخدمات المعاونة .
- ٣ — أو شغل وظيفة فى مجموعة الوظائف الفنية أو الهندسية .
- ٤ — أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .

فمن تحقق في شأنه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول الخاص به .

ومن حيث انه في تحديد التاريخ الذى يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول فان العبرة في ذلك بالمرکز القانونى للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم فان تطبيق الجدول الاصلح ونقسه للفترة (هـ) من المادة ١٦ منه لا يكون الا لمن ينطبق عليه في ذلك التاريخ اكثر من جدول ويتحقق ذلك في حالة العامل المعين باحدى الوظائف المهنية او الفنية او الخدمات المعاونة والحاصل على أحد المؤهلات الدراسية دون غيرها من الحالات .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقع الحالة المعروضة لمانه وان كان العامل المذكور يحمل مؤهلا عاليا (ليسانص حقوق) في تاريخ العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ عين به بالفعل اعتبارا من ١٩٧١/٦/٢٦ . فمن ثم يتحدد مركزه القانونى في تاريخ العمل بهذا القانون ويتساو فرحقه مناط تطبيق الجدول الاول عليه دون سواه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتيية السيد/ في الانادة من حكم المادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح أوضاع العاملين .

(ملف ٦٩١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٠٣)

الغيدا :

اذا كان العامل لم يتقدم للادارة بشهائنه الدراسية التى حصل عليها قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ واستقر وضعه الوظيفى على معاملته بنونها فان استقزار مركزه في ذلك التاريخ يحول دون الاعتماد بها اذا تقدم بها بعد خمس عشرة سنة .

ملخص الفتوى :

ان المناطق في تطبيق الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحصول على أحد المؤهلات المشار إليها في تلك الجداول أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل أو شغل وظيفة في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة العبرة في تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول بالمركز القانونى المستقر للعامل في تاريخ نفاذ القانون اى في ١٩٧٤/١٢/٣١ حسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية التعيين .

فاذا تبين سبق حصول العامل المعروضة حالته على الشهادة الاعدادية العامة سنة ١٩٦٧ ولم يتقدم الى الجهة الادارية بما يفيد حصوله على تلك الشهادة الا بعد خمسة عشر سنة اى في ١٩٨٢/١٠/٢٣ ، بعد أن استقر وضعه الوظيفى وتحدد مركزه مع زملائه على وضع سليم ثانوينا وقتئذ فلا يجوز تعديل وضعه ، وبالتالي لا يجوز تطبيق الجدول الرابع . الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته .

(ملف ٦٤٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/٤)

الفرع الثالث

تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

العبارة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق أى من الجداول المرفقة بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هى بالمركز القانونى للعامل فى ١٢/٣١/١٩٧٤ . نص المادة ٢١ فقرة (ب) من القانون المذكور يعقد فى حساب المدد الكلية التى تنقضى فى مجموعة وظيفية أعلى بالمدد التى قضيت فى مجموعة وظيفية أدنى ومن ثم يلزم من باب أولى حساب المدد التى قضيت فى مجموعة أعلى ضمن التى تنقضى فى مجموعة أدنى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة . . » والمادة ٢١ منه تنص على أن « تحسب المدد الكلية المتطعة بالعاملين المعيّنين فى الوظائف المهنية أو الفنية أو التباينية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرتبين مع مراعاة القواعد الآتية :

(ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية إليها أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية » .

ومن حيث أن العبرة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق أى من الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنها هو بالمركز القانونى للعامل في ٢١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل به ، ومن ثم فإن العاملين غير المؤهلين الذين عينوا بمجموعة الوظائف المهنية ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية في تاريخ سابق على التاريخ المشار اليه انما يتحدد مركزهم القانونى بشغلهم وظائف المجموعة الأخيرة في ذلك التاريخ ويتوافر في حقهم مناط انطباق الجدول الخامس الخاص بالكتابيين غير المؤهلين دون سواه .

ومن حيث أنه في صدد حساب مدد الخدمة التي قضاها كل منهم بمجموعة الوظائف المهنية وذلك قبل نقله الى مجموعة الوظائف المكتبية ، فإن هذه المدد يتم حسابها ضمن المدد الكلية المحددة بالجدول الخامس . المسالف الإشارة اليه وذلك حسبما هو مستفاد من نص المادة ٢١ فقرة (ب) آتية البيان التي اعتدت في حساب المدد الكلية التي تقضى في مجموعة وظيفية أعلى بالمدد التي قضيت في مجموعة وظيفية أدنى وذلك ونقا لضوابط معينة ، ومن ثم يلزم من باب أولى حساب المدد التي قضيت في مجموعة أعلى ضمن المدد التي تقضى في مجموعة أدنى كما هو الحال بالنسبة للمدد التي قضيت في مجموعة الوظائف المهنية اذ يسوغ وفقا لما تقدم حسابها ضمن المدد التي تقضى في مجموعة الوظائف المكتبية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين المعروض حالتهم في أن يطبق عليهم الجدول الخاص المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون سواه وأن تحسب لهم ضمن المدد الكلية المحددة به المدد التي قضوها بمجموعة الوظائف المهنية .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

خص المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام كل من فئة العاملين بجدول بحسب المؤهل الحاصلين عليه والفئة المالية التي عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التي ينتمون إليها وحدد نطاق المخاطبين بأحكامه الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به — بناء على ذلك فان تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل يجب ان يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين ، بالدولة والقطاع العام تنص على ان تعتبر الجداول الملحقه بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون وتنص المادة التاسعة من تلك المواد على ان « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ » .

وتنص المادة الخامسة من القانون على ان « يحدد المستوى المالي والاقتدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي : —

..... (د) الفئة ١٨٠/٣٦٠ لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها عن المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة اقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بتقدير عند سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة :
من هذه السنوات الزائدة » .

وتنص المادة (١٥) من القانون المذكور على ان « يعتبر من أقصى .
أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة .
بالمجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من .
أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ، فإذا كان العامل قد رقى فعلاً :
في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى اليها .
الى هذا التاريخ » .

ولقد خصص القانون الجدول الثانى لحلة المؤهلات فوق المتوسطة :
والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثانية وخصص الجدول
الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة
الثانية وخصص الجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر
تعيينهم ابتداء في الفئة العاشرة (٣٦٠/١٤٤) أو التاسعة (٣٦٠/١٦٢) ،
أو الثامنة (٣٦٠/١٨٠) .

ومفاد ما تقدم ان المشرع خص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
كل فئة من فئات العاملين بجدول بحسب المؤهل الحاصلين عليه والفئة .
المالية التى عينوا فيها والمجموعة الوظيفية التى ينتبون اليها ، وحدد نطاق
المخاطبين بأحكامه بالموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل
به . واعتد تبعاً لذلك إمبراكزهم القانونية المستقرة لهم في هذا التاريخ
عند تسوية حالاتهم ، ومراعاة منه لن أمضى سنوات دراسية زائدة عن
المدة اللازمة للحصول على الشهادات المتوسطة قرر اضافة مدة
افتراضية مساوية لعدد تلك السنوات ، وخول العاملين حقاً في ترقية
حتية اذا اكملت لهم المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرفقة .
لهذا القانون .

وبناء على ذلك فان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يجب .
ان يتم بمراعاة مركزه الوظيفى في تاريخ العمل بالقانون وبحسب .
مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه .

ولما كان التعيين طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي عينت العاملة المعروضة حالتها في ظيله يتم داخل مجموعات وظيفية وفقا للقواعد التي كانت سارية ابان العمل بالقانونين رقمي ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى ان يتم توصيف وتقييم الوظائف وكان التعيين في مجموعة الوظائف المهنية التي ينطبق على المنتمين اليها الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتم وفقا لتلك القواعد بالتطبيق لاحكام كادر العمال ، فان اعمال هذا الجدول يقتصر على من عين ابتداء بالثقة الجاشرة او التاسعة او الثامنة في مجموعة الوظائف المهنية .

ولما كانت العاملة المعروضة حالتها: لم تعين ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية وانما عينت بمجموعة الوظائف المتوسطة فان الجدول الثاني الخايس ، بحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة يكون هو واجب التطبيق على حالتها ولا يجوز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليها ومن ثم تكون تسوية حالتها طبقا للجدول الثاني عند صاغت صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تطبيق الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملة المذكورة .

(ملف ٣١١/١/٨٦ — جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٠٦) .

المبدأ :

نص المادة (١٦) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصاير بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على تطبيق الجدول الاصلاح للعامل في حالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المرفقة بهذا

القانون على حالته — العبرة في التحقق من توافر شروط تطبيق الجداول
هى بالمرکز القانونى للعامل في تاريخ نفاذ القانون المشار اليه وهو
١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر
من أبيض أو يبيض من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية
المحددة بالجداول المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً
من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .. » وان المادة ١٦ منه تنص
على أن « تخضع الترقيات أحتية المنصوص عليها في المادة السابقة
للقواعد الآتية »:

..... (هـ) تطبيق الجداول الأصلح للعامل في حالة انطباق أكثر
من جدول من الجداول المرفقة على حالته .

ومن حيث أن المشرع وضع رؤوس لجداول مدد الضريبة الكلية
المحسوبة في الأقدمية والملحقة بالقانون آنف الذكر ، فالجدول الأول لحلة
المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداءً في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ، والجدول
الثاني لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم في الفئة
(٣٦٠/١٨٠) ، والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر
تعيينهم ابتداءً في الفئات (٣٦٠/١٤٤) و (٣٦٠/١٦٢) و (٣٦٠/١٨٠) ،
والجدول الرابع لحلة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداءً
في الفئة (٣٦٠/١٦٢) والجدول الخامس للكتبيين غير المؤهلين المقرر
تعيينهم في الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، والجدول السادس لمجموعة وظائف
الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة (٣٦٠/١٤٤) ، ومن ثم فإن
المناط في تطبيق تلك الجداول هو :

١ — الحصول على أحد المؤهلات المشار إليها .

٢ — أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .

٣ - أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .

٤ - أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .

ومن حيث أنه في تحديد التاريخ الذى يتحقق فيه توافر شروط تطبيق تلك الجداول فإن العبرة بالمركز القانونى للعامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون المشار اليه ، ومن ثم فإن تطبيق الجدول الأصلى وفقا للفقرة (هـ) لا يكون الا لمن يتوفر فى شأنه شروط انطباق أكثر من جدول على حالته .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة فإن العاملين المذكورين وإن عيّنوا ابتداء فى مجموعة الوظائف الفنية الا إن بعضهم نقل الى مجموعة الوظائف المكتبية والبعض الآخر أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية ، ومن ثم فإن المركز القانونى لكل منهم فى ١٩٧٤/١٢/٣١ يتحدد بالمجموعة الوظيفية التى يشغلها فى هذا التاريخ ويتوافر فى حق كل منهم مناط تطبيق الجدول المحدد لجمعته دون الجدول الثالث لانتهاء مناط تطبيقه فى حقهم ^{٨١}

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تطبيق الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الحالات المعروضة .

(ملف ٧١٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١/١٢)

الفرع الرابع تطبيق الجدول الثالث

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتحدد على أساس المركز القانوني المستقر للعامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ — وجوب مراعاة التقيد الوارد في المادة ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن المبرة في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بحالة العامل القانونية في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

ومتى كان الثابت أن المذمى يشغل في ذلك التاريخ وظيفة من وظائف الخدمات المعاونة ومن ثم فإن طلبه تسوية حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس الجدول الثالث الخاص بالوظائف المهنية أو الفنية وليس على أساس اعتباره شاغلاً لوظيفة من مجموعة الخدمات المعاونة يتطلب ابتداء تعديل مركزه القانوني الذي استقر فيه اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة ٨٧ منه على أنه مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي

(م ٢٤ — ج ١٦)

ولما كان المدعى لم يقيم دعواه الا في ١٩٧٦/٧/٣١ بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ومن ثم يكون مركزه القانوني باعتباره ضمن مجموعة الوظائف المعاونة قد استقر واضحا وتعديله او تغييره غير جائز قانونا سواء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — وبالتالي فلا يحق للمدعى الانفاذ من الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالمهنيين .

(طعون ١٠٦٧ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٥ لسنة ٢٥ ق ، ٦٧٤ ، ١٥٩٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

يشترط لتطبيق الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل المعين ابتداء بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة ان يكون قد نقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون الى مجموعة الوظائف المهنية — أساس ذلك — المادة ٢١ فقرة (ب) من القانون — اثره — عدم جواز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذي عين بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة ولم ينقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف باداء أعمال مؤقتة يجوز للعامل أن يجمع بين تنسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/٣٥ الذي احياه نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١/١٩٧٥ وبين الترقية بموجب المادة (١٥) من القانون رقم ١١/١٩٧٥ بشرط الا يترتب على تلك ترقية الى اكثر من عشرين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات أعمال القانون المذكور — التسمية يتم بنقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف الادارية اعتبارا من تاريخ معالجته بلأوّل المالى — اثر ذلك — تطبيق الجدول الثاني ثم الجدول الأول عملا لحكم الفقرة

(د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١٩٧٥/١١ — طبيب كل الوقت — عدم افادة الاطباء الذين لا يشغلون وظائف موصوفة في الموازنة بالهبة وظائف كل الوقت من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون — لا يخفى للافادة من حكم البند (١) سالف الذكر مجرد عدم مزاوله المهنة بالخارج لاى سبب من الاسباب — اساس ذلك — ان المشرع قصر نطاق تطبيق البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ على الاطباء الشاغلين لدرجات مخصصة لوظائف طبيب كل الوقت بالاميرانية — وجوب تسوية حالة حملة المؤهلان الواردة بقرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ١٩٧٨/٦٢٣ وفقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة (ب) من المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تشترط لتطبيق الجدول الثالث المرفق بهذا القانون والخاص بالعمال المهنيين على العامل المعين ابتداء بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة أن يكون قد نقل قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون الى مجموعة الوظائف المهنية ، ومن ثم لا يجوز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذى غيى بأحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم ينتقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف بإداء اعمال فنية .

وفيما يتعلق بتسوية حالة العامل / فقد تبين للجمعية ان الفقرة (و) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم تجز الجمع بين تسوية الحالة طبقا لاحكام المادة ١٤ والتسوية طبقا لاحكام المادة ١٥ من هذا القانون اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة الترقية الى اعلى من فئتين تاليتين للفئة التى يشغلها العامل فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون مع تخويل العامل الحق فى اختيار التسوية الامثل له وان المادة ١٤ تضمنت بتسوية حالة العاملين

تلقين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ
محوهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهم أقرب على أساس تدرج
موتيتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . ومن
ثم يجوز للعامل في الحالة الماثلة أن يجمع بين تسوية حالته طبقاً لأحكام
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي أحياء نص المادة ١٤ من القانون رقم
٤٤ لسنة ١٩٧٥ بعد أن امتنعت المطالبة بتطبيق أحكامه أملاً لنص المادة
٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبين
الفرعية بموجب المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يترتب
على ذلك ترقبه إلى أكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات
إعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأذ تقضى المادة الثانية من القانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضع العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية
المعينين في فئات أدنى من الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم ٦ من
أغسطس سنة ١٩٥٣ في الفئات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لهذا المرسوم مع
مراعاة التعادل الوارد بالجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ فإن تسوية حالة العامل وفقاً لهذا الحكم تقتضى
نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة إلى مجموعة الوظائف الإدارية
اعتباراً من تاريخ معاملته بالمؤهل العالى ولما كانت الفقرة (د) من المادة
٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ توجب حساب مدة الخدمة السابقة
على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة
الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون على أساس تطبيق
الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على
المؤهل العالى ثم تطبيق الجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العليا
اعتباراً من هذا التاريخ بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقاً للجدول الثانى
يكون العامل المذكور يدخل في عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥
للسنة ١٩٦٧ فإن شروط تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ سالفة الذكر
متوافر في حقه ومن ثم يتعين تطبيق الجدول الثانى ثم الجدول الأول
عليه أملاً لإحكام تلك الفقرة .

ان المشرع قصر بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ نطاق تطبيق أحكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يقضى بانقضاء مدة معادلة لدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة (من تاريخ نقله إلى كادر كل الوقت) مع اعمال هذا الحكم باثر رجعى من ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرارين رقمى ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ و ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢. قسم الأطباء بحسب الوظائف التى يشغلونها الى قسمين أولهما الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت وثانيهما الأطباء الشاغلين لوظائف نصته الوقت ونطاق شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف. بالميزانية ومن ثم فان الامادة من حكم البند (١) بخضم مدة ثلاثة سنوات من المدة المشترطة للترقية يكون منوطا بشغل احدى الدرجات المخصصة لوظائف أطباء كل الوقت بالميزانية فلا يكفى للامادة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاوله المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعا الى عدم الحصول على تصريح بمزاومتها أو كان راجعا الى الحرمان من مزاومتها بنص القانون أو بسبب النذب للعمل كل الوقت .

وبناء على ما تقدم فان اعمال هذا الحكم عند تسوية حالة الطبيب فى الحالة الماثلة مرهون بأن يكون شاغلا لوظيفة موصوفة فى موازنة. بمستشفيات جامعة الاسكندرية بانها من وظائف كل الوقت فلا يكفى مجرد كونه شاغلا لوظيفة طبيب بقيم تلك المستشفيات .

وفىما يتعلق بتسوية حالة حملة المؤهلات الواردة بقرار وزير الترقية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ وفقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ فقد تبين للجمعية العمومية أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧١ قضت بتطبيق أحكام القانون رقم

٨٣ لسنة ١٩٧٣ على حملة المؤهلات التي شملها قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم يتعين تسوية حالات العاملين اللذين عودلت مؤهلاتهم بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمقتضى هذا القرار وفقا لأحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : عدم جواز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذى عين باحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم ينقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف بأداء أعمال فنية .

ثانيا : عدم جواز تطبيق الجدول الخامس على من لم يعين فى أى وقت بوظائف الكتية غير المؤهلين ولو كان قد كلف أثناء شغله لوظيفته بمجموعة الخدمات المعاونة بأداء أعمال كتابية .

ثالثا : عدم جواز حجب مدة العمل السابق التى قضاه السيد / فى عمل نئى ضمن مدة عمله بمجموعة الوظائف الادارية .

رابعا : احقية السيد / فى رد اقدميته بالبنية الرابعة وترقيته الى الفئة الثالثة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

خامسا : احقية السيد / فى الاثادة من حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والاثادة من حكم ائادة ١٥ من ذات القانون على الا يترتب على ذلك ترقيته لأكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات اعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأحقته فى تطبيق الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة ثم تطبيق الجدول الاول الخاص بالمؤهلات العليا بالفئة والامتية التى يبلغها وفقا للجدول الثانى .

ساديسا : عدم ائادة الطبيب من حكم انقاص مدة ثلاثة سنوات من المدة المشترطة للترقية الا اذا كانت الوظيفة التى يشغلها

موصوفة في موازنة بمستشفيات جامعة الاسكندرية بأنها من وظائف كل الوقت .

سابعاً : وجوب تسوية حالات العاملين الذين عودلت مؤهلاتهم بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ بمقتضى قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ وفقاً لأحكام هذا القانون .

(ملف ٨٦/٣/٥١٠ — جلسة ١٧/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٠٩٠)

المبدأ :

العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية الذين يشغلون وظائف فنية ومهنية — العاملون غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين في وظائف مهنية أو فنية أو كتابية — ليس في القانون ما يشير الى قصر تطبيق بعض الجداول على العاملين حملة المؤهلات الدراسية والبعض الآخر على العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية — تطبيق الجدول الاصلح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة بالقانون — اثر ذلك — انطباق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حملة المؤهلات الدراسية ممن يشغلون وظائف فنية أو مهنية اذا استوفوا شروط تطبيقه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة (٢٠) منه على أن

« تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية ... » .

كما نصص المادة (٢١) على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية ... » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن المادتين ٢٠ ، ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحددان قواعد حساب المدد الكلية لطائفتين أحدهما حملة المؤهلات الدراسية والثانية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعيّنين في وظائف مهنية أو فنية أو كتابية ، ولم تشر إلى من المادتين إلى ما يفيد قصر تطبيق بعض الجداول المرفقة بالقانون المذكور على العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ، والبعض الآخر على العاملين غير الحاصلين على مؤهلات ، فقد ورد نصها علها والقاعدة أن العام يؤخذ على عمومه ما لم يخص ، وعلى ذلك فإنه يمكن تطبيق الجدول الثالث على حملة المؤهلات الدراسية من يشغلون وظائف فنية ومهنية ، إذا استوفوا شروط تطبيقه .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المشرع نص في الفقرة (هـ) من المادة (١٦) من هذا القانون بأنه في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرافقة للقانون فإنه يحق للعامل تطبيق الجدول الأصح له .

ومن حيث أن الجدول الثالث يطبق على العاملين الذين يشغلون وظائف فنية ومهنية من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ، فإن تطبيقه عليهم يكون ممكنا من باب أولى ، إذ لا يتصور أن يكون الحصول على المؤهل الدراسي سببا للأضرار بهم .

ومن حيث أن ما ورد بالكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ — الصادر
من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة — من استفادة حملة المؤهلات الدراسية
من الجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٤ لا يفيد بحكم اللزوم استبعاد حملة المؤهلات
الدراسية من الاستفادة من الجدول الثالث .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع
إلى جواز تطبيق الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على
العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية ممن كانوا معينين ابتداء بمجموعة
الوظائف الفنية أو المهنية .

(ملف ٥٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/١/٢٥)

الفرع الخامس تطبيق أكثر من جدول

أولاً : تطبيق الجدولين الأول والثاني :

قاعدة رقم (٢١٠) :

المبدأ :

الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — نصها على حساب مبدد الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني المرفق بالقانون على حالته حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم على اساس تطبيق المدد المبينة بالجدول الاول المرفق بالقانون اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالي على حالته بالفئة والاقضية التي بلغها طبقا للجدول الثاني — لا يجوز للعامل أن ينتقل بين هذه الجداول الا اذا كانت فئته قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون — تعيين العامل تعيينا جديدا لحصوله على مؤهل عال اثر ذلك — لا يفيد من احكام الجدولين الملحقين بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة ينص على أن « تصيب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

وتصيب المدد الكلية المتعلقة بحلة المؤملات العليا والمحددة في
الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ) (ب) (ج)

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي.
لمن نقلت منته إلى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على
أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على
المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق
اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والادبية التي بلغها طبقاً
للجدول الثاني » .

ولما كان النص يتحدث صراحة عن المعامل الذي (نقلت منته إلى
مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون) وكانت عبارته تلك
واضحة لمة واصطلاحاً في الدلالة على ما تقصده فانه لا يسوغ الانحراف
بها إلى غير مدلولها الصريح لتشمل من عين في فئة بمجموعة الوظائف
العالية إذ لا وجه لاقحام مثل هذا التعيين في حكم هذا النص الذي اقتصر
صراحة على من نقلت منته إلى مجموعة الوظائف العالية .

ولقد اتخذ المشرع اصلاً عاملاً في نصوص القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ من مقتضاه ألا يطبق على المعامل سوى جدول واحد يحسب حالته
الوظيفية وقت العمل بالقانون في ١٢/٣١/١٩٧٤ ولم يخرج عن هذا
الاصول الا في الفقرة (د) من المادة (٢٠) حيث اباح للمعامل الحاصل على
مؤهل عال بعد تعيينه بمؤهل متوسط التنقل بين الجدولين الثاني والاول
اذا كانت منته قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون.
ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء على حدوده فلا يجوز للمعامل أن ينتقل بين
الجدول الا في هذه الحالة فقط .

(فتوى ٢٩٨ - في ١٩٧٧/٥/٢)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تقضى بحساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون وذلك على النحو المبين بها — المقصود بإعادة التعيين فى مفهوم هذه الفقرة هو إعادة العامل بمؤهله العالى بغير فاصل زمنى بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ومن ثم فإن هذا الحكم لا يجد مجالا لأعماله فى حالة وجود فاصل زمنى بين الحالتين .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على « حساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت عنه أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم على أساس تطبيق المدد المبينة فى الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والالتصية التى بلغها طبقا للجدول الثانى .

ويبين من هذا النص أن المشرع رعية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمدد التى قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك فى حالتين أولهما أن تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥.

تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وثانيهما أن يكون قد أعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور فإذا قامت بالعامل إحدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول التالى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحملة المؤهلات العليا بالفئة والأقدية التى بلغها بالجدول الثانى لما كان إعادة التعيين فى حكم تلك الفقرة انما يصدق العامل الذى يعاد تعيينه بالمؤهل العالى بغير فاصل زمنى بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط وبدء خدمته بالمؤهل العالى ، ومن ثم فإن هذا الحكم لا يجد مجالا لأعماله الا فى حالة اتصال المتدين .

ولما كانت خدمة العامل بالمؤهل المتوسط فى الحالة الماثلة قد انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٩٦٧/١/١٤ ثم عيّن تعيينا جديدا فى ١٩٧٢/١/١ بعد حصوله على المؤهل العالى فإن هذا التعيين يكون مثبت الصلة بخدمته السابقة لوجود فاصل زمنى بينها ، وبالتالي لا يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة السيد من أحكام الفقرة (د) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٨٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٩)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تعالج تسوية حالة العامل الحاصل

على مؤهل أثناء الخدمة بأن يتم وضعه على الفئة المقررة لمؤله العالي من تاريخ حصوله عليه بمراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج وذلك يقضى بتغيير مجموعته الوظيفية من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية من تاريخ حصوله على المؤهل او تاريخ ترشيح زملائه في التخرج أيهما أقرب — المساس لك — رغبة المشرع في الربط بينه وبين زملائه في التخرج — أثر ذلك — تطبيق حكم الفقرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بأن يسرى عليه الجدول الثانى حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق الجدول الأول بالفئة والالتحاقية التى بلغها بمقتضى الجدول الثانى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثامنة من قانون تصنيف اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على ان « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودين في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى او في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعمين او من تاريخ الحصول على المؤهل ايهما اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الانتزاعية المقررة » .

وتنص المادة الخامسة عشر على ان « يعتبر من أمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى الدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في تنس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... » .

وتنص المادة العشرين على انه « وتحسب المدد الكلية المتعلقة

بجملته المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة التساوغ
الإتية :

.....

(ذ) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي
لمن نقلت منته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا
القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ
حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول
الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى
بلغها طبقا للجدول الثانى »

ومفاد تلك النصوص ان المشرع سن في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
تسويتين وجوبيتين نصت على أحدهما المادة ٨ ، بينما نصت على الأخرى
المادة ١٥ ، فيوجب المادة ٨ تنسوى حالات الحاصلين على مؤهلات عالية
الموجودين في الخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القانون المذكور —
بوضعهم في الفئة المقررة لمؤهلاتهم اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول
على المؤهل مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للتساوغ
المنظمة لتعيين الخريجين المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣
ويوجب المادة ١٥ تعيين تسوية حالة العاملين الموجودين بالخدمة في
٣٦/١٢/١٩٧٤ — تاريخ العمل بالقانون — بترقيتهم الى الفئات الاعلى
اذا أمضوا المدد الكلية المحددة في الجداول المرفقة بالقانون وذلك في ذات
المجموعة الوظيفية التى ينتمون اليها ، وعلى ذلك يكون المشرع قد
اجرى تسويتين تسبق احداهما الأخرى ، لكل منهما شروطها وقواعدها
التي لا تتعارض مع قواعد وشروط تطبيق الأخرى ، وبخيث يكون ممكنا
اعمالها مما على ذات الحالة ، ومن ثم فان تسوية حالة العامل الحاصل
على مؤهل أثناء الخدمة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
يعتبر ان تتم أولا وفقا لحكم المادة ٨ فيوضع على الفئة المقررة لمؤله
العالي من تاريخ حصوله عليه ، بمراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج ،

مى كان موجودا بالخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القانون المذكور — وهو الأمر الذى يقتضى بالضرورة تغيير مجموعته الوظيفية من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية من تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج أيهما أقرب . باعتبار ذلك انعكاسا لربط المشرع بينه وبين زملائه فى التخرج ، والقول بغير ذلك يفرغ هذا الارتباط من مضمونه ، وأذ سبق هذا التاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وجب تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون بأن يسرى عليه الجدول الثانى حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول بالفئة والأقدمية التى بلغها بمقتضى الجدول الثانى باعتباره قد أعيد تعيينه حكما اعمالا لحكم المادة ٨ من القانون سالف الذكر فى مجموعة الوظائف العالية .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد عين بمؤهل متوسط فى ١٥/١/١٩٦١ وحصل على مؤهل عال فى سنة ١٩٦٨ فإنه يتعين تسوية حالته وفقا لحكم المادة ٨ مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج فإذا أسفرت تلك التسوية عن شغله الفئة السابعة بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعين تسوية حالته طبقا للمادة ١٥ مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ على النحو السابق ببيانه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتتبنى الفتوى والتشريع الى أن تطبيق حكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل فى الحالة الماثلة يؤدى الى نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية .

نتائج - تطبيق الجدولين الثالث والخامس :

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى درجات القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ قد عادل الدرجة العمالية ٥٠٠/٣٠٠ المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة بالدرجة التاسعة - الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ عادل الدرجة التاسعة بالمهنية ٣٦٠/١٦٢ - أثر ذلك - يتعين تسوية للمعامل الشاغرين لهذه الفئة طبقا لإحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس انهما قد عينا بالفئة التاسعة - تطبيق - العامل الذى عين بالفئة التاسعة بمجموعة الوظائف المهنية ونقل الى وظيفة كتابية قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين تطبيق الجدول الثالث عليه مع مراعاة خصم مدة السبع سنوات المشترطة للترقية فى هذا الجدول من الفئة العائنة إلى الفئة التاسعة ثم تطبيق الجدول الخامس عليه من تاريخ نقله إلى مجموعة الوظائف الكتابية والاقدمية التى يشغلها وفقا للجدول الثالث .

ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى درجات القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ قد عادل فى الجدول الاول الملحق به الدرجة العمالية ٥٠٠/٣٠٠ المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة بالدرجة التاسعة ومن ثم فإن الدرجة ٦٠٠/٣٠٠

التي أضافها مجلس إدارة الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية الى كادر عمال الهيئة بقراره الصادر في ١٩٦٠/١/٢٨ تعادل الدرجة التاسعة من باب أولى باعتبار أن نهاية ربطها يزيد عن نهاية ربط الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ، ولما كان الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد عادل الدرجة التاسعة بالفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) فإنه وقد عين العاملان المعروضة حالتهم بالدرجة العمالية ٦٠٠/٣٠٠ بوظيفة معاون علاقات عامة المضافة الى وظائف العمال الفنيين بالهيئة يتعين تسوية حالتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس أنهما قد عينا بالفئة التاسعة .

ولما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد أوجبت في البند (د) خصم المدة المشترطة للترقية بالجدول الثالث الخاص بالعمال الفنيين من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى لن عين ابتداءا بالفئة التاسعة او الثامنة او السابعة وأوجبت في البند (هـ) حساب مدة الخدمة لن نقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون من الوظائف الفنية الى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث على المدة التي قضيت بالوظائف المهنية ثم تطبيق الجدول الخامس الخاص بالكتبة غير المؤهلين بالفئة والادمية التي يلقها العامل بالتطبيق للجدول الثالث مع جواز تطبيق الاصلح للعامل على مدته الكلية كلها اذا كان ينطبق على أكثر من نصف المدة الكلية واذا عين العاملان في الحالة الماثلة بالفئة التاسعة بمجموعة الوظائف المهنية ونقلوا الى الوظائف الكتابية قبل تاريخ نشر القانون فإنه يتعين تطبيق الجدول الثالث عليها مع مراعاة خصم مدة السبع سنوات المشترطة للترقية في هذا الجدول من الفئة العاشرة الى الفئة التاسعة ثم تطبيق الجدول الخامس عليهما من تاريخ نقلهما الى مجموعة الوظائف الكتابية بالفئة والادمية التي يبلغانها وفقا للجدول الثالث ويجوز للهيئة أن تطبق عليهما الجدول الثالث باعتباره الجدول الاصلح لهما ولكون مدة خدمتهما بالوظائف المهنية تزيد على نصف مدة خدمتهما الكلية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق
احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على العاملين المذكورين على
اساس انهما عينا بالدرجة ٦٠٠/٣٠٠ المعادلة للفئة التاسعة (١٦٢ /
٣٦٠) .

(ملف ٥٩٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ انه عند
تطبيق الجندولين الثالث والخامس من الجداول الملحقه به على
العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية
ثم نقلوا او عينوا الى مجموعة الوظائف المهنية او الفنية او اولئك الذين
كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة
الوظائف المكتبية قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ (تاريخ نشر القانون
المذكور) يتعين ان تصالف الى المدة الواردة في هذين الجدولين سبع
سنوات او المدد التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية
ايها اقل .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من هذا الاستعراض لحالة المدعى الوظيفية
ان له مدتي خدمة تضامها في مجموعتين وظيفتين تخلف احدهما
عن الاخرى فالاولى وهى المدة من سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٥٠
تضامها في سلك الخدمات المعاونة وهو غير مؤهل والثانية وتبدأ
من بسنة ١٩٥٠ تضامها على درجات كتابية بعد حصوله على شهادة
اتمام الدراسة الابتدائية سنة ١٩٥٠ ومن بعدها شهادة اتمام

الرئاسة الثانوية (القسم العام) سنة ١٩٥٥ ومن ثم تعيين في هذه الحالة أعمال ما تقضى به المادة ٢٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والتي تنص على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية : ١ - ٥٥٥ ب - ... إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة في الوظائف الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون إلى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية » .

وبعد هذا النص أنه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس على العاملين الذين كانوا معيّنين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية أو أولئك الذين كانوا معيّنين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا إلى مجموعة الوظائف المكتبية قبل نقل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ (تاريخ نشر القانون المذكور) يتعين أن تضاف إلى المدة الواردة في هذين الجدولين سبع سنوات أو المدد التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهما أقل ، وأساس ذلك أنه متى نقل العامل من كادر أدنى إلى كادر أعلى فالأصل ألا يعتد بمدة خدمته في الكادر الأدنى عند تدرجه بالترقية في الكادر الأعلى ، غير أنه بالنظر إلى أنه ربما تكون مدة الخدمة التي قضيت في الكادر الأدنى طويلة ونظر لأن قانون الإصلاح الوظيفي إنما صدر لعلاج أوضاع العاملين الذين رتبوا مددا طويلة في درجاتهم دون أن تصيبهم أية ترقية فمن ثم رأى المشرع الاعتداد بمدة الخدمة التي قضيت في الكادر الأدنى عند ترقية هؤلاء العاملين في الكادر الأعلى على أن تضاف إلى المدد الكلية المشترطة للترقية سبع سنوات أو المدة التي قضيت في الكادر الأدنى إن كانت تقل عن ذلك .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص المنازعة المطروحة فالثابت أن المدعى كان قد عين ابتداء في إحدى وظائف الخدمات المعاونة سنة ١٩٣٨ ونقل قبل تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ إلى إحدى الوظائف المكتبية اذ عين في الدرجة التاسعة المكتبية في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، كما منح الدرجة الثامنة المكتبية في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الثانوية (القسم العام) ومن ثم وجب اضافة مدة سبع سنوات الى المدة الكلية الواردة في الجدول الخامس باعتبار أن هذه المدة تقل عن مدة الخدمة التي قضيت في وظيفة الخدمات المعاونة وذلك تطبيقاً للبند (ب) من المادة ٢١ سالف الذكر ، وعلى هذا يكون غير صحيح ما تناوله الحكم المطعون فيه وهو بضد تطبيق الجدول الخامس لتبيان الجدول الاصلح للمدعى اذ لم يصف مدة السبع سنوات الى المدة اللازمة للحصول على الفئة الرابعة وذلك بحسبان أن البند المذكور يمثل أصلاً عاماً ونصاً واجب التطبيق في شأن الحالات التي تناولها .

ومن حيث أن المدة اللازمة للترقية الى الفئة الرابعة طبقاً للبعد التي أشار اليها الجدول الخامس المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي ٣٤ سنة فإنه باضافة مدة السبع سنوات المطلوبة قانوناً على النحو السابق تكون المدة اللازمة لحصول المدعى على تلك الفئة هي ٤١ سنة وبالتالي يستحقها اعتباراً من سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث انه بالنسبة الى تطبيق الجدول الثاني الخاص بحلّة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة باعتبار أن المدعى يحمل مؤهلاً متوسطاً هو شهادة اتمام الدراسة الثانوية (القسم العام) فإنه وقد حصل على هذا المؤهل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ فإنه يستحق الفئة الخامسة بعد قضاء ١٦ سنة أي اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧١ (أول الشهر التالي لاستكمال تلك المدة) ويستحق بالتالي

تتبعية الى الفئة الرابعة بعد قضاء ٢١ سنة أى اعتبارا من أول
يوليو سنة ١٩٢٦ ومن ثم يكون مقتضى تطبيق الجدول الاصلى للمدعى
هو تطبيق الجدول الثانى عليه وليس الجدول الثالث — كما يذهب —
لأنه لا يشغل وظيفة فنية أو مهنية تؤهله الانادة من هذا الجدول.
لأنه لا يسرى سوى على العاملين الفنيين أو المهنيين ولا الجدول
الخامس الذى طبقه الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية قد طبقت الجدول
الثالث فى شأن المدعى والمدعى اذ منحته الفئة الخامسة اعتبارا من أول
يوليو سنة ١٩٢١ ثم رقى طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى فصحته
للفئة الرابعة من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٤ فانها عندئذ تكون قد طبقت.
سحیح حکم القانون فى حقّه .

(طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

ثالثاً : التنقل بين الجدول الثانى والجدول الاول وبين الرابع والثانى :

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

عند تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام المادة ١٥ من قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين أعتد المشرع بالمركز القانونى للعامل
فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وذلك وفقاً لقاعدة عامة مؤداها ألا يطبق على
العامل إلا جدول واحد . توافر شروط أكثر من جدول — التاريخ
المذكور يمكن أن ينطبق عليه الجدول الأصلىح . يجوز للعامل التنقل
بين الجدول الثانى والجدول الاول بشرط نقل الفئة قبل تاريخ نشر
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — العامل الذى نقل أو أعيد تعيينه له
الحق فى التنقل بين الجداول المختلفة الملتحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعمين — تطبيق — العامل له حق
التنقل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الأقل من المتوسطة
والجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة اعتباراً من تاريخ
الحصول على المؤهل المتوسط ويجوز التنقل بين الجدول الثانى
والجدول الاول اعتباراً من تاريخ الحصول على المؤهل لمن أعيد تعيينه
قبل ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المشرع سن بموجب أحكام المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تسوية وجوبية أعتد فيها
بالمركز القانونى للعامل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تقوم على أساس

مدد خدمة كلية نص عليها في الجداول الستة المرفق بالقانون والتي خصصت كلاً منها لطائفة من العاملين بحسب المؤهل أو نوع العمل أو المهنة وذلك وفقاً لقاعدة عامة مؤداها ألا يطبق على العمال إلا جدول واحد فإن توافرت لديه شروط انطباق أكثر من جدول في ١٩٧٤/١٢/٣١ طبق عليه الجدول الأصح ، كما قرر تطبيق الجدول الثالث على من عين ابتداء بمجموعة الوظائف المكتبية والمقاومة ونقل إلى مجموعة الوظائف المهنية بشروط خاصة ، وكذلك خسول القسائل حفا في التنقل بين الجدول الثاني والجدول الأول بشرط نقل الفئة قبل تاريخ نشر القانون .

أججه المشرع بعد تعديل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ إلى توسيع نطاق التنقل بين الجداول بحيث أصبح للعامل الحق عند تسوية حالته وفقاً لأحكام هذا القانون أن ينتقل بين الجدول الثالث الخاص بالعاملين الفنيين والجدول الرابع الخاص بحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة لنقل أو أعيد تعيينه بالمؤهل الأقل من المتوسط قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون وذلك اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين كما قرر المشرع التنقل بالعمال بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الأقل من المتوسطة والجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة اعتباراً من تاريخ الحصول على المؤهل المتوسط لنقل أثناء الخدمة على مؤهل متوسط بغير أن يشترط في هذه الحالة نقل الفئة أو إعادة التقييم كما قرر كذلك التنقل بالعامل بين الجدول الثاني الخاص بالمؤهلات المتوسطة والجدول الأول الخاص بالمؤهلات العليا اعتباراً من تاريخ الحصول على المؤهل العالي ليس فقط لنقل فئة وإنما كذلك لن أعيد تعيينه قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون بمجموعة الوظائف العليا ، فانه يتعين أن تسوى حالة العاملين المعروضة حالاً لهم الذين عينوا ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية ونقلوا إلى مجموعة الوظائف المكتبية لحصولهم على مؤهل أقل من

المتوسط ثم حصلوا على مؤهل متوسط على أساس تطبيق الجدول الثالث حتى تاريخ نقلهم الى مجموعة الوظائف المكتبية ثم تطبيق الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم تطبيق الجدول الثاني اعتبارا من هذا التاريخ فان كانوا قد حصلوا على مؤهل عال ونقلوا او أعيد تعيينهم بناء على ذلك بمجموعة الوظائف العالية قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ طبق عليهم ايضا الجدول الاول اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل العالي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تنقل ختلم المؤهل من جدول المهنيين الى جدول الشهادات الاقل من المتوسطة ثم الى جدول الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ثم الى جدول الشهادات العالية وفنا للقيود والضوابط الواردة فى مواد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المتعلقة بالنقل فيما بين الجداول .

(ملق ٣١٢/١/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٤/٧) .

الفرع السادس تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

العبرة في تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون — تطبيق جدول من الجداول المرفقة بالقانون المذكور على المائل حالة كون جدول آخر هو الواجب التطبيق — يعتبر تسوية مخالفة للقانون لا تحصن بمضى مواعيد الزمن .

ملخص الفتوى :

أن السيد/ قد نقل الى رئاسة الجمهورية في ١٩٦٣/٧/١ بدرجة ملاحظ — فئة ٩٠٠/٤٠٠ ملزم — وعولت درجته بالفئة السابعة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، ثم نقل الى المجموعة المكتبية اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢٨ ورقي الى الدرجة السادسة المكتبية اعتبارا من هذا التاريخ ، ومنح الدرجة الخامسة ونقل لحكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من ١٩٧٠/٤/٢٨ .

وطبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سويت حالة السيد المذكور ، فمنح الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ على أساس قضائه ٢٢ سنة بتطبيق الجدول الثالث المهني على حالته ، وهو أفضل من الجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين .

وقد طأب بترقيته الى الفئة الثالثة على أساس استكمال ٣٧ سنة.
طبقا للجدول الثالث .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٧٧/١/٢٦ فاستبان لها أن المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدّة » .

وحيث أن مقتضى الأثر المباشر لقانون تصحيح أوضاع العاملين أن يتم الإعداد في تطبيق أحكامه بالمركز القانونى للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون أى في ١٩٧٤/١٢/٣١ فإذا كان العامل في ذلك الوقت يشغل وظيفة مهنية طبق عليه الجدول الثالث وإن كان يشغل وظيفة كتابية ، طبق عليه الجدول الخامس ، وهو ما يستفاد صراحة من نص المادة (١٥) سائلة الذكر ، والذي يقضى بالترقية بنفس المجموعة الوظيفية .

وحيث أن الثابت من الوثائق أن السيد/ من العاملين غير المؤهلين ، يشغل وظيفة مكتبية وقت نشر قانون التصحيح المشار إليه ، ومن ثم يكون الجدول الخامس هو الواجب التطبيق على حالته .

وحيث أن خدمة السيد المذكور قد بدأت في ١٩٣٨/٤/٢٨ ، فانه يستحق الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٢/٥/١ وهو أول الشهر التالي لقضائه ٣٤ سنة منذ بداية خدمته .

وحيث أن جهة الإدارة قد طبقت على حالة السيد المذكور الجدول الثالث على أساس أنه عين في بداية خدمته بوظيفة مهنية فاستحق الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ وهو أول الشهر التالي لقضائه ٣٢ سنة منذ بداية خدمته ، ومن ثم يكون هذا التطبيق مخالفا للقانون باعتبار أن الجدول الواجب التطبيق على الحالة المعروضة هو الجدول الخامس على ما سبق البىسسان .

وحيث أن تحديدًا أقدمية السيد المذكور في الدرجة المرقى إليها ، تعتبر من التسويات التي لا تتحصن ببعض مواعيد الطعن ، فانه يتعين سحب قرار ترقية السيد المذكور فيما تضمنه من ارجاع أقدميته في الفئة الرابعة الى ١٩٧٠/٥/١ وتعديل تاريخ هذه الأقدمية الى ١٩٧٢/٥/١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

١ — ان العبرة في تحديد الجدول الواجب التطبيق على العامل — وفقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة — بنوع الوظيفة التي يشغلها هذا العامل في تاريخ العمل بهذا القانون من ١٩٧٤/١٢/٣١ .

٢ — عدم أحقية السيد / في الترقية الى الفئة الثالثة .

٣ — أحقية السيد المذكور في الترقية الى الفئة الرابعة وفقاً للجدول الخامس المرفق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة مع ارجاء أقدميته فيها الى ١٩٧٢/٥/١ .

٤ — وجوب تعديل قرار تسوية حالته على الاساس المتقدم .

(ظف ٦٩٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفصل الرابع

المحدد

الفرع الأول

شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدة الكلية

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

يشترط لحساب المدد الكلية المبينة في المادة ١٨ ألا نقل عن سنة كاملة متصلة - ربيع المدة التي لم تحسب في اقدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية اذا كانت نقل بذاتها واستقلالاً عن سنة كاملة متصلة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرتبة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية :

(أ) (ب) (ج) (د) مدد ممارسة المهن الحرة

لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة » .

وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أنه « يشترط لحساب المدد المهنية في المادة السابقة ما يأتي :

(١) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة ... » .

ومن حيث أنه تطبيقاً لهذين النصين فإنه يشترط لحساب مدد ممارسة المهنة الحرة لأعضاء النقابات المهنية ألا تقل المدة عن سنة كاملة ومقتضى ذلك أنه إذا كان المدرس يعد عضواً بنقابة مهنية مددة ممارسته المهنة لا تحسب إلا إذا كانت كاملة متصلة ومن ثم فإن ربع المدة التي قضاها المدرس في العمل بالمدارس الخاصة والتي لم تحسب في اقدمية الدرجة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضمن المدة الكلية اللازمة لترقيته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا إذا كانت. لا تقل بذاتها واستقلالاً عن سنة كاملة متصلة أى بغير ثلاثة أرباع المدة التي تم حسابها في مدة الخدمة الفعلية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه لما كان مقدار الربع المتبقى من مدة العمل السابق للمدرس المعروضة حالته تبلغ ١٥ يوم ٧ شهر أى أقل من سنة كاملة فإنه لا يحق لهذا المدرس أن يطالب بحساب هذه المدة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضمن المدد اللازمة لترقيته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يلي :

أولاً : أنه يجب لإنقضاء مدة سنة من المدة الكلية طبقاً للفقرة (ج) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين أن يكون المؤهل الحاصل عليه العامل معادلاً للماجستير من الناحية العملية وذلك بمقتضى قرار صادر من الجهة المختصة بإجراء هذا التعادل وفتى للنصوص المنظمة له .

ثانياً : عدم جواز ضم ربع مدة العمل السابق التي تم ضم ثلثتها بأرباعها لأقدمية الدرجة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ،

إذا كان هذا الربع يقل بذاته واستقلالاً عن سنة كاملة متصلة وذلك في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

(ملف ١٦/٤/٧٤١ — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

قضى المشرع في المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحساب مدد ممارسة المهن الحرة التي لم تحسب للعامل من قبل ضمن مدد الخدمة المشترطة للترقية شرط ذلك أن يكون العامل عضواً باحدى النقابات المهنية — أثر ذلك — أن مدد ممارسة العمل السابقة على القيد بالنقابة لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدية من المدد الآتية :

..... (د) مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة) .

ومفاد هذا النص أن المشرع قضى بحساب مدد ممارسة المهن الحرة التي لم تحسب للعامل من قبل ضمن مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واشترط لذلك أن يكون العامل عضواً باحدى النقابات المهنية ومن ثم فإن مدد ممارسة العمل السابقة

على البقاء بالنقابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية سالفة الذكر .

ولما كان العاملون المعروضة حالانهم قد اكتسبوا عضوية النقابيين التجاريين بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاريين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ فإنه لا يجوز حساب مدة ممارستهم المهنة السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما ان النقابة لم تنقدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد مزاوله العمل الحر للعاملين المعروضة حالانهم .

(ملف ٥٣٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

المادة ١٩ اشترطت لحساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية ان تكون قد قضيت في وظيفة او عمل يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية — المادة ٢٠ من ذات القوانين — المدد السابقة مع الحصول على المؤهل لا تحسب في المدد الكلية المحدد للترقية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب المدعى الاحتياطى بشووية حالته في الفئة الرابعة اعتبارا من عام ١٩٧٦ طبقا لاحكام الجدول الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك باعتبار المدعى من حلة شهادة انماهم الدراسة الابتدائية وهي طبقا للفقرة (٤) من المادة (٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من المؤهلات الاقل من المتوسطة التي يعين حاملوها .

ابنداء في الفئة (١٦٢ — ٣٦٠) فان عدد سنوات المدد الكلية المحسوبة في الاقدمية بالنسبة لمنح الفئة الرابعة هو ٣٠ سنة واذ كان المدعى يشغل ائدرجات الكتابية اعتبارا من ١١/٦/١٩٥٣ تاريخ حصوله على الشهادة الابتدائية فانه لا يكون قد استوفى مدة الثلاثين سنة المشترطة لاستحقاق تلك الدرجة تسوية طبقا للقانون المذكور .
اما ما يذهب اليه المدعى من أن مدة خدمته السابقة من ١٩٤٠/٩/٢ تدخل في حساب المدد الكلية فهذا مردود عليه بأن المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد اشترطت لحساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية . وهذا الشرط لم يتوافر في مدة الخدمة السابقة المذكورة لان هذه المدة لم تقضى في الاعمال الكتابية حيث كان المدعى معينا في وظيفة عامل تعليم ثم في وظيفة ملاحظ تجارب ولا عبرة بعد ذلك بما قد يكون قد ندب اليه من اعمال . وهذا فضلا عن أن مدة الخدمة السابقة تلك سابقة على حصول المدعى على المؤهل .
ومن ثم يمتنع اعتبارها مكسبه له خبرة في وظيفته الحالية وقد نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان مقيما منها عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ايهمما اقرب » فالمدد السابقة على الحصول على المؤهل لا تحسب في المدد الكلية المحددة للترقية طبقا للجداول المذكورة وعلى ذلك يكون طلب المدعى تسوية حالته في الفئة الرابعة اعتبارا من عام ١٩٧٦ تطبيقا للجداول الرابع لا سند له من القانون كذلك .

(طعن رقم ٨١١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٠)

الجدد :

المشروع تطلب توافر عدة شروط لحساب مدة الخدمة السابقة —

(م ٣٦ — ج ١٦)

شرط أن تكون مدة الخدمة السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية - ليس معنى هذا الشرط أن يتطابق ويتحاذى العاملان في جميع الوجوه وإنما يجب أن يتماثل العاملان بمعنى أن يكونا على شيء من التوافق بحيث يؤدي ذلك إلى إفادة الموظف في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق - وظيفة مساعد بقسم النسيج في شركة غزل ونسج تختلف في طبيعتها عن عمل المدرس - الأثر المترتب على ذلك : عدم توفر شرط اكتساب الخبرة في العمل السابق .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين بالحكومة والقطاع العام تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرتبطة المدد التي لم يسبق حسابها في الانتدبة من المدد الآتية : - (أ) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العمالية أو الشركات » وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أنه « يشترط لحساب المدد المبيّنة في المادة السابقة ما يأتي (أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية (ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك . ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقاً للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ... » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء المادتين سالفتي الذكر أن المشرع تطلب توافر عدة شروط لحساب مدة الخدمة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية من بينها أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية ، وليس معنى هذا الشرط أن

يتطابق العملان من جميع الوجوه وانما يجب أن يتمثل الإعلان بمعنى أن يكونا على شيء من التوافق بحيث يؤدي ذلك الى اعادة الموظف، في عمله الجديد من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق وهى الحكمة التي حدث بالمشروع الى وضع هذا الشرط في القواعد الخاصة بحصوله مجدد الخدمة السابقة .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى يعمل في وظيفة مهندس بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية وقد تقدم بطلب الى المديرية لحساب مدة خدمته السابقة بشركة مصر للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى التي تضاها في وظيفة مساعد بقسم نسيج المنسوجات في المدة من ١١/٣/١٩٤٠ حتى ٢٢/١/١٩٥١ الى مدة خدمته الكلية طيلة لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبعرض الموضوع على لجنة شئون العاملين بالمديرية المذكورة رفضت طلبه على أساس عدم توافر شرط الخبرة المكتسبة في العمل السابق .

ومن حيث انه لما كانت وظيفة مساعد في شركة فرز ونسيج تختلف في طبيعتها عن عمل المدرس كما انها متباينتان في مستواهما ونطاق اختصاص كل منهما والتاهيل لها اذ أن وظيفة مساعد لا تتطلب من ناحية الاستعداد والتاهيل ما تحتاج اليه وظيفة المدرس ، فبينما يلاحظ في طبيعة العمل الاول انه آلى لا يحتاج العامل في ادائه الى استعداد تربوي أو علمي منهجي اذ بوظيفة التدريس تقتضى فهيم يسطع بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سير اغوارهم وهى انماط من الخلق والاستعدادات وتفهم شكاوتهم وعقليتهم الاحسان توجيههم وتبصيرهم في يسر بالاضول التربوية والتعليمية وبالتالي فان العمل الاول لا يكسب أى نوع من الخبرة في العمل الثانى ومن ثم يكون صحيحا ما انتهت اليه الادارة بحق من عدم توافر شرط اكتساب الخبرة في العمل السابق .

الفرع الثاني كيفية حساب مدد الخدمة الكلية

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على حساب المدة الكلية للعامل المؤهل من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب - يتمين حساب المدة الكلية على أساس المؤهل الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لسريان القانون - نتيجة ذلك : عدم جواز حساب الفترة السابقة التي قضاها العامل بالمؤهل المتوسط الى تلك المدة الكلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين تنص على ان (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .) .

وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على ان (تحسب المدد الكلية المجددة على جداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبلا عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما تم بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .) .

ومن حيث ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حددت ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخا لنفاذ القانون فانه يجب انهاء

المركز القانوني الثابت للعامل في هذا التاريخ أساسا لتطبيق أحكامه
ولتحديد مدى إعادته منها .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك وكانت المادة ٢٠ من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضت صراحة بحساب المدة الكلية للعامل المؤهل من
تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب فإن حساب المدة الكلية
يتعين أن يكون على أساس المؤهل الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١
التاريخ المحدد لسريتان القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإنه لما كان العامل
معاملا في ١٩٧٤/١٢/٣١ على أساس أنه حاصل على مؤهل فوق المتوسط
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين
على بعض المؤهلات الدراسية الذي وضع بموجبه على الفئة الثانية من
١٩٦٦/٦/٢٨ بعد إضافة سنتين اعتباريتين إلى مدة خدمته فإن المدة
الكلية اللازمة لترقيته وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار
إليه يجب أن تحسب ابتداء من ١٩٦٦/٦/٢٨ ، ومن ثم فليس صحيحا
في تطبيق القانون التسوية التي أجرتها له الهيئة بحساب مدته الكلية
اعتبارا من تاريخ تعيينه بالمؤهل المتوسط .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لضمي الفتوى والتشريع
إلى أن المدة الكلية للعامل يتعين أن تحسب طبقا لأحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين على أساس المؤهل فوق
المتوسط الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١. التاريخ المحدد لنفاذ هذا
القانون ، وأنه لا يجوز حساب الفترة السابقة التي قضاها بالمؤهل المتوسط
إلى تلك المدة الكلية .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

لا يجوز الاعتماد بالتاريخ النرضى الذى حسبته منه مدة الخدمة الكلية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسوية حالة العامل وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — المسمى ذلك — أن حساب مدة العمل السابقة في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقتصر على ترقية العامل وفقا لاحكام المادتين ١٥ ، ٢٧ وأن حسابها لا يغير من تاريخ دخول العامل الخدمة وبالتالي فإنه لا يجوز الاعتماد بها عند تطبيق احكام أى قانون آخر .

مفخص الفتوى :

ان المشرع سن بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أحكاما استثنائية مؤقتة . وينتهى العمل بها في ١٩٧٧/١٢/٣١ ضمنها الفصلين الثالث والرابع المنظمين لاجراء الترقيات وحساب المدد الكلية وفقا لاحكامه وربط بين هذه الترقيات وتلك المدد التى حددتها الجداول المرفقة بالقانون والمادة ١٧ منه ، وأدخل في حسابها مدد العمل التى لم يسبق الاعداد بها في الخدمة ، وعلى ذلك فان حساب مدة العمل السابق في مجال تطبيق احكام هذا القانون يقتصر على ترقية العامل وفقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ منه . وليس ادل على ذلك من أن من تقعد به مدة خدمته الفطرية مضافا اليها مدة للعمل السابقة على الترقية لا يفيد من احكامه ، الامر الذى يقطع بان حسابها ليس من شأنه أن يغير من تاريخ دخول العامل الخدمة ، وبالتالي فإنه لا يجوز الاعتماد بها عند تطبيق احكام أى قانون آخر .

ولما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ يعالج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من

حيلة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ قد أضاف بمقتضى مادته الأولى الى الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الشهادات المحددة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وقضى في المادة الثانية بتسوية حالة العاملين الحاصلين على تلك الشهادات طبقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشرط الوجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ مع اسقاط شرطى الحصول على المؤهل أو التعيين قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ والوجود بالخدمة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ .

واذ يقضى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بتسوية حالة العاملين الحاصلين على المؤهلات الواردة في الجدول الملحق به طبقا لأحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، مع تدرج ترقيةاتهم على ألا يترتب على ذلك ترقيةهم الى أكثر من فئة واحدة تعلق الفئات المالية التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٣/٨/٢٢ — تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — فان تسوية حالة العامل في الحالة الماثلة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمنحه الدرجة المحددة للمؤهلات المعادلة لمؤله بقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انها يبدأ اعتبارا من ١٩٥٩/١٢/١٧ — التاريخ الفعلى لدخوله الخدمة — فلا يجوز الارتداد بتلك التسوية الى التاريخ الذى بدأ اعتبارا من حساب مدة خدمته الكلية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاعتداد بالتاريخ الفرضى الذى حسبت منه مدة الخدمة الكلية للعامل فى الحالة الماثلة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسوية حالته ونفسا لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ .

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

«**هففة ضم مدد الخدمة التي اقضيت بالمؤهل المتوسط ضمن مدد الخدمة الكلية تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد حصول العامل على مؤهل عال**» .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تمييزهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتماد بالمدد التي تضمنوها للمؤهل المتوسط وذلك في حالتين :

- **الاولى :** ان تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخه نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
- **الثانية :** ان يكون قد أعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور .

فإذا قامت بالعامل إحدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحلة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الاول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحلة المؤهلات العليا بالفئة والاهمية التي بلغها بتأجل جدول الثاني ، ولما كان إعادة التعيين في حكم تلك الفترة انها يصدق على العامل الذي يعاد تعيينه بالمؤهل العالي بغير فاصل زمني بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالي ، ومن ثم فان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعماله الا في حالة اتصال المديتين .

ولما كانت خدمة العايل بالمؤهل المتوسط في الحالة الماثلة قد انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٤/١/١٩٦٧ ثم عين تمييزاً جديداً في ١/١/١٩٧٢ بعد حصوله على المؤهل العالي فإن هذا التعيين يكون منبت الصلة بخدمته السابقة لوجود فاصل زمني بينها وبالتالي لا يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقبيلتي البنتوى والتشريع الى مسدّم افادة المذكور من أحكام الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(.ملف ٤٨٧/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٩)

الفرع الثالث

حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

نص المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على أن يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وذلك بالشروط المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا القانون ومن بينها الا نقل تلك المدد عن سنة - مقتضى ذلك ان ربع مدة الحماية التي لم تحسب في اقدمية الدرجة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولا تحسب ضمن المدد الكلية الا اذا كانت لا نقل استقلالا عن سنة كاملة متصلة .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى مدد ممارسة الحماية لبعض العاملين بوزارة الداخلية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذا كانت المدد المطلوب حسابها تقل عن سنة ، ولكنها تزيد على ذلك اذا ضمت الى باقى المدد السابق ضيها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . فان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ قد نص في المادة ١٨ منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من .. مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية ،

وتحسب كاملة وذلك بالشروط المنصوص عليها بالمادة ١٩ من هذا القانون ٤ .
ومن هذه الشروط ألا تقل تلك المدة عن سنة كاملة ، ومقتضى ذلك أن ربع
مدة المحاماة لأعضاء نقابة المحامين التي لم تحسب في أقدمية الدرجة طبقا
للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية
إلا إذا كانت لا تقل استقلالا عن سنة كاملة متصلة مع توافر سائر الشروط
المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حساب مدد
ممارسة المحاماة للعائلة بالوزارة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا
بالتقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ إذا كانت تقل استقلالا عن سنة كاملة .
متصلة .

(ملف ٤٢٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

مدى جواز حساب مدة ممارسة المهن الحرة السابقة على التقييد
بالنقابة ضمن مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالتقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية
المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة المدد التي لم يسبق
حسابها في الاقدمية من المدد الآتية :

(د) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة » .

ومناد هذا النص ان المشرع قضى بحساب مدد ممارسة المهن الحرة التى لم تحسب للعامل من قبل ضمن مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واشترط لذلك أن يكون عضواً باحدى النقابات المهنية ومن ثم فإن مدد ممارسة العمل السابقة على القيد بالنقابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية سائلة الذكر .

ولما كان العاملون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية النقابة التجارية بالتطبيق لاجكام قانون نقابة التجاريين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ و ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ فإنه لا يجوز حساب مدة ممارستهم المهنية السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما أن النقابة لم تقيدهم الا اعتباراً من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد مزاوله العمل الحر للعاملين المعروضة حالاتهم .

(ملف ٥٣٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

حساب مدة اشتغال سابقة بمهنة حرة ينظمها القانون ويشترط القيد بالسجلات لمزاومتها ثبوت عدم قيد الرسم بسجلاتها — يستتبع عدم جواز حسابها ضمن المدد الكلية فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا سبالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ أن المادة ٧١ تجرى كالاتى « يدخل فى حساب

المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من مدد ممارسة المهن .
الحررة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة وذلك بالشروط المنصوص
عليها بالمادة ١٩ من هذا القانون « ويقضى ذلك أن المدد القانونية لممارسة
المهن الحررة لا تحسب إلا للأعضاء وعن المدد من تاريخ تقديمهم بالنقابات
المهنية والذين تشترط نقاباتهم وجوب تقديمهم كشرط لمزاولة المهنة ، فإذا
تخلف ذلك والت عن هذه المدد شرعيتها في مجال تطبيق النص المشار اليه
بما لا يدعو من بعد ذلك الى استظهار أحكام المادة ١٩ من القانون بوصف
أن هذه الاحكام هى الشروط الواجب توافرها فيمن توافرت فيه ابتداء
شرعية المدد المطلوب ضمنها ضمن المدد الكلية لصاحبها .

ولما كانت مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحررة التي تكتل القانون
بمنظيم مزاولتها فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة على أنه (لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة
والمراجعة الا من كان اسمه مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين
بوزارة التجارة والصناعة ومن ثم فإنه القيد بجدول النقابة شرط لمزاولة
مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالي لا يعتد بالمدد التي قضيت في هذه الاعمال
في الفترة السابقة على القيد . ومتى كان الثابت أن الطاعن لم يكن مقيدا
في سجل المحاسبين والمراجعين اعمالا للقانون المشار اليه في فترة مزاولته
المهنة الحررة فلا يجوز الاعتداد بهذه المدد وعليه يكون حسابها ضمن المدد
الكلية في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مخالفا لحكم القانون
ويقتضى الامر الفاء القرار الصادر بضم مدة خدمة الطاعن التي قضاه .
في مزاولته المهنة .

(طعن ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

مدة ممارسة مهنة حررة لأعضاء النقابات المهنية — ضمنها طبقا للقانون .
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — (مادة ١٨ ، ١٩) يشترط الا تقل عن سنة كاملة →

ملخص الحكم :

لما كانت مدة عمل المدعى بالحماية تقل في ذاتها عن سنة فانها لا تدخل في حساب مدد الخدمة الكلية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان نص المادة ١٨ منه اذ يقضى بأن يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في مواد والجداول المرفقة به المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد المبينة في المادة ١٨ ومنها على ما ورد بالبند ١٦ المضاف بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ . مدد ممارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة ينصرف بحسب نصه الى المدد التي يسبق حسابها في الاقدمية ، فهو ينظر الى باقى المهنة التي تحسب مما قضاه العامل في الاستغفال بمهنة مما ذكر لا اليها في مجموعها ولذلك يشترط لحسابها ماورد في المادة ١٩ من شروط وهى تكمل حكم المادة ١٨ اذ تقضى على أن يشترط 'لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتى -- الا تقل عن سنة كاملة . . الخ وعلى هذا فان الحكم المطعون فيه لم يخطئ حين قضى برفض طلب المدعى ضم باقى مدة عمله بالحماية لكونها في ذاتها تقل عن سنة كاملة .

(طعن ٣١٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

الفرع الرابع

حساب مدد الخدمة السابقة المقضاة في المشروعات التي تؤول للدولة

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المدد الكلية مدد الخدمة التي لم يسبق حسابها في الإقضية التي قضيت في إحدى الجهات التي حددها النص — من بين هذه الجهات الشركات التي آلت ملكيتها أو تؤول الى الدولة — بنك التسليف الزراعى والتعاونى من الشركات التي يصدق عليها هذا الوصف — اثر ذلك — حساب مدد الخدمة السابقة التي قضيت بالبنك المذكور ضمن مدد الخدمة الكلية — يستوى في ذلك ان تكون تلك المدد قد قضيت قبل الإيلولة الى الدولة أو بعدها وسواء استمرت خدمة العامل بالبنك بعد إيلوانه الى الدولة أو انتهت قبل ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٨) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه تتمس على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الإقضية من المدد الآتية :

١ — المدد التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة » . كما تنص المادة ١٩ منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا يقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقضيه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون .

.. ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ومقاد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨) المدد التي لم يسبق حسابها في الأندية من المدد التي قضت في إحدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها الشركات التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) .

ومن حيث أن بنك التسليف الزراعي والتعاوني من الشركات التي آلت ملكيتها إلى الدولة فمن ثم يكون لمن عمل فيه الحق في أن يحسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا لنص المادة (١٨) المشار إليه المدد التي لم يسبق حسابها في الأندية من مدة خدمته في هذا البنك وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون .

ومن حيث أن ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لما تقدم لا يقتصر على المدة التي قضيت في خدمة البنك بعد أيلولته الى الدولة محسب وائتمار يتناولها جميعها وذلك سواء استمرت خدمة العامل به بعد أيلولته الى الدولة أو انتهت قبلها ، إذ أن مناط الضم يتحقق بقيام الأيلولة الى الدولة دون نظر الى الوقت الذى تمت فيه وما إذا كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالبنك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد / من أن تحتسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا للمادتين (١٨ و ١٩) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه المدة من ١٩٤٦/٧/١ الى ١٩٥٠/١/٥ والتي قضاها في خدمة بنك التسليف الزراعى التعاونى .

(ملك ٧٦٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — نصها على حساب مدة الخدمة التي قضيت في الشركات التى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة ضمن مدد الخدمة الكلية — مناط حساب مدة الخدمة طبقا لهذا النص هو تمام أيلولة ملكية الشركة الى الدولة بصرف النظر عن الوقت الذى تحققت فيه وسواء كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالشركة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ينص فى المادة ١٨ منه (م ٣٧ — ج ١٦)

على أن « يدخل في حساب المدد الكلية وفي الجداول المرتفعة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من مدد أولها مدة الخدمة التي قضاها العامل في الشركات . . . التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة » .

وتقدّم التثاؤون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ — بتأميم بعض الشركات والمنشآت — في المادة الأولى منه على أن « تؤم الشركات والمنشآت المبنية بالجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة . . » وقد تضمن الجدول المشار اليه اسم الشركة التي كان يعمل بها العامل المعروضة خالته .

ولما كانت تلك الشركة قد آلت ملكيتها الى الدولة بعد انتهاء مدة خدمة العامل المذكور بها ، فان هذا يتضمن بحث ما كانت مدة الخدمة التي قضاها العامل في الشركة تحسب في أقدميته ولو كانت إيلولة تلك الشركة الى الدولة قد تمت في تاريخ لاحق على انتهاء خدمته بها .

ولما كان المشرع قد جعل مناط حساب مدة خدمة العامل — في الشركة — في أقدميته أن تتم إيلولتها الى الدولة ، فان هذا المنأ يتحقق بتمام هذه الإيلولة دون ما نظر الى الوقت الذي تحققت فيه ، وسواء كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالشركة .

ومما يؤيد هذا النظر أن عبارة النص تشير الى الجهات المذكورة فيه على أنها « التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة » وهو ما يستفاد منه تحسب المدد التي قضيت بتلك الجهات ولو تمت إيلولتها الى الدولة بعد توزيع الغبل بالتأون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبالتالي فلا وجه لاشتراط أن تكون الإيلولة قد تمت قبل انتهاء خدمة العامل بالجهة التي آلت الى الدولة .

وفضلا عما تقدم فان القول بغير ذلك من شأنه ايجاد تفرقة بين العاملين الذين آلت ملكية الشركة التي يعملون بها الى الدولة لمجرد أن مدة خدمة بعضهم قد انتهت قبل إيلولة تلك الشركة الى الدولة وأن مدة خدمة الآخرين قد انتهت بعد هذا التاريخ .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى حساب مدة خدمة الطالب المروضة حالته المشار اليها بشركة مصانع الكاوتشوك الاهلية إذا توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن بينها المادة ١٩ من القانون المشار اليه .

(ملف ٧١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على ان يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية التي قضيت في احدى الجهات المحددة بالنص — من بين هذه الجهات المشروعات التي آلت او تزول الى الدولة يصدر في شأنها وصف المشروعات التي آلت ملكيتها الى الدولة الدوائر الزراعية التي كانت مملوكة لافراد اسرة مهجد على والتي آلت الى الدولة يصدر في شأنها وصف المشروعات التي آلت ملكيتها الى الدولة — اثر ذلك جواز حساب مدد الخدمة السابقة في هذه الدوائر في الاقدمية ضمن مدد الخدمة الكلية يستوى في ذلك ان تكون تلك المدد قضيت في هذه الدوائر قبل ايلولتها الى الدولة او بعد هذه الايلولة وسواء استمرت خدمة العامل بها بعد ايلولتها الى الدولة او انتهت قبل هذه الايلولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه تنص على ان « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المسددات »

١ - المسدد التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لأشرافه الدولة » . كما تنص المادة (١٩) منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في .
وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ومفاد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨) المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد التي قضيت في إحدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها المشروعات التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) .

ومن حيث أن الدوائر الزراعية التي كانت مملوكة لأمراد أسرة محمد على تمت مصادرتها بالكامل بعد قيام الثورة وآلت بالتالي ملكيتها إلى الدولة ، ومن ثم يصدر في شأنها وصف المشروعات التي آلت أو تؤول ملكيتها للدولة وذلك طبقا لنص المادة (١٨) السالف الإشارة ، ويكون لمن عمل في هذه الدوائر الحق في أن تحسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا للنص المتقدم المدة التي لم يسبق حسابها في التقديمية من مدة خدمته في تلك الدوائر وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون .

ومن حيث أن ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لما تقدم لا يقتصر على المدد التي قضيت في خدمة تلك المشروعات بعد إيلوتها الى الدولة فحسب وإنما يتناولها جميعها وذلك سواء استمرت خدمة العامل بها بعد إيلوتها الى الدولة أو انتهت قبلها إذ أن مناط الضم يتحقق بتمام الإيلولة الى الدولة دون نظر الى الوقت الذي تمت فيه وما اذا كانت لاحقة أو سابقة على انتهاء خدمة العامل بالمشروع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية من كانوا يعملون بالدوائر الخاصة بأفراد أسرة محمد على التي تمت مصادرتها بعد قيام الثورة في أن تحسب مدد خدمتهم السابقة بتلك الدوائر في الأقدمية ضمن مدد خدمتهم الكلية وفقا للمادتين (١٨ و ١٩) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه .

(ملف ٧٦٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المنعنين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المدد الكلية مدة خدمة العامل التي قضاها في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تزول ملكيتها الى الدولة — الدوائر الزراعية لا تدخل في عداد المنشآت أو المشروعات التي آلت الى الدولة — ما آل الى الدولة من هذه الدوائر هو القدر الزائد عن الحد الأقصى لما يجوز تملكه قانونا من الأراضي الزراعية — لا يجوز قياس هذه الدوائر على الدوائر المملوكة لأسرة محمد على ذلك ان هذه الدوائر الأخيرة آلت بكاملها الى الدولة عن طريق المصادرة — بالقرارات الصادرة بضم المدد الكلية والقرارات الصادرة بالترقيات الحتمية.

لا تتحصن سواء وردت هذه لائقيات في قرار حساب مدة العمل أو في قرار
يستقل — تحصن قرارات الترقية الجوازية للقة الثانية التي تمت استنادا
للقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد حساب
بعد العمل السابقة بمضى ستين يوما على صدور هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١/١٢
والتي انتهت فيها الى ان المدد التي قضيت بالدوائر الزراعية المستولى
عليها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى ، لا يجوز حسابها ضمن المدد الكلية
للعاملين وفتا لحكم المادة (١٨) من قانون التصحيح استنادا الى ان ملكيتها
لم تؤول الى الدولة وانبا الذى آل اليها هو الاراضى الزراعية الزائدة.
عن الحد الاقصى للملكية الزراعية طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى .

كما استعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/٥/٤
والتي انتهت فيها الى حساب مدد العمل السابقة بدوائر أسرة محدد على
ضمن المدد الكلية طبقا لاحكام المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ استنادا الى ان هذه الدوائر قد تمت مصادرتها بالكامل وآلت ملكيتها
الى الدولة ومن ثم يصدق فى شأنها وصف المشروعات التي آلت او تؤول
ملكيتها الى الدولة طبقا لنص المادة (١٨) السالف الإشارة اليها .

ومن حيث ان المادة (١٨) من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يدخل
فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداول
المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها فى الأقدمية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاه العامل فى المجالس المحلية أو فى المرافق
العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الأوقاف الخيرية
التي آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة أو فى المدارس الخاضعة لاشراف

(ب)

(ج)

(د) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة .

ومن حيث أن تلك المادة لم تطلق حساب مدد العمل السابقة لكل من كان يقوم بعمل في جهة ألت أو تؤول الى الدولة وانما قصرت الحساب على المدد التي قضيت في جهات مجددة على سبيل الجبر ، ويتضح من تمديد النص لهذه الجهات أن هناك صفة مشتركة وطبيعة واحدة تجمع بينها إلا وهي وجود تنظيم. وكيان مميز لكل منها ، وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والمرافق العصابة والشركات وإدارات الأوقاف الخيرية ، أما المشروعات والمنشآت فإن استلزام مثل هذا الكيان والتنظيم بالنسبة لها أمر يفرضه مسلك المشرع ، فهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أرفد عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعداده بأن يكون لها على الأقل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول الى الدولة بكامل كيانها وتنظيمها الأمر الذي لا يتوافر في شأن الدوائر الزراعية .

ومن حيث أن المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي قد نصت على أن (تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز مائتي فدان التي يستبقها الملك لنفسه) ولقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ليصبح الحد الأقصى للملكية مائة فدان فقط على أن تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز هذا الحد .

ومن حيث أن المادة (٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن (تستولى الحكومة على الاراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية وفقاً لأحكام المواد السابقة (١٠٠ فدان للأسرة و ٥٠ فدان للفرد) وفي جميع الأحوال يعتبر الاستيلاء قائماً قانونياً من تاريخ العمل بهذا القانون مهما كان تاريخ الاستيلاء الفعلي وتعتبر الدولة مالكة لتلك الاراضي ابتداء من ذلك التاريخ) .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص فان الدوائر الزراعية لم تؤول ملكيتها بالكامل الى الدولة وانما الذى آل اليها من كل دائرة هو الاراضى الزائدة عن الحد الاقصى للملكية ومن ثم لا يجوز حساب مدد العمل المسابقة بها ضمن المدد الكلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم ايلولة الدائرة بالكامل الى الدولة .

ومن حيث أنه واضح مما تقدم أساس المغايرة في الرأى الذى انتهت آلية الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالنسبة لكل من مدد العمل السابقة بالدوائر الزراعية المملوكة للانفراد ومدد العمل السابقة بالدوائر المملوكة لاسرة محمد على ، فحساب مدد العمل التى قضيت بالدوائر الاخيرة انما يقوم على أساس انها تمثل مشروعات آلت بكاملها الى الدولة عن طريق المصادرة ، كما يقوم على أساس ما لهذه الدوائر من تنظيم وكيان وكلا الامرين يتخلف في شأن الدوائر الزراعية المملوكة للانفراد وبالتالي لا يصح الجمع بينهما في الحكم عن طريق القياس .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بوجوب حساب مدد العمل بالدوائر المملوكة للانفراد على أساس أن العاملين بها قد استبروا في العمل بعد تطبيق قوانين الاصلاح وايلولة أجزاء منها الى الدولة ، ذلك لان ما جاء بالمذكرة الايضاحية في هذا الشأن خاصا بالعاملين انما ورد بخصوص النص على المشروعات والمنشآت المؤممة تحوطا من المشرع من الاتجاه الضيق في تعريف المرافق العامة الذى يخرج من نطاقها المشروعات والمنشآت الاقتصادية والتجارية والصناعية التى دخلت في حوزة الدولة نتيجة للتأميم او انشائها الدولة ضمن سياستها بالتدخل في الاقتصاد القومى وادارته .

ومن حيث أنه لا يسوغ الحجاج بأن عدم حساب مدد العمل بالدوائر الزراعية من شأنه تمييز أعضاء النقابات المهنية الذين كانوا يعملون بها عن غيرهم من العاملين الذين لا تنظمهم نقابة مهنية ، ذلك لان حساب مدد عمل أعضاء النقابات المهنية انما يرجع الى نص صريح استحدثه القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ وهى تحسب لهم باعتبارها مدد ممارسة للهيئة أية

كانت الجهة التى قضيت بها وفقا للفقرة (د) من المادة (١٨) المضئانة بالقانون المشار اليه ومن ثم فلا شأن لحساب مدد هؤلاء النقابيين بنص الفقرة (١) من المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التى استلزمت قضاء مدة العمل فى جهات محددة وبالتالي فلا وجه للمقارنة بينهم وبين غيرهم من العاملين غير النقابيين .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم فانه لا يجوز قياس الدوائر الزراعية على ادارات الاوقاف الخيرية المنصوص عليها صراحة بالفقرة (١) من المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك لان المشرع قد اخذ فى اعتباره عندما نص على تلك الادارات انها آلت الى الدولة بابلولة النظارة على الاوقاف الخيرية الى وزارة الاوقاف باعتبارها صاحبة الولاية أصلا على كل وقف بالتطبيق للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية وتعديل مصاريفها على جهات البر وما صاحب ذلك من حصر رسمى للعاملين بها وقت العمل بهذا القانون فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ واذا كان المشرع قد نص على تلك الادارات صراحة فان الانفاظ لم تكن تعوزه بنص على الدوائر الزراعية ايضا الامر الذى يدل على عدم اتجاه قصده الى حساب مدد العمل السابقة بها .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالمسألة الثانية الخاصة بسدى تحصى قرارات الترقية الصادرة بناء على الحساب المخالف للقانون لظك المدد ، فان المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .

ماذا كان العامل قد رقى فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ) .

وتنص المادة (١٦) من ذات القانون على أن (تخضع الترقيات الحثية المنصوص عليها فى المادة السابقة للقواعد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) {

وتنص المادة (١٧) منه على أن (يرقى اعتباراً من اليوم الاخير. من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ — ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ — ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولاً - انقضاء المدة التالية على العامل في الخبئة محسوبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(أ) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العالية .

(ب) ٣١ سنة لحملة المؤهلات لسوق المتوسطة مع مراعاة الاقدمية الافتراضية .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة .

ثانياً - حصول العامل على تقرير بمرتبة ممتاز في السنة التي يرقى فيها وحصره في التقرير السابق عليه في ذات المرتبة وفي التقرير الذي يسبقه على مرتبة جيد على الاقل .

ويعتمد في تطبيق الفقرة السابقة بالنسبة للسنة التي لا يوجد عنها تقرير بالتقرير السابق عن كفاية العامل .

ثالثاً - بلوغ مرتب العامل أول مربوط الفئة (٨٧٦ — ١٤٤٠) على الاقل وتكون الترقية جوازية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولاً) و (ثانياً) .

وينص في المادة (١٨) على أن (يدخل في حساب المسد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافعة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية) .

وتنص المادة (١٩) على أن (يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء سلوك .

ويصدر بحساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بناء على الطلب الذي يقدمه العامل خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص عليها بالمادة السابقة) .

ومن حيث أنه يتضح من استقراء هذه النصوص أنها تقر للعامل حقا وجوبيا حتما لا تتدبر للإدارة في منحه بالترقية حتى الفئة الثالثة إذا توافرت لديه مدة خدمة كلية معينة تتكون من مدة خدمته الفعلية مضانا إليها مدة عمل سابق يجب أن يتقضى في جهات محددة على سبيل الحصر ومحسوبة بشروط معينة على نحو جامع مانع ، كما أنها تمنح العامل حقا في الترقية وجوبا الى الفئة الثانية إذا توافرت فيه شروط ثلاثة لا وجه للمجادلة بشأنها أولا يتعلق بالمدة الكلية محسوبة على النحو السابق وثانيها خاص بكفائته وثالثها ينصب على نصاب مالي معين هو أول مربوط الفئة الثانية ، فإذا نفذ شرط النصاب المالي كان للإدارة أن ترقيه الى الفئة الثانية جوازا بتوافر الشرطين الآخرين المتعلقين بالمدة والكفاية ، وعلى ذلك فإن الترقيات التي تناولتها هذه النصوص تشمل ترقيات وجوبية بهد

محددة كلية وبآثار محددة من أدنى الفئات الى الفئة الثالثة ، وترقيسات وجوبية من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية عند توافر شروط المدة والكفائية والنصاب المالى ، وترقيات جوازية مشروطة بكفائية معينة ومدة كلية محددة فان توافرت كان للادارة أن تجريها بالترقية من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية وذلك عند تخلف شرط النصاب المالى (أول مربوط الثانية) .

ولا ريب في أن الادارة لا تملك أية سلطة تقديرية في حساب المسمى الكلية وفي الترقية حتى الثالثة وجوبا وفي الترقية للثانية وجوبا — وانها تملك سلطة تقديرية في الترقية للفئة الثانية عند تخلف شرط النصاب المالى — وبالنسبة للترقية حتى الثالثة والثانية وجوبا فان قرارها بحساب المدة وقرارها بالترقية يجب ليكون صحيحا أن يطابق القانون مطابقة تامة وليس لها أن تمتنع عن الترقية الوجوبية أن توافرت شروطها لان العامل يستمد حقه فيها من النص مباشرة ، اما الترقية الجوازية للثانية عند تخلف شرط النصاب المالى فان الادارة تملك حرية الاختيار في اجرائها .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان الترقيات التي تتم وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنقسم الى نوعين :

اولاهما — الترقية الوجوبية حتى الثالثة والى الثانية .

وثانيهما — الترقية الجوازية للثانية عند تخلف شرط النصاب المالى .

ومن حيث أن الرأى مستقر على أن القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة تقبل السحب دون التقيد ببيعاد الستين يوما المقررة قانونا لسحب القرارات وذلك اذا ما شابها عيب ، وتفقد جهة الادارة سلطتها التقديرية في ملائمة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانوني الذى تنزله في حالة ما اذا رتب المشرع حكما قانونيا معين على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية محددة فاما توافر تلك الشروط أو قامت الحالة الواقعية أو القانونية وجب عليها أن تنزل على حكم المشرع فتتخذ القرار الذى فرضه عليها لذلك فانه اذا ما اصدرت

الإدارة قرارا على خلاف هذا الحكم لمفروض مع تخلف شرائط انطباقه مخالفة بذلك ما فرضه القانون كلن لها اذا ما تنهت الى فساد قرارها ومخالفته للقانون أو تقوم بسببه دون التقيد بميعاد الستين يوما ، فالقرار الصادر استنادا الى سلطة مقيدة لا يكتسب حصانة بمضى ستين يوما لانه ليس سوى تطبيقا لقواعد أمره تنعدم فيها معايير التقدير من حيث المنسح أو الحرمان وهو في حقيقته لا يعد قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني وانها هو مجرد تنفيذ للحق الذي يستنده العامل من القانون مباشرة لذلك جاز سحبه في أى وقت اذا صدر مخالفا للقانون اذ هو لا ينتج حقا مكتسبا للعامل يتمتع المساس به فاصل الحق وبصدره وبكوناته مستعدة مباشرة في هذه الحالة من القانون وليس من ذات القرار ، واذا توافر في القاعدة القانونية المستند اليها القرار مثل هذه القوة بان تكون أمرة متكاملة بشروطها وآثارها فان الإدارة لا تملك أن تترخص في مدى اعادة العامل منها أو مدى ما يصيبه اذا لم تطبق عليه تلك القاعدة القانونية ، ومرد ذلك أن الحصانة لا تلحق سوى تصرف الإدارة المبرر عن ارادتها أما تصرفاتها التي لا تعبر عن تلك الإرادة والتي تعبر عن ارادة اخرى ولا تحدث بذاتها اثرا كتفويضها للحقوق التي تستمد من القانون مباشرة فانها تعتبر من قبيل الاعمال المادية ومؤدى ذلك أن القرارات الصادرة بالترقيات الوجوبية الثالثة والى الثانية تطبيقا للنصوص الشاملة الأمرة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وحساب المدد الكلية وفقا لهذه النصوص تعتبر بما تتضمنه من حساب للمدد الكلية ومن ترقية وجوبية من نوع التسويات التي لا يلحقها الحصانة لان عمل الإدارة في هذه الحالة يأخذ حكم العمل المادى الذى لا ينجم عنه نشوء مركز قانوني للعامل ذلك لان هذا المركز ينشأ مباشرة من القاعدة القانونية المنصوص عليها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفعل الإدارة لا يعدو أن يكون كاشفا لا منشئا للمركز القانوني .

ومن حيث أنه لا جدال في أن حساب مدد العمل السابق لا يعدو أن يكون كاشفا عن المركز القانوني للعامل الذى تتوافر فيه شروط هذا الحساب

يكون كشفا عن المركز القانوني للعامل الذى تتوافر فيه شروط هذا الحساب ومن ثم يتم سحب القرار الصادر بها فى أى وقت متى استبان عدم مطابقتها لاحكام القانون وبالمثل فانه لا جدال فى أن المركز القانونى للموظف المرقى ترقية حتمية بسبب قصائمه وكذا جحدة وتوافر شروط معينة على النحو المنصوص عليه بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ليس منشؤه القرار الصادر بالترقية ولكنه مستمد من القاعدة القانونية المنصوص عليها فى هاتين المادتين ومن ثم فانه متى استبان عدم توافر الشروط التى تتطلبها هذه القاعدة تعين سحب القرار الصادر بالترقية دون أن يفتقد السحب ببيعة معين ، وغنى عن البيان أن التسوية التى هى عمل مبدى على النحو السابق ذكره تقتضى فى ذات الوقت حسابا للمدد الكلية وترقيات وجوبية والحصانة لا تلحق بالانئين معا فلا تجوز التفرقة بينهما بأى حال من الاحوال للقول بعدم تحصن حساب المدة وتحصن الترقية ولا يصح الخلط فى هذا التضد بين مثل هذه التسوية التى تشمل حسابا لمدة وترقية حتمية وبين المبدأ الذى يقضى بتحصن قرار الترقية المستند الى قرار تسوية باطل تعين سحبه لان هذا المبدأ يتناول الحالات التى تتم فيها ترقيات تتمتع الإدارة عند اجرائها بسلطة تقديرية تبرر تحصنها غالطحصن هنا لا يلحق بترقيات حتمية لا تقدير للإدارة بصدددها وانما يتناول ترقيات ترك المشرع عند وضع القواعد التى تحكمها منفذا يمكن للإدارة أن تمارس من خلاله ارادتها بحيث يكون الخيار بين اجراء الترقية أو عدم اجرائها ومثل هذه الترقية تتحصن سواء وردت فى قرار تسوية يتناول حساب مدة عمل أو اجريت بقرار لاحق ، أما الترقية الحتمية فانها لا تتحصن فى جميع الاحوال ولو اجريت بقرار مستقل عن قرار حساب مدة العمل السابق .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالترقية الجوازية للفئة الثانية عند تخلف شرط الانساب المالى (بلوغ بداية مبروط الثانية) فان هذه الترقية تعد مثالا لقرار الترقية الذى تتمتع فيه الإدارة بسلطة تقديرية فى المنح أو المنسح

وهذا القرار يتحصن بالرغم من استناده الى قرار حساب مدة عمل سابق مشوب بعيب مخالفة القانون فالقرار الذى تصدره الادارة بحساب مدة العمل السابق فى المدة الكلية بالمخالفة للقاعدة القانونية الامر هو عمل ماذى وتسوية لا تلحقها الحصانة ، غير انه اذا ما استخدمت المكتة التى خولها لها المشرع بجواز الترقية الى الفئة الثانية بموجب الفقرة (ثانيا) من المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانها تكون قد عبرت عن ارادة خاصة بها واصدرت قرارا اداريا ينشأ عنه مذكر ذاتى قابل للتخصيص .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

اولا - تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١/١٢ - التى انتهت الى عدم جواز حساب مدد الخدمة السابقة التى تنقضى بالدوائر الزراعية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا - عدم تحصن الترقيات الوجوبية التى تمت بالتطبيق لهذا القانون من ادنى الفئات الى الثالثة والثانية استنادا الى حباب مدد العمل بالدوائر الزراعية بالمخالفة للقانون ، وذلك سواء وردت هذه الترقيات فى قرار حساب مدة العمل او اجريت بقرار مستقل .

ثالثا - تحصن الترقيات الجوازية للفئة الثانية التى تمت استنادا للفقرة ثالثا من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد حساب المدد سالفة الذكر بعد مضي ستين يوما على صدور قراراتها .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

نص المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون مدد الخدمة التي قضاها العامل في المشروعات او المنشآت التي آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة - لا يسرى هذا الحكم على الدوائر الزراعية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، قد نص في المادة ١٨ منه على انه « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) مدد الخدمة التي قضاها العامل في المشروعات او المنشآت التي آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة .. » وأن الدوائر الزراعية اياها كان الرأى في مدى اعتبارها مشروعات او منشآت في مفهوم النص المتقدم ، لم تؤول ملكيتها الى الدولة ، وإنما الذى آل اليها هو الاراضى الزراعية الزائدة ، عن الحد الاقصى للملكية الزراعية طبقا لتوانين الاصلاح الزراعى ، ومن ثم لا يجوز حساب مدد الخدمة التي قضيت بالدوائر الزراعية ضمن مدد الخدمة الكلية للعاملين وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حساب مدة الخدمة السابقة للسيد/ - والتي قضاها باحدى الدوائر الزراعية - طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٢٤/٤/٨٦ - جلسة ١٢/١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

جواز حساب مدد العمل السابقة بالدوائر الزراعية ضمن هذه الخدمة الكلية اللازمة للترقية طبقاً لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

أن المشرع أدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في القانون مدد الخدمة التي قضيت في إحدى الجهات الواردة به ومن بينها تلك التي قضيت في مشروعات أو منشآت آلت ملكيتها إلى الدولة .

ولما كان اصطلاح المشروع أو المنشأة له مدلول قانوني محدد ينصرف إلى ذلك الكيان المشتغل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المنشود منها ، وكان المستفاد من تعداد نص المادة ١٨ للجهات الواردة به أن هناك صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينها إلا وهي وجود تنظيم وكيان قانوني مميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والمرافق العامة والشركات وإدارات الاوقاف الخيرية ، أما المشروعات والمنشآت فإن استلزام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يفترضه مسلك المشرع فهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أردف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعداده بأن يكون لها على الأقل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول إلى الدولة بكامل كيائها وتنظيمها .

ولما كانت الدوائر الزراعية تفتقر إلى هذا الكيان بحسب تكوينها فإنها لا تدخل في عداد المشروعات والمنشآت التي قرر المشرع حساب مدد العمل التي قضيت بها ضمن مدة الخدمة الكلية المشترطة للترقية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوى في ذلك جزء من هذه الدوائر التي

الدولة أو ايلولتها بالكامل اليها ، كما أن هذا الحكم ينطبق سواء تمت هذه الايلولة مباشرة بالتطبيق لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى أو سبقتها تدابير خاصة من تدابير الحراسة ، لان تلك التدابير ليس من شأنها أن تضفى على الدائرة كيانا قانونيا لم تتمتع به أصلا .

(ملف ٣٠١/١/٨٦ بـ جلسة ١٩٨٠/٢/٦) .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل فى حساب المدد الكلية مدد الخدمة التي يسبق حسابها فى الإقضية متى قضيت فى إحدى الجهات التي حجبها النص — من بين هذه الجهات المنشآت التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة — دار الهلال من المنشآت التي يصدر عليها وصف المنشآت التي آلت الى الدولة — إثر ذلك — حساب مدة الخدمة التي قضيت فى هذه المنشآت قبل ايلولتها الى الدولة أو بعد هذه الايلولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه تنص على أن « يدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها فى الاقضية من المدد الإقضية :

١ — المدد التي تضاعها العامل فى المجالس المحلية أو فى المراتبي أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوقاف الخيرية التي آلت

أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة »
كما تنص المادة (١٩) منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في السادة
السابقة ما يأتى :

(١) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة
في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويمدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة ثرار من
الجنة شئون العاملين بالجهة التى يتبعها العامل بناء على الطلب الذى يقدمه
الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون — ولا يجوز
بعد هذا التاريخ النظر فى احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها فى
المادة السابقة » .

ومناد ما تقدم أنه يدخل فى حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨)
المدد التى لم يسبق حسابها فى التقديمية من المدد التى قضيت
فى احدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها المشروعات والمنشآت
التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص
عليها فى المادة (١٩) .

ومن حيث أن دار الهلال من المنشآت التى آلت ملكيتها للدولة ، فمن
ثم يكون لمن عمل فيها الحق فى أن تحسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا
لنص المادة (١٨) المشار اليه المدد التى لم يسبق حسابها فى التقديمية من
مدة خدمته فى هذه الدار وذلك متى توافرت فيها الشروط والضوابط
المنصوص عليها فى المادة (١٩) من القانون .

ومن حيث أن ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لما تقدم لا يقتصر على
المدة التى قضيت فى خدمة المشروعات أو المنشآت بعد ايلولتها الى الدولة
فحسب وانما يتناولها جميعها وذلك سواء استمرت خدمة العامل بها بعد

أيلولتها الى الدولة أو انتهت قبلها ، اذ ان مناط الضم يتحقق بقيام الايلولة الى الدولة دون النظر الى الوقت الذى تمت فيه وما اذا كانت مسابقة أو لاحقة على انتهاء خدمة العامل بالمشروع أو المنشأة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد/.....
بأن تحسب ضمن مدد خدمته الكلية طبقاً للمادتين (١٨ و ١٩) من
مقتون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه المدة من ١٩٥٢/٦/١٩ الى
١٩٥٥/٥/٢٤ والتي تضاها في خدمة دار الهلال .

(ملف رقم ٧٦٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

الفرع الخامس

حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة العليا

لشئون مهجرى فلسطين

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

لا يلزم لحساب مدد العمل السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان يكون العامل خاضعا خلال مدة عمله السابقة لنظام قانونى معين كقانون المدنيين بالدولة ويكفى ان يكون العامل خاضعا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة وقت الممـل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٢/٣١/١٩٧٤ للانفاذه من احكام القانون الاخير وحساب مدة خدمته السابقة وفقا للشروط المبينة به — اثر ذلك — جواز حساب مدد العمل السابقة باللجنة العليا لشئون مهجرى فلسطين رغم خضوع العاملين بها لقانون عقد العمل الفردى طالما انهم كانوا يخضعون لقانون العاملين المدنيين بالدولة فى ١٢/٣١/١٩٧٤.

ملخص الفتوى :

ان الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على « حساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت مؤنته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل

العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته. بالفئة والاقضية التي بلغها طبقا للجدول. الثاني » .

وبين من هذا النص ان المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتماد بالمدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين اولهما ان تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥، تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وثانيهما ان يكون قد اعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور فاذا قامت بالعامل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه بالجدول الاول الملحق بالقانون المذكور بالفئة والاقضية التي بلغها بالجدول الثاني .

وعندما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كان هذا الحيكم مقصورا على من نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العالية ثم توسع المشرع في تطبيقه بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فادخل في نطاقه من يعاد تعيينه بتلك المجموعة لذلك فان اعادة التعيين تتخذ في تطبيق هذا الحكم مدلولاً خاصاً يتبع ايشيل جميع الجالات التي يشغل فيها العامل احدى درجات مجموعة الوظائف العمالية بعد ان كان معيناً بمؤهل متوسط بغير فاصل زمني ، ومن ثم فانه لا يخرج من نطاق الا من تنتهي خدمته بالمؤهل العالي فيذلك يتحقق قصد المشرع من التعديل الذي ادخله على هذا الحكم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العاملان المعروضة حالتها قد عينا بالمؤهل المتوسط ثم اعيد تعيينهما قبل ١٠/٥/١٩٧٥ بالمؤهل العالي بمجموعة الوظائف العالية بالفئة السابعة مع رد اقدمتهما فيها الى تاريخ حصولهما على المؤهل العالي بغير فاصل زمني فانهما فيدان من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يتعين

حساب مدة خدمتهما بالمؤهل المتوسط حتى تاريخ خصول كل منهما على المؤهل العالي وتطبيق الجدول الثاني عليهما ثم تطبيق الجدول الأول اعتباراً من هذا التاريخ عليهما بالفئة والأقدمية التي يلبسانها طبقاً للجدول الثاني .

ولا وجه للقول بعدم جواز حساب مدة خدمتهما بالمؤهل المتوسط بحجة خروج اللجنة العليا لمهاجري فلسطين من عداد الجهات الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي أجازت حساب المدة التي لم يطبق حينئذ في مدة الخدمة الكلية بشروط معينة وردت بالمادة ١٩ من هذا القانون ، ذلك لأن حكم المادة ١٨ - أنها ينصرف إلى المدة المنفصلة التي لم تتصل بمدة خدمة العامل الحالية ولم تدخل في أقدميته في أي وقت وتكون قد قضيت في المجالس المحلية أو المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة ، ومن ثم فانه ولئن كانت المدة التي يقضيها العامل بإحدى الإدارات الحكومية وتتصل بها مدة خدمته وتدخل في أقدميته العملية بحسب المؤهل المعين به ، تخرج من نطاق تطبيق تلك المادة فإن ذلك لا يؤمى إلى إهدارها لأنها تنصب بذاتها دون ما حاجة إلى حكم خاص يقضى بالاعتداد بها ، ولما كانت اللجنة العليا لمهاجري فلسطين قد انشئت بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية وافق عليه مجلس الوزراء لتتولى مباشرة أحد المهام الملقاة على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية ولمارسه اختصاص من الاختصاصات المخولة لها فانها لا تخرج عن كونها إدارة من إدارات الوزارة وجزء منها الأمر الذي يدخل العاملين بتلك اللجنة في عداد العاملين بالوزارة - ولا يغير من ذلك خضوع العاملين باللجنة لأحكام قانون العمل وعدم خضوعهم لنظام العاملين بالدولة ذلك لأن انفراد إدارة ما داخل الجهاز الحكومي بنظام خاص لا يؤدي إلى نزع صفة الموظف العام عن عمالها أو إخراجها من نطاق الإدارات الحكومية .

. وإذا كان العاملان المعروضة حالتهما لم يخضعا خلال مدة عملهما باللجنة لنظام العاملين المدنيين بالدولة فإن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي الى عدم حساب مدة عملها بها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. ذلك لانه لا يلزم لحساب مدة الخدمة طبقا لاحكام هذا القانون أن يكون العامل خاضعا خلالها لنظام قانوني معين ، ولا يفي من ذلك أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد اشترط في الفقرة (١) من المادة الاولى من مواد اصداره للانادة من احكامه الخضوع لنظام العاملين بالدولة لان هذا الشرط انما جاء ليحدد المخاطبين باحكامه في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به وليس لتحديد المدد الجائز حسابها عند تطبيق تلك الاحكام ومن ثم فانه يكفى للانادة من احكام هذا القانون ان يكون العامل خاضعا في ١٩٧٤/١٢/٣١ لنظام العاملين بالدولة ، وتبعا لذلك فان الاعتداد بمدد خدمة العامل لا يتوقف على خضوعه لنظام العاملين بالدولة خلال تلك المدد ، وعليه يتعين حساب مدة الخدمة الفعلية التي قضاها كل من العاملين المعروضة حالتهما باللجنة المشار اليها عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليها رغم خضوعهما خلالها لاحكام قانون العمل .

. لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بمدد الخدمة التي قضاها كل من العاملين المعروضة حالتهما باللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين بمؤهل متوسط واحتقيتهما في الانادة من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٠٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٣/٥)

الفرع السادس

حساب مدة التجنيد في المدة الكلية المشترطة للترقية

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

أن مناط حساب مدة التجنيد طبقا للمادة ١٨ من قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين أن تكون لاحقة على حصول العامل على
المؤهل .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يدخل
في حساب المدة الكلية المنصوص عليها ... في الجداول المرفقة بالمدد التي لم
يسبق حسابها في الإقضية ، ومنها مدة التطوع والتجنيد والتكليف
بالوظائف المدنية والعسكرية » .

وتنص المادة (٢٠) من ذات القانون على أن « تحسب المدد الكلية
المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من
تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب » .

ومفاد هذين النصين أن حساب مدة التجنيد للعامل المؤهل إنما يتم
اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل المعين به ، لا من تاريخ بدء التجنيد
السابق على ذلك ، لأن هذا هو حكم حساب المدد الكلية المحددة بالجداول
الخاصة بحملة المؤهلات ، ولأن مؤدى القول بحساب مدة التجنيد السابقة
على الحصول على المؤهل الذى عين به العامل ، اعتباره معينا في الفئة
المقررة لمؤهله قبل حصوله عليه وهو ما يتناقض مع التنظيم القانونى القائم
الذى حدد لكل مؤهل فئة معينة يتم تعيين أصحابه عليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية السيد /
..... في حساب مدة تجنيده السابقة على حصوله على المؤهل المعين
به في ائدية الفئة المعين عليها .

(ملف ٥٩/١/٢٥ - جلسة ١٩٧٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

المستفاد من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان حملة المؤهلات الدراسية
لا يجوز لهم ضم مدد التجنيد الى المدد الكلية اللازمة لترقيتهم، الا اذا كانت
لا حقة على الحصول على المؤهل الدراسي . القول بغير ذلك يؤدي الى
اعتبار حامل المؤهل معين في الفئة المقررة لمؤله قبل حصوله عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع
العاملين المدنيين تنص على انه « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص
عليها في المادة السالفة وفي الجداول المرتبة المدد التي لم يسبق
حسابها في ائدية من المدد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية
والعسكرية » .

كما تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه الذكر على أنه « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) ألا تقل عن سنة كاملة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب الغالب خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب الغالب خبرة في وظيفته الحالية .

وتنص المادة (٢٠) على أنه « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدوائية سواء ما كان منها مقبلاً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على حكمه اعتباراً من تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب » .

ومن حيث أنه بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية فإن نص المادة (٢٠) سالف الذكر صريح في عدم حساب المدد السابقة على الحصول على المؤهل .

ومن حيث أن الجميع بين نصوص مواد القانون الواحد يقتضى بالنسبة لهذه الفئة اشتراط أن تكون المدة تالية للحصول على المؤهل عند حساب المدد الواردة بالمادة (١٨) وإضافة هذا الشرط للشروط المنصوص عليها بالمادة (٢٩) والأخذ بغير ذلك سيؤدي إلى اعتبار حامل المؤهل معينا في الفئة المقررة لمؤهله قبل حصوله عليه، وهو ما يتناقض مع التنظيم القانوني القائم الذي حدد لكل مؤهل فئة معينة يتم تعيين أصحابه عليها .

ولا ينبغ القول بأن استلزام سبق الحصول على المؤهل الدراسي سيترب عليه نتيجة شاذة مؤداها، أن تضم لغير حملة المؤهلات الدراسية مدة تجنيدهم كاملة بينما يكون الحصول على المؤهل وبالا على صاحبه ، لأن لكل من الطائفتين مجموعة وظيفية خاصة بها تختلف عن الأخرى وبالتالي لا يجوز القياس بينهما .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / فإنه لما كان الثابت أنه قد حصل على المؤهل الدراسي في يناير سنة ١٩٦٢ وسرح من القوات المسلحة في ١٩٦٢/٤/١ ، ولما كان من غير الجائز حساب المدة السابقة على المؤهل وكانت المدة التالية له تقل عن سنة كاملة فإنه لا يجوز حساب مدة تجنيده كلها ضمن المدد الكلية اللازمة للترقية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد التجنيد في المدد الكلية اللازمة لترقية حملة المؤهلات الدراسية بالتطبيق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا اذا كانت لاحقة على الحصول على المؤهل الدراسي .

(ملف ٨٦/٣/٤٢٦ — جلسة ١٣/٤/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

حساب مدد الخدمة السابقة وفقاً لقانون تصحيح أوضاع المأهلين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اشترط أن تقضى هذه المدد في عمل يكسب العامل خبرة — لا يلزم توافر هذا الشرط في مدد التجنيد والتطوع بالوظائف العسكرية أساس ذلك — النظام العسكري يلزم الخاضع له بالعمل دون اعتبار لخبرته الخاصة او مهنته نقل العامل من وظيفته العسكرية التي تطوع بها الى وظيفة مدنية مستصحباً حالته الوظيفية السابقة بالوظيفة العسكرية بغير فاصل زمني بين كل من الوظيفتين — اثره عدم افادة العامل من حكم (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي تقرر خصم المدة اللازمة للترقية من الفئة العاشرة الى الفئة التاسعة عند تعيين العامل بالفئة التاسعة مباشرة — فترة تطوعه بالقوات المسلحة تكون قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية — لا يجوز إعادة حسابها مرة اخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية :

(أ) (ب) (ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف.
بالموظائف المدنية أو العسكرية » .

وتنص المادة ١٩ من هذا القانون على أن « يشترط لحساب المدد في المادة السابقة ما يأتي :

(أ) الا تقل من سنة كاملة متصلة .

(ب) ان تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة.
في وظيفته الحالية .

(ج) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر بحساب المدد المشار اليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب السدي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين بالموظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية عليها في المادة السابقة » .

المراعات مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ) اعتبار المدد التي قضاهما العامل في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة واحدة قضيت في الفئة . ٣٦٠/١٤٤

(ب) (ج) (د) خصم المدة المشترطة في الجدول المواضع للترقية من أول فئة مقررّة لتعيين العايل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية الفنية في الفئة (٣٦٠/١٦٣) أو الفئة (٣٦٠/١٠٠) أو الفئة (٢٤٠/٧٨٠) أو ما يعادلها .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه النصوص أن مدد التجنيد والتطوع بالوظائف العسكرية التي لم يسبق حسابها تحسب ضمن المدة الكلية اذا زادت على سنة ولم تنته بسبب سوء السلوك . بيد أنه لا يشترط لحساب هذه المدة أن تقضى في عمل يكسب العايل خبرة لان النظام العسكري يلزم الخاضع له بالعمل دون اعتبار لخبرته الخاصة أو مهنته كما يبين أنه عند حساب المدة الكلية للعامل المهني يجب اعتبار المدة التي قضاها في الدرجتين الحادية عشرة والثانية عشرة الواردتين بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مدة واحدة قضيت في الفئة العاشرة (١٤٤/٣٦٠) (ق ٥٨ لسنة ١٩٧١) السابقة مباشرة على الفئة التاسعة (١٦٢/٣٦٠) ق ٥٨ لسنة ١٩٧١ وإذا عين هذا العامل بالفئة التاسعة (١٦٢/٣٦٠) مباشرة خصصت له من المدة الكلية المشترطة لترقيته مدة السبع سنوات اللازمة للترقية من الفئة العاشرة (١٤٤/٣٦٠) الى الفئة التاسعة (١٦٢/٣٦٠) ونقلا للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن العامل في الحالة الماثلة سينطبق عليه الجدول الثالث وبوصفه غير مؤهل فإن له الحق في حساب مدة تجنيده التي لم يسبق حسابها — كاملة غير منقوصة في مدته الكلية وبغض النظر عما اذا كان قد قضاها في عمل يكسبه خبرة ، كما أن لهذا وبغض النظر عما اذا كان قد قضاها في عمل يكسبه خبرة ، كما أن لهذا العامل حقا — في حساب المدة التي قضاها في الوظائف والرتب العسكرية المعادلة للدرجتين الحادية عشر والعاشرة (ق ٦٤/٤٦) كأنها قضيت بالفئة العاشرة ١٤٤ — ٣٦٠ الا أنه لا حق له في الافادة من حكم الفقرة

(د) من المسطرة ٢١٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي تقرر خصم المدة اللازمة للترقية من الفئة العاشرة الى الفئة التاسعة عند تعيين العائل بالفئة التاسعة مباشرة ذلك لانه نقل من وظيفته العسكرية التي تطوع بها الى وظيفة مدنية مستضجبا حالته السابقة بالوظيفة العسكرية بغير فاصل زمني بين كل من الوظيفتين . فلقد نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ، ممتاز بكاثر العمال المعادلة للدرجة الثامنة وفقا للجدول الاول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذي عادل درجات كادر العمال بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول التي كان يشغلها . والمعادلة للدرجة التاسعة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، من ثم فان نقله تضمن ترقيته من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة . وهو امر كان يملكه رئيس الجمهورية بحكم المادة ١٢٥ من القانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة الذي كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله .

ومن حيث أنه ترقيا على ما تقدم فان فترة تطوعه بالقوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله في ١٩٦٢/٣/١ تكون قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل الامر يقتضي الاعتداد بحالته خلالها عند تحديد درجة بداية تعيينه .

من حيث انه لما كانت مدة خدمة المذكور في السلك العسكري من ١٩٥٠/٤/٥ قد بدأت في رتبة عريف سائق المعادلة للدرجة العاشرة وفقا للتعاقد المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام (ق) ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . ثم رقى بعد ذلك الى رتبة رقيب اول المعادلتين للدرجة التاسعة

فانه. يتعين تسوية حالته باعتباره بالدرجة العاشرة من ١٩٥٠/٤/٥ تاريخ تطوعه بالقوات المسلحة . وبالتالي فان حساب مدة خدمته الانزامية من ١٩٤٧/٤/٥ الى ١٩٥٠/٤/٤ في مدته الكلية يكون في ذات الدرجة التي شغلها في بداية تطوعه الا وهى الدرجة العاشرة .

ومن حيث انه لا وجه للقول بأن له الحق في اعتباره شاغلا للفئة التاسعة من تاريخ تجنيده استنادا الى أنه قد مارس مهنة سائق ابتداء من هذا التاريخ ذلك لأنه لم يشغل ابتداء وظيفة عسكرية معادلة للفئة التاسعة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد/ السائق بمجلس الوزراء في تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على اساس اعتباره بالفئة التاسعة من تاريخ تجنيده بالقوات المسلحة في ١٩٤٧/٤/٥ . وأن التسوية التى أجريت له باعتباره بالدرجة العاشرة في هذا التاريخ تسوية سلمية ومطابقة للقانون .

(ملف ٧٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٥/٣)

الفرع السابع
علم جواز حساب مدد العمل بالجيش
البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأن يدخل
في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة ١٧ وفي الجداول
المرافقة للقانون المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد
الآتية : ١ - مدد الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية
أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات
الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة - عدم جواز
حساب مدد العمل بالجيش البريطاني ضمن المدد الكلية وفقا لحكم
المادة ١٨ المنشأ بها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يدخل في حساب
المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة
المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية : (١) - مدد
الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة
أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو ادارات الأوقاف الخيرية
(م ٣٩ - ج ١٦)

التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة ... » وبين من هذا النص أن المشرع أدخل في حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدد الخدمة التي قضيت في إحدى الجهات الواردة به ومن بينها تلك التي قضيت في منشأة آلت ملكيتها إلى الدولة .

ولما كان اصطلاح المنشأة له مدلول قانوني محدد ينصرف إلى ذلك الكيان المشتمل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المنشود منها وكان المستفاد من تعداد نص المادة (١٨) للجهات الواردة به أن هناك صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينها ألا وهي وجود تنظيم وكيان قانوني مميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للجهات المحلية والمرافق العامة والشركات وإدارات الاوتلاف الخيرية أما المشروعات والمنشآت فان استلزام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يفترضه مسلك المشرع فهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها أرفف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعداده بأن يكون لها على الأقل ذات الوصف وذات الطبيعة وإن تؤول إلى الدولة بكامل كيانها وتنظيمها .

ولما كان البند الرابع من الملحق رقم (٢) من اتفاقية الجلاء المتوقعة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤ ينص على أن « تنقل حكومة المملكة المتحدة إلى الحكومة المصرية ملكية وحيازة المنشآت والمعدات المبنية بالمرفق (ب) خلال مدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق ... » وينص المرفق (ب) على أنه « فيما يلي بيان المنشآت التي ستنقل ملكيتها وحيازتها إلى الحكومة المصرية :

(أ) جميع المطارات التي بها قوات لصاحبة الجلالة في منطقة قاعدة قناة السويس .

(و) المعسكرات .

(ز) منشآت تشمل مخبازن وورش ومستشفيات ومصانع ميدانية .

ولما كان الاستناد من مطالعة هذه النصوص أن المنشآت والمعسكرات والمطارات الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها الى الدولة مفرغة من أى كيان قانونى او تنظيم خاص واقتصرت الابلولة على العناصر المسادية لهذه المنشآت والمطارات فان اصطلاح المنشآت لا يصدق على ما آل الى الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء ومن ثم لا يجوز حساب مدد العمل التى قضيت بمعسكرات الجيش البريطانى ضمن مدد الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذا ان انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب المدة التى قضيت بالجيش البريطانى ضمن المدد الكلية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٩١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٩)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

مدى جواز حساب مدة الخدمة السابقة التى قضيت بالجيش البريطانى للعمال الذين عينوا بوصلة الجارى عام ١٩٥١ اثر الفناء معامدة ١٩٣٦ المبرمة مع بريطانيا العظمى .

ملخص الفتوى :

يبين من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع اخذ فى حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

معد الخضبة التي قضيت في احدى الجهات الواردة به ومن بينها تلك التي
تقيمت في منشأة آلت ملكيتها الى الدولة .

ولما كان اصطلاح « المنشأة » له مدلول قانونى محدد ينصرف الى ذلك
الكيان المشتغل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المنشود .
منها ، وكان المستفاد من تعداد نص المادة ١٨ للجهات الواردة به ان هنالك
صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينها الا وهى وجود تنظيم وكيان قانونى .
يميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والرافق العامة .
والشركات وادارات الاوقاف الخيرية ، اما المشروعات فان استلزام مثل
هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها امر يفترضه مسلك المشرع ، فهو بعد ان
شكرو جهات لها شخصية وكيان خاص بها اُردف عليها المنشآت والمشروعات .
ومن ثم يجب ان تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبقه
تعدادها بأن يكون لها على الاقل ذات الوصف وذات الطبيعة وان تؤول الى
تحولة بكامل كيانها وتنظيمها .

ولما كان البند الرابع من الملحق رقم ٢ من اتفاقية الجلاء المعقودة بين
الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤ ينص على
أن « تنقل حكومة المملكة الى الحكومة المصرية ملكية وحيازة المنشآت
والمعدات المبينة بالرفق (ب) خلال مدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على
الاتفاقى . . » وينص المرفق (ب) على أنه « فيما يلى بيان المنشآت التى
بها قوات لصاحبة الجلالة فى منطقة قاعدة قناة السويس . . . و
المعسكرات . . . ز - منشآت تشمل مخازن وورش ومستشفيات
جى صانع ميدانية » .

ولما كان المستفاد من مطالعة هذه النصوص ان المنشآت والمعسكرات
والمنشآت الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها الى الدولة مفرغة من
كى كيان قانونى أو تنظيم خاص واتتمرت الايلولة على العناصر المادية لهذه

المنشآت والمعارات فان اصطلاح المنشأة لا يصدق على ما آل الى الحكومة
المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء ومن ثم لا يجوز حساب مدد العمل التي
قضيت بمسكرات الجيش البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية بالتطبيق
لاحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز حساب المدة التي قضيت بالجيش البريطاني ضمن المدد الكلية مطبوعاً
للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٢٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٩)

الفرع الثاني

لا يجوز اضافة مدة عمل سابقة
الى اقدمية الفئة الاعلى عن فئة التعيين

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين اضافة مدة العمل السابقة الى مدة الخدمة الكلية
التي بدأت من فئة اعلى من فئة بداية التعيين وبين خصم المدة المشترطة
الترقية للفئة الاعلى — اساس ذلك — ان المشرع في القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ قضى باجراء تسويات وجوبية على اساس مدة خدمة كلية
تبدأ من درجة بداية التعيين المقررة لكل طائفة من طوائف العاملين — وبالتالي
فلا يجوز اضافة مدة العمل السابقة الى اقدمية الفئة الاعلى .

ملخص الفتوى :

المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى باجراء تسويات
وجوبية على اساس مدة خدمة كلية تبدأ من درجة بداية التعيين المقررة
لكل طائفة من طوائف العاملين وتسفر عن تراتيب حثية داخل ذات
المجموعة الوطنية التي ينتهي اليها العامل ، وعليه فانه اذا كان المشرع
قد ادخل في حساب تلك المدة مدة العمل السابقة التي لم تحسب في
الادمية فان تلك الاضافة انما تكون الى فئة بداية التعيين المقررة
للمجموعة الوطنية التي ينتهي اليها العامل ، وبالتالي فانه لا يجوز
اضافة مدة العمل السابقة الى اقدمية فئة اعلى من فئة بداية التعيين
ولذلك سن المشرع حكم الخصم المتصوص عليه في الفقرة (د) من
المادة ٢١ من هذا القانون بمقتضاه خصم المدة المشترطة للترقية من فئة

بداية التعيين الى الفئات الاعلى لمن عين بمجموعة الوظائف المدنية في غير فئة بداية التعيين المحددة لمجموعته .

ولما كانت وظيفة سائق سيارة مقرر لها بكاكدر الدرجة (٣٠٠ - ٥٠٠) التي عوّلت بالدرجة التاسعة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط اوضاع نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والتي نقل شاغوها الى الفئة العاشرة (١٢٢٠ - ٣٢٦٠) وفقا لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فانه يتعين تسوية حالة السائقين المشار اليهم اما باضافة مدة عملهم السابقة الى مدة خدمتهم الفعلية مع تطبيق الجدول الثالث عليهم ابتداء من الفئة التاسعة ، او بتطبيق هذا الجدول عليهم ابتداء من الفئة الاعلى بعد خصم المدة المنتزعة بالجدول للترقية الى الفئة العاشرة التي عينوا بها دون اضافة مدة العمل السابق الى مدة الوظيفة الاعلى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يمكن تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجوز اضافة مدة العمل السابقة الى مدة الخدمة التي بدأت من مئة تملي من مئة بداية التعيين .

١١/١٢/٨٦/٥٣٥ - بطلنة: ١٠/١/١٩٨١

الفرع التاسع

مدى الاعتماد بمدة الخدمة السابقة على الحصول
على المؤهل العالي بعد التعيين في الوظيفة المقررة للمؤهل

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

لا يجوز الاعتماد بمدة العمل السابق المحسوبة طبقاً للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ عند ترقية العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

ملغى الفتوى :

ان المشرع عندما اتجه الى تصحيح وتسوية أوضاع العاملين بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بمدة عملهم السابقة التي لم تحسب لهم من قبل بيد أنه لم ينشأ أن يرتب على ذلك تغيير في تاريخ دخول العامل في الخدمة أو تعديل في أقدميته في الفئات السابقة على الفئة التي يشغلها في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون وانما قصر اثر حساب تلك المدد على رد أقدميته في الفئة التي يشغلها في ١٢/٣١/١٩٧٤ وعلى ترقيته الى فئات أعلى منها ، وليس أدل على ذلك من أنه اذا تعدت به مدة خدمته الفعلية مضاعفا اليها مدة عمله السابق عن رد الاقدمية أو الترقية فانها لا تنتج أثراً ومن ثم لا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار مدة العمل السابق المحسوبة على هذا الوجه مدة خبرة يترتب عليها تغيير تاريخ دخول العامل في الخدمة ، وعلى ذلك فلا يجوز الاعتماد بهذه المدد عند ترقية العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

وبناء على ما تقدم فانه لا يجوز الاعتماد بمدة العمل السابق الترو

قضيتها العاملة المعروضة حالتها باحدى المدارس الخاصة في الفترة من ١٩٧١/١٠/١ حتى ١٩٧٣/١/٣٠ عند ترقيتها من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه واذ يوجب هذا القانون في المادة الثالثة على مجلس الادارة مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار مجلس الوزراء عند وضعه قواعد تنفيذ نظام ترتيب الوظائف ، ولما كان قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام يشترط في المحق رقم ٣ من القواعد المرفقة به لشغل وظائف الدرجة الثانية قضاء مدة بينية تتدرجها ثمانى سنوات على الاقل في وظيفة من الدرجة الاولى مباشرة « فان العاملة المعروضة حالتها وقد عينت باحدى وظائف الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٣/٧/١ لا تتوافر لها مدة الخبرة البينية اللازمة لترقيتها لاحدى وظائف الدرجة الثانية في ١٩٧٩/١٢/٣١ ومن ثم تكون ترقيتها الى تلك الدرجة في هذا التاريخ ترقية مخالفة للقانون لذلك يتعين المدول عنها وإعادة حالتها الى ما كانت عليه .

(ملف ٥٢٣/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦)

قائمة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

عدم جواز الاعتداد بمدة الخدمة السابقة ضمن مدة الخبرة بالتوظيفة التي عين بها العامل بالموهل العالي عند الترقية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — اساس ذلك — أن المشرع عندما اتجه الى تسوية اوضاع العاملين بموجب احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد ببدء عملهم السابقة التي لم تحسب لهم من قبل الا انه لم يشأ أن يترتب على ذلك تقيد في تاريخ دخول العامل في الخدمة او تعديل في اقدميته في الفئات السابقة على الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ — اثر ذلك — لا يجوز حساب مدة الخبرة

التي قضتها العامل بوظيفة كاتب بالموهل المتوسط ضمن مدة خدمته
المعملة في الوظيفة التي عين بها الموهل العالي .
ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين
بالدولة ينص في المادة ١٥ على ان (يعتبر من أمضى أو يمضى من
العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة
مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي
لاستكمال هذه المدة فاذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على
التاريخ المذكور ترجع اقدميته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ) .
وتنص المادة ١٨ من هذا القانون على ان (ينظر في حساب المدد الكلية
المقصود عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق
حسابها في الاقدمية من المدد الآتية ...) .

فناد ذلك ان المشرع عندما اتجه الى تسوية اوضاع العاملين
بوجوب احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بهدد عملهم السابقة
التي لم تحسب لهم من قبل بيد انه لم يشأ ان يرتب على ذلك تغير في
تاريخ دخول العامل في الخدمة او تعديل في اقدميته في الفئات السابقة
على الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وانما
قصر اثر حساب تلك المدد على رد اقدميته في الفئة التي يشغلها في
التاريخ المذكور وعلى ترقيته الى فئات أعلى منها ، وليس ادل على ذلك
من انه اذا تعدت به مدة خدمته الفعلية مضاعفا اليها مدة عطلة السابق
عن رد الاقدمية او الترقية فانها لا تنتج اثرا ومن ثم لا يجوز بأي حيلة
من الاحوال اعتبار مدة العمل السابق المحسوبة على هذا الوجه مدة
خبرة يترتب عليها تغير تاريخ دخول العامل الخدمة ، وبناء على ذلك
فانه لا يجوز الاعتماد بهذه المدد عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

واذا كانت المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد تحولت منطوق

الإدارة وضع البيكل التنظيمي وجداول توصيف وتقييم الوظائف بمسما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجبها ومسئولياتها وشروط شغلها ومدة الخبرة المشترطة لها وكذلك وضع القواعد المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيبه الوظائف مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكان رئيس مجلس الوزراء قد أصدر القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام وقضى بضرورة مراعاة التأهيل العلمي والخبرة العلمية في مجالات الوظائف المختلفة والدرجات المالية المقررة لها واذ وافق مجلس إدارة الوكالة على جدول مدد الخبرة الكلية على أساس تقسيمها بحسب نوع المؤهل فإنه لا يجوز اعمالا لتلك القواعد حساب مدة الخبرة التي قضتها العاملة في الحالة المختلفة بوظيفة كاتب بالمؤهل المتوسط ضمن مدة خبرتها العملية في الوظيفة التي عينت بها بالمؤهل العالي ويكون قرار لجنة شؤون العاملين الصادر بالاعتداد بهذه المدة لا سند له من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عني جواز الاعتداد بمدة العمل السابقة التي قضتها السيدة / بوظيفة كاتب بالمؤهل المتوسط ضمن مدة خبرتها بالوظيفة التي عينت بها بالمؤهل العالي .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٩ — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

الفرع المـشـتر
طلب حساب مدة الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

نص المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على وجوب أن يقدم العامل طلباً إلى لجنة شؤون العاملين في الجهة التي يعمل بها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أي في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥. لا مكان حساب المدد الكلية التي لم يسبق حسابها في الإقضية جميعاً الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر هيعد سقوط — لا يفنى عن ضرورة تقديم الطلب المشار إليه أن العامل سبق أن ذكر مدد خدمته السابقة في الاستمارة ١٠٣ ع.ح المخصصة لهذا الغرض أو أنه تقدم بطلب لضم تلك المدد بأية مناسبة أخرى قبل العمل بالقانون المذكور — نتيجة ذلك : عدم جواز حساب مدد الخدمة السابقة للعاملين الذين لم يتقدموا بطلبات لحساب هذه المدد خلال الموعد المحدد بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع امهالين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة ١٩ منه على انه يشترط لحساب المدد المبينة في المادة الملغية ما ياتي :

(١)

(ب)

(ج)

ويصدر بحساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد المسبقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص أن المشرع بعذ أن بين المدد التي تدخل في حساب المدد الكلية التي لم يسبق حسابها في الأتمدية ، تطلب شروطا ثلاثة لا يمكن حساب تلك المدد ثم تطلب امرا شكليا رتب على عدم مراعاة سقوط الحق في حساب مدد الخدمة السابقة ، حيث أوجب على العامل أن يقدم طلبا الى لجنة شئون العاملين بالجهة التي يعمل بها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في العاشر من مايو سنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإن آخر موعد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لحكم هذه المادة ينتهي بنهاية يوم ٩ يونية سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه هو ميعاد سقوط ، وقد نص المشرع صراحة في عجز هذه المادة على أنه « لا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » فمن ثم فانه يترتب على فوات هذا الميعاد سقوط حق العامل نهائيا في حساب هذه المدد .

ومن حيث أنه لا يغنى عن ضرورة تقديم الطلب المشار اليه خلال ثلاثين يوما من نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن العامل سبق أن ذكر منذ خذنته السابقة في الاستشارة رقم ١٠٣ ع.ح المخصصة لهذا الغرض أو أنه تقدم بطلب لضم تلك المدد بأية مناسبة أخرى قبل العمل.

بالتعاون المذكور ، ذلك أن حساب مدة الخدمة السابقة يحكه إهران :
فهناك قواعد عامة لحساب مدد الخدمة السابقة يوضع تنظيمها لأحكام
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل
السابقة في تدبير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، وهناك قواعد خاصة
مستقلة عن هذه القواعد العامة ، وقد نظم المشرع في القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ تلك القواعد الخاصة لتطبق على المدد الكلية ، ومن ثم فإن
الطلبات التي سبق أن تقدم بها العامل لحساب مدد خدمته السابقة طبقت
للقواعد العامة - حسبما سلف البيان - لا تغنى عن ضرورة التقدم بطلب
جديد خلال الميعاد المحدد في المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المشرع قد تبين في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ سلف الذكر علة التقيد بهذا الميعاد القصير ، فإشار إلى أن
الهدف من التقيد بالموعد المحدد بالمادة (١٩) لتقديم طلب حساب مدة
الخدمة السابقة هو إكراه حصر هذه المدد بالبرعة الواجبة حتى يمكن
تسوية أوضاع العاملين وتحديد مراكزهم القانونية الجديدة دون تطبيق
ذلك إلى مدد طويلة ، وحتى تتمكن الجهة الإدارية من حصر جميع حالات
حساب مدد الخدمة السابقة لدراستها في أقصر وقت ممكن عملا على
استقرار المراكز القانونية .

ومن حيث أنه بالنسبة لحالة السيد / والذي كان
معارا لجمهورية الجزائر ، فإنه إذا كان الأمر بالنسبة إلى عدم تقديمه
بطلب لحساب مدة خدمته السابقة بالتعليم الحر خلال مدة إمارته ، فإن
الثابت من الأوراق أنه حضر إلى الأراضي المصرية في الرابع من يناير
سنة ١٩٧٦ ولم يتقدم بطلبه هذا إلا في المأخر من نوفمبر سنة ١٩٧٦
أي بعد الموعد المحدد في المادة (١٩) من القانون المذكور .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى السيد / وغيره من
العاملين الذين لم يتقدموا بطلبات حساب مدد خدمتهم السابقة خلال الموعد
المحدد في المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإن حقهم في حساب
تلك المدة يكون قد سقط بترأخيهم في تقديم الطلبات المشار إليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتعسي التفتوى والتشريع التي
عدهم جواز حساب مدة الخدمة السابقة للمالكين الذين لم يتقدموا بطلبات
لحساب هذه المدة خلال الموعد المحدد بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ٤٤٨/٣/٨٦ - جلسة ١١/١/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بضرورة تقم العامل بطلب حساب
مدة خدمته السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره - القانون رقم ١٠١
لسنة ١٩٧٥ فتح ميعادا ثانيا لتقديم طلبات حساب مدة ممارسة المهن
الحرية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره - القانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بعد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وان كانا ام يتضمنا النص صراحة على فتح
مواعيد جديدة للتقدم بطلبات حساب مدة الخدمة السابقة الا أن التفسير
السليم لأحكامها يؤدي الى فتح ميعادين جديدين لتقديم مثل هذه الطلبات وهي
ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ نشر كل منهما .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نشر في ١٠/٥/١٩٧٥ ونص
في المادة الرابعة من مواد اصداره على أن يعمل بأحكام الفصلين الثالث
والرابع منه الخاصين بالمدة الكلية والترقيست حتى ٣١/١٢/١٩٧٥
ونص في المادة التاسعة على العمل به اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ وقرر
هذا القانون في المادة ١٨ حساب مددا معينة لم يسبق حسابها

في الخدمة ضمن المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا لأحكامه واشترط في المادة ١٩ لحسابها شروطا محددة من بينها أن يصدر بحسابها قرار من « لجنة شئون العاملين بالجهة » التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون « ونص هذا القانون في تلك المادة على أنه « ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ولقد أضاف القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ الذي نشر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٤ بموجب مادته الأولى « بند ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة » الى المدد المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص في مادته الثانية على أن « يجوز طلب ضم المدد المشار إليها في المادة السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون وذلك باستثناء من حكم المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه » .

ويتاريخ ١٩٧٧/٤/٣٠ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الثانية على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح لوضع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي :

يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول المحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ » ونص أيضا في مادته الثامنة على العمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وبين مما تقدم أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نشر في ١٩٧٥/٥/١٠ وقرر العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع منه الخاصين بالمدة الكلية والترقيات لمدة عام يبدأ من ١٩٧٤/١٢/١٤ وينتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، وحدد ميعادا مدته ثلاثون يوما تبدأ وفقا للقواعد العادة في الإجراءات من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا القانون أي

من ١١/٥/١٩٧٥ وينتهى في ١٠/٦/١٩٧٥ لتقديم طلبات حساب مدد العمل السابقة ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية طبقاً لأحكامه ومتع النظر في حساب تلك المدد بعد هذا الميعاد ، ولقد مد القانونان رقماً ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ العمل بأحكام الفصلين سالفى الذكر لمدة عامين يبدأ أولهما من ١/١/١٩٧٦ وينتهى في ٣١/١٢/١٩٧٦ ويبدأ الثانى من ١/١/١٩٧٧ وينتهى في ٣١/١٢/١٩٧٧ وذلك بغير أن يستبعد أيهما شروط حساب مدة العمل السابق في المدة الكلية المنصوص عليها بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ ومن بينها تقديم طلب خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالى لتاريخ نشر القانون ومن ثم فإن مقتضى أعمال الأثر المباشر لكل من القانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أن يتضح ميعاد جديد لتقديم طلبات حساب مدد العمل السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية يبدأ من اليوم التالى لتاريخ نشر كل من القانونين وينتهى بعلا ثلاثين يوماً ، وعليه فإن المشرع يكون قد حدد ثلاثة مواعيد متباعدة فإن لكل عامل من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتقدم خلال أى منها بطلب لحساب مدة عمله السابق ضمن مدة خدمته الكلية يستوى في ذلك من كانت مدته الكلية تؤهله للترقية في ميعاد سابق أو من كانت مدته الكلية تنقعد به عن الترقية في ميعاد ثم اكتملت له عند حلول الميعاد التالى ، لأن المشرع لم يقيد حساب مدة العمل السابق في المدة الكلية بعدد نشر كل من القانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بعجم أجمال المدة الكلية خلال ميعاد سابق .

ولا يغير من ذلك أن المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمنت نصاً بعدم النظر في الطلبات التى تقدم بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ ، لأنه كما يبرى هذا الحظر على الميعاد المنصوص عليه في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يبرى

أيضا بمقتضى أحكام المد على الميعادين اللذين ترتبا على العمل بكل من القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فلا يجوز النظر في الطلبات التي تقدم بعد فواتهما ، ولا يسوغ اعتبار هذا الحظر مانعا من فتح ميعادين جديدين بعد نشر كل من القانونين المذكورين. لأن ذلك سيؤدي الى افراغ احكام المد التي تضمنها القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ من مضمونها فلا ينتج اثرا .

واذا كان المشرع قد فتح بنص صريح في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ميعادا لتقديم طلبات حساب مدد ممارسة المهن الحرة ولم يسلك ذات السبيل عند وضع نصوص القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فان ذلك لا يدل على عدم فتح ميعاد جديد بعد نشر هذين القانونين لأن النص في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على ميعاد لتقديم طلبات حساب المدد انما يرجع الى نشره في السنة الاولى للعمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد فوات الميعاد المحدد للتقدم بطلبات حساب مدد العمل السابق المتصوص عليه بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فقد كان على المشرع حتى يفسح المجال لأعمال احكام التعديل الذي أتى به القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ان يضمنه نصا يفتح بمقتضاه ميعادا جديدا لتمكين العاملين من حساب مدد ممارسة المهنة الحرة خلال سنة ١٩٧٥. وهو في ذلك يختلف عن كل من القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ اللذين نشرتا بعد انتهاء السنة الاولى للعمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومد العمل بأحكام الفصل الثالث جيهما لسنتين أخيرين .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان العامل المعروضة حالته لم يتقدم بطلب لحساب مدة ممارسته للمهنة الحرة خلال الميعاد المحدد بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ باعتباره ان مدته الكلية تعتمد به عن الترقية خلال عام ١٩٧٥ الذي صدر فيه ، ولم يتقدم بهذا الطلب في الميعاد الذي

نظمت نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والذي يبدأ من ١٩٧٧/٥/١ حتى ١٩٧٧/٥/٣٠ وإنما تقدم طلبه في ١٩٧٧/٩/٧ بعد غوات هذا الميعاد كما أنه لم يتقدم بطلب في الفترة من ١٩٦٨/٥/١٢ حتى ١٩٧٨/٦/١١ بعد نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فإنه لا يجوز حساب مدة ممارسته للمهنة الحرة ضمن مدة خدمته الكلية ، ولا يغير من ذلك بأنه تقدم بطلب لحساب تلك المدة خلال الميعاد الذي تضمنه الكتاب الدوري رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة لأنه ليس من شأن هذا الكتاب أن يضيف إلى أحكام القانون أن يعدل منها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى انفتاح ميعادين لتقديم طلبات حساب مدد العمل السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية مدة كل منهما ثلاثون يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشر كل من القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وأنه لا يجوز حساب مدة ممارسة المهنة الحرة للعامل في الخالة المروضة لأنه لم يلتزم بالمواعيد التي حددها القانونان لتقديم مثل هذا الطلب .

(ملف ٤٦/٥/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٩) .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة — تصحيح أوضاع العاملين — ضم مدد العمل السابقة — التقدم بطلب التضم في الميعاد المتصوص عليه قانوناً — عدم مراعاة ذلك — أثره — سقوط الحق في حساب مدد الخدمة السابقة .

ملخص الفتوى :

أن المشرع اعتد — عند حساب مدد الخدمة الكلية ببعض مدد العمل السابقة التي لم يسبق حسابها في التقديمية ، ومن بينها مدد ممارسة

للمن الحرة لأعضاء النقابات المهنية ، إلا أن المشرع تطلب إجراء شكلية ترتب على عدم مراعاته سقوط الحق في حساب مدة الخدمة السابقة فتوجب على العامل أن يتقدم بطلب الى لجنة شؤون العاملين بالجبة التي يعمل بها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ وبالنسبة للمخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يجب التقدم بهذا الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في ١٨/٩/١٩٧٥ ، ومن ثم فإن ميعاد الثلاثين يوما يدخل في عداد مواعيد السقوط التي يتعين اتخاذ إجراء خلالها ويترتب على نواتها سقوط الحق ، وعليه فإن الحق في حساب مدة الخدمة المشار إليها يسقط اذا لم يتقدم العامل بطلبه خلال ميعاد الثلاثين يوما ، ولا يغنى عن ذلك وجود ما يدل على مدة الخدمة السابقة في الاستمارة المخصصة لهذا الغرض أو تقدم العامل بطلب لضم تلك المدة في أية مناسبة أخرى قبل العمل بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملك ٨٦/٤/٨٤٤ — جلسة ١٢/١١/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المادة :

حساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقانون الإصلاح الوظيفي — القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ فتح ميعادا جديدا لمدة ٣٠ يوما لتقديم طلب احتسابه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين استبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كانت تنص بأن يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون (الترتيبات حساب مدة الخدمة السابقة) والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر

سنة ١٩٧٥ نصا آخر يقضى بأن يعمل بهذين الفصلين حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويقضى ذلك مد العمل بأحكامها حتى التاريخ المذكور ومن بينها حكم المادة ١٨ بحساب مدد الخدمة في الجهات المبينة بها ومدد التكليف والتطوع والتجنيد وممارسة المهن الحرة ضمن المدد الكلية المنصوص عليها في المادة ١٧ وفي الجداول المرفقة به وحكم المادة ١٩ بشروط حساب هذه المدد ومنها أن يكون ذلك بناء على الطلب الذي يقدمه العامل خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون وعموم حكم القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ويتناول هذا الشرط الآخر في جملة ما يتناوله من أحكام تضمنتها المواد الواردة في الفصلين المذكورين مما يستلزم بالضرورة الناجمة عن صدور القانون في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٧٧ مع النص فيه على العمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعدم امكن العمل بحكم ما اشترطته المادة ١٩ من تقديم طلب لحساب تلك المدد لامكان دخولها ضمن المدد الكلية للترقيات التي اشتملت عليها نصوص الفصل الثالث (الترتيبات) من جديد تبعا لامتداد العمل بأحكام الفصلين المذكورين جملة الا من تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وهو تاريخ صدوره سلفا . الذكر ان يفتح لذوى الشأن ميعاد جديد لطلب حساب تلك المدد قدره ثلاثون يوما من تاريخ ذلك النشر فذلك هو تاريخ امكن العمل بحكم القانون المذكور في هذه الخصوصية اذ انه فيما عداها من ترقيات وحساب مدد فهي من بعد العمل تردد بآثر رجعى الى التواريخ المتوفرة فيه شروطها طبقا لساير مواد الفصلين وباعتبار رجعية العمل بها المقررة بصريح نص المادة ٤ من القانون الآخر .

ومن حيث انه اذا كان الامر على ما تقدم وكان للمدعى طلب لحساب مدد العمل السابقة موضوع دعواه سابقى على رفضها قدمه الى ٢٤/١١/١٩٧٥ بعد انقضاء الميعاد الوارد في المادة ١٩ قبل تقرير امتداد العمل بحكمها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ولم تجبه الادارة له لهذا السبب فان هذا الطلب يغنى عن التقدم بطلب جديد بعد العمل بالقانون المذكور اذ

أنه لازال قائما واستمرت الإدارة على موقفها منه . مما انخفض رفع
الدعوى .

ومن لم يعتبر شرط تقديم الطلب في الميعاد المحدد في المادة ١٩ متحققة
في واقع امره بعد انفتاح الميعاد بذلك القانون ولا معنى لما ذهب اليه الحكم
من استلزام تقديم طلب ثان .

(طعن رقم ٤٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢) .

الفرع الحادى عشر
اضافة مدة الى المدة المشروطة للترقية

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

مفاد نص المادة (٢١) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المكتفين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ انه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس للمكتفين بهذا القانون على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ثم نقلوا او عينوا في مجموعة الوظائف المهنية او الفنية اولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ يتعين ان تضاف الى المدد الواردة في الجدولين المشار اليهما سبع سنوات او المدد التى قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ايها اقل - اساس ذلك انه متى نقل العامل من كادر ادنى الى كادر اعلى فالأصل الا يمتد ببدء خدمته في الكادر الأدنى عند تدرجه بالترقية في الكادر الاعلى غير انه بالنظر الى ان ثمة حالات تكون فيها مدد الخدمة التى قضيت بالكادر الأدنى طويلة ونظرا لان قانون تصحيح اوضاع العاملين انما صدر لمعالجة اوضاع العاملين الذين رتبوا مدد طويلة في درجاتهم دون ان تضمينهم اى ترقية فمن ثم رأى المشرع الاعتداد عند ترقية هؤلاء العاملين في الكادر الاعلى بمدد الخدمة التى قضوها في الكادر الأدنى والتى لا تتجاوز سبع سنوات .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تبص على انه

« تحسب المدد الكلية المتعلقة بالمعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرتبين مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة وتنتقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية » ومفاد هذا النص انه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس للمحقين بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين كانوا معيّنين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية ، بالنظر الى أن شغل الوظائف المهنية لا يكون الا عن طريق التعيين — أو أولئك الذين كانوا معيّنين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠ مايو لسنة ١٩٧٥ يتعين أن تضاف الى المدد الواردة في الجدولين المشار اليهما سبع سنوات أو المدد التي قضت في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أقل ، وأساس ذلك انه متى نقل العامل من الكادر أدنى الى كادر أعلى فالانفصال الا يتعد بمدة خدمته في الكادر الأدنى عند تدرجه بالترقية الى الكادر الأعلى ، غير انه بالنظر الى أن ثمة حالات تكون فيها مدد الخدمة التي قضت بالكادر الأدنى طويلة ، ونظرا لان قانون الإصلاح الوظيفي انما صدر لعلاج اوضاع العاملين الذين رسبوا مددا طويلة في درجاتهم دون أن تصيهم أي ترقية ، فمن ثم رأى المشرع الاعتداد بمدة الخدمة التي قضت في الكادر الأدنى كاملة عند ترقية هؤلاء العاملين في الكادر الأعلى على أن تضاف الى المدد الكلية المشترطة للترقية — طبقا للجدولين الثالث والخامس للمحقين بالقانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - سبع سنوات أو المدة التي قضت في الكادر الأدنى :
أنه كانت تقل عن ذلك ، ومؤدى هذا المشرع اعتد عند ترقية هؤلاء
العاملين في الكادر الأعلى بمدد الخدمة التي قضوها في الكادر الأدنى والتي
تجاوزت سبع سنوات .

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص الحالتين المعروضتين ، فلما
كان الثابت أن السيد / عين في وظيفة عامل عملي بتاريخ
٢٢ / ٨ / ١٩٥٤ ثم في مهنة سبك ٣٠٠ / ٥٠٠ م اعتباراً من ٢٦ / ٩ / ١٩٦١
فمن ثم تكون مدة خدمته التي قضيت بمجموعة الخدمات المعاونة أكثر من
سبع سنوات ويتعين بالتسالي أن تزداد المدة اللازمة لترقيته وفقاً للجدول
الثالث الملحق بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار سبع سنوات . وأنه
إذا يشغل الفئة السابعة ويشترط للترقية إلى الفئة السادسة طبقاً
للجدول الثالث أن تبلغ مدة الخدمة ٢٢ سنة فمن ثم تكون المدة اللازمة
لترقيته إلى هذه الفئة هي ثلاثون سنة ، وطالما أنه لم يستكمل هذه المدة
بمراعاة أنه التحق بالخدمة في ٢٢ / ٨ / ١٩٥٤ فمن ثم لا يجوز ترقيته إلى
الفئة السادسة للجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ،
وفيما يتعلق بالسيد / فقد التحق بالخدمة في مجموعة
الخدمات المعاونة بتاريخ ١٩٤٧/٢/٤ ثم نقل إلى المجموعة المكتبية في
١٩٦٩/٧/١ أي بعد مدة تجاوزت سبع سنوات ومن ثم يتعين إضائته
سبع سنوات إلى المدة اللازمة لترقيته للجدول الخامس الملحق بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وإذا كان الثابت أنه يشغل حالياً الفئة الثامنة
ويشترط للترقية إلى الفئة السابعة وفقاً للجدول المشار إليه أن تبلغ
مدة الخدمة ١٩ سنة فمن ثم يكون المدة اللازمة لترقيته هي ست وعشرون
سنة ، وطالما أن مدة خدمته الكلية تجاوز ذلك بمراعاة أنه التحق في
١٩٤٧/٢/٤ فمن ثم فإنه يستحق الترقية إلى السابعة اعتباراً من تاريخ
استكمال مدة ٢٦ سنة (أي في ١٩٧٣/٣/١) وذلك طبقاً لنص المادة (١٥)
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي تقضي بأن « يعتبر من أمضى من

العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقوم،
في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستقباله
هذه المدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه عند تطبيق الفقرة
(ب) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتمتعين اضافة مدة سبع
سنوات أو المدة التي قضيت في الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهما أقل الى
المدة المشترطة للترقية طبقاً للجدولين الثالث والخامس الملحقين باللائحة .

(ملف ٧٠١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/١٢) .

ملصقة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

مفاد نص الفقرة الأخيرة من البندين من المادة ٢١ من قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة حسب مدة خدمة العامل ابتداء من
تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية — يتروتب
على ذلك اضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة في وظائف الخدمات
المعاونة أو الوظائف المكتبية أيهما أقل الى المدة المشترطة للترقية في
الجدول — عدم جواز اضافة تلك المدة الى مدة الخدمة اذا ليس من المصور
اضاعتها مع حسابها في ذات الوقت من بدايتها — تطبيق — العامل الذي
ينقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ من مجموعة وظائف الخدمات المعاونة الى الوظائف
المكتبية تحسب مدة خدمته الكلية ابتداء من تاريخ تعيينه بالخدمات المعاونة
وتضاف مدة سبع سنوات الى المدة المشترطة للترقية في الجدول الخامس
الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالوظائف المكتبية اذا كانت
مدة عمله بالخدمات المعاونة تزيد على سبع سنوات .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية : (أ) (ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذه القانون الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في الوظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية » .

(وتحسب مدة خدمة العامل في هذه الحالة من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية) .

ومن حيث لما كان من المتعين وفقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمة العامل ابتداء من تاريخ تعيينه في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية فانه لا مناص من إضافة مدة السبع سنوات أو مدة الخدمة في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية أيهما أقل الى المدة المشترطة للترقية في الجدول اذ ليس من المتصور ان تضاف تلك المدة الى مدة الخدمة مع حسابها في ذات الوقت من بدايتها . ومن ثم فان العامل الذي ينقل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ من مجموعة وظائف الخدمات المعاونة الى الوظائف المكتبية تحسب مدة خدمته الكلية ابتداء من تاريخ تعيينه بالخدمات المعاونة وتضاف مدة سبع سنوات الى المدد المشترطة للترقية . في الجدول الخامس الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص

بالموظائف المكتبية اذا كانت مدة عمله بالخدمات المعاونة تزيد على سبع سنوات .

وحيث انه بتطبيق ما تقدم في خصوص الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت ان السيد المذكور قد عين ابتداء في ١٩٥٦/٩/٢٢ في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ثم نقل الى مجموعة الوظائف المكتبية اعتبارا من ١٩٦٨/٥/٧ قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فان مدة خدمته الكلية تحسب من تاريخ تعيينه في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ويرقى الى الفئة الاعلى اذا امضى المدة المحددة بالجدول الخامس مضافا اليها مدة سبع سنوات لزيادة مدة خدمته بالخدمات المعاونة عن هذا القدر . ومن ثم يستحق الترقية الى الفئة الثامنة اعتبارا من ٧٦/١٠/١ تقضائه مدة خدمة كلية قدرها عاما عشرون (وهي المدة المشترطة في الجدول الخامس للترقية للفئة الثامنة ١٣ سنة مضافا اليها مدة سبع سنوات) ، واذا كان هو ما اعلنته الوزارة في شأن الحالة المعروضة فان التسوية التي اجرتها الوزارة للمنيذ المذكور تكون صحيحة ومتفقة مع احكام القانون ولا يجوز سحبها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تطبيق فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٢ من مايو ١٩٧٦ على الحالة المعروضة .

(ملف ٢٤١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الفقرة (ب) من المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالجماعة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقضى بإضافة مدة ٧ سنوات

أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة والكتابة ايهما اقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف هاتين المجموعتين ونقل قبل. نشر القانون الى وظائف المجموعة المهنية ، وكذلك العامل الذي عين ابتداء في مجموعة الخدمات المعاونة ونقل الى مجموعة الوظائف المكتبية مع حساب مدة خدمة العامل في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعاونة او الوظائف المكتبية — استغلال هذا الحكم عن حكم الفقرة (د) من ذات المادة والتي تقتصر تطبيقها على العمال المهنيين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية بالفئات التاسعة او العاشرة او السابعة .

ملخص الفتوى :

المادة (٢١) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح أو إلغاء
العاملین تنص علی أن « تصب الحد الكلية المتعلقة بالمعاملین المعینین
فی الوظائف : لهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلین علی مؤهلات
دراسية والمحددة بالجداولین الثالث والخامس المرفقین مع مراعاة
القواعد الآتية : —

١ - اعتبار المخذ التي قضاهها العامل في الدرجتين الصادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المنتمين بالدولة او ما يعادلها - مدة واحدة قضيت في الفئة (١٤٤ - ٣٦٠) . »

ب - إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون إلى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ إلى الوظائف المكتبية .

(د) خصم المدة المشترطة في الجداول المرتقة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة (١٦٠/١٦٤) أو الفئة (٣٦٠/١٨٠) أو الفئة (٧٨٠/٢٤٠) أو ما يعادلها » .

ومناد ما تقدم أن المشرع اعتبر المدة التي قضاها العامل الذي كان يشغل وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بالفئتين الحادية عشرة أو العاشرة مدة واحدة تضيف بالفئة العاشرة ورعاية منه لطائفة العمال المهنيين الذين قضوا مدة سابقة بمجموعة الخدمات المعاونة قرر في الفقرة (ب) من المادة ٣١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمتهم الكلية من تاريخ تعيينهم بهذه المجموعة مع اضافة مدة سبع سنوات أو مدة خدمتهم بمجموعة الخدمات المعاونة أيها أقل الى المدة المشترطة للترقية وفقا للجدول الثالث الخاص بالعمال المهنيين الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما أن المشرع خص طائفة العمال المهنيين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية بالفئات التاسعة أو الثامنة أو السابعة بحكم تضمنته الفترة (د) من تلك المادة من مقتضية خصم المدة المشترطة للترقية من أدنى فئات التعيين الى الفئة التي عينوا عليها ، ومن ثم فإن الحكم الذي تضمنته الفقرة (ب) ، من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا ابتداء بمجموعة الخدمات المعاونة لا يخلط بالحكم الذي جاء بالفقرة (د) من تلك المادة الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة أعلى من درجة بداية التعيين وانما يكون لكل منها مجال اعماله ونطاق تطبيقه الخاص به تبعاً لاختلاف الطائفة التي يوجه اليها خطابه .

وبناء على ذلك لما كان العامل في الحالة الماثلة لم يعين ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية فانه يخرج من عداد المخاطبين بالحكم المنصوص

عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان هذا العامل قد عين ابتداء بوظيفة عامل عادى بلجن يومى ١٢٠ مليا وكان قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعداد قانون ، ترتيب الوظائف قد ادخل العمال العاديين فى مجموعة الوظائف الخدمات المعاونة فانه يعامل بالحكم الوارد بالفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتحسب مدة خدمته الكلية اعتبارا من ١٩٤٩/٦/٦ تاريخ تعيينه بتلك المجموعة ويطبق الجدول الثالث المرافق الخاص بالعمال المبتئين عليه لشغله وظيفة مهنية فى ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل بهذا القانون مع اخذة سبع سنوات للخدمة المشترطة للترقية بهذا الجدول لكونها أقل من مدة خدمته بمجموعة الخدمات المعاونة، التى استمرت ١٤ سنة، وانتهت ١٩٦٣/٧/١٦ تاريخ تعيينه بوظيفة ميكانيكى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم ، وتبعاً لذلك يتعمر تطبيقاً للحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وضعه على الفئة السابعة (٧٨٠/٢٤٠) اعتباراً من ١٩٧٤/٧/١ أول الشهر التالى لإكمال مدة خدمة كلية قدرها ٢٥ سنة بعد اضافة مدة ٧ سنوات للمدة الكلية المشترطة بالجدول الثالث للترقية الى تلك الفئة وقدرها ١٨ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمخالفات بتطبيق الفقرة (ب) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل فى الحالة المعروضة .

(ملف ٤٩٢/٢/٨٦ . - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٥١) :

المبدأ :

التمييز بين الحكم الذى تضمنته الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والحكم الذى جاء بالفقرة (د) من تلك المادة .

ملخص الفتوى :

طبقا للمادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبر المشرع المدة التي تضاهاها العامل الذي كان يشغل وظيفة مهنية في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئتين الحادية عشرة أو العاشرة مدة واحدة قضيت بالفئة العاشرة ورعاية منه لطائفة العمال المهنيين الذين قضوا مدة عمل سابقة بمجموعة الخدمات المعاونة قرر المشرع في الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمتهم الكلية من تاريخ تعيينهم بهذه المجموعة مع اضافة سبع سنوات أو مدة خدمتهم بمجموعة الخدمات المعاونة أيهما أقل الى المدة المشترطة للترقية وفقا للجدول الثالث الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية بالفئات التاسعة والثامنة أو السابعة بحكم ضمنه للقرة (د) من تلك المادة من مقتضاه خصم المدة المشترطة للترقية من احدى فئات التعيين الى الفئة التي عينوا عليها ، ومن ثم فان الحكم الذي تضمنته الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون المشار اليه الخاص بالعمال المهنيين (أ) الذين عينوا ابتداء بمجموعة الخدمات المعاونة لا يخطئ الحكم الذي جاء بالفقرة (د) من تلك المادة الخاص بالعمال المهنيين الذين عينوا ، ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة اعلى من درجة بدايئة التعيين وانما يكون لكل حكم منهما مجال اعمال ونطاق تطبيقه الخاص به تبعاً لاختلاف الطائفة التي توجل اليها خطابه .

وبناء على ذلك فانه لما كن العامل في الحالة الماثلة لم يعين ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية فانه يخرج من اعداد المخاطبين بالحكم المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان هذا العامل قد عين ابتداء بوظيفة عامل عادي بأجر يومي ١٢٠ مليم وكان رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن اعداد ترتيب الوظائف قد أدخل العمال العائدين في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة فانه يعامل بالحكم الوارد بالفقرة (ب)

من المادة ٢١ سألته الذكر وتحسب مدة خدمته الكلية فاعتباراً من ١٩٤٩/٦/٦ تاريخ تعيينه بتلك المجموعة ويطبق عليه الجدول الثالث المرافق الخاص بالعمال المهنيين لشغلة وظيفية مهلية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اضافة مدة سبع سنوات للمدة المشترطة للترقية بهذا الجدول لكونها اقل من مدة خدمته بمجموعة الخدمات المعاونة التي استمرت ١٤ سنة وانتهت في ١٩٦٣/٧/١٦ تاريخ تعيينه بوظيفة ميكانيكي بالدرجة ٥٠٠/٠٠ ملزم ، وتبعاً لذلك يتعين تطبيقاً لحكم المادة ١٥ من هذا القانون وضعه على الفئة السابعة (٧٨٠/ ٢٤٠) اعتباراً من ١٩٧٤/٧/١ أول الشهر التالي لاكماله مدة خدمة كلية قدرها ٢٥ سنة بعد اضافة مدة ٧ سنوات للمدة الكلية المشترطة بالجدول الثالث للترقية الى تلك الفئة وقدرتها ١٨ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بتطبيق الفترة (ب) من المادة ٢١ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل المعروضة حالته .

(ملف ٤٩٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

تعليق :

انتهت ادارة فتوى رئاسة الجمهورية والمحافظات بكتابها رقم ٢٦٣ المؤرخ ١٩٨/٢/١٤ (ملف رقم ١٩٥٨/١/٧٥) الى تسوية حالة العامل المعروضة حالته طبقاً للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اضافة مدة سبع سنوات الى المدد الواردة به وحساب مدة خدمته من ١٩٤٩/٦/٦ تاريخ تعيينه بوظيفة على عاوى مع ما يترتب على ذلك من انزال وذلك تطبيقاً لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الجمعة

مختص الفتوى :

(١) القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين

من حملة المؤهلات الدراسية وتنص المادة الاولى منه على ان تسرى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو خالاتهم طبقا لاحكامه ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنية الادارية جيبين الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار اليها ...

(٢) قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وتنص المادة (٢٠) منه على ان تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان مقبها عند البسل باحكام هذا القانون او ما يتم تقييه على احكامه اعتبار من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايها اقرب ، وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ) (ب) (ج)
يعد احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت، فئته او اعيد تعيينه الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى .

(٣) القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المسجل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وتنص المادة الثمانية منه على ان تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى والهيئات

العامة الحاصلين على الشهادات الدراسية المشار إليها في المادة السابقة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ... وتنص المادة الثالثة على أن يمنح حملة المؤهلات العالية أو الجامعية ... الموجودين بالخدمة في ١٢/١٢/١٩٧٤ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها كما تنص المادة الخامسة من هذا القانون على أن تزداد مرتبات العاملين المشار إليهم .. بما يعادل علاوتين

وتنص المادة السادسة منه على أنه يجوز للعاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية أو عالية أثناء الخدمة من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخیار بين تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فينطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون .

(٤) القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥ بأصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وتنص المادة الأولى منه على أن تضاف فقرة حنيذة تحت حرف (ز) الى المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها كالآتي : —

(ز) تخفص المدد الكلية اللازمة للترقية للفئات المحتلثة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي أضيفت إليه من تتوافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون وتنص المادة الرابعة منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن مثلاً ذلك أن المشرع قد نص صراحة في الفقرة (ز) :

من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على تخفيض المدة الكلية للالتزمة للفئات الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتقدير ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التي أضيفت اليه والذين حصلوا على مؤهلات عالية أثناء مدة خدمتهم وقد جاء نص الفقرة المشار إليها علما مطلقا ومن المقرر ان المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد أو يخصه ، ومن ثم يستفيد من الحكم الوارد به بتخفيض مدة الست سنوات العاملون الذين ثبتت نسوية حالتهم طبقا لحكم الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والسالف ذكرها يستوى في ذلك من اختار منهم معاملة بالمؤهل المتوسط وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن اختار معاملة بالمؤهل العالي وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون بشرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم في ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على الصالحين المختاطبين باحكاكه بتخفيض مدة الست سنوات من المدة الكلية بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم في ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

(ملف ٦٠٨/٣/٨٦ - جلسة ١٧/١١/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

العامل الذى حصل على مؤهل عال أثناء الخدمة وسبق تسوية حالته طبقا للفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوى حالته طبقا للفقرة (ن) من المادة المذكورة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ .

يشترط أن يكون مؤهله من المؤهلات الواردة في القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ أو مضافة إليه بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وتوافرت في شأنه تطبيق ذلك للقانون — عدم تعديل المركز القانوني للعامل استنادا إلى هذه التسوية بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ — وجوب إجراء تسوية صحيحة للعامل — في جميع الأحوال لتحديد الدرجة والاقضية القانونية التي يستحقها وفقا للقوانين المعمول بها عند إجرائها ويعتمد بها عند الترقية مسبقا إلى الدرجة التالية .

ملخص الفتوى :

فار التساؤل في شأن تحديد مفهوم انتهاء الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ / من نوفمبر سنة ١٩٨٢. والتي انتهت إلى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على المخاطبين. بإحكامه بتخفيض مدة الست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعما إذا كان هذا الانشاء يعنى تخفيض مدة الست سنوات المشار إليها لجميع العاملين الذين تمت تسوية حالاتهم طبقا لحكم الفترة د من المادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . وان تخفيض هذه المدة يكون فقط بالنسبة لمن تتوافر فيه شروط تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ .

وتد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت فتاها الصادرة بلسة ١٩٨٢/١١/١٧ التى انتهت من بحث حالة احد العاملين الحاصلين على مؤهل من المؤهلات الواردة فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ثم حصل اثناء الخدمة على مؤهل عال ، الى تطبيق احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على العاملين المخاطبين بإحكامه. بتخفيض مدة ست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كما استعرضت الجمعية النصوص الآتية : —

١٠٠ - المادة (١) من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية التي تنص على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه .

(٢) المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات سواء ما كان منها مقيماً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل ليهما أقرب .

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت عنه أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العليا قبل نشر هذا القانون على أساس الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والادمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني .

(٣) المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن تضاف فترة جديدة تحت حرف (ز) إلى المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها الآتي : —

(ز) تخفيض المدد الكلية اللازمة لترقية الشئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقة بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تبسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي أضيفت اليه من تتوافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك القانون .

ومفاد ما تقدم ان المشرع مراعاة للعامل الذي حصل على مؤهل عالٍ اثناء الخدمة ونقلته فئته أو اعيد تعيينه بنخموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ خوله المقي في تطبيق الجدول الثاني الملحق بالقانون المذكور والخاص بحملة المؤهلات المتوسطة على حالته فمقي حسب المدد الكلية الواردة في هذا الجدول للشئات المختلفة وذلك حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يليق عليه المدد المبينة بالجدول الاول بحملة المؤهلات العالية اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالي ، فمقي الى الفئة التالية لفئته بالكاردر العلى بعد انقضاء المدة المبينة بالجدول الاول ثم زاد المشرع من رعاية فقرر انقاص مدة ست سنوات من المدد الكلية اللازمة للترقية الى الفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني منالف البيسآن وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التي اضيفت اليه .

ولما كان الاصل وجوب الجمع بين نصوص القانون الواحد واعمالها ككل لا يتجزأ فان الجمع بين الفقرتين (د) ، (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يؤدى الى القول بان العامل الحاصل على احدى المؤهلات الدراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو احد المؤهلات التي اضيفت اليه بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والمقرر لحملاتها الدرجة السادسة المخفضة ١٠٥٠٠ ثم حصل اثناء الخدمة على مؤهل دراسى عال فاعيد تعيينه أو نقلت فئته قبل نشر القانون ١١ .

لسنة ١٩٧٥ مجموعة الوظائف العالية ، هذا العامل يحق له الجمع بين الفئتين (د) ، (ز) وذلك بانقضاء مدة ست سنوات بمعنى الحد الكمية المقررة للترقية الى الفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى المرفق بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ثم تسوى حالته طبقا من تاريخ حصوله على المؤهل الأعلى ، أما العامل الحاصل على مؤهل دراسى غير وارد ضمن الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المضافة اليه بحيث ان يستوفى الحد الواردة ، بالجدول الثانى سالف البيان كاملة دون انتقاص وذلك لعدم مخاطبته بحكم الفترة (ز) المضافة للمادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . بمقتضى رقم ١٠١ لسنة ١٩٨١ . وهذه التفرقة فضلا عن ان يصدرها صراحة نص الفترة (ز) سالفه البيان ، فانها تتفق مع حكمة التشريع ذلك ان الجدول الثانى المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تبدأ اولى فئاته بالفئة (٣٦٠ / ١٨٠) فى حين اصحاب المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يستحقون التصنيف بالفئة السادسة المخفضة بمرتبة ٥٠٠ ر ١٠ وهى الفزجة المعادلة للفئة السابعة ٧٨٠ / ٢٤٠ (من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) لذلك كان على المشرع على ان يميز هذه الطائفة عند استفادتهم من احكام الفقرة (د) من المادة ٢٠ دون غيرهم من المستفيدين من هذه الفقرة بانقضاء المدة المبينة اللازمة للترقية من بداية الجدول الثانى الى الفئة السابعة المقررة لمؤهلاتهم وقدرها ٦ سنوات . واذ كان كذلك الا انه لايجوز تعديل المركز القانونى للعامل بها يتفق مع صحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عند هذا الالتقاء بعد ١٩٨٤ / ٦ / ٣٠ ، وذلك ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عنما نص مادته الصائية عشرة مكررا على ان يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون أو بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٤ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٤ ، اردف بانه لايجوز هذا الميعاد — الذى مذ حتى ١٩٨٤ / ٦ / ٣٠

بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ — تعديل المركز القانوني للعامل استناداً الى احكام التشريعات المذكورة على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك.. تنفيذاً لحكم قضائى نهائى وغنى عن البيان ان هذا الحظر ينصرف الى جهة ادارة العمال في نفس الوقت بمعنى ان العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالباً بحقه الذى مضت عليه القوانين والقرارات سالفه البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوباً على المحكمة بقبول دعوة لتطبيق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يتمتع أيضاً على الجهة الادارية لذات السبب النظر في طلب اجابته الى طلبه ، ومن ثم تكون التسوية الموجودة بملف خذنة هذا العامل هي القائمة ولا يجوز تعديلها على اى وجه من الوجوه ، الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى .

أما من الحقوق الناشئة عن القانون ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين فانه لحكم المادة الحادية عشرة من هذا القانون كل من لايجوز تعديل المركز الثانى للعامل على اى وجه من الوجوه بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، الا ان المشرع تدخل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ ونص على مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق الناشئة عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقط واعمالاً لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فانه يلزم في جميع الاحوال اجراء تسوية قانونية صحيحة للعامل وفقاً لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد الدرجة والاقدمية القانونية التى يستحقها العامل وذلك للاعتداد بهما عند اجراء ترقية العامل مستقبلاً للدرجة التالية ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية او القرارات النهائية الصادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٢٠ بفقرتها (د) و (ز) يخرجان من نسيج القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سألّف البيان فانه لايجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل الذى يتقرر استقالته من احكامها على الوجه السابق تحصيله ، على ان تجرى له وفقاً لاحكامها التسوية القانونية الصحيحة .

لتحديد الدرجة أو الإتمدية القانونية التي يعتمد بها مستقبلا عند ترقيته إلى الدرجة التالية .

(ملف ٦٠٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١١/١٤) .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

لا يجوز تخفيض مدة الست سنوات المنصوص عليها في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ إلا بالنسبة للفئات الواردة بالجدول التالي من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهى الفئات من السابعة حتى الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — العاملون الشاغلون الفئة الثانية (قانون ٥٨ لسنة ١٩٧١) التى تقابل الدرجة الاولى (قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨) لا يفيدون من هذا التخفيض .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ١٧ على أن « يرقى اعتباراً من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ والسنة المالية ١٩٧٥ والسنة المالية ١٩٧٦ والسنة المالية ١٩٧٧ العاملين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة ١٤٤٠/٦٨٤ إلى الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ الذين تتوافر فيهم فى هذا التاريخ الشروط الآتية :

٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة » .

كما أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ينص فى مادته الأولى على أن تضاف

مقرة جديدة تحت حرف (ز) الى المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها الآتي :

(ز) تخفض المدة الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقة بهذا القانون بمقدار الست سنوات وذلك بالنسبة لحلة المؤهلات الواردة بالجداول المدققة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حلة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه من تتواءم في شأنهم تطبيق ذلك القانون » وتنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها على ان « تحسب المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل باحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ايهما اقرب وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية . »

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أنه لا يجوز تخفيض مدة السنوات الست المشار اليها في هذا القانون الا بالنسبة للفئات الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وهذه الفئات تشمل السابعة حتى الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . ومن ثم فإنه وفقاً لهذا الحكم الصريح يخرج من نطاق الترقية العاملون الشاغلون للفئة الثانية من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أى الدرجة الاولى في القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ ، بحيث يلزم قضاء العمال ٣٢ سنة في الخدمة دون تخفيض الست سنوات المنوّه عنها .

ومن حيث أنه مما يدعم هذا الرأي ، أن المشرع افرد نصاً خاصاً لترقية الى الدرجة الثانية والاولى وهو نص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٧٥ وقرر لشاغلها معاملة متميزة عن باقي الفئات فجعل
الترقية منهما بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز انقاص مدة
السنوات المشار اليها من المدة المشترطة لترقية السيد المعروضة حالته
الى الدرجة الاولى .

(ملف ٦١٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون
تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام على العامل
المعين على وظيفة فنية او مهنية ، يتعين حساب المدة الكلية بالنسبة له
خسبما تحدد بالجداول مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٢١)
من هذا القانون وذلك بان يخصم من هذه المدة الكلية التي اشترطها
الجدول للترقية من اول فئة مقرر للتعيين الى الفئة التي تم تعيين العامل
فيها . هذا الحكم رددته التعليقات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والتي
صدرت من لجنة شئون الخدمة المدنية - مقتضى ذلك انه في تطبيق
حكم الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه على السائقين الذين عينوا بالفئة (٣٦٠/١٨٠) بشركة
اتوبيس الوجه القبلي فانه يتعين خصم ثلاث عشرة سنة من المدة
الكلية المشترطة للترقية الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ومن ثم تصبح المدة
الكلية المشترطة لترقيتهم الى هذه الفئة هي خمس سنوات .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، انه ينص في مادته الخامسة على ان « تعتبر الجداول الملحقة بالقانون المرفق جزءا لا يتجزأ من هذا القانون » ونصت مادته السابعة على ان « تشكل لجنة لشئون الخدمة المدنية برئاسة الوزير المختص بالثنية الادارية وعضوية كل من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووكيل وزارة المالية لشئون الموازنة العامة ووكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وتختص هذه اللجنة باصدار التعليمات التنفيذية العامة المتعلقة بتطبيق نظم الخدمة المدنية » كما نصت المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنسوبة عنه على ان « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المدنيين فى الوظائف المهنية او الفنية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(د) خصم المدة المشروطة فى الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقرر لتعيين العامل فيها الى الوظائف التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة فى مجموعة الوظائف المهنية او الفنية هى الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) او الفئة (٣٦٠ / ١٨٠) او الفئة (٧٨٠ / ٢٤٠) او ما يعادلها .

هذا وفى خصوص تنفيذ هذه الفقرة قررت لجنة شئون الخدمة المدنية فى ١٩ يونية سنة ١٩٧٥ انه بالنسبة لمن يعين فى غير أدنى الفئات المقررة للتعيين فى الجدول المعامل به تخفيض المدة الكلية اللازمة للترقية بالنسبة له بما يعادل المدة اللازمة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئة التى تسم تعيينه بها .

وبين من الرجوع الى جداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة فى الاقدمية الملحقة بالقانون المشار اليه ان الجدول الثالث يقضى بأن عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة فى الاقدمية بالنسبة للعاملين الفنيين او المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء من الفئة (٣٦٠ / ١٤٤) ، (٣٦٠ / ١٦٢) ،

٢ (٣٦٠/١٨٠) هي ٧ سنوات للترقية الى الفئة (٣٦٠/١٦٢) : ١٣ سنة الى الفئة (٣٦٠/١٨٠) ، ١٨ سنة الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) .

ومن حيث انه يتضح من مجموع هذه النصوص انه عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على العامل المعين على وظيفة فنية أو مهنية ، كما هو الشأن في الحالة المعروضة ، يتعين حساب المدد الكلية بالنسبة له حسبما تحددت بالجدول مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٢١) من هذا القانون وذلك بان يخصم من هذه المدد الكلية المدد التي اشترطها الجدول للترقية من اول فئة مقرر للتعيين الى الفئة التي تم تعيين العامل فيها ، وهذا هو ما رددته التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والتي صدرت عن لجنة شئون الخدمة المدنية ، ولما كانت أدنى الفئات المقررة للتعيين في الجدول الثالث هي الفئة (٣٦٠/١٤٤) وان المدة المشترطة للترقية فيها الى الفئة (٣٦٠/١٦٢) هي سبع سنوات ، وان هذه المدة هي ثلاث عشرة سنة للترقية الى الفئة (٣٦٠/١٨٠) وهي الفئة التي عين فيها السائقون المعروض حالتهم — وانها ثمانى عشرة سنة للترقية الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) وهي الفئة التي سيقون اليها ، ومن ثم وتطبيقا لما سبق بيانه فانه يتعين ان يخصم من المدة الاخير ثلاث عشرة سنة باعتبارها المدة الكلية اللازمة المدة الكلية المشترطة لترقيتهم الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) هي خمس سنوات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة (٢١) من القانون (٢١) لسنة ١٩٧٥ على السائقين الذين عينوا بالفئة (٣٦٠/١٨٠) بشركة اتوبيس الوجه القبلى ، يتعين خصم ١٣ سنة من المدة الكلية المشترطة للترقية الى الفئة (٧٨٠/٢٤٠) ومن ثم يرقون الى الفئة السابعة بعد انقضاء خمس سنوات على تعيينهم بالفئة الثامنة .

(ملف ٦٨٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/١٢) .

الفرع الثالث عشر

انقاص مدد الخدمة الكلية للحصول على الدكتوراه

أو الماجستير

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين
الذين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت
بانقاص مدة سنتين من المدد الكلية اللازمة للترقية بالنسبة للحاصلين
على شهادة الدكتوراه - سريان هذا الحكم على من يرقى الى الفئة
الثانية من الحاصلين على تلك الشهادة وفقا لحكم المادة (١٧) من
القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - المعدل بالقانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨ نصت على ان
« يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ - او السنة
المالية ١٩٧٥ - او السنة المالية ١٩٧٦ - او السنة المالية ١٩٧٧ -
العاملين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة
٨٤٠ - ١٤٤٠) الى الفئة (٨٧٦ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا
التاريخ الشروط الآتية :

اولا :

انقضاء المدد التالية على العامل في الخدمة محسوبة طبقا للتواعد
المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) ٢٤ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات العليا » .

ولقد خصص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الفصل الرابع منه لقواعد حساب مدد الخدمة اللازمة للترقية وفقا لاحكامه ونص في الفقرة الثانية من المادة (٢٠) على انه « وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :
..... (ب) انقاص مدة سنتين للحاصل على الدكتوراه » .

ويبين مما تقدم ان المشرع اوجب حساب المدة المشترطة للترقية للفئة الثانية بموجب حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونقا لقواعد حساب مدد الخدمة المنصوص عليها فيه فلم يضع لحسابها قواعد خاصة ومن ثم يتعين اعمال قواعد حساب مدد الخدمة المنصوص عليها في الفصل الرابع من القانون ومن بينها البند (ب) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) عند تحديد مدة الخدمة اللازمة للترقية الى الفئة الثانية الامر الذى يوجب انقاص مدة سنتين من المدة المشترطة للترقية الى تلك الفئة للعامل الحاصل على الدكتوراه لتصبح ٢٢ سنة بدلا من ٢٤ سنة .

واذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد جمعت بين المدد المنصوص عليها بالمادة ١٧ والمدد المنصوص عليها بالجداول الملحقة بالقانون عند تحديدها لمدد العمل السابقة التي يصح ادخالها في حساب المدة الكلية وفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة ١٩ وكانت المادة ٢٠ قد اغفلت ذكر المدد المنصوص عليها في المادة ١٧ في حين انها ذكرت المدد المنصوص عليها بالجداول فان هذا الجمع وذلك الاغفال لا يقوم دليلا على عدم سريان قواعد المادة ١٨ وحدها على مدد المادة ١٧ وانحصار قواعد المادة ٢٠ عنها لان الحكم العام المطلق الوارد بالمادة ١٧ بتطبيق قواعد حساب المدد الواردة بالفصل الرابع من القانون لا يقيد او يخصصه النص عليه في قاعدة واغفاله في اخرى وانما يلزم لذلك نص صريح يقرر هذا التقيد او التخصيص كما

وان افعال هذا الحكم العام لا يحتاج الى نص خاص يوجبه في كل قاعدة من قواعد حساب مدد الخدمة ومن ثم فان النص في احدى قواعد حساب مدد الخدمة على اعمالها عند تحديد المدة المنصوص عليها بالمادة ١٧ وأفعال ذلك في قاعدة اخرى لا يقوم دليلا على عدم انطباق الاخير على تلك المدة .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كان العامل في الحالة الماثلة قد عين في ١٩٥٥/٦/٢٣ على الفئة السابعة بمؤهل عال وحصل على الدكتوراه في سنة ١٩٧٥ فانه يستحق الترقية الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٨/١٢/٣١ لقضائه مدة خدمة قدرها ٢٢ سنة بعد انقاص مدة سنتين لحصوله على الدكتوراه من المدة المشترطة للترقية الى تلك الفئة وقدرها ٢٤ سنة وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان تتوافر في شأنه باقى الشروط المنصوص عليها بهذه المادة للترقية الى تلك الفئة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى 'مادة العامل من حكم البند ب من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند ترقيته الى الفئة الثانية طبقا لحكم المادة ١٧ من القانون .

(ملف ٥١٥/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المادة :

احقية العامل الحاصل على شهادة الماجستير او ما يعادلها في انقاص مدة بسنة واحدة من المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ولو ترتب على ذلك رد إقامته الى تاريخ سابق على الحصول على تلك الشهادة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفترة الثانية من المادة (٢٠٦) على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بحلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب)

(ج) انقاص مدة سنة واحدة الحاصل على شهادة الماجستير أو ما يعادلها .

ومن حيث أنه وفقاً لصريح هذا النص يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلًا على شهادة الماجستير أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المشرع قد استهدف من ذلك تمويض العامل عن الجهد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على المؤهل العلمي باعتباره أنه يكسبه خبرة تجعله أجدر بالترقية في فترة أقل من غيره ، فالعلة في قصر المدة الكلية ترتبط بطبيعة المؤهل المعادل للماجستير ولا علاقة لها بآثاره المالية .

ومن حيث أن ارتداد أقدمية العامل إلى تاريخ سابق على حصوله على درجة الماجستير أو ما يعادلها نتيجة انقاص سنة من مدته الكلية يؤثر في الحكم المتقدم إذ يجوز للمشرع حسب أقدية اعتبارية للحاصلين على بعض المؤهلات حتى ولو ترتب على ذلك حساب تلك الأقدمية اعتباراً من تاريخ سابق على الحصول على تلك المؤهلات وكذلك الحال بالنسبة إلى الحاصلين على شهادة الماجستير أو ما يعادلها ، فلا يوجد تعيد يحول دون إمكان رد أقدمية العامل إلى تاريخ سابق على الحصول على هذه الشهادة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إحقية العامل الحاصل على شهادة الماجستير أو ما يعادلها علمياً في

انقاص مدة سنة واحدة من المدة الكلية اللازمة للترقية طبقا للمادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ولو ترتب على ذلك رد ائتمنيته المزمع تاريخ سابق على الحصول على تلك الشهادة .

(ملف ٢٣١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

القاعدة (ج) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — انقاص مدة سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها — الملة في قصر المدة الكلية مرتبط بطبيعة المؤهل المعادلة، للماجستير وليس لها علاقة بأثارة المالية — المعادلة المقصودة بالنص هي المعادلة العملية التي تقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل وذلك بمقتضى قرار يصدر من الجهة المختصة بإجراء التعامل وفقا للتصوص المنظمة.

له .

مخلص الفتوى :

أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين تنص على أنه « وتخصب المدة الكلية المتعلقة بصفة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة التواعد الآتية : (١) . . . (ب) . . . (ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على الماجستير أو ما يعادلها . . . » وبمقتا لصريح هذا النص فإنه يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المشرع قد استهدف من ذلك تعويض العامل عن الجهد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على المؤهل العلمي باعتبار أنه يكسبه خبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالترقية في فترة أقل من غيره ، والعلة في قصر المدة الكلية هنا ترتبط بطبيعة المؤهل المعادلة للمجستير وليس لها علاقة بأثارة المالية ومن ثم المعادلة المقصودة في النص هي المعادلة العلمية لأنها هي التي تنتظر بالنظر الى طبيعة المؤهل ، أما المساواة في الأثر المالية كتقرير مكافأة فما هي الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر به قرار من الجهات المختصة بإيجرائه .

ولقد كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الراتب الإضافي للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها بنص في المادة الأولى على أن « يمنح موظفو الكادر العالي من الدرجة السادسة (السابعة) الى الرابعة (الخامسة) للحاصلون على درجة الماجستير أو ما يعادلها راتبا اضافيا قدره ثلاثة جنيهات مدة بقائه في الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير » وكان المفهوم من النص على هذا الوجه أنه يقتصر منح الراتب الإضافي على الحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها من التاهية العلمية فقط ، ولم يمنح الراتب الإضافي للحاصلين على دبلومات منها سنتان مع عدم معادلتها بالماجستير معادلة علمية الا بعد اضافة فقرة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب لشهادات أخرى غير معادلة وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الذي نص على أن « كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومات من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منها سنة على الأقل أو دبلوم يكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » وليس من شأن هذه الفقرة اعتبار تلك الدبلومات معادلة للمجستير اذ لو كانت كذلك لما كان المشرع بحاجة الى فقرة جديدة تمنح حاملي الدبلومات العليا الراتب الإضافي . ونص هذه الفقرة يتضمن حكما ماليا لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس

عليه لم المساواة التي تررها الى المدد لثنية التي نحتجها بموجب اخرى
تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ مساواة عنا في مساواة في الاكثر
المالية ونست معاملة في الدرجة العلمية نلتص سلف الذكر ثم يتساوول
التعادل وانما ترتبه للسلطة المختصة باجرائه من الناحية العلمية ، امه
معاملة الدبلومات في مجالات اخرى ذات المعاملة المقررة لهما ليسر لا تجوز
الا ينص خلس بنالما ثم نتم معادلتها عفيها .

وهذا النظر يتفق مع طبيعة الماجستير كدرجة علمية من الدرجات
التي تناولتها المادة ٧٢ من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي
تنص على أن « تمنح مجالس الجامعات الخاضعة لهذا القانون بناء على
طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات المبنية في
اللائحة التنفيذية » ومن بين الدرجات العلمية درجة الماجستير وقد نصت
المادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه « تمنح مجالس الجامعات بناء
على اقتراح مجالس الكليات المختصة بدبلومات الدراسات العليا ودرجة
الماجستير والدكتوراه وفقا لما يأتي :

أولا - الدبلومات :

وهي دراسات تتناول مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية ومدتها
سنة واحدة على الأقل .

ثانيا - الدرجة العلمية العليا وتشمل :

(١) الماجستير : وتشمل الدراسة بها مقررات دراسية عالية وتدريباً
على مسائل أبحاث واستغراء النتائج ينتهى باعداد رسالة تقبلها لجنة
الامتحان .

ومن هذا النص يتضح أن دبلومات الدراسات العليا تقوم على
الدراسة سواء العلمية أو العملية أما درجة الماجستير فتقوم على أساس
الدراسة والبحث معا ، ومن ثم فان القيمة العلمية ل تلك الدراسة لا تعادل
القيمة العلمية لدرجة الماجستير الا في الحالات التي تقرر فيها تلك اللائحة .
صلاحيه الدبلومات للتأهيل نيل درجة الدكتوراه .

وماديات الماجستير درجة عليية وليست درجة مالية فإنه يجب التسليم بان لفظ (المعادلة) حيث ورد مطلقا يقصد به المعادلة العلمية ولما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اقتضت على ايراد عبارة (الماجستير أو ما يعادلها) فان المقصود بذلك هو الدرجة العلمية وما يعادلها من حيث التقييم العلمى فقط .

وتطبيقا لما تقدم فان العامل الحاصل على دبلوم الدراسات العليا فى الاعلام الغير معادل للماجستير من الناحية العلمية لا يستفيد من حكم الفقرة (ج) من المادة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(فتوى رقم ٥٥٩ — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المتدربين بالدولة يشترط لانقاص مدة سنة من المدة الكلية طبقا لهذه الفقرة ان يكون العامل حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها — يجب ان يكون المؤهل الحاصل عليه العامل معادلا للماجستير من الناحية العلمية وذلك بمقتضى قرار صادر من الجهة المختصة باجراء هذا التعادل وفقا للتصوص المنظمة له — المعادلة المقصودة فى هذا النص هى المعادلة العلمية التى تتقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل — المساواة فى الآثار المالية لا يصح ان تتخذ اساس القول بوجود تعادل .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المتدربين تنص على انه « وتحسب المدة الكلية

المنطقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة
القواعد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على الماجستير أو ما يعادلها ،
ووفقا لصريح هذا النص فإنه يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية
اللازمة لترقية العامل الحاصل على ، مؤهل عالٍ ، أن يكون حاصلا على
الماجستير أو ما يعادلها .

ولقد استهدف المشرع من هذا النص تعويض العامل عن الجهد
العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه
خبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالترقية في فترة أقل مما لم يحصل
على مثل هذا المؤهل ، فالعلة في قصر المدة الكلية هنا ترتبط بطبيعة المؤهل
المعادلة للماجستير وليس لها علاقة بآثاره المالية ، ومن ثم فإن المعادلة
المقصودة في النص هي المعادلة العلمية لأنها هي التي تقرر بالنظر إلى
طبيعة المؤهل ، أما المساواة في الآثار المالية كتقرير مكافأة لدبلومين لم
تتم معادلتها تساوى المكافأة المقررة للماجستير فما هي الا نتيجة مالية
لا يصح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار به
من الجهات المختصة بإجرائه ، فالمساواة المالية لا تستلزم حتما المعادلة
العلمية لان الآثار المالية قد يمنحها المشرع بنصوص خاصة دون أن تعتبر
معادلة من الناحية العلمية .

ولقد كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن
الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها
ينص في المادة الاولى على أن « يمنح موظفوا الكادر العالي من الدرجة
السادسة (السابعة) الى الرابعة (الخامسة) الحاصلون على درجة
الماجستير أو ما يعادلها راتبا اضافيا قدره ثلاثة جنيئات مدة بقائه في
الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير » وكان المفهوم

من النص على هذا الوجه انه يقصر منح الراتب الاضافى على الحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها من الناحية العلمية فقط ، ولم يمنح الراتب الاضافى للحاصلين على دبلومين مدتها سنتين مع عدم معادلتها بالماجستير معادلة علمية الا بعد اضافة فترة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب لشهادات أخرى غير معادلة وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الذى نص على أن « كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل أو دبلوم تكون مدته دراسته سنتين بذات الشروط » وليس من شأن هذه الفترة المضافة اعتبار تلك الدبلومات معادلة للماجستير اذ لو كانت كذلك لما كان المشرع بحاجة الى فترة جديدة تمنحهم هذا الراتب ، ونص هذه الفترة يتضمن حكما ماليا لا يجوز التوسع فى تفسيره أو للقياس عليه بمدة المساواة التى قرررها الى المدد الكلية التى تحكها نصوص أخرى تضمنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فالمساواة هنا هى مساواة فى الآثار المالية وليست معادلة فى الدرجة العلمية ، فالنص سالف الذكر لم يناول التعادل وانما تركه للسلطة المختصة بإجرائه من الناحية العلمية ، « ما معادلة دبلومات الدراسات العليا فى مجالات أخرى ذات المساواة المقررة للماجستير فلا تجوز الا بنص خاص طالما لم تتم معادلتها عليها لذلك كان حقا ما قضت به التعليمات التنفيذية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى البند ١١/ب من القاعدة خامسا من أن « المقصود بالمعادلة هنا هو المعادلة العلمية طبقا لما تقرره الجهات العلمية المختصة » .

وهذا النظر يتفق مع طبيعة الماجستير كدرجة علمية من الدرجات التى يناولتها المادة ١٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التى تنص على أن « تمنح مجالس الجامعات الخاضعة لهذا القانون بنسأ على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات المبينة فى اللائحة التنفيذية » ومن بين هذه الدرجات العلمية درجة الماجستير ، وبذلك فهى ليست درجة مالية والنشرع المصرى لا يعرف المعادلة المالية للشهادات وانما يعرف المعادلة العلمية أو التقييم العلمى

الذى يؤدى الى ذات الآثار بطريقتة لازمة والذى رسم له المشرع سبيلا تضمنته الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين الجديين اذ نص على أن « المؤهلات العلمية الأجنبية التى تمنحها المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علميا إذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم العالى أو من وزير التربية والتعليم أو من الوزير المختص بشئون الأزهر حسب الأحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض » كما رسم المشرع سبيله فى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة برار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥. ووفقا لاحكام الباب الرابع من هذه اللائحة لا تعد دبلومات الدراسات العليا مساوية ومعادلة للماجستير الا فى أحوال محددة وبشروط خاصة تضمنتها نصوصها مع الاحالة للوائح الداخلية لكل كلية على حدة .

وقد تكون لبعض المؤهلات العلمية آثارا مالية يحددها المستوى المالى للمؤهل أو بنص خاص يقرها مثل صلاحية إحصاء عليه للتعيين فى درجة مالية معينة أو احقية فى الحصول على راتب اضافى أو مكافأة . وهذه الآثار المالية ليست هى المقصود باصطلاح المعادلة حيث ورد فى التشريع وانما يعتمد بالمعادلة اذا اطلقت دون وصف أو قيد المعادلة العلمية أو التقييم العلمى للمؤهل . أما المستوى المالى أو الآثار المالية فلا بد من النص عليها فى كل حالة . وعليه فاذا تقرر بنص صريح أن مالى للمؤهل معين وكان هذا الاثر مقرا أيضا لدرجة علمية فان ذلك لا يستتبع حتما الحكم بأن هذا المؤهل يعادل تلك الدرجة العلمية فالمعادلة العلمية أمر آخر لها أحكام أخرى يقرها ولقد رسم المشرع ايضا طريقة تحديد المستوى المالى للمؤهل فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فنص على أنه « ويكون تحديد المستوى المالى للمؤهلات الوطنية بقرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى لجنة ... » ويعمد الراتب المقرر للحاصلين على درجة الماجستير أو ما يعادلها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ من قبيل الآثار المالية وقد امتد هذا

الآثر: المالى الى الحاصلين على بعض دبلومات الدراسات العليا التى لا تعادل الماجستير من الناحية العلمية بموجب القرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ وعلى ما سبق القول فان منح هذا الراتب الاضافى للحاصلين على الدبلومات المذكورة لا يعنى أن هذه الدبلومات تعادل الماجستير .

وبناء على ما تقدم فانه يجب التسليم بأن لفظ (المعادلة) حيث ورد مطلقا يقصد به المعادلة العلمية ولما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمشار اليها اقتضت على ايراد عبارة (الماجستير أو ما يعادلها) فان المقصود بذلك هو الدرجة العلمية وما يعادلها من حيث التقويم العلمى فقط .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرىع الى انه يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية طبقا للفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه أن يكون المؤهل الحاصل عليه المعامل معادلا للماجستير من الناحية العلمية وذلك بمقتضى قرار صادر من الجهة المختصة بإجراء هذا التعادل وفقا للنصوص المنظمة له .

(ملف ٧٣٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

المادة ٢٠ فقرة ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين — معادلة الماجستير — دبلوم التسويق لا يعتبر معادلا .

ملخص الحكم :

المستفاد من نص الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ انه يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية المسائل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير.

تو ما يعادلها . وليس من ريب في أن المشرع استهدف من هذا الحكم تعويض العامل على الجهد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتباره أن ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالترقية في فترة أقل من لم يحصل على مثل هذا المؤهل . فالمعلمة إذن في قصر المدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتية للمؤهل المعادل للماجستير وليس لها علاقة بآثاره المالية ومن ثم تكون المعادلة المقصودة هي المعادلة العلمية لأنها هي التي تتفق بالنظر الى طبيعة المؤهل أما المساواة في الآثار المالية كتقرير مكافأة لدبلوم لم تتم معادلتها تساوى المكافأة المقررة للماجستير فما هي الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل . والثابت على ما افادت به كلية التجارة بجامعة القاهرة من ان دبلوم التسوين الذي تمنحه لا يعادل درجة الماجستير من الناحية العلمية .

(طعن رقم ١١٨٦ ، لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

المادة ٢٠ فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — يجب لانتفاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها — العلة في قصر المدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتية للمؤهل المعادل للماجستير وليس بآثاره المالية — المعادلة المقصودة من النص المعادلة العلمية التي تنقرر بالنظر الى طبقة المؤهل — المساواة في الآثار المالية ما هي الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل — أساس ذلك : التعليمات التنفيذية لتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتي نصت بأن المقصود بالمعادلة هو المعادلة العلمية طبقا لما تقرره الجهات العلمية المختصة .

ملخص الحكم :

المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على الماجستير أو ما يعادلها. « ومفاد هذا النص أنه يجب الانقاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها وليس من ريب في أن المشرع استهدف من هذا النص تعويض العامل عن الجهد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالرقية في فترة أقل من لم يحصل على مثل هذا المؤهل فالصلة إذن في قصر المدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتية للمؤهل المعادلة للماجستير وليس لها علاقة بآثاره المالية ومن ثم تكون المعادلة المتسودة في النص هي المعادلة العلمية لأنها هي التي تتقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل أما المساواة في الأثر المالية كتقرير مكافأة لو لم تتم معيادتها تساوى المكافأة المقررة للماجستير فما هي الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار به من الجهات المختصة بإجرائه فالمساواة لا تستلزم حتما المعادلة العلمية لأن الأثر المالية قد يمنحها المشرع بنصوص خاصة دون أن تعتبر معادلة من الناحية العلمية لذلك كان حقا ما قضت به التعليمات التنفيذية لتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في البند ١١/ب من التساعدة خلسا من أن المقصود بالمعادلة هنا هو المعادلة العلمية طبقا لما تقرره الجهات العلمية المختصة .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى حاصل على دبلوم العلاقات العامة والاعلام ولما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح

أوضاع العاملين تامت الجهة الادارية بتسوية حالته طبقا للمادة ٤/٣ ح حيث اصدرت قرارها رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ بترقيته الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ واذ تبين لها ان هذا الدبلوم لا يعادل الماجستير من الناحية العلمية فقد قامت بسحب القرار المذكور بقرارها رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٥ .

حالة هذا الدبلوم — ومنهم المدعى — لا يفيد من حكم الفقرة ج من المادة ٢٠ سالفه الذكر ومتى كان الامر كذلك فان ما لجأت اليه الادارة لا غبار عليه وبالتالي لا يكون ثمة وجه للنص على القرار المطعون فيه رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/١٥ لاثناؤه مع صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة يقضى بانقضاء مدة سنة من المدد الكلية اللازمة للترقية للحصول على الماجستير وستين للحصول على الدكتوراه — عدم جواز الجمع بين المدين بالنسبة ان يحصل على الدكتوراه وبالتالي فانه لا يحق له خصم مدة ثلاث سنوات من المدد الكلية اللازمة لترقيته وانما يقتصر حقه على انقضاء مدة سنتين فقط من تلك المدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين قررت العمل بالاحكام الواردة به في الفصل الثاني الخاص بالترقيات والفصل الرابع بالمدد الكلية حتى

١٩٧٥/١٢/٣١: وأن المادة التاسعة قررت العمل بأحكام هذا القانون اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٣١ وأن المادة ١٥ من الفصل الثالث من القانون تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » وتنص المادة ٢ من الفصل الرابع من القانون على أن « ... » وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : (ب) انقاص مدة سنتين للحصول على الدكتوراه (ج) انقاص مدة سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها ... » .

وقد مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا للجدول الأول الملحق بالقانون اشترط المشرع للترقية للفئة الرابعة مدة خدمة كلية قدرها ١٣ سنة واشترط للترقية للفئة الثالثة ١٨ سنة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ محدداً بذلك نطاق المخاطبين بأحكامه بأنهم الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ، وبالتالي اعتد بهسراكتهم القانونية الثابتة لهم في التاريخ المذكور ، كما قضى بأعمال أحكام الترتيبات وحساب مدة الخدمة الكلية خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ — وأوجب ترقية العامل ترقية حتمية إلى الفئات الأعلى من الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ — إذا اكمل المدة الكلية المشترطة في الجداول الملحقة بالقانون — وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لإكتماله المدد ، ولتجنب ميز المشرع العاملين الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه بأحكام خاصة بمقتضاها تنقص المدة الكلية المشترطة للترقية للحاصل على الماجستير سنة واحدة وتنقص للحاصل على الدكتوراه سنتين .

ولما كان المشرع قد أقر نصاً خاصاً بالحاصل على شهادات الماجستير

والدكتوراه بالحكام خاصة بمقتضاها تنقص المدة الكلية المستغرقة للترقية للحصول على الماجستير سنة واحدة وتنقص للحصول على الدكتوراه سنتين .

ولما كان المشرع قد افرد نصا خاصا للحصول على الماجستير وانفرد نصا آخر للحصول على الدكتوراه وحدد المدة التي تنقص لكل منهما ، فإنه لا يسوغ جمع المدة معا للحصول على الدكتوراه باعتبار انها تجب ما سبقها من الشهادات ، ولقد كان في وسع المشرع أن يزيد من المدة الواجب انقاصها للحصول على الدكتوراه . أما وقد حددها بسنتين فإنه يتعين النزول على حكمه فلا تنقص المدة المستغرقة للترقية للحصول على الدكتوراه بأكثر من سنتين .

ومما قد تقدم فإنه لما كان العامل المعروضة حالته قد عين في ١٩٦٥/٤/١ وكان شاغلا للجنة السادسة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وحصل على الدكتوراه في ١٩٧٦ . واذ يشترط الجدول الاول للمحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للترقية الى الفئة الرابعة مدة خدمة كلية قدرها ١٣ سنة فإن هذا العامل يستحق الترقية الى تلك الفئة اعتبارا من ١٩٧٦/٥/١ — او اشهر التالي لاكماله مدة خدمة كلية قدرها ١١ سنة بعد انقاص مدة سنتين من المدة المستغرقة لترقيته الى تلك الفئة لحصوله على الدكتوراه .

ولما كان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي يشترط للترقية العاملين الى الفئات الاعلى اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ — ان يكملوا المدة البينية المنصوص عليها بقرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ حتى اول مارس سنة ١٩٧٨ . وكان هذا القرار يشترط للترقية الى الفئة الثالثة مدة بقاء ببنية قدرها ثلاث سنوات فان العامل في الحالة الماثلة لا يستحق الترقية الى تلك الفئة لعدم اكماله المدة البينية المستغرقة للترقية اليها حتى ١٩٧٨/٣/١ — اذ هو لم يشغل الفئة الرابعة الا اعتبارا من ١٩٧٦/٥/١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لغسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
انقاص مدة ثلاث سنوات من المدة الكلية المشترطة للترقية بالنسبة للحصول
على الدكتوراه وان العامل المعروضة حالته يستحق الفئة الرابعة طبقا
لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — اعتبارا من ١/٥/١٩٧٦ أول
الشهر التالي لاكماله المدة الكلية المشترطة للترقية اليها منقوصا منها مدة
سنتين ، وانه لا يستحق الفئة الثالثة من ٣١/١٢/١٩٧٧ لعدم اكماله
المدة المشترطة للترقية طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٣٠٧/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٣/٥)

الفصل الرابع عشر

انقاص المدة الكلية المشترطة للترقية بالنسبة للطبيب المتفرغ

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من المرسوم رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حساب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا المحددة في الجدول المرفق بالقانون مع مراعاة انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت — القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قصر نطاق تطبيق حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر على الاطباء الشاغرين لوظائف كل الوقت — نتيجة ذلك : ان الاطباء العاملين في غير المستشفيات الحكومية لا يشغلون درجات مخصصة بالمعزانية لوظائف كل الوقت — عدم افادتهم من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان (تسرى احكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير اعضاء هيئة التدريس ، وذلك بحسب ما يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية) .

ونص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه (وتحسب المدة الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) انقاص مدة معاملة لمدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بعد انقضى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت) .

وبمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ منح الاطباء الذين يستدعى عملهم بالجامعات عدم مزاوله المهنة ، بدل طبيعة عمل بشرط غلق عياداتهم ، ولقد اجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ والقرار رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢ نقل الطبيب المصرح له بمزاولة المهنة في الخارج الى الوظائف التي تقتضى التفرغ بشرط أن يكون قد مارس المهنة لمدة عشر سنوات في الحكومة او المؤسسات العامة وان يوجد بالميزانية درجاته خالية مخصصة لهذه الوظائف ، وخص هذا القرار اطباء كل الوقت باقدمية مستقلة عن اقدمية اطباء نصف الوقت وقضى بمنح جميع الاطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة بدل تفرغ كامل ، ومنع التصريح لهم بمزاولة المهنة بالخارج ، واجاز ندب اطباء نصف الوقت للعمل كل الوقت مع تعويضهم ببذل عيادة في فترة الندب ومنع امتداد الندب الى ما بعد نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم التسحب عنها كما اجاز نقل هؤلاء الاطباء الى وظائف كل الوقت .

وبين مما تقدم ان المشرع قصر بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ نطاق تطبيق احكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت ، وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرارين رقمي ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ و ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢ قسم الاطباء بينسبب الوظائف التي يشغلونها الى قسمين اولها الاطباء الشاغلين

لوظائف كل الوقت ، وثانيهما الاطباء الشافلين لوظائف نصف الوقت ، وناط شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف بالميزانية ، وترتبطا على ذلك فان الانادة من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون منوطه يشغل احدى الدرجات المخصصة لوظائف اطباء كل الوقت بالميزانية ، غلا يكفى للانادة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاولة المهنة بالخارج عسواء كان ذلك راجعا الى عدم الحصول على تصريح بمزاومتها او كان راجعا الى الحرمان من مزاومتها بنص القانون او بسبب الندب للعمل كل الوقت .

ولما كان الاطباء العاملين في غير المستشفيات الجامعية لا يشغلون درجات مخصصة بالميزانية لوظائف كل الوقت فانهم لا يفيدون من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يفير من ذلك كونهم غير مصرح لهم بمزاولة المهنة بالخارج ذلك لان الحكم المشار اليه جاء صريحا وقاطعا في قصر تطبيقه على الاطباء الشافلين لوظائف كل الوقت ولان المشرع قصد منه المحافظة على الميزات التي كانت تمنح للاطباء الذين قبلوا التفرغ للخدمة الطبية والتي كانت تتمثل في ترقيةهم الى درجات أعلى لذلك قضى بانقاص المسدد المشترطة لترقيتهم عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليهم حتي يفيدوا من احكام هذا القانون ولكي يحتفظ لهم بمراكزهم المتميزة من مراكز زملائهم الشافلين لوظائف نصف الوقت .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مصادة اطباء القاهرة الذين لا يشغلون وظائف موصوفة في الميزانية بانهم وظائف كل الوقت من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٨٦/٤١ - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)

تعليق :

ولما كان نظام كادر كل الوقت مقصورا على الاطباء البشريين واطياع

الأسنان الذين يعملون بالحكومة كل الوقت لأن هذا النظام لا يسرى على الأطباء البيطريين ، ولا يفيدون من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم المتأثر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد أقصى ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت .

(ملف ٦١٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبندا :

عدم شغل الطبيب لدرجة مالية مخصصة لطبيب متفرغ طول الوقت يحول دون إقامته من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم توافر شروط تطبيقها .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه (وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : ١) انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بعد أقصى ثلاث سنوات على ان ، تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت) .

وأجاز قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم (٣٦٣٣) لسنة ١٩٦٦ والقرار رقم (٩٨٩) لسنة ١٩٧٢ نقل الطبيب المصرح له بمزاولة المهنة في الخارج الى الوظائف التي تقتضي التفرغ بشرط أن يكون قد مارس المهنة لمدة عشرة سنوات في الحكومة أو المؤسسات العامة

وان يوجد بالميزانية درجات خالية مخصصة لهذه الوظائف ، وخص هذا القرار أطباء كل الوقت بأقدمية مستقلة عن أقدمية أطباء نصف الوقت ، وقضى بمنح جميع الأطباء الشاغلين تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة بدل تفرغ كامل ، ومنع التصريح لهم بمزاوله المهنة بالخارج وإجاز نذب أطباء نصف وقت للعمل كل الوقت مع تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب ومنع امتداد النذب الى ما بعد نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم النذب فيها ، كما إجاز نقل هؤلاء الأطباء الى وظائف كل الوقت .

وبين ما تقدم ان المشرع قصر نطاق تطبيق أحكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت ، وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرارين رقمي (٣٦٣٣) لسنة ١٩٦٦ ، (٩٨٩) لسنة ١٩٨٢ قسم الأطباء بحسب الوظائف التي يشغلونها الى قسمين أولهما الأطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت وثانيهما الأطباء الشاغلين لوظائف نصف الوقت ، وناط شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف بالميزانية ، وترتباً على ذلك فان الإفادة من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون منوطاً بشغل إحدى الدرجات المخصصة بالميزانية لوظائف أطباء كل الوقت ، فلا يكفى للإفادة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاوله المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعاً الى عدم الحصول على إذن بمزاولتها أو كان راجعاً الى الحرمان من مزاولتها بنص القانون أو بسبب النذب للعمل كل الوقت كما لا يكفى للإفادة من هذا الحكم صدور قرار بالتفرغ طول الوقت لا يقبله درجات مخصصة لوظائف كل الوقت بالميزانية .

ولما كان الطبيب المعروضة حالته لم يشغل وظيفة كل الوقت في ١٩٧٧/١/١ تاريخ نقله الى الهيئة العامة للتأمين الصحي على درجة مخصصة في ميزانية تلك الهيئة لوظيفة طبيب كل الوقت قرار هيئة التأمين الاجتماعية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ باعتباره مع غيره من الأطباء العاملين بالهيئة أطباء متفرغين طول الوقت لم يضاف درجات مالية مخصصة بميزانيتها لوظائف كل الوقت فإنه لا يعد شاغلاً لوظيفة طبيب كل الوقت ،

بناء على هذا القرار وبالتالي لا يفيد من كم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم توافر شرط تطبيقها عليه في ١٢/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بهذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى منح احقية الطبيب في الافادة من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٧٩/٢/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قائمة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ يقضى بانقضاء مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد اقصى ثلاث سنوات تحسب من تاريخ النقل الى كادر كل الوقت — استحداثه حكما جديدا مناط الافادة منه ان يكون الطبيب شاغلا لوظيفة في كادر كل الوقت بصفة اصلية او بطريق النقل اليه وليس المتفرغ للخدمة الطبية بالفهم الذي اشارت اليه المذكرة الايضاحية — سريان هذا التعديل باثر رجعى — اثر ذلك — عدم افادة اطباء نصف الوقت المتقدمين لوظائف كل الوقت من الحكم الوارد بهذه الفقرة ، يتعين سحب التسويات التي اجريت على خلاف هذا الحكم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقسم

«العلم ينص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص الآتي :

(١) انقاص مدة معادلة مدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كادر كل الوقت » .

وتنص المادة الثانية منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام » .

ومن حيث أن المشرع استحدث حكما جديدا بمقتضى التعديل الذي أدخله على المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر مؤداه قصر حكمها الذي يقضى بانقاص مدة معادلة لمدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات على الطبيب الذي ينتقل الى كادر كل الوقت وذلك من تاريخ نقله ومن ثم فإنه لا يفيد من أحكام البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا الأطباء العاملين لوظائف كل الوقت بصفة أصلية ، أما أطباء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت فلا يسرى عليهم حكم هذه الفقرة إلا بعد نقلهم الى وظائف كادر كل الوقت ، ويكون حساب هذه المدة من تاريخ صدور القرار الصادر بنقلهم الى وظائف هذا الكادر (كادر كل الوقت) . فالنقاط في الإفادة من النص المشار اليه هو شغل الطبيب لوظيفة في كادر كل الوقت بصفة أصلية أو بطريق النقل اليه . وليس تفرغ الطبيب للخدمة الطبية بالمهوم الذي أشارت اليه المذكرة الإيضاحية لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديلها .

ومن حيث أن المسلم به أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانوني علم يجوز تغييره في أى وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقا

مكسباً في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين في ظله ومرد ذلك الى
أن الموظفين هم عمال المرافق العامة وبهذه المناسبة يجب أن يخضع نظامهم
القانونى للتعديل والتغيير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ويقترح على
ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل
بـه ولا يسرى بأثر رجعى الا بنص خاص .

ومن حيث أنه ينص في المادة الثانية منه على
أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين
بالدولة والقطاع العام ومن ثم يتعين القول بتطبيق أحكام هذا القانون
بما استحدثته من تعديل اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢
لسنة ١٩٧٥ وبالتالي سحب التسويات التى أجريت للأطباء المقترعين
الذين لم ينظروا الى كادر كل الوقت .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تطبيق حكم البند
(٤) من الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ مقصور على الطبيب المتفرغ من
تاريخ نقله الى كادر كل الوقت وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ مما يقتضى حتماً سحب التسويات التى تمت على خلاف هذا
الحكم .

(ملف ٨٦/٤/٨١٥ — جلسة ١٩٧٩/٤/٤) .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل التفرغ
للأطباء البشريين وأطباء الأسنان قسم الأطباء الخاصين لأحكام نظام موظفى
الدولة الى قسمين : أولهما : يشمل وظائف الأطباء كل الوقت ، وثانيهما :

تضم الأطباء نصف الوقت — حكم البند (١) من الفقرة الثانية الملتفة (٢٠) .
من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يسرى
على جميع الأطباء المتفرغين لأعمال وظائفهم سواء كان التفرغ كل الوقت
بصفة أصلية أو بطريق النقل أو التذب أو كان هذا التفرغ قد جاء نتيجة
اتفق الطبيب الشاغل لوظيفة نصف الوقت من مزاولة المهنة في الخارج .

ملخص النقوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ . بتقرير بدل تفرغ
للأطباء البشريين وأطباء الأسنان معديا بقراري رئيس الجمهورية رئيس
٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٩٨٩ لسنة ١٩٧٢ ينص في مادته الأولى على أنه
« يجوز نقل الطبيب المصرح له بمزاولة المهنة في الخارج إلى وظائف
تتقضى التفرغ اذا كان قد مارس مهنة الطب البشرى أو طب الأسنان
لمدة عشر سنوات على الأقل في الحكومة أو المؤسسات العامة » .

كما ينص مادته الثانية على أن « يجب للنقل إلى وظائف كل الوقت
أن تكون هناك درجات خالية مخصصة لهذه الوظائف بالميزانية » .

وتنص مادته السابعة على أن « يكون للأطباء كل الوقت اقدمية
مستقلة عن اقدمية زملائهم أطباء نصف الوقت » .

وتنص مادته الثامنة على أن « يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف
تتقضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل .. »

ويجوز منح هذا البديل بصفة مؤقتة للأطباء نصف الوقت الذين
يرغبون في عدم ممارسة المهنة في الخارج ... » .

وتنص المادة العاشرة على أنه « لا يجوز التجريح بمزاولة المهنة
في الخارج للأطباء الذين سبق أن نقلوا أو ينقلون إلى وظائف غير مصرح
لشاغلها بمزاولة المهنة ... » .

وتنص المادة الحادية عشر على أنه « يجوز نذب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم بمقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب و وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص ويحرم الطبيب المنتدب من هذا البذل عند إلغاء النذب ويكون له الحق في مزاولة المهنة في الخارج من تاريخ القرار الصادر بإلغاء نذبه كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه في هذه الحالة أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة .

ولا يجوز أن يمتد النذب الا الى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب ويمنح هذا البذل لأطباء نصف الوقت الذين يؤمنون في بعثات داخلية ... » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ في شأن بعض الأطباء البشريين بوزارة الصحة بالاطمئان المصرى ينص في المادة الأولى على أنه « يتمتع على أطباء وزارة الصحة الذين يعملون في الوحدات ومروء الخدمة الطبية المبينة بعد مزاولة المهنة في الخارج :

أطباء المجموعات الصحية القروية — أطباء العلاج الشامل .
وينص في المادة الثانية على أنه « يمنح فئات الأطباء المذكورين راتب طبيعة عمل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا لكل منهم يصرف بالكامل ... » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تفرغ أطباء الوحدات الصحية الريفية والمراكز الاجتماعية ووحدات الأمراض المتوطنة في القرى والوحدات المجعة ينص في المادة الأولى على أنه « يتمتع على أطباء الوحدات الريفية مزاولة المهنة في الخارج وهبى :

(١) الوحدات الصحية الريفية .

وينص في المادة الثانية على أنه « يمنح الأطباء المذكورين رواتب طبيعة عمل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا لكل منهم تصرف بالكامل » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن وظائف الأطباء الخاضعين لأحكام نظام موظفي الدولة — دون غيرهم من الأطباء الذين ينظم قواعد توظيفهم بموانين خاصة — تنقسم إلى قسمين :

أولهما : يشمل وظائف الأطباء كل الوقت وهي من الوظائف المتميزة في الميزانية والتي تقتضي من شاغليها التفرغ للقيام بأعبائها كما يتمتع على شاغليها مزاولة المهنة في الخارج .

ويتم شغل هذه الوظائف إما بطريق التعيين أو بطريق النقل إليها من وظائف طبيب نصف الوقت ، ويدخل النقل إلى هذه الوظائف على النحو المتقدم في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة فإذا ما استعملت رخصتها في النقل اعتبر ذلك بمثابة التعيين في وظائف أطباء كل الوقت المتميزة في الميزانية ويمنح الأطباء الشاغلين لهذه الوظائف بدل التفرغ المقرر .

إما القسم الثاني : فيشمل وظائف الأطباء نصف الوقت وهي من الوظائف التي لا تقتضي من شاغليها التفرغ للقيام بأعبائها بحسب الأصل ويجوز النصريح لشاغليها بمزاولة المهنة في الخارج ، وينقسم شاغلو هذه الوظائف إلى أربع فئات :

الأولى : الأطباء المصرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج .

والثانية : الأطباء الذين يرغبون في عدم مزاولة المهنة في الخارج .

والثالثة : الأطباء المنتدبين لوظائف الأطباء كل الوقت .

والرابعة : الأطباء الشاغلين لوظائف يتمتع على شاغليها مزاولة المهنة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للأطباء التابعين لوزارة الصحة والمشار إليهم بقراري رئيس الجمهورية رقمي ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ ، ٣٠٧١ لسنة ١٩٦٢ السالف ذكرهما .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك وكان مفاد نص البند (١) من الفقرة

اللجنة من المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام انه عند حساب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا المحددة في الجدول الأول المرفق يتعين مراعاة انقاص مدة معادلة اداة خدمة الطبيب المتفرغ بصدد تفرغه بحد أقصى ثلاث سنوات .

ومن حيث أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قررت بصدد هذا النص أن « من أهم هذه القواعد ما تضمنته الفقرة (١) من انقاص مدة مساوية لمدة الطبيب المتفرغ منذ تفرغه سواء اكان ذلك بطريق الندب لكادر كل الوقت او النقل الى هذا الكادر بشرط الا تتجاوز هذه المدة ثلاث سنوات وقد قصد بذلك مراعاة هذه الفئة المتفرغة للخدمات الطبية والتي كرس وقتها للوظيفة وحتى لا يختل الوضع بينها وبين الأطباء غير المتفرغين حيث يتميز غير المتفرغين طبقاً للاحكام الواردة في القواعد الحالية يجوز ترقيتهم مئة أو اخذ في تحديد الأطباء الذين كانوا ينطبق عليهم النص المشار اليه بعبارة موضوعي هو التفرغ وبالتالي يفيد من النص جميع الأطباء المتفرغين لأعمال وظائفهم . سواء اكان هذا التفرغ قد جاء نتيجة لشغل الطبيب لوظيفة طبيب كل الوقت بصفة أصلية أو بطريق النقل أو الندب اليها أو كان هذا التفرغ قد جاء نتيجة لمنع الطبيب الشاغل لوظيفة نصف الوقت من مزاولة المهنة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للأطباء التابعين لوزارة الصحة المشار اليهم بقراري رئيس الجمهورية رقمي ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ ، ٣٠٧١ لسنة ١٩٦٢ السالف ذكرهما أي أن المناط في الامادة من النص المشار اليه هو أن يكون الطبيب متفرغاً للخدمة الطبية بالمفهوم السالف بيانه عند تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على حالته .

ومن حيث انه ينبغي على ذلك أن الأطباء المرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج لا يفيدون من النص المشار اليه لعدم تفرغهم كمسئولين لا يفيد منه الأطباء نصف الوقت الذين يرغبون في مزاولة المهنة بالخارج وتوافق جهة الادارة على منحهم بدل تفرغ بصفة مؤقتة باعتبار ان تفرغهم يرجع لعدة فيهم وليس لإرادة الادارة .

الفصل الخامس الترقية

الفرع الأول

من استوفى مدة الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة
لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

الترقية طبقا لاحكام قانون اصلاح الوظيفى رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥
والجداول الملحقة به تتم بمراعاة مدة الخدمة الكلية جميعها دون تجزئه :

ملخص الحكم :

ان الماد (١٥) من قانون اصلاح الوظيفى الصادر به القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ تنص على انه يعتبر من امضى او يمضى من العاملين الموجودين
بالخدمة احدى المدد الكلية المحدد بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته
الوظيفية ، وذلك اعتبارا من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة فاذا
كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته
في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ . والمدد الكلية المحددة بالجدول الثانى
الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة الذى ينطبق
على حاله المدعى ، هي ١١ سنوات للترقية الى الفئة ٢٤٠ - ٧٨٠
(السابعة) و ١١ سنة للترقية ٣٣٠ - ٣٨٠ ج (السابعة)
و ١٦ سنة للترقية الى الفئة ٢٤٠ - ٧٨٠ ج (الخامسة) و ٢١ سنة للفئة
٥٤٠ - ١٤٤٠ (الرابعة) و ٢٦ سنة للفئة ٦٨٤ - ١٤٤٠ ج (الزايفه)

ويعتفى النص أن من بلغت مدة خدمته الكلية إحدى المدة سالفة الذكر ، يعتبر مرقى للفئة الوظيفية المقررة لها ، وإن من تجاوز واحدة منها إلى ما يتلوها لا يحق له أن يطلب أن تقتصر ترقيته على الفئة الأدنى . لأن تحديد الفئة الوظيفية المقررة للترقية إليها طبقا له هو من المراكز التنظيمية التي تكفل القانون بتقريرها وتحديد حدودها ، والعبرة في ذلك بالفئة الأعلى التي يبلغها العامل بمراعاة كامل مدة خدمته الكلية ، ولا يعنى ذلك اعتباره مرقى إلى ما قبلها عند أتباعه سنوات الخدمة الكلية المقررة للترقية إلى تلك ، ثم منها إلى الفئة الأخيرة ، فهو بصريح النص يعتبر مرقى راسا إلى الفئة المقابلة لمجموع مدة خدمته الكلية من أول الشهر التالي لتاريخ أكمال المدة ، مع مراعاة ما أورثته المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الإصلاح الوظيفي من أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكامه الجبج بين الترقية طبقا لأحكام القانون المزيل لقانون الإصلاح الوظيفي والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي إذا كان يترتب مع ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل إلى أعلى من عتتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها ، ومع ذلك فله التعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السنوية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لأحكام القانون المرافق للإصلاح الوظيفي أيهما أفضل له ، مما مؤداه عدم جواز اعتبار العامل مرقى إلى أعلى من عتتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل بكل القوانين ١٩٧٥ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ نتيجة تطبيق أحكامها عليه أو أحدهما .

(طعن ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/١٠)

الفرع الثاني

تحديد تاريخ معين للترقية

أمر يختلف حكمه عن المادة اللازمة للترقية ذاتها

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

— قرار وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن قواعد الرسوب الوظيفى — نصه فى المادة الأولى على رفع الدرجات المالية للعاملين المدنيين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة التى تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين أمضوا فى درجاتهم التى تعلوها — المقصود بلفظ « حتى » لفة هو انتهاء الغاية وبالتالى فإن يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ يدخل فى حساب المادة اللازمة للترقية — سريان أحكام القرار المذكور على العاملين الذين ترجع أقيمتهم فى الدرجات الحافية الى أول يناير — لا يفهم من هذا النظر النص فى المادة الثالثة من القرار المذكور على إجراء الترقية فى تاريخ موحد هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ — أساس ذلك أن تحديد تاريخ معين للترقية يتعلق بقاعدة أخرى بخلاف المادة اللازمة للترقية ذاتها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن قواعد الرسوب

الوظائف تنص على أن « ترفع الدرجات المالية للعاملين المدنيين بوحدهات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة التي تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين أمضوا في درجاتهم حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠، مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة من الدرجات التالية إلى الدرجات التي تعلوها .. »

وتنقضى المدة الثالثة بأنه « في تطبيق أحكام هذا القرار تجرى ترقية العاملين المستوفين للمدد المشار إليها في المادة الأولى على الدرجات الخالية والتي تظل حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ فإذا لم يسبح عدد الدرجات الخالية بترقيتهم جميعا ترفع درجات الباقين طبقا للمادة الأولى . وتجري الترقية إلى هذه الدرجات طبقا للقواعد المقررة قانونا ، مع مراعاة أن تكون في تاريخ موحد هو ١٩٧٠/١٢/٣١ » .

من حيث أن الواضح من نصوص هذا القرار أنه يشترط رفع درجة العامل أن يكون قد أمضى حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ المدة المحددة قرين درجته . والقصود بلفظ « حتى » لغة هو انتهاء الغاية ، وبالتالي فإن اليوم المشار إليه يدخل في حساب المدة اللازمة للترقية .

وترتقيا على ذلك ، وعلى سبيل المثال ، إذا كان القرار آتف الذكر يشترط قضاء أربع سنوات على الأقل في الدرجة الزائدة لرفعها إلى الثالثة ، فإن العامل الذي ترجع أقدميته في الدرجة المذكورة إلى ١٩٦٧/١/١ يفيد من أحكام القرار باعتبار أنه أمضى أربع سنوات في تلك الدرجة حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ بحساب هذا اليوم ضمن المدة المطلوبة .

ومن حيث أنه لا يسوغ الاعتراض على ما تقدم بأن يوم ١٩٧٠/١٢/٣١ سيكون هو المتمم للمدة اللازمة للترقية وفي نفس اليوم هو بداية الترقية إلى الدرجة الجديدة . ذلك أن النص في المادة الثالثة من القرار المذكور على إجراء الترقية في تاريخ موحد هو ١٩٧٠/١٢/٣١ لا يغير من النظر السابق لأن تحديد تاريخ معين للترقية إنما يتعلق بقاعدة أخرى بخلاف المدة اللازمة للترقية ذاتها ، وبالتالي فلم يكن ثمة ما يمنع من النص في القرار على إجراء الترقية — أي تحديد الأكمية في الدرجة

الجديدة — في أي تاريخ آخر اكان سابقا أم لاحقا على ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ طالما ان المدة الواردة في القرار الوزاري تجاوز المدد المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كحد أدنى للبقاء في الدرجة .

وشبهه بهذا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المماثلة لدرجاتهم الحالية. إذ قضت المادة الثالثة من هذا القرار بان ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة الى الدرجات الجديدة وفقا للأوضاع التالية (أ) (ب) ينقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المرافق الذين أمضوا فيها أو يمضون حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ مددا لا تقل من المدة المحددة قرين كل درجة الى الدرجات المبنية بهذا الجدول وتحدد أقدميتهم فيها اعتبارا من أول يوليوز سنة ١٩٦٤ . .

بنى هذا النص لشرط المشرع لنقل العامل الى الدرجة الأعلى — وهو نقل ينطوي على ترقية — ان يمضي في درجته الحالية المدة المحصورة حتى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بنما قضى بتحديد أقدميته في الدرجة الجديدة اعتبارا من ١/١/١٩٦٤ .

وبالمثل ، فان القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه اشترط قضاء هذا معينة في الدرجات الحالية حتى ٣١/١٢/١٩٧٠ ، فاذا كان العامل قد أمضى المدة المطلوبة رفعت درجته ، أي تمت ترقيته ، الى الدرجة الأعلى اعتبارا من اليوم المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان احكام قرار وزير الخزائنة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ على العاملين الذين ترجع أقدميتهم في الدرجات الحالية الى أول يناير .

(ملف ٣٧٠/٢/٨٦ — جلسة ١٨/٢/١٩٧١)

الفرع الثالث

حظر الترقية الى أكثر من فئتين مائتين خلال السنة الواحدة

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان ترقية
التي يتم وفقا لحكم المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تتقيد
بالقيود الواردة في الفقرة (٩) من المادة الثانية من القانون المذكور — شرط
ذلك — الا يجمع العامل بين هذه الترقية وبين الترقية بموجب المادتين ١٥ ، ١٧
من ذات القانون اساس ذلك — ان حكم الحظر المنصوص عليه بالفقرة
(و) المشار اليها بعدم الترقية الى أكثر من فئتين مائتين خلال السنة
الواحدة مقصور بحسب صريح عبارتها على حالة الجمع بين الترقية طبقا
للمادتين ١٣ ، ١٤ والترقية طبقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ وان لكل من
المواد سالفه الذكر نطاق تطبيقها ومجال اعمال خاص بها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص
على انه (لايجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرائق :

(و) الجمع بين الترقية طبقا لاحكام المادة ١٣ او تسوية الحالة طبقا
للمادة ١٤ والترقية بمقتضى أحكام المادتين ١٥ ، ١٧ اذا كان يترتب على
ذلك خلال سنة مالية واحدة الترقية الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين
للفئة التي يشغلها العامل ، ومع ذلك فللعامل الحق في الحدود السابقة
في اختيار الترقية او التسوية الامثل له) .

ولما كان حكم الحظر المنصوص عليه بتلك الفقرة بعدم الترقية الى
أكثر من فئتين خلال السنة الواحدة مقصوراً بحسب صريح عباراتها على
حالة الجمع بين الترقية طبقاً للمادة ١٣ أو المادة ١٤ والترقية طبقاً لاحكام
المادتين ١٥ و ١٧ وكان لكل من المواد سالفه الذكر نطاق تطبيق ومجال
أعمال خاص بها لا يختلط بغيرها فان القيد الوارد بالفقرة (ر) من المادة
الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يجد مجالا لأعماله
إذا رقى العامل بموجب أى من المادتين ١٣ و ١٤ من هذا القانون ولم
يقتض من أحكام المادتين ١٥ و ١٧ لتخلف عنته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
تطبيق الترقية بموجب حكم المادتين ١٣ أو ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بالتحديد الوارد في الفقرة (و) من المادة الثانية من هذا القانون اذ لم يجمع
تلك الترقية بموجب المادتين ١٥ و ١٧ من ذات القانون .

(ملف ٥٣٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥) .

الفرع الرابع انحر موانع الترقية

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المشرع حدد السنوات ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ لأعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وخول العاملين حقا حتميا في الترقية طبقا لاحكامه ان اكتملت لهم الكمية المتصوص عليها في الجداول المرفقة به وأجل استحقاق الترقية بنص صريح قاطع بالتطبيق ان لا يتوافر في حقه مانع قانوني من موانع الترقية الى اليوم التالي لزوال المانع بالتطبيق للقواعد القانونية السارية في هذا التاريخ ولم يشترط المشرع لاستحقاق الترقية لزوال المانع خلال سنوات أعماله القانون — نتيجة ذلك ان العامل الذي حالت المحاكمة التأديبية او حكم الصادر فيها دون ترقيته خلال سنوات أعمال القانون يستحق الترقية بالتطبيق لاحكامه بعد الفترة الزمنية المحددة طبقا للقواعد العامة للحرمان من الترقية — القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترفقات بقواعد الرسوب الوظيفي بصفة مطلقة افادة العاملين الذين يقوم بهم اى سبب قانوني يجعلهم غير صالحين للترقية من رفع مخالفاتهم المالية الى الفئات التالية وفقا قواعد الرسوب الوظيفي .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المتعدين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ . عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١.

ومفـا لنص المادتين الزابعة والتاسعة من مواد اصداره : وان هذا القانون ينص فى المادة (١٥) منه على ان « يعتبر من اخصى أو اخصى من العاملين الموجودين بالخـدمة احدى المدد الكلية المحددة فى الجداول المرفقة ، رضى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ، فاذا كان قد رقى فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ . . » وتنص المادة (١٦) على ان « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها فى المادة السابقة للقواعد الآتية (ب) عدم استحقاق الترقية الا اعتبارا من اليوم التالى لزوال المانع القانونى للترقية اذا توافر هذا المانع عند استحقاقها بالتطبيق للقواعد القانونية السارية فى هذا التاريخ . » .

ومناد ذلك ان المشرع حدد السنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ١٩٧٧ لاعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ودخل العاملين حقا حتميا فى الترقية طبقا لاحكامه ان اكتملت لهم المدد الكلية المنصوص عليها فى الجداول المرفقة به ، واجل استحقاق الترقية بنص صريح قاطع ان يتوافر فى حقه مانع قانونى من موانع الترقية الى اليوم التالى لزوال المانع بالتطبيق للقواعد القانونية السارية فى هذا التاريخ ، ولم يشترط المشرع لاستحقاق الترقية زوال المانع خلال سنوات اعمال القانون . ومن ثم فان العامل الذى حالت المحاكاة التأديبية أو الحكم الصادر فيها تربيته خلال سنوات اعمال القانون يستحق الترقية بالتطبيق لاحكامه بعد الفترة الزمنية المحددة طبقا للقواعد العادة للحرمان من الترقية .

ولما كانت المادة (٦٦) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى احيل العامل المعروضة حالته الى المحاكاة التأديبية فى ظله لا يجيز ترقية العامل المحال للمحاكمة التأديبية فى مدة الاحالة ، وكانت المادة (٨٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الجديد الذى وقعت عقوبة الخصم من المرتب على العامل المذكور بعد العمل به لا تجيز النظر فى ترقية العامل المتوقع عليه جزاء الخصم من الاجر لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما الا بعد مرور سنة على تاريخ توقيع الجزاء فان المذكور لا يستحق الترقيات الحتمية التى اكتملت مدتها الكلية

في شأنه الا اعتبارا من ١٩٧٩/٣/٢٣ اليوم التالي لمرور عام على دستور حكم المحكمة التأديبية الصادر في ١٩٧٩/٣/٢٢ بجارائه بخمسم شهرين من رتبته .

ولما كان العامل المذكور قد اعتبر شاغلا للفئة الثالثة تنفيذ لحكم المحكمة الادارية بالاستكدرية في الدعوى رقم ٣٩٧ لسنة ٢٢ ق اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٢ تاريخ تعيينه ببلوم مركز تدريب المطرية واعتبر شاغلا للفئة السادسة تنفيذا لذات الحكم اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ وظل شاغلا لهذه الفئة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ — تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — فان مركزه القانوني يتحدد في هذا التاريخ كعامل بمجموعة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة الامر الذي يوجب تطبيق الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته وتبعاً لذلك فانه يتعين اضافة مدة اقدنية اعتبارية قدرها سنتين بعدد السنوات الدراسية الزائدة عن المدة اللازمة للحصول على المؤهل المتوسط ، فتد اقدنيته في الفئة الثامنة الى ١٩٥٩/١٠/٢ ومن ثم يستحق الترقية الى الفئة الخامسة من ١٩٧٥/١١/١ اول الشهر التالي لاجاله مدة خدمة كلية قدرها ١٦ سنة بيد انه لا يستحق تلك الفئة في هذا التاريخ لوقوعه في فترة احالته الى المحاكمة التأديبية ، وانما يستحقها في ١٩٧٩/٣/٢٣ اليوم التالي لمرور عام على صدور حكم المحكمة التأديبية ضده . على ذلك فان القرار الصادر بترقيته الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/١١/١ ، بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون قد خالف صحيح حكم القانون .

وغيا يتعلق بترقية هذا العامل الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر به القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، فانه لما كان هذا القانون قد احال الى الاحكام المنصوص عليها بقراري وزير المالية رقمي ٧٢٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ وكان البند (هـ) من المادة الثامنة من القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ لم ينسج على ذات منوال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما منع بصفة مطلقة افادة العاملين الذكن يقوم بهم أى سبب قانوني يجعلهم غير صالحين

للترقية من رفع فئاتهم المالية الى الفئات التالية وفقا لقواعد الرسوب
الوظيفي المنصوص عليها في هذا القرار ، وكان العامل المعروضة حالته
— محالا للمحاكمة التأديبية في ١٩٧٧/١٢/٣١ وغير شاغل في هذا التاريخ
للفئة الخامسة فانه يخرج من اعداد المستفيدين من احكام القانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٧٨ بشأن الترتيات بقواعد الرسوب الوظيفي ، ومن ثم
لايجوز ترقينه الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق
العامل المعروضة حالته الترقية الى الفئة الخامسة اعتبارا من
١٩٧٩/٣/٢٣ وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وعدم
جواز ترقينه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترتيات
بقواعد الرسوب الوظيفي .

ملف ٣٥١/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ .

الفرع الخامس

مدى سحب الترقية الباطلة دون التقيد بهيئات

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

الترقيات الوجوبية الى الفئة الثانية تطبيقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — الإدارة لا تملك أية سلطة تقديرية في الترقية الوجوبية الى الفئة الثانية عند توافر شروطها — كما لا تملك سلطة تقديرية في حساب المدة الكلية بحسب المؤهل الحاصل عليه العايل — هذه القرارات تعتبر من نوع التسويات التي تلحقها الحصانة — على الإدارة سحب الترقية الباطلة الى الفئة الثانية دون التقيد بالمواعيد .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تمنح العامل حلاً في الترقية وجوباً للفئة الثانية اذا توافرت فيه شروط ثلاثة لا وجه للمجادلة بشأنها أولها يتعلق بالمدة الكلية وثانيها يعنى بكفاءة العايل وثالثها خاص بنصاب مالى معين هو أول مربوط الفئة الثانية فإن الإدارة لا تملك أية سلطة تقديرية في الترقية للثانية عند توافر هذه الشروط كما لا تملك سلطة تقديرية في حساب المدة الكلية بحسب المؤهل الحاصل عليه العايل .

ومن حيث ان الرأى مستقر على أن القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة تقبل السحب دون التقيد بهيئات السنتين يومها المقررة قانوناً لسحب القرارات وذلك اذا ما شابها عيب . وتفقد جهة الإدارة سلطتها التقديرية في ملامة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانون الذى تنزله في حالة ما اذا رتب المشرع حكماً قانونياً معيناً

على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية محددة فإذا توافرت تلك الشروط أو قامت الحالة الواقعية أو القانونية وجب عليها أن تنزل حكم المشرع فتتخذ القرار الذى فرضه عليها لذلك فإنه إذا ما أصدرت الإدارة قرارا على خلاف هذا الحكم المفروض مع تخلف شرائط انطباقه كان لها إذا ما تنبهت الى نساد قرارها أن تقوم بسحبه دون التقيد ببيعاد . فالقرار الصادر استنادا الى سلطة مقيدة لا يكتسب حصانة لأنه ليس سوى تطبيقا لقواعد امره فيها معايير التقدير من حيث المنح أو الحرمان وهو فى حقيقته لا يعد قرارا اداريا منشئا لمركز قانونى وانما مجرد تنفيذ للحق الذى يستمده العامل من القانون مباشرة لذلك جاز سحبه فى أى وقت اذا صدر مخالفا للقانون اذ هو لا ينتج حقا مكتسبا للعامل يمثلع المساس به . واذا توافر فى القاعدة القانونية المستند اليها القرار مثل هذه القوة بأن تكون امره متكاملة بشروطها فان الإدارة لا تملك ان تترخص فى مدى افادة الغايل منها أو مدى ما يصيبه اذا لم تطبق عليه تلك القاعدة القانونية ومؤدى ذلك أن الترقيات الوجوبية للفئة الثانية تطبيقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعتبر من نوع التسويات التى لا تلحقها الحصانة وبمن ثم يتعين على الإدارة سحب الترقية الباطلة للفئة الثانية التى منحت للعامل المعروضة حالته لخالفتها للقانون .

(فتوى رقم ٥٥٨ — فى ١٩٧٨/٦/٨)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الترقيات التى تضمنتها التسويات التى تمت وفقا للقوانين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ليست من قبيل القرارات الادارية — اثر ذلك جواز سحبها فى أى وقت .

ملخص التفتوى :

ان السيد المعروضة حالفة عين في وظيفة سائق بالفئة ١٦٢/٣٦٠ (التاسعة المهنية) برئاسة مجلس الوزراء اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ وبالتالي لم يكن موجودا بالخدمة فيه ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وعلى ذلك وطبقا لما استقر عليه رأى الجمعية العمومية من ضرورة الوجود الفعلى للعامل فى الخدمة فى ١٩٧٤/٢/٣١ للإفادة عن احكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تكون التسوية التى اجريت للعامل المذكور والتى ارجعت ترقيقه الى الفئة الثالثة من ١٩٧٥/١٠/١ والى الفئة السابعة المهنية من ١٩٧٥/١٠/١ باطلة لمخالفتها لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من حيث تخلف شرط الوجود الفعلى للعامل المذكور فى الخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث انه فى معرض الاجابة عن مدى تحصن قرارات للترقية التى تصدر تطبيقا للقوانين ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ فان الاصل ان القرارات الادارية المنشئة هى تلك التى تصدر بناء على سلطة تقديرية ، فلا يوجد المركز القانونى لصاحب الشأن الا من تاريخ صدور القرار الادارى ويكون هذا القرار هو الذى تنشأ المركز . واما القرارات غير المنشئة فهى الاعمال التنفيذية التى تقوم بها الادارة لتبليغ الحق الذى قررته القاعدة التنظيمية لصاحبه ، ففى هذه الحالة يكون المركز القانونى

ناشئا عن القاعدة التنظيمية وليس من العمل التنفيذى الذى تم طبقا للقاعدة التنظيمية . وبينا لذلك ، فان القواعد التنظيمية تتضمن شروطا تقديرية - كشرط حسن السمعة والكفاية - وشروطا حديثة كإضفاء مدة معينة أو حيازة مؤهل . فان تضمنت القاعدة التنظيمية شروطا تقديرية كان القرار الصادر عملا بها قرارا اداريا وان اقتصر على الشروط الحديثة كان العمل الصادر تنفيذا للقاعدة التنظيمية عملا تنفيذيا .

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم من نظر ، وفى خصوص الحالة المعروضة يبين ان سلطة جهة الادارة فى اجراء التسويات للعاملين المذكورين طبقا لاحكام القانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ لسنة ١٩٧٥

فما تتضمنه من ترقية ، هي سلطة خالية من عناصر التقدير ومجرد تطبيق للأحكام الواردة في أى القانونين المشار إليهما أى التحقق من -توافر الشروط لاستحقاق الترقية من حيث المبدأ وعدم قيام مانع من -موانع الترقية ومتى تحقق لها ذلك وجب ترقية العامل الأمر الذى يجرى -تهربا بالترقية من صفة القرار الإدارى وينزل به إلى مرتبة العمل التنفيذى وبالتالى لا يكون بنأى من السحب والإلغاء مهما طال عليه الأمد متى ثبت -مخالفته لأحكام القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع -إلى أن الترقية التى تضمنتها النسويات المعروضة والتى تمت وفقا للقانونين -رقمى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ليست من قبيل القرارات الإدارية ومن ثم -يجوز سحبها فى أى وقت .

(ملف ٤٤٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى الصادرة بقرارات وزير -الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ وحتى تاريخ العمل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٧٥ على -العاملين الذين أرجعت أقدياتهم أو رقوا طبقا لأحكام قانون تصحيح أوضاع -العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — أساسى -ذلك — أن هذه القرارات هي قرارات وقتية غير دائمة استنفذت أغراضها -وإنها فى التطبيق فى تاريخ سابق عن تاريخ العمل بالقانونين رقمى ١٠ ، ١١ -لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما فى ١٢/٣١/١٩٧٤ وأن الأقدمية التى اكتسبها -مؤلاء العاملين طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم ينشأ لهم الحق فيها -إلا من تاريخ العمل به سلطة الإدارة فى إجراء الترقية طبقا لقواعد الرسوب

الوظيفى سلطة مفيدة — أساس ذلك — قرارات الرسوب الصادر من وزير الخزانة ترتبط في تنفيذها ببيزانية سنة مالية معينة — رجعية القرارات الصادرة سنة ١٩٧٥ — بطلانها لتعارضها مع قاعدة عدم جواز الترقية على ميزانيات سابقة — اثر ذلك — جواز سحبها دون التقيد بمبدأ السحب .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المشرع قصد من وراء نص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم الجسع بين الترفية بقواعد هذا القانون ، والترقية بقواعد الرسوب الوظيى الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ولم ينصرف قصده الى قواعد الرسوب الوظيى التى طبقت منذ سنة ١٩٦٨ ، يؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروع القانون الخاص بتصحيح اوضاع العاملين من ان المشرع يقوم بصفة اساسية علي عدم اجراء الترقيات بالرسوب الوظيى الذى تطبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع (مضبطه مجلس الشعب الفصل التشريعى الاول دور الانعقاد الاول ١٢/٢/١٩٧٥ — ص ٣) .

ومن حيث انه بالاضافة الى ذلك فان المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمنت صراحة بعدم جواز الاستناد الى الاقدميات التى يربتها هذا القانون للظمن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به فى ١٢/٣/١٩٨٤ — ومن ثم لا يسوغ المطالبة بتطبيق قواعد الرسوب القديمة المتسابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما فى ذلك من اخلال بالحكم الصريح الوارد بنص تلك المادة ، اذ انه ينطوى

على طعن غير جائز قانونا في قرارات الترقية التي سبق صدورها
بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المشار اليها .

ومن حيث انه لا وجه للقول بان ارجاع الاقدمية او الترقية الى
غئة اعتبارا من تاريخ سابق يخول العامل الحق في التدرج بالترقيات
او الفئات الوظيفية وفقا للقواعد والاحكام السارية خلال الفترة التي
ردت اقدميته اليها او رقى اعتبارا من بدايتها ذلك لان اعمال هذا
المبدأ مرهون بالا يرد نص صريح كص المادة الثالثة من مواد
اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما ان قرارات الرسوب الوظيفي
الصادرة من وزير المالية منذ سنة ١٩٦٨ حتى القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥ - انما هي قرارات وقتية غير دائمة استغنت اغراضها واثراها
في التطبيق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانونين رضى ١٠ لسنة
١٩٧٥ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما في ١٢/٣١/١٩٧٤ ولم يكن هؤلاء
العاملين قد استوفوا شرط المدة المنصوص عليها في قرارات الرسوب
المشار اليها في تاريخ نفاذها لانهم لم يكتسبوا الحق في الاقدمية
الفرضية التي قررها لهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا من تاريخ
العمل به في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

هذا فضلا عن ان الاستناد في هذا الشأن الى فتوى الجمعية
العمومية بجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٥ هو استناد خاطيء وقياس
مع الفارق لان فتوى الجمعية العمومية هذه قد صدرت في حالة تختلف
تأثيرها من الحالة الراهنة حيث انها قد صدرت في شأن العاملين الذين
تسوى حالاتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية
حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية ومدى انطباق قرار
وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ على هؤلاء العاملين وذلك على النحو
المبين ، بطلب الفتوى ، ومن ثم لا يجوز تعميم هذا المبدأ الذي انتهت
اليه الجمعية العمومية على كافة حالات التسوية التي تتم للعاملين
يمقتضى قوانين اخرى لاحقة في صيورها للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢
المشار اليه .

ومن ثم فانه لا يجوز ترقية العاملين الذين طبق عليهم القانون رقم

١١ لَئِنَّة ١٩٧٥ وَمِنَاقَاعَد الرَسوب الوظفنى الصادرة بقرارات وزير
الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ قبل العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى
١٩٧٤/١٢/٣١ .

اما فيها بتعلق ببدى تحصن قرارات الترقية التى تمت بالمخالفة
لهذا الرأى ، فقد استبان للجمعية انه على الرغم من أن قرار
الترقيات طبقا لقواعد الرسوب القديمة هى قرارات تقديرية قابلة
للتحصن الا أن هذا القول يصدق على الترقيات التى تتم بناء على
هذه القرارات فى النطاق الزمنى للميزانية التى تمت الترقية فى
ظلمها ، اما رجعية قرارات صدرت فى سنة ١٩٧٥ على ميزانيات سابقة
انقضت فان القرار الصادر بها فيها تضمنه من رجعية يتمرض مع مبدأ
سنوية الميزانية . لان القرارات الرسوب من وزير الخزانة ترتبط فى
تنفيذها بميزانية سنة مالية معينة ومن شأن ذلك أن يصيب القرار بعيب
فى المحل .

ومن حيث أن السلطة المقيدة تكون حيث توجد الجهة الادارية ازاء
قاعدة قانونية تربط السبب بالمحل ارتباطا لا ينفك ، وتحدد السبب
تحديدا ماديا دقيقا ويتعين ميعاد التصرف ايجابا او سلبا هنا تصبح
الجهة الادارية ازاء القاعدة القانونية فى موقف يدعوها للتصرف على نحو
معين - وعلى ذلك فان الرجعية التى يتضمنها قرار الترقية بقواعد
الرسوب الصادر من وزير الخزانة فى الحالة المعرصة تجعله ليس فقط
معيبا بعيب الاختصاص الزمنى فى اصدار هذا القرار بل ومخالفا
للقاعدة المستمدة من الميزانيات وهى عدم جواز الترقية على ميزانيات
سابقة انقضت ومن ثم يكون القرار الصادر بها باطلا لمخالفته للسلطة
المقيدة سالفا فى المبدأ القانونى المذكور ، مما يتعين معه سحب هذا القرار
دون التقيد بميعاد السحب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا :

١ تأييد فتواها . السابقة الصادرة بجلستها ١٩٧٨/١/١ بعدم

جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة من عام ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين أرجعت اقتدياتهم ، أو رقوا طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين ..

ثانياً :

وجوب سحب الترقيلات التي ثبت استنادا الى قرارات الرسوب مسالفة الذكر بعد تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه دون التقيد بميعاد السحب .

(ملف ٤٦٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١١/١)

يمثل هذا الرأي افنت الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٨/١٠/١٨
ملف ٤٧٠/٣/٨٦ و جلسة ١٩٧٨/١/١١ ملف ٤٥٤/٣/٨٦ .

يمثل هذا المبدأ عدولا عما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٥/٣/١٢ في هذا الشأن .

قامدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

عدم تحصن قرارات الترقية الصادرة وفقا لاحكام قواعد الرسوب الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ متى صدرت بعد فوات السنة المالية التي اعملت فيها تلك القواعد .

ملخص الفتوى :

ولما كانت ترقية المذكور الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ بموجب القرار رقم ١٤ - الصادر في ١٩٧٥/١/٧ بالتطبيق لقواعد

الرسوب الوظيفى الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ قد تمت باعتبارها جزءا من التسوية وذلك باعمال الأحكام السارية خلال الفترة الزمنية التى تردت اليها التسوية واذ تبين بطلان التسوية فان سحب تلك الترقية بالقرار رقم ٩٣٥ المؤرخ ١٢/٢٨/١٩٧٨ دون التقيد ببيعه يكون مطابقا للقانون أيضا ، ولا وجه للحجاج فى هذا الصدد بطبيعة قرارات الترقية وفقا لأحكام قواعد الرسوب الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اذ مع التسليم بقبولها للتحصن وبأنها لا تضمن ترقية حتمية فان ذلك لا ينطبق الا على ما صدر منها خلال السنة المالية التى أعملت فيها تلك القواعد أما ما يصدر وفقا لها بعد فوات تلك السنة بغير ان توجهه تسوية صحيحة فانه يتعذر تبعا لانعدامه ذلك لأن قواعد الرسوب الوظيفى الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ إنما هى تطبيقها بعد انقضاء السنة المالية التى صدرت فيها بتعارض مع مبدأ سنوية الميزانية وتبعا لذلك يكون قرار الترقية الصادر فى هذه الحالة مشوبا بعيب جسيم فى المحل يؤدى الى انعدامه فلا يصح للقيام بذاته منفردا بدون تسوية تردت الى المجال الزمنى لامبال تلك القواعد .

(ملف ٢٩٨/١/٨٦ — جلسة ١١/٣٦/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ

مفاد نصوص القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة المعالين الذين تتوافر لهم مدد بينية او كلية مدد معينة وذلك بترقيتهم ترقية حتمية وجوبية يستمدون حقهم من القانون مباشرة — القرار الصادر بالتطبيق لنصوص القانونين المذكورين تطبيق حرفى لحكم القانون — الأثر المترتب على ذلك — القرار الصادر بالمخالفة لحكم أى من القانونين المذكورين لا ينشئ بذاته للعامل مركزا قانونيا — وجوب سحبه دون التقيد (م ٤٥ — ج ١٦)

بميعاد المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقرر انقاص سنة من الحد الكليّة المشترطة لترقية العامل الحاصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها — المعادلة المقصودة بهذا النص هي المعادلة العلمية دون غيرها — المعادلة الماليّة التي تقرر في مجال لا يصدق عليها هذا النص ،

ولخص الفتوى :

إن المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص علي أنه « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة أحدى المدد الكليّة المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدّة . . . » وأن الفقرة (ج) من المادة (٢٠) من هذا القانون تقرر انقاص مدّة سنة واحدة للحصول على شهادة الماجستير أو ما يعادلها من المدد الكليّة المشترطة لترقية حلة المؤهلات العليا وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي على أن « يرقى اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٨٤ العاملين الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين الذين يتوافر فيهم شروط الترقية في الفترة من ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ .

وبين من تلك النصوص أن المشرع قرر بمقتضى القوانين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدداً بينية لم يحدّ كليا معيّنة وذلك بترقيتهم بترقيات جتبية وجنوبية ، ويستندون حقهم فيها من القانون مباشرة ولا يعدو القرار الصادر بها أن يكون تطبيقاً لحكم القانون ومن ثم فإن مثل هذا القرار أن صدر مخالفاً لحكم أى من القانونين تعين سحبه دون التقيد بميعاد اذ هو لا ينشئ بذاته للعامل مركزاً قانونياً .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقرر انقاص مدّة سنة من المدد الكليّة

المشترطة لترقية الحاصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، وكانت
المعاملة المقصودة في هذا النص هي المعاملة الطيبة دون غيرها لانها هي
التي ينصرف اليها اصطلاح المعادلة اذا ما اطلق ، وعليه فان المعادلة
المالية التي تقرر في مجال خاص لا يصدق عليها حكم هذا النص وبالتالي
فيان الترتيبات التي اجراها ديوان رئاسة الجمهورية بالتطبيق لاحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس انقضاء مدة سنة للحاصلين على
دبلومات غير معادلة علميا لدرجة الماجستير تكون ترتيبات باذلة ولا تلحظها
الحصانة ويعين سبحانه مع ما يترتب عليها من آثار ومن بينها التطبيق
الخاطئ لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على هؤلاء العاملين
ولا ينال من ذلك ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء على غرار قواعد
الرسوب الوظيفي السابقة عليه الصادرة بقرارات وزير المالية وانه
تاستمر اجكام آخرها الصادر برقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ اذ انه رغم هذا
التماثل وتلك الاستمارة تبقى لكل منهما طبيعته الخاصة التي تميزه عن
الآخر ، فقرارات وزير المالية الصادرة بقواعد الرسوب الوظيفي لم تكن
لا تعليمات للجهات الادارية لا ترقى الى درجة الالتزام ، لذلك يكون
القرار الذي تصدره الجهات المختصة بتطبيق قرار اداري منشئ لمركز
قانوني يقبل التحصن به في الميعاد في حين ان قانون الرسوب رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥ بمسألة من قوة الالتزام المستمدة من المرتبة التي يحتلها
في سلم تدرج القواعد القانونية يفرض على الادارة احكامه دون ان تملك
حيالها سلطة تقديرية ، ومن ثم فان القرار الصادر بالتطبيق لاحكام
القانون لا ينشئ بذاته مركزا قانونيا وبالتالي لا يرد التحصن على التفسير
المخالف لاحكامه به في الميعاد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سحب
تبخص قرارات الترتيبات التي تمت لحيلة الدبلومات غير المعادلة علميا لدرجة
الماجستير بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

سن المشرع بمقتضى حكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسويات وجوبية تتضمن ترقية حتمية يستمد العامل حقه فيها من القانون مباشرة — اثر ذلك — ان هذه التسويات تقبل السحب فى اى وقت اذا تبين مخالفتها لاحكام القانون — المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. فقرة (ب) — تطبيق الجدول الثالث الخاص بالعمال المنهين اعتبارا من تاريخ تعيين العامل بوظائف الخدمات المعاونة مع اضافة مدة سبع سنوات او مدة الخدمة التى قضاها العامل فى مجموعة الوظائف المعاونة ايهما اقل الى الحد المشترط للترقية بهذا الجدول — شرط ذلك — ان يكون العامل قد نقل الى مجموعة الوظائف المهنية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون سالف الذكر — اثر ذلك — ان القرار الصادر بتسوية حالة العامل الذى كان يشغل وظيفة مهنية فى تاريخ نشر القانون بغير اضافة المدة سالف الذكر الى الحد المشترط للترقية قرار باطل يضمن سحبه .

ملخص الفتوى :

ان المشرع بمقتضى حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تسويات وجوبية تتضمن ترقية حتمية يستمد العامل حقه فيها من القانون مباشرة ، ومن ثم فانها تقبل السحب فى اى وقت اذا تبين للادارة مخالفتها لاحكام القانون ، فلا تتحصن بهى الميعاد المقرر لتحصن القرار الادارى .

ولما كانت الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

تدقّضت بإجراء تسوية خاصة للعامل المهني الذي بدأ حياته الوظيفية بمجموعة الخدمات المعاونة ، استهدف بها عدم اهدار المدة التي قضاها بوظائف تلك المجموعة ، وذلك بأن قضت بتطبيق الجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين اعتبارا من تاريخ تعيين العامل في هذه الحالة بوظائف الخدمات المعاونة ، وفي مقابل ذلك اُضيفت الى المدد المشترطة للترقية بهذا الجدول ، مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضاها العامل في مجموعة الوظائف المعاونة أيها اقل ، وذلك بشرط أن يكون قد نقل الى مجموعة الوظائف المهنية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القرار المذكور — فإنه وقد عين العامل المعروضة حالته ابتداء بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٤ ، ثم أُعيد تعيينه بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٩ قبل ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القانون — بوظيفة ملاحظ صحي المضافة الى الكشف رقم ٥/ب الملحق بكتاب العمال ضمن الوظائف المحدد لها الفئة (٣٠٠/٥٠٠) المعادلة للفئة التاسعة ، نانه يتعين تسوية حالته على أساس المدد المفصوص عليها بالجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين مضافا إليها مدة ٥ سنوات و ١١ شهر و ٢١ يوما التي قضاها بوظائف الخدمات المعاونة على أن تسوى حالته ابتداء من ٢٩/٣/١٩٦٤ — تاريخ تعيينه — بترك الوظائف — فلا يجوز تسوية حالته وفتح الجدول الثالث بغير اضافة تلك المدة الى المدد المشترطة للترقية في هذا الجدول والا كانت التسوية باطلة ، وتعين سحبها ، وبالتالي يكون مطابقا للقانون القرار الصادر بسحب القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٦ الذي طبق الجدول الثالث دون تلك الاضافة ، كما يكون مطابقا للقانون القرار رقم ٣٥٦ سنة ١٩٧٩ باعادة تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي اسفر عن منحه الفئة الثالثة اعتبارا من ١/٦/١٩٧٥ أول الشهر التالي لمضي احدى عشر سنة على تاريخ تعيينه .

واذ تقاضى العامل المذكور بناء على التسوية الباطلة مبالغ بفسر وجه حقي ، فإنه يلتزم بردها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع الى محمة التسوية الصادر بها القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٩ بترقية العامل في الحالة

الملاحظة الى لجنة البتالة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ ، واسترداد الترخيص التي صرفت بناء على التصوية البتالة الصافر بيا القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٦ .

١ ملف ٥٦٠/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١١/٤ +

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

اعمال حكم المادة ١٣ من قانون تصحيح اوضاع العاملين
الفنيين بالدولة والمقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
منوط بتوفر شرطين : (الاول) أن يكون حامل المؤهل العالي قد أصبح
في فئة أدنى من فئة زميله ممن طبق في شأنه أحكام القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٣ . (الثاني) أن يكون هذا الزميل معينا معه في تاريخ واحد
وفي ذات الوحدة الادارية — العاملون بالدواوين العامة للحكم المحلي
في نطاق المحافظة يعتبرون تابعين لوحدة مستقلة عن الوحدة التي يتبعها
العاملون بالتربية والتعليم وبالتالي لا ينطبق عليهم وصف الزميل — اعترض
الجهاز المركزي للمحاسبات خلال المادة بوجب سحب الترقيات المخالفة
للقانون لعدم تحصنه .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى احقية
بعض العاملين بوحدة الحكم المحلي بدائرة محافظة اسيوط في ارجاع
أقدميتهم في الدرجة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/٣١ طبقا لاحكام المادة
١٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقد خلصت الجمعية العمومية
الى أن مناط اعمال حكم المادة سائفة الذكر يتحقق بتوافر شرطين أساسيين.
الاول أن يكون حامل المؤهل العالي قد أصبح في فئة أدنى من فئة زميله
ممن طبق في شأنه أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ لحصوله على اخذ

المؤملات المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون (الثاني) أن يكون هذا التاميل معينا معه في تاريخ واحد وفي ذات الوحدة الادارية المعنية به .

ومن حيث أن الشرط الثاني قد تظف في الحالة المعروضة ذلك أن العاملين بالدواوين العامة للحكم المحلي في نطاق المحافظة يعتبرون تابعين لوحدة مستقلة عن الوحدة التي يتبعها العاملون بالتربية والتعليم، وذلك حسبما استقر عليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وبالقالي تكون التسوية التي تمت لهم بموجب القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ بأرجاع اقدمياتهم في الفئة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/٣١ لا تتفق وصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن التسوية المشار اليها بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ قد تمت في ١٩٧٧/٢/٣١ . وأن الجهاز المركزي للمحاسبات قد اعترض عليها بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ أي قبل مضي ستين يوما على صدورها ، ومن ثم فإن هذه التسوية لا تلحقها الخضطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى وجوب سحب الترقيات التي خالفت حكم القانون لعدم تخصصها إزاء اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات في الميعاد .

(ملف ٩٠٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

مفاد نصوص القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين توافروا لهم مدد كلية فيه وذلك بترقيتهم ترقيات حتمية وجوبية - يستمد الموظف حقه من القانون مباشرة - القرار الصادر بالخالفه لحكم

القانون المذكور لا ينشئ بذاته للعامل مركزاً قانونياً — يجوز لجهة الإدارة سحب قرارات الترقية المخالفة للقانون دون التقيد بمواعيد السحب المقررة قانوناً .

ملخص الحكم :

لا يحتاج في هذا الصدد بيان القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٣/٤ قد أصبح حصينا من الالفاء لفوات اكثر من ستين يوماً وهي المدة المقررة لسحب القرارات الإدارية المخالفة للقانون اذ تم السحب في ١٩٧٦/٨/١٥ لا يحتاج بذلك لان مفاد نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدد كلية معينة وذلك بترقيتهم ترقية حتمية وجوبية يستمدون حقهم فيها من القانون مباشرة وان القرار الصادر بالتطبيق لنصوص هذا القانون تطبيق حرفي لحكم القانون الامر الذي يترتب عليه ان القرار الصادر بالمخالفة لحكم القانون المذكور لا ينشئ بذاته للعامل مركزاً قانونياً ويجب سحبه دون التقيد بميعاد وعلى ذلك فان الترقية التي تمت بالنسبة الى المدعى الى الفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ استناداً الى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تندرج في حقيقتها تحت نطاق التسوية التي تتم استناداً الى قاعدة تنظيمية حددها القانون وبالتالي يجوز للجهة الادارية ان تصدر قرارها بسحب تلك الترقية اذا ما تبين لها مخالفتها لصريح حكم القانون دون ان تتقيد في ذلك بميعاد معين ومن ثم يكون القرار الساحب المطعون فيه رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ قد صدر سليماً موافقاً لحكم القانون .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

قرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ بشأن الترقيات بالرسوب الوظيفي ناط بالجهات الإدارية اصدار قرارات ترقية العاملين بها

من اكتسبت في شأنهم المدد المبينة — القرار الصادر بالترقية يعتبر من القرارات الادارية التي عهد القانون الى الادارة سلطة اصدارها — صدور قرار بترقية احد لعاملين دون ان تتوافر في شأنه الشروط المنصوص عليها بقرار وزير الخزانة المشار اليه وعدم قيام الجهة الادارية بسحبه خلال المواعيد المقررة يترتب عليه تحصن هذا القرار مما يتمتع عليها سحبه بعد ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر في شأن ترقية قدامى العاملين واعتبر العامل منهم مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانقضاء خمس عشرة سنة في درجة واحدة او لانقضاء ما زاد على ذلك من سنتين في درجتين او اكثر الى خمس من الدرجات المتتالية ، اما قرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ فقد صدر بقواعد علاج الرسوب الوظيفي ، ونص على رفع فئات العاملين الذين يتبون المدد المحددة فيه كل فئة ، وهي ثلاث سنين لشاغلي الدرجتين الرابعة والخامسة ولا تتجاوز تاريخ واحد هو ١٩٧١/٢/٣١ ويخصم بتكاليف رفع هذه الفئات على الاعتماد المدرج لذلك بالباب الاول من موازنة الحكومة للسنة المالية ١٩٧٢/١٩٧١ . ويبين من هذه النصوص والاداة التشريعية التي صدرت بها اختلاف احكام قدامى العاملين عن احكام الرسوب الوظيفي التي فعلها قرار وزير الخزانة لينظم اصدار قرارات ترقية العاملين الذين مكثوا في درجة واحدة فترة موحدة هي ادنى مما يقضيه قديم العاملين من سنين يعتبر بعدها مرقى بحكم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وبغير ان يقتيد بما تنقيد به قرار وزير الخزانة من احكام الميزانية تسوية اعتمادها ويترتب على هذا الاختلاف استقلال هذا القرار ، بشروطه مما تضمنه ذلك القانون من شروط وموانع لترقية قدامى العاملين واذا حدد القرار المشار اليه طوائف العاملين التي لا تقيد من رفع الفئات واولهم العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون عند صدوره الدرجة الخامسة فاعلى فان هذه الطائفة لا تقيد من الرفع الذي جاءته هذا القرار وان اُنْخِذت من احكام ترقية قدامى العاملين بعد اذ عدلها القانون رقم ٢٨

لسنة ١٩٧٩ ويكون المدعى اذا ثبت عدم حصوله على شهادات دراسية ممن لا يتقدمون من تراز وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ترقية التي الدرجة الرابعة ويكون القرار الصادر في ١٥/١/١٩٧٢ بترقيته ، الى تلك الدرجة مخالفا للقانون واذ كان هذا القرار من القرارات الادارية التي مهنت القانون الى الادارة سلطة اصدارها فكان يتعين عليها سحب هذا القرار في الميعاد المقرر لطلب الغائه ، واذ لم تشر الجهة الادارية الى ان تطلبا قدم من هذا القرار او اعتراضا عليه من الاجهزة المختصة اثر في ميعاد الالفاء وجاء في الاوراق ان مذكرة من ادارة شئون العاملين عرضت بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٢ فيما انه عند تطبيق احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على العاملين بالمحافظة تبين لها ان المدعى غير حاصل على مؤهل دراسي ولا تجوز ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقا لقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، فشرعت في اتخاذ اجراءات بسحب قرار هذه الترقية وصدر القرار الساحب في ٢٧/١٢/١٩٧٢ ، ويبين من ذلك ان القرار المطعون فيه صدر بسحب قرار باطل تحصن بتوات ميعاد الطعن فيه بالالفاء ، فجاء قرار سحبه باطلا متعينا بالحكم بالغائه ويكون غير صحيح ما قضى به الحكم المطعون فيه من صحة ذلك السحب ، ويتعين لكل اولئك الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه وبالفناء القرار رقم ٣٣٥٤ لسنة ١٩٧٢ المطعون فيه وبرفض سائر طلبات المطعون ضدهم ، والزام جهة الادارة المصروفات .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨٠) :

المبدأ :

المشرع قصد في المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد قانون تصحيح اوضاع العاملين والترقية بقواعد الزسوب الوظيفي الصادر بهذا القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ولم يتصرف مقصدا الى قواعد الزسوب

الوظيفي التي طبقت منذ عام ١٩٦٨ — قرار الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي — متى يكون حصينا من الانشاء ومتى لا تلحقه الخصخصة — توقف حصانة قرار الترقية المخالف للقانون على طبيعة النصوص التي تحكم الترقية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نص على انه « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القوانين المرافقة » هـ — الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها ، ومع ذلك فلا يعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي او طبقا لاحكام القانون المرافق ايها افضل له . »

ومناد ذلك ان المشرع قصد تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد قانون تصحيح اوضاع العاملين والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر به القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ولم ينصرف مقتضاه الى قواعد الرسوب الوظيفي التي طبقت منذ عام ١٩٦٨ ، يؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروع القانون الخاص بتصحيح اوضاع العاملين مسز . ان « المشروع يقوم بصفة اساسية على عدم اجراء التريعات بالرسوب الوظيفي الذي طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع » ، هذا بالإضافة الى ان المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضت صراحة بعدم جواز الاستناد الى الاتفاقيات التي يربتها هذا القانون . للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ١٩٧٤/١٢/٢١ . ومن ثم فان تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي القديمة السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يشكل اخلاا بالحكم الصريح الوارد بنص المادة المذكورة اذ انه ينطوى على طعن غير جائز قانونا في قرارات الترقية التي سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المشار اليها .

وفيها يتعلق بمدى تحصن قرارات الترقية التي تمت بالمخالفة لما تقدم . فقد استبان للجمعية أنه على الرغم من أن قرارات الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي القديمة هي قرارات تقديرية قابلة للتحصن الا أن هذا القول يصدق على الترقيات التي تتم في النطاق الزمني للميزانية التي تمت الترقية في ظلها ، أما خارج هذا النطاق فإن هذه القرارات لا تلحقها حصانة ويتعين سحبها دون التقيد ببيعاد السحب ، ومن ثم يكون صحيحا ما قلته به الوزارة من سحب لقرارها الصادر بارجاع اقدمية المعروض حالته في الفئة الخامسة الى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ويتعين ارجاع اقدميته في هذه الفئة الى ١٩٧٦/١٢/٣١ .

ولما كانت الترقيات المخالفة للقانون التي تتم الى الفئات الاعلى التالية للتسوية الباطلة انما يتوقف تحصنها بعض الميعاد على طبيعة النصوص التي تحكمها وما اذا كانت تخول الادارة سلطة تقديرية في ترقية العامل مما يؤدي الى تحصن قرار الترقية المخالف للقانون المستند اليها ، أم انها تقيد الادارة في اصدار قرار الترقية الى الحد لذي يصدم لديها سلطة التقدير فلا تلحقه أية حصانة ، وكانت ترقية المعروضة حالته الى الفئة الرابعة وان تمت استنادا الى تسوية باطللة تم سحبها الا انه فنلرا لسكون هذه الترقية قد صدرت وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنسظام العاملين المدنيين بالدولة الذي يخول جهة الادارة سلطة تقديرية في اجراء الترقية أو عدم اجرائها ، وشابهها البطلان لتخلف شرط المدة البينية الملزمة للترقية من الفئة الخامسة الى الفئة الرابعة وكان المعروض حالته قد تظلم في الميعاد من قرار سحب تربيته الى الفئة الرابعة فان الحصانة تلحق هذا القرار الباطل ولا يجوز سحبه الا خلال ستين يوما على صيغته .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

قرار الترقية بالرسوب الوظيفي هو المنشئ للمركز القانوني —
المقواعد العامة للترقيات شروط لصحة القرار الإداري .

ملخص الحكم :

أن طلب المدعية إلغاء قرار الترقية الى الفئة ١٢٤٤/٦٨٤ جنيها
طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي فيما تضمنه من تخطيها في الترقية
الى هذه الفئة هو من دعاوى الإلغاء . وقد جرى قضاء هذه
الحكمة على أن قرار الترقية بالرسوب الوظيفي هو المنشئ للمركز
القانوني ويستهد صاحب الشأن حقه من هذا القرار وليس من القاعدة
العامة التي ليست سوى شرط لصحة القرار الإداري .

(طعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

الفصل السادس

الزميل

الفرع الأول

شروط الزميل

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام — يشترط في زميل العامل الذى تقارن به حالة من يفيد من أحكام هذا القانون من يتحدد معه فى المؤهل الدراسى وفى سنة التخرج وفى تاريخ التعيين وتاريخ الحصول على المؤهل أيهما اقرب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة فى الفئة المقررة لمؤهله طبقا لادتمية خريجه ذات الدفعة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه — ما لم تكن اقدميته أفضل ، وتنص المادة ٨ من هذا القانون على أن « يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة السابقة الموجودين فى الخدمة فى تاريخ نشر هذا القانون فى الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى أو فى النرجسة المعادلة لها

وذلك اعتباراً من تاريخ التعيين أو في تاريخ الحصول على المؤهل ؛بهـما
أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقاً للقواعد المقررة في
القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية من
مراعاة الأقدمية الامتراضية المقررة « وأخيراً تنص المادة ١٤ منه على أن
« تسوي حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ
دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج
مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور وإذا
لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوي
حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل
بها قبل الجهة الأخيرة فإن لم يوجد تسوي حالته بالنسبة لزميله
في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنبيه الإدارية » .

ويستناد من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ استعمل لفظ الزميل أكثر من مرة للمقارنة بين حالة
العامل الذي تسوي حالته وفقاً للقانون المشار إليه ، ويشترط في
زميل العامل الذي تقارن به حالة من يفيد من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
أن يكون حاصلًا على ذات مؤهله وفي سنة التخرج وأن يكون معيّنًا
في ذات تاريخ دخول العامل الخدمة أو في التاريخ الذي حصل فيه على
المؤهل الذي ستسوي حالته وفقاً له أيهما أقرب ، ولا ريب في أن هذا
المفهوم يتفق مع قصد المشرع من معالجة التفرقة القائمة بينهم - رغم أنهم
يحملون ذات المؤهل الدراسي وذلك بتوحيد التاريخ الذي تردّد إليه
اقتدياتهم مع تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم على أسس واحدة دون
تفرقة بين من عين ابتداء في الدرجة المقررة للمؤهل ومن كان قد عين على
درجة أدنى منها ثم سويت حالته بعد ذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم
٣٥ لسنة ١٩٦٧ ومن جهة أخرى فإن لفظ الزميل بالمفهوم المتقدم يتفق مع
ما سبق أن جرى به الرأي عند تفسير نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥

لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية من انه يقصد بلفظ الزميل الوارد في هذه المادة ، زميل المجند الذي يحمل نفس مؤهله ومن نفس دفعة تخرجه الذي عين في ذات الجهة التي عين فيها المجند .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يقصد بالزميل عند تسوية حالة العامل بالتطبيق للمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ العامل الذي يتخذ معه في المؤهل الدراسي وفي سنة التخرج وفي تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل أيها اقرب .

(ملف ٤٠٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦)

الفرع الثاني

يشمل الزميل من يحصل على ذات المؤهل من دفعة سابقة

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المجندين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - للزميل المراد تسوية حالته لا ينصرف الي الحاصل على نفس المؤهل في ذات دفعة التخرج فحسب وإنما يشمل من يحصل على ذات المؤهل من دفعة سابقة متى كان معيناً في تاريخ تعيين العامل الذي يطلب مسلولته به او تاريخ سابق عليه - أساس ذلك : لا يتصور ان يسبق الاحداث تخرجاً لزميله الاقدم تخرجاً اذا كان اقدم تعييناً او عين على الأقل في ذات التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المجندين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيها أقرب على أساس تدرج مراتبهم وعلوانتهم وترتيبهم كمراتبهم المعينين في التاريخ المذكور .

وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية الذي يعمل بهه تسوى حالته طبقاً للاحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنسيق الادارية .

(م ٤٦ - ج ١٦)

وفناد ذلك هو تسوية حالة العايل الذى يسرى فى شأنه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتبه وعلاواته وترقياته كزميله المعين فى التاريخ المذكور فإذا لم يكن له زميل فى ذات الوحدة الادارية التى يعمل بها تسوى حالته كزميله فى الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخرى فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله فى الجهة التى يحددها وزير التنمية الادارية .

ومن حيث أن مدلول الزميل المشار اليه فيما تقدم لا ينصرف الى الحاصل على نفس المؤهل فى ذات دفعة التخرج فحسب وإنما يشمل من يحصل على ذات المؤهل من دفعة سابقة متى كان معينا فى تاريخ تعيين العامل أو فى تاريخ سابق عليه ، اذ لا يتصور أن يسبق الاحداث تخرجها زميله الاقدم تخرجا اذا كان اقدم تعيينا أو عين على الاقل فى ذات التاريخ وهذا ما تقتضيه الحكمة من نص المادة ١٤ المشار اليها وما أستقر عليه فى صدد تحديد مدلول الزميل فى تطبيق المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أن مدلول الزميل طبقا للمادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين كلف الذكر يشمل الحاصل على نفس المؤهل فى ذات دفعة التخرج كما يشمل الحاصل على ذات المؤهل فى دفعة تخرج سابقة متى كان قد دخل الخدمة فى ذات التاريخ أو فى تاريخ سابق .

(ملف ٦٩٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/١٨)

الفرع الثالث
ليس بالآزم التطابق بين المؤهلين

قاعدة رقم (٢٨٤)

الآلبد :

مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ انه يقصد بالزميل كل من يحمل مؤهلاً مقرر له ذات درجة بداية التعيين المقررة للمؤهل العامل المراد تسوية حالته وذلك وفقاً لرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣. وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتهي إليها العامل في ذات التاريخ أو في تاريخ لاحق وذلك أيا كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليهما — انه اذا لم يوجد للمعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها تسوى حالته بالتنسبية لزميله في جهة عمله السابقة فاذا لم يوجد حدد وزير التنمية الادارية الزميل الذي تسوى حالة العامل به — ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ليس فيه خروج على حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ المشار اليها — ان التسوية التي تجرى لصالح العامل قياساً على حالة الزميل الاحدث تعييناً ليس من شأنها تعديل اقدمية العامل المراد تسوية حالته بحيث يسبق الزميل في كشوف ترتيب الاقدمية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تسرى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن

تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة ، أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور .

وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقا للاحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية » .

ومناد هذا النص أن المشرع قرر تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وبالإضافة الى ذلك قضى بتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ الذي سيعتبرون شاغلين فيه للدرجات المحددة لمؤهلاتهم ، وأوجب المشرع الاعتداد عند اجراء التسوية بالزميل الموجود بالوحدة الادارية التي يعمل بها العامل ، فإذا لم يوجد سويت حالته على أساس حالة زميله بالجهة التي يحددها وزير التنمية الإدارية .

ولما كانت احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هي الأساس في تطبيق نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « يوضح العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية ، المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لرسوم لا من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملين المعينين على اعتداد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم » فإن مفهوم الزميل يتحدد وفقا لهذا النص بما يحقق المساواة بين حملة المؤهلات المقرر لها درجة بداية تعيين واحدة طبقا لاحكام مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ — المشار اليه — ومن ثم فإن الزمالة تصدق على المنتمين الى مجموعة وظيفية واحدة والحاصلين لمؤهلات مقرر لها ذات المرتبة الوظيفية عند التعيين وعليه فإنه لا يشترط

في الزميل ان يكون حاملا للمؤهل مماثل للمؤهل الحاصل عليه الفاعل
المراد تسوية حالته تقابلا عليه وانما يكفي ان يكون حاملا للمؤهل مقرر له
ذات بداية التعيين المقررة للمؤهل الحاصل عليه العامل وان يكون متنسبا
لذات المجموعة الوظيفية ، وبالنسبة على ذلك فان تاريخ الحصول على
المؤهل لا يمكن ان يكون شرطا متقابلا لتاريخ التعيين اذ طالما ان العنصر
في الترملة بدرجة بذاية التعيين فان الوحدة في تاريخ شغلها هو الذي
يحقق الترملة الكاملة بين عكبين ، واذا كان تاريخ التعيين يمثل حدا
غاصلا بين العامل ومن سبقوه في التعيين فلا يحق له المطالبة بالمساواة
بهم ، الا انه ليس حدا جاكدا اذ هو قابل للتحرك الى ما بعد تاريخ تعيين
العامل ذاته فيتحقق للعامل ان يطالب بالمساواة بمن هو اخذ منه تعيينا
من باب اولي اذا لم يجد زميلا يتخذ معه في تاريخ التعيين .

ولا يغير مما تقدم ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
قد اوجب مراعاة تاريخ التعيين او تاريخ الحصول على المؤهل عند
تسوية حالة العامل بوضعه على الدرجة المقررة لاعلى مؤهل حاصل عليه
ذلك لان الامتداد بتاريخ المؤهل انما كان لتحديد تاريخ تعيين العامل الذي
يجري له التسوية وليس لتحديد زميل هذا العامل ، خاصة وان ذات المادة
عنقبا عينت الزميل عرفته بانه زميل التعيين ولم تعرفه بانه زميل التخرج ،
والا كان الامتداد بتاريخ التعيين يجد استلزامه في نص المادة ١٤ فانه
لا يلزم لذلك الاحتجاج بنص المادة ١٤ - الذي جاء لمواجهة الحالات التي
وسبق فيها حاملوا مؤهلات القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ حاملو المؤهلات
التي

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ قد خولت وزير التربية الادارية تحديد الجهة التي يوجد بها
زميل العامل المراد تسوية حالته اذا لم يوجد زميل له بجهة عمله الحالية
او السابقة وكان الوزير قد حدد الزميل بالتطبيق لهذا الحكم في قراره رقم
٣ لسنة ١٩٧٦ بانه الاجت وياشرة بين العامل في التسمية درجة بذاية
التعيين بذات الجهة التي يعمل بها العامل سواء كان قد عين بها مباشرة
او رقى اليها من فئة ادى او نقل اليها بالتدبير فيها من جهة اخرى ، فان

هذا القرار يكون مطابقا لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. فيما تضمنه من الاعتراف بالزميل الاحدث تعيينا بدرجة بداية التعيين للاسباب السابق بيانها ، كما انه لم يخرج على حكم تلك المادة باختياره ذات الجهة التي بها العامل عند تحديد زميله لان النص يقيد في هذا الصدد وانما جاء مطلقا فلم يحظر عليه اختيار زميل بذات الجهة وانما ترك له تحديد الجهة التي بها الزميل بصفة عامة الامر الذي يدخل الجهة التي يعمل بها العامل في مجال اختياره وكذلك فان هذا القرار لم يتعارض مع نص المادة ١٤ سالف الذكر باعتداده بالزميل المنقول باقدميته في فئة بداية التعيين من جهة اخرى الى الجهة التي بها العامل اذ طالما ان الوزير يملك تحديد الزميل بجهة اخرى مع ما تضمنه ذلك من الاعتراف بدرجة وترقياته بتلك الجهة فانه يملك الاعتراف بها بعد نقله الى الجهة التي يعمل بها العامل والجمع بين زمالته بالجهة السابقة وزمالته بالجهة الحالية .

واذا كان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ قد اعتد بالزميل الاحدث المرقى الى فئة بداية التعيين من فئة ادنى ، فانه قصد بذلك مواجهة الحالات التي يكون الزميل فيها قد رقى بمجموعة الوظائف المتوسطة الى الدرجة المحددة لبداية التعيين بمجموعة الوظائف العليا ونقل بعد ذلك الى تلك المجموعة الاخيرة لحصوله على مؤهل عال مع الاعتراف باقدميته في الفئة التي رقى اليها قبل نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة ومن ثم فان الاعتراف بمثل هذا الزميل لا يعني امكان تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل عال على اساس حالة عامل حاصل على حالة متوسط لانه يلزم في جميع الاحوال ان يكون الزميل حاملا للمؤهل مقرر له ذات فئة بداية التعيين المقرر للمؤهل الحاصل عليه العامل ومنتهيا لذات مجموعة الوظائف .

ولا وجه للقول بان الاعتراف بالزميل الاحدث في درجة بداية التعيين يقتضى تعديل اقدمية العامل المراد تسوية حالته في تلك الدرجة بحيث يسبق هذا الزميل في ترتيب الاقدمية ذلك لان المشرع لم يطلق اثر اعمال حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما قيد فصره بمراتب

على مساواة العامل بزميله في المرتبات والعلاوات والترقيات ولم يمسد
الى اعادة ترتيب الاقدميات فيما بينهما — فضلا عن ذلك فان القانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذى تجرى التسوية وفقا لنص هذه المادة طبقت
لاحكامه لم يجز فى المادة الخامسة منه الطعن فى القرارات الادارية الصادرة
قبل العمل به وبالتالى فانه لا يجوز ان يقترب على تلك التسوية الاخلال
بالاقداميات فيما بين العاملين وزملائهم وكذلك فان اجراء التسوية بالتطبيق
لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يدخلها فى نطاق الاحكام
النعملة التى تضمنها هذا القانون ومن بينها حكم المادة الثالثة من مواده
اصداره التى حظرت الاستناد الى الاقدميات التى يرتبها للطعن
فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به ، ومن ثم فان الاعتماد
بالزميل الاحداث عند تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ ليس من مقتضاه تعديل اقدمية العامل المقارن به
ليكون سابقا عليه فى ترتيب الاقدمية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا :

ان المقصود بالزميل فى حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ كل من يحمل مؤهل مقرر له ذات درجة بداية التعيين المقرر لمؤهل
العامل المراد تسوية حالته وذلك وفقا لرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣
وشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التى ينتهى اليها العامل فى ذات
التاريخ او فى تاريخ لاحق وذلك ايا كان تاريخ حصول كل منهما على
المؤهل وبالأرقام من عدم التماثل بين مؤهليهما .

ثانيا :

انه اذا لم يوجد زميل للعامل فى ذات الوحدة الادارية تسوى حالته
بالنسبة لزميله فى جهة عمله السابقة ، فاذا لم يوجد حدد وزير التنمية
الادارية الجهة التى يوجد بها مثل هذا الزميل .

التي :

ان تزامن وزير التنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ، ليسن فيه خروج على حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وأخيراً :

ان التسوية التي جرى للعامل قياساً على حالة الزميل الراحل تميمنا .
ليتم من شأنها تعديل القضية العامل المراد تسوية حالته بحيث يسبق الزميل .
في كشوف ترتيب الامتياز .

(ملف ٤٠٥/٣/٨٩ - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الفقر الرابع

مفهوم الزميل في ضوء القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ ينحل مبدأ
عليها ولكن ليس ثمة ما يمنع من أن يخرج القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على ذلك المبدأ

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالة بعض العاملين
من حملة المؤهلات الدراسية — مفهوم الزميل في ضوء أحكام
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ هو العامل الذي يتحمل ذات المؤهل
ومن ذات دفعة التخرج ويعمل في ذات الجهة التي يعمل فيها المدعى
باعتبارها الجهة التي استقر فيها وضعه الوظيفي — هذا المفهوم
الذي ينحل مبدأ عليا في التنظيم القانوني للوظيفة العامة
لا يمنع أن يتدخل المشرع ويخرج على هذا الأصل القائم بتنظيم خاص
يحدد فيه الخصائص بالزميل الزاد المساواة به كما هو الحال في
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المتقنين بالدولة
والقطاع العام .

ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بمسألة
تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على
أن تسوى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهات
الدارية للدولة والهيئات العامة العاملة على المؤسسات المتعددة

في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم ثوابن كل او بعض الشروط المنصوص عليها في المدة الثانية منه . وتنص المادة الثانية على انه « يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم او حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ودرج مرتباتهم وأتدبيتهم على هذا الاساس » . وأخيرا تنص المادة الثالثة على انه « لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة ترقية العامل الى أكثر من فئة واحدة تعلوا فئته المالية التي كان يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون . كما لا يجوز صرف أية فروق مالية مستحقة قبل هذا التاريخ » . والمستفاد من هذه النصوص أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ إنما يهدف الى تطبيق احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العاملين الذين لم يطبق عليهم القانون الاخير لتخلف كل او بعض الشروط الواردة به وذلك بقصد تحقيق المساواة بين العاملين الذين استقادوا من قانون المعادلات الدراسية ومنحوا الدرجة والمرتبة المقررين لمؤهل وبين زملائهم ممن حرّموا الانفاذة منه بسبب تخلف احدا شروط انطباقه عليهم . والواضح أنه ليس ثمة خلف بين المبدعى والجهة الادارية حيال مدى تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ . على حالة المدعى بل ينحصر النزاع حول تحديد الزميل الواجب مقارنة المبدعى به .

ومن حيث أن مفهوم الزميل للمدعى في ضوء احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ كأصل عام باعتبار أن حالة الزميل تمثل مبدأ عام في التنظيم القانوني للوظيفة العامة هو ذلك العامل الذي يحمل ذات مؤهله ومن ذات دفعة تخرجه ويعمل بذات الجهة التي يعمل فيها . المدعى باعتبارها الجهة التي استقر فيها وضعة الوظيفي ما لم يخرج المشرع على هذا الاصل العام . وذلك التنظيم ينص خاص بخصائصه .

فيه المقصود بالزميل المراد المساواة به كما هو الحال في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، وعلى هذا لا يعتبر السيد/..... الذى يطلب المدعى مقارنته به زميلا له في ضوء أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، لان المدعى يعمل بمصلحة الرى والآخر يعمل بديوان وزارة البرى ولم تدمج اقدميات العاملين بديوان عام وزارة الرى مع اقدميات العاملين بمصلحة الرى الا بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ الخاص بادماج اقدميات العاملين بديوان عام وزارة الرى المدرجة وظائفيهم ودرجاتهم بفرع (١) مع العاملين المدرجة وظائفيهم ودرجاتهم بفرع (٢) « مصلحة الرى » في ميزانية الوزارة الذى عمل به من تاريخ نشره في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦٩ . وهذا الادماج ثم — كما يتضح — بعد حصول المدعى على المؤهل الذى يطلب بتسوية حالته على مقتضاه — وازاء ذلك يتعين مقارنة المدعى بزميل له يعمل في ذات مصلحة الرى ومعين بالكادر المعين فيه المدعى اصلا . بمعنى أنه متى كان المدعى معينا بالكادر الكتابى فانه يتعين تسوية حالته على مقتضى ذلك الكادر ولا تجوز له المطالبة باعادة التسوية في الكادر الادارى الا من تاريخ نقله لهذا الكادر .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ولف خدمة المدعى انه التحق بمصلحة الرى في ٦ من يناير سنة ١٩٤٤ بالدرجة الثامنة الكتابية بعد حصوله على دبلوم التجارة المتوسطة سنة ١٩٤٤ ورتى الى الدرجة السابعة الكتابية في ٦ من يناير سنة ١٩٥٠ ثم حصل على دبلوم التجارة التكميلية في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ورتى الى الدرجة السادسة الكتابية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ . ويتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار وكيل وزارة الرى رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٤ بنقل المدعى الى الدرجة السابعة الادارية (الدرجة السادسة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) باعتباراً من ١٩٦٤ من يوليو سنة ١٩٦٤ وذلك تبعاً لنقل درجته الى الكادر

الأدارى بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ على أن
تحتسب أستاذيته فيها من تاريخ حصوله عليها فى الكادر الكتابى
٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وظل المدعى يتدرج فى الكادر الادارى
منذ ذلك التاريخ - وبعد صدور القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
صدرت الجهة الادارية القرار رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٧٤ فى ٢٦ من
مارس سنة ١٩٧٤ بصفوية حالة المدعى ماعتبر فى الدرجة السادسة
المقررة لمؤهله الخالى طبقا لقانون المعادلات الدراسية رقم
٣٧٤ لسنة ١٩٥٣ اعتبازا من تاريخ الحصول عليه فى ١٧ من سبتمبر
سنة ١٩٥٣ ثم درجت ترقياته اسوة بزميل بديوان عام الوزارة بمنحته
الدرجة الخامسة (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبارا من
١٧ من يناير سنة ١٩٦٠ والدرجة الرابعة (قانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١) اعتبارا من ٣١ من يناير سنة ١٩٦٣ والتي أصبحت الدرجة
الخامسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ثم الدرجة الرابعة
الادارية من ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والدرجة الثالثة الادارية
من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ غير ان الجهة الادارية عادت ، بعد
استطلاع رأى ادارة الفتوى المختصة ، باصدرت القرار رقم
٢٥٢٧ لسنة ١٩٧٤ باعادة تصفية حالة المدعى على أساس تخرج
ترقياته واتدبياته بمساواته بحالة زميل بمصلحة الرى وهى ذات
المصلحة التى يعمل بها والعت للتسوية التى تمت بمقتضى القرار رقم
٩٠٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - وقد ترتب على ذلك تعديل تاريخ
ترقية المدعى للدرجة الخامسة الكتابية القديمة (السانسة الجديدة)
الى ١٣ من مارس سنة ١٩٦١ وهو تاريخ ترقية زميله بمصلحة
الرى (بدلا من ١٧ من يناير سنة ١٩٦٠ ، وتمديد تاريخ ترقية
للدرجة الخامسة الادارية الجديدة الى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٦٦
والدرجة الرابعة الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ والدرجة الثالثة
الى ٣١ ديسمبر ١٩٧١ فيما يتعلق هذا الزميل سواء تمت ترقية
الى هذه الدرجات بالانتميات المملكية أم طبقا لقواعد الترمية
الوظيفية باعتبار انها هى هذه المعايير التى تنظمها قانونها ولجنة

الالتزام يطبق على الكافة وانها من جانب آخر تمثل حالة الزميل الواجبه المساواة بها .

ومن حيث انه تبعا لذلك وفي ضوء هذه التسوية الجديدة بمقتضى القرار رقم ٢٥٢٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فان الجهة الادارية لا تكون قد تنكبت وجه القانون الصحيح عندما قامت بمقارنة المدعى بزميل يعمل بذات الجهة التى يعمل بها وهى مصلحة الرى والغت التسوية السابقة التى تمت بمقتضى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ بعد ان تبين انها لا تتفق مع احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — وغنى عن البيان انه ليس ثمة وجه لاعتراض المدعى على تحديد اقدميته فى الدرجة السادسة الادارية بمقتضى القرار رقم ٢٥٢٧ لسنة ١٩٧٤ اميليا من مارس سنة ١٩٦١ باعتبار ان الزميل الذى سويت جالته به معين الكبار الكتابي وذلك لان المدعى نفسه كان فى التاريخ المذكور يشغل درجة بالكبار الكتابي وظل عليه حتى صدر قرار وكيل وزارة الرى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦٤ فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ينتقله الى الكادر الادارى تبعا لنقل درجته فى الميزانية التى هذا الكادر .

ومن حيث انه تاسيسا على كل ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد اصاب وجه القانون الصحيح وينفذ الطعن غير قائم على سيند بيرره ويتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وريضية موضوعيا وإلزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/١٩)

الفرع الخامس

المعيّنون بالتقدمية اعتبارية قررها القانون لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل

قاعدة رقم (٢٨٦)

المادة ١٤ :

نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. على تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تسلسل مرتباتهم وعلواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور — هذا النص قصده منه جريان التسوية التي قضى بها على أساس النظر إلى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته المعيّنين فعلاً في التاريخ المشار إليه بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعمين المقررة لمؤله — المعينون بالتقدمية اعتبارية فرضها القانون عليهم في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيها قضى به من تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين

بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرسلاهم المعينين في التاريخ المذكور — هذا النص — انما قصد الى جريان التسوية التي قضى بها على أساس من النظر الى حالة زملاء العامل المراد بتسوية حالته المعينين فعلا في التاريخ المشار اليه بذات مجموعته للوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤهله ونفا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلوية التي يعتمد عليها للتعين في الوظائف بذلك يتحقق معنى الزمالة في حكم هذا النص وتقوم ضوابط التسوية التي قضى بها على أساس سليمة في الواقع والقانون ، أما المعينون باقتديبة اعتبارية فرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور فهؤلاء لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل — اذ لا يبرر تاريخ تعيينهم الفرضي في تلك الدرجة المساواة بهم او القياس على حالتهم اذا ما رجع هذا التاريخ الذي عين فيه العامل المراد تسوية حالته .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك ومتى كان الثابت من الاوراق ان المدمى عين بالكادر الكتابي بمجلس الدولة في ١٩٤٨/١٢/٢٢ وحصل اثناء الخدمة على ليسانس الحقوق دور مايو سنة ١٩٥٤ ثم عين في الدرجة السادسة الادارية بوزارة الحربية في ١٩٥٥/٨/٨ بعد اجتيازه امتحان ديوان الموظفين ونقل الى مجلس الدولة في ١٩٥٦/٥/٣١ وطبق عليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ فارجعت اقتديبته في الدرجة السادسة الادارية الى ١٩٥٤/٥/٢٧. بينما عين العامل الذي يطالب المدمى بمساواته به — بالكادر الكتابي بمؤهل متوسط بمصلحة الضرائب في ١٩٤٤/٧/٢٢ وحصل اثناء الخدمة على ليسانس الحقوق دور اول ١٩٥٤ وعين في الدرجة السادسة الفنية العالية بذات المصلحة في ١٩٥٥/٣/١ ثم نقل الى مجلس الدولة في وظيفته من الدرجة السادسة الادارية في ١٩٥٦/٧/٧ وردت اقتديبته فيها الى ١٩٥٤/٦/٣ طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — فانه والحالة

هذه - لا يتسنى اعتبار هذا العامل زميلا للمدعي في حكم المبادأة
١٤ سائلة البيان بالنظر الى انه لم يكن شاغلا فعلا في تاريخ اقدمية
المدعي في الدرجة السادسة الادارية في ١٩٥٤/٥/٢٧ مثل هذه
الدرجة بل كان مازال معينا بالكادر الكتابي بمصلحة الضرائب كـ
وان تعيينه بعد ذلك في الدرجة السادسة تم بالكادر الفني العالي
وشغله الدرجة السادسة الادارية بمجلس الدولة جري نقلا
من مصلحة الضرائب في ١٩٥٦/٧/٧ مما لا يجعل منه زميلا للمدعي
بالمعنى المسالف بيانه بالرغم من ارجاع اقدميته في الدرجة المذكورة
الى ١٩٥٤/٦/٣٠ بمقتضى تسوية نالها بالقانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ فمجال هذه التسوية والاثار المترتبة عليها لا يؤدي الى اضعاف
صفة الزميل عليه في مفهوم النص محل التطبيق .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى نظير مغاير لما تقدم
فانه يكون قد خالف الصحيح في تطبيق القانون ويتعين من ثم القضاء
بالغائه ويرفض دعوى المدعى والزامه المصروفات .

(طعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٢)

وبذات المعنى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة
١٩٨٢/١٠/٥ (ملف ٩٢٣/٢/٨٦) حيث قررت الجمعية العمومية ان مفاد
المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو النظر الى حالة زملاء العامل المراد
تسوية حالته والمعينين في تاريخ دخوله الخدمة وفي ذات المجموعة
الوظيفية وذات درجة بداية التعيين المقررة وفقا لرسوم ٦ اغسطس
لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فان المعينين باقدمية اعتبارية فيرضى القضاة
لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل لا يحقق في شأنهم معنى الزميل .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — قد استحدثت حكماً جديداً للمخاطبين بلحاكمه في خصوص تسوية حالاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس تدرج مرتباتهم وعلوانتهم وترقياتهم اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب مع مماثلتهم بزملائهم وفقاً للضوابط التي أوردتها لتحديد معنى الزميل — هذا الحق يستند بهذه المثابة الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ويصبح بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من هذا القانون لعدم توافر شروط تطبيقها — لا يغير من ذلك عدم الوجود بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤، فلا يسرى عليه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك انه ولئن انتهت الخدمة بطريق الخطأ لبلوغ سن الستين فان قرار انتهاء الخدمة قد تم سحبه ومقتضى السحب اعتبار مدة خدمته متصلة .

المقصود بنص المادة ١٤ هو النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته المعنيين فعلاً في التاريخ المشار اليه بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤله وفقاً لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ — المعينون باقتضية اعتبارية فرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها في التاريخ المذكور فهؤلاء لا تتحقق في شأنهم معنى الزميل اذ لا يرر تعيينهم العرضي في الدرجة المساواة أو القياس على حالتهم

ملخص الحكم :

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة ١٤ منه على أن (تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعيّنين في التاريخ المذكور ، وإذا لم يكن للعامل زميل في الوحدة الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقا للأحكام السائدة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة ، فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية) وفقا لذلك أن نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد استحدثت حكما جديدا للمخاطبين بأحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب مع مماثلتهم بزملائهم وفقا للضوابط التي أوردها لتحديد معنى الزميل في هذا الشأن ولا شك أن هذا الحق يستند بهذه المثابة الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ويصبح بمقتضى من تطبق أحكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لعدم توافر شروط تطبيقها . ولا يغير من ذلك ، ما ذهب إليه الحكم من أن المسمى لم يكن موجودا في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم فلا يسرى في شأنه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك أن المسمى ولئن انتهت خدمته خطأ بلوغه سن الستين بالقرار رقم ٦٣٥ الصادر في ١٩٧٢/٧/٦ اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٧ تاريخ بلوغه سن الستين ، إلا أن الثابت من ملف خدمته أنه في ١٩٧٦/٣/٢٩ صدر القرار رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩ بسحب القرار رقم ٦٣٥ الصادر في ١٩٧٢/٧/٦ فيما تضمنه من إنهاء خدمة

للعامل المذكور اعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٧ بتاريخ بلوغه سن الستين واستمراره في عمله حتى بلوغه سن الخامسة والستين ، ومن مقتضى قرار السحب اعتبار القرار الصادر بإنهاء الخدمة كان لم يكن ، واعتبار مدة خدمته متصلة من تاريخ إبعاده عنها في ١٩٧٢/١٢/٧ حتى بلوغه سن الخامسة والستين في ١٩٧٧/١٢/٧ وبذلك يدخل في عداد العاملين المخاطبين بأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه لوجوده بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون .

إن المقصود بنص المادة ١٤ مسابقة الذكر هو النظر إلى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته ، المعنيين عملاً في التاريخ المشار إليه بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لمؤهلة وفقاً لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العملية التي يعتمد عليها للتعين في الوظائف فيذلك يتحقق معنى الزمالة في حكم هذا النص وتقوم ضوابط التسوية التي قضى بها على أسس سليمة من الواقع والقانون ، أما المعينون بأقدبية اعتبارية فرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور فمؤهلاء لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل ، إذ لا يبرر تعيينهم الفرضي في تلك الدرجة المساواة أو القياس على حالتهم .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن المدعى عين في ١٩٤٦/٦/١٨ ثم حصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية في سنة ١٩٥٣ وسويت حالته بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ومنح الدرجة المباشرة من ١٩٥٣/١/٧ تاريخ حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية في حين أن السيد / قد عين في ١٩٥١/١/٢٩ ومنح الدرجة المباشرة من التاريخ المذكور بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لحصوله على الشهادة الابتدائية عام ١٩٤٨

كما أن السيد/..... عين في ١٩٥٥/٨/٧ ومنح الدرجة
المباشرة من التاريخ المذكور بالتطبيق للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧
يحصوله على الشهادة الابتدائية عام ١٩٥١ ومن ثم فلا يتحقق في العاملين
المذكورين معنى الزميل على النحو الذي حددته المادة ١٤ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٣)

الفرع السادس

تنفى صفة الزميل عن عين نتيجة لمسابقة عامة

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المادة ٢٠ الفقرة هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين — مفادها حساب المدد الكلية بالنسبة لحملة
المؤهلات العالية اما من تاريخ تعيين المؤهلين الذى تجرى تسوية
حالاته او من تاريخ ترشيح زميله فى التخرج للتعيين — المقصود بالزميل
هنا — من عين فى الخدمة استثناء من الاحكام العامة الممنوعة
للتعيين وكان تعيينه طبقا للقوانين المنظمة لتعيين الخريجين عن طريق
القوى العاملة ومنها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ — لا محل لعمال
حكم الفقرة هـ سالفة الذكر اذا كان الزميل قد عين لنجاحه فى امتحان
مسابقة عامة — اثر ذلك — يمتنع قياس حالة الطاعن على حالة
زميله التى عينت لنجاحها فى امتحان مسابقة عامة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢٠ الفقرة هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتصحيح اوضاع العاملين نص على حساب المدد الكلية المتوقعة بحملة
المؤهلات العليا — بالنسبة لمن عين قبل نشر ذلك القانون فى
١٠/٥/١٩٧٥ فى وظائف المجموعة الوظيفية العالية بعد حصوله على
المؤهل العالى وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه فى هذه المجموعة
أو من تاريخ ترشيح زميله فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين

المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية أى التاريخيين
مفضل . وجاء في المذكرة : لا يفساحية للقانون أن المقصود بالتسويات
المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية في الفترة (هـ)
من هذه المادة القوانين الصادرة بتنظيم تعيين الخريجين المذكورين
عن طريق القوى العاملة وأخرها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣
ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع
العام ويفضح من ذلك أن المشرع في الفقرة هـ من المادة ٢٠ من قانون
صحيح أوضاع العاملين يقضى بحساب المدد الكلية بالنسبة لجملة
المؤهلات العالية إما من تاريخ تعيين الموظف الذي تجرى سوية
حالته طبقا لأحكامه أو من تاريخ ترشيح زميله في التخرج للتعيين — إذا
كان هذا الزميل الذي يقاس على تاريخ ترشيحه عين في الخدمة
استثناء من الأحكام العامة المعتمدة للتعيين المبتدئ وكان تعيينه
طبقا للقوانين المنظمة لتعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة ومنها
القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ — التي تجيز تعيين الخريجين دون اختبار
مع تصديد الإقديمة من تاريخ الترشيح وليس من تاريخ صدور قرار
التعيين . وعلى ذلك فإنه لا محل لأعمال حكم الفقرة هـ من المادة ٢٠ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إذا كان الزميل قد اقتحم فرص شغل
الوظائف وعين لنجاحه في امتحان مسابقة عامة ، ذلك أن المشرع في
المادة ٢٠ فقرة هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحذ الأدنى للتاريخ
الذي تحسب منه المدد الكلية اللازمة لترقية حملة المؤهلات العالية
وجعله تاريخ ترشيح الزميل المعين طبقا للقوانين الصادرة بتنظيم
تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة — استثناء من النظام
العادي للتعيين دون اختيار للبرشحين . وقضى بقياس صلة
الموظف الذي يتصافد أن يكون في مركز أقل من المركز الذي وضع
فيه زميله المعين عن طريق القوى العاملة قضى بقياس حالة الموظف
في هذه الحالة على حالة زميله المعين عن طريق القوى العاملة .
أما إذا كان الزميل قد عين بناء على نجاحه في امتحان مسابقة عامة
فإنه لا يجوز القياس على تاريخ تعيينه طبقا لحكم المادة ٢٠ الفقرة هـ

من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان القياس طبقا لنك المادة لا يكون
الا على حالة الزميل المعين من طريق القوى العاملة فقط .

ومتى كان الثابت ان السيدة/ وهى حاصلة على
بكالوريوس الخدمة الاجتماعية سنة ١٩٦١ أسوة بالمدعى قد عينت
بالبهئية العامة للطيران فى ١١/٢٣/١٩٦١ لانها كانت الاولى على
الناجحين فى امتحان المسابقة العامة الذى اجراه ديوان الموظفين فى
يوم ١٩٦١/٩/١ وقد عين المدعى فى الخدمة فى ١٠/٦/١٩٦٣ لنجاحه
ايضا فى امتحان مسابقة عامة لاحق — فانه يستنتج قياس حالة
المدعى على حالة زميلته المذكورة فى تطبيق المادتين ١٥ ، ٢٠ الفقرة هـ
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبالتالى لا يجوز قانونا حساب
المدد الكلية الموجبة للترقية من تاريخ تعيين زميلته المذكورة فى ١١/٢٣/١٩٦١
١٩٦١ بناء على نجاحها فى امتحان مسابقة عامة ، ومن ثم لا يستحق
ترتيا على ذلك الترقية الى الدرجة الرابعة من اول الشهر التالى
لاستكمال ثلاث عشرة سنة فى ١٢/١٤/١٩٧٤ وتكون دعواه بطلب الحكم
باحقيقته الترقية الى الدرجة الرابعة من ١٢/١٤/١٩٧٤ على غير اساس
سلم من القانون ، حقيقة بالرفض واذ قضى الحكم المطعون فيه باجابة
المدعى الى طلبه وباحقيقته فى الترقية الى الدرجة الرابعة من
١٢/١٤/١٩٧٤ فانه يكون قد جاء معيبا فى القانون بما يوجب الحكم
بائسائه ورفض دموى المدعى .

(طعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٨١)

الفرع السابع

لا تحل المحكمة محل المدعى في التقصى عن الزميل المراد المساواة به

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

التسوية التي تتم اعمالا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يقف اثرها عند حد ارجاع الاقدمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الى التاريخ الفرضي للتعين دون ان يتعدى اثرها الى الدرجات الاعلى التي يكون المائل قد حصل عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون — احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تقف عند حد سوية الحالة في احدى درجات التعين المقررة للمؤهلات الدراسية التي يحملونها دون تخويل هؤلاء المائلين حقوقا تبيح امتداد اثر التسوية الى الدرجات الاعلى عن طريق تعديل الاقدمية فيها — تطبيق — المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع المائلين المدنيين بالدولة والقطاع العام — تعيين الزميل — على المدعى ان يعين يعين الزميل الذي يطلب مساواته به — لا تحل المحكمة محل المدعى في استقصاء من يكون الزميل المراد مساواة المدعى به .

ملخص الحكم :

ان تسوية حالة السيد/..... ومتى للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وفي التاريخ سالف الذكر باطللة من جهة تقريرها له استحقاق الترقية الى السانسة في التاريخ المبين بها وما ترتب عليه من اعتباره مرقى للفئتين بعدها على ما ورد فيها ذلك ان التسوية التي تتم اعمالا

لاحكام القسّاتون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يقف اثرها عند حد ارجاع
الاقدمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الى التاريخ الفرضي للتعيين دون
أن يتعدى اثرها الى الدرجات الاعلى التي يكون العامل قد حصل
عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون فاحكامه تقف عند تسوية حالاتهم
في ادنى درجات التعيين المقررة للمؤهلات الدراسية التي يحملونها دون
تحويل هؤلاء العاملين حقوقا يتيح امتداد اثر التسوية الى
الدرجات اعلى عن طريق تعديل الاقدمية فيها (حكم المحكمة الادارية
العليا في الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٠/٥/١٩٨١) وتبعاً
لهذا فان ما ترتب عليها من تعديل في توارى الترقية الى الفئة التالية
ثم ترقيته وفقاً لقواعد الرسوب الوظيفى حتى الثالثة اعتباراً من
١٩٧٤/١٧/٣١ تكون باطلة تبعاً هذا الى أن التسوية بذلك القرار تمت
بعد مضي ثلاث سنوات التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي نصت المادة ٨٧ منه على انه
لا يجوز بعدها تعديل المركز .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك فان طلب المطعون ضده على اساس
تلك التسوية الباطلة واجبة السحب واثرها يكون على غير اساس
ولا يجديهِ الاستناد الى حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تصحيح اوضاع العاملين بلوغها ، اذ انه عليه ان يعين زملاءه
الذين صحت ترقياتهم في التواريخ المشار اليها وفقاً للاوضاع القانونية
السليمة ولا تحل المحكمة بحله في استقصاء من يكونون وتتبع حالاتهم
ولا في بيان ما يبلغه بالتطبيق لهذه المادة وتواريخ ذلك واثره أو ما يبلغه
زميله الذى يطالب بمعاملته بمثل معاملته في الجهة التي كان يعمل بها
قبل نقله عند اعادة تسوية حالته طبقاً لهذه المادة نتيجة بمعاملة هو بمن
يعتبر زميلاً لهواثرها على الترقيات التالية . ومن ثم تكون دعواه
على هذا الوجه وبالحالها خالية بالرغم لفساد الاصل الذى قامت عليه
وعدم صحة الترقية الواردة نتيجة للتسوية الباطلة لزميله أو اسناد
ترقيته فيها الى القانون الذى اعتبرت عليه في الحقيقة وواقع الامر
على ما هو ثابت في القرارات المتضمنة لها أو المستندة اليها .

(طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١١/٢٨/١٩٨٢)

الفصل السابع

أقدمية

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وتعديله — لا يجوز اضافة الاقدمية الاعتبارية التي قررتها المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى الفئات المالية التي حصل عليها العامل وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — اساس ذلك — ان المشرع بالتعديل الذي ادخله على المادة الثالثة اضاف الاقدمية للفئة التي يشغلها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ سواء قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او بعد تطبيقه ، بينما اتجه وهو ينظم علاقة هذه الاقدمية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الى الابقاء على الحكم السابق الذي من مقتضاه اضافتها قبل تطبيقه واقتصر في التعديل على مد أثرها الى قواعد الرسوب التالية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عدم جواز تدرج مرتبات العاملين في مقابل الاقدمية الاعتبارية — اساس ذلك — ان الاعمال التحضيرية للقانون اوضحت ان هذا هو اقصى ما يمكن ان تتحمله الخزانة العامة .

الترقية التي تتم بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها لقيد عدم جواز الجمع بين اكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة المنصوص عليه بالفقرة

(هـ) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أساس ذلك — أن حظر الجمع جاء عاما مطلقا دون تخصيص لقواعد بذاتها — ان منح علاوتين طبقا لحكم المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٥ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ يتم على أساس المدة التي قضاها عايل في فئة واحدة وفقا لجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ وبعد اجراء التسوية وليس على اساس درجات القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — اساس ذلك — ان المشرع لم يعلق هذا الاستحقاق الا على مدة البقاء في فئة واحدة من فئات القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ او القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — لا تلزم للتسويات التي تجري للعاملين وفقا للقانونين رقمي ١١٢ ، ١١٣ لسنة ١٩٨١ على تفيير مقدار العالوة التشجيعية التي منحت قبل نفاذها — اساس ذلك — أن منح العالوة المذكورة يتم بقرار ويصدر وفق القواعد المعمول بها في تاريخ صدوره وبحسب المركز القانوني للعامل في هذا التاريخ .

ملخص الفتوى:

المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على انه (يمنح حيلة المؤهلات العالية او الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية المعبلة او ما يعادلها الموجودون بالخيمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات العالية التي كانوا يشغلونها اصلا او التي اصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

اما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات..

تفاكثر بعد شهادة الثانوية العابة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ في هذه الجهات فيمنحون ائتمنية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلاً أو أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها ، كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهي بالحصول على مؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات ، وحملة الشهادات الابتدائية (قديم) أو شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى منه الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المادة الثمانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

ويعتمد بهذه الائتمنية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الرظيفي وأيضاً عند تطبيق قواعد الرسوب القالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ أو بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الاجر المقرر للتوظيف المنقول اليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بهما نها مربوطهما ولذلك اذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الائتمنية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون على الا يؤثر ذلك في موعد العالوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الاقدمية الاعتبارية للطعن في قراراته.
اترقية الصادرة قبل العمل بأحكام القانون .

ولقد قضت المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل.
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بمنح العاملين بالقطاع العام اقدمية
اعتبارية في الفئة التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها
بمقتضى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ ونصت
في فقرتها الرابعة على أن (ويعتد بهذه الاقدمية عند تطبيق حكم المادة
١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام بحيث
لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأمر المقرر للوظيفة
المنقول إليها أو علاوتين من علاقتها أيها أكبر حتى ولو تجاوز بها
نهاية مربوطها وذلك اذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها
الادمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون وعلى الا يؤثر ذلك في مومد
العلاوة الدورية) .

وتنص المادة الخامسة من القانون سالف الذكر في فقرتها الاولى على.
أن (تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالنتين السابقتين وكذلك مرتبات
العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين
على المؤهلات المشار اليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات
الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاات أيها أكثر
ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الربط الثابت
المالى المقرر لاعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التي ترتبت
على تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قضى بمنح العاملين غير
المخاطبين بأحكام هذا القانون اقدمية اعتبارية مقدارها سنتان أو ثلاث
سنوات في أحوال خاصة وذلك في الفئة التي كانوا يشغلونها في
١٢/٣١/١٩٧٤ أو تلك التي أصبحوا يشغلونها في هذا التاريخ بالتطبيق
لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبذلك أصبح من الممكن اعسادة
تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية ونفا لأحكام القانون رقم ١١

لسنة ١٩٧٥ ، وأوجب المشرع الاعتراف بهذه الإقدمية عند الترقية بمواعيد الرسوب الوظيفي وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، كما أوجب الاعتراف بها عند تطبيق المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اللتين نظمتا نقل العاملين من فئات جدولى القانونين وقضى ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين الجديدين ، مع تقرير ميزة خاصة لن لم تتغير نتيجه منذ ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٨/٧/١ ، التاريخ المحدد لاجراء هذا النقل ، وحدد المشرع الاثر المالى المترتب على اعمال احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فقرر منح المخاطبين باحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا القانون علاوتين اضافيتين من علاوات فئة ١٩٧٨/٦/٣٠ ولم يقرر طرح مرتبات العاملين فى مقابل الاقدمية الاعتبارية سائفة الذكر .

واذ يبين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قصر اضافة الاقدمية الاعتبارية الى الفئة التى كان يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ دون تلك التى بلغها فى هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقصر الاعتراف بها فيما يتعلق بالنسويات التالية على تلك المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي ، وانه بالتعديل الذى ادخله على تلك المادة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ اُضيف الاقدمية للفئة التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ سواء قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او بعد تطبيقه وذلك بعبارة صريحة بيننا اتجه وهو ينظم علاقة تلك الاقدمية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الى الابقاء على الحكم السابق الذى من مقتضاه اضافتها قبل تطبيقه واقتصر فى التعديل على مد اثرها الى قواعد الرسوب التالية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقد كان فى مكانة المشرع أن يضع نصا مماثلا لذلك الذى نظم علاقة تلك الاقدمية

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز ضمها الى الفئة التى يحصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم لا يجوز اضافة اقدمية الاعتبارية المشار اليها الى الفئة التى يحصل عليها العامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ ، قد تضمن ذات الأحكام فيما يتعلق باضافة الأقدمية الاعتبارية وتنظيم علاقتها بكل من القانونين رقمى ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ لسنة ١٩٧٥ فإن تلك الأقدمية تضاف الى فئاتهم قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وبعد تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

واذ اقصر المشرع الاثر المالى المترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على منح العلاوتين الإضافيتين المنصوص عليهما بالمادة الخامسة من هذا القانون ولم يقضى بتدرج مرتبات العاملين فى مقابل الأقدمية الاعتبارية سالفة الذكر فانه لا يجوز اجراء مثل هذا التدرج خاصة وان الأعمال التحضيرية لهذا القانون قد اوضحت أن هذا هو أقصى ما يمكن أن تحمله الخزائن العامة .

ولقد سبق للجمعية العمومية أن اعتنقت هذا الراى بنتواها رقم ٥٦٢/٣/٨٦ الصادرة بجلية ١٣ من مايو سنة ١٩٨١ .

ولما كان من مقتضى أعمال أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ من شأنه أن يؤدى الى امكن تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . واعادة تسوية حالات العاملين وفقا لاحكامه مع الجمع بين تطبيق تلك الأحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية خلال السنوات المالية المحددة لأعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بمعد اضافة الأقدمية الاعتبارية واذ ينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصداره على حظر (الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب

الوظيفي إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل إلى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها) فانه وقد ورد حظر الجمع عاما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب وفقا لأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذي تتم الترقية بمقتضاه اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك الترقية بالرسوب بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ التي تتم بها الترقية اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ - أي في خلال سنوات اعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وإذا كان المشرع قد قضى بالاعتداد بالأقدمية الاعتبارية المقررة في المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والمقررة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ عند نقل العاملين من فئات القانونين رقمي ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ إلى درجات القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون أن يغير من أحكام هذا النقل المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ واقتصر على تقرير ميزة خاصة للعامل الذي لم تتغير فئته المالية التي منح فيها الأقدمية الاعتبارية في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تتمثل في ألا يقل ما يمنحه عند النقل بفض النظر عن فئته المالية عن أول مربوط أجر الدرجة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بهاتين العلاوتين نهاية مربوط تلك الدرجة ، فانه يتمين التزام حكم هاتين المادتين عند اجراء النقل إلى الدرجات الجديدة خارج نطاق الاستثناء الذي تضمنته الميزة سالف الذكر فيمنح العامل علاوة واحدة أو علاوتين بحسب مدة بقاءه في الفئة المالية التي شغلها قبل ١/٧/١٩٧٨ تاريخ العمل بكل من القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار أن اعمال حكم المادتين سالتى الذكر منوط بالفئة المالية التي يكون عليها العامل في هذا التاريخ ومدة بقاءه فيها .

وأذا كان المشرع قد نال نخل درجة من درجات القسطنطينيين وهم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتكرر من فئة من شتات القسطنطينيين رقمي ٥٨ و ١١ لسنة ١٩٧١ فان ذلك ليس من شأنه ان يؤدي الى جواز الاستعداد بعقد البقاء في أكثر من فئة مالية عند تحديد مدى استحقاق العامل للملاوة أو علاوتين وفقاً لحكم المادتين ١٠٣ و ١٠٥ سلفين الذكر طالما انه لم يعطى هذا الاستحقاق الا على مدة البقاء في فئة واحدة من فئات القسطنطينيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو القسطنطينيين رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال .

ولما كان منح الملاوة الشجعية سواء بالتطبيق لحكم المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو بالتطبيق لحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ انما يتم بقرار يصدر وفق القواعد المعمول بها في تاريخ صدوره وبحسب مركز العامل القانوني في هذا التاريخ فانه لا يؤثر في مقدارها أو في الفئة التي منحت بها ما يجزئ للعامل المستحق لها من تسويات بعد صدور قرار منحها ومن ثم فانه ليس من شأن أي من القانونين رقمي ١١٢ و ١١٣ لسنة ١٩٨١ سأللى الذكر تغيير مقدار الملاوة التشجيعية التي منحت قبلها .

لذلك انتهت الجمعية الموهوبة لنفسى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولاً : عدم اضافة الاكاديمية الاعتبارية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الى الفئات المالية التي حصل عليها العامل وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ثانياً : تطبيق فتوى الجمعية الموهوبة الصادرة بتطبيق ١٢ من مايو سنة ١٩٨١ (ملف ٥٦٢/٣/٨٦) التي انتهت الى « عدم جواز تدرج مرتب العامل نتيجة لمنحة تلك الاكاديمية الاعتبارية المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ » وذلك بعد قصده بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤ من يوليو سنة ١٩٨١ .

ثالثاً : عدم جواز اضافة الاكاديمية الاعتبارية المنصوص عليها في

(٤٨ + ج ١٩)

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ الى الفئات التي حصل عليها المعامل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

رابعا : خضوع الترقيات التي تتم بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية المشار اليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتد عدم جواز الجمع بين اكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة المنصوص عليه بالفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

خامسا : ان منح ملاوتين طبقا لحكم المادتين ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتم على اساس المدة التي قضاهما العامل في فئة واحدة وفقا لجداول الفئات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبعد اجراء القسوية وليس على اساس درجات القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تستوعب اكثر من فئة .

سادسا : ان العلاوة التشجيعية التي منحت قبل تطبيق القانونين رقمي ١١٢ و ١١٣ لسنة ١٩٨١ لا تتاثر بتعديل حالة العامل طبقا لاحكامهما .

(ملك ٥٨٣/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

وفي ذات المعنى صدرت الفتوى رقم ٥٨٦ في ١٩٨٢/٥/٨ جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ والفتوى ملك رقم ٥٦٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٨١/٥/١٧ .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بملاج الآثار الفرقة على تطبيق

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — منح المشرع أقدمية اعتبارية في الفئة المالية التي كان يشغلها العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — هذه الأقدمية تنتج أثرها في الحدود المنصوص عليها فقط — عدم النص على تدرج مرتبات العاملين بالمعالمات الدورية خلال فترة الأقدمية الاعتبارية .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قضى بمنح العاملين المشار اليهم في المادتين الثالثة والرابعة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ اقدمية اعتبارية في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها في هذا التاريخ ، ونص على مراعاة هذه الأقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة ، ويحدد الاثر المالي الذي رتبته على منح هذه الأقدمية مقرر في المادة الخامسة من القانون زيادة مرتبات هؤلاء العاملين بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ او ستة جنبات ايها أكبر ، ولم ينص على تدرج مرتبات هؤلاء العاملين بالمعالمات الدورية خلال مدة الأقدمية الاعتبارية ، وهو ما مؤداه انه قصر الاثر المالي للحذى تصد اليه على ما ورد عليه النص صراحة في المادة الخامسة المشار اليها . فطالما ان المشرع لم ينص على تدرج مرتب العامل بالمعالمات الدورية أثناء مدة الأقدمية الاعتبارية ، فان هذه الأقدمية تنتج أثرها في الحدود المنصوص عليها فقط ، اذ لا تدرج بغير نص في القانون يقرره ، وهو الامر الذي درج عليه المشرع عند اتجاهاه الى ترتيب مثل هذا الاثر ، فهو عندما قرر اضافة مدة اقدمية افتراضية لحيلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادة المتوسطة ، أوورد في الفقرة (ي) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص صراحة على أن يضاف الى بداية مربوط الفئة المقررة لتعيين حيلة هذه المؤهلات علاوة من علاواتها عن كل سنة من سنوات

هذه الأندية . وهو ذات مشكلة في المادة الثالثة من القانون المذكور حيث نص على مراجعة الأندية الاشتراكية المقررة وعلى تدرج ترتيبها بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يترتب عليها تدرج مرتب العتابل بمقتضى المادتين بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن الأندية الاعتبارية المقررة بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يترتب عليها تدرج مرتب العتابل بمقتضى المادتين بمقتضى المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ٥٦٢/٢/٨٦ ش بمقتضى ١٣٥/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المادة :

أن رد أندية العامل في الفئة الثالثة بالتطبيق للمادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين الخنيين ينطبق عليه القيد الوارد في الفقرة (د) من المادة ١٦ وترقيته طبقاً للمادة ١٧ يسرى عليها القيد الوارد بالفقرة (ب) من المادة (٢) من مواد إصدار القانون . أما ذلك فلا يجوز تدرج مرتبه العامل بالاعلاوات إلى نهاية المستوى أو أول مربوط وظيفة مدير عام .
الحقنة في علالة الفئة الثالثة :

مخصص الفتوى :

أما بالنسبة للموضوع الثانى الخاص بالترحيل فقد استبان للجمعية أن المادة ٥٥ من هذا القانون تنص على أن لا يعتبر من المسمى أو مسمى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المخصصة بالمداول المرفعة مرسى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لإستكمال هذه المدة .

فيذا كان العامل قد رقى نميلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور
عرجع أقدميته في الفئة المرقى لها إلى هذا التاريخ .

وتنص المادة (١٦) من ذات القانون على أن « تخضع الترقيات
للحجية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(أ) (ب)

(ج)

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى
إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة
التي يستحق الترقية إليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط
ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة
سورية واحدة .

ولما كان إرجاع الإثنية طبقاً لحكم البقرة الثانية من المادة (٥) أ
إنها هو في حقيقته ترقية لإدركها العامل في تاريخ سابق للتاريخ الذي رقى
فيه من قبل ، وكان المشرع قد قصد من نص هذه الفقرة المساواة في
الإثنية والمرتبب بين من سبق ترقيته في تاريخ متأخر عن التاريخ الذي
يستحق الترقية فيه طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن لم
يسبق ترقيته بالفعل ولكنه سرقى طبقاً لأحكام هذا القانون فإن ذلك
يقتضي أن يخضع تدرج علاوات من أرجعت أقدميته لقيود تدرج العلاوات
المنصوص عليها في البقرة (د) من المادة (١٦) .

وبناء على ذلك فإنه لا يجوز أن يرتب على إرجاع أقدمية العامل
المعمروضة حالته في الفئة التالية إلى ١/٤/١٩٦١ أن يزيد مرتبه على أول
مربوط الفئة الثانية وقرره ٧٤ جنيتها ، ولما كان هذا العامل قد بلغ مرتبه
عند تطبيق القانون عليه ٤٥ و٧٦ جنيتها فإنه سيظل على حاله تلك بمعملاً
لنص المادة التالية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي

١٠ تجزئ في الفقرة (ج) تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر القانون في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ ، العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٤٤٠/٦٨٤) الى الفئة (١٤٤٠/٨٧٦) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية : » فانه اذا ما رقى العامل الذي ارجعت اقدميته في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق عملا بالفقرة الثانية من المادة (١٥) من القانون - الى الفئة الثانية تطبيقا لاحكام المسادة ١٧ فان هذه الترقية تكون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ - أو اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ - بحسب الاحوال ولا ترتد الاقدمية في الفئة الثانية الى ما قبل اى من هذين التاريخين وعليه فان تدرج مرتب هذا العامل بعد ترقبته للفئة اثنا وبدا من التاريخ الذى رقى فيه وليس قبله .

والامر هنا يستوجب الجمع بين نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والنظر اليها ككل في ضوء الهدف الذى توجه المشرع من اصداره وهو تصحيح اوضاع العاملين والمساواة بينهم بترقية من تعدت به شروط الترقية العامة عن اللحاق بزملائه الذين سبقوه وفق ضوابط وشروط روى فيها ما يشاء متوافرا لدى الخزانة العامة من اعتمادات ومن ثم فانه توحيدا لمعاملة بين جميع الترقيات تخضع الترقية للفئة الثانية للموانع والقيود المنصوص عليها في المادة (٢) من مواد اصدار اقلانون المشار اليه كما تخضع هذه الترقية (اى الترقية للفئة الثانية) للقيود المنصوص عليها في المادة (١٦) اذا حصل عليها العامل بعد ترقبته للدرجة الثالثة أو ارجاع اقدميته فيها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كانت الترقية الثانية تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ أو من ١٩٧٥/١٢/٣١ فانه لا يتصور أن يتم بعدها تدرج يصل بالعامل الى اول مربوط الوظيفة ومدير عام (١٨٠٠/١٢٠٠) وهو القيد الاول المنصوص عليه في الفقرة (د) من المادة (١٥) لان البعد الزمنى للترقية لا يسمح بذلك وعليه فان القيد الثانى هو الذى يجد مجال اعماله في هذه الحالة فلا يجوز ان

يتجاوز المرتى للفئة الثانية بعد ارجاع اقدميته في الفئة الثالثة اول مربوط الثانية بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ويطبق ما تقدم على الحالة المعروضة فان العامل الذي كان قد رتبى الثالثة من ١٩٧١/١٢/٣١ ترقية عادية ثم تدرج مرتبه بالعلاوات حتى بلغ ٢٥٠٢٧ جنيا في ١٩٧٥/١/١ اذا ارجعت اقدميته في الثالثة الى ١/١/١٩٦١ تطبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سيظل مرتبه على حالة كما سبق القول ، وعند ترقيته للثانية اعتبارا من ١٩٦٤/١٢/٣١ سيقتنه مرتبه عند علاوة من علاوات الثانية ليصل مرتبه الى ٧٨ جنيا اعماله للقيد الثانى الوارد بالمقرة (د) من المادة (١٦) ثم يخضع بعد ذلك للقيود الواردة بالمادة الثانية من مواد اصدار القانون فيما يتعلق بصرف علاواته الدورية التالية .

ولا وجه للقول بتدرج مرتب هذا العامل الى نهاية المستوى باعتماد ان اقدميته قد ردت في الثالثة الى ١٩٦١/١/١ لان رد الاقدمية قد تم طبقا لنصوص خاصة لاتخلف بالنصوص العامة الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولذلك كان القول بخضوعها لقيود الترقية الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهى لا تجز التدرج لنهاية المستوى كما انه لا يسوغ أيضا القول بجواز تدرج مرتب هذا العامل الى اول مربوط وظيفة مدير عام (١٢٠٠ — ١٨٠٠) باعتباره قد رقى للثانية لان المشرع عندما اجاز التدرج لمن ارجعت اقدميته او رتبى من تاريخ اكماله المدة الكلية الى اول مربوط الفئة التالية انما حصره في الترقيات حتى الفئة الثالثة لانها هي التي يتم فيها رد الاقدمية او الترقية من تاريخ سابق يسمح البعد الزمنى فيه بمثل هذا التدرج اما الترقية للثانية فلا يتصور ان يصل التدرج فيها الى هذا الحد لانها تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ او من ١٩٧٥/١٢/٣١ وهذا التاريخان لا يسمحان بمثل التدرج الذى تثيره الوزارة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعسمى الفتوى والتشريع الى ما ياتى :

اولا — ان المبرة في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمركزة القانونى للعامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ثالثاً — أن الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون المفصل إليه لا تنطبق
لا على من نقلت منته إلى مجموعة الوظائف العالية .

رابعاً — لأن رتبة الاكاديمية بالتطبيق للمادة (١٥) من القانون المفصل إليه
يسرى عليها التقيد بالفترة (د) من المادة (١٦) .

وأخيراً — أن الترقية للرتبة الثانية طبقاً لنص المادة (١٧) يسرى عليها
التقيد بالفترة (د) من المادة (١٦) والتقييد المخصوص عليها
بالمادة (٢) من مواد امسند القانون .

(بلف ٦٨٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

أرجاع الاضحية طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون
تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو بمثابة الترقية — يترتب على ذلك أن يكون تدرج
حراتب العاملين عندئذ بالملاوات طبقاً لحكم الفقرة (د) من المادة ١٦ من
القانون وذلك قياساً على من يستحق الترقية لرتبة واحدة فلا يجاوز العامل
بدلية مربوط الرتبة التالية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والمشروعات للقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر
من أمضى أو يمضي من العاملين الموجودين بالخبرة إحدى المسدات الكلية
المحددة بالجدول المرفقة مرفق في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً
من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

يقال بأن العامل قد رأى فعلا في تاريخ لاجق على التاريخ المذكور
تراجع إندميته في الفئة المرتبة إليها إلى هذا التاريخ « وإن المادة (١٦)
منه تنص على أن « تخضع الترتيبات الإيجابية المنصوص عليها في المادة
السابقة للقواعد الآتية :

(١٦) (د) تدرج العلاوات فإن يستحق الترقية لفئة
واحدة في الفئة المرتبة إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة
الوظيفية الثانية لفئة التي يستحق الترقية إليها » .

ومن حيث أن الرجاء الاقتصادية طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥)
هو بمثابة الترقية ومن ثم يكون تدرج مرتب العامل عندئذ بالعلاوات طبقا
الحكم الفقرة (د) من المادة ١٦ وذلك قياسا على من يستحق الترقية لفئة
واحدة فلا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التالية .

وتأسيسا على ذلك فإنه إذا رجعت لجمعية السعيد /
في الفئة الثالثة إلى ١٩٦٤/١٢/١ بالتطبيق للتجربة الثانية من المادة (١٥)
يُدرج مرتبه بالعلاوات بما لا يتجاوز بداية مربوط الفئة الثانية .

(متمم ٣٨٥ — في ١٩٧٦/٥/٢٩)

مادة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عدم جواز خفض مرتب الموظف إذا كانت تسوية حالته بمقتضى قواعد
الرسوم الوظيفية تنفيى إلى ذلك .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع حالة العامل
المعروضة حالته والتي يوضحها ١٩٦٤/١٢/١ من تاريخ ٢٢ من الشهر ١٩٧٢ إلى الدرجة

الحادية عشر ورفق إلى الدرجة العاشرة اعتباراً من ١٩٧١/٩/٣٠ ثم حصل على الفئة التاسعة المكتبية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧١ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم أعيد تعيينه بمسابقة في ١٧ من ديسمبر في وظيفة من الدرجة الرابعة المكتبية ، وتنفيذاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ منح أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة التاسعة وردت أقدميته إلى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٩ بدلا من ٢٢ من مايو ١٩٧١ فمستحق الترقية إلى الفئة الثامنة اعتباراً من ٣١ ديسمبر ١٩٧١ طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن الترقيات بتواعد الرسوب الوظيفي وتدرج مرتبه فبلغ ٤٢ جنيتها في أول يولية ١٩٨١ بينما كان ٤٤ جنيتها في هذا التاريخ قبل إجراء التسوية المشار إليها ويرجع السبب في ذلك إلى أنه عند نقله إلى الدرجة الخامسة من درجات القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعادلة للفئة التاسعة في أول يولية ١٩٧٨ التي كان يشغلها كان قد ألم المدة اللازمة لمنحه علاوتين دوريتين طبقاً لأحكام المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقدرها جنيتها إما بعد التسوية فإنه رقى إلى الفئة الثامنة المعادلة للدرجة الرابعة اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبالتالي لم يكن قد اتم في هذه الفئة المدة اللازمة لمنحه علاوتين دوريتين في أول يولية ١٩٧٦ .

ورأت الجمعية أن الأصل المسلم به أن حق العامل في مرتبه لا يجوز تخفيضه إلا بنص في القانون فإذا كانت هناك تسويات طبقاً للقاعدة قانونية جديدة تعطى للعامل حقاً ترقية في درجات الوظيفة فإن هذه الترقية التي يستحقها طبقاً لنصوص القانون لا يترتب عليها المساس بها كان يتقاضاه من قبل ما لم ينص القانون على غير ذلك وإذا اشتمل القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أقدميات اعتبارية خولت للعامل المذكور الترقية طبقاً لتواعد الرسوب الوظيفي ولم ينص القانون على تخفيض راتب العامل فإن من يطبق عليه هذه القواعد لا يجوز المساس بها أن يتقاضاه من راتب .

(ملف ١٠٢٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٩/١٦)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

أرجاع اقدمية العامل في درجة بداية التعمين وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لا يترتب عليه تعديل اقدميته في الدرجات الاعلى التي يكون قد حصل عليها - المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عالجت هذه الحالة اذ قضت بتسوية حالات هؤلاء العاملين على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرئياتهم المعينين في التاريخ الذي ارجعت اليه اقدمياتهم في درجة بداية التعمين .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ نصت على انه استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بوضع العاملون الحاصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات او فئات ادنى من الدرجة المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من اغسطس سنة ٢٩٥٣ وكذلك العاملين المعينين على اعتماد الاجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم كما نصت المادة الرابعة منه على ان : يعتبر اقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة او من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايها اقرب ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم « ، ونصت المادة الخامسة ان « لا يترتب على تحديد الاقدمية وفقا للبادء الرابعة حق في الطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

ومن حيث انه يبين من استقراء تلك النصوص انها جاءت استنادا من قواعد التوظيف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن قبله رقم ٢١٠ .

لمسنة ١٩٥١ اذ ان كلا من هذين القانونين يقوم اساسا على اشتراطا ان يكون التعمين في الحكومة بامتحان وان يتم ، تحديدا الاجر تبعا لدرجة الوظيفة "التي يعين فيها فيها الموظف وليس على اساس ما يحمله من شهادات علمية وترتب على ذلك اختلاف درجات التعمين بين اصحاب المؤهل الواحد كما نشأت منه بين الموظفين حصولوا اثناء خدمتهم على مؤهلات اعلى من تلك التي عينوا بها وعلاجا لهذه الاوضاع قضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضع العاملين في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم في مرسوم ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ مع ارجاع اقدمياتهم في هذه الدرجات الى تاريخ حصولهم الخدمة او تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات ايهما احدث والقانون هلى هذا النحو يكون قد انشأ لهؤلاء العاملين حقوقا جديدة لم تكن لهم من قبل لان احكامه تجرت بن شروط واوضاع كانت تسبزمها قواعد التوظيف السابقة ولذلك جاءت احكامه استثناء من هذه القواعد وخروجا عليها بالنسبة الصريح في المادة الثانية من القانون المذكور ومن المقرر ان الاستثناء يطبق في اضيق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقاضى عليه وتأسيسا على ذلك فإن التفسير الذى استحدثه هذا القانون يجب ان يقتصر اثره على مقتضاه ولا يترتب عليه جلب اقدميات العاملين وزعزعة حقوقهم وتصدع مراكزهم المستقرة ولهذا كان من الطبيعى ان يحرص المشرع على عدم المساس باستقرار الاوضاع وثباتها وان يجذب العاملين مخاطب جلبتها او عقبي زعزعتها ومن مؤدى ذلك ولإزمة ان يقف افعال اثر السوية التي يتم فيها لاحكام القانون للشار اليه عدد حد ارجاع الاقدمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الى التاريخ الغرض دون ان يعمد ذلك الى الدرجات الاعلى التي يكون العامل قد حصل عليها قبل العمل بهذا القانون يؤكد هذا النظر ان مادته الثانية نصت على انه عند وضع العاملين في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم يجب مراعاة تاملل الدرجات الواردة بالجدول الاول المرفق للقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على ان ينقل العاملون الموجودين في الخجمة الى الدرجات الجديدة وفقا للاوضاع التالية : (١) ينقل العاملون عدد من

تتواءم فيهم شتروط الفقرة (ب) كل الى الدرجة المعادلة لدرجاته الحالية
وفقا للجدول الاول - الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وباتقدمته فيها
(ب) نقل العاملون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني والملحق
بذات القانون - الذين اتمنوا فيها او يعضون حتى ٣١ من أكتوبر سنة
١٩٦٤ مدد لا تقل عن الحد المحدد قرين كل درجة الى الدرجات المبينة
بهذا الجدول وتحدد اقدميتهم فيها من اول يولية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع انصرف نيتيه في القانون
رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الى ان تتم التسوية التي قررته احكامه في
التي درجات التمييز المقررة للموظفات الواسية التي يعيها القانون الذين
تجوز لهم التسوية ونحو تحويل هؤلاء العاملين حقوق اخرى في تسوية اعداد
التي التحوية الى الدرجات الاعلى من طريق تعديل الاجدية فيها .

ومن حيث انه متى كان ذلك مان الحكم المطعون فيه اذا اخذ بغيره
فانه يكون مخالفا للقانون الامر الذي يوجب القضاء بالفالة فيها انتهى
اليه من وجوب تعجيل تطبيقه الذي في درجة اعلى من درجة بداية التمييز
المقررة لهوله الدراسي .

ومن حيث انه ولئن كان ما تقدم الا ان المادة ١٤ من قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ نصت على ان تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة
اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب على
اساس يدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلاهم المقينين في التاريخ
المذكور . وهو ما يحق معاملة المدعي بوجبه فيما يتعلق بتدرج ترقية الى
ما يعادل درجة بداية التمييز .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم يعمين القضاء بقبول الطعن شكلا في
الموضوع بالقضاء الحكم المطعون فيه وبالحقية المدعى في تسوية حالته طبقا
لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من اثار مع الزامه
بالمصاريف من التدرجيتين .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المادة :

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قضى صراحة بمنح حملة الشهادات
والمؤهلات الواردة في المادة الرابعة منه والموجودين بالخدمة بشركات
القطاع العام في ١٢/٣١/١٩٧٤ اقدمية اعتبارية حدها في الفئة المالية
التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ١١/١٩٧٥
او بعد تطبيقه - اثر ذلك - اضافة الاقدمية الى الفئة التي يبلغها العامل
حتى ١٢/٣١/١٩٧٤ بالاطبق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الاثار المترتبة على تطبيق
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة
المؤهلات الدراسية المعمول به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٨٠ والمعدل
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ الذي يسرى اعتبارا من ذات التاريخ ،
ينص في المادة الرابعة على ان « يمنح حملة الشهادات الجامعية والعالية
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد
شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ ،
بمجموعات القطاع العام او المؤسسات العامة قبل الغائها ولكن يسرى في
شأنهم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام
اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها اصلا
او التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم
١٢ لسنة ١٩٧٥ بصحيح اوضاع العاملين المحنيين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات،
فاكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في
١٩٧٤/١٢/٣١ في هذه الجهات فينحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث
سنوات في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي يشغلونها في
ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع
العاملين الخننيين بالدولة والقطاع العام .

ويسري حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات والمؤهلات التي
لا يقل مستواها عن الشهادات الابتدائية (قديم) أو شهادة الإعدادية
أو ما يعادلها ... » .

ومفاد هذا النص أن المشرع قضى صراحة بمنح حملة الشهادات
والمؤهلات الواردة بالنص سالف الذكر والموجودين بالخدمة بشركات
القطاع العام في ١٩٧٤/١٢/٣١ أقدمية اعتبارية حددها في الفئة المالية
التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ أو بعد تطبيقه ، ومن ثم يكون المشرع قد قطع بجواز إضافة تلك
الأقدمية إلى الفئة التي يبلغها العامل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز
إضافة الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
إلى الفئة التي يبلغها العامل حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٥٥٥/٣/١٦ - جلسة ١٩٨١/١٠/٣١)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين الخننيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ تنص على أن تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فإذا

اشتبهت قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الإقصية كما يلي :

(٢) : إذا كان التعيين يتضمن ترقية لعنبره على أساس الإقصية في الوظيفة السابقة « . ونص المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٨ مبدلاً بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على أن يمنع حملة المؤهلات العالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها المؤهلات والخبرة في ١٩٧٤/١٤/٢١ بالجهات אשר إليها بالمادة السابقة القديمة اعتبارية قدرها تستثنى في الثلث المالية الى كانوا يشغلونها أصلاً أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر . . . فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات في الثلث المالية التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ . . . وبعد هذه الإقصية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عن تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بضمحل تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي وأيضا تطبيق قواعد الرسوب المالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ أو بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . . . « — مؤدى هذه النصوص أن منح العامل أقدمية اعتبارية في الدرجة التي كان يشغلها أصلاً أو التي أصبح يشغلها في هذا التاريخ لا يقف أثره عند هذا الحد وإنما تؤخذ هذه الإقصية في الاعتبار عند الترقية الى الدرجات التالية بالتطبيق لقواعد الرسوب وعند تطبيق المادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — هذه الإقصية الاعتبارية تؤخذ في الاعتبار عند ترتيب أقدمية المترقين الى الدرجة الثالثة بقرار واحد أملاً لقواعد ترتيب الأقدمين المنصوص عليها في المادة ٢٤٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — ترتيب الإقصية بين الرقيين في قرار واحد بره أحكام القانون

ولا يمس الحصانة التي أسبغها القانون على قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذه القانون أو بالترتيب الرئاسي أو التسلسل الوظيفي بين المرتقين .

ملخص الحكم :

ان منح العامل اقدمية اعتبارية في الدرجة التي كان يشغلها اصلا في ١٢/١٢/١٩٧٤ أو التي أصبح يشغلها في هذا التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يقف اثره عند هذا الحد وانما تؤخذ هذه الاقدمية في الاعتبار عند الترقية الى الدرجات التالية بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المتعاقبة وعند تطبيق المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ولم يضع المشرع من قيد على اعمال اثر هذه الاقدمية سوى عدم جواز الاستناد اليها للطعن على قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . ومادام ان هذه الاقدمية الاعتبارية تحدث اثرها في مجال الترقية على التفصيل السابق فمن البديهي انها تؤخذ في الاعتبار عند ترتيب اقدمية المرتقين الى الدرجة التالية بقرار واحد اعمالا لقواعد ترتيب الاقدمية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء تحت الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي او طبقا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين ولا مجال في هذا الخصوص للمحاجة بالحظر الوارد في المادة الثالثة او المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لان ترتيب الاقدمية بين المرتقين في قرار واحد مودة الى أحكام القانون ذاته ولا يمس بالحصانة التي اسبغها القانون على قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون أو بالترتيب الرئاسي أو التسلسل الوظيفي بين المرتقين .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن كلا من المدعى والمطعون على ترقيته اعتبر مرقي الى الدرجة مدير عام في تاريخ واحد بعد تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ، فمن ثم فان الاقدمية الاعتبارية التي منحها كل منهما تحدث ،

إنهما في ترتيب أئديتيهما في هذه الدرجة بحيث يصبح الدكتور ،
سابقا في ترتيب الأئديتية في هذه الدرجة على المدعى .

(الطعنان ٢٥٢٨ و ٢٥٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المادة :

قالون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ — نص المادة (٥) من هذا القانون على اضافة مدة
أئديتية افتراضية لحقة للشهادات الدراسية فوق المتوسطة — نص المادة
(١٨) على حساب مدة التطوع والتجديد والتكليف في مدد الخدمة الكلية
لأصحاب هذه المؤهلات وغيرهم — مفاد هذين النصين ان القانون قد أورد
حكيمين مستقلين لكل منهما مجاله — مقتضى ذلك وجوب تطبيق النصين
جما على من تتوفر فيه شروط تطبيقهما وبالتالي جمع حلة المؤهلات فوق
المتوسطة بين الحكيمين .

جلسة الفتوى :

ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة والقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة (٥) منه على ان
يحدد المستوى المالي والأئديتية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على
الآنحو الآتي :

د — الفئة ١٨٠ — ٣٦٠ — لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد بحتها على المدة المقررة للحصول
على الشهادات المتوسطة .

وتتضاف مدة إقدمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة كما يضاهي البداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات .

كذلك ينص ذلك القانون في المادة ١٨ منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المسند التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية :

ج — مدة التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية .

ولما كان مغاد هذين الفصين أن النصين أن القانون قد أورد حكيم مستقلين لكل منهما مجاله في المادتين المذكورتين ؛ أجدهما يقرر أقدمية افتراضية لحملة المؤهلات فوق المتوسطة ، وثانيهما يقرر حساب مدة التطوع أو التجنيد أو التكليف في حساب مدد الخدمة الكلية لأصحاب هذه المؤهلات ولغيرهم ، الأمر الذي لا يحول دون تطبيق النصين مما على من تتوافر فيه شروط تطبيقها ؛ دون ما ثمة محل لتطبيق أجدهما وحده بمتبوية أنه الأكثر فائدة للعامل طالما أنه ليس في نصوص القانون ما يقتضى ذلك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى جواز جمع حملة للمؤهلات فوق المتوسطة بين الإقدمية الافتراضية المقررة بمقتضى نص المادة (٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويبين حساب مدة التطوع أو التجنيد أو التكليف في مدد خدمتهم الكلية المقررة بمقتضى نص المادة ١٨ من ذات القانون .

(ملف ٤١١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١١/٣)

المادة رقم (٧٩٩)

المبدأ :

نص المادة الخامسة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين على
إضافة مدة إقدمية افتراضية في الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحملة الشهادات

الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة — المقصود من هذه الأقدمية تعويض هؤلاء العاملين عن السنوات التي قضوها في الدراسة زيادة على دراستهم المتوسطة — لا شأن لهذه الأقدمية الافتراضية بسن التعيين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين تنص على أنه « يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على مؤهلات دراسية على النحو الآتى .. (ذ) الفئة (٣٦٠/٢٨٠) لحلة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة أقدمية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر عدد سنواته. الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص على أن « يدخل حساب مدد الدراسة بالنسبة لشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها في المادة السابقة بمدد الدراسة المستترة دون إجازات وتحسب كل ثمانية شهور دراسية سنة كاملة ولا يعتد بأية مدد دراسية لا تعتبر سنة كاملة في تطبيق أحكام الفترة السابقة ... الخ .. » .

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « يشترط فيمن يعين فيه إحدى الوظائف (٥) ألا تقل سنة عن ست عشرة ويثبت سنن للعامل بشهادة ميلاده أو مستخرج رسمى من سجلات الأحوال المدنية الخ .

ومن حيث ان المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، بشأن نظام موظفي الدولة على أنه « يشترط فمين يمين في إحدى الوظائف : (٥) ألا تقل سنه عن ثلثي عشرة سنة ميلادية سواء كان تعيينه في السلك الفني العالي أو الإداري أو الفني المتوسط أو الكتابي ، على أنه يجوز أن تقل سن المرشح لوطنية درجة تاسعة كتابية عن هذا الحد ولكن لا يجوز أن تكون أقل من ست عشرة سنة بآية حال الخ .

ومن حيث أن المشرع وهو في مجال تقييم المؤهلات التي تملو المؤهلات المتوسطة ولا ترقى الى مرتبة المؤهلات العالية وهي ما اطلق عليها المؤهلات فوق المتوسطة حدد المستوى المالي لهذه المؤهلات من حيث الدرجة والمرتبة الذي يتقاضاه العاملون الحاصلون عليها فممن هؤلاء العاملين الفئة الثامنة بأقدمية ثلاث سنوات وثلاث علاوات وذلك تمييزاً لهم عن حملة المؤهلات المتوسطة المقرر تعيينهم في الفئة الثامنة وحملة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم في الفئة السابعة وبالتالي فان المقصود بهذه الأقدمية الاعتبارية تعويض هؤلاء العاملين عن السنوات التي قضوها في الدراسة زيادة على دراستهم المتوسطة وتحديد المستوى المالي للمؤهل ومن ثم فلا شأن لهذه الأقدمية بسن التعيين .

ومن حيث أنه لما كان الغالبان المعروضة حالتها من حملة المؤهلات المتوسطة ثانوية عامة وثانوية صناعية ثم حصلوا بعد ذلك بالصلة المدنية على شهادة اتمام الدراسة بمركز التدريب المهني التابع لقيادة القوات الجوية سنة ١٩٦٥ بعد دراسة متصلة مدتها ٢٤ شهراً وعينا وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الدرجة الثامنة في ١٩٦٥/٦/٢ بأنه طبقاً لنص المادتين الخامسة والسادسة من قانون الإصلاح الوظيفي رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ يقررن منحها أقدمية اعتبارية في الدرجة الثامنة قدرها ثلاث سنوات ومن ثم ترجع أقدميتهما فيها الى ١٩٦٢/٦/٢ وذلك بصرف النظر عن أنهما لم يبلغا في هذا التاريخ سن ١٨ سنة المقررة للتعين طبقاً

لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السارى فى التاريخ المحدد لارجاع اقدميتهما فى الدرجة التى عيفا عليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية التى منح العاملين المعروضة حالتها بالأقدمية الاعتبارية المقررة لها فى الدرجة الثابتة وغدرا ثلاثه سنوات وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك بغض النظر عن السن المقرر للتعيين .

(ملف ٤٠/٥/٨٦ — جلسة ١٩/١٠/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٠٠)

القبلا :

حساب مدة التعيين فى اقدمية العامل طبقا لنص المادة (٣٢) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ — احتجاج تاليف التعمين الفعلى فى تاريخ التعمين الفرعى الناشء عن تطبيق هذا النص بحيث يبدأ من هذا التاريخ : الآثار المترتبة على تقلد الوظيفة العامة عدا ما كان منها مرتبطا بمباشرة العمل فعلا — نتيجة ذلك ان المدة الافتراضية التى تضاف لحملة بعض المؤهلات عملا بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المتخين بالتوفيق والخطا اعظام تصعب من التاريخ الذى ترد اليه اقدمية العامل .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية ينص فى المادة ٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٦٨ على انه « يحتفظ للجنسدين

المختص عليهم في المادة (٤) الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدائهم
بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد
أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصارفها
والهيئات الاعتبارية العامة بعد اتبايحهم مدة الخدمة الإلزامية يشترط أن
ينبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخبرجوا
مهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف .

ومن حيث أن ضم مدة التجنيد أعمالا لهذا النص يؤدي الى حساب
أقدمية العامل في درجة بدء التعيين اعتبارا من بداية مدة التجنيد التي
تم ضمها ، ومن ثم يندرج تأريخ تعيينه الفعلي في تاريخ تعيينه الفرضي
النشئء عن هذا الضم بحيث لا يكون هناك سوى تاريخ واحد للتعين
وهو التاريخ الذي أرجعت اليه أقدمية العامل ، فتبدأ منه الآثار المترتبة
على تقلد الوظيفة العامة عدا ما كان منها مرتبطا بمباشرة العمل عسلا
وعليه فإنه إذا ما قرر المشرع إضافة مدة افتراضية من تاريخ التعيين وجمع
حسابها من التاريخ الذي ردت اليه أقدمية العامل .

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين
المدينين ينص في المادة الخامسة على أن « يحدد المستوى المالي والأقدمية
للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التالي :

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(هـ) الفئة (٣٦٠/١٨٠) لحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول
على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عيدين سنويين
الفراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

انها يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة » وينص في المادة السابعة على انه « مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الانتدبية الاضافية المقررة لها ولذا طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين (٥) و (٦) من قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية .. » وينص في المادة الثامنة على ان (يعتبر حيلة المؤهلات العليا وحيلة المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى أو الدرجة المعادلة لها ، وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى ايها اقرب ... » .

ومن حيث ان قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا لنص المادة السابعة المشار اليها ينص في المادة الثالثة على ان « تعتمد الشهادات الدراسية والمؤهلات فوق المتوسطة الاتى ذكرها والتي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها سنة دراسية تزيد على المدة المقررة للحصول على الشهادات المتوسطة للتميين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٨٠) بمرتب ١٩٢ جنيتها سنويا وباقدمية افتراضية مدتها سنة ... (٤) دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة اثناء تبعية المعهد لوزارة التربية والتعليم .. » .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كان السيد / قد حصل على دبلوم السكرتارية نظام السنة الواحدة عام ١٩٥٩ وأرجعت اقدميته في درجة بداية تعيينه بوزارة التكوين الى ١٩٦٠/٩/٥ يضم مدة تجنيده ، فان هذا التاريخ هو الذى يتخذ اساسا لتسوية حالته وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التنمية الادارية المشار اليها ، وعليه يجب ان تحسب السنة الافتراضية التى قرر القانون اضافتها له بناء على هذا الدبلوم اعتبارا من التاريخ المذكور ، وبذلك ترد اقدميته في بداية التعيين الى ١٩٥٩/٩/٥ فى الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، ~~وهذا هو~~ ~~من~~ ~~البيانات~~ ~~ان~~ ~~القول~~ ~~بغير~~ ذلك

مسيؤدي إلى أن يصبح العامل المجند في مركز أسوأ من زميله الذي لم يجند ، فيكون الالتحاق بالخدمة الوطنية سببا في الاضرار بالمجند الأمر الذي يتعارض مع قصد المشرع المساواة بين المجندين وزملائهم الذين يلتحقون بالخدمة الوطنية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى انه يتعين حساب مدة السنة الانتراضية المقررة لهبة دبلوم معهد العسكرية نظام السنة الواحدة الذي حصل عليه السيد / من التاريخ الذي ردت إليه أقدميته بضم مدة التجنيد إلى مدة خدمته أي من ١٩٦٠/٩/٥ لتكون أقدميته في فئة بداية التعيين من ١٩٥٩/٩/٥ .

(ملف ٧٠٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)

وفي ذات المعنى ملف ٤٩٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٤/٤

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين حساب مدة التجنيد في المدة الكلية والاستفادة من حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الخصبة والافتراقات ومساعدى الصناعات الحاصلون على مؤهلات مهنية أهل بمنح المتوسط

شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات خراسية يعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالي لخى سنتين من تاريخ التعيين فى احدى الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تتل السن عند شغل هذه الفئة عن الفئة عشر .

ومن حيث أن هذا النص صريح فى أن العامل غير المؤهل يعتبر فى الفئة التاسعة من اليوم التالي لخى سنتين من تاريخ التعيين فى وظيفة مساعد صانع فانه لا يجوز الجمع بين حساب مدة التجنيد فى المدة الكلية والاستفادة من حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ لأن حساب مدة التجنيد سيؤدى الى اعتبار العامل فى الفئة التاسعة بعد سنتين من تاريخ لم يشغل فيه الوظيفة اذا كان تجنيده سابقا على شغلها كما هو الحال فى المسألة المعروضة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل فى الانفاذة من أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(ملف ٤٣٩/٣/٨٦ — جملة ١٤/٦/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

ارجاع اقدمية العامل طبقا لنص المادة (١٥) فقرة ثانية (من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — يعد بمثابة ترقية — لئلا ذلك أن العامل فى هذه الصالة اذا حصل على ترقية أخرى طبقا لاحكام تلك القانون فانه لا يسحق العالولة الدورية عن عام ١٩٧٦ عملا بنص المادة (٢ فقرة ح) من مواد اصدار

القانون سالف الذكر اذا توافرت باقى الشروط المقررة لانطباق هذا:

النص .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنفيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « يعتبر من امضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة برقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة . فلذا كان العامل قد رقى فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ » وان المادة (٢) من مواد اصدار هذا القانون تنص على انه « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق »

.... (ح) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة فى مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التى يرقى اليها » .

ومن حيث ان ارجاع الاقدمية طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥) المشار اليها هو بمثابة ترقية ، ومن ثم فان العامل الذى ترد اقدميته على مقتضاها ويحصل على ترقية اخرى بالتطبيق لاحكام ذلك القانون تسرى فى شأنه احكام المادة (٢ فقرة ح) من مواد الاصدار آنفة الذكر ولا يستحق بالتالى العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ اذا بلغت الزيادة فى مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التى يرقى اليها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان حكم المادة (٢ فقرة ح) من مواد اصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه على العامل الذى ترد اقدميته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من ذلك القانون اذا توافرت باقى الشروط المقررة لانطباق هذا الحكم .

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

خلو القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ من نص ينظم ترتيب الأقدميات بين المرشحين لحدى الفئات الوظيفية في تاريخ واحد — الرجوع لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لتعقب هؤلاء العاملين في الدرجة السابقة لتحديد أسبقيتهم في الدرجة الأخيرة — الأقدميات التي رتبها قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للعاملين نتيجة ترقيتهم طبقاً لأحكامه هي التي يعول عليها ويؤخذ بها عند ترتيب أقدمياتهم في الفئة الوظيفية المرشحين إليها — تطبيق — أرجاع الأقدمية في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق على تاريخها يعتبر ترقية صحيحة — أخذها في الاعتبار عند تحديد الأقدمية بين المرشحين للفئة الثانية .

ملخص الفتوى :

المادة (١٢) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يكون التعيين في وظائف الإدارة العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون التعيين في الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة .

وتعتبر الأقدمية في كل فئة من الفئات التي يتضمنها المستوى الواحد من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتبهل قرار التعيين على أكثر من عامل في فئة وظيفية واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلي :

(١) إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة » .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة « التطايع العام

يعمل عليها ويؤخذ بها عند ترتيب أقدبياتهم بالفئة الثانية ، ذلك إن تعديل الاقدبية وفقا للمادة (١٥) يعد بمثابة ترقية من تاريخ معين وهذا مما اكده قرار التفسير التشريعي الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ والذي قضى بأن أرجاع الاقدبية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين ، يعتبر في حكم التفرقات الحتية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة .

وعلى ذلك فإن أرجاع الاقدبية في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق على تاريخها الاصلى يعتبر ترقية صحيحة تستتبع تدرج العلاوات ولا يتأتى ذلك الا اذا كانت الاقدبية الجديدة هي محل الاعتبار في المراكز القانونية للجديدة المكتسبة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعتبر هذه التسوية حتمية لا تتضمن أى طعن على القرارات الإدارية بالمعنى المتعارف عليه .
تانونا لانها لا تبس مراكزهم القانونية السابقة وانما تنشئ لهم مراكز قانونية جديدة بالفئة الثانية .

واذا ان اقدبيات العاملين المذكورين في الفئة الثالثة بمعد تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين بشأنهم قد اصبحت بالنسبة للسيد / من ١٩٦٣/٤/١ والمسيد من ١٩٦٣/٧/١ والمسيد من ١٩٦٣/٧/١ والمسيد من ١٩٦٥/١٠/١ ، فمن ثم تتحدد أقدبيتهم في الفئة الثانية على هذا الترتيب .

ومن حيث انه كان متى ذلك كذلك فانه لا سند قانوني لشكوى السيد /

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة ترتيب اقدبيات المبروضة حالاتهم في الفئة الثانية وفقا لاعدبياتهم في الفئة الثانية التي حصلوا عليها بالتطبيق للمادة (١٥) للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ ، ومن ثم تكون شكوى السيد / على غير اساس من القانون .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

اعتبار ارجاع الاتعمية طبقا للمادة ٢/١٥ من القانون ١٩٧٥/١١
بمثابة ترقية .

ملخص النقوى :

تترتب المحكة الدستورية العليا في تفسيرها المقيّد بجدول
المحكة رقم ٨ ق في أن ارجاع الاتعمية في مثل هذه الصلالة المعروضة
يعتبر في حكم الترتيبات التحفية ومن ثم يظفح للقواعد التي تضمنتها
المادة ١٦ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة
في الفقرة (د) من المادة ١٦ المشار اليها . ولما كان القرار التفسري
الذي أصدرته المحكة الدستورية العليا هو قرار ملزم طبقا لنص المادة
٤ من قانون اصصدار المحكة العليا رقم ٨١ لسنة ٦٩ لانه يكون واجب
التطبيق .

لهذا نشهد رأي الجمعية العمومية الى تأييد عتوانها المسبقة
للمصادرة بجلسة ١٩٧٦/٦/١٢ باعتبار ارجاع الاتعمية تطبيقا لنص
المادة ٢/١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حكم الترقية
التعمية المنصوص عليها في المادة ١/١٥ ومن ثم تخضع للقواعد التي
تضمنتها المادة ١٦ من ذلك القانون ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة
في الفقرة (د) من هذه المسافة .

(ملق ٨٩/٤/٧٢٦ - جلسة ١١/١/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

العامل الذى يعود الى الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ بشأن معاملة المهاجرين من العاملين الذين يعودون الى ارض الوطن لا يحق له التوصل بالاعتدائية المنوطة له بمقتضى حكم المادة الاولى من هذا القانون الى الطعن على قرارات الترقية قبل العمل به فى ١٤/١٠/١٩٧١ — أساس ذلك حكم المادة الخامسة من القانون المشار اليه — سريان هذا الحكم على الترقيات التى تمت قبل العمل بالقانون المشار اليه وفقا لقواعد الرسوب الوظيفى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ بشأن معاملة المهاجرين من العاملين الذين يعودون الى ارض الوطن ينص فى المادة الاولى على ان يفاد تعيين العامل الذى ، كان يعمل فى الحكومة او فى احدى وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات او الوحدات الاقتصادية التابعة لها وهاجر الى الخارج ثم عاد الى ارض الوطن خلال سنة من تاريخ قبول استقالته بالجهة التى كان يعمل بها قبل هجرته حتى قدم طلبه بذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ عودته وقانون المادة تعيين العامل فى وظيفة السابقة وفى الدرجة او الفئة المقررة لها مع الاحتفاظ له بأقدميته فيها ومراعاة ما فاتته من علاوات وتنص المادة الخامسة من القانون المذكور على انه لا يجوز للعامل الذى يعاد تعيينه طبقا لاحكام هذا القانون ، ان يطعن فى الترقيات الصادرة قبل العمل به او خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته وقد عمل باحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٤/١٠/١٩٧١ .

وينص قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن قواعد الرسوب الوظيفي على أن ترفع الدرجات المالية للعاملين المدنيين لوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة التي تطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤. الذين انضموا في درجاتهم حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ لا تقل عن المدة المحددة في كل درجة من الدرجات التالية إلى الدرجات التي تعلوها. وحدد القرار خمس سنوات للترقية من الدرجة السادسة إلى الدرجة الخامسة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن قرار وزير الخزانة سالف الذكر بشأن الترقية طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي قد اقتصر على وضع قواعد لا تقرر حقاً في الترقية إلى الدرجة الأعلى للموظف ويكتسب الموظف حقه في الترقية إلى الدرجة الأعلى بموجب — القرار الإداري الذي تصدره جهة الإدارة المختصة لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بموجب قرار وزير الخزانة وعلى ذلك تعتبر الترقية التي تصدر بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي ترقية عادية ينبغي أن تراعى بشأنها أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ومضلاً عن الضوابط والقواعد الخاصة التي توردتها قواعد الترقية بنظام الرسوب الوظيفي . وعلى ذلك فكل الترقيات المبنية على قواعد نظام الترقية بالرسوب الوظيفي أساسها القرار الإداري الذي تصدره الجهة الإدارية المختصة بالترقية ذلك أن الموظف لا يستمد حقه في الترقية طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي من تلك القواعد مباشرة ومن ثم يقوم حقه في الترقية وفقاً لهذه القواعد من القرار الإداري الصادر بالتطبيق لأحكامها وقد أعيد تعيين المدمى في الخدمة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ في الدرجة السادسة التي كان يشغلها؛ عند الاستقالة وباتدبيره فيها التي ترجع إلى ١٩٦٥/٢/٢٨ إلا أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ يخطر صراحة في المادة الخامسة فيه على العامل الذي يعاد تعيينه وفقاً لأحكام الطعن في القرارات الإدارية بالترقيات الصادرة قبل العمل به أو خلال خمسة عشر شهراً من تاريخ قبول استقالته ومتى كانت الترقية طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي اعتباراً من ١٩٧٠/١٢/٣١.

هى ترقية عادية تتم بإداة القرارات الادارية فان المدعى الذى انتهت خدمته بالاستقالة فى ١٩٦٨/١/٢٢ وأعيد تعيينه فى الخدمة فى ١٩٧٢/٥/٣ يمنع عليه الطعن فى قرارات — الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى التى صدرت خلال فترة انتهاء خدمته بالاستقالة للهجرة قبل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ أو خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته ذلك ان الاصل عند اعادة المادة تعيين الموظف طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ هو عدم حساب مدة الاستقالة فى التقديمية الا ان المشرع رعاية منه لحالة الموظف المهاجر الذى يستقبل من الخدمة ثم يعود اليها بعد رجوعه الى ارض الوطن قضى بحساب مدة الاستقالة فى التقديمية مفضى فى المادة الاولى من القانون المذكور على الاحتفاظ للعامل باقدمية فى وظيفته السابقة وفى الدرجة أو الفئة المقررة لها ومراعاة ما نات من علاوات ولم يرتب — المشرع مدة الاستقالة المحسوبة فى التقديمية وحساب المرتب الاثار القانونية ذاتها التى تترتب على مدة الخدمة الفعلية وبالتالي لا ينسحب اثرها على الماضى الى ما يجاوز النطاق الذى حدده القانون المذكور وهو التقديمية فى الوظيفة والدرجة أو الفئة المقررة لها وحساب المرتب بالعلاوات الدورية . وترتبا على ما تقدم لا يجوز قانونا للموظف المعاند الى الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ التوصل بالتقديمية الاعتبارية للطعن فى القرارات الادارية الصادرة بالترقية قبل العمل بالقانون المذكور فى ١٩٧١/١٠/١٤ — أو خلال خمسة عشر شهرا من تاريخ قبول استقالته طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون المذكور ومن ثم لا يكون للمدعى اصل حق فى طلب الحكم باحقاقه فى الترقية الى الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ طبقا للقواعد الرسوب الوظيفى . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الادارى بهينة استئنافية باحقية المدعى فى — الترقية الى الدرجة الخامسة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب الغائه ويرفض دعوى المدعى .

ومن حيث أنه لما تقدم فإنه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
بإلغاء — الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى وإلزام المدعى المصروفات .

(تم طعن رقم ١١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

مفاد الإقضية الاعتبارية إعادة بناء حالة العامل بائر رجعى في
الفترة التالية على منح هذه الإقضية ، فإذا ما احتسب الإقضية الاعتبارية
ولم تنتج من آثارها لافتقاد أحد شروط الأرقية الأخرى فإنها تعتبر قد اعتد بها .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ منح في المادة الثالثة منه العاملين المشار إليهم
إقضية اعتبارية قدرها سنتان في الدرجة التي كانوا يشغلونها في
١٩٧٤/١٢/٢١ أصلا أو التي حصلوا عليها بالإصلاح الوظيفي واعتد بهذه
الإقضية عند تطبيق أحكام القانون عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية — هذا الحق الذي أنشأه القانون
المذكور مؤداة احتساب الإقضية الاعتبارية وما يترتب عليها من آثار
تمثل في إعادة بناء حالة الموظف بائر رجعى في الفترة التالية على منح
هذه الإقضية ، بحيث يستحق كل ما كان مستحقا له حرم منه بسببه
عدم اكتساب النصاب القانوني أو بأي سبب آخر — هذا البناء
الرجعى لحالة العامل يكون بالضرورة وفقا لأحكام القوانين السارية في
المجال الزمني لهذا البناء بحيث يرقى وفقا للقواعد السارية في هذا
المجال وبنفس شروط هذه القواعد ، أى أن العامل الذى مع حساب
الإقضية الاعتبارية في شأنه لم يصبح مستوفيا لشروط الترقية في تاريخ

معين فإنه لا يستحقها في هذا التاريخ — ذلك لا يمثل اهدار الاقدمية الاعتبارية لان المشرع اعتد بها في الترقيات وفقا لاحكام قواعد قانونية مساوية في حينها فاذا ما احتسبت هذه الاقدمية وانتجت اثرها انتهى الامر واذا ما احتسبت ولم تنتج اثرها في هذه المرحلة الزمنية لافتقار احسد شروط الترقية التي لا ترجع الى هذه الاقدمية تكون الاقدمية في هذه الحالة ايضا قد اعتد بها .

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى احتية بعض العاملين بالهيئة العامة لرفق مياة القاهرة الكبرى في الترقية للفئة الثانية اعتبارا من ١٢/٣١/١٩٧٤ طبقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالاتهم . وقد خلصت الجمعية العمومية الى انه من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي تنص على انه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى اول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارى وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » وتنص المادة السابعة من القرار رقم ٧٣٩ المشار اليه بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ على انه « بالنسبة لشاغلى الفئات ٦٨٤ — ١٤٤٠ الى الدرجة الثالثة » فانه لكه جهة النظر في ترقيتهم الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وذلك في حدود ما هو خصال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الاحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لاتام مثل هذه الترقية مع ضرورة مراعاة استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الفئة ٦٨٤ — ١٤٤٠ الدرجة الثالثة كشرط للترقية الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وهو ثلاث سنوات طبقا لما هو وارد بالجدول رقم ٣١ المرفق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان تكون الترقية في موعد موحد هو ١٢/٣١/١٩٧٤ »

ونص القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ سالف الإشارة بشأن إدخال تعديل على قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ « تضاف الى مواد القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ بالنسبة للخاضعين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - المادة التالية : م ٣ مكرر : ١٩٧٤ المدة المحددة بالمادة ١ وتتم ترقيتهم ايضا اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ » ومن حيث أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الانار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة الثالثة منه المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - على أن « يمنح حلة المؤهلات العالية أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها في ذلك التاريخ

ويعتد بهذه الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرة السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ . وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قد منح المادة الثالثة منه العاملين اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الدرجة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ اصلا أو التي حصلوا عليها بصلاح الوظيفي ، واعتد بهذه الاقدمية عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب التالية وهذا الحق الذي انشأه القانون المذكور مؤداة احتساب الاقدمية الاعتبارية وما يترتب عليها من اثار هي اعادة بناء الموظف بأثر رجعي في الفترة التالية على منح هذه الاقدمية بحيث يستحق كل ما كان مستحقا له وحرر منه بسبب عدم اكتمال النصاب

القانونى او باى سبب آخر ، وهذا البناء الرجسى لحالة العامل يكون بالضرورة وفقا لاحكام القوانين السارية فى المجال الزمنى لهذا البناء بحيث يرقى وفقا للقواعد السارية فى هذا المجال وبنفس شروط هذه القواعد اى بمعنى أن العامل ومع احتساب الاقدمية الاعتبارية فى شأنه ثم يكن مستوفيا للترقية بشروطها فى تاريخ معين فانه لا يستحقها فى هذا التاريخ ، ولا يمثل ذلك اهدارا لقيمة الاقدمية الاعتبارية لان المشرع اعتد بها فى الترتيبات وفقا لاحكام وقواعد قانونية سارية فى حينها ، فاذا ما احتسبت هذه الاقدمية وانتجت اثرها انتهى الامر ، واذا ما احتسبت ولم تنتج اثرها فى هذه المرحلة الزمنية لانقضاء احد شروط الترقية التى لا ترجع الى هذه الاقدمية تكون الاقدمية فى هذه الحالة ايضا قد اعتد بها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة يبين انه يلزم لترقية العاملين المعروضة حالتهم للدرجة الثانية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ توامر الشرطين اولهما وجود فئات ثانية خالية بموازنة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وثانيهما اكتمال النصاب الزمنى للترقية لهذه الفئة وهو قضاء ثلاث سنوات فى الفئة الثالثة تكميل فى ١٩٧٤/٣/١ وفقا لاحكام القرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه والبادى ان مرجع عدم ترقيتهم فى هذا التاريخ هو عدم توافر الشرط الثانى والمتعلق بقضاء المدة البينية اللازمة للترقية وقد اكتمل هذا لشرط باحتساب الاقدمية الاعتبارية طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فضلا عن ان وجود فئات ثانية خالية بموازنة الجهة المذكورة لم يكن متوافرا ايضا فى حقهم اذ لم يكن موجودا بموازنة هذه الجهة سوى ثلاث فئات خالية رقى عليها ثلاث عاملين فى هذا التاريخ ممن استوفى منهم الشروط القانونية للترقية ولم يعد هناك درجات خالية بعد ذلك .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان العاملين المعروضة حالتهم رغم الاعتداد بالادمية الاعتبارية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يستحقون الترقية الثانية فى ١٩٤/١٢/٣١ لعدم وجود فئات ثانية خالية فى هذا التاريخ بموازنة الهيئة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ترقية العاملين المعروضة حالتهنم للفئة الثانية وفقا للتصديق السابق بيانه .

(ملف ٦١٨/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

نص المادة ٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار حملة بعض المؤهلات الموجودين في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لهم الدرسي او في الدرجة المسندة لها تلك اعتبارا من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل اليهما اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة قانونا - تحديد اقدية العامل طبقا لهذا النص مقيد بمرعاة تاريخ ترشيح زميله في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخرجين .

ملخص الفتوى :

ان العاملة حاصلة على دبلوم المدارس الثانوية التجارية في عام ١٩٧٢ ، ثم التحقت بخدمة مستشفيات جامعة الاسكندرية بالشهادة الاعدادية بوظيفة من الفئة العاشرة وذلك اعتبارا من ١٩٧٣/٤/٢٥ ، وطبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثابت ادارة المستشفيات بتسوية حالة المذكورة بالتطبيق للمادة الرابعة من هذا القانون ، وذلك بوضعها على الدرجة الثامنة الكتابية المقررة

تأهلها الأعلى وهو دبلوم المدارس الثانوية التجارية اعتباراً من ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر هذا القانون ، غير أن هذه العاملة: اعترضت على تحديد أئديتها على هذا النحو وطالبت بردها الى تاريخ دخولها الخدمة في ١٩٧٣/٤/٢٥ بالتطبيق لحكم المادة الائمة من القانون المشار اليه ، الا أن ادارة المستشفيات ترى أن تحديد أئديتها على النحو المطلوب سيجعلها في وضع أفضل من العاملة الحاصلة على ذات المؤهل قبلها في عام ١٩٧١ والتي عينت بالدرجة الثامنة الكتابية وتحددت أئديتها في هذه الدرجة في ١٩٦٤/٦/١ وهو تاريخ صدور قرارات لجنة القوى العاملة بالتطبيق للقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٢ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام بينما لم تصدر قرارات من لجنة القوى العاملة بترشيح خريجي المدارس الثانوية التجارية عام ١٩٧٢ من زملاء العاملة المعروضة حالتها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في السادس والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٧٧ فاستبان لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام تنص على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة أو المؤسسات العامة والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام يحوز تعيين ... الحاصلين على المؤهلات الثانوية الفنية التي تحدد بقرار من اللجنة الوزارية للخدمات ... دون إجراء الامتحان أو الاختبار المتصوص عليه في القوانين لمشار إليها ... » كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تحدد أئدييات العاملين الذين يتم اختيارهم للتعيين طبقاً للمادة (١) من هذا القانون من تاريخ التشريع » وإن المادة (٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام للمصادر

جالتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحدد المستوى المالى والادتمية
للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الأتى :

(١)

(ب) الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التى يتم
الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة أتمام
الدراسة الأعدادية .. « وتنص المادة (٧) منه على انه « مع مراعاة أحكام
المادة (١٢) من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المشار
إليها مع بيان مستواها المالى ... وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها
فى المادتين ٦٥ ، ٦٠ .. كما تنص المادة (٨) منه على أن « يعتبر حملة المؤهلات
العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة السابقة الموجودين
فى الخدمة فى تاريخ نشر هذا القانون فى الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى أو
فى الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول
على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج
طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخرجين من حملة
المؤهلات الدراسية ... » .

وممناد ما تقدم أن تحديد اقدمية العامل الموجود فى الخدمة فى تاريخ
نشر هذا القانون وفقا لنص المادة (٨) منه وذلك سواء بردها الى تساريخ
تعيينه أو الى تاريخ حصوله على المؤهل أى التساريخين أقرب انها يكون
بمراعاة تاريخ ترشيح زميله فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين
المنظمة لتعيين الخرجين من حملة المؤهلات الدراسية ، وذلك هو ما يتفق
مع ظاهر النص وتبليه الحكمة التى تفيهاها الشارع منه وهى حسبما
كشفت منه المذكرة الإيضاحية « حتى لا يسبق من تسوى حالته طبقا
للادة الثامنة زميله المعين عن طريق القوى العاملة » .

ومن حيث انه بالتطبيق ما تقدم على العاملة المعرض حالتها فان
زملاءها فى دفعة التخرج لم يكونوا فى تاريخ نشر القانون المشار اليه

قد رشحوا للعمل وفقاً للقواعد المنظمة لتعيين الخرجين من حملة المؤهلات الدراسية سالفة الذكر ، ومن ثم يكون قد تخلف في حقها مناط انطاق حكم المادة الثامنة من ذلك القانون وتكون تسوية حالتها برد لقدميتها الى تاريخ نشر القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ قد وضع مخالفا لهذا الحكم ويتمين سحب قرار التسوية المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أخقية المعروض حالتها في الافة من حكم المادة الثامنة من قانون تصحيح أوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ومن ثم يتعين سحب قرار التسوية برد لقدميتها الى ١٠/٥/١٩٧٥ .

(ملف ٨٦/٤/٦٩٣ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفصل الثامن

آثار مالية

الفرع الأول

تدرج المرتب على اثر الترقية

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الترقيات التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة معذلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تميزت بقواعد استثنائية خاصة تفكير تلك الواردة بقانونى العاملين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ — لا يجوز استبعاد تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما ان الترتيبات تتم فى نطاق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لاحكامه — من هذه القواعد ما نصته عليه الفقرة (و) من المادة ١٦ من القانون المشار اليه — اثر ذلك — تدرج مرتبات من يرقى لثالث او رابع فئة يتقيد بعدم تجاوز الفئة الأخيرة التى يرقى اليها العامل باكثر من علاوة دورية واحدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام حظرت ترقية العامل طبقا لاحكامه لاكثر من فئتين وظيفتين ، وقررت المادة الرابعة.

العمل بإحكام الترقيات والمحدد الكلية الواردة في الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون لمدة عام تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ — تاريخ العمل به — وتنتهى في ١٩٧٥/١٢/٣١ وقضت المادة (١٥) من القانون بترقية من يدعى المدد الكلية المبينة بالجداول المرفقة اعتبارا من أول الشهر التالي لاكمالها .

ونصت لمادة (١٦) من هذا القانون على أن « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد — أ — ب — ج — د — تخرج العلوات؛ لن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة لوظيفية التالية التي يستحق الترقية إليها كما تدرج العلوات لن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها أكثر من علاوة دورية واحدة .

وقد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ومد العمل بإحكام الفصلين الثالث والرابع المشار إليهما لمدة عام آخر ينتهى في ١٩٧٦/١٢/٣١ وبذلك أصبح المجال أمام العاملين للترقية الى فئتين أخريتين خلال الصام المالى ١٩٧٦ .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لم يستبعد هاتين الترتيبتين من الخضوع للقواعد الواردة بالفقرة (د) من المادة (١٦) سألته البيسان فان تدرج مرتبات من يرقى لثالث أو رابع فئة يتقيد بعدم تجاوز بدايا الفئة الأخيرة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة ، يؤكد ذلك ان نص تلك الفقرة جاء عاما مطلقا فيها يتعلق بمن يرقى لأكثر من فئة ولم يقتصر على من يرقى الى فئتين ، ومن ثم تنقيذ الترقيات التي تتم لثالث أو رابع فئة بعدم تجاوز ربط الفئة الأخيرة بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ولما كانت الترتيقات التي تتم طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة

١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد تميزت بقواعد استثنائية خاصة تغاير تلك الواردة — بقانونى العاملين رقمى ٨٥ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ — فانه لا يجوز استبعاد تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما ان التفرقيات تتم فى نطاق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لاحكامه ومن ثم فانه لايجوز اعمال ما جاء بالبند السادس ، من الكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه لتعارضه مع حكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى تطبيق الفقرة (د) من المادة (١٦) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على من يرقى طبقا لاحكام هذا القانون لثالث أو رابع فئة .

(ملف ٨٦/٤/٨٣١ — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ ، و ملف ٣٠٨/١/٨٦)

— جلسة ٢/٦/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

تفسير المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبينان مجال تطبيقها — والتسوية القانونية والعلاوات الدورية المستحقة للمترقين بالتطبيق لها .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ العاملون من حلة المؤهلات — العليا وفوق المتوسطة من الفئة (٦٨٤ — ١٤٤٥) الى الفئة (٨٧٦ — ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم فى هذا التاريخ الشروط

الآتية فلذا ما رقى العامل طبقا لهذه المادة فان هذه الترقية تكون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ أو اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢١ بحسب الاحوال ، وليس من شك في ان الترقية هنا لا يمكن ان تزيد في الفئة الثانية الى ما قبل اى من هذين التاريخين وبالتالي فان تدرج مرتب المستفيد منها بترقية الى الفئة الثانية انها يبدأ من التاريخ الذى رقى اليها فيه . كما تخضع هذه الترقية للقيود المنصوص عليها في المادة ١٦ اذا حصل عليها العامل بعد ترقيته بالدرجة الثالثة ترقية نظمية أو حتمية بإرجاع اقدميته فيها .

وبتطبيق ذلك على الوقائع الواردة في الاوراق فان الترقية الى الفئة الثانية بالنسبة للطاعن كانت في ١٩٧٤/١٢/٢١ ولا يتصور ان يتم بعدها تدرج في الراتب ليصل الى اول مربوط (١٢٠٠ / ١٨٠٠) ذلك انه لما كان ارجاع الاقدمية في الثالثة هو بمثابة ترقية حتمية ، فانه لا يجوز طبقا لاحكام الفقرة (د) من المادة ١٦ المشار اليها انه يتجاوز بداية مربوط الفئة التى رقى اليها للمرة الثانية بأكثر من علاوة دورية واحدة وهو الامر الذى طبقته بحق الجهة الادارية حين وصلت براتبه البالغ ٧٣ جنيها امعالا للتسوية التى اجرتها له الفئة الثالثة اليها اعتبارا من ١٩٦٠/١١/١ وصلت به الى ٧٨ جنيها في ١٩٧٥/١/١ بعد ترقيته الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ بسا لا يتجاوز قيمة علاوة واحدة من علاوات الفئة المرقى اليها ثم يخضع بعد ذلك للقيود الواردة بالمادة الثانية من مواد اصدار القساون فيما يتعلق بصرف علاوة الدورية التالية .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

يتمتع تدرج مرتب من يرقى لثالث ورابع فئة مع التقيد بعدم تجاوز

بداية ربط الفئة الأخيرة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة واحدة — أساس ذلك — أن الترقيعات التي تتم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ قد ميزها المشرع بواعد خاصة استثنائية — عدم جواز أعمال ما جاء بالمادة السادسة من كتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٩٧٥/١٠ بشأن تدرج مرتبات العاملين المرقين لفئات ورابع فئة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حظرت ترقية العامل طبقاً لأحكامه لأكثر من فئتين خلال السنة المالية الواحدة ، وإن المادة الرابعة من مواد الإصدار قضت بأعمال أحكام الترقيعات والمعدن الكلية الواردة في الفصلين الثالث والرابع من القانون لمدة عام يبدأ من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل به وينتهي في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ولقد قضت المادة ١٥ من القانون بترقية من يمضي المدة الكلية المحددة بالجدول المرتبة به اعتباراً من أول الشهر التالي لإكمالها ، ونصت المادة ١٦ منه على أن « تخضع الترقيعات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقية إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوزوا العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة) .

ولقد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وبمذ العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع المشار إليهما لمدة عام آخر ينتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبذلك أفسح المجال أمام العاملين للترقية إلى

فئتين أخريتين وأذ لم يستبعد القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ هـ من الترقيتين من الخُصُوع لقواعد التدرج الواردة بالفقرة (د) من المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه يتعين تدرج مرتب من يرقى لثالث ورابع فئة مع التقيد بعدم تجاوز بداية رُبط الفئة الأخيرة التى يرقى إليها بأكثر من علاوة واحدة اعمالا للنص المطلق لتلك الفقرة .

ولما كانت الترقيات التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد ميزها المشرع بقواعد استثنائية خاصة تباير تلك الواردة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإنه لا يجوز استبعاد تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما أن الترقيات تتم فى نطاق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لها ، ومن ثم لا يجوز اعمال ما جاء بالمادة السادسة من كتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى تأييد فتواها الصادرة فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وصحة التدرج الذى تضمنته التسويات التى أجريت للعاملين بهيئة السكك الحديدية: وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٨٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

أن المشرع اعتمد فى تحديد المرتب وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بما هو مستحق للمعامل فى ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون وليس من تاريخ اعمال احكام القانون — اثر ذلك — انزال هذا المرتب اساسا عند تحديد الزيادة التى ترتبت على الاسوية طبقا للقانون وعند تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد الاصدار .

تطبيق — عدم استحقاق العامل العالوة الدورية المقررة عن عام ١٩٧٦ اذا رقي إلى أكثر من فئة وظيفية واحدة وزاد مرتبه المستحق في ١٠/٥/١٩٧٥ بمقدار علاوتين دوريتين من علاوات الفئة المرقى اليها .

ملخص الفئوي :

أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام نشر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٥ ونص قانون إصداره في المادة الثانية على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ... » .

(ج) تخفيض الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون .

(ح) استحقاق العالوة الدورية من عام ١٩٧٦ لمن يرقى إلى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لأحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يتجاوز علاوتين دوريتين على الأقل بين علاوات الفئة التي يرقى إليها » .

كما نص في المادة التاسعة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومناد ذلك أنه ولئن كان المشرع قد قضى بأعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧٤ ، إلا أنه اعتد في تحديد المرتب الذي تقارن به التسوية وفقاً لأحكام هذا القانون بما هو مستحق للعامل في ١٠/٥/١٩٧٥ — تاريخ نشر القانون — وذلك بأن حظرت المساس بهذا المرتب .

ومن ثم فانه يتعين اتخاذ هذا المرتب أساساً عند تحديد الزيادة التي ترتبت على التسوية طبقاً لهذا القانون ، عند تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد إصداره . فلا يستحق العامل العالوة

المقررة من عام ١٩٧٦ ، وذلك اذا رقى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة ،
وزاد مرتبه المستحق في ١٠/٥/١٩٧٥ بمقدار علاوتين دوريتين من علاوات
الفئة المرقى اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد
بتاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد مقدار الزيادة التي
تطرا على مرتب العامل نتيجة لتسوية حالته وفقا لاحكامه .

(ملف ٣٢٤/١/٨٦ — جلسة ١٦/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على تدرج العلاوات لمن
يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط الا يتجاوز العامل
بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها — المراد
بتدرج المرقى بالعلاوات الدورية فحسب دون زيادة المرتب بعلاوات
الترقية .

ملخص الفتوى :

ان احد العاملين الشاغلين للفئة الرابعة ، بلغ مرتبه في ١/١/١٩٧٥
مبلغ ٧٤ جنيها و ٣٠٠ مليما ، وتطبيقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
تمت ترقيته الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١/٧/١٩٧٥ ، وقد اتت ادارة
الفتوى لرئاسة الجمهورية بعدم استحقاقية ملاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ .
وقد أبدت جهة الادارة ان العامل المرقى في مثل هذه الحالة لا يحصل على

ناية زيادة في مرتبه في حين انه كان يستحق علاوة دورية في اول يناير سنة ١٩٧٦ في حالة عدم ترقيته ، وهو ما يوقع غبنا بهركز العامل المرقى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ حيث استبان لها أن المادة ١٦ من قانون الاصلاح الوظيفي الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة لقواعد منها :

.....

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط الا يتجاوز العامل مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها » .

وحيث أن مقتضى نص الفترة (د) المذكورة ، أن المراد بتدرج المرقى بالعلاوات هو التدرج بالعلاوات الدورية فحسب ، على اعتبار أن علاوة الترقية لا تحدث تدرجا على النحو المترتب على العلاوات الدورية .
لأمر الذي يفيد أن التقيد الوارد بالمادة ١٦ (د) أنها يشمل التدرج بالعلاوات الدورية ، دون زيادة المرتب بعلاوة الترقية ، تلك العلاوة التي تدخل في تحديد مقدار مرتب العامل عند ترقيته ، لا في تدرجه الدوري بالعلاوات .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى استحقاق العامل المعروضة حالته لعلاوة الترقية عند الترقية الى الفئة الثالثة لاحكام قانون الاصلاح الوظيفي ، ولو جاوز بها بداية مربوط الفئة التالية للفئة المرقى اليها .

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ — تقريره لقواعد خاصة لترقيات العاملين الذين يستوفون المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة بهذا القانون وتدرج مرتباتهم بالملاوات الدورية وذلك في الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ — اثر ذلك انه اذا بلغ مرتب العامل الحد الأعلى لما يتيح تلك القواعد فانه لا يستحق علاوة دورية في اول يناير سنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة الثانية من مواد اصداره على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق .

..... (د) تخفيض الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق للعامل

في تاريخ نشر هذا القانون » وان المادة الرابعة من هذه المواد تنص على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .. » كما أن المادة (٥٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخزينة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .. » والمادة ١٦ منه تنص على أن « تخضع الترتيبات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

.... (د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة » .

وبين مما تقدم أن المشرع قد وضع قواعد خاصة لترقيات العاملين الذين يستوفون المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة بالقانون المشار إليه وتدرج مرتباتهم بالعلاوات الدورية وذلك في الفترة من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادة ١٦ فقرة (د) من أنه تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التالية للفئة التي يرقى إليها كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة ، ومن ثم فإن ما ينتهي إليه التدرج مرتب العامل وفقا للتحديد السالف ببيانه في أي من الصورتين المتقدمتين يظل مجعدا طوال الفترة المشار إليها ، وعلى ذلك فإن العامل الذي يبلغ مرتبه بالتطبيق لتلك القاعدة الحد الأعلى للتدرج المرتب لا يحق له المطالبة بعلاوة دورية في أول يناير سنة ١٩٧٥ ولا يؤثر في ذلك حسنها في مرتبه في التاريخ المتقدم أي في تاريخ سابق طبقا لاحكامه مقيدة بالأقل مرتب العامل وفقا لها عما كان مستحقا على صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٥/٦ طالما أن أية تسوية أي: تسوية طبقا لاحكامه مقيدة بالأقل مرتب العامل وفقا لها، عما كان مستحقا له في ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر ذلك القانون .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم أحقية العاملين المشار إليهم في المطالبة بالعلاوة الدورية لعام ١٩٧٥ ،

الفرع الثانى علاوة بسبب الترقية

قاعدة رقم (٣١٤)

٤-جدا :

المادة ٢٣ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يشترط لأفادة العامل بمنحه العلاوتين الإضافيتين المنصوص عليهما بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ شرطان : ١ — ان يكون مرتب العامل قد بلغ نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ، ٢ — الا يكون العامل مستحقا للترقية الى المستوى الأعلى — مقتضى تطبيق الشرط الثانى الا يرقى العامل قبل حلول موعد أى من العلاوتين — المقصود بوعود العلاوة الدورية في تطبيق نص المادة ٢٣ هو اول يناير المحدد بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — ترقية العامل الى مستوى أعلى قبل مضي عامين على استحقاق العلاوة الاولى يؤدي الى عدم استحقاقه العلاوة الثانية — أساس ذلك : تخلف شرط عدم الترقية للمستوى الأعلى .

ملخص الفتوى :

ان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ٢٣ على أنه « يمنح العامل الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها » وذلك على الوجه الآتى :

(١) العلاوة الاولى في الموعد المحدد لاستحقاق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة .

(ب) العلاوة الثانية بعد قضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الاولى .

(ج) تحسب المواعيد المحددة في (١ ، ب) في حالة وجود مانع قانوني من الترقية أو منح العلاوة من تاريخ زوال المانع المذكور .

وتزاد مرتبات العاملين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق العلاوتين الاضافيتين في تاريخ العمل بهذا القانون بقيمة هاتين العلاوتين .

وينص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في المادة ١٨ على انه « يمنح العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر ١٠٠٠٠ في المواعيد الآتية :

في أول يناير التالي لانقضاء سنة من :

(١) تاريخ منح العلاوة السابقة

(ب) تاريخ صدور قرار الترقية .

(ج) في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لأول مرة » .

وتنص المادة ٨٥ على أنه « يمنح العاملون الذين يستحقون علاوة دورية في أول ما يو سنة ١٩٧٢ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ | باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٢ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لأحكام هذا القانون ١٠

ويمنح العاملون الذين يستحقون أول علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لأحكام هذا القانون » .

وجاء بالمذكرة الأيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ « أنه رعاية لحالة العاملين الذين تبلغ مرتباتهم نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ولا يستحقون الترقية الى المستوى الأعلى نصت المادة (٢٣) على منح هؤلاء العاملين علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التي يشغلونها تحسينا لحالتهم وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع الواردة في تلك المادة ، وتصرف لمن انفضت عليه أربعة سنوات منذ بلغ مرتبه نهاية المستوى قيمة العلاوتين المذكورتين » .

ومن حيث أنه طبقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فان استحقاق العلاوتين الاضافيتين في ١٢/٢١/١٩٧٤ منوط بأن يتوافر في العامل في هذا التاريخ شرطان :

١ — ان يكون مرتب العامل قد بلغ نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى .

٢ — أن يكون العامل مستحقا الترقية الى المستوى الاعلى وهذا الشرط يتضمن الا يرقى قبل حلول موعد أى من العلاوتين .

فإذا توافر الشرطان استحق العامل العلاوة المنصوص عليهما في المادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ميعاد استحقاق العلاوة الدورية فيستحق العلاوة الاولى في يناير التالي لخى سنتين من تاريخ بلوغ مرتبه نهاية ربط الفئة في نهاية المستوى ويستحق العلاوة الثانية في يناير التالي لخى سنتين على استحقاقه للعلاوة الاولى .

ومن حيث أنه لا يجوز في هذا الصدد القول بسريران الميعاد الخاص الذى ورد بالحكم الوقتى المنصوص عليه بالمادة (٨٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بنظام العاملين المدنيين لذلك لأن الحكم الذى جاء بهذه المادة تضمن ميعادا تصرف العلاوة التى كانت مستحقة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين الملقى ، ولا شأن لهذا الحكم بالعلاوات التى قد تستحق طبقا لاي قانون آخر يصدر مستقبلا .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المقصود بموعد العلاوة الدورية في تطبيق نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الموعد الاصلي المحدد بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهو اول يناير .

ولما كان العامل في الحالة المعروضة قد بلغ نهاية ريبث انقبة الثانية بالمستوى الاول (١٢٠ جنيتها شهريا) في ١٩٧١/٥/١ فإنه يستحق العلاوة الاولى طبقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في يناير التالي لخى سنتين على بلوغه نهاية الربط أى في ١٩٧٤/١/١ ولما كان قد رقى الى مدير عام بمسنوى الادارة العليا (١٢٠٠ - ١٨٠٠) في ١٩٧٥/٧/١٣ قبل مضى عامين على استحقاقه العلاوة الاولى فانه لا يستحق العلاوة الثانية التى كان من المفروض أن يحصل عليها في ١٩٧٦/١/١ بعد سنتين من استحقاقه للعلاوة الاولى لتخلف شرط عدم الترقية الاملى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق السيد / للعلاوة الاولى المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين في ١٩٧٤/١/١ ، وعدم استحقاقه للعلاوة الثانية المنصوص عليها في هذه المادة .

(ملف ٧٤٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

ترقية احد العاملين الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١
ترقية وجوبية بموجب المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — منحه
علاوة اعتبارا من ١٩٧٦/١/١ — عدم تعارض ذلك من احكام القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم سريان الحظر الوارد بالفقرة (ز) بعد تعديلها

بالمقتون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على هذه الحالة — استحقاق العلاوة المشمل
اليها بموجب المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي تقرر منح العامل
المرقى علاوة ترقية تتمثل في بداية الفئة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها
أيها أكبر من أول الشهر التالي لصدور قرار الترقية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة للحالة الثانية فإن العامل المعروضة فيها .
قد استوفى الشروط المطلوبة للترقية الى الفئة الثانية ترقية وجوبية
فهو حاصل على مؤهل عال وقضى بالخدمة ٢٤ سنة حتى ١٤/٨/١٩٧٥
وحصل على ثلاثة تقارير بتقدير ممتاز في السنة التي رقى فيها والسنتين
السابقتين عليها وجاوز مرتبه بداية ربط الفئة الثانية ومن ثم تكون ترقيته
لهذه الفئة اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٥ ترقية سلبية ومطابقة لقانون .
وفيما يتعلق بالعلاوة التي منحت له اعتبارا من ١/١/١٩٧٦ فقد كانت
الفقرة (ز) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تحظر صرف أية فروق
مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الا اعتبارا
من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية . وجاء بالتعديل الذي عمل
به اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ،
فحصر الحظر على الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) وحدها .
وتبعاً لذلك فإن العلاوة التي منحت له في ١/١/١٩٧٦ لا تتعارض مع أحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم سريان الحظر الوارد بالفقرة (ز)
بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على الترقيات المترتبة على
تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة الخامسة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ قضت بأن يسرى فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أحكام القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال .

فانه وقد خلت احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من نص يحدد تاريخ استحقاق الآثار المالية المترتبة على الترقية للفئة الثانية يتعين الرجوع الى القواعد العامة التي تضمنتها المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ منح العاملين المدنيين بالدولة لتحديد هذا التاريخ ونالك المادة تقرر منح العامل المرقى علاوة ترقية تتمثل في بداية الفئة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايها اكبر وذلك اول الشهر التالي لصدور قرار الترقية . لذلك فانه لما كان العامل في هذه الحالة قد رقى الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ وكان مرتبه متجاوزا لبداية مربوط الفئة الثانية فانه يستحق علاوة ترقية تتمثل في علاوة من علاوات الفئة الثانية من اول يناير سنة ١٩٧٦ اول الشهر التالي لتاريخ تربيته وبالتالي فان الادارة تكون قد اصابته حكم القانون بمنحه تلك العلاوة في هذا التاريخ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : أن دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة اثنائية يعد من المؤهلات فوق المتوسطة . وبالتالي يتعين سحب الترقية للفئة الثانية التى منحت للعامل في الحالة الاولى لعدم اتمامه المدة الكلية اللازمة لترقية حملة هذه المؤهلات للفئة الثانية بالتطبيق للمادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : صحة الترقية للفئة الثانية التى منحت للعامل الحاصل عنى بكالوريوس الهندسة في الحالة الثانية واستحقاقه لعلاوة الترقية من ١٩٧٦/١/١ .

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

نص المادة ١٦/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لمن يستحق الترقية لفئة واحدة أو من يستحق لأكثر من فئة مع بيان الحد الأقصى للتدرج في الحالين - المقصود بذلك ، العلاوات الدورية التي استحققت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ نتيجة ذلك : ان العلاوة الدورية المستحقة في ١/١/١٩٧٥ لا يشملها هذا الحد الأقصى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية - من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام المرافق :

(ج) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى اكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات الفئة التي يرقى اليها ... » .

وتنص المادة الرابعة من هذه المواد على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجدول الملحق به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ » .

كما تنص المادة ٩ منها على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتنص المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة أحدى المده الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة » .

فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ » .

وتنص المادة ١٦ منه على أن تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية ... (د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بفاية مربوط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة » .

وحيث أن المادة ١٦/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نصت على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لمن يستحق الترقية لفئة واحدة أو من يستحق الترقية لأكثر من فئة ثم بينت الحد الأقصى للتدرج في الحالتين » .

وبحيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لمن يرقى ينص على إلى العلاوات التي استحققت فعلاً في تاريخ سابق على القاعدة القانونية التي أنشأت المركز القانوني أو عدلته في الماضي فالعامل الذي يرقى إلى فئة وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذي أنشأ له الحق في هذه الترقية يعتبر وكأنه شغل هذه فعلاً منذ هذا التاريخ شأنه في ذلك شأن من رقى إليها في حينه ومن أجل ذلك يتمين تدرج مرتبه بالعلاوات التي استحققت في الفترة من تاريخ شغله للفئة حتى تاريخ العمل

بالقانون اما العلاوات التى تستحق بعد هذا التاريخ فلا ينصرف اليها هذا لخلول لانها تدخل فى نطاق العلاوات المستقبلية والتى لم تكن قد استحققت بعد عند الترقية — فى مفهوم هذا القانون ..

وحيث أن الاصل هو استحقاق العلاوة الدورية عند حلول موعدها اليها الصرمان من العلاوة فهو استثناء يرد على هذا الاصل ولا يكون الا بنص ولا يجوز التوسع فى تفسيره او القياس عليه .

وحيث أن نص الفترة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لمن يرقى طبقاً لنص المادة (١٥) الى الحد الاقصى الذى اشارت اليه — وهو بلوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية لمن يرقى الى فئة واحدة وتجاوز بداية مربوط الفئة بعلاوة واحدة فقط لمن يرقى لأكثر من فئة واحدة — مقصود به العلاوات الدورية التى استحققت فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٢/٣١/١٩٧٤ .

ومن حيث أن علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد العمل بأحكام القانون المذكور فمن ثم فإن الحد الاقصى لتدرج العلاوات الذى نصت عليه المادة ١٦/د لا يشملها ولا يغير من ذلك القول بأن المشرع قصد من القيد الوارد بالمادة ١٦/د تجميد المرتبات خلال فترة تطبيق هذا القانون أو القول بأن هذا القيد يتحدد بالنطاق الزمنى لأعمال أحكام القانون لا حجة فى ذلك لأن المشرع قصد من المادة ١٦ فقرة د الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون فى الماضى وما يدل على ذلك أنه عندما قصد الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيقه فى المستقبل نص على ذلك صراحة فى المادة ٢/د العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التى يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة .

وحيث أن المادة ١٦/د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد نصت على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لمن يستحق الترقية لفئة واحدة أو من يستحق الترقية لأكثر من فئة ثم بينت الحد الاقصى للتدرج فى الحالتين .

وحيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لمن يرقى ينصرف إلى العلاوات التي استحققت فعلا في تاريخ سابق على القاعدة القانونية التي أنشأت المركز القانوني أو عطلته في الماضي فالمعامل الذي يرقى إلى فئة وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذي أنشأ له الحق في ذلك شأن من رقى إليها في حينه ومن أجل ذلك يتعين تدرج مرتبه بالعلاوات التي استحققت في الفترة من تاريخ شغله للفئة حتى تاريخ العمل بالقانون أما العلاوات التي تستحق بعد هذا التاريخ فلا ينصرف إليها هذا المدلول لأنها تدخل في نطاق العلاوات المستقبلية والتي لم تكن قد استحققت بعد عند الترقية — في مفهوم هذا القانون ..

وحيث أن الأصل هو استحقاق العلاوة الدورية عند حلول موعدها أما الحرمان من العلاوة فهو استثناء يرد على هذا الأصل ولا يكون إلا بنص ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

وحيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لمن يرقى طبقا لنص المادة (١٥) إلى الحد الأقصى الذي أثيرت إليه — وهو بلوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية لمن يرقى إلى فئة واحدة وتجاوز بداية مربوط الفئة بعلاوة واحدة فقط لمن يرقى لأكثر من فئة واحدة — يقصد العلاوات الدورية التي استحققت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٢١/١٩٧٤ .

ومن حيث أن علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد العمل بأحكام القانون المذكور فمن ثم فإن الحد الأقصى لتدرج العلاوات الذي نصت عليه المادة ١٦/د لا يشملها ولا يغير من ذلك القول بأن المشرع قصد من التقييد الوارد بالمادة ١٦/د تجميد المرتبات خلال فترة تطبيق هذا القانون أو القول بأن هذا التقييد يحدد بالنطاق الزمني لأعمال أحكام القانون لا حجة في ذلك لأن المشرع قصد من المادة ١٦ فقرة د الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون في الماضي ومما يدل على ذلك أنه عندما قصد الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيقه في المستقبل نص على ذلك صراحة في المادة ٢/د

٤٠٤. ط، من مواد الاصدار كما أن صياغة هذا النص في انعطاف أحكامه على الماضي وليس بها أو بنصوص القانون الأخرى ما يفيد صراحة أو ضمناً أن المشرع قصد إلى حرمان العاملين المستفيدين من أحكامه أو طوائف معينة منهم من العلاوات التي تستحق في الفترة المحددة لسريانه كما أنه لا محل للاستشهاد في هذا الخصوص بنص المادة ٢/ح من مواد الاصدار لان هذه الفقرة صريحة في قصر الحرمان على العلاوة المستحقة في سنة ١٩٧٦ عند توافر شروط تطبيقها ولو كانت نية المشرع قد اتجهت إلى الحرمان من كافة العلاوات التي تستحق طوال فترة سريان هذا القانون لما أفرد لهذه العلاوات بذات نص خاص

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم على الواقعة المعروضة يبين أن وزارة التعليم العالي قد قامت بتسوية حالة بعض العاملين لديها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك بالقرار رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٨/٧/٨ ومنهم حالة السيدة/ والتي كانت تشغل الفئة الخامسة من ٧٢/١٢/٣١ ووصل مرتبها في ١٩٧٥/١/١ (٣٨ جنياً) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستحققت الفئة الثالثة من دورية في ١٩٧١/١/١ بمرتب ٥٧ جنياً أول مربوط هذه الفئة ومنحت علاوة دورية في ١٩٧٣/١/١ ولم تمنح علاوة ١٩٧٤/١/١ طبقاً لنص المادة ١٦/د من القانون المذكور ثم منحت العلاوة الدورية المستحقة في ١٩٧٥/١/١ وكذا حالة السيد/ الذي كان يشغل الفئة الثانية ١٩٧٢/١٢/٣١ ووصل مرتبه في ١٩٧٥/١/٢ — ١٧٧٣٠ جنياً وطبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستحق الفئة السادسة من ١٩٧١/١/١ بمرتب ٢٧٥٠٠ جنياً أول مربوط هذه الفئة ثم منح علاوة دورية في ١٩٧١/١/١ بمرتب يمنح علاوة دورية في ١٩٧٤/١/١ ثم منح العلاوة الدورية المستحقة في ١٩٧٥/١/١ ..

وحيث أن العلاوة المستحقة في ١٩٧٥/١/١ لا يشملها الحد الأدنى للتدرج المنصوص عليه المادة ١٦/د باعتبارها مستحقة بعد العمل

بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

ومن ثم فإن اضافة هذه العلاوة لمرتبات المذكورين يكون بالتطبيق الصحيح لحكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعروضة حالتهم للعلاوة الدورية التى استحققت
في ١/١٩٧٥ .

٢ ملف ٧٨٥/٤/٨٦ — جلسة ١٣/٦/١٩٧٩) .

قامدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

التعديل الذى اوردته القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على الفقرة (ز)
من المادة الاولى من مواد اصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المتنيين
بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — مفاده — خضوع الترقيات المترتبة على
اعمال المادة ١٧ للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المتنيين والتي تقضى باستحقاق علاوة
الترقية اعتبارا من اول الشهر تلتالى — اثر ذلك — استحقاق علاوة الترقية
اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٥ بالنسبة لمن رقوا الى الفئة الثانية
١٤٤٠/٨٧٦ في ١٢/٣١/١٩٧٤ — صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك
اعتبارا من ١/٧/١٩٧٥ .

بمقتضى اعمال الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ الا يترتب على اعمال احكامه تخفيض الفئة المالية او الرتب

(م ٥٢ — ج ١٦)

المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ — اثر انه في مجال تحديد الراتب الواجب الاحتفاظ به يتعين اعتداد بالملء الدورية التي استجقت قانونا للعاملين في ١/١/١٩٧٥ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين قد صدر في ٦/٥/١٩٧٥ ونشر في ١٠/٧/١٩٧٥ ونص في المادة الثانية من مواد اصداره على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ١ — ... ج — تخفيض الفئة المالية أو تخفيض الرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون .

ز — صرف أية فروق عن الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٥ و ١٧ الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وقد نصت المادة الأولى من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يستبدل بنص البندين (د) و (ز) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — النص الآتي : — (ز) صرف أية فروق مالية من الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة ١٥) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية » .

ولما كان ينادي تلك النصوص أن المشرع قد استهدف بتعديل أحكام الفقرة (ز) المشار إليها استبعاد الترقيات المترتبة على أعمال المادة ١٧ وخضوعها للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تنص على استحقاق علاوة الترقية اعتبارا من أول الشهر التالي أي اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ بالنسبة لمن رقوا الى الفئة الثانية في ٣١/١٢/١٩٧٤ على الا تصرف الفروق الا اعتبارا من ١/٧/١٩٧٥ اعمالا لحكم الفقرة (ط) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن جهة أخرى فإن مقتضى أعمال الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ألا يترتب على أعمال أحكامه تخفيض الفئة المالية أو المرتب المستحق للمعامل في تاريخ نشر هذا القانون أى في ١٠/٥/١٩٧٥ ومن ثم فإنه في مجال تحديد الراتب الواجب الاحتفاظ به يتعين أن يعتد بالعلوة الدورية التي استحققت قانونا للمعلمين في ١/١/١٩٧٥ أعمالا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أنه يطبق تلك الأصول على خصوصية الحالة المعروضة فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن السيد الدكتور/ التحق بالخدمة في ١١/٦/١٩٤٥ وتدرج بالتقنيات حتى رقى إلى الفئة الثالثة في ٢١/١٢/١٩٧١ ومنح علوة دورية في ١/١/١٩٧٥ وبلغ راتبه ٨١٣٧٧ ثم سويت حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فأرجعت أقدميته في الفئة الثالثة إلى ١/٧/١٩٦٨ - ورقى إلى الفئة الثانية في ٣١/١٢/١٩٧٥ ومنح علوة ترقية اعتبارا من ١/٦/١٩٧٥ طبقا لأحكام المادة (١٧) من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وأصبح راتبه ٨١٣٧٧ وهو ذات راتبه قبل إجراء التسوية ومن ثم يكون محقا في أن يحتفظ له براتبه المستحق عند نشر القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ شاملا العلوة الدورية التي منحت له في ١/١/١٩٧٥ أعمالا لأحكام الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك حتى ١/٧/١٩٧٥ تاريخ استحقاقه لصرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته وترقيته إلى الفئة الثانية طبقا لأحكام المادة (١٧) وتطبيقا لأحكام الفقرة (ط) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى عدم جواز تخفيض مرتبة السيد/ بعد ترقيته للفئة الثانية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ما كان يستحق تقاضيه اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ وأنه يحتفظ له بهذا المرتبة ويجرى صرفه إليه كاملا حتى ١/٧/١٩٧٥ .

قاموس رقم (٢١٨)

المادة :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بترقية العاملين الخاضعين لأحكامه إلى الفئات الأعلى في حدود الضوابط والشروط المنصوص عليها فيه — وجوب الاعتداد بالفئة التي يكون حصل عليها خلال المدة من ١٩٧٥/١/١ وحتى ١٩٧٥/٥/١٠ ما لم تكن هذه الترقية أفضل له . استحقاق العاملين الذين حصلوا على ترقيات بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للملاوة الدورية التي تحل في ١٩٧٦/١/١ ما لم ينطبق في شأنهم حكم الفقرة (ج) في المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون المذكور تنص على ان : « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق . . . (ج) تخفيض الفئة المالية او تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشر هذا القانون . (د) الترقية طبقا لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الى أعلى من فئتين وظيفيتين من الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة أو الحصول قبل ٣١ من ديسمبر لسنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى . (ج) استحقاق العلاوة الدورية من عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لأحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات الفئة التي يرقى اليها . . . » وان المادة التاسعة من مواد الاصدار تنص على ان : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » كما تنص المادة ١٥ من القانون على ان « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى

المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ، فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها ، إلى هذا التاريخ » وأن المادة (١٦) منه تنص على أن : « ... (د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مبروط الفئة الوظيفية للفئة التي يستحق الترقية إليها . كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مبروط الفئة التي يرقى إليها بأكثر من علاوة دورية واحدة . » وأن المشرع قد مدد العمل بأحكام الفصل الثالث من القانون الخاص بالترقيات الحتمية والفصل الرابع منه الخاص بحساب المدد الكلية حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٧ بمقتضى القانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٤ لسنة ١٩٧٨ .

ومناد ما تقدم أن المشرع حدد تاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ للعمل بالقانون . وبذلك حصر المخاطبين بأحكامه بالعاملين الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ الأمر الذي يقتضي الاعتداد بحالتهم الوظيفية فيه عند إجراء الترقيات الوجوبية التي تضمنها ومن ثم فإنه لا يسوغ اتخاذ الترقيات التي حصل عليها العامل بعد هذا التاريخ وحتى تاريخ نشر هذا القانون في ١٩٧٥/٥/١٠ أساساً لحالة العامل عند إجراء تلك الترقيات ، كذلك فإنها لا تدخل ضمن الترقيات التي أجاز القانون الترقية إليها ولا تخضع للقيود والشروط التي وردت به ، ذلك لأن إجراء التسوية بوجه عام إنما يعنى الرجوع بحالة العامل إلى الماضي بغض النظر عن الحالة الراهنة التي يكون عليها ، مع مراعاة تاريخ البداية الذي تحدده قاعدة التسوية . وتتخذ أساساً للترقيات التي يمكن منحها للعامل ، وبالتالي فإن استحقاق العامل للعلاوات الدورية التي لم يحل محلها إنما يتوقف على حالته كما تسفر عنها التسوية ، وتطبيقاً لذلك فإنه يتعين الاعتداد بتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١

غلا يجوز أن يزيد عليهما بأكثر من فئتين وظيفيتين خلال كل سنة مالية من سنوات أعمال القانون ، مع مراعاة أنه اذا حصل العامل على فئة واحدة درجت علاواته حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بشرط الا يتجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية ، واذا حصل على أكثر من علاوة دورية واحدة ، مع مراعاة ان هذه القيود المتعلقة بتردد العلاوات انها تسرى في الفترة الزمنية التي ترد اليها التسوية فلا تسرى بعدها أى لا تسرى بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ الا ما استثنى بنص خاص ، وعليه فانه لا يجوز تجسيم مرتبات العاملين خلال السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ المحددة لأعمال القانون ، ولما كان المشرع قد حرم في الفقرة (ح) من المادة الثانية من مواد الاصدار ، العامل من العلاوة المستحقة في ١/١/١٩٧٦ ، متى رقى لأكثر من فئة وزاد مرتبه بمقدار علاوتين من علاوات الفئة الأخيرة . فان الحرمان من تلك العلاوة منوط بتوافر شروطه ، كذلك فقد لا يستحق العامل هذه العلاوة بالرغم من تخلف تلك الشروط في شأنه لسبب يرجع الى ما تقضى به القواعد العامة التي يعمين تطبيقها على من وقعت ترقيته في تاريخ يخرج من نطاق قيود التدرج التي يعمين اعمالها فيما تتضمن من تأجيل لموعد اللاوة الدورية بسبب الترقيات حسبما تقرر المادة (٢٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، التي تمنح العلاوة الدورية يعد الترقية في أول يناير التالي لمرور عام عليها ، وكذلك نص المادة (١٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي تقتضي ذات الحكم ، ولا يعنى عدم الاعتماد بالفئة الوظيفية التي حصل عليها العامل في الفترة من ١/١/١٩٧٥ حتى ١٠/٥/١٩٧٥ اهدارها كلية ، وانما يعمين ابقاء عليها متى كانت أفضل للعامل ، الأمر الذي يتحقق في الحالة التي تعقد به التسوية عن ترقيته الى تلك الفئة وذلك اعمالا لنص الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

واذا كانت المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعدل لجازمت .
ورد أقدمية العامل في الفئة المرقى اليها ، فان ذلك انما يصدق على الفئة

التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا يجوز اعماله على الفئلت التي رقى اليها في الفترة من ١٩٧٥/١/١ الى ١٩٧٥/٥/١٠ لأزوجهما عن نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ما يلي :

اولا : الاعتداد بالفئة التي كان عليها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعدم الاعتماد بالفئة التي حصل عليها في الفترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/٥/١٠ ، عند تسوية حالته بترقيته ترقية وجوبية تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ما لم تكن الفئة التي حصل عليها في تلك الفترة أفضل له .

ثانيا : استحقاق العاملين الذين حصلوا على ترقيات وجوبية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للعلاوة الدورية التي تصل في ١٩٧٦/١/١ ما لم ينطبق في شأنهم حكم الفترة (ح) من المادة الثانية من مواد إصدار ذلك القانون ، أو يؤجل استحقاقهم لها الى ما بعد هذا التاريخ لعدم مرور عام على التاريخ الذي منحت اعتبارا منه هذه الترقية .

(ملف ٣٨٦/٣/٥٠٠ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

الحكم الوارد في الفصل الخامس من القانون المذكور هو حكم دائم لا تسرى عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وألغى نص على ان يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

باستعراض حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص (على أن يمنح العامل الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى ولا يستحق الترقية الى مستوى أعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها وذلك على الوجه الآتى :

(أ) العلاوة الاولى فى الموعد المحدد لاستحقاق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة .

(ب) العلاوة الثانية بعد انقضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الاولى .

(ج) تحسب المواعيد المحددة فى أ ، ب فى حالة وجود مانع ثانوى من الترقية او منح العلاوة من تاريخ زوال المانع المذكور .

تزداد مرتبات العاملين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق العلاوتين الاضافيتين فى تاريخ العمل بهذا القانون بقيمة هاتين العلاوتين .

ورأت الجمعية ان المشرع قد قضى فى هذه المادة على ان « يمنح كل عامل يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها وتبنيح العلاوة الاولى بعد سنتين من تاريخ بلوغ العامل نهاية ربط الفئة بشرط الا يرقى الى المستوى الأعلى خلال هذه المدة كما يمنح العلاوة الثانية بعد انقضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الاولى بشرط عدم ترقيته خلال هذه المدة ، وهذا الحكم الذى ورد فى الفصل الخاص من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام حكم دائم لا تسرى عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتى تنص على أن (يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى احتقية
العامل المعروضة حالته العلاوة الاضافية في اول يناير ١٩٧٧ نظرا لبلوغ
مرجه نهاية ربط الفئة الثانية وبالتالي نهاية ربط المستوى الاول في اول يناير
سنة ١٩٧٥ وعدم ترقيته حتى اول يناير سنة ١٩٧٧ الى الدرجة الاعلى .

(ملف ٩٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٦/١١/١٩٨٢) .

تعقيب : يتبين من عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ وأرثأت عدم
المعدل عن رأيه السالف الذكر بحسبان انه التفسير السليم لصحيح حكم
القانون . (ملف ٩٢٢/٤/٨٦) .

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٥ بضم
اجور أيام الجمع الى المرتب ان مناط استهلاك هذه الاجور بواقع نصف علاوة
الترقية هو بتمام الترقية بعد ١٩٧٥/١٢/١ — الترقيات التي تجرى بالتطبيق
لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧
تتم اما في عام ١٩٧٥ او في عام ١٩٧٦ بفض النظر عن الاقدمية في الدرجة
التي ترد الى تاريخ اكمال العامل للمدة الكلية المشترطة للترقية — اساس
ذلك — تطبيق — استهلاك اجور أيام الجمع بواقع نصف علاوة الترقية التي
تمت للعامل خلال السنة المالية ١٩٧٦ بالتطبيق لأحكام القانون المذكور دون
اعتداد بالتاريخ الذي ارتدت اليه اقدميته بنتيجة استكمال المدة الكلية عليه .

ملخص الفتوى :

لها بالنسبة لاجور أيام الجمع فان المادة الثانية من القانون رقم

١٠٣. لسنة ١٩٧٥، بضم أجور أيام الجوع، الى المرتب تنص على أن (تستهلك هذه الاجور مستقبلا من علاوات الترقية بواقع ٥٠ ٪ من قيمة هذه العلاوات اعتباراً من الترقيات التى تتم ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٧٥) وعلى ذلك فان مناسط استهلاك هذه الاجور بواقع نصف علاوة الترقية هو بتمام الترقية بعد ١٢/١/١٩٧٥ .

ولما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حدد فى المادتين ٤ و ٩ من مواد اصداره المجال الزمنى لاجراء الترقيات بمقتضى احكامه بالفترة من ٣١/١٢/١٩٧٤ حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ ، ومنع فى ذات الوقت بموجب الفقرة (د) من المادة الثانية من مواد الاصدار ترقية العامل بالتطبيق لاحكامه لاكثر من فئتين مائتين تعملان الفئة التى يشغلها فى ٣١/١٢/١٩٧٤ وحظر ترقيته ترقية اخرى حتى ٣١/١٢/١٩٧٦ ، ومقتضى ذلك عدم حصول العامل الذى رقى الى فئتين على ثالث فئة فى السنة المالية ١٩٧٥ ، وعدم حصوله عليها حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦ ولو اكتملت له المدة الكلية التى تؤهله للترقية اليها ، ثم رفع القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٧٧ القيد الاخير ومد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبذلك اصبح من الجائز ترقية العامل الى فئتين فى السنة المالية ١٩٧٥ وترقيته الى فئتين آخريين فى السنة المالية ١٩٧٦ التى امتد العمل بالقانون اليها لذلك فان الترقيات التى تجرى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تتم أما فى ١٩٧٥ او فى عام ١٩٧٦ بغض النظر عن الاقدمية فى الدرجة التى ترد الى تاريخ اكمال العامل للمدة الكلية المشترطة للترقية .

ولما كان العامل الذى تناولت حالته ادارة الفتوى لوزارة الرى قد رقى الى فئتين فى السنة المالية ١٩٧٥ لم رقى الى ثالث فئة (الرابعة) اعتباراً من ١/١/١٩٧١ فى السنة المالية ١٩٧٦ ، أى بعد ١٢/١/١٩٧٥

فانه يتمين استهلاك أجور أيام الجمع بواقع نصف علاوة تلك الترقية دون اعتداد بالتاريخ الذى ارتدت اليه الترقية نتيجة استكمال المدلة الكلية فيه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهلاك اعانة غلاء المعيشة من الزيادة التى تطرا على المرتب نتيجة تسوية حالة العامل بمقتضى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستهلاك أجور أيام الجمع بواقع نصف علاوة ترقية السيد/ الى الفئة الرابعة التى تمت خلال السنة المالية ١٩٧٦ اعتبارا من ١/١/١٩٧١ بالتطبيق لأحكام القانون المذكور بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ .

(ملف ٨٦/٤/٨٢٣ — جلسة ١٤/١١/١٩٩٠) .

الفرع الثالث فروق مالية مترتبة على الترقية

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

أكل من القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ مجال
التطبيق ونطاق أعمال خاص به ومستقل عن الآخر —
المبرة في تحديد صرف الفروق المالية إنما تكون بالقانون الآخر
الذي تمت الترقية بموجب به باعتبار أنها تستغرق ما يسبقها من ترقية —
الآثار المالية المترتب بنص خاص يقتصر تطبيقه على الترقية التي انصب عليها
دون غيرها — أحقية العاملين المرقين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفي بعد ترقية إلى فئة واحدة أو إرجاع
أقدميتهم في الفئة التي كانوا يشغلونها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين في صرف الفروق المترتبة على
الترقية الأخيرة بقواعد الرسوب الوظيفي اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

أن المدة لثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون
المرافق :

..... (هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون المرافق
والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي إذا كان يترتب على ذلك خلال

سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من عئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقا لنواعد الرسوب الوطنى او طبقا لأحكام القانون المرافق أيهما أفضل له .

(و)

(ز) صرف أية فروق مالية من الترقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين (١٥ ، ١٧) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وفلك غيما عدا من يرقى وتنتهى خنته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التالين .

(ح)

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة عن أول مايو سنة ١٩٧٥ او استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوطنى فى المادة الأولى على أنه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك فى الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوطنى الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ »

ومن حيث أن لكل من القانونين رقمى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ — المشار اليهما مجال انطباق ونطاق أعمال خاص به ومستقل عن الآخر اذ تقوم الترقية بالقانون الأول على أساس المدة التى قضاها العامل فى الفئة الأخيرة التى يشغلها وتتم بالرفع بينما تقوم الترقية بالقانون الثانى على أساس المدة الكلية المحسوبة للعامل وفقا لأحكامه وتتم على الفئات الخالية أو على فئات منشأة بصفة شخصية ومن ثم فانه يتعين أعمال وترتيب آثار كل ترقية

وفقا للأحكام التي تمت على أساسها على حدة دون تداخل حتى ولو كانت إحدى الترتيبين نتيجة غير مباشرة للترقية الأخرى .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن العبرة في تحديد تاريخ صرف الفروق المالية إنما تكون بالقانون الأخير الذي تمت الترقية بموجبه باعتبار أنها تستغرق ما يسبقها من ترقية ، الأمر الذي يستوجب ترتيب آثارها المالية وفقا لأحكام هذا القانون الأخير .

وإذا كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التصحيح قد نظم الفترة (هـ) من المادة الثانية من مواد إصداره الجع بين القانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكان قد أعطى للعامل حق اختيار أيهما يطبق أو لا مان ذلك لا يعنى إخضاع الترقية التي تتم عند الجع بين القانونين للآثار المالية التي رتبها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥ لأن الآثار المالية إنما تترتب بنص خاص يقتصر تطبيقه على الترقية التي انصب عليها دون غيرها فلا يجوز مده الى الترقية التي تتم وفقا للأحكام التي نص عليها قانون آخر هو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب طالما أنها قد استغرقت الترقية الأولى التي تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وجاءت التالية لها .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم قد رقوا أو أرجعت أقدمتهم جالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى جالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فإنهم يستحقون الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية العاملين المرتقين وفقا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن انرسوب الوظيفة بعد ترقيةهم الى فئة واحدة أو أرجاع أقدمتهم في الفئة التي كانوا يشغلونها طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين في صرف الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة بقواعد الرسوب اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ .

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

نص البند (د) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بعدم جواز الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى أعلى من فئتين ماليتين تاليتين للفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة أو الحصول على أية ترقية أخرى قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ -- تعديل هذا البند بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وحذف عبارة الحصول قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى -- اتجاه المشرع بذلك الى فتح المجال للترقية الى فئتين وظيفيتين خلال سنة مالية واحدة متى استوفى العامل الحد الكلي الذي تؤهله للترقية لهذه الفئات الوظيفية -- تحديد المشرع تاريخ صرف الفروق المالية المترتبة على الترقية لثالث فئة اعتباراً من ١٩٧٧/١/١ يهدف الى الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون -- هذا قيد ورد بالنسبة للفروق المالية ولا شأن له بجواز الترقية الى فئتين ماليتين في السنة المالية الواحدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق .

(ا) (ب) (ج) (د) الترقية طبقاً لأحكام المادتين (١٥) و (١٧) الى أعلى من فئتين وظيفيتين من الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة ، أو الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى .

(١) (ب) (ج) ... (د) الترقية طبقاً لأحكام المادتين (١٥) و (١٧) إلى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة ، أو الحصول قبل الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى .

(هـ) .. (و) (ز) صرف أية فروق مالية عن الترفيعات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين (١٥) ، (١٧) إلا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة إلى التقاعد قبل هذا التاريخ. وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين « .

كما تنص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين على أنه « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ... » .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ونص المادة الأولى على أنه « يستبدل بنص البندين (د) ، (ز) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي :

(د) الترقية طبقاً لأحكام المادتين (١٥) ، (١٧) إلى أعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة .

(ز) صرف أية فروق مالية عن الترفيعات المترتبة على تطبيق أحكام المادة (١٥) إلا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة إلى التقاعد قبل هذا التاريخ. وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين .

وبالنسبة لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة عليه هذه الترقية من ١/١/١٩٧٧ » .

كما نص القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ في المادة الثانية على انه
١ يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العالين المدنيين بالدولة والقطاع
العام النص الآتى :

يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول
الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ » .

ومن حيث أن البند (د) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ يقضى
بعدم جواز الترقية طبقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ الى أعلى من فئتين ماليتين تاليتين التى يشغلها العامل خلال
السنة المالية الواحدة ، كما حظر الحصول على أية ترقية أخرى خلافا
ما تقدم قبل ٣١/١٢/١٩٧٦ .

ومن حيث أن المشرع قد أبقى نص هذا البند على حاله عند تعديله
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ واقتصر التعديل على حذف عبارة « أو الحصول
قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى » فان هذا المسلك
من جانب المشرع يدل على أنه قصد فتح المجال للترقية الى فئتين
وظيفتين خلال كل سنة مالية واحدة ، متى استوفى العامل المدد الكلية
التى تؤهله للترقية لهذه الفئات الوظيفية .

ومن حيث أنه لا يجوز التسول بقصر الترقية تطبيقا للقانون رقم
٢٣ لسنة ١٩٧٧ لفئة ثلاثة فقط أى لفئة واحدة بعد الفئتين اللتين رقى اليهما
العامل تطبيقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان ذلك تحميل النص اكثر
مما يحتمل فالمشرع لو أراد تقييد الترقية وقصرها على ثالث فئة فقط لنص
على ذلك صراحة عند تعديل البند (د) من المادة الثانية من مواد اصدار
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث إنه لا يغير من ذلك أن الفقرة الثانية من البند (ز) المعدل
(م ٥٣ — ج ١٦)

بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد حددت تاريخ صرف الفروق المالية المترتبة على الترقية لثلاث فئة وإربع فئة من باب أولى لا يصرف الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية الا من التاريخ المذكور بفرض استحقاقه لها قبل هذا التاريخ ولقد هدف المشرع من ذلك الى الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون وهذا القيد وارد بالنسبة للفروق المالية فقط ولا شأن له بجواز الترقية الى فئتين ماليتين في السنة المالية الواحدة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين في الترقية الى فئتين ماليتين خلال السنة المالية ١٩٧٦ تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين على الرغم من سابقة ترقيةهم الى فئتين ماليتين خلال عام ١٩٧٥ بمقتضى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٨٦/٤/٧٩١ — جلسة ١٠/٥/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المادة :

استحقاق الفروق المالية المترتبة على ترقية العامل طبقا لاحكام قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ من اول الشهر التالي لحصوله عليها اى فى ١/١/١٩٧٥ واستحقاقه العلاوة الدورية فى اول يناير الحالى لانقضاء سنة على الترقية اى فى ١/١/١٩٧٦ حتى ولو كانت هذه الترقية نتيجة غير مباشرة لترقيته طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — اساس ذلك : ان لكل من القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ مجال انطباق خاص به مستقل

وينعمن أعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقاً للأحكام التي تمت على أساسها
على حدة دون تدخل — العبرة في استحقاق العامل العالوة ١/١/١٩٧٦
وفي تحديد تاريخ صرف الفروق المالية إنما تكون بالقانون الأخير الذي تمت
بموجبه — قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن
قيداً على صرف الفروق المالية أو منح العالوات الدورية نتيجة للترقية التي
تتم بموجبه — وجوب الرجوع في هذا الشأن إلى القواعد المنصوص
عليها بنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتمصيح اوضاع العاملين المدنيين تنص على انه « لا يجوز ان يترتب على
تطبيق القانون المرافق :

..... (هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون
المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك
خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين متتاليتين
لفئة التي يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقاً
للقواعد الرسوب الوظيفي او طبقاً لأحكام القانون المرافق ايهما
أفضل له .

(و) (ز) صرف أية فروق مالية عن الترتيبات المترتبة
على تطبيق المائتين (١٥) ، (١٧) الا اعتباراً من ٣١ من ديسمبر التالي
للاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة
إلى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة البندين التاليين :٢

(جـ) استحقاق العالوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى أكثر من

عثة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاقل من علاوات الفئة التي يرقى اليها .

(ط) صرف اية فروق مالية عن فترة سابقة على اول مايو سنة ١٩٧٥ او استرداد اية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب، الوظيفي في المادة الاولى على انه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى اول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارا وزير المالية رقما ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ » .

ومن حيث ان لكل من القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ — المشار اليهما مجال انطباق اعمال خاص به ومستقل عن الآخر اذ تقوم الترقية بالقانون الاول على اساس المدة التي قضاها العامل في الفئة الاخيرة التي يشغلها وتتم بالرفع بينها تقوم الترقية بالقانون الثاني على اساس المدة الكلية المحسوبة للعامل وفقا لاحكامه وتتسم على الفئات الخالية او على فئات منشأة بصفة شخصية ، ومن ثم فانه يتعين اعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التي تمت على اساسها على حدة دون تداخل ولو كانت احدي الترقيتين نتيجة غير مباشرة للترقية الاخرى .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان العبرة في استحقاق العامل العلاوة ١٩٧٦/١/١ وفي تحديد تاريخ صرف الفروق المالية انما تكون بالقانون الاخير الذي تمت الترقية بموجب باعتبار انها تستغرق ما يستحقها من ترقيات الامر الذي يستوجب ترتيب آثارها المالية وفقا لاحكام هذا القانون الاخير .

وإذا كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٧٥ المشار إليه قد نظم في الفقرة ٢ هـ من المادة الثانية من مواد إصداره الجمع بين القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكان قد أعطى للعامل حق اختيار أيهما يطبق أولاً فإن ذلك لا يعنى إخضاع الترقيات التي تتم عند الجمع بين القانونين الآثار التي نص عليها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن الأثر المالي للترقية إنما يترتب بنص خاص يجب أن يقتصر على تطبيقه على الترقية التي نصت عليها دون غيرها ، ومن ثم فلا يجوز مده الى الترقية التي تتم وفقاً للأحكام التي نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب طالما أنها تستغرق الترقية الاولى التي تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتأتي تالية لها .

ومن حيث أن قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قبوداً على صرف الفروق المالية أو منح العلاوات المستحقة نتيجة لنترقية التي تتم بموجبه فإنه يجب الرجوع الى القواعد العامة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد أوجب في المادة ١٧ منه أعمال آثار الترقية من أول الشهر التالي لحصول العامل عليها ، وأوجب في المادة ١٨ منح العامل المرتب علاوة دورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة على تاريخ حصوله على ترقية فإن تلك الأحكام تكون هي الواجبة التطبيق على الترقيات التي تتم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفي .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم قد رقوا أو أرجعت أقدميتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٣١ فإنهم يستحقون الفروق المالية على الترقية الأخيرة من أول الشهر التالي لحصولهم عليها في ١٩٧٥/٢/١ ويستحقون العلاوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة على الترقية أي في ١٩٧٦/١/١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العاملين المرقين الى فئتين مائتين الاولى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين والثانية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفى يستحقون الفروق المالية المترتبة على الترقية الاخرى اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ كما يستحقون المعالوة الدورية التى يحل ميعادها فى ١/١/١٩٧٦ .

(ملف ٧٧٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

استحقاق العاملين الى فئتين مائتين الاولى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والثانية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقىيات بقواعد الرسوب الوظيفى للفروق المالية المترتبة على الترقية الاخرى اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ — اساس ذلك : قانون الرسوب الوظيفى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قيوداً على صرف الفروق المالية المستحقة نتيجة للترقية التى تتم بهويبه — وجوب الرجوع الى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — نص المادة منه على أعمال. اثار الترقية من اول الشهر التالى لحصول العامل اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق القانون المرافق :

..... (هـ) الجمع بين الترقية لأحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى أو طبقاً لأحكام القانون المرافق أيهما أفضل له .

(و)

(ز) صرف أية فروق مالية عن الترقىات المترتبة على تطبيق المادتين ١٥ ، ١٧ اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة البندين التاليين :

(د)

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول مايو سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقىات بقواعد الرسوب الوظيفى فى المادة الأولى على أنه « يرقى اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك فى الفترة من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أن لكل من القانونين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ - المشار اليهما مجال انطباق ونطاق أعمال به ومستقل عن الآخر اذ تقوم الترقية بالقانون الاول على أساس المدة التى قضاها العامل فى الفئة

الآخيرة التى يشغلها وتتم بالرفع بينما تقوم الترقية بالقانون الثانى على أساس المدة الكلية المحسوبة للعامل وفقا لأحكامه وتتم على الفئات الخالية. أو على فئات منشأة بصفة شخصية ، ومن ثم فانه يتعين اعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للأحكام التى تمت على أساسها على حدة دون تدخل ولو كانت احدى الترتيبتين نتيجة غير مباشرة للترقية الأخرى .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان العبرة فى تحديد تاريخ صرف الفروق المالية انما يكون بالقانون الآخر الذى تمت الترقية بموجبه باعتبار انها تستغرق بآثارها المالية ما يسبقها من ترقيات الأمر الذى يستوجب ترتيب آثارها المالية وفقا لأحكام هذا القانون الآخر .

ومن حيث انه وإذا كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التصحيح قد نظم فى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصداره الجمع بين القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكان قد أعطى للعامل حق اختيار أيهما يطبق أولا ، فان ذلك لا يعنى اخضاع الترقيات التى تتم عند الجمع بين القانونين للآثار المالية التى نص عليها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأن الأثر المالى للترقية انما يترتب بنص خاص يجب أن يقتصر تطبيقه على الترقية التى انصب عليها دون غيرها ، ومن ثم فلا يجوز مده الى الترقية التى تتم وفقا للأحكام التى نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب طالما انها تستغرق الترقية الأولى التى تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتأتى ثالية لها .

ومن حيث أن قانون الرسوب الوظيفى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قيودا على صرف الفروق المالية المستحقة نتيجة للترقية التى تتم بموجبه فانه يجب الرجوع الى القواعد العامة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد أوجب فى المادة ١٧ منه اعمال آثار الترقية من أول الشهر التالى لحصول العامل عليها فان هذا الحكم يكون هو الواجب التطبيق على الترقيات التى تتم وفقا لأحكام لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم قد رتوا أو أرجعت أقدمتهم
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ فانهم يستحقون
الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة من أول الشهر التالي لحصولهم
عليها أي في ١/١/١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
إلى أن العاملين المرتبين إلى مئتين مائتين الأولى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين والثانية بالقانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي يستحقون الفروق المالية
الترتبة على الترقية الأخيرة اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ .

(ملف ٤٣٣/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)

الفصل التاسع الصبيبة والاشراقات ومساعدو الصنيع

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ جاء خلو من أى نص يحدد مدى الحد الأدنى الذى يتخذ أساسا لحساب مدة الخدمة الكلية وفقا لاحكامه — يترتب على ذلك وجوب الرجوع الى الاحكام الواردة فى قوانين التوظيف النافذة وقت صدور قرار التعمين باعتبارها القواعد القانونية التى تحدد سن التعمين — مثال — نص كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ٥٣/٩ الصادر بتاريخ ١٩/٢/١٩٤٥ فى شأن انصاف التلاميذ (الاشراقات) وصبيبة العمل على الا يقل سن الواحد منهم عن ١٣ سنة عند التحاقه بالعمل تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٣/١١/١٩٤٤ مقتضاه اثبات حكمه لمن يعين عاملا ابتداء طبقا لاحكام كادر العمال ومن ثم فان مدة الخدمة التى يقضيها العامل المخاطب باحكام كادر العمال تدخل فى حساب مدة خدمته الكلية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ بلوغه السن المتقدمة ، يستوى فى ذلك من يحمل منهم مؤهلا ومن لا يحمل .

ملخص الفتوى :

ان تانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ جاء خلو من أى نص يحدد مدى

الحد الأدنى الذى يتخذ أساسا لحساب مدد الخبة الكلية وفقا لاحكامه ، ومن ثم فانه يتعين الرجوع فى ذلك الى الاحكام الواردة فى قوانين التوظيف النافذة وقت صدور قرار التعيين باعتبارها القواعد القانونية التى تحدد سن التعيين .

ومن حيث انه يبين من الرجوع الى كادر سنة ١٩٣٩ الصلدر به منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ان الفقرة الاولى من المادة الاولى ، انه كانت تنص على انه « لايجوز أن تقل سن أى مرشح لوظيفة حكومية وقت التعيين لأول مرة عن ١٨ سنة ميلادية » وان الفقرة الثانية من ذات المادة تنص على أن « الحد الأدنى للسنة وهو ١٨ سنة يجرى على التعيين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة والخارجة عن هيئة العمال » ويبين من هذين النصين أن قيد السن الوارد فيهما لا يجرى حكمه على التعيين فى الوظائف التى باليومية .

ومن حيث انه ولئن كانت قد سارت على ذات السنن احكام كادرات العمال فلم تات بنص صريح يجعل الحد الأدنى لسنة العامل عند تعيينه وفقا لها ثمانية عشر عاما ، إلا أن أمر التعيين فى ظل هذه الاحكام لم يكن عاريا تماما عن القيود اذ يبين من مطالعة كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ٥٣/٩ الصادر بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٩ فى شأن انصاف التلاميذ (الاشراقات) وصبية العمال تنفيذ اقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣ أنه نص على أن (أولا ٣٠٠٠٠ — اشراقات التلاميذ الذين يستجدون يشترط فيهم) وألا تقل سن الواحد منهم عن ١٣ سنة ولا تزيد عن ١٦ سنة . وإذا كان مفاد ما تقدم أن الاشراقات (تلاميذ) يجب ألا تقل سن الواحد منهم عند التحاقه بالعمل عن ثلاثة عشر سنة ، فان مقتضى منبوع موافقة ذلك النص يوجب اثبات حكمه لمن يعين عاملا ابتداء طبقا لاحكام كادرات العمال المشار اليه ، اذ العلة فى الحالين واحدة نهى أهلية من يبلغ هذه السن — فى تقدير المشرع لان تنشأ بينه وبين جهات الادارة رابطة عمل ، ومن ثم فان مدة الخدمة التى يقضيها العمال فى وظيفة اعتبارا من تاريخ بلوغه السن المتقدمة تدخل — والحال هذه — ضمن مدد الخدمة الكلية طبقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العمال المشار اليه .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن العاملين بالهيئة من المعاملين بأحكام كادر العمال يدخل في حساب مدد خدمتهم الكلية طبقاً لأحكام القانون المشار إليه المحدد التي قضاهما العامل في الخدمة اعتباراً من تاريخ بلوغه السن المتقدمة يستوى في ذلك من يحمل منهم مؤهلاً ومن لا يحمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على المعينين في وظائف صبية أو اشرافات في ظل كادر العمال بالهيئة العامة للسكك الحديدية يدخل في حساب المدد الكلية مدة الخدمة التي قضوها في الخدمة من تاريخ بلوغهم سن الثالثة عشرة .

(ملف ٣٩/٥/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي طرأت عليه —
تسرى جميعها على العاملين بالحكومة وعلى العاملين بالقطاع العام بغير
تفرقة فيما خلا مما تضمنته المادتين (١ ، ٣) من احكام — سريان احكام
المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم
٥١ لسنة ١٩٧٩ على العاملين بالقطاع العام — مقتضى احكام القانون
رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ اجراء تسوية
للصبيّة والاشتراقات ومساعدى الصناع في الحكومة او احدى وظائف
الخصبة المتخرجين في القطاع العام اما تطبيق الفقرة الاولى واعتبارهم
شاعلين للفئة التاسعة من سن السادسة عشر او الثامنة عشر واما
بتطبيق الفقرة الثانية وحساب المدة الكلية وفقاً للجدول الثالث ابتداء
من تاريخ التعيين او بلوغه سن الثالثة عشر أيهما أقرب .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة الاولى من مواد اصداره على أن « تسرى احكام القانون المرافق على (١) العاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ فيما عدا احكام المادتين (١) ، (٣) من القانون المرافق » .

وبناءً على هذا النص أن احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي طرأت عليه تسرى جميعها على العاملين بالحكومة وعلى العاملين بالقطاع العام بغير تفرقة فيما عدا المادتين الاولى والثالثة اللتين تسريان على العاملين بالحكومة دون العاملين بالقطاع العام وتتضمن هاتين المادتين احكاماً تتعلق بتحديد عدد الوظائف اللازمة للتعيين في ادنى الفئات مع تخويل وزير التنمية الادارية اصدار قرار بالقواعد والاجراءات المنظمة للتعيين فيها ومن ثم لا يجوز استبعاد العاملين بالقطاع العام من نطاق تطبيق أى حكم من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي طرأت عليها فيما خلا ما تضمنته المادتين (١) ، (٣) من احكام وبالتالي فإن قواعد حساب المدة التي نصت عليها المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة الاولى من القانون رقم ٧٧ ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ — تسرى على العاملين بالقطاع العام شأنهم في ذلك شأن العاملين بالحكومة .

وتنص المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام على أن « تحسب المدة الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية او الفنية او الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجداولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية » .

(١) (ب) (ج) اعتبار الصبى أو الاشراف أو المساعد المصانع الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاغلا للفئة (١٦٢ — ٣٦٠) أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها فى تاريخه سابق » .

كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين على أنه « فى تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والأشراف ومساعدى الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة (١٦٢ / ٣٦٠) اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشر ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين فى إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشر » .

ولقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على العمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وفى ١٩٧٩/١١/٨ نشر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فهو ككرر فى مادته الأولى نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ وأضاف إليها فقرة ثانية تنص على أن « تحسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ تعيينه أو بلوغه سن الثالثة عشر أيهما أقرب » وقضى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ أيضا فى مادته الثانية بأن يعمل بأحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ .

وحاصل ما تقدم ان المشرع عندما اصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم اصدار المدة التي قضاهما العاملون الذين عينوا في الحكومة بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع وكذلك المدة التي قضاهما العاملون بالقطاع العام الذين عينوا كصبية متخرجين بالشركات قبل بلوغ اى من الطائفتين السن المحددة للتعين في أدنى الفئات التى وضع المشرع قواعد واحكام القانون رقم ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبار الصبى أو المساعد شاغلا للفئة التاسعة من اليوم التالى لمضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عدل المشرع عن هذا المسلك الذى من شأنه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التاسعة لمدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذى تضى باعتباره شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط الا تقل السن عند شغل تلك الفئة عن السادسة عشر فان كانوا غير حاصلين على مؤهلات دراسية اعتبرهم شاغلين لها بعد مضى سنتين من تاريخ التعمين بشرط الا يقل السن عن الثمانية عشر ومن ثم يكون المشرع قد الفى بهذا الحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يبق المشرع عند هذا الحد وانما اضاف الى حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بقضى بحساب المدة الكلية لهؤلاء العاملين من تاريخ التعيين او بلوغ سن الثالثة عشر أيهما اقرب وبذلك أصبحت كلا من الفقرة الاولى والفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تقرران تسوية مستقلة بذاتها تبدأ من تاريخ وسن مغاير للأخرى الأمر الذى يمنع بذاته الجمع بينهما وبالتالي يكون للعامل من تلك الطائفة الحق في اختيار التسوية الافضل له أما بتطبيق الفقرة الاولى واعتباره شاغلا للفئة التاسعة من سن السادسة عشر او الثامنة عشر حسب الاحوال او بتطبيق الفقرة الثانية وحساب مدة خدمته الكلية وفقا للجدول الثالث ابتداء من تاريخ التعيين او بلوغه سن الثالثة عشر أيهما اقرب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والنشر إلى أن
انماهل الذى شغل احدى وظائف الصبية أو الاشرافات أو مساعدى
الصناع فى الحكومة أو احدى وظائف الصبية المتدرجين بالقطاع العام
الحق فى الاختيار بين تسوية حالته وفقا للفقرة الاولى من المادة الاولى من
القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ فيقتبر شاغلا للفئة التاسعة من سن ١٦ إلى
١٨ حسب الاحوال وبين تسوية حالته وفقا للفقرة الثانية من تلك المادة.
فيطبق عليه الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ منه
تاريخ تعيينه أو بلوغه سن الثالثة عشر .

(ملف ٢٩/٥/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٢١ فقرة (ج) من قانون تصحيح اوضاع العاملين
المحنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمد تعديلها
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ اعتبار الصبية والاشرافات ومساعدى
الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية شاغلين للفئة التاسعة ٣٦٠/٦٢
من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل ايهاا لقرب اما غير الحاصلين
على مؤهلات فانهم يعتبرون شاغلين للفئة المذكورة من اليوم التالى.
لانقضاء سنتين من تاريخ التعيين فى احدى تلك الوظائف — سريان
هذا الحكم على العاملين بالقطاع العام — هذا الحكم لا يعدو أن يكون
تسوية حالة هؤلاء العاملين بوضعهم بالفئة المذكورة من تاريخ التعيين ولا
يتضمن تعيينا مبتدا — اثر ذلك — لا يفيد منه الا من عين ابتداء بالفئة.
التاسعة بمجموعة الوظائف المهنية او الفنية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن :
« تسرى أحكام القانون المرافق على :

(١) العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١) و (٢) من القانون المرافق » .

ويستفاد من هذا النص سريان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين ، بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المدنيين بالقطاع العام فيما عدا أحكام المادتين ١ ، ٢ من قانون التصحيح .

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين المشار إليه تنص على أن « تحسب المدد الكلية المتصلة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجنولين الثالث والخميس مع مراعاة القواعد الآتية :

(ج) اعتبار الصبى أو الإضراب أو مساعد الصانع الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاغلا للفئة ١٦٢ — ٣٦٠ أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سابق .

(د) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة (م ٥٤ — ج ١٦)

مقررة لتعيين العمال فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لن عين من
العمالين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة (١٦٢ — ٣٦٠)
أو الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ — ٧٨٠) أو ما يعادلها » .

ويستفاد من هذا النص انه يتعين عند حساب المدد الكلية للعمالين
غير الحاصلين على مؤهلات، دراسية المعينين في الوظائف الفنية أو
المهنية وفقاً للجدول الثالث يعتبر الصبي أو الأشراف أو مساعد الصانع
الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاغلاً للفئة (١٦٢ — ٣٦٠) أو ما
يعادلها اعتباراً من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله
الخدمة ما لم يكن شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سابق .

لقد رأت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٦/٣/٣ وهى
بصدد تفسير الفقرة د من هذا النص — انه عند حساب المدد الكلية
بالعمال الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم في الفئات (١٦٢ — ٣٦٠) ،
(١٨٠ — ٣٦٠) ، (٢٤٠ — ٣٦٠) يتعين أن تخضع من المدة اللازمة لذلك
للترقية من أدنى فئات هذا الجدول الى الفئة الوظيفية التى عين عليها
العامل المخاطب به .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن
تعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح
أوضاع العاملين المعيّنين بالدولة والقطاع العام تنص على انه
« في تطبيق الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
يعتبر السبية والأشراف ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات
دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) اعتباراً
من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب
مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ويشترط ألا يقل السن عند شغل هذه
الفئة عن السادسة عشر ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية
فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالى لمضى سنتين
من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ،
وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة » . .

وبناء على هذا النص فإن الصبية والإشراف ومساعدى الصناع
الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط يعتبرون شاغلين للفئة
التاسعة (١٦٢ ى ٣٦٠) من تاريخ التعمين فى تلك الوظائف أو الحصول
على المؤهل ايها اقرب وبشرط الا يقل سن العامل عند شغل تلك الفئة
من السادسة عشرة اما غير حاصلين على مؤهلات دراسية من الصبية
والإشراف ومساعدى الصناع فانهم يعتبرون شاغلين لتلك الفئة اعتبارا
من اليوم التالى لاتقضاء سنتين من تاريخ التعمين فى احدى تلك الوظائف
مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط الا تقل السن عند شغل هذه
الفئة عن الثامنة عشرة ومن ثم فان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ يكون
قد عدل حكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من قانون تصبح أوضاع العاملين
سالف الذكر بالنسبة للصبية والإشراف ومساعدى الصناع .

ومن حيث أن سريان المادة ٢١ سائلة الذكر قبل تعديلها بالقانون
رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على العاملين بالقطاع العام لم يكن محل جدل
لذلك فلا يقبل القول بعدم سريانها عليهم بعد التعمين ولو قصد المشرع
تخصر احكام هذه المادة بعد التعديل على العاملين المدنيين بالدولة وحدهم
لاورد فى تلك نصا صريحا كأصل من قبل بالنسبة للمادتين الاولى
والثالثة .

وغنى عن البيان أن ما قد يقال من أن نظام العاملين بالقطاع العام
لا يعرف الصبية والإشراف ومساعدى الصناع فقول يعوزه الدليل
والعكس هو الصحيح حيث أقتبست كثير من شركات القطاع العام هذا
النظام فى هياكلها التنظيمية ومن ثم فانه حيث يواجه هذا النظام فى أى
من شركات القطاع العام فانه يتعين أحكام هذه المادة .

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى افادة هؤلاء العاملين بعهد تسوية
حالاتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ من أحكام الفقرة
(د) من المادة ٢١ فانه لما كانت هذه الفترة مفادها ان تخصص المدة
المشترطة فى الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقرر لتعيين العامل
نفيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لن عين من العاملين لأول مرة
فى مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية فى الفئة (١٦٢ — ٣٦٠) أو الفئة

(١٨٠ — ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ — ٣٦٠) فإن منطاد انفاذة العاملين من هذه الفقرة أن يكونوا قد وضعوا عند بداية تعيينهم في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة التاسعة (١٦٢ — ٣٦٠) أما اذا حصلوا على الفئة نتيجة تسوية قررها القانون فلا يحق لهم الانفاذة من هذه الفقرة لخلف منطاد سرياتها في شأنهم .

ومن حيث ان العاملين الذين حصلوا على الفئة ١٦٢ — ٣٦٠ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قد حصلوا عليها نتيجة تسوية حالتهم وفقا لتلك الاحكام ولم يوضعوا عليها من بداية تعيينهم اذ ان المستفاد من هذا القانون ان حكمه ينصرف الى تحديد اقدمية هؤلاء العاملين في الفئة التاسعة فحسب ولا يعقل ان تكون اقدمياتهم في الفئة التاسعة هي فئة بداية التعيين في الجهة المعينين بها رغم انهم كانوا قد عينوا بها فعلا من قبل هذ التاريخ لذلك وعلى هذا الأساس فلا يقبل القول بانطباق حكم الفقرة (د) من المادة ٢١ عليهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل لبعض احكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام الذين تتوافر فيهم الشروط والقيود الواردة به . وذلك متى وجد بالشركة التى يعملون بها نظام الصببية والاشراقات ومساعدى الصناع وانهم لا يعتبرون معينين بالفئة التاسعة ابتداء ومن ثم فانهم لا يفيدون من حكم الفقرة د من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٨٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ عدل بعض احكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بتسوية حالة

الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع — مناط تطبيقه ان يكون العامل معيناً في احدى تلك الوظائف الواردة على سبيل الحصر — صبية واشراقات ومساعدو الصناع — دون غيرها — أثر ذلك عدم انطباق احكام هذا القانون على شاغلي الوظائف العمالية التي لا تحتاج الى دقة كالصانع غير النقي .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المصريين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة (٥) على أن يحدد المستوى العالي والادمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(١) الفئة ١٦٢/٣٦٠ لحة لشهادات أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) .

وتنص المادة ٢١ من ذات القانون على أن تصب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة واحدة قضيت في الفئة (١٤٤/٣٦٠) .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥ المشار اليه ونصت المادة الاولى منه على أنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة .. يفتر الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شاغلين الفئة التاسعة

(٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من تاريخ التعيين في الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالي لآخر سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة على الثامنة عشرة .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع قد حدد أحكام التسوية لمن كانوا يشغلون درجات عمالية بمراعاة المهن الواردة بكادر العمال الذي غرق بين مهنة التلميز والاشراق المعادلين للدرجة الثانية عشر وبين مهنة مساعد صانع (٣٠٠/١٥٠ مليما) المعادلة للدرجة الحادية عشرة وبين الصناع أو العمال الفنيين في الوظائف التي لا تحتاج إلى دقة (٣٦٠/٢٠٠ مليما) المعادلة للدرجة العاشرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وبن حيث أنه بالرغم من أن الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، اعتبر العاملين المهنيين الذين عينوا ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٤٤ ، ٣٦٠/١٦٢ ، ٣٦٠/١٤٠ مليما شاغلين للدرجة العاشرة من بدء التعيين وحدد مدة سبع سنوات ، لترقيتهم للفئة التاسعة ، فإنه بصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ونصه على تسوية حالة الصبية والاشراق ومساعدي الصناع الحاصلين على مؤهلات أقل من المتوسطة على أساس وضعهم في الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢ جنيها) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب فإن نطاق أعمال هذا القانون رهين بتوافر علة تطبيقه وهي أن يكون صاحب الشأن من المعينين في إحدى المهن المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر وهي الصبية واشراقات ومساعدي الصناع دون غيرهم بناء على ذلك فإنه لا يفيد من أحكام هذا القانون العاملين المعينين في وظائف مالية لا تحتاج إلى دقة ولا يفير من ذلك ما قد ينتج من مقارنة بين الطوائف التي

شملمها القانونون وبين من عينوا في وظائف لا تحتاج الى دقة مردها أن الدرجات المعادلة لهذه الوظائف أدنى من الدرجة المعادلة لمهنة الصانع غير النقيق اذ لا مجال للقياس لانتفاء العلة فضلا عن أن معالجة قصور النصوص وما قد يترتب على ذلك من نتائج غير سائغة انما يكون بالتدخل التشريعى لتعديل تلك النصوص .

وحيث انه ينطبق ما تقدم في خصوصية الحالة المعروضة فانه لما كان ثابت أن السيد المذكور قد عين في مهنة صانع غير نقيق فانه لا يفيد من أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، لعدم توافر الشروط التي استلزمها القانون للإفادة من احكامه وهي ان يكون العامل ممن عينوا في مهنة الصببية او الاشراق أو مساعدى الصانع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم انطباق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على الحالة المعروضة .

(ملف ٤٧٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .

قامدة رقم (٣٢٩)

المبدأ :

وظائف الصببية والاشراقات ومساعديو الصانع — العامل الذى يشغل احدى هذه الوظائف بعد حصوله على مؤهل اقل من المتوسط يعتبر شاغلا للفئة التاسعة اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل ايهما اقرب بشرط بلوغه سن السادسة عشرة — غير الحاصلين على مؤهلات دراسية يعتبرون شاغلين لتلك الفئة بمضى سنتين على تاريخ التعيين وبشرط بلوغ سن الثامنة عشرة — عدم جواز خصم المدة المشترطة للترقية والجداول الملحقه بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا اذا كان العامل قد عين لأول مرة في احدى الفئات

إلى تملو فئة بداية التعيين المقررة لوظيفته .

ملخص الفتوى :

من حيث أن مفاد حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ أن العامل الذي شغل إحدى وظائف الصبية أو الاشتراقات أو مساعدي الصناع وكائن حاصلًا على مؤهل أقل من المتوسط ، يعتبر شاغلًا للفئة التاسعة اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيها أقرب ، بشرط بلوغه سن السادسة عشرة ، أما إذا كان غير حاصل على مؤهلات هراسية ، فيعتبر شاغلًا للفئة المذكورة بمضي سنتين على تاريخ التعيين وببشرط بلوغه سن الثامنة عشرة ، وأنه يتعين خصم المدة المشترطة في الجداول للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فيها إلى الفئات التالية ، أن يكون قد عين ابتداءً في مجموعة الوظائف المهنية في الفئة التاسعة أو الثامنة أو السابعة وبشرط أن يكون تعيينه في فئة منها تملو الفئة المقررة لبداية التعيين في تلك الوظائف ، فإذا لم يكن قد عين لأول مرة في إحدى الفئات التي تملو فئة بداية التعيين المقررة لوظيفته فلا يجوز خصم هذه المدة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن العامل المعروضة حالته عين في ٩ يوليو سنة ١٩٥٢ بوظيفة مساعد صانع بمطبعة جامعة القاهرة ، ثم نقل إلى وظيفة عمل فني في ١٥/١١/١٩٥٩ ، وطبق بشأنه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واعتبرت له في حساب المزد الكلي التي قضاها بشركة فن للطباعة بوظيفة صبي من ٢٠/٨/١٩٤٥ حتى ٨/٧/١٩٥٢ واعتبر معها في الفئة العاشرة اعتباراً من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومن ثم لا يجوز خصم المدة المشترطة للترقية من أول فئة مقررة لتعيينه إلى الفئة التي تملوها ، وذلك أنه لم يعين ابتداءً في فئة تملو الفئة المقررة لبداية التعيين لوظيفته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تسوية حالة السيد المعروضة حالته وفقا لحكم الفترة (ج) من المادة ٢١
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معجلة بالقانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٧٦
٥١ لسنة ١٩٧٩ ، باعتباره شاغلا للفئة التاسعة من تاريخ بلوغه سن
الثامنة عشرة مع عدم جواز خصم أى مدة مشروطة للترقية .

(ملف ٥٩٣/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/١/٥)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التقييم بعض احكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بتسوية حالة الصبية والاثراقات ومساعدى
الصناع على اساس وضعهم فى الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من
تاريخ التعيين تلك الوظائف او الحصول على المؤهل ايها اقرب بالنسبة
للحاصلين . على مؤهلات اقل من المتوسطة واعتبارا من اليوم التالى لخصم
مستقلين على تاريخ التعيين بالنسبة لغير الحاصلين منهم على مؤهلات
دراسية — مناط اعمال هذا القانون رهين بتوافر عدة تطبيقه وهى ان
يكون صاحب الشأن من المعيّنين فى احدى مهن الصبية والاثراقات
ومساعدو الصناع .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة ٢١ منه
على ان « تحضب المند الكلية المختلفة بالمعالمين المعيّنين فى الوظائف المهنية
أو الفنية أو الوظائف الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية
والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرتبين مع مراعاة القواعد الآتية :

اعتبار المدة التي قضاهما العامل في الدرجتين الحادية عشرة والثامنة في الجدولين الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها مدة واحدة قضيت في الفئة (١٤٤ — ٣٦٠) .

(ب)

ومن حيث أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يقضى في المادة الأولى منه بأنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ... يعتبر الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع والحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف والحصول على المؤهل أيهما أقرب أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة من اليوم التالى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في تلك الوظائف »

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع ، بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، قضى بتسوية حالة الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع ، على أساس وضعهم في الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على مؤهل ، أيهما أقرب ، بالنسبة للحاصلين على مؤهلات أقل من المتوسط ، واعتباراً من اليوم التالى لمضى سنتين على تاريخ التعيين بالنسبة لغير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية .

ومن حيث أن بنطاق أعمال هذا القانون رهين بتوافر علة تطبيته ، وهى أن يكون صاحب الشأن من المعينين في إحدى المهن المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر ، وهى الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع ، دون غيرهم من المعينين في مهن أخرى ، وهو ما سبق أن أفتت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن العامل المعروض حالته ، يشغل وظيفة ميكانيكى منذ التحاقه بالخدمة فى ١٤/٧/١٩٦٢ ، ومن ثم يخرج من عداد المخطئين بأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولا يفيد من هذه الاحكام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تطبيق القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الحالة المعروضة .

(ملف ٨٦/٣/٥٢٦ — جلسة ٢٠/٤/١٩٨٣)

قائمة رقم (٣٣١)

المبدأ :

المادة ٢١ فقرة (ج) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ معدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه فى تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والإشراف ومساعدى الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة ١٦٢/٣٦٠ اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل ايهما اقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار .. » — يبين من النص ان نظام تطبيقه مقصور على العاملين الفنيين أو المهنيين بوظائف صبية أو إشرافات أو مساعدى الصناع دون غيرهم من العاملين بالجدول الثالث والجداول الأخرى — المقصود بهئنة صبى المتخصص عليها فى كادر العمال هى صبى الصناع التى يرقى بعدها الى مهنة صانع لا الى احدى مهن العمال العالين — مهنة صبى معمل ليست احدى المهن الواردة بكادر العمال التى يرقى بعدها الى مهنة صانع — أثر ذلك — عدم انطباق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩

المشار اليه ، ولكنه يسرى عليه اعتبار من تاريخ تعيينه في مهنة صبي
ورشة لأنها احدى المهن الفنية التي يرقى بعدها الى وظيفة صانع .

ملخص الحكم :

ان نظام تطبيقه مقصور على العاملين الفنيين أو المهنيين المعيّنين
بوظائف صبية أو اشراقات أو مساعدى الصناع دون غيرهم من العاملين
بالمجدول الثالث والجداول الأخرى . كما أن المقصود بهنة صبي المنصوص
عليها في كادر العمال هي صبي الصانع التي يرقى بعدها الى مهنة صانع
لا الى احدى مهنة العمال العاديين .

ومن حيث أن مهنة صبي معمل ليست احدى المهن الواردة بكاادر العمال
التي يرقى بعدها الى مهنة صانع فمن ثم فانه لا يسوغ للمدعى أن يطالب
بتطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل الفقرة ج من المادة ٢١ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر اعتبارا من تاريخ تعيينه في مهنة
غير منصوص عليها في ذلك القانون ولكن يسرى هذا القانون في شأنه اعتبارا
من تاريخ تعيينه في مهنة صبي ورشة لأنها احدى المهن الفنية التي يرقىها
بعدها الى وظيفة صانع أي اعتبارا من ١٩٥٢/٥/٢٢ . كما انه من جهة
أخرى فان حساب مدة خدمته الكلية في هذه الحالة يكون من تاريخ التعيين
في وظيفته المهنية أي من ١٩٥٢/٥/٢٢ أو بلوغ سن الثالثة عشر أيها أقرب
وليس من تاريخ التعيين في وظيفة صبي معمل في ١٩٤٩/١١/٨ .

أطعن ٢١٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢١ .

الفصل العاشر اختيار التسوية

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين
المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصه في المادة الثانية (من مواد الإصدار)
على حق العامل في اختيار الترقية في الحدود المبينة فيه طبقاً لقواعد الرسوب
الوظيفة أو طبقاً لأحكام القانون المرافق أيهما أفضل له — مفاد ذلك أن
العامل الحق في اختيار الترقية طبقاً لأي من القانونين رقمي ١٠ ، ١١
لسنة ١٩٧٥ وتطبيق أحدهما قبل الثاني في حالة استحقاقه لأكثر من ترقية —
التعليمات التنفيذية لتطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما قرره من
تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ أولاً ثم تطبيق القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ — ليس لها سند من نصوص أي من القانونين .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفقرة (هـ) من
المادة الثانية من مواد الإصدار على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق
أحكام القانون المرافق ... »

(هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى
قواعد الرسوب الوظيفة إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة.
ترقية العامل إلى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقاً لاحكام القانون المرافق أيهما أفضل له » وعليه فإن حق العامل في اختيار الترقية بأي من القانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتطبق أحدهما أولاً والثاني بعده أو العكس في حالة استحقاقه لأكثر من ترقية هو حق ثابت له بصريح النص ، ومن ثم فلا يجوز حرمانه من هذا الخيار أيا كان التفسير الذي يعطى لنص المادة ٢/هـ من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأنه جاء مطلقاً غير مقيد بعدد الفئات التي يستحق العامل الترقية إليها ، فلم يقصره النص على حالة استحقاقه الترقية لفئة واحدة حتى يسوغ القول بذلك ، كما لم يحرم منه العامل في حالة الترقية لفئتين ، وأيضاً فإن النص لم يقيد هذا الحق بوجود تطبيق أحد القانونين بطريقة حتمية قبل الثاني ، ولا يجوز الاحتجاج في هذا الصدد بالتسلسل الرقعي للقول بوجود تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين ، لأن تلك الحجة وهذا القول يتعارضان مع حق الاختيار الذي أثبتته المشرع للعامل .

وإذا كانت التعليقات التنفيذية لتطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قررت في البند (هـ) من القاعدة ثانياً تطبيق الرسوب أولاً ثم التصحيح فإن هذا التفسير لا يجد له سنداً من نصوص أي من القانونين لذلك يجب الالتفات عنه وعدم الأخذ به إذ أن هذه التعليقات لا قيمة لها إلا بحسب مدى تطابقها مع التشريعات التي تصدر بناء عليها .

والمرجع في تطبيق أحد القانونين رسوباً أو تصحيحاً قبل الثاني هو إرادة العامل وحده وليست الأفضلية المجردة عن رغبة العامل ، فالأفضلية هنا ترتبط برغبة العامل وإرادته ، وهو أن اختار وجب على الإدارة أن تتخذ من اختياره أساساً للتقديم والتأخير بغير أن تعقب عليه أو تخالفه استناداً للأفضلية المطلقة المجردة عن إرادته والتي رغب هو عنها ، وقد

يختار العامل تطبيق أحد القانونين أولا رغم ما قد يبدو من أن ذلك ليس أفضل له في الحال واضعا في اعتباره ما قد يتأله مآلا من مصلحة مستقبلية يرجوها من الترقية في تاريخ معين نتيجة للطريقة التي اختارها في التطبيق .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم نأمله لما كان السيد / قد عين في ١٩٥/٨/١ وشغل الفئة السادسة من ١٩٧١/١٢/٣١ وكان قد أبدى رغبته في تطبيق قانون التصحيح أولا ثم قانون الرسوب ، فإنه يجب على الإدارة أن ترقيه بالتصحيح للخامسة من ١٩٧٠/٩/١ — أول الشهر التالي لاستكمال مدة (٢٥) سنة طبقا للمادة (١٥) والجدول الرابع الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وأن ترقيه بعد ذلك للفئة الرابعة من ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن للعامل الحق في اختيار الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين أو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بقواعد الرسوب الوظيفي أيهما أفضل له بغض النظر عن الترتيب الرتبي لهما .

(ملف ٧٣٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

المشرع خول العامل حقا في اختيار التسوية بموجب احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ اعمالا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او الترقية بموجب المادة ١٥ ايهما افضل له اذا تعذر عليه الجمع بينهما — يقتضى اعمال حكم المادة التي يختار العامل تطبيقها والذي يكون اصلح له .
نظره من الاحكام جانباً — ليس للعامل اذا ما اختار احدهما ان يطالب بالمزايا المستمدة من الأخرى .

ملخص الفتوى :

أن الفترتين ذ ، ل من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصبح أوضاع العاملين خولت العامل حقا في الاستفادة والجمع بين حكم المادة ١٤ والمادة (١٥) على الا يترتب على ذلك حصوله على اكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة كما خولته حقا في اختيار التسوية طبقا للمادة ١٤ أو الترقية طبقا للمادة (١٥) حسب الأفضل له ، وأن المادة التاسعة قررت العمل بأحكام هذا القانون اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ، كما تبين للجمعية أن المادة ١٤ من القانون تنص على أن (تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور) . وتنص المادة (١٥) من القانون على أن (يعتبر من أبض من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

لماذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ) .

وملأ ذلك أن المشرع قرر للعامل حقا وجوبيا في تسوية حالته بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وبمقتضى تلك التسوية يرتد بحالة العامل الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل فيستحق الترقيات التي نالها زميله المعين معه أو الأحدث منه والمتجد معه في المجموعة الوظيفية. وفي درجة بداية التعيين كما أن المشرع خول العامل حقا وجوبيا في الترقية الى فئة أعلى أو رد اقدميته في الفئة التي يشغلها وذلك طبقا لحكم المادة

(١٥) من القانون المشار اليه بحسب مكرّد القانونى الثابت له في تاريخ العمل بالتقوى بشرط ألا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ المحددة للعمل بأحكام القانون وبالإضافة الى ذلك إجمالاً للعامل أن يجوع بين التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة (١٥) بحيث لا يحصل أيضاً على أكثر من فئتين في السنة المالية الواحدة كما أقر له بالحق في اختيار التسوية المقررة في المادة ١٤ والترقية بالمادة (١٥) أيهما أفضل له .

ولما كانت التسوية التي تجرى للعامل بموجب أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ أعمالاً لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ترد به الى تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل أيها أقرب ، وكان رد الأتدبية بالتطبيق لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد بمثابة ترقية أدركها العامل في تاريخ سابق للتاريخ الذي رقى فيه من قبل ، فإن جمع العمال بين المائتين يوجب أعمال التسوية المقررة في المادة ١٤ أولاً على حالته ثم تطبيق المادة ١٥ عليه بحسب الفئة الأخيرة التي وصل اليها بموجب المادة ١٤ فترد أتمديته فيها أو يحصل على فئة أعلى منها مع مراعاة ألا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من فئتين في السنة المالية ١٩٧٥ ومع مراعاة أن رد أتمديته في الفئة الأخيرة التي يصل اليها بالتطبيق للمادة ١٤ يعد بمثابة ترقية في حكم المادة (١٥) ومن ثم فإن الجمع في التطبيق بين المائتين إنما يعنى أعمال كل منها في النطاق الخاص بها وترتيب أثرها كاملة بغير تداخل بينهما وتبعاً لذلك لا يخول الجمع بينهما العامل دعماً في أعمال رد الأتدبية على الفئة السابقة للفئة الأخيرة التي وصل اليها بموجب المادة ١٤ لأن في ذلك أعمال للمادة (١٥) في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على مركز العمال في ١٩٧٥/١٢/٢١ والذي تحدده الفئة الأخيرة التي وصل اليها العامل في هذا التاريخ .

وإذا كان المشرع خول العامل حقا في اختيار التسوية بموجب المادة (١٤) أو الترقية بموجب المادة (١٥) أيهما أفضل له إذا تعذر عليه الجسع بينهما فإن ذلك يقتضى أعمال حكم المادة التى يختار العامل تطبيقها والذي يكون أصح له وطرح غيره من الأحكام جانباً فليس له إذا ما اختار أحدهما أن يطالب بالزايا المستمدة من الأخرى .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كانت تسوية العامل المعروضة حالته بالتطبيق لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد أوصلته الى الفئة الثالثة اعتباراً من ١٩٧٣/١٢/٣١ . وكان أعمال المادة (١٥) فى شأنه يؤدى الى حصوله على تلك الفئة من ١٩٧٤/٢/١ اليوم التالى لفضاله مدة خدمة كلية قدرها ١٨ سنة وفقاً للجدول الأول الملحق بهذا القانون فإن تسوية حالته بموجب المادة ١٤ تكون أنفضل له من تطبيق المادة ١٥ عليه وليس له أن يطالب بأعمال المادة (١٥) فى شأنه وذلك برء أقدميته فى الفئة الرابعة السابقة على الفئة الأخيرة التى يشغلها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ مع احتفاظه بالأقدمية التى حصل عليها فى الفئة الثالثة بموجب المادة ١٤ لما فى ذلك من جمع غير جائز بين الزايات المستمدة من كل من المادتين ، ولأنه يتضمن أعمالاً للمادة (١٥) فى غير مجال تطبيقها الذى يقتصر على الفئة الأخيرة التى يكون عليها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد اقدمية العامل المعروضة حالته فى الفئة الرابعة بالتطبيق لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملك ٣١٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٢٣٤)

نجدد :

أحقية العامل فى اختيار التسوية المقررة بالمادة ١٤ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ أو الترقية المقررة بالمادة ١٥ من ذلك القانون أيهما أفضل .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قرر للعامل حقا وجوبيا في تسوية حالته بموجب المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وبمقتضى تلك التسوية يرتد بحالة العامل الى تاريخ دخوله الخدمة او حصوله على المؤهل ، فيستحق الترتيبات التى نالها زميله المعين معه او الاحداث منه والمتحد معه فى المجموعة الوظيفية وفى درجة بداية التعمين كما أن المشرع خول العامل حقا وجوبيا فى الترقية الى فئة أعلى أورد تقديمته فى الفئة التى يشغلها — وذلك طبقا لحكم المادة ١٥ من القانون المشار اليه بحسب مركزه انتقائى الثابت له فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون بشرط الا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من فئتين فى السنة المالية الواحدة خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ المحددة للعمل بأحكام القانون وبالإضافة الى ذلك أجاز العامل أن يجمع بين التسوية المقررة فى المادة ١٤ والترقية بالمادة ١٥ بحيث لا يحصل أيضا على أكثر من فئتين فى السنة المالية الواحدة كما أقر له بالحق فى اختيار التسوية المقررة فى المادة ١٤ والترقية بالمادة ١٥ فيهما أفضل له .

ولما كانت التسوية التى تجرى للعامل بموجب احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ اعمالا لنهى المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ترتد به الى تاريخ دخوله الخدمة او حصوله على مؤهل أيهما أقرب ، وكان رد التقديمية بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد بمثابة ترقية ادركها العامل فى تاريخ سابق للتاريخ الذى رقى فيه من قبل فان جمع العامل بين المادتين يوجب اعمال التسوية المقررة فى المادة ١٤ أولا على حالته ثم تطبيق المادة ١٥ عليه بحسب الفئة الاخيرة التى وصل اليها بموجب المادة ١٤ فترد تقديمته فيها او يحصل على فئة أعلى منها مع مراعاة الا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من فئتين فى السنة المالية ١٩٧٥ ومع مراعاة ان رد تقديمته فى الفئة الاخيرة التى يصل اليها بالتطبيق للمادة ١٤ يعد بمثابة ترقية فى حكم المادة ١٥ ومن ثم فان الجمع فى التطبيق

بين المادتين انما يعنى اعمال كل منهما في النطاق الخاص بهما وترتيب آثارهما كاملة بغير تداخل بينهما وتبعاً لذلك لا يخول الجيع بينهما العامل حثله في اعمال الاقدمية على الفئة السالفة للفئة الاخيرة التي وصل اليها بموجب المادة ١٤ لان في ذلك اعمال للمادة ١٥ في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على مركز العامل في ١٢/٣١/١٩٧٥ والذي تحدده الفئة الاخيرة التي وصل اليها العامل في هذا التاريخ .

واذا كان المشرع خول العامل حقاً في اختيار التسوية بموجب المادة ١٤ أو الترقية بموجب المادة ١٥ أيهما أفضل له اذا تعذر عليه الجيع بينهما فان ذلك يقتضى اعمال حكم المادة التي يختار العامل تطبيقها والذي يكون أمثلح له وطرح غيره من الاحكام جانباً — فليس له ما اختار احداهما: ان يطالب بالمزايا المستمدة من الأخرى .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت تسوية العامل المعروضة حالته بالتطبيق لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد اوصلته الى الفئة الثالثة اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٧٣ ، وكان اعمال المادة ١٥ في شأنه سيؤدي الى حصوله على تلك الفئة من ١/٢/١٩٧٤ اليوم التالي لقضائه مدة خدمة كلية قدرها ١٨ سنة وفقاً للجدول الأول الملحق بهذا القانون فان تسوية حالته بموجب المادة ١٤ تكون أفضل له من تطبيق المادة ١٥ عليه ، وليس له ان يطالب باعمال المادة ١٥ في شأنه وذلك برد أقدميته في الفئة الرابعة السابقة على الفئة الاخيرة التي يشغلها في ١٢/٣١/١٩٧٤ مع اختناظه بالادمية التي حصل عليها في الفئة الثالثة بموجب المادة ١٤ لما في ذلك من جمع غير جائز بين المزايا المستمدة من كل من المادتين ، ولانه يتضمن اعمالاً للمادة ١٥ في غير مجال تطبيقها الذي يقتصر على الفئة الاخيرة التي يكون عليها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد أقدمية العامل المعروضة حالته في الفئة الرابعة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

تسوية حالات بعض الماملين الذين حصلوا على مؤهلات عالية أثناء الخدمة وتمت تسوية حالتهم طبقا للفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واستغاثتهم من تخفيض مدة الست سنوات من الجدول الثانى وفقا لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

نص المشرع صراحة في الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ المضاعفة بالتأتون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على تخفيض المدة الكلية اللازمة للترقية للفئات الواردة بالجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات بالنسبة لحلة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التى اضيفت اليه ، والذين حصلوا على مؤهلات عالية أثناء مدة خدمتهم وقد جاء نص الفقرة المشار اليها عاما مطلقا ، ومن المقرر ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد ما يقيدده أو يخصصه ، ومن ثم يستفيد من الحكم الوارد به بتخفيض مدة الست سنوات الماملون الذين تمت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوى في ذلك من اختر منهم معاملته بالمؤهل المتوسط وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن اختر معاملته بالمؤهل العالى وفقا للمادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون ، بشرط الا يترتب على ذلك المساس بمركزهم في ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على العاملين المخاطبين بأحكامه بتخفيض مدة الست سنوات من المدد الكلية الواردة بالجدول الثانى الملحق

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يترتب على ذلك المساس بهماكرهم
في ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

(ملف ٦٠٨/٣/٨٦ — جلسة ١٧/١١/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

المادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح
اوضاع العاملين — القانون رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٧٦ — تفسير — لتحديد الجدول الذى يطبق على العامل العادى
الذى عين في وظيفة مساعد صانع قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
يتمتع بتحديد المجموعة التى ينتمى اليها هذا العامل — اللجوء للتقسيمات التى
اوردها كادر العمال ، والذى ظل مطبقا حتى بعد صدور القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧٩ ، التى جعلت للعامل الفنيين او المهنيين مجموعة مستقلة عن
مجموعة عمال الخدمات المعاونة التى شملت العمال العاديين عند صدور
قرار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ لا يجوز اعتبار المادة
التي قضيت بوظيفة عامل عادى والمادة التي قضيت بوظيفة مساعد صانع
وحدة واحدة في مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — العامل العادى
الذى نقل لوظيفة مساعد صانع ينطبق في شأنه حكم الفقرة (٢) من المادة ٢١
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — له أن يختار بين تسوية حالته وفقا لهذه
الفقرة او وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥١
لسنة ١٩٧٩ او حكم الفقرة الثانية من هذه المادة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع عندما اصدر قانون تصحيح اوضاع العاملين خصهم

الجدول الثالث من الجداول الملحقة به للعاملين الفنيين أو المهنيين المترشحين ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة وأقررت الجدول السادس للعاملين بمجموعة الخدمات المعاونة المقرر تعيينهم في الفئة العاشرة وميز العاملين المهنيين بأحكام خاصة نص عليها في المادة (٢١) من القانون المقرر اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشر والعاشرة مدة واحدة قضيت في الفئة العاشرة كما قرر حسب مدة الخدمة التي قضيت في وظائف الخدمات المعاونة للعامل الذي نقل قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى الوظائف المهنية عند تسوية حالته بالتنطبق لأحكام القانون المشار إليه وذلك في مقابل إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضيت بمجموعة الخدمات المعاونة أيهما أقل إلى المدد المشترطة للترقية في الجدول الثالث .

ورعاية من المشرع للعمال المهنيين أوجب خصم المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التعيين إلى الفئات التالية لها إذا عينوا لأول مرة بالفئة التاسعة أو الثامنة أو السابعة .

وليفما يطبق للعاملين بمجموعة الوظائف المعاونة قضى المشرع في المادة (٢٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المدة التي قضاها في الدرجتين الحادية عشر والعاشرة مدة خدمة واحدة قضيت في الفئة العاشرة وبذلك طبق عليهم داخل مجموعتهم حكم مماثل للحكم الخاص بالعمال المهنيين الذي نصت عليه الفقرة (١) من المادة (٢١) وبعد فترة من تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رأى المشرع أن يزيد من رعايته للعمال المهنيين فأصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ واعتبر بمقتضاه الصبية والإشراف ومساعدى الصناع شاغلين للفئة التاسعة اعتباراً من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب بشرط ألا يقل سن أيهما منهم عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشر فأذا كانوا غير حاصلين على مؤهلات فإنهم يعتبرون شاغلون لتلك الفئة بعد سنتين من التعيين بشرط ألا يقل السن في هذه الحالة عن الثامنة عشر .

وأستمر المشرع في اتجاه ناصدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ :
وأضاف الى القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا يقضى بحساب المدة
الكلية للصبي والاشراق ومساعد الصانع اعتبارا من تاريخ التعيين أو بلوغه
من الثالثة عشر أيهما أقرب .

وبناء على ما تقدم فان تحديد المجموعة التي ينتهي اليها العامل
العادي يكون أمرا لازما لتحديد الجدول الذي ينطبق على المدة التي تقضى
في هذه الوظيفة من بين الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
وبالتالى الاحكام التي يتعين اعمالها بشأن تلك المدة من بين احكام ذات
القانون وفي هذا الصدد فان كادر العمال الصادر بقرار مجلس الوزراء
المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣ قسم طوائف العمال الى فئات ثلاثة اولها العمال
الفنيون وتشمل هذه الطائفة الملاحظون والاسطوطات والصناع والمهتازون
(صانع دقيق ممتاز) والصانع الغير دقيق ومساعدوا الصناع
والاشراق الصبية وثاني تلك الفئات — العمال العاديون ورؤسائهم وثالثهما
العمال الكتبة واسند كادر العمال الاعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد
الدرجة ١٥٠ — ٣٠٠ لمساعدى الصناع بعلاوة ٥٠ مليا كل سنتين حتى يبلغ
الأجر ٢٥٠ مليا يوميا ثم تكون العلاوة ٢٠ مليا كل سنتين وأجاز شغل
هذه الدرجة من العمال العاديين بشرط النجاح في الامتحان أمام لجنة
فنية دون التقيد بقضاء مدة محددة بوظيفة العامل العادي وفي ذات الوقت
لم يجرز الترقية من وظيفة مساعد صانع الى وظيفة صانع الا بعد خمس
سنوات على الأقل .

أما العمال العاديين فقد قسم الكادر درجاتهم الى ثلاثة فئات الاولى
١٠٠ — ٣٠٠ مليم والثانية ١٢٠ — ٣٠٠ مليم والثالثة ١٤٠ — ٣٠٠ مليم
واسند اليهم الاعمال التي لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة ومن
ثم فان العامل العادي كان ينتهي في كادر العمال الى طائفة غير تلك التي
ينتهي اليها العامل الفني ولم يكن مساويا لمساعد الصانع في الأجر كما
انه لم يكن يستطيع شغل هذه الوظيفة الا بطريق التعيين بعد الدخول في

لا يمكن أن يشترط له مدة بقاء محددة بوظيفة عامل عادي وذلك أمر بدعي
إذا لم يكن شغل تلك الوظيفة من شأنه أن يكسبه خبرة تؤهله بمفردها
أو مع غيرها من شروط الصلاحية للتعين بوظيفة مساعد صانع .

وعندما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم موظفي الدولة
ثم يطبق المشرع أحكامه على العمال الخاضعين لكادر العمال وبذلك
استبقى تقسيمات هذا الكادر حتى صدر القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤
بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى بتطبيق أحكامه على العاملين
الخاضعين لكادر العمال بموجب المادة الأولى من مواد إصداره بيد
أنه قرر العمل بأحكام هذا الكادر إلى أن يتم وضع القرارات التنفيذية
المشار إليها ، ولقد أكد القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ هذا الاتجاه
وأوجب مراعاة أحكام كادر العمال عند الترقية بمقتضى القواعد
النصوص عليها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبما لذلك ظلت تقسيمات
كادر العمال مطبقة على الرغم من معادلة درجاته بدرجات القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦٤
لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فإنه إذا كان القرار المشار إليه قد عادل الدرجة
١٥٠ — ٣٠٠ (مساعد صانع) والفئات (١٠٠ — ٣٠٠ ، ١٢٠ — ٣٠٠ ،
١٤٠ — ٣٠٠) (عامل حادى) بالدرجة الحادية عشر فإن ذلك لا يعنى
الاخلال بتقسيمات كادر العمال أو ادماج العامل العادى فى وظائفه
العمال الفنيين وبعد صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين
المدنيين بالدولة أوجب فى المادة ٨٦ مراعاة أحكام كادر العمال وأبقى
على تقسيماته وذلك بالنص على مراعاة حكم الفقرة (٢) من البند الثالث
من المادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ التى قررت اجراء
الترقيات والتعيينات وفقا للأحكام المنصوص عليها بكادر العمال ،
ومنذ صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٢
لسنة ١٩٥٦ الذى أدخل العمال العاديين فى مجموعة وظائف الخسبات
المملوثة جرت مؤازرة الدولة فى السنوات المتلاحقة على تقسيمات

كادر العمال فجعلت للعمال الفنيين أو الفنيين مجموعة مستقلة عن مجموعة عمال الخدمات المعاونة التي شملت العمال العاديين .

واذ كان الأمر كذلك فإنه لا يكون هناك مجال لاعتبار أئدة التي قضيت بوظيفة عامل عادى والمدة التى قضيت بوظيفة مساعد صانع وحدة واحدة فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الرغم من أن الدرجة المخصصة لكلا منهما فى كادر العمال نذ عوتلت بالدرجة الحادية عشر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦٤ لسنة ١٩٦٤ كما لا يجوز اعتبار المدتين كائهما قضيتا فى الفئة العاشرة عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما يتعين اعتبار كلا منهما كذلك عند تطبيق الجدول الخاص بها أى الجدول الثالث بالنسبة للمدة التى قضيت بوظيفة عامل عادى اعمالا لحكم الفقرة (أ) من المادة ٢١ ولحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتبعاً لذلك فإن العامل الذى عين ابتداء بوظيفة عامل عادى ثم نقل الى وظيفة مساعد صانع ينطبق فى شأنه حكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ فتسوى حالته على أساس تطبيق الجدول الثالث عليه مع حساب مدة خدمته اعتباراً من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل عادى على أن تضاف الى المدة المتسرطة لتاريخه مدة سبع سنوات أو المدة التى قضاها بوظيفة عامل عادى أيهما أقل كما وأن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ لا ينطبق عليه الا اعتباراً من تاريخ تعيينه فى وظيفة مساعد صانع .

ولما كانت الفقرة (ب) من المادة ٢١ والفقرة الأولى من المادة الأولى والفقرة الثانية من ذات المادة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تقرير كل منها تسوية تبعاً من تاريخ مغاير للأخرى فإن من عين ابتداء بوظيفة عامل عادى ثم نقل الى وظيفة مساعد صانع يكون بالخيار فيما يتعلق بتسوية حالته بين تطبيق أى من التسويات الثلاث المشار إليها وذلك إما بحسب مدة خدمته اعتباراً

من تاريخ تعيينه بوظيفة عامل عادي مع اضافة سبع سنوات الى المدد
المشترطة للترقية في الجدول الثالث ، واما باعتباره شاغلا للفئة
التاسعة بعد سنتين من تاريخ تعيينه برتبة مساعد صانع على الا يقل
سنه حينئذ عن ١٨ سنة واما بحساب مدد خدمته كصانع على الا يقل
تعيينه بوظيفة مساعد صانع بشرط الا يقل سنه عندئذ عن ١٣ سنة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المدة
التي قضيت في وظيفة عامل عادي تندمج في المدة التي قضيت بوظيفة
مساعد صانع وان العامل العادي ينتمى الى مجموعة الخدمات المعاونة
ولذلك ينطبق في شأنه حكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ اذا عين بوظيفة مساعد صانع قبل نشر هذا القانون
وأن الدرجتين الحادية عشر والعاشرة تعتبران درجة واحدة (العاشرة)
بالنسبة للعمال الفنيين بالتطبيق لحكم الفقرة (ا) من المادة ٢١ وبالنسبة
لعمال الخدمات المعاونة الى الوظائف المهنية الا من تاريخ تعيينه
في هذه الوظائف ، وانه امثل هذا العامل أن يختار بين تسوية حالته ونقفا
لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المعدل
للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ او حكم الفقرة الثانية من تلك المادة .
تظننها يكون الأفضل له .

(ملف ١٩٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٧) .

الفصل الحادى عشر القطاع العام

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

نص المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على منح العامل الذى يبلغ درجته نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى ، ولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى ، علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها — مناط هذا الحكم ان يبلغ مرتب العامل نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى وأن يوجد مستوى أعلى من المستوى الذى بلغ مرتب العامل نهايته والا يستحق العامل الترقية الى هذا المستوى الأعلى — تخلف هذا المنط فى شأن العاملين بمستوى الإدارة العليا الذين بلغت مرتبتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يمنح العامل الذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى — علاوتين اضافيتين من العلاوات المترتبة للفئة التى يشغلها . » .

ومعاد ذلك أن مناط افادة العامل من الحكم المتقدم أن يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية فى نهاية المستوى ، وأن يكون هناك مستوى أعلى

من المستوى الذى بلغ مرتب العامل نهايته بانفعل . وبشرط أن يستحق.
العامل الترقية الى هذا المستوى الأعلى .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على جدول المرتبات والعلاوات الملحق
بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى
يسرى على العاملين بمؤسسة الكهرباء أن الأجر السنوى لمستوى الادارة
العليا هو ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه وأن العلاوات داخل هذا المستوى هي
٧٢ جنيه سنويا الى أن يصل المرتب الى ١٤٠٠ جنيه و ٧٥ جنيه سنويا .
الى أن يصل المرتب الى ١٨٠٠ جنيه ، ومن ثم فإن وظائف الادارة العليا
تنقسم الى ثلاث فئات أولها ذات مربوط مقدارها ١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنيه ،
والثانية ذلك مربوط مقدارها ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه ، أما الفئة الثالثة لذاته
مربوط ثابت مقدارها ٢٠٠٠ جنيه وهذه الوظائف تدخل فى مستوى قائم
بذاته يعلو المستويات الثلاثة التى تضمنها جدول المرتبات المشار اليه .
ولا يوجد مستوى آخر أعلى منه .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدم على العاملين بمستوى الادارة العليا
بمؤسسة الكهرباء الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا ، يكون قد تخلفه
فى حقهم مناط انطباق حكم المادة ٢٢ من قانون تصحيح أوضاع العاملين
المشار اليه وذلك لعدم بلوغ هذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية فى
نهاية مستوى الادارة العليا فضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلو هذا
المستوى ويخول العامل فى الترقية اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق المادة ٢٢ من
قانون تصحيح أوضاع العاملين المتنيين بالدولة والقطاع العام الصادر
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين المشار اليهم .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

لا يجوز للعامل الذى كان يشغل وظيفة فى ١٩٧٤/١٢/٢١ باعتباره
حاصلا على مؤهل عال أن يطالب بتطبيق الجدول الثانى الملحق بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن حالته بحجة التحاقه بالخدمة بمؤهل متوسط
وحصوله أثناء الخدمة على مؤهل عال — أساس ذلك — أن العبرة فى تطبيق
أحكام القانون المشار إليه هى بالحالة الوظيفية التى كان عليها العامل
بهذه الحالة وقت نفاذ القانون — تطبيق أكثر من جدول على حالة العامل
رهن بتوافر شروط انطباق هذه الجداول — قانون تصحيح أوضاع العاملين
بالدولة والقطاع العام الفقرة (د) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نصها على حساب بند الخدمة
السابقة على المؤهل العالى أن نقلت فئة الى مجموعة الوظائف العالية قبل
نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى
تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق الجدول الأول
المرفق — يشترط لانطباق هذا النص أن تنقل فئة العامل قبل العمل بالقانون
فى ١٩٧٤/١٢/٢١ الى مجموعة الوظائف العالية — عدم انطباق هذه الأحكام
على العاملين بالقطاع العام — أساس ذلك — أن فئاتهم تدرج بغير تقسيم
فى الفصل الخاص بالأجور بموازنة الشركة ولا تنظيمهم مجموعات معينة
بحسب مؤهلاتهم .

ملخص الفتوى :

أن المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥:

تنص على أنه « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أن المادة الرابعة من هذا القانون تنص على أنه « يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) من الفئات المالية وبالأقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم ... » .

وان المادة الثامنة تنص على أنه « يعتبر حملة المؤهلات العليا المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب ... » .

وان المادة (١٥) تنص على أن من أمضى أو ببض من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » .

ومن حيث أن المستفاد من تلك النصوص أن الأصل العام الذي تبناه المشرع عند وضعه لنصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يقتضى بأن العبرة في تطبيق احكامه بالحالة التى عليها العامل في تاريخ نفاذه في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه لذلك وضع المشرع رؤوسا لجداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية والمحققة بالقانون كلف الذكر مخصص الجدول الاول للمؤهلات العليا والجدول الثانى لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والثالث للعاملين المهنيين والرابع لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة والخامس للكتابيين غير المؤهلين والسادس للخدمة المعاونة .

ومن حيث أنه بناء على هذا التقسيم فان مناط تطبيق تلك الجداول يتحدد بأحد أمور أربعة :

اولا : الحصول على مؤهل معين .

وثالثها : شغل وظيفة مهنية .

ورابعها : شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .

ورابعها : شغل وظيفة خدمات معاونة .

فمن تحقق عليه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول المعين له وارتبط به بحسب حالته في ١٦/٣١/١٩٧٤ تاريخ نفاذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه ترتيباً على هذا الأصل العام نص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٦ على أنه « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(هـ) تطبيق الجدول الأصح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته » .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بانطباق أكثر من جدول على العامل إلا إذا توافر لديه المناط المحدد لتطبيق تلك الجداول كأن يكون مؤهلاً ومهنيّاً أو مؤهلاً وشاغلاً لوظيفة خدمات معاونة ، أما إذا كان حاصلًا على مؤهل معين ويشغل وظيفته بهوجبه فإن تسوية حالته ترتبط بهذا المؤهل وبالجدول المحدد له دون غيره وليس له أن يحتج بها حصل عليه من مؤهلات أخرى إلا إذا سمح له النص الصريح بذلك ومن ثم فليس لمن كان يشغل وظيفة في ١٦/٣١/١٩٧٤ باعتباره حاصلًا على مؤهل عال أن يطالب بتطبيق الجدول الثاني عليه بحجة سبق تعيينه بمؤهل متوسط .

ومن حيث أنه إذا كانت المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « تحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا مع مراعاة القواعد الآتية

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته إلى مجموعة الوظائف العمالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على

المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المبدأ المبينة في الجدول الأول المرفق «
فإنه يشترط لتطبيق هذا النص بحسب صريح عبارته أن تنقل فئة العامل
قبل العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ الى مجموعة الوظائف العالية
فهناك فقط يحق له التنقل بين الجدول الثاني ثم الجدول الأول .

ومن حيث أن فئات العاملين المدنيين بالدولة تدرج في مجموعات
وظيفية تنتظمها الموازنة العامة فإنه من المتصور بالنسبة لهم أن تنقل فئاتهم
من مجموعة وظائف الكادر المتوسط (الكتابي) الى مجموعة الوظائف
العالية وبذلك يجد هذا النص مجالا لتطبيقه عليهم .

أما العاملون بالقطاع العام فإن فئاتهم تدرج بغير تقسيم في الفصل
الخاص بالأجور بموازنة الشركة ولا تنتظمهم مجموعات معينة بحسب
مؤهلاتهم دائما يشغلون وظائفهم بالنظر الى مدة خبرة كل منهم والمؤهل
الحاصل عليه وفقا للتوصيف المحدد لكل وظيفة امحالا لنص الفقرة (٧)
من المادة الثالثة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع
العام .

ومن حيث أن الوظيفة الواحدة وفقا لنص المادة (٨٠) من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يمكن أن يشغلها حامل المؤهل العالي إذا
توافرت لديه مدة خبرة معينة وحامل المؤهل المتوسط إذا توافرت له مدة
خبرة اكبر والغير مؤهل إذا توافرت له مدة خبرة تفوق بكثير تلك التي
تشرط للمؤهل ، هذا الى جانب وجود وظائف معينة لا يمكن الا لمن
كان حاصلًا على مؤهل معين ايا كانت مدة الخبرة بحيث يكون المؤهل
بالنسبة لها حجر الأساس في شغلها . وعليه فليس من المتصور أن توضع
فئة كل من هؤلاء ز مجموعة وظيفية منفصلة عن الفئات الأخرى ، لذلك
كان القول بعدم تصور تطبيق نص المادة ٢٠/د من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه لا حجاج بأن عدم السماح بتطبيق الجدول الأصغر

الحاصلين على مؤهل متوسط ثم على مؤهل عال سيؤدي الى سبب الإحالة المؤهل المتوسط الذي لم يحصل على مؤهل عال لحال المؤهل العالي الذي قبل التعيين بعد أن كان يشغل وظيفته بمؤهل متوسط لأن مدة الخبرة المسترطة لكل مؤهل من شأنها أن تصلح تلك المارقة علاوة على أن القول بغير ذلك سيؤدي الى هدم الأساس الذي يقوم عليه توصيف الوظائف بالقطاع العام فتختلط عدد الخبرة المسترطة للمؤهلات مما يؤدي الى تشغل للوظيفة بالحاصل على مؤهل عال بمدة الخبرة التي قضاهها بمؤهل متوسط ومثل هذا لم يكن في قصد المشرع غنما قرر تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين على العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فانه لما كان العمل/.....
قد عين بالمؤهل العالي في ١٩٧٣/٦/١ قبل العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ من هذا المؤهل هو الذي يجب تسوية حالته طبقا له فيطبق عليه الجدول الأول الخاص بجدلة المؤهلات العليا دون غيره من الجداول المرافقة للقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسوية الفتوى والتشريع الى أن المادة ١٦/هـ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام لا تنطبق على العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا وتم تعيينهم بها قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون ، وأن الفقرة (د) من المادة (٢٠) من هذا القانون لا تسري على العاملين بالقطاع العام .

(ملحق ٤٢٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/٢)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تنطبق الا على العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات ائارة المحلية والهيئات العامة — التابعة

المركز القانوني للعادل في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — عدم افادته من حكم المادة ١٤ اذا كان من عداد العاملين بالقطاع العام في ذلك التاريخ حتى ولو أصبح من المخاطبين بأحكامه بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة التاسعة من مواد الإصدار على أنه « يعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١٤) من هذا القانون على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مراتبهم وعلاواتهم كمرلاتهم المعينين في التاريخ المذكور » .

وقد ورد في التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص على أنه « لا تسرى أحكام المادة (١٤) من القانون على العاملين بالقطاع العام بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ذلك لأن أحكام هذه المادة متعلقة بتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهذا القانون لا يسرى على العاملين بالقطاع العام » .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص المتقدمة أن المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تتعلق بتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة . ولا تطبق أحكام هذه المادة إلا على العاملين بالجهاز الإداري للدولة بوحدة الإدارة المحلية والهيئات العامة من عسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بأصدار نظام للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن العبرة في تحديد مدى ائادة العامل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بهركه القانونى فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل. بهذا القانون . ومن ثم فانه اذا كان العامل موجودا بالخدمة فى احدى الجهات السالف الاشارة اليها فى ذلك التاريخ ، فان احكام المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسرى فى شأنه اذا استوفى كافة الشروط الاخرى اللازمة لتطبيقها . اما اذا كان من عداد العاملين بالقطاع العام فى ذلك التاريخ فانه لا يستفيد من حكم المادة الرابعة عشر آتفة الذكر ، حتى ولو اصبح من المخاطبين باحكامه بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث ان النابت أن السيد المذكور كان من عداد العاملين بالقطاع العام فى الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٧٤ واستمر على هذا الحال حتى اليوم السابق علم اول يناير سنة ١٩٧٦ تاريخ نقله الى وزارة التجارة بعد الفاء المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية التي كان يعمل بها . ومن ثم فانه يخرج عن نطاق تطبيق حكم المادة الرابعة عشرة السابق الاشارة اليها ، ولا يفيد من احكامها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد/... فى الانادة من حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ٤٦٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١) .

قاعدة راسم (٢٤٠)

المبدأ :

نص المادة السادسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ صريحة فى اجراء التسويات للعاملين بالقطاع العام وفقا لاحكامه ولو لم تتوافر فئات مالية

خالية أو وظائف شاغرة مع اعتبارهم شاغلين للفئات المالية التي تنشأ لتسوية حالاتهم — أثر ذلك — لا يجوز الامتناع عن تسوية حالات العاملين بالإدارة القانونية بإحدى شركات القطاع العام لعدم وجود فئات مالية خالية أو وظائف شاغرة بالإدارة القانونية بالشركة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن المادة ٦ من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح أوضاع العاملين تنص على أنه (. . . .) وبالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المستفيدين من أحكام القانون المرافق وتوافر فيهم اشتراطات شغل الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي تتم تسوية حالاتهم على فئات الوظائف الخالية .

وفيما عدا الفئات الخالية تعتبر الفئات المالية التي تتم بالترقية اليها منشأة بصفة شخصية وتبقى عند خلوها .

وبالنسبة للعاملين الذين لا توجد وظائف مدرجة بالهيكل التنظيمي للوحدة تسمح بترقيتهم عليها فيتم تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون المرافق على فئات مالية بصفة شخصية تبقى عند خلوها وتعتبر الزيادة في عدد الفئات المالية اللازمة هذه التسوية زيادة حتمية في موازنة تلك الوحدات) .

ولما كانت هذه المادة صريحة في اجراء التسويات للعاملين بالقطاع العام ، وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولو لم تتوافر فئات مالية خالية أو وظائف شاغرة مع اعتبارهم شاغلين للفئات المالية التي تنشأ لتسوية حالاتهم بصفة شخصية فانه لا يجوز الامتناع عن تسوية حالات العاملين بالإدارة القانونية بشركة المعادن للتنمية والتعمير بحجة عدم وجود فئات مالية خالية أو وظائف شاغرة بالإدارة القانونية أو بالشركة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استمرار معالجة مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقا لاحكام قوانين العاملين بجهاتهم الى حين اعتماد الوسائل الوظيفية طبقا لقانون الإدارات القانونية .

(ملف ٨٦/٤/٨١٩ — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧) .

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ — سريان حكم هذه الفقرة على العاملين بالقطاع العام وكذا العاملين الذين يعاد تعيينهم بالمؤهل العالي قبل نشر القانون في ١٠/٥/١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام كانت تنص على ان « تحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا مع مراعاة القواعد الآتية (ذ) حساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نظمت فئة الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي » ثم على اساس تطبيق المدد البينية فى الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى » .

ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ — تاريخه

المؤهل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأضاف الى نقل الفئة الواردة في الفقرة (د) من المادة (٢٠) حالة إعادة التعيين وأصبح نص تلك الفقرة يجرى على النحو التالي :

« حسب ما مدد العمل السابقة على الحصول على المؤهل العالي فإن نقلت فئة أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول المرفق الأول اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والادمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، قرر الاعتداد بالمدد التي قضيت بالمؤهل المتوسط ، وذلك عند تسوية حالة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة ، في حالة نقل منتهم من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعندما تبين للمشرع ان قصر هذا الحكم على طائفة من نقلت منتهم الى مجموعة الوظائف العالية قد أدى الى انحسار حكم الفقرة (د) عن المخاطبين بنظام العاملين بالقطاع العام الذي لا يأخذ بنظام المجموعات الوظيفية ، كما أدى الى عدم إعادة يعاد تعيينه فيمثل الفئة المقررة لمؤله العالي بغير أن تنتقل منتته الى يشغلها بالمؤهل المتوسط فقد عدل نص الفقرة (د) وأضاف اليها حالة إعادة التعيين وبذلك ادخل في عداد المخاطبين بأحكام تلك الفقرة العاملين بالقطاع العام والعاملين بالحكومة الذين يعاد تعيينهم بالمؤهل العالي قبل ١٩٧٥/٥/١ - تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وإذا كان الأمر كذلك فإن إعادة التعيين في تطبيق حكم الفقرة أخذ مدلولاً خاصاً فلا يخرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء خدمته لأي سبب من الأسباب مع وجود فاصل زمني بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالي .

وبناء على ما تقدم فانه يتعين تسوية حالة العاملين بالقطاع العام الذين أعيد تعيينهم بغير فاصل زمني قبل ١٠/٥/١٩٧٥ على أساس حساب مدة خدمتهم التي قضوها بالمؤهل المتوسط وتطبيق الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة ثم تطبيق للجدول الأول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحملة المؤهلات العليا من تاريخ حصولهم على المؤهل العالي وذلك بالفئة والأقدمية التي يبلغونها طبقا للجدول الثاني .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالقطاع العام .

(ملف رقم ٥٠٢/٣/٨٦ — جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

تحديد اقدمية العامل المتقول الى الدرجات الجديدة الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — يتعين عند ترقية العامل أو رد اقدميته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن ينظر ابتداء الى الفئة المالية التي كان يشغلها في ٣١/١٢/١٩٧٤ — الاحتفاظ للعامل بالفئة الأفضل له لا يعنى الوقوف بحالة للعامل عند الفئة وان يمنح أيضا كافة الحقوق التي تعود عليه وخاصة رد الاقدمية في الفئة الأدنى من الفئة المحتفظ له بها .

ملخص الفتوى :

ان المشرع حدد ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخا لتنفيذ أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي نشر في ١٠/٥/١٩٧٥ وقضى بترقية كل من أمضى المدة الكلية المقررة في الجداول المرتقة الى الفئة التي اكمل محتها وذلك

اعتباراً من أول الشهر التالي لإكمال المدة فإن كان قد رقى إليها في تاريخ تال ردت أقدميته فيها إلى هذا التاريخ ولحماية العاملين الذين رقبوا إلى فئات مالية في تاريخ سابق على تاريخ إكمالهم المدد الكلية المستمرة للترقية إلى تلك الفئات منع المشرع تخفيض الفئة المالية أو المرتب نتيجة لتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإن تسوية حالة العامل وفقاً لأحكام هذا القانون أنها ترتبط بالمركز القانوني الذي كان عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لتفاديه ، وبعبارة أخرى فإنه يتعين عند ترقيته أو رد أقدميته طبقاً للمدد الكلية المحددة في أي من الجداول المرفقة بالقانون أن ينظر ابتداءً إلى الفئة المالية التي كان يشغلها في هذا التاريخ فترد أقدميته فيها أو يرقى إلى فئة أعلى منها ، وإذا كان المشرع قد أوجب احتفاظ العامل بالفئة الأفضل له فإن ذلك لا يعني الوقوف بخالة العامل عند تلك الفئة وإخراجه كلية من نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقطع الطريق عليه في الإفادة من أحكامه وإنما يتعين بجانب الاحتفاظ له بالفئة الأفضل منحه الحقوق التي تعود عليه من تطبيق تلك الأحكام وبصفة خاصة رد الأقدمية في الفئة الأدنى من الفئة المحتفظ لها .

ولما كانت العاملة المعروضة حالتها قد عينت في ١٩٦٤/٥/٢٥ بدبلوم التجارة الثانوية بالفئة الثانية ورقبت إلى الفئة السابعة في ١٩٧٢/٤/١ وظلت تشغلها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ فإنه يتعين أعمالاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الثاني الملحق به رد أقدميتها في تلك الفئة إلى ١٩٧٠/٦/١ أول الشهر التالي لإكمالها مدة الست سنوات المستمرة كدرجة كلية للترقية إلى تلك الفئة ، وإذا رقيت المذكورة إلى الفئة السادسة في ١٩٧٥/٤/٢٨ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام فيسجل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حين أنها تستحق الترقية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى تلك الفئة في ١٩٧٥/٥/١ أول الشهر التالي لإكمالها مدة كلية تدرجها أحد عشر سنة فإنه يتعين الاحتفاظ لها بتاريخ ترقيةها إلى الفئة السادسة في ١٩٧٥/٤/٢٨ باعتباره الأفضل لها .

ولما كانت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ تقضى بنقل العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام « الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لفئاتهم الحالية على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق بلقانون » وكان الجدول رقم (٢) قد عادل الفئات السابعة والسادسة والخامسة المنصوص عليها بجدول المستويات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بالدرجة الثالثة ، فان من مقتضى ذلك أن تحسب اقدمية العامل المنقول الى الدرجة الثالثة الجديدة اعتباراً من تاريخ حصوله على الفئة السابعة ، ومن ثم يتعين تحديد اقدمية المعاملة المعروضة حالتها في الدرجة الثالثة وفقاً لجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ ١٩٧٠/٦/١ الذي يجب رد اقدميتها في تلك الفئة اليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٣١٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

يتعين الاعتداد بتاريخ رد الأقدمية وتواريخ الترقيات التي حصل عليها العاملون وفقاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البيئية المشترطة لترقية العاملين بالقطاع العام وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — عدم تعارض ذلك مع مبدأ عدم الاعتداد بمدد العمل السابقة المحسوبة وفقاً لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحیح اوضاع العاملين تنص على أنه « وبالنسبة للعاملين

الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — المستفيدين من أحكام القانون المرافق وتتوافر فيهم اشتراطات شغل الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمي يتم تسوية حالاتهم على فئات الوظائف الخالية .

وفيما عدا الفئات الخالية تعتبر الفئات المالية التي يتم الترتبة اليها منشأة بصفة شخصية وتلغى عند خلوها .

وبالنسبة للعاملين الذين لا توجد وظائف مدرجة بالهيكل التنظيمي للوحدة تسمح بترقيتهم عليها فيتم تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون المرافق على فئات مالية بصفة شخصية تلغى عند خلوها ، وتعتبر الزيادة في عدد للفئات المالية اللازمة لتنفيذ هذه التسوية زيادة حتمية في موازنة تلك الوحدات » .

ومعاد هذا النص أن المشرع اعتد في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام بالهيكل التنظيمية واشترائط شغل الوظائف بهذا القطاع فوجب أن تتم الترتيبات ونسبة لأحكام هذا القانون على فئات الوظائف الخالية المدرجة بالهيكل التنظيمي بكل وحدة فإذا لم توجد وظائف وفئات مالية خالية رقي العامل للفئة المالية الأعلى بصفة شخصية مع بقائه في الوظيفة ذات الفئة المالية الأدنى ، ومن ثم فإن ترقية العامل بالقطاع العام التي أجريت وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم تتم منفصلة عن الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمية بوحدات القطاع العام وإنما ارتبطت بها لذلك غائى أن ترتب على تطبيق أحكام المادة (١٥) من هذا القانون رد أقدمية العامل في الفئة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ العمل بالقانون الى تاريخ سابق على تاريخ ترقية اليها تعين اعتبار هذا التاريخ تاريخا لشغل الوظيفة أيضا وإن ترتب على تلك الأحكام ترقية لفئة أعلى تعين وضعه على الوظيفة الأعلى المقرر لها تلك الفئة ان كانت خالية فان لم تكن كذلك ظل شاغلا لوظيفته بالفئة

الأعلى التي رقى إليها وذلك بصفة شخصية الأمر الذي يعنى استحقاق العامل أصلا لشغل الوظيفة اعتباراً من تاريخ حصوله على فئتها المالية . وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأنه لا يحول دون وضعه عليها أن رقى لفئة أعلى إلا عدم خلوها أو قيد عدم الإخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف التي نصت عليه المادة ٣ من مواد إصدار هذا القانون ، وترتبط على ذلك بأنه يتعين اعتماد بتواريخ رد الأقدمية وتواريخ الترقيات التي حصل عليها العاملون وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البينية أن مدد البقاء في الوظيفة الإلحني المشترطة بالهيكل التنظيمية للترقية إلى الوظائف الأعلى كما يتعين عند ترقية العامل لوظيفة أعلى سبق أن حصل على فئتها المالية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يشغلها حينئذ لعدم خلوها أو لعدم الإخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف اعتباره شغلاً لها من تاريخ حصوله على تلك الفئة .

وبناء على ما تقدم فإن حساب المدد البينية المشترطة لترقية العاملين بالقطاع العام وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام وأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام يجب أن يبدأ اعتباراً من تاريخ رد الأقدمية أو تاريخ الترقية التي حصل عليها كل عامل وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

وليس في الاعتماد بتواريخ رد الأقدمية أو الترقية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البينية ما يتعارض مع ما انتهى إليه رأي الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١١/٢٦/١٩٨٠ بعدم الاعتماد بمعد العمل السابقة التي حسبت للعاملين ضمن المدد الكلية المشترطة للترقية وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند ترقيةهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فذلك لأن حساب

مدد العمل السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يؤدي . طبقا لنص المادة (١٥) من القانون الى تغيير تاريخ دخول العامل الى الخدمة وليس من شأنه أن يؤثر في المركز القانوني للعامل ان لم يترتب عليه رد اقدميته في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو ترقيته الى فئة أعلى ، لذلك يكون من غير الجائز ضم مدة العمل السابق المحسوبة على هذا النحو الى مدة الخبرة المشترطة للترقية بالتطبيق لاية احكام اخرى غير تلك التي تضمنها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بيد أنه ان ترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تغييرا في مركز العامل بالنظر الى الدرجة الأخيرة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تعين الاعتداد به عند ترقيته الى الوظائف الأعلى اعمالا لاحكام ذات القانون وعليه فان مبدأ عدم الاعتداد بمدد العمل السابقة المحسوبة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يستند الى عدم تغيير احكام هذا القانون بتاريخ دخول الخدمة لا يتعارض مع مبدأ الاعتداد بتاريخ رد الاقدمية والترقيات التي تمت وفقا لاحكامه والذي يستند الى التغيير الذي أحدثته القانون في مركز العامل الفعلي ابتداء من ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب الاعتداد بتاريخ رد الاقدمية وتواريخ الترقيات التي حصل عليها العاملون بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البينية المشترطة للترقية للوظائف الأعلى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

٥٤٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٢١) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن يمنح العامل الذي يبلغ مرتبه

نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها — عدم انطباق حكم هذه المادة على العاملين بمستوى الادارة العليا الذى بلغت مرتبتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا او تجاوزت هذا المبلغ — اساس ذلك : عدم بلوغ هذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية مستوى الادارة العليا ، فضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلو هذا المستوى ويحول العامل الحق في الترقية اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة ٢٣ منه على ان « يمنح العامل الذى يبلغ مرتبته نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى — ولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى — علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التى يشغلها ، وذلك على الوجه الآتى » .

ومن حيث ان مناط الامانة من حكم هذه المادة هو بلوغ مرتب العامل نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ، وأن يكون هناك مستوى أعلى من المستوى الذى بلغ نهايته بالفعل وشرط أن لا يستحق العامل للترقية الى هذا المستوى الأعلى .

ومن حيث انه يبين من اطلاع على جدول المرتبات والعلاوات الملحق بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ان الاجر السنوى لمستوى الادارة العليا هو ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه ، وأن العلاوات داخل هذا المستوى هى ٧٢ جنيه سنويا الى أن يصل المرتب الى ١٤٠٠ جنيه سنويا ، ٧٥ جنيه سنويا الى أن يصل المرتب الى ١٨٠٠ جنيه سنويا ، ومن ثم فان وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث فئات : الأولى : ذات مربوط مقدار ١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا ، والثانية : ذات مربوط مقدار ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا ، أما الفئة الثالثة : فانها ذات

مستوى قائم بذاته يعلو المستويات الثلاثة الأخرى التى تضمنها جدول المرتبات المشار اليه ، ولا يوجد مستوى آخر أعلى منه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على العاملين بمستوى الإدارة العليا بشركة بور سعيد لتصدير الأقطان الذين بلغت مرتبتهم ١٨٠٠ جنيه سنوياً أو تجاوزت هذا المبلغ ، فإنه يكون قد تخلف فى حقهم شروط انطباق حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه وذلك لعدم بلوغ هذه المرتبات نهاية رتبة الفئة الوظيفية فى نهاية مستوى الإدارة العليا ، فضلاً عن عدم وجود مستوى آخر يعلوها هذا المستوى ويخول العامل الحق فى الترقية اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم انطباق حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالهجرة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بمستوى الإدارة العليا الذين بلغت مرتبتهم ١٨٠٠ جنيه سنوياً أو تجاوزت هذا المبلغ .

(ملف رقم ٥٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨) .

(راجع الفتوى رقم ٤٧٤ فى ١٩٧٧/٦/٢٣ — ملف رقم ٨٦/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٤٥)

الجدد :

بدلات ظروف ومناطق الوظيفة يستحق على أساس بداية الأجر المقرر بدرجة الوظيفة التى يشغلها العامل وليس على أساس الفئة المالية التى يشغلها بصفة شخصية بحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ورد لرياسة مجلس الوزراء كتاب وزير الصناعة والثروة المعدنية .
متضمنا طلب رئيس النقابة العامة لعمال الفزل والنسيج حساب بدل ظروفه
او مخاطر الوظيفة المستحق للعاملين بشركات القطاع العام على أساس
اول مربوط الدرجات التي اكتسبوها بعد نسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وقد أقامت النقابة العامة لعمال الفزل والنسيج العديد
من الدعاوى أمام هيئات التحكيم المختلفة في هذا الشأن قضى في بعضها :
لصالحها والبعض الآخر ما زال متداولاً فضلاً عن أن العديد من العمال
قاموا برفع دعاوى حكم في بعضها لصالحهم وفي البعض الآخر
لصالح الشركات . ونظرا الى أن لا يقتصر على العاملين بقطاع الفزل
والنسيج فقط ، وإنما يمس قطاعا كبيرا من العاملين بقطاع الانتاج بالدولة ،
فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ،
فاستبانت أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٤٠ ، منه على جواز منح العامل بدلات تقتضيها ظروفه
او مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠ ٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة
التي يشغلها العامل . ويستفاد من ذلك أن المشرع قرر منح هذه البدلات على
أسس موضوعية تتعلق بظروف ومخاطر الوظيفة التي يشغلها العامل فعلا
وجعل تحديد مقدار هذه البدلات بنسبة معينة من بداية الأجر المقرر لهذه
الوظيفة هي بدلات مقررة — بصريح نص القانون — للوظيفة التي يشغلها
العامل فعلا أو يقوم بأعبائها وعلى أساس الفئة المقررة لها ، وليست
مقررة للدرجة المالية التي يحصل عليها العامل بصفة شخصية ، وأن قدرها
يتحدد بنسبة معينة من بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها
العامل فعلا كأساس لحساب هذا القدر فقط . ومن ثم فإن العاملين الذين
سويت حالتهم طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وحصلوا على ثبات مالية بصفة
شخصية أعلى من الفئات المقررة للوظائف التي يشغلونها الا أنهم ظلوا
يشغلون ذات الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل حصولهم على هذه الفئات
المالية الأعلى يستحقون بدلات ظروف ومخاطر الوظيفة على أساس بداية
الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلونها فعلا أو يقومون بأعبائها ، وليس

على أساس بداية الفئة المالية التي حصلوا عليها بصفة شخصية بالتطبيق
لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى
استحقاق بدلات ظروف ومخاطر الوظيفة على أساس بداية الأجر المقرر
لدرجة الوظيفة التي يشغلها العامل ونيس على أساس الفئة المالية التي
يشغلها العامل بصفة شخصية .

(ملف ٩٨٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٤/٢) .

الفصل الثاني عشر

مسائل عامة متنوعة

الفروع الأول

عدم انطباق نظام تسمية الشهادات
بعدم اعتماد جداول التوصيف والتقييم

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

تسرى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى حين اعتماد جداول
توصيف وتقييم الوظائف — اعتبارا من هذا التاريخ بمقتضى حكم الفقرة
الثالثة من المادة ٤ من القانون المذكور بالنسبة للعاملين بالحكومة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على ان « يعين اعتبارا
من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المتصوص عليها في المادة (٥) في
الفئات المالية وبالاتممية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم . كما تحدد اقدمية
من يعين بعد حصوله على مؤهل عال او اى مؤهل آخر اعلى من مؤهله
اثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقا لادمية خريجي ذات الدرجة من حملة
المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك ما لم تكن اقدميته واذا كان العامل قد بلغ
اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه
طبقا للاحكام السابقة ينقل بفئته (واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف

العالية غير المتخصصة في الجهة التي تلتزم خزانة ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له) .

ومفاد ذلك أن المشرع وضع قاعدة مؤداها أن العامل الذي يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ينشأ له حق النقل بفتحته وأقدميته ودرجته وقت حصوله على المؤهل العالي إلى مجموعة الوظائف العالية غير المتخصصة ، وذلك ما لم يكن بقاءه في مجموعته الأصلية أفضل له ، بيد أنه نظرا لأن المشرع قد أخذ بنظام ترتيب وتوصيف الوظائف في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ الذي يعد بعمل الوظيفة ذاته وليس بالموظف شاغلها وهو بذلك يختلف عن نظام تسعير الشهادات الذي يقوم على تحديد الدرجة المقررة لمؤهل العامل دون نظر إلى عمل الوظيفة ، وهذا المسلك من المشرع القائم على أساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق معه حكم المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مما يؤدي إلى القول بسريان حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة إلى حين اعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فاعتبارا من هذا التاريخ ينقضى حكم المادة ٤ فقرة ثالثة بالنسبة للعاملين في الحكومة .

وينطبق ما تقدم على حالة السيد المعروضة حالته فإن الشاغل من الأوراق أنه عين تعيينا مبتدأ بمؤله العالي بوزارة التكوين عن طريق لجنة القوى العاملة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ أي بعد اعتماد جداول التوصيف والتقييم الخاصة بهذه الوزارة بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم ينحصر عنه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية المذكور في تطبيق المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته بعد تعيينه بوزارة التكوين .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الحصول على المؤهل العالى واعادة التمييز بهذا المؤهل بعد اعتماد جداول توصيف الوظائف يجعل حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ غير وارد التطبيق .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتاها الصادرة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨ ملف رقم ٦٤٨/٣/٨٦ واستبان لها ان التشريع وضع في المادة ٤ مقرة ٣ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قاعدة مؤداها ان العامل الذى يحصل على مؤهل على اثناء الخدمة ينشأ له الحق في التثقل بفئته واقديته ومرتبه وقت حصوله على المؤهل العالى الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاؤه في مجموعته الاصلية افضل له بيد انه نظرا لان التشريع وقد اخذ بنظام ترتيب وتوصيف الوظائف في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى يعتمد بعمل الوظيفة ذاته وليس بالموظف شاغلها وهو بذلك يختلف عن نظام تسعير الشهادات الذى يقوم على تحديد الدرجة المقررة للمؤهل العامل دون نظر الى محل الوظيفة وهذا المسلك من التشريع القائم على اساس طبيعة عمل الوظيفة يتفق معه حكم المادة ٤ مقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مما يؤدى الى القول بريان حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة الى حين اعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتخطيط والادارة ماعتبارا من هذا التاريخ ينتفى حكم المادة ٤ مقرة ثالثة بالنسبة للعاملين في الحكومة .

ولا بغير من ذلك تراخى جهة الادارة في تسكين العاملين على الوظائف

المتبعة ذلك أن التسكين مرحلة تالية لتبام نظام التوصيف والتقييم والذي يتحقق بصور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ويتطبيق ما تقدم على حالة السيد المعروضة حالته الناشئة من الأوراق، أنه حصل على المؤهل المالى وإعادة تعيينه بهذا المؤهل بعد اعتماد جداول توصيف الوظائف ١٦/١٠/١٩٧٩ ومن ثم ينحصر عنه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المعروضة حالته فى تطبيق المادة ٤ فترة ٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته .

(ملف ٦٦٤/٣/٧٦ — جلسة ١٩٨٥/٣/٦)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

اعتماد جداول التوصيف والتقييم الذى يتوقف عنده تطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الاعتماد الذى يتم من السلطة المختصة فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « تضع كل وحدة جدولاً للوظائف وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيها يشغلها وترتيبها فى احدى المستويات والفئات الوظيفية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون — كما يجوز إعادة تقييم وظائف كل وحدة » . وبمقتضى جدول الوظائف والقرارات الصادرة بإعادة تقييم الوظائف بقرار من الوزير المختص بالتمهية الادارية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وذلك

في حدود الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة للاجور ، وتنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أن:

« تضع كل وحدة هيكلًا تنظيميًا لها »

وتضع كل وحدة جدولًا للوظائف مرفقًا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في إحدى المجموعات وتقييمها بأحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، كما يجوز إعادة تقييم وظائف كل وحدة ، ويعتمد جدول الوظائف وطاقات وصفها والقرارات الصادرة بإعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون إلى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب » .

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص على أن « يعين اعتبارًا من تاريخ نشر هذا القانون » .

كما تحدد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة من الفئة المقررة لمؤهله — —

وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبة أكبر من الفئة والمرتب الذي يستحقه طبقًا للأحكام السابقة ينقل بفئته وأقدميته إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن يتأهله في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له .

ومفاد ما تقدم — وعلى ضوء استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية — أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبطبيق الدرجة المالية والوظيفية يربط لا يقبل الانفصال بأن الزم كل وحدة في المادة ٨ منه بأن تضع هيكلًا تنظيميًا وجدولًا للوظائف مرفقًا به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها:

في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المالية ، كما اوجب في المادة ١١ تقسيم وظائف الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية ، واعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في التعيين والترقية وغيرها من المجالات ومن ثم يكون المشرع باخذ هذا النظام المتكامل القائم على الاساس الموضوعي في الوظيفة العامة والذي يعتمد بالوظيفة وليس بالموظف قد استبعد نظام تسعير الشهادات القائم على الاساس الشخصي في الوظيفة العامة ، وهذا النظام الاخير هو الذي كان يمكن في ظله العمل بحكم المادة ٤ فقرة ثلاثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وعلى ذلك فانه بعد العمل بنظام ترتيب توصيف الوظائف في وحدة من الوحدات الخاضعة لاحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذي يتم بصور قرار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة باعتماد جداول التقييم والتوصيف في هذه الوحدة لا يكون ثمة وجه لتطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ سلفه الذكر ولا يجوز تغيير المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها العامل نتيجة حصوله على مؤهل عال أثناء الخدمة بعد: ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا بالتعيين المبتدئ في مجموعة الوظائف المالية اذا ما توافرت في شأنه بلقي اشتراطات شغل الوظيفة .

واعتماد جداول التوصيف والتقييم الذي يعتمد به ويتوقف من تاريخه العمل بحكم المادة ٤ فقرة ثلاثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الامتياز الذي يتم من السلسلة المختصة وهو رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ١/٧/١٩٧٨ وذلك ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولئن كان قائما على نظام الترتيب والتوصيف للوظائف الذي يقوم عليه القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الحالي ، الا انه لم يعرف نظام المجموعات النوعية المخلقة والتي اعتبرها المشرع في القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب ، مما لا يجوز معه

النقل من مجموعة نوعية الى مجموعة نوعية اخرى ، وبالتالي عدم امكان اعمال حكم النقل المقررة بالمادة ٤ فقرة ثالثة للعامل الذي يحصل الانتداب للخدمة علي بؤله عال الى مجموعة الوثائق المالية غير التخصصية ، لتضمينه نقلا بين مجموعتين نوعيتين مختلفتين ، وهو الامر الذي لا يسمح بنظام المجموعة النوعية المتميزة الذي قام على اساسه القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ومن ثم يكون اعتماد جداول التوصيف والتقييم عنده امهال حكم المادة ٤ فقرة ثالثة سالفة الذكر هو الاعتماد الذي يتم فيه ظلل العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو ليس ما سبق اجراؤه في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . وعلى ذلك يكون قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٢ باعتماد جداول التوصيف والتقييم برئاسة مجلس الوزراء والذي تم بمعد العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو الذي يعتد به في مجال حكم المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث ينتهي العمل من تاريخ صدوره بهذا الحكم . ولا عبرة في هذا المجال بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء لتهيئة الاجتماعية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٧٨ لصدوره في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وأذا كان الامر كذلك الا انه لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل بنا يتفق وصحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عنه هذا الافتاء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي استنادا الى احكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ . وتطبيقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ تجرى في نوبة صحيحة للعامل وفقا لاحكام الفواين المعمول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والالتدبية القانونية التي يستحقها العامل للاعتداد بها عند الترقية في المستقبل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان اعتماد جداول التوصيف والتقييم الذي يتوقف عنده تطبيق حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الاعتماد الذي يتم من السلسلة المبهتة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

انطبق المادة ٤ فقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالقطاع العام — يقتضى العمل بحكم النص المذكور بمجرد اعتماد جداول التوظيف والتقييم في كل شركة من السلطة المختصة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مع مراعاة حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

ملخص الفتوى :

باستعراض نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يبين أن المادة الأولى من مواد إصداره نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على :

(أ) العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة
انصاهر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ فيها عدا أحكام المادتين (١ ، ٢) من القانون المرافق » .

ونصت المادة ٤ من القانون المذكور على أن « يعين اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) في الفئات المالية وبالترتيب الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم .

كما تحددت اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقاً للأقدمية خريجي ذات التذمة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينين طبقاً لأحكام القانون

رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك ما لم تكن اقدمية أفضل واذا كان المائل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقاً للاحكام السابقة ينقل بفئته وأقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلاثم خبراته ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له .

كما نصت المادة ٨ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن «تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلس الادارة وللمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ومناد ما تقدم أن المشرع سري أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين في الحكومة وكذلك على العاملين بالقطاع العام اذ خاطب الفئتين وأخضعهما لذات الاحكام وذلك فيما عدا أحكام المادتين ١ ، ٣ من القانون المذكور المتعلقة بالتعيين والاعتبارات المخصصة لهم .

ومن ثم فمن بقية أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسري جميعها ومن بينها المادة ٤ على العاملين بالقطاع العام بصريح النصوص .

واذا كان المشرع وضع قاعد في المادة ٤ فقرة ثالثة الذكر مؤداها أن العامل سواء في الحكومة أو القطاع العام الذي يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ينشأ له حق في النقل بفئته وأقدميته ومرتبه وقت حصوله على المؤهل العالی الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له ، بيد أنه نظراً لأن المشرع قد أخذ بنظام ترتيب وتحديد الوظائف سواء نظام العاملين المدنيين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أى فى نظم العاملين بالقطاع العام والصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى يعقد عمل الوظيفة ذاته وليس بالموظف شاغلها ومحدد ذلك بالشتراطات شاغلها وتصنيفها داخل مجموعة نوعية متميزة وهو بذلك يخطف عن نظام تسهر الشهادات الذى يقوم على تحديد الدرجة المقررة لمؤهل العامل دون نظر الى عمل الوظيفة وهذا المسلك لا يتفق مع حكم المادة ٤ فترة ٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو ما يؤدى الى القول بـسريان حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة والقطاع العام الى حين اعتماد جداول توصيف الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى وحدات الجهاز الادارى حسبها تقضى بذلك المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفى شركات القطاع العام بقرار من مجلس الادارة وفقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فاعتبارا من تاريخ اعتماد هذه الجداول الوظيفية ينقضى حكم المادة ٤ فترة ثلاثة بالنسبة الى العاملين فى الحكومة او فى القطاع العام اذا كان الامر كذلك الا انه لا يجوز تعديل المركز القانونى للعامل بما يتفق مع ما كشف عنه هذا الافتاء بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ ذلك ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص فى مادته الحادية عشر مقررنا على ان يكون ميعاد رفع الدعوة الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالحقوق التى نشأت احكام هذا القانون او بمقتضى احكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٨٤ وقرار وزير الخزائنة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، او انه لا يجوز بعد هذا الميعاد - الذى مد حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام التشريعات المذكورة على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، وغنى عن البيان ان هذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت بمعنى ان العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالبا بحق الذى نشأ عن القوانين والقرارات سلفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوبها على المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد

بـنظام العـنـام ، كما يـمنـع أـيـضـا عـلى الجـهـة الـادـاريـة لـذات السـبـبـه، النـظـر فـي طـلـبـه إـجـابـته الـى طـلـبـه وـمـن ثـم تـكـون التـسـويـة الـمـوجـودـة يـخـلف خـدـمـة هـذا الـمـعـمـل هـى، الـتى يـعـتـمـد بـها وـلا يـجـوز تـعـديـلـها عـلى أـى وـجـه الـا إـذا كـان ذـلـك تـنـفـيـذـا لـحـكـم قـضـائى نـهـائى ، أـما عـن الـحـقـوق الـنـاشـئـة عـن الـقـانـون رـقـم ٧ لـسـنـة ١٩٨٤ بـشـأن تـسـويـة حـالـات بـعض الـمـعـامـلـين فـانـه، وـفـقـا لـحـكـم المـادـة الـحـادىـة عـشـرة مـن هـذا الـقـانـون كـان لـا يـجـوز تـعـديـل المـركـز الـقـانـونى الـمـعـامـل عـلى أـى وـجـه مـن التـوجـه بـعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الـا أـن المـشـرـع تـدـخـل بـالـقـانـون رـقـم ١٣٧ لـسـنـة ١٩٨٤ وـنـص عـلى مـد هـذا الـمـيعـاد حـتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بـالنـسـبـة لـلـحـقـوق الـنـاشـئـة عـن الـقـانـون رـقـم ٧ لـسـنـة ١٩٨٤ فـقـط وـاعـمـالـا لـحـكـم المـادـة الـثـانـيـة مـن الـقـانـون رـقـم ٧ لـسـنـة ١٩٨٤ فـانـه يـلـزم فـي جـمـيع الـأـحـوال أـجـراء تـسـويـة قـانـونىـة صـحـيـحـة الـمـعـامـل وـفـقـا لـأـحـكـام الـقـانـون الـمـعـمـول بـهـا عـند أـجـرائـها تـحـديـد الـدرـجـة والـا قـدمىـة الـقـانـونىـة الـتى يـسـتـحقـقـها الـمـعـامـل وذلـك لـلـامـتـدـاد بـهـما عـند أـجـراء تـرقىـة الـمـعـامـل مـسـتـقبـلا لـلـدرـجـة التـقـالـيـة وذلـك مـع عـدم الـأـخـلال بـالـأـحـكـام القـضـائىـة النـهـائىـة أو القـرارـات النـهـائىـة الصـادرـة بـالـتـرقىـة .

ولـما كـان حـكـم المـادـة ٤ مـن الـقـانـون رـقـم ١١ لـسـنـة ١٩٧٥ يـخـرج مـن نـسـيـج الـقـانـون رـقـم ٧ لـسـنـة ١٩٨٤ مـالـف الـبـيـان فـانـه لـا يـجـوز بـعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تـعـديـل المـركـز الـقـانـونى الـمـعـامـل الـذى يـسـتـفـيـد مـن حـكـمـها عـلى الـوـجـه السـابـق تـفـصـيـله ، عـلى أـن تـجـرى لـه التـسـويـة الـقـانـونىـة الصـحـيـحـة لـتـحـديـد الـدرـجـة والـا قـدمىـة الـقـانـونىـة الـتى يـعـتـمـد بـها مـسـتـقبـلا عـند التـرقىـة الـى الـدرـجـة التـقـالـيـة .

وـيـتـطـبـق ما تـقـدم عـلى الـمـعـامـل المـعـروـضـة حـالـته ، فـانـه رـغم حـصـولـه عـلى مـؤـهل عـمال فـي دـور نـوفـمـبر ١٩٨٢ الـا أـن ذـلـك قـد تـم فـي تـارـيـخ لـأـحـق، عـلى، اـعـتـمـاد، وـتـطـبـق نـظـام تـرتـيـب وـتـوصـيـف الـوظـائـف بـالشـركـة الـتى يـعـمـل، بـهـا وـفـقـا لـأـحـكـام المـادـة ٨، مـن الـقـانـون رـقـم ٤٨ لـسـنـة ١٩٧٨ مـالـفـة الـبـيـان، وـمـن ثـم، لـا يـسـتـتـيـد مـن حـكـم الفـقـرة الـثـالـثـة مـن المـادـة ٤ مـن الـقـانـون رـقـم ١١ لـسـنـة ١٩٧٥ لـانـتـصـار حـكـم هـذه المـادـة عـن الـمـعـامـلـين بـالشـركـة الـمـذكـورة مـن تـارـيـخ اـعـتـمـاد نـظـام الـوظـائـف بـهـما .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى

١ — انطباق المادة ٤ فقرة ثلاثة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
على العاملين بالقطاع العام .

٢ — ينقضى العمل بحكم النص المذكور بمجرد اعتياد جداول التوصيف
والترقيم في كل شركة من السلطة المختصة في ظل العمل بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨ مع مراعاة حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧
لسنة ١٩٨٤ على النحو المبين بالاسباب .

٣ — عدم احقية العامل المعروضة حالته في تسوية حالته وفقاً للنص
المادة ٤ فقرة ثلاثة .

(ملف ٦٥٦/٣/٨٦ — جلسة ١٤/١١/١٩٨٤)

الفرع الثاني

تصحيح تسويات القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧

لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

عدم جواز اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بشؤوية حالاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين المدنيين بالدولة اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧٤ - التسويات التي اجريت طبقا لهذا القانون بعد ذلك التاريخ لا تنتج اثرا ويجب سحبها لانها اجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله اعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - حق هؤلاء العاملين في تصحيح التسويات التي اجريت لهم لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة - على الإدارة ان تجرى مقاصة بين ما يستحق لهم من فروق نتيجة للتسويات الصحيحة التي تجرى لهم والفروق التي يجب استردادها منهم بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة . يكون ميعاد رجع

الدعوى الى المحكة بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مرتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

والمستفاد من هذا النص ان المشرع قصد منه تصفيه الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين الاول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون والثانى : ان يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى صدرها على هذا التاريخ فاذا توافر هذان الشرطان يتمين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال ميعاد تنتهى مده فى ١٩٧٤/٩/٣٠ فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن جهة الادارة قد اجابته لطلبه ولم يرفع دعوى المطالبة حلاله امتنع وجوباً على المحكة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام المعمم كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة سابقاً فى صدره على ١٩٧١/٩/٣٠ وكانت الحقوق المستحقة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه لا يجوز اعتباراً من ١٩٧٤/١/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات تسوية حالتهم طبقاً لاحكامه حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ .وبالتالى فان التسويات التى اجريت طبقاً له بعد ذلك التاريخ لا تنتج اثرًا ويجب سحبها لانها اجريت فى وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله اعمالاً لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ ومن ثم فانه لا يسوغ اجابة العاملين المعروضة حالتهم والذين اجريت لهم هذه التسويات الى طلبهم بالابقاء عليها والاحتفاظ بما ترتب عليها من آثار .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ان فتوى الجمعية العمومية فى شأن تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ والتى سويت حالات هؤلاء العاملين

طبقاً لها صدرت بجلسته ١٩٧٤/٦/٥ في تاريخ ثلث اكتوبر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٦/٣٠ لأن هذه الفتوى كاشفة عن الحق وليست مخفية له وناسيناً على ذلك فإن العاملين المشار إليهم آنفاً يستمدون حقهم من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مباشرة وليس من تلك الفتوى الأمر الذي يترتب عليه ضرورة التقيد بأحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المشرع قد اصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين في ٦ مايو سنة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ وضمنه تنظيمًا جديدًا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى عليهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة (١٤) على أنه « عموماً حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشقي تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل المهني أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرائهم المعينين في التاريخ المذكور » .
على أي من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي « .

ومن حيث ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق :

(ط) صرف أية مروق مالية من فترة سابقة على أول يوليو سنة ١٩٧٥ - أو استرداد أية مروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ولما كانت المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد تناولت الحكم الذي تضمنته الفقرة (ط) من المادة (٢٠) من مواد اصداره فقدرت « أن المشرع قصد الا يترتب على المشروع استرداد أي مروق تكون قد صرفت في فترة سابقة على العمل به نتيجة التبويض التي اجريت للعاملين طبقاً للتشريعات التي وردت منها أحكام خاصة بالمشروع مثل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ولو كانت غير صحيحة طبقاً للتشريعات

التي اجريت بناء على احكامها وذلك اكثاء بتسحيح هذه التسويات « لما كان الامر كذلك فان الحكم عدم الاسترداد انما يصدق فقط على الفروق التي صرفت نتيجة للتطبيق الخاطئ للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ ، اما الفروق التي تم صرفها بعد هذا التاريخ فان الحكم الاسترداد قائم في شأنها .

ولما كانت الفروق التي صرفت للعاملين المعروضة حالتهم قد تم صرفها بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ فانه يجب استردادها منهم .

ومن حيث ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قررت العمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ فان من مقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة ١٤ من القانون المذكور الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ولما كان هذا الشرط متوافرا في العاملين المعروضة حالتهم لهم الحق في تصحيح التسويات التي اجريت لهم لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعلى الادارة ان تجرى مقاصة بين ما يستحق لهم من فروق نتيجة للتسويات الصحيحة التي تجرى لهم والفروق التي يجب استردادها منهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والفتريح الى ما ياتي :

اولا : ان التسويات التي تضمنتها القرار ارقام ٣١ ، ٣٤ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ و ٨٢ لسنة ١٩٧٥ الصادرة من الامة العامة لمجلس الوزراء هي تسويات باطللة يجب سحبها اعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

(م ٥٨ - ج ١٦)

ثانيا : انه يتعين استرداد الفروق المالية التي صرفت للعاملين الذين
صبرت في شأنهم تلك القرارات بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ثالثا : اعادة تسوية حالاتهم بالتطبيق لنص المادة ١٤ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اجراء متامة بين ما يستحق لهم من مروق نتيجة
هذه التسوية والفروق التي يجب استردادها منهم .

(ملف ٨٦/٤/٧٠٢ — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤)

الفرع الثالث

سحب التسويات التي اجريت طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
يستتبع اعادة تسوية الحالة بالتطبيق لاحكام القانونين
١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٣٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين
من حملة المؤهلات الدراسية استهدف ازالة بعض الموانع التي حالت دون
تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية على
بعض العاملين الموجودين بالخدمة عند صدوره — نتيجة ذلك — ان القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يظل تطبيقه مقيدا بان يكون العامل موجودا
بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣.
المشار اليه — هذا قيد ليس شرطا من شروط انطباق قانون المعادلات
الدراسية انما يجده مجال تطبيقه ونطاق المخاطبين باحكامه — تختلف
هذا القيد — اثر ذلك — عدم انطباق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على
العامل وسحب التسوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وما
تترتب عليها من تسويات لاحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه تنص
على ان (تسمى احكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الاداري

للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول
والمراقق ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص
عليها في المادة الثانية منه) وأن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن
(يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة والمهية
المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر
من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، وتدرج مرتباتهم
وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأسس) .

والمستفاد من هذين النصوص أن المشرع استهدف إزالة الموانع
التي حالت دون تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على العاملين
المشار إليهم في المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ما زال بالنسبة
لهم الشروط الواردة بالمادة (٢) من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وهي
ضرورة الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل قبل أول يوليو سنة ١٩٥٣
مع تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عليهم كما لو كان قد طبق
عليهم في حينه وعليه فإنه يلزم لأجراء التسوية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ وبالتالي أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أن يكون العامل
موجوداً بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٣ فهذا القيد لا يعد من الشروط التي أزالها القانون رقم
٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأنه ليس من شروط انطباق قانون المعادلات الدراسية وإنما
هو قيد يحدد مجال تطبيقه ونطاق المخاطبين بأحكامه عملاً لقاعدة الأثر
المباشر للقانون خاصة وأنه قانون وقفي الأثر قصد به معالجة أوضاع
وظيفية معينة كانت قائمة وقت صدوره وذلك بتسويتها مرة واحدة .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كان السيد / لم يعينه
إلا في ١٩٥٦/١٢/٢٠ فإنه لا يفيد من أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
لعدم وجوده بالخدمة في ١٩٥٣/٧/٢٢ وبالتالي تكون التسوية التي
أجريت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بالقرار رقم ٢٢٨
لسنة ١٩٧٥ وكذا تعديلها بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ باطلاً ومخالفة
للنانون وتبطل التسويات التي بنيت عليها بالتطبيق لأحكام القانونين
رقم ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ - الأمر الذي يتعين معه سحبها دون التقيد

جهت باد باعتبار أن تلك التسويات لا تطبقها الحصانة لكون العامل يستبد حقه فيها من القانون المقرر لها مباشرة .

ولا يغير من ذلك أن القرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٧٥ قد تضمن ترقية العامل للفئة الرابعة مع أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لا تجيز التدرج طبقا لأحكامه لأكثر من فئة واحدة تعلو الفئة التي يشغلها العامل وقت صدوره بينما العامل في الحالة الماثلة كان يشغل السادسة في هذا التاريخ فلم يكن من الجائز ترقية إلا إلى الفئة الخامسة لأن ترقية العامل إلى الفئة الرابعة لم تتم بعيدا عن أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وإنما منحت له بتطبيق خاطيء من الوزارة لأحكام هذا القانون سواء في مبدأ خضوعه لها أو في التدرج المستمد منها ، ومن ثم فإنها لا تعد ترقية مستقلة من التسوية بحيث تقبل التحصن وإنما تخضع لما تخضع له التسوية فلا تتحصن بمضى الميعاد بذلك ينهار الأساس الذي استند إليه مفوض الدولة في رايه بتحصن تلك الترقية .

ولما كان العامل المذكور حاصل على دبلوم المدارس الصناعية عام ١٩٥٥ وعلى دبلوم الدراسات التكميلية الصناعية عام ١٩٦٢ ، وكان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حدد الجدول الثاني من بين الجداول الملحق به لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة الثامنة (٣٦٠/١٨٠) فإنه يتعين تطبيق هذا الجدول عليه دون الجدول الأول الذي طبقته عليه الوزارة حسبما يبين من الوقائع ومن ثم تسوى حالته بالتطبيق لأحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ تعيينه في ١٩٥٦/١٢/٢٠ بالمؤهل المتوسط إذ أن يعيد بالمؤهل فوق المتوسط الذي حصل عليه في عام ١٩٦٢ باعتبار أنه لن يقرتب على معادلته به سواء رد التقديمه بن سنة الحصول عليه إلى سنة ١٩٦٠ بعد حساب سنتي الدراسة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبودية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم انطباق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على العائل
وسحب التسوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وما يترتب عليها من
تسويات بالتطبيق لاحكام القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ وتسمية
حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس الجدول.
الثاني الملحق باعتباره معينا بمؤهل متوسط في ١٩٥٦/١٢/٢٠ بالفئة
الثامنة .

(ملف ٨٦/٣/٤٦١ — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

الفرع الرابع

التعديلات وفقا لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تؤثر في
اعانة غلاء المعيشة التي ربطت على اساس ربط فئة
العمال الوظيفية في اول ديسمبر ١٩٧٤

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

حساب اعانة غلاء المعيشة ربط الفئة الوظيفية للعمال في اول
ديسمبر سنة ١٩٧٤ — لا اعتداد بما طرأ على فئة العامل من تعديل بعد
هذا التاريخ ولو ارتدت اثره الى تاريخ سابق — اساس ذلك — قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء المعيشة .

ملخص الفتوى :

ان الانسة / قد حصلت على الشهادة الاعدادية
سنة ١٩٦٩ وعينت في ١١/٣/١٩٧٤ بالفئة العاشرة الكتابية بمرتب مقداره
١١ جنيها شهريا ، وبمقتضى حكم المادة الثامنة من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين الخنيين فقد اعتبرت من تاريخ
تعيينها بالفئة الثامنة بمرتب مقداره ١٣ جنيها و ٥٠٠ مليها شهريا ، ولما
كانت اعانة الغلاء قد حسبت لها على اساس مرتب ١٢ جنيها شهريا ،
فقد طلبت تعديلها على اساس المرتب المعدل .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء
المعيشة قد نص في المادة (١) منه على ان « يكون منح الاعانة وفقا للفئات
والقواعد المنصوص عليها في الجدول المرافق » وقد تضمنت القواعد

الملحقة بهذا الجدول أن « تحسب الاعانة على أساس ربط فئة العمال الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ . . » وأن « تعدل النسبة المئوية للاعانة تبعاً لتغيير الحالة الاجتماعية فقط . . » ومقتضى هذه الأحكام وجوب حساب اعانة الغلاء على أساس بداية ربط فئة العمال الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ ، ومن ثم فالعبرة ببداية الفئة التي يشملها العمال في هذا التاريخ ، دون اعتداد بها طرأ بعده من تعديل لاحق ولو ارتدت آثاره إلى تاريخ سابق ، لأن التعديل وفقاً لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد حدث لاحقاً لأول ديسمبر سنة ١٩٧٤ فلا يكون مؤثراً في حساب اعانة الإغلاء التي تم في تاريخ سابق عليه .

(فتوى رقم ٨٢ — في ١٩٧٧/٢/٢)

الفرع الخامس

وضع العاملين الذين أوفدوا في بعثات تدريبية الى الخارج
على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات

قاعدة رقم (٢٥٢)

المادة :

« هيئة السكك الحديدية » القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ و ١١ لسنة ١٩٧٥
وضع العاملين الذين أوفدوا في بعثات تدريبية في الخارج على
الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات —
لا يعنى حصولهم على هذا المؤهل — قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته
المنعقدة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ بمساواة بعض فئات العاملين من غير
الحاصلين على مؤهلات دراسية وكانوا قد أوفدوا في بعثات تدريبية
الى الخارج ان حصلوا على دبلوم الفنون والصناعات ووضعهم في الدرجة
السابعة الفنية — لا يعنى البتة حصولهم على ذلك الدبلوم لو ان التبرين الذي
اجتازوه في الخارج يعادل هذا الدبلوم ويحل محله — اثر ذلك : عدم سريان
احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين
من حملة المؤهلات الدراسية عليهم — كما لا يطبق عليهم احكام الجدول
الثاني من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

بمقتضى الحكم :

ومن بحيث انه من المقرر ان تحديد المؤهلات الدراسية ، وتقييمها انما
يتم طبقا للقانون وما يستلزمه من صدور قرار بذلك من الجهة المختصة

مما يقضى حصول العامل في البداية على مؤهل معين ثم إجراء تقييمه
بمعرفة الجهة المعنية بمراعاة مدة الدراسة وتقييمها العملية وموازنتها
بالمؤهلات الأخرى توطئة لتحديد المستوى العالى لهذا المؤهل ، وفي
هذا الضوء فإن قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٤ من
فبراير سنة ١٩٤٥ بمساواة فئات العمال بمصلحة السكك الحديدية
من عين الحاصلين على مؤهلات دراسية وكانوا قد أوفدوا في بعثات
تدريبية الى الخارج بمن حصلوا على دبلوم الفنون والصناعات ووضعهم
في الدرجة السابعة الفنية ، هذا القرار لا يعنى البتة حصولهم على
ذلك الدبلوم أو أن التمرين العملى الذى اجتازوه يعادل هذا الدبلوم ويحل
محله إذ قصد القرار المذكور صراحة رفع الفن عن هؤلاء العمال
بمنحهم الدرجة المالية المناسبة لخبراتهم التى اكتسبوها من التدريب
العملى وليس المؤهل حصلوا عليه وذلك أسوة بقواعد الاتصاف الصادرة
عام ١٩٤٤ . فالمرشح عندما يقوم بتقييم مؤهل دراسى أو معادلته بآخر فانه
يورد اسم المؤهل أو سنوات الدراسة التى قضت ثم يقرر الدرجة المالية
المناسبة له كما فعل بالنسبة الى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمعادلات الدراسية إذ جاء الجدول المرافق له متضمنا قسمين متقابلين
احدهما لتحديد المؤهلات الدراسية وأطلق عليه عنوان « اسم المدرسة
أو المعهد أو الشهادة » وأعد الآخر وهو متبادل للأول لتقدير هذه المؤهلات
وأطلق عليه عنوان « تقدير الشهادة أو المؤهل » ومن ثم يسوغ بداهة افتراض
الحصول على مؤهل معين عن طريق القياس أو اقتباس درجة مالية لمؤهل
بذاته . وكما هو الشأن في قرارى الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم
٨٣ لسنة ١٩٧٥ ورقم ٢ لسنة ١٩٧٦ عندما حدد شهادات ومؤهلات دراسية
يعينها ثم وضع لكل منها التقييم المالى المناسب لها ، وعلى ذلك فإن
التمرين العملى الذى اداه العمال المذكورون لا يعدو في حقيقته أن يكون
تقرير حصولهم على مؤهل دراسى وبالتالي يقتصر أثر قرار مجلس الوزراء
سالف الذكر على النطاق الذى صدر فيه وهو منح هؤلاء العمال
الدرجة السابعة الفنية فنصب دون أن يتعدى هذا الاثر الى نطاق المؤهلات
الدراسية .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على ان « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة فى الجدول المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية منه . ومفاد هذه المادة ان المناط فى اعمال حكيمها هو أن يكون العامل بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة حاصلا على احد المؤهلات الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون وعددها سبعة - ولما كان المدعى - كما سلف البيان بمقتدا شرط الحصول على مؤهل دراسى فانه لا يفيد من أحكام ذلك القانون ، كما لا يغير من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن نمحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، ذلك لأن هذا القانون وضع رؤوسا لجدول مدد الخدمة الكلية المحسوبة فى الأقدمية ، وخص الجدول الثانى منه بحملة المؤهلات فوق المتوسطة (ومن بينها دبلوم الفنون والصناعات) والمتوسطة ، أى أن المناط فى تطبيق هذا الجدول هو الحصول على احد تلك المؤهلات وهو الامر وغير المتحقق فى شأن المدعى ، وان كان يدركه الجدول الثالث باعتباراه من العمال الفنيين أو المهنيين .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك واذا قضى الحكم المطعون فيه بالنظر المتقدم فانه يكون قد صادف الثانون فى صحيحه ، ويكون الطعن فيه غير قائم على أساس يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والسزام الطاعن المصروفات .

(طعن رقم ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٨)

الفرع السادس

تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالاتحاد

الزراعى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات

القطاع الزراعى

قاعدة رقم (٣٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى او اى جهة اخرى وتنسوية اوضاعه انتهت احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب الوظيفى على من استوفى من هؤلاء العاملين حتى اول مارس سنة ١٩٧٨ المدد المنصوص عليها فى قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الاخيرة — هذا التطبيق ينصرف الى فترة زمنية لم يكن فيها هؤلاء العاملون من عداد العاملين المدنيين بالدولة الذين يسرى فى شانهم الاحكام سالفة الذكر — اثر ذلك — ارتداد التنسوية بالترقية الى اول يناير سنة ١٩٧٨ وهو التاريخ الذى حدده المشرع للعمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى التشريع لبيان كيفية تطبيق القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالاتحاد الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعى فاستعرضت هذا القانون الذى ينص فى المادة الاولى منه على ان

« يعين الموجودون في تاريخ نفاذ هذا القانون بخدمة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه بالأقاليم والاتحادات الإقليميه في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أى جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة التى كانوا مستوفيه للشروط العامه للتوظيف المنصوص عليها في نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال وذلك فيما عدا شرط اللياقة الصحية ونص في المادة الثانية منه على أن تسوى أوضاع العاملين المشار اليهم في المادة السابقة وفقا للقواعد الآتية :

أولا : يعين حملة المؤهلات الدراسية في الفئات المملية المقررة لمؤهلاتهم بالفئات التى يتم تعيينهم بها وتحدد أقديياتهم بواقع ٢٢ ادة من تاريخ تخرجهم حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات سالفه الذكر .

ثانيا : يعتبر العمال الحرفيون والمهنيون شاغلين للفئات المقررة للحرف والمهن المماثلة التى يعينون بها وتحدد أقديياتهم بواقع ثلاثة أرباع ادة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالوحدات سالفه الذكر .

ثالثا : يوضع العاملون الكتابيون غير المؤهلين والعمال العاديون في وظائف من الفئة العاشرة (١٤٤ / ٣٦٠) بمجموعة الوظائف المكتبية ومجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالجهات التى يعينون فيها حسب الأحوال وتحدد أقديياتهم بواقع ثلاثة أرباع ادة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات سالفه الذكر .

رابعا : يرقى من يستوفى من العاملين المشار اليهم في الفقرات السابقة حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ احدى الدد الكلية المنصوص عليها في الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة لها الى الفئات الاعلى طبقا لهذه الجداول وتعتبر اقدمية العامل في الفئة المرتقى اليها من أول يناير سنة ١٩٧٨ وتمم الترقية في فئات المجموعة الوظيفية

التي يعين فيها ويدخل في حساب المدد الكلية للعاملين المذكورين ما لم يحسب في تحديد أقدمياتهم من مدد العمل السابقة بالاتحاد التعاوني الزراعى المركزى وغيره من وحدات البنين التعاونى الزراعى ووحدات الجهاز الادارى للدولة والحكم المحلى والقطاع العام وغيرها من الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المجدلة له وذلك بشرط الا تقل مدد الخدمة السابقة عن سنة كاملة متصلة والا يكون سبب انتهائها سوء السلوك وأن يقدم العامل طلبا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ، كما يرقى الى الفئة الثالثة كسل من استوفى من العاملين المشار اليهم فى المادة السابقة حتى ١٩٧٨/٣/٣١ المدد المنصوص عليها فى قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الأخيرة ولا يجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ / ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاؤه فى الجهة التى يعين بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية .

وينص فى المادة السادسة منه على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يناير ١٩٧٨ .

ورأت الجمعية أن هذا القانون انتهى الى تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ ، وقواعد الرسوب الوظيفى على من استوفى من هؤلاء العاملين حتى أول مارس سنة ١٩٧٨ ، المدد المنصوص عليها فى قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الأخيرة ، وهذا التطبيق ينصرف الى فترة زمنية لم يكن بها هؤلاء العاملون من عداد العاملين المدنيين بالدولة الذين يسرى فى شأنهم الاحكام سالفة الذكر . وبما لذلك يجرى تطبيق هذه الاحكام عليهم بافتراض وجودهم بالخدمة المدنية وقت صدور هذه القواعد بشرط أن ترد التسوية بالترقية طبقا لقانون اصلاح الوظيفى أو طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الى أول يناير سنة ١٩٧٨ وهو التاريخ الذى حدده المشرع للعمل بالقانون سالف الذكر . ولا يحول دون هذا النظر ما نص عليه البند الرابع من المادة الثانية من أن أقدمية العامل فى الفئة المرقى اليها طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ترد الى أول يناير سنة ١٩٧٨ الأمر الذى قد يستفاد منه عدم إمكان تطبيق قواعد الرسوب

الوطني عليه ذلك أن هذا الفهم لا يستقيم مع حكم الفقرة الثالثة من
البند الرابع من المادة الثانية التي انتهت إلى ترقية كل من أستوفى من
العاملين المدد المنصوص عليها في قانون الرسوب الوطني بالنسبة إلى
الدرجة الأخيرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى احقية
العاملين سالفى الذكر في تطبيق قواعد الرسوب الوطنى بعد تطبيق قواعد
الاصلاح الوطنى على ألا تصرف اليهم أية فروق مالية قبل أول يناير
سنة ١٩٧٨ .

(ملف ٥٦٥/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

الفرع السابع

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى العاملين

لم يلغ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين — الأحكام التي تضمنها هذا القانون أحكام دائمة ما تضمنه قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار إليه .
في فصليه الثالث والرابع ينطوى على أحكام مؤقته تستنفذ أغراضها بتطبيقها على الحالات القائمة وقت نفاذها — مقاضى ذلك أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مازال قائما ولم يلغ بصور قانون تصحيح أوضاع العاملين .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين تنص على . أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة التى تسرى فى شأن العاملين بها أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . . . وذلك الى أن يتم تنفيذ نظام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف » . وأن المادة الثامنة منه تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة أو ثلاثاً وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سبعة وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة فى

خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر
موتى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى. لاتنشاء هذه المدة ما لم يكن
التقرير السنوي الاخير عنه بتقدير ضعيف .

والعاملين الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ يعتبرون مرتين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم
ولا ينذر ذلك من موعد علاواتهم الدورية .

وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية
قبل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال
هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

ولا يترتب على ذلك صرف فروق مالية سابقة الا في ١٩٧١/٩/٩ تاريخ
صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

وهن حيث انه بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٥ صدر قانون تصحيح اوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
ونصت المادة الاولى من مواد اصداره على أن « تسرى أحكام القانون
المرفق على :

(١) العاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين ١ و ٣ من القانون
المرفق » وتلص المادة الرابعة منها على أن « يحصل بأحكام الفصلين الثالث
والرابع من القانون المرفق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٧٥ .

ويجب العمل بنظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التي

لم يتم فيها ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ... » وأخيرا نصت المادة التاسعة من تلك المواد على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » وقد أورد الفصل الثالث من القانون المرافق للترقيات واستهلت أحكامه بالمادة (١٥) ونصها « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدد .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التواريخ المذكور ترجع اقدميته في الفئة المرقى إليها في هذا التاريخ » .

ومن حيث أن الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ أحكام دائمة بينما ما تضمنه قانون تصحيح أوضاع العاملين المشار اليه في فصليه الثالث والرابع ينطوى على أحكام مؤقتة تستنفذ أغراضها بتطبيقها على الحالات القائمة وقت نفاذها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى : أولا : سريان حكم الفقرة (د) من المادة ١٦ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على من اقتضرت افادته على رد اقدميته في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق .

ثانيا : أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ مازال قائما ولم يلغ بسدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤١٣/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٥/١٢)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ :

أن العلاوة التي يقررها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يجب ان

• تتمشى مع حكم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإذا قصد المشرع الخروج على هذه الأحكام تعين أن يكون النص على ذلك مميزاً .
ملخص الفتوى :

ان الاحكام العابة بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تعتبر الاصل العام الذى يرجع اليه فى استحقاق العلاوات الدورية اما ما قضى به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من احكام خاصة فانها تنطبق فى حدودها وبشروطها باعتبارها احكاما وقتية وذلك خلال النطاق الزمنى لسريان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتطبيقا لذلك فان كلا من علاوة ١٩٧٦/١/١ و ١٩٧٧/١/١ تستحق بعد العمل باحكام القانون المذكور فى ١٩٧٤/١٢/٣١ حينئذ فان الحد الاقصى للتدرج العلاوات الذى نصت عليه المادة ١٦/د لا يشملها وعلى ذلك فان العاملين الذين طبق فى شأنهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستحقون العلاوات الدورية فى ١٩٧٦/١/١ ، ١٩٧٧/١/١ بعد مد العمل باحكام البابين الثالث والرابع حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ ما لم ينطبق فى شأنهم حكم الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

(ملف ١٩٦٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

الفرع الثاني

قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ
عام ١٩٦٨ استنفذت اغراضها بالنسبة للعاملين الذين استوفوا آنذاك
شروط تطبيقها

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات
وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ ومنها قرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة
١٩٧٢ على العاملين الذين ارجعت اقدمياتهم او رفقوا طبقاً لاحكام
قانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اساس ذلك : ان قرارات الرسوب الوظيفي
الصادرة من وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ هي قرارات وقتية التطبيق
تستنفذ بالنسبة للعاملين الذين كانوا مستوفين لشرائط تطبيقها حين
صدورها — نص المادة ٦١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
الذى ازم رئيس ادارة الفتوى احالة المسائل التى يرى فيها رايًا يخالف
فتوى صدرت من احدى ادارات قسم الفتوى او لجانه — اختصاص اللجنة
بنظر هذه المسائل يصبح اختصاصاً وجوبياً بحكم القانون — لا يسوغ بعد
ذلك ان يطلب الرئيس الادارى سحب الموضوع لان فى ذلك تعطيل
لاختصاص اللجنة الوجوبى — اختصاص الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بنظر المسائل التى تحال اليها من اللجنة لاهميتها
وفنا نص الفقرة (ج) من المادة ٦١ من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لا يجوز انعقاد هذا الاختصاص
ان يكون لطالب الرأى الحق فى سحب طلبه .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين تنص على انه (لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق ... (هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون المرافق والترقية بهتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها .

ومع ذلك فللعامل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى أو طبقاً لاحكام القانون المرافق أيهما أفضل له) .

وتنص المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على أنه « لا يجوز الاستناد الى الاتصيات التى يرتبها القانون المرافق للطعن فى القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به . »

كما لا يترتب على تطبيق احكام هذ القانون أى اخلال بالترتيب الرسمى للوظائف) .

ومن حيث أن المشرع قصد من وراء نص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم الجمع بين الترقية لقواعد الرسوب الوظيفى أو طبقاً لاحكام القانون المرافق أيهما أفضل له) . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفى ولم ينصرف قصده الى قواعد الرسوب الوظيفى التى طبقت منذ سنة ١٩٦٨ ويؤكد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة القوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروع القانون الخاص بتصحيح اوضاع العاملين من ان المشرع يقوم بصفة اساسية على عدم اجراء الترتيبات بالرسوب الوظيفى الذى طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع / عضبطة مجلس الشعب الفصل التشريعى الاول دور الانعقاد العادى الاول ١٩٧٥/٢/٢٠ - ٢٠ -

ومن حيث أنه بالانتماء الى ذلك فان المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمنت صراحة بعدم جواز الاستناد الى الأقدميات التي رتبها هذا القانون للعلن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ١٢/٣١/١٩٧٤ ، ومن ثم فانه لا يسوغ المطالبة بتطبيق قواعد الرسوب القديمة السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما في ذلك من اخلال بالحكم السريع الواردة بنص تلك المادة اذ انه ينطوى على طعن غير جائز قانونا في قرارات الترقية التي سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب المشار اليها .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بان ارجاع الأقدمية او الترقية الى فئة اعتبارا من تاريخ سابق يخول العامل الحق في التدرج بالترقيات في الفئات التالية وفقا للقواعد والأحكام السارية خلال الفترة التي رتب اليها أو رقى اعتبارا من بدايتها ، ذلك لأن أعمال هذا المبدأ مرهون بالا يرد نص صريح يمنع أعماله كص المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما وأن قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ انها هي قرارات وقتية التطبيق تستنفذ بالنسبة للعاملين الذين كانوا مستوفين لشرائط تطبيقها حين صدورهما .

ومن حيث أنه بناء على تقدم لا يجوز اجابة العاملين بوزارة الزراعة من حملة المؤهلات العليا الذين طبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى طلبهم الترقية وفقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ قبل العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٣١/١٩٧٤ ومن بينها قرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث

أنه فيما يتعلق بطلب ادارة الشؤون القانونية بوزارة الزراعة سحب الموضوع المائل وعدم ابداء الرأي فيه فان المسألة ٦١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص على أنه « لرئيس ادارة الفتوى أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يرى حالته اليها لأهميته من المسائل التي ترد اليه . لبدء رأى فيها ، وعليه أن تحال الى اللجنة المسائل الآتية :

(١)

(ب)

(ج) ١٥٠٠٠٠٠٠٠

(د) المسائل التي يرى فيها أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت من إحدى إدارات قسم الفتوى أو لجانه) .

وتنص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة المشار إليه على أنه
(تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببة
في المسائل والموضوعات الآتية :

(١)

(ب)

(ج) المسائل التي ترى إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها
لاهميتها) .

ومن حيث أنه لما كانت المسألة المعروضة قد صدر فيها رأى من إدارة
فتوى الثمالة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢ على خلاف رأى صادر من اللجنة الثالثة
بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣ ، فإن اختصاص اللجنة بنظره يصبح اختصاصا
وجوبيا بحكم القانون وفقا لنص الفقرة (د) من المادة ١٦ من قانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي ألزم رئيس إدارة الفتوى إحالة مثل هذه
المسألة الى لجنة الفتوى المختصة بمجرد اتصال علمه بها .

ومن حيث أنه لما كان اختصاص اللجنة وجوبيا في مثل هذه الحالات
الخلافية لانه لا يسوغ — بعد أن تتصل إدارة الفتوى التي ألزمها القانون
بالإحالة الى اللجنة بالموضوع وبعد انعقاد الاختصاص بنظره للجنة — أن
يطلب الرئيس الإداري — الذي ظهر الخلاف بمناسبة استطلاع رأي إدارة
الفتوى المختصة — سحب الموضوع لأن في التسليم له بمثل هذا الطلب
تعطيلا لاختصاص اللجنة الوجوبى والذي ينعقد لها بمجرد اتصال علم
إدارة الفتوى بالموضوع محل الخلاف .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر المسائل التي تحصل إليها من اللجنة لأهميتها وثقل النص الفقرة (ج) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المشار إليه — هو اختصاص مستمد من النص أيضا — (لا تلك الجمعية التقى عنه) وليس مرهونا بإدارة طالب الرأى وبالتالي لا يجوز بعد اعتماد الاختصاص للجمعية عن هذا السبيل أن يكون لطالب الرأى الحق فى سحب طلبه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفى الصادرة بقرارات وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين أرجعت أقدمياتهم أو رقوا طبقا لاحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : عدم جواز سحب طلب الرأى من الجهة الادارية فى الحالة المبروفة .

(ملف ٤٥٤/٣/٨٦ — جلسة ١١/١/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

ترقية بقواعد الرسوب الوظيفى — عدم جواز تطبيقها على العاملين الذين أرجعت أقدمياتهم أو رقوا طبقا لاحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ طالما أنها صادرة قبل ٢١/١٢/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع قد قصد من وراء نص المادة ٢/هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد هذا القانون والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يؤكد ذلك ما تضمنه تقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنة التوى العاملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب من أن المشرع يقوم بصفة أساسية على عدم إجراء الترتيبات بالرسوب الوظيفي بالإضافة الى ان المادة ٣ من مواد الإصدار قد نصت على عدم جواز الاستناد الى الاقدميات التي يرتبها هذا القانون للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ٢١/١٢/١٩٧٤ وان قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ هي قرارات وقتية تستنفذ بالنسبة للعاملين الذين كانوا مستوفين شرائط تطبيقها عند صدورهما .

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن الفقرة (هـ) المشار اليها قد نصت على قواعد الرسوب الوظيفي دون تخصيص فلا يجوز قصرها على القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ذلك ان المشرع قد قصد بقواعد الرسوب الوظيفي القائمة عند العمل به وهي التي نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والذي عمل بأحكامه اعتبارا من ٢١/١٢/١٩٧٤ وهو ذات تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كما أنه ليس من ريب في أن أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنته من اقدمية للمدّعين بها هي أحكام منشئة ولم يكن لأصحاب الشأن اصل حق في تلك الاقدميات قبل العمل بأحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ١١ من يناير سنة ١٩٧٨ والذي انتهى الى عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بقرارات

وزير الخزانة الصادرة منذ سنة ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٢ على العاملين الذين أرجعت ائتمنياتهم أو رفقوا طبقا لاحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

١ ملف ٤٧٠/٣/١٦ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨
وفي ذات المعنى ملف ٤٥٧/٣/١٦ — جلسة ٢٤/١/١٩٧٩)

الفرع التاسع

احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

هى الاصل العام الذى يرجع اليه فى حالة عدم وجود نص

فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قامدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

الاحكام التى تضمنها قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام احكام خاصة ووقية تطبق فى حدود نطاقها وبشروطها - خلال مدة سريان هذه الاحكام يستبعد تطبيق ما يتعارض معها من الاحكام العامة الواردة فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع اندنيين بالدولة والقطاع العام ، تد نص فى مادته الرابعة على ان « يعمل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والحداولد المحقة به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ » ونص فى الفقرة الثانية من مادته الخامسة على ان « تسرى فيها لم يرد فيه نص فى القانون المرافق ، احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ او احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حسب الاحوال » .

وحيث ان مفاد ما تقدم ، وحسبها تنفيذ المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فان الاحكام العلية بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والواردة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تعتبر الاصل العام الذى .

يرجع اليه فيما لم يرد به نص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أما ما قضي به هذا القانون الأخير من أحكام خاصة فانها تطبق في حدود نطاقها وبشروطها باعتبارها أحكاما معينة ووقتية قصد المشرع تطبيقها نصحيما لأوضاع العاملين ، على أن يستبعد خلال سريانها تطبيق ما يتعارض معها من أحكام عامة وردت في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ قد نكس على سريان أحكام الترقية الواردة بالفصل الثالث من القانون المرافق له حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ ، فإن هذه الأحكام يستمر العمل بها حتى ذلك التاريخ على أساس انها أحكام خاصة ، مع استبعاد ما يتعارض معها من قواعد عامة وردت في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أن المادة ١٦ من القانون المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت في الفقرة (د) على أن « تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مبرور الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق لترقية اليها ، كما تدرج العلاوات ان يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل مربوط الفئة التي يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة » .

وحيث أن مقتضى ذلك أن تخضع الترقيات الدورية التي تتم دلبيسا ابتداء (١٥) من القانون ، للحكم الخاص الوارد في الفقرة (د) المشار اليها بشأن تدرج العلاوات المترتبة عليها ، وهو حكم يستمر العمل به حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ ، مع استبعاد أى حكم عام ورد في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتعارض معه أو يخالفه .

ولا وجه للمحاجة بأن القانون المشار اليه لم ينشر الا في ١٩٧٥/٥/١٠ أى في تاريخ لاحق لأول يناير سنة ١٩٧٥ طالما انه لا يجوز أن يترتب على أية تسوية تطبيقا لاحكام هذا القانون تخفيض المرتب المستحق للعامل في تاريخ نشره في ١٩٧٥/٥/١٠ .

وحيث أن مؤدى تطبيق ما تقدم على حالة السيد/ الذي يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة ومنح علاوة في ١٩٧٤/١/١ انه

لا يجوز منحه علاوة دورية في ١٩٧٥/١/١ ، ومؤدى تطبيق ذلك على حالة السيد/ الذي رقى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٦/٦/١ وتم تدرج برتبه بالعلاوات حتى وصوله الى اول مربوط الفئة الثانية من ١٩٧٠/٥/١ ، انه لا يجوز منحه علاوة دورية من علاوات هدم الفئة في ١٩٧٥/١/١ ، اعمالا لمصريح نص الفقرة (د) المشار اليهـ والتي يسرى حكمها حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ على ما تقدم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية كل من السيدين/ . . . ، . . . للعلاوة الدورية في ١٩٧٥/١/١ بعد تسوية حالتهم طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٤٠٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الفروع العائش

اخذاء الحصول على مؤهل دراسى

قامدة رقم (٣٦٠)

الابدا :

طلب التسوية على أساس مؤهل دراسى بعد اخفاء الحصول عليه
خمس عشرة عاما من تاريخ الحصول عليه يترتب عليه اسقاط المائل
لحقه فى معاملته به ، ولا يجوز بعد ذلك تعديل وضعه على مقتضاه .

ملخص الفتوى :

تتلخص وقائع الموضوع فى أن السيد / عين بمصلحة
أطباء الشرعى بوظيفة عامل خدمة معاونة بالفئة الحادية عشرة فى ١٣ من
نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ونقل الى الدرجة العاشرة اعتبارا من ٣٠ من سبتمبر
سنة ١٩٧١ ثم وضع على الدرجة التاسعة اعتبارا من أول ديسمبر
سنة ١٩٧١ طبقا للجدول السادس من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ باعتباره من غير المؤهلين ، ثم طبق فى شأنه القانون رقم ١٢٢
سنة ١٩٨٢ وعدلت اقدميته فى الدرجة التاسعة الى أول ديسمبر سنة ١٩٦٩
وفى الدرجة الثامنة الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، وفى ٢٣ من أكتوبر
سنة ١٩٨٢ تقدم بطلب لاعادة تسوية حالته وفقا للجدول الرابع من
الجدول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتباره حاصلا على شهادة
الامدائية العامة سنة ١٩٦٧ ، وباستطلاع رأى الجمعية العمومية
للمسمى الفتوى والتشريع عن مدى احقته فى ذلك ، انتهت بجلسة الرابع من
يناير سنة ١٩٨٤ الى عدم احقته فى ذلك ، نظرا لانه لم يتقدم الى الجهة
الادارية صاحبة الشأن بما يفيد حصوله على الشهادة الاعدادية الا بعد
مضى ١٥ سنة من تاريخ حصوله عليها وبعد أن استقر وضعه الوظيفى
وتحدد مركزه مع زملائه على وضع سليم قانونا .

وقد ثار التساؤل عن التاريخ يبدأ منه حساب مدة الـ ١٥ سنة وهل هو تاريخ الحصول على المؤهل أم تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أنشأ الحق للعامل في التسوية .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة الرابع من يناير سنة ١٩٨٤ والتي ابرتات فيها أن العبرة في تطبيق أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بارتكز القانونى المستقر للعامل في تاريخ نفاذه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وأن الثابت من ملف خدمة العامل المذكور أنه كان في هذا التاريخ شاغلا لوظيفة من الفئة ٣٦٠/١٤٤ بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة باعتباره غير حاصل على مؤهل دراسى مما يتعين معه تسوية حالته وفقا للجدول السادس من الجداول المرفقة بالقانون المشار اليه ، وهو ما أعملته الجهة الادارية في شأنه ، ولا يغير من ذلك ما تبين من سبق حصول العامل المذكور على الشهادة الامدادية سنة ١٩٦٧ ، ذلك أنه لم يتقدم الى الجهة الادارية صاحبة الشأن بما يفيد حصوله على تلك الشهادة الا بعد خمسة عشر سنة من تاريخ حصوله عليها ، بعد أن استقر وضعه الوظيفى وتحدد مركزه مع زملائه على وضع سليم قانونا وقتئذ .

وبين من ذلك ان الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع قد ابرتات في فتواها سالفه الذكر أنه قد أعملت الجهة الادارية صحيح القانون عند تسويتها لحالة العامل المذكور وفقا لما هو ثابت بملف خدمته من عدم حصوله على مؤهل دراسى ، واستقر وضعه الوظيفى على هذا الاساس ، ولم يتقدم بما يفيد حصوله على مؤهل دراسى خلال خمسة عشر سنة من تاريخ حصوله عليه ، نانه يكون قد اسقط حقه في معاملة بهذا المؤهل عند تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته . ولا يجوز بعد ذلك تعديل وضعه وتطبيق الجدول الرابع على حالته باعتباره حاصلا على مؤهل دراسى .

الفرع الحادى عشر عدم جواز الطعن على القرارات الإدارية السابقة

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

المادة ٢ ، ٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون
تتصحح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة تقضيان بأن يعمل بذلك
القانون اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ مع عدم جواز الطعن على القرارات
الإدارية الصادرة قبل العمل به استناداً الى الأقدميات التى يرتبها القانون
مقتضى الأمر الحال المباشر للقانون عدم جواز الاستناد الى الأقدميات
التي ترتبها أحكامه للطعن على قرارات الترقية بالرسوب الوظيفى الصادرة
قبل العمل به ومنها قرارى وزير الخزانة رقمى ٤٢٠ ، ٤٢٢ لسنة ١٩٧٢
والخاصة بمن يتـمـون بصفة فعلية مددا معينة فى فئاتهم حتى
١٩٧٢/١٢/٣١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص فى المادة الثانية
الفقرة « هـ » على أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ الجمع بين الترقية طبقاً لأحكامه والترقية بمقتضى
مواعد الرسوب الوظيفى إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة.
ترقية العامل الى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التى يشغلها
ومع ذلك فللعامل الحق فى اختيار الترقية فى الحدود السابقة طبقاً لقواعد

الرسوب الوظيفي أو طبقا لاحكام القانون المرافق ايها افضل له وتخص المادة الثالثة من قانون اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على عدم جواز ، الاستناد الى الاتدييات التي يرتبها القانون المرافق للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به . وتنص المادة التاسعة من قانون اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان يعمل بذلك القانون اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ويتضح من هذه النصوص ان المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قطع في معنى الاثر الحال المباشر لاحكام ذلك القانون وفي معنى عدم جواز الاستناد الى الاتدييات التي يرتبها القانون المرافق للطعن على القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به . وتنص المادة التاسعة من قانون اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان يعمل بذلك القانون اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ويتضح من هذه النصوص ان المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قطع في معنى الاثر الحال المباشر لاحكام ذلك القانون وفي معنى عدم جواز الاستناد الى الاتدييات التي يرتبها القانون المذكور للطعن في القرارات الادارية الصادرة قبل العمل به في ٣١/١٢/١٩٧٤ كما قطع في معنى ان الترقية طبقا لاحكامه اذا اجتمعت مع الترقية طبقا لاحكام الرسوب الوظيفي المقررة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ تكون فقط الى فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها العامل خلال سنة مالية واحدة والثابت من الاوراق ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد صادف المدعى وهو يشغل وظيفة من الفئة الخامسة باقدمية ترجع اليها الى ١/٧/١٩٧٢ وبمرتبة ٣٦ جنيا من ١/١/١٩٧٥ . وقد سويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فاعتبر في الدرجة السابعة من ٧/١١/١٩٦١ وفي الدرجة السادسة من ١/١٢/١٩٦٥ وفي الدرجة الخامسة من ١/١٢/١٩٦٩ ورتقى الى الدرجة الرابعة من ١١/١٢/١٩٧٤ وتدرج بمرتبه بالعلاوات موصل الى ٤٥ جنيا في ١/١/١٩٧٥ وعلى ذلك فانه لا يجوز

ان يستند المدعى الى اقدميته في الدرجة الخامسة التي تقتضيها له اعتبارا من ١٩٦٩/١٢/١ بقسوية حالته ونشأ لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للطعن في القرارات الادارية الصادرة من قبل سنتين من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر بترقية بعض العاملين إلى الدرجة الرابعة بمحافظة القاهرة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ . فان قواعد علاج الرسوب الوظيفي بصلاصة بقرار وزير الخزانة رقم ٤٢٠ وقراره رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٢ تسرى فقط في حق العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي يتهم بصفة فعلية في مناصبهم حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ المدد المبينة في القرار رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٢ بالقبول ان المدعى كان قد رقى الى الدرجة الخامسة ١٩٧٢/٧/١ ومن ثم لم يكن مستحقا لمضى فعلا في ١٩٧٣/٣/١ ثلاث سنوات في الدرجة الخامسة حتى تجوز قانونا ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي ٤٢١ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ . وعلى ذلك يكون طلب المدعى ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي المقررة بقراري وزير الخزانة رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٢ ، اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ على غير أساس سليم من القانون واذ قضى الحكم المطعون فيه بالحقبة المدعى في الترقية الى الدرجة الرابعة (الخامسة ١٤٤٠/٥٤٠) اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب الحكم بالغائه في هذا الشق من قضائه .

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٢)

ويانضة

ويخضه

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

الاتحاد المصرى لكرة القدم هيئة خاصة .

ملخص الحكم :

ان الاتحاد المصرى لكرة القدم يعد من الهيئات الخاصة الخاضعة
للاحكام القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ ..

(طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

احكام لائحة المسابقات الصادرة بقرار من مجلس ادارة الاتحاد
المصرى لكرة القدم مؤداهما ان الانسحاب مفاده عدم رغبة التحدى
المنسحب فى الاشتراك فى المسابقة ومزاولة اللعبة - التخلص
عن اللعب يقتضى كى يعد انسحابا ان تتوافر فيه نية عدم الاشتراك
فى المسابقة - أساس ذلك ان الانسحاب موقف ايجابى يتميز بطابع
القصد وتتجلى فيه نية الفريق واضحة فى عدم الاشتراك فى المسابقة
والعزوف عنها كليه - عدم حضور الفريق فى الموعد المقرر للمسابقة
لا يعتبر فى جميع الاحوال انسحابا بل قد يعتبر تخلفا يجوز ان يطبق
فى شأنه حكم المادة ٤٠ من اللائحة اذا توفرت شروطها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان لائحة المسابقات المسادرة بقرار من مجلس ادارة
الاتحاد المصرى لكرة القدم تنص فى مادتها الرابعة على ان « نخشى لجنة
المسابقات بما يلى :

(١)

(ب) للجنة ان تعدل جداول المسابقات بالنسبة لاوراقاتها ، وامكان
انعامها حسب الظروف القاهرة التى تعترض سلامتها أو ما تراه اللجنة
من صالح العام .

(ج) توقيع العقوبات والجزاءات على الاندية والاداريين واللاعبين
وغيرهم طبقا لما هو وارد فى هذه اللائحة .

وتنص المادة ٢٦ على انه « انسحاب الفريق فى مسابقة الدورى
تعام يحرمه من تكملة مبارياته وينزل الى الدرجة التالية للدرجة التى كان
تجيبها فاذا كان انسحابه فى الدور الاول للمسابقة تلغى جميع مبارياته الباقية
وتلغى نتائجه مبارياته السابقة ، ويعتبر كانه لم يشترك فى المسابقة اما
اذا كان انسحابه فى الدور الثانى من المسابقة فتلغى مبارياته فى الدور
الثانى للمسابقة واللاحقة وتبقى نتائج مبارياته فى الدور الاول قائمة
بالنسبة للفريق المشتركة .

وانسحاب الفريق من المسابقة هو خروجه من الملعب فى احدى
المباريات أو امتناعه عن انعامها أو تخلفه عن اللعب فيها وغير ذلك من
الامور والتصرفات التى تندرج تحت لفظ الانسحاب ودون النظر لاسبابها
أو لظروفها أو للاسباب .

وتنص المادة ٢٨ بانه « تنال المباريات اصلا على ملعب الاندية
المشتركة فى المسابقة فيما عدا المباريات ذات القواعد الخاصة ، والتى
تجرى جنبات الامن المسؤولة نقله الى ملاعب اخرى حفاظا على الامن العام

وفي هذه الحالة يظل النادي القائم بتنظيمها هو النادي المضيف المسئول طبقاً لاحكام هذه اللائحة .

كما تنص المادة ٤٠ على انه « على الاندية مراعاة حضور فرقها في المواعيد المقررة للمسابقات والباريات طبقاً للجدول والتبليغات الرسمية المبلفة اليها وعليها اتخاذ الاجراءات الضرورية والمناسبة في وقت مبكر للحضور ، ويسمح للفريق بالتأخير عن موعد اقامة المباراة ١٥ دقيقة على الاكثر لطروف خاصة وكل فريق يتأخر بعد ذلك يعتبر مهزوماً في المباراة .

وتقرر المادة ٤٣ ان لمجلس ادارة الاتحاد أو لجنة المسابقات تعديل برامج الباريات بأنواعها ومواعيدها وملاعبها .

وتنص المادة ٦٧ على انه تختص لجنة المسابقات بتوقيع الجزاءات التالية :

- ١ — لفت النظر .
- ٢ — الإنذار .
- ٣ — وقف اللاعبين اربع مباريات رسمية .
- ٤ — وقف الإداري أو المدرب لمدة شهرين .
- ٥ — توقيع غرامة مالية تصل الى ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) على الهيئات والاندية والامراء واذا زادت العقوبة عن ذلك خضعت قرارات اللجنة لتصديق مجلس الادارة .

وتنص المادة ٧٠ على انه « اذا نفيت مباراة لاحد الاسباب واعتبر احد طرفيها مهزوماً فيها كلالخلال بنظام قيد اللاعبين أو اشراكه لاعبين في مدة ايأسفهم أو غير ذلك من الامور والتصرفات التي لا تنطبق عليها في حالات الانسحاب ويعتبر فيها الفريق مهزوماً في المباراة ، فتحتسب النتيجة اهداف ٢/صفر لصالح الفريق الفائز الغير مخالف ما لم تكن النتيجة الفعلية في المباراة انه حاز اهدافا اكبر من ذلك فتحتسب النتيجة الاكبر .

وتقول المادة ١٠٠/ب ان اللجنة المسابقات حق نقل المباريات لاي فريق خارج ملعبه تبعا للظروف والاحوال التي تراها للصالح العام أو بناء على طلب جهات الامن . ويكون قرار اللجنة نافذا في هذا الشأن .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالتانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ، تنص مادته التاسعة والثلاثون على ان لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان اى قرار تصدره الجمعية العمومية بالمخاللة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ونظام الهيئة .

ومن حيث انه بعد ان صدر القرار بنقل المباراة الى القاهرة بدلا من دمياط وترى لجنة المسابقات ويشايها اتحاد كرة القدم ، انه قرار صحيح موافق للقانون بينما يعتبره نادى غزل دمياط مخالفة للقانون واستبان ان فريق نادى غزل دمياط لم يمثل لاداء المباراة بنادى « المتاولون العرب » فى القاهرة فى الموعد المضروب تنفيذا لهذا القرار . وايا كان وجه الراى فيه ، فان الفصل فى الموضوع المائل هو مدى اعتباره انسحابا ان يتوانى فيه عدم الاشتراك فى المسابقة وهو أمر يزايل نادى غزل دمياط الذى تنطق الاوراق انه بصر على استمراره فى اللعب غاية الامر انه من وجهة نظره يظلم من قرار لجنة المسابقات والاتحاد بنقل المباراة من ناديه بدمياط الى مكان آخر فى القاهرة . يدعم ذلك انه وفقا لقرار لجنة المسابقات بنقل المباراة الى ملعب آخر فى موعد محدد فان المادة ٤٠ المشار اليها تلزم حضور الفرقة الرياضية فى الموعد المقرر للمسابقة طبقا للجدول والتليغات الرسمية ويسمح للفريق بالتأخير عن موعد اقامة المباراة ١٥ دقيقة على الاكثر لظروف خاصة والا اعتبر مهزوما فى المباراة . أى ان عدم الحضور لا يعد فى جميع الاحوال انسحابا بل قد يعتبر تخلفا يجوز أن تطبق فى شأنه المادة ٤٠ المذكورة اذا توافرت سائر شروطها .

ومن حيث انه لا يسوغ للجنة المسابقات ومن بعدها اتحاد كرة القدم اعتبار نادى غزل دمياط منسحبا طبقا للمادة ٢٦ بعد الانتظار فى ملعب نادى « المتاولون العرب » فى ذاته قرينة على ان الحسالى ليس انسحابا طبقا للمادة ٢٦ بل عدم حضور أو تأخير عن الحضور وفقا

المادة ٤٠. دون حاجة الى الخوض في شروطها وانزلها ، وهى قرينة تنفى أساس الانسحاب لان الانسحاب موقف ايجابى يتميز بطابع القصد ويتجلى فيه نية الفريق واضحة في عدم الاشتراك في المسابقة والعزوف عنها كلية ، والا اعتبر التخلف أو عدم الحضور أو التأخير في جميع الاحوال انسحابا يحاج بالمادة ٢٦ فقط دون غيرها ، ولما وجد مجال لتطبيق الاحكام الاخرى في اللائحة .

ومن حيث انه وقد استبان مما تقدم ، ان ما صدر من نادى غزل دمياط لا يعد انسحابا من المباراة المقررة لانتهى بناء على قرار لجنة المسابقات في نادى المقاولين العرب بالقاهرة يوم الجمعة ١٨/٣/١٩٨٣ ومن ثم فلا يخاطب بحكم المادة ٢٦ من هذه اللائحة ولا يسرى في حقه الجزاء الوارد بها ، وعلى ذلك يكون قرار لجنة المسابقات المؤرخ ٢٠/٣/١٩٨٣ والمصدق عليه بقرار مجلس ادارة الاتحاد المصرى لكرة القدم بتاريخ ٣/٤/١٩٨٣ سالف الذكر بهبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب قرارا غير مشروع ولرئيس المجلس الاعلى للرياضة والشباب اعلان بطلانه طبقا للمادة ٣٩ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المنسوه عنها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم روجية قرار بهبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب باللائحة المشار اليه .

(ملف ١٢/١/٥٧ - جلسة ١٥/٦/١٩٨٢)

ری و صرف

رى وصرف

قائمة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

• نفع خزان اسوان وجبل الاولياء يشمل الاراضى المصرية جميعا .
وعلى ذلك تعتبر في منطقتها جميع الاراضى التى انتفعت بالرئى الصيلى
نتيجة لتمليك خزان اسوان .

ملخص الفتوى :

١ بحث قسم الرأى المجتبح بجلسته المنعقدة فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢
موضوع اعادة تقدير القيمة الاجارية للاراضى التى انتفعت بالرئى
الصيلى نتيجة انشاء خزان اسوان وتبين ان القانون رقم ١٢ لسنة
١٩٣٩ الخاص بشريية الاطيان يتص فى المادة الثانية المعدلة بالقانون
رقم ٣ لسنة ١٩٤٣ على ان الايجار السنوى — المتخذ أساسا
للتشريية — يقدر طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥
لمدة عشر سنوات وبعاد الايجار السنوى اعادة علة كل عشر سنوات .

ثم نصت المادة الخامسة من ذلك القانون على انه :

« اذا ترتب على اعمال ذات منفعة عامة ان زادت قيمة الارض
الواقعة فى منطقة تلك الاعمال أو نقص ايجارها السنوى بدرجة محسوسة
مصدر مرسوم باعادة تقدير ايجار هذه اراضى طبقا لاحكام المرسوم
بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ » .

ويحدد المرسوم بذه مريكل التشريية المعدلة .

وقد ثار الخلاف حول تطبيق هذه المادة على الأراضي التي انتفعت بالرى الصيفى بواسطة آلات رافعة إلتاها الاهالى أو فتحت راحة من مياه النيل الناتجة عن التعنية الثانية لخزان اسوان وعن انشاء خزان جبل الاولياء .

والقسم يوافق على انه يجب لتطبيق المادة الخامسة من القانون سلف الذكر توافر شرطين :

أولا — ان تكون هناك اعمال ذات منفعة عامة .

الثانى — ان يترتب على تنفيذ هذه الاعمال زيادة قيمة الاراضى الواقعة فى منطقة هذه الاعمال أو تنص ايجارها السنوى بدرجة محسوسة .

الا ان القسم لا يوافق على اشتراط ان يكون انتفاع الاراضى من الاعمال ذات المنفعة العامة مترتباً من تلقا ذاته ومن غير وساطة قيام الملاك باعمال من جانبهم للاستفادة من تلك الاعمال اذ القانون لم يشترط ذلك . وكل ما يترتب على قيام الملاك بهذه الاعمال هو وجوب مراعاة ذلك عند تقدير الاجار بالقرعة بين ما يروى بالراحة وما يستلزم مجهوداً أو آلات أو نفقات لا يمكن الرى .

وبتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة يبين ان الاراضى موضوع البحث لم يكن فى الامكان ريعها حيفا اعدم كفاية المياه فى هذا الوقت من السنة . ولما كانت اقامة الآلات الرافعة للمياه محظورة الا بترخيص من وزير الاشغال العمومية طبقا للامر العالى الصادر فى ٨ من مارس سنة ١٨٨١ فان الوزارة لم تكن تصرح باقامة هذه الآلات للرى صيفا فاما انشاء خزان جبل الاولياء وخزان اسوان توافرت للمياه بكية تسمح بالرى الصيفى لهذه الاراضى ومن ثم امكن ريعها صيفا بعضها بالراحة وبعضها عن طريق اقامة آلة رفعة للمياه على حسب طبيعة الارض وموقعها فصرحت الوزارة بهذا الرى فى هذه الفترة من السنة وترتب على ذلك زيادة ما تغله هذه الاراضى من محصولات ومن ثم ذات قيمتها وايجارها زيادة محسوسة .

وعلى ذلك فإن جميع أركان المادة الخامسة متوافرة في الصيانة المعروضة ولذا يجوز استصدار مرسوم بإعادة تقديرها أيجار هذه الاراضى .

أما عبارة « في منطقة تلك الاعمال » الواردة في المادة فليس المقصود منها منطقة محدودة بالذات . لان بعض الاعمال قد يكون مقسورا على منطقة صغير او على مديرية معينة داخل تلك المديرية وقد يشمل الوجه البحرى كله أو الوجه القبلى كله كما قد يشمل البلاد المصرية كلها فالمنطقة تحدد بنوع العمل ذاته ومادام نوسع خزانى اسوان وجبل الاولياء يشمل اراضى المصرية جميعا فكل ارض تنتفع بهما تعتبر راقعة في منطقتيها وتطبق عليها المادة الخامسة السابق الاشارة اليها .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه يجوز استصدار مرسوم بإعادة تقدير أيجار الاراضى التى انتفعت بالرى الصينى نتيجة للتعلية الثانية خزان اسوان انشا خزان جبل الاولياء سواء كان رى هذه الاراضى بالراحة او عن طريق اقامة الآلات راقعة المياه .

(انتهى رقم ١٧٥ فى ١٩٥٣/١/٢٠)

قاعدة رقم (٣٦٥) .

المبدأ :

الأمر العالى الصادر فى ١٨٨١/٣/٨ فى شأن الآلات الرافعة — خاؤه من نص يفوض وزير الأشغال فى تحديد أجور الرى بالآلات الرافعة — وسيلة هذا الإحديد كانت بطريق النص فى رخص مستغلى الآلات على تعهدهم بقبول رى اراضى المتعاقدين معهم بالآلات التى تصنفها للقرارات التى يصدرها وزير الأشغال — المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن أجور الرى من الآلات الرافعة — نقله تقرير

هذه الاجور من المجال التماقدى الى المجال الجبرى بتخويله وزير الاشغال سلطة تقديرية فى تحديد هذه الاجور بقرارات يصدرها — للوزير سلطة تعيين التاريخ الذى يسرى اعتبارا منه العمل بالاجور التى يحددها فى كل فاصل زمنى بما يتلاءم مع حقيقة الاوضاع القائمة — اغفال النص على نفاذ القرار من تاريخ سابق على نشره يتضمن اقرارا للعمل بفئات الاجور القديمة .

ملخص الحكم :

ان تحديد اجور الرى من الآلات الرافعة التى يديرها الاهالى والمغلبة على جصور النيل او الترع العلية او المساقى كان يتم قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ بقرارات وزارية جرت وزارة الاشغال العمومية على اصدارها استنادا الى المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٨ من مارس ١٨٨١ فى شأن الآلات الرافعة — ولو ان هذه المادة لم تكن تفوض وزير الاشغال فى ذلك — مع النص فى الرخص التى تمنح لمستغلى هذه الآلات على تعهدهم بقبول رى اراضى المتراضين معهم فى الرى بفئات التى تصحدها تلك القرارات التى كان آخرها القرار رقم ٨٢٦٤ الصادر فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٤ ، وانه — على اثر الشكوى التى تقدم بها بعض الزراعين المنتقمين بالرى من هذه الآلات من ان اصحابها يعمدون الى زيادة اجور الرى عن تلك المحددة بالقرار المذكور — رأت الوزارة اعادة النظر فى فئات هذه الاجور نظرا الى تغير الظروف ، واعدت مشروع قرار وزارى بتعديل تلك الفئات وفقا لما اشارت به اللجنة الفنية التى شكلتها لهذا الغرض ، الا ان الجمعية العمومية لقسى الرى والتشريع بمجلس الدولة رأت ان المادة الثانية من الامر العالى المشار اليه لا تفوض وزير الاشغال فى اصدار قرارات بتحديد هذه الاجور ، وانه يلزم لى يتدخل المشرع فى المعاملات المعنية بين الافراد ، ولغرض جذاقصى للاجور ، ان يكون ذلك بقانون ، وقد اثبتت الجمعية العمومية هذا الرأى بجلستها المتعقدة فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥١ ، اى قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخالص بالاصلاح الزراعى ، مما يدل على سبق التفكير فى المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣

على شأنون الإصلاح الزراعى ، وان صدر فى تاريخ لاحق على هذا الأخير .
وقد كشف المشرع فى المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ عن علة اصداره ، اذ ذكر انه استهدف به حماية الزراعين من تحكم اصحاب الآلات الرافعة من جهة ، ومجاراة الاتجاه الحديث فى الحد من موجة الغلاء بتخفيض نفقات الانتاج الزراعى من جهة أخرى ،
ومن ثم تلاقى هذا التشريع فى اهدافه مع تشريع اصلاح الزراعى وصدر متمشيا معه فى سياسته ، ولو أن التفكير فيه بدأ استغلا من قبل .
وقد نقل تقدير أجور الرى من الآلات الرافعة المقامة على النيل والقرع العامة والمساقى من مجال الاتفاق التعاقدى الى المجال الجبرى بتحديد أسعار قانونية خول وزير الاشغال العمومية سلطة تقديرها ، وفوضه فى ذلك تفويضا شاملا جعل اداة قرارات يصدرها الوزير بتعيين فئات هذه الأجور التى لا يجوز الاتفاق على ما يزيد عليها . ولما كانت الحكمة فى هذا هو تيسير اصدار قرارات وزارية بتعديل الأجور بالزيادة أو النقصان وفقا لمقتضيات الحالة الاقتصادية كلما تطلب الأمر ذلك ، فان للوزير اصدار هذه القرارات كلما تضررت الظروف الزمنية والعوامل الاقتصادية بما يقتضى هذا التعديل ، وبذلك تتحقق المرونة اللازمة لمعدالة تحديد الأجور بما يتفق وتلك الظروف دون حاجة الى تعديل القانون ذاته من وقت لآخر فيما لو كانت هذه الأجور محددة فيه . واذا كانت سلطة الوزير فى هذا هى بطبيعتها سلطة تقديرية ، فان هذا يستتبع بحكم اللزوم أن تكون له ذات السلطة فى تعيين التاريخ الذى يسرى منه العمل بالأجور التى يحددها فى كل فاصل زمنى بما يتلاءم مع حقيقة الأوضاع القائمة فيه لخضوع هذه الأجور لعوامل غير مستقرة دائبة التطور . ويصدق هذا الحكم على القرار الاول وعلى القرارات اللاحقة له على حد سواء ، لاختلاف العلة فيها جميعا ، اذ يملك الوزير ، وأن تراخى به الوقت لأسباب فنية فى اصدار قراره الاول ، أن يستند اثر هذا القرار الى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ، مادام هذا المرسوم بقانون نافذا من ذلك التاريخ ، ولمدام قرار

الوزير لا يتعداه الى تاريخ سابق عليه ، ذلك ان الاصل هو سريان الاجور الجبرية من التاريخ المشار اليه ، دون ان يكون في هذا ترتيب اثر رجعى للقرار . بيد ان تحديد هذه الاجور قد لا يستطاع اجراؤه فوراً لتطلبه دراسات وأبحاث تستغرق بعض الوقت . فلذا تم تقدير الاجور على اساس مختلف الظروف الراهنة وقت صدور القرار ، فان من سلطة الوزير ، بحكم المرونة التى توخاها الشارع بتفويضه فى اصدار القرارات المحددة لفئات الاجور ، ان يجعل نفاذ قراره من تاريخ نشره بمرعاة تلك الظروف ، وبهذه المثابة يكون اغفال النص على نفاذ القرار قبل ذلك اقتراباً للعمل بفئات الاجور القديمة واخضاعها للتقدير الذى كان سارياً فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقرار ، ولا يكون ثمة تعطيل لنفاذ حكم المرسوم بقانون ، بل اعمال له بما يتلاءم مع طبيعة الاوضاع التى اقتضاها ، والمرجع فى هذا كله الى قصد الوزير . والثابت انه قام بتشكيل لجان فنية متعاقبة من المختصين فى الوقت المناسب ، وان الفترة التى استغرقتها الوصول الى قرار فى شأن تصديد اجور الرى من محطة طلبات شركة وادى كوم لمبو انما قضت فى أبحاث ودراسات فنية توالى واعيدت بسبب ما اثر من جانب ذوى الشأن من اعتراضات ، وان الأمر اقتضى تعديل غنائم الاجور المقترحة ابان فترة البحث هذه ، وان الاجور التى استقر عليها الرأى انما ربطت على اساس التكاليف الفعلية والعوامل الاقتصادية الجارية وقت هذا الربط ، وان وزير الاشغال العمومية انتهى الى اصدار قراره فى صيغته الأخيرة التى اقترتها اللجنة الثالثة بعد اذ تلقى اعتراضات الشركة وشكوى المدعى ، واستطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، ومن ثم يكون قد اقر عن قصد وبينه الاجور التى كانت سارية فى الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ ، تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ ، حتى ٣ من يولية سنة ١٩٥٥ ، تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٨٧٥٧ لسنة ١٩٥٥ ، ولم يشأ ان يعدل غنائمها الا ابتداء من هذا التاريخ الأخير بمرعاة الظروف القائمة وقتذاك ، لذلك فان ما نص عليه وزير الاشغال العمومية — عن قصد — فى المادة الثانية من قراره رقم ٨٧٥٧ الصادر فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٥ ، من العمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية يكون صحيحاً مطبقاً للقانون .

قاعدة رقم (٣٦٦)

المادة :

المقتانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف — ترخيص
لتفتيش الري أن يصدر قرارا بتمكين صاحب الأرض أو حائزها أو مستأجرها
من استعمال المسقاة أو المصرف الخاص الذي منع بغير حق من الانتفاع به —
مناطق مسلاة هذا القرار — ثبوت حيازة الانتفاع بالمسقاة أو المصرف لصاحب
الأرض أو حائزها أو مستأجرها لمدة سنة سابقة على تاريخ تقديم الشكوى ،
وليس ثبوت حق الري ذاته .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن
الري والصرف تنص على انه اذا قدم صاحب الأرض أو حائزها ،
أو مستأجرها شكوى لتفتيش الري بانه قد منع أو أعيق بغير حق من
الانتفاع بمسقاة أو مصرف خاص أو منع بغير حق من دخول إحدى
الأراضي لترميم أو لتطهير تلك المسقاة أو المصرف جاز لتفتيش الري اذا
ثبت ان الشاكي كان حائزا الحق المدعى به في السنة السابقة على تقديم
الشكوى ، أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكي من استعماله مع تمكين
غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم أيضا ، على أن ينص في القرار على
القواعد التي تنظم استعمال هذه الحقوق ، ويصدر القرار المذكور في مدة
لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الشكوى وينفذ على نفقة
الشاكي فيه ، ويستمر تنفيذه الى أن تفصل المحكمة المختصة في الحقوق
المذكورة — وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه :

(... نظرا لان النيل والترع العامة والمصارف العامة هي عباد الري
المصرية أن يعنى بتنظيم استعمال الكافة لطرق الري والمصرف
استعمالا يتجلى فيه العدل ، وتصبان به المصلحة العامة ... ومن أهم

حسنت هذا المشروع أنه يبسر على الافراد في رفع الطلبات والشكاوى مباشرة الى تفتيش الرى ، وقد كانت لائحة الترع والجسور توجب عليهم توجيهها الى المدير الذى يحيلها بدوره على مفتش الرى ، ولا يخفى ما فى هذا الوضع وتردد الاوراق بين الهيئتين ، من بطء فى الاجراءات ، وضياع الوقت ، فعلاج المشروع هذا النقص بأن رفسع عن جهات الادارة اعباء هى فى غنى عنها . وكذلك اوجب المشروع على مصلحة الرى البت فى هذه الطلبات ، والفصل فى التظلم المرفوع عنها لسوزير الاشغال العمومية فى موعد معين ، وبذلك قضى المشروع على بطء الاجراءات التى كانت يشار شكوى الافراد . . .

وكذلك الفى المشروع لجان الرى . . . ووضع عقوبات شديدة لمرتكبى هذه الجرائم لتكون ذات اثر فعال بمد أن شجعت العقوبات الخفيفة اصحاب المطامع على التلاعب ، والانتفاع بشتى الاساليب بطرق الرى والصرف على وجه ضار باصحاب الاراضى المجاورة لهم أو بالصالح العام . وواضح من نص القانون ومن عبارات المذكورة الايضاحية أن المشرع انما قصد حماية الحيازة التى تدوم أكثر من سنة اذا تعلق بقى من حقوق الرى أو الصرف فاذا كان صاحب الارض أو حائزها أو مستأجرها ، يبيى اثر الانتفاع بمساقاة أو بمصرف خاص لمدة سنة أو يزيد من تاريخ تقديم شكواه بأنه منع أو أعيق بدون وجه حق من ذلك الانتفاع فانه يجوز لتفتيش الرى المشكو اليه أن يصدر القرارات اللازمة لحماية هذه الحيازة متى ثبت له أنها قائمة فى جانب الشاكى وان أركانها متوافرة لديه وتكون حماية هذه الحيازة بمصفة مستعجلة ومؤقتة الى أن يفصل القضاء فى موضوعها .

وقد اوجب الشارع الفصل فى الشكوى فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمها لانها تحمل فى طياتها طابع الاستعجال . ومن أجل ذلك فان الشارع لم يحدد لتفتيش الرى اجراءات معينة يلتزم مراعاتها وهو فى سبيل النظر فى الشكوى وامدار قراره فيها وانما تركه

القانون للادارة حرية التحرى والتقصى لمعرفة حقيقة مراكز الخصوم .
وكل ما حرص عليه أن يضمن لجهة الادارة (تنفيذ الرى) ان الشكوى
كان يحوز الحق الذى يدعيه لمدة سنة سابقة على تاريخ تقديم
شكواه . وللتفتيش أن يستلهم اقتناعه بذلك من مجموع الوثائق
والملايسات والعناصر التى يقدر كفايتها لتكوين عقيدته بحسب
الشاكى للحق الذى يدعيه .

(ملعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المخلص بالقرى والصرف — لا يمنع
الادارة من اعادة بحث موضوع قرار سبق ان أصدرته بأختلافه لاحكامه —
ضرورة مراعاتها فى القرار الجديد استيفاء اجراءات القانون المتكور
واللوائح القائمة .

ملخص الحكم :

ان عدم قيام القرار الصادر فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بتقرير
طريق رى للمدعى على سبب يورر اصداره لا يمنع تنفيذ الرى
المختص من امادة بحث الموضوع بعد استيفاء الاجراءات القانونية التى
نص عليها القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ، واتخاذ قرار فى ذلك ، بعد
وزن مناسبات اصداره فى ضوء الابحاث الفنية ، وعلى مدى القوانين
واللوائح القائمة ، بصرف النظر مما جاء فى اسباب الحكم المطعون
فيه من وجود طريق رى آخر ، لان هذه مسألة فنية يكون متروكا
للادارة الحرية فى تقديرها عند اصدار قرارها الجديد فى ضوء القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .

(ملعن رقم ١٠١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالرأى والصرف — تنظيمه للحوالات التى يجوز فيها للإدارة أن تقرر ارتفاعات على أرض — سلطة مفتش الرأى فى الفصل بقرار فى هذا الخصوص مقيدة بشرطين جوهرين — أولهما : إعلان الإدارة كل ذوى الشأن بترتيبها لهذه الارتفاعات — ثانيهما : استحالة أو تعذر رأى أو صرف أرض طالب الارتفاع بطريقة كافية — وجوب تمويض صاحب الأرض التى تقرر عليها هذه الحقوق تمويضا عادلا — تخلف أى من هذين الشرطين يبطل القرار .

ملخص الحكم :

بتدفع من المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالرأى والصرف أنها تنظم الحالات التى يستحيل أو يتعذر فيها على صاحب الأرض ريبها ربا كافيا أو صرفها صرفا كافيا إلا عن طريق إنشاء مسقاة أو مصرف فى أرض ليست ملكه ، وأنه كان القانون قد أعطى لمفتش الرأى سلطات واسعة تخول له الفصل بقرار هذا الخصوص ، إلا أن هذا القرار لا يترتب عليه اثره الشائئى إلا إذا ثبت أن مفتش الرأى قد التزم عند إصداره القواعد التى حددها القانون للفصل فى هذه المنازعة وأعمل الشروط والإجراءات التى رسبها فى هذا الخصوص ، ذلك أن ترتيب هذه الارتفاعات على أرض الغير قد ينقص من فائدتها ويعطل من منفعتها ، إذ أنها تضاع عقارا فى خدمة عقار آخر وهو أمر بالغ الخطورة ، فاشتراط على جهة الإدارة أن تحيط كل ذى شأن بها حتى يبدى ما لديه من أقوال ، ويهيبه دناعه ويبصر جهة الإدارة بوجهة نظره كاملة وإغنية ، قبل أن تقرر هذه الارتفاعات على أرضه ، كما اشترط القانون ألا يلجأ إلى هذا الإجراء إلا إذا كان طالب الارتفاع قد استحال

أو تعذر عليه الرى أو الصرف ربا أو صرفا كائنا ، وفي متقابل تعويض عادل يدفع لصاحب الأرض التى تقرر عليها هذه الحقوق . وقرار مفتش الرى يلزم لصحته أن يلتزم الضوابط التى حددها القانون ، والتى حتم مراعاتها عند الفصل فى هذه المنازعات سواء من ناحية الإجراءات أو من ناحية الأسباب التى يجب أن يقوم عليها قراره ، فإذا كان واقع الأمر أن مالك الأرض التى استمر بها المسقى ، وهو صاحب الشأن فى النزاع لم يعلن بموعدا المأينة ، وهذا الاعلان إجراء جوهرى قراره القانون كضمان أساسى حتى لا يفتأ أصحاب الحقوق على الأرض بانتزاعهم . الأرض جبرا عنهم أو تحميلها بحقوق عينية مرهقة ، فإن قرار مفتش الرى بتقرير انشاء مسقاة فى أرضه يكون قرارا باطلا لقيامه على إجراءات باطلة ، لاغفاله إجراء جوهريا شرطه القانون . هذا فضلا عن صدورهم فى غير الحالة الوحيدة التى أجازت فيها المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ تحميل أرض الغير بارتفاقات من هذا القبيل ، إذ أن أرض المدعى مقررة الرى بطريق مسقاة منذ لعام ١٩٣٥ . ومن ثم فإن قرار وزير الاشغال المطعون فيه والصادر فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بالفناء هذا القرار على هذا الأساس يكون قرارا صحيحا ، بالتطبيق للمادة ١٩ من القانون .

(طعن رقم ٩٠١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف قد جعل تحديد طريق الصرف من الملاحظات المتروكة لتقدير الجهة الإدارية — لا معقب عليها فى هذا الشأن مادام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان تحديد طريق الصرف من الملامات المتروكة لتقدير الجهة الادارية المختصة بما لا يعقب عليه في هذا الشأن مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة — ولم يتم اثنى دليل على اساءة استعمال السلطة بل على العكس من ذلك فان طريق الصرف الذى استقر عليه رأى تفتيش الرى وصدر به القرار المطعون فيه بعد ان ثبت توافر شروط تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ هو الطريق الذى اُجبت المباحث الفنية والهندسية منذ سنة ١٩٤١ على انه انسب وأصلح الطرق لهذا الغرض .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٧٠)

المادة :

ان المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف لا يترتب على تجاوزها البطلان .

ملخص الحكم :

تمى المدعى على الجهة الادارية المختصة انها لم تراعى المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٦ سالفه الذكر لاستثناء الخرائط واصدار القرارات فانه حتى لو صح ليس من شأنه أن يشوب القرار بما يبطله لان المواعيد المذكورة لا تخرج من كونها مواعيد تنظيمية لا يترتب على تجاوزها البطلان .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف والقوانين المعدلة
فيه . أن اعلان كل ذى شأن المنصوص عليه في المادة ١٦ من هذا القانون
يعد إجراء جوهريا يترتب على عدم مراعاته البطلان .

ملخص الحكم :

لقد أوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف
في المادة ١٦ منه على أن « يتولى باشمهندس من الرى إجراء التحقيق في
موقع المسقاة أو المصرف وعليه أن يعلن بكتاب موصى عليه بصحوب بعلم
وصول كل ذى شأن أو وكلائهم الرسميين بالمكان والوقت اللذين يحددهما
قبل الانتقال الى الموقع المذكور بأربعة عشر يوما على الأقل وترفع نتيجة
هذا التحقيق الى المفتش الذى يصدر قرارا مسببا باجابة الطلب
أو رفضه . . » وإذا أوجب القانون هذا الاعلان فانما أراد تمكين كل ذوى
الشأن من ابداء ما لديهم من اقوال وتهيئة دفاعهم قبل تقرير أى حق
أو اتفاق على اراضيهم ، والاعلان بهذه المثابة يعد إجراء جوهريا قرره
القانون لصالح ذوى الشأن حتى لا يغاى بانزعاج اراضيهم جبرا عنهم
أو تحيلها بحقوق عينية مرهقة وكضمان أساسى أيضا لتوازن المصالح
الخاصة وترتيب الاتفاقات المذكورة في ضوء المصالح العام . ولما كان الأمر
كذلك وكان الثابت أن المدعى وهو من ذوى الشأن في حكم المادة ١٦ من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر لم يعلن بكان ووقت التحقيق
الذى انتهى بصدر القرار المطعون فيه فانه يكون باطلا لقيامه على إجراءات
باطلة .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ - نصها على مسئولية عمد ومشايخ البلاد مخنيا بالتضامن عن اعمالهم فى المحافظة على الجسور ومجرى الاعمال الصناعية والمهمات الموجودة فى حصصهم والمسلمة لهم - اعمال المسئولية المدنية بمقتضى الفقرة المذكورة لا يكون الا بحكم من القضاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٦ من قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على ان : « يكون العمد ومشايخ البلاد الذين بمدنتهم الاعمال الصناعية مسئولين اداريا عما يفقد منها اذا لم يبلغوا عن ذلك وبشرط ان تسلم اليهم وفقا للاوضاع التى يتقن عليها بين وزارتى الاشغال العمومية (الرى) والداخلية .

ويكون كل من عمد ومشايخ البلاد مسئولين مخنيا بالتضامن عن اعمالهم فى المحافظة على الجسور ومجرى المياه والاعمال الصناعية والمهمات الموجودة فى حصصهم والمسلمة اليهم وفقا للاوضاع المذكورة ولا يعفيهم من هذه المسئولية امتناعهم عن استلامها بحضر مكتوب » .

ومؤدى هذا ان مناط المسئولية الادارية للعمد والمشايخ عن الاعمال الصناعية المسلمة اليهم وفقا للنص هو عدم تبليغهم عن فقدانها . وان مناط المسئولية المدنية بمقتضى النص هو وقوع افعال منهم فى المحافظة على الموجود منها فى حصصهم والمسلم اليهم . فاذا لم يثبت فى جانبهم وقوع الالهم فى المحافظة على تلك الاشياء انتفت المسئولية من اساسها . والالهم الذى تقوم به المسئولية المدنية فى هذه الحالة هو الالهم فى المحافظة على تلك الاشياء اى بوقوع عمل ايجلبى من جانبهم

كانت المحافظة على تلك الأشياء توجب الامتناع عنه أو بعدم القيام بعمل كانت المحافظة على تلك الأشياء تقتضى القيام به فيكون العمل ايجابيا أو سلبيا على حسب الواجب المقتضى ، اهـالا في المحافظة على تلك الأشياء ، فاذا كان العمل تم على حسب الواجب المقتضى في المحافظة على الأشياء أو كان ليس له صلة بالمحافظة على تلك الأشياء انتفى عنه وصف الاهمال في المحافظة عليها فلا تقوم به المسؤولية المدنية للعبد والمشايع .

ومن حيث أن المشرع حرص على التفرقة في نص المادة ٧٦ المشار إليها بين أساس المساءلة التأنيبية وأساس المساءلة المدنية فبينما جعل مناط الأولى عدم التبليغ عن فقد تلك الأشياء وجعل مناط الثانية وقوع اهمال في المحافظة على تلك الأشياء — وقد يندرج بالنسبة للمساءلة التأنيبية في مدلول الفقد الاتلاف عموما ، كما يندرج في مدلول التبليغ كل التبليغ متعمد بسوء نية عن غير الفاعل الحقيقي باعتباره عدم تبليغ عن الفاعل الحقيقي — ولا يندرج في مدلول عدم المحافظة على تلك الأشياء بالنسبة للمساءلة المدنية عدم التبليغ عن الفاعل الحقيقي مع معرفته له ، لأن عدم التبليغ هذا لم يكن هو السبب في وقوع الضرر الناشئ عن المخالفة ، كما أنه بحد ذاته لا يعتبر اهـالا في المحافظة على تلك الأشياء وبهذا فصل المشرع بين أساس كل من المسؤولين ، فجعل عدم التبليغ مناط المسؤولية التأنيبية وحدها وجعل الاهمال في المحافظة على الأشياء مناطا للمسؤولية عن الضرر الناشئ عن هذا الاهمال في المحافظة وحده .

وترتبطا على ذلك إذا كان الداء الواقع من العدة أو الشيخ هو اعتداء منه على الأشياء أو اهـالا في المحافظة عليها بحيث يكون الضرر ناشئا عن هذا الاهمال أو عن ذلك التعدي ، فيكون التعدي أو الاهمال هو سببه ، وتحقق المسؤولية المدنية للعدة أو الشيخ طبقا لنص المادة ٧٦ المشار إليها . أما إذا لم يكن سبب وقوع الضرر اهـالا وقع من العدة أو الشيخ — فإن عدم الارشاد عن مرتكب المخالفة أو الارشاد عن شخص آخر خلاف الفاعل الحقيقي مما يعتبر في حقيقته عدم ارشاد عن الفاعل الحقيقي حتى وإن اتسم هذا الارشاد الخاطيء بسوء قصد والتلاعب ،

فإن عدم الإرشاد هذا لا يكون بذاته أهلاً في المحافظة على تلك الأشياء باعتبارها واعتبارها بعد وقوع الامتداء والضرر فعلاً ، فإنه ليس سبباً في وقوع الضرر ومن ثم لا يؤدي بذاته إلى المسؤولية المدنية على الوجه الذي حدده النص وإن أدى إلى المسؤولية التأديبية وجاز أن يكون عدم الإرشاد المتسم بسوء التصدد مكوناً في حد ذاته فعلاً ضاراً قد يؤدي إلى أضرار المخالف الحقيقي وعدم التعرب عليه أو التراخي في التعرب عليه على وجه يترتب عليه تأخر ظاهر في اقتضاء التعويض من المسئول ، فيؤدي في الصورة الأولى إلى تعذر الرجوع بالتعويض على المخالف الحقيقي وفي الصورة الثانية إلى التأخر في اقتضاء التعويض على وجه ظاهر ، فيكون حينئذ سبباً خالصاً لنشوء المسؤولية المدنية عن هذا الفعل بالذات والعودة على العدة أو الشيخ الذي تعذر الرجوع به على الفاعل الحقيقي ، أو بتعويض عن التأخر في الرجوع على الفاعل الحقيقي والذي يتمثل حينئذ في فوائد التأخير والمسئولية في هذه الحالة ليس منشؤها نص المادة ٧٦ من قانون الرى والصرف المشار إليها وإنها منشؤها القاعدة العامة المقررة في المادة ١٦٣ من القانون المدني التي تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

ومن حيث أن نص المادة ٧٦ سالف الذكر لم يذهب إلى حد اقامة قرينة قانونية قاطعة أو حتى قابلة لإثبات العكس مقتضاهما أن وقوع تعدد من الغير يفترض حتما وقوع أفعال من العمد والمشايع في المحافظة على الأشياء الموجودة في حصصهم وإن هذا الإهمال سبب في وقوع هذا التعدد ، لم يذهب المشرع إلى ذلك ، وإقامة الفرائض القانونية مطلقة أو قابلة لإثبات العكس هو شأن المشرع وحده .

ومن حيث أنه إذا لحق جهة الإدارة ضرر ناشئ عن عدم التبليغ أو الإهمال أو التلاعب فيه فيجب عليها إثبات وقوع الضرر كما عليها أن تقيم علاقة السببية بين عدم التبليغ أو التلاعب فيه وبين الضرر طبقاً لمادة ١٦٣ من القانون المدني .

ومن حيث أنه في الحالات التي يكون سئد المسؤولية هو المادة ١٦٣ '
لئشار اليها فإنه يتعين على جهة الادرة اتباع الطريق المقرر قانونا للحصول .
عنى هذا التعويض وهو طريق القضاء الذى ينصل فى أركان المسؤولية
ومقدار الضرر والتعويض .

أما فيما يتعلق بالمادة ٧٧ من قانون الرى والصرف التى تنص على
أنه فى جميع الاحوال التى يقضى فيها هذا القانون بأداء تعويض تقدر
قيمه عند عدم الاتفاق عليه وديا لجنة تشكل برئاسة مفتش الرى أو من
ينببه وعضوية مفتش المساحة وعمدة البلد وتصدر قرارها بأغلبية الآراء
ويكون نهائيا فان تطبيق هذه المادة مقصور على ما يقضى به قانون الرى
والصرف ذاته من تعويض لا على ما يكن أساس استحقاق التعويض
فيه القاعدة العامة المقررة فى المادة ١٦٣ من القانون المدنى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
ألى أن أعمال المسؤولية المدنية للعمد والمشايع المقررة فى الفقرة الثانية من
المادة ٧٦ من قانون الرى والصرف لا يكون الا بحكم من القضاء العادى ..

(ملك ١٠/١/٥٥ — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

اتباع الاجراءات والاحكام المقررة بالقانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن
نزع الملكية عند تحويل مسقى خاصة الى ترعة عامة .

ملخص الفتوى :

اتجه المشرع فى قانون الرى القديم رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الى عدم
تعويض ملاك المسقاه او المصرف الخصاص عن المساحة التى يشغلها اى
منها عند تحويلها الى مجرى عام بقرار من وزير الرى وقصر حقهم فى

التعويض على المساحات التى تضاف الى الجبىرى لتوسيمه بيد
انه فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعمول به حاليا سلك مسلكا آخر اذ
قضى بداءة بوجوب اعمال احكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة
١٩٥٤ عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة الى مجرى عام
بقرار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التى يشغلها الجبىرى أو
المساحات اللازمة له .

ومن ثم فان تلك المغايرة فى النصوص والاحكام تكثف بجلاء عن
وجوب اتباع اجراءات وقواعد قانون نزع الملكية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤
عند تحويل المصرف الخاص أو المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من
وزير الري وفقا لاحكام المادة ٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى وجوب
اتباع اجراءات واحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عند
تحويل المسقاة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الري .

(ملف ٨٢/٢/٧ — جلسة ١٩٨١/١٢/٢)

سجل تجاری

سجل تجارى

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء السجل التجارى — طلب القيد فى السجل التجارى — هو تصرف يتخلف عنه حق مالى — من حق الورثة طلب قيد المحل الموروث فى السجل التجارى اذا لم يكن مورثهم قد طلب قيده قبل وفاته ويباشره نيابة عنهم الحارس القضائى .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل التجارى ، أن طلب القيد به واجب على كل تاجر ، فردا كان أو شركة ، بملك محلا تجاريا فى القطر المصرى ، رئيسيا أو فرعا أو وكالة ، وإذا عهد المشرع الى التاجر تقديم هذا الطلب ، فانه يكون قد أسند اليه تصرفا شرطيا ، يدخل اذا ما باشره فى مجال تنظيمات القانون العامة . ولئن كان المشرع قد ألزم التاجر ببساطة هذا التصرف عن طريق العقوبة الجنائية فيتخلف عنه واجب طلب القيد ، فان الاصل هو حرية الارادة ، والتصرف على اساسها رخصة يتخلف عنها دائما حق فى تقديم هذا الطلب ، وهذا الحق من جانب ، حق عام لأنه يدخل التاجر فى مراكز عامة قوامها حقوق عامة تتصل بين يقيد من التجار بالسجل التجارى ، وهى حقوق لا تتغير من شخص الى آخر . وهو من جانب آخر ، حق مالى ذاتى لاتصاله بتكوين عنصرين معنويين من

مقومات المحل التجارى هما : عنصر الاتصال بالعملاء وعنصر الاسم التجارى ، وكلا هذين العنصرين مال معنوى يفيد منه التاجر مالك المحل .

ولما كان الارث خلافة قانونية اجبارية تنتقل به فور وفاة المورث جميع حقوقه المالية الى ورثته الا ما ورد في شأنها نحن خصاص ، وتكليف الحق المالى على الشئ وايلولته الى الورثة مسالة من صميم المعاملات ، تخضع للقانون المدنى . ولقد كان حق الشفعة -- وهو رخصة متصلة بشخص الشفيع -- موضع خلاف حتى اقرب توريثه وانتقاله الى الورثة محكمة النقض بحكمها الصادر فى ٨ من بونبة سنة ١٩٣٤ ، ولكن بحكمها الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ تأسيسا على ان المسال فى اصطلاح القانون هو كل شئ متقوم نافع للإنسان يصح ان يستأثر به وحدة دون غيره ، وكما يكون المال شئنا ماديا كالأعيان التى تقع تحت الحراسة كذلك يكون شئنا معنويا كالحقوق التى لا تترك الا بالتصور ، والاستشفاع والاستئثار ، فوجب اعتباره مالا ، اما القول بان الحق ليس بهال لانه خيار مردود الى مشيئة الشفيع ورغبته وانه متصل بشخصه ولا تعلق له بالعين المشفوعة ، فهو زعم لا يستقيم فى ظل أحكام القانون الوضعى ، مما لا يمكن معه القول بان حق الشفعة متصل بشخص الشفيع ولا تعلق له بالمال ، وبهذا الحكم اقرت المحكمة المدنية العليا توريث الرخص القومية وهى عند الحنفية ارادة ومشيئة لا تورث ، مستلزمة الفكرة الأصلية للمال فى القانون المدنى ، فمادام الشئ غير خارج عن التعامل تأتونا وقبلنا للاستئثار بحياته ، وما دام الشئ نافعا أو متوقفا ، فان الشئ يكون قبل تعلق الحقوق به وتكون هذه الحقوق قابلة للانتقال الى ورثته بطريق الارث .

وعلى هدى ما تقدم يكون طلب التاجر القيد فى السجل التجارى ، نصرا يتخلف عنه حق مالى مما ينتقل من المورث الى ورثته .

وقد نصت المادة ١١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ على انه
> فى حالة ترك التاجر لتجارته او فى حالة وفاته دون استثمار ورثته فى تجارته وكذلك فى حالة حل الشركة يشطب القيد بغير طلب طبقا

للاوضاع التى تقررها اللائحة المشار اليها فى المادة ١٥ من هذا القانون » .
وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل
التجارى ونصت المادة ١٣ منه المقابلة للمادة ١١ من القانون السابق
على ما يأتى « على التاجر أو ورثته أو المصنفين — حسب الاحوال —
أن يطلبوا طبقا للاوضاع المقررة للقيد محو القيد فى الاحوال الآتية
١ — ترك التاجر لتجارته . ٢ — وفاته . ٣ — تصفية الشركة .
ويجب تقديم الطلب خلال شهر من تاريخ الواقعة التى تستوجب محو القيد ،
فاذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب المحو كان لمكتب السجل التجارى
أن يحو القيد من تلقاء نفسه » . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية
للقانون الاخير فى صدد هذا التعديل « لما كان خلو المادة ١١ من القانون
من الزام التاجر أو ورثته أو مصفى الشركة طلب شطب القيد عند
ترك التجارة أو الوفاة أو الانتهاء من تصفية الشركة ترتب عليه بقاء
كثير من البيانات التى يجب شطبها من السجل بدون شطب . ولما كانت
وفاة المورث فى ظل القانون القديم ، لم يكن من آثارها دائما محو القيد
على فرض حصوله ، ذلك لأن محو القيد بسبب وفاة التاجر كان مشروطا
بعدم استمرار ورثته فى تجارته فاذا استمروا فى هذه التجارة فلا يحى
القيد ، ومن ثم فلا يسقط الحق فى طلبه . ويستفاد من ذلك أن الحق
فى طلب القيد لا ينتهى حتما وفى جميع الاحوال بوفاة التاجر » .

ولم يدخل القانون الجديد أى تعديل على الحكم الموضوعى الذى
تضمنه نص المادة ١١ من القانون القديم وانما ألزم الورثة — فضلا عن
مكتب السجل — بطلب موحد القيد عند وفاة التاجر التى تعنى فى هذا
الصدد انتهاء التجارة فعلا وهى الواقعة التى يعتد بها الشارع
فى كافة الاحوال سواء فى حياة التاجر أو عند وفاته أو عند تصفية
الشركة . ويؤيد هذا النظر التعديل الذى أدخله المشرع على البند ٢
من المادة ١٣ المشار اليها بالنص على الزام المصنف محو القيد فى حالة
تصفية الشركة بعدد أن كان الشطب مقررًا فى حالة حل الشركة ، وهو
تعديل يستهدف الإبقاء على القيد ولو قام بالشركة سبب من أسباب
انحلالها حتى تتم تصفيتها ويكشف عن قصد المشرع من الإبقاء على
القيد حتى تنتهى أعمال الشركة مظهرًا فى ذلك مثل التاجر الذى ينهى
تجارته ويفلق محله التجارى .

ولما كانت التركة ، ومن ضمنها المظج ، وضعت تحت الحراسة :
القضائية وعين لها حارسان ، والحراسة القضائية نيابة قانونية ،
تظل فيها إرادة الحارس محل إرادة الورثة مع انصراف أثرها القانوني
لهم . ولما كان الحارسان طبقا لحكم الحراسة مسئولين عن إدارة
المظج ، ومنها اتخاذ كافة التصرفات الواجبة لحفظ حقوقه ، ولا جدال
في أن الحق في طلب القيد يدخل ضمن هذه الحقوق ، لأنه حق يموذ على المظج
بالتفويض ، ومن ثم فإن الحارسين القضائيين يملكان تقديم طلب القيد نيابة
عن الورثة جميعا .

(فتوى رقم ٦٥١ — في ١٠/١١/١٩٥٨)

عمر الجلف

سر المهنة

مادة رقم (٢٧٥)

المادة :

سر المهنة — حظر افشائه كقاعدة عامة — اجازة القانون افشاء السر او اجبار ذلك في حالات معينة — رفع الحصانة عن السر بشروط يرضى صلاحه بذلك — مثال بالنسبة الى قبول الممول اطلاع اللجنة المختصة بالإصلاح الزراعى على القرارات الضريبة المقدمة منه عن سنوات سابقة .

المفصّل التالي :

تنص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٥ على ان « كل شخص يكون له بحكم وظيفته او اختصاصه او عمله شأن في ربط او تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون ، او في النقل فيما يتعلق بها من منازعات يكون ملزما بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقتضيه المادة ٢١٠ من قانون العقوبات والا كذا مستحقا للعقوبات المنصوص عليها فيها » .

ويلاحظ على هذا النص انه وان كان يقضى بمقتضى من يفشى سر المهنة من موظفي مصلحة الضرائب الا انه لم يعرض لبيان اركان الجريمة وعقوبتها اكتفاء بالإحالة في هذا الصدد إلى المادة ٢١٠ من قانون العقوبات وتنص هذه المادة على ان « كل من كان من الاطباء او الجراحين او الصيدالين او القوايل او غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته او وظيفته سر خصوصي يؤتمن عليه فلهشاه في غير الاحوال التي يلزمه القانون بنوها تبلغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ، ولا تسرى احكام هذه المادة

١٤ في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإشياء أمور معينة كالقرع في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومفاد هذا النص أن المشرع لم يجعل حماية سر المهنة حقاً مطلقاً لصاحب هذا السر ، ذلك أن القانون استثنى من هذه القاعدة حالات خاصة أوجب فيها على كل من أؤتمن على السر أن يفشييه أو يرخص له في ذلك .

وبيّن من استقراء الحالات التي أجاز القانون فيها لحامل السر أن يفشييه أن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٠٣ من قانون المرافعات السابق) تنص على أنه « لا يجوز أن علم من المحايين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صناعته بواقعة أو معلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته . » وتنتص المادة ٢٠٨ (المقابلة للمادة ٢٠٤ من القانون السابق) ، « ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب ذلك من أسرهم اليهم ، على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم » ، وتنتص المادة ٢٠٩ (المقابلة للمادة ٢٠٥ من القانون السابق) على أنه « لا يجوز لأحد الزوجين أن ينشئ بغير رضاء الآخر ما أبلغه اليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصالهما إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر » ويؤخذ من هذه النصوص أن المشرع يقر القاعدة التي ترفع عن السر حصانته متى رضى بذلك صاحب السر الذي يعنيه أمره دون سواء ، أي أن رضاه هذا يعتبر سبباً من أسباب الإباحة يرفع عن الإفشاء . ولا يغير من هذا النظر أن النصوص المشار إليها قد وردت في صدد الشهادة أمام القضاء ذلك لأنه إذا كان المشرع في صدد الشهادة التي يترتب عليها نتائج بالغة الأثر قد أجاز إفشاء السر برضاء صاحبه فإن هذا الرضاء يعتبر من باب أولى مبرراً للإفشاء في الحالات الأخرى التي تقل خطراً عن أداء الشهادة .

وملى مقتضى ما تقدم يكون قبول الممول اطلاق اللجنة القضائية
على اقرارات الضريبة المقدمة منه عن السنوات من ١٩٤٩ الى ١٩٥١
ممبراً لاطلاع اللجنة على هذه الاقرارات .

لهذا انتهى الراى الى جواز اطلاق عضو اللجنة القضائية للاصلاح
للزراعى على اقرارات ضريبة الايراد العام المقدمة من الممول المذكور مادام
هذا الممول قد قبل ذلك .

(فتوى رقم ٩٢٦ — فى ٨/١١/١٩٦٠)

ایمپراتور تاجمیری

—————

سلك تجارى

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

اتفاق قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ الخاص
بتنظيم أعضاء السلك التجارى مع القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢
باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسى والفنصلى على أنه « تسرى
أحكام القانون المرافق على أعضاء سلك التمثيل التجارى ويخول
وزير الاقتصاد جميع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الخارجية
بالنسبة لأعضاء السلك التجارى ، كما يصدر القرارات الخاصة
بتشكيل المجلس التى تتولى النظر فى تعيين وترقية وتأديب أعضاء
السلك التجارى » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع سوى أحكام قانون السلك الدبلوماسى
والفنصلى على أعضاء سلك التمثيل التجارى ، وخول وزير الاقتصاد
بالنسبة لأعضاء السلك التجارى جميع السلطات والاختصاصات
المخولة لوزير الخارجية بالنسبة الى السلكين الدبلوماسى والفنصلى .
بيد انه فى أحكام تنظيم العمل بوزارة الخارجية حدد نص القوانين
كيفية تشكيل مجلس أعضاء السلكين الدبلوماسى والفنصلى ، وأوجب
أن يشكل من وكلاء الوزارة وثلاثة على الأقل من أقدم مديرى إدارات
الديوان العام خدمة بالسلك ، ويتولى رئاسة المجلس أقدم
مديرى إدارات الديوان العام خدمة بالسلك ، ويتولى رئاسة
المجلس أقدم الوكلاء من درجة سفير من الفئة الممتازة أو سفير .

ويصدر بهذا التشكيل قرار من وزير الخارجية . ونظرا لان السلك التجاري لا يستغرق تنظيم وزارة الاقتصاد كما هو الشأن في استغراق السلكين الدبلوماسي والقنصلي لوزارة الخارجية مما يتعذر معه ان يتم تشكيل المجلس الخاص بالسلك التجاري على ذات الوجهة المقرر في القانون بالنسبة للسلكين الدبلوماسي والقنصلي فقد نص المشرع صراحة على ان يتولى وزير الاقتصاد تشكيل هذه المجالس سواء التي تتولى التعميم والترقية او التاديب ، كما خوله الاختصاصات المخولة لوزير الخارجية . وهو ما يقطع صراحة في تفويض المشرع لمؤتمر الاقتصاد على تشكيل المجالس المذكورة على الوجه الذي يراه مع الاستئناس بالتشكيل الوارد في القانون بالنسبة للسلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ولكن دون التزام دقيق بحرفيته ، لتحقيق التناسب مع الاوضاع القائمة فعلا في وزارة الاقتصاد وفي السلك التجاري الذي يكون جزءا محدودا من تنظيمها وشكلها ، والا تعذر التشكيل لو كان قد تطلب التشكيل الموازي على وجه حرجي ، نظرا لعدم وجود موظفات بوزارة الاقتصاد مماثلة تمام التماثل للوظائف المقررة في القانون . ولذا يترخص وزير الاقتصاد في تشكيل مجلس شئون أعضاء السلك التجاري على الوجه الذي يراه محققا للمصلحة العامة وبراعة التشكيل الواردة في المادة ١٥ ما لم يكن ، ولذلك فان قرار وزير الاقتصاد رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٢ يكون قد جاء مطابقا للقانون ، ويكون الطلب المقدم من السيد المذكور غير قائم على سند سليم من احكام القانون .

(ملف ٣٠/١/٥٨ — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

استحقاق الممارات بالسلك التجاري المتزوجات للملاوة المالية
التصوص عليها بالمادة الثالثة من لائحة شروط الخدمة في وظائف
السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم
٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

تمنى المشرع بمنح اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والسلك التجارى المتزوجين منهم أو غير متزوجين - بشروط محددة - علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التمثيلية فى الخارج ، واعتبر هذه العلاوة جزءا من بدل التمثيل الاصلى الذى قرر بصريح النص لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا ، وجعله منبت الصلة باعباء الاعالة ، فلم يجعل الزواج مانعا أو سببا لاستحقاقه . وهو مؤداه انه لا شبهة فى قصود المشرع الى الربط بين تقرير العلاوة وعباء الاعالة ، الامر الذى يؤكده عدم استترار صرف تلك العلاوة بعد عودة العضو من بعثته التمثيلية ، وترتيبها على ذلك فان كلا من المعروضة حالتها تستحق صرف العلاوة العائلية ٢٥٪ من بدل التمثيل الاصلى اعتبارا من تاريخ مباشرة كل منهم العمل بمقر وظيفتها بالخارج حتى تاريخ مغادرة مقر اعمالهن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشريع الى احقية المعروضة حالتها فى العلاوة العائلية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى انصاردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٥١٢/٣/٨٦ - جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

العاملات بالسلك التجارى يستحقن سواء كن متزوجات او غير متزوجات للعلاوة العائلية من تاريخ مباشرة كل منهن لعملها بمقر وظيفتها بالخارج الى تاريخ مفادرتها له .

ملخص الفتوى :

بمقتضى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن
لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ،
وأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن العاملين في سلك التمثيل
التجاري تضى المشرع بمنح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
والسلك التجارى المتزوجين منهم أو غير المتزوجين علاوة عائلية
بشروط محددة أثناء مدة عملهم بالبعثات التمثيلية بالخارج ، وقد اعتبر
المشرع هذه العلاوة جزءا من بدل التمثيل الاصلى لمواجهة النفقات
التي يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا وجعله منبت الصلة باعباء الاعالة .
ومن ثم لم يكن الزواج أو الطلاق مانعا أو منهيلا لاستحقاقه ، فمما
من شبهة حول الربط بين تقرير العلاوة و اعباء الاعالة . ويترتب على
ذلك انه لا يستمر صرف تلك العلاوة بعد عودة العضو من بعثته
التمثيلية ، مما يترتب عليه ان العاملات بالسلك التجارى المتزوجات
يستحقن صرف العلاوة العائلية بنسبة ٢٥٪ من بدل التمثيل الاصلى
اعتبارا من تاريخ مباشرة كل منهن العمل بمقار وظائفهم بالخارج
حتى تاريخ مفادرة مقار اعمالهن .

(ملف ٥١٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

سلك دبلوماسى وقنصلى

الفصل الأول : التعمين

الفرع الأول : التعمين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى

أولا : وجوب توافر شروط خاصة

ثانيا : كيفية التعمين فى وظائف السلكين

ثالثا : اداء امتحان للتسفل وظائف السلكين

رابعا : قضاء فترة اختبار

خامسا : مدد خدمة سابقة

الفرع الثانى : تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى

وظائف أخرى

أولا : تعيين أعضاء السلكين فى وظائف أخرى من الأمانات

المتروكة لجهة الإدارة

ثانيا : معادلة وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى بوظائف

الكادر العام

الفصل الثانى : الاقدمية

الفصل الثالث : تقدير الكفاءة

الفصل الرابع : الترقية

الفصل الخامس : الرواتب والبدايات

الفرع الأول : جدول المرتبات

الفرع الثاني : بدل الإنبلة

الفرع الثالث : بدل التمشيل

الفرع الرابع : الملاوة الماقلية

الفرع الخامس : مناظ استحقاق الرواتب الاضافية

الفرع السادس : مدى الخضوع للضريبة

الفرع السابع : منحة قطع العلاقات

الفرع الثامن : فرق خفض العملة

الفرع التاسع : استرداد ما صرف دون وجه حق

الفصل السادس : التناذيب

الفصل السابع : الفصل والاعادة الى الخدمة

الفرع الاول : الفصل من الخدمة

الفرع الثاني : الاعادة الى الخدمة

الفصل الثامن : الزواج باجنبيبة

الفصل التاسع : مسائل متنوعة

الفرع الاول : سلطات السفير في الترحيل

الفرع الثاني : المجلس الدائم لاعضاء السلكين

الفرع الثالث : امناء المحفوظات

الفرع الرابع : موظفو البعثات الدبلوماسية. الاداريون والكتابيون

الفرع الخامس : الكتبة المؤقتون والمترجمون والخدم الاجانب

المعينون محليا في الهيئات التمثيلية في الخارج

الفرع السادس : الموظفون الدنيون بمكاتب المشتريات بالمانيا

الفريقية والتسليح والمشتريات بموسكو

الفصل الأول

التعمين

الفرع الأول

التعمين في وظائف السلك الدبلوماسي والاقتصادي

أولاً — وجوب توافر شروط خاصة :

قاعدة رقم (٣٧٩)

أبداً :

يراعى في اختيار رجال السلك السياسي توافر شروط خاصة
قد لا تتطلب في غيرهم من الموظفين باعتبارهم ممثلين للدولة في المحيط
الدولي .

مفخص الحكم :

ليس من شك في أنه يجب أن تتوافر في رجال السلك السياسي من
الصفات ما لا يتطلب في غيرهم من موظفي الدولة وذلك باعتبارهم ممثلين
للدولة في المحيط الدولي مما يوجب التدقيق في اختيارهم على الوجه
الذي يؤهلهم بحسب لتولي مهام وظائفهم حتى يؤديها على خير وجه
ويبطلون بلادهم أصديق تمثيل .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

ثانياً — كيفية التعيين في وظائف السلكين :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي يكون بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة أو بطريق التعيين من موظفي الكادر العام أو الكادرات الخاصة .

ملخص الفتوى :

وبين من استعراض نصوص قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر به القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ان شغل وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي لا يكون بطريق النقل وإنما بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة أو بطريق التعيين ، ولو كان المدين من الموظفين المعاملين بالكادر العام أو الكادرات الخاصة .

لهذا كان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٦٤ بتعيين السيد/..... وزيرا مؤمناً بوزارة الخارجية هو الذي يتفق واحكام قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي باعتبار ان التعيين هو الاداة الوحيدة لشغل هذه الوظائف من الخارج .

(فتوى رقم ١٧٥ في ١١/٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٣٨١)

المبدأ :

القرار الجمهورى الصادر بتعيين أحد موظفى ادارة المخابرات العامة بالسلك الدبلوماسى بوزارة الخارجية — اثر هذا القرار على مركز هذا الموظف — هو انتهاء خدمته بالادارة المذكورة وتعيينه بوزارة الخارجية من تاريخ صدوره — اعتبار هذا القرار من قبيل القرارات الصادرة بانتهاء خدمة الموظف بالفصل بقرار خاص من مجلس الوزراء وفقا لنص الفقرة (و) من المادة ١٠٤ من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة — عدم تضمن فصل هذا الموظف فى هذه الحالة معنى عقابا يمس كفاءته — أساس ذلك : هو نية الادارة الى اعادة تعيينه فى الجهة التى رأت الاستعانة به فيها .
تمتقيما للصالح العام فى ظل ازدياد نشاط الدولة وتدخلها .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى الصادر بتعيين الموظف بادارة المخابرات العامة وزيرا مفوضا بوزارة الخارجية ، يتضمن انتهاء لخدمته بادارة المخابرات العامة ، وذلك اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى المذكور بتعيينه بوزارة الخارجية ، ويترب على ذلك ان يخرج هذا الموظف اعتبارا من هذا التاريخ من عداد موظفى ادارة المخابرات العامة .
ذلك ان لقرار الجمهورى المشار اليه ، بما انطوى عليه من انتهاء لخدمته بادارة المخابرات العامة ، انما يعتبر من قبيل القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية استنادا الى الفقرة (و) من المادة ١٠٤ من قانون نظام ادارة المخابرات العامة رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ التى تقضى بان: تنتهى خدمة الموظف بالفصل بقرار خاص فى هذه الحالة معنى مقابيا ،

يمس كفاءة هذا الموظف ، اذ ان ما لصق بالفضل من الوظيفة العامة من معنى عقابي ، لا محل له اذا ما اتجهت نية جهة الادارة الى انهاء خدمة بعض الموظفين في جهاتهم الاصلية ، بفصلهم منها ، واعادة تعيينهم في الجهات التي ترى الاستعانة بهم فيها ، وفقا لما تنفيذه جهة الادارة من تحقيق للمصالح العام ، في ظل ازدياد نشاط الدولة وتدخلها ، بما يقتضيه ذلك من اعادة ترتيب الوزارات والمصالح العامة ، ونزويدهم بالكفايات من الموظفين ولا يسوغ القول بان مثل هؤلاء الموظفين قد استغنى عنهم بالفصل من جهاتهم الاصلية لعدم الكفاءة ، بل على العكس من ذلك فان توافر شروط الكفاية فيهم — حسبما تقدره جهة الادارة — هو اساس اعادة تعيينهم في وظائفهم الجديدة ، الامر الذي يفتح معه عن الفصل ما قد يعلق به من صيغة عقابية .

(فتوى رقم ١٢١ — في ١٩/٢/١٩٦٤)

ثالثاً — أداء امتحان للشغل وظائف السلكين :

قائمة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

استلزام قانون السلكين الدبلوماسي والتقني أداء امتحان للشغل وظائف هذين السلكين سواء بالتعيين المبتدأ أو بالنقل من الوظائف الأخرى — مدى استلزام هذا الامتحان عند شغل هذه الوظائف عن طريق إيفاد شخص في بعثة لحساب وزارة الخارجية — استيفاء الشروط المقررة للإيفاد في البعثة واجتياز الامتحان الشخصي المقرر طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات — يغنى في هذه الحالة عن شرط الامتحان المقرر للشغل الوظيفة — وجوب حجز درجات تنكارية لهم طبقاً للمادة ٣٢ من قانون البعثات دون استلزام إجراء الامتحان المذكور معاذات توافرت في شأن الموفد شروط البعثة وسائر الشروط الأخرى .

ملخص الفتوى :

أعلنت الإدارة العامة للبعثات عن بعثات لوزارة الخارجية من بينها بعثة في التنظيم الدولي ، وقد رشح لهذه البعثة الاستاذ المندوب بمجلس الدولة — واستكمالاً للإجراءات أرسلت الإدارة العامة للبعثات الى وزارة الخارجية ، وهي الجهة التي يتم إيفاد البعثة لحسابها ، تطلب منها اتخاذ اللازم لحجز درجة تنكارية للمرشح كي يشغلها عند عودته من البعثة ، وذلك طبقاً للمادة ٣٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح . كما تقدم السيد

المرشح للبعثة يطلب الى الوزارة اشارة الى ان تكون الدرجة التذكارية التى تحجز له من درجات السلكين الدبلوماسى والقنصرى .

لما كان قانون السلكين الدبلوماسى والقنصرى يستوجب اداء امتحان معين لشغل وظائف هذين السلكين سواء بالتعيين المبتدأ أو بالنقل من الوظائف الاخرى المدنية والعسكرية ، فقد ثار البحث حول مدى وجوب اداء المرشح للبعثة المذكورة هذا الامتحان حتى تحجز له درجة من درجات السلكين المشار اليهما يشغلها عند عودته من البعثة .

ومن حيث انه وان كان شغل وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى بطريقى التعيين المبتدأ والنقل يتطلب استلزام اجتياز الامتحان المقرر قانونا في هذا الشأن ، الا ان مناط ذلك ان يتم شغل هذه الوظائف بالسبيلين اللذين شرع الامتحان لهما وهما التعيين والنقل ، أما حيث يتم شغل الوظائف المذكورة عن طريق ايفاد شخص في بعثة لحساب وزارة الخارجية ، ويلتزم هذا الشخص بتطبيق المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح - بخدمة الوزارة المذكورة او اى جهة حكومية اخرى ترى الحاجة بها ، فان الواجب التزامه في هذا الطريق هو استيفاء الشروط المقررة للايفاد في البعثة واجتياز الامتحان الشخصى الذى يعقد لطلاب البعثات طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور .

ومن حيث ان تنظيم شئون البعثات ، على الوجه السابق ، وقد صدر القانون فان الاحكام الواردة فيه تعتبر قيда - فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة - على الاحكام المقررة في القانون العام للتوظيف والقوانين الخاصة ، فلا يلزم بعد ان تتوافر الشروط التى يتطلبها قانون البعثات ، وما يترتب على توافرها من ايفاد المبعوث ثم عودته ليلتزم ، كما سبق ، بخدمة الجهة التى يؤفد لحسابها ، وهى هنا وزارة الخارجية ، ان تطبق في شأن المرشح للبعثة الاحكام الخاصة بشغل وظائف الجهة المونددة كما يتطلبها القانون في احوال التعيين والنقل ، والا كان في ذلك خلط بين الوسائل ، واستعمال لحكم القانون في غير

موضعه ، فاذ تتباين الوسائل ويشرع لكل منها حكم مختلف في الحدود التي يرسمها القانون فانه لا يجوز استعمال حكم في غير مـ. شرع له ، اعمالا للقانون في مـ. و تنصيصا للامور في اوضاعها .

ومن حيث انه من الملاحظ في هذا الصدد ان استبعاد شرط الامتحان لشغل وظائف الجهة الموفدة ، في حالة المرشح لبعثة توفد لحسابها ، لا يعنى ان هذا المرشح يعفى من استيفاء اى من شروط الصلاحية لشغل وظيفة في تلك الجهة ، اذ في متطلبات قانون البعثات وشروط القـ.م تقدم للبعثة واجتياز الامتحان الشخصى الذى يعقد للمتقدم ما يفي تماما للاستيناق من تلك الصلاحية ، فلا يجوز بعد هذا أن يطلب الى المرشح للبعثة اجتياز امتحان آخر لم يقرر لحالته وانما لاجوال التعيين أو النقل كما سلف البيان .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك لا يلزم المرشحون لبعثات وزارة الخارجية بأداء الامتحان المقرر لشغل وظائف السلكين الدبلوماسى والتتصلى ، ويتعين حجز درجات تذكارية لهم طبقا لحكم المادة ٣٢ من قانون البعثات مادامت قد توافرت في شأنهم شروط البعثة وسائر الشروط الاخرى المقررة في القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاستاذ لا يلزم بأداء الامتحان المقرر للتميين في وظائف السلكين الدبلوماسى والتتصلى ويتعين حجز درجة تذكارية له طبقا لاحكام قانون البعثات ، مادامت قد توافرت فيه شروط بعثة وزارة الخارجية في التنظيم الدولى وسائر الشروط الاخرى المقررة قانونا .

رابعا — قضاء فترة اختبار :

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

عرض للتشريعات الخاصة بالتمثيل الخارجى — اعتبار وظائف الملحقين وسكرتيرى القنصليات اولى درجات السلكين — افراد اعضائها بقواعد خلصة عن باقى اعضاء السلكين — وجوب التعيين فيها ممن نجحوا فى الامتحان الخاص واستوفوا الشروط اللازمة — تعيينهم بقرار من وزير الخارجية تحت الاختبار لمدة سنتين للتثبت من صلاحيتهم لهذه الوظائف .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد ضبط قواعد تحديد اقدمية كل من يشغل وظيفة فى السلكين الدبلوماسى والتنصلى بحيث ينتفى اى غموض أو لبس . فمنذ ان صدر المرسوم بقانون الخاص بالوظائف السيلسية فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ منشأ هيئات التمثيل السيلسى ووضع قواعد التوظيف فيها رتبت درجات الممثلين السياسيين ترتيبات من شملنه ان جعله (الملحقين) بداية السلك وانى الدرجات فيه . ونصت المادة ٣ منه على أن « يعين » المثلون السياسيون بأمر ملكى يصدر على طلب وزير الخارجية ما عدا الملحقين بالوكالات السيلسية فانهم يعينون بقرار من وزير الخارجية . ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها » . ونصت المادة السابعة من هذا المرسوم بقانون على أن تحدد درجات موظفى الوكالات السياسية ووظائفهم بقرار من مجلس الوزراء . وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ صدق مجلس الوزراء على لائحة بشروط الخدمة فى وظائف التمثيل الخارجى وجاء فى المادة الاولى منها أن كادر وظائف الهيئات الدبلوماسية يتألف

من وظائف ودرجات تبدأ من وظيفة (ملحق في الدرجة ٢٠/٣٠٠ جنيتها) وتنتهى بوظيفة (منسوب فوق العادة ووزير مفوض من الدرجة الاولى برتب ١٨٠٠ جنيه سنويا) ونصت المادة الثالثة من اللائحة على أن « تلحق بالكادرين الدبلوماسى والقنصلى وظيفة باسم تلميذ مربوطها السنوى من (٢٥٢/١٨٠) جنيتها للتدريب في الوزارة أولا ثم في المفوضيات والقنصليات على افعال الوظائف الدبلوماسية والقنصلية توطئة للتعيين فيها » . وبينت اللائحة كيفية انتخاب التلاميذ فجاء بالمادة الخامسة « يكون انتخاب التلاميذ من بين الناجحين في امتحان مسابقة تمعده وزارة الخارجية كلها اقتضت الحال ، ويشترط للدخول في هذا الامتحان أن يكون الطالب حاصلًا على الأقل على شهادة عالية مصرية أو اجنبية ولا يعين الا بعد ائضاح لياقته طبيا . ويحدد وزير الخارجية تاريخ كل امتحان وشروطه بقرار ينشر في الجريدة الرسمية قبل الامتحان بوقت كاف » . ولم تغفل اللائحة تحديد كيفية انتخاب المحققين وهم اول درجات السلم في وظائف الهيئات الدبلوماسية فنصت المادة السادسة على أن « يكون انتخاب المحققين ومأموري القنصليات من بين التلاميذ بحسب ائديتهم وكفايتهم » وقضت المادة ١٥ بتعيين التلاميذ بقرار من وزير الخارجية ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها او بحكم مجلس التأديب . ونصت المادة ٣٢ من اللائحة على كيفية حساب الماهيات فقالت : « تحسب الماهيات بالكيفية الآتية : (١) من تاريخ حلف اليمين للمستجدين المعينين باوامر ملكية (٢) من تاريخ الامر الملكى للمنقولين في داخل الهيئتين الدبلوماسية والقنصلية . (٣) من تاريخ المثبت في امر التعيين للمستجدين المعينين بقرار من وزير الخارجية (٤) من اليوم التالى لتاريخ الفصل من المصلحة المنقول منها الموظف ، للمنقولين من المصلح وان اعتبر شاغلوها اعضاء في السلك الدبلوماسى وأنهم أول درجات هذا السلك الا أن الشارع خصهم منذ انشاء التمثيل السياسى بوضع خاص وفرق دائما بينهم من جهة وبين باقى اعضاء السلكين في الكثير من القواعد والاحكام . هذه الظاهرة المقصودة ازدادت وضوحا في أول تشريع حديث صدر بعد بتنظيم السلكين الدبلوماسى والقنصلى

فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ وهو القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وكذلك فى القوانين اللاحقة المعدلة له . منصت المادة الثانية على ترتيب درجات أعضاء السلك الدبلوماسى على الوجه الآتى : (١) سفراء فوق العادة ومفوضون . من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (٢) مندوبون فوق العادة ووزراء مفوضون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (٤) سكرتيرون أول وثوان وثوالت . (٥) ملحقون . كما رتبت المادة الرابعة من هذا القانون درجات أعضاء السلك القنصلى على الوجه الآتى : « (١) قناصل عامون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (٣) نواب قناصل . (٤) سكرتير قنصليات » . فوظائف الملحقين ووظائف سكرتيرى القنصليات هما أول درجات السلم لكل من السلكين الدبلوماسى والقنصلى . ومن أجل هذا الشترط المشرع للتعين فى وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية شروطا خاصة علاوة على شرط الصلاحية العامة التى نص عليها الشق الاول من المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ فجاء فى الشق الثانى من هذه المادة « يشترط علاوة على ما تقدم اذا كان التعيين فى وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية توافر الشروط الآتية : (١) ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية ، والا تزيد على سبع وعشرين سنة ميلادية . (٢) أن تثبت لياقته الصحية . (٣) أن يكون قد اجتاز بنجاح الامتحان المشار اليه فى المادة التالية » ونصت المادة التالية وهى المادة ٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام تانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه « يكون التعيين فى وظائف الملحقين وسكرتيرى القنصليات من بين الناجحين فى امتحان يحدد تاريخه ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، ويعين أعضاء اللجنة التى تجربيه بقرار من وزير الخارجية ينشر فى الجريدة الرسمية . ولا يسمح بدخول الامتحان لمن رسب فيه مرتين ويترتب الناجحون فى الامتحان فى قائمة بحسب درجة الاسبقية فيه ، واذا تساوى اثنان أو أكثر فى الترتيب قدم الاقدم فى التخرج فالأكبر سنا . ويجزى التعيين فى الوظائف الشاغرة بحسب الترتيب الوارد فى القائمة . وتبقى

القائمة صالحة لمدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان لتعيين المقيدين ، فيها الذين تتوافر فيهم شروط التعيين المنصوص عليها في المادة السابقة . ويعتبر المعينون في وظائف ملحقين وسكرتيرى تنصليات تحت الاختيار لمدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم ، فان قررت لجنة شئون الموظفين للسلكين الدبلوماسى والقنصلى ، بعد انتهاء السنتين ، عدم صلاحية احدهم فصل من وظيفته اذا اعتيد وزير الخارجية ذلك في الحدود الواردة بالمادة ١٢ من هذا القانون . وجاء في المذكرة الايضاحية للمادة السادسة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قبل تعديلها « ان المشرع تناول الامتحان الذى يشترط النجاح فيه للتعين في وظيفة (ملحق) او (سكرتير قنصلية) فنص على أن يصدر قرار من وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسمية بتحديد تاريخ الامتحان ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، وتعين أعضاء اللجنة التى تجرى وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، وتعين أعضاء اللجنة التى تجريه ولم يجر دخول الامتحان أن يرسب فيه مرتين ، واتى بنص مماثل لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة بالنسبة لقائمة الناجحين في الامتحان مع ابقاء هذه القائمة صالحة لتعيين المقيدين فيها لمدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان الذين تتوافر فيهم شروط التعيين التى نصت عليها المادة الخامسة على أن يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى بحسب الجدول الملحق بالقانون » واشارت المذكرة الايضاحية للمادة السادسة بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ الى انه « . . . وبالنسبة للمعينين في اول درجات السلك — وهم الملحقون وسكرتيرى القنصليات رأت الوزارة اسوة بما يجرى عليه العمل في بعض البلاد ، أن يوضعوا تحت الاختبار العملى مدة كافية ، لان الامتحان في ذاته لا يكفى محكاً لتبيان اهلية وصلاحية الموظف الجديد خاصة في سلك كالسلك الدبلوماسى او القنصلى الذى يتطلب العمل فيهما صفات خاصة اذا لم تتوافر كلها او بعضها تعرضت مصلحة البلاد للضرر ، خاصة وان حسن الاختيار في البداية يعتبر من اهم الضمانات للعمل المثر في المستقبل ، ولذلك عيّنت الوزارة باشتراط

اعتبار المعينين في وظائف ملحقين أو سكرتيرى قنصليات تحت الاختبار لمدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم حتى تتبين الوزارة مدى التجاوب في نفوسهم لمقتضيات العمل غنستبتى الصالح وتستغنى عن غيره الذى قد يصلح لأممال أخرى . وقد أحاطت ذلك بضمائم كافيه لحسن التقدير ، اذ نصت على صدور قرار الفصل من نفس اللجنة التى تقدر أعمال موظفى السلك الاخرين على أن يعتده الوزير « وتمشيا من جانب المشرع فى ذات الاتجاه الخاص بوظائف الملحقين وسكرتيرى القنصليات فانه خصهم بأداة من نوع خاص يجرى بمقتضاها عزلهم وتعيينهم فى هذه الوظائف التى يقوم عليها بناء وظائف السلكين ، فنصت المادة ٩ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه « يعين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ويعزلون بمرسوم عدا الملحقين وسكرتيرى القنصليات فيكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية » . وجاء فى المذكرة الايضاحية تبريرا لهذا الوضع : « وفى تعيين وعزل أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى نص المشرع على أن يكون تعيين وعزل الملحقين وسكرتيرى القنصليات بقرار من وزير الخارجية وهو الحكم المعمول به فى تشريع ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما باقى أعضاء هذين السلكين فقد نص المشرع على أن يكون تعيينهم وعزلهم بمرسوم وبذلك عدل عما جرى عليه منذ اعلان الجمهورية الى اليوم وهو أن يكون تعيينهم وعزلهم بامر جمهورى »

(طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

قضاء فترة الاختبار فى احدى الوظائف الادارية ، لا يغنى عن قضاء فترة اختبار ثانية عند التعيين بالسلكين الدبلوماسى والقنصلى طبقا للمادة

الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ — منح الموظف اجازة دراسية
خلال فترة الاختبار يخالف نص القانون سالف الذكر ، وبخالف روح
قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

لئن كان الملحق بوزارة الخارجية قد قضى فترة الاختبار المقررة في الوظيفة الادارية التي كان يشغلها قبل تعيينه في وظيفة ملحق ، الا انه بتعيينه في هذه الوظيفة الاخيرة فانه يخضع لفترة اختبار اخرى مدتها سنتان من تاريخ التحاقه بهذه الوظيفة ومن ثم فان منحه اجازة دراسية خلال فترة الاختبار الاخيرة انها يخالف روح احكام قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، الذي حرص على عدم حرمان الجهة الادارية التي يعمل فيها طالب الاجازة الدراسية من مباشرة سلطتها في رقابتها اثناء فترة الاختبار . كما وانه من ناحية اخرى فقد خالفت الوزارة نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ التي قضت باعتبار المعينين في وظائف ملحقين تحت الاختبار مدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم ، اذ ان مقتضى هذا النص هو أن يباشر الملحق مهام وظيفته في ظل رقابة واشراف الوزارة ، حتى تستطيع أن تتكشف مدى صلاحيته لشغل الوظيفة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ما سلكته الوزارة من وقائع لا يخفى من النتيجة التي انتهت اليها — بجلستها المعقودة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ — في خصوص الحالة المروضة ، ولا يمس الاسباب التي استندت اليها الجمعية فيها انتهت اليه . ومن ثم فانها ترى تأييد رأيها السابق ابداءه بجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ لما استندت اليه من اسباب .

(ملف رقم ١٩٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٦/١٦)

خامسا — مدد خدمة سابقة :

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — تعيينهم — تحديد القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ درجاتهم وأقدمياتهم بالمغايرة للتنظيم الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — عدم سريان احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب والاقدمية على هؤلاء الاعضاء .

ملخص الفتوى :

بنص القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي في المادة السادسة منه على ان « يكون التعيين في وظائف المحققين وسكرتيرى القناصل من بين الناجحين في امتحان ... ويرتب الناجحون في الامتحان في قائمة حسب درجة الاسبقية فيه واذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم الاقدم في التخرج فالاكبر سنا » . وتتضمن الفقرة الاولى من المادة ٧ بان يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترقية في الوظيفة التي تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وتحدد الفقرة الثانية الحالات التي يجوز التعيين فيها رأسا من غير طريق الترقية من الوظيفة السابقة وهي :

أولا : في وظيفة سفير فوق العادة مفوض أو مندوب فوق العادة أو وزير مفوض ممن تتوافر فيه شروط الكفاية لشغل هذه الوظائف .

ثانيا : في وظيفة مستشار من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو سكرتير أول أو ثان أو متصل عام من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو متصل أو نائب متصل — ١ — المستشارون من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية والسكرتيريون الاول والثوان والثالث والقناصل العاملون من الدرجة الاولى والثانية والقناصل ونواب القناصل السابقون ويكون تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها أو الوظائف المماثلة لها — ب — موظفو الكادرين الفني العالي والاداري ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ويكون تعيينهم في الوظائف المتبالة لوظائفهم .

ثالثا : وفي وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية الملحقون وسكرتيري القنصليات السابقون ويعفون من الامتحان المشار اليه في المادة السابقة . وتنص المادة ١١ على أن « تعين اقدمية الملحقين وسكرتيري القنصليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة ٦ أما باقى اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تصديق اقدميتهم وفقا لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة أو رقا حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم في القرار الجمهوري وتعتبر اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لأول مرة . وتحدد اقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين القرار الجمهوري اقدمية غير الموظفين .

ويستفاد من هذه النصوص أن الاصل في تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي أن يكون في ادنى الوظائف وهي وظيفة الملحق أو سكرتير القنصلية . ويكون التعيين فيها من بين الناجحين في امتحان مسابقة يرتب الناجحون فيه حسب درجة الاسبقية وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم الاقدم في التخرج فالأكبر سنا وتحدد اقدمياتهم في القرار الصادر بتعيينهم وفقا لهذا الترتيب اعتداد بأية عناصر أخرى ويتم (م ٦٤ — ج ١٦)

التعيين في الوظائف الاعلى للسلكين الدبلوماسى والقنصرى بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة حسب اجدول المحق بالقانون ومع تقرير هذا الاصل اجاز المشرع ان يعين راسا فى الوظيفة السفلى فوق العادة المفوض والمندوب فوق العادة والوزير المفوض من تتوافر فيه شروط الحماية لشغل احدى هذه الوظائف طبقا لما تراه السلطة الموكول اليها اذ التعيين وذلك دون اى شرط آخر وتحدد اقدمياتهم فى القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم كما اجاز ان يعين فى وظيفة المستشار من الدرجة الاولى والثانية والقنصل ونائب القنصل المستشارون من الدرجة الاولى والثانية والقناصل ونواب القناصل السابقون ووجب ان يكون تعيينهم فى ذات الوظائف التى كانوا يشغلونها او الوظائف المماثلة لينا وتحدد اقدمياتهم وظائفهم الجديدة من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لاول مرة ، واجاز ايضا ان يعين فى هذه الوظائف موظفو الكادرين الفنى العالى والادارى ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة واعضاء هيئة التدريس بالجامعة على ان يكون تعيينهم فى الوظائف المتبلة لوظائفهم وتحدد اقدمياتهم فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى من تاريخ تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها . ومؤدى ذلك ان المشرع لم يجز فى الاصل تعيين الموظف السابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها قبل تعيينه بل انه اوجب ان يكون تعيينه فى نفس الوظيفة او فى وظيفة مماثلة بالنسبة الى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى السابقين ، وفى الوظيفة المتبلة بالنسبة الى غيرهم من الموظفين ، ومن ثم يكون تنظيم المشرع لدرجات وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى مغايرا للتنظيم الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى اجاز تعيين الموظف السابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها وذلك طبقا للشروط والقواعد المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والذى اجاز ايضا تعيين غير الموظفين فى درجة اعلى من الدرجة التى سبق التعيين فيها لاول مرة اذا كان للمعين خدمة سابقة باحدى الهيئات المنصوص عليها فى القرار .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار
قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد نظم قواعد أئدية الموظفين
الخاصين لاحكامه فى الوظائف التى يعينون او يعاد تعيينهم فيها تنظيما
مغايرا لاحكام قانون نظام موظفى الدولة والقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ فى هذا الخصوص فمن ثم تكون القواعد الخاصة دون القواعد الواردة
فى القرار الجمهورى المشار اليه ، هى الواجبة التطبيق فى شأنهم .

(انتهى رقم ٧ — فى ١/١/١٩٦٠)

الفرع الثاني

تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى في وظائف اخرى

أولاً : تعيين اعضاء السلكين في وظائف اخرى من الملامح المتروكة
للجهة الادارة :

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى في وظائف اخرى — من
اللامح المتروكة لتقدير جهة الادارة — حدود رقابة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان المادة السابعة المشار اليها خولت جهة الادارة اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك رخصة تعيين موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصلى في وظائف المقابلة لوظائفهم في الجهات والكادرات المنصوص عليها في «فقرة ب» وهذه الرخصة من الملامح المتروكة لتقدير جهة الادارة تمسها وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة بها لا معقب عليها من القضاء اذا سكنت الوظيفة التى يعين فيها الموظف هى المقابلة لوظيفته ومادام القرار يتلوا من اساء استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٧) .

**نائباً : وظائف معادلة السلكين الدبلوماسي والتوصلي بوظائف
الكادر العام :**

قاعدة رقم (٣٨٧)

المبدأ :

وظيفة مستشار بالسلك الدبلوماسي تعادل وظيفة من الدرجة الأولى
« القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ » بالكادر العام — لا وزن لاستحقاق شغل
الوظيفة الأولى بدل تمثيل في اجراء هذه المعادلة .

ملخص الحكم :

ان المطمون عليه كان يشغل وظيفة مستشار بوزارة الخارجية
بمرتبة قدره ٨٠ جنيها شهريا في الدرجة من ٧٨٠ جنيها الى ١١٤٠ جنيها
معلومة قدرها ٦٠ جنيها كل سنتين وانه عين في وظيفة من الدرجة الأولى
بالكادر الإداري بوزارة الشؤون الاجتماعية ذات المربوط من ٩٦٠ جنيها
الى ١١٤٠ جنيها سنويا معلومة مقدارها ٦٠ جنيها كل سنتين ، ومن
ثم يكون التعيين قد تم في وظيفة تتساوى مع الوظيفة التي كان يشغلها
المطمون عليه من حيث الربط المالي ومقدار المعلومة ، وتزيد عليها
في بداية المربوط ، مما لا يستتبع معه القول بأن التعيين كان في وظيفة
أدنى ، اما بالنسبة الى بدل التمثيل الذي كان يمنح للمطمون عليه
في وزارة الخارجية والذي فقدته بتعيينه في وظيفة غير مقرر لها معلومة
هذا البديل ، فليس من شأن ذلك أن يخل بالتماثل بين الوظيفتين ، فذلك
لأنه من الأمور المسلمة أن بدل التمثيل يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة
بحسب وضعها وواجباتها من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها
بالمظهر الاجتماعي اللائق بها ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت هذه هي

الحكمة التى تغيها المشرع من تقدير بدل التمثل فمن ثل لا يمكن ان
يعتبر حقا مكتسبا ان يحصل عليه ، ولا يدخل ضمن مرتبه مهما طال
زمن منحه اياه ، ويجوزز الغاؤه فى أى وقت ، ويفقد الموظف حقه فيه اذا
ما نقل الى وظيفة أخرى غير مقرر لها هذا البديل ولذلك فلا يكون له من
وزن عند معادلة الوظائف المقرر لها البديل بغيرها من الوظائف .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٧)

الفصل الثاني الأقدمية

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من تاريخ القرار الجمهوري الصادر بالتعيين .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة ١١ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن « تعين أقدمية المحققين وسكرتيرى التنصليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة (٦) .

أما باقى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد أقدميتهم وفقا لتاريخ الرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم .

وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد في نفس الدرجة أو رتوة بها حسب أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم في الرسوم .
وتعتبر أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ الرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أول مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين الرسوم أقدمية غير الموظفين .

وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص
بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة على أنه « ويكون
تحديد اقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وفقا لتاريخ القرار
الجمهوري الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت
واحد وفي نفس الدرجة رقوا إليها حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو
ترقيتهم في القرار الجمهوري وتحديد اقدمية من يعينون من الموظفين من
خارج السلكين الدبلوماسي والقنصلي من تاريخ تعيينهم في السلك الدبلوماسي
أو القنصلي بعد تأدية امتحان مسابقة تثبت فيه صلاحيتهم ويحدد شروطه
قرار صدوره وزير الخارجية » .

وقد أضيفت الى المادة السابقة فقرة جديدة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة
١٩٦٤ نصها الآتي « ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد اقدمية
من يعينون من الموظفين من خارج السلكين الدبلوماسي والقنصلي واعنائهم
من تأدية الامتحان المشار اليه في الفقرة السابقة » .

ومن حيث أنه تطبيقا للنصوص السابقة سواء في القانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما فإن الأصل في
تحديد اقدمية من يعينون في السلكين هو تحديدها وفقا لتاريخ القرار
الجمهوري الصادر بالتعيين .

وإن ثمة استثناء كان واردا بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة
الى المعينين من الموظفين يقضى بتحديد اقدميتهم من تاريخ شغلهم وظائفهم
السابقة الا أنه بصور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ نسخ هذا الاستثناء
حيث أكد المشرع بالقانون الأخير الأصل الخاص بتحديد اقدمية وفقا
لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بالتعيين بالنسبة الى من يعين من الموظفين
وإن جاز لرئيس الجمهورية بعد صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه — تحديد اقدمية من يعينون من الموظفين ، بحيث اذا لم يستعمل
رئيس الجمهورية سلطته التقديرية في تحديد اقدميتهم تحدثت وفقسا
لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم .

لهذا تكون أقدمية السيد/ في درجة وزير مفسوخ
لتعتبرها من ٤ أبريل سنة ١٩٦٤ تاريخ القرار الجمهوري بتميينه .

ومن حيث أن المادة ١٩ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ تنص على أن يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من
الوظائف أو النقل .

وتنص المادة ٤١ من ذات القانون على أنه « يجوز نقل العامل من
وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى إذا
كان النقل لا ينفوت عليه دوره في الترقية بالاقدمية أو كان ذلك بناء على طلبه .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل .

ويكون نقل العامل بقرار من السلطة المختصة بالتميين .

وبين من هذين النصين أن شغل الوظائف الخالية بطريق النقل هو
حكم عام يشمل جميع الوظائف الخالية أيا كانت درجاتهم فلم يقتصر النقل
على أدنى الدرجات أو على بعض الوظائف فهو يشمل جميع الوظائف
المخصص لها الدرجات الواردة في جدول المرتبات المرافق للقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من الدرجة الثانية عشرة إلى الدرجة المتسازة ،
وتدخل في هذه الدرجات درجة وكيل وزارة ١٤٠٠ — ١٨٠٠ ج بملاوة
٨٥ ج فهي درجة من درجات الجدول وشاغلها من العاملين الخاضعين
لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين المشار إليها ومن بينها أحكام النقل .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر
في ١٣/٦/١٩٦٨ بنقل السيد/ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية
وان اقتصر على تحديد الجهة المنقول إليها وحدها وعلى الاحتفاظ له بمكانه
الحالي ، بصفة شخصية ، فإن أحكام القانون تتكفل بتحديد الدرجة المعادة
المنقول إليها ويحدد أقدميته في هذه الدرجة لأن القرار الجمهوري هو
عالم شرطي Actecondition . يسند إلى شخص مركزاً قانونياً معيناً يحدده
القانون ويحدد حقوقه وواجباته .

ومن حيث ان الحلق السيد/... .. بوزارة الشؤون الاجتماعية قد تم بطريق النقل فيتعين وضعه في درجة معادلة للدرجة المنقول منها ومن ثم يوضع في درجة وكيل وزارة التي تتعادل مع درجة وزير مفوض طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ويستصحب معه اقدميته التي كانت له في الدرجة المنقول منها من تاريخ تعادل هذه الدرجة مع درجة وكيل وزارة حيث انها لم تتعادل معها الا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبرارا من ١٩٦٤/٧/١ اذ كان مربوطا قبل ذلك ١٢٠٠/١٥٠٠ ج بعلاوة مائة جنيه على حين كان مربوط درجة وكيل وزارة ثابت ١٥٠٠ ج ، ودرجة وكيل وزارة مساعد ذات مربوط ثابت ١٤٠٠ ج ومدير عام ١٣٠٠/١٢٠٠ بعلاوة مائة جنيه بعد سنتين ، ودرجة وزير مفوض وان كانت تتطابق في البداية مع مدير عام في العلاوة الا انها تزيد عنها في النهاية ، كما ان درجة وزير مفوض تقل في بدايتها عن المربوط الثابت لدرجة وكيل وزارة مساعد وان كانت تزيد عنه في نهايتها ، الا ان متوسط مربوط وزير مفوض ١٣٥٠ ج يقل عن المربوط الثابت لوكيل وزارة مساعد الامر الذي يجعل هذه الدرجة الأخيرة هي اقرب الدرجات الى التعادل مع درجة وزير مفوض قبل ١٩٦٤/٧/١ ، الا انه من هذا التاريخ الاخير عدل الربط المالي لوزير مفوض الى ١٣٠٠ — ١٦٠٠ ج بعلاوة ٧٢ ج سنويا وادخلت درجة وكيل وزارة مساعد ووكيل وزارة في ربط مالي متغير ١٤٠٠ — ١٨٠٠ ج بعلاوة ٨٥ ج أصبح الربط المالي للدرجة الاولى ١٢٠٠ — ١٥٠٠ ج بعلاوة ٧٢ ج اى اقل في البداية والنهاية من درجة وزير مفوض مما جعل المعادلة بين هذه الدرجة ودرجة وكيل وزارة هي الاقرب فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بتقنين هذه المعادلة التي كانت معاييرها مستقرة قبل ذلك في احكام القضاء وفتاوى مجلس الدولة .

وتأسيسا على ذلك تكون اقدمية السيد/... .. في درجة وكيل وزارة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ التاريخ الذي تعادلت فيه درجة

وزير مفوض بدرجة وكيل وزارة دون اعتداد بتاريخ شغله وظيفته وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لديرية الشؤون الاجتماعية اذ الاصل انه قانون نظام العاملين المدنيين لا يعرف الا اقدمية واحدة هي اقدمية الدرجة .

(مقرر رقم ١٧٥ — في ١١/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

أقدمية المادة ١١ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد اقدميات اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — حسبها اقدمية المعينين من الخارج من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها — ترك تحديد اقدمية غير الموظفين لرسوم تعيينهم — تحديدها اقدمية الملحقين وسكرتيرى القنصليات من تاريخ تعيينهم حسب درجة اسبقية النجاح في الامتحان — سريان هذه القاعدة على كل من يعين في وظيفة ملحق او سكرتير قنصلية لأول مرة ولو كان موظفا سابقا .

ملخص الحكم :

نص المادة ١١ من الفصل الثانى المتعلق بالادمية والترقية من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أن : « تعين اقدمية الملحقين وسكرتيرى القنصليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة السادسة .

اما باقى اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد اقدميتهم وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم .

وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد ، وفي نفس الدرجة أو رتوا
فيها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم وترقيتهم في المرسوم .

وتعتبر اقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين
يعاد إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أول
مرة وتحدد اقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف
التي كانوا يشغلونها ، ويعين المرسوم اقدمية غير الموظفين » . فهذا
النص يتكون من خمس فقرات كل منها قائمة بذاتها ولها مجال تطبيقها
المستقل ، آية ذلك أن كلا من المادتين الثانية والرابعة من القانون
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ رتب درجات أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي
على نحو ما سلف البيان ، إلى سفراء ومندوبين فوق العادة ومستشارين
وسكرتيرين ثم (الملحقين) وكذلك إلى قناصل عامين وقناصل ونواب
قناصل ثم (سكرتيرى قنصليات) فلما أن قصد المشرع تحديد اقدمياتهم ،
وجريا على سنته اقدمية في التشريع لهذا السلك قسمهم جميعا إلى
قسمين رئيسيين هما : الفقرة الاولى : وهي وحدها التي ناط بها كيفية
تحديد اقدمية (الملحق) و (سكرتير القنصلية) فعفى المشرع بأن يكون
هذا التعيين لادمية هاتين الطائفتين في سلب القرار الصادر بتعيينهم
ويكون ذلك وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة
السادسة السابق ذكر نصها .

والفترة الثانية : وهي مجال تحديد اقدمية باقى أعضاء السلكين
الدبلوماسي والقنصلي وهم السفراء والمندوبون فوق العادة
والمستشارون والسكرتيرون والقناصل العامون والقناصل ونوابهم ،
فهؤلاء جميعا يكون تحديد اقدميتهم وفقا لتاريخ المرسوم الصادر
بتعيينهم أو ترقيتهم . ومعنى هذا أنه لا يخرج من أعضاء السلكين
الدبلوماسي والقنصلي في مجال تطبيق هذا المعيار الا الملحقون وسكرتير
القنصليات .

أما الفترة الثالثة : فإنها تقرر قاعدة تقليدية ترددت في أغلب تشريعات. موظفى الدولة والكادرات الخاصة عند تعيين أو ترقية عضوين أو أكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة مراعى عند حساب أقدميتهم ترتيب تعيينهم أو ترقيةهم في المرسوم . وكذلك الفترة الرابعة : فإن مجال أعمال معيارها: هم السابقون من أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى جميعا ويدخل فيهم أيضا السابقون من المحققين وسكرتيرى القنصليات . فمن عاد الى منصبه القديم من هؤلاء جميعا تعتبر أقدميته من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة أو القرار الصادر بذلك في شأن الملحق السابق أو سكرتير القنصلية سابقا . ومهما يكن من أمر فليست الفترتان الثالثة والرابعة من المادة الحادية عشرة محل نقاش في هذا الطعن . وإنما احتدم الجدل وقام الطعن على مدى فهم الفقرة الخامسة ومجال تطبيقها فبينما يعتصم المدعى بشقتها الاول ويطلب اعماله على حالته بوصفه موظفا سابقا في وظيفة مفتش مالى بادارة الهيئات بوزارة الشؤون الاجتماعية قبل أن يتقدم الى امتحان الخارجية الذى انعقد في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينجح فيه ويصدر قرار وزير الخارجية رقم ٤٢٣ في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٥ بتعيينه ملحقا بالخارجية في الدرجة السادسة الادارية التى مربوطها (٣٠٠/١٨٠) جنيها سنويا ، وتأسيسا على ذلك يطلب المدعى تصديد أقدميته من تاريخ تعيينه في ٧ من مارس سنة ١٩٥١ بوظيفة من الدرجة السادسة بمصلحة الخدمات بوزارة الشؤون الاجتماعية . وبينما تناصر صحيفة هذا الطعن اتجاه المدعى بمقولة أن حكم هذه الفترة الخامسة يقيد ما ذكرته الفقرة الاولى من المادة ١١ بحيث يتعين تفسير الفقرة الاولى على أساس أنها تتناول حالة من لم يسبق تقلده احدى الوظائف الحكومية قبل تعيينه ملحقا نرى الحكم المطعون فيه قد جانب هذا الاتجاه في فهم الفقرة الخامسة. وانزال حكمها ، ويحق على حالة المدعى .

ولما كان الشارع بعد اذ مرغ من وضع معايير تحديد الاقدميات أولا للمحققين ولسكرتيرى القنصليات في الفقرة الاولى من المادة الحادية

عشرة وليبقى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى الفقرة الثانية ،
وللسابقين من اعضاء السلكين اذا عادوا الى مناصبهم القديمة ، وذلك
فى الفقرة الرابعة اراد أبنا أن يضع معيارا لتحديد أقدمية من يدخلون
السلك الدبلوماسى أو القنصلى من اجازت لهم هذا الانضراط المادة
السابعة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وقد يكون من هؤلاء القادبين
الى السلك من خارجه (غير موظنين) وقد يكون منهم (موظفون) .
فالمادة السابعة من القانون رقم ١٦٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥١٨
لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه « يكون التعيين فى وظائف السلكين الدبلوماسى
والقنصلى بطريق بهذا القانون . وذلك لفاية وظيفة وزير مؤرخ من الدرجة
الثالثة . على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها فى المادة
الخامسة ، ان يعين رأسا (أولا) فى وظيفة مدير فوق العادة ومؤرخ من
الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو فى وظيفة مندوب فوق العادة ووزير
مفوض من الدرجة الاولى ، أو الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة ، من
تتوافر فيه شروط الصلاحية لشغل احدى هذه الوظائف (فقد يكون
هذا الصالح من غير الموظفين) ، ، (ثانيا) فى وظيفة مستشار من الدرجة
الاولى أو الدرجة الثانية أو سكرتير أول أو ثان أو ثالث أو قنصل عام
من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو قنصل أو نائب قنصل
(ب) المستشارون من الدرجتين الاولى والثانية والسكرتيرون الاول والثان
والثالث والقناصل العامون من الدرجتين الاولى والثانية والقناصل ونواب
القناصل السابقون ، ويكون تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها أو
الوظائف المماثلة لها . . . (ب) موظفو الكادرين الفنى العالى والادارى ،
ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا
الحكومة ، واءضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش من
خريجى كلية اركان الحرب ، ويكون تعيينهم فى الوظائف المتبالة لوظائفهم
كما يجوز تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى رأسا فى الوظائف
المذكورة آنفا حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية
وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون اخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار
إليها . (ثالثا) فى وظيفة محقق أو سكرتير قنصلية : المحققون وسكرتير

القنصليات السابقون ، ويعنون من الامتحان المشار اليه في المادة السابقة ويحسم الأخلاص باحكام المادة (٦) لا يجوز أن تزيد نسبة التمييز رأسا في وظائف السلكن الدبلوماسى والقنصلى حتى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة أو قنصل عام من الدرجة الأولى عن (٢٠ ٪) من عدد الوظائف الخالية في كل درجة . فالمادة السابعة تجيز أن يعين رأسا في السلك الدبلوماسى والقنصلى نفر من غير الموظفين متى توافرت فيهم شروط المادة الخامسة . كما يجوز أن يعين فيه أيضا عن غير طريق المسابقة أو الامتحان — نفر من موظفى الوزارات والمصالح الأخرى عن طريق النقل مثلا . فمن أجل أولئك وهؤلاء جاءت الفترة الخامسة من المادة السادسة عشرة تنص على أنه « وتحدد أقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التى كانوا يشغلونها . ويعين المرسوم أقدمية غير الموظفين » أما الملحق وسكرتير القنصلية وأن كان موظفا قبل قدومه الى الخارجية فانه يعين ويعزل بقرار من وزير الخارجية وبعد أن يجتاز حتما امتحان المسابقة المعلن عنه مقدما لشغل وظائف الملحقين وسكرتيرى القنصليات . وتعين أقدميته في القرار الصادر بتعيينه من وزير الخارجية حسب درجة الأسبقية في النجاح في الامتحان . وهذه المساعدة تسرى على من عين مرة في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية ولو كان موظفا قبل أن يتقدم الى الامتحان وينجح فيه . هذه الأصول الواضحة التى رسمتها المادة ١١ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لتحديد أقدميات أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى قد جاءت متسقة مع أحكام تحديد الأقدميات في أغلب التشريعات المستحدثة بل مستقاة منها . وقد أئصحت من ذلك المذكرة الإيضاحية وقد جاء فيها « وفي الفصل الثانى من هذا الباب نظم المشروع قواعد الأقدمية والترقيسات . ففيها يتعلق بتحديد الأقدمية أورد نصا مماثلا للنصوص الواردة في قانون استقلال القضاء ، وقانون مجلس الدولة ، نصار المرسوم أو قرار وزير الذى ظل قائما أبدا طويلا حول المبدأ الذى يتبع في تحديد أقدميات أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى » فالمادة (٢٢) من المرسوم بقانون

رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والمادة ٥٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، ليست كلها الا ترديدا لاصول عادلة واحدة .

(طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والتفصلي والقوانين المعدلة له خصت وظائف المحققين وسكرتيرى التفصيليات المتخصص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١ من هذا القانون يسرى على من يعين لأول مرة في هذه الوظائف ولو كان موظفا قبل ان يتقدم الى الامتحان وينجح فيه .

ملخص الحكم :

يبين من احكام قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتفصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له انه ولئن كان وظائف المحققين وسكرتيرى التفصيليات هي ادنى وظائف هذين السلكين الا ان المشرع قد خصها بوضع خاص وفرق بينها وبين باقى وظائف السلكين في كثير من القواعد والاحكام فاشتراط للتعيين في وظيفة ملحق او سكرتير تفصيلية شروطا خاصة علاوة على شروط الصلاحية العامة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المذكور — ومن بين هذه الشروط ان يكون من يعين قد اجتاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة السادسة (التى ردد حكمها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ بشروط التعيين في وظائف المحققين بوزارة الخارجية) . كما خص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ المحققين وسكرتيرى التفصيليات بحكم خاص في شأن اداة تعيينهم وعزلهم

وذلك بنصه في المادة التاسعة على أن (يعين أعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي ويعزلون ويرسوم عدا الملحقين وسكرتيرى التفصليات فيكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية) — وفرقت المادة السابعة بين وظائف الملحقين وسكرتيرى التفصليات وبين سائر وظائف السلكين الدبلوماسي والتفصلي في شأن جواز التعيين فيها رأسا من غير أعضاء السلكين بأن قصرت جواز التعيين رأسا في وظيفة ملحق أو سكرتير تفصلي مع الاعفاء من شروط الامتحان على الملحقين وسكرتيرى التفصليات كما خصت المادة ١٢ من القانون المذكور الملحقين وسكرتيرى التفصليات بحكم خاص في شأن تحديد أقدميتهم وذلك بنصها في الفقرة الأولى منها على أن تعين هذه الأقدمية في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب في قائمة الناجحين في الامتحان وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن حكم هذه الفقرة يسرى على من يعين لأول مرة في وظيفة ملحق أو سكرتير تفصلي ولو كان موظفا قبل أن يتقدم الى الامتحان وينجح فيه .

ولما كان وفقا لهذه الاحكام صدر قرار نائب وزير الخارجية رقم ٣٤٤ في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ متضمنا تعيين المدعى في وظيفة ملحق وتحديد أقدميته وفقا لترتيب أسبقيته في قائمة الناجحين في الامتحان — وإذا كان هذا القرار — الذى صدر سليما من يملك سلطة التعيين وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — هو الذى أضفى على المدعى مركزه القانونى — كملحق بوزارة الخارجية — فإن به وحدة لا يغيره يكون انزال حكم القانون على المدعى لعمله بوزارة الخارجية حتى انتهت خدمته في القوات المسلحة بقرار لجنة الضباط الذى صدق عليه رئيس الجمهورية إذ أن قرار اللجنة المذكورة لم يكن هو الذى أضفى عليه المركز القانونى لوظيفة ملحق بوزارة الخارجية بل كان قرار تعيينه في هذه الوظيفة هو المنشئ لهذا المركز أما استلام العمل فلا اثر له الا بالنسبة الى استحقاق مرتب الوظيفة المذكورة .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٥)

(م ٦٥ — ج ١٦)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

ضباط الجيش المتقولون الى وزارة الخارجية : بمقتضى قرارات من مجلس قيادة الثورة في ٢/٥/٦ و ٦ و ٢٢/٦/١٩٥٦ — تحديد مرتباتهم ودرجاتهم في هذه القرارات — النص كذلك على اعتبار اقدمية كل منهم في الدرجة المالية من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية الحالية — كيفية اعمال هذه القواعد عند تحديد وضعهم في الاقدمية بالنسبة الى زملائهم من اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة بنقل طائفة من ضباط الجيش الى وزارة الخارجية ان السادة المتقولين الى وزارة الخارجية قد سبق الموافقة على نقلهم الى وزارة الخارجية ونقلهم من الكادر العسكري الى السلك المدني ، وتحديد الوضع المالي لكل منهم من حيث المرتب والدرجة والادمية فيها ، وذلك كله في دائرة السلك المدني الذي أصبح ينتظمهم . فبالنسبة الى المرتب فقد حدده مجلس قيادة الثورة قرين كل اسم ، وأشار في كل قرار من القرارات الثلاثة الى انه يمنح كل من هؤلاء السادة ماهيته الأصلية مضافا اليها المرتبات الانصافية التي كان يدرجها . صدور هذا القرار ، وتشمل بدل الملبس — بدل الخادم — بدل السكن — علاوة القيادة — علاوة اركان الحرب .

اما الدرجة المدنية فقد حددها قرين كل اسم ، ولقد قضى في الفقرة الثانية من البند « ثالثا » من القرار الاول الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ الى وضع كل منهم في الدرجة التي تقع في مربوطها جملة الماهية والمرتبات الاضافية ، الا ان القرار سبق الى تحديد هذه الدرجة في الكشف الوارد في البند « أولا » تحت عبارة الدرجة المالية التي تقع هذه الجملة في مربوطها .

سيؤيد ذلك أن القرار الثاني لم يجد حاجة الى ترديد عبارة « ويوضع في الدرجة التي تقع في مربوطها هذه الجلة » باعتبارها تحصيلًا لما أشار اليه في الكشف الوارد به أسماء السادة المتقولين . كما أن القرار الثالث جاء قاطعًا في تأكيد هذا النظر بنصه على أن « غنائت الماهيات التي توضحته أمام كل منهم عبارة من الماهية الاصلية ، مضاعفا اليها المرتبات الاضافية التي كان يصرفها كل منهم عند صدور هذا القرار وتشمل »

وعلى هذا فقد وضعوا في الدرجات المدنية التي تقع في مربوطها هذه الجلة . « وقد حددت القرارات المذكورة الدرجات التي تقع في مربوطها جلة الماهية والمرتبات ، دون اعتبار لمقدار هذه الجلة التي تجاوز — في اغلب الحالات — ربط الدرجات المحددة لها ، مما يؤكد أن هذه الجلة لم تكن حى الاساس في تحديد الدرجات المذكورة .

أما الاقدمية فقد نصت على حكمها القرارات الثلاثة . حيث تضمنت بأن تعتبر اقدمية كل منهم في الدرجة الحالية . من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية الحالية ، وكذلك الحال في الدرجات السابقة .

تلك هي الاسس التي تمت عليها تسوية حالة هؤلاء السادة بالنسبة الى المرتب والدرجة والاقدمية ، مرتب محدد في القرارات ، ودرجة مالية محددة ايضا ، دون اعتبار في اغلب الحالات لجلة المرتب ، واقدمية يضبطها تاريخ الحصول على الرتبة العسكرية الحالية والرتب العسكرية السابقة . وصلى هذه الاسس تمت الموافقة على نقل هؤلاء السادة الى وزارة الخارجية ، على أن يوضعوا في درجات من درجات السلك السيلسى تعادل درجة كل منهم الحالية .

ولتطبيق هذه الاسس في تحديد اقدمية هؤلاء السادة ، يبين أن عددا منهم نقلوا بدرجة مدير عام ، وقد كان ربطها الثابت عند النقل — حسب الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — ١٣٠٠ جنيتها سنويا ، وأداة النقل كما قدمنا تخول كل منهم الحق في هذه الدرجة بمرتبتها القانونى الثابت اعتبارا من تاريخ الحصول على الرتبة

العسكرية الحالية ، ودرجة السلك الدبلوماسى المعادلة لهذه الدرجة المدنية هى وظيفة وزير مفوض وربطها حسب الجدول المرافق للقانون ٤٦٨ لسنة ١٩٥٥ من ١٤٠٠ جنيها الى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة مائة جنيها لكل سنتين .

ولو أن نظام تعدد الدرجات فى نطاق الوظيفة الواحدة كان بازاله معمولا به لوضع هؤلاء السادة فى كشف الوزراء المفوضين من الدرجة الثانية ، واحتسبت اقدمياتهم فى هذا الكشف من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الحالية ، بيد أن هذا النظام تد عدل عنه . وأصبحت الخدمة الوزير المفوض درجة واحدة يربط ذى بداية ونهاية كما قدما .

وتحديدا لوضع هؤلاء السادة فى كشف اقدمية الوزراء المفوضين بعد العمل بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ يتعين تقصى اهداف هذا القانون . والذي يبين من الامتلاخ على نموس القانون المذكور انه يقتصر فى مضمونه على احوال جدول الوظائف ومرتبات السلكين الدبلوماسى والقنصلى محل جدول الوظائف والمناصب الملحقة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى . وأن الامواج الذى استحدثه القانون الجديد قد جمع نفس الدرجات التى كانت تنظمها الوظيفة الواحدة فى درجة واحدة تتدرج من مربوط ادنى الى مربوط أعلى بعلاوات دورية حددها لكل وظيفة . كما يبين ايضا أن الامواج قد اقتصر على الوظائف التى تجرى الترقية اليها بالاختيار للكناية دون التقييد بالاقدمية . وذلك وفقا للمادة ١٥ فقرة ٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهى وظائف السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين ، مما يدل على أن المشروع يستهدف من هذا الامواج افساح مجال التقدم امام اعضاء السلكين من هذه الدرجات الذين لا تدركهم الترقية بالاختيار ، وذلك بمنحهم علاوات ترفع مرتباتهم فتعويضهم تعويضا جزئيا عما فاتهم من الترقية ، وقد كانوا قبل ذلك يظلون فترات طويلة دون زيادة فى رواتبهم حتى يسبهم الترقية ، ويقت أثر هذا القانون — كما ينظر من ديباجته — فى تعديل جدول الوظائف والمرتبات ، دون أن يكون له أى أثر على الاحكام الأخرى الخاصة

بنظام السلكين الدبلوماسي والتعصلي التي تضمنها القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فلا أثر له على المراكز القانونية أو الذاتية للموظفين التي اكتسبت في ظل القانون المذكور ، فلزال من بين الوزراء المفوضين من يحصل على ١٢٠٠ جنيها سنويا ، ومنهم يحصل على ١٣٠٠ جنيها سنويا ، ومنهم أيضا من يحصل على ١٥٠٠ جنيها سنويا ومرد هذا التفاوت كما هو معروف الى حصولهم على درجات مختلفة في نطاق الوظيفة الواحدة ، لا الى التدرج في نطاق الدرجة الواحدة للوظيفة الواحدة ، كما أن هذا القانون الجديد لا يتضمن تنظيما عاما جديدا فيما يتعلق بالاقدمية من شأنه أن يرد جميع الوزراء المفوضين الى أول مربوط الدرجة المتدرجة ، وتترج أقدميتهم بعد ذلك على هذا الاساس ، فلا تزال أقدميات السادة الوزراء المفوضين بالنسبة الى الوظيفة التالية ، وهي وظيفة السفير دون تغيير عما كانت عليه قبل صدور هذا القانون الاخير .

ومضى كان الامر كذلك ، وكان من المسلم أن للضباط الذين نقلوا الى وزارة الخارجية على درجة مدير عام « أ » الحق في هذه الدرجة بربطها الثابت ١٣٠٠ جنيها سنويا اعتبارا من تاريخ الحصول على الرتبة العسكرية الحالية ، فان وضعهم هذا في نطاق وظيفة الوزير المفوض يتماثل تماثل التماثل مع وضع الوزراء المفوضين من الدرجة الثانية الذين شغلوا وظائفهم اما بالترقية أو التعيين من الخارج ، والذين كانوا يحصلون على راتب ثابت مقداره ١٣٠٠ جنيها سنويا قبل صدور قانون الاندماج سالف الذكر ، أو التعيين من الخارج ، وكذلك الحال بالنسبة الى من نقلوا الى وزارة الخارجية على درجة مدير عام « ب » ، فان وضعهم في نطاق وظيفة الوزير المفوض يتماثل تمام التماثل مع هؤلاء الذين حصلوا على وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة اما بالتعيين من خارج الوزارة أو بالترقية اليها ، وذلك بربطها الثابت ١٢٠٠ جنيها قبل صدور قانون الاندماج ، والامر كذلك بالنسبة الى المنقولين على الدرجة الاولى وتماثلهم مع هؤلاء الذين حصلوا على وظيفة مستشار من الدرجة الاولى قبل قانون الاندماج . وتأسيسا على هذا التماثل الكامل في الاوضاع الوظيفية قررت الجمعية العمومية أن يكون

وضع الضباط الذين نقلوا الى وزارة الخارجية في درجة مدير عام « أ » في كشف اقدمية لوزراء المفوضين مع هذه الطائفة من الوزراء المفوضين الذين يحصلون على نفس المربوط ١٣٠٠ جنيتها سنويا ، ويحدد تاريخ اقدميتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاخيرة .

اما الضباط الذين نقلوا الى وزارة الخارجية في درجة مدير عام « ب » فانهم يوضعون في كشف اقدمية الوزراء المفوضين مع هذه الطائفة من الوزراء المفوضين الذين يحصلون على نفس المربوط ١٢٠٠ جنيتها سنويا ، ويحدد تاريخ اقدميتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاخيرة .

واما الضباط الذين نقلوا الى وزارة الخارجية في الدرجة الاولى ، فانهم يوضعون في كشف اقدمية المستشارين مع هذه الطائفة من المستشارين الذين يحصلون على نفس المربوط ، ويحدد تاريخ اقدميتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاخيرة .

(نئوى رقم ١ في ١٩٥٧/١/٨) .

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

منازعة المدعى في اقدمية بعض اعضاء السلكين الدبلوماسي والقضلى السابقة على القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ باعادة تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقضلى ، الصادر تطبيقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ، غير جائزة في ظل هذا القانون — انسحاب الحصانة من الطعن التي اصحبها القانون المشار اليه على ترتيب الالجبية الذى تضمنه القرار الجمهورى آنف الذكر بحكم اللزوم على الالجبية السابقة عليه .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ، ان المشرع قد استهدف من إصداره إعادة تنظيم وزارة الخارجية سالكا في ذلك طرقا ثلاثة أولها إعادة تعيين بعض أعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني ولثانيها نقل البعض الآخر منه الى وظائف عامة أخرى ، وثالثها إحالة من لم تشمله إعادة التعيين أو النقل الى الاستيداع أو التقاعد ، ورغبة من المشرع في إضفاء الاستقرار على المراكز القانونية التي ترتبت على هذا التنظيم الجديد ، نص في المادة الرابعة من القانون لمذكور على عدم جواز الطعن بالألغاء أو وقف التنفيذ في القرارات الجمهورية الصادرة باعادة التعيين أو النقل وتحققتا للهدف ذاته أعاد النص في المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري الخاص باعادة تعيين أعضاء السلكين يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه . واذ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ متضمنا إعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني — ومن بينهم المدعى — ومحددا أقدميتهم فان هذه الاقدمية تكون نهائية وباتة أى بمنجاة من أى طعن يهدف الى المساس بها بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولئن كانت الحصانة من الطعن قد انصبت على ترتيب الاقدمية الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ السالف ذكره ولم تنسحب صراحة على الاقدمية التي تضمنتها القرارات السابقة عليها الا أنه لما كان البادئ من استنفاها نص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن الاقدمية التي يرتبها القرار الجمهوري الخاص باعادة التعيين اما تكون على أساس الاوضاع السابقة للاعضاء المعاد تعيينهم وبمراعاة الاقدمية التي رتبها لهم قرارات التعيين أو الترقية أو النقل السابقة على صدوره فان مفاد ذلك أن الاقدمية السابق بكل ما كان يثور حولها من منازعات أو طعون كانتت الأساس في تحديد الاقدمية الحالية بحيث يعتبر

أن المشرع قد حسمها نهائيا بالأقدمية التي رتبها في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإن الحصانة من الطعن التي أسبغها المشرع على ترتيب الأقدمية الذي تضمنه القرار المذكور تلتسحب بحكم اللزوم على الأقدمية السابقة وذلك أن أي مساس بها يؤدي حتما إلى المساس بالأقدمية الحالية الأمر الذي يجعل النص على نهائية هذا الترتيب وعلى عدم جواز الطعن لغوا لا طائل منه وهو ما يتنافى مع نصوص القانون الصريحة ومع الهدف الذي تفياه المشرع منها .

(طعن رقم ٥٧١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

الفصل الثالث

تقرير الكفاية

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — خضوع أعضاء السلكين لكفاية
سكرتير أو قنصل عام من الدرجة الثانية لنظام التقارير السنوية — التزام
لجنة شئون السلكين ، وهي بصدد تقرير كفاية أحد من هؤلاء ، بالرجوع
إلى رؤساء بعثات التمثيل الخارجي — لا الزام عليها بالنسبة إن عداهم .
ملخص الحكم :

المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين
الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن « يقدم رؤساء بعثات التمثيل
الدبلوماسي والقنصلي ومديرو الإدارات بوزارات الخارجية عن أعضاء
السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يعملون معهم تقارير دورية في شهر
فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهايتها
القصوى مائة درجة ، ويعتبر العضو ضعيفا إذا لم يحصل على ٤٠ درجة
على الأقل . وتكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الأوضاع التي
تقررها وزير الخارجية بقرار منه . وتودع التقارير في ملفات
سرية وتخص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة (لجنة شئون
أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي) هذه التقارير في شهر مارس
من كل عام ، ولها أن تطلب ما تراه من البيانات في شأنها ، وتسجل
اللجنة التقدير إذا لم تؤثر البيانات في الدرجة العلة لتقدير الكفاية ،
والا فيكون للجنة تقدير الكفاية التي يستحقها العضو ويكون تقديرها
نهائيا . ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكين الدبلوماسي

والقنصلى لغاية من يشغل وظيفة سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية » . وليس في مفهوم هذا النص ما يلزم اللجنة بالرجوع الى رأى رؤساء بعثات التمثيل الخارجى الا بالنسبة لأعضاء هذين السلكين لعلية من يشغل منهم وظيفة سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية ، أما الوظائف الخاصة بمستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الاولى متدرجة الى اعلى حتى وظيفة سفير فلا يلزم الرجوع فيها الى رأى الرؤساء المباشرين . يؤكد هذا ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، اذ جاء فيها « واستحدث المشروع لجنة دائمة تسمى لجنة شئون السلكين الدبلوماسى والقنصلى راعى فى تشكيلها ان تكفل تحقيق أوفى الضمانات لأعضاء السلكين ، فشكلها من وكيل وزارة الخارجية ومن اعلى ثلاثة من مديرى الادارات بوزارة الخارجية وظيفه ، وناط بهذه اللجنة النظر فى اعداد حركة الترقية والتنقلات لأعضاء السلكين عدا السفراء والوزراء المفوضين فترك امر ترقيةاتهم وتنقلاتهم الى وزير الخارجية يبت فيها دون عرضها على اللجنة ، وترفع اللجنة اقتراحاتها فى هذا الشأن الى وزير الخارجية ونظم المشروع كيفية وضع التقارير الدورية وميعادها وتقدير درجة الكفاية عن كل عضو على غرار ما نص عليه القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وأخضع المشرع جميع أعضاء السلكين لنظام التقارير عدا السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين والقناصل العاملين من الدرجة الاولى » . وثابت ان المدعى كان مستشارا من الدرجة الثانية بسفارة موسكو عندما وضعت اللجنة تقديرها عنه فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ فلم يكن ثمة الزام عليها « بالرجوع الى رأى الرئيس المباشر المدعى وقتئذ » على حد تعبير الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا يقبل القول باطراحه وعدم التعويل عليه ، وانما هو تصرف قانونى سليم تترتب عليه كافة الآثار القانونية التى استهدنها المشرع فى قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤ .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

الفصل الرابع

الترقية

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

التعيين في وظائف السلك الدبلوماسي بطريق الترقية لا يكون الا من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلك ذاته لا من سلك آخر .

ملخص الحكم :

ان التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والتنصلي بطريق الترقية لا يكون — طبقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — الا من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلك ذاته لا في سلك آخر . فاذا ثبته ان المدعى وقت اجراء الحركة المطعون فيها كان موظفا بالدرجة الرابعة الادارية فعينته الوزارة في وظيفة سكرتير ثان المخصص لها الدرجة الرابعة في السلك السياسي ، اى في الوظيفة المتابلة ، فانها ما كانت تلك تعيينه في وظيفة اعلى ، لأن مثل هذا التعيين يتضمن ترقية لموظف في السلك الادارى الى درجة اعلى في السلك السياسي ، وهو ما لا يجوز .

(طعن ١٦٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — اختصاص لجنة شؤون السلكين بالنظر في ترقية ونقل اعضاء السلكين لغاية مستشار من الدرجة الاولى —

تقديرها لكفاية مستشار من الدرجة الثانية — لا تثريب عليها ان هي اعتدت على معلومات اعضائها أو اطرحت تركية من الرئيس المباشر .

ملخص الحكم :

ان اللجنة الدائمة بوزارة الخارجية والمشكلة بالتطبيق لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ من وكيل وزارة الخارجية رئيساً وعضوية ثلاثة من مديري الادارات الاعلى وظيفية بالوزارة ، تختص بالنظر في ترقية ونقل امناء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لكفاية من يشغل وظيفة مستشار من الدرجة الاولى ، وترفع اللجنة اقتراحاتها في هذا الشأن الى وزير الخارجية ، ومن ثم فلا تثريب على هذه اللجنة — وهي بصدد تقدير كفاية مستشار من الدرجة الثانية ، ولا يلزم القانون لتقديرها الرجوع الى رأى رئيسه المباشر كما سلف البيان — ان تعتمد على المعلومات التى يبدئها اعضاؤها ليتسنى لها اعمال ولايتها القانونية في مجال النقل أو الترقية ، ولا جناح على هذه اللجنة ان هي اطرحت كتاب سفير مصر في موسكو الى وزارة الخارجية في اول ابريل سنة ١٩٥٤ والذي حرر بعد ان قدمت اللجنة تقديرها الاول في اول فبراير سنة ١٩٥٤ ، لانها وضعت معايير عامة تضبط على اساسها كفاية اعضاء السلكين السياسى والقنصلي وسلاحياتهم بما يتلاءم مع روح العهد الجديد مع كفاءة الموازنة في الكفاية فيما بينهم على اساس شامل موحد .

وغنى عن القول ان هذه اللجنة ، بما تجمع لديها من بيانات عن جميع الاعضاء من شتى المصادر فضلاً عن معلومات اعضائها الشخصية ، هي الاقدر على تحديد درجة الكفاية وضبط الموازنة بالمعيار الموحد الشامل لهم جميعاً . ولا جناح على اللجنة كذلك ان هي اعتمدت عن مثل تلك الرسائل الشخصية المقدمة من المدعى ، اذ لا ضابط لها ولا مسند من القانون ينظمها ، وكلها بعيدة عن طابع التقارير السرية وخالية من مقوماتها القانونية ، ولا تخرج عن حقيقة ابرها عن خدشات استدراها المدعى من بعض رؤسائه السابقين في تواريخ لاحقة لتاريخ رفع الدعوى ، الدسوى تايد لدفاعه واخذاً بنصرة في مجال هذه المنازعة .

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

موظف — نقله الى احدى وظائف السلكين الدبلوماسى او القنصلى —
— عدم جواز ترقيته الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ النقل —
قصر هذا الخطر على الترقية التى يجب ان تتم فى نسبة الاقدمية — عدم
سريانه على الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية او قنصل
عام من الدرجة الاولى او ما يعلوها ، لان الترقية فيها تكون بالصلاحيه
ولو تمت بمراعاة الاقدمية .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤
الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى على انه لا يجوز النظر
فى ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى احدى وظائف السلكين
الدبلوماسى او القنصلى الا بعد سنة على الاقل من تاريخ نقله ما لم
تكن الترقية فى نسبة الاختيار . ويتضح من ذلك ان حظر ترقية المنقول
من الخارج قبل مضي سنة على نقله مقصور على الترقية التى يجب ان
تتم فى نسبة الاقدمية ، وذلك حماية لاصحاب الدور من هم فى الداخل ،
ومن ثم فلا يسرى هذا القيد على الترقيات التى يجوز اجراؤها بالاختيار
دون التقيد بالادمية ، اذ تنتمى حكمة قيد السنة المشار اليه ، ويجب
اطلاق يد الادارة فى اختيار الاصلح ، سواء اكان من الداخل ام من الخارج .
ولما كانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر تنص على ان الترقية
الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية او قنصل عام من الدرجة الاولى
وما يعلوها من وظائف يكون بالصلاحيه دون التقيد بالادمية (لانها
بحكم مرتبتها فى التدرج من الوظائف الرئيسية التى يكون التعيين فيها
بالاختيار بالصلاحيه) ، فانها بهذه المثابة لا يسرى عليها قيد السنة
المذكورة ، ولا يغير من ذلك ان تكون الترقية الى هذه الوظائف قد تمت

جماعة الاقدمية ، اذ المفروض أن أصحاب الدور الذين رقبوا كانوا صالحين لهذه الترقية .

(طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته في شأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص بأن تكون الترقية الى وظيفة سكرتير ثالث أو نائب قنصل وما يعقلها من وظائف لفأية سكرتير أو قنصل عام من الدرجة الثانية بالأقدمية المطلقة ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار ويبدأ بالنسبة المخصصة للترقية بالأقدمية مع تخطي الضعيف — صدور قرار بنقل أحد أعضاء السلك الى وزارة الداخلية هذا القرار نتيجة صدور حكم قضائي بذلك — إعادة العضو الى وظائف السلك في ذات اقدميته دون اعتداد بالدرجات التي رقى اليها بوزارة الداخلية — تخطي العضو في الترقية الى وظيفة سكرتير أول عقب عودته الى الوزارة بحجة قصر المدة التي قضاه عقب اعادته الى وظائف السلك مما لم يثبت الصالة طالما خلى ملف خدمته من وجود تقرير بمرتبة ضعيف سواء في وزارة الخارجية او في وزارة الداخلية طالما أن الترقية قد تمت بالأقدمية المطلقة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ والقانون

رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ يَجْمَل تحديد اقدمية اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي — فيما عدا شاغلي وظائف للحقن وسكرتري القنصليات وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم او ترقيتهم على ان تعتبر اقدمية اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين يعاون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم او الصادر بتعيينهم اول مرة . وتحدد اقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ القرار في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين المرسوم اقدمية بعض الموظفين (المادة ١١) ومتى كان المرقى من اعضاء السلك الدبلوماسي أصلا وقد نقل الى وظيفة من وظائف الكادر العام بوزارة الداخلية ثم اعيد تعيينه في وظيفة في السلك الدبلوماسي — على النحو القنصلي السابق بيانه فان اقدميته بين اعضاء السلك الدبلوماسي تتحدد وفقا للقرار الصادر بتعيينه في السلك الدبلوماسي اول مرة — دون اعتداد باقدميته في درجات الكادر العام التي رقى اليها ابان نقله الى وزارة الداخلية في الفترة من ١٩٧٠/٣/٤ تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٦/٧/٢٢ تاريخ اعادته الى السلك الدبلوماسي طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر تنفيذا لحكم محكمة القضاء الاداري سالف الذكر والذي وضع موضع التنفيذ الفعلي اعتبارا من ١٩٧٦/٨/١ وليس اعتبارا من ١٩٧٦/٩/١١) وقد تحدثت اقدمية المدعى بين زملائه اعضاء السلك الدبلوماسي على ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، وبذلك جرت اعادته الى وظائف السلك الدبلوماسي في وظيفة سكرتير ثاني في ترتيب الاقدمية لزميله وسابقا على زميله وغنى عن البيان انه وقد قضى بالفناء القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٠ والقرار الوزاري المنفذ له رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧٠ بنقل المدعى الى وزارة الداخلية اعتبارا من ١٩٧٠/٣/٤ فان ذلك القرار يعتبر في حكم العدم وكأنه لم يكن ولم يصدر أصلا في مجال التطبيق القانوني ن ولذلك جرت اعادة المدعى الى الخدمة في السلك

الدبلوماسي في وظيفة سكرتير ثاني، التي رقى اليها زملاؤه في الفترة التي كان فيها منتقولا الى وزارة الداخلية بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٠ وفي ترتيب الاقدمية عنه الذي كان عليه الامر فعلا قبل صدور القرار الجمهوري سالف الذكر دون ما اعتداد بالترقية التي اصابها النقص الى الدرجة الثالثة بالكادر العام اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ، وعلى ذلك فان المركز القانوني للمدعى يتحدد عند صدور القرار الوزاري المطعون فيه رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩/٩/١٩٧٦ تنفيذا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٨ الصادر في ٨/٩/١٩٧٦ على اساس انه يشغل وظيفة سكرتير ثان تاليا في ترتيب الاقدمية وسابقا

ومن حيث ان المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ معدل بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ القاعدة رقم ١٠٥٧ تقضي بأن تكون الترقية الى وظيفة سكرتير ثالث أو نائب قنصل وما يعلوها من وظائفه لغاية سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية بالاقدمية في الدرجة . ومع ذلك الترقية بالاختيار أصلا فيما لا يزيد على ربع الوظائف المالية في كل درجة ويشترط أن يكون وقع عليه الاختيار قد امضى سنتين على الأقل في درجته . ويبدأ بالسنة المخصصة للاقدمية ويرقى اقدم الاعضاء مع تخطي الضعيف . أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية فيها حسب درجات الصلاحية في العاملين الآخرين . والنائب ان المدعى عاد الى العمل بوزارة الخارجية ١/٨/١٩٧٩ وكانت التقارير التي وضعت عنه قبل نقله للعمل بوزارة الداخلية عن عمله بوزارة الداخلية كانت تشيد بمساعيته للعمل في السلك السياسي وكان أول تقرير يوضع عن المدعى بعد نقله الى وظيفة سكرتير ثالث هو التقرير المقدم عنه لسنة ١٩٦٧ بمرتبة فوق المتوسط وكان التقرير المقدم لسنة ١٩٦٩ بتقدير جيد ولم يوضع تقرير عن المدعى لسنة ١٩٦٨ ، وكانت التقارير التي وضعت عن المدعى ابان عمله في

وزارة الداخلية كلها تؤهله للترقية . وقد تقدم البيسان ان المدعى رقى في وزارة الداخلية الى الدرجة الرابعة في ١٩٧٢/١٢/٣١ وإلى الدرجة الثالثة في ١٩٧٤/١٢/٣١ . ومتى كانت الترقيات المقيد فيها الصادرة بالقرار رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧٦ قد تمت بالاقدمية ، وكانت القاعدة القانونية التي تجرى الترقية بالاقدمية تقضى بترقية أقدم الاعضاء مع تخطي الضعيف ، لقد خلت صفحة المدعى مما بثت حصوله على تقرير بمرتبة ضعيف يسواء عن عمله في وزارة الخارجية أو عن عمله بوزارة الداخلية - ومتى كانت الترقيات المطعن فيها قد تضمنت تخطي المدعى في الترقية وظيفه سكرتير أول بحجة حداثة خدمته بوزارة الخارجية بعد عودته اليها في ١٩٧٦/٨/١ فضلا عن عدم وضع تقارير حديثة عن كفاءته بوزارة الخارجية ، وقد رقى بالقرار المطعون فيه من هم أحدث من المدعى في اقدمية وظيفه سكرتير ثاني ومن هؤلاء و ولم يقم عن المدعى دفاع قانوني يحول دون ترقيته الى وظيفه سكرتير أول بالقرار المطعون فيه لعدم حصوله على تقارير بمرتبة ضعيف عن عمله في أى جهة وفي أى وقت - لذلك يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى وظيفه سكرتير أول واذا رقى المدعى فعلا الى وظيفه سكرتير أول في ١٩٧٨/٤/١٧ فإن مصلحته تقتصر على الحق بارجاع اقدميته في وظيفه سكرتير أول الى تاريخ نفاذ القرار الوزاري رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر في ١٩٧٦/٩/١٩ . ومتى كان حق المطعون فيه حد قضى برفض الطعن الاحتياطي الخاص بالطعن بالانفساء في القرار الوزاري رقم ١٧٥٦ لسنة فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى وظيفه سكرتير أول - فانه - أى المطعون فيه - يكون قد خالف القانون في هذا الشق من قضائه ، ويتمين الحكم بالفائه في هذا الشق والحكم بارجاع اقدمية المدعى في وظيفه سكرتير أول الى تاريخ نفاذ القرار الوزاري رقم ١٧٥٦ سنة ١٩٧٦ الصادر من وزارة الخارجية في ١٩٧٦/٩/١٩ وما تبنى على ذلك من اثار ، والزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٦)

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

وضع ضوابط مؤداها أن يرقى أولا الحاصلون على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين الآخرين ثم الحاصلون على مرتبة ممتاز وجيد جدا — المقصود بلفظ « أولا » أن يرقى في البداية الحاصلون على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين الآخرين أن كانت الدرجات الشاغرة تستغرقهم وحدهم بوضعهم الذين تحققت في شأنهم مرتبة الكفاية إلى عنائها اللفظ — أما إذا كانت الدرجات الشاغرة تستغرق الحاصلين على تقرير بمرتبة ممتاز والحاصلين على تقرير بمرتبة ممتاز وآخر بمرتبة جيد جدا فإن كل هؤلاء يعتبرون مرقين مادام يشغلهم قرار ترقية واحد باعتبار أن درجة الصلاحية أو الكفاية اللازمة للترقية قد أوفرت في حق الجميع وفقا للمعايير التي وضعت — لا يجوز أن تكون مرتبة الكفاية سببا لتعديل الإقدمية — أثر ذلك : لزوم الالتزام بترتيب تقدمياتهم في الوظيفة السابقة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي على أنه « أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية إليها حسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الآخرين — وتكون الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الأولى وما جعلوها من وظائف بالاختيار للكفاية دون التقيد بالإقدمية » ومفاد ذلك أن الترقية بالاختيار تتم على أساس درجات الكفاية في العامين الآخرين ، وقد جعل المشرع من الكفاية المعيار الذي تتحدد

على مقتضاه الصلاحية للترقية ولم يجعل هذه الكفاية معيارا لاعادة تحديد ترتيب الاقدمية بين المرقين من جديد .

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس شئون السلك وقد وضع معايير ووضوابط للترقية بالاختيار الى وظيفة مستشار تجارى مؤداها أن يرقى أولا الحاصلون على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين ثم الحاصلون على مرتبة ممتاز ومرتبة جيد جدا الا أن المقصود بلفظ أولا هو أن يرقى في البداية الحاصلون على مرتبة ، ممتاز في التقريرين السنويين الآخرين ان كانت الدرجات الشاغرة التي سنتم الترقية اليها تستغرق هؤلاء وحدهم بوصفهم الذين تحققت في شأنهم مرتبة الكفاية التي عنها اللفظ — أيما اذا كانت الدرجات الشاغرة تستغرق أولئك الحاصلين على تقرير سنوى بمرتبة ممتاز وكذلك الحاصلين على تقرير بمرتبة ممتاز آخر مرتبة جيد جدا فان كل هؤلاء يعتبرون مرقين مادام يشملهم قرار ترقية واحد وذلك بحسبان أن درجة الصلاحية أو الكفاية اللازمة للترقية قد توفرت في حق الجميع وفقا للمعايير التي وصفت . وفي هذه الحالة تتم الترقية وفقا للاقدمية في الدرجة المرقى عليها ولا يجوز أن نكون مرتبة الكفاية سببا لتعديل اقدمية بحيث يسبق الاعلى مرتبة الحاصل على مرتبة ادنى طالما توازرت فيهما الشروط اللازمة للترقية التي شملتها معا .

ومن حيث الثابت من الاطلاع على الاوراق ان الترقية الى وظيفة مستشار تجارى التي تمت بمقتضى القرار المطعون فيه رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٧٦ لم يقتصر على الحاصلين على مرتبة ممتاز في التقريرين السنويين الآخرين لحسب بل شملت هؤلاء وكذلك الحاصلين على مرتبة ممتاز وجيد جدا في هذين التقريرين باعتبار أنهم صالحين للترقية ، وقد شملهم جميعا قرار واحد ومن ثم لزم الالتزام بترتيب اقدمياتهم في الوظيفة السابقة ، وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه نافذ من ترتيب اقدمية المدمى بين زملائه المرقين الى وظيفة مستشار تجارى على أساس مرتبة كفايتهم مخالفا القانون متعينا الغاؤه في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه الحكم. عتبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من تعديل ترتيب أقدمية المدعى بين زملائه المرتين الى وظيفة مستشار تجارى وتحديد لها على أساس الإقدمية فى الوظيفة السابقة مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجبسة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٠)

الفصل الخامس

الرواتب والبدايات

الفرع الأول

جدول المرتبات

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

المحققون غير المنتخبين — القانون ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ قضى بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي — المادة الثانية منه قضت برفع أعضاء السلكين بداية المرتبات الجديدة أو الفرق بينها وبين بداية الفئات القديمة أيهما أكبر — وجوب ألا تؤدي الزيادة إلى تجاوز نهاية مربوط الدرجة بالنسبة للعضو — القانون ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ قرر مربوطاً ثابتاً للمحققين غير المنتخبين — أثر ذلك : لا يجوز منحهم أكثر من هذا مربوط الثابت بالتطبيق لحكم المادة الثانية المشار إليها .

ملخص الفتوى :

إذا كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن . . . يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يتقاضون الآن مرتبات تقل عن بداية

المرتبات الجديدة المقررة لوظائفهم هذه البداية الجديدة أو الفرق بينهما وبين فئتها القديمة أيهما أكبر » فإن أعمال حكم هذا النص يسكون رهينة بالاوضاع التي وردت محددة لمرتبات كل طائفة من أعضاء هذين السلكين .
ولما كان المشرع قد حدد — في القانون سلف الذكر — لجانفة المحققين تحت الاختبار (غير المثبتين) ، راتباً ، دون أن يقرر لهم علاوات دورية . فإن هذا ينبئ عن إدارة المشروع في عدم اجازة منحهم أكثر من هذا القدر الثابت يؤكد ذلك أن القاعدة العامة المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة (المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) تقضى بعدم جواز تجاوز نهاية مربوط الدرجة ولا يجوز الخروج على هذه القاعدة العامة إلا بنصر خاص ، ولا يمكن أن يؤخذ من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ المذكور أنها تضمنت خروجاً على هذه القاعدة العامة أو استثناء منها ، إذن أن منح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي — دون المحققين غير المثبتين (تحت الاختبار) — الفرق بين بداية مربوط القديم وبداية مربوط الجديد ، لا يؤدي الى تجاوز نهاية مربوط المقرر لدرجاتهم ، نظراً لارتفاع هذه النهاية في الكادر الجديد . ولما كان الملحقون غير المثبتين قد تقرر لمرتباتهم مربوط ثابت ، بدايته ونهايته واحدة ، فإنه لا يجوز تجاوز هذا مربوط الثابت بحكم القانون الذي قرره أو وفقاً للاصل العام الذي نصت عليه المادة ٣٥ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك مع مراعاة الاحتفاظ لمن كان يتقاضى من هؤلاء مرتباً يزيد على مربوط الجديد بتلك الزيادة بحسنة شخصية ، كما سلف القول .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ — في أول يوليو سنة ١٩٦٤ — ترفع مرتبات الملحقين غير المثبتين (تحت الاختبار) ، الى مربوط الثابت الذي قرره لهم هذا القانون ومقداره عشرون جنيهاً شهرياً ، إذ كانت تقل عنه . أما من كان يتقاضى مرتباً يزيد على هذا مربوط الثابت ، فإنه يستمر في تقاضى الزيادة بصفة شخصية ، دون المساس بها أو استهلاكها من العلاوات الدورية .

الفرع الثاني بدل الانابة

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

بدل الانابة - شروط استحقاقه بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء

الصادر في ١٩٥٣/٥/٢٥ .

ملخص الحكم :

ان لائحة شروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ - وهي التي كانت سارية على الواقعة محل النزاع - نظمت في الفصل الثالث منها المرتبات الاضافية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وموظفيهما وبينت كيفية استحقاقها ، وهذه المرتبات الاضافية على ثلاثة انواع : أولا - بدل التمثيل ، وهو مقصور على رؤساء الهيئات الدبلوماسية (م ١٧) . وثانيا - بسدل الاغتراب ، وهو يصرف لموظفي الهيئتين وللوظفين الكتابيين (م ١٨) . وثالثا - بدل الانابة ، وقد تحدث عنه المواد من ١٩ - ٢٠ ، ويبين منها ان هذا البديل لا يستحق الا في احوال ظرووظيفة او تغيبه في غير البلد الذي فيه مقر وظيفته الاصلية ، فينح ان يقوم بالعمل مقام رئيس الهيئة الدبلوماسية رسبا علاوة على مرتبه الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل التمثيل المقرر لرئيس الهيئة ، بشرط الا يزيد ما يصرف من هذا البديل على خمسين جنيها في الشهر (م ١٩) ، وينح ان يقوم بالعمل مقام القنصل علاوة على بدل اغترابه الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل الاغتراب المقرر للقنصل بشرط الا يزيد مجموع ما يصرف للنائب على مقدار بدل الاغتراب المقرر للقنصل الفائب (م ٢٠) .

كما نصت المادة ٢١ على أنه لا يجوز منح بدل انابة للموظف الذى ينتدب للطلول محل موظف غائب عن مقر وظيفته لتأدية مأمورية فى داخل اختصاص الهيئة التابع لها الموظف الغائب . ويظهر من ذلك أن المناسط فى استحقاق بدل الانابة لمن يقوم بمقام القنصل هو خلو وظيفة هذا الآخر أو لوجوده فى اجازة أو لتفسيه فى غير البلد الذى فيه مقر وظيفته الاصلية . وعلى مقتضى هذه الاحكام لا يستحق بدل الانابة عن القنصل العام فى ميلانو الا لمن يقوم مقامه فى هذا البلد بسبب عارض من الاسباب المحددة سالفه الذكر ، فلا يستحق المدعى — والحالة هذه — بدل انابة على هذا الاساس ، مادام لم يقم بالعمل مقام القنصل المذكور فى مقرر وظيفته بميلانو لسبب من تلك الاسباب ، كما أن تبعية نيابة قنصلية جنوا — التابعة من جهة التقسيم الادارى الى قنصلية ميلانو — ليس مفاده أن يعتبر الشائم على نيابية قنصلية جنوا ، فى تطبيق المادة ٢٠ من تلك اللائحة ، قد حل فى هذا البلد محل قنصل ميلانو ، لانه ليس بهذا الاخير — بحسب التنظيم الادارى — مقر أصلا فى جنوا ، حتى يتصور أن يكون هناك من يقوم متلمه فيها لسبب من الاسباب المارضة الوقتية التى حددتها تلك المادة ، بل غاية الأمر أنه — بحسب التنظيم الادارى وقتذاك — كانت تتبع نيابة قنصلية جنوا قنصلية ميلانو العامة فى التقسيم وفى الاشراف الادارى ، وهى تبعية رؤى أن تقوم من جهة التنظيم الادارى على اساس من الاستقرار ، مما يخرجها من نطاق الاسباب المارضة الوقتية المشار اليها .

(نظمت رقم ٦٧٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

الفرع الثالث بذل تمثيل

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي -- بذل تمثيل -- الحكمة من
تقريره لهؤلاء الأعضاء -- مناط استحقاقه القيام الفعلي بأعباء الوظيفة .
ملخص الفتوى :

ان الحكمة من تقرير بذل تمثيل لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي
هي تمكينهم من تمثيل بلادهم تمثيلا لائقا وذلك بالانفاق على ما يقتضيه
ظهورهم بظهر كريم في حياتهم الاجتماعية على اختلاف عناصرها من
مسكن وملبس، وغير ذلك حفظا لكرامة بلادهم التي يمثلونها . أى أن هذا
البذل لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه مقرر لأغراض الوظيفة ومظهرها ،
ومن مقتضى ذلك أنه لا يستحق للموظف إلا عند قيام سببه وهو ضرورة
الانفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تتفق وكرامة الدولة وذلك
يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلا بأعمال الوظيفة أى أن بذل التمثيل
يبدو وجودا وعندما يح القيام الفعلي بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يستحق أعضاء هذين السلكين بذل تمثيل
خلال الفترة من تاريخ مسدور لائحة شروط الخدمة في وظائف
السلكين الدبلوماسي والقنصلي حتى تاريخ إخطارهم بتسلم العمل ، ذلك
لأنهم لم يقوموا بأعمال وظيفتهم خلال هذه الفترة .

(فتوى رقم ٨٦٣ - في ١٩٥٩/١٢/٢)

الفروع الرابع العلاوة العائلية

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

شروط صرف العلاوة العائلية المقررة طبقا للاتحة شروط الخدمة
في وظائف السلكين الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨
ومناطق استتجار صرف هذه العلاوة .

ملخص الفتوى :

ان لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في مادتها
الثانية على أن : « يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل تمثيل
اصل لمواجهة النفقات التي يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا وذلك طبقا
للغنائم المبينة بالجدول الآتي » وتنص في مادتها الثالثة على أن :
« يصرف لأعضاء السلكين في البعثات التمثيلية المتزوجين أو غير المتزوجين
ولهم ولد وبالأضافة الى ما يصرف لهم علاوة عائلية بنسبة ١٥٪ من بدل
التمثيل الاصلى ترفع الى ٢٥٪ للمتزوج وله ولد أو أكثر أو لغير المتزوج
وله ولدان أو أكثر وذلك حتى درجة مستشار ، أما السفراء والوزراء
المفوضون فلا تصرف لهم في هذه الحالات علاوة عائلية الا بنسبة ١٥٪ من
بدل التمثيل الاصلى . وتعتبر العلاوة العائلية جزءا من بدل التمثيل
الاصلى ، وتسرى عليها القواعد الخاصة باستحقاقه وخفضه ووقفه
وانتهائه . . وتنص في مادتها العاشرة على أن : « . . . ويستحق أعضاء
البعثة التمثيلية رواتبهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعمل بمقر وظيفته » .
وتنص المادة الحادية عشر منها على أن « تنتهى حقوق أعضاء السلكين

الدبلوماسى والقنصلى فى المرتبات والرواتب اى فى بدل التمثيل الاصلى والاضافى والعلاوة العائلية وبدل الاغتراب الاصلى والاضافى (١) عند الاحالة على المعاش او الفصل من الخدمة — ١ — ب — وبالنسبة لباقى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ابتداء من اليوم التالى لتاريخ مغادرتهم لمقر عملهم » .

وبين مما تقدم المشرع قضى بمنح اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والسلك التجارى المتزوجين منهم او غير المتزوجين بشروط محددة : علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التمثيلية فى الخارج ، واعتبر هذه العلاوة جزءا من بدل التمثيل الاصلى الذى قرره بصريح النص لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا ، وجعله منبت الصلة باعباء الاعالة فلم يجعل الزواج مانعا او منييا لاستحقاقه وهو ما يؤداه انه لا شبهة فى قصد المشرع الى الربط بين تقرير العلاوة واعباء الاعالة الامر الذى يؤكد عدم استتار صرف تلك العلاوة بعد عودة العضو من بعثته التمثيلية .

(ملف ٥١٢/٣/٨٦ — جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

مفاد احكام المادة ٥٤ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى والمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ان المشرع قضى بمنح اعضاء السلكين المتزوجين منهم او غير المتزوجين ولهم ولد علاوة عائلية خلال مدة عملهم بالخارج ومن ثم يستحق هذه العلاوة الزوجية او للزوج متى كان يعمل ايها الزوجان بالبعثات التمثيلية فى الخارج ، غاية ما هنالك انه اذا كان الزوجان — ولو كانت

مطلقين — يستحقان هذه العلاوة في آن واحد لتواجدهما بالخارج فانه يتعين صرفها لاحدهما تنافيا للازدواج في الصرف ، وان غلب جانب الزوج في هذه الحالة ، فليس معنى ذلك ان حق زوجته او مطلقته في هذه العلاوة يسقط بإيقاف صرفه فقط — بصفة مؤقتة — لوجود مانع وهو ادواجية الصرف ، فهو مانع من الصرف وليس منهيًا للاستحقاق ، بحيث يعود حق الزوجة او المطلقة في صرف هذه العلاوة اذا عاد المطلق الى ارض الوطن او تنازل عن حقه في صرف هذه العلاوة او غير ذلك بحسبان ان الزوجة او المطلقة الدبلوماسية تستمد اصل حقها في هذه العلاوة من القانون .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٥٤ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي على ان « يمنح أعضاء السلك وغيرهم من العاملين اعانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبديل ملابس وبديل سفر ومصروفات انتقال لهم ولزوجاتهم واولادهم ومن يعولهم من افراد أسرهم وخدمهم وذلك بالشروط والاضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الخارجية » . كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلانحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذي ينص في المادة الثالثة منه على ان « يصرف للسلكين في البعثات التمثيلية المتزوجين ، او غير المتزوجين ولهم ولد ، بالاضافة الى ما يعولهم على عائلته . ومن بدل التمثيل الاصلى ترتفع الى ٢٥ ٪ للمتزوج وله ولدا او اكثر او غير المتزوج وله ولدان او اكثر وذلك حتى درجة مستشار اما السفراء والوزراء المفوضين فلا تصرف لهم في هذه الحالات علاوة عائلية الا بنسبة ١٥ ٪ من بدل التمثيل الاصلى .

وتعتبر العالوة العائلية جزءا من بدل التمثيل الاصلى وتسرى عليها القواعد الخاصة باستحقاقه وخفضه ووقته وانتهائه .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قضى بمنى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والسلك التجارى المتزوجين منهم أو غير المتزوجين ولهم ولد ، عالوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التمثيلية فى الخارج ، واعتبر واعتبر هذه العالوة جزءا من بدل التمثيل الاصلى الذى قرره بصريح النص لمواجهه النفقات التى يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا ومن ثم يستحق هذه العالوة الزوجة والزوج متى كان يعمل أيهما بالبعثات التمثيلية فى الخارج كحق ذاتى مقرر لأيهما ، غاية ما هناك أنه اذا كان الزوجان — ولو كان مطلقين — يستحقان هذه العالوة فى آن واحد لتواجدهما فى الخارج ، فانه يتعين صرفها لاحدهما تفاديا للازدواج فى الصرف ، وان غلب جانب الزوج فى هذه الحالة ، فليس معنى ذلك أن حق زوجته أو مطلقته فى هذه العالوة يستقط ، بل يقف صرفه فقط — بصفة مؤقتة — لوجود مانع وهو ازدواجية الصرف ، فهو مانع من الصرف وليس منييا للاستحقاق ، بحيث يعود حق الزوجة أو المطلقة فى صرف هذه العالوة واذا عاد المطلق الى ارض الوطن أو تنازل عن حقه فى صرف هذه العالوة أو غير ذلك ، بحسبان ان الزوجة الدبلوماسية تستمد أصل حقها فى هذه العالوة من القانون مباشرة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت ان السيدة المعروضة حالتها كانت تعمل فى الفترة من ١٩٨٠/٩/١٥ حتى ١٩٨٠/٩/٣ — دون زوجها — بالخارج ، فمن ثم يتوافر بالنسبة لها بنال استحقاق هذه العالوة لكونها دبلوماسية ، وتعمل فى الخارج وأما بالنسبة للمدة المتبقية من فترة عملها بالخارج والتى تبدأ من ١٩٨٠/٤/٤ حتى ١٩٨١/١١/٣٠ ، والتى كان يعمل فيها مطلقا أيضا بالخارج ، فانه — أى مدلتها — وان كان هو الذى يستحق وحده صرف هذه العالوة تفاديا للازدواج فى الصرف الا أنه وقد تنازل لها عن هذه العالوة باعتبارها حاضنة

لأبنته خلال الفترة المشار إليها والتي تبدأ من ١٩٨٠/٩/٤ حتى ١٩٨١/١١/٣. فمن ثم غائته بهذا التنازل يكون قد استقط حقه في صرف هذه العلاوة ويعود إليها حقتها في هذه العلاوة كحق مستمد من القانون مباشرة وبالتالي السيدة المعروضة حالتها العلاوة المشار إليها بالفئة المقررة بحسب مرتبتها هي لا مرتب مطلقاً خلال هذه المدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :أحتية السيدة الدكتورة المستشار/وزارة الخارجية للعلاوة العائلية المشار إليها بالفئة المقررة وبحسب مرتبتها هي خلال عملها في سفارتنا بأديس أبابا في الفترة من ١٩٨٠/٦/٢٥ حتى ١٩٨١/١١/٣ .

(ملف ٩٥٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

الفرع الخامس مناطق استحقاق الرواتب الإضافية

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

الرواتب الإضافية المستحقة لأعضاء البعثات الدبلوماسية — مناطق استحقاقها وتاريخ انتهاء هذا الاستحقاق — بدء الاستحقاق بالنسبة لرئيس البعثة من تاريخ وصوله إلى مقر وظيفته في تاريخ مغادرته هذا المقر أو انتهاء مهمته بحسب الأحوال — تحديد المشرع الاستحقاق بالنسبة إلى باقي أعضاء البعثة بالفترة التي بدأ من تاريخ مباشرة العمل وتنتهي في تاريخ مغادرة مقر الوظيفة ولا يستمر الاستحقاق حتى الوصول إلى الديوان العام للوزارة بالقاهرة — تفصيل ذلك وبيان الرواتب الإضافية المتصوص عليها في لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ — تطبيق هذه القواعد أيضا على الموظفين الفنيين والإداريين بوزارة التربية الذين يندوبون للعمل بالخارج .

ملخص الفتوى :

تنص المادة العاشرة من لائحة الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ على أن « يستحق رئيس البعثة الدبلوماسية من تاريخ وصوله مقر وظيفته ويستحق أعضاء البعثة التمثيلية وموظفوها الإداريون والكتابيون رواتبهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعمل بمقر وظيفته » وتنص

المادة الحادية عشرة على أن « تقتضى حقوق أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والوفدلين الإداريين والكتابيين المحققين بالبعثات فى المرتبات والرواتب أى فى بدل التمثيل الاسلى والاخصافى .. والعلاوة العائلية وبديل الاغتراب الاصلى والاضافى .

١) عند الاحالة الى المعاشى او الفصل من الخدمة .

أ — بالنسبة لرؤساء الهيئات الدبلوماسية : ابتداء من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مهمتهم سواء بتقديم أوراق استدعائهم أو بمغادرتهم مقبل اعمالهم .

٢) وفى حالة النقل الى وزارة مصلحة أخرى ابتداء من تاريخ مغادرة العضو أو الموظف الإدارى أو الكتابى مضر عمله » .

وبمصاد هذين النصين أن المشرع قد حدد المدة التى يستحق عنها أعضاء البعثات الدبلوماسية المرتبات والرواتب أى بدل التمثيل الاصلى أو الاضافى والعلاوة العائلية وبديل الاغتراب فجعلها بالنسبة الى رئيس البعثة الفترة التى تبدأ من تاريخ وصوله الى مقر وتليفته وتنتهى فى تاريخ مغادرته هذا المار أو انتهاء مهمته حسب الاحوال . اما بالنسبة الى باقى أعضاء البعثة فقد حددها المشرع بالفترة التى تبدأ من تاريخ مباشرة العمل وتنتهى فى تاريخ مغادرته مقر الوظيفة ، وقد راعى المشرع فى تحديد هذه المدة أنها هى الفترة التى تؤدى خلالها فعلا وظائفهم التى تقتضى اتفاق هذه المرتبات الاضافية للظهور بالظهور الكريم اللائق لمناصبهم ، ومن ثم ينتهى الحق فى هذه المرتبات متى انتهت مقتضيات تقريرها .

وعلى مقتضى ذلك لا يستحق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام الرواتب المشار اليها منذ تاريخ مغادرته وظيفته . ولا وجه للقول باستمرار استحقاق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام الرواتب والمرتبات المشار اليها حتى تاريخ وصوله الى اقليم الدولة استنادا الى استمرار تمتعه بالصفة الدبلوماسية حتى هذا التاريخ ، ذلك لأن منطوق استحقاق هذه الرواتب ليس هو الاتصاف بالصفة الدبلوماسية بحسب ،

وانما هو تعويض الموظف عما ينتقه فعلا من نفقات يقتضيها شغل مناصب السلكين الدبلوماسي والفنصلي ، ويؤيد هذا النظر النص على استحقاق أعضاء البعثات المحليين إلى المعاشي أو المفصولين هذه المبالغ حتى تاريخ انتهاء المهمة أو مغادرة مقر الوظيفة اذ يظل استحقاقهم قائما رغم انحصار صفة الوظيفة منهم .

ولما كانت لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والفنصلي المشار إليها تسرى على موظفي وزارة التربية والتعليم بالخارج من الفنيين والإداريين . وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن أعضاء البعثات الدبلوماسية وكذلك موظفي وزارة التربية والتعليم الذين يندبون للعمل بالخارج ويعاملون معاملة هؤلاء الأعضاء ، ينتهي استحقاقهم الرواتب والمرتبات المنصوص عليها في لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والفنصلي منذ تاريخ مغادرتهم مقر أعمالهم وذلك في حالة نقلهم إلى الديوان العام .

(مئوى رقم ٢١٥ — فى ١٩٦١/٣/٨)

الفرع السادس
مدى الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السكن الدبلوماسي والتفصلي — نصها على عدم خضوع بدلات التمثيل والاقتراب الاصلية والاضافية والعلاوات العائلية المقررة في الخارج للضرائب واعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ قبل العمل بهذا القانون في ١٩٧٥/٧/٢١ من اداء ما لم يؤد من الضرائب عنها — اعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات قبل ١٩٧٥/٧/٢١ حكم استثنائي لا يجوز التوسع فيه — اثر ذلك — ان ما تم صرفه من هذه البدلات واديت عنه الضرائب قبل ١٩٧٥/٧/٢١ لا يسرى عليه هذا الاستثناء ومن ثم فلا يجوز استرداد ما ادى من ضرائب باعتبار ان الوفاء تم تصحيحا قبل التاريخ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السكن الدبلوماسي والتفصلي ينص في مادته الاولى على ان (يسرى على بدل التمثيل الاصلى المقرر لاعضاء السكن الدبلوماسي والتفصلي بالديوان العام الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

اما بدلات التمثيل والاقتراب الاصلية والاضافية والعلاوة العائلية المقررة في الخارج ، فلا يسرى عليها الخفض المقرر بالقانون المذكور .

ولا تخضع البدلات والمبالغ المنصوص عليها في الفترتين السابقتين للضرائب كما يعنى ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ قبل العمل بهذا القانون من أداء ما لم يؤد من الضرائب عنها) .

وينص هذا القانون في مادته العاشرة على أن (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره) (ولقد نشر في ٣١ من يولية سنة ١٩٧٥) .

ومن حيث أنه طبقا لهذين النصين فإن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ تقرر اعفاء بدلات التمثيل والاغتراب الأصلية والانتسابية والعلاوة العائلية المستحقة لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى كما أتى بحكم استثنائى . من مقتضاة اعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ قبل تاريخ العمل به من أداء الضريبة التى لم يتم أدائها حتى هذا التاريخ — ومن ثم فإن ما تم صرفه وأديت عنه الضرائب قبل ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ لا يسرى عليه هذا الحكم الاستثنائى الذى يجب أن يقدر بقدره فلا يتوسع فى تفسيره .

ومن حيث أن قوانين الضرائب المتعلقة بالإيراد العام توجب أن يتقدم الممول باقرار عن إيراداته فى ميعاد معين وتلزمه فى ذات الوقت بأداء الضريبة المستحقة من واقع اقراره فإن هذا الأداء ان تم بعد وفاء بدين الضريبة ، وإذا كان مقدار لضريبة بعد هذا الوفاء قابلا للزيادة أو النقص وفقا لما ينتهى اليه فحص مصلحة الضرائب للاقرار فإن ذلك لا يغير من طبيعته كوفاء صحيح بالضريبة المستحقة على الممول .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإنه لا يحق للسيد السفير استرداد الضريبة التى قام بأدائها قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مما صرف اليه خلال عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ من بطء تمثيل وبدل اغتراب أصلى وإضافى وعلاوة عائلية .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز مطالبته بأكثر مما أداه فعلا من ضرائب عن تلك المبالغ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية السيد السفر في استرداد الضرائب التي أدّاها فعلا عن البدلات والعلّوة العائلية قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحتكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

(ملف رقم ٢٧/٢/٢٠٨ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

لا يعتبر بدل التمثيل الذي تدفعه وزارة الخارجية لأعضاء السلك الدبلوماسي من المزايا التقديرية وبالتالي لا يخضع للضريبة العامة على الأيراد .

مقتضى الفتوى :

إن المادة السانسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الأيراد تحيل فيما يتعلق بتحديد الأيراد الخاضعة للضريبة : « عدا الأطيان والمباني » إلى القواعد المقررة في شأن وعاء الضرائب الترميمية الخاصة بها .

وتحدد المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المبلغ الذي تسرى عليه ضريبة كسب العمل على الوجه الآتي :

« تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومأهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة . يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا .

ولمعرفة ما إذا كان مبلغ معين يعتبر مزية أو لا ينظر إلى التمسرح من منحه . فإذا كان هذا الغرض نائدة شخصية للموظف لتدفعه الخاص كان .

هذا المبلغ مزية تخضع لضريبة كسب العمل . أما إذا كان الفرض منحه انفاقه على شئون تتعلق بالوظيفة لفائدة الدولة ، فإن هذا المبلغ لا يعتبر مزية ولا يخضع للضريبة سواء كان الموظف ملزما بتقديم حسنة عنه أو غير ملزم لعدم تأثير ذلك في طبيعته .

وعلى ذلك فإن الفقرة التى أتت بها المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين المبالغ التى يقدم عنها حساب والمبالغ التى لا يقدم عنها حساب تفرقة لا أساس لها من القانون وحكم جديد لا يملك وزير المالية اضافته فى اللائحة التنفيذية استنادا الى المادة ١٠٤ من القانون المشار اليه إذ أن اختصاصه مقصور على إصدار ما يقتضيه العمل بالقانون من القرارات واللوائح التنفيذية .

ولما كان بدل التمثيل الذى تدفعه وزارة الخارجية لأعضاء السلك السياسى المصرى هو مبلغ مقدر جزائيا لنفقات تنقيتها وظيفه عضو السلك السياسى وفائدة الدولة لا لفائدة الموظف الخاصة وعدم تقديم حساب عنه أمر متعلق بالحكومة لا بالموظف وكان امامها طريقان . أما أن تقوم بدفع هذه النفقات أولا وأولا بناء على حساب يقدم اليها وأما أن تقدر المبلغ المحتمل صرفه جزائيا فلخفارت الطريق الآخر .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن بدل التمثيل الذى تدفعه وزارة الخارجية لرجال السلك السياسى المصرى لا يعتبر من المزايا النفعية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم لا يخضع للضريبة النوعية المقررة بالقانون المذكور وبالتالي لا يخضع للضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

الفرع السابع منحة قطع العلاقات

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

منحة قطع العلاقات شرعت لمواجهة النفقات التي يتكبدها عضو البعثة نتيجة قطع العلاقات ويشترط لاستحقاقها مغادرة العضو المذكور.
لمقر البعثة نتيجة قطع العلاقات .

ملخص الفتوى :

لما كان مناط استحقاق عضو البعثة الدبلوماسية لمرتب الثلاثة اشهر هو قطع العلاقات الدبلوماسية ، وكان هذا الحكم قد شرع لمواجهة النفقات التي يتكبدها عضو البعثة نتيجة قطع العلاقات وما يترتب عليه ويصاحبه عادة من ضرورة سرعة مغادرة مقر البعثة ، وعليه فانه لا يكتفى لاستحقاق هذا المرتب مجرد قطع العلاقات الدبلوماسية بل يجب أن يصاحب ذلك مغادرة عضو البعثة مقرها نهائيا . والحال بالنسبة للحالة المعروضة غير ذلك ، فالتثبت من الأوراق انه عقب مغادرة المعروضة جالته لمقر البعثة الدبلوماسية في بلغاريا نتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية معها صدر قراران قضى أولهما بعودته الى بلغاريا للعمل بقسم رعاية المصالح المصرية واعتبره ثانيهما خلال الفترة البنى قضاهما باليونان من تاريخ مغادرته بلغاريا حتى تاريخ عودته لها منتدبا في مهمة رسمية بسفارة مصر في اليونان وضم البند المقرر لهذا التندب ومن ثم فان قرار نقله ومغادرته لمقر البعثة الدبلوماسية ببلغاريا يكون قد تم سحبه واعتبر كأن لم يكن وعليه يتعين ترتيب الآثار

التي تنج من سحب هذا القرار وأولها أنه لا يستحق المنحة المقررة لقطع العلاقات يجب استرداد منحه الثلاث أشهر التي صرفت نتيجة صدور القرار المسحوب إلى اليونان فإن هذه النفقات تواجهها تعويضات أخرى منصوص عليها من في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ويستحقها سيادته بمجرد توافر مناطها وفقا لاحكام القرار المذكور .

ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية المعروضة حالته في منحه قطع العلاقات المشار اليها .

: ملف ٨٨٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٥/١٣ (

الفرع الثامن فرق خفض العملة

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

فرق خفض العملة المنصوص عليه في قرار وزير الخارجية الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ - العملة الموجبة لصرفه هي الوجود الفعلي للموظف بالبلاد التي انخفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة لسعر عملتها المتداولة - قضاء الموظف أجازته الاعتيادية او المرضية خارج هذه البلاد لا تتوافر معه العملة الموجبة للصرف .

ملخص الحكم :

واضح من القرار الوزارى الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الذى يقوم على ما ثبت بمحضرى جلسى ٢٨ من سبتمبر ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ اللتين عقدتهما اللجنة المشار اليها أن العملة في صرف فرق العملة لامضاء البعثات المصرية في الخارج هي الاحتفاظ بالمستوى الثائم آنذاك لمعيشتهم في الخارج أى في فترات وجودهم الفعلى بالبلاد التي انخفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة لسعر عملتها المتداولة بها ويترتب على ذلك أن هذا الفرق يكون واجب الصرف مادام الموظف قائما بعمله أو بأجازته في البلد الذى به مقر عمله نظرا لتوفر العملة الموجبة للصرف فإذا أمضى الموظف أجازته الاعتيادية أو المرضية خارج البلد الذى بها مقر عمله فإن العملة الموجبة لصرف الفرق لا تتوافر ، وبالتالي لا يتعلق

للموظف أى حق فى هذا الفسرق دون حاجة الى النص على ذلك ، لأن
العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وحتى ولو توافرت الحكمة من صرف
الفرق لأن الحكم يرتبط بعقلته ولا يرتبط بحكمته ولا حجة فى أن الوزارة
تقد صرفت فى هذه الحالة فرق خفض العلة لأن خطأ الوزارة فى فهم
القرار المذكور وتطبيقه على نحو مخالف لصحيح حكمه ليس من شأنه
أن يصبغ الشرعية على ما تم من جانبها .

(طعن رقمى ١٤٢٥ ، ١٤٧٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤)

الفرع التاسع استرداد ما صرف دون وجه حق

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

مدى جواز التجاوز عن استرداد ما صرف بدون وجه حق .
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بشأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بدون وجه حق — هذا التجاوز يقتصر حكمه على المبالغ التي صرفت قبل العمل بالقانون في ١٩٧١/٤/٥ دون تلك التي صرفت بعد هذا التاريخ — أثر ذلك التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بصفة تمثيل اضافي عن بدل الأنابة خلال الفترة من ١٩٧١/٤/٥ وحتى ١٩٧٤/٥/٢٠ والذي اجاز منح مثل هذا البديل إنما يكون بقانون — عدم جواز الاستناد الى نصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن اموالها الموقوفة في هذا الخصوص .

ملخص الفتوى :

المادة السادسة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ كانت تنص على انه « في احوال خلو وظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية أو وجوده في اجازة أو تعيينه في غير الدولة التي بها مقر وظيفته الاصلى يمنح لمن يقوم بالعمل مقامه ابتداء من هذا

التاريخ علاوة على بدل تمثيله الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل التمثيل الاصلى المقرر لرئيس البعثة بشرط الا يتجاوز ما يصرف من هذا البذل خمسين جنيها في الشهر وعلى الا يزيد مجموع بدل التمثيل الاصلى وبذل الانابة ما يتقاضاه رئيس البعثة من بدل تمثيل اصلى » .

ولتد عطلت تلك المادة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/٢١ فاصبح نصها يجرى على انه « فى حالة خلو وظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية او وجوده فى اجازة او تعيينه فى غير الدولة التى بها المتر الاصلى لوظيفته او وجوده ما يمنعه من مباشرة عمله يمنح لمن يقوم بالعمل مقامه ابتداء من تاريخ قيامه بالاعمال علاوة على ما يمنح له من مرتبات بدل انابة يعادل ربع بذل التمثيل الاصلى المقرر لرئيس البعثة بحد اقصى قدره خمسون جنيها فى الشهر » .

كما يمنح القائم بالاعمال بالانابة بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة بالنسبة المقررة لرئيس البعثة وذلك بشرط الا يزيد مجموع بدل التمثيل الاصلى والاضافى وبذل الانابة للقائم بالاعمال على ما يستحقه رئيس البعثة من بدل تمثيل اصلى واضافى .. » .

وبين من ذلك ان من يقوم بعمل رئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية اثناء غيابه لم يكن يستحق قبل تعديل المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الضمة فى وظائفه السلكن الدبلوماسى والقنصلى فى مقابل قيامه بالعمل سوى بدل انابة فلم يكن يستحق بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة ولقد ظل الحال كذلك حتى ١٩٧٤/٥/٢١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى عدل نص تلك المادة فنحن بمنح بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة ، وعلى ذلك فان المبالغ التى صرفت للتأمين بعمل رئيس البعثة قبل ١٩٧٤/٥/٢١ بصفة بدل تمثيل اضافى تكون قد صرفت لهم بدون وجه حق الامر الذى يتعين معه استردادها من صرفت لهم .

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بشأن التجاوز عن استردادها مأ صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها يتم وجه حق تنفى بالتجاوز وجوبا عما صرف من تلك المبالغ حتى ١٩٧١/٤/٤ تاريخ صدور هذا القانون ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو ترقية وتجزير التجاوز في غير تلك الاحوال بقرار من الوزير المختص فان قرار وزير الخارجية بالتجاوز عن المبالغ التي صرفت في الحالة الماثلة بصفة بدل تمثيل اضافى حتى ١٩٧١/٤/٤ يكون قد صانف صحيح حكم القانون .

ولما كانت المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في عام ١٩٧١ (المقابلة للمادة ٧٣ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤) تنص على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » . فان التجاوز عن المبالغ التي صرفت بصفة بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة في الفترة من ١٩٧١/٤/٥ حتى ١٩٧٤/٥/٢٠ يجب أن يتم بقانون باعتبار أن هذا التجاوز يمثل استثناء من قواعد تحديد مرتبات أعضاء السلكين الدبلوماسى والتفصلى في تلك الفترة .

واذا كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة قد أجاز لرئيس الجمهورية وللوزير المختص النزول عن أموال الدولة والتصرف بها في حالات محددة فإن ذلك ليس من شأنه جواز المبالغ عن المبالغ التي صرفت بصفة بدل تمثيل اضافى لأعضاء السلكين الدبلوماسى والتفصلى بإداة تشريعية أدنى من القانون ذلك لأن المشرع اشترط في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للنزول عن أموال الدولة أن يتم بمقتضى غرض ذى نفع عام الامر الذى يخلف في الحالة الماثلة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن التجاوز عن المبالغ التي صرفت في الحالة الماثلة بصفة بدل تمثيل اضافى بعد ١٩٧١/٤/٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ انما يكون بقانون .

الفصل السادس

تأديب

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

لا اعتداد في مجال تعيب التحقيق القول بان الملحق سار على توجيه
أسئلة ايجابية الى الشهود - لا يصح والحال هذا ان يتخذ من طبيعة
السؤال ذريعة لازالة الاثر القانوني للتحقيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا اعتداد بها ذهب اليه الطاعن في مجال تعيب
التحقيق ان الملحق سار على توجيه أسئلة ايجابية الى الشهود بصدد علم
الطاعن باهداء الاثاث للحكومة المصرية ، اذ بالرغم من ان هذه الواقعة
ليست منتجة في مسؤولية الطاسطن نجد وجوب حصر وتسجيل الاثاث الذي
كان يورذ للسفارة ، فان الاسئلة التي وجهت للشهود كانت أسئلة محتادة
بصدد واقعة مادية ولا يصح والحال هذا ان يتخذ من طبيعة السؤال ذريعة
لازالة الاثر القانوني للتحقيق . كذلك ليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من
تدخل حكومة قطر في التحقيق من واقع مبادرتها بارسال الكوادر الخاصة
بالشراء للحكومة المصرية او تقديم ما طلبته لجنة التحقيق من مستندات .
او استضافتها لامضاء لجنة التحقيق في قطر او تحرير محضر اللجنة على
اوراق فندق الدرجة ذلك لان تقديم حكومة قطر للكوادر الخاصة بالاثاث
او تقديم المستندات الاخرى انها كان بناء على طلب الحكومة المصرية او لجنة
التحقيق ولا يعد استجابة حكومة قطر لهذه الطلبات تدخلا منها في
التحقيق . او العمل على توجيهه وجهة غير صحيحة اما استضافة حكومة قطر
للجنة فهو امر لم يتم عليه دليل في الاوراق ولا يكفى للتدليل على قيام

اللجنة بكتابة محضرها على أوراق فندق الدوحة اذ مجرد استعمال هذا الورق لا يعنى استضافة حكومة قطر للجنة وحتى لو صح ذلك جسدلا فانه لا يعدو أن يكون مجاملة ، طالما أن التحقيق سار في القناة الطبيعية له ودون أن يقيم الطاعن الدليل على انحراف التحقيق أو يدل على عدم صحة المستندات المذكورة .

ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم فإن نعى الطاعن ببطلان التحقيق للأسباب السالف ذكرها يكون على غير أساس سليم بتعين طرحه .

ومن حيث أن الوجه الآخر من أوجه الطعن والذي حاصله أن الحكم المطعون فيه عليه تصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، فانه مردود بأن مجلس التأديب استخلص ادانة الطاعن في كل المخالفات التي أسندت اليه استخلاصا سائفا وسليما من الاوراق والتحقيقات للأسباب التي تلم عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتزيد عليها بالنسبة للمخالفين الاولى والثانية المسندتين الى الطاعن الخاصتين بتراخيه في اتخاذ اجراءات . جرد عهدة السفارة والسكن واستيلائه بدون وجه حق على أموال مملوكة للسفارة قيمتها ٥٧٨٣٢ ريالاً قطرياً أن السيد/ (.....) . حسبما جاء بتقريره المؤرخ في نوفمبر سنة ١٩٧٣ — نبه الطاعن الى وجوب القيام بعملية الجرد الا أن الطاعن رفض ذلك بمقولة أن الرأي لم يستقر بعد بصدد ملكية الاثاث وهل هو على سبيل الاعارة ام تائه مهدى للحكومة المصرية ثم عاد وسمح له بجرد عهدة المكاتب فقط والطاعن بذلك يناقض نفسه ويهدم بذلك حجته في عدم الجرد المستهدة من عدم تصديق ملكية الاثاث فاذا كانت هذه الحجة لم تمنع جرد اثاث المكاتب فهي كذلك لا تمنع أيضا من جرد عهدة السكن بل أن جرد عهدة السكن الزم وكان يجب المبادرة بها قبل أن تختلط بها يكون قد جلبه من منقولات شخصية ولا يفيد الطاعن بعد ذلك ادعائه بأنه لم يخطر رسيا من حكومة مصر أو حكومة قطر بأن الاثاث مهدى الى حكومة مصر اذ حتى لو صح ذلك جسدلا فانه ما كان يحول دون جرده وتسجيل

ما يرد منه للسفارة أولا بأول وتسليمه الى المختص طبقا للجراءات المخزنية وهو تصرف لا يفيىب حتى عن الرجل المعتاد ، وتستشف المحكمة من موقف الطاعن من عدم سياحه بجرء عهءة السكن أن النية كانت مبيئة للتلاعب بها . وغضلا عن ذلك فقد ثبت أيضا من التحقيق والمستندات المرفقة به أن السيارة مارة « بيجو ٥٠٤ » كانت مهءاة للسفارة حسبما يثبت ذلك من فائورة الشراء المؤرخة فى ٧ من يونية سنة ١٩٧٢ وقد اءءيت الاوراق تماما من ثبة دلية دليل او قرينة تؤءء زعم الطاعن أن السيارة المذكورة كانت مهءاة من حرم السيد وزير خارجية قطر الى السيدة حرم الطاعن وفى ذات الوقت لم يقدم الطاعن من جانبها الدليل على صحة زعمه والقءر المتبن من الاوراق ان الطاعن بيت النية على الاستيلاء على هذه السيارة فبادر بنشر اشاعة بين العاملين فى السفارة بأن السيارة المذكورة مهءاة لحرمه ثم استبءل لهذه السيارة بعء ستة أشهر فقط وءون مسوغ ظاهر — سيارة أخرى مارة « بيجو ٤٠٤ » وءاول جاهءا ترخيص هذه السيارة الجديدة باسمه شخصا الا أن حكومة قطر لم تستجب لطلبه على النحو الذى استظهره وفصله الحكم المءعون فيه اما باقى المتسولات التى استولى عليها الطاعن أو استلم قيمتها فقد أوضح المءعون فيه الاسائء والحجج التى تكشف عن مسوغات ما فنى به وهى اسائء مئةجة لقضائهم من حيث الواقع والقانون ، ولا وجه لما نعاء الطاعن فى طعنه على اللجنة التى سافرت الى قطر لتحءىء الاشياء الناقصة ، من أن ذلك يتم فى فبيته أو أنه لم يتسلم الاوراق بالاشياء الناقصة وانما تسلمها سائق السفارة الذى يبقى مسئولا وحءه عن فقءها أو أن الجءء لا يمثل الحقيقة اء لم تستكل لجنة التحقيق بقطر عملها واكتفت بمراجعة سريعة للفوائء ، لا وجه لما تقدم ، ذلك لان الثابت من الاوراق أنه بمناسبة صدور قرار نقل الطاعن الى القاهرة ، وازاء اصرار موظف السفارة على جءء عهءة السكن قبل مغادرته قطر ، وافق الطاعن على جءء ائاث السكن وتم جءء الاثاث الموجود بالسكن فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ وقام الطاعن بنفسه بمراجعةها والتصءىق عليها ،

وتد جددت لجنة التحقيق التي سافرت الى قطر الاشياء الناقصة بمقارنة فواتير الاثالث بما ورد في الجرد الذي تم في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وبلغت قيمة الاشياء الناقصة ٢٩٣٦٠ ريالاً قطرياً (وسحقته ٢٩٤٦٠ ريالاً) منها اشياء — بلغت قيمتها ١٧٠٩١ ريالاً قطرياً استلمها الطاعن شخصياً ووقع على الفواتير الخاصة بها بما يفيد الاستلام ولم تظهر في الجرد الذي كان قد تم واعتده الطاعن في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، ومنها اشياء قيمتها ٣٥٣٩ ريالاً قطرياً — قرر سائق السيارة أن الطاعن نزلها الى الشقة المملوكة للسيدة حرمه في بيروت في الرحلتين اللتين قام بهما الطاعن الى بيروت أثناء مدة عمله بسفارة قطر ، ومنها اشياء — بلغت ٧٥٠٠ ريال قطري — وضعها الطاعن في صندوق أمتعته الخاصة عند مغادرته السفارة نهائياً ، وبقي الاشياء الناقصة وقيمتها ١٣٣٠ ريالاً قطرياً لم يقطع التقرير بان الطاعن تسلمها أو تصرف فيها ، ومن ثم فإن قول الطاعن بأن تحديد الاشياء الناقصة لا يمثل الحقيقة وان سائق السفارة هو المسؤول عن فقدانها لا يعدو أن يكون قولاً مرسلاً يعوزه الدليل خاصة وان ما يزيد على ٥٨ ٪ من قيمة الاشياء الناقصة ثبت أن الطاعن تسلمها بنفسه ولم تظهر في الجرد الذي تم في حضوره واعتده في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ وبذلك ينهار كل دفاذ للطاعن يقوم على أساس قيام لجنة التحقيق في قطر بعملها في غيبته كذلك لا وجه لدفاع الطاعن الذي حاصله انه بوصفه رئيس البعثة الدبلوماسية بقر لا يختص بالقيد في دفاتر العهدة وانه كان يتعين على العامل المختص أن يقوم بجرد عهدة السكن في حينه من تلقاء نفسه اذ أن مباشرة الاختصاص الوظيفي لا يحتاج الى اذن ، ذلك لان الثابت من الاوراق والتحقيقات ان الطاعن نفسه رفض تمكين المختصين من جرد عهدة السكن منذ البداية على ما سلف البيان ، ولا اعتداد بما ذهب اليه الطاعن من تعيب عمل اللجنة المذكورة بحجة انها أخذت بمذكرة مقدمة من المركز التجارى بقطر منسوبة صدورها الى السيد/ وموقعه من احد العاملين بالمركز اذكور وليس من مديره ، ذلك لان هذه المذكرة لا تكون شرها

لمراحل شراء بعض الأثاث من هذا المركز وحتى باستئصال هذه المذكرة فإن الفواتير الموقعة من الطاعن باستلام الأثاث الوارد بها تظل قائمة ومنجبة في ادانة الطاعن فيما اسند اليه في هذا الصدد ، وغنى عن القول أن حجج الطاعن بأن لجنة التحقيق المذكورة وقد استبعدت من الجرد انذى قامت به اشياء بمقولة مغايرتها للاشياء الاصلية ، يشكك في عملها ، مردود بأن استبعاد هذه الاشياء كان بسبب عدم وجود فواتير تفيد شراؤها بمعرفة حكومة قطر وقد رأت اللجنة بصدد هذه الاشياء والمبالغ قيمتها ٤٦٠٠ ريال قطرى النظر في خصم قيمتها من المبالغ المطلوبة من الطاعن كذلك لا يغيب عمل اللجنة المذكورة انها بعد ان حددت الاشياء الناقصة أثرت بأن تقوم السفارة باجراء جرد جديد لدار السكن والمكاتب وقيدتها في سجل المهدة اذ أن اللجنة المذكورة لم تكن مختصة باتمام عملية الجرد والتيد في السجلات ولقد كانت تأثيرتها باجراء جرد جديد لازمة بعد أن تم تحديد الاشياء الناقصة التى يسأل عنها الطاعن .

ومن حيث ان تصرفات الطاعن على هذا النحو تنطوى على اخلال جسيم بمقتضيات وظيفته وتغال من امانته وتسيء الى سمعة جمهورية مصر العربية في الخارج ، ولذلك فان عقوبة العزل التى وقعت عليه تناسب عدلا وقانونا مع ما ارتكبه الطاعن من مساوء وثبتت في حقه اخذا في الاعتبار ان رجال السلك الدبلوماسى - وهم يقومون بتمثيل مصر في الخارج - يجب ان يكونوا فوق مستوى الشبهات والريب وينبش عليهم ان يتحلوا بأرفع الفضائل واسماها وان يتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم ، والطاعن لم ينتقد هذه الصفات بحسب بل ارتكب من الدنيايا ما يجعله غير صالح لتولى اعباء الوظيفة العامة وبصفة خاصة وظيفة التمثيل الدبلوماسى .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٩)

(م ٦٨ - ج ١٦)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

اشترك من ليس عضوا بالسلك الدبلوماسى والقنصرى فى عضوية احدى اللجان المشكلة لاستكمال بعض نواحي التحقيق فيما اسند الى عضو السلك الدبلوماسى للاستفادة من خبرته واستظهار المخالفات ابتغاء كشف حقيقة ابعادها ومدى سلامتها لا يؤدى الى بطلان التحقيق — اساس ذلك : ان الاجراء لا يكون باطلا الا اذا نص القانون على البطلان — خلا القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار نظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى من نص يقرر بطلان التحقيق فى هذه الحالة .

ملخص الحكم :

وبن حيث انه لما كانت المادة ٢٦ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى تنص على أن يتولى التحقيق مع أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى رئيسهم المباثر أو وزير الخارجية أو من ندب من أعضاء السلكين المذكورين لاجراء التحقيق ، وكانت اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ معدلة بالقرار الوزارى رقم ١٢٩٢ لسنة ١٩٧٤ مكونة من ثلاث من أعضاء السلك الدبلوماسى ومراقب عام المشتريات والمخازن ، كما ان اللجنة الاخرى التى عهد اليها استكمال بعض نواحي التحقيق بقطر والمشكلة بالقرار الوزارى ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ مكونة من احدى أعضاء السلك الدبلوماسى ومراقب عام المشتريات والمخازن ، وبماذ ذلك ان كلا من اللجنتين اشترك فيها مراقب عام المشتريات والمخازن بالوزارة وهو ليس من أعضاء السلكين الدبلوماسى أو القنصرى ، الا ان ذلك لا يقوم سببا لبطلان التحقيق ، اذ الاجراء لا يكون باطلا الا اذا نص القانون على البطلان وقد خلا

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر من ثمة نص يقرر بطلان التحقيق في هذه الحالة ، أو اذا كان الاجراء جوهريا ويؤدى تخلفه الى الاخلال بالضمانات الجوهرية التى يجب أن تتوافر في التحقيق حسبما تمليه العدالة المجردة والاصول العامة في المحاكمات ، وهذه الضمانات الجوهرية تقتضى مواجهة العامل بالمخالفات المسندة اليه وحاملته علما .ببختلف الادلة الاساسية التى تثبت وقوع هذه المخالفات ونسبتها اليه .ويمكنه من الدفاع عن نفسه ومنحه الاجل المعقول واللازم لكى يرد على ما هو منسوب اليه ، مع توافر حيدة المحقق الذى يتولى التحقيق وعدم انحيازه ، ولما كان التحقيق قد استوفى هذه المقومات الجوهرية لم يخرج عن الاصول المرعية في اجرائه ، وكان الاستماعة بالسيد مراقب عام المشتريات والمخازن للافادة من خبرته واستظهار موضوع المخالفات المسندة الى الطاعن ابتغاء كشف حقيقة ابعادها ومدى سلامتها ، وقد وجه الطاعن بأدلة الاتهام ومكن من ابداء اقواله والدفاع عن نفسه ، فان التحقيق والامر كذلك يكون قد تم سليما بما لا وجه للنعى عليه .

ومن حيث انه عن الوجه الثانى من اوجه بطلان التحقيق والذي حاصله ان اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ تصدت للتحقيق استكمالاً وتلخيصاً بعد أن انتهت مهمتها بتشكيل اللجنة الثانية الصادر بها القرار الوزارى رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ ودون أن يصدر لها ثمة تفويض جديد من السيد وزير الخارجية ، فان هذا النعى مردود بأن اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ هى التى فُاط بها السيد وزير الخارجية التحقّق فيها أسند الى الطاعن من مخالفات .وتحديد موقفه منها ، ولئن كانت اللجنة المذكورة قد رأت استكمال التحقيق في دولة قطر وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض من بين أعضاء اللجنة الاولى ، الا أن ذلك لا يعنى أن اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ قد انقضت مهمتها بمجرد تشكيل اللجنة الثانية التى سافرت الى قطر ، يؤكد ذلك أن السيد وزير الخارجية — بعد عودة اللجنة الثانية من قطر — أصدر القرار رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٧٤ في ١١ من يونية

١٩٧٤ يضم أحد السادة الوزراء المفوضين الى اللجنة المذكورة ، ومن ثم فان تصدى اللجنة الاولى لاستكمال التحقيق ومراجعة الدلائل بما أسند اليه من مخالفات كشف عنها التحقيق الذى تم فى دولة قطر ، لا يدخل فى اختصاصها .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٩)

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

تولى رئيس اللجنة التى باشرت التحقيق مع عضو السلك الدبلوماسى امانة مجلس التأديب — حضوره مجلس التأديب ليقدم الاوراق والمعارف اللازمة وتكوين مقرر مجلس التأديب دون ان يكون منتميا فيه ، ومن ثم اشتراكه فى مداوئه بما يخل بمقتضاه — لا ينطوى ذلك على ما يخل بمسيرة المحاكمة — لا أساس للدفع ببطلان تشكيل مجلس التأديب لهذا السبب .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الوجه الرابع من أوجه الإعلان فى الملء من مجلس التأديب والخاضع بتولى السيد السيد مدير الشؤون القانونية ومراقبة الخارجية امانة مجلس التأديب بالرغم من انه كان رئيس اللجنة التى باشرت التحقيق مع الطاعن فيما أسند اليه ، فان الثابت من الاوراق ان قرار وزير الخارجية رقم ٢٤٧٦ لسنة ١٩٧١ الصادر فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ نص فى المادة الاولى منه على تشكيل مجلس التأديب ، ونفس فى المسادة الثانية على دعوة المجلس للانعقاد يوم السبت الموافق ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ الساعة السابعة مساء بمبنى الوزارة ، وتمت المادة الثالثة على أن « يقوم السيد السفير مدير ادارة

السفراء القضائية بمعاونة المجلس وتزويده بما يلزمه من الوزارة من أوراق ومعلومات « ويبين من القرار المشار إليه أن السيد السفير مدير إدارة الشؤون القضائية لم يكن معزوا بالمجلس وإن مهمته كانت محددة في معاونة مجلس التأديب ، وتزويده بالأوراق اللازمة ، والثابت في الاطلاع على محضر جلسة مجلس التأديب المنعقدة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ أن المجلس وافق على حضور السيد السفير مدير إدارة الشؤون القضائية وقد وقف دوره عند تلاوة قرار الإحالة إلى المجلس والانتهايات الموجهة إلى الطاعن وأدلة ثبوتها وتدوين الجلسة بنقله على طلب المجلس ، وبعد أن استمع المجلس إلى دفاع الطاعن ، أخطب المجلس للداولة وانصرف السيد السفير مدير إدارة الشؤون القضائية وقرر المجلس إصدار الحكم في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، ثم قرر مد أجل الحكم لجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٥ وهذا استمع المجلس وتولى أمانيته السيد السفير مدير إدارة الشؤون القضائية ، وتسمي النطق بالحكم في هذه الجلسة ، ويبدو وأدعيا مما تقدم أن السيد السفير مدير إدارة الشؤون القضائية لم يكن عضوا في مجلس التأديب ولم يشترك في مداولاته ، وكان حضوره المجلس لهذه الأوراق والمعلومات اللازمة وتدوين محضر مجلس التأديب ، وبالتالي فإنه ليس من شأن ذلك الإخلال بتشكيل مجلس التأديب حيث ينسب الشائرون على الإعلان لهذا السبب ، ولم يترتب على حضور السيد السفير وزير الشؤون القضائية على هذا النحو الإخلال بإجراء جوهرى بمراعاة أن حضور جلساته المجلس أو تدوين محاضرها لا ينأوى على ما يخل بسرية المحاكمة أخذ في الاعتبار أنه كان رئيس لجنة التحقيق وعلى علم مسبق بوقائع الاتهام وأدائته .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الدفع الذى أبداه الطاعن ببطلان تشكيل مجلس التأديب للأسباب السابقة ذكرها ، على غير أساس .
سلم من القانون يتعين الالتفات عنه .

من حيث أن الطاعن دفع ببطان التحقيق الذى أجرى معه ، وأسير.
دفعه على وجهين (الاول) بطلان تشكيل كل من لجنة التحقيق المشكلة
بقرار وزير الخارجية رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٤٧ ولجنة التحقيق المشكلة
بقرار وزير الخارجية رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ اذ ضمت السيد/
المراقب للمشتريات بالوزارة وهو ليس عضوا بالسلكين الدبلوماسى أو
القنصلى بالمخالفة للمادة ٢٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار
اليه (والثانى) بطلان التحقيق الذى أجرته اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٠٣٤
لسنة ١٩٧٤ بعد عودة اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ من
قطر اذ ان اللجنة الاولى مهمتها انتهت بتشكيل اللجنة الثانية . وفى شرح
الوجهين السابقين قال الطاعن ان المادة ٢٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة
١٩٥٤ ناطت التحقيق بوزير الخارجية أو من يندبه من أعضاء السلكين
الدبلوماسى أو القنصلى ، فان تشكيلها يكون باطلا وبطل معه التحقيق
الذى أجرته مع الطاعن ، كذلك فان اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم
١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ انتهت مهتها ورفعت مذكرة باعمالها الى وزير
الخارجية الذى أصدر القرار رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل اللجنة
الثانية لاستكمال التحقيق فى قطر ورفع نتيجته للوزير ، فلما عادت اللجنة
الثانية من قطر لم يصدر ثمة قرار من الوزير بندب أحد للتحقيق استكمالاً
أو تلخيصاً غير ان السيد السفير مدير الادارة القضائية تصدى من عنده
دون تفويض من الوزير ، وعقد اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٠٣٤ لسنة
١٩٧٤ وباشر التحقيق ورفع مذكرة جديدة للسيد الوزير .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن السيد وزير الخارجية أصدر
القرار رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ فى ١٥ من مايو سنة ١٩٧٤ وقد تضمن
النص فى المادة الاولى على تشكيل لجنة برئاسة السيد
السفير وعضوية السيد/المستشار والسيد/.....
مراقب عام المشتريات والمخازن بالوزارة وذلك لسؤال السيد الوزير
المفوض فيما هو منسوب اليه من مخالفات مالية وإدارية
أثناء عمله كمسافر لجمهورية مصر العربية لدى حكومة دولة قطر ، ونصت

المادة الثانية على أن ترفع اللجنة مذكرة بنتيجة عملها للوزير في مدة لا تتجاوز أسبوعاً ، وقد قامت اللجنة المذكورة بإجراء التحقيق وسمعت أسئلة المخلف ومن رأت سماع أقواله من ذوى الشأن ثم رفعت مذكرة الى السيد وزير الخارجية انتهت فيها الى أن التحقيق في التصرفات المنسوبة للسيد الوزير المفوض يستوجب استكمالته بدولة قطر ، ومن ثم أصدر السيد وزير الخارجية القرار رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ في ٢٨ من مايو ١٩٧٤ بتشكيل لجنة برئاسة السيد المستشار وعضوية السيد/..... مراقب علم المشتريات والمخازن بوزارة الخارجية (وكلاهما عضواً باللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤) للسفر الى قطر لاستيفاء البيانات والقيام بالاتصالات اللازمة التي تتعلق بالمخالفات المالية والادارية المنسوبة الى الطامع ابن عمه سفير لجمهورية مصر العربية في قطر وتمسويض اللجنة في استجواب أعضاء السفارة الحاليين أو السابقين المعاصرين للوقائع المتصلة بهذا الموضوع وعلى ان تعود اللجنة الى القاهرة خلال اسبوع . وقد قامت اللجنة المذكورة بالمهمة التي اسندت اليها وعادت الى القاهرة مساء يوم ١٠ من يونية ١٩٧٤ حيث رفعت مذكرة للسيد وزير الخارجية بما اتجزته اللجنة من عمل . وتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٧٤ أصدر السيد وزير الخارجية القرار رقم ١٢٩٢ بضم السيد الوزير المفوض الى عضوية اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، ثم اجتمعت اللجنة المذكورة بعد ان انضم اليها السيد الوزير المفوض وواجهت الطامع بها ككشف عنه التحقيق الذي تم في دولة قطر ، ثم أعدت مذكرة بها انتهى اليه التحقيق صدر على اساسه قرار وكيل وزارة الخارجية باحالة الطامع الى المحاكمة التأديبية .

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

نص المشرع في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي على أن يرأس وزير الخارجية مجلس التاديب المنصوص عليه في المادة ٣٠ منه برئاسة وزير الخارجية للمجلس المذكور قبل حلفه اليمين القانونية طبقا لحكم المادة ١٥٥ من الدستور التي أوجبت أن يؤدي الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين المنصوص عليها في هذه المادة أبسى من شأن بطلان تشكيل مجلس التاديب — أساس ذلك : لا يوجد ثمة نص يقضى ببطلان أحكام مجلس التاديب لهذا السبب .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه الوجه الأول من أوجه بطلان تشكيل مجلس التاديب والخاص برئاسة السيد وزير الخارجية للمجلس قيل حلفه اليمين وبالرغم من أنه الأمر بالتحقيق والمحاكمة فإن هذا النعى مردود بأن المشرع في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر وقد ناط بوزير الخارجية برئاسة مجلس التاديب المنصوص عليه في المادة ٣٠ منه ، ولما كان السيد وزير الخارجية الذي رأس مجلس التاديب هو الوزير الفعلي لوزارة الخارجية وكان لا يوجد ثمة نص يقضى ببطلان أحكام مجلس التاديب لهذا السبب ، فإن رئاسته للمجلس المذكور قبل حلفه اليمين التي نص عليها الدستور ليس من شأنه تشكيل المجلس كذلك لا حجة في النعى على قرار تشكيل مجلس التاديب بأن وزير الخارجية الذي رأس هذا المجلس هو الأمر بإحالة الطاعن الى التحقيق ذلك لان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قد ناط بوزير الخارجية في المادة ٢٦ منه إحالة أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الى التحقيق فيها ينسب

أنهم من مخالفات ، كما ناط القاتون المذكور بوزير الخارجية في المادة ٣٠ رئاسة مجلس التأديب اذا كانت التهمة موجبة الى سفر أو وزير مفوض وليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعن من أن السيد وزير الخارجية هو الامر بحالته الى مجلس التأديب ذلك لان احالة الطاعن الى مجلس التأديب كانت بمقتضى قرار وكيل وزارة الخارجية رقم ٣٣٧٧ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ بالتطبيق للمادة ٢٩ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر والتي نصت على أن يصدر قرار بالاحالة الى المحكمة التأديبية من وكيل وزارة الخارجية .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه بطلان تشكيل مجلس التأديب والذي يدور حول استبدال وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بوزير العدل في عضوية المجلس المذكور ، فان المادة ٣٠ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر تضمنت النص على انه اذا كانت التهمة موجبة الى سفر فوق العادة أو مفوض أو مندوب فوق العادة أو وزير مفوض يشكل المجلس برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزير العدل ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ورئيس شعبة الشئون الداخلية والسياسية بمجلس الدولة وعند غياب وزير الخارجية أو وزير العدل أو وجود مانع لدى أحدهما يحل محله من يندبه مجلس الوزراء من الوزراء ، وقد نص القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بأن يستبدل بعبارة « رئيس مجلس الوزراء » و« مجلس الوزراء » في جميع التشريعات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » ، ويتاريخ الاول من أكتوبر سنة ١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٧٤ فاصفا في البند (١) من المادة الاولى على تفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلوكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق ببعض اعضاء السلوكين الدبلوماسي والقنصلي فيما عدا السفراء ، وكذلك المادة ٣٠ من هذا القانون . ولما كان الثابت من الأوراق انه عرض على السيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت كساب

السيد وزير الخارجية الخاص باعتذار السيد وزير العدل عن حضور مجلس التأديب لوجود مانع لديه ، فأثر عليه في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٤ بنرشيع السيد الدكتور وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء ، وفي ثم يكون استبدال وزير الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء بالسيد وزير العدل — بعد أن أوضحت الأوراق من اعتذار وزير العدل من حضور مجلس التأديب — وقد تم بالاداء القانونية السليمة ، ولا وجه للنمى بأن خطاب وزير الخارجية الخاص بطنّب ترشيح من يحل محل وزير العدل في عضوية المجلس قد خلا من ذكر اسم الوزير المفوض المحال الى المحاكمة التأديبية وبأن الأوراق اجذبت من التحليل على اعتذار وزير العدل ، لا وجه لذلك اذ أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لم يتطلب ذكر البيان المقبول به كما أن الطاعن لم يقدم ثمة دليل يبحض ما أثبته السيد وزير الخارجية في كتسابه الموجه الى السيد رئيس الوزراء سالف الذكر من عدم اعتذار وزير العدل عن عضوية مجلس التأديب .

ومن حيث أن الوجه الثالث من اوجه بطلان تشكيل مجلس التأديب والذي يتعلق بطول السيد المستشار رئيس ادارة الفتوى لوزارة الخارجية محل رئيس شعبة الشؤون الداخلية والسياسية ، فانه مردود بأن نظام الشعب بمجلس الدولة الذي كان قائما عند صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر ، قد ألغى بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة والذي نص في المادة ٤٦ منه على أن يحل رؤساء ادارات الراى محل رؤساء الشعب في عضوية الهيئات التي كانوا يشتركون فيها بحكم مناصبهم بمقتضى القوانين واللوائح .

قائمة رقم (١٤)

المبدأ :

قرارات مجلس نائيب أعضاء الاسلك الدبلوماسى والقصلى لا تعدو أن تكون قرارات ادارية نهائية صادرة عن سلطة نائيبية — الوطن.. عليها أمام المحكمة النيابية حسب درجة العضو وليس أمام المحكمة الادارية العليا — وظيفة مستشار بوزارة الخارجية المحدد مربوطها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بين ١٩٦٨/١١٧٦ جنيه تعادل الدرجة الاولى من جدول مرتبات العاملين العاملين بالدولة الصاندر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ والمحدد ربطها بين ١٠٨٠ — ٢٠٨٨ جنيه. — اختصاص المحكمة النيابية للعاملين بوزارة الخارجية .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى أن بعد العمل بدستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ والذي ناط بمجلس الدولة الاختصاص بالنائيب ، وبعد أن أعاد المشرع تنظيم المحاكمة النيابية في ظل هذا الدستور ، وأستحدث نظاما مغايرا تضمنته أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فقد أضى لا محل للاستيراد على القضاء السابق الذى كان يجرى على اختصاص المحكمة الادارية. بنظر الطعون في قرارات مجلس النائيب . وأنه بالرجوع الى قانون مجلس الدولة المشار اليه يبين أنه أعاد تنظيم أوضاع المسألة النيابية على نسق جديد تنص في المادة السابعة منه على انشاء المحاكم النيابية مكونة من المحاكم النيابية للعاملين من مستوى الادارة العليا او من يعادلهم ، والمحاكم النيابية للعاملين من المستويات الاول والثانى والثالث وحدد في المادة الخامسة عشر المسائل التى تدخل في اختصاص هذه المحاكم من الناحية النوعية ، فناطق بهذا الاختصاص.

بالدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية ، والاختصاص بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من القانون وأولها « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات ونهائية للسلطات التأديبية » وثانيهما يتعلق بالطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام . ونص في المادة ٢٢ على أن يكون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أنه من ذلك يبين أن القرار الصادر من مجلس التأديب لا يعدو أن يكون قرارا إداريا نهائيا صدر عن سلطة تأديبية ، ومن ثم يكون الطعن فيه طبقا لتقرير الفصوص المتقدم ذكرها ، وتعود للمحكمة التأديبية حسب المستوى الوظيفي للعاملين ، وليس للمحكمة الإدارية العليا مباشرة التي تختص بنظر الطعون في أحكام المحاكم التأديبية وأن القول بغير ذلك فضلا عن أنه يتضمن خروجاً على نصوص قانون مجلس الدولة ، فإنه يترتب عليه تفويت درجة من درجات التقاضي على الطاعن تتمثل في المحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث أن الطاعن يشغل وظيفة مستشار بوزارة الخارجية المحدد بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ من ١١٧٦ جنيه و١٩٦٨ جنيه . وهي تعادل الدرجة الأولى بجدول مرتبات العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ والمحدد في رتبته بين ١٠٨٠ جنيه و٢٠٨٨ جنيه الأمر الذي يبين منه أنه لا يشغل وظيفة تعادل درجة من درجات الوظائف العليا .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون حكم المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الخارجية في الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٣ القضائية غير قائم على سند صحيح من القانون . فيما قضى به من عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى ، الأمر الذي يتعين معه البناء هذا الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى تلك المحكمة للفصل فيها .

تعليق :

يرجع الى ما ورد بشأن قرارات مجالس التأديب المماثلة تحت موضوع « تأديب » و « جامعة » ويوضع في الاعتبار حكم المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ وهي الدائرة التي جرى القول بتسميتها بدائرة إحدى عشر عضوا) القاضي باختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية . (الطلب رقم ٥ لسنة ١ ق في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق) .

الفصل السابع الفصل والاعادة الى الخدمة

الفرع الأول الفصل من الخدمة

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

فصل رجال السلك السياسى — استنادا الى تخلف احد
العناصر المتطلبة لاستمرارهم فى الوظيفة — جائز .

مفخص الحكم :

اذا كانت التقارير السرية المقدمة فى حق المدعى تبين انه لم يجز من حيث المستوى اللائق لمثل تلك الوظيفة على الدرجة التى تؤهله للبقاء فيها ومن ثم يكون القرار الصادر بفصله بالطريق التأديبى مع ائانة سنتين الى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش طبقا للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد قلم على ما يبرره ويباعث من المصلحة العامة .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

موظف — فصل بغير الطريق التأديبى — صرف من الخدمة —
ملك سياسى — تسريح رؤساء البعثات السياسية — مرده الى

قانون الموظفين الاساسى (ومن ذلك المادة ٨٥ منه) والقوانين الاخرى
— المادة ٧٧ من الدستور السورى الصادر سنة ١٩٥٠ — نصها
على ان رئيس الجمهورية هو الذى يعتمد رؤساء البعثات السياسية
لدى الحكومات الاجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية
لديه — مجال هذا الاعتماد يتحدد فى نطاق العلاقات الدولية دون
المساس بالقواعد التى تنظم المركز القانونى للموظف .

ملخص الحكم :

لا يوجد وجه لما ينعاه المدعى على المرسوم الصادر بتسريحه
من الخدمة من انه لم يصدر من رئيس الجمهورية الذى يملك وحده
تسريح رؤساء البعثات السياسية بالتطبيق للمادة ٧٧ من الدستور ،
والتي تنص على ان رئيس الجمهورية هو الذى يعتمد رؤساء البعثات
السياسية الاجنبية لديه — لا وجه لذلك ، لان الاعتماد له مجاله الخاص
بالمفهوم المقصود به فى الدستور ، هذا المفهوم الذى يتحدد فى نطاق
العلاقات الدولية ، دون المساس بالقواعد التى تنظم المركز القانونى
للموظف سواء فى تعيينه او تسريحه او غير ذلك ، والتي مردها الى القانون
الاساسى الخاص بالموظفين والقوانين الاخرى ، ومن ذلك المادة ٨٥
من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ التى تضمنت
فى فقرتها الاولى الحكم الموضوعى الذى يخول مجلس الوزراء صرف
الموظفين من الخدمة من اية مرتبة كانت للاسباب التى يترخص
فى تقديرها ، ولم تستثن من ذلك سوى القضاة ، ولو ان الشارع اراد
استثناء اعضاء البعثات السياسية لكان قد نص على ذلك ايضا بنص
مخلص .

قاعدة رقم (٤١٧)

ابداً :

قرار الجهة الإدارية بفصل المدعى لذات الأسباب التي صدر بها قرار سابق بفصله وبعد أن حكمت المحكمة بالفناء هذا القرار وضرورة هذا التمسك حائزاً لقوة الشيء المقضى به — أثره عدم مشروعية القرار الجديد الصادر بفصل المدعى من الخدمة مخالفته قوة الشيء المقضى بحسب أن القرار لا يعدو أن يكون إعطاء للقرار السابق المقضى بالإنائه وتريدينا لقتضاه سواء في محله أو في سببه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المستند من استقرار احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة بعض أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الى وظائفهم والذي عمل به قبل تاريخ صدور الحكم الملغى فيه أن المشرع رسم لمن جرى انهاء خدمتهم عن غير الطريق التأديبي بالاحالة الى الاستيداع أو المعاش اثناء أو بالنقل أو بالفصل من وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ أى من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ حتى ٨ من يونيو سنة ١٩٧٢ طريقاً جديداً للتظلم والظعن في القرارات الصادرة في شأنهم بطلب تطبيق قواعد ومنشوعة تكلل تصحيح أوضاعهم وتعويضهم عما صدر في شأنهم من قرارات غير مشروعة كما قضى القانون بمرئان تلك القواعد أيضاً حتى على من كان من هؤلاء قد رفع دعوى ولم يصدر فيها حكم نهائى عند العمل به على أنه اذا سلك العضو الطريق الذى رسمه القانون بتقديم طلب الافادة من احكام القانون المنصوص عليه في المادة ٣ فيعد عندئذ متنازلاً عن دعواه وامتنع عليه مواصلة السير فيها بسل واعتبرت دعواه بمجرد تقديم الطلب مفتضية بقوة القانون ، غير

أنه يحق له في حالة رفض طلبه أو اعتباره مرفوضاً قانوناً أن يطعن من جديد أمام محكمة القضاء الإداري إما إذا لم يسلك من سبق له إقامة الدعوى هذا الطريق الذي رسمه القانون فقد أوجبت المادة ١٣ من القانون سريان قواعده الموضوعية المتعلقة بالحقوق والمزايا التي تقررها القانون عليه في دعواه التي لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي وبذلك تساوى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه في تطبيق أحكامه الموضوعية بين من يتبع الطريق الجديد الذي رسمه لطلب الإنادة من أحكامه وبين من كان قد أقام الدعوى طعناً في قرار فصله بشير الطريق التأديبي ولم يكن قد صدر فيها نهائي، أخذاً في الاعتبار أن الالتجاء إلى القضاء أقوى أثراً في معنى التمسك بالعودة إلى الخدمة .

ومن حيث أنه متى كان المدعى قد أقام دعواه بطلب إلغاء قرار فصله من الخدمة قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وكانت هذه الدعوى — على ما سلف البيان — أتمت في معنى التمسك بالعودة إلى الخدمة من مجرد تقديم طلب العودة إلى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة ٣ من هذا القانون فإن دعواه تكون مقبولة شكلاً وفي معنى الإنادة من تطبيق الأحكام الموضوعية المتعلقة بالحقوق والمزايا التي تقررها القانون لمن تسرى عليهم أحكامه حتى ولو تخلف في دعواه أي شرط من الشروط الإجرائية الخاصة بدعوى الإلغاء كشرط إقامة الدعوى في الميعاد المقرر قانوناً للطعن في القرارات الإدارية أو سابقة التظلم منها .

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن الثابت أن الجهة الإدارية انصحت عن أسباب القرار الجمهوري الطعون فيه رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٥ بفصل المدعى من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش والمكافأة وهي ذات الأسباب التي استندت إليها الجهة الإدارية في إصدار القرار الجمهوري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٥ (م ٦٩ — ج ١٦٠)

بنقله من وزارة الخارجية الى وزارة الاوقاف ثم اخلته الى استبعاد
بالقرار الجمهوري رقم ٨٠١ لسنة ١٩٦٠ الذي ترتب عليه فصل
المدعى من الخدمة في ١٥ من مايو سنة ١٩٦١ بعد انقضاء السنة المحددة
للاستبعاد وقد استصدر المدعى حكما من محكمة القضاء الادارى
بجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٢ في الدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ١٤
القضائية بالفناء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٠
فما يترتب على ذلك من آثار وتناول الحكم أسباب القرار المذكور وانتهى
الى أن هذه الأسباب اما مستمدة من اذلة قائمة ماديا أو ثانويا
كما هو الحال في الوقائع المدرجة تحت اساءة المدعى لسلطته وسوء
سلوكه في حياته الخاصة والعامة واما لم يكتفى لها الوصف القانوني
لخالفات الوظيفة كما هو الحال في الوقائع المدرجة تحت سوء
معاملة المدعى المالية كما ان واتعات المعاملة المعروضة في الظروف
والملايسات التي أحاطت بها لا تخرج عن اطار المعاملات الخاصة
الى ما يمس مقتضيات الوظيفة أو يشين المدعى كموظف ، ومن ثم
لا تشكل مخالفة لمقتضيات الوظيفة وواجباتها مما تنتفى بعد ذلك معه
سلطة الجهة الادارية في تقدير ملائمة التصرف في هذه الحالة ، وعلى
ذلك رأت المحكمة أن قرار نقل المدعى لعدم صلاحيته للبقاء في وظائف
المسلكين الدبلوماسي والقنصلي غير قائم على سبب صحيح يبرره ومن
ثم فهو قرار منعدم أسباب لا محالة من غايته وتأييد قضاء هذه
المحكمة سالف الذكر من المحكمة الادارية العليا بجلستها المنعقدة
في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٨ القضائية

ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالغام
قرار نقل المدعى الى وزارة الاوقاف وما يترتب على ذلك من آثار قد
تفلو الأسباب التي ارتكز عليها قرار النقل وقضى بعدم صحتها
وانتهى الى فقدان القرار الى سبب صحيح يسنده وحاز هذا الحكم
قوة الامر المقتضى فنيما قضى به من عدم قيام أسباب هذا القرار
على أساس سليم ولما كانت الجهة الادارية قد عاودت فصل المدعى
من الخدمة بالقرار المطعون فيه بعد اقل من شهر من تاريخ اعدائه
الى الخدمة تنفيذا للحكم المشار اليه ولذا ان الأسباب التي منسوبة

معذا الحكم دون ثمة سبب جديد فان الجهة الادارية بذلك تكون قد تنكبت صحيح حكم القانون واضحي قرارها المطعون فيه مشغوبا بعدم المشروعية لمخالفته قوة الشيء المقضى وذلك بحسبان أن القرار المطعون فيه لا يعدو أن يكون أسياد للقرار السابق المقضى بالنسبة وتريدا لقتضاء سواء في محله أم في سببه باعتبار أن القرار الاول كان في حقيقته ابتداء انتهاء لخدمة المدعى بوزارة الخارجية وأسفر في النهاية عن فصله من خدمة الدولة وهو عين ما استهدفه القرار المطعون فيه فلذا لا اسباب .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد صدر معينا على ما سبق القول وكان للمدعى قد بلغ سن التقاعد في ٢٧ من يونية سنة ١٩٧٩ فقد تعين القضاء بإلغاء هذا القرار وبتسوية حالة المدعى وفقا لاحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من فصل المدعى من الخدمة بتسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه مع إلزام الجهة الادارية بمصروفات كل من الدعوى والطعن .

(طعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٤)

الفرع الثاني الأعادة إلى الخدمة

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بإعادة أعضاء السلكين الدبلوماسيين
والمتصلين إلى الخدمة — رسم طريقا جديدا للطمأن في قرارات إنهاء
الخدمة — طلب الإفادة من أحكامه يعتبر نزولا عن دعوى إلغاء قرار إنهاء
الخدمة مادام لم يصدر فيها حكم نهائى — اعتبار الدعوى منقضية
بقوة القانون — إلزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ترتب على نفاذ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى اعتبر القرارات
الصادرة بفصل الموظفين عن غير الطريق التأديبى من أعمال السيادة أن
أفلق طريق الطعن القضائى أمام الموظفين المفصولين على الرغم من
أن عديد من القرارات صدر بمعينا لعدم قيامها على أسباب صحيحة
أو جديّة ، ثم صدر دستور التصحيح المعلن فى الحادى عشر من
سبتمبر سنة ١٩٧١ مستهدفا فيها استهداف إعادة الأمور إلى نصابها
واعلاء كلمة القانون، فنص فى المادة ١٤ منه على أن الوظائف
العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة
حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب ولا يجوز
فصلهم بغير الطريق التأديبى الا فى الاحوال التى يحددها القانون « وكان

تُمن صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي والذي عمل به اعتباراً من ٨ يونية ١٩٧٢ ، وقد ألغى هذا القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ونظم الحالات التي يجوز فيها فصل العاملين بغير الطريق التأديبي وفتح باب الطعن القضائي في قرارات الفصل ، واستتبع ذلك اصدار العديد من القوانين يقصد تصحيح أوضاع من انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي من العاملين ومنها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين صدرت قرارات إنهاء خدمتهم بغير الطريق التأديبي سواء بالاحالة الى الاستبعاد أو الى المعاشات أثناء الاستبعاد أو بالنقل أو بالفصل وذلك في الفترة من تاريخ نفاذ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ (١ من ١١/٢/١٩٦٣ حتى ١/٨/١٩٧٢) . وفيما اشترطه القانون للاعادة الى وظائف السلكين ثبوت قيام إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على غير سبب صحيح ، واشترط القانون ان يتقدم راغب العودة بطلبه الى وزير الخارجية الذي يقوم باحالته مع كافة المستندات. وملك الخدمة الى اللجنة المشكلة لهذا الغرض من اثنين من رجال القضاء واحد أعضاء السلكين من درجة وزير مفوض على الأقل ، وتنصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على ملف الخدمة وما يقدم اليها من أوراق غيرها من الجهات ذات الشأن وتصدر قرارات اللجنة مسببة وتبلغ الى وزير الخارجية والى الطالب ولا يعتبر قرار اللجنة نافذا الا بعد اعتياده بقرار من رئيس الجمهورية بفساء على مرض وزير الخارجية ويعتبر انقضاء ستين يوما على اخطار الطالب بقرار اللجنة دون صدور قرار باعتياده في حكم القرار الصادر برفض الاعادة الى الخدمة ، ويجوز الطعن في القرار الصادر برفض الاعادة الى الخدمة خلال ستين يوما من تاريخ اخطار الطالب بالقرار أو من تاريخ اعتبار الاعادة مرفوضة قانونا ، وتختص محكمة القضاء الإداري بالمتصل في هذا الطعن وفي كافة المنازعات المتعلقة بتسوية المعاشات أو المكافآت طبقاً لاحكام هذا القانون وذلك خلال

سنة أشهر من تاريخ رفعها الى المحكمة ، ويكون حكم المحكمة نهائيا ،
وقرر قابل للطعن فيه أمام أية جهة . . وتحققتا للمساواة بين من لم
يرفعوا دعاوى من الخاضعين لاحكام هذا القانون وبين من رفعوا
دعاوى ، نصت المادة ١٣ على تطبيق القواعد الموضوعية المتعلقة
بالحقوق والمزايا التي قررهما القانون لمن تسرى عليهم أحكامه . على
من سبق لهم أن رفعوا دعاوى ولم تصدر فيها احكام نهائية حتى
تاريخ العمل بهذا القانون فاجيز لهؤلاء ان يتقدموا بطلباتهم الى وزير
الخارجية ويترتب على تقديمها انقضاء الدعاوى المرفوعة بشأن موضوع
الطلب بقوة القانون .

ومن حيث أن المستفاد من استقراء احكام القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٧٤ المشار اليه والملايسات التي أدت الى اصداره على الوجه السابق
يبان ان المشرع رسم لمن جرى فصلهم او نقلهم بغير الطريق التأديبي
من اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في المدة المشار اليها ، سواء
رفعوا دعاوى بشأن موضوع الطلب ولم يصدر فيها حكم نهائي أو لم
يرفعوا دعاوى ، رسم لهم طريقا جديدا للتظلم والطعن في القرارات
الصادرة في شأنهم ، فاذا سلك العضو هذا الطريق بتقديم طلبه الى
وزير الخارجية ولم يكن قد صدر في دعواه حكم نهائي فقد تنازل ضمنا
عن الطريق الاول وامتنع عليه مواصلة السير فيه ، بل واعتبر دعواه
بمجرد تقديم الطلب منقضية بقوة القانون ، وحق له في حالة رفض
طلبه أو اعتباره مرفوضا قانونا أن يطعن أمام محكمة القضاء الاداري
التي يكون حكمها في هذه الحالة نهائيا وغير قابل للطعن أمام أية جهة .

ومن حيث أن الثابت أن المطعون ضده نقل من وظيفته بالسلك
الدبلوماسي الى وظيفة أخرى خارج السلك وذلك في المدة المنصوص عليها
في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ ، وكان هذا النقل لاسباب غير تأديبية
وكان الثابت من الاطلاع على كتاب الشئون القضائية بوزارة الخارجية
رقم ٦٠٢ المؤرخ ٢٦ من يونية ١٩٧٤ انه قدم طلبا باعادته الى السلك
الدبلوماسي مؤرخا ١٦ من يونية سنة ١٩٧٤ استنادا الى احكام القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ .

واذ كان الحكم المطعون فيه الصادر لصالح المطعون ضده لم يصبح بعد نهائيا فان دعواه والحالة هذه تعتبر منتزعة بحكم القانون ، وذلك تطبيقا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ ويتعين الحكم بالزام الحكومة بالمصروفات طالما أن المنع من نظر الدعوى جاء بعد رفضها نزولا على حكم القانون المشار اليه .

(طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩ ، - جلسة ١٩٧٥/١/١٨)

الفصل الثانى الزواج باجنبيه

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

ان تعيين اشخاص متزوجين من غير مصريات في وظائف السلكين السياسى والقضائى المنصوص عليها في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ يتعرض مع روح هذا القانون وذلك سواء كان التعيين مبتدا او معادا وسواء اكان الزواج سابقا على العمل به ام لاحقا .

ملخص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٩ موضوع تطبيق القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بخنلر زواج الممثلين السياسيين والقضائيين من غير مصريات الذى يتلخص في أنه على أثر صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ في شأن حظر زواج الممثلين السياسيين والقضائيين من غير مصريات نقلت وزارة الخارجية عددا من موظفى هذين السلكين المتزوجين من قبل باجنبيات الى وزارة أخرى . وقد طلبت الوزارة من ادارة الرأى الخاصة بهما امانتهما مما اذا كانت اعادة بعض هؤلاء الموظفين الى السلك السياسى أو القضائى تتعارض مع القانون سالف الذكر أم هى جائزة باعتبار أن زواجهم قد تم قبل صدوره والعمل بلحكاكه .

وقد رأت ادارة الرأى المشار اليها أن احكام هذا القانون تنطبق على كل من يعين في هذه الوظائف ممن كان متزوجا بغير مصرية سواء اكان زواجه سبقت على صدور هذا القانون أم لاحقا له .

وبالنظر الى أن اعادة هؤلاء الموظفين الى السلك السياسى
او التقصى لا يتم الا بأوامر ملكية أو بقرار وزارى بالنسبة الى المحققين
ومن فى حكمهم . فإن اعادتهم الى هذه الوظائف تعتبر تعيينا جديدا يحول
دونه زواجهم من اجنبيات .

وفضلا عن ذلك فإن العلة التى حدت بالمشرع الى اصدار هذا
القانون هى المحافظة على اسرار الدولة وهذه العلة هى التى حدت بوزارة
الخارجية بالرغم من أن القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ لا يسرى على
الباضى الى نقل من رأت نكحهم من المتزوجين من غير مصريات قبل صدوره
الى وزارات اخرى مستلزمة فى ذلك روح التشريع واعادة الموظف المتزوج
من اجنبية لا تتفق اطلاقا وتلك الروح .

وبعد المناقشة انتهى الراى الى أن تعيين اشخاص متزوجين من غير
مصريات فى وظائف السلك السياسى والتقصى المنصوص عليها فى
القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ يتعارض مع روح هذا القانون وبذلك سواء
اكان التعيين مبتدأ أم معادا وسواء اكان الزواج سابقا على العمل
بالقانون المذكور أم لاحقا .

(فتوى رقم ١٥٨/٢/٢/٤١ — فى ١٩٤٩/٥/٢٢)

مقابلة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

إذا تزوج موظف بالسلك السياسى من سيدة اجنبية الاصل عقب
طلاقها من شخص مصرى الجنسية واكتسابها تلك الجنسية بالزواج
فإن الحظر الوارد فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ لا يكون منطبقا على
هذا الموظف .

ملخص الفتوى :

استعرضت هيئة قسم الرأى المجتمع بناء على طلب وزارة الخارجية موضوع زواج أحد موظفى السلك السياسى بوزارة الخارجية بجسيتها المعنقتين فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ و٧ يناير سنة ١٩٤٧ وقد لاحظت أن الموظف المذكور اذا كان قد تزوج بسيدة أجنبية الاصل الا أنه قد تزوجها عقب طلاقها من شخص مصرى الجنسية وقد كانت تلك السيدة مقيمة بمصر من قبل ولا شك فى أن زواجها الاول قد اسبغ عليها صفة الجنسية المصرية وانتهت الهيئة من بحثها الى أن زواج هذا الموظف بهذه السيدة بعد تلك الوقائع لا يجعل الحظر الوارد فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ يمنع رجبال السلك السياسى والقنصلى من الزواج بغير مصرية منطبقا على حالته غير أنه للوزارة اذا ثبت لديها من دراسة وقائع الموضوع أن هذا الموظف قد وصل الى غرضه بطريق التحايل الذى قصد به التماس الوسيلة لعدم المساس بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ فى هذه الحالة يكون للوزارة أن تنظر فى شأنه اداريا .

(فتوى رقم ٢١/١/٢٣ - فى ١١/١/١٩٤٧)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ - حظره الزواج بغير مصرية على أعضاء السلكين السياسى والقنصلى (م ٢) وعلى أمناء المحفوظات (م ٣) - اعتبار من يخالف هذا الحظر مستقيلا - القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - لم يتناول بالتنظيم سوى أعضاء السلكين السياسى والقنصلى - تبريده لهذا الحظر بالنسبة لهم - لا يعنى إلغاء نص المادة ٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ التى تنظر على أمناء المحفوظات الزواج بغير مصرية .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء التشريعات الخاصة بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، أن المرسوم الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي ، والمرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية ، لم يتضمنا حظر زواج رجال السلكين السياسي والقنصلي من أجنبيات ، وإنما ورد هذا الحظر في تشريع خاص. هو القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، الذي نص في المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز للممثلين السياسيين والقنصلين ولا لمأموري القنصليات. التزوج من غير مصرية » ثم نصت المادة الثانية على أن « الموظف الذي يخالف الحكم المتقدم يعتبر مستقيلاً » ثم جاءت المادة الثالثة ونصت على أن « يسري هذا القانون على أمناء المحفوظات في المفوضيات والقنصليات ، وكذلك على التلاميذ المحققين بالسلكين السياسيين والقنصليين » . ولما أعيد تنظيم السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ نص في المادة الأولى منه على أنه « يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي والمرسوم الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية والقوانين المعدلة لهما ويستعاض عنها بالقانون المرافق. كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون عند العمل به » . ويبين من مراجعة نصوص القانون المذكور أنه تضمن في الباب الأول أحكاماً لتنظيم السلك السياسي من السفراء حتى المحققين ، كما تضمن أحكام السلك القنصلي من القناصل العامين حتى سكرتيري القنصليات ، ثم تكلم في الباب الثاني عن الأحكام المشتركة بين أعضاء السلكين من تعيين وأقدمية وترقية ونقل وندب ومرتبات وأجازات وواجبات وتدابير ، إلى أن جاء في الفصل الثامن الخاص بانتهاء الخدمة فنص في المادة ٤٢ على أنه « يعتبر مستقيلاً من وظيفته من يتزوج من أعضاء السلكين الدبلوماسيين والقنصليين غير مصرية » . وهذا النص ترديد لنص المادة الأولى من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، وليس ملغياً له من حيث المبدأ ، وغاية الأمر

أن القانون الجديد قد رده بمناسبة إعادة تنظيم أعضاء السلكين السياسى والتوصل بتشريع شامل جامع للاحكام التى أراد تنظيم شؤونهم بمقتضاه . ومن باب أولى لا يعتبر القانون الجديد رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بلفيا لا صراحة ولا ضمنا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، والتى تجعل حظر الزواج بغير مصرية منسحبا على أبناء المحفوظات ، فضلا عما تقدم فإن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، لم يتناول بالتنظيم سوى أعضاء السلكين السياسى والتوصل دون أبناء المحفوظات ، فتظل التشريعات الخاصة بهم ، ومنها نص المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر قائمة ونافذا في حقهم ، وهى التى تنص على أن يسرى هذا القانون على أبناء المحفوظات في المخوضيات والقنصليات .

(طعن رقم ٩١٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

حظر الزواج بغير مصرية على أعضاء السلكين الدبلوماسى والتوصل وعلى أبناء المحفوظات — قيامه على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة — سريته على من كان منهم مينا أو منتدبا .

ملخص الحكم :

أن حظر الزواج من غير مصرية على أعضاء السلكين السياسى والقنصلى وعلى أبناء المحفوظات ، واعتبار الموظف الذى يخالف ذلك مستقيلا من وظيفته ، قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة ، حماية لأمنها في الداخل والخارج ومنعا لتسرب أسرارها ، فهو واجب المسبق بالوظيفة يقع على مائق من يضطلع بها ، طالما كان قائما بها ، وأيما كان سبب اضطراره من يضطلع بها ، طالما كان قائما بها ،

وأيا كان سبب اضطلاله بأعبائها ، يستوى في ذلك ان يكون ذلك بطريق التعيين فيها أو بطريق النذب لها ، لقيام العلة في الحالتين ، ولان التدوب يتحمل بأعباء الوظيفة جميعها وبهذا الواجب بالذات طوال مدة ندبه . شأنه في ذلك شأن المعين على حد سواء .

(ملعن رقم ٩١٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

الملحقون السياسيون — تعيينهم — مشروط بعدم زواجهم باجنبيه طبقاً للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ — عدم صلاحية المرسوم لتعيين اذا كان قد تزوج من سيدة تحمل جنسية اجنبية عند زواجها منه .

ملخص الفتوى :

تتضمن المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ يبين ملحقاً سياسياً بالوزارة الا يكون متزوجاً باجنبيه وتضمن المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلى متى اعتبر عضو السلكين مستقلاً من وظيفته اذا تزوج بامر مصرية وقد طلب العقيد ضابط الشرطة والمنتدب للعمل بوزارة الخارجية نقله الى السلكين الدبلوماسي والقنصلى وباستظهار حالته تبين انه متزوج من سيدة هولندية الجنسية ، وقد اوضحنا سابقاً ان زوجته قد اكتسبت الجنسية المصرية منذ سنة ١٩٥٩ بحكم زواجه بها ، وانها قد فقدت جنسيتها الهولندية باكتسابها الجنسية المصرية طبقاً لقانون الجنسية الهولندية ، واصبحت جنسيتها المصرية خالصة .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ تشترط بين يعين ملحقاً بوزارة الخارجية ان يكون متمتعاً بجنسية

الجمهورية العربية المتحدة من أبوين ممتنعين بهذه الجنسية
ولا يكون متزوجا بأجنبية ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية
اعسائه من هذا الشرط اذا كان متزوجا بين تنهى جنسيتها الى احدى
البلاد العربية .

ومناد هذا النص أن المشرع قد استلزم ألا تكون زوجة المرشح
للتعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي أجنبية الجنسية لحكمة
ظاهرة تخلص في الرغبة في ابعاد العناصر الأجنبية عن نطاق التمثيل
الدبلوماسي والقنصلي للدولة مراعاة لمقتضيات الامن وحرسا على سرية
العمل — وقد حرص المشرع على استمرار قيام هذه الحكمة ليس فقط
عند التعيين في وظائف السلكين المذكورين ، وانما طوال مدة الخدمة
في هذه الوظائف وذلك أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤
سالف الذكر تنص على انه « يعتبر مستقيلا من وظيفته من يتزوج من
اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بغير مصرية » .

ولعل من الممكن القول على ضوء النصوص الحالية ان يكتفى ان تكون
زوجة المرشح لتلك الوظائف كانت تحمل الجنسية العربية قبل زواجها
منه الا انه يبدو أن المشرع كان يهدف الى ابعاد من ذلك تحقيقا للحكمة
التي ابتغاها من النص المذكور ، اذ من المعروف ان اكتساب الجنسية
على وجه العموم له طرق نص عليها القانون تختلف في درجة القوة فهناك
الطريق الاصلى لاكتساب الجنسية العربية بان يولد شخص لمن يتمتع
بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وهو ما يعرف باكتساب الجنسية
بطريق الدم او كان يولد الشخص على ارض الدولة على الوجه المبين
بالقانون وهو ما يعرف باكتساب الجنسية بال ميلاد على ارض الدولة .
وبجانب ذلك توجد طرق اخرى تقل في اصلتها عن ذلك الطريق
ولا تستجيب لدواعي الحكمة التي هدف اليها المشرع عند وضع نص المادة
الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ ومثل ذلك اكتساب الجنسية
بطريق الزواج أو بالتجنس .

وتأييدا لما سبق بيانه يبدو جديرا بالمعان النظر ان المشرع بعد ان
حظر على من يعين ملحقا بوزارة الخارجية الا يكون متزوجا بأجنبية عااد

وأجاز رفع هذا الحظر بقرار من رئيس الجمهورية إذا كانت الزوجة تنتمى بجنسيتها الى إحدى البلاد العربية دون غيرها من الاجنبيات فاعمل هذا يلقي ضوءا على قصد المشرع ، فالزوجة الاجنبية التى تنتمى بجنسيتها الى إحدى البلاد العربية تكون فى غالب الامر قد اكتسبت الجنسية العربية عند النظر فى ترشيح زوجها ملحقا بالسلك السياسى . ومع ذلك لم يعتد القانون بهذا النوع من الجنسية واستوجب لصحة التعمين صدور إذن بذلك من رئيس الجمهورية .

ومع كل ما سبق بيانه فان الجمعية العمومية عند نظر هذا الموضوع لاحظت بحق أن النصوص الحالية تنطوى على نوع من الغموض لما كتفت فى تفسير نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ بأنها تنطبق على المرأة التى تتزوج من يرشح لتلك الوظائف وكانت عند الزواج لا تنتمى بجنسية الجمهورية العربية المتحدة فهى فى حكم نص المادة سائلة الذكر تعتبر اجنبية .

ولما كان يتبين من الاوراق أن العقيد قد تزوج من سيدة تحمل الجنسية الهولندية عند زواجها منه فانه يكون تطبيقا لنا سبق بيانه غير صالح للتعمين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

(فتوى رقم ٧٤١ فى ٢٠/٨/١٩٦٤)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

الفرع الأول

سلطات السفير في الترحيل

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

السفير هو رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي في الخارج وممثل دولته — سلطته في ترحيل من تقتضى الضرورة ترحيله من مواطني الجمهورية الموجودين في الخارج — هي سلطة تقديرية لا يحد منها سوى عيب أساء استعمال السلطة — لا يؤثر في صحة قرار الترحيل استناده الى اسباب ناقضتها النيابة الادارية وانتهت فيها الى حفظ الموضوع قطعيا لعدم المخالفة — وجوب تحمل الجهة الموفدة لن رحل بنفقات عودته .

ملخص الفتوى :

ان السفير باعتباره رئيسا لبعثة التمثيل الدبلوماسي في الخارج وممثلا لدولته منوطا به رعاية مصالحها والحفاظ على سمعتها — قوام على ترحيل من تقتضى الضرورة ترحيله من مواطني الجمهورية العربية المتحدة — لاسباب تتعلق بسمعة البلاد وأمنها وسلامتها — وهو في سبيل اعمال هذه الرخصة يتمتع بسلطة تقديرية مردها الى وضعه الخاص في الخارج الذي يتيح له وزن العلاقات فيما يتعلق

بالتصرفات التي تصدر من رعايا الجمهورية في الخارج وما يتخذ حيالها من اجراءات ولا يحد سلطته هذه سوى عيب اساءة استعمال السلطة .

ولما كان يبين من الاوراق ان قرار ترحيل مدير المعرض الدائم لمنتجات الجمهورية العربية المتحدة ببورما هو وعائلته وخادمته وان استند اصلا الى الاسباب التي ناقشتها النيابة الادارية والتي انتهت فيها الى حفظ الموضوع قطعا لعدم المخالفة الا ان عدم قيام هذه المخالفة من الناحية الادارية او المالية لا ينفي عن ممتلك السيد مدير المعرض ازاء السيد السفير ما ارتآه هذا الاخر في ذلك الممتلك من معنى قدر انه ينطوي على مساس بمصلحة البلاد في الخارج ، مادام لم يقد دليل من الاوراق على وقوع اساءة لاستعمال السلطة من جانب السيد السفير .

ومهما يكن من امر فإن قرار ترحيل السيد مدير المعرض لم يترتب عليه ضرر اصاب الهيئة العامة لتسمية الصائدات التابعة لوزارة الاقتصاد ولا سيما انه ورد بكتاب السيد وكيل وزارة الاقتصاد والخزانة الموجه الى السيد السفير وكيل وزارة الخارجية في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ انه « باستطلاع رأى السيد وكيل الوزارة المشرف على هيئة تسمية الصائدات فقد أبدى سيادته انه طالما ان السيد السفير قد اخذ على عاتقه القيام باجراءات افتتاح المعرض بمعاونة مكتب التمثيل التجارى بالسفارة ، وازاء تصميم السيد السفير على ترحيل السيد مدير المعرض ، نائه لا مائع لدى سيادته من الموافقة على ترحيله دون اذني بمسئولية على وزارة الاقتصاد » هذا الى ان الاصل في مصروفات الانتقال ان تتحمل بها الجهة الموفدة ذهابا ومودة .

لذلك انتهي رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة العامة لتسمية الصائدات التابعة لوزارة الاقتصاد هي التي تتحمل نفقات عودة مسجيم المعرض الدائم لمنتجات الجمهورية العربية المتحدة ببورما .

(ملف ١٧٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)

(م ٧٠ - ج ١٦)

الفرع الثاني المجلس الدائم لأعضاء السلكين

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

اختصاص المجلس الدائم لأعضاء السلكين — مقصور على المسائل التي تدخل أصلاً في اختصاص وزير الخارجية وله أن يصدر في شأنها قراراً نهائياً دون غيرها من المسائل التي تدخل في اختصاص سلطة أعلى — يخرج من اختصاص هذا المجلس تعيين أعضاء السلكين في وظائف أخرى استناداً إلى المادة السابعة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ — أساس ذلك — أن هذا التعيين يكون بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح وزير الخارجية .

ملخص الحكم :

أنه نظراً لطبيعة العمل الدبلوماسي والفنصلي وحساسيته وتأثيره المباشر على مصلحة البلاد العليا أجاز المشرع تعيين موظفي السلكين الدبلوماسي والفنصلي في الوظائف التي أوردتها الفقرة «ب» من ثانياً من المادة السابعة (وظائف الكادرين الفني العالي والإداري ووظائف رجال القضاء والنيابة والوظائف الفنية بمجلس الدولة وإدارة تناسيل الحكومة ووظائف أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضابط الجيش من خريجي كلية أركان الحرب) من القانون الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والفنصلي إذا اقتضى صالح العمل ذلك على أن يصدر بالتعيين مرسوم من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح وزير الخارجية ،

٢٠ المادة الثانية عشر فانها وان كانت قد انشأت مجلسا دائما ناطت به النظر في تعيين وترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسيين. والقنصلين عدا من كان منهم في درجة سفير أو وزير مفوض ، إلا أن هذا الاختصاص مقصور بطبيعة الحال على المسائل التي تدخل أصلا في اختصاص وزير الخارجية والتي يملك أن يصدر قرارا نهائيا في شأنها ، وتنحصر في التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسيين والقنصلين ، وفي الترقية الى هذه الوظائف وفي الفتلات الداخلية ، أما غير ذلك من المسائل التي تخرج من اختصاص الوزير وتدخل في اختصاص سلطة أعلى كمجلس الوزراء « رئيس الجمهورية في الوضع الحالي » ومنها تلك التي تتعلق بتعيين موظفي السلكين الدبلوماسيين والقنصلين في وظائف عامة من الوظائف المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة السابعة ، وليس من شك في أنها تخرج عن اختصاص المجلس الدائم لأعضاء السلكين ، فلا يجوز قانونا عرضها عليه ولا يحق له أن يصدر قرارا في شأنها ، يؤكد ذلك ويعززه ما نصت عليه المادة ١٢ سالفه الذكر من أن المجلس يرفع قراراته الى وزير الخارجية في ميعاد معين مسافداً. ولم يعترض عليها الوزير في خلال المدة التي حددها القانون أصبحت تلك القرارات معتدة ونانذة ، أما اذا اعترض عليها فانه بما عرضها على المجلس ليعيد النظر في قراره ثم يصدر الوزير بعد ذلك القرار النهائي . فالنظام الذي وردته المادة ١٢ يفترض بطبيعته أن يكون الوزير هو المختص باصدار القرار النهائي في المسألة التي يبدي المجلس الدائم لأعضاء السلكين اقتراحه في شأنها ، وليس الامر كذلك بالنسبة لـ «تعيين أحد موظفي السلكين في الوظائف المشار اليها اذ المختص باصدار قرار التعيين في هذه الحالة هو رئيس الجمهورية وليس وزير الخارجية .

الفرع الثالث أمناء المحفوظات

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ — لا تلزم الإدارة بوضع أمين المحفوظات في الدرجة السادسة وإنما أجازت تعيينه في درجة لا تتجاوز هذه الدرجة — شغل المدرعى للدرجة الثالثة وقت نقله إلى وزارة الخارجية — يجعل ترقيقه إلى الدرجة السادسة مباشرة ضمن الدرجات المخصصة في الميزانية لأمين المحفوظات غير جائزة .

ملخص الحكم :

أن المادة الرابعة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ ، والتي ألحق المطمون عليه في ظل أحكامها في وظيفة أمين محفوظات — تنص على أنه « يلحق بالفوضيات والتوصيات أمناء للمحفوظات وكتاب بحسب حالة العمل في كل جهة ، وتكون درجاتهم كدرجات الكادر الكتابى ولا تتجاوز الدرجة السادسة الكاملة » . وظاهر من هذا النص أن الإدارة لبست ملزمة حتى بوضع أمين المحفوظات في الدرجة السادسة ، وإنما محل الإلزام ألا تتجاوز الإدارة في تعيينه هذه الدرجة ، فيجوز إذن تعيينه

في أدنى منها بحسب الظروف والاحوال ، كما حصل في خصوصية النزاع »
ذلك انه مادام المدعي حين نقل من وزارة الحربية كان في الدرجة الثالثة ،
فما كان يجوز ترقيته مباشرة الى الدرجة السادسة في ضمن الدرجات
المخصصة في الميزانية لأمين المحفوظات ، اذ لا يجوز الترقية الا الى الدرجة
التالية مباشرة طبقا للقواعد التنظيمية المقررة .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

الفرع الرابع موظفو البعثات الدبلوماسية الإدارية والكتابيون

قاعدة رقم (٢٧)

المادة :

موظفو البعثات الدبلوماسية الإداريون والكتابيون — المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٨/٢/٢٠ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي — نصها على حق أعضاء السلكين في اصطحاب تابع أو مربية على نفقة وزارة الخارجية — عدم سريان ذلك على الموظفين الإداريين والكتابيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

المخصص القلوي :

ان المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن :

« يكون سفر أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وعلائانهم في أحوال التعمين والنقل والندب والاستدعاء والفصل على نفقة وزارة الخارجية في الدرجة الاولى برا وبحرا وجوا . وفي الدرجة الاولى المنارة بالنسبة للسفراء والوزراء المفوضين .

ويتضمن ذلك كافة مصاريف لسفر بما فيه المبيت في عربات النوم . . وإذا استخدم العضو سيارة خاصة في السفر صرف له قيمة تذكرة السفر بالسكة الحديد وعربات النوم له ولافراد عائلته المرافقين له .

ويعامل الموظفون الإداريون والكتابيون معاملة أعضاء البعثة الدبلوماسية من حيث مصاريف الانتقال ، على أن يكون لهم حق السفر في الدرجة المقررة لوظيفتهم .

وتشمل عائلة العضو الدبلوماسي أو القنصلي أو الموظف الإداري أو الكتابي الزوجة وأولاده الإنثى غير المتزوجات والذكور دون السادسة والعشرين كما تشمل من يعوله العضو من أفراد عائلته .

وتتحمل الوزارة كذلك نفقات سفر خادم تابع للعضو الدبلوماسي والقنصلي في الدرجة الثالثة برا وبحرا وفي الدرجة السياحية جوا ، وإذا كان له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة فتتحمل الوزارة أيضا مصاريف سفر مرتبة الدرجة المرخص له بالسفر فيها .

وتكون مصاريف سفر عائلة العضو وخادمه ومربية أطفاله على نفقة وزارة الخارجية سواء كانوا في صحبته أو كان سفرهم سابقا لسفره وعليه أن يطلب كتابة الاحتفاظ بالحق في سفرهم إذا كان لاحقا لسفره .

ولا تتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر من يعوله العضو من أفراد عائلته إلا بترخيص منها ، وإذا تزوج أحدهم أثناء خدمته بالخارج فتتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر الزوجة إلى مقر عمل زوجها . وتنص المادة ١٨ من ذات اللائحة على أن :

« لعضو السلكين الدبلوماسي والقنصلي والموظف الإداري والكتابي بالبعثة الذي ينتقل أثناء وجوده في الإجازة بمصر أو بالخارج الحق في مصاريف السفر له وإن ينقلون له من عائلته على نفقة الوزارة من حصل وجوده إلى مقر وظيفته الجديدة مباشرة بشرط ألا تزيد هذه عن المصاريف التي كانت تتكفلها الوزارة لو كان موجودا عند النقل في مقرر وظيفته الأصلي ، وذلك مع عدم المساس بالحقوق المقررة له طبقا للمادة ١٩ .

وتسرى هذه الأحكام على حالات الندب والفصل » .
وتنص المادة ١٩ على أنه :

« إذا رغب عضو السلكين الدبلوماسى والقنصرى أو موظف البعثة الإدارى أو الكتابى فى قضاء إجازته فى مصر نله الحق فى السفر إليها على جناب الوزارة ذهباً وإياباً هو وأفراد عائلته وأتباعه الذين تتحمل الوزارة مصروفات سفرهم طبقاً للمادة ١٤ بشرط أن يكون قد قضى فى الخدمة فى الخارج لأول مرة ثلاث سنوات متصلة تدخل فيها مدة الإجازة للشرح بها » .

ويبين من مقارنة النصوص المتقدمة أن المشرع قد فرق فيما يتعلق بمصروفات السفر التى تتحملها الوزارة بالنسبة لموظفى البعثات الدبلوماسية الإداريين والكتابيين بين حالتين رئيسيتين :

الحالة الأولى : وهى حالة نقل الموظف الإدارى أو الكتابى أو انتدابه أو فصله فى الإجازة بالجمهورية فى غير مقر عمله الاصلى :

ففى هذه الحالة نص المشرع صراحة فى المادة ١٨ من اللائحة على حق الموظف الإدارى أو الكتابى الذى يكون قد جاء الى الجمهورية لقضاء إجازته بها أو يكون قد ترك مقر عمله الاصلى فى الخارج لتمضية إجازته فى مكان آخر فى مضاريف السفر له ولعائلته وأتباعه على نفقة الوزارة عن محل وجوده الى مقر وظيفته الجديدة وذلك إذا ما نقل أو انتدب أو فصل وبشرط ألا تزيد مصروفات السفر فى هذه الحالة عن المصروفات التى كانت تتكبدها الوزارة فيما لو كان عند النقل أو الانتداب أو الفصل موجوداً فى مقر عمله الاصلى .

وعلى هذا الحكم واضحة إذن أن الموظف الإدارى أو الكتابى الذى يكون قد قرر قضاء إجازته بالجمهورية أو فى مكان آخر بالخارج خلاف مقر عمله الاصلى ويسافر معاً هو وعائلته وأتباعه من خدم ومربية لقضاء إجازته ، ثم يفتأ أثناء الإجازة بقرار نقله أو ندبه الى جهة أخرى أو بقرار يصدر بفصله فلا أقل من أن تتحمل الوزارة مصروفات سفره وإن تكون هذه المصروفات شاملة لتكاليف السفر له ولعائلته ولأتباعه وبشرط أن تكون فى حدود مضاريف السفر فيما لو كان وقت النقل أو الانتداب أو الفصل فى مقر وظيفته الاصلية .

الحالة الثانية : وتشمل التعيين والنقل والندب والإجازة والاستعداد والافضل بها يترتب على ذلك من سفر الموظف الإداري أو الكتابي من الجمهورية أو الخارج أو عودته مباشرة إليها .

وهذه الحالة قد عالجتها المادتان ١٤ ، ١٩ من اللائحة . فيبعد أن قرر المشرع في الفقرة الرابعة من المادة ١٤ مساواة الموظفين الإداريين والكتابيين بأعضاء البعثة من الدبلوماسيين من حيث مصاريف السفر أى أن تتحمل الوزارة كافة هذه المصاريف بالنسبة للموظف الإداري أو الكتابي وعائلته على أن يكون له الحق في السفر في الدرجة المقررة لوظيفته ، خص المشرع العضو الدبلوماسي والقنصلي بحكم مستقل فيما يتعلق بسفر الخادم أو المربية فينبغي في الفقرة السادسة من المادة ١٤ على أن تتحمل الوزارة نفقات سفر خادم تابع للعضو في الدرجة الثالثة برا وبحرا وفي الدرجة السياحية جوا ، وكذلك مصاريف سفر مربية إن كان له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة وذلك في الدرجة المسحوق للعضو بالسفر فيها ، الأمر الذي يبين منه أن المشرع إنما أراد أن هذا الحكم للعضو السياسي أو القنصلي وأن يخصه به دون موظف البعثة الإداري والكتابي ، ولو كان يريد خلاف ذلك لما أعوزه النص عليه أو لكان قد وضع الفقرة الرابعة التي سلوت في مصاريف السفر بين العضو والموظف الإداري والكتابي بعد الفقرة السادسة حتى تشمل المساواة حكم هذه الفقرة الأخيرة ، أما وأن المشرع لم ينص هذه الفقرة النص على الموظف الإداري والكتابي وإنما قصر النص فيها على العضو الدبلوماسي أو القنصلي فإن ما تضمنته من حكم إنما يختص به العضو فقط دون الموظف الإداري والكتابي .

ويؤيد هذا الرأي أنه يبين من مقارنة نص الفقرة السادسة من المادة ١٤ بنص المادة ١٨ من اللائحة أن المشرع إنما أراد التوسعة على الموظف الإداري والكتابي في المادة الأخيرة بخلاف الفقرة السادسة المذكورة ، فنص في المادة ١٨ على أن يكون مصاريف السفر التي تتحملها الوزارة

شاملة لتكاليف سفر الموظف وعائلته وأتباعه ، ولم يورد أى ذكر للموظف الإدارى أو الكتابى فى الفقرة السادسة من المادة ١٤ التى تكلمت عن مصاريف سفر الخادم والمربية ، ومن ثم فإن هذه المفارقة فى الصياغة بين النصين تقتضى اختلاف حكم كل منهما بحيث تشمل مصاريف السفر فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٨ بمصاريف سفر الخادم والمربية ، دون الحالة التى تناولتها بالتنظيم المادة ١٤ على التفرقة المسالفة بينها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لاحق للموظفين الإداريين والكتابيين ببعثات التثيل الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج ، فى اصطحابه خادم أو مربية على نفقة الوزارة .

(فتوى رقم ١٣٠ فى ١/٢٩ / ١٩٦٤)

الفرع الخامس

الكتبة المؤقتون والمترجمون والخدم الأجانب المعينون محليا في الهيئات
التبشيرية في الخارج

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

القواعد الخاصة بتوظيفهم وتحديد حقوقهم — هي
لائحة شروط الخدمة في وظائف التبشير الخارجى الصادر بقرار مجلس
الوزراء في ١٩٣٣/٥/٢٥ ومن بعدها لائحة شروط الخدمة في وظائف
السلكن الدبلوماسى والقنصلى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٨ — عدم سريان احكام الرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦
الخاص بشروط توظيف الاجانب على هؤلاء الموظفين .

ملخص الفتوى :

اصدر مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ قرارا بلائحة شروط
الخدمة في وظائف التبشير الخارجى وقد فصل هذا القرار في المواد من
٥٥ — ٥٦ منه القواعد الخاصة بتوظيف المترجمين والكتبة المؤقتين والخدم
المعينين محليا من الاجانب في الهيئات التبشيرية بالخارج من حيث تعيينهم
وترقيتهم وتحديد حقوقهم عند ترك الخدمة واحال في هذه المادة ٥٩ منه الى
الاحكام الخاصة بالمستخدمين المؤقتين في الحكومة المصرية فيما لم يرد
بشأنه نص ، وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكن الدبلوماسى
والقنصلى ، وقد نصت المادة الاولى منه على انه « يلغى قرار مجلس

الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٥ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكن الدبلوماسي والقنصلي ويستعاض عنها باللائحة المرافقة كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة الأخيرة عند العمل بها . ويؤخذ من هذا النص الأخير أن اللائحة الأخيرة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ قد حلت محل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ ومقتضى ذلك أن هذا القرار الأخير هو الواجب التطبيق على الواقع التي تمت في ظله وقبل إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، ومقتضى ذلك أن تطبيق أحكامه على الكتبه المؤقتين والمترجمين والخدم من الاجانب المعينين محليا في الهيئات التمثيلية المصرية في الخارج الذين فصلوا قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكن الدبلوماسي والقنصلي المشار اليه .

أما المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف الاجانب فقد نص في مادته السادسة على ان « يكشف طبيبا على كل مرشح اجنبي قبل تعيينه للتثبت من لياقته صحيا لاداء عمله . وعن قدرته على تحمل جو مصر » ، كما نص في المادة ١٤ منه على النفقات التي تمنح للموظف الاجنبي عند قدومه الى مصر وعودته منها الى بلده ويستفاد من هذه النصوص في صراحة وجلاء انه ينظم شروط توظيف الاجانب الذين يراد استخدامهم في مصر لا في خارجها ، ومن ثم فهو لا يسرى في شأن الكتبه المؤقتين والمترجمين والخدم من الاجانب الذين يعينون محليا في الهيئات التمثيلية المصرية بالخارج ويكون التشريع الواجب التطبيق في شأنهم الآن هو قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ومن قبله قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ والذي حل محله القرار الجمهوري السابق .

(فتوى رقم ٨٣٩ في ١٩٥٩/١١/٢٩)

الفرع السادس
الموظفون المدنيون بمكتبى المشتريات بالمانيا الغربية
والتسلح والمشتريات بموسكو

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

موظف — مرتب — الموظفون المدنيون بمكتبى المشتريات بالمانيا الغربية والتسلح والمشتريات بموسكو — نص قرارى رئيس الجمهورية رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ على ان هؤلاء الموظفين من الدرجة الخامسة فما فوق يعاملون ماليا معاملة نظرائهم من نفس الدرجة وظائف السلك السياسى فى الخارج — مؤداه استقائتهم من جميع المبالغ المالية التى تصرف لهؤلاء بالإضافة لمرتباتهم لمواجهة نفقات المعيشة فى الخارج — دخول بدل الملابس الذى يصرف لأول مرة لاعضاء السلكين المعينين بالبعثات ضمن المعاملة المالية .

ملخص الفتوى :

ان القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن المعاملة المالية لهيئتى مكتبى المشتريات بالمانيا الغربية والتسلح والمشتريات بموسكو — يقتضيان بان الموظفين المدنيين بالمكتبين المذكورين من الدرجة الخامسة فما فوق يعاملون ماليا معاملة نظرائهم من نفس الدرجات وظائف السلك الدبلوماسى فى الخارج ، وتنص المادة ١٢ من اللائحة التنظيمية للخدمة فى وزارة الخارجية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ — على ان يصرف لاعضاء السلكين الدبلوماسى والخصلى المعينين بالبعثات لأول مرة بدل ملابس قدره ١٥٠ جنيها .

وبالرجوع الى اللائحة المذكورة ، يبين انها قررت لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي — بالإضافة الى المرتبات المحددة بها لكل وظيفة من وظائف السلكين المذكورين — رواتب اضافية تشمل بدل التمثيل الاصلى والعلاوة العائلية وبدل التمثيل الاضافى واعانة غلاء المعيشة وبدل الانابة ، كما قررت لهم بدل الملابس المشار اليه ومصارييف الانتقال . ويستفاد من ذلك ان المعاملة المالية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي — على الوجه سالف الذكر — لا تتضمن المرتبات المحددة لكل وظيفة من وظائف هذين السلكين فصحب بل يشمل أيضا جميع المبالغ المالية التى تصرف اليهم — بالانضافة الى مرتباتهم — لمواظبة نفقات المعيشة فى الخارج ، وهى الرواتب الانصافية المشار اليها وبدل الملابس ومصارييف الانتقال . وعلى ذلك فان المبلغ المقرر صرفه لاعضاء السلكين المذكورين المعينين بالبعثات لأول مرة كبذل ملابس — انما يدخل فى المعاملة المالية لهؤلاء .

ولما كان القراران الجمهوريان رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن المعاملة المالية لهيئتى مكتبى المشتريات الدننيين الموندين للعمل بالمكتبتين المذكورين ، من الدرجة الخامسة فما بالمانيا الغربية والتسليح والمشتريات بموسكو ، قد شررا معاملة الموظفين فوثها — ماليا — معاملة نظرائهم من نفس الدرجة لوظائف السلك الدبلوماسي فى الخارج (السلكين الدبلوماسي والتفصلي) . ومن ثم فانه يتعين منح الموظفين المذكورين المرتبات المثيرة لنظرانهم من اعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي ، والرواتب الانصافية (وبدل التمثيل الاصلى والاضافى والعلاوة العائلية واعانة غلاء المعيشة وبدل الانابة) ومصارييف الانتقال ، وكذلك بدل الملابس بالنسبة الى من يعين لأول مرة من هؤلاء الموظفين بمكتبى التسليح والمشتريات سالفى الذكر .

ولا يسوغ القول بان بدل الملابس المقرر لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي ، بالمادة ١٢ من اللائحة التنظيمية للخدمة فى وزارة الخارجية ، مقصور على هؤلاء الاعضاء دون غيرهم ، لاعتبارات خاصة بهم ، ذلك انه طالما أن البذل المشار اليه يدخل ضمن المعاملة المالية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي ، ومن ثم فانه يدخل ضمن المعاملة المالية لوظفئ

وزارة الحربية المذكورين ، طبقا لما يقضى به القرار الجمهوري رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، اللذان احالا فيما يتعلق بالمعاملة المالية لنظرائهم من اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

كما انه لا وجه للترتبة بين المعاملة المالية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والميزات الخاصة بهم ، والقول بان المعاملة المالية انما تقتصر على ما يصرف بشكل دوري من مهايا ومرتبات شهرية لهؤلاء الاعضاء ولا تشمل الميزات الخاصة التي يتمتعون بها مقابل اعباء خاصة بوظائفهم ذلك ان جميع الميزات ذات الطابع المالي التي تصرف لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، تدخل ، في المعاملة المالية لهم ، ومن ثم يتعين القول بوجوب صرفها الى موظفي وزارة الحربية المذكورين ، ولا يسوغ تصرف معاملة هؤلاء الموظفين ماليا معاملة اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي على المرتبات وحدها ، دون المزايا المالية الأخرى التي تتبثل فيها يصرف لهؤلاء الاعضاء من رواتب اضافية وبدلات ، ولو ان القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ قد قصدا هذا المعنى لقضيا صراحة بمنح موظفي وزارة الحربية المذكورين المرتبات المقررة لنظرائهم من اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وعلى ذلك يكون هذان القراران قد قصدا بالمعاملة المالية لهؤلاء الموظفين ذات المعاملة المالية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، اي ما يصرف لهؤلاء الاعضاء من مرتبات ورواتب اضافية وبدلات — ومنها بدل الملابس الممثل اليه .

(غتوى رقم ٥٤٥ في ١٩/٥/١٩٦٣)

١٣٩٠

سوق

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

يشرف مجلس بلدى القاهرة على الاسواق المعتبرة مرافق بلدية
اما السواحل فانها لا تعتبر مجرد مرافق بلدية بل مرافق عامة .

ملخص القوى :

بحث قسم الراى مجتمعاً موضوع حق الاشراف على السواحل
والاسواق بعد انشاء المجلس البلدى لمدينة القاهرة بجلسته المنعقدة
فى ٨ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم تجارة الجملة تنص على انه لا يجوز انشاء
او استغلال حوانيت او اسواق او حلقات او غير ذلك للتعامل بالجملة في
الاصناف المبينة بالجداول الملحق بهذا القانون في غير الاماكن التى يعينها
وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد اخذ رآى وزارتى
الداخلية والصحة العمومية .

ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على ان احكاه تسرى على
محافظتى القاهرة والاسكندرية ويجوز ان تسرى بقرار من وزير التجارة
والصناعة على اية مدينة اخرى .

ونصت المادة التاسعة من هذا القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بتنظيم المجالس البلدية والقروية على اختصاص هذه المجالس بالاسواق
العمومية .

ولما صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بانشاء مجلس بلدى لمدينة
القاهرة نص فى المادة العشرين منه على اختصاص المجلس البلدى بالامراف
على الاسواق العامة .

كما نص المرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن تلحق بها الاسواق عدا ما يتبع منها وزارة التجارة والصناعة .

ولما كان الاصل أن اختصاص المجالس البلدية والقروية إنما يكون بها بهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أو بتعبير آخر بالمرافق العامة البلدية دون المرافق العامة القومية التي لا يختص بالانتفاع بها أهل البلدة أو القرية وحدهم ، فإنه يجب التفرقة فيما نحن بصدده بين الاسواق العامة البلدية والاسواق العامة القومية .

فالاسواق العامة البلدية تتبع المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس ، وتتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية في البلاد التي ليست بها مجالس .

أما الاسواق العامة القومية فإنها تتبع وزارة التجارة والصناعة طبقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ السابق الإشارة إليه .

أما بالنسبة إلى السواحل فقد لاحظ القسم أنه بينما ينص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية على تبعيتها لتلك المجالس ، يفصل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ . الخاص بالمجلس البلدى لمدينة القاهرة النص على هذه التبعية وما ذلك إلا لأن المشروع رأى أن السواحل في القاهرة وهي عاصمة البلاد لا يقتصر نفعها على سكانها ومن ثم لا تعتبر مرافق بلدية بعكس الصلة بالنسبة إلى المدن القري الأخرى .

ولا عبرة بما نص عليه في المادة ٤٤ فقرة سابعة من ذلك القانون من ذكر الرسوم والعوائد الخاصة بالسواحل بين الموارد التي تتكون منها إيرادات المجلس لأنه لا تعارض بين حق المجلس في الرسوم والعوائد المحصلة من السواحل وبين إشراف وزارة التجارة والصناعة عليها .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أن الاسواق الكائنة بدائرة مدينة القاهرة والتي تعتبر مرافق عامة بلدية تتبع المجلس البلدى لمدينة القاهرة إنما

السواحل الكائنة بدائرة هذه المدينة فانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

(فتوى رقم ٢٧٥ في ١٩٥١/٤)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

تتبع الاسواق العامة البلدية المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وتتبع وزارة الشؤون القروية والبلدية في البلاد التي ليس بها مجالس أما الاسواق العامة القومية فانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم تجارة الجملة على انه « لا يجوز انشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الاصناف المبينة بالجداول الملحقة بهذا القانون في غير الاماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض » .
بقرار يصدره بعد اخذ رأى وزارتي الداخلية والصحة العمومية .

كما تنص المادة الخمسة على أن احكامه تسرى على محافظات القاهرة والاسكندرية ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التجارة والصناعة على اى مدينة أخرى .

ونصت المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية على اختصاص هذه المجالس بالاسواق العمومية .

ونصت المادة العشرين من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على اختصاص المجلس البلدى بالاشراقة على الاسواق العامة .

كما نص المرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن تلحق بها الأسواق بما يبيع منها وزارة التجارة والصناعة .

ومن هذه النصوص يتبين أن الأصل هو اختصاص المجالس البلدية والقروية بما يهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أو بالمرافق العامة البلدية دون المرافق العامة القومية التي لا يختص بالانتفاع بها أهل البلدة أو القرية وحدهم وبذلك فإن الأسواق العامة البلدية تتبع المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وتتبع وزارة الشؤون القروية في البلاد التي ليست فيها مجالس .

أما الأسواق العامة القومية فانها تتبع وزارة التجارة والصناعة تطبيقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ .

لذلك فقد انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى أن أسواق الجملة للخضر والفاكهة وكذلك أسواق تجارة الحبوب هي أسواق عامة قومية تخضع لأمراف وزارة التجارة والصناعة .

والى أنه إذا حصل خلاف في التطبيق بين وزارة التجارة والمجالس البلدية في اعتبار سوق معين قوياً أو بلدياً فيرجع للهيئة في كل مسألة على حدة .

(انتهى رقم ٥٠٣ في ٢٦/١٠/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المادة :

مساهمة الجمعيات التعاونية في مكافحة الغلاء - قرار مجلس الوزراء
في ١٧/٥/١٩٥٠ بشأنها - الأسواق التي تقيمها هذه الجمعيات هي من

الرافق القوية. — خضوعها لإشراف وزارة التجارة تطبيقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم تجارة الجملة لا اختصاص المجلس البلدية في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم تجارة الجملة ينص في المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز إنشاء أو استغلال جوانيت أو أسواق أو خليات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الإصناف البلدية بالجداول الملحقة بهذا القانون في غير الأماكن التي يعينها وزير التجارة لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى ولاةى الداخلية والصحة العمومية ، وينص في المادة الخامسة منه على أنه « يجوز لوزير التجارة أن يعهد بقراره إلى الفرق التجارية المصرية بالتشياء وإدارة الأماكن التي تخصص للمصنّعين بالجملة طبقاً لأحكام هذا القانون ، على أن يكون إنشاء هذه الأماكن وإدارتها خاضعين لإشراف وزارة التجارة ، وله أن يعهد بهذا الاختصاص بالاتفاق مع وزير الداخلية (أو وزير الصحة) بحسب الأحوال إلى مجلس المديرية أو المجالس البلدية .

وقد نصت المادة ٢٠ من كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بقضية مجلس بلدى القاهرة والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية على اختصاص المجلس البلدى بإصدار القرارات في مسائل الأسواق العامة .

كما ينص المرسوم الصادر في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن تلحق بها الأسواق على ما يقع بنهضة وزارة التجارة والصناعة .

وقد سبق لقسم الرأى مجتمعاً أن بحث موضوع الجهة التي تتبعها السواحل والأسواق في جلسته المنعقدة في ٨ من أبريل سنة ١٩٥١ ، وانتهى رأيه إلى أن الأسواق الكفنة بدائرة مدينة القاهرة والتي تعتبر غرضاً عملياً

مقتضية تتبع المجلس البلدى لمدينة القاهرة ، لها الاسواق الكثيفة بدائرة هذه المدينة فانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

كما أعيد عرض الموضوع على القسم بجلسته المنعقدة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، فأشار الى أنه تبين من النصوص أن الأصل هو اختصاص المجالس البلدية والقروية بما يهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أى بالرافق العامة البلدية دون المرافق العامة القومية التي لا يختص بالانتفاع بها أهل البلدة أو القرية وحدهم ، ولذلك فإن الاسواق العامة البلدية تتبع المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وتتبع وزارة الشؤون البلدية في البلاد التي ليس بها مجالس - أما الاسواق العامة القومية فانها تتبع وزارة التجارة والصناعة تطبيقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ ، وانتهى رأى القسم الى أن أسواق الجبله للخضر والفاكهة وكذلك أسواق تجارة الحبوب وأسواق عامة قومية تخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة .

والذى يبين من الرجوع الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من سبتمبر ١٩٥٠ في شأن مساهمة الجمعيات التعاونية في مكافحة الفلاء أن الغرض من إنشاء الاسواق - موضوع البحث - في شبرا والعباسية بمدينة القاهرة والنزهة وبكوس بمدينة الاسكندرية هو تكوين الجمعيات التعاونية من بيع ما ينتجه أعضاؤها من الخضر والفاكهة بأسعار الجبله ، أى أنها أسواق مخصصة للتعامل بالجبله في الخضر والفاكهة تنفيذاً لسياسة عامة رسمها مجلس الوزراء لتحقيق غرض قومي هو مكافحة الفلاء .

وبتطبيق المعيار السليم الذى انتهى اليه قسم الرأى مجتمعاً في شأن تحديد اختصاص كل من وزارة التجارة والمجالس البلدية على الاسواق سالفة الذكر يبين أنها أسواق عامة قومية للتعامل بالجبله في الخضر والفاكهة ، إذ أنها أنشئت تنفيذاً لسياسة اقتصادية قومية عامة لا يقتصر نفعها على سكان مدينة بذاتها . بناء على ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاسواق المذكورة أسواق عامة قومية تخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة .

قائمة رقم (٤٣٣) .

المقدمة :

الاصل في استحقاق الرسوم التي تجبى حصيلتها بمناسبة خدمة معينة ان حصيلتها انما تؤول الى الجهة العامة التي تقوم بالاشراف على اداء هذه الخدمة — المشرع قد يفصل بين الامرين فيجعل استحقاق الرسوم للجهة عامة غير تلك التي نيط بها القيام بالامر الذي تستحق عليه تلك الرسوم — مثال — الرسوم الخاصة بالاسواق التجارية .

ملخص الفتوى :

انه وان كان الاصل في استحقاق الرسوم التي تجبى بمناسبة خدمة معينة ان حصيلتها انما تؤول الى الجهة العامة التي تقوم بالاشراف على اداء هذه الخدمة ، الا ان المشرع قد يفصل ما بين الامرين فيجعل استحقاق الرسوم لجهة عامة غير تلك التي نيط بها القيام بالامر الذي تستحق عليه تلك الرسوم وتحديد هذه الجهة لفئات تلك الرسوم لا يغير من الامر في شيء مادام ان المشرع قد نص على ايلولتها لجهة أخرى — وكثيرا ما يجعل المشرع من موارد الهيئات المحلية بعض انواع الرسوم التي تغلها مرافق حكومية ، بل انه قد يجعل من بين هذه الموارد ضريبة او اكثر من الضرائب العامة ، ومثال ذلك ما تنص عليه المادة ٤٠ من قانون المجلس البلدى لمدينة القاهرة من انه « تعتبر من موارد المجلس الضريبة على العقارات المبنية والرسوم والعوائد المقررة على السيارات والموتوسيكلات والدراجات والعربات وضريبة الملاهي والمراهنات » فقد انطوى هذا النص على ضرائب ورسوم مقررة بهقتضى قوانين او لوائح عامة سارية في جميع انحاء الاقليم الجنوبى ، واذا فلم يتم تقرير هذه الضرائب والرسوم من جانب الدولة — بما لها من حق السيادة والسلطان — مانعا من امكن النص على ايلولة حصيلتها الى هيئة صلبة أخرى ، كما ان هذا النص لم يربط بين استحقاق الرسوم واداء الخدمة .

ولما كانت رسوم الوزن المشار إليها في البند الرابع (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٩ بتشليم تجارة الجملة تترج تحت عبارة (الرسوم الخاصة بالأسواق التجارية) المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة إلى تعتبر وفقا لحكم هذه المادة من ايرادات المجلس البلدى .

لذلك كله فإن مجلس بلدى القاهرة يستحق هذه الرسوم ، ولو أن أسواق الجملة للخضر والفاكهة تخضع لإشراف وزارة تجارة وفقا لما انتهت إليه فتوى قسم الراى مجتمعاً (رقم ٥٠٣ فى ١٦/١٠/١٩٥٢) .

(فتوى رقم ٦٨٣ - فى ٢٩/٩/١٩٥٦)

24

ســـــــــــــــــيـــــــــــــــــاحة

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

مناد نص المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية اعتبار جميع الفنادق منشآت فندقية في مجال تطبيق هذا القانون — لا وجه لقصر لفظ المنشآت الفندقية على الفنادق السياحية المعدة لاستقبال السياح دون غيرها — أساس ذلك أن لفظ الفنادق الذي جاء عليها مطلقاً والقاعدة الأصولية أن العام يجرى على عمومها ما لم يقدم دليل على التخصيص أو القيد نصاً أو دلالة — يؤكد هذا النظر ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون من أن المشرع قرر أن تعتبر منشأة فندقية الفنادق والبنسيونات بصفة عامة دون أن يشترط أن تكون هذه الفنادق مخصصة لها باستقبال السياح ، بينما استلزم هذا الشرط بالنسبة للاستراحات والبيوت والشقق المفروشة .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية أو السياحية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية » .

وتعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية والفنادق العائبة والبواجر السياحية وما إليها من الأماكن المعدة لاستقبال السياح والاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة

وتعتبر منشأة سياحية في تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساساً لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان كالملاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والمطاعم والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة .

كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة .

ومبدأ هذا النص أن لفظ الفنادق الذي جاء في مسند الفقرة الثانية من تلك المادة ينصرف الى كافة الفنادق لوروده عاماً مطلقاً والقاعدة الأصولية المجردة أن العام يجري على عمومية والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يقر دليل التخصيص أو التقييد نصاً أو دلالة .

ومبدأً عن ذلك فإنه لا محل لسحب عبارة « المعدة لإقامة السياح » الواردة في نهاية الفقرة المشار إليها على الفنادق طالما أن المشرع قرّن هذه العبارة بتغيرها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، ولا شك أن هذه العبارة ضيافتها على هذا النحو تعود على أقرب موصوف لها وهي الأماكن لا الفنادق — وبهذه المثابة فإنه لا وجه لقصر لفظ المنشآت الفندقية السياحية المعدة لإقامة السياح دون غيرها .

ويؤكد النظر المتقدم ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ حيث أبانت أن المشرع في مجال تحديد سريان القانون وتعريف المنشأة الفندقية والسياحية قرر أن تعتبر منشأة فندقية الفنادق والبنتيونات بصفة عامة دون أن يشترط أن تكون هذه الفنادق مرخصة لها باستقبال السياح بينما استلزم هذا الشرط بالنسبة للاستراحات والبيوت والشقق المفروشة ، ومن المعلوم أن جميع الفنادق تستقبل سائحين دون تفرقة بين فنادق معدة للسياحة وأخرى ، خاصة إذا ما أدخل في الاعتبار السياحة الداخلية التي يقوم بها المواطنون .

٢٠ من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى اعتبار جميع الفنادق منشآت فندقية في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ .

(ملف ٧٨/٢/٧٠ - جلسة ١٩٧٥/١/٩)

قاعدة رقم (٤٣٥)

المادة :

١٠ عاملون بالمكاتب السياحية الخارج - لأئحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بقراو رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن المعاملة المالية للملاحقين السياحيين - نصه في مادته الأولى :على أنه وافق على معاملة الملاحقين السياحيين وموظفي ومستغلي مكاتبهم من ناحية المالية ، معاملة أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وموظفي ومستغلي البعثات الدبلوماسية والقنصلية وذلك من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه - التزام وزارة السياحة بتكاليف الكشف ونفقات العلاج والتبريض للملاحقين السياحيين وموظفي ومستغلي مكاتبهم وكذلك بمصروفات عودتهم إلى مصر .

ملخص الفتوى :

١١ أن لأئحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في المادة ٢٢ منها على أنه « إذا مرض أحد أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي أو الموظف الإداري أو الكطبي أثناء وجوده في الخارج ورأى رئيس البعثة أن حالته مما يستوجب النظر فيكلف طبيبين بفحصه لتقرير ما إذا كانت حالته تستوجب عودته إلى مصر لأنها ليست مما يحتمل الشفاء أو لأنه

لا يكون بعد شفاؤه قادرا على الاستمرار في الخدمة بالخارج ، فإذا قرر الطبيب وجوب عودة العضو أو الموظف الى مصر تتحمل الوزارة مصروفات عودته طبقا للمادة ١٦ وتتخذ جميع الاجراءات اللازمة لراحته » . وتنص اللائحة ذاتها في المادة ٢٣ على أن « تتحمل الوزارة تكاليف الكشف ونفقات العلاج والتبريض لاعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها الاداريين والكتابيين المصريين بعد عرض المريض على القومسيون أو طبيبين معتمدين وبموافقة رئيس البعثة التي يتبعها وعليه ان يخطر الوزارة بذلك فور موافقته » .

ومن حيث انه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن المعاملة المالية للمحتقين السياحيين ونص في مادته الاولى على أنه « ووفق على معاملة المحتقين السياحيين وموظلى ومستخدمى مكاتبهم من الناحية المالية ، معاملة أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظلى ومستخدمى البعثات الدبلوماسية والقنصلية وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » .

وبناد هذا القرار هو التسوية في المعاملة من الناحية المالية بين المحتقين السياحيين وموظلى ومستخدمى مكاتبهم وبين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظلى ومستخدمى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، وإذا كتبت الطائفة الاخيرة تنبغ بمزايا العلاج الطبى على نفقة وزارة الخارجية بما يتبع ذلك من نفقات الكش والتبريض ومصروفات العودة الى مصر اذا استقرت الحالة ذلك ، فانه يتعين تحديد ما اذا كتبت هذه النفقات جميعها تدخل في الناحية المالية التى سبوى القرار الجمهورى رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ في مجالها بين المحتقين السياحيين وموظلى ومستخدمى مكاتبهم وبين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظلى ومستخدمى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، أم ان تلك النفقات تخرج عن حدود الناحية المالية فلا يعيد بهنا المحقون السياحيون ومن اليهم »

ومن حيث أن علاقة الموظف بالجهة التي يعمل بها تتشعب إلى نواح شتى ، فمنها ما يتصل بتعيينه في وظيفته وما يستلزمه ذلك من شروط تفرضها طبيعة الوظيفة وواجباتها ، ومنها ما يتعلق بكيفية مباشرة أعمال الوظيفة والنهوض بواجباتها بما يتبع تلك من واجبات تقع على عاتق من يشغلها ، ومن هذه النواحي تحديد نظام الترقية في سلك الوظائف الذي تدرج فيه الوظيفة وأيضا كيفية الرقابة على أعمال الموظف ونظم تأديبه إذا خرج على مقتضيات الوظيفة التي يشغلها ، ومن هذه النواحي الناحية المالية في تلك العلاقة التي تربط الموظف بالجهة التي يتبعها ، وهذه الناحية تتسع — عند عدم التحديد — لتشمل جميع ما يتقاضاه الموظف بسبب وظيفته من مبالغ نقدية كالمرتب والبدلات المختلفة التي تقرر لوظيفته ، وكذلك جميع ما يتمتع به من مزايا مالية كنفقات العلاج ومزايا عينية يمكن تقييمها بالنقود كالمسكن المجاني والملابس المطلوبة لزمي معين ، لذلك كله دخل في حدود الناحية المالية في علاقة الموظف بجهة عمله ، إذ لا يتصور أن تتصف المزايا النقدية أو التي تقيم بالنقود والتي تضيفها الوظيفة على الموظف بغير الصفة المالية أو أن تدرج ضمن ناحية أخرى غير الناحية المالية من علاقة الموظف بجهة عمله .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم — فإن ما تضمنته المادتان ٢٢ و ٢٣ من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي سائلة الذكر من التزام على الوزارة بتحصيل نفقات الكشف والعلاج والتبريض وكذلك مصروفات العودة إلى مصر بالنسبة إلى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وموظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، يعتبر ناحية مالية خالصة ، إذ هو التزام على الوزارة يقابل له حق الموظف ، ويتخذ كلاهما من مبالغ نقدية يستفيد بها الموظف إذا توافرت شروط بعيلة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ ملوحي في المعاملة من الناحية المالية بين الملحقين السياحيين وموظفي ومستحقي مكاتبهم وبين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وموظفي ومستحقي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، وإذا كانت نفقات العلاج الطبي وما (م ٧٢ — ج ١٦)

يتنبه مما نص عليه في المادتين ٢٢ و ٢٣ المشار إليهما ناحية مالية خاصة
منهم ثم يقررن معاملة الموظفين المذكورين جميعهم معاملة واحدة والتسوية
بينهم في تحمل الوزارة المختصة هذه النفقات .

وبن خيث أنه مما يؤيد النتيجة المتقدمة ، أن المشرع إنما قرر
التسوية في المعاملة من الناحية المالية بين الملحقين السياحيين وموظفي
و مستخدمى مكاتبهم وبين العاملين في السلكين الدبلوماسى والقنصلى
نظرا لوحدة الظروف التى يعملون فيها جميعهم ، ولا شك أن من يرفض
حق هؤلاء الموظفين وهو يباشر عمله في الخارج يكون بحاجة الى رعاية
توفرها له الدولة ، وهم في هذه الناحية سواء ، وتقوم في شأنهم جميعا
إحتياجات معينة تتحقق بالنسبة الى الملحقين السياحيين وموظفي
و مستخدمى مكاتبهم مثلما تتحقق بالنسبة الى العاملين في السلكين
الدبلوماسى والقنصلى .

وكذلك فإن القرار الجمهورى رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٦٠ اذا كان قد
حدد وحدة المعاملة بين الطائفتين المذكورتين من العاملين في الناحية المالية ،
فلما نصت بذلك استبعاد النواحى الوظيفية الأخرى التى تختلف
فى كل وظيفة منها فى الأخرى ، ولكنه فى الناحية المالية أطلق التعبير
بأنه يشتمل كل ما يوصف بأنه ناحية مالية ، وبهذه المثابة تدخل
في محلول هذا التعبير نفقات الكسف والعلاج والتمريض ومضروقات
العودة الى مصر ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يفيد عبارة أو ردعا المشرع
بأنه لو أن يقوم دليل على تنييد هذا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة السياحة تلتزم
بتكاليف الكسف ونفقات العلاج والتمريض للملحقين السياحيين
و مستخدمى مكاتبهم وكذلك بمضروقات عودتهم الى مصر طبقا للمادتين
٢٢ و ٢٣ من لائحة الضميمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى
والقنصلى سابقة الذكر وذلك تطبيقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن المعاملة المالية للملحقين السياحيين .

Figure 1

سيارة

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

لا يعتبر تغيير محرك السيارة تعديلا جوهريا فيها الا اذا كان من شأنه زيادة قوته أو تغيير نوع الوقود .

ملخص الفتوى :

لاحظ القسم أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات قد جاء خلوا من بيان الأحوال التي تعتبر فيها رخصة السيارة ملغاة في حالة تغيير أحد أجزائها أما القرار الوزاري الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٣٤ تنفيذا لهذا القانون فقد نص في المادة السادسة منه على أن كل تغيير في وجوه استعمال السيارة أو تخصيصها يكون من شأنه زيادة الرسم وكل تعديل في السيارة نفسها كذلك يجب إبلاغه خلال خمسة عشر يوما الى مكتب ادارة السيارات ، وفي هذه الحالة تدفع تكلفة الرسم عن المدة ما بين تاريخ التغيير أو التعديل ونهاية الأجل الذي يكون قد دفع الرسم عنه .

ومفهوم المخالفة من هذا النص أنه ليس هناك ما يوجب الإخطار عن التعديل الذي لا يترتب عليه زيادة الرسم .

وباستعراض أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ يتبين أن الرسم يزيد في حالات التعديل الآتية :

(بخلاف حالات تغيير وجوه استعمال السيارة أو تخصيصها) .

١ — اذا جعلت عجلات السيارة من الكاوتشوك المصبوب .

٢ — اذا جعلت اطاراتها كلها أو بعضها معدنية .

٢ — اذا سرت بوقود آخر خلاف البنزين .

٤ — اذا كان من شأن تعديل زيادة وزن السيارة (وقد عدل عن ذلك تيمناً بعد) على أن هذا لا ينفي وجوب التبليغ في حالة التعديل الذى يترتب عليه اعتبار السيارة سيارة جديدة بحيث لا تنطبق عليها الرخصة الصادرة عنها ، ومثل هذا التعديل لا يكون الا حيث يكون التعديل جوهرياً .

وتقدير ما اذا كان التعديل جوهرياً أم لا يختلف باختلاف الظروف وتطور الصناعة وما يطرأ من تقدم في وسائل صيانة السيارات واصلاحها .

ولما كان تغيير المحرك قد أصبح في الوقت الحاضر امراً عادياً شائعاً في ذلك شأن اية تلمعة من قطع الغيار الأخرى ، مما يترتب عليه عدم اعتبار تغيير المحرك تعديلاً جوهرياً في السيارة الا اذا كان من شأنه تغيير قوة المحرك أو تغيير نوع الوقود المستعمل .

فقد انتهى رأى القسم الى ان تغيير محرك السيارة بمحرك آخر مماثل له لا يترتب عليه اعتبار السيارة سيارة أخرى تختلف عن السيارة التى صدرت عنها الرخصة بل تبقى السيارة محتفظة بذاتيتها ومن ثم لا يلزم مملكتها باستخراج رخصة جديدة عنها ، الا اذا استبدل بمحرك السيارة محرك آخر يختلف عن الاول في قوته أو في نوع الوقود الذى يستعمل لادارته فان السيارة تصبح غير مطابقة للسيارة التى صدرت في شأنها الرخصة ومن ثم يجب الحصول على رخصة جديدة عنها .

ويقتضى الامر تعديل القرار الوزارى الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٣٤ الخاص بتنفيذ القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ تعديلاً من شأنه التزام الابلاغ عن تغيير المحرك في كل حالة حتى تتمكن الجهة المختصة من فحص السيارة لمعرفة ما اذا كان قد ترتب على التغيير اعتبار السيارة غير مطابقة للسيارة التى صدرت في شأنها الرخصة أم لا .

قاعدة رقم (٤٣٧) .

المبدأ :

المادة ٩٩ من قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - تحديدها أنواع اللوحات المعدنية التي توضع على كل نوع من السيارات - اللوحات التي توضع على سيارات المؤسسات العامة هي اللوحات الاميرية شأنها في ذلك شأن السيارات الخاصة - الرغبة في تخصيص هذه السيارات بلوحات خاصة - تستلزم ادخال تعديل على قرار وزير الداخلية سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٩ من قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا يجوز تسيير أى سيارة تحمل لوحات معدنية من غير الانواع الآتية :

١ - اللوحات المعدنية العسكرية وتصرفها وزارة الحربية للسيارات التابعة لها .

٢ - اللوحات المعدنية الحكومية وتصرفها وزارة المواصلات للسيارات الاخرى المملوكة للدولة .

٣ - اللوحات المعدنية الاجنبية وتحملها سيارات العابرين والساحين .

٤ - اللوحات المعدنية الاميرية وتصرفها وزارة الداخلية (اقليم المرور بالمحافظات) للسيارات المرخص لها طبقا للقانون « : .

ومن حيث أن سيارات المؤسسات العامة ليست تبعة لوزارة الحربية — حتى ولو كانت المؤسسة نفسها تابعة لهذه الوزارة — كما أنها ليست من سيارات العابرين والسائحين ، ومن ثم فلا يجوز لها أن تحصل لوحات عسكرية أو أجنبية .

ومن حيث أن المقصود بالسيارات الأخرى المملوكة للدولة والتي تحمل لوحات حكومية هو السيارات المملوكة للحكومة المركزية لا ما يشترق عنها من أشخاص عامة كالمؤسسات العامة بدليل أن اللوحات التي تحملها تلك السيارات لوحات حكومية . ومن ثم فإن سيارات المؤسسات العامة لا تحمل هذا النوع من اللوحات المعدنية .

ومن حيث أن سيارات المؤسسات العامة تدخل في عداد السيارات المرخص لها طبقاً للقانون — إذ تخضع لخرائب ورسوم هذا الترخيص كما سبق — وعلى ذلك فإن اللوحات المعدنية التي يتعين عليها حملها هي اللوحات الاميرية في شأنها في ذلك شأن السيارات الخاصة .

أما إذا رُؤي أن هذا الوضع قد يرتب تعذر أعمال الرقابة على استعمال سيارات المؤسسات العامة حتى لا يساء استعمالها ، فإنه يجوز إنشاء نوع جديد من اللوحات المعنية يفرض على سيارات المؤسسات العامة حملها تمييزاً من أحكام رقابتها ، ويكون ذلك عن طريق ادخال تعديل على قرار وزير الداخلية المشار اليه باضافة نوع جديد من اللوحات في المادة ٩٩ من هذا القرار لتصرف هذه اللوحات لسيارات المؤسسات العامة بحيث لا تحمل غيرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اللوحات المعدنية التي يتعين على تلك السيارات حملها هي اللوحات الاميرية لا اللوحات الحكومية ، وأنه يجوز بأرقام مميزة إنشاء نوع جديد من اللوحات المعدنية تحملها سيارات المؤسسات العامة وذلك عن طريق تعديل قرار وزير الداخلية أتف الذكر إذا رُؤي أن هذا الحل تقتضيه ضرورة رقابة حسن استعمال تلك السيارات .

قاعدة رقم (٤٢٨)

المادة :

السيارات الحكومية — استعمالها — قرارى مجلس الوزراء الصادران فى ١٩/١٠/١٩٥٢ و ٢/٦/١٩٥٢ فى هذا الشأن — اجازتهما تخصيص سيارات حكومية لبعض الموظفين مع خصم مقابل نقدى من مرتبهم — القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٦٠ بتنظيم السيارات الحكومية فى الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية — قصره تخصيص السيارات الحكومية على الوزراء ونواب الوزراء وكلاء الوزارات ومن فى حكمهم او درجتهم ينسخ ضمينا الاحكام السابقة عليه فيما يتعلق بتخصيص السيارات الحكومية لموظفى الدولة — عدم جواز تخصيص سيارات حكومية لكلاء الوزارات المساعدين ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى لانهم ليسو فى حكم وكلاء الوزارات طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — استعمال احد الوكلاء المساعدين لسيارة حكومية بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهورى يوجب عليه اداء المقابل النقدى المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢/٦/١٩٥٢ لاستمرار هذا الحكم دون نسخ — صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بعد ذلك كنوانهاج درجة وكيل الوزارة المساعد فى درجة وكيل وزارة — اعتبار الموظفين من الدرجة الممتازة فى حكم وكلاء الوزارات وجوائز تخصيص سيارات حكومية لهم بشرط اداء المقابل النقدى .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء وافق بتاريخ ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على مذكرة رغبها اليه وزير المواصلات بشأن استعمال السيارات الحكومية ، وقد

تضمنت هذه المذكرة عشر قواعد لهذا الاستعمال . وتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة: برنوعة اليه من وزير المواصلات ، ورد في البند ثانيا منها ، أنه يضطر بعض الموظفين في كثير من الظروف الى استعمال السيارات الحكومية في انتقالهم بين منازلهم ومقار أعمالهم ، ولما كانت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/١٠/١٩٥٣ تنص على أن انتقال الموظف الى مقر عمله الحكومي في الاوقات المحددة رسميا للعمل يكون على نفقته الخاصة ، وحيث أن المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه تقضى بان تخصص سيارة لكل مدير عام تقتضى طبيعة عمله بقاء سيارة في خدمته ، وتسرئ عليه القواعد السارية الآن في خصوص مقر المديرين ، ورغبة في تيسر انتقال هذه الفئة من المديرين العاملين بين منازلهم وبين مقر أعمالهم وكذلك بالنسبة لباقي الموظفين الذين قد يستعملون سيارات حكومية تقدم الحكومة وقودها — فالمقترح أن من يختار منهم استعمال السيارة في الانتقال بين منزله ومحل عمله ، يلزم مقابل ذلك بدفع مبلغ ستة جنيهات مصرية ، تخصم من ماهيته ، اذا كانت المسافة بين منزله ومحل عمله تزيد على عشرة كيلو مترات ، ومبلغ أربعة جنيهات مصرية اذا كانت تقل عن هذه المسافة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن تمت قاعدة جوهرية مقرر بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ ، وهى أن الأصل أن انتقال الموظف من منزله الى مقر عمله الحكومي في الاوقات المحددة رسميا للعمل يكون على نفقته الخاصة ، وأنه لا يجوز للموظف أن يستعمل السيارات الحكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله الحكومي ، الا انه يجوز — طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ — للمديرين العاملين الذين اقتضت طبيعة أعمالهم تخصيص سيارات حكومية لهم ، وكذلك للموظفين الذين قد يستعملون سيارات حكومية تقدم الحكومة وقودها ، أن يستعملوا السيارة الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم ، بشرط أن يؤدي كل منهم مقابلا نقديا معينا ، قدر بمبلغ ستة جنيهات اذا كانت المسافة بين منزله ومحل عمله تزيد عن عشرة كيلو مترات ، ومبلغ أربعة جنيهات اذا كانت المسافة تقل عن ذلك ، ويخصم هذا المقابل النقدي من المرتبة الشهرى لكل منهم . وهذه القاعدة هى التى كانت واجبة الاعمال في ظل

تطبيق قراراتى مجلس الوزراء المشار اليهما ، بالنسبة الى وكلاء الوزارات ،
ووكلاء الوزارات المساعدين مادام أن الحكومة هى التى كانت تقدم وقود
السيارات المخصصة لهم .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
استخدام السيارات الحكومية فى الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات
الحكومية وشبه الحكومية قد نص فى المادة الثالثة منه على أنه « لا تخصص
سيارات فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة . ويكون لكل وزارة
عدد من السيارات غير المخصصة لموظفين بالذات تستعمل حسب
احتياجات العمل ، ويحدد عددها بهيئة اللجنة الاقتصادية المركزية » .
وبين من هذا النص أن القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار
اليه ، قد نسخ الأحكام التى تضمنها قرارا مجلس الوزراء الصادران
فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣ من سنة ١٩٥٣ ، فيما يتعلق بتخصيص
سيارات حكومية لموظفى الدولة ، إذ قصر تخصيص هذه السيارات
على الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم أو درجتهم فى
الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

من حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفى الدولة كانت تفرق — فى صدد تعيين الموظفين بمرسوم — بين
وكلاء الوزارات ومن درجتهم ومن هم فى درجة أعلى ، وبين وكلاء
الوزارات المساعدين ومن فى درجتهم كما تضمن الجدول الملحق بالقانون
المشار اليه درجات الوظائف العليا ومربوطها ، فحدد لدرجة وكيل
الوزارة ١٥٠٠ جنيه مرتبا سنويا بمربوط ثابت ، وحدد لدرجة وكيل
الوزارة المساعد ١٤٠٠ جنيه مرتبا سنويا بمربوط ثابت . وبين من ذلك
أنه — فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه —
كان وكلاء الوزارات أعلى درجة من وكلاء الوزارات المساعدين ، ومن ثم
فإن وكيل الوزارة المساعد لم يكن معتبرا فى حكم أو درجة وكيل الوزارة .
وبالتالى فإنه لا يجوز معاملة الوكيل المساعد معاملة الوكيل ، فيما يتعلق
بتخصيص السيارات الحكومية — فى تطبيق أحكام القرار الجمهورى
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — وعلى ذلك فإنه لا يجوز طبقا لأحكام
هذا القرار ، تخصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين .

ومن حيث أن حق وكلاء الوزارات المساعدين في استعمال السيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم ومقار أعمالهم ، مرده الى تخصيص تلك السيارات لهم لاستخدامها في أعمالهم المصلحية ، وبإدخال هذا التخصيص قد الغى بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فإنه يترتب على ذلك سقوط حقهم في استعمال السيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر .

على أنه اذا كان أحد وكلاء الوزارات المساعدين قد استعمل سيارة حكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله — بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المذكور — فإنه يتعين عليه في هذه الحالة — أن يؤدي المقابل المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المشار اليه بشرط أن تكون الحكومة هى التى كانت تقدم وقود السيارة ، فاذا ما استقطع من مرتبه مقدار هذا المقابل النقدي عن المدة التى استعمل فيها السيارة الحكومية في الانتقال بين منزله ومقر عمله ، فإنه لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه . ذلك أنه لا يترتب على صدور القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه المساس بما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ من حكم خاص بالالتزام بأداء المقابل النقدي المنصوص عليه فيه . نظير استعماله الموظفين السيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، اذ يبقى هذا الحكم قائما وواجب الاعمال في ظل العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذى لم ينسخ من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ و٣ من يونية سنة ١٩٥٣ سوى ما يتعلق بهما بتخصيص السيارات الحكومية لموظفى الدولة ، وهو الموضوع الذى صدر بشأن تنظيمه القرار الجمهورى المذكور .

وغنى عن البيان أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ ، واندماج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة ، فان المسألة المعروضة تصبح غير ذات موضوع ، اذ ان وكيل الوزارة المساعد يصبح في درجة وكيل الوزارة ، ومن ثم تسرى

عليه أحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بجواز تخصيص سيارة حكومية له ، وبالتالي فانه يجوز — أعمالا لحكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المشار اليه — ان يستعمل السيارة الحكومية فى الانتقال بين منزله وبين مقر عمله ، بشرط ان يؤدى المقابل النقدى المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الاخير — الذى مازال معمولاً به فى خصوص المقابل النقدى فى ظل العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ — على الوجه السابق ايضاحه .

أما فيما يتعلق بالموظفين من الدرجة الممتازة ، فانه يبين من الاطلاع على جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، ان هؤلاء الموظفين أعنى فى الدرجة والمعاملة المالية من وكلاء الوزارات ، ومن ثم فانه يتعين معاملتهم باعتبارهم انهم فى حكم هؤلاء الوكلاء ، فى تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المذكور ، وبالتالي فانه يجوز تخصيص سيارات حكومية لهم أسوة بوكلاء الوزارات ، كما يجوز لهم استعمال تلك السيارات فى الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم ، بشرط ان يؤدوا المقابل النقدى المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، مساواة بينهم وبين وكلاء الوزارات ، الذين يظل هذا القرار الاخير مطبقا فى شأن فيما يخص بالالتزام بأداء المقابل النقدى سالف الذكر ، فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا — انه فى ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، لا يعتبر وكيل الوزارة المساعد فى درجة وكيله الوزارة ، ومن ثم فانه لا يجوز — طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — تخصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين ، وبالتالي لا يجوز لهم استعمال سيارات حكومية فى الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى.

المذكور ، فإذا كان أحد وكلاء الوزارات المساعدين قد استعمل سيارة حكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله بعد هذا التاريخ ، فإنه يلتزم بأن يؤدي المقابل النقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، فإذا ما استقطع من مرتبه مقدار هذا المقابل النقدي ، فإنه لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه . هذا بشرط أن تكون الحكومة هي التي كانت تقدم وقود السيارة .

ثانياً — أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وانحياز درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة ، فإن المسألة المعروضة تصبح غير ذات موضوع ، إذ يعمل وكيل الوزارة المساعد معاملة وكيل الوزارة فيما يتعلق بجواز تخصيص سيارة حكومية له وجواز استعمالها في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله بشرط أن يؤدي المقابل النقدي سالف الذكر .

ثالثاً — أنه يتمتع معاملة الموظفين من الدرجة الممتازة باعتبار أنهم في حكم وكلاء الوزارات ، بتطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإنه يجوز تخصيص سيارات حكومية لهم ، كما يجوز لهم استعمال تلك السيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم ، بشرط أن يؤديوا المقابل النقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ .

(ملف ١٠٣/٦/٨٦ — في ١٩٦٥/١/٣٠)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور المعمول بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ المحافظ السلطة المختصة بتحديد أماكن وقوف سيارات الاجرة في نطاق المحافظة — حدود سلطاته — إلغاء أو تعديل المواعيد تحقيقاً للصالح العام .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات ومواعيد المرور المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ ، ناط بالمحافظ باعتباره السلطة المختصة بتحديد أماكن وقوف سيارات الاجرة في نطاق المحافظة وأنه لا يقيد في هذا الشأن سبق الموافقة لنقلية او جمعية او جهة مما على استعمال موقف معين ذلك تخويل المحافظ سلطة تحديد أماكن وقوف سيارات الاجرة في الطرق العامة بما يحقق المصلحة العامة ويتلاءم مع احتياجات مرفق المواصلات والمرور وتظروف المدن والطرق ، معنى بحكم اللزوم امكن الغاء أو تعديل هذه المواقف كلما وجد من الامتبارات والظروف ما يدعو الى ذلك ، دون ما احتجاج بهراكز قانونية استقرت او حقوق اكتسبت في تحديد مواقف معينة ، لان من المسلم به أن الادارة تملك دائنها التغيير في ظروف وشروط انتفاع بالمرافق العامة واركان تنظيمها وسيرها تحقيقا للمصالح العام الذي تقدم عليه هذه المرافق .

(طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦)

فصلية وعنوية

شخصية معنوية

قاعدة رقم (٤٤٠)

المادة :

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
— القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس والقرار الجمهوري رقم
١١٢٥٠ لسنة ١٩٥٨ الصادر في شأنه — عدم تمتع المجلس بشخصية
معنوية مستقلة عن شخصية الدولة — اعتباره مجرد هيئة مستقلة
عن هيئات الحكومة — أساس ذلك أن المجلس ملحق بالرياسة وأن
ميزانيته تكون جزءاً من الميزانية العامة للدولة .

بمقتضى الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس
الأعلى لرعاية الفنون والآداب تنص على أن :

« ينشأ مجلس أعلى لرعاية الفنون والآداب ، ويكون هيئة مستقلة
ملحق بمجلس الوزراء » .

وإن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن : « يقوم المجلس
بتنسيق جهود الهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميادين الفنون
والآداب وربط هذه الجهود بعضها ببعض ويبتكر وسائل تشجيع
العاملين في هذه الميادين .. » .

وإن المادة الثالثة من القانون المذكور تنص على أن : « يكون
للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكافآت وأعمال الإدارة والسكرتارية

وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التي يقوم بها اعضاؤه أو اللجان التي يؤلفها أو الأعمال التي يشترك المجلس فيها أو يعهد بها إلى الغير — وتكون ميزانية المجلس جزءا من الميزانية العامة للدولة » .

وأنه في يوم ١٢ من يولية سنة ١٩٥٦ نشر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة ونص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بعبارة « رئيس مجلس الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع القوانين وغيره من التشريعات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » وكذلك يستبدل بعبارة « رئاسة مجلس الوزراء » « رئاسة الجمهورية » .

وقد نمت المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تأخذ النصوص الواردة في القوانين والمراسيم بقوانين في شأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وتسمى إلى أن يتم النفاذ أو تعديلها بقرارات منه » . وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن سريان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب في الاقليم المصري على الاقليم السوري وتعديل بعض أحكامه ، ونص في مادته الثانية على أن « يقوم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب برعاية العلوم الاجتماعية أيضا ويكون له بالنسبة لهذه العلوم ذات الاختصاصات والسلطات المنصوص عليها في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة للفنون والآداب ، ويطلق عليه اسم « المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية » . كما استبدل في مادته الثالثة بنص المادة ٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الاتي : « مادة ٨ — يكون للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكافآت وأعمال الإدارة والسكرتيرية وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التي يقوم بها اعضاؤه أو اللجان التي يؤلفها أو الأعمال التي يشترك فيها أو يعهد بها إلى الغير ، وتكون ميزانية المجلس جزءا من الميزانية العامة للدولة ، ويخزن التبرعات فيها وتنفق للأنشطة المالية وإدارية خاصة يجدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ويؤخذ من استثناء هذه النصوص أن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية لا ينفرد بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ذلك أن النص على كونه « هيئة مستقلة تلحق » لا يكسبه بذاته استقلالاً في الشخصية المعنوية بل أن الحاقه برئاسة إلى هيئات ليست مؤسسات عامة هذا إلى أن ميزانية المجلس المذكور تعتبر جزءاً من الميزانية العامة للدولة ، الأمر الذي يتناقض مع خصائص ثبوت الشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة والذي تنحصر معه مقوماتها ولا يغير من هذا كون التصرف في هذه الميزانية يتم وفقاً للائحة المالية وإدارية خاصة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية إذ أن اللائحة الخاصة لا ترضى بذاتها على الهيئة التي تأخذ بها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدولة لكونها ليست أداة تقرير هذه الشخصية أو قوام تكوينها ، كما أنها لا تقتضى ثبوتها حتياً ولا تناقض مع نظم المصالح الحكومية ، وعلى أية حال فليس يتكفى لقيام تلك الشخصية — عند عدم وجود نص صريح بمنحها — توفر بعض ملامحها دون اكتمال العناصر والخصائص اللازمة لثبوتها .

ولما كانت المؤسسات العامة سواء وفق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة — وكذلك الهيئات العامة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تعتبر أشخاصاً إدارية تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة وتقوم على مرافق عامة ، وكان الثابت مما تقدم أن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية تموزة بشخصية هذه أو تلك فانه يعتبر — والحالة هذه — هيئة من هيئات الحكومة مستقلة عن الوزارات في عملها .

لذلك انتهى الرأي إلى أن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية لا يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، وأنه بهذه المثابة يعتبر هيئة مستقلة من هيئات الحكومة .

شرط مانع الكفرية

شرط مانع التصرف

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

المادة ٨٢٤ من القانون المدني — اثر مخالفة الشرط المانع من التصرف — احكام البطلان المترتب على مخالفة الشرط المانع من التصرف تتحدد وفقا للفرض من الشرط — هذا البطلان ليس مقررًا لكل ذى مصلحة — اذا تقرر لمصلحة الغير فله وحده التمسك بالبطلان — مثال : عدم تمسك المصلحة المقرر لمصلحتها الشرط بالبطلان — قيام ائمة على تنازل المصلحة عن حقها في التمسك بالبطلان واجازة التصرف صحة العقد ونفاذه .

ملخص الحكم :

رأى النص في المادة ٨٢٤ مدني على ان التصرف المخالف الشرط يعتبر باطلا فان اتفاق الفقه على ان آثار البطلان المقررة في المادة ٨٢٤ واختلاف الآثار ناتج من ان الشرط المانع من التصرف ورد على خلاف الاصل في حق الملكية وما يتخلوه للمالك من سلطة التصرف في ماله ، كما تقوم مشروعيته على حيائيته لمصلحة مشروعة للمشتري أو المتصرف اليه أو الغير ، وأن يكون مؤقتا بحيث يعود للمالك بعد انتهاء فترة المنع حتى الملبى في التصرف في ملكه ، وللتضام رقابة على تحقق هذه الشروط لصحة الشرط المانع بحيث يكون له ابطاله اذا ما تخلفت لحد شروط صحته ذلك أن تقرير مشروعية المصلحة المراد بالشرط المانع حيائها ومسدى معاولية المدة المحددة لسريانه مما يدخل في سلطة تخطى الموضوع

ولا رقابة عليه في ذلك متى بنى رأيه على أسباب سائغة ، وعلى ذلك فان آثار البطلان المقررة بالمادة ١٤٦ من القانون المدني وهى جواز التمسك بالبطلان من كل ذى مصلحة وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وعدم زوال البطلان بالاجازة ، هذه الآثار لا تسرى جميعها على التصرف المخالف للشرط المانع الا بالقدر الذى يتفق مع الاغراض المقصودة من الشرط المانع والواقع أن احكام البطلان طبقا للتواعد العامة لا تتفق مع الغرض المقصود من الشرط سواء في ذلك البطلان المطلق أو البطلان النسبي بل ان البطلان نفسه ليس هو الجزء الذى تقضى به القواعد العامة منذ مخالفة الشرط ، وانما هو حراء أخذ به القضاء ونص عليه الشارع لانه يستجيب للغرض المقصود من الشرط ، ولذا لم الامر كذلك فان احكام هذا البطلان تتحدد وفقا للغرض المذكور دون حاجة الى ردنا الى القواعد العامة في البطلان . أما عن آثار البطلان منذ مخالفة الشرط ، وانما هو جزء أخذ به القضاء ونص عليه كما هو الشأن في الآثار العامة للبطلان في القانون المدني ، ولكنه مقرر فقط لمن تقرر الشرط المانع دون الآخرين ، فاذا تقرر الشرط لمصلحة المشتري أو المتصرف كان له وحده حق التمسك بالبطلان وتوضيح المحكمة هنا أن الغير في الشرط المانع من التصرف ليس هو الاجنبى من العقد ، ولكنه من تقرر الشرط لمصلحته ، كما أن هذا البطلان تلحقه الاجازة اذا صدرت من شرح الشرط لحمايته فيجوز له أن ينزع عن طلب البطلان ويجيز التصرف ، وتطبيقا لذلك فان التصرف موضوع المنازعة والمخالف للشرط المانع لا يلحقه البطلان من تلقاء نفسه ، لمخالفته الشرط المانع كما لم تطالب المصلحة المقرر لمصلحتها الشرط بالبطلان ، ولم يصدر حكم به ، وليس للمطعون ضدها الاولى حق المطالبة به لانها ليست من الغير في خصوصية العقد موضوع المنازعة ، كما أن في وقتئذ المنازعة وأوراقها ما يدل على تنازل المصلحة البائعة عن حقها في التمسك بالبطلان واجازة التصرف وهو حق مقرر لها قانونا ، مما تسرى معه المحكمة أن العقد الصادر من المطعون ضدها الثانية الى الطاعنين

مصحح ونافذ قانونا ، عند العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .
ويعتمد به في تطبيق أحكام هذا القانون لثبوت تاريخ التصرف قبل تاريخ
العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه — بدون منازعة
من أحد وبذلك يكون القرار المطعون فيه على أساس سليم من القانون
وتعين الغلوه مع الزام المطعون ضدها الاولى بالمصروفات طبقاً
لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٦١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

البطلان المقرر في المادة ٨٢٤ من القانون المدني ليس مقررًا لكل ذي
مصلحة بل يقتصر على أن تقرر الشرط المانع لمصلحته دون الآخرين — هذا
البطلان تلحقه الإجازة إذا صدرت من شرع الشرط لمصلحته .

والخص الحكم :

إن البطلان المقرر في المادة ٨٢٤ من القانون المدني ليس مقررًا
لكل ذي مصلحة كما هو الشأن في الآثار العادية للبطلان في القانون .
المدني ، ولكنه يقرر فقط لمن تقرر الشرط المانع لمصلحته دون الآخرين ،
فإذا تقرر الشرط لمصلحة المشتري أو المتصرف كان له وحده حق
التمسك بالبطلان ، كذلك الأمر إذا تقرر الشرط لمصلحة الغير فله وحده
حق التمسك بالبطلان . والغير في الشرط المانع من التصرف ليس هو
الاجنبي عن العقد ولكنه من تقرر الشرط لمصلحته ، وهذا البطلان تلحقه
الإجازة إذا صدرت من شرع الشرط لمصلحته فيجوز له أن ينزل عن
طلب البطلان ويجبز التصرف ، كما أن بطلان التصرف لمخالفته للشرط

المُباع لا يتبع من تلقاء نفسه بل لابد من طلبه من صاحب الشأن .
والحكم به اذا ما تحققت شروط صحته من حيث قيامه على باعث مشروع
ومدة معقولة ، واذا كان ذلك وكان الشرط بمنع التصرف الوارد في عقد
البيع المؤرخ ١٣/١٠/١٩٦٨ مقررًا لمصلحة البائع الطاعن الذي يشر
اى منازعة في شأن مخالفة المشتري لهذا الشرط ، ومن ثم يكون البيع
قائما وناظرا ولم يلحقه اى بطلان .

(طعن رقم ٢٥٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٦)

تصويبات

كلمة الى القارئ . . .

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى

الخطا	الصفحة / السطر	الصواب	الخطا	الصفحة / السطر	الصواب
البيران	٨/١٨	الديوان	الأخرى	٨/٢٦٦	الأخرى
التشريع	١٠/٢٠	التشريع	الطلبات	٢٢/٢٧٢	الطلبات
التعاون	٤/٢١	التعاونى	العام	١٨/٣٠٣	العام
كسلايت	١٨/٦٧	كبلات	يصدر	٥/٣٠٥	يصدر
وما طر	٦/١٢٤	وما طرا	بمقتضى	١٩/٣١	بمقتضى
تتبع	١١/١٦٢	تنقطع	أيا	٢٠/٢٤٤	أيا
بالدعوة		بالدعوى	القييد	١١/٢٣٩	القييد
الاستهلاكية	٢٣/١٦٦	الاستهلاكية	يصور	٧/٢٤٤	يصور
البعثات	٧/١٧٠	البعثات	والحسابات	٢/٣٥٩	والحسابات
وأى	٤/١٧١	رأى	المتوسطة	٥/٢٩١	المتوسطة
وزاورة	١١/١٧٣	وزارة	أداة	١٧/٤٠٨	أداة
نأ	٢/١٧٤	أن	اعتمادات	١٧/٤٠٨	اعتمادات
ادول	٦/١٨١	الدول	صدرت	١٤/٤١٤	صدرت
ليها	٥/١٨٩	اليها	الكلية	٦/٤٤٧	الكلية
الصفحة	١٠/٢٠٥	الصفحة	على	١٥/٤٨٣	على
أوراق	١/٢٤٠	الأوراق	أن	٢٤/٤٨٨	أن
وجت	١١/٢٤٦	وجدت	بالقرار	٢٨/٥٠٤	بالقرار
أوقات	٩/٢٤٩	الأوقات	يعقد	٨/٥٢٢	يعقد
الوحة	١/٢٥٧	اللوحة	على	١٣/٢٩	على
السعر	١٢/٢٥٨	بالسعر	الاطباء	٧/٥٣١	الاطباء
بأعمل	٥/٢٦٣	بأعمال	على	١٥/٥٣٦	على

الخطأ	الصفحة/ السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/ السطر	الصواب
الثاني	٣/٥٤١	الثاني	بتخفيض	١١/٦٤٦	بتخفيض
المدة	٩/٥٤٩	المدة	على	١٩/٦٤٧	على
مدة	٦/٥٥٨	مدة	المالي	١٤/٦٤٨	المالي
للاترقيات	١/٥٨٢	الترقيات	على	٣/٦٥٠	عن
حكاه	١٠/٦٠٣	احكامه	١٩٨	١٤/٦٥٦	١٩٧٨
الموافقة	٢/٦٠٦	المرافق	الثانية	٣/٦٥٩	الثانية
خصت	١٦/٦٠٦	خصمت	دبلومات	٢٣/٦٦٢	دبلومات
درجاب	٦/٦١٥	درجات	المنطقة	١/٦٦٤	المنطقة
شافوها	٧/٦١٥	شافلوها	على	٢/٦٦٨	عن
ينشأ	١٢/٦١٦	يشأ	سـ	٨/٦٨٦	١١
١٠١	٨/٦٢٤	١١	الماد	١١/٦٨٦	المادة
١٩٥	٨/٦٢٥	١٩٧٥	الثالثة	٥/٦٨٩	الثالثة
تقييه	١١/٦٤٣	تقيمه	يرتبها	٢٠/٧٠١	يرتبها
العمالين	٢٥/٦٤٣	العمالين	سوية	٩/٧٤٢	تسوية
١٩٥٠	١٤/٦٤٤	١٩٧٥			

رقم الايداع ٨٦/٧٦٣٩

خريطة المتصورة - ٣ درب حسن عقل من شارع المطار شبرا مصر

فهرس تفصلى الجزء السادس عشر

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب (١١١) الموسوعة
٥	نم
١٢	ديوان الاوقات الخصوصية
١٢	ديوان الموظفين
٢٢	رقابة ادارية
٢٥	الفصل الاول — تعيين
٢٧	الفصل الثانى — اقدبية
٢٢	الفصل الثالث — مدة خدمة سابقة
٢٤	الفصل الرابع — سلطات رئيس هيئة الرقابة الادارية
٢٧	الفصل الخامس — نقل من الرقابة الادارية
٢٩	الفصل السادس — علاوة الرقابة الادارية
٥٢	الفصل السابع — حوافز إعادة التعمين بعد الاحالة على المعاش
٥٧	رسم
٦١	الفصل الاول — مسائل عملة
٧٧	الفصل الثانى — رسم انتاج واستهلاك
٨٩	الفصل الثالث — رسم بلدى محلى
١١٥	الفصل الرابع — رسم تولى وشهر
١٢٥	الفصل الخامس — رسم جبرى
١٢٥	الفرع الاول — رسم الجبرى

الموضوع	الصفحة
أولا - أداة تحديد التعريفية الجمركية	١٣٥
ثانيا - بنود التعريفية الجمركية	١٣٨
ثالثا - ما تستورده الجعبيات التعساوية للثروة المقتية	
لحساب أعضائها	١٤١
رابعا - رسم الاحصاء الجمركي	١٤٤
خامسا - رسم الصادر	١٤٥
سادسا - نظام الدوريات	١٤٨
سابعا - مصاريف التفرغ	١٥١
ثامنا - مراجعة الاترار الجمركي	١٥٣
تاسعا - اثبات سداد الرسوم الجمركية	١٥٥
عاشرا - المنازعة في تقدير الرسم الجمركي	١٥٧
الفرع الثاني - الاعفاء من الرسوم الجمركية	١٥٨
أولا - أحكام عامة	١٥٨
ثانيا - إعفاء أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي	١٧٠
ثالثا - إعفاء المصريين العاملين بالخارج	١٨٥
رابعا - إعفاء السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن	
للتعريب الإفريقية والآسيوية	١٨٧
خامسا - إعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع	
الحربية	١٨٨
سادسا - الاعفاء المقرر للهيئة الغربية للتصنيع	١٩١
سابعا - إعفاء الطائرات المستوردة ومخلفاتها المبيعة	
للقير	١٩٣
ثامنا - الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية	١٩٧

٢٠٠	تاسعا — إعفاء معدات الاذاعة التليفزيونية
٢٠٦	مباشرا — إعفاء الجهات المنفذة لمشروعات التعمير
٢٠٨	حادى عشر — إعفاء المواد اللازمة للبناء
٢١١	ثانى عشر — إعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية
٢١٢	ثالث عشر — الاعفاء المقرر للاغراض السياحية
٢١٤	الفرع الثالث — عمن الخضوع للرسوم الجمركية
	اولا : عمن استحقاق الرسوم الجمركية على سفن أعالي
٢١٤	المبحار الاجنبية
٢١٦	ثانيا — سفن صيد الاسفنج لا تتمتع بالاعفاء الجمركي
٢٢٢	الفصل السادس — رسم النخبة
٢٢١	الفرع الاول — انواع رسم النخبة وشروط فرضه
	الفرع الثانى — تعدد الموقعين على طلب مقدم الى
٢٢٣	جهة حكومية لا يبرر تعدد رسم النخبة
٢٢٦	الفرع الثالث — رسم النخبة التدريجى
٢٣٩	الفرع الرابع — رسم النخبة النسبى
٢٤٩	الفرع الخامس — رسم النخبة على الاتساع
٢٥٢	الفرع السادس — رسم الطابع
٢٥٤	الفرع السابع — رسم النخبة على اللافتات والاعلانات
٢٦١	الفرع الثامن — رسم النخبة على تصاريح السفر المجانية
٢٦٩	الفرع التاسع — رسم النخبة على تراخيص الاستيراد
٢٧١	الفرع العاشر — رسم النخبة على المرتبات
	الفرع الحادى عشر — رسم النخبة على النفقات الحكومية
٢٧٣	في الخاتمة

٢٧٥	الفرع الثانى عشر — رسم الدفعة على مواقف السيارات
٢٧٧	الفرع الثالث عشر — رسم الدفعة على أوراق البانصيب
٢٧٩	الفرع الرابع عشر — رسوم الدفعة المهنية
٢٨٩	الفرع الخامس عشر — عبء رسم الدفعة
٢٩٣	الفرع السادس عشر — عدم الخضوع لرسم الدفعة
٣١٥	الفرع السابع عشر — الاعفاء من رسم الدفعة
٣٣٧	الفصل السابع — رسوم سيارات
٣٤٤	الفصل الثامن — رسم طيران مدنى
٣٥٢	الفصل التاسع — رسم قضاوى
٣٦٦	الفصل العاشر — رسوم متنوعة
٣٦٦	الفرع الاول — رسم اشغال الطرق العامة
٣٧١	الفرع الثانى — رسم اضافى على ضرائب الاطيان
٣٧٤	الفرع الثالث — رسوم اعلانات
٣٧٦	الفرع الرابع — رسم امتحان بالجامعات
٣٧٨	الفرع الخامس — رسم تحويلات
٣٨٠	الفرع السادس — رسم قسمة الاوقاف
	الفرع السابع — رسم ملكية زراعية لتمويل صندوق المعاشات
٣٨٢	والتأمينات الاجتماعية
٣٨٤	الفرع الثامن — رسم موانى ومنازل وأرصعة وسقاييل
٣٨٨	الفرع التاسع — رسم نظافة عامة
٣٩١	رسوم وظللى وتصحيح أوضاع العاملين
	الفصل الاول — نطاق سريان قانون تصحيح أوضاع العاملين
٣٩٧	رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مناهل الامادة من احكامه

الصفحة	الموضوع
٤٢٧	الفصل الثاني — مؤهل دراسي .
٤٢٧	الفرع الأول — تقسيم المؤهلات الى عالية وفوق متوسطة ومتوسطة
٤٢٧	أولا : مؤهل عال
٤٢٧	ثانيا : مؤهل فوق المتوسط
٤٢٨	ثالثا : مؤهل متوسط
٤٢٩	الفرع الثاني — بعض المؤهلات الدراسية
٤٤٢	أولا : الماجستير
٤٤٢	ثانيا : دبلوم الدراسات العليا في الادارة العامة
٤٤٥	ثالثا : دبلوم الدراسات العليا في الاحصاء
٤٤٧	رابعا : دبلوم التجارة التكميلية العليا
٤٤٩	خامسا : دبلوم الفنون التطبيقية
٤٧٣	سادسا : دبلوم الهندسية التطبيقية العليا غير المسبوق
	بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني او القسم الخاص)
٤٧٦	سليما : شهادة الثانوية العامة (التوجيهية)
٤٨١	ثلثا : شهادة الاعدادية الفنية
٤٨٢	رأسعا : شهادة الاعدادية الزراعية
٤٨٧	عاشرا : الشهادة الابتدائية للصناعات
٤٩١	حادي عشر : شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية
٤٩٥	ثاني عشر : شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوق
٥٠٢	بشهادة الابتدائية القديمة او ما يعادلها
٥١٠	ثالث عشر : شهادة مدرسة فلاحية البساتين والحدائق
٥١٥	الفصل الثالث : الجداول
٥١٥	: الفرع الاول : ماهية الجداول بصفة عامة
٥١٧	: الفرع الثاني : مناهج تطبيق الجداول
٥٢٢	الفرع الثالث : تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول
٥٢٩	الفرع الرابع : تطبيق الجدول الثالث

- ٥٣٨ الفرع الخامس : تطبيق أكثر من جدول
- ٥٣٨ أولا : تطبيق الجدولين الأول والثاني
- ٥٤٥ ثانيا : تطبيق الجدولين الثالث والخامس
- ثالثا : التنقل بين الجدول الثاني والجدول الأول وبين
- ٥٥١ الرابع والثاني
- ٥٥٤ الفرع السادس : تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق
- ٥٥٧ الفصل الرابع - المسد
- الفرع الأول - شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المسد
- ٥٥٧ الكلية
- ٥٦٤ الفرع الثاني - كيفية حساب مدد الخدمة الكلية
- ٥٧٠ الفرع الثالث - حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة
- الفرع الرابع - حساب مدد الخدمة السابقة المتقضاة في
- ٥٧٥ المشروعات التي تؤول للدولة
- الفرع الخامس - حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة
- ٥٩٧ العليا لشئون مهجرى فلسطين
- الفرع السادس - حساب مدة التجنيد في المدة الكلية
- ٦٠١ المشتركة للترقية
- الفرع السابع - عدم جواز حساب مدد العمل بالجيش
- ٦٠٩ البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية
- الفرع الثامن - لا يجوز اضافة مدة عمل سابقة الى اقدمية
- ٦١٤ الفئة الاعلى من فئة التعيين
- الفرع التاسع - مدى الاعتداء بمدد الخدمة السابقة على
- الحصول على المؤهل العالي بعد التعيين في
- ٦١٦ الوظيفة المقررة للمؤهل
- ٦٢٠ الفرع العاشر - طلب حساب مدة الخدمة السابقة
- الفرع الحادي عشر - اضافة مدة الى المدة المشترطة
- ٦٢١ للترفيه
- ٦٤٢ الفرع الثاني عشر - تخفيض المدد الكلية

- الفرع الثالث عشر - انقاص مدد الخدمة الكلية للحصول
على الدكتوراه والمجستير ٣٥٦
- الفرع الرابع عشر - انقاص المدد الكلية المشروطة للترقية
بالنسبة للطبيب المتفرغ ٣٧٤
- الفصل الخامس - الترقية ٣٨٦
- الفرع الأول - من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى
الى الفئة المقابلة لمجموع تلك المدد في ذات
المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها ٣٨٦
- الفرع الثاني - تحديد تاريخ معين للترقية امر يخلف حكمة
عن المدة اللازمة للترقية ذاتها ٣٨٨
- الفرع الثالث - خط الترقية الى اكثر من فئتين ماليتين خلال
السنة الواحدة ٣٩١
- الفرع الرابع - اثر موانع الترقية ٣٩٢
- الفرع الخامس - مدى جواز سحب الترقية الباطلة من
التقيد ببيعاد ٣٩٧
- الفصل السادس - الزميل ٤١٨
- الفرع الأول - شروط الزميل ٤١٨
- الفرع الثاني - يشمل الزميل من يحصل على ذات المؤهل من
خدمة سابقة ٤٢١
- الفرع الثالث - ليس بلامز التطابق بين المؤهلين ٤٢٢
- الفرع الرابع - مفهوم الزميل في ضوء القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٣ يمثل مجدا عاما ولكن ليس تامة
ما ينشع من ان يخرج القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على ذلك المبدأ ٤٢١

الموضوع

الصفحة

- الفرع الخامس — المعينون بإتدمية اعتبارية قررهما القانون
٧٣٤ لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل
- الفرع السادس — تقتضى صفة الزميل عن عين نتيجة
٧٤١ لمساواة عامة
- الفرع السابع — لا تل المحكمة محل المدعى في التقصى عن
الزميل المراد المساواة به
٧٤٤
- الفصل السابع — التقضية
٧٤٦
- الفصل الثامن — آثار مالية
٧٦٥
- الفرع الأول — تزوج المرتقب على اثر الترقية
٧٦٥
- الفرع الثانى — علاوة بسبب الترقية
٨٠٦
- الفرع الثالث — فروق مالية مترتبة على الترقية
٨٢٨
- الفصل التاسع — الضريبة والاشراكات ومساعدو الصناع
٨٤٨
- الفصل العاشر — اختيار التسوية
٨٦١
- الفصل الحادى عشر — القطاع العام
٨٧٦
- الفصل الثانى عشر — مسائل عامة ومتنوعة
٨٩٨
- الفرع الأول — عدم انطباق نظام تسعير الشهادات بعدد
اعتماد جداول التوصيف والتقييم
٨٩٨
- الفرع الثانى — تصحيح تسويات القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٦٧ لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون
رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥
٩١٠
- الفرع الثالث — سحب التسويات التى أجريت طبقاً للقانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣، يستتبع إعادة تسوية
الحالة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠ و ١١
لسنة ١٩٧٥
٩١٥
- فيسببر ١٩٧٤
٩١٦
- الفرع الرابع — التعديلات وفقاً لحكم القانون رقم ١١ لسنة
على أساس ربط فئة العامل الوطنية في أول
١٩٧٥ لا تؤثر في امانة غلاء المعيشة التى ربطت

٩٢١	الفرع العاشر - وضع العاملين الذين أوتدوا في بعثات تدريبية إلى الخارج على الدرجة السابعة الفنية كالحاصلين على دبلوم الفنون والصناعات
٩٢٤	الفرع الحادي عشر - تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات التعاونية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي
٩٢٨	الفرع الثاني عشر - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن ترقية قدامى العاملين لم يبلغ بصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
٩٢٢	الفرع الثالث عشر - قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزارة الخزائنة منذ عام ١٩٦٨ استندت لغرضها بالنسبة للعاملين الذين استوفوا آنذاك شروط تطبيقها
٩٢٩	الفرع الرابع عشر - أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الأصل العام الذي يرجع إليه في حالة عدم وجود نص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
٩٤٣	الفرع الخامس عشر - إخفاء الحصول على مؤهل دراسي
٩٤٤	الفرع السادس عشر - عدم جواز الطعن على القرارات الإدارية السابقة
٩٤٨	مرفوعة
٩٥٧	مرفوعة
٩٧٧	مسجل تجاري
٩٨٢	مسجل تجاري
٩٨٩	مسجل تجاري
٩٩٣	مسجل تجاري
٩٩٥	الفصل الأول - التعميم

١٩٥	الفرع الأول - التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والفنصلي
١٩٥	أولاً - وجوب توافر شروط خاصة
١٩٦	ثانياً - كيفية التعيين في وظائف السلكين
١٩٦	ثالثاً - أداء امتحان لشغل وظائف السلكين
١٩٠٢	رابعاً - قضاء فترة اختبار
١٩٠٨	خامساً - مدد خدمة سابقة
١٠١٢	الفرع الثاني - تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والفنصلي في وظائف أخرى
١٠١٢	أولاً - تعيين أعضاء السلكين في وظائف أخرى من الملامات المتروكة لجهة الإدارة
١٠١٣	ثانياً - معادلة وظائف السلكين الدبلوماسي والفنصلي بوظائف الكادر العام
١٠١٥	الموصل الثاني - الادبعية
١٠٢٢	الموصل الثالث - تقدير الكفاية
١٠٢٥	الموصل الرابع - للترقية
١٠٤٥	الموصل الخامس - الرواتب والبدلات
١٠٤٥	الفرع الأول - جدول المرتبات
١٠٤٧	الفرع الثاني - بدل الانتابة
١٠٤٩	الفرع الثالث - بدل التنجيل
١٠٥٠	الفرع الرابع - المساواة العائلية
١٠٥٥	الفرع الخامس - مناط استحقاق الرواتب الاضافية
١٠٥٨	الفرع السادس - مدى الخضوع للضريبة
١٠٦٢	الفرع السابع - منحة قطع العلاقات
١٠٦٤	الفرع الثامن - فرق خفض المدة
١٠٦٦	الفرع التاسع - استرداد ما صرف دون وجه حق
١٠٦٩	الموصل السادس - التقاعد

سابقة أعمال المدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني — محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولاً — المؤلفات :

١ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .

٣ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ — المدونة العمالية في قوانين أصليات العمل .

٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ — ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ — ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانياً — الموسوعات :

١ — موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية ..

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة) .
نُفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن عرضا حديدا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وبها بعدها) .
(نُفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء — ألفين صفحة) (نُفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والامراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية .
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً إيجابياً .

٩ — الموسوعة في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن مرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء — ٤ آلاف صفحة) .

وتتضمن مرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة . الأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد — ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المغربية بالأضالة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة
النقض المصرية .

١٥ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترنها محكمة
النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الهامس) .

١٦ — الموسوعة الاعلامية الحديثة لعينة جدة :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة
جديدة جدة (بالكلمة والصورة) .

